



محكمة النقض
المكتب الفني

فهرس

مجمع الأحكام

والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض
من دوائر المواد المدنية والتجارية والإدارية

السنة القضائية الخامسة ٢٠١١ م

من أول يناير حتى آخر ديسمبر

إعداد

المكتب الفني

الجزء الرابع



محكمة النقض

المكتب الفني

فهرس

مجموعة الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة

عن محكمة النقض من دوائر المواد المدنية

والتجارية والإدارية

السنة القضائية الخامسة ٢٠١١ م

من أول يناير حتى آخر ديسمبر

إعداد

المكتب الفني

الجزء الرابع

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة

من أول يناير حتى آخر ديسمبر لسنة ٢٠١١ م

(أ)

اتفاقيات دولية . اتفاقية مونتريال للنقل الدولي . إثبات . أجازة . إجراءات . أجرة .
احتيايل . أحوال شخصية . اختصاص . أرش . أرض موات . استئناف . استثمار .
أسهم . إشكالات التنفيذ . إصابة خطأ . إعدار . إفسار . إعلان . إفلاس . إكراه . التزام .
التماس إعادة نظر . أمر أداء . أمر بالأوجه لإقامة الدعوى . أمر رئيس الدولة .
أمر على عريضة . إنابة . أهلية . أوراق مالية . إيجار أماكن .

اتفاقيات دولية		اتفاقيات دولية
الصفحة	القائمة	
		<ul style="list-style-type: none"> - وجوب التزام دولة الإمارات العربية بالقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها ومنها قرارات التحكيم الدولية. وتنفيذها في إقليمها ولو تعارضت مع قوانين أخرى سابقة. - وجوب تنفيذها كقرارات ملزمة وفقاً للقواعد الإجرائية المقررة في الدولة. وأن لا تفرض على الاعتراف بقرارات التحكيم تلك ولا على تنفيذها شروط أو رسوم أو أعباء أكثر تشدداً من تلك المفروضة على قرارات التحكيم المحلية. أساس ذلك ؟ - الحالات التي تبرر رفض إصدار الأمر بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي الأصلي في معنى المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ في شأن تنفيذها أحكام المحكمين الأجانب. - مخالفة ذلك. ولو كانت محاكم الدولة مختصة بنظر المنازعة خطأ في تطبيق القانون. مثال.
١٠٠٧	١٥٨	(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)
	اتفاقية مونتريال للنقل الجوي	اتفاقية مونتريال للنقل الجوي
		<ul style="list-style-type: none"> - تقدير التعويض الناشيء عن مسئولية الناقل الجوي عن الأمتعة والبضائع المنقولة جواً مناطه: إعلان المرسل عن القيمة الحقيقية للبضاعة المشحونة عند تسليمه الطرد للناقل وأن يسدد الأجر الإضافي المطلوب عنها. أساس ذلك وعلمته ؟ - تخلف ذلك. مؤداه: معاملة تلك البضائع معاملة سائر البضائع الأخرى بالنسبة لمسئولية الناقل. فلا يلتزم إلا بمبلغ ١٧ وحدة حقوق سحب خاصة عن كل كيلو جرام عملاً بالمادة (٢/٢٢) من اتفاقية مونتريال للنقل الجوي مثال.
٧٨	١٤	(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/١٩)

إثباتات

العناوين الفرعية :-

- | | | | |
|----------------------|-------------------|-------------------------|--|
| أ - إقرار | ش - تقنية حديثة | ق - مسبب الإثباتات | |
| ب - الإثبات بالكتابة | ص - فـ | ك - قوة الأمر المقضي به | |
| ت - إنكار | ع - شهادة | م - مذكرات رسمية | |
| ج - بوجه عام | غ - شهود | ن - مذكرات مرفوعة | |
| د - تعقيب | ف - صور المستندات | و - يمين | |
| س - تزوير | | | |

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القاعدة	
٤٥٠	٦٩	<p>أ) إقرار :</p> <p>١ - إنكار الخصم المحتج عليه بمحرر عريفي. أثره : نقل عبء إثبات صدوره منه أو من سلفه على من يتمسك بالمحرر.</p> <p>- إنكاره خطه أو إمضائه أو بصمته أو ختمه. وكان المحرر منتجاً في الدعوى. يوجب على المحكمة متى لم تكف وقائع الدعوى لتكوين عقيدتها. أن تأمر بإجراء التحقيق المناسب لإظهار الحقيقة سواء بالمضاهاة أو بسماع الشهود.</p> <p>- تقدير ما إذا كان الطعن بالتزوير منتجاً في الدعوى أو غير منتج. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- الإقرار. ماهيته. وآثره ؟</p> <p>- الإقرار القضائي . قد يكون شفوياً أمام القضاء وقد يكون كتابةً في مذكرة منه أثناء سير الدعوى. وهو بذلك حجية قاطعة على المقر. مثال.</p> <p>- الإقرار الصادر في قضية أخرى. لا يعد إقراراً قضائياً ملزماً.</p> <p>- اعتباره إقرار غير قضائي. خضوعه لتقدير محكمة الموضوع لها أن تعتبره دليلاً كتابياً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة. كما لها أن تأخذ به ما دام تقديرها سائفاً. مثال.</p> <p>- نيابة الوصي عن القاصر. نيابة قانونية. أثره : انصراف أثر تصرفه في مال القاصر إلى ذمة القاصر. مثال.</p> <p>- حق القاصر عند بلوغه سن الرشد أن يتمسك ببطلان تصرف الوصي الذي أجراه وقت نقص أهليته. مثال.</p> <p style="text-align: center;">(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري . جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القاعدة	
٥٦٨	٨٧	٢ - الإقرار القضائي. في معنى المادة (٥١) من قانون الإثبات وما بعدها. ماهيته ؟ (الطعن رقم ١٠٨٠، ١٠٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣١)
٦٧٩	١٠٣	٣ - عدم سماع الدعوى الناشئة عن عقد التأمين. بعد إنقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الواقعة المنشئة للحق المطالب به. المادة ١٠٣٦ معاملات مدنية. - الإقرار بالحق القاطع للمدة المقررة لسماع الدعوى في معنى المادة ٤٨٣. وجوب أن يقع أثناء سريان تلك المدة. - إنقطاع المدة بالإقرار بالحق. أثره: بدأ سريان مدة جديدة مماثلة للمدة الأولى. المادة ٤٨٥ من القانون سالف الذكر. - إكمال المدة المقررة لعدم سماع الدعوى. دون إنقطاع لها. أثره: وجوب القضاء بعدم سماع الدعوى. ما لم يتنازل المدين عن الدفع بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان صراحة أو ضمنا بعد ثبوت الحق فيه. المادة ٤٨٧ من القانون السالف ذكره. - عدم جواز الرجوع عن التنازل عن الحق بعد صدوره. - إستخلاص التنازل عن الحق. موضوعي. متى كان سائغا. مثال. (الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)
١٣٩٩	٢٢٦	٤ - التقريرات القانونية الخاطئة لا تؤثر في صحة الحكم. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. محكمة النقض تصوب الخطأ. دون أن تنقضه. مثال. - الإقرار ماهيته في معنى المادة (٥١) من قانون الإثبات ؟ - اختلاف الإقرار المكتوب عن المحرر المعد سلفاً لإثبات تصرف إنشائي مستقبلي. علة ذلك ؟ مثال. - عدم جواز تعليق الإقرار على شرط أو إضافته إلى أجل. علة ذلك ؟ مثال. - الجزاء المالي الذي يتفق عليه المتعاقدان . هو من قبيل الشرط الجزائي المنصوص عليه في المادة (٣٩٠) مدني . للتعويض عن الضرر الناشئ عن الإخلال بالالتزام. - عدم دخول ذلك في مقدار التعويض عن الضرر بعد وقوعه. - جواز التصرف بالإرادة المنفردة للمتصرف. دون توقف على قبول المتصرف إليه. ما لم يكن في ذلك إلزام للغير. المادة (٢٧٦) مدني. - التعويض يقدر بمقدار الضرر. - الضرر ماهيته ؟ وأنواعه ؟ (الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
١٥٢٤	٢٤٥	<p>٥ - الإقرار في معنى المادة (٥١) من قانون الإثبات. ماهيته ؟</p> <p>- متى يكون الإقرار قضائياً ومتى لا يكون كذلك ؟</p> <p>- شروط صحة الإقرار. ماهيتها ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٦)</p>
١٦١٩	٢٦١	<p>٦ - استلام الطاعن صورة من مذكرة المطعون ضدها المرفق بها صورة من إنذار إنهاء خدمته لديها موقع عليها منه. دون طلب أجلاً للرد على المذكرة ودون منازعة منه في صورة الإنذار. أثره: اعتبار ذلك إقرار منه بأن تاريخ إنهاء خدمته هو ما جاء بصورة الإنذار وأنه تسلم كافة حقوقه حسبما ورد به. ولا يجوز له الرجوع عن هذا الإقرار. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
		<p>راجع أيضاً : حق القامدة رقم ٥٢ ص ٣٥٨.</p> <p>ووكالة القامدة رقم ٢٤ ص ١٥٦ .</p>
٣١٠	٤٥	<p>ب (الإثباتات بالكتابة :</p> <p>١ - عقد الشركة وجوب أن يكون ثابتاً بالكتابة. عدا شركة المحاصة. القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ المعدل بشأن الشركات التجارية.</p> <p>- الشركاء في الشركة. لا يجوز لأيهما في العلاقة فيما بينهم إثبات ما يخالف ما ورد بعقد الشركة أو يجاوزه إلا بالكتابة. مؤدى ذلك: عدم جواز إثبات صورية ما ورد بعقد الشركة من شروط إلا بالكتابة.</p> <p>- استخلاص الصورية أو نفيها. موضوعي. ما دام سائغاً.</p> <p>- مخالفة تلك القواعد. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٢٨٦	٥٨	<p>٢ - عدم جواز إثبات الوفاء بأجرة العامل إلا بالكتابة أو الإقرار أو اليمين. المادة (٥٨) من قانون العمل.</p> <p>- عدم إقامة الطاعنة الدليل طبقاً للنص المار بيانه على سدادها لمستحقات المطعون ضده. القضاء بإلزامها به. صحيح. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
		<p>٣ - الاحتجاج بالكتابة. شرطه: أن تكون صادره ممن وقعها أو من نائبه. المادة ١١ من قانون الإثبات.</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القاعدة	
١٣٤٧	٢١٩	<p>٨ - عدم جواز إثبات صورية العقد الثابت بالكتابة . إلا بالكتابة ما لم يكن هناك غش أو تحايل على القانون. فيجوز الإثبات بكافة طرق الإثبات.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلة الصورية. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- السبب الجديد عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٩، ١١٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٧/٩/٢٠١١)</p>
١٦١١	٢٥٩	<p>٩ - شروط انعقاد العقد وماهية الإيجاب والقبول وماهية عقد البيع وماهية الثمن. في معنى المواد ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ٤٨٩، ٤٩٠، ٥٠٣، ٥١١ من قانون المعاملات المدنية ؟</p> <p>- متى تنتقل ملكية المبيع من البائع إلى المشتري ؟</p> <p>- وجوب مبادرة كل من المتعاقدين إلى تنفيذ التزامه الناشئ عن عقد البيع. إلا ما كان مؤجلاً منه.</p> <p>- عقد بيع المحل التجاري. رضائي. أثره : تمامه وإنتاج آثاره وما يترتب عليها من التزامات شخصية. متى تم التراضي عليها من الطرفين وكانت صحيحة مستكملة أركانها القانونية. علة ذلك ؟</p> <p>- الكتابة ليست شرطاً من شروط انعقاده أو إثباته. مهما كانت قيمته.</p> <p>- جواز إثباته بكافة طرق الإثبات. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ١٧/١١/٢٠١١)</p>
٢٢٥	٤٩	<p>١ - (إنكار : - عدم انطباق أحكام المادة (٤٧٦) من قانون المعاملات المدنية المتعلقة بسماع الدعوى. على المنازعات المتعلقة بحقوق التجار والصناع عن معاملات مارسوها قبل بعضهم البعض. التي يحكمها قانون المعاملات التجارية. مثال.</p> <p>- الفوائد التأخيرية في المعاملات التجارية استحقاقها. مناطه: تأخر المدين في الوفاء بالتزام محله مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت طلبه. أو من الممكن تحديد مقداره وفق أسس ثابتة لا يكون للقضاء سلطة في تقديرها.</p> <p>- المنازعة في استحقاق المبلغ كله أو بعضه. لا أثر لها في تعيين المقدار. كفاية التأخر في الوفاء بالدين لقيام الضرر في حق الدائن من تاريخ المطالبة القضائية.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٤/٢/٢٠١١)</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
١٧٠١	٢٧٦	<p>٢ - اعتبار المحرر صادراً ممن وقع ما لم ينكر صراحةً. ما هو منسوب إليه. من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة.</p> <p>- الوارث أو الخلف. لا يُطلب منه الإنكار. كفاية نفيه علمه بأن الخط أو الختم أو الإمضاء أو البصمة ليست لمن تلقى عنه الحق.</p> <p>- سقوط الحق في جحد الصورة الضوئية للمحرر. متى ناقش من له الحق في ذلك موضوع المحرر. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>
		راجع أيضاً : إثبات - إقرار - القائمة رقم ٦٩ من ٤٥٠.
١	١	<p>١ (ج) بوجه عام :</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض المناسب عن الفصل التعسفي للعامل. على أساس آخر أجر كان يستحقه بما لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر. مستهدية في ذلك بنوع العمل ومقدار الضرر ومدة خدمة العامل وظروف العمل.</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٢، ٧٣٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/١)</p>
١	١	<p>٢ - وجوب إثبات العامل ما يدل على استحقاقه للعمولات. عدم كفاية تقديم الاتفاق على حقه في العمولة.</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٢، ٧٣٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/١)</p>
١	١	<p>٣ - النعي الموجه إلى حكم محكمة أول درجة . عدم قبوله. مثال.</p> <p>- النعي الوارد على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه. عدم قبوله. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي حججهم . إيرادها الحقيقة التي اقتضت بها. كاف للرد على ما أثاروه . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٢، ٧٣٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/١)</p>
٩	٢	<p>٤ - عدم تمكين المحكمة الطاعن من الاطلاع على المستندات المقدمة من خصمه بجلسة المرافعة التي لم يحضر فيها والتي حجزت الدعوى للحكم فيها. دون مناقشته تلك المستندات والرد عليها. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٤)</p>

إبـيـنـات		إبـيـنـات
الصفحة	القائمة	
١٦	٤	<p>٥ - التفات الحكم عن تحقيق دفاع الطاعن بخصوص دلالة مستند على عدم صحة ما توصل إليه الخبير في تقديره لقيمة التعويض وأخذ الحكم بذلك التقدير دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً ورداً . قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٥)</p>
٢٤	٦	<p>٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
		<p>(والنواصد أرقام ٢٢ من ٢٣٠ ، ٢٢٠ من ٢٦٠ ، ٢٦٠ من ٣١٧ ، ١٠٧ من ٧٠٩ ، ١٩٨ من ١٢٣٠ ، ١٩٩ من ١٢٤٤ ، ٢٣٩ من ١٤٩٠ ، ٢٤٦ من ١٥٣٣ ، ٢٤٨ من ١٥٥٠ ، ٢٤٩ من ١٥٥٧ ، ٢٥٢ من ١٥٧٩ ، ٢٥٨ من ١٦٠٧ ، ٢٦٠ من ١٦١٥ ، ٢٦٠ من ١٨٨٤)</p>
		<p>٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف أوجه دفاعهم والرد عليها استقلالاً. إيرادها للحقيقة التي اقتضت بها. فيه الرد الضمني المسقط لما أثاروه .</p> <p>- عبء إثبات الدعوى وقوعه على عاتق المدعي. المحكمة غير مكلفة بتهيئة وسائل الإثبات له.</p> <p>- لا ضمان على من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً المادة (١٠٤) من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- وجوب الضمان على من استعمل حقه استعمالاً غير مشروع.</p> <p>- حالات استعمال الحق على وجه غير مشروع . في معنى المادة (١٠٦) من ذات القانون. ماهيتها ؟</p> <p>- الالتجاء إلى القضاء للدفاع عن الحق . أمر مشروع. شرطه : أن لا يسيء الشخص استعمال هذا الحق.</p> <p>- إثبات تصور صاحب الحق احتمال وقوع الضرر من جراء استعماله لحقه. عدم كفايته. لإثبات سوء النية . علة ذلك ؟</p> <p>- تقدير قيام سوء النية والكيد وقصد الإضرار . موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p>

إنبسات		إنبسات
الصفحة	القائمة	
٥٠	٩	<ul style="list-style-type: none"> - ثبوت النسب شرعاً. مانعاً لنفيه قانوناً. المادة (٤/٩٠٥) من قانون الأحوال الشخصية. (الطعن رقم ٨١٠ ، ٨٢٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/١/١١)
١١١	١٩	<ul style="list-style-type: none"> ٨ - الدفاع المختلط بواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بوضع معياراً حسابياً لتقدير التعويض. مثال. (الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٣)
١١٨	٢٠	<ul style="list-style-type: none"> ٩ - عدم جواز التمسك لأول مرة أمام النقض بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع سواء ما اتصل منه بأصل الحق أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الإثبات أو الخصومة التي سبقت إصدار الحكم المطعون فيه. مخالفة ذلك. أثره : عدم القبول . (الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٣)
١٢٢	٢١	<ul style="list-style-type: none"> ١٠ - تقدير ما أنجز من أعمال المفاولة وما لم ينجز منها وقيمتها وفقاً لنصوص عقد المفاولة. موضوعي. ما دام سائفاً. - فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومنها تقارير الخبراء موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. (الطعن رقم ٧٩٠، ٨٩١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٦)
		<ul style="list-style-type: none"> ١١ - عقد المفاولة من العقود الوارد عليها الفسخ . علة ذلك ؟ - ورود النص في العقد أو بعده على غرامة تأخير. مؤداه : عدم إلزام الدائن بإثبات وقوع الضرر للتعويض عنه . على المدين إثبات عدم وقوع الضرر. - سقوط الشرط الجزائي المتعلق بغرامة التأخير إذا فسخ العقد أو انفسخ تبعاً لسقوط الالتزام الأصلي . أثره : عدم الاعتداد بالتعويض المتفق عليه في الشرط الجزائي . مؤدى ذلك : لقاضي الموضوع سلطة تقدير التعويض للدائن طبقاً للقواعد العامة . ووقوع عبء اثبات وقوع الضرر ومقداره على عاتق المدين. - مناط إلزام المفاول بغرامة التأخير المنصوص عليها في عقد المفاولة . إنجازها كل الأعمال المتفق عليها ولكنه تأخر في تسليمها إلى صاحب العمل في الموعد المحدد.

إبـيـنـات		إبـيـنـات
الصفحة	القائمة	
١٢٢	٢١	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز إلزامه بتلك الغرامة . متى كان لم ينفذ أصلاً تلك الأعمال أو نفذ بعضها دون البعض الآخر وترتب على ذلك فسخ العقد. - تقدير مبلغ التعويض عن الضرر المادي والأدبي . موضوعي. - محكمة الموضوع غير ملزمة ببيان مقدار التعويض عن كل عنصر من عناصر الضرر على استقلال. <p>(الطعن رقم ٨٩١،٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٥٦	٢٤	<ul style="list-style-type: none"> - المودع لديه لا يلزم بالرد. إلا إذا تم الإيداع لديه حقيقة أو حكماً . مثال لتخلف الإيداع. <p>(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٣٠)</p>
١٧٤	٢٧	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير المحكمة لمقدار التعويض استناداً إلى ما فات المضرور من كسب وما لحقه من ضرر. كافٍ لبيان عناصر التعويض في معنى المادة (٢٩٢) من قانون المعاملات المدنية. <p>(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٨)</p>
١٧٨	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والأخذ بما تطمئن إليه منها. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال. <p>(الطعن رقم ١١١٢،١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى محمولاً على أسبابه. مفاده: أنها لم تجد في المطاعن الموجهة إليه. ما يستأهل الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير . - هي غير ملزمة بالرد استقلالاً على ما يوجه إلى التقرير من مطاعن. - هي غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير آخر. متى رأت في التقرير المقدم ما يكفي لتكوين عقيدتها. - حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه بأي من تقارير الخبراء المنتدبين في الدعوى. في حالة تعددهم . متى رأت في أحدهم ومن القرائن الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها. - وجود تناقض بين تلك التقارير. لا يوجب على المحكمة اللجوء إلى خبرة جديدة لإزالة هذا التناقض. ما دام في وسعها استخلاص الحقيقة منها وترجيح أحدها على الأخرى.

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القاعدة	
٣٢٥	٤٩	<p>- المنازعة في استحقاق المبلغ كله أو بعضه. لا أثر لها في تعيين المقدار. كفاية التأخر في الوفاء بالدين لقيام الضرر في حق الدائن من تاريخ المطالبة القضائية.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق.١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٢٥	٤٩	<p>٢٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق.١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٦٢١	٩٤	<p>٢٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها. موضوعي. متى لم تخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها أو تخالف الثابت في الأوراق. وكان استخلاصها سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق.١ مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٠)</p>
٦٢١	٩٤	<p>٢٨ - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه ووفقاً لما يوجبه حسن النية. شمول ذلك ما هو من مستلزمات العقد وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف.</p> <p>- خلو عقد حجز الوحدات. من ميعاد لبدأ التنفيذ أو التسليم . لا يعني ترك أمر التنفيذ أو تحديد ميعاد القائم رهناً بمشيئة البائع. وجوب قيامه بتنفيذ الأعمال لتنفيذ عقد الحجز في وقت ملائم من تاريخ توقيعه.</p> <p>- مسئولية الملتزم بتحقيق غاية في العقود المسماة أو غيرها. إذا لم تتحقق هذه الغاية مهما بذل من جهد.</p> <p>- ما لم يتفق في العقد على مدة لتنفيذ هذا الالتزام . تعين تحديدها وفق نوع التعاقد وعرف الطائفة التي ينتمي إليها العقد إذا كان من العقود المسماة. أو طبيعة التعامل .</p> <p>- مجرد إبداء الطاعنة استعدادها لتنفيذ العقد أثناء نظر الدعوى. عدم كفايته بذاته لنفي إخلالها بالتزامها. ما دامت مستمرة في التوقف عن العمل أو لم تبدأ في تنفيذ المشروع.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق.١ مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٠)</p>
		<p>٢٩ - الطعن بالصورية وجوب أن يكون صريحاً واضحاً. عدم كفاية مجرد الطعن بالتواطؤ أو الاحتيال . علة ذلك ؟</p> <p>- تقدير القرائن على قيام الصورية وكفايتها في إثباتها . موضوعي. متى كان سائفاً.</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القاعدة	
٣٤١	٥٠	<ul style="list-style-type: none"> - تصرفات الوكيل الخارجة عن حدود وكالته. عدم نفاذها في حق الأصل إلا بإجازته لها. - وجوب تحري الغير المتعاقد مع الوكيل عن صفته وحدود وكالته. والتثبت من انصراف أثر التصرف إلى الأصل. - تحمله نتيجة تقصيره في ذلك. إلا إذا أسهم الأصل بخطئه سلباً أو إيجاباً في خلق مظهر خارجي من شأنه إيهام الغير بحسن النية وجعله معذوراً في الاعتقاد وبقيام الوكالة واتساعها بهذا التصرف. - حق الغير في هذه الحالة في التمسك بانصراف أثر التصرف إلى الأصل على أساس الوكالة الظاهرة. متى كان قد سلك في تعامله سلوكاً مألوفاً لا يشوبه خطأ غير مغتفر. مثال. <p>(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٤١	٥٠	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير قيام الضرر ومقدار التعويض الجابر له. موضوعي. متى كان سائفاً. - جواز إنقاص القاضي للتعويض بقدر مساهمة المضرور فيه. أو لا ينقصه إذا كان خطأ المضرور لا يتناسب مع جسامته خطأ مرتكب الفعل الضار. <p>(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٥١	٥٢	<ul style="list-style-type: none"> - ٣١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. - تقدير توافر الخطأ أو التقصير الموجب للمسئولية. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بتقرير الخبير أو طرحه. حسبما تطمئن إليه. مثال. - حق الدائن المرتهن في استعمال الحقوق المنصوص عليها في المادتين (١٧٤، ١٧٥) من قانون المعاملات التجارية أولاً يستعملها حسب مشيئته. - استعمال الحق الجائز شرعاً. سلباً أو إيجاباً. لا يرتب ضماناً. المادة (١٠٤) من قانون المعاملات التجارية. <p>(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - ٣٢ - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبما يتفق وحسن النية. المادة (٢٤٦) مدني . - عدم اقتصار الالتزام على ما ورد في العقد بل يشتمل على ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف.

المادة		المادة
الصفحة	الرقم	المادة
٣٦٧	٥٥	<ul style="list-style-type: none"> - حق التعاقد في الامتناع على سداد الأقساط متى كان التعاقد معه قد امتنع عن تنفيذ التزامه. المادة (٢٤٧) مدني. - حق التعاقد في طلب فسخ العقد إذا ما تبين له إخلال التعاقد معه بالتزاماته بخطأ منه أو لعدم جديته. - عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين . عن تنفيذ التزامه بغير مبرر. - تحديد أي من المتعاقدين قصر في تنفيذ التزامه أو نفي هذا التقصير. موضوعي. متى كان سائفاً. - حق كل من المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ التزامه. إذا امتنع الآخر عن تنفيذ ما التزم به. - حق المشتري حبس الثمن. متى أخل البائع بأحد التزاماته. - تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٣٦٧	٥٥	<ul style="list-style-type: none"> - ثبوت أن الطاعنة هي من أخلت بالتزاماتها. مما أدى إلى فسخ العقد. القضاء للمطعون ضدها بالتعويض عما أصابها من ضرر. لا عيب. <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٣٩٥	٦٠	<ul style="list-style-type: none"> - حق ورثة المتوفى في المطالبة بالتعويض عما لحق بأشخاصهم من أضرار مادية أو أدبية نتيجة وفاة مورثهم. - تقدير قيمة التعويض عن الأضرار بمبلغ إجمالي من سلطة محكمة الموضوع. متى كشفت عن عناصر تلك الأضرار وكانت نتيجة طبيعية للفعل الضار. مثال. - إعالة المتوفى لزوجته وأولاده القصر حال حياته. هي الأصل الظاهر. مثال . - عبء إثبات ما يخالف ذلك. وقوعه على عاتق من يدعيه. - نفقة الأم على ذمة ابنها بعد وفاة زوجها وكبر سنها . <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢)</p>
٤٠٢	٦١	<ul style="list-style-type: none"> - التصرفات التي يجريها مستثمر المؤسسة التجارية الخاصة أو المنشأة الفردية أو مستأجرها باسمها. انصراف آثارها إليه. دون صاحبها. ما دام التعامل معه يعلم أنه مستثمر أو مستأجر لها وأن صاحبها مجرد كفيل رخصة. - استخلاص ذلك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ. <p>(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٩)</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
٤٠٦	٦٢	<p>٣٦ - اتفاق الطرفان في العقد على مقدار التعويض. أثره : وجوب إعمال ما اتفقا عليه وإعفاء الدائن من إثبات وقوع الضرر. وانتقال عبء إثبات عدم وقوع الضرر على المدين. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>- جواز تعديل القاضي مقدار التعويض المتفق عليه بناءً على طلب أحد طرفي الاتفاق بحيث يجعل التقدير مساوياً للضرر.</p> <p>- بطلان أي اتفاق يخالف ذلك. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٣)</p>
٤١١	٦٣	<p>٣٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي شرطه : أن يكون استخلاصها سائفاً له سنده من الأوراق. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لتسبيب معيب .</p> <p>- وجوب تفهم محكمة الموضوع للدعوى عن بصر وبصيرة ومواجهة دفاع الخصوم الجوهرية والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>- العبرة بطلبات الخصوم الختامية في الدعوى.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٣)</p>
٤٣٥	٦٧	<p>٣٨ - سقوط الخصومة في الدعوى المنصوص عليه في المادة (١٠٦) من قانون الإجراءات المدنية. شرطه : أن يكون عدم السير في الدعوى راجعاً إلى فعل المدعي أو امتناعه.</p> <p>- القضاء برفض الدفع بسقوط الخصومة لعدم توافر الشرط بأسباب سائفة. صحيح. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٦، ٧١٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
٤٣٥	٦٧	<p>٣٩ - استبعاد محكمة الموضوع لمذكرة أو مستندات. قدمت لها أثناء فترة حجز الدعوى للحكم. لم يعلن للخصم ولم يطلع عليها. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم بيان الطاعن الدفاع الجوهري الذي أغفله الحكم المطعون فيه. مؤداه : عدم القبول . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٦، ٧١٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القاعدة	
٤٤٣	٦٨	<p>٤٠ - كفالة الرخصة التجارية التي يقدمها المواطن للأجنبي. دون أن تصاحبها مشاركة مالية صراحةً أو ضمناً أو بالعمل. قصرها على تقديم المواطن إلى جهة الإدارة ما يحملها على الإطمئنان والثقة في قدرة الأجنبي على ممارسة التجارة داخل الدولة. عدم تجاوز أثر ذلك نطاق مساءلته أمام جهة الإدارة عن الترخيص.</p> <p>- عدم انصراف مدلولها إلى الكفالة بمعناها القانوني بضم ذمة الكفيل إلى ذمة المدين المكفول في تنفيذ التزامه.</p> <p>- الرخصة التجارية. عدم كفايتها بمجرد إثبات مسئولية صاحبها عن الالتزامات التي على المنشأة أو التصرفات التي تجري باسمها. إلا إذا أثبت أن من أجرى التصرف هو صاحب المؤسسة أو من ينوب عنه. أو أن نيابته تتسع لما أجراه من تصرف.</p> <p>- التصرفات التي يجريها مستأجر المؤسسة أو مستثمرها. انصرافها إلى ذمته هو وليس إلى ذمة صاحب الترخيص.</p> <p>- تقدير علم الغير بالاتفاق المبرم بين صاحب الرخصة ومستأجرها أو المستثمر لها. موضوعي. مثال.</p>
٥٠٧	٧٩	<p>٤١ - إيراد الحكم المطعون فيه أسبابه على وجه لا يواجه فيها الأسباب التي قامت عليها الدعوى ولا يصلح رداً عليها على نحو لا يدل على أن المحكمة قد أحاطت بوقائع الدعوى وأدلتها عن بصر وبصيرة. وأوردت أوجه الدفاع والدفع الجوهرية للخصوم. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p>
٥١١	٨٠	<p>٤٢ - عدم جواز الإبراء عن دين مستقبل. جوازه عن الدين الحال. المادة (٤٧٠) من قانون المعاملات المدنية. مثال بشأن أجور وبدلات عمالية.</p>
٥١٩	٨٢	<p>٤٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما إذا كان الفصل تعسفياً من عدمه. موضوعي ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ لفصل تعسفي.</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
٥٢٥	٨٣	<p>٤٤ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. أساس ذلك؟</p> <p>- الطلب الذي لا مصلحة لصاحبه فيه. عدم قبوله. مثال.</p> <p>- عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب ليس له تأثير في الدعوى. مثال.</p> <p>- القضاء لوالدة المتوفي بالتعويض. دون أن تثبت أن ولدها كان يعولها قبل وفاته. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>٤٥ - اعتبار الورثة من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثهم تتعلق بحقوق لهم. مصدرها القانون.</p> <p>- الوارث خلف عام للمورث تنتقل إليه حقوق مورثه.</p> <p>- حقه في إثبات صورية عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثهم.</p> <p>- انصراف نية المورث إلى الاحتيال على قواعد الموارث بنقل ملكية العقار من ملكيته إلى ملكية الموهوب له أو الموصى له بالبيع. مؤداه : حق الوارث في إثبات هذا الاحتيال بكافة طرق الإثبات. ومنها شهادة الشهود. لا يغير من ذلك كون عقد البيع ثابتاً بسند عري في أو بسند رسمي. أساس ذلك؟</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في إسباغ الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى. دون التقيد في ذلك بما يصفها به الخصوم. تحت رقابة محكمة النقض. مثال لتكييف صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٤، ١١٦٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>٤٦ - تقدير أقوال الشهود. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- حقها في الأخذ بشهادة الشاهد ولو كان أصلاً أو فرعاً للشهود له. ما لم يثبت أن شهادته تجر له مغنماً أو تدفع عنه مغرم.</p> <p>- وقوع عبء إثبات المغنم أو المغرم على عاتق من يدعيه.</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٤، ١١٦٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
		<p>٤٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها استخلاص الصورية. موضوعي.</p> <p>- عدم جواز إنكار الخصم صور ضوئية لمحرر عري في لا يحمل توقيعاً منسوباً له.</p> <p>- حقه في نفي ما تضمنته بكافة طرق الإثبات.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في الاستناد إلى هذه الصور باعتبارها قرينة قضائية بجانب أدلة وقرائن أخرى.</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
٥٣٠	٨٤	<ul style="list-style-type: none"> - تعيب الحكم في قرينة أو دليل . لا يؤثر في قضائه . ما دامت الأدلة والقرائن الأخرى التي عول عليها كافية لحمله. - المستندات المبينة بالمادة (١٣) من قانون الإثبات الصادرة من الجهات الرسمية بدولة خارج دولة الإمارات اعتبارها مستندات عرفية في دولة الإمارات. - وجوب التصديق عليها من الجهات الرسمية لقبولها في الإثبات في الدولة. - طلب ندب الخبرة في الدعوى. ليس حقاً للخصوم يتعين على المحكمة إجابتهن إليه. <p>(الطعن رقم ١١٤٤، ١١٦٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٤٥	٨٥	<ul style="list-style-type: none"> ٤٨ - استناد الحكم المطعون فيه إلى أسباب لا تنطبق على واقعة الدعوى. لا يعيبه. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. - سلطة محكمة النقض في أن ترده إلى سنده من صحيح القانون. - محكمة الموضوع غير ملزمة بطلب إجراء تحقيق لإثبات تزوير محرر. متى رأت أن هذا الطلب غير منتج في النزاع. وأن وقائع الدعوى ومستنداتها بها ما يكفي لإقناعها بصحة المحرر أو تزويره. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٥٤٥	٨٥	<ul style="list-style-type: none"> ٤٩ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق أو الانتقال للمعاينة متى رأت في أوراق الدعوى ومستنداتها. ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٥٥٢	٨٦	<ul style="list-style-type: none"> ٥٠ - سلطة محكمة الموضوع في تكييف الدعوى ووصفها الوصف الصحيح في القانون. مما تستخلصه من وقائع الدعوى ومستنداتها وطلبات الخصوم فيها. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٥٥٢	٨٦	<ul style="list-style-type: none"> ٥١ - عدم تحديد الحكم للفاتورة التي اعتمد عليها في تقدير قيمة الشيء المتنازع عليه ومقدار الثمن المثبت بها مع وجود أكثر من فاتورة في أوراق الدعوى واختلاف القيمة في كل منها . عيب . <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
٥٢		<ul style="list-style-type: none"> - انصراف كافة تصرفات الوكيل أو النائب الاتفاقي أو القانوني إلى أصيل. ما دامت في حدود وكالته أو إنابته. المادة ١٥٣ من قانون المعاملات المدنية. - إصدار الوكيل شيكاً والتوقيع عليه. مؤداه : مسئوليته شخصياً في ماله الخاص قبل المظهرين وحامل الشيك عن أداء مقابل الوفاء إليهم. بالإضافة إلى مسئولية الأصيل. - عدم إعفاء الوكيل من هذه المسئولية. إلا إذا أثبت عند الإنكار أن الموكل صاحب الحساب المسحوب منه كان لديه وقت إصدار الشيك مقابل وفاء له. - إخفاقه في إثبات ذلك. أثره : ضمانه للوفاء بقيمة الشيك إلى المظهرين وحامل الشيك. ولو عمل الاحتجاج بعدم الوفاء بعد المواعيد المقررة. أساس ذلك ؟ مثال.
٥٦٨	٨٧	(الطعن رقم ١٠٨٠، ١٠٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣١)
٥٣		<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. ومن بينها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحججهم والرد عليها استقلالاً ما دام في قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لتلك الحجج. - أخذها بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه . مفاده : أنها لم تجد في المطاعن الموجهة إليه ما يستوجب الرد على استقلال. مثال . - الجدل الموضوعي عدم جواز إثارته أمام النقض.
٥٦٨	٨٧	(الطعن رقم ١٠٨٠، ١٠٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣١)
٥٤		<ul style="list-style-type: none"> - عدم تحول الشركة من مجرد فكرة تم الاتفاق عليها بين الشركاء. إلى مباشرة عملها ومزاولة نشاطها وما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات. قيام نزاع بين الشركاء قبل هذا التحول. مؤداه : عودة الحالة بينهم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل الاتفاق على التعاقد. واسترداد كل منهم حصته التي قدمها نقداً أو عيناً. ولو كان قد استهلك جزء من رأس مالها في تأسيس المقر وسداد أجرته. - التحقيق الذي يجريه الخبير المنتدب في الدعوى. لا يعتبر تحقيقاً بالمعنى المقصود به في قانون الإثبات. جواز اعتبار الأقوال الواردة فيه قرينة تضاف إلى قرائن وأدلة أخرى.

البيانات		البيانات
الصفحة	القائمة	
٥٨٢	٨٨	<p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال . لتقدير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣١)</p>
٦٠٧	٩٢	<p>٥٥ - استحقاق الدائن فائدة تأخيرية عن ماله من دين لدى المدين. متى كان الدين محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في السداد. وذلك على سبيل التعويض عن المثل من تاريخ استحقاق الدين. المواد ٧٦، ٧٧، ٨٨ من قانون المعاملات التجارية.</p> <p>- احتساب تلك الفائدة حسب السعر المتفق عليه . فإن لم يوجد اتفاق فتحسب حسب السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز ١٢٪ سنوياً وحتى تمام السداد.</p> <p>- إخفاق الدائن في إثبات سعر السوق وقت التعامل. أثره : يوجب على القاضي تقديرها وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة وقت استحقاق الدين. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٩ ، ١٢٠٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٦٠٧	٩٢	<p>٥٦ - التزام المقاول بغرامة التأخير المتفق عليها في عقد المقاولة. شرطه : قيامه بإنجاز الأعمال كلها. ولكنه تأخر عن تسليمها إلى صاحب العمل عن الميعاد المحدد بالعقد.</p> <p>- لا محل لإلزامه بذلك. متى كان لم ينفذ أعمال المقاولة محل العقد. أو نفذ بعضها دون البعض الآخر.</p> <p>- حق صاحب العمل في المطالبة بالتعويض. متى لحقه ضرر من عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي.</p> <p>- عدم التزام المقاول بالتعويض متى أثبت أن إخلاله بالالتزام مرجعه إلى سبب لا يد له فيه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٩ ، ١٢٠٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٦٦٥	١٠١	<p>٥٧ - وجوب بيان المحكمة في حكمها الأسباب التي حملتها على عدم الأخذ بتقدير الخبير الذي انتدبته في الدعوى كله أو بعضه. متى حكمت على خلاف رأيه. مخالفة ذلك. قصور.</p> <p>- التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تتعارض فيه الأسباب بحيث لا يفهم على أي منها أقامت المحكمة حكمها. أو لا يبقى منها ما يحمل الحكم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٤، ٦٧١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٩)</p>

البيانات		البيانات
الصفحة	القاعدة	
٦٧٩	١٠٣	<p>٥٨ - عدم سماع الدعوى الناشئة عن عقد التأمين. بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الواقعة المنشئة للحق المطالب به. المادة ١٠٣٦ معاملات مدنية.</p> <p>- الإقرار بالحق القاطع للمدة المقررة لسماع الدعوى في معنى المادة ٤٨٣. وجوب أن يقع أثناء سريان تلك المدة.</p> <p>- انقطاع المدة بالإقرار بالحق. أثره: بدأ سريان مدة جديدة مماثلة للمدة الأولى. المادة ٤٨٥ من القانون سالف الذكر.</p> <p>- اكتمال المدة المقررة لعدم سماع الدعوى. دون انقطاع لها. أثره: وجوب القضاء بعدم سماع الدعوى. ما لم يتنازل المدين عن الدفع بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان صراحة أو ضمناً بعد ثبوت الحق فيه. المادة ٤٨٧ من القانون السالف ذكره.</p> <p>- عدم جواز الرجوع عن التنازل عن الحق بعد صدوره.</p> <p>- استخلاص التنازل عن الحق. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
٦٨٣	١٠٤	<p>٥٩ - إستناد الحكم إلى تقديرات قانونية خاطئة. لا أثر له على ما إنتهي إليه من نتيجة صحيحة.</p> <p>- سلطة محكمة النقض في تصويب ذلك. دون نقض الحكم. مثال.</p> <p>- عدم جواز رفع الدعوى بالحق أمام المحاكم العادية. متى كان أطراف النزاع قد إتفقوا على التحكيم فيه.</p> <p>- رفع الدعوى أمام المحاكم العادية برغم وجود شرط التحكيم. دون إعتراض الطرف الآخر في الجلسة الأولى لنظرها. مؤاداه: وجوب نظرهما وإعتبار شرط التحكيم لاغياً.</p> <p>- الجلسة الأولى. هي تلك التي يحضر فيها المدعى عليه أو من يمثله لأول مرة أمام المحكمة.</p> <p>- عدم تمسك الطاعنة في الجلسة الأولى بشرط التحكيم. أثره: إعتبار ذلك تنازلاً منها عن الشرط ولو تمسكت به بعد ذلك. ولا يغير من ذلك طلبها التأجيل لتوكيل محام. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
		<p>٦٠ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء موضوعي. متى كان سائفاً.</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
٧٠٣	١٠٦	<p>٦٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء وشهادة الشهود. موضوعي. ما دام سائغا.</p> <p>- محكمة الموضوع. غير ملزمه بنذب خبير في الدعوى. متى وجدت في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدتها.</p> <p>- تحديد مقدار الراتب. وما إذا كان الفصل تعسفيا من عدمه. موضوعي. ما دام سائغا. مثال لتقدير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>
٧٠٩	١٠٧	<p>٦٤ - استخلاص توافر الصفة في الدعوى من عدمه. موضوعي. ما دام سائغا. مثال. لاستخلاص سائغ لعدم توافر الصفة.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>
٧٠٩	١٠٧	<p>٦٥ - التفرير في معني المادتين ١٨٥ ، ١٨٦ من قانون المعاملات التجارية. ماهيته . ومتى يعد السكوت عمدا عن ملابسة أو واقعة تفريرا؟</p> <p>- الغش المفسد للرضا. مناطه: أن يكون وليد إجراءات احتيالية أو وسائل من شأنها التفرير بالمتعاقد معه بحيث تجعله غير قادر على الحكم على الأمور حكما سليما.</p> <p>- الكذب بمجرد لا يكفي لقيام حالة التدليس. ما لم يثبت بوضوح أن المدلس عليه لم يكن يستطيع استجلاء الحقيقة بالرغم من هذا الكذب. فإن كان يستطيع ذلك. فلا يتوافر التدليس.</p> <p>- تقدير توافر الغش أو التدليس من عدمه. موضوعي. متى كان سائغا.</p> <p>- وجوب إثبات أن العقد تم بغبن فاحش حتى يمكن لمن غرر به طلب فسخ العقد. المادة ١٨٧ من ذات القانون</p> <p>- مثال لاستخلاص سائغ لانتفاء استعمال طرق احتيالية.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>
		<p>٦٦ - وجوب التزام محكمة الموضوع بإسباغ التكييف القانوني الصحيح لواقعه الدعوى. دون التقيد بما يكتيفها به الخصوم. وذلك تحت رقابة محكمة النقض.</p> <p>- الصورية المطلقة والصورية النسبية. ماهية كلا منهما.</p> <p>- الورثة. اعتبارهم من الغير بالنسبة للتصرفات الضارة الصادرة من المورث والتي يتلقونها مباشرة من القانون.</p>

إثباتات		إثباتات	
الصفحة	القاعدة		
٧٢٨	١١٠	<ul style="list-style-type: none"> - الوارث خلف عام لمورثه. مؤدي ذلك: انتقال حقوق مورثه إليه. حقه في إثبات الصورية في عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثه. - حق الوارث في العقود التي تصدر من مورثه لإخراج عقار من تركته من ملكه إلى ملكه شخص آخر. أن يثبت الاحتيال على قانون الموارث. - بكافة طرق الإثبات. ولو كان العقد ثابتا بسند عريفي أو رسمي. - مثال لتكيف خاطئ للصورية. 	(الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)
٧٣٨	١١٢	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب إيراد المحكمة لأوجه الدفاع والدفع الجوهرية. والمستندات والوقائع ذات الدلالة في الدعوى. والرد عليها بما يقسطها. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. 	(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)
٧٣٨	١١٢	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب اشتمال الحكم على العرض لمجمل الوقائع وطلبات الخصوم وإيجاز لدفعهم وأوجه دفاعهم الجوهرية ثم أسباب الحكم ومنطوقة. المادة ١٣٠ إجراءات مدنية. القصور في ذلك. أثره: البطلان. - مثال في أخذ المحكمة بتقرير الخبير الذي لا تؤدي أسبابه إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ولا تصلح ردا على دفاع الطاعن. 	(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)
٧٤٨	١١٤	<ul style="list-style-type: none"> - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه وبما ترتاح إليه من أدله الدعوى الأخرى. شرطه: أن تحيط بأدلة الدعوى عن بصر وبصيرة وأن يكون استخلاصها سائغا. - اقتصار قضاءها على مجرد الإحالة على تقرير الخبير دون بيان وجه استدلالها به ودون أن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية المطروحة عليها. أثره: قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لاستخلاص قاصر. 	(الطعن رقم ١٠٨٩، ١٠٥١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)
٧٤٨	١١٤	<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. شرطه: أن تفند مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها من مأخذها الصحيح ثم تنزل عليها تقديرها الذي يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها بأسباب سائغة. مخالفة ذلك. قصور وفساد في الاستدلال. علة ذلك. مثال. 	(الطعن رقم ١٠٨٩، ١٠٥١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)

الموضوعات		الأسئلة
الصفحة	القائمة	
٧١	١٢٠	٧٧٤
٧٢	١٢٠	٧٧٤
٧٣	١٢٥	٨٠٨
٧٤	١٢٦	٨١٢
٧٥		

إبـسـات		إبـسـات
الصفحة	القائمة	
٨١٢	١٢٦	<ul style="list-style-type: none"> - عودة الخصوم والخصومة إلى ما كانوا وكانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض في الجزء أو الأجزاء التي لم يفصل فيها ما لم تكن مرتبة على الجزء المنقوض. - ترتيب هذا الجزء أو تلك الأجزاء على الجزء المنقوض: يجعل منها مسألة كلية شاملة. أثره: حيازته كله لحجية الأمر المقضي فيه. - إلتفات محكمة الإحالة عن دفاع يترتب عليه التعرض لتلك الحجية. لا عيب. مثال. <p>(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٨١٨	١٢٧	<ul style="list-style-type: none"> ٧٦ - وجوب أن يكون التعويض المقضي به. بقدر الضرر شاملا ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. متى كان ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار. - الجروح وإصابات البدن. خلاف الدية والأرش المقدر. تقدر عنها حكومة العدل. تقدير ذلك. من سلطة محكمة الموضوع. ما دام القانون لم يوجب إتباع معايير معينة في تقديرها. وكانت قد بينت عناصر الضرر وأحقية طالب التعويض. مثال. لتقدير سائغ. <p>(الطعن رقم ١١١٤، ١٠٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٥)</p>
٨٥٧	١٢٤	<ul style="list-style-type: none"> ٧٧ - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائغا. مثال. - المقاصة. ماهيتها وشروط إجرائها؟ - مثال لعدم توافر شروط طلب إجرائها. <p>(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
٨٦٣	١٢٥	<ul style="list-style-type: none"> ٧٨ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائغا. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالاستجابة إلى طلب إجراء تحقيق لا تري لزوما لإجرائه. - تقدير وقوع إكراه على الطاعن عند التعاقد من عدمه. موضوعي. ما دام سائغا. مثال لتقدير سائغ لعدم وقوع إكراه. <p>(الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٧٩ - ثبوت حكم العقد في العقود عليه وبدله. بمجرد انعقاده. دون توقف على القبض أو أي شيء آخر. ما لم ينص القانون على غير ذلك. المادة ٢٤٣ من القانون المدني. - وجوب وفاء كل متعاقد بما أوجبه عليه العقد من التزامات.

إبـيـنـات		إبـيـنـات
الصفحة	القاعدة	
٨٦٣	١٣٥	<p>- تفسير صيغ العقود. بما هو أو في بمقصود العاقدين. موضوعي. متى كان سائفا. مثال. لتفسير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)</p>
٨٩٠	١٣٩	<p>٨٠ - مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه لعمله غير المشروع. في معنى المادة ٣١٣ كم قانون المعاملات المدنية. ماهيتها. وشروط توافرها؟</p> <p>- قيام مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه. متى ثبت مسؤولية التابع عن الفعل الضار. ولو تعذر تعيينه بشخصه ما دام من بين التابعين له.</p> <p>- اختصاص التابع في الدعوى. التي يضمها. المضرور على المتبوع للمطالبة بالتعويض. غير لازم. عله ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٩٠	١٣٩	<p>٨١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفا.</p> <p>- ثبوت انحراف الطبيب عن بذل العناية الواجبة في شفاء المريض. بمعيار الطبيب اليقظ من أوسط زملاءه علما وداريه مع مراعاة الظروف المحيطة به وتقاليده المهنة. مؤداه. خطأ تقصيري يرتب مسؤوليته عن التعويض.</p> <p>- المسؤولية الطبية وكيفية تشكيل اللجنة العليا للمسؤولية الطبية واختصاصها في معنى المواد ١٤، ١٥، ١٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨. ماهيتها وأحوالها؟</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في الاستعانة بتلك اللجنة من عدمه. أو الاستعانة بالطب الشرعي. متى كان تقديرها سائفا. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٩٠٥	١٤١	<p>٨٢ - الدفاع الجوهري وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>- مثال بشأن دفاع جوهري في الاعتراض على تقرير الخبير ورد الحكم عليه بما لا يواجه دفاع الطاعن.</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٠١١، ٥٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
٩٠٥	١٤١	<p>٨٣ - أخذ الحكم بتقرير الخبير في احتساب رصيد الدين على أساس خصم إجمالي التسديدات مرة واحدة. بدلاً من توجيه الإيداعات لسداد الفوائد أولاً بأول. وعدم رده على دفاع الطاعن في هذا الشأن بما يقسطه . قصور وإخلال بحق الدفاع ومخالفة للقانون.</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٠١١ ، ٥٠ لسنة ٢٠١١ من ق.أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>
٩١١	١٤٢	<p>٨٤ - استحقاق الدائن فوائد على الدين على سبيل التعويض. متى كان مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في دفعه.</p> <p>- احتساب تلك الفوائد حسب السعر المتفق عليه في العقد. وإلا تحتسب حسب السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز نسبة ١٢٪ سنوياً وحتى تمام السداد.</p> <p>- سلطة القاضي في تقديرها وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة وقت الاستحقاق إذا أخفق الدائن في إثبات السعر السائد في السوق.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٠١٠ من ق.أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>
٩٢٩	١٤٥	<p>٨٥ - وجوب إقامة المحكمة قضاؤها على أساس من صحيح المستندات المطروحة عليها في الدعوى وأن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية للخصوم. إغفالها التحدث عن مستندات مؤثرة في النزاع تمسك الخصم بدلائلها ولم تحط بها عن بصر وبصيرة. قصور وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>- عدم التزام المحكمة بإجابة طلب إعادة الأمور للخبير. شرطه : أن لا يكون التقدير مشوباً بالغموض أو به خطأ أو نقص. مخالفة ذلك : قصور . وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٢، ٦٣ لسنة ٢٠١٠ من ق.أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
		<p>٨٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها أقوال الشهود. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- عدم إثبات الشركة في عقد مكتوب . مؤداه : البطلان.</p> <p>- جواز إثبات وجودها بأية وسيلة أخرى من وسائل الإثبات.</p> <p>- ثبوت قيامها. أثره : يرتب جميع الآثار المترتبة على ذلك من حقوق والتزامات شخصية فيما بين الشركاء بعضهم البعض.</p>

البيانات		البيانات
الصفحة	القاعدة	
٩٣٧	١٤٦	<p>- الشهادة في معنى المادة ٣٨٥ من قانون الإثبات . أنواعها ودلالاتها وحالاتها وماهية كل منها وما يأخذ به القاضي منها وما لا يأخذه؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٥،٩٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٣٧	١٤٦	<p>٨٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء . موضوعي. ما دام سائفاً .</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في جميع مناحي دفاعهم والرد عليها استقلالاً . ما دام في قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لكل ذلك. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٥،٩٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٥١	١٤٨	<p>٨٨ - وجوب اشتغال الحكم بذاته على ما يطمئن المطلع عليه. على أن المحكمة قد محصت أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة وأوردت أوجه دفاع الخصوم الجوهرية وردت عليها بما يقسطها. مخالفة ذلك . قصور . وإخلال بحق الدفاع. وفساد في الاستدلال ومخالفة للقانون . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٥٧	١٤٩	<p>٨٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وتفسير الاتفاقات والمحركات بما لا يخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها. دون الوقوف عند حد ما تفيد عبارة معينة بل بما تفيد عبارات المحرر كاملة. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين طلب فسخ العقد. إذا لم يوف المتعاقد الآخر بالتزامه.</p> <p>- تحديد أي منهما هو المقصر في التنفيذ التزامه. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- تنفيذ العقد. اشتماله على ما يكون من مستلزماته ولو لم يكن منصوص عليه في العقد وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف . بما يوجب حسن النية.</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/٥/٢١)</p>
٩٧٢	١٥٢	<p>٩٠ - حق الدائن في أن يطلب عدم نفاذ تصرف المدين في حقه. متى أحاط الدين حالاً أو مؤجلاً بمال المدين بأن زاد عليه أو ساواه. وتبرع تبرعاً لا يلزمه أو لم تجر العادة به. المادة ٣٦٩ مدني.</p> <p>- على الدائن أن يثبت مقدار ما في ذمته من ديون على المدين. وعلى المدين أن يثبت أن له ما لا يزيد على قيمة ما للدائن من دين. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/٦/١٢)</p>

البيانات		البيانات
الصفحة	القاعدة	
٩٧٧	١٥٣	٩١ - التفات محكمة الاستئناف عن ما تمسك به الطاعن من خلو عقد العمل الرسمي اللاحق على العقد العرفي من شرط التحكيم وأخذه بما ورد في العقد العرفي من الاتفاق على شرط التحكيم. قصور. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٢)
٩٨٢	١٥٤	٩٢ - المحرر العرفي. اعتباره صادراً ممن وقع. ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خطأ أو إمضاء أو ختم أو بصمة. - ليس لمن ناقش موضوع المحرر أن ينكر ما نسب إليه منه . أو أن يتمسك بعدم علمه بأن شيئاً من ذلك صدر ممن تلقى عنه الحق. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ. - ابتداء الحكم على أكثر من دعامة تكفي كل منها منفردة لحمله. تعييه في إحداها. عدم قبوله. مثال . (الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٤)
٩٨٧	١٥٥	٩٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير عناصرها. وتفسير العقود والاتفاقات. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتحصيل سائغ. - عناصر المحل التجاري في معنى المادتين (٤٠، ٣٩) من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها؟ - البائع للمحل التجاري ضمانه عدم تعرضه أو تعرض الغير للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه. مثال. - حق الإجارة. هو العنصر المعنوي من عناصر المحل التجاري. التزام البائع للمحل التجاري بتسليمه للمشتري. المادة (٥١٤) من القانون سالف الذكر. - ضمانه عدم تعرض الغير له في حيازته والانتفاع به حيازة هادئة. متى استند هذا الغير إلى سبب قانوني يولد له حقاً على المبيع يحتج بمقتضاه على المشتري للمحل. وهو التزام أبدي يتولد عن عقد البيع بمجرد انعقاده. مثال. (الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)
٩٩٤	١٥٦	٩٤ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته؟ مثال لعدم وجود تناقض. - عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . وعدم سماع الدعوى بمضي الزمان. متساويان في النتيجة . علة ذلك ؟ مثال . (الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)

البيانات		البيانات
الصفحة	القائمة	
١٠١٣	١٥٩	<p>٩٥ - حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين متى كانت الالتزامات متقابلة مستحقة الأداء. أن يتمتع عن تنفيذ التزامه . إذا لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به. دون حاجة إلى تنبيه بذلك أو حكم بفسخ العقد. أساس ذلك ؟</p> <p>- اقتصار الأمر في ذلك على وقف تنفيذ الالتزام . دون أن يعد ذلك فسخاً للعقد. أساس ذلك ؟ مثال .</p> <p>- اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه عند عدم تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه. إلا إذا اتفق المتعاقدين صراحة على ذلك. المادتان (٢٧٢ ، ٢٧٤) مدني .</p> <p>- عدم نفاذ الحق المعلق على شرط واقف . إلا إذا تحقق الشرط. مؤداه : عدم جواز تقاضي الدائن حقه هذا قبل تحقق الشرط.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨، ١٠٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
١٠١٣	١٥٩	<p>٩٦ - النعي الموضوعي عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>- المستندات التي لم يسبق تقديمها أمام محكمة الموضوع . عدم جواز قبولها أمام النقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨، ١٠٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
١٠٢٧	١٦١	<p>٩٧ - الفرصة الفائتة أمر محتمل . تفويتها ضرر محقق. لا مانع من احتسابها في الكسب الفائت. ما دام لذلك لأسباب معقولة تؤدي إليه. مخالفة ذلك . عيب.</p> <p>- الإصابات التي تحد من قدرة الإنسان على العمل والكسب من شأنها أن تقلل من فرص العمل مستقبلاً وتقلل من قدرة الابن على رعاية والده عند كبره. رفض الحكم القضاء بالتعويض عنها ورده عليها بما لا يوجهها. قصور وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٩)</p>
١٠٣٣	١٦٢	<p>٩٨ - ثبوت أن التوكيل الذي أبرم به عقد البيع مزور على البائع. مؤداه : بطلان عقد البيع. أساس ذلك ؟</p> <p>- استناد الحكم المطعون فيه في عدم الاعتداد بعقد البيع لتزوير التوكيل الذي أبرم به عقد البيع. كافٍ لصحة الحكم. أياً كان الرأي فيما ذهب إليه بشأن الوكالة الظاهرة.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
		<p>٩٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائغاً.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف طلباتهم أو أوجه دفاعهم.</p>

البيانات		البيانات
الصفحة	القاعدة	
١٠٣٧	١٦٣	<p>- هي غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير آخر أو الإحالة للتحقيق. ما دامت قد وجدت في أوراق الدعوى. ما يكفي لتكوين عقيدتها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩، ٥٠٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٠٦٢	١٦٧	<p>- وجوب توافر ركن الاستعجال وشرط عدم المساس بأصل الحق. لاختصاص القضاء المستعجل بالفصل في المنازعة المعروضة عليه. تخلف أحدهما. مؤداه: عدم اختصاصه بها. مثال لتوافر شرط الاستعجال.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٠٦٢	١٦٧	<p>- سماع المحكمة للمرافعة وقبولها للمستندات منذ الجلسة الأولى بعد انعقاد الخصومة بين أطرافها وتمكينها لهم من الاطلاع والرد. لا عيب. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٠٩١	١٧٢	<p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير مستنداتها وأدلتها ومنها تقرير الخبرة. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- أخذها بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه. مفاده : أنها رأت أنه يتضمن الرد الضمني المسقط لما تخالفه من أقوال الخصوم وحججهم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١١١٨	١٧٨	<p>- جواز الطلب إلى المحكمة تصحيح الخطأ المادي في العقد الذي يخرج من قصد المتعاقدين بكافة طرق الإثبات ومنها الإحالة إلى التحقيق. ولو كان العقد ثابتاً بالكتابة. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>
١١٤١	١٨٢	<p>- شمول المركبة المؤجرة بالتأمين عليها وعلى سائقها والغير وزوجة السائق. بقوة القانون ولو لم ينص على ذلك في وثيقة التأمين. ويغطي التأمين مسئولية السائق المدنية والأضرار الجسمانية والخسائر المادية الناشئة عن ما يقع من حوادث. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)</p>
١١٤٤	١٨٣	<p>- استخلاص مساهمة المضرور في الخطأ ومداه. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال لاستخلاص سائق.</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٦)</p>

البيانات		البيانات
الصفحة	الفاصلة	
١١٤٩	١٨٤	<p>١٠٦ - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وتفسير صيغ العقود والمحركات . موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- انقطاع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى بإقرار المدين صراحةً أو ضمناً في صك مستقل بالدين المادتين (٦٣٨، ٦٤٠) مدني.</p> <p>- المطالبة بقيمة شيكات حررت كتعويض للمطعون ضده عن عمل غير مشروع من الطاعن. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٥٨	١٨٥	<p>١٠٧ - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. وتفسير العقود والمحركات. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- الإجازة اللاحقة للتصرف في حكم الوكالة السابقة. المادة (٩٣٠) مدني.</p> <p>(الطعن رقم ٤٧٣، ٤٦١ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٥٨	١٨٥	<p>١٠٨ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء موضوعي.</p> <p>- حق محكمة الموضوع . الأخذ بتقرير الخبير كله أو بعضه.</p> <p>- حقها في الوصول إلى نتيجة مخالفة لرأي الخبير. ما لم تكن المسألة محل الخبرة من المسائل الفنية البحتة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٧٣، ٤٦١ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٧٢	١٨٧	<p>١٠٩ - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والترجيح بينها وتفسير العقود وسائر المحركات . موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- متى يستحق الثمن في معنى المادتين (٥٠٨، ٥٠٩) مدني؟</p> <p>- متى يلزم المشتري سداد الثمن عند التعاقد في معنى المادة (٥٥٦) مدني ؟</p> <p>- انعقاد الخبرة لجلسة واحدة. لا يعيب التقرير.</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٨٧	١٩٠	<p>١١٠ - استخلاص محكمة الموضوع من التحاق الطاعن بعمل لدى جهة غير الجهة التي ابتعثته للدراسة في الخارج عقب عودته من الخارج وحصوله على الدرجة العلمية وامتناعه عن العمل بالجهة التي حددتها له الجهة المتعاقد معها . أنه أخل بشروط العقد. صحيح. ولو كان لم يصدر قرار من تلك الجهة بتحديد مكان العمل لديها. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>

البيانات		البيانات
الصفحة	القائمة	
١١٨٧	١٩٠	١١١ - التفات الحكم المطعون فيه عن طلب ندب خبير لبيان المبالغ التي تم إنفاقها على ابتعاث الطاعن للدراسة في الخارج لا إخلال فيه بحق الدفاع . متى كان عقد البعثة قد نص فيه على إتفاق الطرفان على أن ما تقدمه الشركة المطعون ضدها من بيانات لمقدار ما أنفقته من أموال على الطاعن يعتبر بينة قاطعة وملزمة للطاعن صحيح . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)
١١٩٢	١٩١	١١٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير نسبة مساهمة المضرور في الخطأ. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. - ورود قرارات قانونية خاطئة في الحكم. يعيبه ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ دون أن تنقض الحكم. مثال. (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)
١١٩٨	١٩٢	١١٣ - وجوب ابتناء الأحكام على أسباب واضحة جلية تحمل بذاتها للمطلع عليها الاعتقاد بأن المحكمة أحاطت بوقائع الدعوى عن بصر وبصيرة. - إغفال المحكمة دفاعاً جوهرياً للخصوم. قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال. - عدم إجابة المحكمة طلب الطاعن الطعن بالتزوير على بيانات شهادة الإنجاز وهو الوسيلة الوحيدة لإثبات دفاعه. عيب. (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)
١٢٠٢	١٩٣	١١٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائفاً. - التقارير القانونية الخاطئة. لا تعيب الحكم متى انتهى إلى النتيجة الصحيحة. محكمة النقض تصححه. دون أن تنقضه. مثال. (الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)
١٢٠٧	١٩٤	١١٥ - قبول الحكم المطعون فيه مذكرة من المطعون ضدها لم يطلع عليها الطاعن. واستنادها على ما جاء فيها. مخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)
		١١٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى . وتقدير أدلتها. موضوعي ما دام سائفاً. - جواز ندب المحكمة خبير أو أكثر في المسائل الفنية. تقدير ذلك. موضوعي. إلا إذا كان القانون يوجب الاستعانة بخبير.

البيانات		البيانات
الصفحة	القائمة	
١٢١٥	١٩٦	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير الأدلة والموازنة بينها وترجيح بعضها على بعض ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٥٨	٢٠٢	<ul style="list-style-type: none"> ١١٧ - المحل التجاري في معنى المواد (٣٩، ٤٤، ٤٢، ٤٠) من قانون المعاملات التجارية. ماهيته ؟ - العناصر المادية في المحل التجاري لا تعد أساسية فيه. العناصر المعنوية. هي التي لا يوجد المحل التجاري إلا إذا توافر عنصر منها أو أكثر فيه. - وجوب شهر التصرفات الواردة على ملكية المحل التجاري بقيدتها في السجل التجاري علاوة على تسجيلها في الكاتب العدل . واتخاذ إجراءات النشر في الصحف بالطرق المنصوص عليها في المادة (٤٥) من قانون المعاملات التجارية. - عدم انتقال الملكية بين المتعاقدين إلا من هذا التاريخ. <p>(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٨)</p>
١٢٦٦	٢٠٤	<ul style="list-style-type: none"> ١١٨ - تحديد أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين . قصر في تنفيذ التزامه ونفى هذا التقصير . موضوعي. متى كان سائفاً. - تقدير تقرير الخبير المنتدب في الدعوى. من سلطة محكمة الموضوع. لها أن تأخذ به أو تطرحه حسبما يطمئن إليه وجدانها. - أخذ المحكمة بتقرير الخبير الذي قصر في بيان جوانب جوهرية في أسباب النزاع دون أن تبحثها هي وتستوفيها حقها. قصور. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٣)</p>
١٢٨٨	٢١٠	<ul style="list-style-type: none"> ١١٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والمفاضلة بينها وتفسير العقود وسائر المحررات موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - البطلان الناشئ عن إغفال دعوة الخصوم للحضور. انتفاؤه: بحضورهم عمل الخبير فيما بعد وتمكنهم من الدفاع عن مصلحتهم وإبداء ملاحظاتهم وطلباتهم. مثال. <p>(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>
١٣٠٢	٢١٢	<ul style="list-style-type: none"> ١٢٠ - استخلاص عناصر المسؤولية الموجبة للتعويض. من خطأ وضرر. وعلاقة سببية. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>

البيانات		البيانات
الصفحة	القاعدة	
١٣٠٨	٢١٣	<p>١٢١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء وسائر المستندات فيها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي دفاعهم وأقوالهم والرد عليها استقلالاً. متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها.</p> <p>- حقها في الأخذ بتقرير الخبير وأن تلتفت عن الاعتراضات عليه. متى اقتضت بسلامة الأسس التي بني عليها.</p> <p>- عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين عن تنفيذ التزامه بغير مبرر.</p> <p>- تحديد أي منهما هو المقصر في تنفيذ التزامه أو نفي ذلك. موضوعي.</p> <p>- حق أي من المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ التزامه. متى لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به.</p> <p>- حق المشتري في حبس الثمن متى أخل البائع بأحد التزاماته.</p> <p>- تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- جواز إلزام القاضي للمدين بالتنفيذ في الحال أو في أجل مسمى وله الحكم بالفسخ والتعويض إن كان له مقتضى.</p> <p>- جواز الحكم بالفوائد التأخيرية في حال المثل متى كان المدين موسراً سواء كان الدين تجارياً أو مدنياً. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>
١٣٢١	٢١٥	<p>١٢٢ - المسائل الإجرائية المتصلة بتحديد الاختصاص الدولي المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية وفي المادة (٢/٩٣) من القانون المدني. تعلقها بقواعد النظام العام. عدم جواز الاتفاق على ما يخالفها. أساس ذلك ؟</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وسائر مستنداتها وتفسير الإثبات واستخلاص توافر شروط الاختصاص الدولي والمكاني في المواد المدنية والتجارية. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- النص في الاتفاق على اختصاص محاكم أجنبية بالمنازعات الناشئة عن الاتفاقية برغم وجود فرع للبنك الأجنبي في الدولة وإبرام الاتفاقية والتوقيع عليها وتنفيذها في إمارة أبوظبي. باطل بطلاناً متعلق بالنظام العام.</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>

الموضوعات		الموضوعات
المرجع	الصفحة	
١٢٣	- وجوب تقديم الخصم الذي يتمسك بأحكام قانون أجنبي نصوص هذا القانون كاملة ومترجمة إلى العربية . مخالفة ذلك . أثره : وجوب تطبيق قانون الدولة. لا يغير من ذلك تقديمه صورة ضوئية للسجل التجاري للبنك الطاعن في البلد الأجنبي. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ٥٢٣، ٥٢٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)	٢١٥ ١٣٢١
١٢٤	- استخلاص انعقاد عقد السمسرة وانعقاد عقد الصفقة محل عقد السمسرة بواسطة السمسار. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي ما دام سائفاً. مثال. (الطعن رقم ٥٢٣، ٥٢٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)	٢١٥ ١٣٢١
١٢٥	- مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاءً مبرئاً لذمة صاحبه. ولا ينقضي به التزامه بالدين إلا بقيام البنك المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للمستفيد. - عبء إثبات عدم سداد الدين. وقوعه على عاتق الدائن. متى كان قد تسلم شيكين بقيمة ماله من دين في ذمة المدين. - مخالفة الحكم ذلك وإلزام المدين بإثبات صرف الدائن للشيكين. خطأ في تطبيق القانون. (الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)	٢١٦ ١٣٢٥
١٢٦	- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم وحججهم. لان في قيام الحقيقة التي اقتضت بها الرد المسقط لما عداها. - الخبير مهمته كشف الحقيقة في المسائل الفنية البحتة التي تستعصى على المحكمة. دون المسائل القانونية فهي من صميم عمل المحكمة لا يجوز لها التخلي عنها. مثال. (الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)	٢٢٠ ١٣٥٦
١٢٧	- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. - مثال لاستخلاص سائغ في انعقاد العقد من مذكرة التفاهم بين الطرفين التي اشتملت على المسائل الأساسية لالتزام الطرفين. (الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)	٢٢٠ ١٣٥٦

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
١٣٧١	٢٢٣	<p>١٢٨ - وجوب أن يكون وجه الطعن أمام النقض في صحيفة الطعن واضحاً ومحددأ ومبيناً العيب المعزو إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه. عدم كفاية الإحالة في ذلك إلى أوجه دفاع ودفع في مذكرات قدمت لمحكمة الموضوع . مخالفة ذلك . مؤداه : عدم قبول الطعن.</p> <p>- عدم جواز تقديم مستندات جديدة أمام النقض لم يسبق تقديمها أمام محكمة الموضوع . مخالفة ذلك . مؤداه : عدم قبول تلك المستندات.</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
١٣٧٣	٢٢٤	<p>١٢٩ - الشيك اعتباره أداة وفاء . يقوم قرينة على مديونية الساحب للمستفيد. قبول تلك القرينة لإثبات العكس تجيز لمن يدعي خلاف الظاهر نفي هذه القرينة وإقامة الدليل على ما يدعيه بإثبات السبب الحقيقي لإصدار الشيك.</p> <p>- واقعة إصدار الشيك بمجردھا. لا تثبت قيام عقد القرض بين الساحب والمستفيد.</p> <p>- التفات الحكم عن دفاع الطاعن بأن الشيكات لم تكن على سبيل القرض وإنما كانت وفاء لمديونية. إيرادا وردا بما يقسطه. قصور وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨، ٢١٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٣٧٣	٢٢٤	<p>١٣٠ - أخذ المحكمة في أسباب حكمها بتقرير الخبر الذي لم يرد على الاعتراضات الجوهرية للطاعن. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨، ٢١٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٣٨٥	٢٢٥	<p>١٣١ - التقريرات القانونية الخاطئة. لا تؤثر في صحة الحكم. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. محكمة النقض تتولى تصويب ذلك. دون أن تنقض الحكم. مثال بشأن الرد على دفع بعدم قبول الدعوى لعدم سداد الرسم.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٣٨٥	٢٢٥	<p>١٣٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي دفاعهم وطلباتهم للرد عليها استقلالأ . ما دام قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها فيها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والطلبات. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>

المادة	المادة
	<p>١٣٣ - حق الدائن المرتهن. إذا تخلف المدين عن سداد الدين المضمون بالرهن في الموعد المحدد. أن يطلب من المحكمة بعد انقضاء سبعة أيام من تاريخ الإنذار بالوفاء. الإذن له ببيع الشيء المرهون .</p> <p>- وجوب نظر المحكمة في هذا الطلب على سبيل الاستعجال وتعيين كيفية البيع.</p> <p>- جواز تحديد الدائن للمدين موعداً مناسباً لتكملة الضمان إذا نقص سعر الشيء المرهون عن الوفاء بالمدين موضوع الرهن. فإن رفض الراهن ذلك أو انقضى الميعاد دون تكملة الضمان جاز للدائن طلب بيع الشيء المرهون ولو لم يحل أجل الاستحقاق. وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من القانون سالف الذكر.</p> <p>- جواز طلب الدائن المرتهن والمدين الراهن طلب بيع الشيء المرهون فوراً إذا كان الشيء المرهون معرضاً للهلاك أو التلف أو النقص في القيمة أو أصبحت حيازته تسليز نفقات باهظة متى لم يشأ الراهن تقديم بدال له.</p> <p>- انتقال الرهن في هذه الحالة إلى ثمن البيع.</p> <p>- الاتفاق على ما يخالف ذلك. مؤداه : البطلان.</p> <p>- جواز طلب البنك من المحكمة بيع الصكوك المرهونة لديه بالمزاد العلني أو بسعرها في سوق الأوراق المالية. لاستيفاء حقه من ثمن البيع قبل غيره من الدائنين. متى لم يستوفي حقه عند حلول أجل المحدد لسداد القرض . المادة ٤٥٣ معاملات تجارية.</p> <p>- الاتفاق على ما يخالف ذلك . أثره : بطلان الشرط مع صحة الرهن. المادة ١٤٢٠ مدني .</p> <p>- جواز حبس الأوراق المالية المرهونة إلى حين الوفاء بالمدين المضمون بها.</p> <p>- عدم جواز تصرف البنك في الأسهم المرهونة بيعاً أو تملكاً إلا بعد حصوله على حكم بذلك من المحكمة المختصة بعد انقضاء سبعة أيام على تاريخ الإنذار بالوفاء.</p> <p>- عدم مسئولية الشخص عن عدم استعماله رخصة خولها له القانون.</p> <p>- تكييف الفعل بأنه خطأ أو نفي ذلك عنه . خضوعه لرقابة النقض. مثال.</p> <p>- تقدير قيام الخطأ من عدمه . موضوعي. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها من تقارير الخبراء. موضوعي.</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القاعدة	
١٤١٢	٢٢٨	- محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد استقلاً على المطاعن الموجهة إلى تقرير الخبرة . مثال. (الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)
١٤٢١	٢٢٩	١٣٤ - رفض الحكم المطعون فيه القضاء بتعويض والدي المتوفي في حادث قتل خطأ لعدم إثباتهما أنه كان يعولهما قبل وفاته وأنهما لا مال لهما أو أن ما لديهما من مال لا يفي بالنفقة. صحيح. أساس ذلك ؟ - تقدير التعويض الجابر للضرر. من سلطة محكمة الموضوع. (الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٩)
١٤٤٨	٢٣٥	١٣٥ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام القانون لم يلزم المحكمة باتباع معايير معينة. وكان استخلاصها سائفاً. مثال لتقدير سائغ. (الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)
١٤٤٨	٢٣٥	١٣٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. شرطه: أن يكون أسبابها سائفة. مخالفتها ذلك والأخذ بتقرير الخبير والإحالة عليه وكانت أسبابه لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولم يحقق دفاع الخصوم. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. (الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)
١٤٤٨	٢٣٥	١٣٧ - تقدير التعويض الجابر للضرر استناداً إلى نص المادة ٢٩٠ مدني لاشتراك المضرور بفعله في إحداث الضرر أو زاد فيه. بما يتناسب مع فعله وما نتج عنه من ضرر. صحيح. مثال. (الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)
١٤٧١	٢٣٦	١٣٨ - قبول محكمة الاستئناف ما قدمه المطعون ضده من إثبات أدائه للدية المحكوم بها جزائياً. لا عيب . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)
		١٣٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها . موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - في العقود الملزمة للجانبين لا يجوز لأي من طرفيها الامتناع عن تنفيذ التزامه بغير مبرر. - جواز امتناع أي منهما عن تنفيذ التزامه. متى لم يقم الآخر بتنفيذ ما التزم به. أساس ذلك ؟ - حق المشتري في حبس الثمن . متى أخل البائع بأحد التزاماته.

<div> <div>القائمة</div> <div>الصفحة</div> </div>		المقالات
١٤٩٧	٢٤٠	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة الموضوع في تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك : متى كان سائفاً. - وجوب أن يكون تنفيذ العقد بما يوجبه حسن النية في التعامل. - عدم اقتصار ذلك على ما ورد في العقد امتداد ذلك إلى ما يكون من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف. - خلو الاتفاق من ميعاد التسليم . لا يعني ترك الأمر لمشيئة البائع. - تحقق مسؤولية الملتزم بتحقيق غاية. إذا لم تتحقق هذه الغاية. مهما بذل من جهد . - عدم تحديد مدة لتنفيذ الالتزام في العقد. يوجب تحديدها وفق نوع التعاقد وعرف الطائفة التي ينتمي إليها العقد إن كان من العقود المسماة. أو طبيعة التعامل والظروف التي أحاطت به ونصوص العقد إذا كان من العقود غير المسماة. - عبء إثبات تخلف أي من المتعاقدين عن تنفيذ التزاماته الموجبة لفسخ العقد. وقوعه على عاتق من يدعيه. - عجزه أو تقاعسه . يوجب رفض طلب الفسخ . مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
		<p>١٤٠</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحقق مسؤولية حارس الأشياء عن التعويض عن الضرر الناشئ عن الشيء المحروس متى ثبت قيام علاقة السببية بين الضرر الذي لحق بالمضرور وبين الشيء المحروس . - قيام هذه المسؤولية على أساس قاعدة الغرم بالغنم وليس على أساس قاعدة الخطأ المفترض الذي يلزم لإثباته قيام التعدي أو التقصير في جانب الحارس. - متى يكون الشيء المحروس متدخلأ تدخلاً إيجابياً في إحداث الضرر الموجب للتعويض؟ - الشيء الذي يتطلب عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها. - تقدير ذلك مسألة قانونية خضوع محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض. علة ذلك ؟ - الأصل قيام المسؤولية عن الشيء إلى مالكه . إلا إذا باشر شخص آخر السيطرة الفعلية عليه في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه فتنتقل إليه تلك المسؤولية.

البيانات		البيانات
الصفحة	القاعدة	
١٥٠٥	٢٤٢	<ul style="list-style-type: none"> - مسئولية شركة التأمين مع الشركة المستأجرة للمكان بالتضامم في الوفاء بالتعويض للطاعنة. - الضرر الاحتمالي ليس محلاً للتعويض. - سريان الفوائد التأخيرية على مبلغ التعويض الغير معلوم المقدار وقت الطلب ولا يبنى على أسس ثابتة للتقدير. وإنما يخضع لتقدير القاضي . اعتباراً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. <p>(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
١٥١٥	٢٤٣	<ul style="list-style-type: none"> - حق محكمة الاستئناف في تأييد الحكم المستأنف واعتناق أسبابه أسباباً لها وأن تضيف إليها . متى اقتضت بما ورد فيها. مثال في تقدير تعويض. <p>(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
١٦٤٢	٢٦٦	<ul style="list-style-type: none"> - الشيك اعتباره أداة وفاء. انطواءه بذاته على سبب تحريره. - الأصل فيه الوفاء بدين مستحق على الساحب. على من يخالف ذلك إثبات ما يدعيه. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها استخلاص السبب الحقيقي لإصدار الشيك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - مثال لتحصيل سائغ في نفي إصدار الشيك وتسليمه للطاعن. <p>(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٣/١١/٢٠١١)</p>
١٦٧٨	٢٧١	<ul style="list-style-type: none"> - العبرة في قيام أسباب فصل العامل هي بتوافرها وقت الفصل وليس بعده. - تقدير قيام مبرر فصل العامل من عدمه. موضوعي. - تكليف العامل بإثبات تعسف صاحب العمل في الفصل. غير لازم. ما دامت المحكمة قد رأت عدم جدية مبرر الفصل. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٧/١١/٢٠١١)</p>
١٦٨١	٢٧٢	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء ولها أن تأخذ بها كلها أو بعضها أو أن تطرحها ما دامت لم تطمئن إليها. متى كان سائفاً. - تحديد ما يستحقه الموظف من درجة وتسكينه عليها. وفقاً للضوابط القانونية. وتطبيقه على واقعة النزاع من مهام القاضي الأساسية. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٨/١١/٢٠١١)</p>

المراجع	المادة	الصفحة
	<p>١٤٥ - مسئولية صاحب المنشأة التجارية الفردية عن الالتزامات والتصرفات التي تجري باسمها. سواء صدرت عنه شخصياً أو ممن عينه مدير لها. أو ممن تركه يتعامل مع الغير باسم المنشأة. أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>- حق المتعامل مع المؤسسة أن يتمسك بانصراف أثر التصرف إلى الأصل. على أساس الوكالة الظاهرة.</p> <p>- استخلاص الوكالة الظاهرة. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- المدير المعين للمؤسسة. اعتباره وكيلاً عن صاحبها في جميع الأعمال اللازمة لإدارتها وبالتصرفات التي تدخل في نشاطها.</p> <p>- الترخيص الصادر من الجهة الإدارية باسم شخص لمزاولة نشاط تجاري من خلال مؤسسة فردية أو خاصة. قرينة على ملكيته لتلك المؤسسة أو المنشأة. مؤدى ذلك : تحمله كافة الالتزامات والديون المترتبة على نشاطها.</p> <p>- عدم براءة ذمته من ذلك . ولو انتقلت رخصة المنشأة إلى مالك جديد. ما دام الدين أو الالتزام نشأ خلال فترة ملكيته لها . ما لم يوافق المالك الجديد أو الدائن اللاحق على خلاف ذلك .</p> <p>- عدم حجية الحكم الجزائي الصادر في الدعوى الجزائية أمام المحاكم المدنية. إلا إذا كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله. أساس ذلك ؟</p> <p>- الحكم الصادر بالبراءة . المبني على أن الفعل غير معاقب عليه. أو عدم توافر أركان الجريمة لانتفاء القصد الجنائي أو لأي سبب آخر. لا حجية له أمام المحاكم المدنية. مؤدى ذلك: المحكمة المدنية حرة في بحث توافر الحق في المطالبة بالحقوق المدنية من عدمه.</p> <p>- مخالفة ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>	٢٧٧ ١٧٠٤
	<p>١٤٦ - ضمان المقاول كل ما يتولد عن فعله من ضرر أو خسارة. سواء كان بتعديه أو تقصيره. ولا يستثنى من ذلك وقوع الضرر بسبب حادث لا يمكن التحرز منه.</p> <p>- حق كلاً من المقاول والمهندس المتضامن معه نفي مسئوليتهما عن الضمان. بإثبات السبب الأجنبي. بنفي علاقة السببية بينه وبين الضرر.</p>	

البيانات		البيانات
الصفحة	القائمة	
١٧٢٧	٢٨٠	<ul style="list-style-type: none"> - المكاو؁ من الباطن. عءم التزاهه بالضمآن بهق المكاو؁ الأصل؁ أو رب العمل إذا كان تعاقله مع المكاو؁ الأصل؁ ٱنص على أن المكاو؁ الأصل؁ ٱتسلم منه الأعمال. إلا بقءر ما تقضي به القواعد العامة. - انتهاء التزام المكاو؁ من الباطن بمءرء استلام المكاو؁ الأصل؁ للأعمال. متى كان قء تمكن من فحصها للتأكد من خلوها من العيوب. مثال. - مسئولة المكاو؁ والمهندس. مسئولة عقءية قبل صاأب العمل. لا ٱحتج بها في مواجهة غيره ممن لا تربطه علاقة عقءية بأي منهما. مثال. <p>(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٠١١ م ه ق. أ. آجاري - ءلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٧٤٤	٢٨٣	<ul style="list-style-type: none"> - وءوب رء من قبض شيء بغير حق إلى صاأبه. مع ما ءناه من كسب أو منافع. - للقاضي أن يعوض صاأب الحق لقاء ما قصر فيه القابض مما ءناه. - حق الورثة في استرءاء الزاءء من الفوائء التي أءاها مورثهم عن الءء القانون؁ ولو لم ٱرفع به طلب عارض أو ءعوى متقابلة. <p>(الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠١١ م ه ق. أ. آجاري - ءلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٧٤٩	٢٨٤	<ul style="list-style-type: none"> - تأخر المءءن في الوفاء بالءءن. ٱوجب إلزامه بءفع فاءءة عن هذا التأخير حسبما هو منصوص عليه في المواء (٨٨، ٧٧، ٧٦) من قانون المعاملات الآجارية ما لم ٱتفق على غير ذلك. متى كان الءءن آجاريأً وكان مبلغأً من النقوء معلوم المقدار وقت نشوء الالزام. وذلك على سبيل التعويض. - حق الءائن في اقتضاء فاءءة على القرض الآجاري حسب السعر المنصوص عليه في العقد. فإن لم ٱءءء في العقد اءتسبت وفق سعر الفاءءة الساءء في السوق وقت التعامل على ألا ٱزءء على ١٢٪ آلى السءاء. - سلطة محكمة الموضوع في آءءءء سعر الفاءءة ما ءام لم ٱتم الالفاق عليها ولم ٱءءم الطاعن للمحكمة ما ٱءل على السعر الساءء في السوق. - استءقاق الفوائء التأخيرية عن الءءن الآجاري من تاريخ استءقاق الءءن. ما لم ٱنص القانون أو الالفاق على غير ذلك. - استءقاق الفاءءة التأخيرية للءءن المستحق للمكاو؁. عءء قيامه بآسليم صاأب العمل أو المكاو؁ الأصل؁ الأعمال المكلف بها. إلا إذا تم الالفاق أو ءرى العرف على غير ذلك. أساس ذلك؟ مثال . <p>(الطن أرقام ٨٧٢، ٨٧١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ م ه ق. أ. آجاري - ءلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القاعدة	
١٧٧٠	٢٨٦	<p>١٤٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء . موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لا سند له من الواقع أو القانون. متى كان ما انتهى إليه يوافق صحيح القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٩،٣٦٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
١٧٩٤	٢٨٩	<p>١٥٠ - انصراف آثار العقد الذي يعقده النائب في حدود إنابته إلى الأصيل. أساس ذلك ؟</p> <p>- الكتابة دليل من أدلة الإثبات. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٠)</p>
١٨١٧	٢٩٤	<p>١٥١ - حالات التماس إعادة النظر في معنى المادة (١٦٩) إجراءات مدنية. ماهيتها ؟</p> <p>- رفع الالتماس لإعادة النظر في غير تلك الحالات. مؤداه : الرفض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٥)</p>
١٨٢٢	٢٩٧	<p>١٥٢ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. شرطه: أن تقيمه المحكمة على أسباب سائفة وأن يكون التعويض المقضي به متناسباً مع الضرر. مخالفة ذلك . عيب. مثال.</p> <p>- القضاء للطاعنين بالتعويض الموروث . خطأ في تطبيق القانون ومخالفة له. ما دام قد سبق القضاء للورثة بالدية. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٢٧	٢٩٩	<p>١٥٣ - التدليس والتفريغ والغش الذي ينخدع به أحد المتعاقدين. هو ما يكون حاصله بوسائل احتيالية قولية كانت أو فعلية صدرت من المتعاقد الآخر. بحيث لولاها ما كان ليبرم العقد. أساس ذلك ؟</p> <p>- الظن الخاطئ لا أثر له على صحة العقد. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في استخلاص عناصر التدليس أو التفريغ أو الغلط. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
		<p>١٥٤ - عقد الإيجار ينشئ حقاً للمستأجر في ذمة المؤجر الذي يلتزم بتملكه منفعة العين المؤجرة.</p> <p>- التنازل عن الحق في الإيجار يكون بين المستأجر وآخر ويكون عن كل الحق في المنفعة أو بعضه. نظير مقابل أو بدون ذلك.</p>

البيانات		البيانات
الصفحة	القاعدة	
١٨٥١	٣٠٢	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز التنازل عن كل الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار بمقابل واعتباره بيعا. - عدم جواز بيع المواطنين الأراضي الصناعية. إلا وفقا لما نصت عليه المادة ٩ من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الملكية العقارية بإمارة أبوظبي. وفقا للضوابط التي يضعها المجلس التنفيذي للإمارة. - عدم جواز التنازل عن حق الإيجار في الأراضي الحكومية المؤجرة من الجهة المختصة إلا بإذن المؤجر. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٧/١٢/٢٠١١)</p>
١٨٥٥	٣٠٣	<ul style="list-style-type: none"> - ١٥٥ حجية الأحكام. مناطها: اتحاد الدعويان موضعا وخصوما وسببا وأن تكون المسألة الأساسية بينهما واحدة قضى فيها بحكم بات في الدعوى السابقة وقد تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما إستقرارا جامعا. بحيث تكون هي الأساس فيما يدعيه الطرفان. مثال. - تقدير ذلك موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٧/١٢/٢٠١١)</p>
١٨٦٥	٣٠٥	<ul style="list-style-type: none"> - ١٥٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - ندب خبير في الدعوى ليس حقا محتما للخصوم في كل حال. - سلطة محكمة الموضوع في الالتفات عن هذا الطلب. متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها. مثال. - إقامة بئر للمياه في الأرض الموات دون ترخيص من الجهة المختصة. لا أثر له في تملكها. - الأرض الموات ملك للدولة. لا يجوز تملكها أو وضع اليد عليها إلا بإذن الجهة المختصة. المادة ١٢٠٩ وما بعدها من قانون المعاملات المدنية. <p>(الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٧/١٢/٢٠١١)</p>
٥٤٥	٨٥	<p>(د) تفسير:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ١ محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق أو الانتقال للمعاينة متى رأت في أوراق الدعوى ومستنداتها. ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠/٣/٢٠١١)</p>

البيانات		البيانات
الصفحة	القاعدة	
٨٤٨	١٣٣	٢ - عدم إجابة الطاعنة إلى إحالة الدعوى للتحقيق للطعن بالتزوير لعدم تحديدها مواضع التزوير ولم تقدم الدليل عليه وأن وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها. لا عيب. أساس ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)
٨٦٣	١٣٥	٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائفاً. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالاستجابة إلى طلب إجراء تحقيق لا تري لزوماً لإجرائه. - تقدير وقوع إكراه على الطاعن عند التعاقد من عدمه. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتقدير سائغ لعدم وقوع إكراه. (الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)
١٠٣٧	١٦٣	٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف طلباتهم أو أوجه دفاعهم. - هي غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير آخر أو الإحالة للتحقيق. ما دامت قد وجدت في أوراق الدعوى. ما يكفي لتكوين عقيدتها. مثال. (الطعن رقم ٢٩٩، ٥٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)
١١١٨	١٧٨	٥ - جواز الطلب إلى المحكمة تصحيح. الخطأ المادي في العقد الذي يخرج من قصد المتعاقدين بكافة طرق الإثبات ومنها الإحالة إلى التحقيق. ولو كان العقد ثابتاً بالكتابة. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)
١٠٥	١٨	١ - راجع أيضاً : إثبات (إقرار) القاعدة رقم ٦٩ من ٤٥٠ وإثبات (تزوير) القاعدة رقم ٨٥ من ٥٤٥ وإثبات (شهادة) القاعدة رقم ٨٤ من ٥٣٠ وإثبات (شبه الإثبات) القاعدة رقم ٢٤٨ من ١٥٥٠ و حكم (تسببه . تسبب غير معيب) (وتسببه . تسبب معيب) . س (تزوير) : - مسئولية البنك المسحوب عليه عما يصيب عميله من ضرر نتيجة صرفه لشيك مزور على صاحبه. شرطه : ثبوت أن صاحب الشيك بذل العناية الواجبة للمحافظة على دفتر الشيكات الذي سلمه البنك له. - تقدير قيام الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتقدير سائغ لتوافر الخطأ في جانب البنك. (الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
٤٩١	٧٦	<p>٢ - الخبير في أدائه للمأمورية المكلف بها من المحكمة. هو شخص مكلف بخدمة عامة. مؤدى ذلك: محاضر أعماله أوراق رسمية لها حجية الأوراق الرسمية. عدم جواز دحض هذه الحجية إلا بالطعن عليها بالتزوير.</p> <p>- دفاع الطاعن بأن الخبير زور في محاضر الأعمال التي بنى عليها تقريره وطلبه تمكينه من إثبات ذلك. دفاع جوهري. وجوب إجابته إليه. الالتفات عنه والاستناد إلى التقرير في الحكم. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٥٤٥	٨٥	<p>٣ - استناد الحكم المطعون فيه إلى أسباب لا تنطبق على واقعة الدعوى. لا يعيبه. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة.</p> <p>- سلطة محكمة النقض في أن ترده إلى سنده من صحيح القانون.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بطلب إجراء تحقيق لإثبات تزوير محرر. متى رأت أن هذا الطلب غير منتج في النزاع. وأن وقائع الدعوى ومستنداتها بها ما يكفي لإقناعها بصحة المحرر أو تزويره. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٨٤٨	١٣٣	<p>٤ - عدم إجابة الطاعنة إلى إحالة الدعوى للتحقيق للطعن بالتزوير لعدم تحديدها مواضع التزوير ولم تقدم الدليل عليه وأن وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها. لا عيب. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
١٠٣٣	١٦٢	<p>٥ - ثبوت أن التوكيل الذي أبرم به عقد البيع مزور على البائع. مؤداه : بطلان عقد البيع. أساس ذلك ؟</p> <p>- استناد الحكم المطعون فيه في عدم الاعتداد بعقد البيع لتزوير التوكيل الذي أبرم به عقد البيع. كاف لصحة الحكم. أياً كان الرأي فيما ذهب إليه بشأن الوكالة الظاهرة.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ منفي - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٠٩١	١٧٢	<p>٦ - الدفاع الموضوعي الجديد عدم جواز إبدائه أمام محكمة النقض لأول مرة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١٢١٥	١٩٦	<p>٧ - تقرير ما إذا كان الطعن بالتزوير منتجاً في الدعوى من عدمه . موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>

البيانات		البيانات
الصفحة	القاعدة	
١٣٤٧	٢١٩	<p>٨ - الغش الذي يصلح سبباً لالتماس إعادة النظر. ماهيته ؟</p> <p>- الشروط الواجب توافرها لطلب الالتماس استناداً إلى قيام الغش ؟</p> <p>- تقدير قيام الأعمال المؤدية إلى الغش من عدمه. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائق لعدم قيام الغش.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٩، ١١٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٧/٩/٢٠١١)</p>
١٣٤٧	٢١٩	<p>٩ - إثبات التزوير كسبب لالتماس إعادة النظر. بإقرار مرتكب التزوير أو المتمسك بالورقة بوقوعه. أو بصدور حكم جنائي أو مدني بتزوير الورقة .</p> <p>وأن يثبت هذا التزوير بعد صدور الحكم الملمس فيه. وتأثر المحكمة في حكمها بهذا التزوير.</p> <p>- التحقيق الذي تجريه النيابة العامة في واقعة التزوير وإصدارها قرار بالألا وجه لإقامة الدعوى. لا حجية له أمام القضاء المدني. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٩، ١١٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٧/٩/٢٠١١)</p>
١٥٢٣	٢٤٦	<p>ش (قضية حديثة) :</p> <p>- رسالة الفاكس. قيامها مقام الأصل المودع لدى الجهة المرسله. لها قيمة المحرر العرفي في الإثبات.</p> <p>- هي ليست صورة ضوئية. ما لم تتكرر الجهة المرسله صدورها منها . أو تتكرر ما نسب إليها من توقيع عليها.</p> <p>- تقدير ما إذا كانت رسالة الفاكس صورة ضوئية أو أصلاً منقول عن جهاز الفاكس من عدمه. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- النسخة الكربونية للمحرر العرفي تعتبر في حقيقتها محرراً قائماً بذاته كالأصل لها حجية في الإثبات في مواجهة من نسبت إليه ما لم ينكر صراحة عدم صدورها منه.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها . موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>مثال لاستخلاص سائق.</p> <p>(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٦/١٠/٢٠١١)</p>
		<p>هـ (فبرة) :</p> <p>١ - سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بأي من تقارير الخبراء المتدبين في الدعوى دون الأخرى. متى اطمأنت إلى أنه يكفي لتكوين عقيدتها.</p>

الملاحظات		الأساسات
الصفحة	القاعدة	
٢٤	٦	<ul style="list-style-type: none"> - التناقض بين تلك التقارير. لا يوجب على المحكمة اللجوء إلى خبرة جديدة. ما دام في استطاعتها استخلاص الحقيقة من تلك التقارير وترجيح إحداها على الآخرين. علة ذلك ؟ - أخذ المحكمة بأحد تلك التقارير . لا يلزمها بالرد بأسباب خاصة على ما ورد في التقرير الذي لم تأخذ به. أخذاً بالتقرير الأول. مفاده : أنها لم ترى في التقرير الآخر ما ينال من صحة التقرير الذي اطمأنت إليه. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٢٤	٦	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب إحاطة المحكمة بوقائع الدعوى وظروفها عن بصر وبصيرة. وتكييفها التكييف الصحيح ووصفها وإنزال الحكم الصحيح للقانون عليها. - تحقيق عناصر الدعوى وبيان وجه الحق فيها ووصف الرابطة القانونية بين الخصوم وبيان العلاقة العقدية بينهم وتفسير العقود والمستندات وتمحيص الأدلة والموازنة بها. هي من الأعمال القانونية التي تدخل في صميم عمل القاضي التي لا يجوز له أن يتخلى عنها أو يغوص فيها سواء. - حق القاضي في الاستعانة بأهل الخبرة في المنازعات التي تحتاج الأمور الفنية فيها إلى مشورة أهل الخبرة. مثال. - وقوف مهمة الخبير عند هذا الحد. دون التطرق إلى المسائل القانونية. ولو صرح له القاضي بذلك . علة ذلك ؟ مثال. - تطرق الخبير لمسألة قانونية. مؤداه : عدم جواز استناد القاضي إلى ما تطرق إليه الخبير منها. وعليه بحث تلك المسألة وإنزال حكم القانون عليه. <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٤٥٦	٧٠	<ul style="list-style-type: none"> - إغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى للخصوم وارداً على تقرير الخبير الذي أخذت به المحكمة. مؤداه: قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لتسبيب معيب. <p>(الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تحرير الخبير محضراً بأعماله يشتمل على بيان بحضور الخصوم وأقوالهم وملاحظاتهم موقع عليه منهم. ما لم يكن لديهم مانع من ذلك يذكر في المحضر. وبيان الأعمال التي قام بها تفصيلاً وأقوال الأشخاص الذين سمعهم. أساس ذلك ؟ - وقوع عيب في الإجراءات التالية لدعوة الخصوم أو نقص جوهرى لم يتحقق بسببه الغاية من الإجراء. أثره: بطلان الإجراء. أساس ذلك ؟

البيانات		البيانات
الصفحة	القائمة	
٤٦٠	٧١	<p>- عدم وقوع البطلان إلا في المسائل التي يتعلق فيها بالنظام العام. إلا إذا تحققت الغاية منه فلا يقع البطلان رغم النص عليه. أساس ذلك ؟</p> <p>- زوال البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته صراحةً أو ضمناً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٧، لسنة ٥٧٥، لسنة ٢٠١٠ م. ق. ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٤٩١	٧٦	<p>٥ - الخبير في أدائه للمأمورية المكلف بها من المحكمة. هو شخص مكلف بخدمة عامة. مؤدى ذلك: محاضر أعماله أوراق رسمية لها حجية الأوراق الرسمية. عدم جواز دحض هذه الحجية إلا بالطعن عليها بالتزوير.</p> <p>- دفاع الطاعن بأن الخبير زور في محاضر الأعمال التي بنى عليها تقريره وطلبه تمكينه من إثبات ذلك. دفاع جوهري. وجوب إجابته إليه. الالتفات عنه والاستناد إلى التقرير في الحكم. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٠١٠ م. ق. ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
٨٤٨	١٢٣	<p>٦ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى. متى وجدت في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدتها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٠١٠ م. ق. ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
٨٩٠	١٢٩	<p>٧ - مباشرة الخبير للمأمورية المنتدب لها. دون دعوة الخصوم للحضور. لا يترتب عليها البطلان. متى كانت تلك المأمورية لا تستلزم حضورهم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ م. ق. ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
١٠٣٧	١٦٣	<p>٨ - عدم أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير كله أو بعضه. يوجب عليها بيان سبب ذلك. مخالفة ذلك: عيب. مثال بشأن تقدير تعويض.</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٥، ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ م. ق. ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٠٩١	١٧٢	<p>٩ - جواز مباشرة الخبير للمأمورية التكميلية التي أعادتها المحكمة إليه. دون دعوة الخصوم. متى رأى الأمر لا يستلزم الإطلاع على مستندات جديدة أو سماع شهود آخرين أو إعادة للمعانية. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١ م. ق. ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
		<p>١٠ - وجوب اشتراك أعضاء لجنة الخبرة التي انتدبتها المحكمة لأداء المأمورية. في الأعمال التي تستوجبها المأمورية المكلفون بها وأن يشتركوا في المداولة وتكوين الرأي وتقديم تقرير واحد موقع عليه منهم جميعاً بنتيجة أعمالهم ورأيهم والأوجه التي استندوا عليها. ولو قدم كل منهم تقريراً منفرداً. أساس ذلك ؟</p>

البيانات		البيانات
الصفحة	اللائحة	
١١٢٢	١٧٩	<ul style="list-style-type: none"> - الشهادة التي يصدرها المهندس الاستشاري باستحقاق المقاول لمبلغ معين أو بإنجازه الأعمال المكلف بها. يلتزم بها صاحب العمل ما دامت داخله في حدود نيابته عنه. ما لم يقع من المهندس غش أو تواطؤ مع المقاول. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. شرطه : أن يكون استخلاصها سائفاً وأن يكون في التقرير ما يكفي لتكوين عقيدتها في الوصول لحقيقة الواقع في الدعوى وألا يلتفت الخبير أو الحكم عن مستندات تمسك الخصم بدلائلها برغم جوهريتها أو تعول على تقرير كان البحث فيه غير كافٍ ولم يواجه ما أثاره الخصوم من أوجه دفاع جهرية. مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)</p>
١٢٣٠	١٩٨	<ul style="list-style-type: none"> ١١ - دعوة الخبير للخصوم للحضور لمباشرة المأمورية لأول مرة. كاف طوال مدة المأمورية. متى كان العمل فيها مستمراً لم ينقطع. على الخصوم أن يتبعوه. أساس ذلك؟ - مناط بطلان عمل الخبير. ماهيته؟ علة ذلك؟ - ندب خبير أو أكثر لبحث المسائل الفنية في الدعوى. من سلطة محكمة الموضوع. المادة ٦٩ إثبات. <p>(الطعن رقم ٦٤٥ ، ٧٩٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<ul style="list-style-type: none"> ١٢ - جزاء البطلان المنصوص عليه في المادة ٨١٥ من قانون الإثبات. المتعلق بأعمال الخبير. عدم ترتيبه إلا إذا لم يدعو الخصوم للحضور في الاجتماع الأول لبدء أعماله. - الدعوة للحضور في أول أعماله. كفايتها لصحة العمل طوال مدة المأمورية. ما دام العمل كان مستمراً لم ينقطع. - وجوب تتبع الخصوم لسير العمل. - بطلان عمل الخبير. مناطه: أن تشوب إجراءاته عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم. - جواز مباشرة الخبير لعمله في غيبة الخصوم ما دام قد دعاهم على الوجه الصحيح. مثال. <p>(الطعن أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>

البيانات		البيانات
الصفحة	القائمة	
١٥٣٩	٢٤٧	<p>١٣ - الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة . هو الذي لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . متى استقام على سند من القانون.</p> <p>- بطلان كل تعامل في الأوراق المالية المدرجة في السوق لم تسجل وفق أحكام القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠ في شأن هيئة سوق الإمارات للأوراق المالية والسلع. والقرارات والأنظمة الصادرة تنفيذاً له.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في ندب خبير أو أكثر في المسائل الفنية التي يستلزمها الفصل في الدعوى.</p> <p>- أخذها بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى لاقتناعها بصحة أسبابه. دون ندب خبير آخر. لا يعيب حكمها.</p> <p>- هي غير ملزمة بالرد استقلالاً على المطاعن الموجهة للتقرير. أخذها به محمولاً على أسبابه. مفاده : أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستأهل رداً بأكثر مما تضمنه الخبير. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٧)</p>
١٥٧٥	٢٥٢	<p>١٤ - التفات المحكمة عن طلب ندب خبير موارد بشرية لبحث أحقية الطاعن في الترقية من عدمه. لا عيب . أساس ذلك ؟</p> <p>- رفض طلب الطاعن الذي تجاوز سن المعاش وبقي في الخدمة. بفرق مكافأة نهاية الخدمة بين الدرجة التي كان عليها والدرجة التي يستحقها. لا عيب . أساس ذلك ؟</p> <p>- تسكين الطاعن على درجة برغم تجاوزه سن المعاش وبقاؤه في الخدمة. مكافأة وتقدير له. لا يستحق عنها تعويضاً. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)</p>
١٦٣٤	٢٦٤	<p>١٥ - استناد الحكم المطعون فيه على تقرير الخبير الذي بُني على صور للمستندات جردها الطاعن وتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع . دون أن يقدم المطعون ضده أصول تلك الصور. ودون أن يرد الحكم على هذا الدفاع. قصور وإخلال بحق الدفاع ومخالفة للقانون.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)</p>
		<p>١٦ - الطلب أو الدفع الذي لا يكون لصاحبه مصلحة فيه. عدم قبوله. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>- عدم بطلان إجراء لا ينص القانون صراحةً على بطلانه. أساس ذلك ؟ مثال.</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
١٦٦٦	٣٦٩	<p>- مثال بشأن رفض المحكمة الحكم ببطلان عمل الخبير لقيامه على مستندا من جهة البلدية يمنع البناء على الأرض محل التداعي. دون حضور أطراف النزاع.</p> <p>(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)</p>
١٦٩٨	٣٧٥	<p>١٧ - استناد الحكم المطعون فيه في قضائه على تقرير خبرة. قضى بوقف الخبير الذي أعده عن عمله تأديبياً. خلال فترة وقفه عن العمل. مؤداه : بطلان الحكم . أساس ذلك وعلته ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>
١٨٧٨	٣٠٨	<p>١٨ - دعوى إثبات الحالة. دعوى مستعجلة اقتصار دور القاضي فيها على تعيين خبير لتقديم خبير في الدعوى الموضوعية التي قد ترفع أمام محكمة الموضوع.</p> <p>- المحكمة في هذه الحالة لا تفصل في خصومه وليس لها أن تحقق المطاعن الموضوعية التي يوجهها الخصوم إلى تقرير الخبير. محل ذلك محكمة الموضوع.</p> <p>- عدم اختصاص المحكمة في دعوى إثبات الحالة اعتماد تقرير الخبير الذي عينته. بل تقضي بانتهاء الخصومة أمامها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
		<p>راجع أيضاً : إثباتات (بوجه عام) .</p>
		<p>ع (شهادة :</p> <p>١ - إنكار الخصم المحتج عليه بمحرر عري. أثره : نقل عبء إثبات صدوره منه أو من سلفه على من يتمسك بالمحرر.</p> <p>- إنكاره خطه أو إمضائه أو بصمته أو ختمه. وكان المحرر منتجاً في الدعوى. يوجب على المحكمة متى لم تكفر وقائع الدعوى لتكوين عقيدتها. أن تأمر بإجراء التحقيق المناسب لإظهار الحقيقة سواء بالمضاهاة أو بسماع الشهود.</p> <p>- تقدير ما إذا كان الطعن بالتزوير منتجاً في الدعوى أو غير منتج. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- الإقرار. ماهيته. وأثره ؟</p> <p>- الإقرار القضائي. قد يكون شفوياً أمام القضاء وقد يكون كتابةً في مذكرة منه أثناء سير الدعوى. وهو بذلك حجية قاطعة على المقر. مثال.</p>

إبـتـات		إبـتـات
الصفحة	القاعدة	
٤٥٠	٦٩	<ul style="list-style-type: none"> - الإقرار الصادر في قضية أخرى. لا يعد إقراراً قضائياً ملزماً. - اعتباره إقرار غير قضائي. خضوعه لتقدير محكمة الموضوع لها أن تعتبره دليلاً كتابياً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة. كما لها أن تأخذ به. ما دام تقديرها سائغاً. مثال. - نيابة الوصي عن القاصر. نيابة قانونية. أثره : انصراف أثر تصرفه في مال القاصر إلى ذمة القاصر. مثال. - حق القاصر عند بلوغه سن الرشد أن يتمسك ببطلان تصرف الوصي الذي أجراه وقت نقص أهليته. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
٥٢٠	٨٤	<p>٢</p> <ul style="list-style-type: none"> - اعتبار الورثة من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثهم تتعلق بحقوق لهم مصدرها القانون. - الوارث خلف عام للمورث تنتقل إليه حقوق مورثه. - حقه في إثبات صورية عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثهم. - انصراف نية المورث إلى الاحتيال على قواعد الموارث بنقل ملكية العقار من ملكيته إلى ملكية الموهوب له أو الموصى له بالبيع . مؤداه : حق الوارث في إثبات هذا الاحتيال بكافة طرق الإثبات. ومنها شهادة الشهود. لا يغير من ذلك كون عقد البيع ثابتاً بسند عري في أو بسند رسمي . أساس ذلك ؟ - سلطة محكمة الموضوع في إسباغ الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى. دون التقيد في ذلك بما يصفها به الخصوم. تحت رقابة محكمة النقض. مثال لتكليف صحيح. <p>(الطعن رقم ١١٤٤، ١١٦٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>٣</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقدير أقوال الشهود . موضوعي. ما دام سائغاً. - حقها في الأخذ بشهادة الشاهد ولو كان أصلاً أو فرعاً للشهود له. ما لم يثبت أن شهادته تجر له مغنماً أو تدفع عنه مغرمًا. - وقوع عبء إثبات المغنم أو المغرم على عاتق من يدعيه. <p>(الطعن رقم ١١٤٤، ١١٦٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
		<p>٤</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء وشهادة الشهود. موضوعي. ما دام سائغاً. - محكمة الموضوع. غير ملزمة بنسب خبير في الدعوى. متى وجدت في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدتها.

إبـسـات		إبـسـات
الصفحة	القائمة	
٧٠٣	١٠٦	<p>- تحديد مقدار الراتب. وما إذا كان الفصل تعسفيا من عدمه. موضوعي. ما دام سائغا. مثال لتقدير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق.١ مدني - جلسة ٢٤/٤/٢٠١١)</p>
٧٢٨	١١٠	<p>٥</p> <p>- وجوب إلتزام محكمة الموضوع بأسباب التكييف القانوني الصحيح لواقعه الدعوى. دون التقيد بما يكتيفها به الخصوم. وذلك تحت رقابة محكمة النقض.</p> <p>- الصورية المطلقة والصورية النسبية. ماهية كلا منهما.</p> <p>- الورثة. إعتبارهم من الغير بالنسبة للتصرفات الضارة الصادرة من المورث والتي يتلقونها مباشرة من القانون.</p> <p>- الوارث خلف عام لمورثه. مؤدي ذلك: إنتقال حقوق مورثه إليه. حقه في إثبات الصورية في عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثه.</p> <p>- حق الوارث في العقود التي تصدر من مورثه لإخراج عقار من تركته من ملكه إلى ملكية شخص آخر. أن يثبت الاحتيال على قانون الموارث. بكافة طرق الإثبات. ولو كان العقد ثابتا بسند عري أو رسمي.</p> <p>- مثال لتكيف خاطئ للصورية.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق.١ مدني - جلسة ٢٦/٤/٢٠١١)</p>
٩٣٧	١٤٦	<p>٦</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها أقوال الشهود. موضوعي. ما دام سائغا.</p> <p>- عدم إثبات الشركة في عقد مكتوب. مؤداه: البطلان.</p> <p>- جواز إثبات وجودها بأية وسيلة أخرى من وسائل الإثبات.</p> <p>- ثبوت قيامها. أثره: يرتب جميع الآثار المترتبة على ذلك من حقوق والتزامات شخصية فيما بين الشركاء بعضهم البعض.</p> <p>- الشهادة في معنى المادة ٢٨٥ من قانون الإثبات. أنواعها ودلالاتها وحالاتها وماهية كل منها وما يأخذ به القاضي منها وما لا يأخذه؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٥،٩٧ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.١ تجاري - جلسة ٢٦/٥/٢٠١١)</p>
١٣٢١	٢١٥	<p>٧</p> <p>- استخلاص انعقاد عقد السمسرة وانعقاد عقد الصفقة محل عقد السمسرة بواسطة السمسار. موضوعي. ما دام سائغا. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي ما دام سائغا. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٢،٥٧٣ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.١ تجاري - جلسة ٢١/٩/٢٠١١)</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
١٣٣٨	٢١٧	<p>٨ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة. عدم تعلقها بالنظام العام. مؤدى ذلك : وجوب تمسك المقررة لمصلحته بها قبل البدء في سماع شهادة الشهود.</p> <p>- سكوته عن ذلك. أثره : اعتباره متنازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون. مثال.</p> <p>- عدم جواز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام النقض.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>
١٥١٩	٢٤٤	<p>٩ - متى تكون الشهادة متضمنة جر مغرم أو دفع مغرم للشاهد في معنى المادة ١/٥ من قانون الإثبات.</p> <p>- علاقة التبعية بين الشاهد وصاحب العمل. لا تمنع بمجرد ما من قبول شهادة التابع. متى لم تجر منفعة أو تدفع مغرمة.</p> <p>- وقوع عبء إثبات الغرم أو الغنم على من يدعيه.</p> <p>- تقدير أقوال الشهود واستخلاص الحقيقة منها موضوعي. متى لم تخرج المحكمة عن مدلول تلك الأقوال . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)</p>
١٦١١	٢٥٩	<p>١٠ - شروط انعقاد العقد وماهية الإيجاب والقبول وماهية عقد البيع وماهية الثمن. في معنى المواد ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ٤٨٩، ٤٩٠، ٥٠٣، ٥١١ من قانون المعاملات المدنية ؟</p> <p>- متى تنتقل ملكية المبيع من البائع إلى المشتري ؟</p> <p>- وجوب مبادرة كل من المتعاقدين إلى تنفيذ التزامه الناشئ عن عقد البيع. إلا ما كان مؤجلاً منه.</p> <p>- عقد بيع المحل التجاري. رضائي. أثره : تمامه وإنتاج آثاره وما يترتب عليها من التزامات شخصية. متى تم التراضي عليها من الطرفين وكانت صحيحة مستكملة أركانها القانونية. علة ذلك ؟</p> <p>- الكتابة ليست شرطاً من شروط انعقاده أو إثباته. مهما كانت قيمته.</p> <p>- جواز إثباته بكافة طرق الإثبات. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/١٧)</p>

إبـسـات		إبـسـات	
الصفحة	القائمة		
		<p>غ (شـود :</p> <p>راجـه : شـادة .</p>	
١٦	٤	<p>ف (صـور المسـتندات :</p> <p>١ - التفات الحكم عن تحقيق دفاع الطاعن بخصوص دلالة مستند على عدم صحة ما توصل إليه الخبير في تقديره لقيمة التعويض وأخذ الحكم بذلك التقدير دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً ورداً. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٥)</p>	
٤٩٦	٧٧	<p>٢ - صورة الورقة العرفية. لا قيمة لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل.</p> <p>- جحد الخصم للصورة. يفقدها حجيتها في الإثبات.</p> <p>- القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى لخلوها من ثمة دليل سوى صور ضوئية للمستندات جحدتها المحتج بها عليه. ولم تقدم أصولها. صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>	
٥٣٠	٨٤	<p>٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها استخلاص الصورية. موضوعي.</p> <p>- عدم جواز إنكار الخصم صور ضوئية لمحرر عريفي. لا يحمل توقيعاً منسوباً له.</p> <p>- حقه في نفي ما تضمنته بكافة طرق الإثبات.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في الاستناد إلى هذه الصور باعتبارها قرينة قضائية بجانب أدلة وقرائن أخرى.</p> <p>- تعيب الحكم في قرينة أو دليل . لا يؤثر في قضائه . ما دامت الأدلة والقرائن الأخرى التي عول عليها كافية لحمله.</p> <p>- المستندات المبينة بالمادة (١٢) من قانون الإثبات الصادرة من الجهات الرسمية بدولة خارج دولة الإمارات اعتبارها مستندات عرفية في دولة الإمارات.</p> <p>- وجوب التصديق عليها من الجهات الرسمية لقبولها في الإثبات في الدولة.</p> <p>- طلب ندب الخبرة في الدعوى. ليس حقاً للخصوم يتعين على المحكمة إجابتهم إليه.</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٤، ١١٦٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>	

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القاعدة	
١٥٣٣	٢٤٦	<p>٤ - رسالة الفاكس. قيامها مقام الأصل المودع لدى الجهة المرسله. لها قيمة المحرر العرفي في الإثبات.</p> <p>- هي ليست صورة ضوئية. ما لم تتكرر الجهة المرسله صدورها منها . أو تتكرر ما نسب إليها من توقيع عليها.</p> <p>- تقدير ما إذا كانت رسالة الفاكس صورة ضوئية أو أصلاً منقول عن جهاز الفاكس من عدمه. موضوعي. متى كان سائغاً.</p> <p>- النسخة الكربونية للمحرر العرفي تعتبر في حقيقتها محرراً قائماً بذاته كالأصل لها حجية في الإثبات في مواجهة من نسبت إليه ما لم ينكر صراحة عدم صدورها منه.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها . موضوعي. متى كان سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٦)</p>
١٦١٩	٢٦١	<p>٥ - استلام الطاعن صورة من مذكرة المطعون ضدها المرفق بها صورة من إنذار إنهاء خدمته لديها موقع عليها منه. دون طلب أجلاً للرد على المذكرة ودون منازعة منه في صورة الإنذار. أثره: اعتبار ذلك إقرار منه بأن تاريخ إنهاء خدمته هو ما جاء بصورة الإنذار وأنه تسلم كافة حقوقه حسبما ورد به. ولا يجوز له الرجوع عن هذا الإقرار. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٦٣٤	٢٦٤	<p>٦ - استناد الحكم المطعون فيه على تقرير الخبير الذي بُني على صور للمستندات جردها الطاعن وتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع . دون أن يقدم المطعون ضده أصول تلك الصور. ودون أن يرد الحكم على هذا الدفاع. قصور وإخلال بحق الدفاع ومخالفة للقانون.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)</p>
١٧٠١	٢٧٦	<p>٧ - اعتبار المحرر صادراً ممن وقع ما لم ينكر صراحةً. ما هو منسوب إليه. من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة.</p> <p>- الوارث أو الخلف. لا يُطلب منه الإنكار. كفاية نفيه علمه بأن الخط أو الختم أو الإمضاء أو البصمة ليست لمن تلقى عنه الحق.</p> <p>- سقوط الحق في جحد الصورة الضوئية للمحرر. متى ناقش من له الحق في ذلك موضوع المحرر. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
		<p>ق (عبء الإثباتات :</p> <p>١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف أوجه دفاعهم والرد عليها استقلالاً. إيرادها للحقيقة التي اقتضت بها. فيه الرد الضمني المسقط لما أثاروه .</p> <p>- عبء إثبات الدعوى وقوعه على عاتق المدعي. المحكمة غير مكلفة بتهئية وسائل الإثبات له.</p> <p>- لا ضمان على من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً المادة (١٠٤) من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- وجوب الضمان على من استعمل حقه استعمالاً غير مشروع.</p> <p>- حالات استعمال الحق على وجه غير مشروع . في معنى المادة (١٠٦) من ذات القانون. ماهيتها ؟</p> <p>- الالتجاء إلى القضاء للدفاع عن الحق . أمر مشروع. شرطه : أن لا يسيء الشخص استعمال هذا الحق.</p> <p>- إثبات تصور صاحب الحق احتمال وقوع الضرر من جراء استعماله لحقه. عدم كفايته. لإثبات سوء النية . علة ذلك ؟</p> <p>- تقدير قيام سوء النية والكيد وقصد الإضرار. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>- ثبوت النسب شرعاً. مانعاً لنفيه قانوناً. المادة (٤/٩٠٥) من قانون الأحوال الشخصية.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٠ ، ٨٢٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق.أ مدني- جلسة ٢٠١١/١/١١)</p>
٥٠	٩	<p>٢ - الحالات التي يسأل فيها الشخص عن الضرر الذي يصيب الغير من استعماله لحقه. ماهيتها ؟ المادتان (١٠٤، ١٠٦) من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- عدم مسئوليته عن الالتجاء للسلطات العامة للشكوى أو الإبلاغ عن الجرائم واللجوء إلى القضاء للزود عن حق يحميه القانون. شرطه: ألا تتوافر في ذلك حالة من حالات التعسف في استعمال الحق المنصوص عليها في المادتين المار ذكرهما.</p> <p>- عبء إثبات هذا التعسف وقوعه على عاتق من يدعيه.</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القاعدة	
٦٣	١١	<p>- تقدير قيام التعسف. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
١٢٢	٢١	<p>٣</p> <p>- عقد المقاولة من العقود الوارد عليها الفسخ . علة ذلك ؟</p> <p>- ورود النص في العقد أو بعده على غرامة تأخير. مؤداه : عدم إلزام الدائن بإثبات وقوع الضرر للتعويض عنه . على المدين إثبات عدم وقوع الضرر.</p> <p>- سقوط الشرط الجزائي المتعلق بغرامة التأخير إذا فسخ العقد أو انفسخ تبعاً لسقوط الالتزام الأصلي. أثره: عدم الاعتداد بالتعويض المتفق عليه في الشرط الجزائي. مؤدى ذلك: لقاضي الموضوع سلطة تقدير التعويض للدائن طبقاً للقواعد العامة. ووقوع عبء اثبات وقوع الضرر ومقداره على عاتق المدين.</p> <p>- مناط إلزام المقاول بغرامة التأخير المنصوص عليها في عقد المقاولة. إنجاز كل الأعمال المتفق عليها ولكنه تأخر في تسليمها إلى صاحب العمل في الموعد المحدد.</p> <p>- عدم جواز إلزامه بتلك الغرامة. متى كان لم ينفذ أصلاً تلك الأعمال أو نفذ بعضها دون البعض الآخر وترتب على ذلك فسخ العقد.</p> <p>- تقدير مبلغ التعويض عن الضرر المادي والأدبي . موضوعي.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة ببيان مقدار التعويض عن كل عنصر من عناصر الضرر على استقلال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
		<p>٤</p> <p>- حق الغير الذي لحقه ضرراً من السيارة المؤمن عليها أن يرجع مباشرة على شركة التأمين المؤمن لديها بالتعويض.</p> <p>- عدم جواز احتجاج شركة التأمين قبله بأية شروط في عقد التأمين تقلل أو تحول دون تغطية مسؤوليتها المدنية الكاملة.</p> <p>- مسؤولية حارس الشيء عن التعويض عن الأضرار التي تتشأ عنه.</p> <p>- إثبات التعدي أو التقصير في جانب الحارس لقيام المسؤولية عن التعويض في حقه. غير لازم. كفاية تدخل الشيء تدخلاً إيجابياً في إحداث الضرر. علة ذلك؟</p> <p>- متى يفترض تدخل الشيء إيجابياً في إحداث الضرر؟</p> <p>- حاجة الشيء إلى عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى طبيعته أو بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها.</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
٣١٦	٤٦	<p>٦ - عقد القرض المصرفي ماهيته ؟</p> <p>- التزام المقرض بسداد مبلغ القرض وفوائده في المواعيد وبالشروط المتفق عليها.</p> <p>- عبء إثبات الوفاء بالالتزام وقوعه على عاتق من التزم به.</p> <p>- جواز ضمان القرض تأمينات عينية أو شخصية.</p> <p>- الرهن العقاري يضمن رصيد الدين.</p> <p>- الرهن التأميني في معنى المادة (١٣٩٩) من قانون المعاملات المدنية. ماهيته ؟</p> <p>- متى ينتفي الرهن التأميني في معنى المادة (١٤٤٠) من ذات القانون ؟</p> <p>- الرهن التأميني عدم زواله إلا بزوال الدين سبب الرهن.</p> <p>- وجوب الالتزام بما اتفق عليه في العقد على سداد الدين في المواعيد المحددة للأقساط. أو سداد دفعة واحدة إذا تخلف المدين عن سداد قسط منها في موعده. الإخلال بهذا الالتزام. يوجب تنفيذ الشرط الوارد فيه بسداد كامل الدين دفعة واحدة.</p> <p>- نصوص عقد القرض. هي الحاكمة للعلاقة بين الطرفين.</p> <p>- الحكم بصحة عقد الاستثمار الوارد على العقار المرهون ضماناً للقرض الذي لم يخصص فيه البنك بصفته دائن مرتتهن. لا يطهر العقار من الرهن. مؤدى ذلك : حق البنك في تتبع العقار والتنفيذ عليه في أي يد لاستيفاء ماله من دين . مثال .</p> <p>- الجدل الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٣٩٥	٦٠	<p>٧ - حق ورثة المتوفى في المطالبة بالتعويض عما لحق بأشخاصهم من أضرار مادية أو أدبية نتيجة وفاة مورثهم.</p> <p>- تقدير قيمة التعويض عن الأضرار بمبلغ إجمالي من سلطة محكمة الموضوع. متى كشفت عن عناصر تلك الأضرار وكانت نتيجة طبيعية للفعل الضار. مثال.</p> <p>- إعالة المتوفى لزوجته وأولاده القصر حال حياته. هي الأصل الظاهر. مثال .</p> <p>- عبء إثبات ما يخالف ذلك. وقوعه على عاتق من يدعيه.</p> <p>- نفقة الأم على ذمة ابنها بعد وفاة زوجها وكبر سنهما .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢)</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القاعدة	
٤٠٦	٦٢	<p>٨ - اتفاق الطرفان في العقد على مقدار التعويض. أثره : وجوب إعمال ما اتفقا عليه وإعفاء الدائن من إثبات وقوع الضرر. وانتقال عبء إثبات عدم وقوع الضرر على المدين. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>- جواز تعديل القاضي مقدار التعويض المتفق عليه بناءً على طلب أحد طرفي الاتفاق بحيث يجعل التقدير مساوياً للضرر.</p> <p>- بطلان أي اتفاق يخالف ذلك. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٣)</p>
٥٢٥	٨٣	<p>٩ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. أساس ذلك؟</p> <p>- الطلب الذي لا مصلحة لصاحبه فيه. عدم قبوله. مثال.</p> <p>- عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب ليس له تأثير في الدعوى. مثال.</p> <p>- القضاء لوالدة المتوفي بالتعويض. دون أن تثبت أن ولدها كان يعولها قبل وفاته. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>١٠ - تقدير أقوال الشهود . موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- حقها في الأخذ بشهادة الشاهد ولو كان أصلاً أو فرعاً للمشهود له. ما لم يثبت أن شهادته تجر له مغنماً أو تدفع عنه مغرمًا.</p> <p>- وقوع عبء إثبات المغنم أو المغرم على عاتق من يدعيه.</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٤، ١١٦٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٦٨	٨٧	<p>١١ - انصراف كافة تصرفات الوكيل أو النائب الاتفاقي أو القانوني إلى أصيل. ما دامت في حدود وكالته أو إنابته. المادة ١٥٣ من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- إصدار الوكيل شيكاً والتوقيع عليه. مؤداه : مسئوليته شخصياً في ماله الخاص قبل المظهرين وحامل الشيك عن أداء مقابل الوفاء إليهم. بالإضافة إلى مسئولية الأصيل.</p> <p>- عدم إعفاء الوكيل من هذه المسئولية. إلا إذا أثبت عند الإنكار أن الموكل صاحب الحساب المسحوب منه كان لديه وقت إصدار الشيك مقابل وفاء له.</p> <p>- إخفاقه في إثبات ذلك. أثره : ضمانه للوفاء بقيمة الشيك إلى المظهرين وحامل الشيك. ولم عمل الاحتجاج بعدم الوفاء بعد المواعيد المقررة. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٠، ١٠٩١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣١)</p>

البيانات		البيانات
الصفحة	القائمة	
٦٠٧	٩٢	<p>١٢ - استحقاق الدائن فائدة تأخيرية عن ماله من دين لدى المدين. متى كان الدين محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في السداد. وذلك على سبيل التعويض عن المثل من تاريخ استحقاق الدين. المواد ٧٦، ٧٧، ٨٨ من قانون المعاملات التجارية.</p> <p>- احتساب تلك الفائدة حسب السعر المتفق عليه . فإن لم يوجد اتفاق فتحسب حسب السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز ١٢٪ سنوياً وحتى تمام السداد.</p> <p>- إخفاق الدائن في إثبات سعر السوق وقت التعامل. أثره : يوجب على القاضي تقديرها وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة وقت استحقاق الدين. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦٩ ، ١٢٠٥ لسنة ٢٠١٠ م. هـ ق. ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٨٠٨	١٢٥	<p>١٣ - الإعسار. ماهيته في الشريعة والقانون؟</p> <p>- من له الحق في إشهار الإفلاس والحجر على المفلس في الشريعة والقانون؟</p> <p>- أثر إشهار الإفلاس؟</p> <p>- عبء إثبات الإعسار. وقوعه على عاتق من يدعيه.</p> <p>- مثال لحكم صحيح في عدم الحجر على الطاعن لعجزه عن إثبات إعساره.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٢٠١١ م. هـ ق. ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٩٧٢	١٥٢	<p>١٤ - حق الدائن في أن يطلب عدم نفاذ تصرف المدين في حقه. متى أحاط الدين حالاً أو مؤجلاً بمال المدين بأن زاد عليه أو سواه. وتبرع تبرعاً لا يلزمه أو لم تبرع العادة به. المادة ٢٦٩ مدني.</p> <p>- على الدائن أن يثبت مقدار ما في ذمته من ديون على المدين. وعلى المدين أن يثبت أن له ما لا يزيد على قيمة ما للدائن من دين. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٠١٠ م. هـ ق. ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٢)</p>
١١٠٤	١٧٤	<p>١٥ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى. موضوعي. شرطه : أن تكون قد محصت الدعوى عن بصر وبصيرة. وأن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية التي يتمسك بها الخصم على وجه الجزم بما يقسطها . مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>- عبء إثبات الوفاء للعامل بالأجر المستحق له. وقوعه على عاتق رب العمل. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٠١٠ م. هـ ق. ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٣١)</p>

البيانات		البيانات
الصفحة	القاعدة	
١٣٢١	٢١٥	<p>١٦ - وجوب تقديم الخصم الذي يتمسك بأحكام قانون أجنبي نصوص هذا القانون كاملة ومترجمة إلى العربية. مخالفة ذلك. أثره: وجوب تطبيق قانون الدولة. لا يغير من ذلك تقديمه صورة ضوئية للسجل التجاري للبنك الطاعن في البلد الأجنبي. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٣، ٥٢٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
١٣٢٥	٢١٦	<p>١٧ - مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاءً مبرراً لذمة صاحبه. ولا ينقضي به التزامه بالدين إلا بقيام البنك المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للمستفيد.</p> <p>- عبء إثبات عدم سداد الدين. وقوعه على عاتق الدائن. متى كان قد تسلم شيكين بقيمة ماله من دين في ذمة المدين.</p> <p>- مخالفة الحكم ذلك والزام المدين بإثبات صرف الدائن للشيكين. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>
١٤٢١	٢٢٩	<p>١٨ - رفض الحكم المطعون فيه القضاء بتعويض والدي المتوفي في حادث قتل خطأ لعدم إثباتهما أنه كان يعولهما قبل وفاته وأنهما لا مال لهما أو أن ما لديهما من مال لا يفي بالنفقة. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>- تقدير التعويض الجابر للضرر. من سلطة محكمة الموضوع.</p> <p>(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٩)</p>
		<p>١٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها . موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- في العقود الملزمة للجانبين لا يجوز لأي من طرفيها الامتناع عن تنفيذ التزامه بغير مبرر.</p> <p>- جواز امتناع أي منهما عن تنفيذ التزامه. متى لم يقم الآخر بتنفيذ ما التزم به. أساس ذلك ؟</p> <p>- حق المشتري في حبس الثمن . متى أخل البائع بأحد التزاماته.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك : متى كان سائفاً.</p> <p>- وجوب أن يكون تنفيذ العقد بما يوجبه حسن النية في التعامل.</p> <p>- عدم اقتصار ذلك على ما ورد في العقد امتداد ذلك إلى ما يكون من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف.</p> <p>- خلو الاتفاق من ميعاد التسليم . لا يعني ترك الأمر لمشئته البائع.</p>

البيانات		البيانات
الصفحة	القائمة	
١٤٩٧	٢٤٠	<ul style="list-style-type: none"> - تحقق مسؤولية الملتزم بتحقيق غاية. إذا لم تتحقق هذه الغاية. مهما بذل من جهد . - عدم تحديد مدة لتنفيذ الالتزام في العقد. يوجب تحديدها وفق نوع التعاقد وعرف الطائفة التي ينتمي إليها العقد إن كان من العقود المسماة. أو طبيعة التعامل والظروف التي أحاطت به ونصوص العقد إذا كان من العقود غير المسماة. - عبء إثبات تخلف أي من المتعاقدين عن تنفيذ التزاماته الموجبة لفسخ العقد. وقوعه على عاتق من يدعيه. - عجزه أو تقاعسه . يوجب رفض طلب الفسخ . مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
١٥١٩	٢٤٤	<ul style="list-style-type: none"> - متى تكون الشهادة متضمنة جر مغم أو دفع مغم للشاهد في معنى المادة ١/٥ من قانون الإثبات. - علاقة التبعية بين الشاهد وصاحب العمل. لا تمنع بمجرد ما من قبول شهادة التابع. متى لم تجر منفعة أو تدفع مفرمة. - وقوع عبء إثبات الغرم أو الغنم على من يدعيه. - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الحقيقة منها موضوعي. متى لم تخرج المحكمة عن مدلول تلك الأقوال . مثال . <p>(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
١٥٥٠	٢٤٨	<ul style="list-style-type: none"> - عبء إثبات ما يخالف الظاهر وقوعه على عاتق من يدعيه. مثال بشأن عدم إفسار المدين. - إحالة المحكمة الدعوى للتحقيق ليثبت الطاعن عسره. ثبوت يساره والحكم بإلزامه بسداد الدين المطالب به دون إمهاله عملاً بالمادة ٤٣٠ من قانون المعاملات المدنية. لا عيب . <p>(الطعن رقم ١٢٠٠، ١١٨٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٣٠/١٠/٢٠١١)</p>
١٦٣٤	٢٦٤	<ul style="list-style-type: none"> - التفتت المحكمة عن الرد على دفاع لم يقدم الطاعن دليله. لا عيب. علة ذلك؟ - النعي الذي لم يقدم الطاعن الدليل عليه أمام محكمة النقض. عدم قبوله. <p>(الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٢/١١/٢٠١١)</p>

إثباتات		إثباتات
الصلحة	القاعدة	
١٦٤٢	٢٦٦	<ul style="list-style-type: none"> ٢٣ - الشيك اعتباره أداة وفاء. انطواءه بذاته على سبب تحريره. - الأصل فيه الوفاء بدين مستحق على الساحب. على من يخالف ذلك إثبات ما يدعيه. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها استخلاص السبب الحقيقي لإصدار الشيك. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. - مثال لتحصيل سائغ في نفي إصدار الشيك وتسليمه للطاعن. <p>(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
١٦٧٨	٢٧١	<ul style="list-style-type: none"> ٢٤ - العبرة في قيام أسباب فصل العامل هي بتوافرها وقت الفصل وليس بعده. - تقدير قيام مبرر فصل العامل من عدمه. موضوعي. - تكليف العامل بإثبات تعسف صاحب العمل في الفصل. غير لازم. ما دامت المحكمة قد رأت عدم جدية مبرر الفصل. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)</p>
٨٤	١٥	<p>راجع أيضاً : تعويض القاعدة رقم ٢٤٢ من ١٥٠٥ ، تنفيذ القاعدة رقم ٦٤ من ٤١٧ ، وقرر القاعدة رقم ١٠٧ من ٧٠٩ ، وفوائد القاعدة رقم ١٤٢ من ٩١١ ، ومسئولية (مسئولية هارس الأشياء) القاعدة رقم ٧٥ من ٤٨٤ ، وولاية القاعدة رقم ٦٩ من ٤٥٠ .</p> <p>ط (قوة الأمر المقضي به :</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - حجية الأحكام . ماهيتها ؟ - قيام الحجية للحكم. مؤداها ؟ - مثال بشأن حجية الشيء المقضي به. - عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة لنقض قرينة قانونية تتصل بالنظام العام. - عدم جواز رفع دعوى لإثبات شيء سبق حسمه بحكم سابق حاز قوة الأمر المقضي به ولو كان بتوجيه اليمين الحاسمة. مثال. - الكفالة المصرفية. ماهيتها ؟ - جواز أن تكون الكفالة معينة المدة أو غير معينة. <p>(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٢ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتعلقة بالنظام العام ومنها جواز الطعن بالنقض من عدمه. - متى يجوز الطعن في الأحكام ومتى لا يجوز في معنى المادتين (٨٥ ، ١٥١) من قانون الإجراءات المدنية.

إثباتات		إثباتات	الصفحة	القائمة
		<ul style="list-style-type: none"> - الحكم بعدم جواز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم باختصاصها وندب خبير بها. صحيح. أساس ذلك ؟ 	١٩	١٦
		(الطعون أرقام ٨٦٧، ٨٤٨، ٨٤١، ٨٠٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)		
٣		<ul style="list-style-type: none"> - الأحكام التي حازت حجية الأمر المقضي به. حجة فيما فصلت فيه فصلاً لازماً في الخصومة. عدم جواز قبول دليل ينقض هذه القرينة. - عدم التزام القاضي المدني بالحكم الجزائي إلا فيما فصل فيه فصلاً لازماً في الخصومة. مثال. 	١٥٦	٢٤
		(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)		
٤		<ul style="list-style-type: none"> - اقتصار إلزام المحكمة المدنية بالحكم الصادر في الدعوى الجزائية على ما فصل فيه فصلاً ضرورياً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجزائية وفي الوصف القانوني ونسبته إلى فاعله. - صيرورة الحكم الصادر في الدعوى الجزائية باتاً . أثره: وجوب التزام المحكمة المدنية به ويمتنع عليها إعادة البحث فيما فصل فيه. علة ذلك ؟ - الدية الشرعية عقوبة أصلية وتعويض معاً. - الدية الكاملة مقدرة قانوناً بمائتي ألف درهم. عدم القضاء بها كاملة إلا في حالة ثبوت الخطأ في جانب المتهم وحده. - إلزام المطعون ضده بالدية كاملة بثبوت توافر الخطأ كاملاً في جانبه. مؤدى ذلك: عدم مساهمة المجني عليه أو الغير في هذا الخطأ. 	٢٩٠	٤٢
		(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)		
٥		<ul style="list-style-type: none"> - انحلال الشركة المحددة المدة بحلول أجلها المنصوص عليه في العقد بقوة القانون ولو لم تكن قد حققت الغرض من إنشائها. - جواز اتفاق الشركاء جميعاً كتابةً على إطالة مدتها. إلا إذا نص في العقد على أغلبية محددة لإجراء التعديل. المادة (٢٨١) من قانون الشركات التجارية. - جواز أن يكون الاتفاق على مد مدة الشركة ضمناً . ويمتد في هذه الحالة سنة فأخرى بذات الشروط وتكون امتداداً للشركة الأصلية . - استخلاص الامتداد الضمني من ظروف الحال . موضوعي. ما دام سائفاً. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. 		

البيانات		البيانات
الصفحة	القائمة	
٨١٢	١٢٦	<p>- التفات محكمة الإحالة عن دفاع يترتب عليه التعرض لتلك الحجة. لا عيب. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٩١٤	١٤٣	<p>٩ - قيام عدم صلاحية القاضي في الفصل في الدعوى. متى كانت الدعوى المعروضة عليه يلزم للفصل فيها الإدلاء بالرأي في ذات الحجج والأسانيد التي سبق إثارتها في خصومة سابقة عرضت عليه وفصل في موضوعها. بحيث تعتبر الخصومة الحالية استمراراً لها وعوداً إليها. أساس ذلك وعلة ٩ مثال لتوافر الصلاحية.</p> <p>- اتصال أسباب عدم صلاحية القاضي. بالنظام العام. جواز التمسك بها ولو لأول مرة أمام النقض. شرطه : إثبات أن جميع عناصر الصلاحية كانت تحت بصر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>
٩١٤	١٤٣	<p>١٠ - نقض الحكم. أثره: إلغاء جميع الأحكام التي اتخذ الحكم المطعون فيه أساساً لها. أيأ كانت المحكمة التي أصدرته وأياً كان وجه الرأي فيه. سواء كان الحكم الناقض سابقاً عليه أو لاحقاً له. متى كانت أوراق الطعن في الحكم الأخير قد تضمنت الدليل على نقض الحكم الأول. علة ذلك ٩ مثال.</p> <p>- جواز إحالة الحكم المنقوض إلى ذات الدائرة السابق الإحالة عليها للحكم المتصل بهذا الحكم. لحسن سير العدالة.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>
١٠٠٠	١٥٧	<p>١١ - الحكم البات بصحة ونفاذ التصرف في المسكن الشعبي. تلتزم به محكمة الإحالة ويقتصر نظرها للدعوى على المسألة التي أشار إليها الحكم الناقض. مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١١٠١	١٧٣	<p>١٢ - قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعن بالوفاء بقيمة الشيك الذي حصلت عليه المطعون ضدها بطريق غير مشروع بالرغم من القضاء بحكم جنائي بات بانتفاء الركن المادي لجريمة الشيك . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك . وعلة ٩</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
١١٩٢	١٩١	<p>١٣ - وجوب التزام محكمة الإحالة بما قضت به محكمة النقض في المسائل القانونية التي فصلت فيها فضلاً لازماً عن بصر وبصيرة. علة ذلك ؟</p> <p>- بنائها حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى. دون مخالفة الحكم الناقض.</p> <p>لا عيب. ما دامت قد حصّلت فهمها من سائر عناصر الدعوى تحصيلاً سائفاً.</p> <p>- قضاء محكمة النقض باشتراك قاضي السيارتين في نوع الخطأ. فصل في مسألة قانونية. حيازته لقوة الأمر المقضي. عدم جواز مخالفة محكمة الإحالة له.</p> <p>- تصدي محكمة الإحالة لتحديد نسبة مساهمة كلاً من السائقين في الخطأ دون الاستعانة بخبير لا عيب . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>
١٢٧٤	٢٠٦	<p>١٤ - مناط الحجية في الأحكام والشروط الواجب توافرها للأخذ بها. في معنى المادة (١/٤٩) إثبات ؟ مثال . لتطبيق صحيح لقيام الحجية.</p> <p>(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٤)</p>
١٣٠٢	٢١٢	<p>١٥ - مناط الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها. ماهيته ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>
١٣٦٧	٢٢٢	<p>١٦ - إقامة مبان على أرض مملوكة للغير بسبب شرعي. تزيد قيمتها على قيمة الأرض المقامة عليها. أثره : وجوب تملك هذا الجزء من الأرض لمن أقام البناء. بضمن المثل. المادة (١٢٧) مدني. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>- عدم جواز الفصل في نزاع على خلاف حكم آخر صدر في ذات الموضوع بين ذات الخصوم وحاز قوة الأمر المقضي به. المادة (١٧٣) إجراءات مدنية. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
١٥٠٥	٢٤٢	<p>١٧ - وجوب التزام محكمة الإحالة عند نظرها للدعوى المحالة عليها بعد النقض. بالمسائل القانونية التي فصلت فيها محكمة النقض.</p> <p>- المقصود بالمسألة القانونية في هذا الشأن. ماهيتها ؟ مثال.</p> <p>- مخالفة محكمة الإحالة ذلك بعدم الالتزام بما فصل فيه الحكم الناقض. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)</p>

البيانات		البيانات
الصفحة	الرقم	
١٥٥٠	٢٤٨	١٨ - عدم استئناف الطاعنة قضاء أول درجة برفض طلبها الحكم بالفوائد. مؤداه: صيرورته باتاً حائزاً لقوة الأمر المقضي به وعدم جواز معاودة المطالبة بها. (الطعن رقم ١١٨٦، ١٢٠٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠/١٠/٢٠١١)
١٦٣٠	٢٦٣	١٩ - إعمال الحكم المطعون فيه أحكام القانون رقم ٢٠ بشأن إيجار الأماكن بإمارة أبوظبي من حيث مدة الإنذار ورغم قضاء لجنة فض المنازعات الإيجارية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وصيرورته حكماً حائزاً لقوة الأمر المقضي به. دون أحكام قانون المعاملات المدنية. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٢/١١/٢٠١١)
١٦٤٢	٢٦٦	٢٠ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الجزائية بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة. والقضاء بانقضاء الدعوى الجزائية بمضي المدة. لا حجية له أمام المحكمة المدنية التي تنظر الدعوى المدنية. هي لا تلتزم في تكوين عقيدتها بما قام عليه الحكم الجنائي. مثال. (الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٣/١١/٢٠١١)
١٦٤٨	٢٦٧	٢١ - نقض الحكم نقضاً كلياً. أثره: اعتباره كأن لم يكن وزوال جميع آثاره. مؤدى ذلك: نظر محكمة الإحالة للموضوع دون التقيد بحكم النقض. إلا في المسائل القانونية التي فصلت فيها محكمة النقض. مثال. (الطعون أرقام ٨٢، ٩١، ٩٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٣/١١/٢٠١١)
١٦٨٥	٢٧٣	٢٢ - الأخذ بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها. شرطه : اتحاد الخصوم والسبب والموضوع في الدعويين. وأن يصدر في أحدهما حكماً قطعياً حائزاً لقوة الأمر المقضي به. في مسألة أساسية لا تتغير في الدعويين وأن تكون هي الأساس في الدعوى الثانية بين الطرفين. مثال لاختلاف الدعويين . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٩/١١/٢٠١١)
		٢٣ - مسئولية صاحب المنشأة التجارية الفردية عن الالتزامات والتصرفات التي تجري باسمها. سواء صدرت عنه شخصياً أو ممن عينه مدير لها. أو ممن تركه يتعامل مع الغير باسم المنشأة. أساس ذلك وعلمته ؟ - حق التعامل مع المؤسسة أن يتمسك بانصراف أثر التصرف إلى الأصل. على أساس الوكالة الظاهرة.

المراجع	المراجع
الصفحة	القائمة
١٧٠٤	٢٧٧
١٨٥٥	٢٠٢

- استخلاص الوكالة الظاهرة. موضوعي. ما دام سائفاً.
 - المدير المعين للمؤسسة. اعتباره وكيلاً عن صاحبها في جميع الأعمال اللازمة لإدارتها وبالتصرفات التي تدخل في نشاطها.
 - الترخيص الصادر من الجهة الإدارية باسم شخص لمزاولة نشاط تجاري من خلال مؤسسة فردية أو خاصة. قرينة على ملكيته لتلك المؤسسة أو المنشأة. مؤدى ذلك : تحمله كافة الالتزامات والديون المترتبة على نشاطها.
 - عدم براءة ذمته من ذلك . ولو انتقلت رخصة المنشأة إلى مالك جديد. ما دام الدين أو الالتزام نشأ خلال فترة ملكيته لها . ما لم يوافق المالك الجديد أو الدائن اللاحق على خلاف ذلك .
 - عدم حجية الحكم الجزائي الصادر في الدعوى الجزائية أمام المحاكم المدنية. إلا إذا كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله. أساس ذلك ؟
 - الحكم الصادر بالبراءة . المبني على أن الفعل غير معاقب عليه. أو عدم توافر أركان الجريمة لانتفاء القصد الجنائي أو لأي سبب آخر. لا حجية له أمام المحاكم المدنية. مؤدى ذلك: المحكمة المدنية حرة في بحث توافر الحق في المطالبة بالحقوق المدنية من عدمه.
 - مخالفة ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال.
- (الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)
- حجية الأحكام. مناهلها: إتحاد الدعويان موضعاً وخصوماً وسبباً وأن تكون المسألة الأساسية بينهما واحدة قضي فيها بحكم بات في الدعوى السابقة وقد تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما إستقراراً جامعاً. بحيث تكون هي الأساس فيما يدعيه الطرفان. مثال.
 - تقدير ذلك موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.
- (الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)
- راجع أيضاً : حكم (حجية الحكم) .**
- م (مبررات رسمية :**
- الخبير في أدائه للمأمورية المكلف بها من المحكمة. هو شخص مكلف بخدمة عامة. مؤدى ذلك: محاضر أعماله أوراق رسمية لها حجية الأوراق الرسمية. عدم جواز دحض هذه الحجية إلا بالطعن عليها بالتزوير.

البيانات		البيانات
الصفحة	القائمة	
٤٩١	٧٦	<p>- دفاع الطاعن بأن الخبير زور في محاضر الأعمال التي بنى عليها تقريره وطلبه تمكينه من إثبات ذلك. دفاع جوهري. وجوب إجابته إليه. الالتفات عنه والاستناد إلى التقرير في الحكم. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>٢ - اعتبار الورثة من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثهم تتعلق بحقوق لهم. مصدرها القانون.</p> <p>- الوارث خلف عام للمورث تنتقل إليه حقوق مورثه.</p> <p>- حقه في إثبات صورية عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثهم.</p> <p>- انصراف نية المورث إلى الاحتيال على قواعد الموارث بنقل ملكية العقار من ملكيته إلى ملكية الموهوب له أو الموصى له بالبيع . مؤداه : حق الوارث في إثبات هذا الاحتيال بكافة طرق الإثبات. ومنها شهادة الشهود. لا يغير من ذلك كون عقد البيع ثابتاً بسند عري في أو بسند رسمي . أساس ذلك ؟</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في إسباغ الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى. دون التقيد في ذلك بما يصفها به الخصوم. تحت رقابة محكمة النقض. مثال لتكييف صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٤، ١١٦٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
١٦	٤	<p>(ن) محررات عرفية :</p> <p>١ - التفات الحكم عن تحقيق دفاع الطاعن بخصوص دلالة مستند على عدم صحة ما توصل إليه الخبير في تقديره لقيمة التعويض وأخذ الحكم بذلك التقدير دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً ورداً . قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٥)</p>
		<p>٢ - إنكار الخصم المحتج عليه بمحرر عري. أثره : نقل عبء إثبات صدوره منه أو من سلفه على من يتمسك بالمحرر.</p> <p>- إنكاره خطه أو إمضائه أو بصمته أو ختمه. وكان المحرر منتجاً في الدعوى. يوجب على المحكمة متى لم تكفر وقائع الدعوى لتكوين عقيدتها. أن تأمر بإجراء التحقيق المناسب لإظهار الحقيقة سواء بالمضاهاة أو بسماع الشهود.</p> <p>- تقدير ما إذا كان الطعن بالتزوير منتجاً في الدعوى أو غير منتج. موضوعي. ما دام سائفاً.</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القاعدة	
٤٥٠	٦٩	<ul style="list-style-type: none"> - الإقرار. ماهيته. وأثره ؟ - الإقرار القضائي . قد يكون شفوياً أمام القضاء وقد يكون كتابةً في مذكرة منه أثناء سير الدعوى. وهو بذلك حجية قاطعة على المقر. مثال. - الإقرار الصادر في قضية أخرى. لا يعد إقراراً قضائياً ملزماً. - اعتباره إقرار غير قضائي. خضوعه لتقدير محكمة الموضوع لها أن تعتبره دليلاً كتابياً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة. كما لها أن تأخذ به. ما دام تقديرها سائفاً. مثال. - نيابة الوصي عن القاصر. نيابة قانونية. أثره : انصراف أثر تصرفه في مال القاصر إلى ذمة القاصر. مثال. - حق القاصر عند بلوغه سن الرشد أن يتمسك ببطلان تصرف الوصي الذي أجراه وقت نقص أهليته. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
٤٩٦	٧٧	<ul style="list-style-type: none"> ٣ - صورة الورقة العرفية. لا قيمة لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل. - جحد الخصم للصورة. يفقدها حجيتها في الإثبات. - القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى لخلوها من ثمة دليل سوى صور ضوئية للمستندات جردها المحتج بها عليه. ولم تقدم أصولها. صحيح. <p>(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
٥٣٠	٨٤	<ul style="list-style-type: none"> ٤ - اعتبار الورثة من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثهم تتعلق بحقوق لهم. مصدرها القانون. - الوارث خلف عام للمورث تنتقل إليه حقوق مورثه. - حقه في إثبات صورية عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثهم. - انصراف نية المورث إلى الاحتيال على قواعد الموارث بنقل ملكية العقار من ملكيته إلى ملكية الموهوب له أو الموصى له بالبيع . مؤداه : حق الوارث في إثبات هذا الاحتيال بكافة طرق الإثبات. ومنها شهادة الشهود. لا يغير من ذلك كون عقد البيع ثابتاً بسند عريّ أو بسند رسمي . أساس ذلك ؟ - سلطة محكمة الموضوع في إسباغ الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى. دون التقيد في ذلك بما يصفها به الخصوم. تحت رقابة محكمة النقض. مثال لتكييف صحيح. <p>(الطعن رقم ١١٤٤، ١١٦٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
٥٣٠	٨٤	<p>٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها استخلاص الصورة موضوعي.</p> <p>- عدم جواز إنكار الخصم صور ضوئية لمحرر عرقي. لا يحمل توقيعاً منسوباً له.</p> <p>- حقه في نفي ما تضمنته بكافة طرق الإثبات.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في الاستناد إلى هذه الصور باعتبارها قرينة قضائية بجانب أدلة وقرائن أخرى.</p> <p>- تعيب الحكم في قرينة أو دليل . لا يؤثر في قضائه . ما دامت الأدلة والقرائن الأخرى التي عول عليها كافية لحمله.</p> <p>- المستندات المبينة بالمادة (١٢) من قانون الإثبات الصادرة من الجهات الرسمية بدولة خارج دولة الإمارات اعتبارها مستندات عرفية في دولة الإمارات.</p> <p>- وجوب التصديق عليها من الجهات الرسمية لقبولها في الإثبات في الدولة.</p> <p>- طلب ندب الخبرة في الدعوى. ليس حقاً للخصوم يتعين على المحكمة إجابتهم إليه.</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٤، ١١٦٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٤٥	٨٥	<p>٦ - استناد الحكم المطعون فيه إلى أسباب لا تنطبق على واقعة الدعوى. لا يعيبه. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة.</p> <p>- سلطة محكمة النقض في أن ترده إلى سنده من صحيح القانون.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بطلب إجراء تحقيق لإثبات تزوير محرر. متى رأت أن هذا الطلب غير منتج في النزاع. وأن وقائع الدعوى ومستنداتها بها ما يكفي لإقناعها بصحة المحرر أو تزويره. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)</p>
٥٦٨	٨٧	<p>٧ - المحررات الصادرة في خارج الدولة والمصدق عليها ممن يمثلها ومن الجهات الرسمية في الدولة التي صدرت منها. قبولها في الإثبات في دولة الإمارات المادة ١٣٠ إثبات. مثال لتوكيل صدر خارج الدولة ومصدق عليه من الجهات المختصة.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٠، ١٠٩١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢١)</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القاعدة	
٩٨٢	١٥٤	<p>٨ - المحرر العريفي. اعتباره صادراً ممن وقع. ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خطأ أو إمضاء أو ختم أو بصمة.</p> <p>- ليس لمن ناقش موضوع المحرر أن ينكر ما نسب إليه منه . أو أن يتمسك بعدم علمه بأن شيئاً من ذلك صدر ممن تلقى عنه الحق.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>- ابتناء الحكم على أكثر من دعامة تكفي كل منها منفردة لحمله. تعييه في إحداها. عدم قبوله. مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٤)</p>
١٥٣٣	٢٤٦	<p>٩ - رسالة الفاكس. قيامها مقام الأصل المودع لدى الجهة المرسله. لها قيمة المحرر العريفي في الإثبات.</p> <p>- هي ليست صورة ضوئية. ما لم تنكر الجهة المرسله صدورها منها . أو تنكر ما نسب إليها من توقيع عليها.</p> <p>- تقدير ما إذا كانت رسالة الفاكس صورة ضوئية أو أصلاً منقول عن جهاز الفاكس من عدمه. موضوعي. متى كان سائغاً.</p> <p>- النسخة الكربونية للمحرر العريفي تعتبر في حقيقتها محرراً قائماً بذاته كالأصل لها حجية في الإثبات في مواجهة من نسبت إليه ما لم ينكر صراحة عدم صدورها منه.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها . موضوعي. متى كان سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٦)</p>
١٧٠١	٢٧٦	<p>١٠ - اعتبار المحرر صادراً ممن وقع ما لم ينكر صراحة. ما هو منسوب إليه. من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة.</p> <p>- الوارث أو الخلف. لا يُطلب منه الإنكار. كفاية نفيه علمه بأن الخط أو الختم أو الإمضاء أو البصمة ليست لمن تلقى عنه الحق.</p> <p>- سقوط الحق في جحد الصورة الضوئية للمحرر. متى ناقش من له الحق في ذلك موضوع المحرر. أساس ذلك ٩ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>

إثباتات		إثباتات
الصفحة	القائمة	
٨٤	١٥	<p>ي (يمين :</p> <p>أولاً : يمين حاسمة :</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - حجية الأحكام . ماهيتها ؟ - قيام الحجية للحكم . مؤداها ؟ - عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة لنقض قرينة قانونية تتصل بالنظام العام . مثال بشأن حجية الشيء المقضي به . - عدم جواز رفع دعوى لإثبات شيء سبق حسمه بحكم سابق حاز قوة الأمر المقضي به ولو كان بتوجيه اليمين الحاسمة . مثال . - الكفالة المصرفية . ماهيتها ؟ - جواز أن تكون الكفالة معينة المدة أو غير معينة . <p>(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>
١٠١	١٧	<ul style="list-style-type: none"> ٢ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتصلة بالنظام العام ومنها جواز الطعن من عدمه . ولو لم يتمسك بها الخصوم . - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بناء على حلف اليمين الحاسمة أو النكول عنها أو ردها بأي طريق من طرق الطعن . إلا إذا كان الطعن مبنياً على عدم جواز توجيهها أو عدم تعلقها بالدعوى أو بطلان إجراءات توجيهها . - جواز الطعن بالنقض للتعسف في توجيه اليمين . - اليمين الحاسمة . ماهيتها . وشروط توجيهها في معنى المادتين (٥٧، ٥٩) من قانون الإثبات ؟ - تقدير قيام شروط توجيه اليمين الحاسمة . موضوعي . متى كان سائفاً . مثال لتقدير سائغ لتوافر شروط توجيه اليمين دون تعسف . <p>(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
١١٨	٢٠	<ul style="list-style-type: none"> ٣ - رفض طلب توجيه اليمين الحاسمة لاستخلاص المحكمة تعسف موجهها . صحيح . ما دام سائفاً . مثال . أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
٦٣٤	٩٦	<ul style="list-style-type: none"> ٤ - التفات المحكمة عن طلب الطاعن توجيه اليمين الحاسمة للمطعون ضده برغم إيرادها لهذا الطلب في أسبابها وردّها عليه بما لا يقسطه حقه . قصور وإخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟ مثال . <p>(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٢)</p>

إبـسـات		إبـسـات
الصفحة	القائمة	
٧٢٠	١٠٨	<p>٥ - التفات المحكمة عن طلب توجيه اليمين الحاسمة التي انصبت صيغتها على إثبات أن موجه اليمين سدد المبلغ المطالب به الثابت بالكتابة. بدعوى أنه لا يجوز إثبات ما هو ثابت بالكتابة إلا بالكتابة. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
١١٤٩	١٨٤	<p>٦ - اليمين الحاسمة ملك للخصم لا للقاضي.</p> <p>- جواز توجيهها في أية حالة كانت عليها الدعوى.</p> <p>- وجوب إجابة القاضي طلب توجيهها. متى وجد أنها متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها وغير مخالفة للنظام العام أو الآداب.</p> <p>- حق القاضي في الامتناع عن توجيهها متى كانت مخالفة لتلك الشروط. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١٨٧٢	٣٠٧	<p>ثانياً : يمين متممة :</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- اليمين المتممة في معنى المادة ٦٢٥ إثبات. ماهيتها؟</p> <p>- تلك للقاضي ليبنى حكمه على دليل كامل. شرطه: أن لا يكون في الدعوى دليل كامل. وألا تكون خالية من الدليل.</p> <p>- لا محل لليمين المتممة في الدعوى الخالية من الدليل أو الدعوى المكتملة الدليل.</p> <p>- تقدير ذلك. موضوعي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
		راجع أيضاً : وكالة القاصدة رقم ٢٤ ص ١٥٦.
أجازة		أجازة
		<p>١ - حق العامل في الحصول على أجره عن أيام الأجازة السنوية التي لم يحصل عليها إذا فصل من العمل أو تركه بعد فترة الإنذار المقررة قانوناً.</p> <p>- احتساب هذا البديل على أساس الأجر الذي كان يتقاضاه العامل وقت استحقاق الأجازة.</p>

أجهزة		أجهزة	
الصفحة	القائمة		
٥١٩	٨٢	<p>- الأجر. هو كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله بموجب عقد العمل.</p> <p>- اشتماله كل منحة تعطى للعامل جزاء أمانته أو كفايته . إذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقد العمل أو نظام العمل الداخلي للمنشأة أو جرى العرف أو التعامل بمنحها حتى أصبح عمال المنشأة يعتبرونها جزءاً من الأجر.</p> <p>(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٩)</p>	
١٦٥٨	٣٦٨	<p>٢ - نكول جهة الإدارة عن وعدا للمطعون ضده برفضها منحة إجازة دراسية. وعدم معاملتها له بالمساواة. مع زملائه في الوظيفة . مخالفة لمبدأ الثقة في أعمال الإدارة ولمبدأ المساواة بين الموظفين.</p> <p>- وجوب بيان جهة الإدارة المبررات التي استندت إليها في تقديرها لرفض منح المطعون ضده أجازة دراسية. وكذلك مبررات منحها تلك الإجازة لزملائه الآخرين. ولو كان المنع والمنح من سلطتها الجوازية . مخالفة ذلك. يعيب القرار بعدم المشروعية.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>	
إجراءات			
العناوين الفرعية :-			
<p>أ - إجراءات إعلان صحيفة الدعوى ق - إجراءات التحكيم</p> <p>ب - إجراءات التنفيذ ك - إجراءات رفع الدعوى</p> <p>ت - إجراءات الإثباتات ل - إجراءات طلب تفسير الحكم</p> <p>ج - إجراءات إصدار الحكم م - إجراءات طلب المقاصة القضائية</p> <p>د - إجراءات أمر الأداء ن - إجراءات فصل الخصم</p> <p>س - إجراءات بيع الشيء المرهون هـ - إجراءات فصل العامل</p> <p>ش - إجراءات الطعن بالنقض و - إجراءات نظر الدعوى</p>			
إجراءات		إجراءات	
الصفحة	القائمة		
		<p>أ) إجراءات إعلان صحيفة الدعوى :</p> <p>١ - البطلان المترتب على عدم إعلان الخصوم. بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تعيب إعلانه دون غيره.</p>	

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القائمة	
١٠٥	١٨	<p>- عدم جواز تمسك غيره به. ولو كان الموضوع مما لا تقبل تجزئته أو في الالتزام بالتضامن. أو كانت الدعوى مما يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها. لا يمتد إليهم أثر ذلك إلا إذا تمسك صاحب الشأن بالبطلان وتحكم به المحكمة.</p> <p>- حكم المحكمة بالبطلان المتمسك به ممن له المصلحة. أثره: امتداده لباقي الخصوم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
١٣٥	٢٢	<p>٢ - انعقاد الخصومة في الاستئناف بين الطاعن والمطعون ضده. متى كان الإعلان بصحيفة الدعوى قد تم طبقاً لما نصت عليه المادة (٨) من قانون الإجراءات المدنية. وفاء المعلن بما يتوجب عليه من إجراءات لضمان وصول الإعلان إليه. لا يغير من ذلك القول بعلم المطعون ضده بتركه للمسكن الذي كان يقيم به أثناء نظر الدعوى أمام أول درجة. ما دام ذلك لم يثبت على نحو رسمي.</p> <p>(الطعن رقم ٩١٣، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٧)</p>
١٤٩	٢٣	<p>٣ - عدم إعلان الشركة الطاعنة بصحيفة الاستئناف في مركز إدارتها أو مقرها. وإعلانها في مكتب المحامي الذي حضر عنها أمام محكمة أول درجة. نظر محكمة الاستئناف للدعوى والحكم فيها. مؤداه: البطلان. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٦، ١٢٦٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٧)</p>
٥٠١	٧٨	<p>٤ - ميعاد المسافة مقداره عشرة أيام. إضافته إلى ميعاد الاستئناف بحيث يكوناً معاً ميعاداً واحداً متواصلاً. المادتان (١٢، ١٥٩) من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- ميعاد المسافة مقرر لمن كان موطنه داخل الدولة يقع خارج دائرة محكمة الاستئناف. علة ذلك؟</p> <p>- المقصود بالموطن الذي يحسب ميعاد المسافة على أساسه. هو المكان الذي اتخذ الخصم موطناً له أثناء التقاضي أمام محكمة أول درجة. ولو كان له موطن آخر في الدولة خارج دائرة المحكمة.</p> <p>- تقديم الطاعنة صورة عقد إيجار لمسكن في إمارة دبي لإضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الاستئناف. عدم جواز الالتفات إليه لعدم تقديمه أمام محكمة الموضوع. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القائمة	
٦٠١	٩١	<p>٥ - إعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف باللصق على باب منزله. بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون الإجراءات المدنية. أثره : صحة الإجراءات بتحقيق الغاية منها وانعقاد الخصومة بهذا الإعلان. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٧٤٤	١١٣	<p>٦ - إعلان صحيفة الدعوى. كفيته في معنى المادة ٤/٨ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- الإعلان بطريق اللصق. اقتصاره على الشخص الطبيعي في موطنه.</p> <p>- الإعلان بطريق النشر. طريق استثنائي. لا يجوز اللجوء إليه الا بعد استفاد كافة التحريات والوسائل لإعلان الشخص في موطنه أو محل عمله.</p> <p>- تقدير كفاية التحريات لإجراء الإعلان بالطريق الذي رسمه القانون. موضوعي.</p> <p>- عدم إعلان صحيفة الدعوى. أثره: بطلانها وزوال أثر المطالبة القضائية.</p> <p>- البطلان الحاصل نتيجة ذلك. لا يصححه أي إجراء لاحق. لعدم انعقاد الخصومة. مؤدي ذلك: أنه لا سبيل لاستدراك ذلك إلى برفع دعوى مبتدأ.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائق لبطلان الإعلان لعدم كفاية التحريات قبل اللجوء إلى الطريق الاستثنائي للإعلان.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
		<p>٧ - استقلال إجراءات إعلان الحكم عن إجراءات إعلان صحيفة الدعوى التي صدر فيها الحكم.</p> <p>- التمسك ببطلان أحدهما. لا يفيد التمسك ببطلان الآخر.</p> <p>- الدفع بالبطلان الغير متصل بالنظام العام وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات الغير متصلة بالنظام العام. وجوب إبدائها معا قبل إبداء أي دفع إجرائي آخر أو طلب أو دفاع في الدعوى. وإلا سقط الحق مما لم يبد منها.</p> <p>- سقوط الحق في هذه الدفع إذا لم تبد في صحيفة الطعن.</p> <p>- بطلان إجراءات إعلان الأوراق القضائية مقررًا لمصلحة الخصم المعلن إليه. عدم تعلقها بالنظام العام.</p> <p>- عدم جواز تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لأوجه البطلان الغير متعلقة بالنظام العام. ما لم يتمسك بها صاحب الشأن في صيغة صريحة جازمة.</p>

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القائمة	
٧٦٤	١١٧	<p>- حقه في التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف. متى تخلف عن الحضور أمام محكمة أول درجة. شرطه: أن تتضمنها صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة التي يقدمها في الجلسة الأولى وإلا سقط الحق فيها. مثال. (الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)</p>
٩٦٣	١٥٠	<p>٨ - تسليم صور الأوراق القضائية في مقر عمل المعلن إليه إلى من يقرر أنه من القائمين على إدارة هذا المحل أو من الموظفين فيه. دون التحقق مما أقر به من تسلمها. لا عيب. مثال. المادة (٨) من قانون الإجراءات المدنية. (الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢١)</p>
١٣٦٣	٢٢١	<p>٩ - الإعلان بصحيفة الدعوى. لا يكون إلا لشخص المعلن إليه أو في موطنه مع من يسكن معه من أزواج أو أقارب أو أصهار.</p> <p>- امتناع أحدهم عن الاستلام. أو كان المكان مغلقاً. يوجب على المعلن عرض الأمر على القاضي المختص للأمر بتعليق صورة الإعلان في لوحة إعلانات المحكمة أو على باب المسكن أو باب آخر مكان كان يقيم فيه أو إعلانه بالنشر في إحدى الصحف اليومية. مؤدى ذلك. ترتيب أثر الإعلان من تاريخ إجراءاته.</p> <p>- الإعلان بطريق اللصق. اقتضاه على إعلان الشخص الطبيعي في موطنه وهو المكان الذي يقيم فيه عادة أو آخر مكان يقيم فيه.</p> <p>- الإعلان بطريق النشر في الصحف. طريق استثنائي. لا يلجأ إليه إلا بعد استفاد كل الوسائل التي تقتضيها ظروف الدعوى من محاولة إعلان الشخصي في موطنه أو محل عمله.</p> <p>- تقدير كفاية التحريات عن محل إقامة المطلوب إعلانه. موضوعي.</p> <p>- عدم إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً. أثره: البطلان وزوال أثر المطالبة القضائية. لا يصحح ذلك أي إجراء لاحق لعدم انعقاد الخصومة. مثال.</p> <p>- لا سبيل لاستدراك ذلك إلا برفع دعوى مبتدأة.</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
		<p>١٠ - إعلان المؤسسة الفردية. يكون لمالكها أو من ينوب عنه. في موطنه الأصلي أو المختار أو في محل عمله.</p> <p>- خضوع الإعلان في هذه الحالة. إلى حكم المادة الثامنة من قانون الإجراءات المدنية.</p>

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القائمة	
١٧٣٨	٢٨٢	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب عرض المُعلن الأمر على القاضي المختص ليأمر بإتمام الإعلان بطريق النشر أو اللصق حسبما هو مبين بالمادة الثامنة المار ذكرها. متى لم يجد المراد إعلانة. أو وجد المكان مغلَقاً أو لم يتمكن من الاستدلال عليه. - حق المُعلن إليه أن يثبت أن المكان الذي وجده مندوب الإعلان مغلَقاً. ليس موطناً له. وأن موطنه يقع في مكان آخر. <p>(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٠١١ س٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٨٤٧	٣٠١	<ul style="list-style-type: none"> ١١ - عدم تمسك الطاعن في صحيفة الاستئناف ولا في المذكرة الشارحة. بالدفع ببطلان إعلان صحيفة الدعوى. وبطلان إعلان الحكم الصادر فيها. مؤداه: سقوط حقه في إبدائها أمام الاستئناف وأمام النقض. أساس ذلك وعلته: - الدفع بالبطلان المتصل بالشكل والإجراءات. عدم تعلقها بالنظام العام. <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ س٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
٢٣٢	٤٨	<p>ب) إجراءات التنفيذ :</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتصلة بالنظام العام. ومنها قبول الطعن بالنقض أو عدم قبوله. - المنازعات المتعلقة بإجراءات التنفيذ سواء ما كان منها بطلب منعه أو وقفه أو الاستمرار فيه أو بطلانه. ومنها إشكالات التنفيذ. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. مثال. <p>(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٨٠٢	١٢٤	<ul style="list-style-type: none"> ٢ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة بإجراء من إجراءات التنفيذ. - مثال بشأن طعن في حكم قضي باستمرار حبس الطاعن في قضيه تنفيذه. <p>(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠١١ س٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٨٥٧	١٣٤	<ul style="list-style-type: none"> ٣ - الأحكام الصادرة في إجراءات التنفيذ البحت. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. - الأحكام الأخرى التي لا يصدق عليها هذا الوصف. جواز الطعن فيها بالنقض. مثال. بشأن حكم فصل في موضوع إجراء مقاصة بين دينين. <p>(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٤ - وجوب التزام دولة الإمارات العربية بالقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها ومنها قرارات التحكيم الدولية. وتنفيذها في إقليمها ولو تعارضت مع قوانين أخرى سابقة .

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القائمة	
١٠٠٧	١٥٨	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تنفيذها كقرارات ملزمة وفقاً للقواعد الإجرائية المقررة في الدولة. وأن لا تفرض على الاعتراف بقرارات التحكيم تلك ولا على تنفيذها شروط أو رسوم أو أعباء أكثر تشدداً من تلك المفروضة على قرارات التحكيم المحلية . أساس ذلك ؟ - الحالات التي تبرر رفض إصدار الأمر بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي الأصلي في معنى المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ في شأن تنفيذها أحكام المحكمين الأجانب. - مخالفة ذلك. ولو كانت محاكم الدولة مختصة بنظر المنازعة. خطأ في تطبيق القانون . مثال . <p>(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
١٨٥٥	٣٠٣	<ul style="list-style-type: none"> - جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في منازعه تتعلق بواقع قانوني سابق على الإجراءات التي يتخذها قاضي التنفيذ. يجب تصفيته قبل اتخاذ إجراءات التنفيذ. مثال. - إجراءات التنفيذ التي لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة فيها. هي إجراءات التنفيذ البحث. مثال. <p>(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١١٨	٢٠	<p>ت (إجراءات الإثبات :</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز التمسك لأول مرة أمام النقض بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع سواء ما اتصل منه بأصل الحق أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الإثبات أو الخصومة التي سبقت إصدار الحكم المطعون فيه. مخالفة ذلك. أثره : عدم القبول . <p>(الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
		<p>ت (إجراءات إصدار الحكم :</p> <ul style="list-style-type: none"> - وجوب أن تكون الهيئة التي أصدرت الحكم. هي بذاتها الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة ووقعت على مسودة الحكم. - حصول مانع غير منه للولاية لدى بعضهم أو أحدهم. مما يحول دون حضوره جلسة النطق بالحكم . يجيز حلول آخرين محلهم. متى كان من تخلف قد وقع على مسودة الحكم.

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القائمة	
٢٤٨	٥١	<p>- وجوب بيان ذلك في محضر الجلسة أو في نسخة الحكم الأصلية. إغفال ذلك؟ مؤداه: بطلان الحكم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
١٧٣٨	٢٨٢	<p>ت (إجراءات أمر الأداء :</p> <p>١ - وجوب إنذار الدائن للمدين للوفاء بالدين قبل استصدار أمر الأداء بخمسة أيام على الأقل. بطلان هذا الإنذار أو مخالفته. مؤداه: بطلان أمر الأداء. أساس ذلك ؟</p> <p>- صحيفة أمر الأداء . قيامها مقام ورقة التكليف بالحضور. أثر ذلك: اتصال الدعوى بالقضاء.</p> <p>- شرط التكليف بالوفاء عدم ارتباطه بالصحيفة ذاتها. إنما هو شرط لصدور أمر الأداء. مثال.</p> <p>- إعلان الطاعن بصحيفة الدعوى. بعد رفض القاضي إصدار أمر الأداء وتحديد جلسته لنظر الموضوع. أثره : صحة إجراءات الخصومة.</p> <p>(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٧٣٨	٢٨٢	<p>٢ - امتناع القاضي عن إصدار أمر الأداء لتخلف شروط إصداره. يوجب عليه تحديد جلسة لنظر الطلب. لا أن يرفضه.</p> <p>- وجوب إعلان المدين بالجلسة المحددة وفقاً للإجراءات المعتادة للدعوى. دون النظر لإجراءات أمر الأداء.</p> <p>- ليس للخصوم الحق في التظلم من قرار القاضي بالامتناع عن إصدار الأمر وتحديد جلسة لنظر الموضوع. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
		<p>س (إجراءات بيع الشيء المرهون :</p> <p>- حق الدائن المرتهن. إذا تخلف المدين عن سداد الدين المضمون بالرهن في الموعد المحدد. أن يطلب من المحكمة بعد انقضاء سبعة أيام من تاريخ الإنذار بالوفاء. الإذن له ببيع الشيء المرهون .</p> <p>- وجوب نظر المحكمة في هذا الطلب على سبيل الاستعجال وتعيين كيفية البيع.</p>

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القائمة	
		<ul style="list-style-type: none"> - جواز تحديد الدائن للمدين موعداً مناسباً لتكملة الضمان إذا نقص سعر الشيء المرهون عن الوفاء بالدين موضوع الرهن. فإن رفض الراهن ذلك أو انقضى الميعاد دون تكملة الضمان جاز للدائن طلب بيع الشيء المرهون ولو لم يحل أجل الاستحقاق. وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من القانون سالف الذكر. - جواز طلب الدائن المرتهن والمدين الراهن طلب بيع الشيء المرهون فوراً إذا كان الشيء المرهون معرضاً للهلاك أو التلف أو النقص في القيمة أو أصبحت حيازته تسليز نفقات باهظة متى لم يشأ الراهن تقديم بدالاه. - انتقال الرهن في هذه الحالة إلى ثمن البيع. - الاتفاق على ما يخالف ذلك. مؤداه : البطلان. - جواز طلب البنك من المحكمة بيع الصكوك المرهونة لديه بالمزاد العلني أو بسعرها في سوق الأوراق المالية. لاستيفاء حقه من ثمن البيع قبل غيره من الدائنين. متى لم يستوفي حقه عند حلول الأجل المحدد لسداد القرض . المادة ٤٥٣ معاملات تجارية. - الاتفاق على ما يخالف ذلك. أثره: بطلان الشرط مع صحة الرهن. المادة ١٤٢٠ مدني . - جواز حبس الأوراق المالية المرهونة إلى حين الوفاء بالدين المضمون بها. - عدم جواز تصرف البنك في الأسهم المرهونة بيعاً أو تملكاً إلا بعد حصوله على حكم بذلك من المحكمة المختصة بعد انقضاء سبعة أيام على تاريخ الإنذار بالوفاء. - عدم مسئولية الشخص عن عدم استعماله رخصة خولها له القانون. - تكييف الفعل بأنه خطأ أو نفي ذلك عنه . خضوعه لرقابة النقض. مثال. - تقدير قيام الخطأ من عدمه . موضوعي. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد استقلال على المطاعن الموجهة إلى تقرير الخبرة . مثال.
١٤١٢	٢٢٨	(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القاعدة	
١٥٦	٢٤	<p>ش (إجراءات رفع الطعن :</p> <p>١ - ثبوت أن المدعين قد اختصما المطعون ضدها في كل مراحل الدعوى بصفتها. إغفالها ذكر هذه الصفة عند رفع الطعن بالنقض . لا يؤثر في صحة الخصومة.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٣٠)</p>
٦٦٥	١٠١	<p>٢ - الطعن بالنقض ممن لم يكن خصماً في الدعوى. عدم قبوله. مثال بشأن طاعن لم يفصل في تدخله في الدعوى صراحةً أو ضمناً.</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٤، ٦٧١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٩)</p>
٧٥٥	١١٥	<p>٣ - الطعن بالنقض مرتين على حكم النقض الواحد. شرطه: أن يكون ذلك في الميعاد المقرر للطعن بالنقض. وأن لا تكون المحكمة قد فصلت في الطعن الأول قبل إقامة الطعن الثاني. تخلف أي من هذين الشرطين. مؤداه: عدم قبول الطعن الثاني. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)</p>
		<p>٤ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بالنظام العام. متى توفرت عناصر الفصل فيها ووردت على الحكم المطعون فيه.</p> <p>- إغفال الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة. أو في التزام بالتضامن. أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص بصفتهم فيها. خلال الميعاد. أو وقع اختصاصه له باطلاً. أثره: بطلان الطعن برمته بالنسبة لجميع المطعون ضدهم . المادة ٤/١٧٧ إجراءات مدنية.</p> <p>- جواز تنازل الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن حصته إلى أحد الشركاء أو للغير. بعقد رسمي. وفقاً لشروط عقد الشركة.</p> <p>- عدم الاحتجاج بهذا التنازل في مواجهة الشركة أو الغير. إلا من تاريخ قيده في سجلات الشركة والسجل التجاري.</p> <p>- عدم جواز امتناع الشركة عن قيد هذا التنازل في سجلاتها. إلا إذا خالف ما نص عليه في عقد الشركة.</p> <p>- الشركات جميعاً عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمه ماليه مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. وهي صاحبة الصفة في التقاضي مستقلة عن الشركاء فيها.</p>

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القاعدة	
٨٣٩	١٣١	<p>- عدم اختصام الشركة المحكوم عليها في دعوى عدم نفاذ التصرف في الطعن بالنقض. مع الشركاء فيها. في موضوع غير قابل للتجزئة. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنسبة لجميع المطعون ضدهم.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٩٠	١٣٩	<p>٥ - توقيع النائب عن قضايا الدولة على صحيفة الطعن بالنقض والحضور أمامها. دون اشتراط توافر درجة معينة فيه. صحيح. ولو كان لم يذكر اسمه أو درجته عليها. ما دام قد أفصح عن اسمه ودرجته في طلب بعد ذلك. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٩٠١	١٤٠	<p>٦ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للعب المتصل بالنظام العام ومنها إجراءات الطعن بالنقض.</p> <p>- عدم اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على بيانات أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على وجه يحدد أشخاصهم بما ينتقي به التجهيل واللبس. مؤداه: عدم قبول الطعن. ولو وردت أسمائهم في التوكيل الصادر للمحامي المقرر بالطعن. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>
٣٠٦	٤٤	<p>١ (ق) إجراءات التحكيم :</p> <p>- تمسك الطاعن ببطالان حكم التحكيم لقيام صلة بين المحكم وخصمه في الدعوى المحتكم في شأنها وطلبه إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات ذلك. رد الحكم المطعون فيه عليه بأن ذلك من أسباب رد الحكم وأن الطاعن لم يسلك طريق الرد المقرر في القانون والتفت عن طلبه. قصور وخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
١٢١٠	١٩٥	<p>٢ - التحكيم ماهيته وإجراءاته في معنى المادتين (٢١٦، ٢١٢) إجراءات مدنية؟</p> <p>- الحالات التي يبطل فيها حكم التحكيم في معنى المادة (٢١٦) إجراءات مدنية؟</p> <p>- إقامة الطعن بالنقض على حكم التحكيم استناداً إلى تقدير المحكم لموضوع التحكيم توصل إلى الحكم ببطالان الحكم. عدم قبوله.</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القائمة	
١٥٦	٢٤	<p>ك (إجراءات رفع الدعوى :</p> <p>١ - ثبوت أن المدعين قد اختصما المطعون ضدهما في كل مراحل الدعوى بصفتها. إغفالها ذكر هذه الصفة عند رفع الطعن بالنقض . لا يؤثر في صحة الخصومة.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٣٠)</p>
٣٩٠	٥٩	<p>٢ - قبول الطعن بالاستئناف في غير حالات الطعن بإلغاء القرار الإداري. بغير سداد الرسوم القضائية المقررة على تلك الحالات. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه . المادتان (٢ ، ٥٢) من قانون الرسوم القضائية رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٨ .</p> <p>- وجوب استيفاء الرسوم القضائية على الطلبات المستحق عليها الرسم . متى كانت الدعوى تشتمل على طلبات معفاة من الرسوم وأخرى غير معفاة منها. مخالفة ذلك ؟ مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٠، ١٣٠٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٨)</p>
٦٠١	٩١	<p>٣ - إعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف باللصق على باب منزله. بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون الإجراءات المدنية. أثره: صحة الإجراءات بتحقيق الغاية منها وانعقاد الخصومة بهذا الإعلان. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٦٠١	٩١	<p>٤ - مناط عدم قبول الاستئناف. هو خلو صحيفته من الأسباب التي يستند المستأنف في طعنه أو عدم تقديمه تلك الأسباب حتى الجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف.</p> <p>- إيراده للأسباب بصفة مجملة . دون بيان العيب الذي يعزوه إلى الحكم وأثره في قضائه . كفايته لصحة الاستئناف . ما دام ذلك لا يؤدي إلى الشك في جدية تلك الأسباب . علة ذلك ؟</p> <p>- جواز رفع المستأنف استئنافاً آخر عن ذات الحكم . لاستدراك ما فاتته من أوجه الاستئناف. ما دام الاستئناف ما زال ممتداً ولم يفصل في الاستئناف الأول. علة ذلك ؟</p> <p>- الفصل في أحد تلك الاستئنافات . يوقف نظر الباقي منها. علة ذلك ؟</p> <p>- الحكم بعدم جواز أحد الاستئنافين المرفوعين من الطاعن لسبق رفعه استئنافاً آخر. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القائمة	
٦٣٨	٩٧	<p>٥ - صحيفة رفع الدعوى. كافية لتحقيق الغرض من الإعذار لوضع المدين موضع المتخلف عن تنفيذ التزامه.</p> <p>- حق المتعاقد في العقد الملزم للجانبين أن يطلب فسخ العقد. متى أخل الطرف الآخر في تنفيذ التزامه.</p> <p>- ثبوت هذا الحق لكل من الطرفين بحكم القانون. وبعد العقد متضمناً له ولو لم ينص على ذلك فيه ولا يجوز حرمان أحدهما منه أو الحد منه إلا باتفاق صريح.</p> <p>- الشرط الفاسخ مفترض دائماً في العقود التبادلية. الإفصاح عن ذلك في العقد. مجرد تأكيد له. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
١٢٤٤	١٩٩	<p>٦ - بطلان إعلان صحيفة الدعوى. تعلقه بمصلحة الخصوم. عدم جواز تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها.</p> <p>- وجوب التمسك به في صحيفة الاستئناف أو في المذكرة الشارحة لأسباب الاستئناف. متى كان له المصلحة فيه ولم يحضر أمام محكمة أول درجة. ولا سقط الحق فيه. المادة (٥٤) إجراءات مدنية. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٥٠	٢٠٠	<p>٧ - وجوب تصدي محكمة الموضوع من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام. مخالفة ذلك. عيب.</p> <p>- وجوب تظلم الموظف كتابةً من القرار الإداري الصادر بحقه على النحو الذي بينته المادة (١٧٥) من لائحة الموارد البشرية الخاصة بالشركة المطعون ضدها. إلى الجهة المحددة بالمادة (١٧٦) من ذات اللائحة. وذلك قبل رفع الدعوى أمام القضاء. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٣٠٨	٢١٣	<p>٨ - لا ضرورة للإعذار قبل رفع الدعوى. متى كان تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجدٍ بفعل المدين. المادة ١/٢٨٨ مدني. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>
١٤٣٦	٢٣٣	<p>٩ - الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في صحيفة الطعن أو الدعوى. الذي لا يشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة. لا يترتب عليه البطلان أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٢)</p>

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القائمة	
١٥٥٧	٢٤٩	<p>١٠ - تقدير قيمة الدعوى عند رفعها. بطلبات الخصوم فيها. وتسدد عنها الرسوم.</p> <p>- تقديرها النهائي يكون وفق الطلبات النهائية ويسدد عنها فرق الرسوم. إذا قضي بمبلغ يزيد على المبلغ المسدد عنه الرسم عند رفعها. وذلك بعملة الدولة.</p> <p>- عدم تسليم الصورة التنفيذية للمحكوم له إلا بعد سداد فرق الرسم.</p> <p>- وجوب سير المحكمة في نظر الدعوى. ولو عدلت الطلبات بعد رفعها وترتب على ذلك زيادة قيمة الدعوى. ما دامت الرسوم القضائية عند رفعها قد سددت على مقدار القيمة المرفوعة بها. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>
١٨٤٧	٣٠١	<p>١١ - عدم تمسك الطاعن في صحيفة الاستئناف ولا في المذكرة الشارحة. بالدفع ببطلان إعلان صحيفة الدعوى. وبتلان إعلان الحكم الصادر فيها. مؤداه:</p> <p>سقوط حقه في إبدائها أمام الاستئناف وأمام النقض. أساس ذلك وعلمته؟</p> <p>- الدفع بالبطلان المتصل بالشكل والإجراءات. عدم تعلقها بالنظام العام.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٢٧	٢٩٦	<p>ل (إجراءات طلب التفسير :</p> <p>- جواز طلب الخصوم إلى المحكمة المصدرة للحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو إبهام.</p> <p>- تقديم طلب التفسير بالإجراءات والأوضاع المقررة لرفع الدعوى.</p> <p>- الحكم الصادر بالتفسير. اعتباره متمماً من كل الوجوه للحكم المفسر ويسري عليه ما يسري على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن.</p> <p>- وجوب وقوف المحكمة عند نظرها طلب التفسير عند حد التحقق من وجود غموض أو إبهام في المنطوق والتعرف على مرماه للوصول إلى حقيقة النزاع دون تعديل المنطوق أو تغيير مضمونه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
		<p>م (إجراءات طلب المقاصة القضائية :</p> <p>- طلب صاحب العمل خصم غرامة التأخير من المبالغ المستحقة للمقاول الأصلي. وطلب المقاول الأصلي خصمها من المستحق للمقاول من الباطن. من قبيل الطلبات العارضة. وليست من قبيل الدفاع الموضوعي. علة ذلك ؟</p> <p>- وجوب طلبها مع طلب إجراء المقاصة القضائية وبالإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٧ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- وجوب أن يكون ذلك أمام محكمة أول درجة وأن يكون صريحاً وجازماً.</p>

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القاعدة	
١٤٣٣	٢٣٢	<ul style="list-style-type: none"> - محكمة الموضوع لا تملك إجراء تلك المقاصة دون ذلك. وبعد سداد الرسم المقرر قانوناً. - التفات المحكمة عن إجراء تلك المقاصة رغم طلبها دون سداد الرسم المقرر. لا عيب. <p>(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٢)</p>
٨٩٠	١٣٩	<p>ن) إجراءات عمل الخبير:</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - مباشرة الخبير للمأمورية المنتدب لها. دون دعوة الخصوم للحضور. لا يترتب عليها البطلان. متى كانت تلك المأمورية لا تستلزم حضورهم. مثال. <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
١٠٩١	١٧٢	<ul style="list-style-type: none"> ٢ - جواز مباشرة الخبير للمأمورية التكميلية التي أعادتها المحكمة إليه. دون دعوة الخصوم. متى رأى الأمر لا يستلزم الإطلاع على مستندات جديدة أو سماع شهود آخرين أو إعادة للمعانية. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١١٢٢	١٧٩	<ul style="list-style-type: none"> ٣ - وجوب اشتراك أعضاء لجنة الخبرة التي انتدبتها المحكمة لأداء المأمورية. في الأعمال التي تستوجبها المأمورية المكلفون بها وأن يشتركوا في المداولة وتكوين الرأي وتقديم تقرير واحد موقع عليه منهم جميعاً بنتيجة أعمالهم ورأيهم والأوجه التي استندوا عليها. ولو قدم كل منهم تقريراً منفرداً. أساس ذلك ؟ - الشهادة التي يصدرها المهندس الاستشاري باستحقاق المقاول لمبلغ معين أو بإنجازه الأعمال المكلف بها. يلتزم بها صاحب العمل ما دامت داخله في حدود نيابته عنه. ما لم يقع من المهندس غش أو تواطؤ مع المقاول. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. شرطه: أن يكون استخلاصها سائفاً وأن يكون في التقرير ما يكفي لتكوين عقيدتها في الوصول لحقيقة الواقع في الدعوى وألا يلتفت الخبير أو الحكم عن مستندات تمسك الخصم بدلائلها برغم جوهريتها أو تعول على تقرير كان البحث فيه غير كافٍ ولم يواجهه ما أثاره الخصوم من أوجه دفاع جوهريّة. مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)</p>

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القائمة	
١٦٦٦	٢٦٩	<p>٤ - الطلب أو الدفع الذي لا يكون لصاحبه مصلحة فيه. عدم قبوله. أساس ذلك. مثال.</p> <p>- عدم بطلان إجراء لا ينص القانون صراحةً على بطلانه. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>- مثال بشأن رفض المحكمة الحكم ببطلان عمل الخبير لقيامه على مستندا من جهة البلدية يمنع البناء على الأرض محل التداعي. دون حضور أطراف النزاع.</p> <p>(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)</p>
٤٦٨	٧٢	<p>هـ (إجراءات فصل العامل :</p> <p>- الحكم بتعويض العامل عن فصله من العمل فصلاً تعسفياً لعدم تحرير محضر بالإجراءات التي اتخذت معه عملاً بأحكام قانون العمل قبل فصله. صحيح. ولو كانت الجهة صاحبة العمل قد أذنته وحقت معه فعلاً. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٨١، ٩٣٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٩	٢	<p>و (إجراءات نظر الدعوى :</p> <p>١ - عدم تمكين المحكمة الطاعن من الاطلاع على المستندات المقدمة من خصمه بجلسة المرافعة التي لم يحضر فيها والتي حجزت الدعوى للحكم فيها. دون مناقشته تلك المستندات والرد عليها. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٤)</p>
٢٤	٦	<p>٢ - عدم جواز إبداء طلبات جديدة أمام الاستئناف . فإن أبدت يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم قبولها المادة (٣/١٦٥) إجراءات مدنية.</p> <p>- جواز إضافة الأجور والمرتبات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام المحكمة الابتدائية وما يزيد من التعويضات بعدم تقديمها إلى الطلب الأصلي. مثال.</p> <p>- عدم جواز تغيير سبب الطلب الأصلي أو الإضافة إليه.</p> <p>- الدفع بعدم قبول الطلبات الجديدة أمام الاستئناف. تعلقه بالنظام العام.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القاعدة	
٦٧	١٢	<p>٣ - الحكم بفسخ العقد. يوجب على المحكمة إعادة الحالة بين المتعاقدين إلى ما كانت عليه قبل التعاقد. فإن استحال ذلك تحكم بالتعويض.</p> <p>- جواز تقديم الطلب العارض أثناء نظر الدعوى بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة بحضور الخصم يثبت في محضرها.</p> <p>- عدم أداء الرسوم القضائية عن ذلك الطلب. لا يمنع المحكمة من نظره. ويعتبر ديناً لصالح الخزينة العامة يلتزم به المدعي تقابلاً. علة ذلك ؟</p> <p>- مخالفة ذلك. مخالفة للقانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
٤٣٥	٦٧	<p>٤ - سقوط الخصومة في الدعوى المنصوص عليه في المادة (١٠٦) من قانون الإجراءات المدنية. شرطه: أن يكون عدم السير في الدعوى راجعاً إلى فعل المدعي أو امتناعه.</p> <p>- القضاء برفض الدفع بسقوط الخصومة لعدم توافر الشرط بأسباب سائغة. صحيح. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٦، ٧١٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
٤٣٥	٦٧	<p>٥ - استبعاد محكمة الموضوع لمذكرة أو مستندات قدمت لها أثناء فترة حجز الدعوى للحكم. لم يعلن للخصم ولم يطلع عليها. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم بيان الطاعن الدفاع الجوهرى الذي أغفله الحكم المطعون فيه مؤداه : عدم القبول . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٦، ٧١٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
		<p>٦ - عدم جواز رفع الدعوى في النزاع المتفق فيه على اللجوء إلى التحكيم.</p> <p>- لجوء أحد طرفي النزاع إلى المحكمة لرفع دعوى في هذا النزاع. يوجب على خصمه إذا أراد التمسك بشرط التحكيم أن يعترض على ذلك في الجلسة الأولى لنظر الدعوى.</p> <p>- عدم اعتراضه في الجلسة الأولى أثره : اعتبار شرط التحكيم لاغياً والاستمرار في نظر الدعوى.</p> <p>- الاعتراض في الجلسة الأولى. أثره : وجوب القضاء بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم.</p> <p>- المقصود بالجلسة الأولى. أنها الجلسة التي يحضر فيها المدعى عليه أو وكيله لأول مرة أمام المحكمة. مثال لحضور الطاعن لأول مرة دون الاعتراض على الدعوى لوجود شرط التحكيم.</p>

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القائمة	
٥٥٢	٨٦	<p>- رفض الدفع بوجود شرط التحكيم لإبدائه بعد الجلسة الأولى . صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٣٠)</p>
٥٥٢	٨٦	<p>٧ - جواز رفع المستأنف عليه حتى تاريخ الجلسة الأولى للمرافعة بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على الأسباب استئنافاً مقابل إذا كان ذلك خلال ميعاد الاستئناف ويكون فرعياً إذا كان بعد فوات الميعاد أو إذا كان ذلك خلال ميعاد الاستئناف ويكون فرعياً إذا كان بعد فوات الميعاد أو إذا كان قد قبل الحكم في وقت سابق على رفع الاستئناف الأصلي. المادة ٢٠١/١٦٤ إجراءات مدنية.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٣٠)</p>
٦١٤	٩٣	<p>٨ - جواز نطق المحكمة بالحكم في الدعوى في جلسة المرافعة بعد إقفال بابها. متى كانت قد مكنت أطرافها من إبداء أوجه دفاعهم والرد على ما يثيره خصومهم. المادة ١/١٢٧ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٦٣٨	٩٧	<p>٩ - توقيع المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض على صحيفة الطعن. بتوقيع غير مقروء لا يؤثر في صحة إجراءات الطعن. ما دام طلب إيداع صحيفة الطعن مزيل بذات التوقيع الذي يستدل منه على شخصه وأنه مقبول للمرافعة أمام النقض.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
		<p>١٠ - إستناد الحكم إلى تقديرات قانونية خاطئة. لا أثر له على ما إنتهي إليه من نتيجة صحيحة.</p> <p>- سلطة محكمة النقض في تصويب ذلك. دون نقض الحكم. مثال.</p> <p>- عدم جواز رفع الدعوى بالحق أمام المحاكم العادية. متى كان أطراف النزاع قد إتفقوا على التحكيم فيه.</p> <p>- رفع الدعوى أمام المحاكم العادية برغم وجود شرط التحكيم. دون اعتراض الطرف الآخر في الجلسة الأولى لنظرها. مؤاده: وجوب نظرها واعتبار شرط التحكيم لاغياً.</p> <p>- الجلسة الأولى. هي تلك التي يحضر فيها المدعى عليه أو من يمثله لأول مرة أمام المحكمة.</p>

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القائمة	
٦٨٣	١٠٤	<p>- عدم تمسك الطاعنة في الجلسة الأولى بشرط التحكيم. أثره: اعتبار ذلك تنازلاً منها عن الشرط ولو تمسكت به بعد ذلك. ولا يغير من ذلك طلبها التأجيل لتوكيل محام. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
٨١٢	١٢٦	<p>١١ - عدم جواز التمسك أمام محكمة النقض بدفاع لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع. سواء كان ذلك بما يتصل بأصل الحق. أو بوسيلة من وسائل الدفاع. أو بأجراء من إجراءات الخصومة أو إجراءات الإثبات. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٩٦٣	١٥٠	<p>١٢ - التفات محكمة الاستئناف عن طلب الطاعن وقف نظر الاستئناف عن الحكم الصادر في دعوى بطلان العقد موضوع دعوى صحة ونفاذ ذات العقد المنظور في الدعوى المرفوعة عنه. لا عيب. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢١)</p>
١٠٠٠	١٥٧	<p>١٣ - المناط في تحديد الهيئة التي اشتركت في المداولة وإصدار الحكم. هو بالبيانات المثبتة في الحكم وبما يرد في محضر جلسة النطق به.</p> <p>- اعتبار الحكم صادراً من الهيئة المثبتة في نسخة الحكم الأصلية. علة ذلك؟</p> <p>- مناط الاشتراك في المداولة بين القضاة. هو بتوقيعهم على مسودته. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٠٦٢	١٦٧	<p>١٤ - سماع المحكمة للمرافعة وقبولها للمستندات منذ الجلسة الأولى بعد انعقاد الخصومة بين أطرافها وتمكينها لهم من الاطلاع والرد. لا عيب. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٢٠٧	١٩٤	<p>١٥ - قبول الحكم المطعون فيه مذكرة من المطعون ضدها لم يطلع عليها الطاعن. واستنادها على ما جاء فيها. مخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٨٨	٢١٠	<p>١٦ - رفض المحكمة الطلب المقدم لها بإدخال خصم جديد في الدعوى. لعدم اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٩٤) من قانون الإجراءات المدنية. اكتفاء بطلب قدم للمحكمة للتصريح بإدخال خصم جديد فيها. لا عيب. أساس ذلك وعلة؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القائمة	
١٣٧٣	٢٢٤	<p>١٧ - عدم جواز تقديم طلبات جديدة أمام الاستئناف. إلا ما يضاف إلى الطلب الأصلي من أجور ومرتببات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام المحكمة الابتدائية. وما يزيد من تعويضات بعد تقديم هذه الطلبات.</p> <p>- جواز تغيير سبب الطلب الأصلي والإضافة إليه. مع بقاءه على حاله . المادة (١٦٥) إجراءات مدنية.</p> <p>- وجوب تصدي محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها للطلبات الجديدة إلا ما استثنى منها. والقضاء بعدم قبولها. ولو لم يطلب الخصوم ذلك . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨، ٣١٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٣٨٥	٢٢٥	<p>١٨ - اتفاق الخصوم على التحكيم. أثره: عدم جواز رفع الدعوى به أمام القضاء.</p> <p>- رفعها أمام القضاء يوجب على الخصم الاعتراض على ذلك في الجلسة الأولى المحددة لنظر النزاع.</p> <p>- المقصود بالجلسة الأولى. هي تلك التي يحضر فيها المدعى عليه أو من يمثله لأول مرة أمام المحكمة.</p> <p>- حضوره دون إبداء اعتراضه. مؤداه: جواز نظر الدعوى ولو تمسك من بعد بشرط التحكيم تحت أي مبرر. أساس ذلك وعلته ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٤٢٦	٢٣٠	<p>١٩ - إلغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة القاضي برفض الدفع بوجود شرط التحكيم. لإبدائه في الجلسة الثانية بعد حضور وكيل المدعى عليه بالجلسة الأولى وطلبه أجلاً للجواب دون أن يبدي هذا الدفع فيها. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك وعلته ؟</p> <p>- المقصود بالجلسة الأولى في معنى المادة (٢٠٣) من قانون الإجراءات المدنية ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١١)</p>
		<p>٢٠ - تقدير قيمة الدعوى عند رفعها. بطلبات الخصوم فيها. وتسدد عنها الرسوم.</p> <p>- تقديرها النهائي يكون وفق الطلبات النهائية ويسدد عنها فرق الرسوم. إذا قضي بمبلغ يزيد على المبلغ المسدد عنه الرسم عند رفعها. وذلك بعملة الدولة.</p> <p>- عدم تسليم الصورة التنفيذية للمحكوم له إلا بعد سداد فرق الرسم.</p>

إجراءات		إجراءات
الصفحة	القاعدة	
١٥٥٧	٢٤٩	<p>- وجوب سير المحكمة في نظر الدعوى. ولو عدلت الطلبات بعد رفعها وترتب على ذلك زيادة قيمة الدعوى. ما دامت الرسوم القضائية عند رفعها قد سددت على مقدار القيمة المرفوعة بها. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>
أجرة		أجرة
١	١	<p>١ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض المناسب عن الفصل التعسفي للعامل. على أساس آخر أجر كان يستحقه بما لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر. مستهدية في ذلك بنوع العمل ومقدار الضرر ومدة خدمة العامل وظروف العمل.</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٣، ٧٣٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)</p>
١	١	<p>٢ - النعي الموجه إلى قضاء محكمة أول درجة. أو على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه عدم قبوله . مثال .</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٣، ٧٣٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)</p>
٢٨٦	٥٨	<p>٣ - عدم جواز إثبات الوفاء بأجرة العامل إلا بالكتابة أو الإقرار أو اليمين. المادة (٥٨) من قانون العمل.</p> <p>- عدم إقامة الطاعنة الدليل طبقاً للنص المار بيانه على سدادها لمستحقات المطعون ضده. القضاء بإلزامها به. صحيح. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٥١١	٨٠	<p>٤ - عدم جواز الإبراء عن دين مستقبل. جوازه عن الدين الحال. المادة (٤٧٠) من قانون المعاملات المدنية. مثال بشأن أجور وبدلات عمالية.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
		<p>٥ - حق العامل في الحصول على أجرة عن أيام الأجازة السنوية التي لم يحصل عليها إذا فصل من العمل أو تركه بعد فترة الإنذار المقررة قانوناً.</p> <p>- احتساب هذا البديل على أساس الأجر الذي كان يتقاضاه العامل وقت استحقاق الأجازة.</p> <p>- الأجر. هو كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله بموجب عقد العمل.</p>

أجرة		أجرة
الصفة	القائمة	
٥١٩	٨٢	<ul style="list-style-type: none"> - اشتماله كل منحة تعطى للعامل جزاء أمانته أو كفاءته. إذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقد العمل أو نظام العمل الداخلي للمنشأة أو جرى العرف أو التعامل بمنحها حتى أصبح عمال المنشأة يعتبرونها جزءاً من الأجر. <p>(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٨٧٧	١٣٧	<ul style="list-style-type: none"> ٦ - جواز وقف العامل عن العمل مؤقتاً عند اتهامه بإحدى الجرائم العمدية المتعلقة بالاعتداء على النفس أو المال أو الماسة بالشرف أو الأمانة. أو بالإضرار عن العمل. - بدأ مدة الوقف من تاريخ إبلاغ السلطات حتى تاريخ صدور قرار منها. - عدم استحقاق العامل أجره عن مدة الوقف. ما لم يقدم للمحاكمة أو يقضي ببراءته. أثره: وجوب إعادته إلى عمله وأداء أجره كاملاً عن مدة الوقف. إذا كان الوقف كيدياً من جانب صاحب العمل. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مناحي أوجه دفاعهم والرد عليها استقلالاً. ما دام ما أوردته فيه الرد الضمني المسقط لما أثاروه. مثال. - استخلاص كيدية الاتهام. موضوعي. ما دام سائفاً. <p>(الطعن رقم ١٧٨، ٢١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
١١٠٤	١٧٤	<ul style="list-style-type: none"> ٧ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى. موضوعي. شرطه: أن تكون قد محصت الدعوى عن بصر وبصيرة. وأن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية التي يتمسك بها الخصم على وجه الجزم بما يقسطها. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. - عبء إثبات الوفاء للعامل بالأجر المستحق له. وقوعه على عاتق رب العمل. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ٩ <p>(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٦)</p>
١٣٢١	٢١٥	<ul style="list-style-type: none"> ٨ - استخلاص انعقاد عقد السمسرة وانعقاد عقد الصفقة محل عقد السمسرة بواسطة السمسار. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>

أجرة		أجرة
الصفحة	القائمة	
١٣٢١	٢١٥	<p>٩ - السمسار والسمسرة في معنى المواد (٢٥٤) وما بعدها من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها ؟</p> <p>- المناط في استحقاق أجر السمسرة هو إبرام الصفقة بين طرفيها سواء كان ذلك باتفاق صريح أو ضمني.</p> <p>- استخلاص انعقاد عقد السمسرة وانعقاد عقد الصفقة بواسطة السمسار. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٣، ٥٢٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
١٥٥٧	٢٤٩	<p>١٠ - وجوب أداء الموكل للوكيل الأجر المتفق عليه. متى قام بالعمل. فإن لم يتفق على أجر وكان الوكيل ممن يعملون بالأجر فله أجر المثل. وإذا لم يكن ممن يعملون بأجر. اعتبر متبرعاً. المادة ٩٤٩ مدني.</p> <p>- وجوب أن يكون الوقت مناسباً لإلغاء الوكالة أو عزل الوكيل.</p> <p>- استخلاص ما إذا كانت الوكالة قد تعلق بها حق للغير أو صدرت لصالح الوكيل. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>
١٦١٩	٢٦١	<p>١١ - عدم التزام صاحب العمل بدفع أجرة العامل. إلا إذا أنجز العامل العمل المطلوب منه بموجب العقد.</p> <p>- رفض الحكم المطعون فيه الحكم للطاعن بالأجرة المطالب بها استناداً إلى إقراره الضمني بانتهاء عمله لدى المطعون ضدها في التاريخ الوارد بصورة الإنذار والسابق على المدة المطالب بأجرتها. لا عيب. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٧٧٠	٢٨٦	<p>١٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لا سند له من الواقع أو القانون. متى كان ما انتهى إليه يوافق صحيح القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٩، ٣٦٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
		<p>١٣ - عقد الإيجار ينشئ حقاً للمستأجر في ذمة المؤجر الذي يلتزم بتعليكه منفعة العين المؤجرة.</p>

أجرة		أجرة	
الصفحة	القائمة		
١٨٥١	٣٠٢	<div><div>- التنازل عن الحق في الإيجار يكون بين المستأجر وآخر ويكون عن كل الحق في المنفعة أو بعضه. نظير مقابل أو بدون ذلك.</div><div>- عدم جواز التنازل عن كل الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار بمقابل واعتباره بيعا.</div><div>- عدم جواز بيع المواطنين الأراضي الصناعية. إلا وفقا لما نصت عليه المادة ٩ من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الملكية العقارية بإمارة أبوظبي. وفقا للضوابط التي يضعها المجلس التنفيذي للإمارة.</div><div>- عدم جواز التنازل عن حق الإيجار في الأراضي الحكومية المؤجرة من الجهة المختصة إلا بإذن المؤجر. أساس ذلك؟</div></div> <div>(العلم رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٧/١٢/٢٠١١)</div>	
اهتيا		اهتيا	
		راجع تدليس .	
أحوال شخصية		أحوال شخصية	
		راجع تعويض القاصدة رقم ٢٢٩ م ١٤٢١ .	
اختصاص		اختصاص	
العناوين الفرعية :-			
أ - اختصاص دولي		د - اختصاص خاص نسومي	
ب - اختصاص قيمسي		هـ - اختصاص ولائسي	
ج - اختصاص محليسي		و - تنسيق اختصاص	
اختصاص		اختصاص	
الصفحة	القائمة		
		<div>أ) اختصاص دولي :</div> <div>١ - اختصاص قضاء دولة الإمارات العربية في الفصل في المنازعات التي ترفع على الأجنبي الذي له موطن أو محل إقامة في الدولة. وكذلك إذا لم يكن له موطن أو محل إقامة فيها إذا كانت المنازعة متعلقة بالتزام أبرم أو نفذ أو كان مشروطا بتنفيذه في الدولة. علة ذلك؟</div>	

اختصاص		الصفحة	القاعدة	الصفحة
اختصاص				
	- بطلان أي شرط يخالف هذا الاختصاص الدولي. المادة ٢٤٥ من قانون الإجراءات المدنية. مثال. (الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)	٨٤٨	١٣٣	
٢	- المسائل الإجرائية المتصلة بتحديد الاختصاص الدولي المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية وفي المادة (٢/٩٣) من القانون المدني. تعلقها بقواعد النظام العام. عدم جواز الاتفاق على ما يخالفها . أساس ذلك ؟ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وسائر مستنداتها وتفسير الإثبات واستخلاص توافر شروط الاختصاص الدولي والمكاني في المواد المدنية والتجارية. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - النص في الاتفاق على اختصاص محاكم أجنبية بالمنازعات الناشئة عن الاتفاقية برغم وجود فرع للبنك الأجنبي في الدولة وإبرام الاتفاقية والتوقيع عليها وتنفيذها في إمارة أبوظبي. باطل بطلاناً متعلق بالنظام العام. (الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)	١٣٢١	٢١٥	
٣	- اختصاص محاكم الدولة بنظر كافة المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ عقد الوكالة التجاري بين الموكل والوكيل. وبطلان كل اتفاق يخالف ذلك بما في ذلك شرط التحكيم. متى كانت الوكالة مقيدة في سجل الوكلاء التجاريين. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون ومخالفة له. أساس ذلك وعلته ؟ - لا يغير من ذلك شطب الوكالة بالإرادة المنفردة. ما دامت كانت مقيدة بسجل الوكلاء التجاريين قبل ذلك. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢١)	١٨٠٤	٢٩١	
١	ب (اختصاص قيمي : - اشتغال الدعوى على طلبات غير مقدرة القيمة. مؤداه: جواز الطعن عليها بالنقض. ولو كان الطلب الأصلي تقل قيمته عن القيمة المقدرة للطعن بالنقض. مثال. (الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٧)	٥١١	٨٠	
٢	- الدعوى بطلب نذب خبير لتصفية حساب. غير مقدرة القيمة. جواز الطعن في الحكم الصادر فيها بالنقض . ولو طلب المدعي في طلباته الختامية الحكم له بما أسفر عنه التقرير . ولو قل عن مائتي ألف درهم. أساس ذلك وعليته ؟ (الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)	٩٥١	١٤٨	

اختصاص		اختصاص
الصفحة	القاعدة	
٩٧٧	١٥٣	٣ - الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الدعاوى التي تتضمن طلبات مقدرة القيمة وأخرى غير مقدرة القيمة. جواز الطعن فيها بالنقض. ولو كانت الطلبات المقدرة القيمة تقل عن النصاب المقرر للطعن بالنقض. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٢)
١٨٣٥	٢٩٨	٤ - عدم جواز الطعن بالنقض. في الأحكام التي لا تجاوز قيمتها مائتي ألف درهم. ولا يدخل في احتساب ذلك طلب الحكم بالمصروفات والرسوم وأتعاب المحاماة. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)
٦٠	١٠	١ (ج) اختصاص محلي : - اختصاص قاض الأمور المستعجلة بمحكمة العین بنظر الإجراء الوقتي المطلوب حصوله في دائرتها. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١/١٨)
٩١	١٦	٢ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتعلقة بالنظام العام ومنها جواز الطعن بالنقض من عدمه. - متى يجوز الطعن في الأحكام ومتى لا يجوز في معنى المادتين (٨٥ ، ١٥١) من قانون الإجراءات المدنية. - الحكم بعدم جواز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم باختصاصها وندب خير بها. صحيح. أساس ذلك ؟ (الطعون أرقام ٨٦٧، ٨٤٨، ٨٤١، ٨٠٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)
		٣ - حق كل إمارة في إنشاء قضاء خاص بها مستقل عن القضاء في الإمارات الأخرى. عدا المسائل التي نص الدستور على اختصاص القضاء الاتحادي بها. - القضاء في إمارة أبوظبي جهة قضائية مستقلة عن جهة القضاء في إمارة دبي بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٦.

اختصاص		الصفحة
القائمة		
٢٨٤	٤١	<ul style="list-style-type: none">- وجوب التزام كل من جهة قضاء حدود ولايتها ولا تتنازع غيرها في اختصاصها إيجاباً أو سلباً.- عدم جواز اتفاق الأفراد على مخالفة قواعد هذا الاختصاص. مخالفة ذلك مؤداه: البطلان. المتعلق بالنظام العام.- وجوب تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها.- رفض الدفع المبدئي من الطاعن بعدم الاختصاص المحلي لمحاكم إمارة أبوظبي بنظر الدعوى. واختصاص محاكم إمارة دبي بها. باعتباره موطن المدعى عليه بكون المنازعة تتعلق بعمله كمهندس وخبير ومحكم وهو أمر مدني وليس تجاري. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٦٢٨، ٦٢٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٤٠٦	٦٢	<ul style="list-style-type: none">- عقد الإقالة من عقد البيع. يعتبر عقداً جديداً لا ينطبق عليه أية شروط وردت في عقد البيع التي تمت الإقالة منه .- انعقاد الاختصاص بنظر النزاع بشأنه للمحكمة التي يقع بدائرتها موطن المدعى عليه. أو المحكمة التجارية التي تم الاتفاق في دائرتها.- المدعي بالخيار بينهما ولو اتفق الطرفان على اختصاص محكمة أخرى. المادة ٥/٣١ من قانون الإجراءات المدنية. <p>(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/١٢)</p>
٨١٨	١٢٧	<ul style="list-style-type: none">- صدور التوكيل خالياً من تفويض الوكيل في تمثيل الطاعن أمام محاكم إمارة أبوظبي. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع بموجب هذا التوكيل. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ١١١٤، ١٠٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٥/١٥)</p>
٨٤٨	١٣٣	<ul style="list-style-type: none">- اختصاص قضاء دولة الإمارات العربية في الفصل في المنازعات التي ترفع على الأجنبي الذي له موطن أو محل إقامة في الدولة. وكذلك إذا لم يكن له موطن أو محل إقامة فيها إذا كانت المنازعة متعلقة بالتزام أبرم أو نفذ أو كان مشروطاً بتنفيذه في الدولة. علة ذلك؟- بطلان أي شرط يخالف هذا الاختصاص الدولي. المادة ٢٤٥ من قانون الإجراءات المدنية. مثال. <p>(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
		<ul style="list-style-type: none">- الاختصاص المحلي في معنى المادة ٣١ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته؟- الدفاع الجوهرى وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. قصور.

اختصاص		اختصاص
الصفحة	القائمة	
٨٨٦	١٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - إلغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة الذي قضي بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى دون أن تمكن الخصم من الرد على هذا الدفاع وإعادة القضية إليها لسماع دفاع الطاعن وإصدار الحكم المناسب. ليس فصلاً باتاً في اختصاصها محلياً بنظر النزاع. - مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع. <p>(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٤/٥/٢٠١١)</p>
١٠٣٧	١٦٣	<ul style="list-style-type: none"> ٨ - الاختصاص المحلي في معنى المادتين (٢٢، ٢١) من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته؟ - مثال بشأن تحديد المحكمة المختصة بنظر منازعة ناشئة عن عقد استثمار عقار. <p>(الطعن رقم ٥٠٥، ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢١/٦/٢٠١١)</p>
١٨٠٤	٢٩١	<ul style="list-style-type: none"> ٩ - اختصاص محاكم الدولة بنظر كافة المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ عقد الوكالة التجاري بين الموكل والوكيل. وبطلان كل اتفاق يخالف ذلك بما في ذلك شرط التحكيم. متى كانت الوكالة مقيدة في سجل الوكلاء التجاريين. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون ومخالفة له. أساس ذلك وعلة؟ - لا يغير من ذلك شطب الوكالة بالإرادة المنفردة. ما دامت كانت مقيدة بسجل الوكلاء التجاريين قبل ذلك. علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢١/١٢/٢٠١١)</p>
١٥٥٠	٢٤٨	<ul style="list-style-type: none"> ١٠ - جواز رفع دعوى التعويض عن الضرر أمام المحكمة التي وقع في دائرتها الضرر الذي حاق بالنفس أو المال. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٠٠، ١١٨٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٣٠/١٠/٢٠١١)</p>
٦٠	١٠	<p>د) اختصاص نومي :</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - اختصاص قاض الأمور المستعجلة بمحكمة العين بنظر الإجراء الوعدي المطلوب حصوله في دائرتها . مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ١٨/١/٢٠١١)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٢ - عدم جواز الاتفاق على ما يخالف أحكام المواد (٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩) من قانون الإجراءات المدنية المتعلقة بالاختصاص .

اختصاص		اختصاص
الصفحة	القاعدة	
١٧١	٢٦	<ul style="list-style-type: none"> - اختصاص لجنة فض المنازعات الإيجارية بإمارة أبوظبي بالفصل في المنازعات الإيجارية. سواء بصفة موضوعية. أو مستعجلة. أساس ذلك؟ مثال. - عدم جواز مخالفة أحكام هذه القاعدة لتعلقها بالنظام العام. <p>(الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
٤٠٦	٦٢	<ul style="list-style-type: none"> ٣ - عقد الإقالة من عقد البيع. يعتبر عقداً جديداً لا ينطبق عليه أية شروط وردت في عقد البيع التي تمت الإقالة منه . - انعقاد الاختصاص بنظر النزاع بشأنه للمحكمة التي يقع بدائرتها موطن المدعى عليه. أو المحكمة التجارية التي تم الاتفاق في دائرتها. - المدعي بالخيار بينهما ولو اتفق الطرفان على اختصاص محكمة أخرى. <p>المادة ٥/٣١ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٢)</p>
٤٦٠	٧١	<ul style="list-style-type: none"> ٤ - اختصاص القضاء المستعجل بدعوى إثبات الحالة. متى توافر فيها شرط الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق. وكانت الغاية منها إثبات دليل يخشى زواله. مثال. بشأن طلب نذب خبير لفحص حالة التربة. <p>(الطعن رقم ٥٧٥، ٤٩٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٥ - شركة أبوظبي للإعلام . مؤسسة خاصة . مؤدى ذلك : ثبوت صفة التاجر لها في ما تنشئه من شركات أو تملكه أو تساهم فيه الدولة أو المؤسسات العامة. - سريان أحكام القانون التجاري على ما يثور من منازعات بشأنها. إلا ما استثنى بنص خاص. - أعمال الإذاعة والتلفزيون وإصدار الصحف والمجلات التي تدخل في أنشطتها. - أعمال تجارية. ما دام الفرض منها تحقيق الربح. أساس ذلك ؟ - انتقاء طابع المؤسسة العامة عنها. - النصوص الواردة في القانون والتي تشكل بعض المعايير المميزة للمؤسسة العمومية. غير كافية لإضفاء الطابع العام عليها. ما دام قانون إنشائها جعلها شركة مساهمة عامة. وأن إدارتها تتم وفق أسس تجارية واستثمارية وفق أحكام القانون الخاص. - خضوعها لأحكام القانون الخاص . واعتبار أموالها أموالاً خاصة. - القرارات التي تصدرها ليست قرارات إدارية. وموظفوها ليسوا موظفين عموميين.

اختصاص		اختصاص
الصفحة	القائمة	
٥٨٧	٨٩	<ul style="list-style-type: none"> - سريان أحكام قانون العمل عليهم. ما لم يكن للمؤسسة نظام خاص يحكم مواردها البشرية. فأحكامه هي التي تسري متى تضمنت أحكاماً أكثر فائدة ومزايا أفضل من قانون العمل للعاملين بها ولم تنزل عن الحد الأدنى لحقوق العمال المنصوص عليها في قانون العمل. أساس ذلك ؟ - حق العاملين بشركة أبوظبي للإعلام في المطالبة وفقاً لقواعد المنازعات العادية للتقاضي في المطالبة بإبطال التصرفات والقرارات التي يعتبرونها مخالفة لأحكام لائحة الموارد البشرية. أساس ذلك ؟ - وجوب تقديم الموظف تظلم كتابي إلى رئيسه المباشر موقعاً عليه منه متضمناً بيانات الموظف والقرار المتظلم منه وتاريخ صدوره وموضوع التظلم وأسبابه مشفوعاً بالمستندات. قبل اللجوء إلى القضاء. - انتفاء الطابع الإداري عن القرار المطعون فيه . لا يحول دون نظر الدعوى أمام الدائرة الإدارية بمحكمة النقض. علة ذلك ؟ - عدم إيراد الحكم المطعون فيه لدفع الطاعة بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم التظلم . أو الرد عليه. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٤/٦)</p>
٧٥٩	١١٦	<p>٦</p> <ul style="list-style-type: none"> - اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الحراسة القضائية. مناطه: قيام نزاع جدي على الحق. وتوافر الخطر العاجل الذي يهدد هذا الحق. وعدم المساس بأصل الحق. - الحراسة القضائية إجراء تحفظي مؤقت لحفظ المال من الخطر الذي يهدده. لحين الفصل في أصل الحق. المادة ٢٩ إجراءات مدنية. - حق كل من المتنازعين على مال. دفعا لخطر عاجل أو لسبب عادل. أن يطلب إلى القاضي المستعجل فرض الحراسة القضائية على المال لحفظه وإدارته. مؤدي ذلك: وجوب استظهار القاضي المستعجل قيام النزاع الجدي. وتوافر الخطر الحال الذي يتعذر تداركه. وذلك من ظاهر الأوراق وظروف الحال دون المساس بأصل الحق. - تقدير توافر ذلك. موضوعي. ما دام سائفاً. - تخلف أحد هذه الشروط. أثره: القضاء بعدم اختصاص القضاء والمستعجل نوعياً لنظر دعوى الحراسة. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)</p>

اختصاص		اختصاص
الصفحة	القائمة	
٨٠٢	١٢٤	<p>٧ - اقتصار اختصاص قاضي التنفيذ على إصدار الأحكام والأوامر والقرارات المتعلقة بوضع السند التنفيذي موضع التنفيذ.</p> <p>- القرار الصادر من قاضي التنفيذ بالقبض على المنفذ ضده وإحضاره وحبسه. إجراء من إجراءات التنفيذ.</p> <p>- منازعة الطاعن في يساره. عدم اختصاص قاضي التنفيذ بها.</p> <p>- وجوب رفع تلك المنازعة إلى القاضي الذي يتبعه موطن المدين بناء على طلبه أو طلب أحد الدائنين بدعوى مبتدأه.</p> <p>- وجه النعي وجوب أن يكون واضحاً ومحدداً. مخالفة ذلك. أثره: عدم قبوله. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
١٠٦٢	١٦٧	<p>٨ - وجوب توافر ركن الاستعجال وشرط عدم المساس بأصل الحق. لاختصاص القضاء المستعجل بالفصل في المنازعة المعروضة عليه. تخلف أحدهما. مؤداه: عدم اختصاصه بها. مثال لتوافر شرط الاستعجال.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٠٧٧	١٦٩	<p>٩ - قضاء المحكمة الابتدائية بعدم اختصاصها بنظر التظلم من قرار إنهاء خدمة المطعون ضدها وإحالاته إلى محكمة الاستئناف المختصة لنظره. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٢٩٨	٢١١	<p>١٠ - اختصاص القضاء المستعجل بنظر كافة المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت. مع عدم المساس بأصل الحق فيها . ومنها دعوى استرداد الحياة للنصب. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>
١٥٧٠	٢٥١	<p>١١ - عدم اختصاص المحكمة المدنية بوقف تنفيذ حكم الإخلاء الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الإيجارية.</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٥٨٤	٢٥٤	<p>١٢ - سلطة محكمة الإحالة في الفصل في اختصاصها بالنزاع المحال عليها ولائياً أو نوعياً. سواء كانت محكمة طعن أو محكمة إحالة. المادة ٢/٨٩ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>

اختصاص		اختصاص
الصفحة	القائمة	
		<p>راجع أيضاً : محكمة الموضوع (سلطتها) القائمة رقم ١٥٣ من ٩٧٧ .</p> <p>ومحكمة النقض (سلطتها) القائمة رقم ٢٥١ من ١٥٧٠ .</p> <p>ونظام مام القائمة رقم ١٦ من ٩١ .</p> <p>وولاية (ولاية على النفس) القائمة رقم ٢٢٩ من ١٤٢١ .</p>
٩١	١٦	<p>هـ) اختصاص ولائي :</p> <p>١ - سريان القوانين المتعلقة بالإجراءات بأثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى . عدا ما استثنى من ذلك حصراً في نص المادة الأولى من قانون الإجراءات المدنية. ومنها القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى.</p> <p>- القوانين المعدلة للاختصاص . ماهيتها؟</p> <p>- الدعاوى التي تم الفصل فيها ولو لم يكن نهائياً. قبل العمل بالقانون الجديد لا تخضع لحكمه. خضوعها لأحكام القانون القديم. علة ذلك ؟</p> <p>- عدم خضوعها للقانون الجديد ولو كان قد عدل القديم تعديلاً جوهرياً في خصوص إجراءات رفع الدعوى أو نظرها أو إثباتها. علة ذلك ؟</p> <p>- الحكم بعدم الاختصاص والإحالة عملاً بنص المادة (٨٥) من قانون الإجراءات المدنية. ينهي الخصومة كلها فيما فصل فيه بصدد الاختصاص. مؤدى ذلك : قابليته للاستئناف.</p> <p>- عدم استئنافه. أثره: صيرورته نهائياً. وتلزم به المحكمة التي قضى باختصاصها ولو خالف حجية حكم سابق . أو بني على قاعدة غير صحيحة في القانون. علة ذلك ؟</p> <p>- وجوب تطبيق هذه القواعد. كلما تعلق عدم الاختصاص بالولاية. مثال بشأن نظام التحكم في المنازعات الناشئة عن تداول الأوراق المالية والسلع.</p> <p>(العلمون أرقام ٨٦٧، ٨٤٨، ٨٤١، ٨٠٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
		<p>٢ - حق كل إمارة في إنشاء قضاء خاص بها مستقل عن القضاء في الإمارات الأخرى. عدا المسائل التي نص الدستور على اختصاص القضاء الاتحادي بها.</p> <p>- القضاء في إمارة أبوظبي جهة قضائية مستقلة عن جهة القضاء في إمارة دبي بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٦.</p> <p>- وجوب التزام كل من جهة قضاء حدود ولايتها ولا تنازع غيرها في اختصاصها إيجاباً أو سلباً.</p>

اختصاص		اختصاص
الصفحة	القائمة	
٢٨٤	٤١	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز اتفاق الأفراد على مخالفة قواعد هذا الاختصاص. مخالفة ذلك مؤداه: البطلان. المتعلق بالنظام العام. - وجوب تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها. - رفض الدفع المبدي من الطاعن بعدم الاختصاص المحلي لمحاكم إمارة أبوظبي بنظر الدعوى. واختصاص محاكم إمارة دبي بها. باعتباره موطن المدعى عليه بكون المنازعة تتعلق بعمله كمهندس وخبير ومحكم وهو أمر مدني وليس تجاري. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٦٢٨، ٦٢٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٤٧٥	٧٣	<ul style="list-style-type: none"> - حكم محكمة الاستئناف باختصاصها بنظر المنازعات غير المستثناة بنص المادتين (٧٦، ٨١) من قانون الخدمة المدنية. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. إداري- جلسة ٢٠١١/٣/٢١)</p>
٥١٦	٨١	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة باختصاص المحكمة بنظر الدعاوى الخاصة بالعاملين في المؤسسات الخاصة ذات النفع العام. لخضوعها لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم علاقة العمل. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٦٢٨	٩٥	<ul style="list-style-type: none"> - القضاء باختصاص جهة القضاء العادي بالنظر في المنازعات الإيجارية المتعلقة بالأملاك التي تمارس الأنشطة السياحية والفندقية . استناداً إلى نص المادة ٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٦ بشأن إيجار الأملاك لإمارة أبوظبي. صحيح. أساس ذلك؟ - تطبيق أحكام الإيجار المنصوص عليها في قانون المعاملات المدنية على هذه الحالة. صحيح. <p>(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٢)</p>
١٠٣٧	١٦٣	<ul style="list-style-type: none"> - استخلاص الحكم المطعون فيه سائفاً من عبارات العقد. أنه عقد استثمار مما تختص به ولائياً للمحاكم العادية وليس لجنة فض المنازعات الإيجارية. لا عيب. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٠٥، ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>

اختصاص		اختصاص
الصفحة	القائمة	
١٥٣٩	٢٤٧	<p>٧ - جواز الطعن بالاستئناف على الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة والتي تتعلق بولاية المحكمة من حيث اختصاصها أو اختصاص هيئة التحكيم. فور صدور الحكم. دون انتظار صدور حكم منه للخصومة فيها. المادة (١٥١) إجراءات مدنية. علة ذلك ؟</p> <p>- ميعاد الطعن في هذه الحالة. بدؤه من اليوم التالي لصدور الحكم وفي خلال الميعاد المحدد للطعن بالاستئناف. المادة ١/١٥٢ من ذات القانون.</p> <p>- ليس للطاعن الحق في اختيار بداية تاريخ الطعن.</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٧)</p>
١٥٨٤	٢٥٤	<p>٨ - سلطة محكمة الإحالة في الفصل في اختصاصها بالنزاع المحال عليها ولائياً أو نوعياً. سواء كانت محكمة طعن أو محكمة إحالة. المادة ٢/٨٩ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٦٣٠	٢٦٣	<p>٩ - إعمال الحكم المطعون فيه أحكام القانون رقم ٢٠ بشأن إيجار الأماكن بإمارة أبوظبي من حيث مدة الإنذار برغم قضاء لجنة فض المنازعات الإيجارية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وصيرورته حكماً حائزاً لقوة الأمر المقضي به. دون أحكام قانون المعاملات المدنية. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)</p>
أرض		أرض
٢٤٩	٢٥	<p>١ - عدم جواز الجمع بين الدية أو الأرض وبين التعويض عن الضرر المادي الذي يلحق بشخص المضرور نتيجة الإيذاء الواقع على نفسه وينتقل لورثته بوفاته. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
		<p>٢ - استحقاق الدية لا يمنع صاحب الحق فيها من استكمال التعويض عن الأضرار الأخرى التي لحقت به. والتي لا تقي بها الدية شاملاً ذلك ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب المواد (٢٨٢، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٩) من قانون المعاملات المدنية.</p>

أرش		أرش	
الصفحة	القائمة		
٢٩٠	٤٢	<ul style="list-style-type: none"> - خروج التعويض الذي يستحقه الورثة مادياً أو أدبياً نتيجة ما أصاب أشخاصهم من أضرار بسبب فقد مورثهم. عن نطاق التعويض الذي عناه المشرع بحظر الجمع بينه وبين الدية والأرش. - تقدير الحكم المطعون فيه تعويضاً للورثة بخلاف استحقاقهم للدية. صحيح. <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>	
٨١٨	١٢٧	<ul style="list-style-type: none"> ٣ - وجوب أن يكون التعويض المقضي به. بقدر الضرر شاملاً ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. متى كان ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار. - الجروح وإصابات البدن. خلاف الدية والأرش المقدر. تقدر عنها حكومة العدل. تقدير ذلك. من سلطة محكمة الموضوع. ما دام القانون لم يوجب إتباع معايير معينة في تقديرها. وكانت قد بينت عناصر الضرر وأحقية طالب التعويض. مثال. لتقدير سائغ. <p>(الطعن رقم ١١١٤، ١٠٠٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٥)</p>	
١٠٢٧	١٦١	<ul style="list-style-type: none"> ٤ - الدفاع الجوهري وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك: قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال بشأن المطالبة بالتعويض عن الجرح الجائف المستحق عنه أرش مقدر بمقدار الثلث من الدية لم يورده الحكم ولم يورد في أسبابه ما يصلح للرد عليه. <p>(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٩)</p>	
١٤٨١	٢٣٨	<ul style="list-style-type: none"> ٥ - استحقاق الدية أو الأرش. شرطه: استقرار الضرر نهائياً ومعرفة نطاقه. علة ذلك؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> ٦ - أحكام الدية. مقررة بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية. لا يجوز تجاوزها بالرأي والتقدير أو الاستعاضة عنها. - الجراح والإصابات الخطأ. قسمان أحدهما قدر له الشارع دية أو أرش. وآخر له حكومة عدل. - عدم جواز العدول عن أيهما إلى الآخر. - تعدد الديات بتعدد الإصابات وفوات المنافع. - وجوب القضاء بالدية أو الأرش عند فقد العضو أو تقويت منفعته. مهما تعددت الديات وإن اتحد الفعل الضار. - استحقاق المضرور حكومة عدل عن الإصابات والأضرار الأخرى التي ليست فيها دية أو أرش مقدر. 	

أرض		أرض
الصفحة	القائمة	
١٧٣٢	٢٨١	- تحديد مقدار حكومة العدل. موضوعي. مثال. (العلمان رقما ٩٤٢،٧٥٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)
أرض موات		أرض موات
١٨٦٥	٣٠٥	- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفا. مثال. - ندب خبير في الدعوى ليس حقا محتما للخصوم في كل حال. - سلطة محكمة الموضوع في الالتفات عن هذا الطلب. متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها. مثال. - إقامة بئر للمياه في الأرض الموات دون ترخيص من الجهة المختصة. لا أثر له في تملكها. - الأرض الموات ملك للدولة. لا يجوز تملكها أو وضع اليد عليها إلا بإذن الجهة المختصة. المادة ١٢٠٩ وما بعدها من قانون المعاملات المدنية. (العلمان رقم ٨٦١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)
استئناف		استئناف
العناوين الفرعية :- أ - استئناف فرعي ب - استئناف مقابيل ج - الطلبات الجديدة أمام الاستئناف د - صحيفة الاستئناف . بياناتها . هـ - ما يجوز وما لا يجوز استئنافه و - ميعاد الاستئناف ي - نظائره والعكس -		
٥٥٢	٨٦	أ) استئناف فرعي : - جواز رفع المستأنف عليه حتى تاريخ الجلسة الأولى للمرافعة بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على الأسباب استئنافاً مقابلاً إذا كان ذلك خلال ميعاد الاستئناف ويكون فرعياً إذا كان بعد فوات الميعاد أو إذا كان ذلك خلال ميعاد الاستئناف ويكون فرعياً إذا كان بعد فوات الميعاد أو إذا كان قد قبل الحكم في وقت سابق على رفع الاستئناف الأصلي. المادة ٢،١/١٦٤ إجراءات مدنية. (العلمان رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)

استئناف		استئناف	
الصفحة	القائمة		
		ب (استئناف مقابل : راجع : استئناف فرعي.	
١٦٤٨	٢٦٧	ج (الطلبات الجديدة أمام الاستئناف : - الطلب الجديد أمام الاستئناف. عدم قبوله. - تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها. ولو لم يطلبه الخصوم. - السبب الجديد ماهيته في معنى المادة ٣/١٦٥ إجراءات مدنية. مثال. (الطعن أرقام ٨٣، ٩١، ٩٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٣/١١/٢٠١١)	
٦٠١	٩١	د (صحيفة الاستئناف . بياناتها : - مناط عدم قبول الاستئناف. هو خلو صحيفته من الأسباب التي يستند المستأنف في طعنه أو عدم تقديمه تلك الأسباب حتى الجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف. - إيراده للأسباب بصفة مجملة . دون بيان العيب الذي يعزوه إلى الحكم وأثره في قضائه . كفايته لصحة الاستئناف. ما دام ذلك لا يؤدي إلى الشك في جدية تلك الأسباب . علة ذلك ؟ - جواز رفع المستأنف استئنافاً آخر عن ذات الحكم . لاستدراك ما فاتته من أوجه الاستئناف. ما دام الاستئناف ما زال ممتداً ولم يفصل في الاستئناف الأول. علة ذلك ؟ - الفصل في أحد تلك الاستئنافات . يوقف نظر الباقي منها. علة ذلك ؟ - الحكم بعدم جواز أحد الاستئنافين المرفوعين من الطاعن لسبق رفعه استئنافاً آخر. خطأ في تطبيق القانون. (الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٧/٤/٢٠١١)	
٧٦٨	١١٨	هـ (ما يجوز وما لا يجوز استئنافه : - عدم المصادقة على حكم التحكيم. أو الحكم ببطلانه. مؤداه: عدم جواز الطعن عليه بالاستئناف ولا مناقشته مضمونه. ولو جري تقديمه للتصديق عليه. ما دام لم يطعن في الحكم الصادر في طلب التصديق. (الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٨/٤/٢٠١١)	١

استئناف		استئناف
القائمة	الصفحة	
		<p>٢ - أحكام المحكمين غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن. المادة (٢١٧) إجراءات مدنية.</p> <p>- الأحكام الصادرة من المحاكم بالمصادقة على حكم المحكمين أو ببطالانه. جواز الطعن فيها بطرق الطعن المناسبة. عدا تلك الأحكام المفوض فيها المحكمون من الخصوم بالصلح. أو كانوا قد نزلوا صراحةً عن حق الاستئناف. أو كانت قيمة النزاع لا تزيد على عشرة آلاف درهم.</p> <p>- عدم جواز اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح. إلا إذا وضحت إرادة الخصوم في التعبير عن ذلك وضوحاً تاماً أو صريحاً.</p> <p>- عدم كفاية اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح. بمجرد الاتفاق في شرط التحكيم أو بمشارطته على جعل حكم المحكم باتاً ونهائياً وعلى إعفائه من التقيد بأحكام قانون الإجراءات المدنية. علة ذلك ؟</p> <p>- المقصود بالتنازل عن الحق في الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٢/٢١٧ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته . وعلته ؟</p> <p>- تفسير العقود والمشارطات. موضوعي. شرطه : أن يكون سائغاً ولا يخالف الثابت في الأوراق . ولا يخرج عن المعنى الظاهر للمحرر.</p> <p>- التحكيم والتوفيق والصلح . ماهية كلاً منهم وما يترتب عليه وأثره . أساس ذلك ؟</p> <p>- مثال لتفسير معيب لعبارات وثيقة التحكيم بشأن تفويض المحكم بالصلح.</p>
١٦٠	١٠٢١	(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)
		<p>٣ - متى يجوز استئناف الحكم الصادر بتعيين محكم ومتى لا يجوز ذلك ؟</p> <p>- استئناف هذا الحكم. أثره: انتقال كل أوجه الدفاع والدفع إلى محكمة الاستئناف . مؤدى ذلك: وجوب تصدي محكمة الاستئناف لها والرد عليها. مثال.</p> <p>- عدم استئناف الحكم الصادر في دعوى طلب تعيين محكم. الذي لم يقتصر على تعيين المحكم. وتطرق إلى الرد على الدفع بعدم سماع الدعوى. مؤداه: حيازته لقوة الأمر المقضي به في هذا الشأن أثر ذلك: عدم جواز إثارة هذا الدفع من جديد.</p>
٢٧٩	١٧٢١	(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)

استئناف		استئناف
الصفحة	القاعدة	
١٨٦٩	٢٠٦	<p>٤ - عدم جواز الطعن في الأحكام بالإستئناف. إذا كان المحكمون مفوضون بالصلح أو كان الخصوم قد نزلوا صراحة عن الحق في الاستئناف. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٧/١٢/٢٠١١)</p>
٥٠١	٧٨	<p>(و) ميعاد الاستئناف :</p> <p>١ - اعتبار الحكم حضورياً في حق المدعى عليه. إذا حضر في أية جلسة. أو أودع مذكرة بدفاعه. ولو تخلف بعد ذلك. مثال.</p> <p>- ميعاد الاستئناف ثلاثون يوماً. تبدأ من اليوم التالي لصدور الحكم. إن كان حضورياً. ومن تاريخ إعلانه للمحكوم عليه في الأحوال التي يكون قد تخلف فيها عن حضور جميع الجلسات ولم يقدم مذكرة بدفاعه.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٤/٢/٢٠١١)</p>
٥٠١	٧٨	<p>٢ - ميعاد المسافة مقداره عشرة أيام. إضافته إلى ميعاد الاستئناف بحيث يكوناً معاً ميعاداً واحداً متواصلاً. المادتان (١٢، ١٥٩) من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- ميعاد المسافة مقرر لمن كان موطنه داخل الدولة يقع خارج دائرة محكمة الاستئناف. علة ذلك؟</p> <p>- المقصود بالموطن الذي يحسب ميعاد المسافة على أساسه. هو المكان الذي اتخذته الخصم موطناً له أثناء التقاضي أمام محكمة أول درجة. ولو كان له موطن آخر في الدولة خارج دائرة المحكمة.</p> <p>- تقديم الطاعنة صورة عقد إيجار لمسكن في إمارة دبي لإضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الاستئناف. عدم جواز الالتفات إليه لعدم تقديمه أمام محكمة الموضوع. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٤/٢/٢٠١١)</p>
		<p>(ي) نظر الاستئناف والحكم فيه :</p> <p>١ - لطالب الأمر على عريضة ولن صدر الأمر عليه ولذوي الشأن التظلم من الأمر إلى المحكمة المختصة أو إلى القاضي المصدر للأمر. إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك.</p> <p>- لا يمنع من نظر التظلم قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة.</p> <p>- الفصل في التظلم يكون بتأييد الأمر أو تعديله أو إلغائه.</p>

استئناف		استئناف	
الصفحة	القائمة		
١٣٤٣	٢١٨	<ul style="list-style-type: none"> - قابلية هذا الحكم للطعن عليه بطرق الطعن العادية. المادة (١٤١) إجراءات مدنية. - الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بما فيها من دفع وأوجه دفاع بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف. - محكمة الاستئناف نظرها الدعوى. على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة فضلاً عما يكون قد قدم أمام المحكمة الابتدائية. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. - إلغاء الاستئناف للأمر على عريضة القاضي بصحة الحجز. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>	
١٣٧٣	٢٢٤	<ul style="list-style-type: none"> - ٢ عدم جواز تقديم طلبات جديدة أمام الاستئناف. إلا ما يضاف إلى الطلب الأصلي من أجور ومرتبات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام المحكمة الابتدائية . وما يزيد من تعويضات بعد تقديم هذه الطلبات. - جواز تغيير سبب الطلب الأصلي والإضافة إليه. مع بقاءه على حاله . المادة (١٦٥) إجراءات مدنية . - وجوب تصدي محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها للطلبات الجديدة إلا ما استثنى منها. والقضاء بعدم قبولها. ولو لم يطلب الخصوم ذلك . مثال. <p>(الطعن رقم ٢٤٨، ٣١٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>	
استثمار		استثمار	
٤٠٢	٦١	<ul style="list-style-type: none"> - ١ التصرفات التي يجريها مستثمر المؤسسة التجارية الخاصة أو المنشأة الفردية أو مستأجرها باسمها. انصراف آثارها إليه. دون صاحبها. ما دام المتعامل معه يعلم أنه مستثمر أو مستأجر لها وأن صاحبها مجرد كفيل رخصة. - استخلاص ذلك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ. <p>(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٩)</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> - ٢ تكييف الدعوى العبرة فيه. بما تصفه به محكمة الموضوع من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها تحت رقابة محكمة النقض. لا بما يصفه به الخصوم. 	

استثمار		استثمار	
الصفة	القائمة	الصفة	القائمة
١٦٧٣	٢٧٠	- التعرف على نوع العين المؤجرة. وتحديد حقوق طرفي العقد على موجب هذا التعريف. بحقيقة الواقع والنية المشتركة لأطراف العقد مما جاء بالعقد ذاته. - مثال لتكييف غير صحيح في عقد إيجار عقار. (الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)	
أسم		أسم	
		راجع إنبات (خبرة) القائمة رقم ١٨٥ من ١١٥٨ . وأوراق مالية القائمة رقم ٢٢٨ من ١٤١٢ . ووساطة تجارية القائمة رقم ٩٨ من ٦٤٦ . ووكالة القائمة رقم ١٨٥ من ١١٥٨ .	
إشكالات التنفيذ		إشكالات التنفيذ	
٢٧٦	٢٩	١ - قاضي التنفيذ. ينظر الإشكال في التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة. مؤدى ذلك: إصداره حكماً وقتياً من ظاهر الأوراق. ودون المساس بأصل الحق. بوقف التنفيذ أو الاستمرار فيه. - عدم جواز تعمق قاضي التنفيذ في بحث المستندات. لمساس ذلك بحجية الحكم المنفذ به. - قيام منازعة بين طرفي التنفيذ متصل بأصل الحق. توجب على قاضي التنفيذ الحكم برفض الإشكال. والاستمرار في التنفيذ. مثال. (الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)	
٣٣٢	٤٨	٢ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتصلة بالنظام العام. ومنها قبول الطعن بالنقض أو عدم قبوله. - المنازعات المتعلقة بإجراءات التنفيذ سواء ما كان منها بطلب منعه أو وقفه أو الاستمرار فيه أو بطلانه. ومنها إشكالات التنفيذ. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. مثال. (الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)	
١١٨١	١٨٨	٣ - إشكالات التنفيذ الوقتية. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)	
		راجع أيضاً : تنفيذ .	

إصابة خطأ		إصابة خطأ	
الصفحة	القائمة		
١٧٣٢	٢٨١	<ul style="list-style-type: none"> - أحكام الدية. مقررة بمتقضى أحكام الشريعة الإسلامية. لا يجوز تجاوزها بالرأي والتقدير أو الاستعاضة عنها. - الجراح والإصابات الخطأ. قسمان أحدهما قدر له الشارع دية أو أرش. وآخر له حكومة عدل. - عدم جواز العدول عن أيهما إلى الآخر. - تعدد الديات بتعدد الإصابات وفوات المنافع. - وجوب القضاء بالدية أو الأرش عند فقد العضو أو تفويت منفعته. مهما تعددت الديات وإن اتحد الفعل الضار. - استحقاق المضرور حكومة عدل عن الإصابات والأضرار الأخرى التي ليست فيها دية أو أرش مقدر. - تحديد مقدار حكومة العدل. موضوعي. مثال. 	(الطعن رقم ٩٤٢، ٧٥٢ لسنة ٢٠١١ م. ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)
		راجع أيضاً : أرش وتعويض وحكومة عدل و خطأ و ضرر ودية .	
إعذار		إعذار	
الصفحة	القائمة		
٤٢	٨	<ol style="list-style-type: none"> ١ - حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين. مطالبة الآخر بعد إعذاره بتنفيذ العقد أو فسخه . المادتان (٢٧٢/٢٧٤ ، ١) من قانون المعاملات المدنية. - فسخ العقد. أثره: عودة المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد. - قيام التلازم بين فسخ العقد والأثر القانوني المترتب عليه. مؤدى ذلك. عدم استقامة ترتيب الأثر . إلا إذا قام موجبه وهو الفسخ. - مطالبة المشتري إلزام البائع برد ثمن المبيع لإخلاله بالتزاماته. انطوائه حتماً على طلب فسخ العقد. - اعتبار صحيفة الدعوى بمثابة إعذار للمدين. - اعتبار العقد متضمناً للشرط الصريح الفاسخ. ولو خلا من اشتراط ذلك صراحةً. مؤدى ذلك: عدم حرمان أحد المتعاقدين من استعمال حق طلب الفسخ إذا أخل الآخر بإلزامه. وافترض قيام هذا الشرط دائماً في كل عقد تبادلي. - الإفصاح عن الشرط الصريح الفاسخ في العقد. هو مجرد توكيد له. مثال. 	(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٠١٠ م. ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٩)
		<ol style="list-style-type: none"> ٢ - حق أحد المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين طلب تنفيذ العقد أو فسخه بعد إعذار المدين. - لا ضرورة للإعذار إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجر بفعل المدين المادتان (٢٧٢، ٣٨٨) من قانون المعاملات المدنية. 	

إعذار		إعذار
الصفحة	القائمة	
٢١٤	٣٠	- مثال للمطالبة بالفسخ بدون إعذار. (الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٥)
١٧٦٢	٢٨٥	(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)
٣٨٦	٥٨	٣ - جواز إنهاء عقد العمل غير محدد المدة شرطه: التقيد بأحكام قانون العمل المتعلقة بالإعذار ولأسباب مقبولة ودون تعسف. - سلطة محكمة الموضوع في تقدير توافر مبررات فصل العامل من عدمه. ما دام سائفاً. مثال لتقدير سائغ لعدم توافر مبررات الفصل. (الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)
٤٦٨	٧٢	٤ - الحكم بتعويض العامل عن فصله من العمل فصلاً تعسفياً لعدم تحرير محضر بالإجراءات التي اتخذت معه عملاً بأحكام قانون العمل قبل فصله. صحيح. ولو كانت الجهة صاحبة العمل قد أنذرته وحقت معه فعلاً. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٩٣٣، ٩٨١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)
٦٣٨	٩٧	٥ - صحيفة رفع الدعوى. كافية لتحقيق الغرض من الإعذار لوضع المدين موضع المتخلف عن تنفيذ التزامه. - حق التعاقد في العقد الملزم للجانبين أن يطلب فسخ العقد. متى أخل الطرف الآخر في تنفيذ التزامه. - ثبوت هذا الحق لكل من الطرفين بحكم القانون. ويعد العقد متضمناً له ولو لم ينص على ذلك فيه ولا يجوز حرمان أحدهما منه أو الحد منه إلا باتفاق صريح. - الشرط الفاسخ مفترض دائماً في العقود التبادلية. الإفصاح عن ذلك في العقد. مجرد توكيد له. مثال. (الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)
٧٧١	١١٩	٦ - عدم توجيه الإعذار المنصوص عليه في العقد في الموعد والشروط المتفق عليها. إلى الطرف الآخر قبل رفع دعوى فسخ العقد. أثره: القضاء برفض الدعوى. صحيح. - عدم قبول الاحتجاج بقيام صحيفة الدعوى بطلب الفسخ مقام الإعذار. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ١١١١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٤)
١٣٠٨	٢١٣	٧ - لا ضرورة للإعذار قبل رفع الدعوى. متى كان تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجر بفعل المدين. المادة ١/٣٨٨ مدني. مثال. (الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)

إصدار		إصدار	
الصفحة	القائمة		
		<p>٨ - حق الدائن المرتهن. إذا تخلف المدين عن سداد الدين المضمون بالرهن في الموعد المحدد. أن يطلب من المحكمة بعد انقضاء سبعة أيام من تاريخ الإنذار بالوفاء. الإذن له ببيع الشيء المرهون .</p> <p>- وجوب نظر المحكمة في هذا الطلب على سبيل الاستعجال وتعيين كيفية البيع.</p> <p>- جواز تحديد الدائن للمدين موعداً مناسباً لتكملة الضمان إذا نقص سعر الشيء المرهون عن الوفاء بالمدين موضوع الرهن. فإن رفض الراهن ذلك أو انقضى الميعاد دون تكملة الضمان جاز للدائن طلب بيع الشيء المرهون ولو لم يحل أجل الاستحقاق. وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من القانون سالف الذكر.</p> <p>- جواز طلب الدائن المرتهن والمدين الراهن طلب بيع الشيء المرهون فوراً إذا كان الشيء المرهون معرضاً للهلاك أو التلف أو النقص في القيمة أو أصبحت حيازته تستلزم نفقات باهظة متى لم يشأ الراهن تقديم بدال له.</p> <p>- انتقال الرهن في هذه الحالة إلى ثمن البيع.</p> <p>- الاتفاق على ما يخالف ذلك. مؤداه : البطلان.</p> <p>- جواز طلب البنك من المحكمة بيع الصكوك المرهونة لديه بالمزاد العلني أو بسعرها في سوق الأوراق المالية. لاستيفاء حقه من ثمن البيع قبل غيره من الدائنين. متى لم يستوف حقه عند حلول أجل المحدد لسداد القرض . المادة ٤٥٣ معاملات تجارية.</p> <p>- الاتفاق على ما يخالف ذلك . أثره : بطلان الشرط مع صحة الرهن. المادة ١٤٢٠ مدني .</p> <p>- جواز حبس الأوراق المالية المرهونة إلى حين الوفاء بالمدين المضمون بها.</p> <p>- عدم جواز تصرف البنك في الأسهم المرهونة بيعاً أو تملكاً إلا بعد حصوله على حكم بذلك من المحكمة المختصة بعد انقضاء سبعة أيام على تاريخ الإنذار بالوفاء.</p> <p>- عدم مسئولية الشخص عن عدم استعماله رخصة خولها له القانون.</p> <p>- تكييف الفعل بأنه خطأ أو نفي ذلك عنه . خضوعه لرقابة النقض. مثال.</p> <p>- تقدير قيام الخطأ من عدمه . موضوعي. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها من تقارير الخبراء. موضوعي.</p>	

إصدار		إصدار
الصفحة	القائمة	
١٤١٢	٢٢٨	<p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد استقلال على المطاعن الموجهة إلى تقرير الخبرة . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)</p>
١٦١٩	٢٦١	<p>٩ - استلام الطاعن صورة من مذكرة المطعون ضدها المرفق بها صورة من إنذار إنهاء خدمته لديها موقع عليها منه. دون طلب أجلاً للرد على المذكرة ودون منازعة منه في صورة الإنذار. أثره : اعتبار ذلك إقرار منه بأن تاريخ إنهاء خدمته هو ما جاء بصورة الإنذار وأنه تسلم كافة حقوقه حسبما ورد به. ولا يجوز له الرجوع عن هذا الإقرار. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٧٣٨	٢٨٢	<p>١٠ - وجوب إنذار الدائن للمدين للوفاء بالدين قبل استصدار أمر الأداء بخمسة أيام على الأقل. بطلان هذا الإنذار أو مخالفته. مؤداه: بطلان أمر الأداء. أساس ذلك ؟</p> <p>- صحيفة أمر الأداء . قيامها مقام ورقة التكليف بالحضور. أثر ذلك: اتصال الدعوى بالقضاء.</p> <p>- شرط التكليف بالوفاء عدم ارتباطه بالصحيفة ذاتها. إنما هو شرط لصدور أمر الأداء. مثال.</p> <p>- إعلان الطاعن بصحيفة الدعوى. بعد رفض القاضي إصدار أمر الأداء وتحديد جلسته لنظر الموضوع. أثره : صحة إجراءات الخصومة.</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
		راجع أيضاً : أجره القائمة رقم ٨٢ من ٥١٩ .
إصدار		إصدار
الصفحة	القائمة	
		راجع : إفلاس .
إعلان		إعلان
الصفحة	القائمة	
		<p>١ - البطلان المترتب على عدم إعلان الخصوم. بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تعيب إعلانه دون غيره.</p> <p>- عدم جواز تمسك غيره به. ولو كان الموضوع مما لا تقبل تجزئته أو في الالتزام بالتضامن. أو كانت الدعوى مما يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها. لا يمتد إليهم أثر ذلك إلا إذا تمسك صاحب الشأن بالبطلان وتحكم به المحكمة.</p>

إعلان		إعلان
الصفحة	القائمة	
١٠٥	١٨	- حكم المحكمة بالبطلان المتمسك به ممن له المصلحة. أثره: امتداده لباقي الخصوم. مثال. (الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)
١٣٥	٢٢	- ثبوت أن الطاعن لم يحضر أية جلسة أمام محكمة الاستئناف ولم يقدم مذكرة بدفاعه. ولم يعلن بالحكم الاستئنافي في المطعون فيه . أثره. بدأ ميعة الطعن بالنقض بالنسبة له من تاريخ إعلانه بصحيفة الطعن بالنقض على مكتب محاميه. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ٩١٢، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٧)
١٣٥	٢٢	- انعقاد الخصومة في الاستئناف بين الطاعن والمطعون ضده. متى كان الإعلان بصحيفة الدعوى قد تم طبقاً لما نصت عليه المادة (٨) من قانون الإجراءات المدنية. وفاء المعلن بما يتوجب عليه من إجراءات لضمان وصول الإعلان إليه. لا يغير من ذلك القول بعلم المطعون ضده بتركه للمسكن الذي كان يقيم به أثناء نظر الدعوى أمام أول درجة. ما دام ذلك لم يثبت على نحو رسمي. (الطعن رقم ٩١٢، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٧)
١٤٩	٢٣	- عدم إعلان الشركة الطاعنة بصحيفة الاستئناف في مركز إدارتها أو مقرها. وإعلانها في مكتب المحامي الذي حضر عنها أمام محكمة أول درجة. نظر محكمة الاستئناف للدعوى والحكم فيها. مؤداه: البطلان. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ١١٦٦، ١٢٧٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٧)
٢٥٢	٣٦	- الدفع بالبطلان لعدم إعلان أحد الخصوم. عدم تعلقه بالنظام العام. مؤدى ذلك: لا يجوز التمسك به إلا لمن شرع لمصلحته. مثال. (الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)
		- ميعة المسافة مقداره عشرة أيام. إضافته إلى ميعة الاستئناف بحيث يكونا معاً ميعة واحدة متوالياً. المادتان (١٢، ١٥٩) من قانون الإجراءات المدنية. - ميعة المسافة مقرر لمن كان موطنه داخل الدولة يقع خارج دائرة محكمة الاستئناف. علة ذلك ؟ - المقصود بالموطن الذي يحسب ميعة المسافة على أساسه. هو المكان الذي اتخذ الخصم موطناً له أثناء التقاضي أمام محكمة أول درجة. ولو كان له موطن آخر في الدولة خارج دائرة المحكمة.

إعلان		إعلان
الصفحة	القاعدة	
٥٠١	٧٨	<p>- تقديم الطاعنة صورة عقد إيجار لمسكن في إمارة دبي لإضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الاستئناف. عدم جواز الالتفات إليه لعدم تقديمه أمام محكمة الموضوع. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
٥٠١	٧٨	<p>٧ - اعتبار الحكم حضورياً في حق المدعى عليه. إذا حضر في أية جلسة. أو أودع مذكرة بدفاعه. ولو تخلف بعد ذلك. مثال.</p> <p>- ميعاد الاستئناف ثلاثون يوماً. تبدأ من اليوم التالي لصدور الحكم. إن كان حضورياً. ومن تاريخ إعلانه للمحكوم عليه في الأحوال التي يكون قد تخلف فيها عن حضور جميع الجلسات ولم يقدم مذكرة بدفاعه.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
٦٠١	٩١	<p>٨ - إعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف باللصق على باب منزله. بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون الإجراءات المدنية. أثره : صحة الإجراءات بتحقيق الغاية منها وانعقاد الخصومة بهذا الإعلان. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٧٤٤	١١٣	<p>٩ - إعلان صحيفة الدعوى. كلفيته في معنى المادة ٤/٨ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- الإعلان بطريق اللصق. اقتصاره على الشخص الطبيعي في موطنه.</p> <p>- الإعلان بطريق النشر. طريق استثنائي. لا يجوز اللجوء إليه الا بعد استفاد كافة التحريات والوسائل لإعلان الشخص في موطنه أو محل عمله.</p> <p>- تقدير كفاية التحريات لإجراء الإعلان بالطريق الذي رسمه القانون. موضوعي.</p> <p>- عدم إعلان صحيفة الدعوى. أثره: بطلانها وزوال أثر المطالبة القضائية.</p> <p>- البطلان الحاصل نتيجة ذلك. لا يصححه أي إجراء لاحق. لعدم انعقاد الخصومة. مؤدي ذلك: أنه لا سبيل لاستدراك ذلك إلى برفع دعوى مبتدأ.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائق لبطلان الإعلان لعدم كفاية التحريات قبل اللجوء إلى الطريق الاستثنائي للإعلان.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>

إعلان		إعلان
الصفحة	القائمة	
٧٦٤	١١٧	<p>١٠ - استقلال إجراءات إعلان الحكم عن إجراءات إعلان صحيفة الدعوى التي صدر فيها الحكم.</p> <p>- التمسك ببطلان أحدهما. لا يفيد التمسك ببطلان الآخر.</p> <p>- الدفع بالبطلان الغير متصل بالنظام العام وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات الغير متصلة بالنظام العام. وجوب إبدائها معا قبل إبداء أي دفع إجرائي آخر أو طلب أو دفاع في الدعوى. وإلا سقط الحق مما لم يبد منها.</p> <p>- سقوط الحق في هذه الدفع إذا لم تبد في صحيفة الطعن.</p> <p>- بطلان إجراءات إعلان الأوراق القضائية مقررًا لمصلحة الخصم المعلن إليه. عدم تعلقها بالنظام العام.</p> <p>- عدم جواز تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لأوجه البطلان الغير متعلقة بالنظام العام. ما لم يتمسك بها صاحب الشأن في صيغة صريحة جازمة.</p> <p>- حقه في التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف. متى تخلف عن الحضور أمام محكمة أول درجة. شرطه: أن تتضمنها صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة التي يقدمها في الجلسة الأولى وإلا سقط الحق فيها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)</p>
٩٦٣	١٥٠	<p>١١ - تسليم صور الأوراق القضائية في مقر عمل المعلن إليه إلى من يقرر أنه من القائمين على إدارة هذا المحل أو من الموظفين فيه. دون التحقق مما أقر به من تسليمها. لا عيب. مثال . المادة (٨) من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٣١)</p>
١٢٤٤	١٩٩	<p>١٢ - بطلان إعلان صحيفة الدعوى. تعلقه بمصلحة الخصوم . عدم جواز تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها.</p> <p>- وجوب التمسك به في صحيفة الاستئناف أو في المذكرة الشارحة لأسباب الاستئناف. متى كان له المصلحة فيه ولم يحضر أمام محكمة أول درجة . وإلا سقط الحق فيه. المادة (٥٤) إجراءات مدنية . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
		<p>١٣ - الإعلان بصحيفة الدعوى. لا يكون إلا لشخص المعلن إليه أو في موطنه مع من يسكن معه من أزواج أو أقارب أو أصهار.</p>

إعلان		إعلان
الصفحة	القائمة	
١٣٦٣	٢٢١	<ul style="list-style-type: none"> - امتناع أحدهم عن الاستلام. أو كان المكان مغلقاً. يوجب على المعلن عرض الأمر على القاضي المختص للأمر بتعليق صورة الإعلان في لوحة إعلانات المحكمة أو على باب المسكن أو باب آخر مكان كان يقيم فيه أو إعلانه بالنشر في إحدى الصحف اليومية. مؤدى ذلك. ترتيب أثر الإعلان من تاريخ إجرائه. - الإعلان بطريق اللصق. اقتصاره على إعلان الشخص الطبيعي في موطنه وهو المكان الذي يقيم فيه عادة أو آخر مكان يقيم فيه. - الإعلان بطريق النشر في الصحف. طريق استثنائي. لا يلجأ إليه إلا بعد استفاد كل الوسائل التي تقتضيها ظروف الدعوى من محاولة إعلان الشخصي في موطنه أو محل عمله. - تقدير كفاية التحريات عن محل إقامة المطلوب إعلانه. موضوعي. - عدم إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً. أثره: البطلان وزوال أثر المطالبة القضائية. لا يصحح ذلك أي إجراء لاحق لعدم انعقاد الخصومة. مثال. - لا سبيل لاستدراك ذلك إلا برفع دعوى مبتدأة. <p>(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
		<p>١٤</p> <ul style="list-style-type: none"> - المؤسسة الفردية والمؤسسة التجارية الخاصة. ليس لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالئها أو صاحب الترخيص التجاري بها. هي عنصر من عناصر ذمته المالية. مؤدى ذلك: أنه صاحب الصفة في المخاصمة أمام القضاء ومطالبته في شخصه بما عليها من التزامات وينفذ عليه الحكم الصادر ضدها. - هي تعد محل عمل صاحبها. مؤدى ذلك: خضوع إعلانه فيها لأحكام المادة ٨ من قانون الإجراءات المدنية. - إعلان المؤسسة الفردية لا يخضع لحكم المادة ٢/٩ إجراءات مدنية. علة ذلك؟ - تخلف المدعى عليه عن الحضور في الجلسة الأولى ولم تكن الصحيفة قد أعلنت لشخصه. أثره: وجوب تأجيل الدعوى في غير الدعاوى المستعجلة إلى جلسة تالية لإعادة إعلانه. - عدم إعادة الإعلان. أو بطلان إعادة الإعلان. أثره: بطلان الحكم الذي صدر بناء على هذا الإجراء الباطل.

إعلان		إعلان
الصفحة	القائمة	
١٤٧٤	٢٣٧	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تمسك الخصم الذي له مصلحة بهذا الدفاع . عند استئناف هذا الحكم. في صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة . مخالفة ذلك . أثره : سقوط حقه في التمسك بهذا البطلان. - عدم انعقاد الخصومة بين طرفيها متى ثبت بطلان إعلان صحيفة افتتاح الدعوى. - عدم تمام الإعلان صحيحاً حتى صدور الحكم الابتدائي . مؤداه : زوال الخصومة كأثر للمطالبة القضائية. لا يصححه أي إجراء لاحق في الدعوى. - تحقق هذا البطلان. يوجب على محكمة الاستئناف. أن تقف عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف دون أن تتصدى للموضوع. علة ذلك ؟ - النص الوارد في المادة ١١٦٦ إجراءات مدنية. عدم انطباقه على هذه الحالة. - مناط تطبيقه هو ألا يمتد البطلان إلى إعلان صحيفة افتتاح الدعوى. علة ذلك ؟ - مخالفة محكمة الاستئناف ذلك والتصدي للفصل في الموضوع. مؤداه: ورود قضاءها على غير خصومة. <p>(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٧٣٨	٢٨٢	<p>١٥</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعلان المؤسسة الفردية. يكون لمالكها أو من ينوب عنه. في موطنه الأصلي أو المختار أو في محل عمله. - خضوع الإعلان في هذه الحالة. إلى حكم المادة الثامنة من قانون الإجراءات المدنية. - وجوب عرض المُعلن الأمر على القاضي المختص ليأمر بإتمام الإعلان بطريق النشر أو اللصق حسبما هو مبين بالمادة الثامنة المار ذكرها. متى لم يجد المراد إعلانه. أو وجد المكان مغلّقاً أو لم يتمكن من الاستدلال عليه. - حق المُعلن إليه أن يثبت أن المكان الذي وجده مندوب الإعلان مغلّقاً. ليس موطناً له. وأن موطنه يقع في مكان آخر. <p>(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
		<p>١٦</p> <ul style="list-style-type: none"> - امتناع القاضي عن إصدار أمر الأداء لتخلف شروط إصداره. يوجب عليه تحديد جلسة لنظر الطلب. لا أن يرفضه. - وجوب إعلان المدين بالجلسة المحددة وفقاً للإجراءات المعتادة للدعوى. دون النظر لإجراءات أمر الأداء.

إعلان		إعلان	
الصفحة	القاعدة		
١٧٣٨	٢٨٢	- ليس للخصوم الحق في التظلم من قرار القاضي بالامتناع عن إصدار الأمر وتحديد جلسة لنظر الموضوع. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)	
١٨٤٧	٣٠١	- عدم تمسك الطاعن في صحيفة الاستئناف ولا في المذكرة الشارحة. بالدفع ببطلان إعلان صحيفة الدعوى. وبطلان إعلان الحكم الصادر فيها. مؤداه: سقوط حقه في إبدائها أمام الاستئناف وأمام النقض. أساس ذلك وعلته؟ - الدفع بالبطلان المتصل بالشكل والإجراءات. عدم تعلقها بالنظام العام. (الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)	١٧
إفلاس		إفلاس	
٨٠٨	١٢٥	- الإعسار. ماهيته في الشريعة والقانون؟ - من له الحق في إشهار الإفلاس والحجر على المفلس في الشريعة والقانون؟ - أثر إشهار الإفلاس؟ - عبء إثبات الإعسار. وقوعه على عاتق من يدعيه. - مثال لحكم صحيح في عدم الحجر على الطاعن لعجزه عن إثبات إعساره. (الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)	
إكراه		إكراه	
٨٦٣	١٣٥	- تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائغا. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالاستجابة إلى طلب إجراء تحقيق لا تري لزوما لإجرائه. - تقدير وقوع إكراه على الطاعن عند التعاقد من عدمه. موضوعي. ما دام سائغا. مثال لتقدير سائغ لعدم وقوع إكراه. (الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)	
التزام		التزام	
		- حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين . مطالبة الآخر بعد إعداره. بتنفيذ العقد أو فسخه . المادتان (١/٢٧٢ ، ٢٧٤) من قانون المعاملات المدنية. - فسخ العقد. أثره: عودة المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد.	١

التزام		الالتزام
الصفحة	القائمة	
٤٢	٨	<ul style="list-style-type: none"> - قيام التلازم بين فسخ العقد والأثر القانوني المترتب عليه. مؤدى ذلك. عدم استقامة ترتيب الأثر . إلا إذا قام موجبه وهو الفسخ. - مطالبة المشتري إلزام البائع برد ثمن المبيع لإخلاله بالتزاماته. انطوائه حتماً على طلب فسخ العقد. - اعتبار صحيفة الدعوى بمثابة إقرار للمدين. - اعتبار العقد متضمناً للشرط الصريح الفاسخ. ولو خلا من اشتراط ذلك صراحة. مؤدى ذلك: عدم حرمان أحد المتعاقدين من استعمال حق طلب الفسخ إذا أخل الآخر بإلزامه. وافترض قيام هذا الشرط دائماً في كل عقد تبادلي. - الإفصاح عن الشرط الصريح الفاسخ في العقد. هو مجرد تأكيد له. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٩)</p>
٤٢	٨	<p>٢</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين عن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقود الملزمة للجانبين بغير مبرر. - تحديد أي منهما قصر في تنفيذ التزامه واستخلاص توافر المبرر. موضوعي. متى كان سائفاً. - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه ووفقاً لما يوجبه حسن النية. - عدم اقتصار ذلك على ما ورد فيه. اشتماله على ما هو من مستلزماته وفقاً لنص القانون والعرف وطبيعة التصرف. المادة ٢٤٦ من قانون المعاملات المدنية. - جواز امتناع أي من المتعاقدين عن تنفيذ التزامه المتقابل المستحق الوفاء به . متى امتنع المتعاقد الآخر عن تنفيذ ما التزم به . المادة (٢٤٧) من ذات القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٩)</p>
		<p>٣</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحالات التي يسأل فيها الشخص عن الضرر الذي يصيب الغير من استعماله لحقه. ماهيتها ٥ المادتان (١٠٤، ١٠٦) من قانون المعاملات المدنية. - عدم مسؤوليته عن الالتجاء للسلطات العامة للشكوى أو الإبلاغ عن الجرائم واللجوء إلى القضاء للزود عن حق يحميه القانون. شرطه: ألا تتوافر في ذلك حالة من حالات التعسف في استعمال الحق المنصوص عليها في المادتين المار ذكرهما. - عبء إثبات هذا التعسف وقوعه على عاتق من يدعيه.

التزام		الالتزام	
الصفحة	القائمة		
٦٣	١١	<p>- تقدير قيام التعسف. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. منفي- جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>	
٧٣	١٣	<p>٤ - التأمين الإجباري المقرر عند الترخيص للسيارات. لا يغطي سوى الأضرار الناجمة عن موت شخص أو تعرضه لأذى جسماني بسبب استعمال المركبة للطريق. أساس ذلك؟</p> <p>- الطريق في معنى المادة الأولى من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٥ في شأن السير والمرور. ماهيته؟</p> <p>- جواز رجوع شركة التأمين على المؤمن له بقيمة ما أدته من تعويض. في الحالات المبينة في الفقرة (ز) من البند رقم (١١) من الشروط العامة بنموذج وثيقة التأمين من القرار الوزاري رقم (٢٨٣) لسنة ٢٠٠٧ المعدل للقرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>	
١٠٥	١٨	<p>٥ - البطلان المترتب على عدم إعلان الخصوم. بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تعيب إعلانه دون غيره.</p> <p>- عدم جواز تمسك غيره به. ولو كان الموضوع مما لا تقبل تجزئته أو في الالتزام بالتضامن. أو كانت الدعوى مما يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها. لا يمتد إليهم أثر ذلك إلا إذا تمسك صاحب الشأن بالبطلان وتحكم به المحكمة.</p> <p>- حكم المحكمة بالبطلان المتمسك به ممن له المصلحة. أثره : امتداده لباقي الخصوم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>	
١٠٥	١٨	<p>٦ - مسئولية البنك المسحوب عليه عما يصيب عميله من ضرر نتيجة صرفه لشيك مزور على صاحبه. شرطه : ثبوت أن صاحب الشيك بذل العناية الواجبة للمحافظة على دفتر الشيكات الذي سلمه البنك له.</p> <p>- تقدير قيام الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال لتقدير سائغ لتوافر الخطأ في جانب البنك.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>	

التزام		الالتزام
الصفحة	القائمة	
١١١	١٩	<p>٧ - تنازل المضرور عن حقه قبل قائد السيارة المؤمن عليها. عدم انصرافه إلى شركة التأمين المؤمن لديها. أثره: جواز الرجوع على الشركة المؤمنة مباشرة بالحق في التعويض عما لحقه من ضرر. أساس ذلك؟</p> <p>- تنازل المضرور عن حقه في الدعوى الجزائية قبل المتسبب في الضرر. لا يؤثر في مسئولية الشركة المؤمن لديها.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
١١١	١٩	<p>٨ - التزام شركة التأمين بتغطية المسئولية المدنية للمؤمن له أو لقائد السيارة عن خطأ أيهما في استعمالها. متى ترتب على ذلك ضرر للغير وكان نتيجة طبيعية للفعل الضار.</p> <p>- الغير هو من ليس طرفاً في وثيقة التأمين.</p> <p>- مسئولية المؤمن له أو قائد السيارة قبله أو ورثته عن ضمان الضرر.</p> <p>- عدم جواز احتجاج شركة التأمين قبل المضرور بالشروط الاستثنائية التي تستبعد مسئوليتها عن ذلك الواردة في وثيقة التأمين. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
١٢٢	٢١	<p>٩ - حق صاحب العمل في أن يطلب من القاضي الترخيص له بأن يعهد إلى مقاول آخر تنفيذ الأعمال التي أخل بتنفيذها المقاول المتعاقد معه على نفقة المقاول الأول.</p> <p>- قيامه بتنفيذ تلك الأعمال من تلقاء نفسه دون اللجوء إلى القضاء بعد أن أقام دعوى إثبات حالة. أثره: عدم جواز المطالبة بفروق الأسعار.</p> <p>- حقه في المطالبة بالتعويض إن كان قد لحقه ضرر من جراء ذلك.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
		<p>١٠ - عقد المعاولة من العقود الوارد عليها الفسخ. علة ذلك ؟</p> <p>- ورود النص في العقد أو بعده على غرامة تأخير. مؤداه: عدم إلزام الدائن بإثبات وقوع الضرر للتعويض عنه. على المدين إثبات عدم وقوع الضرر.</p> <p>- سقوط الشرط الجزائي المتعلق بغرامة التأخير إذا فسخ العقد أو انفسخ تبعاً لسقوط الالتزام الأصلي. أثره: عدم الاعتداد بالتعويض المتفق عليه في الشرط الجزائي. مؤدى ذلك: لقاضي الموضوع سلطة تقدير التعويض للدائن طبقاً للقواعد العامة. ووقوع عبء إثبات وقوع الضرر ومقداره على عاتق المدين.</p>

التزام		التزام
الصفحة	القاعدة	
١٢٢	٢١	<ul style="list-style-type: none"> - منوط إلزام المقاول بغرامة التأخير المنصوص عليها في عقد المقاولة . إنجاز كل الأعمال المتفق عليها ولكنه تأخر في تسليمها إلى صاحب العمل في الموعد المحدد. - عدم جواز إلزامه بتلك الغرامة . متى كان لم ينفذ أصلاً تلك الأعمال أو نفذ بعضها دون البعض الآخر وترتب على ذلك فسخ العقد. - تقدير مبلغ التعويض عن الضرر المادي والأدبي. موضوعي. - محكمة الموضوع غير ملزمة ببيان مقدار التعويض عن كل عنصر من عناصر الضرر على استقلال. <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٣٥	٢٢	<ul style="list-style-type: none"> - سقوط حق المقاول في المطالبة باسترداد الفرق بين مقدار المقايضة المتفق عليها وما يتوقعه من زيادة محسوسة في الثمن عند التنفيذ. متى لم يتم بإخطار صاحب العمل بذلك. أساس ذلك ؟ - عدم جواز مطالبة المقاول لصاحب العمل بأية زيادة في الأجر. ما دام عقد المقاولة قد نص فيه على مبلغ إجمالي لتنفيذ تصميم متفق عليه. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٩١٢، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٧)</p>
١٧٨	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - الشركات. عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها وعن بعضها البعض. مؤدى ذلك : التصرفات التي تجريها لا تتعداها إلى غيرها. - انصراف أثر العقد إلى المتعاقدين . المادتان (٢٥٢، ٢٥٠) مدني . - العقد لا يرتب التزامات قبل الغير. جواز إكسابه حقاً. مثال. <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - حق الدائن في اقتضاء فائدة على سبيل التعويض عن الدين التجاري المستحق له. متى كان مبلغاً محدداً على أسس ثابتة غير خاضع لمطلق تقدير القاضي. ولو نازع المدين في استحقاقه أو مقداره. وذلك من تاريخ استحقاق الدين المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨، ٩٠) من قانون المعاملات التجارية . - احتساب تلك الفائدة على أساس ما هو متفق عليه في العقد. وإلا يحسب على أساس السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز نسبة ١٢ / سنوياً من مبلغ الدين وحتى تمام السداد.

الالتزام		الالتزام
الصفة	القائمة	
١٧٨	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - استحقاق تلك الفائدة من تاريخ صيرورة الحكم بها نهائياً. إذا كان للقضاء سلطة في تقدير الدين. مثال. - اعتبار الدين تجارياً. ما دام المطالب به حصة الشريك في الشركة. مؤدى ذلك: وجوب تطبيق أحكام المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨، ٩٠) السالف بيانها . مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٦٥، ١١١٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
٢١٤	٣٠	<ul style="list-style-type: none"> ١٤ - حق أحد المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين طلب تنفيذ العقد أو فسخه بعد إعدار المدين. - لا ضرورة للإعذار إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجر بفعل المدين المادتان (٢٧٢، ٢٨٨) من قانون المعاملات المدنية. - مثال للمطالبة بالفسخ بدون إعدار. <p>(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>
٢١٤	٣٠	<ul style="list-style-type: none"> ١٥ - التزام البائع بنقل ملكية المبيع إلى المشتري. إما بالفعل أو بأن يخلي بين المبيع والمشتري مع الإذن له بقبضه مع عدم وجود مانع يحول بينه وبين حيازته للشيء. - التسليم يكون حسب طبيعة الشيء ووفقاً لما جرى عليه الاتفاق أو العرف. - استحقاق الثمن دون التوقف على وقت التسليم . ما لم يوجد اتفاق أو نص بغير ذلك. - وجوب سداد المشتري للثمن عند التعاقد وقبل المطالبة بالتسليم. إلا إذا كان الثمن مؤجلاً. فيجوز المطالبة بالتسليم مع سداد الثمن في الآجال المحددة له. - سقوط حق البائع في المطالبة بالثمن إذا قبل تأجيل الثمن. مع التزامه بتسليم المبيع للمشتري. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ١٦ - عقد التأمين في معنى المادة (١٢٦٥) من القانون المدني . ماهيته ؟ - جواز الاتفاق في عقد التأمين على التأمين على الأشخاص ضد الحوادث والأمراض وغير ذلك. وكذا عن الأضرار التي تلحق بالأموال . وبالفير. - قواعد التأمين ضد المسؤولية عن حوادث السيارات في معنى القرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. ماهيتها ؟ - عدم حاجة الغير المضرور بما قد يرد في وثيقة التأمين من شروط تحد من التزامات شركة التأمين . علة ذلك ؟

التزام		التزام
الصفحة	القائمة	
٢٣٧	٣٤	<ul style="list-style-type: none"> - جواز اتفاق الشركة المؤمن لديها والمؤمن له بموجب ملاحق إضافية على التأمين من أضرار أخرى غير المنصوص عليها في وثيقة التأمين الموحد . ومن بينها تأمين المؤمن له وأفراد عائلته وقائد السيارة وقت الحادث والأشخاص الذين يعملون لديه. بما في ذلك نفقات وتكاليف العلاج الطبي من الإصابات البدنية. وكذلك عن الأضرار التي تلحق بممتلكات المؤمن له وقائد السيارة وما كان موجودا لديهما على سبيل الأمانة أو في حراستهما أو تحت حيازتهما. - حق الغير المشترط لمصلحته في أن يطالب شركة التأمين مباشرة بماله من حقوق ناشئة عن عقد التأمين. ما لم يتفق على غير ذلك. - حق المتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بكافة الدفع الناشئة عن العقد. علة ذلك؟ - محل الالتزام في التأمين في الإصابات هو مبلغ التأمين المنصوص عليه في عقد التأمين. - عدم جواز المطالبة بما يزيد على المبلغ المحدد بالعقد. على خلاف التأمين ضد المسؤولية وضد الأضرار التي تلحق بالأشياء. فيلتزم المؤمن بأداء التعويض المناسب عن الضرر. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٩٠	٤٢	<p>١٧</p> <ul style="list-style-type: none"> - حق ورثة المضرور في مطالبة المتبوع بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم شخصياً نتيجة فقد مورثهم عما ارتكبه تابعه من أخطاء حال تأديته وظيفته. المادة (٣١٣) مدني. - تضامنه مع البائع له في الالتزام بأداء التعويض عن الفصل الضار إلى الورثة ولو كانت السيارة مؤمن عليها لدى شركة تأمين وكانوا يستحقون الدية عن القتل الخطأ الذي لحق بمورثهم . - سداد أحدهما للتعويض ببراءة ذمة الآخر. - العفو الخاص من رئيس الدولة. أثره: إسقاط العقوبة المقضي بها كلها أو بعضها. دون العقوبات الفرعية ولا الآثار الجنائية أو التدابير الجنائية الأخرى ما لم ينص المرسوم الصادر بالعفو عن ذلك. - عدم ثبوت أن المرسوم الصادر بالعفو قد تضمن الوفاء بالدية المحكوم بها. مؤداه: وجوب إلزام المحكوم عليه بها. <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>

التزام		الالتزام
الضمانة	القائمة	
٢١٦	٤٦	<p>١٨ - عقد القرض المصرفي. ماهيته ؟</p> <p>- التزام المقرض بسداد مبلغ القرض وفوائده في المواعيد وبالشروط المتفق عليها.</p> <p>- عبء إثبات الوفاء بالالتزام وقوعه على عاتق من التزم به.</p> <p>- جواز ضمان القرض تأمينات عينية أو شخصية.</p> <p>- الرهن العقاري يضمن رصيد الدين.</p> <p>- الرهن التأميني في معنى المادة (١٣٩٩) من قانون المعاملات المدنية. ماهيته ؟</p> <p>- متى ينتفي الرهن التأميني في معنى المادة (١٤٤٠) من ذات القانون ؟</p> <p>- الرهن التأميني عدم زواله إلا بزوال الدين سبب الرهن.</p> <p>- وجوب الالتزام بما اتفق عليه في العقد على سداد الدين في المواعيد المحددة للأقساط. أو سداد دفعة واحدة إذا تخلف المدين عن سداد قسط منها في موعده. الإخلال بهذا الالتزام. يوجب تنفيذ الشرط الوارد فيه بسداد كامل الدين دفعة واحدة.</p> <p>- نصوص عقد القرض. هي الحاكمة للعلاقة بين الطرفين.</p> <p>- الحكم بصحة عقد الاستثمار الوارد على العقار المرهون ضماناً للقرض الذي لم يخصص فيه البنك بصفته دائن مرتهن. لا يظهر العقار من الرهن. مؤدى ذلك : حق البنك في تتبع العقار والتنفيذ عليه في أي يد لاستيفاء ماله من دين . مثال .</p> <p>- الجدل الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٢٢٥	٤٩	<p>١٩ - عدم انطباق أحكام المادة (٤٧٦) من قانون المعاملات المدنية المتعلقة بسماع الدعوى. على المنازعات المتعلقة بحقوق التجار والصناع عن معاملات مارسوها قبل بعضهم البعض. التي يحكمها قانون المعاملات التجارية. مثال.</p> <p>- الفوائد التأخيرية في المعاملات التجارية استحقاقها. مناطه: تأخر المدين في الوفاء بالتزام محله مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت طلبه. أو من الممكن تحديد مقداره وفق أسس ثابتة لا يكون للقضاء سلطة في تقديرها.</p> <p>- المنازعة في استحقاق المبلغ كله أو بعضه. لا أثر لها في تعيين المقدار. كفاية التأخر في الوفاء بالدين لقيام الضرر في حق الدائن من تاريخ المطالبة القضائية.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>

التزام		الالتزام
الصفحة	القاعدة	
٢٤١	٥٠	<p>٢٠ - الطعن بالصورية وجوب أن يكون صريحاً واضحاً. عدم كفاية مجرد الطعن بالتواطؤ أو الاحتيال . علة ذلك ؟</p> <p>- تقدير القرائن على قيام الصورية وكفايتها في إثباتها . موضوعي. متى كان سائغاً.</p> <p>- تصرفات الوكيل الخارجة عن حدود وكالته. عدم نفاذها في حق الأصيل إلا بإجازته لها.</p> <p>- وجوب تحري الغير المتعاقد مع الوكيل عن صفته وحدود وكالته. والتثبت من انصراف أثر التصرف إلى الأصيل.</p> <p>- تحمله نتيجة تقصيره في ذلك. إلا إذا أسهم الأصيل بخطئه سلباً أو إيجاباً في خلق مظهر خارجي من شأنه إيهام الغير حسن النية وجعله معذوراً في الاعتقاد وقيام الوكالة واتساعها بهذا التصرف.</p> <p>- حق الغير في هذه الحالة في التمسك بانصراف أثر التصرف إلى الأصيل على أساس الوكالة الظاهرة. متى كان قد سلك في تعامله سلوكاً مألوفاً لا يشوبه خطأ غير مفتقر. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٢٥١	٥٢	<p>٢١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال.</p> <p>- تقدير توافر الخطأ أو التقصير الموجب للمسئولية. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بتقرير الخبير أو طرحه. حسبما تطمئن إليه. مثال.</p> <p>- حق الدائن المرتهن في استعمال الحقوق المنصوص عليها في المادتين (١٧٤، ١٧٥) من قانون المعاملات التجارية أولاً يستعملها حسب مشيئته.</p> <p>- استعمال الحق الجائز شرعاً. سلباً أو إيجاباً. لا يرتب ضماناً. المادة (١٠٤) من قانون المعاملات التجارية.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٢٥٨	٥٣	<p>٢٢ - التنازل عن الحق. مؤداه : انقضاء الحق وعدم جواز معاودة المطالبة به.</p> <p>- الصلح عقد يحسم به النزاع بين أطرافه سواء كان النزاع قائماً أو محتملاً. مؤدى ذلك: عدم جواز معاودة نظر تلك المنازعات.</p> <p>(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>

التزام		الالتزام
الصفحة	القائمة	
٣٦٧	٥٥	<p>٢٣ - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبما يتفق وحسن النية. المادة (٢٤٦) مدني .</p> <p>- عدم اقتصار الالتزام على ما ورد في العقد بل يشتمل على ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف.</p> <p>- حق التعاقد في الامتناع على سداد الأقساط متى كان التعاقد معه قد امتنع عن تنفيذ التزامه. المادة (٢٤٧) مدني.</p> <p>- حق التعاقد في طلب فسخ العقد إذا ما تبين له إخلال التعاقد معه بالتزاماته بخطأ منه أو لعدم جديته.</p> <p>- عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين . عن تنفيذ التزامه بغير مبرر.</p> <p>- تحديد أي من المتعاقدين قصر في تنفيذ التزامه أو نفى هذا التقصير. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- حق كل من المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ التزامه. إذا امتنع الآخر عن تنفيذ ما التزم به.</p> <p>- حق المشتري حبس الثمن. متى أخل البائع بأحد التزاماته.</p> <p>- تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٧/٢/٢٠١١)</p>
٢٩٥	٦٠	<p>٢٤ - حق ورثة المتوفى في المطالبة بالتعويض عما لحق بأشخاصهم من أضرار مادية أو أدبية نتيجة وفاة مورثهم.</p> <p>- تقدير قيمة التعويض عن الأضرار بمبلغ إجمالي من سلطة محكمة الموضوع. متى كشفت عن عناصر تلك الأضرار وكانت نتيجة طبيعية للفعل الضار. مثال.</p> <p>- إعالة المتوفى لزوجته وأولاده القصر حال حياته. هي الأصل الظاهر. مثال .</p> <p>- عبء إثبات ما يخالف ذلك. وقوعه على عاتق من يدعيه.</p> <p>- نفقة الأم على ذمة ابنها بعد وفاة زوجها وكبر سنها .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٣/٣/٢٠١١)</p>
		<p>٢٥ - التصرفات التي يجريها مستثمر المؤسسة التجارية الخاصة أو المنشأة الفردية أو مستأجرها باسمها. انصراف آثارها إليه. دون صاحبها. ما دام المتعامل معه يعلم أنه مستثمر أو مستأجر لها وأن صاحبها مجرد كفيل رخصة.</p>

التزام		الالتزام	
الصفحة	القائمة		
٤٠٢	٦١	<ul style="list-style-type: none"> - استخلاص ذلك. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ. <p>(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٩)</p>	
٤٠٦	٦٢	<ul style="list-style-type: none"> - اتفاق الطرفان في العقد على مقدار التعويض. أثره : وجوب إعمال ما اتفقا عليه وإعفاء الدائن من إثبات وقوع الضرر. وانتقال عبء إثبات عدم وقوع الضرر على المدين. أساس ذلك ؟ مثال. - جواز تعديل القاضي مقدار التعويض المتفق عليه بناءً على طلب أحد طرفي الاتفاق بحيث يجعل التقدير مساوياً للضرر. - بطلان أي اتفاق يخالف ذلك. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٣/١٣)</p>	٢٦
٥٥٢	٨٦	<ul style="list-style-type: none"> - حق الملتزم في الالتزامات التبادلية الامتناع عن تسليم الشيء الملتزم به. حتى يستوفي كامل حقوقه المرتبطة بهذا الشيء. المواد ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦ من قانون المعاملات المدنية. - اتساع قاعدة الاحتباس لجميع الحالات التي يكون للمدين فيها الامتناع عن الوفاء استناداً إلى الحق في الاحتباس. متى امتنع الدائن عن الوفاء مما عليه من التزام مقابل نشأ بسبب التزام هذا المدين. وكان مرتبطاً به. سواء كان الارتباط قانونياً أو مادياً أو موضوعياً . - تحقق ذلك إذا كانت العلاقة بين الحابس ومن استحق الشيء المحبوس كان منشأها واقعة حيازة أو إحراز للشيء المحبوس دون رابطة أخرى تربط بينهما. شرطه : أن يكون حق الحابس الحائز قد نجم من الشيء ذاته. - تحقق هذه الصورة في حالتين أولهما: أن يكون قد أنفق على الشيء مصروفات ضرورية أو نافعة لحفظه فيحق له استرداده. وثانيهما : أن يكون قد أصابه من الشيء ضرر يستحق عنه تعويضاً. - مثال لتوافر حق الحبس نشأ من مذكرة تفاهم لم تكتمل بالإرادة المنفردة من جانب الطاعن. <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)</p>	٢٧
		<ul style="list-style-type: none"> - انصراف كافة تصرفات الوكيل أو النائب الاتفاقي أو القانوني إلى أصيل. ما دامت في حدود وكالته أو إنابته. المادة ١٥٣ من قانون المعاملات المدنية. - إصدار الوكيل شيكاً والتوقيع عليه. مؤداه : مسئوليته شخصياً في ماله الخاص قبل المظهرين وحامل الشيك عن أداء مقابل الوفاء إليهم. بالإضافة إلى مسئولية الأصيل. 	٢٨

التزام		التزام
الصفحة	القائمة	
٥٦٨	٨٧	<ul style="list-style-type: none"> - عدم إعفاء الوكيل من هذه المسؤولية. إلا إذا أثبت عند الإنكار أن الموكل صاحب الحساب المسحوب منه كان لديه وقت إصدار الشيك مقابل وفاء له. - إخفاقه في إثبات ذلك. أثره: ضمانه للوفاء بقيمة الشيك إلى المظهرين وحامل الشيك. ولو عمل الاحتجاج بعدم الوفاء بعد المواعيد المقررة. أساس ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ١٠٨٠، ١٠٩١ لسنة ٢٠١٠ م. ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣١)
٦٠٧	٩٢	<ul style="list-style-type: none"> ٢٩ - التزام المقاول بغرامة التأخير المتفق عليها في عقد المقاولة. شرطه : قيامه بإنجاز الأعمال كلها. ولكنه تأخر عن تسليمها إلى صاحب العمل عن الميعاد المحدد بالعقد. - لا محل لإلزامه بذلك. متى كان لم ينفذ أعمال المقاولة محل العقد. أو نفذ بعضها دون البعض الآخر. - حق صاحب العمل في المطالبة بالتعويض. متى لحقه ضرر من عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي. - عدم التزام المقاول بالتعويض متى أثبت أن إخلاله بالالتزام مرجعه إلى سبب لا يد له فيه. مثال. (الطعن رقم ١٢٦٩ ، ١٢٠٥ لسنة ٢٠١٠ م. ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)
٦٢١	٩٤	<ul style="list-style-type: none"> ٣٠ - اتفاق المتعاقدين على منح المالك حق فسخ العقد في أي وقت. لا يسلب المتعاقد الآخر الحق في طلب فسخه. متى أخل الطرف الأول بالتزاماته. إعمالاً للشرط الفاسخ الضمني عملاً بالمادة ٢٧٢ من قانون المعاملات المدنية. (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٠ م. ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٠)
		<ul style="list-style-type: none"> ٣١ - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه ووفقاً لما يوجبه حسن النية. شمول ذلك ما هو من مستلزمات العقد وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف. - خلو عقد حجز الوحدات. من ميعاد لبدأ التنفيذ أو التسليم. لا يعني ترك أمر التنفيذ أو تحديد ميعاد القائم رهناً بمشيئة البائع. وجوب قيامه بتنفيذ الأعمال لتنفيذ عقد الحجز في وقت ملائم من تاريخ توقيعه. - مسؤولية الملتزم بتحقيق غاية في العقود المسماة أو غيرها. إذا لم تتحقق هذه الغاية مهما بذل من جهد. - ما لم يتفق في العقد على مدة لتنفيذ هذا الالتزام. تعين تحديدها وفق نوع التعاقد وعرف الطائفة التي ينتمي إليها العقد إذا كان من العقود المسماة. أو طبيعة التعامل.

التزام		الالتزام
الصفحة	القائمة	
٦٢١	٩٤	<p>- مجرد إبداء الطاعنة استعدادها لتنفيذ العقد أثناء نظر الدعوى. عدم كفايته بذاته لنفي إخلالها بالتزامها. ما دامت مستمرة في التوقف عن العمل أو لم تبدأ في تنفيذ المشروع.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٠)</p>
٦٣٨	٩٧	<p>٣٢ - صحيفة رفع الدعوى. كافية لتحقيق الغرض من الإعذار لوضع المدين موضع المتخلف عن تنفيذ التزامه.</p> <p>- حق المتعاقد في العقد الملزم للجانبين أن يطلب فسخ العقد. متى أخل الطرف الآخر في تنفيذ التزامه.</p> <p>- ثبوت هذا الحق لكل من الطرفين بحكم القانون. وبعد العقد متضمناً له ولو لم ينص على ذلك فيه ولا يجوز حرمان أحدهما منه أو الحد منه إلا باتفاق صريح.</p> <p>- الشرط الفاسخ مفترض دائماً في العقود التبادلية. الإفصاح عن ذلك في العقد. مجرد تأكيد له. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٦٤٦	٩٨	<p>٣٣ - وجوب التزام الوسيط بالوفاء بجميع التزاماته الناشئة عن الصفقات التي يتوسط في إبرامها في مواعيدها. أساس ذلك ؟</p> <p>- وجوب تسوية التزاماته مع السوق وفقاً لنظامه. سواء حصل على تسوية مع عملائه أم لم يحصل. أساس ذلك ؟</p> <p>- التزامه بسداد المبلغ المستحق عليه. وفقاً للتقرير الصادر عن المقاصة في الموعد الذي يحدده السوق في حالة شراء أوراق مالية باسم أحد المستثمرين ولحسابه. على ألا يتعدى ذلك الموعد انتهاء يوم العمل التالي ليوم التداول. ثم تتم تسوية المبالغ بعد ذلك بين الوسيط والعميل مباشرة حسب الاتفاق بينهما.</p> <p>- الاتفاق بين الوسيط والعميل بشأن التسهيل الائتماني. قد يكون صراحة أو ضمناً. مؤدى ذلك : سماح العميل للوسيط بشراء الأسهم والمتاجرة فيها وبالسحب على المكشوف يرتب التزام العميل سداد ما قد يسفر عنه الحساب من مديونية للوسيط. يستوي أن يكون الإيجاب من أحد الطرفين ولاقى قبولا من الطرف الآخر. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٢، ١٠٠٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>

التزام		الالتزام
الصفحة	القائمة	
٦٥٥	٩٩	<p>٣٤ - مسئولية كل سائق مرخص له بالقيادة. أثناء قيادته للسيارة المؤمن عليها. عما يحدث من أضرار للغير. كما لو كان هو المؤمن ذاته.</p> <p>- عدم مسئولية شركة التأمين. عن تغطية الأضرار التي تصيب المؤمن له شخصياً وعائلته أو السائق. بموجب عقد التأمين الموحد.</p> <p>- جواز إضافة ملاحق إلى عقد التأمين للاتفاق على تغطية تلك الأضرار التي لم ينص عليها بالعقد. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٦٧١	١٠٢	<p>٣٥ - العقد في معنى المواد ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢ من قانون المعاملات المدنية. ماهيته. وانعقاده وأثره؟</p> <p>- الخلاف بين المتعاقدين في المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها في العقد. يحكم القاضي فيها. طبقاً لطبيعة المعاملة وأحكام القانون.</p> <p>- موجب التعويض في العلاقة التعاقدية. مناطه: إخلال أحد المتعاقدين بالتزامه العقدي. مخالفة الحكم المطعون فيه لذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال. للإخلال بالالتزام.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٠)</p>
٧٧٤	١٢٠	<p>٣٦ - مسؤولية الطبيب. ماهيتها؟</p> <p>- متى ترتب مسؤولية الطبيب عن عمله؟</p> <p>- جواز استخلاص محكمة الموضوع مسؤولية الطبيب عما نتج عن خطئه من ضرر للمريض من تقرير اللجنة الطبية. متى اطمأنت إليه ووجدت فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائق.</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>
		<p>٣٧ - سلطة محكمة الموضوع في تحديد أي من المتعاقدين قصر في تنفيذ التزامه. متى كان ذلك بأسباب سائغة.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة فيها. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحجيتهم. متى كان في قيام الحقيقة التي اقتضت بها. الرد الضمني المسقط لما عداها. مثالي لاستخلاص سائق.</p>

التزام		الالتزام
الصفحة	القاعدة	
٨٢٩	١٢٩	<ul style="list-style-type: none"> - حق المتعاقدين في العقود الملزمة للطرفين الامتناع عن سداد ما عليه. ما دام الطرف الآخر قد امتنع عن تنفيذ التزامه المتقابل. - عدم تحديد مدة للتسليم في اتفاقية الحجز. لا يعني بقاءها مفتوحة ومتروكة لمشيئة الملتزم به. - حق الطرف المقابل طلب فسخ عقد الحجز ورد المبلغ المدفوع. مع الفائدة التأخيرية. أساس ذلك. وعلته؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٩٣٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٢٩	١٢٩	<ul style="list-style-type: none"> - التزام الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة في أموالهم الخاصة بالتضامن فيما بينهم عن الوفاء بدين الشركة والتزاماتها. ما داموا لم يعينوا مدير الشركة ولم يضيفوا عبارة ذات مسؤولية محدودة ولم يبينوا مقدار رأس مال الشركة بجوار اسمها. المادة ٢١٩ من قانون الشركات. <p>(الطعن رقم ٩٣٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٣٥	١٣٠	<ul style="list-style-type: none"> - قضاء محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها والخصم المدخل بالتضامن فيما بينهما استناداً إلى المادة ١٢٦ من قانون العمل. استئناف المطعون ضدها وحدها هذا القضاء. دون المحكوم عليه الآخر. قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. دون اختصاص المحكوم عليه الآخر الذي لم يستأنف الحكم. مؤداه: البطلان المتعلق بالنظام العام. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٦٣	١٣٥	<ul style="list-style-type: none"> - ثبوت حكم العقد في العقود عليه وبدله. بمجرد انعقاده. دون توقف على القبض أو أي شيء آخر. ما لم ينص القانون على غير ذلك. المادة ٢٤٣ من القانون المدني. - وجوب وفاء كل متعاقد بما أوجبه عليه العقد من التزامات. - تفسير صيغ العقود. بما هو أوفى بمقصود العاقدين. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. لتفسير سائغ. <p>(الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - ٤١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وتفسير الاتفاقات والمحركات بما لا يخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها. دون الوقوف عند حد ما تفيده عبارة معينة بل بما تفيده عبارات المحرر كاملة. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. - حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين طلب فسخ العقد. إذا لم يوف المتعاقد الآخر بالتزامه.

التزام		الالتزام
الصفحة	القائمة	
٩٥٧	١٤٩	<ul style="list-style-type: none"> - تحديد أيًا منهما هو المقصر في التنفيذ التزامه. موضوعي. متى كان سائغاً. - تنفيذ العقد. اشتماله على ما يكون من مستلزماته ولو لم يكن منصوص عليه في العقد وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف. بما يوجبه حسن النية. <p>(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢١)</p>
٩٥٧	١٤٩	<ul style="list-style-type: none"> ٤٢ - الشركة ذات المسؤولية المحدودة. لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. - مسئوليتها وحدها دون الشركاء عن كافة الديون الناشئة عن تعاملها مع الغير في نشاطها التجاري. شرطه: أن يسدد الشريك حصته فيها وأن لا يخلون بقواعد تأسيس الشركة وإشهارها وتوثيقها. مخالفة ذلك؟ مؤداه: مسئوليتهم بالتضامن في أموالهم الخاصة عن التزامات الشركة. أساس ذلك؟ - إهمال مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة في بيان عبارة ذات مسؤولية محدودة بجوار بيان مقدار رأسمالها في معاملات الشركة. مؤداه: مسئوليته شخصياً في ماله بالتضامن مع الشركة والتعويض عما ينشأ للغير من أضرار. المادة ٢/٩ من قانون الشركات التجارية. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢١)</p>
٩٨٧	١٥٥	<ul style="list-style-type: none"> ٤٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير عناصرها. وتفسير العقود والاتفاقات. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال لتحصيل سائغ. - عناصر المحل التجاري في معنى المادتين (٣٩، ٤٠) من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها؟ - البائع للمحل التجاري ضمانه عدم تعرضه أو تعرض الغير للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه. مثال. - حق الإجارة. هو العنصر المعنوي من عناصر المحل التجاري. التزام البائع للمحل التجاري بتسليمه للمشتري. المادة (٥١٤) من القانون سالف الذكر. - ضمانه عدم تعرض الغير له في حيازته والانتفاع به حيازة هادئة. متى استند هذا الغير إلى سبب قانوني يولد له حقاً على المبيع يحتج بمقتضاه على المشتري للمحل. وهو التزام أبدي يتولد عن عقد البيع بمجرد انعقاده. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>

التزام		الالتزام
الصفحة	القاعدة	
١٠١٣	١٥٩	<p>٤٤ - حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين متى كانت الالتزامات متقابلة مستحقة الأداء. أن يمتنع عن تنفيذ التزامه . إذا لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به. دون حاجة إلى تنبيه بذلك أو حكم بفسخ العقد. أساس ذلك ؟</p> <p>- اقتصار الأمر في ذلك على وقف تنفيذ الالتزام . دون أن يعد ذلك فسخاً للعقد. أساس ذلك ؟ مثال .</p> <p>- اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه عند عدم تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه. إلا إذا اتفق المتعاقدين صراحة على ذلك. المادتان (٢٧٢، ٢٧٤) مدني .</p> <p>- عدم نفاذ الحق المعلق على شرط واقف . إلا إذا تحقق الشرط. مؤداه : عدم جواز تقاضي الدائن حقه هذا قبل تحقق الشرط.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨، ١٠٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
١٠٣٧	١٦٣	<p>٤٥ - إخلال أحد أطراف العقد بالالتزامات الواجبة عليه فيه. مؤداه: وجوب الحكم عليه بالتنفيذ والتعويض. الجابر للضرر.</p> <p>- النعي غير المنتج . عدم قبوله. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩، ٥٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١١٧٢	١٨٧	<p>٤٦ - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والترجيح بينها وتفسير العقود وسائر المحررات . موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- متى يستحق الثمن في معنى المادتين (٥٠٨، ٥٠٩) مدني؟</p> <p>- متى يلزم المشتري سداد الثمن عند التعاقد في معنى المادة (٥٥٦) مدني ؟</p> <p>- انعقاد الخبرة لجلسة واحدة. لا يعيب التقرير.</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٧٢	١٨٧	<p>٤٧ - تأخر المدين عن الوفاء بالالتزام بسداد مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت طلبه. مؤداه: وجوب إلزامه بدفع فائدة للدائن عن هذا التأخير تحدد المحكمة نسبتها. تسري من تاريخ المطالبة القضائية ما لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً آخر لسريانها وما لم ينص القانون على خلاف ذلك.</p> <p>- المقصود بكون المبلغ معلوم المقدار ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
		<p>٤٨ - وجوب الحكم بإلزام المدين بأن يؤدي للدائن تعويضاً. متى تأخر عن الوفاء بسداد دينه. وكان محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به.</p>

التزام		الالتزام
الصفحة	القاعدة	
١٣٣٠	١٩٨	<ul style="list-style-type: none"> - محكمة الموضوع هي التي تحدد نسبة الفائدة التأخيرية من تاريخ المطالبة القضائية. ما لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً لسريانه. أو كان القانون ينص على خلاف ذلك. - ماهية كون المبلغ المطلوب معلوم المقدار وقت الطلب؟ <p>(الطعن رقم ٦٤٥، ٧٩٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٣٦٦	٢٠٤	<ul style="list-style-type: none"> ٤٩ - تحديد أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين . قصر في تنفيذ التزامه ونفى هذا التقصير . موضوعي . متى كان سائفاً . - تقدير تقرير الخبير المنتدب في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . لها أن تأخذ به أو تطرحه حسبما يطمئن إليه وجدانها . - أخذ المحكمة بتقرير الخبير الذي قصر في بيان جوانب جوهرية في أسباب النزاع دون أن تبحثها هي وتستوفيها حقها . قصور . مثال . <p>(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٣)</p>
١٣٠٢	٢١٢	<ul style="list-style-type: none"> ٥٠ - التزام صاحب العمل بمنح العامل بناء على طلبه فور نهاية خدمته . شهادة بنهاية خدمته بغير مقابل مبين بها ما نصت عليه المادة ١٢٥ من قانون العمل . وأن يرد له ما يكون له من شهادات وأوراق . دون اشتراط أن يكون قرار إنهاء الخدمة محل نظر أمام القضاء . <p>(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>
١٣٠٨	٢١٣	<ul style="list-style-type: none"> ٥١ - لا ضرورة للإعذار قبل رفع الدعوى . متى كان تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجبر بفعل المدين . المادة ١/٣٨٨ مدني . مثال . <p>(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>
١٣٣٥	٢١٦	<ul style="list-style-type: none"> ٥٢ - مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاءً مبرراً لذمة صاحبه . ولا ينقضي به التزامه بالدين إلا بقيام البنك المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للمستفيد . - عبء إثبات عدم سداد الدين . وقوعه على عاتق الدائن . متى كان قد تسلم شيكين بقيمة ماله من دين في ذمة المدين . - مخالفة الحكم ذلك والزام المدين بإثبات صرف الدائن للشيكين . خطأ في تطبيق القانون . <p>(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>

التزام		الالتزام
الصفحة	القاعدة	
١٤٩٧	٢٤٠	<p>٥٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها . موضوعي . ما دام سائغاً . مثال .</p> <p>- في العقود الملزمة للجانبين لا يجوز لأي من طرفيها الامتناع عن تنفيذ التزامه بغير مبرر .</p> <p>- جواز امتناع أي منهما عن تنفيذ التزامه . متى لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به . أساس ذلك ؟</p> <p>- حق المشتري في حبس الثمن . متى أخل البائع بأحد التزاماته .</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك : متى كان سائغاً .</p> <p>- وجوب أن يكون تنفيذ العقد بما يوجبه حسن النية في التعامل .</p> <p>- عدم اقتصار ذلك على ما ورد في العقد امتداد ذلك إلى ما يكون من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف .</p> <p>- خلو الاتفاق من ميعاد التسليم . لا يعني ترك الأمر لمشئته البائع .</p> <p>- تحقق مسئولية الملتزم بتحقيق غاية . إذا لم تتحقق هذه الغاية . مهما بذل من جهد .</p> <p>- عدم تحديد مدة لتنفيذ الالتزام في العقد . يوجب تحديدها وفق نوع التعاقد وعرف الطائفة التي ينتمي إليها العقد إن كان من العقود المسماة . أو طبيعة التعامل والظروف التي أحاطت به ونصوص العقد إذا كان من العقود غير المسماة .</p> <p>- عبء إثبات تخلف أي من المتعاقدين عن تنفيذ التزاماته الموجبة لفسخ العقد . وقوعه على عاتق من يدعيه .</p> <p>- عجزه أو تقاعسه . يوجب رفض طلب الفسخ . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق . أ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
		<p>٥٤ - تحقق مسئولية حارس الأشياء عن التعويض عن الضرر الناشئ عن الشيء المحروس متى ثبت قيام علاقة السببية بين الضرر الذي لحق بالمضرور وبين الشيء المحروس .</p> <p>- قيام هذه المسئولية على أساس قاعدة الغرم بالغنم وليس على أساس قاعدة الخطأ المفترض الذي يلزم لإثباته قيام التعدي أو التقصير في جانب الحارس .</p> <p>- متى يكون الشيء المحروس متدخللاً تدخلاً إيجابياً في إحداث الضرر الموجب للتعويض ؟</p>

التزام		الالتزام
الصفة	القائمة	
١٥٠٥	٢٤٢	<ul style="list-style-type: none"> - الشيء الذي يتطلب عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها. - تقدير ذلك مسألة قانونية خضوع محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض. علة ذلك ؟ - الأصل قيام المسؤولية عن الشيء إلى مالكه . إلا إذا باشر شخص آخر السيطرة الفعلية عليه في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه فتنتقل إليه تلك المسؤولية. - مسؤولية شركة التأمين مع الشركة المستأجرة للمكان بالتضامم في الوفاء بالتعويض للطاعنة. - الضرر الاحتمالي ليس محلاً للتعويض. - سريان الفوائد التأخيرية على مبلغ التعويض الغير معلوم المقدار وقت الطلب ولا ينبغي على أسس ثابتة للتقدير. وإنما يخضع لتقدير القاضي . اعتباراً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. <p>(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
١٦١١	٢٥٩	<p>٥٥</p> <ul style="list-style-type: none"> - شروط انعقاد العقد وماهية الإيجاب والقبول وماهية عقد البيع وماهية الثمن. في معنى المواد ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٩، ٤٨٩، ٤٩٠، ٥١١، ٥٠٣ من قانون المعاملات المدنية ؟ - متى تنتقل ملكية المبيع من البائع إلى المشتري ؟ - وجوب مبادرة كل من المتعاقدين إلى تنفيذ التزامه الناشئ عن عقد البيع. إلا ما كان مؤجلاً منه. - عقد بيع المحل التجاري. رضائي. أثره : تمامه وإنتاج آثاره وما يترتب عليها من التزامات شخصية. متى تم التراضي عليها من الطرفين وكانت صحيحة مستكملة أركانها القانونية. علة ذلك ؟ - الكتابة ليست شرطاً من شروط انعقاده أو إثباته. مهما كانت قيمته. - جواز إثباته بكافة طرق الإثبات. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال. <p>(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ١٧/١١/٢٠١١)</p>
		<p>٥٦</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم التزام صاحب العمل بدفع أجره العامل. إلا إذا أنجز العامل العمل المطلوب منه بموجب العقد.

التزام		الالتزام
الصفحة	القاعدة	
١٦١٩	٢٦١	<p>- رفض الحكم المطعون فيه الحكم للطاعن بالأجرة المطالب بها استناداً إلى إقراره الضمني بانتهاء عمله لدى المطعون ضدها في التاريخ الوارد بصورة الإنذار والسابق على المدة المطالب بأجرتها. لا عيب. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٦١٩	٢٦١	<p>٥٧ - التزام صاحب العمل بالتأمين الصحي على العمال. شرطه: سريان عقد العمل بينه وبين كل منهم. انقضاء العقد. أثره: انقضاء هذا الالتزام. المادة ٩٦٥ من قانون العمل.</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٦٨٥	٢٧٣	<p>٥٨ - التزام شركة التأمين بتعويض المضرور من الغير عما لحقه من أضرار نتيجة وقوع حادث من السيارة المؤمن عليها في أي مكان تستخدم فيه. استناداً إلى أحكام القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. وليس قانون السير والمرور فيما نص عليه من سريان أحكامه على المركبات في الطرق العامة. أساس ذلك ؟</p> <p>- لا وجه لتطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعديل أحكام القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بإضافة فقرة جديدة (ز) إلى البند (١١) من الشروط العامة من وثيقة التأمين المتعلقة بالحوادث التي تقع خارج الطريق كما هو معرف به من أنه كل سبيل مفتوح للسير العام. على هذه الحالة . أساس ذلك وعلته ؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>
		<p>٥٩ - مسئولية صاحب المنشأة التجارية الفردية عن الالتزامات والتصرفات التي تجري باسمها. سواء صدرت عنه شخصياً أو ممن عينه مدير لها. أو ممن تركه يتعامل مع الغير باسم المنشأة. أساس ذلك وعلته ؟</p> <p>- حق التعامل مع المؤسسة أن يتمسك بانصراف أثر التصرف إلى الأصيل. على أساس الوكالة الظاهرة.</p> <p>- استخلاص الوكالة الظاهرة. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- المدير المعين للمؤسسة. اعتباره وكيلاً عن صاحبها في جميع الأعمال اللازمة لإدارتها وبالتصرفات التي تدخل في نشاطها.</p> <p>- الترخيص الصادر من الجهة الإدارية باسم شخص لمزاولة نشاط تجاري من خلال مؤسسة فردية أو خاصة. قرينة على ملكيته لتلك المؤسسة أو المنشأة. مؤدى ذلك : تحمله كافة الالتزامات والديون المترتبة على نشاطها.</p>

التزام		التزام
الصفحة	القائمة	
١٧٠٤	٢٧٧	<ul style="list-style-type: none"> - عدم براءة ذمته من ذلك . ولو انتقلت رخصة المنشأة إلى مالك جديد. ما دام الدين أو الالتزام نشأ خلال فترة ملكيته لها . ما لم يوافق المالك الجديد أو الدائن اللاحق على خلاف ذلك . - عدم حجية الحكم الجزائي الصادر في الدعوى الجزائية أمام المحاكم المدنية. إلا إذا كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله. أساس ذلك ؟ - الحكم الصادر بالبراءة . المبني على أن الفعل غير معاقب عليه. أو عدم توافر أركان الجريمة لانتفاء القصد الجنائي أو لأي سبب آخر. لا حجية له أمام المحاكم المدنية. مؤدى ذلك: المحكمة المدنية حرة في بحث توافر الحق في المطالبة بالحقوق المدنية من عدمه. - مخالفة ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
١٧١٣	٢٧٨	<ul style="list-style-type: none"> ٦٠ - التزام المؤمن في التأمين على الأشياء. بأداء الضمان أو المبلغ المستحق إلى المؤمن له أو المستفيد بمجرد تحقق الخطر. - حق المستفيد في الرجوع على المؤمن في التأمين من المسؤولية المدنية. مناطه: قيام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه المسؤولية. دون اشتراط استيفاء المتضرر للمبالغ المطالب بها. - مخالفة ذلك؟ مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
١٧٤٩	٢٨٤	<ul style="list-style-type: none"> ٦١ - حوالة الدين. ماهيتها في معنى المواد (١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٩) من قانون المعاملات المدنية ؟ - متى تتم حوالة الدين في معنى المواد السالف بيانها ؟ - إتمام حوالة الدين بالاتفاق بين المدين والمحال عليه. نفاذها في حق الدائن. بقبوله لها. أساس ذلك ؟ - انعقاد الحوالة بالتراضي. أثره: تحول الدين إلى ذمة المحال عليه والتزامه بالوفاء بها للدائن. وبراءة ذمة المدين الأصلي منها قبل الدائن. مثال لانعقاد الحوالة. - مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. <p>(الطعون أرقام ٦٨٢، ٨٢١، ٨٧٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>

التزام		التزام
الصفحة	القاعدة	
١٧٤٩	٢٨٤	<p>٦٢ - تأخر المدين في الوفاء بالدين. يوجب إلزامه بدفع فائدة عن هذا التأخير حسبما هو منصوص عليه في المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨) من قانون المعاملات التجارية ما لم يتفق على غير ذلك. متى كان الدين تجارياً وكان مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام. وذلك على سبيل التعويض.</p> <p>- حق الدائن في اقتضاء فائدة على القرض التجاري حسب السعر المنصوص عليه في العقد. فإن لم يحدد في العقد احتسبت وفق سعر الفائدة السائد في السوق وقت التعامل على ألا يزيد على ١٢٪ حتى السداد.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تحديد سعر الفائدة ما دام لم يتم الاتفاق عليها ولم يقدم الطاعن للمحكمة ما يدل على السعر السائد في السوق.</p> <p>- استحقاق الفوائد التأخيرية عن الدين التجاري من تاريخ استحقاق الدين. ما لم ينص القانون أو الاتفاق على غير ذلك.</p> <p>- استحقاق الفائدة التأخيرية للدين المستحق للمقاول. عند قيامه بتسليم صاحب العمل أو المقاول الأصلي الأعمال المكلف بها. إلا إذا تم الاتفاق أو جرى العرف على غير ذلك. أساس ذلك؟ مثال .</p> <p>(الطعون أرقام ٨٧٢، ٨٧١، ٨٨٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٧٦٢	٢٨٥	<p>٦٣ - عدم وجوب إعدار المدين. متى كان تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجبر بفعل المدين. المادة (٢٨٨) من قانون المعاملات المدنية. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
		<p>٦٤ - حقوق العمال المترتبة لهم بمقتضى قانون العمل. لا تسمع الدعوى بها بعد مضي سنة من تاريخ استحقاقها. متى أنكرها المدين بها. أساس ذلك؟</p> <p>- احتساب تاريخ السنة. من اليوم الذي يصبح الحق المطالب به مستحق الأداء.</p> <p>- تحديد الواقعة التي يبدأ منها حساب المدة. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- ورود حالات الوقف والانقطاع على تلك المدة. أساس ذلك؟</p> <p>- انقطاعها بالمطالبة القضائية المرفوعة بإجراءات صحيحة. والقضاء فيها بحكم نهائي بإجابة المدعي إلى طلباته كلها أو بعضها. أساس ذلك؟</p> <p>- انتهاءها إلى الرفض أو عدم القبول أو الانقضاء أو السقوط أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو بإثبات تركها. يزيل أثر المطالبة القضائية في قطع التقادم. أساس ذلك؟</p> <p>- إقرار المدين بالحق المطالب به صراحة أو ضمناً. يقطع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى.</p>

التزام		الالتزام
الصفحة	القائمة	
١٨٢٢	٢٩٥	<ul style="list-style-type: none"> - قطع الزمان. أثره : احتساب مدة جديدة مساوية للمدة الأولى. أساس ذلك ؟ - الإقرار الصريح أو الضمني بالحق من المدين به القاطع للتقدم. تقديره : موضوعي. متى كان سائفاً. - جواز الاستدلال عليه من أي دليل غير مجعود مقدم في الدعوى. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٥)</p>
١٨٥١	٣٠٢	<p>٦٥</p> <ul style="list-style-type: none"> - عقد الإيجار ينشئ حقاً للمستأجر في ذمة المؤجر الذي يلتزم بتمليكها منفعة العين المؤجرة. - التنازل عن الحق في الإيجار يكون بين المستأجر وآخر ويكون عن كل الحق في المنفعة أو بعضه. نظير مقابل أو بدون ذلك. - عدم جواز التنازل عن كل الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار بمقابل واعتباره بيعاً. - عدم جواز بيع المواطنين الأراضي الصناعية. إلا وفقاً لما نصت عليه المادة ٩ من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الملكية العقارية بإمارة أبوظبي. وفقاً للضوابط التي يضعها المجلس التنفيذي للإمارة. - عدم جواز التنازل عن حق الإيجار في الأراضي الحكومية المؤجرة من الجهة المختصة إلا بإذن المؤجر. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
		<p>راجع أيضاً : إثبات (سبب الإثبات) القاعدتان رقم ١٥٢، ٢٤٨ من ١٥٢ ، ١٥٥٠ .</p> <p>وإثبات (مهورات مرفية) القاعدتان رقم ١٥٤، ٢٧٦ من ٩٨٢ ، ١٧٠١ .</p> <p>وأجرة القاعدة رقم ٢٦٩ من ١٦٦٦ .</p> <p>واختصاص (اختصاص قيمي) القاعدة رقم ٨٠ من ٥١١ .</p> <p>وامذار القاعدة رقم ١١٩ من ٧٧١ .</p> <p>وأمر رئيس الدولة القاعدة رقم ١٧٢ من ١٠٩١ .</p> <p>وتكليم القاعدة رقم ٢٣٤ من ١٤٤١ .</p> <p>وتعويض القواعد أرقام ٢١٥، ٢٢٦، ٣٠٤ من ١٣٢١ ، ١٣٩٩ ، ١٨٦١ .</p> <p>وهكم (تسببه . تسبب غير معيب) القاعدتان رقم ١٦٤ ، ٦٧ من ٤٣٥ ، ١٠٥٠ .</p> <p>وحين القاعدة رقم ٩٢ من ٦٠٧ .</p> <p>ورهن القاعدتان رقم ٢٢٨، ٢٥٥ من ١٤١٢ ، من ١٥٨٩ .</p> <p>وسميرة القاعدة رقم ٢١٥ من ١٣٢١ .</p> <p>وشركات القواعد أرقام ٦٨، ٨٨، ١٣١ من ٤٤٣ ، من ٥٨٢ ، من ٨٣٩ .</p> <p>وفوائد القواعد أرقام ١٠٦، ١٤٢، ١٧٠، ٢٣٥ من ٧٠٣ ، من ٩١١ ، من ١٨٣ ، من ١٤٤٨ .</p> <p>وقانون (سريانه من حيث الزمان) القاعدة رقم ٢١٤ من ١٣١٥ .</p> <p>ومرور القاعدة رقم ٢٣٦ من ١٤٧١ .</p>

التماس		التماس
الصفحة	القاعدة	
		ومسئولية (مسئولية نظيرية) القاعدة رقم ٢٢٨ من ١٤٨١ . ومضاربة القاعدة رقم ٨٧ من ٥٦٨ . ووكالة القاعدة رقم ٢٤٩ من ١٥٥٧ .
التماس إعادة نظر		التماس إعادة نظر
٢٨٢	٤٠	١ - عدم جواز الطعن بالنقض بطريق التماس إعادة النظر. إلا في الأحكام الصادرة في أصل النزاع في الحالات المحددة حصراً في المادة (١٦٩/١،٢،٣) من قانون الإجراءات المدنية. المادة (١٨٧) من ذات القانون . مثال . (الطعن رقم ٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. التماس إعادة نظر مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)
٦٦٠	١٠٠	٢ - جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام النهائية. متى توافرت إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ١٦٩ من قانون الإجراءات المدنية في الموعد المحدد في المادة ١٧٠ منه . - سبق تقديم طلب الالتماس طعناً بالنقض على الحكم الملتبس فيه . وقضاء محكمة النقض برفض الطعن دون أن تفصل في أصل النزاع موضوعياً. لا يحول دون حقه في سلوك طريق الالتماس. أساس ذلك ؟ - وجوب فصل المحكمة المقدم إليها الالتماس في جوازه من عدمه. دون أن تتقيد بما قضت به محكمة النقض في رفضها للطعن على الحكم محل الالتماس . علة ذلك ؟ مخالفة ذلك . عيب . (الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٧)
٧٣٤	١١١	٣ - الغش في معني المادة ١٦٩ من قانون الإجراءات المدنية؟ - الخصم في الدعوى ماهيته؟ - تقدير توافر الغش أو نفيه في مفهوم التماس إعادة النظر. موضوعي. ما دام سائفاً. - مثال لاستخلاص سائغ لعدم توافر الغش لقيام سبب التماس إعادة النظر. (الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)
١٠٨٨	١٧١	٤ - عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر في حكم محكمة النقض الذي لم يفصل في موضوع الحق محل النزاع وإحالته إلى محكمة الاستئناف للنظر فيه. مثال. (الطعن رقم ٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. التماس إعادة نظر تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)
١١٩٢	١٩١	٥ - التناقض في منطق الحكم الذي يجيز طلب التماس إعادة النظر على مقتضى نص المادة (٥/١٦٩) إجراءات مدنية. ماهيته ؟ - إقامة طعن بطريق النقض في حالة من حالات الطعن بطريق التماس إعادة النظر . عدم قبوله. مثال. (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)

التماس إعادة نظر		التماس إعادة نظر
الصفحة	القائمة	
١٣٤٧	٢١٩	<p>٦ - الغش الذي يصلح سبباً للتماس إعادة النظر. ماهيته ؟</p> <p>- الشروط الواجب توافرها لطلب الالتماس استناداً إلى قيام الغش ؟</p> <p>- تقدير قيام الأعمال المؤدية إلى الغش من عدمه. موضوعي. ما دام سائغاً.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائغ لعدم قيام الغش.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٥، ٨٩٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٧/٩/٢٠١١)</p>
١٣٤٧	٢١٩	<p>٧ - إثبات التزوير كسبب للتماس إعادة النظر. بإقرار مرتكب التزوير أو المتمسك بالورقة بوقوعه. أو بصور حكم جنائي أو مدني بتزوير الورقة. وأن يثبت هذا التزوير بعد صدور الحكم الملتزم فيه. وتأثر المحكمة في حكمها بهذا التزوير.</p> <p>- التحقيق الذي تجريه النيابة العامة في واقعة التزوير وإصدارها قراراً بآلا وجه لإقامة الدعوى. لا حجية له أمام القضاء المدني. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٥، ٨٩٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٧/٩/٢٠١١)</p>
١٥٦٦	٢٥٠	<p>٨ - حكم النقض الصادر برفض الطعن. عدم جواز الطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إعادة نظر إداري - جلسة ٣١/١٠/٢٠١١)</p>
١٨١٧	٢٩٤	<p>٩ - حالات التماس إعادة النظر في معنى المادة (١٦٩) إجراءات مدنية. ماهيتها؟</p> <p>- رفع الالتماس لإعادة النظر في غير تلك الحالات. مؤداه : الرفض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٥/١٢/٢٠١١)</p>
أمراء		أمراء
		<p>١ - أمر الأداء . ماهيته وشروط الالتجاء إليه في معنى المواد ١٤٥، ١٤٣، ١٤٢ من قانون الإجراءات المدنية ؟</p> <p>- عدم جواز اللجوء إلى طريق استصدار أمر الأداء. ولو توافرت شروطه بالنسبة لجزء من الدين المطالب به. دون باقي أجزائه. علة ذلك ؟</p> <p>- أمر الأداء غير قابل للتجزئة.</p> <p>- عدم جواز إصدار القاضي أمراً بجزء من الدين وإحالة الجزء الآخر للمحكمة المختصة .</p> <p>- على القاضي إما إصدار أمر بأداء كامل الدين. أو يمتنع من إصدار الأمر. ولو وجد ارتباط بين الدين الثابت بالكتابة والمطالبة بحق آخر ملحق به أو مترتب عليه. ما لم يكن هذا الحق ثابتاً بالكتابة أيضاً وحال الأداء ومعين المقدار.</p>

أمراء		أمراء
الصفحة	القائمة	
٦١٤	٩٣	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب سلوك المستفيد من الشيك وحامله طريق أمر الأداء لاقتضاء حقه. - توقيع المستفيد من الشيك. أو حامله حجزاً على ما للساحب لدى المسحوب عليه. يوجب عليه سلوك طريق الدعوى لطلب صحة الحجز . ما دام يطالب بصحة الحجز والرجوع على الساحب بقيمة الشيك معاً. علة ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٨٤٨	١٣٣	<ul style="list-style-type: none"> - رفع الدعوى بالطريق العادي. بطلب إلزام الطاعنة بأداء مبلغ معين المقدار وحال الأداء وثابتا بسندات إذنيه والحكم بصحة وثبوت الحجز التحفظي. دون طريق أمر الأداء. صحيح. علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
١٣٧٣	٢٢٤	<ul style="list-style-type: none"> - أمر الأداء متى يجب سلوك طريقه في معنى المادة (١٤٣) إجراءات مدنية ؟ - الدائن بورقة تجارية. وجوب سلوكه طريق أمر الأداء المنصوص عليه في المادة (١٤٣) من قانون الإجراءات المدنية وما بعدها. إذا كان المطالب به الرجوع على الساحب أو المحرر أو القابل أو الضامن الاحتياطي لأحدهم. - مطالبته بحقه من غير هؤلاء أو منهم مع غيرهم يوجب عليه سلوك الطريق العادي للدعوى. مثال. <p>(الطعن رقم ٢٤٨، ٣١٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٥٥٠	٢٤٨	<ul style="list-style-type: none"> - رفع الدعوى بالطريق العادي للمطالبة بمبلغ نقدي والتعويض عن المثل في السداد. دون اتباع طريق أمر الأداء . صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١١٨٦، ١٢٠٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - وجوب إنذار الدائن للمدين للوفاء بالدين قبل استصدار أمر الأداء بخمسة أيام على الأقل. بطلان هذا الإنذار أو مخالفته. مؤداه: بطلان أمر الأداء. أساس ذلك ؟ - صحيفة أمر الأداء . قيامها مقام ورقة التكليف بالحضور. أثر ذلك: اتصال الدعوى بالقضاء. - شرط التكليف بالوفاء عدم ارتباطه بالصحيفة ذاتها. إنما هو شرط لصدور أمر الأداء. مثال.

أمر أدناه		أمر أدناه	
الصفحة	القاعدة		
١٧٣٨	٢٨٢	<ul style="list-style-type: none"> - إعلان الطاعن بصحيفة الدعوى. بعد رفض القاضي إصدار أمر الأداء وتحديد جلسته لنظر الموضوع. أثره : صحة إجراءات الخصومة. <p>(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>	
١٧٣٨	٢٨٢	<ul style="list-style-type: none"> - امتناع القاضي عن إصدار أمر الأداء لتخلف شروط إصداره. يوجب عليه تحديد جلسة لنظر الطلب. لا أن يرفضه. - وجوب إعلان المدين بالجلسة المحددة وفقاً للإجراءات المعتادة للدعوى. دون النظر لإجراءات أمر الأداء. - ليس للخصوم الحق في التظلم من قرار القاضي بالامتناع عن إصدار الأمر وتحديد جلسة لنظر الموضوع. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>	٦
أمر بلا وجه إقامة الدعوى			
		رأى : نيابة مأمومة .	
أمر رئيس الدولة		أمر رئيس الدولة	
١٠٩١	١٧٢	<ul style="list-style-type: none"> - أوامر رئيس الدولة الصادرة بشأن المعاملات المالية بين البنوك والأفراد والمتعلقة بالقروض برقم ٦٣٢/٧/١/٥ في ١٩٩٥/٢/٢٧ وما لحقها من أوامر آخرها الأمر رقم ٧٣٢/١٤ في ٢٠٠٤/١٢/٢٨ مؤداها: العودة إلى الأصل العام في التعامل بين المؤسسات المالية والأفراد وأنها هي التي تقدر ضمانات وشروط الإقراض وتسري عليها الأحكام والقوانين السارية في الدولة. أساس ذلك وعلمته ؟ <p>(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>	١
١٨٨٤	٣١٠	<ul style="list-style-type: none"> - إحالة القضايا التي ترفعها البنوك والمؤسسات المالية على المواطنين بسبب التسهيلات الائتمانية. قروضا كانت أو سحب على المكشوف أو بطاقات ائتمان وغير ذلك من المعاملات المالية. إلى المحاكم. دون التقيد بالأوامر الصادرة من رئيس الدولة السابقة على تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٨. صحيح. <p>(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٨)</p>	٢

أمر على عريضة		أمر على عريضة
الصفحة	القاعدة	
١٣٤٣	٢١٨	<p>- لطالب الأمر على عريضة ولن صدر الأمر عليه ولذوي الشأن التظلم من الأمر إلى المحكمة المختصة أو إلى القاضي المصدر للأمر. إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك.</p> <p>- لا يمنع من نظر التظلم قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة.</p> <p>- الفصل في التظلم يكون بتأييد الأمر أو تعديله أو إلغائه.</p> <p>- قابلية هذا الحكم للطعن عليه بطرق الطعن العادية. المادة (١٤١) إجراءات مدنية.</p> <p>- الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بما فيها من دفع وأوجه دفاع بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف.</p> <p>- محكمة الاستئناف نظرها الدعوى. على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة فضلاً عما يكون قد قدم أمام المحكمة الابتدائية.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- إلغاء الاستئناف للأمر على عريضة القاضي بصحة الحجز. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>
<p style="text-align: center;">إنشائية</p> <p style="text-align: right;">العناوين الفرعية :-</p> <p>أ نيابة اتفاقيّة ب - نيابة قانونيّة</p>		
<p style="text-align: center;">إنشائية</p>		
		<p>أ) نيابة اتفاقيّة :</p> <p>١ - انصراف كافة تصرفات الوكيل أو النائب الاتفاقي أو القانوني إلى أصيل. ما دامت في حدود وكالته أو إنابته. المادة ١٥٣ من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- إصدار الوكيل شيكاً والتوقيع عليه. مؤداه : مسئوليته شخصياً في ماله الخاص قبل المظهرين وحامل الشيك عن أداء مقابل الوفاء إليهم. بالإضافة إلى مسئولية الأصيل.</p> <p>- عدم إعفاء الوكيل من هذه المسئولية. إلا إذا أثبت عند الإنكار أن الموكل صاحب الحساب المسحوب منه كان لديه وقت إصدار الشيك مقابل وفاء له.</p>

إنشائية		إنشائية	الصفحة	القائمة
٥٦٨	٨٧	- إخفاقه في إثبات ذلك. أثره: ضمانه للوفاء بقيمة الشيك إلى المظهرين وحامل الشيك. ولو عمل الاحتجاج بعدم الوفاء بعد المواعيد المقررة. أساس ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣١)		
٦٤٦	٩٨	- الوكالة . ماهيتها ؟ - ما يبرمه الوكيل في حدود وكالته باسم الأصيل. انصراف ما يسفر عنه من حقوق والتزامات إلى ذمة الأصيل. مثال. (الطعن رقم ١٠٠٨، ٩٨٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)		
٦٩٢	١٠٥	- الاحتجاج بالكتابة. شرطه: أن تكون صادرة ممن وقعها أو من نائبه. المادة ١١ من قانون الإثبات. - الإجازة اللاحقة للتصرف. تعتبر في حكم الوكالة السابقة. المادة ٩٣٠ مدني. أساس ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)		
١١٥٨	١٨٥	- فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. وتفسير العقود والمحرمات. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. - الإجازة اللاحقة للتصرف في حكم الوكالة السابقة. المادة (٩٣٠) مدني. (الطعن رقم ٤٦١، ٤٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)		
١٢٩٤	٢٨٩	- انصراف آثار العقد الذي يعقده النائب في حدود إنابته إلى الأصيل. أساس ذلك ؟ - الكتابة دليل من أدلة الإثبات. أساس ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٠)		
٢٣٠	٢٣	ب) نيابية قانونية : - استخلاص صفة الخصوم. موضوعي. ما دام سائفاً. - بلوغ القاصر سن الرشد. لا يؤدي بذاته إلى انقطاع الخصومة. ما دام من مباشر الخصومة عنه قد استمر في تمثيله دون اعتراض منه بعد بلوغه سن الرشد. - اعتبار مباشرته للخصومة صحيحاً وتصبح نيابته اتفاقية بدلاً من النيابة القانونية التي كان عليها . مثال. (الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)		

إنسابية		إنسابية
الصفحة	القاعدة	
٤٥٠	٦٩	<p>٢ - إنكار الخصم المحتج عليه بمحرر عريفي. أثره : نقل عبء إثبات صدوره منه أو من سلفه على من يتمسك بالمحرر.</p> <p>- إنكاره خطه أو إمضائه أو بصمته أو ختمه. وكان المحرر منتجاً في الدعوى.</p> <p>يوجب على المحكمة متى لم تكف وقائع الدعوى لتكوين عقيدتها. أن تأمر بإجراء التحقيق المناسب لإظهار الحقيقة سواء بالمضاهاة أو بسماع الشهود.</p> <p>- تقدير ما إذا كان الطعن بالتزوير منتجاً في الدعوى أو غير منتج. موضوعي.</p> <p>ما دام سائغاً.</p> <p>- الإقرار. ماهيته. وأثره ؟</p> <p>- الإقرار القضائي. قد يكون شفوياً أمام القضاء وقد يكون كتابةً في مذكرة منه أثناء سير الدعوى. وهو بذلك حجية قاطعة على المقر. مثال.</p> <p>- الإقرار الصادر في قضية أخرى. لا يعد إقراراً قضائياً ملزماً.</p> <p>- اعتباره إقرار غير قضائي. خضوعه لتقدير محكمة الموضوع لها أن تعتبره دليلاً كتابياً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة. كما لها أن تأخذ به. ما دام تقديرها سائغاً. مثال.</p> <p>- نيابة الوصي عن القاصر. نيابة قانونية. أثره : انصراف أثر تصرفه في مال القاصر إلى ذمة القاصر. مثال.</p> <p>- حق القاصر عند بلوغه سن الرشد أن يتمسك ببطلان تصرف الوصي الذي أجراه وقت نقص أهليته. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
أهلية		
٢٩٥	٦٠	<p>١ - تقديم النيابة العامة مذكرة بالرأي في الدعاوى والمنازعات الخاصة بعديمي الأهلية وناقصيها والغائبين والمفقودين . كافٍ لتحقيق موجبات نص المادة ٦١ من قانون الإجراءات المدنية. ولو كان بتفويضها الرأي للمحكمة.</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢)</p>
		<p>٢ - عدم جواز تصرف المحكوم عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت في أمواله خلال مدة سجنه. إلا بإذن من المحكمة. المادة ٧٦ عقوبات.</p> <p>- بطلان كل تصرف يخالف ذلك.</p>

أهلية		أهلية
الصفحة	القاعدة	
١٨٤٢	٣٠٠	<ul style="list-style-type: none"> - انتهاء الوكالة بوفاء الموكل أو بخروجه عن الأهلية للتصرف. وإن تعلق بالوكالة حق للغير. إلا في الوكالة ببيع الرهن. أو كان الراهن قد وكل العدل أو المرتهن بيع المرهون عند حلول الأجل. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير مستنداتها. موضوعي. شرطه : أن يكون استخلاصها سائغاً. مثال لاستخلاص غير سائغ. <p>(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
أوراق مالية		
٩١	١٦	<p>١ - سريان القوانين المتعلقة بالإجراءات بأثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى . عدا ما استثنى من ذلك حصراً في نص المادة الأولى من قانون الإجراءات المدنية. ومنها القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى.</p> <ul style="list-style-type: none"> - القوانين المعدلة للاختصاص . ماهيتها؟ - الدعاوى التي تم الفصل فيها ولو لم يكن نهائياً. قبل العمل بالقانون الجديد لا تخضع لحكمه. خضوعها لأحكام القانون القديم. علة ذلك ؟ - عدم خضوعها للقانون الجديد ولو كان قد عدل القديم تعديلاً جوهرياً في خصوص إجراءات رفع الدعوى أو نظرها أو إثباتها. علة ذلك ؟ - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة عملاً بنص المادة (٨٥) من قانون الإجراءات المدنية. ينهي الخصومة كلها فيما فصل فيه بصدد الاختصاص. مؤدى ذلك : قابليته للاستئناف. - عدم استئنافه. أثره: صيرورته نهائياً. وتلزم به المحكمة التي قضي باختصاصها ولو خالف حجية حكم سابق . أو بني على قاعدة غير صحيحة في القانون. علة ذلك ؟ - وجوب تطبيق هذه القواعد. كلما تعلق عدم الاختصاص بالولاية. مثال بشأن نظام التحكم في المنازعات الناشئة عن تداول الأوراق المالية والسلع. <p>(الطعون أرقام ٨٠٩، ٨٤١، ٨٤٨، ٨٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
		<p>٢ - وجوب التزام الوسيط بالوفاء بجميع التزاماته الناشئة عن الصفقات التي يتوسط في إبرامها في مواعييدها. أساس ذلك ؟</p> <ul style="list-style-type: none"> - وجوب تسوية التزاماته مع السوق وفقاً لنظامه. سواء حصل على تسوية مع عملائه أم لم يحصل . أساس ذلك ؟

أوراق مالية		أوراق مالية
الصفحة	القاعدة	
٦٤٦	٩٨	<ul style="list-style-type: none"> - التزامه بسداد المبلغ المستحق عليه. وفقاً للتقرير الصادر عن المقاصة في الموعد الذي يحدده السوق في حالة شراء أوراق مالية باسم أحد المستثمرين ولحسابه. على ألا يتعدى ذلك الموعد انتهاء يوم العمل التالي ليوم التداول . ثم تتم تسوية المبالغ بعد ذلك بين الوسيط والعميل مباشرة حسب الاتفاق بينهما. - الاتفاق بين الوسيط والعميل بشأن التسهيل الائتماني . قد يكون صراحة أو ضمناً. مؤدى ذلك : سماح العميل للوسيط بشراء الأسهم والمتاجرة فيها وبالسحب على المكشوف يرتب التزام العميل سداد ما قد يسفر عنه الحساب من مديونية للوسيط. يستوي أن يكون الإيجاب من أحد الطرفين ولاقى قبولاً من الطرف الآخر. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٠٨، ٩٨٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
١٣٧٣	٢٢٤	<ul style="list-style-type: none"> - أمر الأداء متى يجب سلوك طريقه في معنى المادة (١٤٣) إجراءات مدنية ٩ - الدائن بورقة تجارية. وجوب سلوكه طريق أمر الأداء المنصوص عليه في المادة (١٤٣) من قانون الإجراءات المدنية وما بعدها. إذا كان المطالب به الرجوع على الساحب أو المحرر أو القابل أو الضامن الاحتياطي لأحدهم. - مطالبته بحقه من غير هؤلاء أو منهم مع غيرهم يوجب عليه سلوك الطريق العادي للدعوى. مثال. <p>(الطعن رقم ٣١٦، ٢٤٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - حق الدائن المرتهن. إذا تخلف المدين عن سداد الدين المضمون بالرهن في الموعد المحدد. أن يطلب من المحكمة بعد انقضاء سبعة أيام من تاريخ الإنذار بالوفاء. الإذن له ببيع الشيء المرهون . - وجوب نظر المحكمة في هذا الطلب على سبيل الاستعجال وتعيين كيفية البيع. - جواز تحديد الدائن للمدين موعداً مناسباً لتكملة الضمان إذا نقص سعر الشيء المرهون عن الوفاء بالدين موضوع الرهن. فإن رفض الراهن ذلك أو انقضى الميعاد دون تكملة الضمان جاز للدائن طلب بيع الشيء المرهون ولو لم يحل أجل الاستحقاق. وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من القانون سالف الذكر. - جواز طلب الدائن المرتهن والمدين الراهن طلب بيع الشيء المرهون فوراً إذا كان الشيء المرهون معرضاً للهلاك أو التلف أو النقص في القيمة أو أصبحت حيازته تستلزم نفقات باهظة متى لم يشأ الراهن تقديم بدال له.

أوراق مالية		أوراق مالية
الصفحة	القائمة	
		<ul style="list-style-type: none"> - انتقال الرهن في هذه الحالة إلى ثمن البيع. - الاتفاق على ما يخالف ذلك. مؤداه : البطلان. - جواز طلب البنك من المحكمة بيع الصكوك المرهونة لديه بالمزاد العلني أو بسعرها في سوق الأوراق المالية. لاستيفاء حقه من ثمن البيع قبل غيره من الدائنين. متى لم يستوفي حقه عند حلول أجل المحدد لسداد القرض . المادة ٤٥٣ معاملات تجارية. - الاتفاق على ما يخالف ذلك. أثره: بطلان الشرط مع صحة الرهن. المادة ١٤٢٠ مدني . - جواز حبس الأوراق المالية المرهونة إلى حين الوفاء بالدين المضمون بها. - عدم جواز تصرف البنك في الأسهم المرهونة بيعاً أو تملكاً إلا بعد حصوله على حكم بذلك من المحكمة المختصة بعد انقضاء سبعة أيام على تاريخ الإنذار بالوفاء. - عدم مسئولية الشخص عن عدم استعماله رخصة خولها له القانون. - تكييف الفعل بأنه خطأ أو نفي ذلك عنه . خضوعه لرقابة النقض. مثال. - تقدير قيام الخطأ من عدمه . موضوعي. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها من تقارير الخبراء. موضوعي. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد استقلال على المطاعن الموجهة إلى تقرير الخبرة . مثال.
١٤١٢	٢٢٨	(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)
		<ul style="list-style-type: none"> - الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة . هو الذي لو صح أن يتغيربه وجه الرأي في الدعوى . متى استقام على سند من القانون. - بطلان كل تعامل في الأوراق المالية المدرجة في السوق لم تسجل وفق أحكام القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠ في شأن هيئة سوق الإمارات للأوراق المالية والسلع. والقرارات والأنظمة الصادرة تنفيذاً له. - سلطة محكمة الموضوع في ندب خبير أو أكثر في المسائل الفنية التي يستلزمها الفصل في الدعوى. - أخذها بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى لاقتناعها بصحة أسبابه. دون ندب خبير آخر. لا يعيب حكمها.

أوراق مالية		أوراق مالية
الصفحة	القائمة	
١٥٣٩	٢٤٧	<ul style="list-style-type: none"> - هي غير ملزمة بالرد استقلاً على المطاعن الموجهة للتقرير. أخذها به محمولاً على أسبابه. مفاده: أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستأهل رداً بأكثر مما تضمنه الخبير. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. <p>(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٧/١٠/٢٠١١)</p>
إيجار أماكن		
٦٢٨	٩٥	<ul style="list-style-type: none"> ١ - القضاء بانتهاء عقد إيجار المحل المؤجر بالفندق لوجود نص فيه على انتهائه بانتهاء مدته ولا يجدد إلا باتفاق الطرفين. استناداً إلى حكم المادة ٧٩١ من قانون المعاملات المدنية. بعد ثبوت عدم تجديده من طرفيه. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ١٢/٤/٢٠١١)</p>
٦٢٨	٩٥	<ul style="list-style-type: none"> ٢ - القضاء باختصاص جهة القضاء العادي بالنظر في المنازعات الإيجارية المتعلقة بالأماكن التي تمارس الأنشطة السياحية والفندقية . استناداً إلى نص المادة ٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٦ بشأن إيجار الأماكن لإمارة أبوظبي. صحيح. أساس ذلك ؟ - تطبيق أحكام الإيجار المنصوص عليها في قانون المعاملات المدنية على هذه الحالة. صحيح. <p>(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ١٢/٤/٢٠١١)</p>
٧٠٩	١٠٧	<ul style="list-style-type: none"> ٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها واستخلاص توافر الصفة فيها. موضوعي. ما دام سائفاً. - مثال لاستخلاص سائفاً. <p>(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٤/٤/٢٠١١)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير عناصرها. وتفسير العقود والاتفاقات. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتحصيل سائفاً. - عناصر المحل التجاري في معنى المادتين (٣٩، ٤٠) من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها ؟ - البائع للمحل التجاري ضمانه عدم تعرضه أو تعرض الغير للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه. مثال.

إيجار أماكن		إيجار أماكن
الصفحة	القائمة	
٩٨٧	١٥٥	<ul style="list-style-type: none"> - حق الإجارة. هو العنصر المعنوي من عناصر المحل التجاري. التزام البائع للمحل التجاري بتسليمه للمشتري. المادة (٥١٤) من القانون سالف الذكر. - ضمانه عدم تعرض الغير له في حيازته والانتفاع به حيازة هادئة. متى استند هذا الغير إلى سبب قانوني يولد له حقاً على المبيع يحتج بمقتضاه على المشتري للمحل. وهو التزام أبدي يتولد عن عقد البيع بمجرد انعقاده. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٣٦٠	٢٦٣	<ul style="list-style-type: none"> - إعمال الحكم المطعون فيه أحكام القانون رقم ٢٠ بشأن إيجار الأماكن بإمارة أبوظبي من حيث مدة الإنذار ورغم قضاء لجنة فض المنازعات الإيجارية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وصيرورته حكماً حائزاً لقوة الأمر المقضي به. دون أحكام قانون المعاملات المدنية. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ٥ <p>(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)</p>
١٦٧٣	٢٧٠	<ul style="list-style-type: none"> - تكييف الدعوى العبرة فيه. بما تصفه به محكمة الموضوع من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها تحت رقابة محكمة النقض. لا بما يصفه به الخصوم. - التعرف على نوع العين المؤجرة. وتحديد حقوق طرفي العقد على موجب هذا التعريف. بحقيقة الواقع والنية المشتركة لأطراف العقد مما جاء بالعقد ذاته. - مثال لتكييف غير صحيح في عقد إيجار عقار. <p>(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - عقد الإيجار ينشئ حقاً للمستأجر في ذمة المؤجر الذي يلتزم بتسليمه منفعة العين المؤجرة. - التنازل عن الحق في الإيجار يكون بين المستأجر وآخر ويكون عن كل الحق في المنفعة أو بعضه. نظير مقابل أو بدون ذلك. - عدم جواز التنازل عن كل الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار بمقابل واعتباره بيعاً. - عدم جواز بيع المواطنين الأراضي الصناعية. إلا وفقاً لما نصت عليه المادة ٩ من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الملكية العقارية بإمارة أبوظبي. وفقاً للضوابط التي يضعها المجلس التنفيذي للإمارة.

إيجار أماكن		إيجار أماكن
الصفحة	القائمة	
١٨٥١	٣٠٢	- عدم جواز التنازل عن حق الإيجار في الأراضي الحكومية المؤجرة من الجهة المختصة إلا بإذن المؤجر. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)
		راجع أيضاً : محكمة مدنية (نظرها الدعوى والحكم فيها) القائمة رقم ٢٥١ م ١٥٧٠ .
(ب)		
باعث - بدلت - بطلان - بنوك - بيع		
باعت		
		راجع : قرار إداري القائمة رقم ١٢٢ م ٧٨٧ . ومسئولية (مسئولية المتبوع) القائمة رقم ١٣٩ م ٨٩٠ .
باعت		
		١ - حق العامل في الحصول على أجره عن أيام الأجازة السنوية التي لم يحصل عليها إذا فصل من العمل أو تركه بعد فترة الإنذار المقررة قانوناً. - احتساب هذا البديل على أساس الأجر الذي كان يتقاضاه العامل وقت استحقاق الأجازة. - الأجر. هو كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله بموجب عقد العمل. - اشتماله كل منحة تعطى للعامل جزاء أمانته أو كفاءته . إذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقد العمل أو نظام العمل الداخلي للمنشأة أو جرى العرف أو التعامل بمنحها حتى أصبح عمال المنشأة يعتبرونها جزءاً من الأجر. (الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)
٥١٩	٨٢	
		٢ - عدم إعادة العامل إلى عمله بعد ثبوت براءته. دون إنذاره. مؤداه: فصل تعسفي يوجب القضاء له ببديل إنذار وبديل فصل تعسفي ومكافأة نهاية خدمة. (الطعن رقم ١٧٨ ، ٢١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)
٨٧٧	١٣٧	
		٣ - فصل العامل أثناء فترة التجربة دون إنذار. صحيح. أساس ذلك ؟ - رفض الحكم تعويض العامل عن الفصل التعسفي والحكم له ببديل إنذار. لا عيب. - سلطة محكمة الموضوع في تقدير مدى تعسفية الفصل والتعويض الجابر له. متى كان سائفاً. (الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - محال - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)
١١١١	١٧٦	

بطلات		بطلات
الصفحة	القائمة	
١٧٧٠	٢٨٦	٤ - استحقاق العامل بدل تذكرة سفر عن كل سنة من سنوات الخدمة. غير مقيد في ذلك بتحديد العقد بعد مدة معينة من عدمه. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٦٩،٤٠٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)
١٧٧٠	٢٨٦	٥ - بدل الأثاث منحة للعامل مرة واحدة وفقاً للدرجة التي تحددها اللوائح والقوانين. وذلك عند استحقاقه لها. التغيرات التي تحدث بعد ذلك على حالته الاجتماعية. لا أثر لها في تقدير هذا البديل. (الطعن رقم ٣٦٩،٤٠٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)
		راجع أيضاً : ممال .
بطلان		
٢٤	٦	١ - شروط صحة العقد. ماهيتها في الشريعة والقانون ؟ - الشركة التجارية ماهيتها في معنى المادة الرابعة من قانون الشركات التجارية ؟ - انقضاء الشركة بفسخ عقدها أو بحلها وبطلانها. أثره : تسوية حقوق الشركاء قبل بعضهم البعض وفقاً لشروط عقد الشركة . المادة التاسعة من ذات القانون. مثال. (الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٦)
٢٨	٧	٢ - عدم جواز التصرف في المساكن الشعبية المخصصة للمواطنين من قبل الدولة. إلا بموافقة المجلس التنفيذي. مخالفة ذلك : مؤداه بطلان التصرف بطلاناً متعلقاً بالنظام العام. - حق كل صاحب مصلحة في التمسك بهذا البطلان في أية حالة كانت عليها الدعوى. مثال. (الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٩)
٢٨	٧	٣ - الحكم ببطلان العقد أو فسخه وإعادة الحال بين المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد. يوجب القضاء بالتعويض . متى استحال ذلك. - عدم مراعاة ما أدخل من تحسينات على العقار المقضي بفسخ عقده يستحيل نزاعها عنه دون ضرر. وتعويض المشتري بما يساوي قيمة تلك التحسينات. مخالفة للقانون. - تقدير قيمة التعويضات. موضوعي. (الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٩)

بطلان		بطلان
الصفحة	القاعدة	
٦٧	١٢	<p>٤ - صحة العقد. شرطه: أن يكون محله قابلاً لحكمه غير ممنوع التعامل عليه قانوناً وغير مخالفاً للنظام العام أو الآداب . مخالفة ذلك . أثره البطلان.</p> <p>- العقد الباطل. ما ليس مشروعاً بأصله ووصفه . باختلال ركنه أو محله أو الغرض منه أو الشكل الذي فرضه القانون لانعقاده. أثر ذلك: عدم ترتيب آثاره ولا ترد عليه الإجازة. ولكل ذي مصلحة التمسك ببطلانه وللقاضي أن يحكم بالبطلان من تلقاء نفسه. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
١٠٥	١٨	<p>٥ - البطلان المترتب على عدم إعلان الخصوم. بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تعيب إعلانه دون غيره.</p> <p>- عدم جواز تمسك غيره به. ولو كان الموضوع مما لا تقبل تجزئته أو في الالتزام بالتضامن. أو كانت الدعوى مما يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها. لا يمتد إليهم أثر ذلك إلا إذا تمسك صاحب الشأن بالبطلان وتحكم به المحكمة.</p> <p>- حكم المحكمة بالبطلان المتمسك به ممن له المصلحة . أثره : امتداده لباقي الخصوم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
١٤٩	٢٣	<p>٦ - عدم إعلان الشركة الطاعنة بصحيفة الاستئناف في مركز إدارتها أو مقرها. وإعلانها في مكتب المحامي الذي حضر عنها أمام محكمة أول درجة. نظر محكمة الاستئناف للدعوى والحكم فيها. مؤداه: البطلان. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٦، ١٢٧٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٧)</p>
٢٢٠	٣١	<p>٧ - عدم جواز تصرف المواطن صاحب الرخصة بأي نوع من أنواع التصرفات فيها. مخالفة ذلك ؟ مؤداه: بطلان التصرف . أساس ذلك. وعلته ؟</p> <p>- سلطة محكمة النقض في تصحيح القرارات القانونية التي أخطأ فيها الحكم المطعون فيه دون نقضه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٦)</p>
٢٥٢	٣٦	<p>٨ - الدفع بالبطلان لعدم إعلان أحد الخصوم. عدم تعلقه بالنظام العام. مؤدى ذلك : لا يجوز التمسك به إلا لمن شرع لمصلحته. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>

بطلان		بطلان
الصفحة	القائمة	
٣٠٦	٤٤	<p>٩ - تمسك الطاعن ببطلان حكم التحكيم لقيام صلة بين المحكم وخصمه في الدعوى المحتكم في شأنها وطلبه إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات ذلك. رد الحكم المطعون فيه عليه بأن ذلك من أسباب رد المحكم وأن الطاعن لم يسلك طريق الرد المقرر في القانون والتفت عن طلبه. قصور وخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٣٤٨	٥١	<p>١٠ - وجوب أن تكون الهيئة التي أصدرت الحكم. هي بذاتها الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة ووقعت على مسودة الحكم.</p> <p>- حصول مانع غير منه للولاية لدى بعضهم أو أحدهم. مما يحول دون حضوره جلسة النطق بالحكم . يجيز حلول آخرين محلهم. متى كان من تخلف قد وقع على مسودة الحكم.</p> <p>- وجوب بيان ذلك في محضر الجلسة أو في نسخة الحكم الأصلية. إغفال ذلك؟ مؤداه: بطلان الحكم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٩٥	٦٠	<p>١١ - تقديم النيابة العامة مذكرة بالرأي في الدعاوى والمنازعات الخاصة بعديمي الأهلية وناقصيها والغائبين والمفقودين. كافٍ لتحقيق موجبات نص المادة ٦١ من قانون الإجراءات المدنية. ولو كان بتفويضها الرأي للمحكمة.</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٣)</p>
٤٠٦	٦٢	<p>١٢ - اتفاق الطرفان في العقد على مقدار التعويض. أثره : وجوب إعمال ما اتفقا عليه وإعفاء الدائن من إثبات وقوع الضرر. وانتقال عبء إثبات عدم وقوع الضرر على المدين. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>- جواز تعديل القاضي مقدار التعويض المتفق عليه بناءً على طلب أحد طرفي الاتفاق بحيث يجعل التقدير مساوياً للضرر.</p> <p>- بطلان أي اتفاق يخالف ذلك. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/١٣)</p>
		<p>١٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. شرطه: أن يكون استخلاصها سائغاً له سنده من الأوراق. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لتسبيب معيب .</p>

بطلان		بطلان
الصفحة	القاعدة	
٤١١	٦٣	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تفهم محكمة الموضوع للدعوى عن بصر وبصيرة ومواجهة دفاع الخصوم الجوهرية والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. - العبرة بطلبات الخصوم الختامية في الدعوى. <p>(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٣)</p>
٤١٧	٦٤	<ul style="list-style-type: none"> ١٤ - المنازعة في الحجز التنفيذي. توجب على المدعي فيها رفع الدعوى ببطلان الحجز. - الحجز التحفظي. إجراء وقتي من مقدمات التنفيذ. يوجب على من يجريه المبادرة بعد توقيع الحجز إلى رفع دعوى صحة الحجز. بطلب الحكم بثبوت الحق وبصحة إجراءات الحجز. بغية الحصول على سند تنفيذي. - دعوى صحة الحجز. رفعها طبقاً للقواعد العامة للإجراءات المدنية. من ناحية الاختصاص بأنواعه النوعية والولائية والقيمية والمحلية . مخالفة ذلك ؟ خطأ في تطبيق القانون. مثال. - وجود دعوى بالحق سابقة على دعوى صحة الحجز. يوجب رفع الثانية مع الأولى. <p>(الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٣)</p>
٤٦٠	٧١	<ul style="list-style-type: none"> ١٥ - وجوب تحرير الخبير محضراً بأعماله يشتمل على بيان بحضور الخصوم وأقوالهم وملاحظاتهم موقع عليه منهم. ما لم يكن لديهم مانع من ذلك يذكر في المحضر. وبيان الأعمال التي قام بها تفصيلاً وأقوال الأشخاص الذين سمعهم. أساس ذلك ؟ - وقوع عيب في الإجراءات التالية لدعوة الخصوم أو نقص جوهري لم يتحقق بسببه الغاية من الإجراء. أثره: بطلان الإجراء. أساس ذلك ؟ - عدم وقوع البطلان إلا في المسائل التي يتعلق فيها بالنظام العام. إلا إذا تحققت الغاية منه فلا يقع البطلان رغم النص عليه. أساس ذلك ؟ - زوال البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته صراحةً أو ضمناً. مثال. <p>(الطعن رقم ٤٩٧،٥٧٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٥٠٧	٧٩	<ul style="list-style-type: none"> ١٦ - إيراد الحكم المطعون فيه أسبابه على وجه لا يواجه فيها الأسباب التي قامت عليها الدعوى ولا يصلح رداً عليها على نحو لا يدل على أن المحكمة قد أحاطت بوقائع الدعوى وأدلتها عن بصر وبصيرة. وأوردت أوجه الدفاع والدفع الجوهرية للخصوم. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>

بطلان		بطلان
الصفحة	القاعدة	
٥٦٨	٨٧	<p>١٧ - عدم جواز اشتراط الفائدة في الشيك.</p> <p>- اشتراطها. مؤداه : بطلان الشرط ويبقى الشيك صالحاً لإثبات العلاقة بين طرفيه دون قيمة المبلغ الوارد فيه.</p> <p>- مراعاة المبادئ الأساسية والأحكام القطعية للشرعية الإسلامية. سموها على اعتبارات النظام العام.</p> <p>- المضاربة والقراض في الشريعة الإسلامية وفي معنى المادة ٦٩٣ من قانون المعاملات المدنية وما بعدها؟</p> <p>- شركة المضاربة في معنى المادتين ٦٩٤، ٦٩٣ من قانون المعاملات المدنية. ماهيتها. وشروط صحتها؟</p> <p>- عدم جواز اشتراط ضمان المضارب لرأس المال في حال ضياعه أو تلفه بغير تفريط منه. اشتراطه ؟ مؤداه: فساد عقد المضاربة ولا يُعمل به . المادة ٦٩٦ من ذات القانون. علة ذلك ؟</p> <p>- اشتراك المضارب ورب المال في الربح بالنسبة المتفق عليها. فإن لم يتفقا قسم الربح وفقاً لما جرى عليه العرف . وإلا قسم مناصفةً. المادة ٧٠٣ من ذات القانون.</p> <p>- تحمل رب المال وحده الخسارة . وبطلان أي شرط يخالف ذلك المادة ١/٧٠٤ من ذات القانون.</p> <p>- إجماع علماء المسلمين على بطلان اشتراط مبالغ معينة لأحد المضاربين أو لرب المال.</p> <p>- فساد المضاربة بوجود أحد تلك الشروط. مؤداه : انقطاع الشركة ويلزم المضارب برد رأس المال إلى صاحبه ومعه الربح كله. وله أجر المثل إذا كان قد باشر العمل .</p> <p>- الإقرار القضائي. في معنى المادة ٥١ من قانون الإثبات وما بعدها. ماهيته ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢١)</p>
٧٣٨	١١٢	<p>١٨ - وجوب اشتغال الحكم على العرض لمجمل الوقائع وطلبات الخصوم وإيجاز لدفعهم وأوجه دفاعهم الجوهرية ثم أسباب الحكم ومنطوقة. المادة ١٣٠ إجراءات مدنية. القصور في ذلك. أثره: البطلان.</p> <p>- مثال في أخذ المحكمة بتقرير الخبير الذي لا تؤدي أسبابه إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ولا تصلح رداً على دفاع الطاعن.</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>

بطلان		بطلان
الصفحة	القائمة	
٧٤٤	١١٣	<p>١٩ - إعلان صحيفة الدعوى. كفيته في معنى المادة ٤/٨ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- الإعلان بطريق اللصق. اقتصاره على الشخص الطبيعي في موطنه.</p> <p>- الإعلان بطريق النشر. طريق استثنائي. لا يجوز اللجوء إليه الا بعد استفاد كافة التحريات والوسائل لإعلان الشخص في موطنه أو محل عمله.</p> <p>- تقدير كفاية التحريات لإجراء الإعلان بالطريق الذي رسمه القانون. موضوعي.</p> <p>- عدم إعلان صحيفة الدعوى. أثره: بطلانها وزوال أثر المطالبة القضائية.</p> <p>- البطلان الحاصل نتيجة ذلك. لا يصححه أي إجراء لاحق. لعدم انعقاد الخصومة. مؤدي ذلك: أنه لا سبيل لاستدراك ذلك إلى برفع دعوى مبتدأه.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائغ لبطلان الإعلان لعدم كفاية التحريات قبل اللجوء إلى الطريق الاستثنائي للإعلان.</p> <p>(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٦/٤/٢٠١١)</p>
٧٦٤	١١٧	<p>٢٠ - استقلال إجراءات إعلان الحكم عن إجراءات إعلان صحيفة الدعوى التي صدر فيها الحكم.</p> <p>- التمسك ببطلان أحدهما. لا يفيد التمسك ببطلان الآخر.</p> <p>- الدفع بالبطلان الغير متصل بالنظام العام وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات الغير متصلة بالنظام العام. وجوب إبدائها معاً قبل إبداء أي دفع إجرائي آخر أو طلب أو دفاع في الدعوى. وإلا سقط الحق مما لم يبد منها.</p> <p>- سقوط الحق في هذه الدفع إذا لم تبد في صحيفة الطعن.</p> <p>- بطلان إجراءات إعلان الأوراق القضائية مقرر لمصلحة الخصم المعلن إليه. عدم تعلقها بالنظام العام.</p> <p>- عدم جواز تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لأوجه البطلان الغير متعلقة بالنظام العام. ما لم يتمسك بها صاحب الشأن في صيغة صريحة جازمة.</p> <p>- حقه في التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف. متى تخلف عن الحضور أمام محكمة أول درجة. شرطه: أن تتضمنها صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة التي يقدمها في الجلسة الأولى وإلا سقط الحق فيها. مثال.</p> <p>(الطن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٨/٤/٢٠١١)</p>

بطلان		بطلان
الصفحة	القائمة	
٧٦٨	١١٨	<p>٢١ - عدم المصادقة على حكم التحكيم. أو الحكم ببطلانه. مؤداه: عدم جواز الطعن عليه بالاستئناف ولا مناقشته مضمونه. ولو جري تقديمه للتصديق عليه. ما دام لم يطعن في الحكم الصادر في طلب التصديق.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)</p>
٨٢٥	١٣٠	<p>٢٢ - قضاء محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها والخصم المدخل بالتضامن فيما بينهما استنادا إلى المادة ١٢٦ من قانون العمل . استئناف المطعون ضدها وحدها هذا القضاء. دون المحكوم عليه الآخر. قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. دون اختصاص المحكوم عليه الآخر الذي لم يستأنف الحكم. مؤداه: البطلان المتعلق بالنظام العام. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٢٩	١٣١	<p>٢٣ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بالنظام العام. متى توفرت عناصر الفصل فيها ووردت على الحكم المطعون فيه.</p> <p>- إغفال الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة. أو في التزام بالتضامن. أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص بصفاتهم فيها. خلال الميعاد. أو وقع اختصاصه له باطلاً. أثره: بطلان الطعن برمته بالنسبة لجميع المطعون ضدهم . المادة ٤/١٧٧ إجراءات مدنية.</p> <p>- جواز تنازل الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن حصته إلى أحد الشركاء أو للغير. بعقد رسمي. وفقا لشروط عقد الشركة.</p> <p>- عدم الاحتجاج بهذا التنازل في مواجهة الشركة أو الغير. إلا من تاريخ قيده في سجلات الشركة والسجل التجاري.</p> <p>- عدم جواز امتناع الشركة عن قيد هذا التنازل في سجلاتها. إلا إذا خالف ما نص عليه في عقد الشركة.</p> <p>- الشركات جميعا عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمه ماليه مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. وهي صاحبة الصفة في التقاضي مستقلة عن الشركاء فيها.</p> <p>- عدم اختصاص الشركة المحكوم عليها في دعوى عدم نفاذ التصرف في الطعن بالنقض. مع الشركاء فيها. في موضوع غير قابل للتجزئة. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنسبة لجميع المطعون ضدهم.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>

بطلان		بطلان
الصفحة	القاعدة	
٨٤٨	١٣٣	<p>٢٤ - اختصاص قضاء دولة الإمارات العربية في الفصل في المنازعات التي ترفع على الأجنبي الذي له موطن أو محل إقامة في الدولة. وكذلك إذا لم يكن له موطن أو محل إقامة فيها إذا كانت المنازعة متعلقة بالتزام أبرم أو نفذ أو كان مشروطاً بتنفيذه في الدولة. علة ذلك؟</p> <p>- بطلان أي شرط يخالف هذا الاختصاص الدولي. المادة ٢٤٥ من قانون الإجراءات المدنية. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
٨٧٢	١٣٦	<p>٢٥ - الحكم ببطلان عقد بيع المسكن الشعبي دون موافقة المجلس التنفيذي. صحيح. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٧٢	١٣٦	<p>٢٦ - الحكم بإعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد. بعد الحكم بفسخ العقد أو إبطاله. بما في ذلك رد شيك الضمان. صحيح. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٧٢	١٣٦	<p>٢٧ - رفض محكمة الاستئناف رد ثمن المبيع الذي قضي بفسخ عقده لبطلانه. خطأ في تطبيق القانون. تصححه محكمة النقض. أساس ذلك وعلمته؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٩٠	١٣٩	<p>٢٨ - مباشرة الخبير للمأمورية المنتدب لها. دون دعوة الخصوم للحضور. لا يترتب عليها البطلان. متى كانت تلك المأمورية لا تستلزم حضورهم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٩٢٢	١٤٤	<p>٢٩ - اشتراك القاضي الذي أصدر الحكم من محكمة أول درجة. في النطق بالحكم فقط في ذات الدعوى عند صدور الحكم فيها من محكمة الاستئناف دون الاشتراك في نظرها وإصدار الحكم فيها. لا يبطله. أساس ذلك وعلمته؟</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
		<p>٣٠ - الشرط في عقد المقاولة بإلزام المقاول . بدفع مبلغ من المال إلى صاحب العمل أو المقاول الأصلي عن كل مدة من الزمن يتأخر فيها المقاول عن تنفيذ العمل المتفق عليه. شرط جزائي يتضمن تعويضاً اتفاقياً.</p> <p>- جواز تحديد المتعاقدين مقدماً قيمة التعويض في العقد أو في اتفاق لاحق.</p>

بطلان		بطلان
الصفحة	القائمة	
٩٤٧	١٤٧	<ul style="list-style-type: none"> - جواز تعديل القاضي لهذا الاتفاق بما يتناسب مع الضرر. بناءً على طلب أحد المتعاقدين. - الاتفاق على ما يخالف ذلك. مؤداه: البطلان. - الدفاع الجوهري وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. <p>(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
١٠٧٧	١٦٩	<ul style="list-style-type: none"> - القرار الإداري وجوب استناده إلى سبب صحيح في الواقع يبرر صدوره. مخالفة ذلك: مؤداه : البطلان. مثال لقرار معيب. <p>(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٢١٠	١٩٥	<ul style="list-style-type: none"> - التحكيم ماهيته وإجراءاته في معنى المادتين (٢١٦، ٢١٢) إجراءات مدنية؟ - الحالات التي يبطل فيها حكم التحكيم في معنى المادة (٢١٦) إجراءات مدنية؟ - إقامة الطعن بالنقض على حكم التحكيم استناداً إلى تقدير المحكم لموضوع التحكيم توصلًا إلى الحكم ببطلان الحكم. عدم قبوله. <p>(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٣٠	١٩٨	<ul style="list-style-type: none"> - دعوة الخبير للخصوم للحضور لمباشرة المأمورية لأول مرة. كاف طوال مدة المأمورية. متى كان العمل فيها مستمراً لم ينقطع. على الخصوم أن يتبعوه. أساس ذلك؟ - مناط بطلان عمل الخبير. ماهيته؟ علة ذلك؟ - ندب خبير أو أكثر لبحث المسائل الفنية في الدعوى. من سلطة محكمة الموضوع. المادة ٦٩ إثبات. <p>(الطعن رقم ٦٤٥، ٧٩٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٤٤	١٩٩	<ul style="list-style-type: none"> - بطلان إعلان صحيفة الدعوى. تعلقه بمصلحة الخصوم . عدم جواز تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها. - وجوب التمسك به في صحيفة الاستئناف أو في المذكرة الشارحة لأسباب الاستئناف. متى كان له المصلحة فيه ولم يحضر أمام محكمة أول درجة . وإلا سقط الحق فيه. المادة (٥٤) إجراءات مدنية . مثال . <p>(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>

بطلان		بطلان
الصفحة	القائمة	
١٢٤٤	١٩٩	<p>٢٥ - وجه النعي وجوب وضوحه وتحديده. مخالفة ذلك. أثرها : عدم قبوله . مثال.</p> <p>- عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب إعادة المأمورية إلى الخبير أو ندب آخر. متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها.</p> <p>- عدم التزام الخبير بأداء المأمورية على وجه معين. ما دام ما يقوم به يحقق الغاية من الندب.</p> <p>- اجتماع الخبير بالخصوم مرة واحدة. لا يعيب التقرير. ولا يرتب البطلان.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٧١	٢٠٥	<p>٣٦ - تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لبطلان عقد الاستثمار المقرر لمصلحة البلدية وغير المتعلق بالنظام العام أو الآداب. دون أن تتمسك به الجهة المقرر البطلان لمصلحتها. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٣)</p>
١٢٨٨	٢١٠	<p>٣٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والمفاضلة بينها وتفسير العقود وسائر المحررات موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- البطلان الناشئ عن إغفال دعوة الخصوم للحضور. انتفاؤه: بحضورهم عمل الخبير فيما بعد وتمكنهم من الدفاع عن مصلحتهم وإبداء ملاحظاتهم وطلباتهم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>
١٣٢١	٢١٥	<p>٣٨ - المسائل الإجرائية المتصلة بتحديد الاختصاص الدولي المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية وفي المادة (٢/٩٣) من القانون المدني. تعلقها بقواعد النظام العام. عدم جواز الاتفاق على ما يخالفها . أساس ذلك ؟</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وسائر مستنداتها وتفسير الإثبات واستخلاص توافر شروط الاختصاص الدولي والمكاني في المواد المدنية والتجارية. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- النص في الاتفاق على اختصاص محاكم أجنبية بالمنازعات الناشئة عن الاتفاقية برغم وجود فرع للبنك الأجنبي في الدولة وإبرام الاتفاقية والتوقيع عليها وتنفيذها في إمارة أبوظبي. باطل بطلاناً متعلق بالنظام العام.</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
		<p>٣٩ - الإعلان بصحيفة الدعوى. لا يكون إلا لشخص المعلن إليه أو في موطنه مع من يسكن معه من أزواج أو أقارب أو أصهار.</p>

بطلان		بطلان
الصفحة	القائمة	
١٣٦٣	٢٢١	<ul style="list-style-type: none"> - امتناع أحدهم عن الاستلام. أو كان المكان مفلقاً. يوجب على المعلن عرض الأمر على القاضي المختص للأمر بتعليق صورة الإعلان في لوحة إعلانات المحكمة أو على باب المسكن أو باب آخر مكان كان يقيم فيه أو إعلانه بالنشر في إحدى الصحف اليومية. مؤدى ذلك. ترتيب أثر الإعلان من تاريخ إجراءاته. - الإعلان بطريق اللصق. اقتصاره على إعلان الشخص الطبيعي في موطنه وهو المكان الذي يقيم فيه عادة أو آخر مكان يقيم فيه. - الإعلان بطريق النشر في الصحف . طريق استثنائي . لا يلجأ إليه إلا بعد استفاد كل الوسائل التي تقتضيها ظروف الدعوى من محاولة إعلان الشخصي في موطنه أو محل عمله . - تقدير كفاية التحريات عن محل إقامة المطلوب إعلانه. موضوعي. - عدم إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً. أثره: البطلان وزوال أثر المطالبة القضائية. لا يصحح ذلك أي إجراء لاحق لعدم انعقاد الخصومة. مثال. - لا سبيل لاستدراك ذلك إلا برفع دعوى مبتدأة . <p>(العطن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
		<p>٤٠</p> <ul style="list-style-type: none"> - حق الدائن المرتهن. إذا تخلف المدين عن سداد الدين المضمون بالرهن في الموعد المحدد. أن يطلب من المحكمة بعد انقضاء سبعة أيام من تاريخ الإنذار بالوفاء. الإذن له ببيع الشيء المرهون . - وجوب نظر المحكمة في هذا الطلب على سبيل الاستعجال وتعيين كيفية البيع. - جواز تحديد الدائن للمدين موعداً مناسباً لتكملة الضمان إذا نقص سعر الشيء المرهون عن الوفاء بالدين موضوع الرهن. فإن رفض الراهن ذلك أو انقضى الميعاد دون تكملة الضمان جاز للدائن طلب بيع الشيء المرهون ولو لم يحل أجل الاستحقاق. وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من القانون سالف الذكر. - جواز طلب الدائن المرتهن والمدين الراهن طلب بيع الشيء المرهون فوراً إذا كان الشيء المرهون معرضاً للهلاك أو التلف أو النقص في القيمة أو أصبحت حيازته تسليز نفقات باهظة متى لم يشأ الراهن تقديم بدالاه. - انتقال الرهن في هذه الحالة إلى ثمن البيع.

بطلان		بطلان
الصفحة	القائمة	
		<ul style="list-style-type: none"> - الاتفاق على ما يخالف ذلك. مؤداه : البطلان. - جواز طلب البنك من المحكمة بيع الصكوك المرهونة لديه بالمزاد العلني أو بسعرها في سوق الأوراق المالية. لاستيفاء حقه من ثمن البيع قبل غيره من الدائنين. متى لم يستوف حقه عند حلول الأجل المحدد لسداد القرض . المادة ٤٥٣ معاملات تجارية. - الاتفاق على ما يخالف ذلك . أثره : بطلان الشرط مع صحة الرهن. المادة ١٤٢٠ مدني . - جواز حبس الأوراق المالية المرهونة إلى حين الوفاء بالدين المضمون بها. - عدم جواز تصرف البنك في الأسهم المرهونة بيعاً أو تمليكاً إلا بعد حصوله على حكم بذلك من المحكمة المختصة بعد انقضاء سبعة أيام على تاريخ الإنذار بالوفاء. - عدم مسئولية الشخص عن عدم استعماله رخصة خولها له القانون. - تكييف الفعل بأنه خطأ أو نفي ذلك عنه . خضوعه لرقابة النقض. مثال. - تقدير قيام الخطأ من عدمه . موضوعي. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها من تقارير الخبراء. موضوعي. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد استقلال على المطاعن الموجهة إلى تقرير الخبرة . مثال.
١٤١٢	٢٢٨	(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)
١٤٢١	٢٢٩	<ul style="list-style-type: none"> - تصدي محكمة الاستئناف للفصل في الموضوع بعد أن قضت ببطلان الحكم المطعون فيه لعدم إخطار النيابة لوجود قصر في الدعوى. بعد أن صححت هذا البطلان. لا عيب. أساس ذلك ؟
١٤٢١	٢٢٩	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٩)
١٤٣٦	٢٣٣	<ul style="list-style-type: none"> - الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في صحيفة الطعن أو الدعوى. الذي لا يشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة. لا يترتب عليه البطلان. أساس ذلك ؟ مثال.
١٤٣٦	٢٣٣	(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٢)

بطلان		بطلان
الصفحة	القائمة	
١٤٤١	٢٣٤	<p>٤٣ - عدم جواز التحكيم في الحق المدعي به إلا بتوكيل خاص من الموكل صاحب الحق إلى الوكيل . المادة (٢/٥٨) إجراءات مدنية.</p> <p>- الاتفاق على التحكيم من غير الموكل به توكيلاً صحيحاً من صاحب الحق. مؤداه: البطلان. مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ منفي - جلسة ٢٠١١/١٠/١٦)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<p>٤٤ - جزاء البطلان المنصوص عليه في المادة ٨١٥ من قانون الإثبات. المتعلق بأعمال الخبير. عدم ترتبه إلا إذا لم يدعو الخصوم للحضور في الاجتماع الأول لبدء أعماله.</p> <p>- الدعوة للحضور في أول أعماله. كفايتها لصحة العمل طوال مدة المأمورية. ما دام العمل كان مستمراً لم ينقطع.</p> <p>- وجوب تتبع الخصوم لسير العمل.</p> <p>- بطلان عمل الخبير. مناطه: أن تشوب إجراءاته عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم.</p> <p>- جواز مباشرة الخبير لعمله في غيبة الخصوم ما دام قد دعاهم على الوجه الصحيح. مثال.</p> <p>(الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ وه لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
		<p>٤٥ - المؤسسة الفردية والمؤسسة التجارية الخاصة . ليس لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالئها أو صاحب الترخيص التجاري بها. هي عنصر من عناصر ذمته المالية. مؤدى ذلك: أنه صاحب الصفة في المخاصمة أمام القضاء ومطالبته في شخصه بما عليها من التزامات وينفذ عليه الحكم الصادر ضدها.</p> <p>- هي تعد محل عمل صاحبها. مؤدى ذلك : خضوع إعلانه فيها لأحكام المادة ٨ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- إعلان المؤسسة الفردية لا يخضع لحكم المادة ٢/٩ إجراءات مدنية. علة ذلك؟</p> <p>- تخلف المدعى عليه عن الحضور في الجلسة الأولى ولم تكن الصحيفة قد أعلنت لشخصه. أثره: وجوب تأجيل الدعوى في غير الدعاوى المستعجلة إلى جلسة تالية لإعادة إعلانه .</p> <p>- عدم إعادة الإعلان. أو بطلان إعادة الإعلان. أثره: بطلان الحكم الذي صدر بناء على هذا الإجراء الباطل.</p>

بطلان		بطلان
الصفحة	القاعدة	
١٤٧٤	٢٣٧	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تمسك الخصم الذي له مصلحة بهذا الدفاع . عند استئناف هذا الحكم. في صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة . مخالفة ذلك . أثره : سقوط حقه في التمسك بهذا البطلان. - عدم انعقاد الخصومة بين طرفيها متى ثبت بطلان إعلان صحيفة افتتاح الدعوى. - عدم تمام الإعلان صحيحاً حتى صدور الحكم الابتدائي . مؤداه : زوال الخصومة كأثر للمطالبة القضائية. لا يصححه أي إجراء لاحق في الدعوى. - تحقق هذا البطلان. يوجب على محكمة الاستئناف. أن تقف عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف دون أن تتصدى للموضوع. علة ذلك ؟ - النص الوارد في المادة ١١٦٦ إجراءات مدنية. عدم انطباقه على هذه الحالة. - مناط تطبيقه هو ألا يمتد البطلان إلى إعلان صحيفة افتتاح الدعوى. علة ذلك ؟ - مخالفة محكمة الاستئناف ذلك والتصدي للفصل في الموضوع. مؤداه: ورود قضائها على غير خصومة. <p>(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٥٣٩	٢٤٧	<p>٤٦</p> <ul style="list-style-type: none"> - الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة . هو الذي لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . متى استقام على سند من القانون. - بطلان كل تعامل في الأوراق المالية المدرجة في السوق لم تسجل وفق أحكام القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠ في شأن هيئة سوق الإمارات للأوراق المالية والسلع. والقرارات والأنظمة الصادرة تنفيذاً له. - سلطة محكمة الموضوع في ندب خبير أو أكثر في المسائل الفنية التي يستلزمها الفصل في الدعوى. - أخذها بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى لاقتناعها بصحة أسبابه. دون ندب خبير آخر. لا يعيب حكمها. - هي غير ملزمة بالرد استقلالاً على المطاعن الموجهة للتقرير. أخذها به محمولاً على أسبابه. مفاده : أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستأهل رداً بأكثر مما تضمنه الخبير. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. <p>(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٧)</p>

بطلان		بطلان
الصفحة	القائمة	
١٦٦٦	٢٦٩	<p>٤٧ - الطلب أو الدفع الذي لا يكون لصاحبه مصلحة فيه. عدم قبوله. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>- عدم بطلان إجراء لا ينص القانون صراحةً على بطلانه. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>- مثال بشأن رفض المحكمة الحكم ببطلان عمل الخبير لقيامه على مستندا من جهة البلدية يمنع البناء على الأرض محل التداعي. دون حضور أطراف النزاع.</p> <p>(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)</p>
١٦٩٨	٢٧٥	<p>٤٨ - استناد الحكم المطعون فيه في قضائه على تقرير خبرة. قضى بوقف الخبير الذي أعده عن عمله تأديبياً. خلال فترة وقفه عن العمل. مؤداه: بطلان الحكم. أساس ذلك وعلته؟</p> <p>(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>
١٧٢١	٢٧٩	<p>٤٩ - دعوى بطلان حكم التحكيم. ماهيتها في معنى المادة ٢١٦ إجراءات مدنية؟</p> <p>- ورود العيوب التي يجوز لمدعي البطلان التمسك بها على سبيل الحصر في تلك المادة. مؤداه: عدم جواز القياس عليها.</p> <p>- ماهية تلك العيوب في معنى تلك المادة المار ذكرها؟ مثال لمنازعة لا تختص بها المحكمة.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٧٣٨	٢٨٢	<p>٥٠ - وجوب إنذار الدائن للمدين للوفاء بالدين قبل استصدار أمر الأداء بخمسة أيام على الأقل. بطلان هذا الإنذار أو مخالفته. مؤداه: بطلان أمر الأداء. أساس ذلك؟</p> <p>- صحيفة أمر الأداء. قيامها مقام ورقة التكليف بالحضور. أثر ذلك: اتصال الدعوى بالقضاء.</p> <p>- شرط التكليف بالوفاء عدم ارتباطه بالصحيفة ذاتها. إنما هو شرط لصدور أمر الأداء. مثال.</p> <p>- إعلان الطاعن بصحيفة الدعوى. بعد رفض القاضي إصدار أمر الأداء وتحديد جلسته لنظر الموضوع. أثره: صحة إجراءات الخصومة.</p> <p>(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
		<p>٥١ - البطلان المترتب على مخالفة المادة (١٣٠) من قانون الإجراءات المدنية. بشأن بيانات الخصوم الواجب اشتغال الحكم عليها. ماهيتها في معنى تلك المادة؟</p>

بطلان		بطلان
الصفحة	القاعدة	
١٧٤٩	٢٨٤	<ul style="list-style-type: none"> - النقص في البيانات التي لا يترتب عليه التجهيل أو اللبس في التعريف بشخصية الخصم. لا يؤثر في صحة الحكم. مثال. <p>(الطعن أرقام ٨٧٢، ٨٢١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٨٤٢	٣٠٠	<ul style="list-style-type: none"> ٥٢ - عدم جواز تصرف المحكوم عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت في أمواله خلال مدة سجنه. إلا بإذن من المحكمة. المادة ٧٦ عقوبات. - بطلان كل تصرف يخالف ذلك. - انتهاء الوكالة بوفاء الموكل أو بخروجه عن الأهلية للتصرف. وإن تعلق بالوكالة حق للغير. إلا في الوكالة ببيع الرهن. أو كان الرهن قد وكل العدل أو المرتهن بيع المرهون عند حلول الأجل. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير مستنداتها. موضوعي. شرطه: أن يكون استخلاصها سائغاً. مثال لاستخلاص غير سائغ. <p>(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٤٧	٣٠١	<ul style="list-style-type: none"> ٥٣ - عدم تمسك الطاعن في صحيفة الاستئناف ولا في المذكرة الشارحة. بالدفع ببطلان إعلان صحيفة الدعوى. وبطلان إعلان الحكم الصادر فيها. مؤداه: سقوط حقه في إبدائها أمام الاستئناف وأمام النقض. أساس ذلك وعلته: - الدفع بالبطلان المتصل بالشكل والإجراءات. عدم تعلقها بالنظام العام. <p>(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٥١	٣٠٢	<ul style="list-style-type: none"> ٥٤ - عقد الإيجار ينشئ حقاً للمستأجر في ذمة المؤجر الذي يلتزم بتملكه منفعة العين المؤجرة. - التنازل عن الحق في الإيجار يكون بين المستأجر وآخر ويكون عن كل الحق في المنفعة أو بعضه. نظير مقابل أو بدون ذلك. - عدم جواز التنازل عن كل الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار بمقابل واعتباره بيعاً. - عدم جواز بيع المواطنين الأراضي الصناعية. إلا وفقاً لما نصت عليه المادة ٩ من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الملكية العقارية بإمارة أبوظبي. وفقاً للضوابط التي يضعها المجلس التنفيذي للإمارة. - عدم جواز التنازل عن حق الإيجار في الأراضي الحكومية المؤجرة من الجهة المختصة إلا بإذن المؤجر. أساس ذلك: <p>(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>

بطلان		بطلان
الصفحة	القاعدة	
١٨٨١	٣٠٩	<p>٥٥ - بطلان الاتفاق علي التوكيل الذي يبرمه الوكيل متجاوزا فيه الأمور المحددة بعقد الوكالة. بطلانا نسبيا لمصلحه الموكل. دون خصمه.</p> <p>- الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة. دفع موضوعي. متصل بمسألة أوليه يقصد به الرد على الدعوى برمتها.</p> <p>- تعيين المحكمة للمحكم. أثره: عدم جواز الرجوع إليها في ذلك عند التصديق على الحكم. علة ذلك؟</p> <p>- مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الظمن رقم ٧٨٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
		<p>راجع أيضا : إثبات (إقرار) القاعدة رقم ٦٩ ص ٤٥٠.</p> <p>واختصاص (اختصاص محلي) القاعدة رقم ١٣٨ ص ٨٨٦ .</p> <p>واملان القاعدتان رقما ٢٢، ١٥٠ ص ١٣٥ ، ص ٩٦٣ .</p> <p>وتعليم القاعدة رقم ٢٦٧ ص ١٦٤٨ .</p> <p>وهكم (إصداره) القاعدة رقم ١٥٦ ص ٩٩٤ .</p> <p>ودعوى (وقف الدعوى) القاعدة رقم ١٥٠ ص ٩٦٣ .</p> <p>وقرار إداري القواعد أرقام ١٦٦، ١٦٥، ١٢٢ ص ٧٨٧ ، ص ١٠٥٥ ، ١٠٥٨ .</p> <p>وممال القاعدة رقم ٥٨ ص ٣٨٦ .</p> <p>وقضاة (صلاحيتهم) القاعدتان رقما ٦٣، ١٤٣ ص ٤١١ ، ص ٩١٤ .</p> <p>ومعاملة القاعدة رقم ٩٧ ص ٦٣٨ .</p> <p>ومحكمة الموضوع (نظرها الدعوى والحكم فيها) القاعدتان رقما ٦٧، ١٥٧ ص ٤٣٥ ، ص ١٠٠٠ .</p> <p>ومحكمة النقض (سلطتها) القاعدة رقم ٢٢٣ ص ١٤٣٦ .</p> <p>ومقولة القاعدة رقم ٢٩١ ص ١٨٠٤ .</p> <p>ووكالة القاعدة رقم ٢٩١ ص ١٨٠٤ .</p>
بنوك		بنوك
الصفحة	القاعدة	
		<p>١ - مسئولية البنك قبل العميل عن تنفيذ العقود الخدمات المصرفية. تحكمها نصوص العقد المبرم بينهما.</p> <p>- قيام هذه المسئولية قبل البنك. متى ثبت إخلاله بالتزاماته. سواء ما تعلق منها بالشروط الواردة بالعقد صراحة أو ضمناً أو ما يجري به العرف المصرفي. وسواء كان ذلك من جانب الممثل القانوني للبنك أو أحد تابعيه. أو أي شخص استعان به البنك في تنفيذ التزامه.</p>

بنوك		بنوك
الصفحة	القاعدة	
١٩	٥	<ul style="list-style-type: none"> - استحقاق التعويض متى ترتب على خطأ البنك حصول ضرر للعميل وتوافرت علاقة السببية بين الخطأ والضرر. - عدم استطاعة درئ البنك مسئوليته . إلا إذا أثبت انتفاء الخطأ من جانبه. أو عدم توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر. - القضاء بانتفاء مسئولية البنك برغم عدم ثبوت انتفاء الخطأ في جانبه أو عدم ثبوت انتفاء رابطة السببية على نحو ما جاء بتقرير الخبير. عيب. <p>(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٨٤	١٥	<ul style="list-style-type: none"> ٢ - حجية الأحكام . ماهيتها ؟ - قيام الحجية للحكم. مؤداها ؟ - مثال بشأن حجية الشيء المقضي به. - عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة لنقض قرينة قانونية تتصل بالنظام العام. - عدم جواز رفع دعوى لإثبات شيء سبق حسمه بحكم سابق حاز قوة الأمر المقضي به ولو كان بتوجيه اليمين الحاسمة. مثال. - الكفالة المصرفية. ماهيتها؟ - جواز أن تكون الكفالة معينة المدة أو غير معينة. <p>(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>
١٠٥	١٨	<ul style="list-style-type: none"> ٣ - مسئولية البنك المسحوب عليه عما يصيب عميله من ضرر نتيجة صرفه لشيك مزور على صاحبه. شرطه: ثبوت أن صاحب الشيك بذل العناية الواجبة للمحافظة على دفتر الشيكات الذي سلمه البنك له. - تقدير قيام الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال لتقدير سائغ لتوافر الخطأ في جانب البنك. <p>(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
٢٦٠	٣٧	<ul style="list-style-type: none"> ٤ - متى تتحقق الصفة للمدعي في الدعوى ؟ - استخلاص الصفة في الدعوى. موضوعي. - البيع بالمرابحة . ماهيته. وشروط صحته ؟ - مثال لعدم توافر الصفة. في بيع بالمرابحة . <p>(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>

بنوك		بنوك
الصفحة	القاعدة	
٣١٦	٤٦	<p>٥ - عقد القرض المصرفي. ماهيته ؟</p> <p>- التزام المقرض بسداد مبلغ القرض وفوائده في المواعيد وبالشروط المتفق عليها.</p> <p>- عبء إثبات الوفاء بالالتزام وقوعه على عاتق من التزم به.</p> <p>- جواز ضمان القرض تأمينات عينية أو شخصية.</p> <p>- الرهن العقاري يضمن رصيد الدين.</p> <p>- الرهن التأميني في معنى المادة (١٣٩٩) من قانون المعاملات المدنية. ماهيته ؟</p> <p>- متى ينتفي الرهن التأميني في معنى المادة (١٤٤٠) من ذات القانون؟</p> <p>- الرهن التأميني عدم زواله إلا بزوال الدين سبب الرهن.</p> <p>- وجوب الالتزام بما اتفق عليه في العقد على سداد الدين في المواعيد المحددة للأقساط. أو سداد دفعة واحدة إذا تخلف المدين عن سداد قسط منها في موعده. الإخلال بهذا الالتزام. يوجب تنفيذ الشرط الوارد فيه بسداد كامل الدين دفعة واحدة.</p> <p>- نصوص عقد القرض. هي الحاكمة للعلاقة بين الطرفين.</p> <p>- الحكم بصحة عقد الاستثمار الوارد على العقار المرهون ضماناً للقرض الذي لم يخصص فيه البنك بصفته دائن مرتهن. لا يظهر العقار من الرهن. مؤدى ذلك: حق البنك في تتبع العقار والتنفيذ عليه في أي يد لاستيفاء ماله من دين. مثال .</p> <p>- الجدل الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٩٢٩	١٤٥	<p>٦ - عدم رد المحكمة على دفاع غير جوهري. لا يعيب حكمها. مثال.</p> <p>- الدعاوى التي تُرفع من البنك على العميل أو من العميل على البنك. تتعلق برصيد الدين وفوائده. لا تُرفع إلا عند غلق الحساب برمته. عدم تعلقها بكشف حساب بعينه طوال مدة تشغيل الحساب ولا بقيد بذاته. سريان القواعد العامة المقررة لعدم سماع الدعوى بمرور الزمان عليها . دون القواعد المنصوص عليها في المادة ٤٠٨ من قانون المعاملات المدنية التي تتعلق بقيود الحساب الجاري التي مضى عليها أكثر من سنة من تاريخ استلام كشف حساب عنها. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٢، ٦٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>

بنوك		بنوك
الصفحة	القائمة	
١٠٨٣	١٧٠	<p>٧ - قابلية الشيك المشروط دفعه لشخص مسمى للتداول بالتظهير. سواء للساحب أو لأي ملتزم آخر ولهؤلاء تظهيره من جديد. سواء نص على شرط فيه صراحة أو لم ينص. المادة (١/٦٠٨) معاملات تجارية.</p> <p>- حائز الشيك القابل للتداول بالتظهير. هو حامله الشرعي. متى أثبت أنه صاحب الحق فيه بتظهيرات غير منقطعة ولو كان آخر تظهير على بياض المادة (١/٦١٢) من ذات القانون</p> <p>- قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام البنك الطاعن مع عميله بالتضامن بأداء قيمة الشيك إلى البنك المطعون ضده. صحيح. ما دام البنك الطاعن قد قبل تسليم الشيك من عميله مباشرة بالرغم من أنه في اسم شركة أخرى لم تقم بتظهير الشيك للعميل حتى يصبح في ملكه. دون التحقق من أن العميل هو الحامل الشرعي له وقيامه بتحصيله ودفعه نقداً بدلاً من إيداع قيمته في حساب الشركة.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٢٠١٠ م. ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١٠٩١	١٧٢	<p>٨ - أوامر رئيس الدولة الصادرة بشأن المعاملات المالية بين البنوك والأفراد والمتعلقة بالقروض برقم ٦٣٢/٧/١/٥ في ١٩٩٥/٢/٢٧ وما لحقها من أوامر آخرها الأمر رقم ٧٣٢/١٤ في ٢٠٠٤/١٢/٢٨ مؤداها: العودة إلى الأصل العام في التعامل بين المؤسسات المالية والأفراد وأنها هي التي تقدر ضمانات وشروط الإقراض وتسري عليها الأحكام والقوانين السارية في الدولة. أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ م. ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
		<p>٩ - حق الدائن المرتهن. إذا تخلف المدين عن سداد الدين المضمون بالرهن في الموعد المحدد. أن يطلب من المحكمة بعد انقضاء سبعة أيام من تاريخ الإنذار بالوفاء. الإذن له ببيع الشيء المرهون.</p> <p>- وجوب نظر المحكمة في هذا الطلب على سبيل الاستعجال وتعيين كيفية البيع.</p> <p>- جواز تحديد الدائن للمدين موعداً مناسباً لتكملة الضمان إذا نقص سعر الشيء المرهون عن الوفاء بالدين موضوع الرهن. فإن رفض الراهن ذلك أو انقضى الميعاد دون تكملة الضمان جاز للدائن طلب بيع الشيء المرهون ولو لم يحل أجل الاستحقاق. وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من القانون سالف الذكر.</p>

بنوك		بنوك	
الصفحة	القائمة		
		<ul style="list-style-type: none"> - جواز طلب الدائن المرتهن والمدين الراهن طلب بيع الشيء المرهون فوراً إذا كان الشيء المرهون معرضاً للهلاك أو التلف أو النقص في القيمة أو أصبحت حيازته تستلزم نفقات باهظة متى لم يشأ الراهن تقديم بدلاله. - انتقال الرهن في هذه الحالة إلى ثمن البيع. - الاتفاق على ما يخالف ذلك. مؤداه : البطلان. - جواز طلب البنك من المحكمة بيع الصكوك المرهونة لديه بالمزاد العلني أو بسعرها في سوق الأوراق المالية. لاستيفاء حقه من ثمن البيع قبل غيره من الدائنين. متى لم يستوفي حقه عند حلول أجل المحدد لسداد القرض . المادة ٤٥٣ معاملات تجارية. - الاتفاق على ما يخالف ذلك. أثره: بطلان الشرط مع صحة الرهن. المادة ١٤٢٠ مدني . - جواز حبس الأوراق المالية المرهونة إلى حين الوفاء بالدين المضمون بها. - عدم جواز تصرف البنك في الأسهم المرهونة بيعاً أو تمليكاً إلا بعد حصوله على حكم بذلك من المحكمة المختصة بعد انقضاء سبعة أيام على تاريخ الإنذار بالوفاء. - عدم مسئولية الشخص عن عدم استعماله رخصة خولها له القانون. - تكييف الفعل بأنه خطأ أو نفي ذلك عنه . خضوعه لرقابة النقض. مثال. - تقدير قيام الخطأ من عدمه . موضوعي. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها من تقارير الخبراء. موضوعي. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد استقلال على المطاعن الموجهة إلى تقرير الخبرة . مثال. 	
١٤١٢	٢٢٨	(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)	
١٨٨٤	٣١٠	<ul style="list-style-type: none"> - إحالة القضايا التي ترفعها البنوك والمؤسسات المالية على المواطنين بسبب التسهيلات الائتمانية. قروضا كانت أو سحب على المكشوف أو بطاقات ائتمان وغير ذلك من المعاملات المالية. إلى المحاكم. دون التقيد بالأوامر الصادرة من رئيس الدولة السابقة على تاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٤. صحيح. 	١٠
		(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٨)	

بيـ		بيـ	
الصفحة	القائمة		
٢١٤	٣٠	<p>١ - التزام البائع بنقل ملكية المبيع إلى المشتري. إما بالفعل أو بأن يخلي بين المبيع والمشتري مع الإذن له بقبضه مع عدم وجود مانع يحول بينه وبين حيازته للشيء.</p> <p>- التسليم يكون حسب طبيعة الشيء ووفقاً لما جرى عليه الاتفاق أو العرف.</p> <p>- استحقاق الثمن دون التوقف على وقت التسليم . ما لم يوجد اتفاق أو نص بغير ذلك.</p> <p>- وجوب سداد المشتري للثمن عند التعاقد وقبل المطالبة بالتسليم. إلا إذا كان الثمن مؤجلاً. فيجوز المطالبة بالتسليم مع سداد الثمن في الآجال المحددة له.</p> <p>- سقوط حق البائع في المطالبة بالثمن إذا قبل تأجيل الثمن. مع التزامه بتسليم المبيع للمشتري. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>	
٢٦٠	٣٧	<p>٢ - متى تتحقق الصفة للمدعي في الدعوى ؟</p> <p>- استخلاص الصفة في الدعوى. موضوعي.</p> <p>- البيع بالمرابحة . ماهيته. وشروط صحته ؟</p> <p>- مثال لعدم توافر الصفة. في بيع بالمرابحة .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>	
٥٣٠	٨٤	<p>٣ - اعتبار الورثة من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثهم تتعلق بحقوق لهم. مصدرها القانون.</p> <p>- الوارث خلف عام للمورث تنتقل إليه حقوق مورثه.</p> <p>- حقه في إثبات صورية عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثهم.</p> <p>- انصراف نية المورث إلى الاحتيال على قواعد المواريث بنقل ملكية العقار من ملكيته إلى ملكية الموهوب له أو الموصى له بالبيع . مؤداه : حق الوارث في إثبات هذا الاحتيال بكافة طرق الإثبات. ومنها شهادة الشهود. لا يغير من ذلك كون عقد البيع ثابتاً بسند عرقي أو بسند رسمي . أساس ذلك ؟</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في إسباغ الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى. دون التقيد في ذلك بما يصفها به الخصوم. تحت رقابة محكمة النقض. مثال لتكييف صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>	

بيع		بيع	
الصفحة	القائمة		
٨٧٢	١٣٦	٤	<p>- الحكم ببطالان عقد بيع المسكن الشعبي دون موافقة المجلس التنفيذي. صحيح. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٤/٥/٢٠١١)</p>
١٨٤٢	٣٠٠	٥	<p>- عدم جواز تصرف المحكوم عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت في أمواله خلال مدة سجنه. إلا بإذن من المحكمة. المادة ٧٦ عقوبات.</p> <p>- بطالان كل تصرف يخالف ذلك.</p> <p>- انتهاء الوكالة بوفاة الموكل أو بخروجه عن الأهلية للتصرف. وإن تعلق بالوكالة حق للغير. إلا في الوكالة ببيع الرهن. أو كان الراهن قد وكل العدل أو المرتهن بيع المرهون عند حلول الأجل.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير مستنداتها. موضوعي. شرطه: أن يكون استخلاصها سائفاً. مثال لاستخلاص غير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٧/١٢/٢٠١١)</p>
			<p>راجع أيضاً : إيجار القائمة رقم ١٠٧ ص ٧٠٩ .</p> <p>ومقد (مقد البيع) .</p>
(ت)			
<p>تأمين - تأمينات - تدليس - ترقية - تركات - تزوير - تسجيل - تنازع اختصاص - تعكيم - تضامم - تضامن - نظم - تعويض - تقادم - تنظيم أموال البناء - تنفيذ - توفيق</p>			
تأمين		تأمين	
٧٣	١٣	١	<p>- التأمين الإجباري المقرر عند الترخيص للسيارات. لا يغطي سوى الأضرار الناجمة عن موت شخص أو تعرضه لأذى جسماني بسبب استعمال المركبة للطريق. أساس ذلك؟</p> <p>- الطريق في معنى المادة الأولى من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٥ في شأن السير والمرور. ماهيته؟</p> <p>- جواز رجوع شركة التأمين على المؤمن له بقيمة ما أدته من تعويض. في الحالات المبينة في الفقرة (ز) من البند رقم (١١) من الشروط العامة بنموذج وثيقة التأمين من القرار الوزاري رقم (٢٨٣) لسنة ٢٠٠٧ المعدل للقرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ١٩/١/٢٠١١)</p>

تأمين		تأمين
الصفحة	القائمة	
١١١	١٩	<p>٢ - تنازل المضرور عن حقه قبل قائد السيارة المؤمن عليها. عدم انصرافه إلى شركة التأمين المؤمن لديها. أثره: جواز الرجوع على الشركة المؤمنة مباشرة بالحق في التعويض عما لحقه من ضرر. أساس ذلك؟</p> <p>- تنازل المضرور عن حقه في الدعوى الجزائية قبل المتسبب في الضرر. لا يؤثر في مسئولية الشركة المؤمن لديها.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
١١١	١٩	<p>٣ - التزام شركة التأمين بتغطية المسئولية المدنية للمؤمن له أو لقائد السيارة عن خطأ أيهما في استعمالها. متى ترتب على ذلك ضرر للغير وكان نتيجة طبيعية للفعل الضار.</p> <p>- الغير هو من ليس طرفاً في وثيقة التأمين.</p> <p>- مسئولية المؤمن له أو قائد السيارة قبله أو ورثته عن ضمان الضرر.</p> <p>- عدم جواز احتجاج شركة التأمين قبل المضرور بالشروط الاستثنائية التي تستبعد مسئوليتها عن ذلك الواردة في وثيقة التأمين. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
		<p>٤ - حق الغير الذي لحقه ضرراً من السيارة المؤمن عليها أن يرجع مباشرة على شركة التأمين المؤمن لديها بالتعويض.</p> <p>- عدم جواز احتجاج شركة التأمين قبله بأية شروط في عقد التأمين تقلل أو تحول دون تغطية مسئوليتها المدنية الكاملة.</p> <p>- مسئولية حارس الشيء عن التعويض عن الأضرار التي تنشأ عنه.</p> <p>- إثبات التعدي أو التقصير في جانب الحارس لقيام المسئولية عن التعويض في حقه. غير لازم. كفاية تدخل الشيء تدخلاً إيجابياً في إحداث الضرر. علة ذلك؟</p> <p>- متى يفترض تدخل الشيء إيجابياً في إحداث الضرر؟</p> <p>- حاجة الشيء إلى عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى طبيعته أو بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها.</p> <p>- تقدير ذلك مسألة قانونية. خضوعها لرقابة محكمة النقض لتعلق ذلك بركن من أركان المسئولية عن الأشياء.</p>

تأمين		تأمين
الصفة	القائمة	
١٦٣	٢٥	<p>- تخلص حارس الشيء من الضمان. شرطه : إثبات أن الشيء لا يتطلب للوقاية من ضرره عناية خاصة. أو أنه لم يكن حارساً له وقت وقوع الضرر. أو أن الضرر الذي حدث لا يمكن التحرز منه بإثبات اتخاذه كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الضرر أو أن الضرر لم يكن في الاستطاعة منع وقوعه. أو أن الضرر لم يكن متولداً عن الشيء بل راجعاً لسبب أجنبي.</p> <p>(العلم رقم ٩٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
٢٣٧	٢٤	<p>٥</p> <p>- عقد التأمين في معنى المادة (١٢٦٥) من القانون المدني . ماهيته ؟</p> <p>- جواز الاتفاق في عقد التأمين على التأمين على الأشخاص ضد الحوادث والأمراض وغير ذلك. وكذا عن الأضرار التي تلحق بالأموال . وبالفير.</p> <p>- قواعد التأمين ضد المسؤولية عن حوادث السيارات في معنى القرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. ماهيتها ؟</p> <p>- عدم حاجة الغير المضروب بما قد يرد في وثيقة التأمين من شروط تحد من التزامات شركة التأمين . علة ذلك ؟</p> <p>- جواز اتفاق الشركة المؤمن لديها والمؤمن له بموجب ملاحق إضافية على التأمين من أضرار أخرى غير المنصوص عليها في وثيقة التأمين الموحد . ومن بينها تأمين المؤمن له وأفراد عائلته وقائد السيارة وقت الحادث والأشخاص الذين يعملون لديه. بما في ذلك نفقات وتكاليف العلاج الطبي من الإصابات البدنية. وكذلك عن الأضرار التي تلحق بممتلكات المؤمن له وقائد السيارة وما كان موجوداً لديهما على سبيل الأمانة أو في حراستهما أو تحت حيازتهما.</p> <p>- حق الغير المشترب لمصلحته في أن يطالب شركة التأمين مباشرة بماله من حقوق ناشئة عن عقد التأمين. ما لم يتفق على غير ذلك.</p> <p>- حق المتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بكافة الدفعات الناشئة عن العقد. علة ذلك ؟</p> <p>- محل الالتزام في التأمين في الإصابات هو مبلغ التأمين المنصوص عليه في عقد التأمين.</p> <p>- عدم جواز المطالبة بما يزيد على المبلغ المحدد بالعقد. على خلاف التأمين ضد المسؤولية وضد الأضرار التي تلحق بالأشياء. فيلتزم المؤمن بأداء التعويض المناسب عن الضرر. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(العلم رقم ٧٦١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>

تأمين		تأمين
الصفحة	الأمدة	
٢٦٥	٢٨	<p>٦ - حق المضرور من استعمال المركبات المنصوص عليها في قانون السير والمرور ولائحته التنفيذية في الرجوع مباشرة على شركة التأمين للمطالبة بتعويضه عما أصابه من أضرار. أساس ذلك؟</p> <p>- وجوب اشتغال وثيقة التأمين على السيارات المعدة للتأجير التأمين على المسؤولية المدنية لمستأجري السيارات قبل الغير بمن فيهم سائقوها وتغطية المسؤولية المدنية الكاملة الناشئة عن الأضرار الجسدية والخسائر المادية.</p> <p>- عدم جواز إدراج المؤمن في وثيقة التأمين أي شرط يقلل أو يحول دون تغطية تلك الأضرار. مؤدى ذلك : عدم جواز الاحتجاج قبل الغير بأي شرط من هذا القبيل.</p> <p>- ملحق وثيقة التأمين مكمل لها. حدوث تعارض بينهما. تكون العبرة بما في الملحق.</p> <p>- عدم الاعتداد بأي شرط من الشروط الواردة في الملحق قبل المؤمن والمستفيد في حالة تنازعهما في تلك الشروط. إلا بالنسبة للشروط الموقع عليها من كل منهما. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٢٩٠	٤٢	<p>٧ - عدم جواز احتجاج شركة التأمين بالشروط الاستثنائية التي تستبعد مسؤوليتها عن تغطية الأضرار. في مواجهة المضرور من الغير. أساس ذلك ؟</p> <p>- سريان النص الوارد في البند الأول من الأخطار المغطاة بموجب وثيقة التأمين ضد المسؤولية المدنية والمتضمن استثناء المؤمن له شخصياً وقائد السيارة وقت الحادث وأفراد عائلتيهما والأشخاص الذين يعملون لدى المؤمن له إذا ما أصيبوا في أثناء العمل وبسببه من التغطية التأمينية . بين الشركة المؤمنة وبين المؤمن له أو قائد السيارة المؤمن عليها وقت الحادث.</p> <p>- حق شركة التأمين في الرجوع على المؤمن له وقائدها بما تكون قد أدته فعلاً من تعويض لثبوت أن سائق السيارة كان بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تجيز له قيادة السيارة.</p> <p>- إقامة المضرور الدعوى للمطالبة بالتعويض. لا يكفي بمجرد الرجوع الشركة على المؤمن له لمطالبته بما عسى أن يقضى به عليها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>

تأمين		تأمين
الصفحة	القائمة	
٢٦١	٥٤	<p>٨ - عدم جواز قصر نطاق النص الوارد في المادة (٢٦) من قانون السير والمرور بشأن حق كل من أصابه ضرر جسماني بسبب استعمال السيارة في الرجوع على شركة التأمين بالتعويض. على حالات معينة دون أخرى أو في الطريق العام أو أي مكان آخر. أو في حالة سيرها أو وقوفها في الطريق أو خارجه.</p> <p>- حق المضرور في الرجوع على شركة التأمين مباشرة للمطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر.</p> <p>- عدم جواز إدراج المؤمن في وثيقة التأمين . أي شرط يقلل أو يحول دون تغطية مسؤوليته كاملة عن الوفاة أو الإصابة أو الأضرار المادية. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم جواز الاحتجاج في مواجهة الغير المضرور بأي شرط يرد في وثيقة التأمين يقلل أو يحول دون مسؤولية الشركة المؤمن لديها عن التعويض . علة ذلك ؟</p> <p>- للشركة الرجوع على المؤمن له بموجب تلك الشروط .</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٧/٢/٢٠١١)</p>
٢٩٥	٦٠	<p>٩ - حق الغير المضرور من حوادث السيارات في مطالبة شركة التأمين مباشرة بتعويضه عما أصابه من أضرار بدنية أو مادية من الحادث . أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم جواز احتجاج الشركة المؤمنة قبله بأي شروط استثنائية تستبعد مسؤوليتها عن الحادث أو تنقص منها تكون قد وردت في عقد التأمين. أساس ذلك ؟</p> <p>- حق شركة التأمين في الرجوع على قائد السيارة بما تكون قد دفعته فعلاً من تعويض للمضرور. حال ثبوت قيادته للسيارة تحت تأثير المواد الكحولية. أساس ذلك ؟</p> <p>- مطالبتها له قبل السداد الفعلي . عدم قبوله.</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٣/٢/٢٠١١)</p>
		<p>١٠ - حق ورثة المتوفى في المطالبة بالتعويض عما لحق بأشخاصهم من أضرار مادية أو أدبية نتيجة وفاة مورثهم.</p> <p>- تقدير قيمة التعويض عن الأضرار بمبلغ إجمالي من سلطة محكمة الموضوع. متى كشفت عن عناصر تلك الأضرار وكانت نتيجة طبيعية للفعل الضار. مثال.</p> <p>- إعالة المتوفى لزوجته وأولاده القصر حال حياته. هي الأصل الظاهر. مثال .</p> <p>- عبء إثبات ما يخالف ذلك. وقوعه على عاتق من يدعيه.</p>

تأمين		تأمين
الصفحة	القائمة	
٣٩٥	٦٠	<ul style="list-style-type: none"> - نفقة الأم على ذمة ابنها بعد وفاة زوجها وكبر سنها . <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣)</p>
٦٥٥	٩٩	<ul style="list-style-type: none"> ١١ - قصر التزام رب العمل بالالتجاء إلى دائرة العمل قبل اللجوء إلى التقاضي أمام القضاء. على الحالات التي يكون النزاع فيها متعلقاً بالحقوق الناشئة عن أحكام قانون العمل. - مطالبة العامل شركة التأمين بالتعويض الناشئ عن عقد التأمين. دون اللجوء إلى دائرة العمل. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٦٥٥	٩٩	<ul style="list-style-type: none"> ١٢ - مسئولية كل سائق مرخص له بالقيادة. أثناء قيادته للسيارة المؤمن عليها. عما يحدث من أضرار للغير. كما لو كان هو المؤمن ذاته. - عدم مسئولية شركة التأمين. عن تغطية الأضرار التي تصيب المؤمن له شخصياً وعائلته أو السائق. بموجب عقد التأمين الموحد. - جواز إضافة ملاحق إلى عقد التأمين للاتفاق على تغطية تلك الأضرار التي لم ينص عليها بالعقد. مخالفة ذلك ؟ خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٦٧٩	١٠٣	<ul style="list-style-type: none"> ١٣ - عدم سماع الدعوى الناشئة عن عقد التأمين. بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الواقعة المنشئة للحق المطالب به. المادة ١٠٣٦ معاملات مدنية. - الإقرار بالحق القاطع للمدة المقررة لسماع الدعوى في معنى المادة ٤٨٣. وجوب أن يقع أثناء سريان تلك المدة. - انقطاع المدة بالإقرار بالحق. أثره: بدأ سريان مدة جديدة مماثلة للمدة الأولى. المادة ٤٨٥ من القانون سالف الذكر. - اكتمال المدة المقررة لعدم سماع الدعوى. دون انقطاع لها. أثره: وجوب القضاء بعدم سماع الدعوى. ما لم يتنازل المدين عن الدفع بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان صراحة أو ضمناً بعد ثبوت الحق فيه. المادة ٤٨٧ من القانون السالف ذكره. - عدم جواز الرجوع عن التنازل عن الحق بعد صدوره. - استخلاص التنازل عن الحق. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>

تأمين		تأمين
الصفحة	القائمة	
١١٤١	١٨٢	<p>١٤ - شمول المركبة المؤجرة بالتأمين عليها وعلى سائقها والغير وزوجة السائق. بقوة القانون ولو لم ينص على ذلك في وثيقة التأمين. ويغطي التأمين مسئولية السائق المدنية والأضرار الجسمانية والخسائر المادية الناشئة عن ما يقع من حوادث . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)</p>
١٢٥٤	٢٠١	<p>١٥ - الفش الذي يجيز للمؤمن طلب فسخ عقد التأمين في معنى المادتين (١٠٣٢، ١٠٣٣) من قانون المعاملات المدنية . ماهيته ؟ مثال.</p> <p>- الحالات التي يجوز فيها لشركة التأمين الرجوع على المؤمن له بقيمة ما تكون قد أدته من تعويض. في معنى المادة (١١) من الشروط العامة الواردة في القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين. ماهيتها ؟ مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٨)</p>
١٢٨٢	٢٠٨	<p>١٦ - التزام شركة التأمين بتعويض الوفاة أو الإصابات البدنية عن جميع ركاب السيارة بما فيهم المستثنون من ذلك بنص المادة (١٥/أ) من الفصل الثاني من قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ والمادة (٧) من القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٨٧ متى كانت المركبة أداة الحادث من فئة نقل عام ومؤمن عليها تأميناً شاملاً. ولو كان المطعون ضده من العاملين لدى المؤمن له وأصيب أثناء العمل وبسببه. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>
١٢٨٥	٢٠٩	<p>١٧ - التزام شركة التأمين بتعويض الأضرار الناشئة عن المركبات المخصصة للتأجير والنقل العام وتعليم القيادة بمن فيهم سائقها. ومسئوليتهم المدنية الكاملة الناشئة عن الأضرار الجسمانية أو الخسائر المادية . أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>- رفض دعوى التعويض عن الضرر الناشئ عن وفاة مورث الطاعنين نتيجة حادث من سيارة استأجرها من مكتب تأجير سيارات. بعلة وجود شرط بالوثيقة ينص على تحمل المسؤولية المدنية تجاه الغير فقط في حالة تأجير السيارة لمن لا يحمل رخصة قيادة تزيد مدتها على السنة. خطأ في تطبيق القانون. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>

تأمين		تأمين
الصفحة	القائمة	
١٤٠٦	٢٢٧	<p>١٨ - جواز الاتفاق في وثيقة التأمين أو في ملحق لها على أن يغطي التأمين الأشخاص المستثنين منه بحسب الأصل المنصوص عليه في البند ١/١ من وثيقة التأمين الموحدة الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل بالقرار رقم ٨١ لسنة ١٩٨٧ بشأن وثائق التأمين على السيارات.</p> <p>- وجوب تطبيق ما اتفق عليه الطرفان باعتباره مصدر الحق في المطالبة بالتعويض وليس نصوص القانون.</p> <p>- اعتبار وثيقة التأمين المنصوص فيها أو في ملحقتها على استحقاق المستثنين للتعويض اشتراطاً لمصلحة الغير وسريان أحكام هذا الاشتراط عليها. المادتين (٢٥٤، ٢٥٦) مدني . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)</p>
١٤٧١	٢٣٦	<p>١٩ - مخالفت السير والمرور. لا أثر لها في الشروط الواردة في عقد التأمين. علة ذلك ؟</p> <p>- الشروط الواردة في عقد التأمين والمتعلقة بالأخطار عن الحادث . شروط تعسفية لا يعتد بها ما دام لم يترتب على عدم الأخطار ضرر لشركة التأمين. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
		<p>٢٠ - تحقق مسئولية حارس الأشياء عن التعويض عن الضرر الناشئ عن الشيء المحروس متى ثبت قيام علاقة السببية بين الضرر الذي لحق بالمضروبين الشيء المحروس .</p> <p>- قيام هذه المسئولية على أساس قاعدة الغرم بالغنم وليس على أساس قاعدة الخطأ المفترض الذي يلزم لإثباته قيام التعدي أو التقصير في جانب الحارس.</p> <p>- متى يكون الشيء المحروس متدخلأ تدخلاً إيجابياً في إحداث الضرر الموجب للتعويض ؟</p> <p>- الشيء الذي يتطلب عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها.</p> <p>- تقدير ذلك مسألة قانونية خضوع محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض. علة ذلك ؟</p> <p>- الأصل قيام المسئولية عن الشيء إلى مالكه . إلا إذا باشر شخص آخر السيطرة الفعلية عليه في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه فتنتقل إليه تلك المسئولية.</p>

تأمين		تأمين
الصفحة	القائمة	
١٥٠٥	٢٤٢	<ul style="list-style-type: none"> - مسؤولية شركة التأمين مع الشركة المستأجرة للمكان بالتضامم في الوفاء بالتعويض للطاعنة. - الضرر الاحتمالي ليس محلاً للتعويض. - سريان الفوائد التأخيرية على مبلغ التعويض الغير معلوم المقدار وقت الطلب ولا يبني على أسس ثابتة للتقدير. وإنما يخضع لتقدير القاضي . اعتباراً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. <p>(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
١٦١٩	٢٦١	<ul style="list-style-type: none"> - التزام صاحب العمل بالتأمين الصحي على العمال. شرطه: سريان عقد العمل بينه وبين كل منهم. انقضاء العقد. أثره: انقضاء هذا الالتزام. المادة ٩٦٥ من قانون العمل. <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠/١١/٢٠١١)</p>
١٦٨٥	٢٧٣	<ul style="list-style-type: none"> - التزام شركة التأمين بتعويض المضرور من الغير عما لحقه من أضرار نتيجة وقوع حادث من السيارة المؤمن عليها في أي مكان تستخدم فيه. استناداً إلى أحكام القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. وليس قانون السير والمرور فيما نص عليه من سريان أحكامه على المركبات في الطرق العامة. أساس ذلك ؟ - لا وجه لتطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعديل أحكام القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بإضافة فقرة جديدة (ز) إلى البند (١١) من الشروط العامة من وثيقة التأمين المتعلقة بالحوادث التي تقع خارج الطريق كما هو معرف به من أنه كل سبيل مفتوح للسير العام. على هذه الحالة . أساس ذلك وعلة ؟ <p>(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٩/١١/٢٠١١)</p>
١٧١٣	٢٧٨	<ul style="list-style-type: none"> - التزام المؤمن في التأمين على الأشياء. بأداء الضمان أو المبلغ المستحق إلى المؤمن له أو المستفيد بمجرد تحقق الخطر. - حق المستفيد في الرجوع على المؤمن في التأمين من المسؤولية المدنية. مناطه: قيام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه المسؤولية. دون اشتراط استيفاء المتضرر للمبالغ المطالب بها. - مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٣٠/١١/٢٠١١)</p>

تأمين		تأمين
الصفحة	القائمة	
١٨٦١	٣٠٤	<p>٢٤ - الاشتراط لمصلحة الغير. ماهيته في معنى المادتين ٢٥٤، ٢٥٦ من قانون المعاملات المدنية؟</p> <p>- حق المشتراط لصالحه في عقد التأمين مباشرة مقاضاة شركة التأمين. مثال.</p> <p>- مخالفة الحكم المطعون لنصوص عقد التأمين وما اتفق عليه الطرفان. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٧/١٢/٢٠١١)</p>
<p style="text-align: center;">تأمينات</p> <p style="text-align: right;">العناوين الفرعية :-</p> <p>أ - تأمينات شخصية ب - تأمينات مينية</p>		
٢١٦	٤٦	<p>أ) تأمينات شخصية :</p> <p>- عقد القرض المصرفي. ماهيته ؟</p> <p>- التزام المقرض بسداد مبلغ القرض وفوائده في المواعيد وبالشروط المتفق عليها.</p> <p>- عبء إثبات الوفاء بالالتزام وقوعه على عاتق من التزم به.</p> <p>- جواز ضمان القرض تأمينات عينية أو شخصية.</p> <p>- الرهن العقاري يضمن رصيد الدين.</p> <p>- الرهن التأميني في معنى المادة (١٣٩٩) من قانون المعاملات المدنية. ماهيته ؟</p> <p>- متى ينتفي الرهن التأميني في معنى المادة (١٤٤٠) من ذات القانون؟</p> <p>- الرهن التأميني عدم زواله إلا بزوال الدين سبب الرهن.</p> <p>- وجوب الالتزام بما اتفق عليه في العقد على سداد الدين في المواعيد المحددة للأقساط. أو سداد دفعة واحدة إذا تخلف المدين عن سداد قسط منها في موعده. الإخلال بهذا الالتزام. يوجب تنفيذ الشرط الوارد فيه بسداد كامل الدين دفعة واحدة.</p> <p>- نصوص عقد القرض. هي الحاكمة للعلاقة بين الطرفين.</p> <p>- الحكم بصحة عقد الاستثمار الوارد على العقار المرهون ضماناً للقرض الذي لم يخصص فيه البنك بصفته دائن مرتتهن. لا يظهر العقار من الرهن. مؤدى ذلك: حق البنك في تتبع العقار والتنفيذ عليه في أي يد لاستيفاء ماله من دين. مثال .</p> <p>- الجدل الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٣/٢/٢٠١١)</p>

تأمينات		تأمينات
الصفحة	القائمة	
١٥٨٩	٢٥٥	ب) تأمينات مينية : - حلول المطعون ضده محل البائع. في عقد البيع المحرر بينه وبين البائع الذي اشترى من الطاعن المرهون لمصلحته العقار رهناً تأمينياً عقارياً. مؤداه : قيام المصلحة والصفة له في الطعن على القرار الإداري. بسحب القسمة السكنية من البائع الأصلي. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ.إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)
		راجع أيضاً : تأمينات شخصية .
تدليس		تدليس
٧٠٩	١٠٧	١ - التفرير في معني المادتين ١٨٥ ، ١٨٦ من قانون المعاملات التجارية. ماهيته . ومتى يعد السكوت عمداً عن ملاحظة أو واقعة. تفريراً ؟ - الغش المفسد للرضا. مناطه: أن يكون وليد إجراءات احتيالية أو وسائل من شأنها التفرير بالمتعاقد معه بحيث تجعله غير قادر على الحكم على الأمور حكماً سليماً. - الكذب بمجرد لا يكفي لقيام حالة التدليس. ما لم يثبت بوضوح أن المدلس عليه لم يكن يستطيع استجلاء الحقيقة بالرغم من هذا الكذب. فإن كان يستطيع ذلك. فلا يتوافر التدليس. - تقدير توافر الغش أو التدليس من عدمه. موضوعي. متى كان سائفاً. - وجوب إثبات أن العقد تم بغبن فاحش. حتى يمكن لمن غرر به طلب فسخ العقد. المادة ١٨٧ من ذات القانون. - مثال لاستخلاص سائق لانتفاء استعمال طرق احتيالية. (الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ.مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)
٧٠٩	١٠٧	٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائفاً. - مثال في استخلاص سائق لعدم توافر الغش والتدليس. والفرر. (الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ.مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)
٧٣٤	١١١	٣ - الغش في معني المادة ١٦٩ من قانون الإجراءات المدنية ؟ - الخصم في الدعوى ماهيته ؟ - تقدير توافر الغش أو نفيه في مفهوم التماس إعادة النظر. موضوعي. ما دام سائفاً. - مثال لاستخلاص سائق لعدم توافر الغش لقيام سبب التماس إعادة النظر. (الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ.مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)

تدليس		تدليس	
الصفحة	القاعدة		
١٣٤٧	٢١٩	<p>٤ - الغش الذي يصلح سبباً لالتماس إعادة النظر. ماهيته ؟</p> <p>- الشروط الواجب توافرها لطلب الالتماس استناداً إلى قيام الغش ؟</p> <p>- تقدير قيام الأعمال المؤدية إلى الغش من عدمه. موضوعي. ما دام سائغاً.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائغ لعدم قيام الغش.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٥، ٨٩٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٧/٩/٢٠١١)</p>	
١٨٣٧	٢٩٩	<p>٥ - التدليس والتفريغ والغش الذي ينخدع به أحد المتعاقدين. هو ما يكون حاصله بوسائل احتيالية قولية كانت أو فعلية صدرت من المتعاقد الآخر. بحيث لولاها ما كان ليبرم العقد. أساس ذلك ؟</p> <p>- الظن الخاطيء لا أثر له على صحة العقد. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في استخلاص عناصر التدليس أو التفريغ أو الغلط. ما دام سائغاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٧/١٢/٢٠١١)</p>	
ترقية		ترقية	
١٥٧٥	٢٥٢	<p>- التفات المحكمة عن طلب نذب خبير موارد بشرية لبحث أحقية الطاعن في الترقية من عدمه. لا عيب. أساس ذلك ؟</p> <p>- رفض طلب الطاعن الذي تجاوز سن المعاش وبقي في الخدمة. بفرق مكافأة نهاية الخدمة بين الدرجة التي كان عليها والدرجة التي يستحقها. لا عيب. أساس ذلك ؟</p> <p>- تسكين الطاعن على درجة برغم تجاوزه سن المعاش وبقاؤه في الخدمة. مكافأة وتقدير له. لا يستحق عنها تعويضاً. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ إداري - جلسة ٣١/١٠/٢٠١١)</p>	
تركات		تركات	
٥٣٠	٨٤	<p>١ - تكييف الحكم تصرف المورثة على أنه هبة في مرض الموت تأخذ حكم الوصية التي لا تنفذ في حق المطعون ضدها لعدم إجازتها له. التفات الحكم عن تحديد حصص الطاعنين اللذين أجازا التصرف. لا عيب. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٩/٣/٢٠١١)</p>	

تسجيل		تسجيل
الصفحة	القائمة	
٩٦٣	١٥٠	<ul style="list-style-type: none"> - التسجيل . إجراء استلزمه القانون للتنفيذ. - الشرط الوارد في المادة (٦٥) من القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بتسجيل التصرفات وعقود الإيجار التي تزيد مدتها على أربع سنوات. لا يغير من الطبيعة الرضائية لعقد الإيجار . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك . مثال . <p>(الظمن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٣١)</p>
١٢٥٨	٢٠٢	<ul style="list-style-type: none"> ٣ - المحل التجاري في معنى المواد (٤٤، ٤٢، ٤٠، ٣٩) من قانون المعاملات التجارية. ماهيته ؟ - العناصر المادية في المحل التجاري لا تعد أساسية فيه. العناصر المعنوية. هي التي لا يوجد المحل التجاري إلا إذا توافر عنصر منها أو أكثر فيه. - وجوب شهر التصرفات الواردة على ملكية المحل التجاري بقيدها في السجل التجاري علاوة على تسجيلها في الكاتب العدل. واتخاذ إجراءات النشر في الصحف بالطرق المنصوص عليها في المادة (٤٥) من قانون المعاملات التجارية. - عدم انتقال الملكية بين المتعاقدين إلا من هذا التاريخ. <p>(الظمن رقم ٤٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٨)</p>
١٣٦١	٢٠٣	<ul style="list-style-type: none"> ٤ - أسباب حل الشركة التجارية في معنى المادة (٢٨١) من قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ . ماهيتها ؟ - وجوب أن يكون عقد الشركة وكل تعديل يطرأ عليه مكتوباً باللغة العربية وموثقاً أمام الجهات المختصة. مخالفة ذلك. أثره: بطلان العقد أو التعديل. - جواز تمسك الشركاء في الشركة بهذا البطلان في مواجهة بعضهم البعض. - وجوب شهر العقد وكل تعديل يطرأ عليه في السجل التجاري. - عدم مراعاة الإجراءات السابقة . أثره : البطلان. مثال. <p>(الظمن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٨)</p>
<p align="center">تنازع الاختصاص</p> <p align="right">العناوين الفرعية :-</p> <p>١ - تنازع إيجابي ب - تنازع سلبى</p>		
		<p align="center">أ) تنازع إيجابي :</p> <ul style="list-style-type: none"> - حق كل إمارة في إنشاء قضاء خاص بها مستقل عن القضاء في الإمارات الأخرى. عدا المسائل التي نص الدستور على اختصاص القضاء الاتحادي بها.

تنازع اختصاص		تنازع اختصاص
القاعدة	الصفحة	
٢٨٤	٤١	<ul style="list-style-type: none"> - القضاء في إمارة أبوظبي جهة قضائية مستقلة عن جهة القضاء في إمارة دبي بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٦. - وجوب التزام كل من جهة قضاء حدود ولايتها ولا تنازع غيرها في اختصاصها إيجاباً أو سلباً. - عدم جواز اتفاق الأفراد على مخالفة قواعد هذا الاختصاص. مخالفة ذلك مؤداه: البطلان. المتعلق بالنظام العام. - وجوب تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها. - رفض الدفع المبدئي من الطاعن بعدم الاختصاص المحلي لمحاكم إمارة أبوظبي بنظر الدعوى. واختصاص محاكم إمارة دبي بها. باعتباره موطن المدعى عليه بكون المنازعة تتعلق بعمله كمهندس وخبير ومحكم وهو أمر مدني وليس تجاري. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٦٦٣، ٦٢٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٢٨٤	٤١	<p>ب (تنازع سلبي :</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - حق كل إمارة في إنشاء قضاء خاص بها مستقل عن القضاء في الإمارات الأخرى. عدا المسائل التي نص الدستور على اختصاص القضاء الاتحادي بها. - القضاء في إمارة أبوظبي جهة قضائية مستقلة عن جهة القضاء في إمارة دبي بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٦. - وجوب التزام كل من جهة قضاء حدود ولايتها ولا تنازع غيرها في اختصاصها إيجاباً أو سلباً. - عدم جواز اتفاق الأفراد على مخالفة قواعد هذا الاختصاص. مخالفة ذلك مؤداه: البطلان. المتعلق بالنظام العام. - وجوب تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها. - رفض الدفع المبدئي من الطاعن بعدم الاختصاص المحلي لمحاكم إمارة أبوظبي بنظر الدعوى. واختصاص محاكم إمارة دبي بها. باعتباره موطن المدعى عليه بكون المنازعة تتعلق بعمله كمهندس وخبير ومحكم وهو أمر مدني وليس تجاري. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٦٦٣، ٦٢٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٢ - اختصاص المحكمة الاتحادية العليا دون غيرها بالنظر في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية في الإمارات.

تنازع اختصاص		تنازع اختصاص	
الصفحة	القائمة		
١٥٨٤	٢٥٤	<p>- فصل المحكمة الاتحادية في تنازع الاختصاص. أثره: غل يد محاكم الإمارات الأخرى في النظر في ذات الموضوع. أساس ذلك؟</p> <p>(الظمن رقم ٩٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)</p>	
تسكيم		تسكيم	
٩١	١٦	<p>١ - سريان القوانين المتعلقة بالإجراءات بأثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى . عدا ما استثنى من ذلك حصراً في نص المادة الأولى من قانون الإجراءات المدنية. ومنها القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى.</p> <p>- القوانين المعدلة للاختصاص . ماهيتها؟</p> <p>- الدعاوى التي تم الفصل فيها ولو لم يكن نهائياً. قبل العمل بالقانون الجديد لا تخضع لحكمه. خضوعها لأحكام القانون القديم. علة ذلك ؟</p> <p>- عدم خضوعها للقانون الجديد ولو كان قد عدل القديم تعديلاً جوهرياً في خصوص إجراءات رفع الدعوى أو نظرها أو إثباتها. علة ذلك ؟</p> <p>- الحكم بعدم الاختصاص والإحالة عملاً بنص المادة (٨٥) من قانون الإجراءات المدنية. ينهي الخصومة كلها فيما فصل فيه بصدد الاختصاص. مؤدى ذلك : قابليته للاستئناف.</p> <p>- عدم استئنافه. أثره: صيرورته نهائياً. وتلزم به المحكمة التي قضى باختصاصها ولو خالف حجية حكم سابق . أو بني على قاعدة غير صحيحة في القانون. علة ذلك ؟</p> <p>- وجوب تطبيق هذه القواعد. كلما تعلق عدم الاختصاص بالولاية. مثال بشأن نظام التحكم في المنازعات الناشئة عن تداول الأوراق المالية والسلع.</p> <p>(الظمن أرقام ٨٠٩، ٨٤١، ٨٤٨، ٨٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>	
٢٠٦	٤٤	<p>٢ - تمسك الطاعن ببطلان حكم التسكيم لقيام صلة بين المحكم وخصمه في الدعوى المحتكم في شأنها وطلبه إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات ذلك. رد الحكم المطعون فيه عليه بأن ذلك من أسباب رد المحكم وأن الطاعن لم يسلك طريق الرد المقرر في القانون والتفت عن طلبه. قصور وخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟</p> <p>(الظمن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>	

تسكيم		تسكيم
الصفحة	القاعدة	
٥٥٢	٨٦	<p>٣ - عدم جواز رفع الدعوى في النزاع المتفق فيه على اللجوء إلى التحكيم.</p> <p>- لجوء أحد طرفي النزاع إلى المحكمة لرفع دعوى في هذا النزاع. يوجب على خصمه إذا أراد التمسك بشرط التحكيم أن يعترض على ذلك في الجلسة الأولى لنظر الدعوى.</p> <p>- عدم اعتراضه في الجلسة الأولى. أثره: اعتبار شرط التحكيم لاغياً والاستمرار في نظر الدعوى.</p> <p>- الاعتراض في الجلسة الأولى. أثره : وجوب القضاء بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم.</p> <p>- المقصود بالجلسة الأولى. أنها الجلسة التي يحضر فيها المدعى عليه أو وكيله لأول مرة أمام المحكمة. مثال لحضور الطاعن لأول مرة دون الاعتراض على الدعوى لوجود شرط التحكيم.</p> <p>- رفض الدفع بوجود شرط التحكيم لإبدائه بعد الجلسة الأولى . صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٦٨٢	١٠٤	<p>٤ - استناد الحكم إلى تقديرات قانونية خاطئة. لا أثر له على ما إنتهي إليه من نتيجة صحيحة.</p> <p>- سلطة محكمة النقض في تصويب ذلك. دون نقض الحكم. مثال.</p> <p>- عدم جواز رفع الدعوى بالحق أمام المحاكم العادية. متى كان أطراف النزاع قد اتفقوا على التحكم فيه.</p> <p>- رفع الدعوى أمام المحاكم العادية برغم وجود شرط التحكيم. دون اعتراض الطرف الآخر في الجلسة الأولى لنظرها. مؤاده: وجوب نظرها واعتبار شرط التحكيم لاغياً.</p> <p>- الجلسة الأولى. هي تلك التي يحضر فيها المدعى عليه أو من يمثله لأول مرة أمام المحكمة.</p> <p>- عدم تمسك الطاعنة في الجلسة الأولى بشرط التحكيم. أثره: إعتبار ذلك تنازلاً منها عن الشرط ولو تمسكت به بعد ذلك. ولا يغير من ذلك طلبها التأجيل لتوكيل محام. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
		<p>٥ - الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكم. دفع شكلي لا يتصل بالنظام العام.</p>

تمسكهم		تمسكهم	
الصفحة	القائمة		
٦٩٢	١٠٥	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب إبدائه قبل التعرض للموضوع وإلا سقط الحق في إبدائه. المادة ٨٤ إجراءات مدنية. - حضور الطاعنة وطلبها أجلا للتسوية. يسقط حقها في التمسك بشرط التحكيم. علة ذلك؟ <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>	
٧٦٨	١١٨	<ul style="list-style-type: none"> - عدم المصادقة على حكم التحكيم. أو الحكم ببطلانه. مؤداه: عدم جواز الطعن عليه بالاستئناف ولا مناقشته مضمونه. ولو جري تقديمه للتصديق عليه. ما دام لم يطعن في الحكم الصادر في طلب التصديق. <p>(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)</p>	٦
٩٧٧	١٥٢	<ul style="list-style-type: none"> - التفات محكمة الاستئناف عن ما تمسك به الطاعن من خلو عقد العمل الرسمي اللاحق على العقد العرفي من شرط التحكيم وأخذه بما ورد في العقد العرفي من الاتفاق على شرط التحكيم. قصور. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٢)</p>	٧
١٠٠٧	١٥٨	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب التزام دولة الإمارات العربية بالقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها ومنها قرارات التحكيم الدولية. وتنفيذها في إقليمها ولو تعارضت مع قوانين أخرى سابقة. - وجوب تنفيذها كقرارات ملزمة وفقاً للقواعد الإجرائية المقررة في الدولة. وأن لا تفرض على الاعتراف بقرارات التحكيم تلك ولا على تنفيذها شروط أو رسوم أو أعباء أكثر تشدداً من تلك المفروضة على قرارات التحكيم المحلية. أساس ذلك؟ - الحالات التي تبرر رفض إصدار الأمر بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي الأصلي في معنى المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ في شأن تنفيذها أحكام المحكمين الأجانب. - مخالفة ذلك. ولو كانت محاكم الدولة مختصة بنظر المنازعة. خطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>	٨
		<ul style="list-style-type: none"> - أحكام المحكمين غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن. المادة (٢١٧) إجراءات مدنية. 	٩

تسليم		تسليم
الصفحة	القائمة	
١٠٢١	١٦٠	<ul style="list-style-type: none"> - الأحكام الصادرة من المحاكم بالمصادقة على حكم المحكمين أو بطلانه. جواز الطعن فيها بطرق الطعن المناسبة. عدا تلك الأحكام المفوض فيها المحكمون من الخصوم بالصلح. أو كانوا قد نزلوا صراحةً عن حق الاستئناف. أو كانت قيمة النزاع لا تزيد على عشرة آلاف درهم. - عدم جواز اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح. إلا إذا وضحت إرادة الخصوم في التعبير عن ذلك وضوحاً تاماً أو صريحاً. - عدم كفاية اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح. بمجرد الاتفاق في شرط التحكيم أو بمشارطته على جعل حكم المحكم باتاً ونهائياً وعلى إعفائه من التقيد بأحكام قانون الإجراءات المدنية. علة ذلك ؟ - المقصود بالتنازل عن الحق في الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٢/٢١٧ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته . وعلة ؟ - تفسير العقود والمشارطات. موضوعي. شرطه : أن يكون سائفاً ولا يخالف الثابت في الأوراق . ولا يخرج عن المعنى الظاهر للمحرر. - التحكيم والتوفيق والصلح. ماهية كلاً منهم وما يترتب عليه وأثره. أساس ذلك ؟ - مثال لتفسير معيب لعبارات وثيقة التحكيم بشأن تفويض المحكم بالصلح. <p>(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
١٢١٠	١٩٥	<ul style="list-style-type: none"> - التحكيم ماهيته وإجراءاته في معنى المادتين (٢١٦، ٢١٢) إجراءات مدنية ؟ - الحالات التي يبطل فيها حكم التحكيم في معنى المادة (٢١٦) إجراءات مدنية ؟ - إقامة الطعن بالنقض على حكم التحكيم استناداً إلى تقدير المحكم لموضوع التحكيم توصلأ إلى الحكم ببطلان الحكم. عدم قبوله. <p>(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٨٥	٢٢٥	<ul style="list-style-type: none"> - اتفاق الخصوم على التحكيم. أثره: عدم جواز رفع الدعوى به أمام القضاء. - رفعها أمام القضاء يوجب على الخصم الاعتراض على ذلك في الجلسة الأولى المحددة لنظر النزاع. - المقصود بالجلسة الأولى. هي تلك التي يحضر فيها المدعى عليه أو من يمثله لأول مرة أمام المحكمة. - حضوره دون إبداء اعتراضه. مؤداه: جواز نظر الدعوى ولو تمسك من بعد بشرط التحكيم تحت أي مبرر. أساس ذلك وعلة ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>

تسكيم		تسكيم
الصفحة	القائمة	
١٤٣٦	٢٣٠	<p>١٢ - إلغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة القاضي برفض الدفع بوجود شرط التسكيم. لإبدائه في الجلسة الثانية بعد حضور وكيل المدعى عليه بالجلسة الأولى وطلبه أجلاً للجواب دون أن يبدي هذا الدفع فيها. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك وعلة ٩</p> <p>- المقصود بالجلسة الأولى في معنى المادة (٢٠٣) من قانون الإجراءات المدنية ٩</p> <p>(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١١)</p>
١٤٤١	٢٣٤	<p>١٣ - عدم جواز التسكيم في الحق المدعي به إلا بتوكيل خاص من الموكل صاحب الحق إلى الوكيل . المادة (٢/٥٨) إجراءات مدنية.</p> <p>- الاتفاق على التسكيم من غير الموكل به توكيلاً صحيحاً من صاحب الحق. مؤداه: البطلان. مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١٦)</p>
١٥٣٩	٢٤٧	<p>١٤ - جواز الطعن بالاستئناف على الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة والتي تتعلق بولاية المحكمة من حيث اختصاصها أو اختصاص هيئة التسكيم. فور صدور الحكم. دون انتظار صدور حكم منه للخصومة فيها. المادة (١٥١) إجراءات مدنية. علة ذلك ٩</p> <p>- ميعاد الطعن في هذه الحالة. بدؤه من اليوم التالي لصدور الحكم وفي خلال الميعاد المحدد للطعن بالاستئناف . المادة ١/١٥٢ من ذات القانون.</p> <p>- ليس للطاعن الحق في اختيار بداية تاريخ الطعن.</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٧)</p>
		<p>١٥ - التسكيم جواز رفعه عن طريق المحكمة. أو بالتسكيم الخاص أو المؤسسي الحاصل خارج المحكمة. المادة ٢١٢ إجراءات مدنية.</p> <p>- إجراءات رفع التسكيم في كل من هذه الطرق. في معنى المادة السالف ذكرها ٩</p> <p>- إجراءات إيداع حكم التسكيم الذي تم عن طريق المحكمة قلم كتابها ومواعيد ذلك. والمستندات المطلوب إيداعها في معنى المادة ٢١٢ المار ذكرها ٩</p> <p>- الإجراءات المطلوب اتخاذها في التسكيم الذي يتم خارج المحكمة . ماهيتها في معنى تلك المادة ٩</p> <p>- إيداع حكم التسكيم الحاصل خارج المحكمة قلم كتاب المحكمة. غير لازم.</p>

تفسيكيم		تفسيكيم
الصفحة	القاعدة	
١٦٤٨	٢٦٧	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تسليم صورة الحكم إلى أطراف النزاع وهم وشأنهم في اتخاذ الإجراءات للتصديق على الحكم أو إبطاله. - القرار الصادر في حكم التحكيم. لا يعتبر حكماً صادراً في مجلس قضاء. وإن كان المشرع قد وصفه بأنه حكم. أساس ذلك ؟ - إصدار حكم التحكيم باللغة الإنجليزية. صحيح. ما دام الخصوم قد اتفقوا على ذلك في العقد المبرم بينهم. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ - إيداع مسودة في حكم التحكيم. غير لازم. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ <p>(الطعون أرقام ٩٦، ٩١، ٨٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
١٧٢١	٢٧٩	<ul style="list-style-type: none"> ١٦ - متى يجوز استئناف الحكم الصادر بتعيين محكم ومتى لا يجوز ذلك ؟ - استئناف هذا الحكم. أثره: انتقال كل أوجه الدفاع والدفع إلى محكمة الاستئناف. مؤدى ذلك: وجوب تصدي محكمة الاستئناف لها والرد عليها. مثال. - عدم استئناف الحكم الصادر في دعوى طلب تعيين محكم. الذي لم يقتصر على تعيين المحكم. وتطرق إلى الرد على الدفع بعدم سماع الدعوى. مؤداه: حيازته لقوة الأمر المقضي به في هذا الشأن أثر ذلك: عدم جواز إثارة هذا الدفع من جديد. <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٧٢١	٢٧٩	<ul style="list-style-type: none"> ١٧ - دعوى بطلان حكم التحكيم. ماهيتها في معنى المادة ٢١٦ إجراءات مدنية ؟ - ورود العيوب التي يجوز لمدعي البطلان التمسك بها على سبيل الحصر في تلك المادة. مؤداه: عدم جواز القياس عليها. - ماهية تلك العيوب في معنى تلك المادة المار ذكرها ؟ مثال لمنازعة لا تختص بها المحكمة. <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٧٢١	٢٧٩	<ul style="list-style-type: none"> ١٨ - سلطة المحكمين في دعوى التحكيم في تقدير أتعابها ومصاريف التحكيم. - حقهم في إلزام الطرف الخاسر بها كلها أو بعضها. - للمحكمة بناء على طلب أحد الخصوم تعديل هذا التقدير بما يتناسب مع الجهد المبذول وطبيعة النزاع. متى رأت مغالاة المحكمين في تقديرها. - سلطة المحكمة في تقدير الأتعاب. موضوعية. متى كان سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>

تسكيم		تسكيم
الصفحة	القاعدة	
١٨٠٤	٢٩١	<p>١٩ - اختصاص محاكم الدولة بنظر كافة المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ عقد الوكالة التجاري بين الموكل والوكيل. وبطلان كل اتفاق يخالف ذلك بما في ذلك شرط التحكيم. متى كانت الوكالة مقيدة في سجل الوكلاء التجاريين. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون ومخالفة له. أساس ذلك وعلته ؟</p> <p>- لا يغير من ذلك شطب الوكالة بالإرادة المنفردة. ما دامت كانت مقيدة بسجل الوكلاء التجاريين قبل ذلك. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢١)</p>
١٨٦٩	٣٠٦	<p>٢٠ - عدم جواز الطعن في الأحكام بالإستئناف. إذا كان المحكمون مفوضون بالصلح أو كان الخصوم قد نزلوا صراحة عن الحق في الاستئناف. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٨١	٣٠٩	<p>٢١ - بطلان الاتفاق على التوكيل الذي يبرمه الوكيل متجاوزاً فيه الأمور المحددة بعقد الوكالة. بطلاناً نسبياً لمصلحه الموكل. دون خصمه.</p> <p>- الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة. دفع موضوعي. متصل بمسألة أوليه يقصد به الرد على الدعوى برمتها.</p> <p>- تعيين المحكمة للمحكم. أثره: عدم جواز الرجوع إليها في ذلك عند التصديق على الحكم. علة ذلك ؟</p> <p>- مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
تضام		تضام
		<p>- تحقق مسئولية حارس الأشياء عن التعويض عن الضرر الناشئ عن الشيء المحروس متى ثبت قيام علاقة السببية بين الضرر الذي لحق بالمضروبين الشيء المحروس .</p> <p>- قيام هذه المسئولية على أساس قاعدة الغرم بالغنم وليس على أساس قاعدة الخطأ المفترض الذي يلزم لإثباته قيام التعدي أو التقصير في جانب الحارس.</p> <p>- متى يكون الشيء المحروس متدخلًا تدخلًا إيجابيًا في إحداث الضرر الموجب للتعويض ؟</p>

تضامم		تضامم	
الصفحة	القائمة		
١٥٠٥	٢٤٢	<ul style="list-style-type: none"> - الشيء الذي يتطلب عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها. - تقدير ذلك مسألة قانونية خضوع محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض. علة ذلك ؟ - الأصل قيام المسؤولية عن الشيء إلى مالكه . إلا إذا باشر شخص آخر السيطرة الفعلية عليه في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه فتنتقل إليه تلك المسؤولية. - مسؤولية شركة التأمين مع الشركة المستأجرة للمكان بالتضامم في الوفاء بالتعويض للطاعنة. - الضرر الاحتمالي ليس محلاً للتعويض. - سريان الفوائد التأخيرية على مبلغ التعويض الغير معلوم المقدار وقت الطلب ولا ينبغي على أسس ثابتة للتقدير. وإنما يخضع لتقدير القاضي . اعتباراً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. <p>(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>	
تضامن		تضامن	
١٠٥	١٨	<ul style="list-style-type: none"> ١ - البطلان المترتب على عدم إعلان الخصوم. بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تعيب إعلانه دون غيره. - عدم جواز تمسك غيره به. ولو كان الموضوع مما لا تقبل تجزئته أو في الالتزام بالتضامن. أو كانت الدعوى مما يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها. لا يمتد إليهم أثر ذلك إلا إذا تمسك صاحب الشأن بالبطلان وتحكم به المحكمة. - حكم المحكمة بالبطلان المتمسك به ممن له المصلحة . أثره : امتداده لباقي الخصوم. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠/١/٢٠١١)</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> ٢ - حق ورثة المضرور في مطالبة المتبوع بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم شخصياً نتيجة فقد مورثهم عما ارتكبه تابعه من أخطاء حال تأديته وظيفته. المادة (٣١٣) مدني. 	

تضامن		تضامن
الصفحة	القاعدة	
٢٩٠	٤٢	<ul style="list-style-type: none"> - تضامنه مع البائع له في الالتزام بأداء التعويض عن الفصل الضار إلى الورثة ولو كانت السيارة مؤمن عليها لدى شركة تأمين وكانوا يستحقون الدية عن القتل الخطأ الذي لحق بمورثهم . - سداد أحدهما للتعويض ببرا ذمة الآخر. - العفو الخاص من رئيس الدولة. أثره: إسقاط العقوبة المقضي بها كلها أو بعضها. دون العقوبات الفرعية ولا الآثار الجنائية أو التدابير الجنائية الأخرى ما لم ينص المرسوم الصادر بالعفو عن ذلك. - عدم ثبوت أن المرسوم الصادر بالعفو قد تضمن الوفاء بالدية المحكوم بها. مؤداه: وجوب إلزام المحكوم عليه بها. <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٢٠٠	٤٣	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب بيان الحكم الذي يرتب المسؤولية التضامنية في بيان واضح وصريح الأساس الذي استند إليه في ذلك من قانون أو اتفاق. مخالفة ذلك. قصور. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. شرطه: أن يكون تقدير المحكمة سائفاً. وأن لا تلتفت عن مستندات تمسك بها الخصم أو تعول على تقرير خبير كان بحثه غير كاف أو لم يعرض لما أثاره الخصوم من أوجه دفاع جوهرية. مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. <p>(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٨٢٩	١٢٩	<ul style="list-style-type: none"> - التزام الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة في أموالهم الخاصة بالتضامن فيما بينهم عن الوفاء بدين الشركة والتزاماتها. ما داموا لم يعينوا مدير الشركة ولم يضيفوا عبارة ذات مسؤولية محدودة ولم يبينوا مقدار رأس مال الشركة بجوار اسمها. المادة ٢١٩ من قانون الشركات. <p>(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٣٥	١٣٠	<ul style="list-style-type: none"> - قضاء محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها والخصم المدخل بالتضامن فيما بينهما استناداً إلى المادة ١٢٦ من قانون العمل . استئناف المطعون ضدها وحدها هذا القضاء. دون المحكوم عليه الآخر. قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. دون اختصاص المحكوم عليه الآخر الذي لم يستأنف الحكم. مؤداه: البطلان المتعلق بالنظام العام. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>

تضامن		تضامن
الصفحة	القائمة	
١٠٨٣	١٧٠	<p>٦ - قابلية الشيك المشروط دفعه لشخص مسمى للتداول بالتظهير. سواء للساحب أو لأي ملتزم آخر ولهؤلاء تظهيره من جديد. سواء نص على شرط فيه صراحة أو لم ينص . المادة (١/٦٠٨) معاملات تجارية.</p> <p>- حائز الشيك القابل للتداول بالتظهير. هو حامله الشرعي. متى أثبت أنه صاحب الحق فيه بتظهيرات غير منقطعة ولو كان آخر تظهير على بياض المادة (١/٦١٢) من ذات القانون.</p> <p>- قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام البنك الطاعن مع عميله بالتضامن بأداء قيمة الشيك إلى البنك المطعون ضده . صحيح. ما دام البنك الطاعن قد قبل تسليم الشيك من عميله مباشرة بالرغم من أنه في اسم شركة أخرى لم تقم بتظهير الشيك للعميل حتى يصبح في ملكه . دون التحقق من أن العميل هو الحامل الشرعي له وقيامه بتحصيله ودفعه نقداً بدلاً من إيداع قيمته في حساب الشركة.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١٧٢٧	٢٨٠	<p>٧ - ضمان المقاول كل ما يتولد عن فعله من ضرر أو خسارة. سواء كان بتعديه أو تقصيره. ولا يستثنى من ذلك وقوع الضرر بسبب حادث لا يمكن التحرز منه.</p> <p>- حق كلاً من المقاول والمهندس المتضامن معه نفي مسئوليتهما عن الضمان. بإثبات السبب الأجنبي. بنفي علاقة السببية بينه وبين الضرر.</p> <p>- المقاول من الباطن. عدم التزامه بالضمان بحق المقاول الأصلي أو رب العمل إذا كان تعاقد مع المقاول الأصلي ينص على أن المقاول الأصلي يتسلم منه الأعمال. إلا بقدر ما تقضي به القواعد العامة.</p> <p>- انتهاء التزام المقاول من الباطن بمجرد استلام المقاول الأصلي للأعمال. متى كان قد تمكن من فحصها للتأكد من خلوها من العيوب. مثال.</p> <p>- مسئولية المقاول والمهندس. مسئولية عقدية قبل صاحب العمل. لا يحتج بها في مواجهة غيره ممن لا تربطه علاقة عقدية بأي منهما. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>

تظلم		تظلم
الصفحة	القائمة	
٤٧٥	٧٣	<p>١ - حكم محكمة الاستئناف باختصاصها بنظر المنازعات غير المستثاء بنص المادتين (٧٦، ٨١) من قانون الخدمة المدنية. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٢/٢١)</p>
		<p>٢ - شركة أبوظبي للإعلام . مؤسسة خاصة . مؤدى ذلك : ثبوت صفة التاجر لها في ما تنشئه من شركات أو تملكه أو تساهم فيه الدولة أو المؤسسات العامة.</p> <p>- سريان أحكام القانون التجاري على ما يثور من منازعات بشأنها. إلا ما استثنى بنص خاص.</p> <p>- أعمال الإذاعة والتلفزيون وإصدار الصحف والمجلات التي تدخل في أنشطتها. أعمال تجارية. ما دام الغرض منها تحقيق الربح. أساس ذلك ؟</p> <p>- انتفاء طابع المؤسسة العامة عنها.</p> <p>- النصوص الواردة في القانون والتي تشكل بعض المعايير المميزة للمؤسسة العمومية. غير كافية لإضفاء الطابع العام عليها. ما دام قانون إنشائها جعلها شركة مساهمة عامة. وأن إدارتها تتم وفق أسس تجارية واستثمارية وفق أحكام القانون الخاص.</p> <p>- خضوعها لأحكام القانون الخاص . واعتبار أموالها أموالاً خاصة.</p> <p>- القرارات التي تصدرها ليست قرارات إدارية. وموظفوها ليسوا موظفين عموميين.</p> <p>- سريان أحكام قانون العمل عليهم. ما لم يكن للمؤسسة نظام خاص يحكم مواردها البشرية. فأحكامه هي التي تسري متى تضمنت أحكاماً أكثر فائدة ومزايا أفضل من قانون العمل للعاملين بها ولم تنزل عن الحد الأدنى لحقوق العمال المنصوص عليها في قانون العمل. أساس ذلك ؟</p> <p>- حق العاملين بشركة أبوظبي للإعلام في المطالبة وفقاً لقواعد المنازعات العادية للتقاضي في المطالبة بإبطال التصرفات والقرارات التي يعتبرونها مخالفة لأحكام لائحة الموارد البشرية. أساس ذلك ؟</p> <p>- وجوب تقديم الموظف تظلم كتابي إلى رئيسه المباشر موقفاً عليه منه متضمناً بيانات الموظف والقرار المتظلم منه وتاريخ صدوره وموضوع التظلم وأسبابه مشفوعاً بالمستندات. قبل اللجوء إلى القضاء.</p>

تظلم		تظلم	
الصفحة	القائمة		
٥٨٧	٨٩	<ul style="list-style-type: none"> - انتفاء الطابع الإداري عن القرار المطعون فيه . لا يحول دون نظر الدعوى أمام الدائرة الإدارية بمحكمة النقض. علة ذلك ؟ - عدم إيراد الحكم المطعون فيه لدفع الطاعة بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم التظلم . أو الرد عليه. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. إداري- جلسة ٢٠١١/٤/٦)</p>	
٦١٤	٩٣	<ul style="list-style-type: none"> - جواز طلب الدائن من المحكمة التي تنظر الدعوى. أو من قاضي الأمور المستعجلة. توقيع الحجز التحفظي على عقارات أو منقولات مدينة. أو توقيع حجز ما للمدين لدى الغير. إذا لم يكن بيده سند تنفيذي. أو كان الحق غير معين المقدار. - حق كل من طالب الحجز والصادر ضده أمر الحجز. التظلم من الأمر. بالإجراءات والقواعد المقررة للتظلم من الأوامر على العرائض. - الحكم الصادر في التظلم. وقتي لا يلزم المحكمة التي تنظر دعوى صحة الحجز. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>	
١٠٧٧	١٦٩	<ul style="list-style-type: none"> - قضاء المحكمة الابتدائية بعدم اختصاصها بنظر التظلم من قرار إنهاء خدمة المطعون ضدها وإحالته إلى محكمة الاستئناف المختصة لنظره. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>	
١٢٥٠	٢٠٠	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تصدي محكمة الموضوع من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام. مخالفة ذلك . عيب . - وجوب تظلم الموظف كتابةً من القرار الإداري الصادر بحقه على النحو الذي بينته المادة (١٧٥) من لائحة الموارد البشرية الخاصة بالشركة المطعون ضدها. إلى الجهة المحددة بالمادة (١٧٦) من ذات اللائحة. وذلك قبل رفع الدعوى أمام القضاء . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. <p>(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> - لطالب الأمر على عريضة ولن صدر الأمر عليه ولذوي الشأن التظلم من الأمر إلى المحكمة المختصة أو إلى القاضي المصدر للأمر. إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك. - لا يمنع من نظر التظلم قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة. - الفصل في التظلم يكون بتأييد الأمر أو تعديله أو إلغائه. 	

نظام		نظام	
الصفحة	القائمة		
١٣٤٣	٢١٨	<ul style="list-style-type: none"> - قابلية هذا الحكم للطعن عليه بطرق الطعن العادية. المادة (١٤١) إجراءات مدنية. - الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بما فيها من دفع وأوجه دفاع بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف. - محكمة الاستئناف نظرها الدعوى. على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة فضلاً عما يكون قد قدم أمام المحكمة الابتدائية. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائغاً. - إلغاء الاستئناف للأمر على عريضة القاضي بصحة الحجز. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>	
تعويض		تعويض	
١	١	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض المناسب عن الفصل التعسفي للعامل. على أساس آخر أجر كان يستحقه بما لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر. مستهدية في ذلك بنوع العمل ومقدار الضرر ومدة خدمة العامل وظروف العمل. <p>(الطعن رقم ٧٢٣، ٥٨٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/١)</p>	
١	١	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير قيام التعسف في فصل العامل ومقدار التعويض المستحق عنه. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٢٣، ٥٨٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/١)</p>	
١٦	٤	<ul style="list-style-type: none"> - التفات الحكم عن تحقيق دفاع الطاعن بخصوص دلالة مستند على عدم صحة ما توصل إليه الخبير في تقديره لقيمة التعويض وأخذ الحكم بذلك التقدير دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً ورداً . قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال. <p>(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٥)</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> - مسئولية البنك قبل العميل عن تنفيذه لعقود الخدمات المصرفية. تحكمها نصوص العقد المبرم بينهما. 	

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
١٩	٥	<ul style="list-style-type: none"> - قيام هذه المسؤولية قبل البنك. متى ثبت إخلاله بالتزاماته. سواء ما تعلق منها بالشروط الواردة بالعقد صراحة أو ضمناً أو ما يجري به العرف المصرفي. - وسواء كان ذلك من جانب الممثل القانوني للبنك أو أحد تابعيه. أو أي شخص استعان به البنك في تنفيذ التزامه. - استحقاق التعويض متى ترتب على خطأ البنك حصول ضرر للعميل وتوافرت علاقة السببية بين الخطأ والضرر. - عدم استطاعة درئ البنك مسؤوليته . إلا إذا أثبت انتفاء الخطأ من جانبه. أو عدم توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر. - القضاء بانتفاء مسؤولية البنك برغم عدم ثبوت انتفاء الخطأ في جانبه أو عدم ثبوت انتفاء رابطة السببية على نحو ما جاء بتقرير الخبير. عيب. <p>(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٢٨	٧	<ul style="list-style-type: none"> - الحكم ببطالان العقد أو فسخه وإعادة الحال بين المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد. يوجب القضاء بالتعويض . متى استحال ذلك. - عدم مراعاة ما أدخل من تحسينات على العقار المقضي بفسخ عقده يستحيل نزعها عنه دون ضرر. وتعويض المشتري بما يساوي قيمة تلك التحسينات. مخالفة للقانون. - تقدير قيمة التعويضات. موضوعي. <p>(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٩)</p>
٤٢	٨	<ul style="list-style-type: none"> - القضاء بالفوائد التأخيرية والتعويض معاً. لا عيب. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٩)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف أوجه دفاعهم والرد عليها استقلالاً. إيرادها للحقيقة التي اقتضت بها. فيه الرد الضمني المسقط لما أثاروه . - عبء إثبات الدعوى وقوعه على عاتق المدعي. المحكمة غير مكلفة بتهيئة وسائل الإثبات له. - لا ضمان على من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً المادة (١٠٤) من قانون المعاملات المدنية. - وجوب الضمان على من استعمل حقه استعمالاً غير مشروع.

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
٥٠	٩	<ul style="list-style-type: none"> - حالات استعمال الحق على وجه غير مشروع . في معنى المادة (١٠٦) من ذات القانون. ماهيتها ؟ - الالتجاء إلى القضاء للدفاع عن الحق . أمر مشروع. شرطه: أن لا يسيء الشخص استعمال هذا الحق. - إثبات تصور صاحب الحق احتمال وقوع الضرر من جراء استعماله لحقه. عدم كفايته. لإثبات سوء النية . علة ذلك ؟ - تقدير قيام سوء النية والكيد وقصد الإضرار. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ. - ثبوت النسب شرعاً. مانعاً لتفنيه قانوناً. المادة (٤/٩٠٥) من قانون الأحوال الشخصية. <p>(الطعن رقم ٨١٠ ، ٨٢٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/١/١١)</p>
٦٣	١١	<ul style="list-style-type: none"> ٨ - الحالات التي يسأل فيها الشخص عن الضرر الذي يصيب الغير من استعماله لحقه. ماهيتها ؟ المادتان (١٠٤، ١٠٦) من قانون المعاملات المدنية. - عدم مسئوليته عن الالتجاء للسلطات العامة للشكوى أو الإبلاغ عن الجرائم واللجوء إلى القضاء للزود عن حق يحميه القانون. شرطه: ألا تتوافر في ذلك حالة من حالات التعسف في استعمال الحق المنصوص عليها في المادتين المار ذكرهما. - عبء إثبات هذا التعسف وقوعه على عاتق من يدعيه. - تقدير قيام التعسف. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
٦٧	١٢	<ul style="list-style-type: none"> ٩ - الحكم بفسخ العقد. يوجب على المحكمة إعادة الحالة بين المتعاقدين إلى ما كانت عليه قبل التعاقد. فإن استحال ذلك تحكم بالتعويض. - جواز تقديم الطلب العارض أثناء نظر الدعوى بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة بحضور الخصم يثبت في محضرها. - عدم أداء الرسوم القضائية عن ذلك الطلب. لا يمنع المحكمة من نظره. ويعتبر ديناً لصالح الخزينة العامة يلتزم به المدعي تقابلاً . علة ذلك ؟ - مخالفة ذلك. مخالفة للقانون . أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القاعدة	
٧٣	١٣	<p>١٠ - التأمين الإجباري المقرر عند الترخيص للسيارات. لا يغطي سوى الأضرار الناجمة عن موت شخص أو تعرضه لأذى جسماني بسبب استعمال المركبة للطريق. أساس ذلك؟</p> <p>- الطريق في معنى المادة الأولى من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٥ في شأن السير والمرور. ماهيته؟</p> <p>- جواز رجوع شركة التأمين على المؤمن له بقيمة ما أدته من تعويض. في الحالات المبينة في الفقرة (ز) من البند رقم (١١) من الشروط العامة بنموذج وثيقة التأمين من القرار الوزاري رقم (٢٨٢) لسنة ٢٠٠٧ المعدل للقرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>
٧٨	١٤	<p>١١ - تقدير التعويض الناشئ عن مسئولية الناقل الجوي عن الأمتعة والبضائع المنقولة جواً مناطه: إعلان المرسل عن القيمة الحقيقية للبضاعة المشحونة عند تسليمه الطرد للناقل وأن يسدد الأجر الإضافي المطلوب عنها. أساس ذلك وعلته؟</p> <p>- تخلف ذلك. مؤداه: معاملة تلك البضائع معاملة سائر البضائع الأخرى بالنسبة لمسئولية الناقل. فلا يلتزم إلا بمبلغ ١٧ وحدة حقوق سحب خاصة عن كل كيلو جرام عملاً بالمادة (٣/٢٢) من اتفاقية مونتريال للنقل الجوي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>
١١١	١٩	<p>١٢ - التزام شركة التأمين بتغطية المسئولية المدنية للمؤمن له أو لقائد السيارة عن خطأ أيهما في استعمالها. متى ترتب على ذلك ضرر للغير وكان نتيجة طبيعية للفعل الضار.</p> <p>- الغير هو من ليس طرفاً في وثيقة التأمين.</p> <p>- مسئولية المؤمن له أو قائد السيارة قبله أو ورثته عن ضمان الضرر.</p> <p>- عدم جواز احتجاج شركة التأمين قبل المضرور بالشروط الاستثنائية التي تستبعد مسئوليتها عن ذلك الواردة في وثيقة التأمين. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
		<p>١٣ - الدفاع المختلط بواقع. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p>

تعويض		تعويض	
الصفحة	القائمة		
١١١	١٩	<ul style="list-style-type: none"> - محكمة الموضوع غير ملزمة بوضع معياراً حسابياً لتقدير التعويض. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>	
١٢٢	٢١	<ul style="list-style-type: none"> - حق صاحب العمل في أن يطلب من القاضي الترخيص له بأن يعهد إلى مقاول آخر تنفيذ الأعمال التي أخل بتنفيذها المقاول المتعاقد معه على نفقة المقاول الأول. - قيامه بتنفيذ تلك الأعمال من تلقاء نفسه دون اللجوء إلى القضاء بعد أن أقام دعوى إثبات حالة. أثره: عدم جواز المطالبة بفروق الأسعار. - حقه في المطالبة بالتعويض إن كان قد لحقه ضرر من جراء ذلك. <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>	١٤
١٢٢	٢١	<ul style="list-style-type: none"> - عقد المقاولة من العقود الوارد عليها الفسخ . علة ذلك ؟ - ورود النص في العقد أو بعده على غرامة تأخير. مؤداه: عدم إلزام الدائن بإثبات وقوع الضرر للتعويض عنه. على المدين إثبات عدم وقوع الضرر. - سقوط الشرط الجزائي المتعلق بغرامة التأخير إذا فسخ العقد أو انفسخ تبعاً لسقوط الالتزام الأصلي. أثره: عدم الاعتداد بالتعويض المتفق عليه في الشرط الجزائي. مؤدى ذلك: لقاضي الموضوع سلطة تقدير التعويض للدائن طبقاً للقواعد العامة. ووقوع عبء إثبات وقوع الضرر ومقداره على عاتق المدين. - مناط إلزام المقاول بغرامة التأخير المنصوص عليها في عقد المقاولة . إنجاز كل الأعمال المتفق عليها ولكنه تأخر في تسليمها إلى صاحب العمل في الموعد المحدد. - عدم جواز إلزامه بتلك الغرامة . متى كان لم ينفذ أصلاً تلك الأعمال أو نفذ بعضها دون البعض الآخر وترتب على ذلك فسخ العقد. - تقدير مبلغ التعويض عن الضرر المادي والأدبي. موضوعي. - محكمة الموضوع غير ملزمة ببيان مقدار التعويض عن كل عنصر من عناصر الضرر على استقلال. <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>	١٥
١٢٢	٢١	<ul style="list-style-type: none"> - استخلاص التاريخ الحقيقي لإنجاز أعمال المقاولة. ومدة التأخير. وتحديد الأضرار والتعويض الجابر لها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>	١٦

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
١٢٢	٢١	<p>١٧ - اختلاف الأساس القانوني لدعوى التعويض المبتدأة. عن دعوى المطالبة بالفوائد التأخيرية عن تأخر المدين عن الوفاء بالتزاماته المالية. أساس ذلك ؟</p> <p>- جواز الحكم بفائدة تأخيرية عن المبلغ المقضي به كتعويض. اعتباراً من تاريخ صدور الحكم . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٣٥	٢٢	<p>١٨ - المسؤولية العقدية تحققها بتوافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما.</p> <p>- استخلاص توافر ذلك أو عدمه. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩١٣، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٧)</p>
١٦٣	٢٥	<p>١٩ - حق الغير الذي لحقه ضرراً من السيارة المؤمن عليها أن يرجع مباشرة على شركة التأمين المؤمن لديها بالتعويض.</p> <p>- عدم جواز احتجاج شركة التأمين قبله بأية شروط في عقد التأمين تقلل أو تحول دون تغطية مسؤوليتها المدنية الكاملة.</p> <p>- مسؤولية حارس الشيء عن التعويض عن الأضرار التي تنشأ عنه.</p> <p>- إثبات التعدي أو التقصير في جانب الحارس لقيام المسؤولية عن التعويض في حقه. غير لازم. كفاية تدخل الشيء تدخلاً إيجابياً في إحداث الضرر. علة ذلك؟</p> <p>- متى يفترض تدخل الشيء إيجابياً في إحداث الضرر؟</p> <p>- حاجة الشيء إلى عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى طبيعته أو بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها.</p> <p>- تقدير ذلك مسألة قانونية. خضوعها لرقابة محكمة النقض لتعلق ذلك بركن من أركان المسؤولية عن الأشياء.</p> <p>- تخلص حارس الشيء من الضمان. شرطه : إثبات أن الشيء لا يتطلب للوقاية من ضرره عناية خاصة. أو أنه لم يكن حارساً له وقت وقوع الضرر. أو أن الضرر الذي حدث لا يمكن التحرز منه بإثبات اتخاذه كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الضرر أو أن الضرر لم يكن في الاستطاعة منع وقوعه. أو أن الضرر لم يكن متولداً عن الشيء بل راجعاً لسبب أجنبي.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القاعدة	
١٧٤	٢٧	<p>٢٠ - تقدير المحكمة لمقدار التعويض استناداً إلى ما فات المضرور من كسب وما لحقه من ضرر. كافٍ لبيان عناصر التعويض في معنى المادة (٢٩٢) من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٨)</p>
١٧٨	٢٨	<p>٢١ - حق الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن يرفع دعوى باسمه على مدير الشركة للمطالبة له أو للشركة بالتعويض عما يكون قد أصابه من ضرر من تصرفات خاطئة له. متى تقاعست الشركة عن تلك المطالبة.</p> <p>- استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية والضرر الناجم عنه ورابطة السببية بينهما. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- وجوب توافر الخطأ والضرر ورابطة السببية للقضاء وبالتعويض تخلف أحدهم. مؤداه: تخلف المسؤولية عن التعويض. مثال.</p> <p>- وجوب أن يكون الضرر المادي قد تحقق. أو أن وقوعه في المستقبل حتمياً.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
		<p>٢٢ - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وتقدير الضرر الناتج عنه ورابطة السببية بينهما. موضوعي ما دام سائفاً.</p> <p>- وجوب توافر تلك الأركان مجتمعة للقضاء بالتعويض. تخلف أحدها لا يكفي للقضاء به.</p> <p>- لا ضمان على من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً.</p> <p>- حالات الاستعمال غير المشروع للحق التي توجب التعويض في معنى المادة (١٠٦٥) من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- عبء إثبات التعسف في استعمال الحق للكيد وسوء النية والضرر وقوعه على عاتق من يدعيه.</p> <p>- عدم كفاية إثبات إمكان تصور صاحب الحق احتمال وقوع الضرر من إجراء استعماله لحقه. علة ذلك ؟</p> <p>- حق الدائن في اقتضاء فائدة عن الدين على سبيل التعويض عن الدين التجاري المستحق له. متى كان مبلغاً محدداً على أسس ثابتة غير خاضع لمطلق تقدير القاضي. ولو نازع المدين في استحقاقه أو مقداره. وذلك من تاريخ استحقاق الدين المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨) من قانون المعاملات التجارية.</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
١٧٨	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - احتساب تلك الفائدة على أساس السعر المتفق عليه في العقد. فإن لم يكن احتسبت على أساس السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا تجاوز ١٢٪ سنوياً حتى تمام السداد. - سلطة القاضي في تحديد سعر الفائدة على ضوء الحالة الاقتصادية السائدة وقت استحقاق الدين . متى أخفق الدائن في إثبات السعر السائد في السوق . مثال. <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
٢١٠	٢٩	<ul style="list-style-type: none"> ٢٣ - كل ضرر بالغير يرتب الضمان. - تقدير الضمان يكون بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاته من كسب متى كان نتيجة طبيعية للفعل الضار. - وجوب تعيين محكمة الموضوع عناصر الضرر الذي حكمت بموجبها بالتعويض. - تقديم المضرور دليلاً على توافر أحد هذه العناصر ورأت المحكمة إطرأحه. وتقدير التعويض على خلافه. يوجب عليها أن ترد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. قصور. مثال. - وجوب إيراد المحكمة أوجه الدفاع الجوهرية والرد عليها بما يقسطها. مخالفة ذلك قصور . مثال. <p>(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٢٤ - عدم جواز تصرف الشريك على الشيوع في حصته دون إذن من الشريك الآخر. في صورتَي الخلط والاختلاط. المادة (١١٥٤) مدني. - وجوب تضمين الاتفاق بالوعد على التعاقد. على الشكل الذي يتطلبه القانون لتمام التعاقد. المادة (٢/١٤٦) من ذات القانون. - عدم انتقال الملكية في العقار ولا الحقوق العينية العقارية بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وفقاً لأحكام القانون . المادة (١٢٧٧) من ذات القانون. - فسخ العقد أو انفساخه. يعيد المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد. - استحالة ذلك . مؤداه : الحكم بالتعويض . المادة (٢٧٤) من ذات القانون. - حق كلا من المتعاقدين في حالة بطلان العقد أو فسخه أو لأي سبب آخر أن يحبس ما أخذه ما دام المتعاقد الآخر لم يرد إليه ما تسلمه منه. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً.

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
٢٢٤	٢٢	<ul style="list-style-type: none"> - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم. متى بينت الحقيقة التي انتهت إليها وأقامت عليها دليلها. - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية عن التعويض وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٣٧	٢٤	<ul style="list-style-type: none"> ٢٥ - التقارير الطبية. خضوعها لتقدير محكمة الموضوع. لها أن تأخذ بها أو تطرحها. - هي غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب ندب خبير آخر. أو مناقشة الأطباء فيما ورد بتقاريرهم. متى وجدت في التقرير المقدم ما يغني عن ذلك. متى كان ذلك سائغاً. - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام القانون أو الاتفاق لم يلزمها باتباع معايير معينة في ذلك. متى كان سائغاً. مثال لتقدير سائغ. - إحالة الحكم المطعون فيه في بيان عناصر الضرر إلى أسباب الحكم المستأنف الذي حددها استناداً إلى التقارير الطبية المقدمة له. لا عيب. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٢٦ - عقد التأمين في معنى المادة (١٢٦٥) من القانون المدني. ماهيته ؟ - جواز الاتفاق في عقد التأمين على التأمين على الأشخاص ضد الحوادث والأمراض وغير ذلك. وكذا عن الأضرار التي تلحق بالأموال. وبالفير. - قواعد التأمين ضد المسؤولية عن حوادث السيارات في معنى القرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. ماهيتها ؟ - عدم حاجة الفير المضرور بما قد يرد في وثيقة التأمين من شروط تحد من التزامات شركة التأمين. علة ذلك ؟ - جواز اتفاق الشركة المؤمن لديها والمؤمن له بموجب ملاحق إضافية على التأمين من أضرار أخرى غير المنصوص عليها في وثيقة التأمين الموحد. ومن بينها تأمين المؤمن له وأفراد عائلته وقائد السيارة وقت الحادث والأشخاص الذين يعملون لديه. بما في ذلك نفقات وتكاليف العلاج الطبي من الإصابات البدنية. وكذلك عن الأضرار التي تلحق بممتلكات المؤمن له وقائد السيارة وما كان موجوداً لديهما على سبيل الأمانة أو في حراستهما أو تحت حيازتهما.

تعويض		المسألة
الصفحة	الرقم	
٢٣٧	٢٤	<p>- حق الغير المشتراط لمصلحته في أن يطالب شركة التأمين مباشرة بماله من حقوق ناشئة عن عقد التأمين. ما لم يتفق على غير ذلك.</p> <p>- حق المتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بكافة الدفعات الناشئة عن العقد. علة ذلك؟</p> <p>- محل الالتزام في التأمين في الإصابات هو مبلغ التأمين المنصوص عليه في عقد التأمين.</p> <p>- عدم جواز المطالبة بما يزيد على المبلغ المحدد بالعقد. على خلاف التأمين ضد المسؤولية وضد الأضرار التي تلحق بالأشياء. فيلتزم المؤمن بأداء التعويض المناسب عن الضرر. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ٥ أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٤٩	٢٥	<p>٢٧ - عدم جواز الجمع بين الدية أو الأرش وبين التعويض عن الضرر المادي الذي يلحق بشخص المضرور نتيجة الإيذاء الواقع على نفسه وينتقل لورثته بوفاته. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ٥ أ إداري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٤٩	٢٥	<p>٢٨ - تقدير التعويض الجابر للضرر الأدبي. موضوعي. شرطه: أن يكون تقديرها سائفاً. مخالفة ذلك؟ قصور وفساد في الاستدلال. مثال لتقدير تعويض أدبي معيب.</p> <p>(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ٥ أ إداري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٤٩	٢٥	<p>٢٩ - تحقق الضرر الموجب للتعويض عن وفاة الشخص. مناطه: ثبوت أن المتوفي كان يعول طالب التعويض فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم. وإذا كانت فرصة الإعالة أمر محتمل يجب أن يستند طلب التعويض إلى أسباب مقبولة في الأمل في الحصول منه على كسب. احتمال ذلك على وجه غير محقق وعلى أسباب غير مقبولة. عدم إجابة الحكم هذا الطلب. لا عيب. مثال في المطالبة والد بالتعويض عن فقده لبناته وما كان يأمله من كسب من ورائهن.</p> <p>(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ٥ أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
		<p>٣٠ - حق المضرور من استعمال المركبات المنصوص عليها في قانون السير والمرور ولائحته التنفيذية في الرجوع مباشرة على شركة التأمين للمطالبة بتعويضه عما أصابه من أضرار. أساس ذلك؟</p>

تعويض		تعويض
القاعدة	الصفحة	
٢٨	٢٦٥	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب اشتغال وثيقة التأمين على السيارات المعدة للتأجير التأمين على المسؤولية المدنية لمستأجري السيارات قبل الغير بمن فيهم سائقها وتغطية المسؤولية المدنية الكاملة الناشئة عن الأضرار الجسدية والخسائر المادية. - عدم جواز إدراج المؤمن في وثيقة التأمين أي شرط يقلل أو يحول دون تغطية تلك الأضرار. مؤدى ذلك : عدم جواز الاحتجاج قبل الغير بأي شرط من هذا القبيل. - ملحق وثيقة التأمين مكمل لها. حدوث تعارض بينهما. تكون العبرة بما في الملحق. - عدم الاعتداد بأي شرط من الشروط الواردة في الملحق قبل المؤمن والمستفيد في حالة تنازعهما في تلك الشروط. إلا بالنسبة للشروط الموقع عليها من كل منهما. علة ذلك؟ مثال. <p>(الطمانان رقما ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٢٨	٢٦٥	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائغاً. ولا يوجد نص أو اتفاق يلزم المحكمة باتباع معايير معينة في التقدير. مثال. <p>(الطمانان رقما ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٢٨	٢٦٥	<ul style="list-style-type: none"> - جواز إدراج الأشخاص المستثنين من وثيقة التأمين الموحد المنصوص عليهم في المادة (١/١) من تلك الوثيقة الصادر بها قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل في ملحق وثيقة التأمين وشمولهم بالتأمين عليهم. مقابل مبالغ متفق عليها تلتزم بها شركة التأمين عند حدوث الضرر المؤمن ضده. - سائقي السيارات المستأجرة ومركبات النقل العام وسيارات تعليم القيادة. يستمدون حقهم في التعويض من القانون مباشرة. طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية. - تقدير التعويض الجابر للضرر المستحق لهم. دون سلطة محكمة الموضوع. مثال. <p>(الطمانان رقما ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - حق ورثة المضرور في مطالبة المتبوع بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم شخصياً نتيجة فقد مورثهم عما ارتكبه تابعه من أخطاء حال تأديته وظيفته. المادة (٣١٣) مدني.

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
٢٩٠	٤٢	<ul style="list-style-type: none"> - تضامنه مع البائع له في الالتزام بأداء التعويض عن الفصل الضار إلى الورثة ولو كانت السيارة مؤمن عليها لدى شركة تأمين وكانوا يستحقون الدية عن القتل الخطأ الذي لحق بمورثهم . - سداد أحدهما للتعويض ببرا ذمة الآخر. - العفو الخاص من رئيس الدولة. أثره: إسقاط العقوبة المقضي بها كلها أو بعضها. دون العقوبات الفرعية ولا الآثار الجنائية أو التدابير الجنائية الأخرى ما لم ينص المرسوم الصادر بالعفو عن ذلك. - عدم ثبوت أن المرسوم الصادر بالعفو قد تضمن الوفاء بالدية المحكوم بها. مؤداه: وجوب إلزام المحكوم عليه بها. <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٢٩٠	٤٢	<ul style="list-style-type: none"> - ٣٤ اقتصار إلزام المحكمة المدنية بالحكم الصادر في الدعوى الجزائية على ما فصل فيه فصلاً ضرورياً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجزائية وفي الوصف القانوني ونسبته إلى فاعله. - صيرورة الحكم الصادر في الدعوى الجزائية باتاً . أثره: وجوب التزام المحكمة المدنية به ويمتنع عليها إعادة البحث فيما فصل فيه. علة ذلك ؟ - الدية الشرعية عقوبة أصلية وتعويض معاً. - الدية الكاملة مقدرة قانوناً بمائتي ألف درهم. عدم القضاء بها كاملة إلا في حالة ثبوت الخطأ في جانب المتهم وحده. - إلزام المطعون ضده بالدية كاملة بثبوت توافر الخطأ كاملاً في جانبه. مؤدى ذلك: عدم مساهمة المجني عليه أو الغير في هذا الخطأ. <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٢٩٠	٤٢	<ul style="list-style-type: none"> - ٣٥ استحقاق الدية لا يمنع صاحب الحق فيها من استكمال التعويض عن الأضرار الأخرى التي لحقت به. والتي لا تفي بها الدية شاملاً ذلك ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب المواد (٢٨٢، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٩) من قانون المعاملات المدنية. - خروج التعويض الذي يستحقه الورثة مادياً أو أدبياً نتيجة ما أصاب أشخاصهم من أضرار بسبب فقد مورثهم. عن نطاق التعويض الذي عناه المشرع بحظر الجمع بينه وبين الدية والأرش. - تقدير الحكم المطعون فيه تعويضاً للورثة بخلاف استحقاقهم للدية. صحيح. <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القاعدة	
٢٩٠	٤٢	<p>٣٦ - عدم جواز احتجاج شركة التأمين بالشروط الاستثنائية التي تستبعد مسئوليتها عن تغطية الأضرار. في مواجهة المضرور من الغير. أساس ذلك ؟</p> <p>- سريان النص الوارد في البند الأول من الأخطار المغطاة بموجب وثيقة التأمين ضد المسئولية المدنية والمتضمن استثناء المؤمن له شخصياً وقائد السيارة وقت الحادث وأفراد عائلتيهما والأشخاص الذين يعملون لدى المؤمن له إذا ما أصيبوا في أثناء العمل وبسببه من التغطية التأمينية . بين الشركة المؤمنة وبين المؤمن له أو قائد السيارة المؤمن عليها وقت الحادث.</p> <p>- حق شركة التأمين في الرجوع على المؤمن له وقائدها بما تكون قد أدته فعلاً من تعويض لثبوت أن سائق السيارة كان بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تجيز له قيادة السيارة.</p> <p>- إقامة المضرور الدعوى للمطالبة بالتعويض. لا يكفي بمجرد الرجوع الشركة على المؤمن له لمطالبته بما عسى أن يقضى به عليها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ م هـ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
		<p>٣٧ - عقد القرض المصرفي. ماهيته ؟</p> <p>- التزام المقرض بسداد مبلغ القرض وفوائده في المواعيد والشروط المتفق عليها.</p> <p>- عبء إثبات الوفاء بالالتزام وقوعه على عاتق من التزم به.</p> <p>- جواز ضمان القرض تأمينات عينية أو شخصية.</p> <p>- الرهن العقاري يضمن رصيد الدين.</p> <p>- الرهن التأميني في معنى المادة (١٣٩٩) من قانون المعاملات المدنية. ماهيته ؟</p> <p>- متى ينتفي الرهن التأميني في معنى المادة (١٤٤٠) من ذات القانون ؟</p> <p>- الرهن التأميني عدم زواله إلا بزوال الدين سبب الرهن.</p> <p>- وجوب الالتزام بما اتفق عليه في العقد على سداد الدين في المواعيد المحددة للأقساط. أو سداد دفعة واحدة إذا تخلف المدين عن سداد قسط منها في موعده. الإخلال بهذا الالتزام. يوجب تنفيذ الشرط الوارد فيه بسداد كامل الدين دفعة واحدة.</p> <p>- نصوص عقد القرض. هي الحاكمة للعلاقة بين الطرفين.</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القاعدة	
٢١٦	٤٦	<ul style="list-style-type: none"> - الحكم بصحة عقد الاستثمار الوارد على العقار المرهون ضماناً للقرض الذي لم يخصص فيه البنك بصفته دائن مرتهن. لا يطهر العقار من الرهن. مؤدى ذلك : حق البنك في تتبع العقار والتفويض عليه في أي يد لاستيفاء ماله من دين . مثال . - الجدل الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٢٤١	٥٠	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير قيام الضرر ومقدار التعويض الجابر له. موضوعي. متى كان سائغاً. - جواز إنقاص القاضي للتعويض بقدر مساهمة المضرور فيه. أو لا ينقصه إذا كان خطأ المضرور لا يتناسب مع جسامه خطأ مرتكب الفعل الضار. <p>(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٢٥١	٥٢	<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال. - تقدير توافر الخطأ أو التقصير الموجب للمسئولية. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. - سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بتقرير الخبير أو تطرحه. حسبما تطمئن إليه. مثال. - حق الدائن المرتهن في استعمال الحقوق المنصوص عليها في المادتين (١٧٤، ١٧٥) من قانون المعاملات التجارية أولاً يستعملها حسب مشيئته. - استعمال الحق الجائر شرعاً. سلباً أو إيجاباً. لا يرتب ضماناً. المادة (١٠٤) من قانون المعاملات التجارية. <p>(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز قصر نطاق النص الوارد في المادة (٢٦) من قانون السير والمرور بشأن حق كل من أصابه ضرر جسماني بسبب استعمال السيارة في الرجوع على شركة التأمين بالتعويض. على حالات معينة دون أخرى أو في الطريق العام أو أي مكان آخر. أو في حالة سيرها أو وقوفها في الطريق أو خارجه. - حق المضرور في الرجوع على شركة التأمين مباشرة للمطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر. - عدم جواز إدراج المؤمن في وثيقة التأمين . أي شرط يقلل أو يحول دون تغطية مسؤوليته كاملة عن الوفاة أو الإصابة أو الأضرار المادية. أساس ذلك ؟

تعويض		تعويض
الصفحة	القاعدة	
٣٦١	٥٤	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز الاحتجاج في مواجهة الغير المضرور بأي شرط يرد في وثيقة التأمين يقلل أو يحول دون مسئولية الشركة المؤمن لديها عن التعويض . علة ذلك ؟ - للشركة الرجوع على المؤمن له بموجب تلك الشروط . <p>(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٣٦٧	٥٥	<ul style="list-style-type: none"> - ثبوت أن الطاعنة هي من أخلت بالتزاماتها. مما أدى إلى فسخ العقد. القضاء للمطعون ضدها بالتعويض عما أصابها من ضرر. لا عيب. <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٣٩٥	٦٠	<ul style="list-style-type: none"> - حق الغير المضرور من حوادث السيارات في مطالبة شركة التأمين مباشرة بتعويضه عما أصابه من أضرار بدنية أو مادية من الحادث . أساس ذلك ؟ - عدم جواز احتجاج الشركة المؤمنة قبله بأي شروط استثنائية تستبعد مسئوليتها عن الحادث أو تنقص منها تكون قد وردت في عقد التأمين. أساس ذلك ؟ - حق شركة التأمين في الرجوع على قائد السيارة بما تكون قد دفعته فعلاً من تعويض للمضرور. حال ثبوت قيادته للسيارة تحت تأثير المواد الكحولية. أساس ذلك ؟ - مطالبتها له قبل السداد الفعلي . عدم قبوله. <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٣٩٥	٦٠	<ul style="list-style-type: none"> - حق ورثة المتوفى في المطالبة بالتعويض عما لحق بأشخاصهم من أضرار مادية أو أدبية نتيجة وفاة مورثهم. - تقدير قيمة التعويض عن الأضرار بمبلغ إجمالي من سلطة محكمة الموضوع. متى كشفت عن عناصر تلك الأضرار وكانت نتيجة طبيعية للفعل الضار. مثال. - إعالة المتوفى لزوجته وأولاده القصر حال حياته. هي الأصل الظاهر. مثال . - عبء إثبات ما يخالف ذلك. وقوعه على عاتق من يدعيه. - نفقة الأم على ذمة ابنها بعد وفاة زوجها وكبر سنها . <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
٤٠٦	٦٢	<p>٤٤ - اتفاق الطرفان في العقد على مقدار التعويض. أثره : وجوب إعمال ما اتفقا عليه وإعفاء الدائن من إثبات وقوع الضرر. وانتقال عبء إثبات عدم وقوع الضرر على المدين. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>- جواز تعديل القاضي مقدار التعويض المتفق عليه بناءً على طلب أحد طرفي الاتفاق بحيث يجعل التقدير مساوياً للضرر.</p> <p>- بطلان أي اتفاق يخالف ذلك. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٣)</p>
٤١١	٦٣	<p>٤٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. شرطه : أن يكون استخلاصها سائفاً له سنده من الأوراق. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لتسبيب معيب .</p> <p>- وجوب تفهم محكمة الموضوع للدعوى عن بصر وبصيرة ومواجهة دفاع الخصوم الجوهري والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>- العبرة بطلبات الخصوم الختامية في الدعوى.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٣)</p>
٤٢٢	٦٥	<p>٤٦ - الخطأ والضرر والضمان. في معنى المواد (٨٣، ٢٨٤، ٢٩٢) من قانون المعاملات المدنية. ماهيتها ؟</p> <p>- اتفاق هذا المعنى مع مذهب الفقه المالكي.</p> <p>- استخلاص الخطأ الموجب للتعويض ومقدار التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>
٤٢٢	٦٥	<p>٤٧ - للقاضي إذا رأى مبرراً أن يلزم بالضمان من قصر في رقابة شخص وجب عليه قانوناً أو اتفاقاً مراقبته بسبب قصوره أو حالته العقلية أو الجسمانية. إلا إذا ثبت أنه قام بواجب الرقابة. أو أن الضرر كان لا بد واقعاً برغم القيام بما يجب القيام به. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>
٤٦٨	٧٢	<p>٤٨ - الحكم بتعويض العامل عن فصله من العمل فصلاً تعسفياً لعدم تحرير محضر بالإجراءات التي اتخذت معه عملاً بأحكام قانون العمل قبل فصله. صحيح. ولو كانت الجهة صاحبة العمل قد أنذرته وحقت معه فعلاً. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٨١، ٩٣٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القاعدة	
٤٨٤	٧٥	<p>٤٩ - متى تتحقق مسئولية الشخص عن الأشياء التي تتطلب عناية خاصة في معنى المادة (٢١٠) من قانون المعاملات المدنية؟ مثال.</p> <p>- درئ المسؤولية لا يكون إلا بنفي رابطة السببية بين الشيء والضرر بإثبات قيام السبب الأجنبي الذي لا يمكن التحرز منه أو خطأ الغير. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٢)</p>
٤٨٤	٧٥	<p>٥٠ - مناط المسؤولية المدنية في معنى المادتين (٢٨٢، ٢٨٣) من قانون المعاملات المدنية؟</p> <p>- تحقق المسؤولية المدنية عن الضرر إما بطريق المباشرة أو بطريق التسبيب.</p> <p>- المقصود بالمباشرة . ماهيتها ؟</p> <p>- المقصود بالتسبيب . ماهيته ؟</p> <p>- عدم مسئولية الشخص عند الأضرار الناشئة عن الشيء متى ثبت انقطاع رابطة السببية. بين الشيء والضرر الناجم عنه. مثال بشأن حريق في مخلفات.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٢)</p>
٥٢٥	٨٣	<p>٥١ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. أساس ذلك؟</p> <p>- الطلب الذي لا مصلحة لصاحبه فيه. عدم قبوله. مثال.</p> <p>- عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب ليس له تأثير في الدعوى. مثال.</p> <p>- القضاء لوالدة المتوفي بالتعويض. دون أن تثبت أن ولدها كان يعولها قبل وفاته. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٦٠٧	٩٢	<p>٥٢ - التزام المقاول بغرامة التأخير المتفق عليها في عقد المقاولة. شرطه : قيامه بإنجاز الأعمال كلها. ولكنه تأخر عن تسليمها إلى صاحب العمل عن الميعاد المحدد بالعقد.</p> <p>- لا محل للإلزامه بذلك. متى كان لم ينفذ أعمال المقاولة محل العقد. أو نفذ بعضها دون البعض الآخر.</p> <p>- حق صاحب العمل في المطالبة بالتعويض. متى لحقه ضرر من عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي.</p> <p>- عدم التزام المقاول بالتعويض متى أثبت أن إخلاله بالالتزام مرجعه إلى سبب لا يد له فيه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٩ ، ١٢٠٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القاعدة	
٦٠٧	٩٢	<p>٥٢ - استحقاق الدائن فائدة تأخيرية عن ماله من دين لدى المدين. متى كان الدين محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في السداد. وذلك على سبيل التعويض عن المثل من تاريخ استحقاق الدين. المواد ٧٦، ٧٧، ٨٨ من قانون المعاملات التجارية.</p> <p>- احتساب تلك الفائدة حسب السعر المتفق عليه . فإن لم يوجد اتفاق فتحسب حسب السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز ١٢٪ سنوياً وحتى تمام السداد.</p> <p>- إخفاق الدائن في إثبات سعر السوق وقت التعامل. أثره : يوجب على القاضي تقديرها وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة وقت استحقاق الدين. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٩ ، ١٢٠٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٦٢٨	٩٥	<p>٥٤ - القضاء بتعويض المؤجر عن المدة التي استعمل فيها المستأجر العين المؤجرة بدون وجه حق باعتباره غاصباً لها وذلك عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب واستناداً إلى قواعد القانون المدني . صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٢)</p>
٦٥٥	٩٩	<p>٥٥ - قصر التزام رب العمل بالالتجاء إلى دائرة العمل قبل اللجوء إلى التقاضي أمام القضاء. على الحالات التي يكون النزاع فيها متعلقاً بالحقوق الناشئة عن أحكام قانون العمل.</p> <p>- مطالبة العامل شركة التأمين بالتعويض الناشئ عن عقد التأمين. دون اللجوء إلى دائرة العمل. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٦٥٥	٩٩	<p>٥٦ - مسئولية كل سائق مرخص له بالقيادة. أثناء قيادته للسيارة المؤمن عليها. عما يحدث من أضرار للغير . كما لو كان هو المؤمن ذاته.</p> <p>- عدم مسئولية شركة التأمين. عن تغطية الأضرار التي تصيب المؤمن له شخصياً وعائلته أو السائق . بموجب عقد التأمين الموحد.</p> <p>- جواز إضافة ملاحق إلى عقد التأمين للاتفاق على تغطية تلك الأضرار التي لم ينص عليها بالعقد. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القاعدة	
٦٧١	١٠٢	<p>٥٧ - العقد في معنى المواد ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٥ من قانون المعاملات المدنية. ماهيته. وانعقاده وأثره؟</p> <p>- الخلاف بين المتعاقدين في المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها في العقد. يحكم القاضي فيها. طبقاً لطبيعة المعاملة وأحكام القانون.</p> <p>- موجب التعويض في العلاقة التعاقدية. مناطه: إخلال أحد المتعاقدين بالتزامه العقدي. مخالفة الحكم المطعون فيه لذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال. للإخلال بالالتزام.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٠)</p>
٦٩٢	١٠٥	<p>٥٨ - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية العقدية. ونسبته إلى فاعله. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- تقدير عمل الخبير. والأخذ به محمولاً على أسبابه من عدمه. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على ما يثيره الخصوم من مطاعن على تقرير الخبير. متى أخذت به وكانت النتيجة التي انتهت إليها مستمدة مما له أصل ثابت في الأوراق.</p> <p>- أخذها بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه. مفاده: أنها لم تر فيما أثاره الخصوم. ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه.</p> <p>- حق الدائن أن يطالب بتعويض تكميلي يضاف إلى الفوائد التأخيرية. دون حاجة إلى إثبات أن الضرر الذي يجاوز هذه الفائدة. قد تسبب فيه المدين بغش منه أو بخطأ جسيم. المادة ٩١ معاملات تجارية.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
٧٠٣	١٠٦	<p>٥٩ - الفوائد التأخيرية. تعويض عن مظل المدين في السداد رغم يساره. عدم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية.</p> <p>- جواز الحكم بها من تاريخ رفع الدعوى بالحق مع التعويض عن الفصل التعسفي.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>
٧٢٤	١٠٩	<p>٦٠ - رفض دعوى التعويض عن الضرر الناشئ من استعمال حق مقرر وفقاً للقانون استعمل بحسن نية. صحيح. ولو كانت المحكمة التي رفعت إليها الدعوى قد قضت برفض الدعوى لعدم كفاية الأدلة. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>

تعويض		مسؤولية
الصفحة	القائمة	
٧٧٤	١٢٠	<p>٦١ - مسؤولية الطبيب. ماهيتها؟</p> <p>- متى تترتب مسؤولية الطبيب عن عمله؟</p> <p>- جواز استخلاص محكمة الموضوع مسؤولية الطبيب عما نتج عن خطئه من ضرر للمريض من تقرير اللجنة الطبية. متى اطمأنت إليه ووجدت فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائق.</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>
٧٧٤	١٢٠	<p>٦٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء ومدي مساهمة المضرور أو الغير في إحداث الضرر. موضوعي. ما دام سائفا.</p> <p>- حق محكمة الموضوع إنقاص مقدار الضمان أو لا تحكم بضمان. متى كان المضرور أو الغير قد اشترك في إحداث الضرر أو زاد فيه. المادتان ٢٩٠، ٢٩١ مدني.</p> <p>- إدانة مرتكب الفعل جنائيا. لا يمنع محكمة الموضوع. من بحث مدي مساهمة المضرور أو الغير في إحداث الضرر. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>
٧٨٧	١٢٢	<p>٦٣ - القرار الإداري. ماهيته؟</p> <p>- وجوب استناد القرار الإداري إلى سبب مشروع يبرر صدوره.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في مراقبة صدور القرار الإداري مبرا من عيب التعسف أو الانحراف. مستندا إلى سبب مشروع يبرره. متى كان استخلاصها سائفا. مثال.</p> <p>- استخلاص الخطأ الموجب للتعويض وتقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. متى كان سائفا. وكان القانون لم يلزمها بإتباع معايير معينه في تقديره. مثال.</p> <p>- اشتغال التعويض على ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في القضاء وبالتعويض جملة متى بينت عناصر الضرر. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>
		<p>٦٤ - وجوب أن يكون التعويض المقضي به. بقدر الضرر شاملا ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. متى كان ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار.</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
٨١٨	١٢٧	<ul style="list-style-type: none"> - الجروح وإصابات البدن. خلاف الدية والأرش المقدر. تقدر عنها حكومة العدل. تقدير ذلك. من سلطة محكمة الموضوع. ما دام القانون لم يوجب إتباع معايير معينه في تقديرها. وكانت قد بينت عناصر الضرر وأحقية طالب التعويض. مثال. لتقدير سائغ. <p>(الطعن رقم ١٠٠٤، ١١١٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٥)</p>
٨٢٣	١٢٨	<p>٦٥</p> <ul style="list-style-type: none"> - استحقاق المصاب ديات متعددة. عن فقدانه أعضاء الجسم المختلفة. أو ذهاب منافعها. أساس ذلك؟ مثال؟ - ما يملك الإنسان منه عضوا واحدا ومنفعة واحدة لا نظير لها في بدنه. استحقاقه عن فقدانه دية كاملة. أساس ذلك؟ مثال. - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض الجابر للضرر. متى كان القانون أو الشريعة أو الاتفاق لا يوجد بأي منها نص يوجب إتباع معايير معينه في تحديده. - مثال لتقدير تعويض عن فقد نسبة من منفعة عضو دون الاستعانة بالخبرة الفنية. <p>(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٢٣	١٢٨	<p>٦٦</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقدير مقدار التعويض الجابر للضرر. شاملا ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. موضوعي. متى بينت المحكمة عناصر الضرر بأسباب سائغة. ولم يكن في القانون أو الاتفاق ما يوجب إتباع معايير معينه في تحديده. - تخفيض محكمة الاستئناف مقدار التعويض المقضي به من محكمة أول درجة. بعد ما تبين لها عدم وجود دليل على تكبد المضرور نفقات للعلاج. صحيح. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
		<p>٦٧</p> <ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة الموضوع في تحديد أي من المتعاقدين قصر في تنفيذ التزامه. متى كان ذلك بأسباب سائغة. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة فيها. موضوعي. متى كان سائغا. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحجيتهم. متى كان في قيام الحقيقة التي اقتضت بها. الرد الضمني المسقط لما عداها. مثالي لاستخلاص سائغ.

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
٨٢٩	١٢٩	<ul style="list-style-type: none"> - حق المتعاقدين في العقود الملزمة للطرفين الامتناع عن سداد ما عليه. ما دام الطرف الآخر قد امتنع عن تنفيذ التزامه المتقابل. - عدم تحديد مدة للتسليم في اتفاقية الحجز. لا يعني بقاءها مفتوحة ومتروكة لمشئته الملتزم به. - حق الطرف المقابل طلب فسخ عقد الحجز ورد المبلغ المدفوع. مع الفائدة التأخيرية. أساس ذلك. وعلته؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٦٣	١٣٥	<ul style="list-style-type: none"> ٦٨ - جواز الحكم بفوائد تأخيرية. سواء كان ذلك في الديون التجارية أو المدنية. عله ذلك؟ - جواز تحديد هذه الفوائد بنسبه مئوية من مقدار الدين. أو بمبلغ مقطوع يضاف إلى رصيد الدين. - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. متى كان غير مقيد بنص شرعي أو قانوني أو اتفاقي يلزم المحكمة إتباعه. مثال. <p>(الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)</p>
٨٧٧	١٣٧	<ul style="list-style-type: none"> ٦٩ - عدم إعادة العامل إلى عمله بعد ثبوت براءته. دون إنذاره. مؤداه: فصل تعسفي يوجب القضاء له ببطل إنذار وبدل فصل تعسفي ومكافأة نهاية خدمة. <p>(الطعن رقم ١٧٨، ٢١٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٩٠	١٣٩	<ul style="list-style-type: none"> ٧٠ - مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه لعمله غير المشروع. في معنى المادة ٣١٣ كم قانون المعاملات المدنية. ماهيتها. وشروط توافرها؟ - قيام مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه. متى ثبت مسؤولية التابع عن الفعل الضار. ولو تعذر تعيينه بشخصه ما دام من بين التابعين له. - اختصاص التابع في الدعوى. التي يضمها. المضرور على المتبوع للمطالبة بالتعويض. غير لازم. عله ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٧١ - الشرط في عقد المقاولة بإلزام المقاول . بدفع مبلغ من المال إلى صاحب العمل أو المقاول الأصلي عن كل مدة من الزمن يتأخر فيها المقاول عن تنفيذ العمل المتفق عليه. شرط جزائي يتضمن تعويضاً اتفاقياً. - جواز تحديد المتعاقدين مقدماً قيمة التعويض في العقد أو في اتفاق لاحق. - جواز تعديل القاضي لهذا الاتفاق بما يتناسب مع الضرر. بناءً على طلب أحد المتعاقدين.

تعويض		المسؤولية
الصفحة	الرقم	
٩٤٧	١٤٧	<ul style="list-style-type: none"> - الاتفاق على ما يخالف ذلك. مؤداه: البطلان. - الدفاع الجوهري وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. <p>(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٥٧	١٤٩	<ul style="list-style-type: none"> - الشركة ذات المسؤولية المحدودة. لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. - مسئوليتها وحدها دون الشركاء عن كافة الديون الناشئة عن تعاملها مع الغير في نشاطها التجاري. شرطه: أن يسدد الشريك حصته فيها وأن لا يخلون بقواعد تأسيس الشركة وإشهارها وتوثيقها. مخالفة ذلك؟ مؤداه: مسئوليتهم بالتضامن في أموالهم الخاصة عن التزامات الشركة. أساس ذلك؟ - إهمال مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة في بيان عبارة ذات مسئولية محدودة بجوار بيان مقدار رأسمالها في معاملات الشركة. مؤداه : مسئوليته شخصياً في ماله بالتضامن مع الشركة والتعويض عما ينشأ للغير من أضرار. المادة ٢/٩ من قانون الشركات التجارية. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢١)</p>
٩٩٤	١٥٦	<ul style="list-style-type: none"> - عدم سماع دعوى الضمان الناشئة عن الفعل الضار. بعد انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالمسئول عنه. - تحديد وقت الواقعة التي يبدأ منها التقادم . موضوعي. - منع سماع الدعوى وفقاً للشريعة الإسلامية . ماهيتها وعلته ؟ مثال. - كفاية دفع المدعى عليه دعوى الضمان المقامة ضده. بمرور الزمان المسقط للدعوى بغير عذر شرعي. علة ذلك في المذهب المالكي والمذهب الحنفي. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٠٢٧	١٦١	<ul style="list-style-type: none"> - الدفاع الجوهري وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك: قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال بشأن المطالبة بالتعويض عن الجرح الجائف المستحق عنه أرش مقدر بمقدار الثلث من الدية لم يورده الحكم ولم يورد في أسبابه ما يصلح للرد عليه. <p>(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٩)</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
١٠٣٧	١٦١	<p>٧٥ - الفرصة الفائتة أمر محتمل . تفويتها ضرر محقق. لا مانع من احتسابها في الكسب الفائت. ما دام لذلك لأسباب معقولة تؤدي إليه. مخالفة ذلك . عيب.</p> <p>- الإصابات التي تحد من قدرة الإنسان على العمل والكسب من شأنها أن تقلل من فرص العمل مستقبلاً وتقلل من قدرة الابن على رعاية والده عند كبره. رفض الحكم القضاء بالتعويض عنها ورده عليها بما لا يوجهها. قصور وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٩)</p>
١٠٣٧	١٦٣	<p>٧٦ - إخلال أحد أطراف العقد بالالتزامات الواجبة عليه فيه. مؤداه: وجوب الحكم عليه بالتفويض والتعويض. الجابر للضرر.</p> <p>- النعي غير المنتج . عدم قبوله. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٠٨٣	١٧٠	<p>٧٧ - حق الدائن في اقتضاء فائدة على سبيل التعويض عن مطل المدين في السداد. متى كان محل الالتزام مبلغاً من النقود ومعلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في السداد.</p> <p>- سريان تلك الفائدة من تاريخ استحقاق الدين.</p> <p>- احتساب هذه الفائدة حسب السعر المتفق عليه في العقد. فإن لم يوجد فتحسب على أساس سعر السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز ١٢٪ سنوياً وحتى تمام السداد . فإن أخفق الدائن في إثبات سعر السوق . قدرها القاضي وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة وقت الاستحقاق.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١١١١	١٧٦	<p>٧٨ - فصل العامل أثناء فترة التجربة دون إنذار. صحيح. أساس ذلك ٩</p> <p>- رفض الحكم تعويض العامل عن الفصل التعسفي والحكم له ببطل إنذار. لا عيب.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تقدير مدى تعسفية الفصل والتعويض الجابر له. متى كان سائغاً.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>
		<p>٧٩ - عدم سريان أحكام القرار الوزاري رقم ١٧٦ لسنة ٢٠٠٩ في شأن ضوابط إنهاء خدمة المواطنين العاملين في القطاع الخاص الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧ على الوقائع السابقة عليه. المادة (٥) من القرار.</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
١١١١	١٧٦	<p>- الحالات التي يعد فيها فصل العامل المواطن في القطاع الخاص بغير سبب مشروع وتلك التي تعد بسبب مشروع في معنى المادة الأولى من القرار الوزاري السالف بيانه.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>
١١٤٤	١٨٣	<p>٨٠ - استخلاص مساهمة المضرور في الخطأ ومداها. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٦)</p>
١١٤٤	١٨٣	<p>٨١ - جواز المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية الأخرى التي لا تشملها الدية. وكذلك عن الأضرار الأدبية الناشئة عن تلك الأضرار.</p> <p>- لا تعارض في ذلك مع نص المادة (٢٩٩) من قانون المعاملات المدنية. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٦)</p>
١١٤٤	١٨٣	<p>٨٢ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام القانون لم يوجب اتباع معايير معينة في تقديره. وكانت المحكمة قد بينت عناصر الضرر ووجه أحقية المضرور فيه.</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٦)</p>
١١٧٢	١٨٧	<p>٨٣ - تأخر المدين عن الوفاء بالالتزام بسداد مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت طلبه. مؤداه: وجوب إلزامه بدفع فائدة للدائن عن هذا التأخير تحدد المحكمة نسبته. تسري من تاريخ المطالبة القضائية ما لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً آخر لسريانها وما لم ينص القانون على خلاف ذلك.</p> <p>- المقصود بكون المبلغ معلوم المقدار؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٩٢	١٩١	<p>٨٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير نسبة مساهمة المضرور في الخطأ. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال.</p> <p>- ورود قرارات قانونية خاطئة في الحكم. يعيبه ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ دون أن تنقض الحكم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
١٣٣٠	١٩٨	٨٥ - تقدير مقدار التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما لم ينص القانون أو الاتفاق على وجوب اتباع معايير معينة في تقديره. مثال. (الطعن رقم ٦٤٥، ٧٩٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)
١٣٣٠	١٩٨	٨٦ - التعويض الناشئ عن الضرر الذي يرتكبه الغير. اختلافه عن الفوائد التأخيرية المترتبة على التأخير في تنفيذ الإجراءات المالية لاختلاف سبب كل منهما. - جواز القضاء بكل منهما متى توافر سببه. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال. (الطعن رقم ٦٤٥، ٧٩٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)
١٣٣٠	١٩٨	٨٧ - وجوب الحكم بإلزام المدين بأن يؤدي للدائن تعويضاً. متى تأخر عن الوفاء بسداد دينه. وكان محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به. - محكمة الموضوع هي التي تحدد نسبة الفائدة التأخيرية من تاريخ المطالبة القضائية. ما لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً لسريانه. أو كان القانون ينص على خلاف ذلك. - ماهية كون المبلغ المطلوب معلوم المقدار وقت الطلب؟ (الطعن رقم ٦٤٥، ٧٩٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)
١٢٥٤	٢٠١	٨٨ - الفش الذي يجيز للمؤمن طلب فسخ عقد التأمين في معنى المادتين (١٠٣٢، ١٠٣٣) من قانون المعاملات المدنية. ماهيته؟ مثال. - الحالات التي يجوز فيها لشركة التأمين الرجوع على المؤمن له بقيمة ما تكون قد أدته من تعويض. في معنى المادة (١١) من الشروط العامة الواردة في القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين. ماهيتها؟ مثال. (الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٨)
١٣١٦	٢٠٤	٨٩ - تحديد أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين. قصر في تنفيذ التزامه ونفى هذا التقصير. موضوعي. متى كان سائفاً. - تقدير تقرير الخبير المنتدب في الدعوى. من سلطة محكمة الموضوع. لها أن تأخذ به أو تطرحه حسبما يطمئن إليه وجدانها. - أخذ المحكمة بتقرير الخبير الذي قصر في بيان جوانب جوهرية في أسباب النزاع دون أن تبحثها هي وتستوفيها حقها. قصور. مثال. (الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٣)

تعويض		تعويض
الصفحة	القاعدة	
١٢٨٢	٢٠٨	<p>٩٠ - التزام شركة التأمين بتعويض الوفاة أو الإصابات البدنية عن جميع ركاب السيارة بما فيهم المستثنون من ذلك بنص المادة (١/١٥) من الفصل الثاني من قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ والمادة (٧) من القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٨٧ متى كانت المركبة أداة الحادث من فئة نقل عام ومؤمن عليها تأميناً شاملاً. ولو كان المطعون ضده من العاملين لدى المؤمن له وأصيب أثناء العمل وبسببه. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>
١٢٨٥	٢٠٩	<p>٩١ - التزام شركة التأمين بتعويض الأضرار الناشئة عن المركبات المخصصة للتأجير والنقل العام وتعليم القيادة بمن فيهم سائقها. ومسئوليتهم المدنية الكاملة الناشئة عن الأضرار الجسمانية أو الخسائر المادية . أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>- رفض دعوى التعويض عن الضرر الناشئ عن وفاة مورث الطاعنين نتيجة حادث من سيارة استأجرها من مكتب تأجير سيارات. بعله وجود شرط بالوثيقة ينص على تحمل المسؤولية المدنية تجاه الغير فقط في حالة تأجير السيارة لمن لا يحمل رخصة قيادة تزيد مدتها على السنة. خطأ في تطبيق القانون. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>
١٣٠٢	٢١٢	<p>٩٢ - استخلاص عناصر المسؤولية الموجبة للتعويض. من خطأ وضرر. وعلاقة سببية. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>
		<p>٩٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء وسائر المستندات فيها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي دفاعهم وأقوالهم والرد عليها استقلالاً . متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها.</p> <p>- حقها في الأخذ بتقرير الخبير وأن تلتفت عن الاعتراضات عليه. متى اقتضت بسلامة الأسس التي بني عليها.</p> <p>- عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين عن تنفيذ التزامه بغير مبرر.</p> <p>- تحديد أي منهما هو المقصر في تنفيذ التزامه أو نفي ذلك. موضوعي.</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
١٣٠٨	٢١٣	<ul style="list-style-type: none"> - حق أي من المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ التزامه. متى لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به. - حق المشتري في حبس الثمن متى أخل البائع بأحد التزاماته. - تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك. موضوعي. متى كان سائغاً. - جواز إلزام القاضي للمدين بالتنفيذ في الحال أو في أجل مسمى وله الحكم بالفسخ والتعويض إن كان له مقتضى. - جواز الحكم بالفوائد التأخيرية في حال المثل متى كان المدين موسراً سواء كان الدين تجارياً أو مدنياً. علة ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>
١٣٢١	٢١٥	<ul style="list-style-type: none"> ٩٤ - تأخر المدين في سداد ما عليه من دين يتحقق به الضرر الموجب للتعويض في صورة فوائد تأخيرية. - تقدير مقدار التعويض. موضوعي. - سريان الفائدة المستحقة للتعويض اعتباراً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. - القضاء بسريان ذلك من تاريخ إقامة الدعوى. عيب. <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
١٣٩٩	٢٢٦	<ul style="list-style-type: none"> ٩٥ - التقريرات القانونية الخاطئة لا تؤثر في صحة الحكم. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. محكمة النقض تصوب الخطأ. دون أن تنقضه. مثال. - الإقرار ماهيته في معنى المادة (٥١) من قانون الإثبات ؟ - اختلاف الإقرار المكتوب عن المحرر المعد سلفاً لإثبات تصرف إنشائي مستقبلي. علة ذلك ؟ مثال. - عدم جواز تعليق الإقرار على شرط أو إضافته إلى أجل. علة ذلك ؟ مثال. - الجزاء المالي الذي يتفق عليه المتعاقدان . هو من قبيل الشرط الجزائي المنصوص عليه في المادة (٣٩٠) مدني . للتعويض عن الضرر الناشئ عن الإخلال بالالتزام. - عدم دخول ذلك في مقدار التعويض عن الضرر بعد وقوعه. - جواز التصرف بالإرادة المنفردة للمتصرف. دون توقف على قبول المتصرف إليه. ما لم يكن في ذلك إلزام للغير. المادة (٢٧٦) مدني. - التعويض يقدر بمقدار الضرر. - الضرر ماهيته ؟ وأنواعه ؟ <p>(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
١٤٠٦	٢٢٧	<p>٩٦ - جواز الاتفاق في وثيقة التأمين أو في ملحق لها على أن يغطي التأمين الأشخاص المستثنين منه بحسب الأصل المنصوص عليه في البند ١/١ من وثيقة التأمين الموحدة الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل بالقرار رقم ٨١ لسنة ١٩٨٧ بشأن وثائق التأمين على السيارات.</p> <p>- وجوب تطبيق ما اتفق عليه الطرفان باعتباره مصدر الحق في المطالبة بالتعويض وليس نصوص القانون.</p> <p>- اعتبار وثيقة التأمين المنصوص فيها أو في ملحقها على استحقاق المستثنين للتعويض اشتراطاً لمصلحة الغير وسريان أحكام هذا الاشتراط عليها.</p> <p>المادتين (٢٥٦، ٢٥٤) مدني . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)</p>
١٤٢١	٢٢٩	<p>٩٧ - رفض الحكم المطعون فيه القضاء بتعويض والدي المتوفي في حادث قتل خطأ لعدم إثباتهما أنه كان يعولهما قبل وفاته وأنها لا مال لهما أو أن ما لديهما من مال لا يفي بالنفقة. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>- تقدير التعويض الجابر للضرر. من سلطة محكمة الموضوع.</p> <p>(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٩)</p>
١٤٤١	٢٣٤	<p>٩٨ - القضاء بالتعويض عن غصب العين المؤجرة بوضع اليد عليها بعد انتهاء مدة العقد. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١٦)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<p>٩٩ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام القانون لم يلزم المحكمة باتباع معايير معينة. وكان استخلاصها سائفاً. مثال لتقدير سائغ.</p> <p>(الطعون أرقام ٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ و ٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<p>١٠٠ - الفائدة التأخيرية . تعويض للدائن عن الضرر الذي أصابه من مطل المدين .</p> <p>- الضرر في هذه الحالة مفترض. لا يقبل إثبات العكس.</p> <p>- وجوب تعويض المضرور بنسبة معينة مقابل خطأ التأخير.</p> <p>- احتساب تلك النسبة من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. إذا كان تقدير الدين من سلطة محكمة الموضوع.</p> <p>- احتسابها من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد. إذا كان الدين محدداً سلفاً. ولو نازع المدين في استحقاق الدين أو أصله.</p> <p>- مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعون أرقام ٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ و ٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
١٤٤٨	٢٣٥	<p>١٠١ - تقدير التعويض الجابر للضرر استناداً إلى نص المادة (٢٩٠) مدني لاشتراك المضرور بفعله في إحداث الضرر أو زاد فيه. بما يتناسب مع فعله وما نتج عنه من ضرر. صحيح. مثال.</p> <p>(الطعن أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ وه لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٨١	٢٣٨	<p>١٠٢ - علاقة التبعية بين التابع والمتبوع التي توجب مسئوليته عن أعمال تابعه. ماهيتها في معنى المادة ٣١٣/ ب مدني ؟</p> <p>- مسئوليته عن تلك الأعمال ولو كان التابع تابعاً لأكثر من متبوع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٨١	٢٣٨	<p>١٠٣ - الضمان يقدر بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاتته من كسب . شرطه : أن يكون ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار. وأن يكون محقق الوقوع بالفعل في الحال أو في المآل.</p> <p>- الضرر المحتمل . التعويض عنه غير واجب إلا إذا وقع بالفعل.</p> <p>- لا مانع من احتساب الفرصة المحتملة في الكسب الفائت ما دام المضرور كان يأمل الحصول عليها بأسباب مقبولة. وكان قد فقد العمل أو الرزق الذي يعيش عليه. مثال.</p> <p>- الدية ماهيتها في الشريعة الإسلامية.</p> <p>- عدم جواز الجمع بين الدية وبين التعويض عن الأضرار الأدبية أو النفسية. إلا أن يكون قد تخلف عن فقد العضو أو منفعته شين أو تشويه فيجوز الحكم بالتعويض عنه. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٨١	٢٣٨	<p>١٠٤ - استحقاق الدية. عند فقد القدرة على المشي. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
		<p>١٠٥ - تحقق مسئولية حارس الأشياء عن التعويض عن الضرر الناشئ عن الشيء المحروس متى ثبت قيام علاقة السببية بين الضرر الذي لحق بالمضرور وبين الشيء المحروس .</p> <p>- قيام هذه المسئولية على أساس قاعدة الغرم بالغنم وليس على أساس قاعدة الخطأ المفترض الذي يلزم لإثباته قيام التعدي أو التقصير في جانب الحارس.</p> <p>- متى يكون الشيء المحروس متدخلأ تدخلاً إيجابياً في إحداث الضرر الموجب للتعويض ؟</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
١٥٠٥	٢٤٢	<ul style="list-style-type: none"> - الشيء الذي يتطلب عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها. - تقدير ذلك مسألة قانونية خضوع محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض. علة ذلك ؟ - الأصل قيام المسؤولية عن الشيء إلى مالكه . إلا إذا باشر شخص آخر السيطرة الفعلية عليه في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه فتنتقل إليه تلك المسؤولية. - مسؤولية شركة التأمين مع الشركة المستأجرة للمكان بالتضامم في الوفاء بالتعويض للطاعنة. - الضرر الاحتمالي ليس محلاً للتعويض. - سريان الفوائد التأخيرية على مبلغ التعويض الغير معلوم المقدار وقت الطلب ولا ينبني على أسس ثابتة للتقدير. وإنما يخضع لتقدير القاضي . اعتباراً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. <p>(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
١٥١٥	٢٤٣	<ul style="list-style-type: none"> - قضاء محكمة أول درجة بكامل مبلغ التعويض المطلوب في الدعوى عن الأضرار الأدبية والمادية والمورثة. قضاء الحكم المطعون فيه بذات المبلغ عن الأضرار المادية فقط ورفضه الحكم بالتعويض عن الأضرار الأدبية والمورثة. صحيح ليس فيه قضاء بما لم يطلبه الخصوم. علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
١٥٥٠	٢٤٨	<ul style="list-style-type: none"> - جواز رفع دعوى التعويض عن الضرر أمام المحكمة التي وقع في دائرتها الضرر الذي حاق بالنفس أو المال. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٠٠، ١١٨٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٣٠/١٠/٢٠١١)</p>
١٥٥٠	٢٤٨	<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى واستخلاص الموجب للتعويض وتقدير الضرر وعلاقة السببية بينهما. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال لتحصيل سائغ لنفي الضرر. <p>(الطعن رقم ١٢٠٠، ١١٨٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٣٠/١٠/٢٠١١)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - نزاع الملكية لأي سبب. يستوجب تعويضاً عادلاً. ولو كان للمنفعة العامة.

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
١٥٧٩	٢٥٣	<p>- مطالبة بلدية أبوظبي بالتعويض العادل عن نزع ملكية المطعون ضده. صحيح. ما دامت البلدية هي التي تولت عملية تخصيص الأراضي والنظر في التظلمات المثارة بشأنها.</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)</p>
١٦١٥	٢٦٠	<p>١١٠ - حجية الحكم الجنائي الذي قضى بثبوت مساهمة المجني عليه في الخطأ المسند للمتهم أمام المحكمة المدنية التي تنظر في دعوى التعويض. متى كان قد أفصح في أسبابه المرتبطة بمنطوقه عن ذلك سواء كان ذلك صراحةً أو ضمناً وكان قد أصبح باتاً.</p> <p>- وجوب تقيد المحكمة المدنية به في مدى مساهمة المجني عليه في وقوع الضرر أو نفيه. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٣، ٦٠٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/١٧)</p>
١٦٢٥	٢٦٢	<p>١١١ - المقاول يضمن ما يتولد عن فعله من ضرر سواء كان ذلك بتعديه أو تقصيره.</p> <p>- ضمانه أيضاً فعل تابعه. متى كان له سلطة فعلية عليه في الرقابة والتوجيه وكان الفعل قد حدث منه أثناء أو بسبب تأدية وظيفته. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٦٨٥	٢٧٣	<p>١١٢ - التزام شركة التأمين بتعويض المضرور من الغير عما لحقه من أضرار نتيجة وقوع حادث من السيارة المؤمن عليها في أي مكان تستخدم فيه. استناداً إلى أحكام القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. وليس قانون السير والمرور فيما نص عليه من سريان أحكامه على المركبات في الطرق العامة. أساس ذلك ؟</p> <p>- لا وجه لتطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعديل أحكام القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بإضافة فقرة جديدة (ز) إلى البند (١١) من الشروط العامة من وثيقة التأمين المتعلقة بالحوادث التي تقع خارج الطريق كما هو معرف به من أنه كل سبيل مفتوح للسير العام. على هذه الحالة . أساس ذلك وعلة ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>
		<p>١١٣ تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً . ما دام القانون أو الاتفاق لم ينص على اتباع معايير معينة.</p>

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
١٧١٣	٢٧٨	<ul style="list-style-type: none"> - عدم سرعان القانون . إلا على الوقائع أو المراكز القانونية التي تنشأ في ظله. - عدم مراعاة الحكم المطعون فيه لسريان المرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٣ في شأن تنظيم قطاع الاتصالات وتعديلاته على واقعة النزاع من عدمه. قصور وخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
١٧١٣	٢٧٨	<ul style="list-style-type: none"> ١١٤ - التزام المؤمن في التأمين على الأشياء. بأداء الضمان أو المبلغ المستحق إلى المؤمن له أو المستفيد بمجرد تحقق الخطر. - حق المستفيد في الرجوع على المؤمن في التأمين من المسؤولية المدنية. مناطه: قيام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه المسؤولية. دون اشتراط استيفاء المتضرر للمبالغ المطالب بها. - مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
١٧٢٧	٢٨٠	<ul style="list-style-type: none"> ١١٥ - ضمان المقاول كل ما يتولد عن فعله من ضرر أو خسارة. سواء كان بتعديه أو تقصيره. ولا يستثنى من ذلك وقوع الضرر بسبب حادث لا يمكن التحرز منه. - حق كلاً من المقاول والمهندس المتضامن معه نفي مسئوليتهما عن الضمان. بإثبات السبب الأجنبي. بنفي علاقة السببية بينه وبين الضرر. - المقاول من الباطن. عدم التزامه بالضمان بحق المقاول الأصلي أو رب العمل إذا كان تعاقد مع المقاول الأصلي ينص على أن المقاول الأصلي يتسلم منه الأعمال. إلا بقدر ما تقضي به القواعد العامة. - انتهاء التزام المقاول من الباطن بمجرد استلام المقاول الأصلي للأعمال. متى كان قد تمكن من فحصها للتأكد من خلوها من العيوب. مثال. - مسئولية المقاول والمهندس. مسئولية عقدية قبل صاحب العمل. لا يحتج بها في مواجهة غيره ممن لا تربطه علاقة عقدية بأي منهما. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ١١٦ - أحكام الدية. مقرررة بمتقضى أحكام الشريعة الإسلامية. لا يجوز تجاوزها بالرأي والتقدير أو الاستعاضة عنها. - الجراح والإصابات الخطأ. قسمان أحدهما قدر له الشارع دية أو أرش. وآخر له حكومة عدل. - عدم جواز العدول عن أيهما إلى الآخر.

تعويض		تعويض
الصفحة	القائمة	
١٧٣٢	٢٨١	<ul style="list-style-type: none"> - تعدد الديات بتعدد الإصابات وفوات المنافع. - وجوب القضاء بالدية أو الأرش عند فقد العضو أو تفويت منفعته. مهما تعددت الديات وإن اتحد الفعل الضار. - استحقاق المضرور حكومة عدل عن الإصابات والأضرار الأخرى التي ليست فيها دية أو أرش مقدر. - تحديد مقدار حكومة العدل. موضوعي. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٥٣، ٩٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٧٤٩	٢٨٤	<p>١١٧ - تأخر المدين في الوفاء بالدين. يوجب إلزامه بدفع فائدة عن هذا التأخير حسبما هو منصوص عليه في المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨) من قانون المعاملات التجارية ما لم يتفق على غير ذلك. متى كان الدين تجارياً وكان مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام. وذلك على سبيل التعويض.</p> <ul style="list-style-type: none"> - حق الدائن في اقتضاء فائدة على القرض التجاري حسب السعر المنصوص عليه في العقد. فإن لم يحدد في العقد احتسبت وفق سعر الفائدة السائد في السوق وقت التعامل على ألا يزيد على ١٢٪ حتى السداد. - سلطة محكمة الموضوع في تحديد سعر الفائدة ما دام لم يتم الاتفاق عليها ولم يقدم الطاعن للمحكمة ما يدل على السعر السائد في السوق. - استحقاق الفوائد التأخيرية عن الدين التجاري من تاريخ استحقاق الدين. ما لم ينص القانون أو الاتفاق على غير ذلك. - استحقاق الفائدة التأخيرية للدين المستحق للمقاول. عند قيامه بتسليم صاحب العمل أو المقاول الأصلي الأعمال المكلف بها. إلا إذا تم الاتفاق أو جرى العرف على غير ذلك. أساس ذلك؟ مثال . <p>(الطعن أرقام ٨٧٢، ٨٢١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٧٤٩	٢٨٤	<p>١١٨ - استخلاص عناصر الضرر. وتقدير التعويض الجابر له بمراعاة الظروف والملابسات المحيطة به. موضوعي. ما دام لا يوجد في القانون نص يوجب اتباع معايير معينة. مثال.</p> <p>(الطعن أرقام ٨٧٢، ٨٢١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
		<p>١١٩ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. شرطه: أن تقيمه المحكمة على أسباب سائفة وأن يكون التعويض المقضي به متناسباً مع الضرر. مخالفة ذلك . عيب. مثال.</p>

تعويض		تعويض	
الصفحة	القائمة		
١٨٣٢	٢٩٧	- القضاء للطاعنين بالتعويض الموروث . خطأ في تطبيق القانون ومخالفة له. ما دام قد سبق القضاء للورثة بالدية. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)	
١٨٦١	٢٠٤	١٢٠ - الاشتراط لمصلحة الغير. ماهيته في معنى المادتين ٢٥٤، ٢٥٦ من قانون المعاملات المدنية ؟ - حق المشترط لصالحه في عقد التأمين مباشرة مقاضاة شركة التأمين. مثال. - مخالفة الحكم المطعون لنصوص عقد التأمين وما اتفق عليه الطرفان. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال. (الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)	
		راجع أيضاً : بنوك وتأمين وهكم (تسببه. تسبب غير معيب) (ومعيب) وخطأ ودية وضرر ومقد (مقد التأمين) ومقولة ونقض (أسباب الطعن بالنقض. ما لا يقبل منها) (وما يقبل منها) .	
تقديم		تقديم	
١٧٨	٢٨	١ - حق الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة. إذا تنازل أو باع أحدهم حصته لأجنبي أن يستردوا تلك الحصة. مقابل دفع القيمة الحقيقية له. - وجوب إخطار الشريك في الشركة عن طريق مديرها عزمه على التنازل عن حصته لأجنبي وشروط التنازل. - وجوب إخطار المدير باقي الشركاء بذلك. - انقضاء ثلاثون يوماً من تاريخ الإخطار دون استعمال أحدهم حق الاسترداد جاز للشريك التصرف في حصته على الوجه الذي يراه. - إذا اختلف على الثمن جاز للشريك طالب الاسترداد أن يطلب من مراجع حسابات الشركة تحديد سعر عادل للحصة المطلوب استردادها. - وجوب اتباع شروط العقد في تسوية حقوق الشركاء قبل بعضهم متى كان التنازل إلى أحد الشركاء أو كان متخارجاً من الشركة. المادة ٩٥ من قانون الشركات التجارية . مثال. (الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)	
		٢ - عدم انطباق أحكام المادة (٤٧٦) من قانون المعاملات المدنية المتعلقة بسماع الدعوى. على المنازعات المتعلقة بحقوق التجار والصناع عن معاملات مارسوها قبل بعضهم البعض. التي يحكمها قانون المعاملات التجارية. مثال.	

تقديم		تقديم
الصفحة	القائمة	
٣٣٥	٤٩	<ul style="list-style-type: none"> - الفوائد التأخيرية في المعاملات التجارية استحقاقها. مناطه: تأخر المدين في الوفاء بالتزام محله مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت طلبه. أو من الممكن تحديد مقداره وفق أسس ثابتة لا يكون للقضاء سلطة في تقديرها. - المنازعة في استحقاق المبلغ كله أو بعضه. لا أثر لها في تعيين المقدار. كفاية التأخر في الوفاء بالدين لقيام الضرر في حق الدائن من تاريخ المطالبة القضائية. <p>(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٧٧	٥٦	<ul style="list-style-type: none"> - القانون الواجب التطبيق على المطالبة بحق الفندق في المطالبة بقيمة الخدمات التي قدمها لعملائه هو النص الوارد في المادة (٤٧٦) من قانون المعاملات المدنية. بشأن التقديم. وليس النص الوارد في المادة (٩٥) من قانون المعاملات التجارية. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٤٢٨	٦٦	<ul style="list-style-type: none"> - عدم سماع الدعوى بالحقوق العمالية سواء ما كان منها ناشئاً عن قانون المعاملات المدنية أو قانون العمل أو عقد العمل. متى مضى عليها سنة من تاريخ الاستحقاق. - احتساب مدة السنة من تاريخ استحقاق الحق. دون ارتباط بميعاد صرفه. المادتين (٣/٦) من قانون العمل و (٤٧٨) من قانون المعاملات المدنية . - تقدير قيام العذر الشرعي الواقف لمرور الزمان المانع من سماع الدعوى طبقاً للمادة (١/٤٨١) مدني . موضوعي . ما دام سائفاً . - المانع الناشئ عن تقصير الدائن في المطالبة بحقه. لا يوقف سريان التقديم. - الطلب الجازم في المطالبة القضائية بالحق. هو الذي يقطع التقديم المسقط للمطالبة بهذا الحق وما لحقه من توابع تجب بوجوبه أو تسقط بسقوطه. - تغاير الحقوق أو تغاير مصدرها. لا يقطع الطلب الحاصل لأحدها مدة التقديم بالنسبة للحق الآخر. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/١٥)</p>
٥١٩	٨٢	<ul style="list-style-type: none"> - الدفع بالتقديم أو بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان. عدم تعلقه بالنظام العام. - عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام النقض. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>

تقديم		تقديم
الصفحة	القائمة	
٦٧٩	١٠٣	<p>٦ - عدم سماع الدعوى الناشئة عن عقد التأمين. بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الواقعة المنشئة للحق المطالب به. المادة ١٠٣٦ معاملات مدنية.</p> <p>- الإقرار بالحق القاطع للمدة المقررة لسماع الدعوى في معنى المادة ٤٨٣. وجوب أن يقع أثناء سريان تلك المدة.</p> <p>- انقطاع المدة بالإقرار بالحق. أثره: بدأ سريان مدة جديدة مماثلة للمدة الأولى. المادة ٤٨٥ من القانون سالف الذكر.</p> <p>- اكتمال المدة المقررة لعدم سماع الدعوى. دون انقطاع لها. أثره: وجوب القضاء بعدم سماع الدعوى. ما لم يتنازل المدين عن الدفع بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان صراحة أو ضمنا بعد ثبوت الحق فيه. المادة ٤٨٧ من القانون السالف ذكره.</p> <p>- عدم جواز الرجوع عن التنازل عن الحق بعد صدوره.</p> <p>- استخلاص التنازل عن الحق. موضوعي. متى كان سائغا. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
٨٧٧	١٣٧	<p>٧ - مرور الزمان المانع من سماع الدعوى. وقفه كلما وجد عذر شرعي يتعذر معه المطالبة بالحق.</p> <p>- عدم احتساب مدة قيام العذر في المدة المقررة للتقديم.</p> <p>- سريان أحكام الوقف والانقطاع المنصوص عليها في المواد ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٥ من قانون الإجراءات المدنية على المدة المقررة للتقديم المنصوص عليه في المادة ٦ من قانون العمل.</p> <p>- إجراءات المحاكمة الجزائية المتخذة ضد العامل. من حالات وقف سريان التقديم للمدة المقررة للمطالبة بمستحقات العامل. طوال الفترة التي تستغرقها تلك الإجراءات.</p> <p>- استئناف مدة التقديم سيرها من تاريخ صدور حكم بات أو من تاريخ انقضاء الدعوى بغير حكم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٨ ، ٢١٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
		<p>٨ - عدم رد المحكمة على دفاع غير جوهري. لا يعيب حكمها. مثال.</p>

تقديم		تقديم
الصفحة	القائمة	
٩٢٩	١٤٥	<p>- الدعاوى التي تُرفع من البنك على العميل أو من العميل على البنك. تتعلق برصيد الدين وفوائده. لا تُرفع إلا عند غلق الحساب برمته. عدم تعلقها بكشف حساب بعينه طوال مدة تشغيل الحساب ولا بقيد بذاته. سريان القواعد العامة المقررة لعدم سماع الدعوى بمرور الزمان عليها. دون القواعد المنصوص عليها في المادة ٤٠٨ من قانون المعاملات المدنية التي تتعلق بقيود الحساب الجاري التي مضى عليها أكثر من سنة من تاريخ استلام كشف حساب عنها. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٣، ٢٦٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٧٢	١٥٢	<p>٩ - دعوى عدم نفاذ التصرف. عدم سماعها بعد مرور ثلاث سنوات من يوم علم الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٢)</p>
٩٩٤	١٥٦	<p>١٠ - عدم سماع دعوى الضمان الناشئة عن الفعل الضار. بعد انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالمسئول عنه.</p> <p>- تحديد وقت الواقعة التي يبدأ منها التقادم. موضوعي.</p> <p>- منع سماع الدعوى وفقاً للشرعية الإسلامية. ماهيتها وعلته ؟ مثال.</p> <p>- كفاية دفع المدعى عليه دعوى الضمان المقامة ضده. بمرور الزمان المسقط للدعوى بغير عذر شرعي. علة ذلك في المذهب المالكي والمذهب الحنفي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
٩٩٤	١٥٦	<p>١١ - التناقض الذي يعيب الحكم. ماهيته ؟ مثال لعدم وجود تناقض.</p> <p>- عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها. وعدم سماع الدعوى بمضي الزمان. متساويان في النتيجة. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
		<p>١٢ - القرارات الإدارية لم يحدد المشرع لها أجلاً عاماً للطعن عليها. إلا ما استثنى منها بنص خاص.</p> <p>- قانون تنظيم أعمال البناء رقم ٤ لسنة ١٩٨٣ لم يرد فيه نص على ميعاد يتعين على طالب الترخيص اللجوء فيه إلى القضاء للطعن على القرارات المتعلقة به.</p> <p>- المواعيد التي يعتد بها قضاءاً هي تلك التي يحددها المشرع. لا يجوز القياس عليها بقانون أجنبي أو باجتهاد فقهي.</p>

تقديم		تقديم	
الصفحة	القائمة		
١٠٦٨	١٦٨	<ul style="list-style-type: none"> - الاحتجاج بنظرية العلم اليقيني. شرطه: وجوب تحديد المشرع ميعاد لاتخاذ الإجراء فيه. <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>	
١٠٧٧	١٦٩	<ul style="list-style-type: none"> - رفع الدعوى إلى جهة قضائية غير مختصة ولائياً يقطع التقادم. مثال في دعوى إلغاء قرار إداري. مثال. <p>(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>	١٣
١١٤٩	١٨٤	<ul style="list-style-type: none"> - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وتفسير صيغ العقود والمحركات. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال. - انقطاع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى بإقرار المدين صراحةً أو ضمناً في صك مستقل بالدين المادتين (٦٤٠، ٦٣٨) مدني. - المطالبة بقيمة شيكات حررت كتعويض للمطعون ضده عن عمل غير مشروع من الطاعن. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>	١٤
١٣١٥	٢١٤	<ul style="list-style-type: none"> - إقرار المدين بالحق صراحةً أو دلالة يقطع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى. المادة (٤٨٣) مدني. مثال. - سريان أحكام القانون الجديد الذي حدد مدة للتقادم أقصر من المدة المحددة في القانون القديم من وقت العمل به ولو كانت المدة القديمة قد بدأت قبل ذلك. إلا إذا كانت المدة الباقية التي حددها القانون القديم أقصر من المدة التي قررها النص الجديد. فهي الواجب العمل بها. المادة (١، ٢/٧) مدني. مثال. - انقطاع المدة المقررة لعدم سماع الدعوى. أثره: بدأ مدة جديدة كالمدة الأولى. المادة (١/٤٨٥) مدني. <p>(الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>	١٥
١٥٨٩	٢٥٥	<ul style="list-style-type: none"> - ميعاد تقادم دعوى إلغاء القرار الإداري. خمسة عشرة عاماً. أساس ذلك ؟ - عدم جواز تطبيق القانون المقارن. في تحديد مواعيد وآجال تقادم الدعوى وسقوطها أو عدم سماعها سواء كان التقادم بسقوط أو مكسب وكذلك طرق الطعن في الأحكام. - وقوف ذلك عند حد إكمال نقص أو سد فراغ في التشريع الوطني. علة ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>	١٦

تقديم		تقديم
الصفحة	القائمة	
١٦٤٢	٢٦٦	<p>١٧ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الجزائية بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة. والقضاء بانقضاء الدعوى الجزائية بمضي المدة. لا حجية له أمام المحكمة المدنية التي تنظر الدعوى المدنية. هي لا تلتزم في تكوين عقيدتها بما قام عليه الحكم الجنائي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
١٨٢٢	٢٩٥	<p>١٨ - حقوق العمال المترتبة لهم بمقتضى قانون العمل. لا تسمع الدعوى بها بعد مضي سنة من تاريخ استحقاقها. متى أنكرها المدين بها. أساس ذلك ؟</p> <p>- احتساب تاريخ السنة. من اليوم الذي يصبح الحق المطالب به مستحق الأداء.</p> <p>- تحديد الواقعة التي يبدأ منها حساب المدة. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- ورود حالات الوقف والانقطاع على تلك المدة. أساس ذلك ؟</p> <p>- انقطاعها بالمطالبة القضائية المرفوعة بإجراءات صحيحة. والقضاء فيها بحكم نهائي بإجابة المدعي إلى طلباته كلها أو بعضها. أساس ذلك ؟</p> <p>- انتهاءها إلى الرفض أو عدم القبول أو الانقضاء أو السقوط أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو بإثبات تركها. يزيل أثر المطالبة القضائية في قطع التقادم. أساس ذلك ؟</p> <p>- إقرار المدين بالحق المطالب به صراحة أو ضمناً. يقطع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى.</p> <p>- قطع الزمان. أثره : احتساب مدة جديدة مساوية للمدة الأولى. أساس ذلك ؟</p> <p>- الإقرار الصريح أو الضمني بالحق من المدين به القاطع للتقدم. تقديره : موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- جواز الاستدلال عليه من أي دليل غير مجرود مقدم في الدعوى. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٥)</p>
١٨٣٧	٢٩٩	<p>١٩ - تطرق الحكم إلى قرارات قانونية غير لازمة. لا يعيبه. ما دام قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون. مثال بشأن اشتراط رفع الدعوى بالفسخ بسبب الغش أو الضرر خلال سنة من تاريخ العقد.</p> <p>(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
		<p>راجع أيضاً : قرار إداري القاضي رقم ١٦٨ من ١٠٦٨.</p>

تنظيم أعمال البناء		تنظيم أعمال البناء	
الصفحة	القائمة	الصفحة	القائمة
١٠٦٨	١٦٨	<ul style="list-style-type: none"> - القرارات الإدارية لم يحدد المشرع لها أجلاً عاماً للطعن عليها. إلا ما استثني منها بنص خاص. - قانون تنظيم أعمال البناء رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ لم يرد فيه نص على ميعاد يتعين على طالب الترخيص اللجوء فيه إلى القضاء للطعن على القرارات المتعلقة به. - المواعيد التي يعتد بها قضاءً هي تلك التي يحددها المشرع. لا يجوز القياس عليها بقانون أجنبي أو باجتهاد فقهي. - الاحتجاج بنظرية العلم اليقيني . شرطه : وجوب تحديد المشرع ميعاد لاتخاذ الإجراء فيه. <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>	
تنفيذ		تنفيذ	
٢١٤	٣٠	١	<ul style="list-style-type: none"> - حق أحد المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين طلب تنفيذ العقد أو فسخه بعد إعدار المدين. - لا ضرورة للإعذار إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجر بفعل المدين المادتان (٢٧٢، ٢٨٨) من قانون المعاملات المدنية. - مثال للمطالبة بالفسخ بدون إعذار. <p>(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>
٢٧٦	٣٩	٢	<ul style="list-style-type: none"> - قاضي التنفيذ. ينظر الإشكال في التنفيذ بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة. مؤدى ذلك: إصداره حكماً وقتياً من ظاهر الأوراق. ودون المساس بأصل الحق. بوقف التنفيذ أو الاستمرار فيه. - عدم جواز تعمق قاضي التنفيذ في بحث المستندات. لمساس ذلك بحجية الحكم المنفذ به. - قيام منازعة بين طرفي التنفيذ متصل بأصل الحق. توجب على قاضي التنفيذ الحكم برفض الإشكال. والاستمرار في التنفيذ. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٣٣٢	٤٨	٣	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتصلة بالنظام العام. ومنها قبول الطعن بالنقض أو عدم قبوله. - المنازعات المتعلقة بإجراءات التنفيذ سواء ما كان منها بطلب منعه أو وقفه أو الاستمرار فيه أو بطلانه. ومنها إشكالات التنفيذ. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. مثال. <p>(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>

تنفيذ		تنفيذ
الصفحة	القاعدة	
٣٦٧	٥٥	<p>٤ - القبول بالحكم وتنفيذه المانع من الطعن عليه. ماهيته؟ مثال لقبول غير مانع من الطعن بالنقض.</p> <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٣٦٧	٥٥	<p>٥ - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبما يتفق وحسن النية. المادة (٢٤٦) مدني .</p> <p>- عدم اقتصار الالتزام على ما ورد في العقد بل يشتمل على ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف.</p> <p>- حق التعاقد في الامتناع على سداد الأقساط متى كان التعاقد معه قد امتنع عن تنفيذ التزامه. المادة (٢٤٧) مدني.</p> <p>- حق التعاقد في طلب فسخ العقد إذا ما تبين له إخلال التعاقد معه بالتزاماته بخطأ منه أو لعدم جديته.</p> <p>- عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين . عن تنفيذ التزامه بغير مبرر.</p> <p>- تحديد أي من المتعاقدين قصر في تنفيذ التزامه أو نفي هذا التقصير. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- حق كل من المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ التزامه. إذا امتنع الآخر عن تنفيذ ما التزم به.</p> <p>- حق المشتري حبس الثمن. متى أخل البائع بأحد التزاماته.</p> <p>- تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٤١٧	٦٤	<p>٦ - المنازعة في الحجز التنفيذي. توجب على المدعي فيها رفع الدعوى ببطلان الحجز.</p> <p>- الحجز التحفظي. إجراء وقتي من مقدمات التنفيذ. يوجب على من يجريه المبادرة بعد توقيع الحجز إلى رفع دعوى صحة الحجز. بطلب الحكم بثبوت الحق وبصحة إجراءات الحجز. بغية الحصول على سند تنفيذي.</p> <p>- دعوى صحة الحجز. رفعها طبقاً للقواعد العامة للإجراءات المدنية. من ناحية الاختصاص بأنواعه النوعية والولائية والقيمية والمحلية . مخالفة ذلك ؟ خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>- وجود دعوى بالحق سابقة على دعوى صحة الحجز. يوجب رفع الثانية مع الأولى.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٣)</p>

تفصيل		تفصيل
الصفحة	الرقم	
٤٧٨	٧٤	٧ - جواز الطعن بالاستئناف على القرارات الصادرة من قاضي التنفيذ للمنازعة في صحتها بالحجز على أموال لا يجوز الحجز عليها أو بيعها. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)
٤٧٨	٧٤	٨ - قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف لعدم توقيع الحجز الفعلي على الأموال. دون التقطن إلى كتاب قاضي التنفيذ إلى الجهات الرسمية لتوقيع الحجز على تلك الأموال ورد تلك الجهات بتمام الحجز. عيب . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)
٥٩٥	٩٠	٩ - الأحكام الصادرة في الأمور الوقتية . ومنها قرارات قاضي التنفيذ الوقتية. عدم جواز إثارة النزاع بشأنها من جديد. متى كانت مراكز الخصوم والظروف التي صدر فيها الحكم لم يطرأ عليها تغيير مادي أو قانوني بين الطرفين. ولو اختلفت الطلبات بين الدعويين. أو كان الحكم السابق الذي حاز الحجية. قد خالف القانون. أو أخطأ في تطبيقه. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك وعلة ؟ (الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)
٨٠٢	١٢٤	١٠ - اقتصار اختصاص قاضي التنفيذ على إصدار الأحكام والأوامر والقرارات المتعلقة بوضع السند التنفيذي موضع التنفيذ. - القرار الصادر من قاضي التنفيذ بالقبض على المنفذ ضده وإحضاره وحبسه. إجراء من إجراءات التنفيذ. - منازعة الطاعن في يساره. عدم اختصاص قاضي التنفيذ بها. - وجوب رفع تلك المنازعة إلى القاضي الذي يتبعه موطن المدين بناء على طلبه أو طلب أحد الدائنين بدعوى مبتدأه. - وجه النعي وجوب أن يكون واضحاً ومحدداً. مخالفة ذلك. أثره: عدم قبوله. مثال. (الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)
٨٠٢	١٢٤	١١ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة بإجراء من إجراءات التنفيذ. - مثال بشأن طعن في حكم قضي باستمرار حبس الطاعن في قضيه تنفيذه. (الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)

تفصيل		تفصيل
الصفحة	القائمة	
٨٥٧	١٣٤	١٢ - الأحكام الصادرة في إجراءات التنفيذ البحث. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. - الأحكام الأخرى التي لا يصدق عليها هذا الوصف. جواز الطعن فيها بالنقض. مثال. بشأن حكم فصل في موضوع إجراء مقاصة بين دينين. (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)
١١٨١	١٨٨	١٣ - إشكالات التنفيذ الوقتية. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)
١٣٠٨	٢١٣	١٤ - لا ضرورة للإعذار قبل رفع الدعوى. متى كان تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجر بفعل المدين. المادة ١/٢٨٨ مدني. مثال. (الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)
١٨٥٥	٣٠٣	١٥ - جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في منازعه تتعلق بواقع قانوني سابق على الإجراءات التي يتخذها قاضي التنفيذ. يجب تصفيته قبل اتخاذ إجراءات التنفيذ. مثال. - إجراءات التنفيذ التي لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة فيها. هي إجراءات التنفيذ البحث. مثال. (الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)
		راجع أيضاً : بنوك القائمة رقم ٤٦ م ٣١٦ .
توضيح		توضيح
		راجع : تكميم القائمة رقم ١٦٠ م ١٠٢١ .
(ج)		
هـس - هجر - هجر - هراسة قضائية - حساب جاري - حق - حكم - حكومة عدل - هبارة - هواله		
هـس		هـس
		١ - عدم جواز تصرف الشريك على الشيوع في حصته دون إذن من الشريك الآخر. في صورتى الخلط والاختلاط. المادة (١١٥٤) مدني. - وجوب تضمين الاتفاق بالوعد على التعاقد. على الشكل الذي يتطلبه القانون لتمام التعاقد. المادة (٢/١٤٦) من ذات القانون. - عدم انتقال الملكية في العقار ولا الحقوق العينية العقارية بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وفقاً لأحكام القانون . المادة (١٢٧٧) من ذات القانون.

مجلس		مجلس
الصفحة	القائمة	
٢٢٤	٢٢	<ul style="list-style-type: none"> - فسخ العقد أو انقضاؤه. يعيد المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد. - استحالة ذلك . مؤداه : الحكم بالتعويض . المادة (٢٧٤) من ذات القانون. - حق كلا من المتعاقدين في حالة بطلان العقد أو فسخه أو لأي سبب آخر أن يحبس ما أخذه ما دام المتعاقد الآخر لم يرد إليه ما تسلمه منه. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم. متى بينت الحقيقة التي انتهت إليها وأقامت عليها دليلها. - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية عن التعويض وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٣٦٧	٥٥	<p>٢</p> <ul style="list-style-type: none"> - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبما يتفق وحسن النية. المادة (٢٤٦) مدني . - عدم اقتصار الالتزام على ما ورد في العقد بل يشتمل على ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف. - حق المتعاقد في الامتناع على سداد الأقساط متى كان المتعاقد معه قد امتنع عن تنفيذ التزامه. المادة (٢٤٧) مدني. - حق المتعاقد في طلب فسخ العقد إذا ما تبين له إخلال المتعاقد معه بالتزاماته بخطأ منه أو لعدم جديته. - عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين . عن تنفيذ التزامه بغير مبرر. - تحديد أي من المتعاقدين قصر في تنفيذ التزامه أو نفى هذا التقصير. موضوعي. متى كان سائفاً. - حق كل من المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ التزامه. إذا امتنع الآخر عن تنفيذ ما التزم به. - حق المشتري حبس الثمن. متى أخل البائع بأحد التزاماته. - تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>

هــبـس		هـبـسـبـس
الصفحة	القائمة	
٥٥٢	٨٦	<p>٢ - حق الملتزم في الالتزامات التبادلية الامتناع عن تسليم الشيء الملتزم به. حتى يستوفي كامل حقوقه المرتبطة بهذا الشيء. المواد ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦ من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- اتساع قاعدة الاحتباس لجميع الحالات التي يكون للمدين فيها الامتناع عن الوفاء استناداً إلى الحق في الاحتباس. متى امتنع الدائن عن الوفاء مما عليه من التزام مقابل نشأ بسبب التزام هذا المدين. وكان مرتبطاً به. سواء كان الارتباط قانونياً أو مادياً أو موضوعياً .</p> <p>- تحقق ذلك إذا كانت العلاقة بين الحابس ومن استحق الشيء المحبوس كان منشأها واقعة حيازة أو إحراز للشيء المحبوس دون رابطة أخرى تربط بينهما. شرطه : أن يكون حق الحابس الحائز قد نجم من الشيء ذاته.</p> <p>- تحقق هذه الصورة في حالتين أولهما: أن يكون قد أنفق على الشيء مصروفات ضرورية أو نافعة لحفظه فيحق له استرداده. وثانيهما : أن يكون قد أصابه من الشيء ضرر يستحق عنه تعويضاً.</p> <p>- مثال لتوافر حق الحبس نشأ من مذكرة تفاهم لم تكتمل بالإرادة المنفردة من جانب الطاعن.</p> <p>(العلمن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٨٢٩	١٢٩	<p>٤ - سلطة محكمة الموضوع في تحديد أي من المتعاقدين قصر في تنفيذ التزامه. متى كان ذلك بأسباب سائفة.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة فيها. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحجيتهم. متى كان في قيام الحقيقة التي اقتصت بها. الرد الضمني المسقط لما عداها. مثالي لاستخلاص سائغ.</p> <p>- حق المتعاقدين في العقود الملزمة للطرفين الامتناع عن سداد ما عليه. ما دام الطرف الآخر قد امتنع عن تنفيذ التزامه المتقابل.</p> <p>- عدم تحديد مدة للتسليم في اتفاقية الحجز. لا يعني بقاءها مفتوحة ومتركة لمشيئة الملتزم به.</p> <p>- حق الطرف المقابل طلب فسخ عقد الحجز ورد المبلغ المدفوع. مع الفائدة التأخيرية. أساس ذلك. وعلته؟ مثال.</p> <p>(العلمن رقم ٩٣٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>

هــبـسـي		هـبـسـي
الصفحة	القائمة	
١٠١٣	١٥٩	<p>٥ - حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين متى كانت الالتزامات متقابلة مستحقة الأداء. أن يتمتع عن تنفيذ التزامه . إذا لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به. دون حاجة إلى تنبيه بذلك أو حكم بفسخ العقد. أساس ذلك ؟</p> <p>- اقتصار الأمر في ذلك على وقف تنفيذ الالتزام . دون أن يعد ذلك فسخاً للعقد. أساس ذلك ؟ مثال .</p> <p>- اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه عند عدم تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه. إلا إذا اتفق المتعاقدين صراحة على ذلك. المادتان (٢٧٤، ٢٧٢) مدني .</p> <p>- عدم نفاذ الحق المعلق على شرط واقف . إلا إذا تحقق الشرط. مؤداه : عدم جواز تقاضي الدائن حقه هذا قبل تحقق الشرط.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨، ١٠٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
١٢٠٨	٢١٢	<p>٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء وسائر المستندات فيها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي دفاعهم وأقوالهم والرد عليها استقلالاً . متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها.</p> <p>- حقها في الأخذ بتقرير الخبير وأن تلتفت عن الاعتراضات عليه. متى اقتضت بسلامة الأسس التي بني عليها.</p> <p>- عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين عن تنفيذ التزامه بغير مبرر.</p> <p>- تحديد أي منهما هو المقصر في تنفيذ التزامه أو نفي ذلك. موضوعي.</p> <p>- حق أي من المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ التزامه. متى لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به.</p> <p>- حق المشتري في حبس الثمن متى أخل البائع بأحد التزاماته.</p> <p>- تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- جواز إلزام القاضي للمدين بالتنفيذ في الحال أو في أجل مسمى وله الحكم بالفسخ والتعويض إن كان له مقتضى.</p> <p>- جواز الحكم بالفوائد التأخيرية في حال المثل متى كان المدين موسراً سواء كان الدين تجارياً أو مدنياً. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>

مجلس		مجلس	
الصفحة	القاعدة		
١٤١٢	٢٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد استقلال على المطاعن الموجهة إلى تقرير الخبرة . مثال. <p>(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)</p>	
١٤٩٧	٢٤٠	<ul style="list-style-type: none"> ٨ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها . موضوعي . ما دام سائفاً . مثال. - في العقود الملزمة للجانبين لا يجوز لأي من طرفيها الامتناع عن تنفيذ التزامه بغير مبرر. - جواز امتناع أي منهما عن تنفيذ التزامه . متى لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به . أساس ذلك ؟ - حق المشتري في حبس الثمن . متى أخل البائع بأحد التزاماته. - سلطة محكمة الموضوع في تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك : متى كان سائفاً. - وجوب أن يكون تنفيذ العقد بما يوجبه حسن النية في التعامل. - عدم اقتصار ذلك على ما ورد في العقد امتداد ذلك إلى ما يكون من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف. - خلو الاتفاق من ميعاد التسليم . لا يعني ترك الأمر لمشئته البائع. - تحقق مسؤولية الملتزم بتحقيق غاية . إذا لم تتحقق هذه الغاية . مهما بذل من جهد . - عدم تحديد مدة لتنفيذ الالتزام في العقد . يوجب تحديدها وفق نوع التعاقد وعرف الطائفة التي ينتمي إليها العقد إن كان من العقود المسماة . أو طبيعة التعامل والظروف التي أحاطت به ونصوص العقد إذا كان من العقود غير المسماة. - عبء إثبات تخلف أي من المتعاقدين عن تنفيذ التزاماته الموجبة لفسخ العقد . وقوعه على عاتق من يدعيه. - عجزه أو تقاعسه . يوجب رفض طلب الفسخ . مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)</p>	
		رأى أيضاً : التزام وتنفيذ ومضى .	

شهر		شهر
الصفحة	القائمة	
٨٠٨	١٢٥	<p>١ - الإعسار. ماهيته في الشريعة والقانون؟</p> <p>- من له الحق في إشهار الإفلاس والحجر على المفلس في الشريعة والقانون؟</p> <p>- أثر إشهار الإفلاس؟</p> <p>- عبء إثبات الإعسار. وقوعه على عاتق من يدعيه.</p> <p>- مثال لحكم صحيح في عدم الحجر على الطاعن لعجزه عن إثبات إعساره.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
١٨٤٢	٣٠٠	<p>٢ - عدم جواز تصرف المحكوم عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت في أمواله خلال مدة سجنه. إلا بإذن من المحكمة. المادة ٧٦ عقوبات.</p> <p>- بطلان كل تصرف يخالف ذلك.</p> <p>- انتهاء الوكالة ب وفاة الموكل أو بخروجه عن الأهلية للتصرف. وإن تعلق بالوكالة حق للغير. إلا في الوكالة ببيع الرهن. أو كان الراهن قد وكل العدل أو المرتهن بيع المرهون عند حلول الأجل.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير مستنداتها. موضوعي. شرطه : أن يكون استخلاصها سائفاً. مثال لاستخلاص غير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
شهر		شهر
الصفحة	القائمة	
٤١٧	٦٤	<p>١ - عدم جواز الطعن في الحكم ممن قبله صراحةً أو ضمناً.</p> <p>القبول الضمني. استخلاصه من كل فعل قانوني يفيد الرضا بالحكم والتخلي عن الحق في الطعن. مثال. لعدم الرضا الضمني بالحكم.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٢)</p>
٤١٧	٦٤	<p>٢ - المنازعة في الحجز التنفيذي. توجب على المدعي فيها رفع الدعوى ببطلان الحجز.</p> <p>- الحجز التحفظي. إجراء وقتي من مقدمات التنفيذ. يوجب على من يجريه المبادرة بعد توقيع الحجز إلى رفع دعوى صحة الحجز. بطلب الحكم بثبوت الحق وبصحة إجراءات الحجز. بغية الحصول على سند تنفيذي.</p> <p>- دعوى صحة الحجز. رفعها طبقاً للقواعد العامة للإجراءات المدنية. من ناحية الاختصاص بأنواعه النوعية والولائية والقيمية والمحلية. مخالفة ذلك ؟ خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>- وجود دعوى بالحق سابقة على دعوى صحة الحجز. يوجب رفع الثانية مع الأولى.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٢)</p>

مصدر		مصدر
الصفحة	القائمة	
٦١٤	٩٣	<p>٣ - أمر الأداء . ماهيته وشروط الالتجاء إليه في معنى المواد ١٤٥، ١٤٣، ١٤٢ من قانون الإجراءات المدنية ؟</p> <p>- عدم جواز اللجوء إلى طريق استصدار أمر الأداء. ولو توافرت شروطه بالنسبة لجزء من الدين المطالب به. دون باقي أجزائه. علة ذلك ؟</p> <p>- أمر الأداء غير قابل للتجزئة.</p> <p>- عدم جواز إصدار القاضي أمراً بجزء من الدين وإحالة الجزء الآخر للمحكمة المختصة .</p> <p>- على القاضي إما إصدار أمر بأداء كامل الدين. أو يمتنع من إصدار الأمر. ولو وجد ارتباط بين الدين الثابت بالكتابة والمطالبة بحق آخر ملحق به أو مترتب عليه. ما لم يكن هذا الحق ثابتاً بالكتابة أيضاً وحال الأداء ومعين المقدار.</p> <p>- وجوب سلوك المستفيد من الشيك وحامله طريق أمر الأداء لاقتضاء حقه.</p> <p>- توقيع المستفيد من الشيك. أو حامله حجزاً على ما للساحب لدى المسحوب عليه. يوجب عليه سلوك طريق الدعوى لطلب صحة الحجز . ما دام يطالب بصحة الحجز والرجوع على الساحب بقيمة الشيك معاً. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٦١٤	٩٣	<p>٤ - جواز طلب الدائن من المحكمة التي تنظر الدعوى. أو من قاضي الأمور المستعجلة. توقيع الحجز التحفظي على عقارات أو منقولات مدينة. أو توقيع حجز ما للمدين لدى الغير. إذا لم يكن بيده سند تنفيذي. أو كان الحق غير معين المقدار.</p> <p>- حق كل من طالب الحجز والصادر ضده أمر الحجز. التظلم من الأمر. بالإجراءات والقواعد المقررة للتظلم من الأوامر على المرائض.</p> <p>- الحكم الصادر في التظلم. وقتي لا يلزم المحكمة التي تنظر دعوى صحة الحجز. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
		<p>٥ - جواز طلب الدائن من المحكمة التي تنظر الدعوى أو من قاضي الأمور المستعجلة. توقيع الحجز التحفظي على مال المدين في كل حالة يخشى فيها من فقدان حقه.</p> <p>- الحالات الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من قانون الإجراءات المدنية . وردت على سبيل المثال لا الحصر.</p>

مجلد		مجلد
الصفحة	القامدة	
٦٢٨	٩٧	- تقدير توافر الخشية لتوقيع الحجز من عدمه. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. (الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)
		راجع أيضاً : تنفيذ وإشكالات التنفيذ وقضاء مستعجل .
حراسة قضائية		حراسة قضائية
٧٥٩	١١٦	- اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الحراسة القضائية. مناطه: قيام نزاع جدي على الحق. وتوافر الخطر العاجل الذي يهدد هذا الحق. وعدم المساس بأصل الحق. - الحراسة القضائية إجراء تحفظي مؤقت لحفظ المال من الخطر الذي يهدده. لحين الفصل في أصل الحق. المادة ٢٩ إجراءات مدنية. - حق كل من المتنازعين على مال. دفعا لخطر عاجل أو لسبب عادل. أن يطلب إلى القاضي المستعجل فرض الحراسة القضائية على المال لحفظه وإدارته. مؤدي ذلك: وجوب استظهار القاضي المستعجل قيام النزاع الجدي. وتوافر الخطر الحال الذي يتعذر تداركه. وذلك من ظاهر الأوراق وظروف الحال دون المساس بأصل الحق. - تقدير توافر ذلك. موضوعي. ما دام سائفاً. - تخلف أحد هذه الشروط. أثره: القضاء بعدم اختصاص القضاء والمستعجل نوعياً لنظر دعوى الحراسة. مثال. (الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)
حساب جاري		حساب جاري
٩٢٩	١٤٥	- عدم رد المحكمة على دفاع غير جوهري. لا يعيب حكمها. مثال. - الدعاوى التي تُرفع من البنك على العميل أو من العميل على البنك. تتعلق برصيد الدين وفوائده. لا تُرفع إلا عند غلق الحساب برمته. عدم تعلقها بكشف حساب بعينه طوال مدة تشغيل الحساب ولا بقيد بذاته. سريان القواعد العامة المقررة لعدم سماع الدعوى بمرور الزمان عليها . دون القواعد المنصوص عليها في المادة ٤٠٨ من قانون المعاملات المدنية التي تتعلق بقيود الحساب الجاري التي مضى عليها أكثر من سنة من تاريخ استلام كشف حساب عنها. أساس ذلك ٩ مثال. (الطعن رقم ٢٦٢، ٢٦٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)

حكم		حكم	
القائمة	الصفحة		
١٦٤٨	٢٦٧	<ul style="list-style-type: none"> - الإجراءات المطلوب اتخاذها في التحكيم الذي يتم خارج المحكمة . ماهيتها في معنى تلك المادة ؟ - إيداع حكم التحكيم الحاصل خارج المحكمة قلم كتاب المحكمة. غير لازم. - وجوب تسليم صورة الحكم إلى أطراف النزاع وهم وشأنهم في اتخاذ الإجراءات للتصديق على الحكم أو إبطاله. - القرار الصادر في حكم التحكيم. لا يعتبر حكماً صادراً في مجلس قضاء. وإن كان المشرع قد وصفه بأنه حكم. أساس ذلك ؟ - إصدار حكم التحكيم باللغة الإنجليزية. صحيح. ما دام الخصوم قد اتفقوا على ذلك في العقد المبرم بينهم. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ - إيداع مسودة في حكم التحكيم. غير لازم. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ 	(الطعون أرقام ٩٦، ٩١، ٨٣ لسنة ٢٠١١ م. هـ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)
١٧٦٢	٢٨٥	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب أن يكون وجه الطعن واضحاً ومحددأ. مخالفة ذلك . أثره: عدم القبول. مثال. - وجوب اشتمال نسخة الحكم الأصلية. على بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ونطقوا به. - وجوب أن تكون الهيئة التي أصدرت الحكم هي تلك التي سمعت المرافعة وتداولت فيه ووقعت على مسودته. مثال. 	(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢٠١١ م. هـ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)
١٠٥	١٨	<p>ب) إعلان الحكم :</p> <ul style="list-style-type: none"> - البطلان المترتب على عدم إعلان الخصوم. بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تعيب إعلانه دون غيره. - عدم جواز تمسك غيره به. ولو كان الموضوع مما لا تقبل تجزئته أو في الالتزام بالتضامن. أو كانت الدعوى مما يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها. لا يمتد إليهم أثر ذلك إلا إذا تمسك صاحب الشأن بالبطلان وتحكم به المحكمة. - حكم المحكمة بالبطلان المتمسك به ممن له المصلحة . أثره : امتداده لباقي الخصوم. مثال. 	(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ م. هـ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)

حكم		حكم
القاعدة	الصفحة	
١١٧	٧٦٤	<p>٢ - استقلال إجراءات إعلان الحكم عن إجراءات إعلان صحيفة الدعوى التي صدر فيها الحكم.</p> <p>- التمسك ببطلان أحدهما. لا يفيد التمسك ببطلان الآخر.</p> <p>- الدفع بالبطلان الغير متصل بالنظام العام وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات الغير متصلة بالنظام العام. وجوب إبدائها معا قبل إبداء أي دفع إجرائي آخر أو طلب أو دفاع في الدعوى. وإلا سقط الحق مما لم يبد منها.</p> <p>- سقوط الحق في هذه الدفع إذا لم تبد في صحيفة الطعن.</p> <p>- بطلان إجراءات إعلان الأوراق القضائية مقرر لمصلحة الخصم المعلن إليه. عدم تعلقها بالنظام العام.</p> <p>- عدم جواز تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لأوجه البطلان الغير متعلقة بالنظام العام. ما لم يتمسك بها صاحب الشأن في صيغة صريحة جازمة.</p> <p>- حقه في التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف. متى تخلف عن الحضور أمام محكمة أول درجة. شرطه: أن تتضمنها صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة التي يقدمها في الجلسة الأولى وإلا سقط الحق فيها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)</p>
١١٨	٧٦٨	<p>١ (ت) التصديق على حكم التحكيم :</p> <p>- عدم المصادقة على حكم التحكيم. أو الحكم ببطلانه. مؤداه: عدم جواز الطعن عليه بالاستئناف ولا مناقشته مضمونه. ولو جري تقديمه للتصديق عليه. ما دام لم يطعن في الحكم الصادر في طلب التصديق.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)</p>
٢٠٩	١٨٨١	<p>٢ - بطلان الاتفاق على التوكيل الذي يبرمه الوكيل متجاوزا فيه الأمور المحددة بعقد الوكالة. بطلانا نسبيا لمصلحة الموكل. دون خصمه.</p> <p>- الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة. دفع موضوعي. متصل بمسألة أوليه يقصد به الرد على الدعوى برمتها.</p> <p>- تعيين المحكمة للمحكم. أثره: عدم جواز الرجوع إليها في ذلك عند التصديق على الحكم. علة ذلك؟</p> <p>- مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
١١٣١	١٨٠	<p>ث (تفسير الحكم :</p> <p>١ - طلب تفسير الحكم في معنى المادة ١٢٨ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته؟</p> <p>- عدم جواز الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بطلب تفسيره. ما دام منطوقه قد خلا من الغموض أو الإبهام أو الشك في تفسيره أو كان لا يحتمل أكثر من معنى.</p> <p>- مثال لطلب تفسير غير مقبول.</p> <p>(طلب تفسير رقم ٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٩/٦/٢٠١١)</p>
١٨٠٨	٢٩٢	<p>٢ - وجوب تقديم طلب تفسير الحكم إلى المحكمة التي أصدرته.</p> <p>- وجوب أن يكون طلب التفسير منصّباً على أخطاء مادية بحتة حسابية أو كتابية. لا يؤثر تصحيحها على كيان الحكم فتفقده ذاتيته وتقطع عن صلته بالحكم المصحح ويمس حجيته. أساس ذلك وعلة؟</p> <p>- متى يكون الحكم مشوباً بالغموض والإبهام مناط طلب التفسير؟</p> <p>- محكمة التفسير تجريه دون النظر لدى مطابقة قضاء الحكم المُفسر للقانون. علة ذلك؟</p> <p>- خلو منطوق الحكم من الغموض أو الإبهام. مؤداه : عدم قبول طلب التفسير. مثال.</p> <p>(طلب تفسير رقم ٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٢/١٢/٢٠١١)</p>
١٨٢٧	٢٩٦	<p>٣ - جواز طلب الخصوم إلى المحكمة المصدرة للحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو إبهام.</p> <p>- تقديم طلب التفسير بالإجراءات والأوضاع المقررة لرفع الدعوى.</p> <p>- الحكم الصادر بالتفسير. اعتباره متمماً من كل الوجوه للحكم المُفسر ويسري عليه ما يسري على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن.</p> <p>- وجوب وقوف المحكمة عند نظرها طلب التفسير عند حد التحقق من وجود غموض أو إبهام في المنطوق والتعرف على مرماء للوصول إلى حقيقة النزاع دون تعديل المنطوق أو تغيير مضمونه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٧/١٢/٢٠١١)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
		<p>ج (بيانات الحكم (بيانات الديباجة) :</p> <p>١ - المناطق في تحديد الهيئة التي اشتركت في المداولة وإصدار الحكم . هو بالبيانات المثبتة في الحكم وبما يرد في محضر جلسة النطق به.</p> <p>- اعتبار الحكم صادراً من الهيئة المثبتة في نسخة الحكم الأصلية. علة ذلك ؟</p> <p>- مناط الاشتراك في المداولة بين القضاة . هو بتوقيعهم على مسودته. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٠٠٠	١٥٧	
		<p>٢ - وجوب أن يكون وجه الطعن واضحاً ومحددأ. مخالفة ذلك . أثره: عدم القبول. مثال.</p> <p>- وجوب اشمال نسخة الحكم الأصلية. على بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ونطقوا به.</p> <p>- وجوب أن تكون الهيئة التي أصدرت الحكم هي تلك التي سمعت المرافعة وتداولت فيه ووقعت على مسودته. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٧٦٢	٢٨٥	
		<p>د (بطلان الحكم :</p> <p>١ - إبداء الرأي الموجب لعدم صلاحية القضاة في معنى المادة (١١٤) من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته؟</p> <p>- اشتراك القاضي في حكم اقتصر القضاء فيه على الحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى دون إبداء الرأي في موضوعها. لا يفقد القاضي صلاحيته للنظر في الدعوى. أساس ذلك وعلة؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٣)</p>
٤١١	٦٣	
		<p>٢ - دعوى بطلان حكم التحكيم. ماهيتها في معنى المادة ٢١٦ إجراءات مدنية؟</p> <p>- ورود العيوب التي يجوز لمدعي البطلان التمسك بها على سبيل الحصر في تلك المادة. مؤداه: عدم جواز القياس عليها.</p> <p>- ماهية تلك العيوب في معنى تلك المادة المار ذكرها؟ مثال لمنازعة لا تختص بها المحكمة.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
١٧٢١	٢٧٩	

مكس		مكس
الصفحة	القائمة	
		<p>ل (تسبب الحكم :</p> <p>أولاً :- تسبب فير معيب :</p> <p>١ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض المناسب عن الفصل التعسفي للعامل. على أساس آخر أجر كان يستحقه بما لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر. مستهدية في ذلك بنوع العمل ومقدار الضرر ومدة خدمة العامل وظروف العمل.</p>
١	١	(الطعن رقم ٧٣٢، ٥٨٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)
١	١	<p>٢ - وجوب إثبات العامل ما يدل على استحقاقه للعمولات. عدم كفاية تقديم الاتفاق على حقه في العمولة.</p> <p>(الطعن رقم ٧٣٢، ٥٨٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)</p>
١	١	<p>٣ - تقدير قيام التعسف في فصل العامل ومقدار التعويض المستحق عنه. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٣٢، ٥٨٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)</p>
١	١	<p>٤ - النعي الموجه إلى حكم محكمة أول درجة . عدم قبوله. مثال.</p> <p>- النعي الوارد على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه. عدم قبوله. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي حججهم . إيرادها الحقيقة التي اقتضت بها. كاف للرد على ما أثاروه . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٣٢، ٥٨٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)</p>
١٢	٣	<p>٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- تغيب الموظف عن عمله مدة ثلاثين يوماً متصلة. أو ثلاثين يوماً متقطعة خلال عام ميلادي واحد. دون عذر تقبله المنشأة . مؤداه : اعتبار العقد منتهياً . وتطبق بشأنه أحكام الانقطاع عن العمل الواردة في عقد العمل. الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الفصل السادس عشر من لائحة الموارد البشرية لشرطة أبوظبي للخدمات الصحية.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١/٤)</p>
		<p>٦ - سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بأي من تقارير الخبراء المنتدبين في الدعوى دون الأخرى. متى اطمأنت إلى أنه يكفي لتكوين عقيدتها.</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
٢٤	٦	<ul style="list-style-type: none"> - التناقض بين تلك التقارير. لا يوجب على المحكمة اللجوء إلى خبرة جديدة. ما دام في استطاعتها استخلاص الحقيقة من تلك التقارير وترجيح إحداها على الآخرين. علة ذلك ؟ - أخذ المحكمة بأحد تلك التقارير . لا يلزمها بالرد بأسباب خاصة على ما ورد في التقرير الذي لم تأخذ به. أخذاً بالتقرير الأول. مفاده : أنها لم ترى في التقرير الآخر ما ينال من صحة التقرير الذي اطمأنت إليه. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق.أ.تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٢٤	٦	<p>٧</p> <ul style="list-style-type: none"> - وجوب إحاطة المحكمة بوقائع الدعوى وظروفها عن بصر وبصيرة. وتكييفها التكييف الصحيح ووصفها وإنزال الحكم الصحيح للقانون عليها. - تحقيق عناصر الدعوى وبيان وجه الحق فيها ووصف الرابطة القانونية بين الخصوم وبيان العلاقة العقدية بينهم وتفسير العقود والمستندات وتمحيص الأدلة والموازنة بها. هي من الأعمال القانونية التي تدخل في صميم عمل القاضي التي لا يجوز له أن يتخلى عنها أو يغوص فيها سواء. - حق القاضي في الاستعانة بأهل الخبرة في المنازعات التي تحتاج الأمور الفنية فيها إلى مشورة أهل الخبرة. مثال. - وقوف مهمة الخبير عند هذا الحد. دون التطرق إلى المسائل القانونية. ولو صرح له القاضي بذلك . علة ذلك ؟ مثال. - تطرق الخبير لمسألة قانونية. مؤداه : عدم جواز استناد القاضي إلى ما تطرق إليه الخبير منها. وعليه بحث تلك المسألة وإنزال حكم القانون عليه. <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق.أ.تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٢٤	٦	<p>٨</p> <ul style="list-style-type: none"> - شروط صحة العقد. ماهيتها في الشريعة والقانون ؟ - الشركة التجارية ماهيتها في معنى المادة الرابعة من قانون الشركات التجارية ؟ - انقضاء الشركة بفسخ عقدها أو بحلها وبطلانها. أثره : تسوية حقوق الشركاء قبل بعضهم البعض وفقاً لشروط عقد الشركة . المادة التاسعة من ذات القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق.أ.تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>

مكس		مكس
الصفحة	القامة	
٢٤	٦	٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. (الطن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)
٤٢	٨	١٠ - حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين. مطالبة الآخر بعد إعداره. بتنفيذ العقد أو فسخه. المادتان (٢٧٢/١، ٢٧٤) من قانون المعاملات المدنية. - فسخ العقد. أثره: عودة المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد. - قيام التلازم بين فسخ العقد والأثر القانوني المترتب عليه. مؤدى ذلك. عدم استقامة ترتيب الأثر. إلا إذا قام موجبه وهو الفسخ. - مطالبة المشتري إلزام البائع برد ثمن المبيع لإخلاله بالتزاماته. انطوائه حتماً على طلب فسخ العقد. - اعتبار صحيفة الدعوى بمثابة إعدار للمدين. - اعتبار العقد متضمناً للشرط الصريح الفاسخ. ولو خلا من اشتراط ذلك صراحةً. مؤدى ذلك: عدم حرمان أحد المتعاقدين من استعمال حق طلب الفسخ إذا أخل الآخر بإلزامه. وافترض قيام هذا الشرط دائماً في كل عقد تبادلي. - الإفصاح عن الشرط الصريح الفاسخ في العقد. هو مجرد توكيد له. مثال. (الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٩)
٤٢	٨	١١ - تحديد أي منهما قصر في تنفيذ التزامه واستخلاص توافر المبرر. موضوعي. متى كان سائفاً. - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه ووفقاً لما يوجبه حسن النية. - عدم اقتصار ذلك على ما ورد فيه. اشتماله على ما هو من مستلزماته وفقاً لنص القانون والعرف وطبيعة التصرف. المادة ٢٤٦ من قانون المعاملات المدنية. - جواز امتناع أي من المتعاقدين عن تنفيذ التزامه المتقابل المستحق الوفاء به. متى امتنع المتعاقد الآخر عن تنفيذ ما التزم به. المادة (٢٤٧) من ذات القانون. مثال. (الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٩)
٤٢	٨	١٢ - القضاء بالفوائد التأخيرية والتعويض معاً. لا عيب. أساس ذلك؟ (الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٩)

حكم		القاعدة	الصفحة
حكم			
١٣	<ul style="list-style-type: none">- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائغاً.- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف أوجه دفاعهم والرد عليها استقلالاً. إيرادها للحقيقة التي اقتضت بها. فيه الرد الضمني المسقط لما أثاروه.- عبء إثبات الدعوى وقوعه على عاتق المدعي. المحكمة غير مكلفة بتهيئة وسائل الإثبات له.- لا ضمان على من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً المادة (١٠٤) من قانون المعاملات المدنية.- وجوب الضمان على من استعمل حقه استعمالاً غير مشروع.- حالات استعمال الحق على وجه غير مشروع . في معنى المادة (١٠٦) من ذات القانون. ماهيتها ؟- الالتجاء إلى القضاء للدفاع عن الحق . أمر مشروع. شرطه : أن لا يسيء الشخص استعمال هذا الحق.- إثبات تصور صاحب الحق احتمال وقوع الضرر من جراء استعماله لحقه. عدم كفايته. لإثبات سوء النية . علة ذلك ؟- تقدير قيام سوء النية والكيد وقصد الإضرار . موضوعي. ما دام سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ.- ثبوت النسب شرعاً. مانعاً لنفيه قانوناً. المادة (٤/٩٠٥) من قانون الأحوال الشخصية.	٩	٥٠
١٤	<ul style="list-style-type: none">- الحالات التي يسأل فيها الشخص عن الضرر الذي يصيب الغير من استعماله لحقه. ماهيتها ؟ المادتان (١٠٤، ١٠٦) من قانون المعاملات المدنية.- عدم مسئوليته عن الالتجاء للسلطات العامة للشكوى أو الإبلاغ عن الجرائم واللجوء إلى القضاء للزود عن حق يحميه القانون. شرطه: ألا تتوافر في ذلك حالة من حالات التعسف في استعمال الحق المنصوص عليها في المادتين المار ذكرهما.- عبء إثبات هذا التعسف وقوعه على عاتق من يدعيه.- تقدير قيام التعسف. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال.	١١	٦٢

مكم		مكم
القائمة	الصفحة	
١٢	٦٧	<p>١٥ - صحة العقد. شرطه: أن يكون محله قابلاً لحكمه غير ممنوع التعامل عليه قانوناً وغير مخالفاً للنظام العام أو الآداب . مخالفة ذلك . أثره البطلان.</p> <p>- العقد الباطل. ما ليس مشروعاً بأصله ووصفه . باختلال ركنه أو محله أو الغرض منه أو الشكل الذي فرضه القانون لانعقاده. أثر ذلك: عدم ترتيب آثاره ولا ترد عليه الإجازة. ولكل ذي مصلحة التمسك ببطلانه وللقاضى أن يحكم بالبطلان من تلقاء نفسه. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
١٥	٨٤	<p>١٦ - حجية الأحكام . ماهيتها ؟</p> <p>- قيام الحجية للحكم. مؤداها ؟</p> <p>- مثال بشأن حجية الشيء المقضي به.</p> <p>- عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة لنقض قرينة قانونية تتصل بالنظام العام.</p> <p>- عدم جواز رفع دعوى لإثبات شيء سبق حسمه بحكم سابق حاز قوة الأمر المقضي به ولو كان بتوجيه اليمين الحاسمة. مثال.</p> <p>- الكفالة المصرفية. ماهيتها ؟</p> <p>- جواز أن تكون الكفالة معينة المدة أو غير معينة.</p> <p>(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>
١٦	١٩	<p>١٧ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتعلقة بالنظام العام ومنها جواز الطعن بالنقض من عدمه.</p> <p>- متى يجوز الطعن في الأحكام ومتى لا يجوز في معنى المادتين (٨٥ ، ١٥١) من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- الحكم بعدم جواز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم باختصاصها وندب خبير بها. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعون أرقام ٨٠٩، ٨٤١، ٨٤٨، ٨٦٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
		<p>١٨ - مسئولية البنك المسحوب عليه عما يصيب عميله من ضرر نتيجة صرفه لشيك مزور على صاحبه. شرطه : ثبوت أن صاحب الشيك بذل العناية الواجبة للمحافظة على دفتر الشيكات الذي سلمه البنك له.</p>

حكم		حكم
القاعدة	الصفحة	
١٨	١٠٥	<p>- تقدير قيام الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتقدير سائغ لتوافر الخطأ في جانب البنك.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
١٩	١١١	<p>- تنازل المضرور عن حقه قبل قائد السيارة المؤمن عليها. عدم انصرافه إلى شركة التأمين المؤمن لديها. أثره: جواز الرجوع على الشركة المؤمنة مباشرة بالحق في التعويض عما لحقه من ضرر. أساس ذلك؟</p> <p>- تنازل المضرور عن حقه في الدعوى الجزائية قبل المتسبب في الضرر. لا يؤثر في مسئولية الشركة المؤمن لديها.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
١٩	١١١	<p>- الدفاع المختلط بواقع. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بوضع معياراً حسابياً لتقدير التعويض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
٢٠	١١٨	<p>- رفض طلب توجيه اليمين الحاسمة لاستخلاص المحكمة تعسف موجهها. صحيح. ما دام سائفاً. مثال. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
٢١	١٢٢	<p>- تقدير ما أنجز من أعمال المقاول وما لم ينجز منها وقيمتها وفقاً لنصوص عقد المقاول. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومنها تقارير الخبراء موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
٢١	١٢٢	<p>- حق صاحب العمل في أن يطلب من القاضي الترخيص له بأن يعهد إلى مقاول آخر تنفيذ الأعمال التي أخل بتنفيذها المقاول المتعاقد معه على نفقة المقاول الأول.</p> <p>- قيامه بتنفيذ تلك الأعمال من تلقاء نفسه دون اللجوء إلى القضاء بعد أن أقام دعوى إثبات حالة. أثره: عدم جواز المطالبة بفروق الأسعار.</p> <p>- حقه في المطالبة بالتعويض إن كان قد لحقه ضرر من جراء ذلك.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>

مكم		مكم
الصفة	القائمة	
١٢٢	٢١	<p>٢٤ - عقد المقاولة من العقود الوارد عليها الفسخ . علة ذلك ؟</p> <p>- ورود النص في العقد أو بعده على غرامة تأخير. مؤداه : عدم إلزام الدائن بإثبات وقوع الضرر للتعويض عنه . على المدين إثبات عدم وقوع الضرر.</p> <p>- سقوط الشرط الجزائي المتعلق بغرامة التأخير إذا فسخ العقد أو انفسخ تبعاً لسقوط الالتزام الأصلي. أثره: عدم الاعتداد بالتعويض المتفق عليه في الشرط الجزائي. مؤدى ذلك: لقاضي الموضوع سلطة تقدير التعويض للدائن طبقاً للقواعد العامة . ووقوع عبء اثبات وقوع الضرر ومقداره على عاتق المدين.</p> <p>- مناط إلزام المقاول بغرامة التأخير المنصوص عليها في عقد المقاولة . إنجاز كل الأعمال المتفق عليها ولكنه تأخر في تسليمها إلى صاحب العمل في الموعد المحدد.</p> <p>- عدم جواز إلزامه بتلك الغرامة . متى كان لم ينفذ أصلاً تلك الأعمال أو نفذ بعضها دون البعض الآخر وترتب على ذلك فسخ العقد.</p> <p>- تقدير مبلغ التعويض عن الضرر المادي والأدبي . موضوعي.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة ببيان مقدار التعويض عن كل عنصر من عناصر الضرر على استقلال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٢٢	٢١	<p>٢٥ - استخلاص التاريخ الحقيقي لإنجاز أعمال المقاولة. ومدة التأخير. وتحديد الأضرار والتعويض الجابر لها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٢٢	٢١	<p>٢٦ - اختلاف الأساس القانوني لدعوى التعويض المبتدأة . عن دعوى المطالبة بالفوائد التأخيرية عن تأخر المدين عن الوفاء بالتزاماته المالية. أساس ذلك ؟</p> <p>- جواز الحكم بفائدة تأخيرية عن المبلغ المقضي به كتعويض. اعتباراً من تاريخ صدور الحكم . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٣٥	٢٢	<p>٢٧ - انعقاد الخصومة في الاستئناف بين الطاعن والمطعون ضده. متى كان الإعلان بصحيفة الدعوى قد تم طبقاً لما نصت عليه المادة (٨) من قانون الإجراءات المدنية. وفاء المعلن بما يتوجب عليه من إجراءات لضمان وصول الإعلان إليه. لا يغير من ذلك القول بعلم المطعون ضده بتركه للمسكن الذي كان يقيم به أثناء نظر الدعوى أمام أول درجة. ما دام ذلك لم يثبت على نحو رسمي.</p> <p>(الطعن رقم ٩١٢، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٧)</p>

مكم		مكم
الصفحة	القائمة	
١٣٥	٢٢	<p>٢٨ - المسؤولية العقدية تحققها بتوافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما.</p> <p>- استخلاص توافر ذلك أو عدمه . موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٧)</p>
١٥٦	٢٤	<p>٢٩ - المال الذي يقبضه الوكيل لحساب موكله. في حكم الوديعة. المادة (٩٢٧)</p> <p>معاملات مدنية.</p> <p>- ضمان المودع لديه الوديعة. عدم قبول إقامته البينة بالرد أو التلف. متى طلبها المودع منه وأقام البينة على إيداعها. المادة (٩٧٩) من ذات القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
١٦٣	٢٥	<p>٣٠ - حق الغير الذي لحقه ضرراً من السيارة المؤمن عليها أن يرجع مباشرة على شركة التأمين المؤمن لديها بالتعويض.</p> <p>- عدم جواز احتجاج شركة التأمين قبله بأية شروط في عقد التأمين تقلل أو تحول دون تغطية مسؤوليتها المدنية الكاملة.</p> <p>- مسؤولية حارس الشيء عن التعويض عن الأضرار التي تنشأ عنه.</p> <p>- إثبات التعدي أو التقصير في جانب الحارس لقيام المسؤولية عن التعويض في حقه. غير لازم. كفاية تدخل الشيء تدخلاً إيجابياً في إحداث الضرر. علة ذلك؟</p> <p>- متى يفترض تدخل الشيء إيجابياً في إحداث الضرر؟</p> <p>- حاجة الشيء إلى عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى طبيعته أو بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها.</p> <p>- تقدير ذلك مسألة قانونية. خضوعها لرقابة محكمة النقض لتعلق ذلك بركن من أركان المسؤولية عن الأشياء.</p> <p>- تخلص حارس الشيء من الضمان. شرطه : إثبات أن الشيء لا يتطلب للوقاية من ضرره عناية خاصة. أو أنه لم يكن حارساً له وقت وقوع الضرر. أو أن الضرر الذي حدث لا يمكن التحرز منه بإثبات اتخاذه كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الضرر أو أن الضرر لم يكن في الاستطاعة منع وقوعه. أو أن الضرر لم يكن متولداً عن الشيء بل راجعاً لسبب أجنبي.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>

حكم		حكم	
الصفحة	القاعدة		
١٧١	٢٦	<p>- عدم جواز الاتفاق على ما يخالف أحكام المواد (٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩) من قانون الإجراءات المدنية المتعلقة بالاختصاص .</p> <p>- اختصاص لجنة فض المنازعات الإيجارية بإمارة أبوظبي بالفصل في المنازعات الإيجارية. سواء بصفة موضوعية. أو مستعجلة. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>- عدم جواز مخالفة أحكام هذه القاعدة لتعلقها بالنظام العام.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٣٠)</p>	٣١
١٧٤	٢٧	<p>- الحكم برفض طلب القضاء بغرامة تأخير استناداً إلى عقد المقاولة الذي لم يتضمن نصاً على فرض تلك الغرامة. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٨)</p>	٣٢
١٧٤	٢٧	<p>- تقدير المحكمة لمقدار التعويض استناداً إلى ما فات المضرور من كسب وما لحقه من ضرر. كافٍ لبيان عناصر التعويض في معنى المادة (٢٩٢) من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٨)</p>	٣٣
١٧٨	٢٨	<p>- الشركات. عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها وعن بعضها البعض. مؤدى ذلك : التصرفات التي تجريها لا تتعداها إلى غيرها.</p> <p>- انصراف أثر العقد إلى المتعاقدين . المادتان (٢٥٠، ٢٥٢) مدني .</p> <p>- العقد لا يرتب التزامات قبل الغير. جواز إكسابه حقاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>	٣٤
		<p>- حق الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة. إذا تنازل أو باع أحدهم حصته لأجنبي أن يستردوا تلك الحصة. مقابل دفع القيمة الحقيقية له.</p> <p>- وجوب إخطار الشريك في الشركة عن طريق مديرها عزمه على التنازل عن حصته لأجنبي وشروط التنازل.</p> <p>- وجوب إخطار المدير باقي الشركاء بذلك.</p> <p>- انقضاء ثلاثون يوماً من تاريخ الإخطار دون استعمال أحدهم حق الاسترداد جاز للشريك التصرف في حصته على الوجه الذي يراه.</p> <p>- إذا اختلف على الثمن جاز للشريك طالب الاسترداد أن يطلب من مراجع حسابات الشركة تحديد سعر عادل للحصة المطلوب استردادها.</p>	٣٥

مكتم		مكتم	
الصفحة	القائمة		
١٧٨	٢٨	<p>- وجوب اتباع شروط العقد في تسوية حقوق الشركاء قبل بعضهم متى كان التنازل إلى أحد الشركاء أو كان متخارجاً من الشركة. المادة ٩٥ من قانون الشركات التجارية . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>	
١٧٨	٢٨	<p>٣٦ - حق الدائن في اقتضاء فائدة على سبيل التعويض عن الدين التجاري المستحق له. متى كان مبلغاً محدداً على أسس ثابتة غير خاضع لمطلق تقدير القاضي. ولو نازع المدين في استحقاقه أو مقداره. وذلك من تاريخ استحقاق الدين المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨، ٩٠) من قانون المعاملات التجارية .</p> <p>- احتساب تلك الفائدة على أساس ما هو متفق عليه في العقد. وإلا يحسب على أساس السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز نسبة ١٢٪ سنوياً من مبلغ الدين وحتى تمام السداد.</p> <p>- استحقاق تلك الفائدة من تاريخ صيرورة الحكم بها نهائياً. إذا كان للقضاء سلطة في تقدير الدين. مثال.</p> <p>- اعتبار الدين تجارياً. ما دام المطالب به حصة الشريك في الشركة. مؤدى ذلك: وجوب تطبيق أحكام المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨، ٩٠) السالف بيانها . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>	
١٧٨	٢٨	<p>٣٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والأخذ بما تظمن إليه منها. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>	
		<p>٣٨ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى محمولاً على أسبابه. مفاده: أنها لم تجد في المطاعن الموجهة إليه. ما يستأهل الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير .</p> <p>- هي غير ملزمة بالرد استقلالاً على ما يوجه إلى التقرير من مطاعن.</p> <p>- هي غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير آخر. متى رأت في التقرير المقدم ما يكفي لتكوين عقيدتها.</p> <p>- حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تظمن إليه بأي من تقارير الخبراء المنتدبين في الدعوى. في حالة تعددهم . متى رأت في أحدهم ومن القرائن الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها.</p>	

مكم		مكم	
الصفحة	القائمة		
١٧٨	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - وجود تناقض بين تلك التقارير. لا يوجب على المحكمة اللجوء إلى خبرة جديدة لإزالة هذا التناقض. ما دام في وسعها استخلاص الحقيقة منها وترجيح أحدها على الأخرى. - عدم ردها على التقرير الثاني الذي قدم بعد التقرير الأول أو التقرير الاستشاري. لا عيب. علة ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>	
١٧٨	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> ٣٩ - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وتقدير الضرر الناتج عنه ورابطة السببية بينهما. موضوعي ما دام سائفاً. - وجوب توافر تلك الأركان مجتمعة للقضاء بالتعويض. تخلف أحدها لا يكفي للقضاء به. - لا ضمان على من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً. - حالات الاستعمال غير المشروع للحق التي توجب التعويض في معنى المادة (١٠٦٥) من قانون المعاملات المدنية. - عبء إثبات التعسف في استعمال الحق للكيد وسوء النية والضرر وقوعه على عاتق من يدعيه. - عدم كفاية إثبات إمكان تصور صاحب الحق احتمال وقوع الضرر من إجراء استعماله لحقه. علة ذلك ؟ - حق الدائن في اقتضاء فائدة عن الدين على سبيل التعويض عن الدين التجاري المستحق له. متى كان مبلغاً محدداً على أسس ثابتة غير خاضع لمطلق تقدير القاضي. ولو نازع المدين في استحقاقه أو مقداره. وذلك من تاريخ استحقاق الدين المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨) من قانون المعاملات التجارية. - احتساب تلك الفائدة على أساس السعر المتفق عليه في العقد. فإن لم يكن احتسبت على أساس السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا تجاوز ١٢٪ سنوياً حتى تمام السداد. - سلطة القاضي في تحديد سعر الفائدة على ضوء الحالة الاقتصادية السائدة وقت استحقاق الدين. متى أخفق الدائن في إثبات السعر السائد في السوق. مثال. <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> ٤٠ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها بما في ذلك تقارير الخبراء والأخذ بما تطمئن إليها منها. موضوعي. ما دام سائفاً. 	

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
١٧٨	٢٨	<p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على ما يوجه إلى تقارير الخبراء من اعتراضات على استقلال. أخذها بها. مفاده: أنها لم تجد في تلك الاعتراضات ما يستأهل رداً بأكثر مما تضمنه التقرير. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
٢١٤	٣٠	<p>٤١ - حق أحد المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين طلب تنفيذ العقد أو فسخه بعد إعدار المدين.</p> <p>- لا ضرورة للإعذار إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجر بفعل المدين المادتان (٢٧٢، ٢٨٨) من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- مثال للمطالبة بالفسخ بدون إعدار.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>
٢١٤	٣٠	<p>٤٢ - التزام البائع بنقل ملكية المبيع إلى المشتري. إما بالفعل أو بأن يخلي بين المبيع والمشتري مع الإذن له بقبضه مع عدم وجود مانع يحول بينه وبين حيازته للشيء.</p> <p>- التسليم يكون حسب طبيعة الشيء ووفقاً لما جرى عليه الاتفاق أو العرف.</p> <p>- استحقاق الثمن دون التوقف على وقت التسليم . ما لم يوجد اتفاق أو نص بغير ذلك.</p> <p>- وجوب سداد المشتري للثمن عند التعاقد وقبل المطالبة بالتسليم. إلا إذا كان الثمن مؤجلاً. فيجوز المطالبة بالتسليم مع سداد الثمن في الآجال المحددة له.</p> <p>- سقوط حق البائع في المطالبة بالثمن إذا قبل تأجيل الثمن. مع التزامه بتسليم المبيع للمشتري. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>
٢٢٠	٣١	<p>٤٣ - عدم جواز تصرف المواطن صاحب الرخصة بأي نوع من أنواع التصرفات فيها. مخالفة ذلك؟ مؤداه: بطلان التصرف . أساس ذلك. وعلمته ؟</p> <p>- سلطة محكمة النقض في تصحيح القرارات القانونية التي أخطأ فيها الحكم المطعون فيه دون نقضه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/١٦)</p>
		<p>٤٤ - عدم جواز تصرف الشريك على الشيوع في حصته دون إذن من الشريك الآخر. في صورتي الخلط والاختلاط. المادة (١١٥٤) مدني.</p> <p>- وجوب تضمين الاتفاق بالوعد على التعاقد. على الشكل الذي يتطلبه القانون لتمام التعاقد. المادة (٢/١٤٦) من ذات القانون.</p>

حكم		حكم
القائمة	الصفة	
٢٢٤	٣٢	<ul style="list-style-type: none"> - عدم انتقال الملكية في العقار ولا الحقوق العينية العقارية بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وفقاً لأحكام القانون . المادة (١٢٧٧) من ذات القانون. - فسخ العقد أو انفساخه. يعيد المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد. - استحالة ذلك . مؤداه : الحكم بالتعويض . المادة (٢٧٤) من ذات القانون. - حق كلا من المتعاقدين في حالة بطلان العقد أو فسخه أو لأي سبب آخر أن يحبس ما أخذه ما دام المتعاقد الآخر لم يرد إليه ما تسلمه منه. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم. متى بينت الحقيقة التي انتهت إليها وأقامت عليها دليلها. - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية عن التعويض وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٣٠	٣٣	<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٣٠	٣٣	<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسة التجارية الخاصة والمنشأة الفردية. ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالكاها أو صاحب الترخيص التجاري لها وليست لها ذمة مالية مستقلة عنه. مؤدى ذلك : أنها عنصراً من عناصر ذمته المالية فيكون هو صاحب الصفة باسمه في المخاصمة عنها مدعي أو مدعى عليه . ويجوز له المخاصمة باسم الشركة دون حاجة إلى تحديد اسم مالكاها. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - التقارير الطبية. خضوعها لتقدير محكمة الموضوع. لها أن تأخذ بها أو تطرحها. - هي غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب ندب خبير آخر. أو مناقشة الأطباء فيما ورد بتقاريرهم . متى وجدت في التقرير المقدم ما يغني عن ذلك. متى كان ذلك سائفاً.

مستند		مستند
الصفحة	القائمة	
٢٣٧	٣٤	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام القانون أو الاتفاق لم يلزمها باتباع معايير معينة في ذلك. متى كان سائفاً. مثال لتقدير سائغ. - إحالة الحكم المطعون فيه في بيان عناصر الضرر إلى أسباب الحكم المستأنف الذي حددها استناداً إلى التقارير الطبية المقدمة له. لا عيب. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٤٩	٣٥	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز الجمع بين الدية أو الأرش وبين التعويض عن الضرر المادي الذي يلحق بشخص المضرور نتيجة الإيذاء الواقع على نفسه وينتقل لورثته بوفاته. علة ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٤٩	٣٥	<ul style="list-style-type: none"> - تحقق الضرر الموجب للتعويض عن وفاة الشخص. مناطه: ثبوت أن المتوفي كان يعول طالب التعويض فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم. وإذا كانت فرصة الإعالة أمر محتمل يجب أن يستند طلب التعويض إلى أسباب مقبولة في الأمل في الحصول منه على كسب. احتمال ذلك على وجه غير محقق وعلى أسباب غير مقبولة. عدم إجابة الحكم هذا الطلب. لا عيب. مثال في المطالبة والد بالتعويض عن فقده لبناته وما كان يأمله من كسب من ورائهن. <p>(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٥٣	٣٦	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بالمنازعات في أصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه. سواء كانت دعوى أصلية أو مدنية أثرت فيها إحدى هذه المنازعات. - الدعوى بطلب إلزام الوقف بمبلغ من المال. لا يلزم فيها تدخل النيابة العامة. <p>(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٥٣	٣٦	<ul style="list-style-type: none"> - الدفع بالبطلان لعدم إعلان أحد الخصوم. عدم تعلقه بالنظام العام. مؤدى ذلك: لا يجوز التمسك به إلا لمن شرع لمصلحته. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٦٠	٣٧	<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. وتفسير المحررات والاتفاقات والتصرف على مقصود المتعاقدين. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتحصيل سائغ. <p>(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
٢٦٠	٣٧	<p>٥٣ - متى تتحقق الصفة للمدعي في الدعوى ؟</p> <p>- استخلاص الصفة في الدعوى. موضوعي.</p> <p>- البيع بالمزاينة . ماهيته. وشروط صحته ؟</p> <p>- مثال لعدم توافر الصفة. في بيع بالمزاينة .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٢٦٥	٣٨	<p>٥٤ - حق المضرور من استعمال المركبات المنصوص عليها في قانون السير والمرور ولائحته التنفيذية في الرجوع مباشرة على شركة التأمين للمطالبة بتعويضه عما أصابه من أضرار. أساس ذلك ؟</p> <p>- وجوب اشتغال وثيقة التأمين على السيارات المعدة للتأجير التأمين على المسؤولية المدنية لمستأجري السيارات قبل الغير بمن فيهم سائقها وتغطية المسؤولية المدنية الكاملة الناشئة عن الأضرار الجسدية والخسائر المادية.</p> <p>- عدم جواز إدراج المؤمن في وثيقة التأمين أي شرط يقلل أو يحول دون تغطية تلك الأضرار. مؤدى ذلك : عدم جواز الاحتجاج قبل الغير بأي شرط من هذا القبيل.</p> <p>- ملحق وثيقة التأمين مكمل لها. حدوث تعارض بينهما. تكون العبرة بما في الملحق.</p> <p>- عدم الاعتداد بأي شرط من الشروط الواردة في الملحق قبل المؤمن والمستفيد في حالة تنازعهما في تلك الشروط. إلا بالنسبة للشروط الموقع عليها من كل منهما. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٢٦٥	٣٨	<p>٥٥ - جواز إدراج الأشخاص المستثنين من وثيقة التأمين الموحد المنصوص عليهم في المادة (١/١) من تلك الوثيقة الصادر بها قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل في ملحق وثيقة التأمين وشمولهم بالتأمين عليهم. مقابل مبالغ متفق عليها تلتزم بها شركة التأمين عند حدوث الضرر المؤمن ضده.</p> <p>- سائقي السيارات المستأجرة ومركبات النقل العام وسيارات تعليم القيادة. يستمدون حقهم في التعويض من القانون مباشرة. طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية.</p> <p>- تقدير التعويض الجابر للضرر المستحق لهم. دون سلطة محكمة الموضوع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>

مكم		مكم
الصفحة	القائمة	
٢٦٥	٢٨	<p>٥٦ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً ولا يوجد نص أو اتفاق يلزم المحكمة باتباع معايير معينة في التقدير. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٢٧٦	٢٩	<p>٥٧ - قاضي التنفيذ. ينظر الإشكال في التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة. مؤدى ذلك: إصداره حكماً وقتياً من ظاهر الأوراق. ودون المساس بأصل الحق. بوقف التنفيذ أو الاستمرار فيه.</p> <p>- عدم جواز تعمق قاضي التنفيذ في بحث المستندات. لمساس ذلك بحجية الحكم المنفذ به.</p> <p>- قيام منازعة بين طرفي التنفيذ متصل بأصل الحق. توجب على قاضي التنفيذ الحكم برفض الإشكال. والاستمرار في التنفيذ. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٢٩٠	٤٢	<p>٥٨ - حق ورثة المضرور في مطالبة المتبوع بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم شخصياً نتيجة فقد مورثهم عما ارتكبه تابعه من أخطاء حال تأديته وظيفته. المادة (٢١٢) مدني.</p> <p>- تضامنه مع البائع له في الالتزام بأداء التعويض عن الفصل الضار إلى الورثة ولو كانت السيارة مؤمن عليها لدى شركة تأمين وكانوا يستحقون الدية عن القتل الخطأ الذي لحق بمورثهم.</p> <p>- سداد أحدهما للتعويض يبرأ ذمة الآخر.</p> <p>- العفو الخاص من رئيس الدولة. أثره: إسقاط العقوبة المقضي بها كلها أو بعضها. دون العقوبات الفرعية ولا الآثار الجنائية أو التدابير الجنائية الأخرى ما لم ينص المرسوم الصادر بالعفو عن ذلك.</p> <p>- عدم ثبوت أن المرسوم الصادر بالعفو قد تضمن الوفاء بالدية المحكوم بها. مؤداه: وجوب إلزام المحكوم عليه بها.</p> <p>(الطعن رقم ٦٤١، ٧٥٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
		<p>٥٩ - اقتصار إلزام المحكمة المدنية بالحكم الصادر في الدعوى الجزائية على ما فصل فيه فصلاً ضرورياً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجزائية وفي الوصف القانوني ونسبته إلى فاعله.</p> <p>- صيرورة الحكم الصادر في الدعوى الجزائية باتاً. أثره: وجوب التزام المحكمة المدنية به ويمتنع عليها إعادة البحث فيما فصل فيه. علة ذلك ؟</p> <p>- الدية الشرعية عقوبة أصلية وتعويض معاً.</p>

مكم		مكم
القائمة	الصفحة	
٢٩٠	٤٢	<p>- الدية الكاملة مقدرة قانوناً بمائتي ألف درهم. عدم القضاء بها كاملة إلا في حالة ثبوت الخطأ في جانب المتهم وحده.</p> <p>- إلزام المطعون ضده بالدية كاملة بثبوت توافر الخطأ كاملاً في جانبه. مؤدى ذلك: عدم مساهمة المجني عليه أو الغير في هذا الخطأ.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٢٩٠	٤٢	<p>٦٠ - استحقاق الدية لا يمنع صاحب الحق فيها من استكمال التعويض عن الأضرار الأخرى التي لحقت به. والتي لا تقي بها الدية شاملاً ذلك ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب المواد (٢٨٢، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٩) من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- خروج التعويض الذي يستحقه الورثة مادياً أو أدبياً نتيجة ما أصاب أشخاصهم من أضرار بسبب فقد مورثهم. عن نطاق التعويض الذي عناه المشرع بحظر الجمع بينه وبين الدية والأرش.</p> <p>- تقدير الحكم المطعون فيه تعويضاً للورثة بخلاف استحقاقهم للدية. صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٢٩٠	٤٢	<p>٦١ - عدم جواز احتجاج شركة التأمين بالشروط الاستثنائية التي تستبعد مسئوليتها عن تغطية الأضرار. في مواجهة المضرور من الغير. أساس ذلك ؟</p> <p>- سريان النص الوارد في البند الأول من الأخطار المغطاة بموجب وثيقة التأمين ضد المسؤولية المدنية والمتضمن استثناء المؤمن له شخصياً وقائد السيارة وقت الحادث وأفراد عائلتهما والأشخاص الذين يعملون لدى المؤمن له إذا ما أصيبوا في أثناء العمل وبسببه من التغطية التأمينية . بين الشركة المؤمنة وبين المؤمن له أو قائد السيارة المؤمن عليها وقت الحادث.</p> <p>- حق شركة التأمين في الرجوع على المؤمن له وقائدها بما تكون قد أدته فعلاً من تعويض لثبوت أن سائق السيارة كان بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تجيز له قيادة السيارة.</p> <p>- إقامة المضرور الدعوى للمطالبة بالتعويض. لا يكفي بمجرد الرجوع الشركة على المؤمن له لمطالبته بما عسى أن يقضى به عليها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
		<p>٦٢ - عقد القرض المصرفي. ماهيته ؟</p> <p>- التزام المقرض بسداد مبلغ القرض وفوائده في المواعيد وبالشروط المتفق عليها.</p> <p>- عبء إثبات الوفاء بالالتزام وقوعه على عاتق من التزم به.</p> <p>- جواز ضمان القرض تأمينات عينية أو شخصية.</p> <p>- الرهن العقاري يضمن رصيد الدين.</p> <p>- الرهن التأميني في معنى المادة (١٣٩٩) من قانون المعاملات المدنية. ماهيته ؟</p> <p>- متى ينتفي الرهن التأميني في معنى المادة (١٤٤٠) من ذات القانون ؟</p> <p>- الرهن التأميني عدم زواله إلا بزوال الدين سبب الرهن.</p> <p>- وجوب الالتزام بما اتفق عليه في العقد على سداد الدين في المواعيد المحددة للأقساط. أو سداد دفعة واحدة إذا تخلف المدين عن سداد قسط منها في موعده. الإخلال بهذا الالتزام. يوجب تنفيذ الشرط الوارد فيه بسداد كامل الدين دفعة واحدة.</p> <p>- نصوص عقد القرض. هي الحاكمة للعلاقة بين الطرفين.</p> <p>- الحكم بصحة عقد الاستثمار الوارد على العقار المرهون ضماناً للقرض الذي لم يخصص فيه البنك بصفته دائن مرتهن. لا يطهر العقار من الرهن. مؤدى ذلك: حق البنك في تتبع العقار والتنفيذ عليه في أي يد لاستيفاء ماله من دين . مثال .</p> <p>- الجدل الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p>
٣١٦	٤٦	(الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)
		<p>٦٣ - الشريك في الشركة المساهمة العامة لا يسأل إلا بمقدار حصته في رأس المال المادة (٦٤) من قانون الشركات التجارية. مثال.</p> <p>- تقدير مبررات فسخ العقد. من سلطة محكمة الموضوع لها أن تحكم بالفسخ أو ترفضه إن قدرت أن الإخلال الحاصل قليل الأهمية. متى كان سائغاً. مثال لتقدير سائغ.</p>
٣٢٤	٤٧	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)
		<p>٦٤ - سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بتقرير الخبير. من رأت أنه كاف لتكوين عقيدتها.</p>

مكم		مكم
الصفحة	القائمة	
٣٢٤	٤٧	<p>- هي غير ملزمة بإعادة المأمورية إلى الخبير لإعادة فحص اعتراضات الخصوم. متى رأت أن تلك الاعتراضات ليس فيها ما يستأهل الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٢٤	٤٧	<p>٦٥ - التقايل من العقد أو التماسخ. عدم تحقيقه إلا بالإيجاب والقبول الذي يدل على تلاقي الآراء فيه على حل العقد.</p> <p>- جواز أن يكون ذلك صريحاً أو ضمناً. مثال.</p> <p>- استخلاص توافر ذلك. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٣٥	٤٩	<p>٦٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٣٥	٤٩	<p>٦٧ - عدم انطباق أحكام المادة (٤٧٦) من قانون المعاملات المدنية المتعلقة بسماع الدعوى. على المنازعات المتعلقة بحقوق التجار والصناع عن معاملات مارسوها قبل بعضهم البعض. التي يحكمها قانون المعاملات التجارية. مثال.</p> <p>- الفوائد التأخيرية في المعاملات التجارية استحقاقها. مناطه: تأخر المدين في الوفاء بالتزام محله مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت طلبه. أو من الممكن تحديد مقداره وفق أسس ثابتة لا يكون للقضاء سلطة في تقديرها.</p> <p>- المنازعة في استحقاق المبلغ كله أو بعضه. لا أثر لها في تعيين المقدار. كفاية التأخر في الوفاء بالدين لقيام الضرر في حق الدائن من تاريخ المطالبة القضائية.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٤١	٥٠	<p>٦٨ - تقدير قيام الضرر ومقدار التعويض الجابر له. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- جواز إنقاص القاضي للتعويض بقدر مساهمة المضرور فيه. أو لا ينقصه إذا كان خطأ المضرور لا يتناسب مع جسامه خطأ مرتكب الفعل الضار.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
		<p>٦٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- تقدير توافر الخطأ أو التقصير الموجب للمسئولية. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p>

محكم		محكم
الصفحة	القائمة	
٢٥١	٥٢	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بتقرير الخبير أو طرحه. حسبما تطمئن إليه. مثال. - حق الدائن المرتهن في استعمال الحقوق المنصوص عليها في المادتين (١٧٤، ١٧٥) من قانون المعاملات التجارية أولاً يستعملها حسب مشيئته. - استعمال الحق الجائز شرعاً. سلباً أو إيجاباً. لا يرتب ضماناً. المادة (١٠٤) من قانون المعاملات التجارية. <p>(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٢٥٨	٥٣	<ul style="list-style-type: none"> - التنازل عن الحق. مؤداه : انقضاء الحق وعدم جواز معاودة المطالبة به. - الصلح عقد يحسم به النزاع بين أطرافه سواء كان النزاع قائماً أو محتملاً. مؤدى ذلك: عدم جواز معاودة نظر تلك المنازعات. <p>(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٢٦١	٥٤	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز قصر نطاق النص الوارد في المادة (٢٦) من قانون السير والمرور بشأن حق كل من أصابه ضرر جسماني بسبب استعمال السيارة في الرجوع على شركة التأمين بالتعويض. على حالات معينة دون أخرى أو في الطريق العام أو أي مكان آخر. أو في حالة سيرها أو وقوفها في الطريق أو خارجه. - حق المضرور في الرجوع على شركة التأمين مباشرة للمطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر. - عدم جواز إدراج المؤمن في وثيقة التأمين . أي شرط يقلل أو يحول دون تغطية مسؤوليته كاملة عن الوفاة أو الإصابة أو الأضرار المادية. أساس ذلك ؟ - عدم جواز الاحتجاج في مواجهة الغير المضرور بأي شرط يرد في وثيقة التأمين يقلل أو يحول دون مسؤولية الشركة المؤمن لديها عن التعويض . علة ذلك ؟ - للشركة الرجوع على المؤمن له بموجب تلك الشروط . <p>(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبما يتفق وحسن النية. المادة (٢٤٦) مدني . - عدم اقتصار الالتزام على ما ورد في العقد بل يشتمل على ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف. - حق المتعاقد في الامتناع على سداد الأقساط متى كان المتعاقد معه قد امتنع عن تنفيذ التزامه. المادة (٢٤٧) مدني.

مكم		مكم
الصفحة	القائمة	
٣٦٧	٥٥	<ul style="list-style-type: none"> - حق التعاقد في طلب فسخ العقد إذا ما تبين له إخلال المتعاقد معه بالتزاماته بخطأ منه أو لعدم جديته. - عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين . عن تنفيذ التزامه بغير مبرر. - تحديد أي من المتعاقدين قصر في تنفيذ التزامه أو نفي هذا التقصير. موضوعي. متى كان سائفاً. - حق كل من المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ التزامه. إذا امتنع الآخر عن تنفيذ ما التزم به. - حق المشتري حبس الثمن. متى أخل البائع بأحد التزاماته. - تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٣٦٧	٥٥	<ul style="list-style-type: none"> - ٧٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتقدير سائغ. <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٣٦٧	٥٥	<ul style="list-style-type: none"> - ٧٤ - ثبوت أن الطاعنة هي من أخلت بالتزاماتها. مما أدى إلى فسخ العقد. القضاء للمطعون ضدها بالتعويض عما أصابها من ضرر. لا عيب. <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٣٦٧	٥٥	<ul style="list-style-type: none"> - ٧٥ - التناقض الذي يعيب الحكم. ماهيته؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٣٧٧	٥٦	<ul style="list-style-type: none"> - ٧٦ - القانون الواجب التطبيق على المطالبة بحق الفندق في المطالبة بقيمة الخدمات التي قدمها لعملائه هو النص الوارد في المادة (٤٧٦) من قانون المعاملات المدنية. بشأن التقادم. وليس النص الوارد في المادة (٩٥) من قانون المعاملات التجارية. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - ٧٧ - انحلال الشركة المحددة المدة بحلول أجلها المنصوص عليه في العقد بقوة القانون ولو لم تكن قد حققت الغرض من إنشائها. - جواز اتفاق الشركاء جميعاً كتابةً على إطالة مدتها. إلا إذا نص في العقد على أغلبية محددة لإجراء التعديل. المادة (٢٨١) من قانون الشركات التجارية.

مكس		مكس
الصفحة	القائمة	
٢٨٠	٥٧	<ul style="list-style-type: none"> - جواز أن يكون الاتفاق على مد مدة الشركة ضمناً . ويمتد في هذه الحالة سنة فأخرى بذات الشروط وتكون امتداداً للشركة الأصلية . - استخلاص الامتداد الضمني من ظروف الحال . موضوعي. ما دام سائفاً. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. - مناط حجية الأمر المقضي به في معنى المادة (٤٩) من قانون الإثبات. ماهيته ؟ - استخلاص وحدة الموضوع في الدعويين من عدمه . موضوعي. ما دام سائفاً. <p>مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٢٨٦	٥٨	<ul style="list-style-type: none"> - ٧٨ عدم جواز إثبات الوفاء بأجرة العامل إلا بالكتابة أو الإقرار أو اليمين. المادة (٥٨) من قانون العمل. - عدم إقامة الطاعنة الدليل طبقاً للنص المار بيانه على سدادها لمستحقات المطعون ضده. القضاء بإلزامها به. صحيح. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٢٨٦	٥٨	<ul style="list-style-type: none"> - ٧٩ جواز إنهاء عقد العمل غير محدد المدة. شرطه: التقيد بأحكام قانون العمل المتعلقة بالإنذار ولأسباب مقبولة ودون تعسف. - سلطة محكمة الموضوع في تقدير توافر مبررات فصل العامل من عدمه. ما دام سائفاً. مثال لتقدير سائغ لعدم توافر مبررات الفصل. <p>(الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٢٩٥	٦٠	<ul style="list-style-type: none"> - ٨٠ تقديم النيابة العامة مذكرة بالرأي في الدعاوى والمنازعات الخاصة بعديمي الأهلية وناقصيها والغائبين والمفقودين . كافر لتحقيق موجبات نص المادة ٦١ من قانون الإجراءات المدنية. ولو كان بتفويضها الرأي للمحكمة. <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - ٨١ حق الغير المضرور من حوادث السيارات في مطالبة شركة التأمين مباشرة بتعويضه عما أصابه من أضرار بدينة أو مادية من الحادث . أساس ذلك ؟ - عدم جواز احتجاج الشركة المؤمنة قبله بأي شروط استثنائية تستبعد مسئوليتها عن الحادث أو تنقص منها تكون قد وردت في عقد التأمين. أساس ذلك ؟ - حق شركة التأمين في الرجوع على قائد السيارة بما تكون قد دفعته فعلاً من تعويض للمضرور. حال ثبوت قيادته للسيارة تحت تأثير المواد الكحولية. أساس ذلك ؟

مكم		مكم	
الصفحة	القائمة		
٣٩٥	٦٠	- مطالبته له قبل السداد الفعلي . عدم قبوله. (الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢)	
٣٩٥	٦٠	٨٢ - حق ورثة المتوفى في المطالبة بالتعويض عما لحق بأشخاصهم من أضرار مادية أو أدبية نتيجة وفاة مورثهم. - تقدير قيمة التعويض عن الأضرار بمبلغ إجمالي من سلطة محكمة الموضوع. متى كشفت عن عناصر تلك الأضرار وكانت نتيجة طبيعية للفعل الضار. مثال. - إعالة المتوفى لزوجته وأولاده القصر حال حياته. هي الأصل الظاهر. مثال . - عبء إثبات ما يخالف ذلك. وقوعه على عاتق من يدعيه. - نفقة الأم على ذمة ابنها بعد وفاة زوجها وكبر سنها . (الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢)	
٤٠٢	٦١	٨٣ - التصرفات التي يجريها مستثمر المؤسسة التجارية الخاصة أو المنشأة الفردية أو مستأجرها باسمها. انصراف آثارها إليه. دون صاحبها. ما دام التعامل معه يعلم أنه مستثمر أو مستأجر لها وأن صاحبها مجرد كفيل رخصة. - استخلاص ذلك. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ. (الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٩)	
٤٠٦	٦٢	٨٤ - عقد الإقالة من عقد البيع. يعتبر عقداً جديداً لا ينطبق عليه أية شروط وردت في عقد البيع التي تمت الإقالة منه . - انعقاد الاختصاص بنظر النزاع بشأنه للمحكمة التي يقع بدائرتها موطن المدعى عليه. أو المحكمة التجارية التي تم الاتفاق في دائرتها. - المدعي بالخيار بينهما ولو اتفق الطرفان على اختصاص محكمة أخرى. المادة ٥/٣١ من قانون الإجراءات المدنية. (الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٣/١٢)	
٤٠٦	٦٢	٨٥ - اتفاق الطرفان في العقد على مقدار التعويض. أثره : وجوب أعمال ما اتفقا عليه وإعفاء الدائن من إثبات وقوع الضرر. وانتقال عبء إثبات عدم وقوع الضرر على المدين. أساس ذلك ؟ مثال. - جواز تعديل القاضي مقدار التعويض المتفق عليه بناءً على طلب أحد طرفي الاتفاق بحيث يجعل التقدير مساوياً للضرر. - بطلان أي اتفاق يخالف ذلك. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٣/١٢)	

حكم		القاعدة	الصفحة
حكم			
٨٦	- إبداء الرأي الموجب لعدم صلاحية القضاة في معنى المادة (١١٤) من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته؟ - اشتراك القاضي في حكم اقتصر القضاء فيه على الحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى دون إبداء الرأي في موضوعها. لا يفقد القاضي صلاحيته للنظر في الدعوى. أساس ذلك وعلة؟ مثال. (الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٣)	٦٣	٤١١
٨٧	- الخطأ والضرر والضمان. في معنى المواد (٢٩٢، ٢٨٤، ٨٣) من قانون المعاملات المدنية. ماهيتها؟ - اتفاق هذا المعنى مع مذهب الفقه المالكي. - استخلاص الخطأ الموجب للتعويض ومقدار التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ. (الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٥)	٦٥	٤٢٢
٨٨	- عدم سماع الدعوى بالحقوق العمالية سواء ما كان منها ناشئاً عن قانون المعاملات المدنية أو قانون العمل أو عقد العمل. متى مضى عليها سنة من تاريخ الاستحقاق. - احتساب مدة السنة من تاريخ استحقاق الحق. دون ارتباط بميعاد صرفه. المادتين (٣/٦) من قانون العمل و (٤٧٨) من قانون المعاملات المدنية . - تقدير قيام العذر الشرعي الواقف لمرور الزمان المانع من سماع الدعوى طبقاً للمادة (١/٤٨١) مدني . موضوعي . ما دام سائفاً . - المانع الناشئ عن تقصير الدائن في المطالبة بحقه. لا يوقف سريان التقادم. - الطلب الجازم في المطالبة القضائية بالحق. هو الذي يقطع التقادم المسقط للمطالبة بهذا الحق وما لحقه من توابع تجب بوجوبه أو تسقط بسقوطه. - تباير الحقوق أو تباير مصدرها. لا يقطع الطلب الحاصل لأحدها مدة التقادم بالنسبة للحق الآخر. مثال. (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٥)	٦٦	٤٢٨
٨٩	- سقوط الخصومة في الدعوى المنصوص عليه في المادة (١٠٦) من قانون الإجراءات المدنية. شرطه : أن يكون عدم السير في الدعوى راجعاً إلى فعل المدعي أو امتناعه.		

مكس		مكس
الصفحة	القائمة	
٤٣٥	٦٧	<p>- القضاء برفض الدفع بسقوط الخصومة لعدم توافر الشرط بأسباب سائفة. صحيح. مثال.</p> <p>(الطمنان رقما ٧١٧،٧٤٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
٤٣٥	٦٧	<p>٩٠ - متى لا يكون الرد قاصراً. مثال لرد غير قاصر في دفع قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة.</p> <p>(الطمنان رقما ٧١٧،٧٤٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
٤٣٥	٦٧	<p>٩١ - استبعاد محكمة الموضوع لمذكرة أو مستندات. قدمت لها أثناء فترة حجز الدعوى للحكم. لم يعلن للخصم ولم يطلع عليها. صحيح. أساس ذلك ٥</p> <p>- عدم بيان الطاعن الدفاع الجوهري الذي أغفله الحكم المطعون فيه. مؤداه : عدم القبول . مثال.</p> <p>(الطمنان رقما ٧١٧،٧٤٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
٤٤٣	٦٨	<p>٩٢ - كفالة الرخصة التجارية التي يقدمها المواطن للأجنبي. دون أن تصاحبها مشاركة مالية صراحة أو ضمناً أو بالعمل. قصرها على تقديم المواطن إلى جهة الإدارة ما يحملها على الاطمئنان والثقة في قدرة الأجنبي على ممارسة التجارة داخل الدولة. عدم تجاوز أثر ذلك نطاق مساءلته أمام جهة الإدارة عن الترخيص.</p> <p>- عدم انصراف مدلولها إلى الكفالة بمعناها القانوني بضم ذمة الكفيل إلى ذمة المدين المكفول في تنفيذ التزامه.</p> <p>- الرخصة التجارية. عدم كفايتها بمجرد إثبات مسئولية صاحبها عن الالتزامات التي على المنشأة أو التصرفات التي تجري باسمها. إلا إذا أثبت أن من أجرى التصرف هو صاحب المؤسسة أو من ينوب عنه. أو أن نيابته تتسع لما أجراه من تصرف.</p> <p>- التصرفات التي يجريها مستأجر المؤسسة أو مستثمرها. انصرافها إلى ذمته هو وليس إلى ذمة صاحب الترخيص.</p> <p>- تقدير علم الغير بالاتفاق المبرم بين صاحب الرخصة ومستأجرها أو المستثمر لها. موضوعي. مثال.</p> <p>(الطمنان رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>

حكم		مستكم
الصفحة	القاعدة	
٤٦٠	٧١	<p>٩٣ - اختصاص القضاء المستعجل بدعوى إثبات الحالة. متى توافر فيها شرط الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق. وكانت الغاية منها إثبات دليل يخشى زواله. مثال. بشأن طلب نذب خبير لفحص حالة التربة.</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٧،٥٧٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٤٦٠	٧١	<p>٩٤ - وجوب تحرير الخبير محضراً بأعماله يشتمل على بيان بحضور الخصوم وأقوالهم وملاحظاتهم موقع عليه منهم. ما لم يكن لديهم مانع من ذلك يذكر في المحضر. وبيان الأعمال التي قام بها تفصيلاً وأقوال الأشخاص الذين سمعهم. أساس ذلك؟</p> <p>- وقوع عيب في الإجراءات التالية لدعوة الخصوم أو نقص جوهري لم يتحقق بسببه الغاية من الإجراء. أثره: بطلان الإجراء. أساس ذلك؟</p> <p>- عدم وقوع البطلان إلا في المسائل التي يتعلق فيها بالنظام العام. إلا إذا تحققت الغاية منه فلا يقع البطلان رغم النص عليه. أساس ذلك؟</p> <p>- زوال البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته صراحةً أو ضمناً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٧،٥٧٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٤٦٨	٧٢	<p>٩٥ - الحكم بتعويض العامل عن فصله من العمل فصلاً تعسفياً لعدم تحرير محضر بالإجراءات التي اتخذت معه عملاً بأحكام قانون العمل قبل فصله. صحيح. ولو كانت الجهة صاحبة العمل قد أنذرته وحققت معه فعلاً. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٨١،٩٣٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٤٦٨	٧٢	<p>٩٦ - غرفة التجارة والصناعة. من أشخاص القانون الخاص. مؤدى ذلك: قراراتها ليست قرارات إدارية وموظفوها يخضعون لأحكام قانون العمل الاتحادي. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٨١،٩٣٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٤٨٤	٧٥	<p>٩٧ - متى تتحقق مسئولية الشخص عن الأشياء التي تتطلب عناية خاصة في معنى المادة (٣١٠) من قانون المعاملات المدنية؟ مثال.</p> <p>- درئ المسئولية لا يكون إلا بنفي رابطة السببية بين الشيء والضرر بإثبات قيام السبب الأجنبي الذي لا يمكن التحرز منه أو خطأ الغير. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٢)</p>

مكم		مكم
الصفحة	القائمة	
٤٨٤	٧٥	<p>٩٨ - مناط المسؤولية المدنية في معنى المادتين (٢٨٢، ٢٨٣) من قانون المعاملات المدنية؟</p> <p>- تحقق المسؤولية المدنية عن الضرر إما بطريق المباشرة أو بطريق التسبب.</p> <p>- المقصود بالمباشرة . ماهيتها ؟</p> <p>- المقصود بالتسبب . ماهيته ؟</p> <p>- عدم مسؤولية الشخص عند الأضرار الناشئة عن الشيء متى ثبت انقطاع رابطة السببية. بين الشيء والضرر الناجم عنه. مثال بشأن حريق في مخلفات.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٢)</p>
٤٩٦	٧٧	<p>٩٩ - إغفال محكمة الموضوع ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى. لا يعيب الحكم متى كان نص القانون الواجب التطبيق مفهوماً مما أوردته من وقائع وأسباب وأفصحت عن القاعدة القانونية التي طبقها حتى يستبين مدى صحة تطبيقها للقانون. مثال.</p> <p>- محكمة الاستئناف غير ملزمة ببيان سبب إلغائها الحكم المستأنف أو تعديله حسبها إيرادها أسباباً تكفي لحمل قضائها. مثال لتسبب غير معيب.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
٤٩٦	٧٧	<p>١٠٠ - صورة الورقة العرفية. لا قيمة لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل.</p> <p>- جحد الخصم للصورة. يفقدها حجيتها في الإثبات.</p> <p>- القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى لخلوها من ثمة دليل سوى صور ضوئية للمستندات جردها المحتج بها عليه. ولم تقدم أصولها. صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
		<p>١٠١ - ميعاد المسافة مقداره عشرة أيام. إضافته إلى ميعاد الاستئناف بحيث يكوناً معاً ميعاداً واحداً متواصلاً. المادتان (١٢، ١٥٩) من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- ميعاد المسافة مقرر لمن كان موطنه داخل الدولة يقع خارج دائرة محكمة الاستئناف. علة ذلك ؟</p> <p>- المقصود بالموطن الذي يحسب ميعاد المسافة على أساسه. هو المكان الذي اتخذته الخصم موطناً له أثناء التقاضي أمام محكمة أول درجة. ولو كان له موطن آخر في الدولة خارج دائرة المحكمة.</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
٥٠١	٧٨	<p>- تقديم الطاعنة صورة عقد إيجار لمسكن في إمارة دبي لإضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الاستئناف. عدم جواز الالتفات إليه لعدم تقديمه أمام محكمة الموضوع. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
٥٠١	٧٨	<p>١٠٢ - اعتبار الحكم حضورياً في حق المدعى عليه. إذا حضر في أية جلسة. أو أودع مذكرة بدفاعه. ولو تخلف بعد ذلك. مثال.</p> <p>- ميعاد الاستئناف ثلاثون يوماً. تبدأ من اليوم التالي لصدور الحكم. إن كان حضورياً. ومن تاريخ إعلانه للمحكوم عليه في الأحوال التي يكون قد تخلف فيها عن حضور جميع الجلسات ولم يقدم مذكرة بدفاعه.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
٥١١	٨٠	<p>١٠٣ - اشتغال الدعوى على طلبات غير مقدرة. مؤداه: جواز الطعن عليها بالنقض. ولو كان الطلب الأصلي تقل قيمته عن القيمة المقدرة للطعن بالنقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٧)</p>
٥١١	٨٠	<p>١٠٤ - عدم جواز الإبراء عن دين مستقبل. جوازه عن الدين الحال. المادة (٤٧٠) من قانون المعاملات المدنية. مثال بشأن أجور وبدلات عمالية.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٧)</p>
٥١٩	٨٢	<p>١٠٥ - إشارة الطاعن في مذكرته إلى وجود استئناف آخر دون أن يبين صلته بالاستئناف المطعون فيه ولم يبينه المحكمة إلى أنه عن ذات الحكم ولم يطلب منها ضمه. التفاتها عن ضم هذا الاستئناف. لا يعيب. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥١٩	٨٢	<p>١٠٦ - الدفع بالتقادم أو بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان. عدم تعلقه بالنظام العام.</p> <p>- عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥١٩	٨٢	<p>١٠٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما إذا كان الفصل تعسفياً من عدمه. موضوعي ما دام سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ لفصل تعسفي.</p> <p>(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
		<p>١٠٨ - حق العامل في الحصول على أجره عن أيام الأجازة السنوية التي لم يحصل عليها إذا فصل من العمل أو تركه بعد فترة الإنذار المقررة قانوناً.</p> <p>- احتساب هذا البديل على أساس الأجر الذي كان يتقاضاه العامل وقت استحقاق الأجازة.</p>

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
٥١٩	٨٢	<ul style="list-style-type: none"> - الأجر. هو كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله بموجب عقد العمل. - اشتماله كل منحة تعطى للعامل جزاء أمانته أو كفاءته . إذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقد العمل أو نظام العمل الداخلي للمنشأة أو جرى العرف أو التعامل بمنحها حتى أصبح عمال المنشأة يعتبرونها جزءاً من الأجر. <p>(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ ملغي- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٢٥	٨٣	<ul style="list-style-type: none"> ١٠٩ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. أساس ذلك؟ - الطلب الذي لا مصلحة لصاحبه فيه. عدم قبوله. مثال. - عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب ليس له تأثير في الدعوى. مثال. - القضاء لوالدة المتوفي بالتعويض. دون أن تثبت أن ولدها كان يعولها قبل وفاته. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ ملغي- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<ul style="list-style-type: none"> ١١٠ - اعتبار الورثة من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثهم تتعلق بحقوق لهم. مصدرها القانون. - الوارث خلف عام للمورث تنتقل إليه حقوق مورثه. - حقه في إثبات صورية عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثهم. - انصراف نية المورث إلى الاحتيال على قواعد الموارث بنقل ملكية العقار من ملكيته إلى ملكية الموهوب له أو الموصى له بالبيع . مؤداه : حق الوارث في إثبات هذا الاحتيال بكافة طرق الإثبات. ومنها شهادة الشهود. لا يغير من ذلك كون عقد البيع ثابتاً بسند عري أو بسند رسمي . أساس ذلك ؟ - سلطة محكمة الموضوع في إسباغ الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى. دون التقيد في ذلك بما يصفها به الخصوم. تحت رقابة محكمة النقض. مثال لتكييف صحيح. <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ ملغي- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<ul style="list-style-type: none"> ١١١ - تقدير أقوال الشهود . موضوعي. ما دام سائفاً. - حقها في الأخذ بشهادة الشاهد ولو كان أصلاً أو فرعاً للشهود له. ما لم يثبت أن شهادته تجر له مغنماً أو تدفع عنه مغرم. - وقوع عبء إثبات المغنم أو المغمم على عاتق من يدعيه. <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ ملغي- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>

م.م.م.		م.م.م.
الصفحة	القاعدة	م.م.م.
٥٣٠	٨٤	<p>١١٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها استخلاص الصورية. موضوعي.</p> <p>- عدم جواز إنكار الخصم صور ضوئية لمحرر عريف. لا يحمل توقيعاً منسوباً له.</p> <p>- حقه في نفي ما تضمنته بكافة طرق الإثبات.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في الاستناد إلى هذه الصور باعتبارها قرينة قضائية بجانب أدلة وقرائن أخرى.</p> <p>- تعيب الحكم في قرينة أو دليل . لا يؤثر في قضائه . ما دامت الأدلة والقرائن الأخرى التي عول عليها كافية لحمله.</p> <p>- المستندات المبينة بالمادة (١٣) من قانون الإثبات الصادرة من الجهات الرسمية بدولة خارج دولة الإمارات اعتباراً مستندات عرفية في دولة الإمارات.</p> <p>- وجوب التصديق عليها من الجهات الرسمية لقبولها في الإثبات في الدولة.</p> <p>- طلب ندب الخبرة في الدعوى. ليس حقاً للخصوم يتعين على المحكمة إجابتهن إليه.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>١١٣ - إنزال الحكم أحكام المواد (١٢٦٠، ١٢٥٨) من قانون المعاملات المدنية على واقعة الدعوى باعتبار أن التصرف في حقيقته هبه وقعت في مرض الموت تعتبر بمثابة وصية لوارث. لا تجوز إلا بإجازة الورثة لها. دون أحكام المادتين (٥٩٨، ٥٩٩) من ذات القانون. صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>١١٤ - تكليف الحكم تصرف المورثة على أنه هبه في مرض الموت تأخذ حكم الوصية التي لا تنفذ في حق المطعون ضدها لعدم إجازتها له. التفات الحكم عن تحديد حصص الطاعنين اللذين أجازا التصرف. لا عيب. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>١١٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها واستخلاص الحقيقة منها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال في استخلاص سائغ لتكليف العقد على أنه تصرف في مرض الموت تسري عليه أحكام الوصية.</p> <p>- تقييد التصرف الحاصل في مرض الموت. مرجعه إلى تعلق حق الورثة بأموال المورث من وقت مرضه.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
٥٤٥	٨٥	<p>١١٦ - استناد الحكم المطعون فيه إلى أسباب لا تنطبق على واقعة الدعوى. لا يعيبه. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة.</p> <p>- سلطة محكمة النقض في أن ترده إلى سنده من صحيح القانون.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بطلب إجراء تحقيق لإثبات تزوير محرر. متى رأت أن هذا الطلب غير منتج في النزاع. وأن وقائع الدعوى ومستنداتها بها ما يكفي لإقناعها بصحة المحرر أو تزويره. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٥٤٥	٨٥	<p>١١٧ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق أو الانتقال للمعاينة متى رأت في أوراق الدعوى ومستنداتها. ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٥٥٢	٨٦	<p>١١٨ - عدم جواز رفع الدعوى في النزاع المتفق فيه على اللجوء إلى التحكيم.</p> <p>- لجوء أحد طرفي النزاع إلى المحكمة لرفع دعوى في هذا النزاع. يوجب على خصمه إذا أراد التمسك بشرط التحكيم أن يعترض على ذلك في الجلسة الأولى لنظر الدعوى.</p> <p>- عدم اعتراضه في الجلسة الأولى. أثره : اعتبار شرط التحكيم لاغياً والاستمرار في نظر الدعوى.</p> <p>- الاعتراض في الجلسة الأولى. أثره : وجوب القضاء بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم.</p> <p>- المقصود بالجلسة الأولى. أنها الجلسة التي يحضر فيها المدعى عليه أو وكيله لأول مرة أمام المحكمة. مثال لحضور الطاعن لأول مرة دون الاعتراض على الدعوى لوجود شرط التحكيم.</p> <p>- رفض الدفع بوجود شرط التحكيم لإبدائه بعد الجلسة الأولى . صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٥٥٢	٨٦	<p>١١٩ - استطراد الحكم إلى قرارات قانونية لا تؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها. لا عيب. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
		<p>١٢٠ - حق الملتزم في الالتزامات التبادلية الامتناع عن تسليم الشيء الملتزم به. حتى يستوفي كامل حقوقه المرتبطة بهذا الشيء. المواد ٤١٦، ٤١٥، ٤١٤ من قانون المعاملات المدنية.</p>

محكم		محكم
الصفحة	القاعدة	
٥٥٢	٨٦	<p>- اتساع قاعدة الاحتباس لجميع الحالات التي يكون للمدين فيها الامتناع عن الوفاء استناداً إلى الحق في الاحتباس. متى امتنع الدائن عن الوفاء مما عليه من التزام مقابل نشأ بسبب التزام هذا المدين. وكان مرتبطاً به. سواء كان الارتباط قانونياً أو مادياً أو موضوعياً .</p> <p>- تحقق ذلك إذا كانت العلاقة بين الحابس ومن استحق الشيء المحبوس كان منشأها واقعة حيازة أو إحراز للشيء المحبوس دون رابطة أخرى تربط بينهما. شرطه: أن يكون حق الحابس الحائز قد نجم من الشيء ذاته.</p> <p>- تحقق هذه الصورة في حالتين أولهما: أن يكون قد أنفق على الشيء مصروفات ضرورية أو نافعة لحفظه فيحق له استرداده. وثانيهما: أن يكون قد أصابه من الشيء ضرر يستحق عنه تعويضاً.</p> <p>- مثال لتوافر حق الحبس نشأ من مذكرة تفاهم لم تكتمل بالإرادة المنفردة من جانب الطاعن.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)</p>
٥٥٢	٨٦	<p>١٢١ - سلطة محكمة الموضوع في تكييف الدعوى ووصفها الوصف الصحيح في القانون. مما تستخلصه من وقائع الدعوى ومستنداتها وطلبات الخصوم فيها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)</p>
٥٥٢	٨٦	<p>١٢٢ - وجوب تقيد محكمة الموضوع بطلبات الخصوم في الدعوى. دون تجاوزها أو القضاء بغيرها. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون. مثال لالتزام المحكمة بالطلبات.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)</p>
		<p>١٢٣ - انصراف كافة تصرفات الوكيل أو النائب الاتفاقي أو القانوني إلى الأصيل. ما دامت في حدود وكالته أو إنابته. المادة ١٥٣ من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- إصدار الوكيل شيكاً والتوقيع عليه. مؤداه: مسئوليته شخصياً في ماله الخاص قبل المظهرين وحامل الشيك عن أداء مقابل الوفاء إليهم. بالإضافة إلى مسئولية الأصيل.</p> <p>- عدم إعفاء الوكيل من هذه المسئولية. إلا إذا أثبت عند الإنكار أن الموكل صاحب الحساب المسحوب منه كان لديه وقت إصدار الشيك مقابل وفاء له.</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
٥٦٨	٨٧	<p>- إخفاقه في إثبات ذلك. أثره: ضمانه للوفاء بقيمة الشيك إلى المظهرين وحامل الشيك. ولو عمل الاحتجاج بعدم الوفاء بعد المواعيد المقررة. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢١)</p>
٥٦٨	٨٧	<p>١٢٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. ومن بينها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحججهم والرد عليها استقلالاً ما دام في قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لتلك الحجج.</p> <p>- أخذها بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه . مفاده : أنها لم تجد في المطاعن الموجهة إليه ما يستوجب الرد على استقلال. مثال .</p> <p>- الجدل الموضوعي عدم جواز إثارته أمام النقض.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢١)</p>
٥٦٨	٨٧	<p>١٢٥ - المحررات الصادرة في خارج الدولة والمصدق عليها ممن يمثلها ومن الجهات الرسمية في الدولة التي صدرت منها. قبولها في الإثبات في دولة الإمارات المادة ١٣٠ إثبات. مثال لتوكيل صدر خارج الدولة ومصدق عليه من الجهات المختصة.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢١)</p>
		<p>١٢٦ - عدم جواز اشتراط الفائدة في الشيك.</p> <p>- اشتراطها. مؤداه : بطلان الشرط ويبقى الشيك صالحاً لإثبات العلاقة بين طرفيه دون قيمة المبلغ الوارد فيه.</p> <p>- مراعاة المبادئ الأساسية والأحكام القطعية للشريعة الإسلامية. سموها على اعتبارات النظام العام.</p> <p>- المضاربة والقراض في الشريعة الإسلامية وفي معنى المادة ٦٩٣ من قانون المعاملات المدنية وما بعدها؟</p> <p>- شركة المضاربة في معنى المادتين ٦٩٣، ٦٩٤ من قانون المعاملات المدنية. ماهيتها. وشروط صحتها؟</p> <p>- عدم جواز اشتراط ضمان المضارب لرأس المال في حال ضياعه أو تلفه بغير تفريط منه. اشتراطه ؟ مؤداه: فساد عقد المضاربة ولا يعمل به . المادة ٦٩٦ من ذات القانون. علة ذلك ؟</p>

محكم		محكم
القاعدة	الصفة	
٨٧	٥٦٨	<ul style="list-style-type: none"> - اشتراك المضارب ورب المال في الربح بالنسبة المتفق عليها. فإن لم يتفقا قسم الربح وفقاً لما جرى عليه العرف . وإلا قسم مناصفة. المادة ٧٠٣ من ذات القانون. - تحمل رب المال وحده الخسارة . وبطلان أي شرط يخالف ذلك المادة ١/٧٠٤ من ذات القانون. - إجماع علماء المسلمين على بطلان اشتراط مبالغ معينة لأحد المضاربين أو لرب المال. - فساد المضاربة بوجود أحد تلك الشروط. مؤداه : انقطاع الشركة ويلزم المضارب برد رأس المال إلى صاحبه ومعه الربح كله. وله أجر المثل إذا كان قد باشر العمل . - الإقرار القضائي. في معنى المادة ٥١ من قانون الإثبات وما بعدها. ماهيته ؟ <p>(الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣١)</p>
٨٨	٥٨٢	<ul style="list-style-type: none"> - ١٢٧ عدم تحول الشركة من مجرد فكرة تم الاتفاق عليها بين الشركاء. إلى مباشرة عملها ومزاولة نشاطها وما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات. قيام نزاع بين الشركاء قبل هذا التحول. مؤداه : عودة الحالة بينهم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل الاتفاق على التعاقد. واسترداد كل منهم حصته التي قدمها نقداً أو عيناً. ولو كان قد استهلك جزء من رأس مالها في تأسيس المقر وسداد أجرته. - التحقيق الذي يجريه الخبير المنتدب في الدعوى. لا يعتبر تحقيقاً بالمعنى المقصود به في قانون الإثبات. جواز اعتبار الأقوال الواردة فيه قرينة تضاف إلى قرائن وأدلة أخرى. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال . لتقدير سائغ. <p>(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣١)</p>
٩٣	٦١٤	<ul style="list-style-type: none"> - ١٢٨ جواز نطق المحكمة بالحكم في الدعوى في جلسة المرافعة بعد إقفال بابها. متى كانت قد مكنت أطرافها من إبداء أوجه دفاعهم والرد على ما يثيره خصومهم. المادة ١/١٢٧ من قانون الإجراءات المدنية. <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>

حكم		حكم
القائمة	الصفحة	
٩٣	٦١٤	<p>١٢٩ - أمر الأداء . ماهيته وشروط الالتجاء إليه في معنى المواد ١٤٥، ١٤٣، ١٤٢ من قانون الإجراءات المدنية ؟</p> <p>- عدم جواز اللجوء إلى طريق استصدار أمر الأداء. ولو توافرت شروطه بالنسبة لجزء من الدين المطالب به. دون باقي أجزائه. علة ذلك ؟</p> <p>- أمر الأداء غير قابل للتجزئة.</p> <p>- عدم جواز إصدار القاضي أمراً بجزء من الدين وإحالة الجزء الآخر للمحكمة المختصة .</p> <p>- على القاضي إما إصدار أمر بأداء كامل الدين. أو يمتنع من إصدار الأمر. ولو وجد ارتباط بين الدين الثابت بالكتابة والمطالبة بحق آخر ملحق به أو مترتب عليه. ما لم يكن هذا الحق ثابتاً بالكتابة أيضاً وحال الأداء ومعين المقدار.</p> <p>- وجوب سلوك المستفيد من الشيك وحامله طريق أمر الأداء لاقتضاء حقه.</p> <p>- توقيع المستفيد من الشيك. أو حامله حجزاً على ما للساحب لدى المسحوب عليه. يوجب عليه سلوك طريق الدعوى لطلب صحة الحجز . ما دام يطالب بصحة الحجز والرجوع على الساحب بقيمة الشيك معاً. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٩٣	٦١٤	<p>١٣٠ - جواز طلب الدائن من المحكمة التي تنتظر الدعوى. أو من قاضي الأمور المستعجلة. توقيع الحجز التحفظي على عقارات أو منقولات مدينة. أو توقيع حجز ما للمدين لدى الغير. إذا لم يكن بيده سند تنفيذي. أو كان الحق غير معين المقدار.</p> <p>- حق كل من طالب الحجز والصادر ضده أمر الحجز. التظلم من الأمر. بالإجراءات والقواعد المقررة للتظلم من الأوامر على العرائض.</p> <p>- الحكم الصادر في التظلم. وقتي لا يلزم المحكمة التي تنتظر دعوى صحة الحجز. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٩٤	٦٢١	<p>١٣١ - اتفاق المتعاقدين على منح المالك حق فسخ العقد في أي وقت. لا يسلب المتعاقد الآخر الحق في طلب فسخه. متى أخل الطرف الأول بالتزاماته. إعمالاً للشرط الفاسخ الضمني عملاً بالمادة ٢٧٢ من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٠)</p>

محكم		محكم
القاعدة	الصفحة	
٩٤	٦٢١	<p>١٣٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها. موضوعي. متى لم تخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها أو تخالف الثابت في الأوراق. وكان استخلاصها سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٠)</p>
٩٤	٦٢١	<p>١٣٣ - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه ووفقاً لما يوجبه حسن النية. شمول ذلك ما هو من مستلزمات العقد وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف.</p> <p>- خلو عقد حجز الوحدات. من ميعاد لبدأ التنفيذ أو التسليم. لا يعني ترك أمر التنفيذ أو تحديد ميعاد القائم رهناً بمشيئة البائع. وجوب قيامه بتنفيذ الأعمال لتنفيذ عقد الحجز في وقت ملائم من تاريخ توقيعه.</p> <p>- مسئولية الملتزم بتحقيق غاية في العقود المسماة أو غيرها. إذا لم تتحقق هذه الغاية مهما بذل من جهد.</p> <p>- ما لم يتفق في العقد على مدة لتنفيذ هذا الالتزام. تعين تحديدها وفق نوع التعاقد وعرف الطائفة التي ينتمي إليها العقد إذا كان من العقود المسماة. أو طبيعة التعامل.</p> <p>- مجرد إبداء الطاعنة استعدادها لتنفيذ العقد أثناء نظر الدعوى. عدم كفايته بذاته لنفي إخلالها بالتزامها. ما دامت مستمرة في التوقف عن العمل أو لم تبدأ في تنفيذ المشروع.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٠)</p>
٩٥	٦٢٨	<p>١٣٤ - القضاء باختصاص جهة القضاء العادي بالنظر في المنازعات الإجارية المتعلقة بالأمكن التي تمارس الأنشطة السياحية والفندقية. استناداً إلى نص المادة ٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٦ بشأن إيجار الأمكن لإمارة أبوظبي. صحيح. أساس ذلك؟</p> <p>- تطبيق أحكام الإيجار المنصوص عليها في قانون المعاملات المدنية على هذه الحالة. صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٢)</p>
٩٥	٦٢٨	<p>١٣٥ - القضاء بانتهاء عقد إيجار المحل المؤجر بالفندق لوجود نص فيه على انتهائه بانتهاء مدته ولا يجدد إلا باتفاق الطرفين. استناداً إلى حكم المادة ٧٩١ من قانون المعاملات المدنية. بعد ثبوت عدم تجديده من طرفيه. صحيح. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٢)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
٦٢٨	٩٥	<p>١٣٦ - القضاء بتعويض المؤجر عن المدة التي استعمل فيها المستأجر العين المؤجرة بدون وجه حق باعتباره غاصباً لها وذلك عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب واستناداً إلى قواعد القانون المدني . صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٢)</p>
٦٢٨	٩٧	<p>١٣٧ - صحيفة رفع الدعوى. كافية لتحقيق الغرض من الإعذار لوضع المدين موضع المتخلف عن تنفيذ التزامه.</p> <p>- حق التعاقد في العقد الملزم للجانبين أن يطلب فسخ العقد. متى أخل الطرف الآخر في تنفيذ التزامه.</p> <p>- ثبوت هذا الحق لكل من الطرفين بحكم القانون. وبعد العقد متضمناً له ولو لم ينص على ذلك فيه ولا يجوز حرمان أحدهما منه أو الحد منه إلا باتفاق صريح.</p> <p>- الشرط الفاسخ مفترض دائماً في العقود التبادلية. الإفصاح عن ذلك في العقد. مجرد توكيد له. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٦٣٨	٩٧	<p>١٣٨ - جواز طلب الدائن من المحكمة التي تنظر الدعوى أو من قاضي الأمور المستعجلة. توقيع الحجز التحفظي على مال المدين في كل حالة يخشى فيها من فقدان حقه.</p> <p>- الحالات الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من قانون الإجراءات المدنية . وردت على سبيل المثال لا الحصر.</p> <p>- تقدير توافر الخشية لتوقيع الحجز من عدمه. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٦٤٦	٩٨	<p>١٣٩ - الوكالة . ماهيتها ؟</p> <p>- ما يبرمه الوكيل في حدود وكالته باسم الأصيل. انصراف ما يسفر عنه من حقوق والتزامات إلى ذمة الأصيل. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٢، ١٠٠٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
		<p>١٤٠ - قصر التزام رب العمل بالالتجاء إلى دائرة العمل قبل اللجوء إلى التقاضي أمام القضاء. على الحالات التي يكون النزاع فيها متعلقاً بالحقوق الناشئة عن أحكام قانون العمل.</p>

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
٦٥٥	٩٩	<p>- مطالبة العامل شركة التأمين بالتعويض الناشئ عن عقد التأمين. دون اللجوء إلى دائرة العمل. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٦٧٩	١٠٣	<p>١٤١ - عدم سماع الدعوى الناشئة عن عقد التأمين. بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الواقعة المنشئة للحق المطالب به. المادة ١٠٣٦ معاملات مدنية.</p> <p>- الإقرار بالحق القاطع للمدة المقررة لسماع الدعوى في معنى المادة ٤٨٣. وجوب أن يقع أثناء سريان تلك المدة.</p> <p>- انقطاع المدة بالإقرار بالحق. أثره: بدأ سريان مدة جديدة مماثلة للمدة الأولى. المادة ٤٨٥ من القانون سالف الذكر.</p> <p>- اكتمال المدة المقررة لعدم سماع الدعوى. دون انقطاع لها. أثره: وجوب القضاء بعدم سماع الدعوى. ما لم يتنازل المدين عن الدفع بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان صراحة أو ضمناً بعد ثبوت الحق فيه. المادة ٤٨٧ من القانون السالف ذكره.</p> <p>- عدم جواز الرجوع عن التنازل عن الحق بعد صدوره.</p> <p>- استخلاص التنازل عن الحق. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
٦٨٣	١٠٤	<p>١٤٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه. مفاده: أنها لم تجد في الطاعن الموجهة إليه. ما يستأهل الرد عليه على استقلال.</p> <p>- هي غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير آخر أو الإحالة إلى التحقيق. متى وجدت في تقرير الخبير السابق ما يكفي لتكوين عقيدتها.</p> <p>- هي غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي دفاعهم والرد عليها استقلالاً. ما دام في قيام الحقيقة التي امتنعت بها وأوردت دليلها الرد المسقط لتلك الأوجه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
		<p>١٤٣ - الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكم. دفع شكلي لا يتصل بالنظام العام.</p>

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
٦٩٢	١٠٥	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب إبداءه قبل التعرض للموضوع وإلا سقط الحق في إبدائه. المادة ٨٤ إجراءات مدنية. - حضور الطاعنة وطلبها أجلا للتسوية. يسقط حقها في التمسك بشرط التحكيم. علة ذلك؟ <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
٦٩٢	١٠٥	<ul style="list-style-type: none"> ١٤٤ - الاحتجاج بالكتابة. شرطه: أن تكون صادرة ممن وقعها أو من نائبه. المادة ١١ من قانون الإثبات. - الإجازة اللاحقة للتصرف. تعتبر في حكم الوكالة السابقة. المادة ٩٣٠ مدني. أساس ذلك؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
٦٩٢	١٠٥	<ul style="list-style-type: none"> ١٤٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها. والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفا. مثال. - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه. مفاده: أنها لم تجد في الاعتراضات الموجة إليه. ما يستأهل الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير. مثال. - الجدل الموضوعي. أمام النقض. عدم قبوله. <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
٦٩٢	١٠٥	<ul style="list-style-type: none"> ١٤٦ - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية العقدية. ونسبته إلى فاعله. موضوعي. ما دام سائفا. - تقدير عمل الخبير. والأخذ به محمولا على أسبابه من عدمه. موضوعي. ما دام سائفا. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على ما يثيره الخصوم من مطاعن على تقرير الخبير. متى أخذت به وكانت النتيجة التي انتهت إليها مستمدة مما له أصل ثابت في الأوراق. - أخذها بتقرير الخبير محمولا على أسبابه. مفاده: أنها لم تر فيما أثاره الخصوم. ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه. - حق الدائن أن يطالب بتعويض تكميلي يضاف إلى الفوائد التأخيرية. دون حاجة إلى إثبات أن الضرر الذي يجاوز هذه الفائدة. قد تسبب فيه المدين بغش منه أو بخطأ جسيم. المادة ٩١ معاملات تجارية. <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
٧٠٣	١٠٦	<p>١٤٧ - الفوائد التأخيرية. تعويض عن مطل المدين في السداد رغم يساره. عدم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية.</p> <p>- جواز الحكم بها من تاريخ رفع الدعوى بالحق مع التعويض عن الفصل التعسفي.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>
٧٠٣	١٠٦	<p>١٤٨ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء وشهادة الشهود. موضوعي. ما دام سائفا.</p> <p>- محكمة الموضوع. غير ملزمة بنذب خبير في الدعوى. متى وجدت في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدتها.</p> <p>- تحديد مقدار الراتب. وما إذا كان الفصل تعسفيا من عدمه. موضوعي. ما دام سائفا. مثال لتقدير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>
٧٠٩	١٠٧	<p>١٤٩ - استخلاص توافر الصفة في الدعوى من عدمه. موضوعي. ما دام سائفا. مثال. لاستخلاص سائغ لعدم توافر الصفة.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>
٧٠٩	١٠٧	<p>١٥٠ - التقرير في معني المادتين ١٨٥ ، ١٨٦ من قانون المعاملات التجارية. ماهيته . ومتى يعد السكوت عمدا عن ملابسة أو واقعة. تقريراً؟</p> <p>- الغش المفسد للرضا. مناطه: أن يكون وليد إجراءات احتيالية أو وسائل من شأنها التقرير بالمتعاقد معه بحيث تجعله غير قادر على الحكم على الأمور حكما سليما.</p> <p>- الكذب بمجرد لا يكفي لقيام حالة التدليس. ما لم يثبت بوضوح أن المدلس عليه لم يكن يستطيع استجلاء الحقيقة بالرغم من هذا الكذب. فإن كان يستطيع ذلك. فلا يتوافر التدليس.</p> <p>- تقدير توافر الغش أو التدليس من عدمه. موضوعي. متى كان سائفا.</p> <p>- وجوب إثبات أن العقد تم بغبن فاحش. حتى يمكن لمن غرر به طلب فسخ العقد. المادة ١٨٧ من ذات القانون.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائغ لانتفاء استعمال طرق احتيالية.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>

مكس		مكس
القائمة	الصفحة	
١٠٧	٧٠٩	<p>١٥١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائغاً.</p> <p>- مثال في استخلاص سائغ لعدم توافر الغش والتدليس. والفرد.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٤/٤/٢٠١١)</p>
١٠٩	٧٢٤	<p>١٥٢ - رفض دعوى التعويض عن الضرر الناشئ من استعمال حق مقرر وفقاً للقانون استعمل بحسن نية. صحيح. ولو كانت المحكمة التي رفعت إليها الدعوى قد قضت برفض الدعوى لعدم كفاية الأدلة. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٦/٤/٢٠١١)</p>
١١١	٧٣٤	<p>١٥٣ - الغش في معنى المادة ١٦٩ من قانون الإجراءات المدنية؟</p> <p>- الخصم في الدعوى ماهيته؟</p> <p>- تقدير توافر الغش أو نفيه في مفهوم التماس إعادة النظر. موضوعي. ما دام سائغاً.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائغ لعدم توافر الغش لقيام سبب التماس إعادة النظر.</p> <p>(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٦/٤/٢٠١١)</p>
١١٣	٧٤٤	<p>١٥٤ - إعلان صحيفة الدعوى. كفيته في معنى المادة ٤/٨ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- الإعلان بطريق اللصق. اقتضاه على الشخص الطبيعي في موطنه.</p> <p>- الإعلان بطريق النشر. طريق استثنائي. لا يجوز اللجوء إليه إلا بعد استفاد كافة التحريات والوسائل لإعلان الشخص في موطنه أو محل عمله.</p> <p>- تقدير كفاية التحريات لإجراء الإعلان بالطريق الذي رسمه القانون. موضوعي.</p> <p>- عدم إعلان صحيفة الدعوى. أثره: بطلانها وزوال أثر المطالبة القضائية.</p> <p>- البطلان الحاصل نتيجة ذلك. لا يصححه أي إجراء لاحق. لعدم انعقاد الخصومة. مؤدي ذلك: أنه لا سبيل لاستدراك ذلك إلى برفع دعوى مبتدأ.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائغ لبطلان الإعلان لعدم كفاية التحريات قبل اللجوء إلى الطريق الاستثنائي للإعلان.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٦/٤/٢٠١١)</p>
		<p>١٥٥ - اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الحراسة القضائية. مناطه: قيام نزاع جدي على الحق. وتوافر الخطر العاجل الذي يهدد هذا الحق. وعدم المساس بأصل الحق.</p> <p>- الحراسة القضائية إجراء تحفظي مؤقت لحفظ المال من الخطر الذي يهدده. لحين الفصل في أصل الحق. المادة ٢٩ إجراءات مدنية.</p>

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
٧٥٩	١١٦	<ul style="list-style-type: none"> - حق كل من المتنازعين على مال. دفعا لخطر عاجل أو لسبب عادل. أن يطلب إلى القاضي المستعجل فرض الحراسة القضائية على المال لحفظه وإدارته. مؤدي ذلك: وجوب استظهار القاضي المستعجل قيام النزاع الجدي. وتوافر الخطر الحال الذي يتعذر تداركه. وذلك من ظاهر الأوراق وظروف الحال دون المساس بأصل الحق. - تقدير توافر ذلك. موضوعي. ما دام سائغا. - تخلف أحد هذه الشروط. أثره: القضاء بعدم اختصاص القضاء والمستعجل نوعيا لنظر دعوى الحراسة. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٧/٤/٢٠١١)</p>
٧٦٤	١١٧	<ul style="list-style-type: none"> - استقلال إجراءات إعلان الحكم عن إجراءات إعلان صحيفة الدعوى التي صدر فيها الحكم. - التمسك ببطلان أحدهما. لا يفيد التمسك ببطلان الآخر. - الدفع بالبطلان الغير متصل بالنظام العام وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات الغير متصلة بالنظام العام. وجوب إبدائها معا قبل إبداء أي دفع إجرائي آخر أو طلب أو دفاع في الدعوى. وإلا سقط الحق مما لم يبد منها. - سقوط الحق في هذه الدفع إذا لم تبد في صحيفة الطعن. - بطلان إجراءات إعلان الأوراق القضائية مقررًا لمصلحة الخصم المعلن إليه. عدم تعلقها بالنظام العام. - عدم جواز تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لأوجه البطلان الغير متعلقة بالنظام العام. ما لم يتمسك بها صاحب الشأن في صيغة صريحة جازمة. - حقه في التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف. متى تخلف عن الحضور أمام محكمة أول درجة. شرطه: أن تتضمنها صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة التي يقدمها في الجلسة الأولى وإلا سقط الحق فيها. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٨/٤/٢٠١١)</p>
٧٧١	١١٩	<ul style="list-style-type: none"> - عدم توجيه الإعذار المنصوص عليه في العقد في الموعد والشروط المتفق عليها. إلى الطرف الآخر قبل رفع دعوى فسخ العقد. أثره: القضاء برفض الدعوى. صحيح. - عدم قبول الاحتجاج بقيام صحيفة الدعوى بطلب الفسخ مقام الإعذار. علة ذلك؛ <p>(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٤/٥/٢٠١١)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
٧٧٤	١٢٠	<p>١٥٨ - مسؤولية الطبيب. ماهيتها؟</p> <p>- متى ترتب مسؤولية الطبيب عن عمله؟</p> <p>- جواز استخلاص محكمة الموضوع مسؤولية الطبيب عما نتج عن خطئه من ضرر للمريض من تقرير اللجنة الطبية. متى اطمأنت إليه ووجدت فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائق.</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>
٧٧٤	١٢٠	<p>١٥٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء ومدي مساهمة المضرور أو الغير في إحداث الضرر. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- حق محكمة الموضوع إنقاص مقدار الضمان أو لا تحكم بضمان. متى كان المضرور أو الغير قد اشترك في إحداث الضرر أو زاد فيه. المادتان ٢٩٠، ٢٩١ مدني.</p> <p>- إدانة مرتكب الفعل جنائياً. لا يمنع محكمة الموضوع. من بحث مدي مساهمة المضرور أو الغير في إحداث الضرر. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>
٧٨٢	١٢١	<p>١٦٠ - بقاء أجزاء الحكم التي لم تنقض. نفاذه منتجة لآثارها. ما لم تكن مترتبة على الجزء المنقوض منه. المادة ١٨٥ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- وجوب التزام محكمة الإحالة بما قضى به الحكم الناقض. المادة ١٨٤ من ذات القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>
		<p>١٦١ - القرار الإداري. ماهيته؟</p> <p>- وجوب استناد القرار الإداري إلى سبب مشروع يبرر صدوره.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في مراقبة صدور القرار الإداري مبراً من عيب التعسف أو الانحراف. مستندا إلى سبب مشروع يبرره. متى كان استخلاصها سائفاً. مثال.</p> <p>- استخلاص الخطأ الموجب للتعويض وتقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. متى كان سائفاً. وكان القانون لم يلزمها بإتباع معايير معينه في تقديره. مثال.</p> <p>- اشتغال التعويض على ما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب.</p>

محكم		محكم
الصفحة	القاعدة	
٧٨٧	١٢٢	<p>- سلطة محكمة الموضوع في القضاء وبالتعويض جملة متى بينت عناصر الضرر. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>
٧٩٣	١٢٣	<p>١٦٢ - متى يكون القاضي غير صالحا للفصل في الدعوى ومتى يكون صالحا. في معنى المادة ١١٤ من قانون الإجراءات المدنية؟ مثال. لصلاحيه القضاء.</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٧٩٣	١٢٣	<p>١٦٣ - الشركة ذات المسؤولية المحدودة. متى تقوم ومتى تتحل. وأسباب ذلك؟ ووسائل الحل في معنى المواد ١/٢١٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٩ من قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤</p> <p>- عدم جواز إخراج الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة منها. متى بقيت قائمة وظل محتفظا بحصصه فيها. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٨٠٢	١٢٤	<p>١٦٤ - وجوب التزام محكمة الإحالة في نظرها الدعوى بعد الحكم بنقضها وإحالتها إليها. بالمسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض عن بصر وبصيرة. وقصر نظرها في موضوع الدعوى على المسائل التي أشار إليها الحكم الناقض.</p> <p>- حيابة الحكم المنقوض للحجية في تلك المسائل. في حدود ما يكون قد بت فيه فيمتنع على محكمة الإحالة المساس بتلك الحجية. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٨٠٢	١٢٤	<p>١٦٥ - اقتصار اختصاص قاضي التنفيذ على إصدار الأحكام والأوامر والقرارات المتعلقة بوضع السند التنفيذي موضع التنفيذ.</p> <p>- القرار الصادر من قاضي التنفيذ بالقبض على المنفذ ضده وإحضاره وحبسه. إجراء من إجراءات التنفيذ.</p> <p>- منازعة الطاعن في يساره. عدم اختصاص قاضي التنفيذ بها.</p> <p>- وجوب رفع تلك المنازعة إلى القاضي الذي يتبعه موطن المدين بناء على طلبه أو طلب أحد الدائنين بدعوى مبتدأه.</p> <p>- وجه النعي وجوب أن يكون واضحا ومحددا. مخالفة ذلك. أثره: عدم قبوله. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
٨٠٨	١٢٥	<p>١٦٦ - الإعسار. ماهيته في الشريعة والقانون؟</p> <p>- من له الحق في إشهار الإفلاس والحجر على المفلس في الشريعة والقانون؟</p> <p>- أثر إشهار الإفلاس؟</p> <p>- عبء إثبات الإعسار. وقوعه على عاتق من يدعيه.</p> <p>- مثال لحكم صحيح في عدم الحجر على الطاعن لعجزه عن إثبات إعساره.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٨١٢	١٢٦	<p>١٦٧ - وجوب التزام محكمة الإحالة بالحكم المنقوض. في المسألة القانونية التي تفصل فيها عن قصد وبصر وبصيرة. وعدم المساس بما لهذا القضاء من حججه.</p> <p>- عودة الخصوم والخصومة إلى ما كانوا وكانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض في الجزء أو الأجزاء التي لم يفصل فيها ما لم تكن مترتبة على الجزء المنقوض.</p> <p>- ترتيب هذا الجزء أو تلك الأجزاء على الجزء المنقوض: يجعل منها مسألة كلية شاملة. أثره: حيازته كله لحجية الأمر المقضي فيه.</p> <p>- التفات محكمة الإحالة عن دفاع يترتب عليه التعرض لتلك الحجية. لا عيب. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٨١٨	١٢٧	<p>١٦٨ - وجوب أن يكون التعويض المقضي به. بقدر الضرر شاملا ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. متى كان ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار.</p> <p>- الجروح وإصابات البدن. خلاف الدية والأرش المقدر. تقدر عنها حكومة العدل. تقدير ذلك. من سلطة محكمة الموضوع. ما دام القانون لم يوجب إتباع معايير معينة في تقديرها. وكانت قد بينت عناصر الضرر وأحقية طالب التعويض. مثال. لتقدير سائح.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٤، ١١١٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٥)</p>
		<p>١٦٩ - استحقاق المصاب ديات متعددة. عن فقدانه أعضاء الجسم المختلفة. أو ذهاب منافعها. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>- ما يملك الإنسان منه عضوا واحدا ومنفعة واحدة لا نظير لها في بدنه. استحقاقه عن فقدانه دية كاملة. أساس ذلك؟ مثال.</p>

محكم		محكم
الصفحة	القاعدة	
٨٢٣	١٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض الجابر للضرر. متى كان القانون أو الشريعة أو الاتفاق لا يوجد بأي منها نص يوجب إتباع معايير معينة في تحديده. - مثال لتقدير تعويض عن فقد نسبة من منفعة عضو دون الاستعانة بالخبرة الفنية. <p>(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٢٣	١٢٨	<ul style="list-style-type: none"> ١٧٠ - تقدير مقدار التعويض الجابر للضرر. شاملا ما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب. موضوعي. متى بينت المحكمة عناصر الضرر بأسباب سائفة. ولم يكن في القانون أو الاتفاق ما يوجب إتباع معايير معينة في تحديده. - تخفيض محكمة الاستئناف مقدار التعويض المقضي به من محكمة أول درجة. بعد ما تبين لها عدم وجود دليل على تكبد المضرور نفقات للعلاج. صحيح. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٢٩	١٢٩	<ul style="list-style-type: none"> ١٧١ - سلطة محكمة الموضوع في تحديد أي من المتعاقدين قصر في تنفيذ التزامه. متى كان ذلك بأسباب سائفة. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة فيها. موضوعي. متى كان سائفا. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحجبتهم. متى كان في قيام الحقيقة التي اقتضت بها. الرد الضمني المسقط لما عداها. مثالي لاستخلاص سائغ. - حق المتعاقدين في العقود الملزمة للطرفين الامتناع عن سداد ما عليه. ما دام الطرف الآخر قد امتنع عن تنفيذ التزامه المتقابل. - عدم تحديد مدة للتسليم في اتفاقية الحجز. لا يعني بقاءها مفتوحة ومتركة لمشيئة الملتزم به. - حق الطرف المقابل طلب فسخ عقد الحجز ورد المبلغ المدفوع. مع الفائدة التأخيرية. أساس ذلك. وعلته؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
٨٢٩	١٢٩	<p>١٧٢ - التزام الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة في أموالهم الخاصة بالتضامن فيما بينهم عن الوفاء بدين الشركة والتزاماتها. ما داموا لم يعينوا مدير الشركة ولم يضيفوا عبارة ذات مسؤولية محدودة ولم يبينوا مقدار رأس مال الشركة بجوار اسمها. المادة ٢١٩ من قانون الشركات.</p> <p>(الطعن رقم ٩٣٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ ملني- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٤٤	١٣٢	<p>١٧٣ - سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم المطعون فيه. دون نقضه. متى كانت النتيجة التي توصل إليها صحيحة. بقرارات قانونية خاطئة. عدم جواز إخراج الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة منها متى بقيت قائمة. وظل محتفظا. بحصصه فيها. علة ذلك؟</p> <p>- عدم مضارة الشركة من وجود الشريك بها. لمجرد كونه صاحب حصص. فيها. ما دام ليس له صلة بإدارتها.</p> <p>- قصر سلطة المحكمة في جواز القضاء بإخراج الشريك من الشركة في حالة ما إذا كانت الأسباب التي تسوغ حل الشركة. ناتجة عن تصرفاته. على شركات التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة. دون الشركات ذات المسؤولية المحدودة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٤٨	١٣٣	<p>١٧٤ - رفع الدعوى بالطريق العادي. بطلب إلزام الطاعنة بأداء مبلغ معين المقدار وحال الأداء وثابتا بسندات إذنيه والحكم بصحة وثبوت الحجز التحفظي. دون طريق أمر الأداء. صحيح. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
٨٤٨	١٣٣	<p>١٧٥ - اختصاص قضاء دولة الإمارات العربية في الفصل في المنازعات التي ترفع على الأجنبي الذي له موطن أو محل إقامة في الدولة. وكذلك إذا لم يكن له موطن أو محل إقامة فيها إذا كانت المنازعة متعلقة بالتزام أبرم أو نفذ أو كان مشروطا بتنفيذه في الدولة. علة ذلك؟</p> <p>- بطلان أي شرط يخالف هذا الاختصاص الدولي. المادة ٢٤٥ من قانون الإجراءات المدنية. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
٨٤٨	١٣٣	١٧٦ - عدم إجابة الطاعنة إلى إحالة الدعوى للتحقيق للطعن بالتزوير لعدم تحديدها مواضع التزوير ولم تقدم الدليل عليه وأن وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها. لا عيب. أساس ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)
٨٤٨	١٣٣	١٧٧ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى. متى وجدت في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدتها. مثال. (الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)
٨٥٧	١٣٤	١٧٨ - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفا. مثال. - المقاصة. ماهيتها وشروط إجرائها؟ - مثال لعدم توافر شروط طلب إجرائها. (الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)
٨٦٣	١٣٥	١٧٩ - جواز الحكم بفوائد تأخيرية. سواء كان ذلك في الديون التجارية أو المدنية. عله ذلك؟ - جواز تحديد هذه الفوائد بنسبه مثوية من مقدار الدين. أو بمبلغ مقطوع يضاف إلى رصيد الدين. - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. متى كان غير مقيد بنص شرعي أو قانوني أو اتفاقي يلزم المحكمة إتباعه. مثال. (الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)
٨٦٣	١٣٥	١٨٠ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائفا. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالاستجابة إلى طلب إجراء تحقيق لا تري لزوما لإجرائه. - تقدير وقوع إكراه على الطاعن عند التعاقد من عدمه. موضوعي. ما دام سائفا. مثال لتقدير سائغ لعدم وقوع إكراه. (الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)
		١٨١ - ثبوت حكم العقد في المعقود عليه وبدله. بمجرد انعقاده. دون توقف على القبض أو أي شيء آخر. ما لم ينص القانون على غير ذلك. المادة ٢٤٣ من القانون المدني. - وجوب وفاء كل متعاقد بما أوجبه عليه العقد من التزامات.

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
٨٦٣	١٣٥	<p>- تفسير صيغ العقود. بما هو أوفي بمقصود العاقدين. موضوعي. متى كان سائفا. مثال. لتفسير سائغ.</p> <p>(الطمانان رقما ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)</p>
٨٧٢	١٣٦	<p>١٨٢ - الحكم ببطلان عقد بيع المسكن الشعبي دون موافقة المجلس التنفيذي. صحيح. أساس ذلك؟</p> <p>(الطمان رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٧٢	١٣٦	<p>١٨٣ - الحكم بإعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد. بعد الحكم بفسخ العقد أو إبطاله. بما في ذلك رد شيك الضمان. صحيح. عله ذلك؟</p> <p>(الطمان رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٧٢	١٣٦	<p>١٨٤ - رفض محكمة الاستئناف رد ثمن المبيع الذي قضي بفسخ عقده لبطلانه. خطأ في تطبيق القانون. تصححه محكمة النقض. أساس ذلك وعلمته؟</p> <p>(الطمان رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٧٧	١٣٧	<p>١٨٥ - جواز وقف العامل عن العمل مؤقتا عند اتهامه بإحدى الجرائم العمدية المتعلقة بالاعتداء على النفس أو المال أو الماسة بالشرف أو الأمانة. أو بالإضراب عن العمل.</p> <p>- بدأ مدة الوقف من تاريخ إبلاغ السلطات حتى تاريخ صدور قرار منها.</p> <p>- عدم استحقاق العامل أجره عن مدة الوقف. ما لم يقدم للمحاكمة أو يقضي ببراءته. أثره: وجوب إعادته إلى عمله وأداء أجره كاملا عن مدة الوقف. إذا كان الوقف كيديا من جانب صاحب العمل.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفا. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مناحي أوجه دفاعهم والرد عليها استقلالا. ما دام ما أوردته فيه الرد الضمني المسقط لما أثاروه. مثال.</p> <p>- استخلاص كيدية الاتهام. موضوعي. ما دام سائفا.</p> <p>(الطمانان رقما ١٧٨، ٢١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
		<p>١٨٦ - مرور الزمان المانع من سماع الدعوى. وقفه كلما وجد عذر شرعي يتعذر معه المطالبة بالحق.</p> <p>- عدم احتساب مدة قيام العذر في المدة المقررة للتقادم.</p>

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
٨٧٧	١٣٧	<ul style="list-style-type: none"> - سريان أحكام الوقف والانقطاع المنصوص عليها في المواد ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٥ من قانون الإجراءات المدنية على المدة المقررة للتقادم المنصوص عليه في المادة ٦ من قانون العمل. - إجراءات المحاكم الجزائية المتخذة ضد العامل. من حالات وقف سريان التقادم للمدة المقررة للمطالبة بمستحقات العامل. طوال الفترة التي تستغرقها تلك الإجراءات. - استئناف مدة التقادم سيرها من تاريخ صدور حكم بات أو من تاريخ انقضاء الدعوى بغير حكم. مثال.
٨٧٧	١٣٧	(الطعن رقم ١٧٨ ، ٢١٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٤/٥/٢٠١١)
٨٧٧	١٣٧	<ul style="list-style-type: none"> - عدم إعادة العامل إلى عمله بعد ثبوت براءته. دون إنذاره. مؤداه: فصل تعسفي يوجب القضاء له ببطل إنذار وبدل فصل تعسفي ومكافأة نهاية خدمة.
٨٧٧	١٣٧	(الطعن رقم ١٧٨ ، ٢١٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٤/٥/٢٠١١)
٨٩٠	١٣٩	<ul style="list-style-type: none"> - الدفع الذي يخالطه واقع. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. أساس ذلك. مثال.
٨٩٠	١٣٩	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٤/٥/٢٠١١)
٨٩٠	١٣٩	<ul style="list-style-type: none"> - مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه لعمله غير المشروع. في معنى المادة ٣١٢ كم قانون المعاملات المدنية. ماهيتها. وشروط توافرها؟ - قيام مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه. متى ثبت مسؤولية التابع عن الفعل الضار. ولو تعذر تعيينه بشخصه ما دام من بين التابعين له. - اختصام التابع في الدعوى. التي يضمها. المضرور على المتبوع للمطالبة بالتعويض. غير لازم. عله ذلك؟
٨٩٠	١٣٩	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٤/٥/٢٠١١)
٨٩٠	١٣٩	<ul style="list-style-type: none"> - مباشرة الخبير للمأمورية المنتدب لها. دون دعوة الخصوم للحضور. لا يترتب عليها البطلان. متى كانت تلك المأمورية لا تستلزم حضورهم. مثال.
٨٩٠	١٣٩	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٤/٥/٢٠١١)
٨٩١		<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفا. - ثبوت انحراف الطبيب عن بذل العناية الواجبة في شفاء المريض. بمعيار الطبيب اليقظ من أوسط زملاءه علما وداريه مع مراعاة الظروف المحيطة به وتقاليده المهنية. مؤداه. خطأ تقصيري يترتب مسؤوليته عن التعويض.

محكم		محكم
الصفحة	القائمة	
٨٩٠	١٣٩	<ul style="list-style-type: none"> - المسؤولية الطبية وكيفية تشكيل اللجنة العليا للمسؤولية الطبية واختصاصها في معنى المواد ١٤، ١٥، ١٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨. ماهيتها وأحوالها؟ - سلطة محكمة الموضوع في الاستعانة بتلك اللجنة من عدمه. أو الاستعانة بالطب الشرعي. متى كان تقديرها سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٤/٥/٢٠١١)</p>
٩١١	١٤٢	<ul style="list-style-type: none"> - استحقاق الدائن فوائد على الدين على سبيل التعويض. متى كان مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في دفعه. - احتساب تلك الفوائد حسب السعر المتفق عليه في العقد. وإلا تحتسب حسب السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز نسبة ١٢٪ سنوياً وحتى تمام السداد. - سلطة القاضي في تقديرها وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة وقت الاستحقاق إذا أخفق الدائن في إثبات السعر السائد في السوق. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٥/٥/٢٠١١)</p>
٩٢٢	١٤٤	<ul style="list-style-type: none"> - اشتراك القاضي الذي أصدر الحكم من محكمة أول درجة. في النطق بالحكم فقط في ذات الدعوى عند صدور الحكم فيها من محكمة الاستئناف دون الاشتراك في نظرها وإصدار الحكم فيها. لا يبطله. أساس ذلك وعلته ؟ <p>(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٦/٥/٢٠١١)</p>
٩٢٩	١٤٥	<ul style="list-style-type: none"> - عدم رد المحكمة على دفاع غير جوهري. لا يعيب حكمها. مثال. - الدعاوى التي تُرفع من البنك على العميل أو من العميل على البنك. تتعلق برصيد الدين وفوائده. لا تُرفع إلا عند غلق الحساب برمته. عدم تعلقها بكشف حساب بعينه طوال مدة تشغيل الحساب ولا بقيد بذاته. سريان القواعد العامة المقررة لعدم سماع الدعوى بمرور الزمان عليها. دون القواعد المنصوص عليها في المادة ٤٠٨ من قانون المعاملات المدنية التي تتعلق بقيود الحساب الجاري التي مضى عليها أكثر من سنة من تاريخ استلام كشف حساب عنها. أساس ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٢٦٢، ٦٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٦/٥/٢٠١١)</p>

مكتبة		مكتبة
الصفحة	القائمة	
٩٣٧	١٤٦	<p>١٩٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها أقوال الشهود. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- عدم إثبات الشركة في عقد مكتوب . مؤداه : البطلان.</p> <p>- جواز إثبات وجودها بأية وسيلة أخرى من وسائل الإثبات.</p> <p>- ثبوت قيامها. أثره : يرتب جميع الآثار المترتبة على ذلك من حقوق والتزامات شخصية فيما بين الشركاء بعضهم البعض.</p> <p>- الشهادة في معنى المادة ٣٨٥ من قانون الإثبات . أنواعها ودلالاتها وحالاتها وماهية كل منها وما يأخذ به القاضي منها وما لا يأخذه؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٧،٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٣٧	١٤٦	<p>١٩٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في جميع مناحي دفاعهم والرد عليها استقلالاً. ما دام في قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لكل ذلك. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٧،٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٥٧	١٤٩	<p>١٩٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وتفسير الاتفاقات والمحركات بما لا يخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها. دون الوقوف عند حد ما تفيد عبارة معينة بل بما تفيد عبارات المحرر كاملة. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين طلب فسخ العقد. إذا لم يوف المتعاقد الآخر بالتزامه.</p> <p>- تحديد أي منهما هو المقصر في التنفيذ التزامه. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- تنفيذ العقد. اشتماله على ما يكون من مستلزماته ولو لم يكن منصوص عليه في العقد وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف . بما يوجب حسن النية.</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٦٣	١٥٠	<p>١٩٨ - تسليم صور الأوراق القضائية في مقر عمل المعلن إليه إلى من يقرر أنه من القائمين على إدارة هذا المحل أو من الموظفين فيه. دون التحقق مما أقر به من تسلمها. لا عيب. مثال . المادة (٨) من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
٩٦٣	١٥٠	١٩٩ - التفات محكمة الاستئناف عن طلب الطاعن وقف نظر الاستئناف عن الحكم الصادر في دعوى بطلان العقد موضوع دعوى صحة ونفاذ ذات العقد المنظور في الدعوى المرفوعة عنه . لا عيب . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢١)
٩٧٢	١٥٢	٢٠٠ - حق الدائن في أن يطلب عدم نفاذ تصرف المدين في حقه. متى أحاط الدين حالاً أو مؤجلاً بمال المدين بأن زاد عليه أو ساواه. وتبرع تبرعاً لا يلزمه أو لم تجر العادة به. المادة ٣٦٩ مدني. - على الدائن أن يثبت مقدار ما في ذمته من ديون على المدين. وعلى المدين أن يثبت أن له ما لا يزيد على قيمة ما للدائن من دين. مثال. (الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٢)
٩٧٢	١٥٢	٢٠١ - دعوى عدم نفاذ التصرف. عدم سماعها بعد مرور ثلاث سنوات من يوم علم الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف. مثال. (الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٢)
٩٨٢	١٥٤	٢٠٢ - المحرر العرفي. اعتباره صادراً ممن وقع. ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خطأ أو إمضاء أو ختم أو بصمة. - ليس لمن ناقش موضوع المحرر أن ينكر ما نسب إليه منه . أو أن يتمسك بعدم علمه بأن شيئاً من ذلك صدر ممن تلقى عنه الحق. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ. - ابتناء الحكم على أكثر من دعامة تكفي كل منها منفردة لحمله. تعييه في إحداها. عدم قبوله. مثال . (الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٤)
		٢٠٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير عناصرها. وتفسير العقود والاتفاقات. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال لتحصيل سائغ. - عناصر المحل التجاري في معنى المادتين (٣٩،٤٠) من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها؟ - البائع للمحل التجاري ضمانه عدم تعرضه أو تعرض الغير للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه. مثال. - حق الإجارة. هو العنصر المعنوي من عناصر المحل التجاري. التزام البائع للمحل التجاري بتسليمه للمشتري. المادة (٥١٤) من القانون سالف الذكر.

هــكـم		هــكـم
الصفحة	القائمة	
٩٨٧	١٥٥	<ul style="list-style-type: none"> - ضمانه عدم تعرض الغير له في حيازته والانتفاع به حيازة هادئة. متى استند هذا الغير إلى سبب قانوني يولد له حقاً على المبيع يحتج بمقتضاه على المشتري للمحل. وهو التزام أبدي يتولد عن عقد البيع بمجرد انعقاده. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
٩٩٤	١٥٦	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠٤ - عدم سماع دعوى الضمان الناشئة عن الفعل الضار. بعد انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالمسئول عنه. - تحديد وقت الواقعة التي يبدأ منها التقادم . موضوعي. - منع سماع الدعوى وفقاً للشرعية الإسلامية . ماهيتها وعلته ؟ مثال. - كفاية دفع المدعى عليه دعوى الضمان المقامة ضده. بمرور الزمان المسقط للدعوى بغير عذر شرعي. علة ذلك في المذهب المالكي والمذهب الحنفي. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٠٠٠	١٥٧	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠٥ - المناط في تحديد الهيئة التي اشتركت في المداولة وإصدار الحكم . هو بالبيانات المثبتة في الحكم وبما يرد في محضر جلسة النطق به. - اعتبار الحكم صادراً من الهيئة المثبتة في نسخة الحكم الأصلية. علة ذلك ؟ - مناط الاشتراك في المداولة بين القضاة . هو بتوقيعهم على مسودته. مثال. <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٠٠٠	١٥٧	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠٦ - الحكم البات بصحة ونفاذ التصرف في المسكن الشعبي. تلتزم به محكمة الإحالة ويقتصر نظرها للدعوى على المسألة التي أشار إليها الحكم الناقض. مثال . <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٠٠٠	١٥٧	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠٧ - الطلب الجديد في الدعوى ماهيته في معنى المادة ٣/١٦٥ من قانون الإجراءات المدنية؟ مثال لطلب غير جديد. <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٠١٣	١٥٩	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠٨ - النعي الموضوعي عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال. - المستندات التي لم يسبق تقديمها أمام محكمة الموضوع . عدم جواز قبولها أمام النقض. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٠٠٩٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>

حكم		حكم
القاعدة	الصفة	
١٠٣٣	١٦٢	<p>٢٠٩ - ثبوت أن التوكيل الذي أبرم به عقد البيع مزور على البائع. مؤداه : بطلان عقد البيع. أساس ذلك؟</p> <p>- استناد الحكم المطعون فيه في عدم الاعتداد بعقد البيع لتزوير التوكيل الذي أبرم به عقد البيع. كاف لصحة الحكم. أياً كان الرأي فيما ذهب إليه بشأن الوكالة الظاهرة.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٠٣٧	١٦٣	<p>٢١٠ - استخلاص الحكم المطعون فيه سائفاً من عبارات العقد. أنه عقد استثمار مما تختص به ولائياً المحاكم العادية وليس لجنة فض المنازعات الإيجارية. لا عيب. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٠٣٧	١٦٣	<p>٢١١ - الاختصاص المحلي في معنى المادتين (٢١، ٢٢) من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته؟</p> <p>- مثال بشأن تحديد المحكمة المختصة بنظر منازعة ناشئة عن عقد استثمار عقار.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٠٣٧	١٦٣	<p>٢١٢ - رفع الدعوى على الغير ممن يملك أغلبية المال المملوك على الشيوع. دون اعتراض الملاك الآخرين صحيح. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٠٣٧	١٦٣	<p>٢١٣ - إخلال أحد أطراف العقد بالالتزامات الواجبة عليه فيه. مؤداه: وجوب الحكم عليه بالتفويض والتعويض. الجابر للضرر.</p> <p>- النعي غير المنتج . عدم قبوله. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٠٣٧	١٦٣	<p>٢١٤ - التزام المحكمة بالطلبات المطروحة عليها. عدم تطرقها إلى ما عداها. لا عيب. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
		<p>٢١٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف طلباتهم أو أوجه دفاعهم.</p>

مكس		مكس
الصفحة	القائمة	
١٠٣٧	١٦٣	<p>- هي غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير آخر أو الإحالة للتحقيق. ما دامت قد وجدت في أوراق الدعوى. ما يكفي لتكوين عقيدتها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٠٥٠	١٦٤	<p>٢١٦ - متى يصح استرداد غير المستحق. في معنى المادة (٢٢١) مدني؟</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٠٥٠	١٦٤	<p>٢١٧ - ثبوت أن الطاعنة هي من فوتت على نفسها حقها في تقديم دفاعها. نعيها على الحكم الإخلال بحق الدفاع. غير صحيح. مثال.</p> <p>- التفات المحكمة عن طلب فتح باب المرافعة المقدم من محام ليس موكلأ عن الطاعنة. لا عيب. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٠٦٢	١٦٧	<p>٢١٨ - وجوب توافر ركن الاستعجال وشرط عدم المساس بأصل الحق. لاختصاص القضاء المستعجل بالفصل في المنازعة المعروضة عليه. تخلف أحدهما. مؤداه: عدم اختصاصه بها. مثال لتوافر شرط الاستعجال.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٠٦٢	١٦٧	<p>٢١٩ - سماع المحكمة للمرافعة وقبولها للمستندات منذ الجلسة الأولى بعد انعقاد الخصومة بين أطرافها وتمكينها لهم من الاطلاع والرد. لا عيب. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٠٦٢	١٦٧	<p>٢٢٠ - النعي على الحكم بسبب غير مطروح على المحكمة ولم تبني حكمها عليها. عدم قبوله. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٠٦٨	١٦٨	<p>٢٢١ - القرارات الإدارية لم يحدد المشرع لها أجلاً عاماً للطعن عليها. إلا ما استثني منها بنص خاص.</p> <p>- قانون تنظيم أعمال البناء رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ لم يرد فيه نص على ميعاد يتعين على طالب الترخيص اللجوء فيه إلى القضاء للطعن على القرارات المتعلقة به.</p> <p>- المواعيد التي يعتد بها قضاءً هي تلك التي يحددها المشرع. لا يجوز القياس عليها بقانون أجنبي أو باجتهاد فقهي.</p> <p>- الاحتجاج بنظرية العلم اليقيني. شرطه: وجوب تحديد المشرع ميعاد لاتخاذ الإجراء فيه.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>

محكم		محكم
الصفحة	القاعدة	
١٠٦٨	١٦٨	٢٢٢ - تكليف المحكمة لطلبات المطعون ضدها بأنها مطالبة بإلغاء القرار السلبي الصادر من جهة الإدارة بالامتناع عن الترخيص لها بالبناء. وما يترتب على ذلك من آثار. دون أعمال القرار رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٩ في شأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم أعمال البناء في إمارة أبوظبي في حقها. وأصدرت حكمها المطعون فيه. لا عيب. (الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٠٦٨	١٦٨	٢٢٣ - عدم تطبيق محكمة الموضوع القرار رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٩ في شأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم أعمال البناء في إمارة أبوظبي. لعدم نشره في الجريدة الرسمية. صحيح. أساس ذلك وعلته؟ (الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٠٧٧	١٦٩	٢٢٤ - القرار الإداري وجوب استناده إلى سبب صحيح في الواقع يبرر صدوره. مخالفة ذلك؟ مؤداه : البطلان. مثال لقرار معيب. (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٠٧٧	١٦٩	٢٢٥ - رفع الدعوى إلى جهة قضائية غير مختصة ولائياً يقطع التقادم. مثال في دعوى إلغاء قرار إداري. مثال. (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٠٧٧	١٦٩	٢٢٦ - قضاء محكمة الموضوع بإلغاء القرار الإداري وما ترتب عليه من آثار. بناءً على طلب المطعون ضدها في صحيفة الدعوى. صحيح. علة ذلك؟ (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٠٨٣	١٧٠	٢٢٧ - قابلية الشيك المشروط دفعه لشخص مسمى للتداول بالتظهير. سواء للساحب أو لأي ملتزم آخر ولهؤلاء تظهيره من جديد. سواء نص على شرط فيه صراحة أو لم ينص. المادة (١/٦٠٨) معاملات تجارية. - حائز الشيك القابل للتداول بالتظهير هو حامله الشرعي. متى أثبت أنه صاحب الحق فيه بتظهيرات غير منقطعة ولو كان آخر تظهير على بياض المادة (١/٦١٢) من ذات القانون. - قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام البنك الطاعن مع عميله بالتضامن بأداء قيمة الشيك إلى البنك المطعون ضده. صحيح. ما دام البنك الطاعن قد قبل تسليم الشيك من عميله مباشرة بالرغم من أنه في اسم شركة أخرى لم تقم بتظهير الشيك للعميل حتى يصبح في ملكه. دون التحقق من أن العميل هو الحامل الشرعي له وقيامه بتحصيله ودفعه نقداً بدلاً من إيداع قيمته في حساب الشركة. (الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)

هــكـم		هــكـم
الصفحة	القاعدة	
١٠٨٢	١٧٠	<p>٢٢٨ - حق الدائن في اقتضاء فائدة على سبيل التعويض عن مطل المدين في السداد. متى كان محل الالتزام مبلغاً من النقود ومعلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في السداد.</p> <p>- سريان تلك الفائدة من تاريخ استحقاق الدين.</p> <p>- احتساب هذه الفائدة حسب السعر المتفق عليه في العقد. فإن لم يوجد فتحسب على أساس سعر السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز ١٢٪ سنوياً وحتى تمام السداد. فإن أخفق الدائن في إثبات سعر السوق. قدرها القاضي وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة وقت الاستحقاق.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١٠٩١	١٧٢	<p>٢٢٩ - جواز مباشرة الخبير للمأمورية التكميلية التي أعادتها المحكمة إليه. دون دعوة الخصوم. متى رأى الأمر لا يستلزم الاطلاع على مستندات جديدة أو سماع شهود آخرين أو إعادة للمعاينة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١٠٩١	١٧٢	<p>٢٣٠ - الدفاع الموضوعي الجديد عدم جواز إبداءه أمام محكمة النقض لأول مرة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١٠٩١	١٧٢	<p>٢٣١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير مستنداتها وأدلتها ومنها تقرير الخبرة. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- أخذها بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه. مفاده: أنها رأت أنه يتضمن الرد الضمني المسقط لما تخالفه من أقوال الخصوم وحججهم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١٠٩١	١٧٢	<p>٢٣٢ - أوامر رئيس الدولة الصادرة بشأن المعاملات المالية بين البنوك والأفراد والمتعلقة بالقروض برقم ٦٣٢/٧/١/٥ في ١٩٩٥/٢/٢٧ وما لحقها من أوامر آخرها الأمر رقم ٧٣٢/١٤ في ٢٠٠٤/١٢/٢٨ مؤداها: العودة إلى الأصل العام في التعامل بين المؤسسات المالية والأفراد وأنها هي التي تقدر ضمانات وشروط الإقراض وتسري عليها الأحكام والقوانين السارية في الدولة. أساس ذلك وعلة ٩</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>

مسم		مسم
الصفحة	القائمة	
١١١١	١٧٦	<p>٢٣٢ - فصل العامل أثناء فترة التجربة دون إنذار. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>- رفض الحكم تعويض العامل عن الفصل التعسفي والحكم له ببطل إنذار.</p> <p>لا عيب.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تقدير مدى تعسفية الفصل والتعويض الجابر له.</p> <p>متى كان سائفاً.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>
١١١١	١٧٦	<p>٢٣٤ - عدم سريان أحكام القرار الوزاري رقم ١٧٦ لسنة ٢٠٠٩ في شأن ضوابط إنهاء خدمة المواطنين العاملين في القطاع الخاص الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧</p> <p>على الوقائع السابقة عليه. المادة (٥) من القرار.</p> <p>- الحالات التي يعد فيها فصل العامل المواطن في القطاع الخاص بغير سبب مشروع وتلك التي تعد بسبب مشروع في معنى المادة الأولى من القرار الوزاري السالف بيانه.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>
١١٤١	١٨٢	<p>٢٣٥ - شمول المركبة المؤجرة بالتأمين عليها وعلى سائقها والغير وزوجة السائق. بقوة القانون ولو لم ينص على ذلك في وثيقة التأمين. ويغطي التأمين مسئولية السائق المدنية والأضرار الجسمانية والخسائر المادية الناشئة عن ما يقع من حوادث. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)</p>
١١٤٤	١٨٣	<p>٢٣٦ - استخلاص مساهمة المضرور في الخطأ ومداه. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٦)</p>
١١٤٤	١٨٣	<p>٢٣٧ - جواز المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية الأخرى التي لا تشملها الدية. وكذلك عن الأضرار الأدبية الناشئة عن تلك الأضرار.</p> <p>- لا تعارض في ذلك مع نص المادة (٢٩٩) من قانون المعاملات المدنية. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٦)</p>
١١٤٤	١٨٣	<p>٢٣٨ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام القانون لم يوجب اتباع معايير معينة في تقديره. وكانت المحكمة قد بينت عناصر الضرر ووجه أحقية المضرور فيه.</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٦)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١١٤٩	١٨٤	<p>٢٣٩ - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وتفسير صيغ العقود والمحركات . موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- انقطاع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى بإقرار المدين صراحةً أو ضمناً في صك مستقل بالمدين المادتين (٦٤٠، ٦٣٨) مدني.</p> <p>- المطالبة بقيمة شيكات حررت كتعويض للمطعون ضده عن عمل غير مشروع من الطاعن. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٤٩	١٨٤	<p>٢٤٠ - اليمين الحاسمة ملك للخصم لا للقاضي.</p> <p>- جواز توجيهها في أية حالة كانت عليها الدعوى.</p> <p>- وجوب إجابة القاضي طلب توجيهها. متى وجد أنها متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها وغير مخالفة للنظام العام أو الآداب.</p> <p>- حق القاضي في الامتناع عن توجيهها متى كانت مخالفة لتلك الشروط. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٥٨	١٨٥	<p>٢٤١ - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. وتفسير العقود والمحركات. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- الإجازة اللاحقة للتصرف في حكم الوكالة السابقة. المادة (٩٣٠) مدني.</p> <p>(الطعن رقم ٤٦١، ٤٧٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٥٨	١٨٥	<p>٢٤٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء موضوعي.</p> <p>- حق محكمة الموضوع . الأخذ بتقرير الخبير كله أو بعضه.</p> <p>- حقها في الوصول إلى نتيجة مخالفة لرأي الخبير. ما لم تكن المسألة محل الخبرة من المسائل الفنية البحتة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٦١، ٤٧٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٧٢	١٨٧	<p>٢٤٣ - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والترجيح بينها وتفسير العقود وسائر المحركات . موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- متى يستحق الثمن في معنى المادتين (٥٠٩، ٥٠٨) مدني؟</p> <p>- متى يلزم المشتري سداد الثمن عند التعاقد في معنى المادة (٥٥٦) مدني ؟</p> <p>- انعقاد الخبرة لجلسة واحدة. لا يعيب التقرير.</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١١٧٢	١٨٧	<p>٢٤٤ - تأخر المدين عن الوفاء بالالتزام بسداد مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت طلبه. مؤداه: وجوب إلزامه بدفع فائدة للدائن عن هذا التأخير تحدد المحكمة نسبتها. تسري من تاريخ المطالبة القضائية ما لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً آخر لسريانها وما لم ينص القانون على خلاف ذلك.</p> <p>- المقصود بكون المبلغ معلوم المقدار ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٨٧	١٩٠	<p>٢٤٥ - استخلاص محكمة الموضوع من التحاق الطاعن بعمل لدى جهة غير الجهة التي ابتعثته للدراسة في الخارج عقب عودته من الخارج وحصوله على الدرجة العلمية وامتناعه عن العمل بالجهة التي حددتها له الجهة المتعاقد معها . أنه أخل بشروط العقد. صحيح. ولو كان لم يصدر قرار من تلك الجهة بتحديد مكان العمل لديها. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>
١١٨٧	١٩٠	<p>٢٤٦ - التفات الحكم المطعون فيه عن طلب ندب خبير لبيان المبالغ التي تم إنفاقها على ابتعاث الطاعن للدراسة في الخارج لا إخلال فيه بحق الدفاع . متى كان عقد البعثة قد نص فيه على إتفاق الطرفين على أن ما تقدمه الشركة المطعون ضدها من بيانات لمقدار ما أنفقته من أموال على الطاعن يعتبر بينة قاطعة وملزمة للطاعن صحيح . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>
١١٩٢	١٩١	<p>٢٤٧ - وجوب التزام محكمة الإحالة بما قضت به محكمة النقض في المسائل القانونية التي فصلت فيها فضلاً لازماً عن بصر وبصيرة. علة ذلك ؟</p> <p>- بنائها حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى. دون مخالفة الحكم الناقض.</p> <p>لا عيب. ما دامت قد حصلت فهمها من سائر عناصر الدعوى تحصيلاً سائفاً.</p> <p>- قضاء محكمة النقض باشتراك قائدي السيارتين في نوع الخطأ. فصل في مسألة قانونية. حيازته لقوة الأمر المقضي. عدم جواز مخالفة محكمة الإحالة له.</p> <p>- تصدي محكمة الإحالة لتحديد نسبة مساهمة كلاً من السائقين في الخطأ دون الاستعانة بخبير لا عيب . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١١٩٢	١٩١	<p>٢٤٨ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير نسبة مساهمة المضرور في الخطأ. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- ورود قرارات قانونية خاطئة في الحكم. يعيبه ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ دون أن تنقض الحكم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>
١٢٠٢	١٩٣	<p>٢٤٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- التقارير القانونية الخاطئة. لا تعيب الحكم متى انتهى إلى النتيجة الصحيحة. محكمة النقض تصححه. دون أن تنقضه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>
١٢١٠	١٩٥	<p>٢٥٠ - التحكيم ماهيته وإجراءاته في معنى المادتين (٢١٦، ٢١٢) إجراءات مدنية؟</p> <p>- الحالات التي يبطل فيها حكم التحكيم في معنى المادة (٢١٦) إجراءات مدنية؟</p> <p>- إقامة الطعن بالنقض على حكم التحكيم استناداً إلى تقدير المحكم لموضوع التحكيم توصلوا إلى الحكم ببطلان الحكم. عدم قبوله.</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢١٥	١٩٦	<p>٢٥١ - تقرير ما إذا كان الطعن بالتزوير منتجاً في الدعوى من عدمه. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢١٥	١٩٦	<p>٢٥٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها. موضوعي ما دام سائفاً.</p> <p>- جواز ندب المحكمة خبير أو أكثر في المسائل الفنية. تقدير ذلك. موضوعي. إلا إذا كان القانون يوجب الاستعانة بخبير.</p> <p>- تقدير الأدلة والموازنة بينها وترجيح بعضها على بعض ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٣٠	١٩٨	<p>٢٥٣ - دعوة الخبير للخصوم للحضور لمباشرة المأمورية لأول مرة. كاف طوال مدة المأمورية. متى كان العمل فيها مستمراً لم ينقطع. على الخصوم أن يتبعوه. أساس ذلك؟</p> <p>- مناط بطلان عمل الخبير. ماهيته؟ علة ذلك؟</p> <p>- ندب خبير أو أكثر لبحث المسائل الفنية في الدعوى. من سلطة محكمة الموضوع. المادة ٦٩ إثبات.</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٥، ٧٩٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>

هــكـم		هــكـم
الصفحة	القائمة	
١٢٣٠	١٩٨	٢٥٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والترجيح بينها. ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. (الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)
١٢٣٠	١٩٨	٢٥٥ - تقدير مقدار التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما لم ينص القانون أو الاتفاق على وجوب اتباع معايير معينة في تقديره. مثال (الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)
١٢٤٤	١٩٩	٢٥٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والترجيح بينها ومنها تقارير الخبير. موضوعي. ما دام سائفاً. - سلطتها في الأخذ بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه. متى لم تجد في اعتراضات الخصوم ما ينال منه. مثال. (الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)
١٢٤٤	١٩٩	٢٥٧ - وجه النعي وجوب وضوحه وتحديد. مخالفة ذلك. أثرها : عدم قبوله . مثال. - عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب إعادة المأمورية إلى الخبير أو ندب آخر. متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها. - عدم التزام الخبير بأداء المأمورية على وجه معين. ما دام ما يقوم به يحقق الغاية من الندب. - اجتماع الخبير بالخصوم مرة واحدة. لا يعيب التقرير. ولا يرتب البطلان. (الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)
١٢٥٤	٢٠١	٢٥٨ - الغش الذي يجيز للمؤمن طلب فسخ عقد التأمين في معنى المادتين (١٠٣٢، ١٠٣٣) من قانون المعاملات المدنية . ماهيته ؟ مثال. - الحالات التي يجوز فيها لشركة التأمين الرجوع على المؤمن له بقيمة ما تكون قد أدته من تعويض. في معنى المادة (١١) من الشروط العامة الواردة في القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين. ماهيتها ؟ مثال . (الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٨)
		٢٥٩ - المحل التجاري في معنى المواد (٤٤، ٤٢، ٤٠، ٣٩) من قانون المعاملات التجارية. ماهيته ؟ - العناصر المادية في المحل التجاري لا تعد أساسية فيه. العناصر المعنوية. هي التي لا يوجد المحل التجاري إلا إذا توافر عنصر منها أو أكثر فيه.

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١٢٥٨	٢٠٢	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب شهر التصرفات الواردة على ملكية المحل التجاري بقيدها في السجل التجاري علاوة على تسجيلها في الكاتب العدل. واتخاذ إجراءات النشر في الصحف بالطرق المنصوص عليها في المادة (٤٥) من قانون المعاملات التجارية. - عدم انتقال الملكية بين المتعاقدين إلا من هذا التاريخ. <p>(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٨)</p>
١٢٦١	٢٠٣	<ul style="list-style-type: none"> - أسباب حل الشركة التجارية في معنى المادة (٢٨١) من قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ . ماهيتها ؟ - وجوب أن يكون عقد الشركة وكل تعديل يطرأ عليه مكتوباً باللغة العربية وموثقاً أمام الجهات المختصة. مخالفة ذلك. أثره: بطلان العقد أو التعديل. - جواز تمسك الشركاء في الشركة بهذا البطلان في مواجهة بعضهم البعض. - وجوب شهر العقد وكل تعديل يطرأ عليه في السجل التجاري. - عدم مراعاة الإجراءات السابقة . أثره : البطلان. مثال. <p>(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٨)</p>
١٢٧٤	٢٠٦	<ul style="list-style-type: none"> - مناط الحجية في الأحكام والشروط الواجب توافرها للأخذ بها. في معنى المادة (١/٤٩) إثبات ؟ مثال . لتطبيق صحيح لقيام الحجية. <p>(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٤)</p>
١٢٨٢	٢٠٨	<ul style="list-style-type: none"> - التزام شركة التأمين بتعويض الوفاة أو الإصابات البدنية عن جميع ركاب السيارة بما فيهم المستثنون من ذلك بنص المادة (١/١٥) من الفصل الثاني من قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ والمادة (٧) من القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٨٧ متى كانت المركبة أداة الحادث من فئة نقل عام ومؤمن عليها تأميناً شاملاً. ولو كان المطعون ضده من العاملين لدى المؤمن له وأصيب أثناء العمل وبسببه. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>
١٢٨٨	٢١٠	<ul style="list-style-type: none"> - رفض المحكمة الطلب المقدم لها بإدخال خصم جديد في الدعوى. لعدم اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٩٤) من قانون الإجراءات المدنية. اكتفاء بطلب قدم للمحكمة للتصريح بإدخال خصم جديد فيها. لا عيب . أساس ذلك وعلمته ؟ <p>(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
١٢٨٨	٢١٠	٢٦٤ - رفض الحكم المطعون فيه طلب إجراء المقاصة القضائية. لإغفال الحكم المستأنف الفصل فيها. صحيح. علة ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)
١٢٨٨	٢١٠	٢٦٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والمفاضلة بينها وتفسير العقود وسائر المحررات موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - البطلان الناشئ عن إغفال دعوة الخصوم للحضور. انتفاؤه: بحضورهم عمل الخبير فيما بعد وتمكنهم من الدفاع عن مصلحتهم وإبداء ملاحظاتهم وطلباتهم. مثال. (الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)
١٢٩٨	٢١١	٢٦٦ - اختصاص القضاء المستعجل بنظر كافة المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت. مع عدم المساس بأصل الحق فيها . ومنها دعوى استرداد الحياة للفص. أساس ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)
١٣٠٢	٢١٢	٢٦٧ - التزام صاحب العمل بمنح العامل بناء على طلبه فور نهاية خدمته. شهادة بنهاية خدمته بغير مقابل مبين بها ما نصت عليه المادة ١٢٥ من قانون العمل. وأن يرد له ما يكون له من شهادات وأوراق. دون اشتراط أن يكون قرار إنهاء الخدمة محل نظر أمام القضاء. (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)
١٣٠٢	٢١٢	٢٦٨ - استخلاص عناصر المسؤولية الموجبة للتعويض. من خطأ وضرر. وعلاقة سببية. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)
١٣٠٨	٢١٣	٢٦٩ - لا ضرورة للإعذار قبل رفع الدعوى. متى كان تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجر بفعل المدين. المادة ١/٢٨٨ مدني . مثال. (الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)
		٢٧٠ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء وسائر المستندات فيها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي دفاعهم وأقوالهم والرد عليها استقلالاً . متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها.

هــكـم		هــكـم
الصفحة	القائمة	
١٣٠٨	٢١٣	<ul style="list-style-type: none"> - حقها في الأخذ بتقرير الخبير وأن تلتفت عن الاعتراضات عليه. متى اقتضت سلامة الأسس التي بني عليها. - عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين عن تنفيذ التزامه بغير مبرر. - تحديد أي منهما هو المقصر في تنفيذ التزامه أو نفي ذلك. موضوعي. - حق أي من المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ التزامه. متى لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به. - حق المشتري في حبس الثمن متى أخل البائع بأحد التزاماته. - تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك. موضوعي. متى كان سائفاً. - جواز إلزام القاضي للمدين بالتنفيذ في الحال أو في أجل مسمى وله الحكم بالفسخ والتعويض إن كان له مقتضى. - جواز الحكم بالفوائد التأخيرية في حال المثل متى كان المدين موسراً سواء كان الدين تجارياً أو مدنياً. علة ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>
١٣٢١	٢١٥	<ul style="list-style-type: none"> - المسائل الإجرائية المتصلة بتحديد الاختصاص الدولي المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية وفي المادة (٢/٩٢) من القانون المدني. تعلقها بقواعد النظام العام. عدم جواز الاتفاق على ما يخالفها . أساس ذلك ؟ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وسائر مستنداتها وتفسير الإثبات واستخلاص توافر شروط الاختصاص الدولي والمكاني في المواد المدنية والتجارية. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - النص في الاتفاق على اختصاص محاكم أجنبية بالمنازعات الناشئة عن الاتفاقية برغم وجود فرع للبنك الأجنبي في الدولة وإبرام الاتفاقية والتوقيع عليها وتنفيذها في إمارة أبوظبي. باطل بطلاناً متعلق بالنظام العام. <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
١٣٢١	٢١٥	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تقديم الخصم الذي يتمسك بأحكام قانون أجنبي نصوص هذا القانون كاملة ومترجمة إلى العربية . مخالفة ذلك . أثره : وجوب تطبيق قانون الدولة. لا يغير من ذلك تقديمه صورة ضوئية للسجل التجاري للبنك الطاعن في البلد الأجنبي. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>

محكم		محكم
الصفحة	القائمة	
١٣٢١	٢١٥	<p>٢٧٣ - تأخر المدين في سداد ما عليه من دين يتحقق به الضرر الموجب للتعويض في صورة فوائد تأخيرية.</p> <p>- تقدير مقدار التعويض. موضوعي.</p> <p>- سريان الفائدة المستحقة للتعويض اعتباراً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً.</p> <p>القضاء بسريان ذلك من تاريخ إقامة الدعوى. عيب.</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
١٣٢١	٢١٥	<p>٢٧٤ - السمسار والسمسرة في معنى المواد (٢٥٤) وما بعدها من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها ؟</p> <p>- المناط في استحقاق أجر السمسرة هو إبرام الصفقة بين طرفيها سواء كان ذلك باتفاق صريح أو ضمني.</p> <p>- استخلاص انعقاد عقد السمسرة وانعقاد عقد الصفقة بواسطة السمسار. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
١٣٢٨	٢١٧	<p>٢٧٥ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة. عدم تعلقها بالنظام العام. مؤدى ذلك: وجوب تمسك المقررة لمصلحته بها قبل البدء في سماع شهادة الشهود.</p> <p>- سكوته عن ذلك. أثره: اعتباره متنازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون. مثال.</p> <p>- عدم جواز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام النقض.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>
		<p>٢٧٦ - لطالب الأمر على عريضة ولمن صدر الأمر عليه ولذوي الشأن التظلم من الأمر إلى المحكمة المختصة أو إلى القاضي المصدر للأمر. إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك.</p> <p>- لا يمنع من نظر التظلم قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة.</p> <p>- الفصل في التظلم يكون بتأييد الأمر أو تعديله أو إلغائه.</p>

حكم		حكم
القاعدة	الصفحة	
٢١٨	١٣٤٣	<ul style="list-style-type: none"> - قابلية هذا الحكم للطعن عليه بطرق الطعن العادية. المادة (١٤١) إجراءات مدنية. - الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بما فيها من دفع وأوجه دفاع بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف. - محكمة الاستئناف نظرها الدعوى. على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة فضلاً عما يكون قد قدم أمام المحكمة الابتدائية. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. - إلغاء الاستئناف للأمر على عريضة القاضي بصحة الحجز. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>
٢١٩	١٣٤٧	<ul style="list-style-type: none"> ٢٧٧ - الغش الذي يصلح سبباً للتماس إعادة النظر. ماهيته ؟ - الشروط الواجب توافرها لطلب الالتماس استناداً إلى قيام الغش ؟ - تقدير قيام الأعمال المؤدية إلى الغش من عدمه. موضوعي. ما دام سائفاً. - مثال لاستخلاص سائغ لعدم قيام الغش. <p>(الطعن رقم ٨٩٩، ١١٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
٢١٩	١٣٤٧	<ul style="list-style-type: none"> ٢٧٨ - عدم جواز إثبات صورية العقد الثابت بالكتابة . إلا بالكتابة ما لم يكن هناك غش أو تحايل على القانون. فيجوز الإثبات بكافة طرق الإثبات. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلة الصورية. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. - السبب الجديد عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٩٩، ١١٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
٢١٩	١٣٤٧	<ul style="list-style-type: none"> ٢٧٩ - إثبات التزوير كسبب للتماس إعادة النظر. بإقرار مرتكب التزوير أو المتمسك بالورقة بوقوعه. أو بصدور حكم جنائي أو مدني بتزوير الورقة . وأن يثبت هذا التزوير بعد صدور الحكم المتمسك فيه. وتأثر المحكمة في حكمها بهذا التزوير. - التحقيق الذي تجريه النيابة العامة في واقعة التزوير وإصدارها قراراً بالوجه لإقامة الدعوى. لا حجية له أمام القضاء المدني. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٩٩، ١١٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>

حكم		مסקم
الصفحة	القائمة	
١٣٥٦	٢٢٠	<p>٢٨٠ - انعقاد العقد باتفاق طرفيه على العناصر الأساسية للالتزام. والشروط المشروعة الأخرى التي يراها الطرفان أساسية في التعاقد.</p> <p>- احتفاظهما بالمسائل التفصيلية للاتفاق عليها فيما بعد. لا يؤثر في انعقاد العقد. ما دام لم يشترطاً عدم انعقاد العقد إذا لم يتفقا عليها.</p> <p>- قيام الخلاف بينهما على تلك المسائل. يحكم فيه القاضي تبعاً لطبيعة المعاملة ولأحكام القانون. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
١٣٥٦	٢٢٠	<p>٢٨١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم وحججهم. لان في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها الرد المسقط لما عداها.</p> <p>- الخبير مهمته كشف الحقيقة في المسائل الفنية البحتة التي تستعصى على المحكمة. دون المسائل القانونية فهي من صميم عمل المحكمة لا يجوز لها التخلي عنها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
١٣٥٦	٢٢٠	<p>٢٨٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائغ في انعقاد العقد من مذكرة التفاهم بين الطرفين التي اشتملت على المسائل الأساسية للالتزام الطرفين.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
١٣٧٣	٢٢٤	<p>٢٨٣ - أمر الأداء متى يجب سلوك طريقه في معنى المادة (١٤٣) إجراءات مدنية ؟</p> <p>- الدائن بورقة تجارية. وجوب سلوكه طريق أمر الأداء المنصوص عليه في المادة (١٤٣) من قانون الإجراءات المدنية وما بعدها. إذا كان المطالب به الرجوع على الساحب أو المحرر أو القابل أو الضامن الاحتياطي لأحدهم.</p> <p>- مطالبته بحقه من غير هؤلاء أو منهم مع غيرهم يوجب عليه سلوك الطريق العادي للدعوى. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨، ٣١٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>

حكم		القاعدة	الصفحة
حكم			
٢٨٤	-	عدم جواز تقديم طلبات جديدة أمام الاستئناف. إلا ما يضاف إلى الطلب الأصلي من أجور ومرتببات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام المحكمة الابتدائية. وما يزيد من تعويضات بعد تقديم هذه الطلبات.	١٣٧٣
	-	جواز تغيير سبب الطلب الأصلي والإضافة إليه. مع بقاءه على حاله . المادة (١٦٥) إجراءات مدنية.	٢٢٤
	-	وجوب تصدي محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها للطلبات الجديدة إلا ما استثنى منها. والقضاء بعدم قبولها. ولو لم يطلب الخصوم ذلك . مثال.	
		(الطعن رقم ٣١٦، ٢٤٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)	
٢٨٥	-	اتفاق الخصوم على التحكيم. أثره: عدم جواز رفع الدعوى به أمام القضاء.	١٣٨٥
	-	رفعها أمام القضاء يوجب على الخصم الاعتراض على ذلك في الجلسة الأولى المحددة لنظر النزاع.	٢٢٥
	-	المقصود بالجلسة الأولى. هي تلك التي يحضر فيها المدعى عليه أو من يمثله لأول مرة أمام المحكمة.	
	-	حضوره دون إبداء اعتراضه. مؤداه: جواز نظر الدعوى ولو تمسك من بعد بشرط التحكيم تحت أي مبرر. أساس ذلك وعلته ٩ مثال.	
		(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)	
٢٨٦	-	التفات الحكم عن دفاع مرسل لا يستند إلى نص في القانون. لا عيب. مثال.	١٣٨٥
		(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)	٢٢٥
٢٨٧	-	التقريرات القانونية الخاطئة. لا تؤثر في صحة الحكم. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. محكمة النقض تتولى تصويب ذلك. دون أن تنقض الحكم. مثال بشأن الرد على دفع بعدم قبول الدعوى لعدم سداد الرسم.	١٣٨٥
		(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)	٢٢٥
٢٨٨	-	تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.	١٣٨٥
	-	محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي دفاعهم وطلباتهم للرد عليها استقلالاً . ما دام قيام الحقيقة التي اهتمت بها وأوردت دليلاً فيها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والطلبات. مثال.	٢٢٥
		(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)	

محكم		محكم	
الصفحة	القائمة		
١٣٩٩	٢٢٦	<p>٢٨٩ - التقريرات القانونية الخاطئة لا تؤثر في صحة الحكم. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. محكمة النقض تصوب الخطأ. دون أن تتقضه. مثال.</p> <p>- الإقرار ماهيته في معنى المادة (٥١) من قانون الإثبات ؟</p> <p>- اختلاف الإقرار المكتوب عن المحرر المعد سلفاً لإثبات تصرف إنشائي مستقبلي. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>- عدم جواز تعليق الإقرار على شرط أو إضافته إلى أجل. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>- الجزاء المالي الذي يتفق عليه المتعاقدان . هو من قبيل الشرط الجزائي المنصوص عليه في المادة (٢٩٠) مدني . للتعويض عن الضرر الناشئ عن الإخلال بالالتزام.</p> <p>- عدم دخول ذلك في مقدار التعويض عن الضرر بعد وقوعه.</p> <p>- جواز التصرف بالإرادة المنفردة للمتصرف. دون توقف على قبول المتصرف إليه. ما لم يكن في ذلك إلزام للغير. المادة (٢٧٦) مدني.</p> <p>- التعويض يقدر بمقدار الضرر.</p> <p>- الضرر ماهيته ؟ وأنواعه ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>	
١٤٠٦	٢٢٧	<p>٢٩٠ - جواز الاتفاق في وثيقة التأمين أو في ملحق لها على أن يغطي التأمين الأشخاص المستثنين منه بحسب الأصل المنصوص عليه في البند ١/١ من وثيقة التأمين الموحدة الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل بالقرار رقم ٨١ لسنة ١٩٨٧ بشأن وثائق التأمين على السيارات.</p> <p>- وجوب تطبيق ما اتفق عليه الطرفان باعتباره مصدر الحق في المطالبة بالتعويض وليس نصوص القانون.</p> <p>- اعتبار وثيقة التأمين المنصوص فيها أو في ملحقها على استحقاق المستثنين للتعويض اشتراطاً لمصلحة الغير وسريان أحكام هذا الاشتراط عليها. المادتين (٢٥٤، ٢٥٦) مدني . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)</p>	
١٤٢١	٢٢٩	<p>٢٩١ - رفض الحكم المطعون فيه القضاء بتعويض والدي المتوفي في حادث قتل خطأ لعدم إثباتهما أنه كان يعولهما قبل وفاته وأنهما لا مال لهما أو أن ما لديهما من مال لا يفي بالنفقة. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>- تقدير التعويض الجابر للضرر. من سلطة محكمة الموضوع.</p> <p>(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٩)</p>	

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
١٤٣٦	٢٣٣	<p>٢٩٢ - اشتغال الحكم في أسبابه على تقارير قانونية خاطئة. لا يبطله. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة.</p> <p>- محكمة النقض تتولى تصحيحه في ذلك دون أن تنقضه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٢)</p>
١٤٤١	٢٣٤	<p>٢٩٣ - عدم جواز التحكيم في الحق المدعي به إلا بتوكيل خاص من الموكل صاحب الحق إلى الوكيل. المادة (٢/٥٨) إجراءات مدنية.</p> <p>- الاتفاق على التحكيم من غير الموكل به توكيلاً صحيحاً من صاحب الحق. مؤداه: البطلان. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١٦)</p>
١٤٤١	٢٣٤	<p>٢٩٤ - قيام صفة المدعية في الدعوى بإثباتها أن المتعاقد مع المدعى عليه كان نائباً عنها في التعاقد.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١٦)</p>
١٤٤١	٢٣٤	<p>٢٩٥ - القضاء بالتعويض عن غصب العين المؤجرة بوضع اليد عليها بعد انتهاء مدة العقد. صحيح. أساس ذلك ٩</p> <p>(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١٦)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<p>٢٩٦ - إيراد الحكم في أسبابه لتقريرات قانونية خاطئة. لا يعيبه. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة.</p> <p>- سلطة محكمة النقض في تصحيح تلك التقريرات دون أن تنقض الحكم.</p> <p>- مثال بشأن رخصة صناعية وإنشاء المناطق الاقتصادية، وأهدافها، واختصاصاتها، وكيفية ممارستها لنشاطها.</p> <p>(الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ و ٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<p>٢٩٧ - تقدير التعويض الجابر للضرر استناداً إلى نص المادة ٢٩٠ مدني لاشتراك المضرور بفعله في إحداث الضرر أو زاد فيه. بما يتناسب مع فعله وما نتج عنه من ضرر. صحيح. مثال.</p> <p>(الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ و ٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
		<p>٢٩٨ - جزاء البطلان المنصوص عليه في المادة ٨١٥ من قانون الإثبات. المتعلق بأعمال الخبير. عدم ترتيبه إلا إذا لم يدعو الخصوم للحضور في الاجتماع الأول لبدء أعماله.</p> <p>- الدعوة للحضور في أول أعماله. كفايتها لصحة العمل طوال مدة المأمورية. ما دام العمل كان مستمراً لم ينقطع.</p>

مكم		مكم
الصفحة	القائمة	
١٤٤٨	٢٣٥	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تتبع الخصوم لسير العمل. - بطلان عمل الخبير. مناطه: أن تشوب إجراءاته عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم. - جواز مباشرة الخبير لعمله في غيبة الخصوم ما دام قد دعاهم على الوجه الصحيح. مثال. <p>(الطعن أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ وه لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<ul style="list-style-type: none"> ٢٩٩ - عدم مسئولية الشريك في الشركة ذات المسئولية المحدودة عن ديونها والتزاماتها. إلا في حدود حصته في رأس مالها. - ليس للدائن ضمان إلا في ذمة الشركة دون ذمم الشركاء الشخصية. - انطباق ذلك في علاقة الشركاء بعضهم البعض وعلاقتهم بالغير. شرطه: أن تكون الشركة ذات المسئولية المحدودة. خصماً في الدعوى ابتداءً وأن يكون المبلغ المحكوم به من ديون الشركة والتزاماتها الناشئة عن ممارستها لنشاطها. <p>(الطعن أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ وه لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<ul style="list-style-type: none"> ٣٠٠ - تقدير التعويض الجابر للضرر استناداً إلى نص المادة ٢٩٠ مدني لاشتراك المضرور بفعله في إحداث الضرر أو زاد فيه. بما يتناسب مع فعله وما نتج عنه من ضرر. صحيح. مثال. <p>(الطعن أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ وه لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٧١	٢٣٦	<ul style="list-style-type: none"> ٣٠١ - قبول محكمة الاستئناف ما قدمه المطعون ضده من إثبات أدائه للدية المحكوم بها جزائياً. لا عيب. علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٧١	٢٣٦	<ul style="list-style-type: none"> ٣٠٢ - مخالفات السير والمرور. لا أثر لها في الشروط الواردة في عقد التأمين. علة ذلك ؟ - الشروط الواردة في عقد التأمين والمتعلقة بالأخطار عن الحادث. شروط تعسفية لا يعتد بها ما دام لم يترتب على عدم الأخطار ضرر لشركة التأمين. علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>

حكم		حكم
القاعدة	الصفحة	
٢٣٨	١٤٨١	<p>٣٠٣ - علاقة التبعية بين التابع والمتبوع التي توجب مسؤوليته عن أعمال تابعه. ماهيتها في معنى المادة ٢١٣ / ب مدني ؟</p> <p>- مسؤوليته عن تلك الأعمال ولو كان التابع تابعا لأكثر من متبوع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
٢٣٨	١٤٨١	<p>٣٠٤ - استحقاق الدية أو الأرش. شرطه: استقرار الضرر نهائياً ومعرفة نطاقه. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
٢٣٨	١٤٨١	<p>٣٠٥ - الضمان يقدر بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاتته من كسب . شرطه : أن يكون ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار. وأن يكون محقق الوقوع بالفعل في الحال أو في المآل.</p> <p>- الضرر المحتمل . التعويض عنه غير واجب إلا إذا وقع بالفعل.</p> <p>- لا مانع من احتساب الفرصة المحتملة في الكسب الفائت ما دام المضرور كان يأمل الحصول عليها بأسباب مقبولة. وكان قد فقد العمل أو الرزق الذي يعيش عليه. مثال.</p> <p>- الدية ماهيتها في الشريعة الإسلامية.</p> <p>- عدم جواز الجمع بين الدية وبين التعويض عن الأضرار الأدبية أو النفسية. إلا أن يكون قد تخلف عن فقد العضو أو منفعته شين أو تشويه فيجوز الحكم بالتعويض عنه. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
٢٣٩	١٤٩٠	<p>٣٠٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها وتفسير العقود والمشارطات. بما لا يخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ في تفسير اتفاقية أتعاب محام.</p> <p>(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٣)</p>
٢٣٩	١٤٩٠	<p>٣٠٧ - محكمة الموضوع في نظرها للدعوى والفصل فيها. مقيدة بالطلبات الختامية التي تقرر سمعها من الخصوم.</p> <p>- عدم إجابتها لطلب لم يتمسك به الخصم في طلباته الختامية رغم الإشارة إليه في صحيفة افتتاح الدعوى. لا عيب .</p> <p>(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٣)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
١٤٩٧	٢٤٠	<p>٣٠٨ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها . موضوعي. ما دام سائغاً. مثال.</p> <p>- في العقود الملزمة للجانبين لا يجوز لأي من طرفيها الامتناع عن تنفيذ التزامه بغير مبرر.</p> <p>- جواز امتناع أي منهما عن تنفيذ التزامه. متى لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به. أساس ذلك ؟</p> <p>- حق المشتري في حبس الثمن . متى أخل البائع بأحد التزاماته.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك : متى كان سائغاً.</p> <p>- وجوب أن يكون تنفيذ العقد بما يوجبه حسن النية في التعامل.</p> <p>- عدم اقتصار ذلك على ما ورد في العقد امتداد ذلك إلى ما يكون من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف.</p> <p>- خلو الاتفاق من ميعاد التسليم . لا يعني ترك الأمر لمشيئة البائع.</p> <p>- تحقق مسؤولية الملتزم بتحقيق غاية. إذا لم تتحقق هذه الغاية. مهما بذل من جهد .</p> <p>- عدم تحديد مدة لتنفيذ الالتزام في العقد. يوجب تحديدها وفق نوع التعاقد وعرف الطائفة التي ينتمي إليها العقد إن كان من العقود المسماة. أو طبيعة التعامل والظروف التي أحاطت به ونصوص العقد إذا كان من العقود غير المسماة.</p> <p>- عبء إثبات تخلف أي من المتعاقدين عن تنفيذ التزاماته الموجبة لفسخ العقد. وقوعه على عاتق من يدعيه.</p> <p>- عجزه أو تقاعسه . يوجب رفض طلب الفسخ . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
١٥١٥	٢٤٣	<p>٣٠٩ - قضاء محكمة أول درجة بكامل مبلغ التعويض المطلوب في الدعوى عن الأضرار الأدبية والمادية والمورثة. قضاء الحكم المطعون فيه بذات المبلغ عن الأضرار المادية فقط ورفضه الحكم بالتعويض عن الأضرار الأدبية والمورثة. صحيح ليس فيه قضاء بما لم يطلبه الخصوم. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١٥١٥	٢٤٣	<p>٣١٠ - حق محكمة الاستئناف في تأييد الحكم المستأنف واعتناق أسبابه أسباباً لها وأن تضيف إليها. متى اقتضت بما ورد فيها. مثال في تقدير تعويض.</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
١٥١٩	٢٤٤	<p>٣١١ - متى تكون الشهادة متضمنة جر مغم أو دفع مغم للشاهد في معنى المادة ١/٥ من قانون الإثبات.</p> <p>- علاقة التبعية بين الشاهد وصاحب العمل. لا تمنع بمجرد من قبول شهادة التابع. متى لم تجر منفعة أو تدفع مفرمة.</p> <p>- وقوع عبء إثبات الغرم أو الغنم على من يدعيه.</p> <p>- تقدير أقوال الشهود واستخلاص الحقيقة منها موضوعي. متى لم تخرج المحكمة عن مدلول تلك الأقوال. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
		<p>٣١٢ - الاسم التجاري للمحل. ماهيته ؟</p> <p>- بيع المحل التجاري. اشتماله على العناصر المادية والمعنوية المخصصة لمزاولة النشاط التجاري. ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك. أو يوجد في القانون ما يمنع انتقال الترخيص للمشتري.</p> <p>- ورود اسم شخص في الرخصة التجارية ليس دليلاً بمجرد على ملكيته للمنشأة التجارية.</p> <p>- اشتراط أن يكون مقدم طلب الترخيص للمؤسسة من مواطني الدولة. هو أن يتم حجز الاسم التجاري للمؤسسة لدى دائرة التنمية الاقتصادية وصورة من شهادة عضوية المؤسسة في غرفة تجارة وصناعة أبوظبي. أساس ذلك ؟</p> <p>- شروط ترخيص المؤسسات لغير المواطنين. ماهيتها في معنى المادة ٢٨ من القرار الإداري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تنظيم الأنشطة الاقتصادية وإصدار التراخيص الصادر استناداً للمادة رقم ١٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٨ بإنشاء دائرة التنمية الاقتصادية.</p> <p>- المقومات المعنوية للمحل التجاري هي عماد فكرته. ولكنها لا تلغي قيمة العناصر المادية التي لا غنى عنها له. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p>

محكم		محكم
الصفحة	القائمة	
١٥٢٤	٢٤٥	<p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم للرد على كل منها على استقلال . ما دام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٦)</p>
١٥٢٣	٢٤٦	<p>٣١٣ - رسالة الفاكس. قيامها مقام الأصل المودع لدى الجهة المرسله. لها قيمة المحرر العرفي في الإثبات.</p> <p>- هي ليست صورة ضوئية. ما لم تتكرر الجهة المرسله صدورها منها . أو تتكرر ما نسب إليها من توقيع عليها.</p> <p>- تقدير ما إذا كانت رسالة الفاكس صورة ضوئية أو أصلاً منقول عن جهاز الفاكس من عدمه. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- النسخة الكربونية للمحرر العرفي تعتبر في حقيقتها محرراً قائماً بذاته كالأصل لها حجية في الإثبات في مواجهة من نسبت إليه ما لم ينكر صراحة عدم صدورها منه.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها . موضوعي. متى كان سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٦)</p>
١٥٢٣	٢٤٦	<p>٣١٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٦)</p>
١٥٢٩	٢٤٧	<p>٣١٥ - جواز الطعن بالاستئناف على الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة والتي تتعلق بولاية المحكمة من حيث اختصاصها أو اختصاص هيئة التحكيم. فور صدور الحكم. دون انتظار صدور حكم منه للخصومة فيها. المادة (١٥١) إجراءات مدنية. علة ذلك ؟</p> <p>- ميعاد الطعن في هذه الحالة. بدؤه من اليوم التالي لصدور الحكم وفي خلال الميعاد المحدد للطعن بالاستئناف . المادة ١/١٥٢ من ذات القانون.</p> <p>- ليس للطاعن الحق في اختيار بداية تاريخ الطعن.</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٧)</p>
		<p>٣١٦ - الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة . هو الذي لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . متى استقام على سند من القانون.</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١٥٣٩	٢٤٧	<ul style="list-style-type: none"> - بطلان كل تعامل في الأوراق المالية المدرجة في السوق لم تسجل وفق أحكام القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠ في شأن هيئة سوق الإمارات للأوراق المالية والسلع والقرارات والأنظمة الصادرة تنفيذاً له. - سلطة محكمة الموضوع في ندب خبير أو أكثر في المسائل الفنية التي يستلزمها الفصل في الدعوى. - أخذها بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى لاقتناعها بصحة أسبابه. دون ندب خبير آخر. لا يعيب حكمها. - هي غير ملزمة بالرد استقلالاً على المطاعن الموجهة للتقرير. أخذها به محمولاً على أسبابه. مفاده : أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستأهل رداً بأكثر مما تضمنه الخبير. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائغاً. <p>(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٧)</p>
١٥٥٠	٢٤٨	<ul style="list-style-type: none"> - جواز رفع دعوى التعويض عن الضرر أمام المحكمة التي وقع في دائرتها الضرر الذي حاق بالنفس أو المال. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٠٠، ١١٨٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٠)</p>
١٥٥٠	٢٤٨	<ul style="list-style-type: none"> - رفع الدعوى بالطريق العادي للمطالبة بمبلغ نقدي والتعويض عن المثل في السداد. دون اتباع طريق أمر الأداء. صحيح. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ١٢٠٠، ١١٨٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٠)</p>
١٥٥٠	٢٤٨	<ul style="list-style-type: none"> - عبء إثبات ما يخالف الظاهر وقوعه على عاتق من يدعيه. مثال بشأن عدم إفسار المدين. - إحالة المحكمة الدعوى للتحقيق ليثبت الطاعن عسره. ثبوت يساره والحكم بإلزامه بسداد الدين المطالب به دون إمهاله عملاً بالمادة ٤٣٠ من قانون المعاملات المدنية. لا عيب . <p>(الطعن رقم ١٢٠٠، ١١٨٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٠)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - تقدير قيمة الدعوى عند رفعها. بطلبات الخصوم فيها. وتسدد عنها الرسوم. - تقديرها النهائي يكون وفق الطلبات النهائية ويسدد عنها فرق الرسوم. إذا قضي بمبلغ يزيد على المبلغ المسدد عنه الرسم عند رفعها. وذلك بعملة الدولة. - عدم تسليم الصورة التنفيذية للمحكوم له إلا بعد سداد فرق الرسم.

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١٥٥٧	٢٤٩	<p>- وجوب سير المحكمة في نظر الدعوى. ولو عدلت الطلبات بعد رفعها وترتب على ذلك زيادة قيمة الدعوى. ما دامت الرسوم القضائية عند رفعها قد سددت على مقدار القيمة المرفوعة بها. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>
١٥٥٧	٢٤٩	<p>٣٢١ - وجوب أداء الموكل للوكيل الأجر المتفق عليه. متى قام بالعمل. فإن لم يتفق على أجر وكان الوكيل ممن يعملون بالأجر فله أجر المثل. وإذا لم يكن ممن يعملون بأجر. اعتبر متبرعاً. المادة ٩٤٩ مدني.</p> <p>- وجوب أن يكون الوقت مناسباً لإلغاء الوكالة أو عزل الوكيل.</p> <p>- استخلاص ما إذا كانت الوكالة قد تعلق بها حق للغير أو صدرت لصالح الوكيل. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>
١٥٥٧	٢٤٩	<p>٣٢٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه. ما دامت لم تجد في المطاعن الموجهة إليه ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير.</p> <p>- هي غير ملزمة بتتبع الخصوم للرد على أوجه دفاعهم وحججهم. متى بينت الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلاً بأسباب سائفة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>
١٥٧٠	٢٥١	<p>٣٢٣ - سلطة محكمة الموضوع في وقف الدعوى المدنية المنظورة أمامها تعليقاً أو عدم وقفها متى رأت أن الفصل فيها يتوقف على الفصل في دعوى أخرى. ولأي من الخصوم تعجيل الدعوى متى زال السبب.</p> <p>- تقدير توافر سبب الوقف أو عدمه موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٥٧٠	٢٥١	<p>٣٢٤ - عدم اختصاص المحكمة المدنية بوقف تنفيذ حكم الإخلاء الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الإيجارية.</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>

مستند		مستند
الصفحة	القائمة	
١٥٧٥	٢٥٢	<p>٣٢٥ - التفات المحكمة عن طلب نذب خبير موارد بشرية لبحث أحقية الطاعن في الترقية من عدمه. لا عيب. أساس ذلك ؟</p> <p>- رفض طلب الطاعن الذي تجاوز سن المعاش وبقي في الخدمة. بفرق مكافأة نهاية الخدمة بين الدرجة التي كان عليها والدرجة التي يستحقها. لا عيب. أساس ذلك ؟</p> <p>- تسكين الطاعن على درجة برغم تجاوزه سن المعاش وبقاؤه في الخدمة. مكافأة وتقدير له. لا يستحق عنها تعويضاً. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٥٧٩	٢٥٣	<p>٣٢٦ - نزع الملكية لأي سبب. يستوجب تعويضاً عادلاً. ولو كان للمنفعة العامة.</p> <p>- مطالبة بلدية أبوظبي بالتعويض العادل عن نزع ملكية المطعون ضده. صحيح. ما دامت البلدية هي التي تولت عملية تخصيص الأراضي والنظر في التظلمات المثارة بشأنها.</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٥٧٩	٢٥٣	<p>٣٢٧ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. ومنها تقارير الخبراء والأخذ بما تطمئن إليها منه. وإطراح ما عداه. متى أقامت قضاها على أسباب سائفة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٥٨٤	٢٥٤	<p>٣٢٨ - سلطة محكمة الإحالة في الفصل في اختصاصها بالنزاع المحال عليها ولائياً أو نوعياً. سواء كانت محكمة طعن أو محكمة إحالة. المادة ٢/٨٩ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٥٨٩	٢٥٥	<p>٣٢٩ - ميعاد تقادم دعوى إلغاء القرار الإداري. خمسة عشرة عاماً. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم جواز تطبيق القانون المقارن. في تحديد مواعيد وآجال تقادم الدعوى وسقوطها أو عدم سماعها سواء كان التقادم بسقوط أو مكسب وكذلك طرق الطعن في الأحكام.</p> <p>- وقوف ذلك عند حد إكمال نقص أو سد فراغ في التشريع الوطني. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>

مكس		مكس
الصفحة	القائمة	
١٥٩٦	٢٥٦	<p>٣٣٠ - تطبيق المحكمة أحكام قانون الخدمة المدنية في إمارة أبوظبي في شأن فصل الموظف العامل في جهة يخضع الموظفون فيها لأحكام النظم الخاصة بها. لا عيب. ما دامت تلك النظم قد خلت من تنظيم الضمانات والإجراءات التأديبية التي تكفل صيانة حقوق الموظف في الدفاع بما يضمن حيادية وموضوعية المحاكمة التأديبية. أساس ذلك ٥. مثال.</p> <p>(الظمن رقم ١٠١٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٦٠١	٢٥٧	<p>٣٣١ - تطبيق لائحة الموارد البشرية لشركة أبوظبي للخدمات الصحية (صحة) على واقعات النزاع بين الطاعنان والمطعون ضدها. صحيح.</p> <p>- الخدمة المستمرة. ماهيتها ٥</p> <p>- الموظف المنقول يصطحب معه حالته الوظيفية من الجهة المنقول منها إلى الجهة المنقول إليها. وتحل الجهة المنقول إليها محل الجهة المنقول منها في جميع الحقوق والالتزامات.</p> <p>- استحقاق الموظف غير المواطن لدى شركة أبوظبي للخدمات الصحية لمكافأة نهاية الخدمة راتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته للثلاث سنوات المتصلة وراتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة المتصلة التالية محسوباً على آخر راتب أساسي تقاضاه عن خدمته الفعلية بالمنشأة التي يعمل بها.</p> <p>- الموظف المنقول من وزارة الصحة إلى الهيئة العامة للخدمات الصحية. اعتبار مدة خدمته متصلة ومستمرة. تحمل الهيئة قيمة الفروق المالية عن مكافأة نهاية خدمته على أساس آخر مرتب له لدى الهيئة وليس لدى وزارة الصحة عند نقله منها.</p> <p>(الظمن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٦٠٧	٢٥٨	<p>٣٣٢ - السبب الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- مثال لإلغاء قرار فصل عامل لقيام الفصل على سبيل غير مبرر قانوناً.</p> <p>(الظمن رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١١/١)</p>

حكم		مסקم
الصفحة	القاعدة	
١٦١٩	٣٦١	<p>٣٣٣ - استلام الطاعن صورة من مذكرة المطعون ضدها المرفق بها صورة من إنذار إنهاء خدمته لديها موقع عليها منه. دون طلب أجلاً للرد على المذكرة ودون منازعة منه في صورة الإنذار. أثره : اعتبار ذلك إقرار منه بأن تاريخ إنهاء خدمته هو ما جاء بصورة الإنذار وأنه تسلم كافة حقوقه حسبما ورد به. ولا يجوز له الرجوع عن هذا الإقرار. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٦١٩	٣٦١	<p>٣٣٤ - التزام صاحب العمل بالتأمين الصحي على العمال. شرطه: سريان عقد العمل بينه وبين كل منهم. انقضاء العقد. أثره : انقضاء الالتزام. المادة ٩٦٥ من قانون العمل.</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٦١٩	٣٦١	<p>٣٣٥ - عدم التزام صاحب العمل بدفع أجره العامل. إلا إذا أنجز العامل العمل المطلوب منه بموجب العقد.</p> <p>- رفض الحكم المطعون فيه الحكم للطاعن بالأجرة المطالب بها استناداً إلى إقراره الضمني بانتهاء عمله لدى المطعون ضدها في التاريخ الوارد بصورة الإنذار والسابق على المدة المطالب بأجرتها. لا عيب. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٦٢٥	٣٦٢	<p>٣٣٦ - الما قول يضمن ما يتولد عن فعله من ضرر سواء كان ذلك بتعديه أو تقصيره.</p> <p>- ضمانه أيضاً فعل تابعه. متى كان له سلطة فعلية عليه في الرقابة والتوجيه وكان الفعل قد حدث منه أثناء أو بسبب تأدية وظيفته. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٦٢٨	٣٦٥	<p>٣٣٧ - الحالات التي يجوز فيها طلب تفسير الحكم في معنى المادة (١٣٨) إجراءات مدنية؟</p> <p>- تفسير الحكم . عدم وروده على ما وقع فيه من خطأ في تطبيق القانون أو الواقع الثابت في الأوراق. اقتصار الطلب على ما وقع في المنطوق من غموض أو إبهام. علة ذلك؟</p> <p>- خلو منطوق الحكم من غموض أو إبهام. مؤداه : عدم قبول طلب التفسير. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ طلب تفسير - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١٦٤٢	٢٦٦	<p>٣٣٨ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الجزائية بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة. والقضاء بانقضاء الدعوى الجزائية بمضي المدة. لا حجية له أمام المحكمة المدنية التي تنظر الدعوى المدنية. هي لا تلتزم في تكوين عقيدتها بما قام عليه الحكم الجنائي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
١٦٤٢	٢٦٦	<p>٣٣٩ - الشيك اعتباره أداة وفاء. انطواءه بذاته على سبب تحريره.</p> <p>- الأصل فيه الوفاء بدين مستحق على الساحب. على من يخالف ذلك إثبات ما يدعيه.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها استخلاص السبب الحقيقي لإصدار الشيك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- مثال لتحصيل سائغ في نفي إصدار الشيك وتسليمه للطاعن.</p> <p>(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
١٦٥٨	٢٦٨	<p>٣٤٠ - نكول جهة الإدارة عن وعدها للمطعون ضده برفضها منحة إجازة دراسية. وعدم معاملتها له بالمساواة. مع زملائه في الوظيفة. مخالفة لمبدأ الثقة في أعمال الإدارة ولمبدأ المساواة بين الموظفين.</p> <p>- وجوب بيان جهة الإدارة المبررات التي استندت إليها في تقديرها لرفض منح المطعون ضده إجازة دراسية. وكذلك مبررات منحها تلك الإجازة لزملائه الآخرين. ولو كان المنع والمنح من سلطتها الجوازية. مخالفة ذلك. يعيب القرار بعدم المشروعية.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
١٦٥٨	٢٦٨	<p>٣٤١ - عدم رد المحكمة على دفع أو دفاع. لا أثر له على ما انتهت إليه في الحكم. لا يعيب. مثال.</p> <p>- تسكين المطعون ضده للعمل بوظيفة رئيس وحدة البحوث والدراسات بالمنطقة الشرقية. يتضمن النقل للموظف مكانياً ونوعياً. عدم جوازه: إلا إذا صدر من لجنة المتابعة والتنفيذ بناءً على عرض لجنة الموارد البشرية في حالة نقله من وظيفة إلى أخرى داخل الأمانة العامة للمجلس. ومن رئيس المجلس بموافقة رئيس الدائرة الأخرى إذا كان النقل من الأمانة العامة إلى دائرة أخرى. مخالفة ذلك. يعيب القرار بعدم المشروعية. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>

حكم		- حكم
الصفحة	القائمة	
١٦٦٦	٢٦٩	<p>٣٤٢ - الطلب أو الدفع الذي لا يكون لصاحبه مصلحة فيه. عدم قبوله. أساس ذلك. مثال.</p> <p>- عدم بطلان إجراء لا ينص القانون صراحةً على بطلانه. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>- مثال بشأن رفض المحكمة الحكم ببطلان عمل الخبير لقيامه على مستندا من جهة البلدية يمنع البناء على الأرض محل التداعي. دون حضور أطراف النزاع.</p> <p>(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)</p>
١٦٧٨	٢٧١	<p>٣٤٤ - العبرة في قيام أسباب فصل العامل هي بتوافرها وقت الفصل وليس بعده.</p> <p>- تقدير قيام مبرر فصل العامل من عدمه. موضوعي.</p> <p>- تكليف العامل بإثبات تعسف صاحب العمل في الفصل. غير لازم. ما دامت المحكمة قد رأت عدم جدية مبرر الفصل. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)</p>
١٦٨١	٢٧٢	<p>٣٤٥ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء ولها أن تأخذ بها كلها أو بعضها أو أن تطرحها ما دامت لم تطمئن إليها. متى كان سائغاً.</p> <p>- تحديد ما يستحقه الموظف من درجة وتسكينه عليها. وفقاً للضوابط القانونية. وتطبيقه على واقعة النزاع من مهام القاضي الأساسية. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٨)</p>
١٦٨٥	٢٧٣	<p>٣٤٦ - الأخذ بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها. شرطه : اتحاد الخصوم والسبب والموضوع في الدعويين. وأن يصدر في أحدهما حكماً قطعياً حائزاً لقوة الأمر المقضي به. في مسألة أساسية لا تتغير في الدعويين وأن تكون هي الأساس في الدعوى الثانية بين الطرفين. مثال لاختلاف الدعويين .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>
		<p>٣٤٧ - التزام شركة التأمين بتعويض المضرور من الغير عما لحقه من أضرار نتيجة وقوع حادث من السيارة المؤمن عليها في أي مكان تستخدم فيه. استناداً إلى أحكام القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. وليس قانون السير والمرور فيما نص عليه من سريان أحكامه على المركبات في الطرق العامة. أساس ذلك ؟</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١٦٨٥	٢٧٣	<p>- لا وجه لتطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعديل أحكام القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بإضافة فقرة جديدة (ز) إلى البند (١١) من الشروط العامة من وثيقة التأمين المتعلقة بالحوادث التي تقع خارج الطريق كما هو معرف به من أنه كل سبيل مفتوح للسير العام. على هذه الحالة . أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>
١٧١٢	٢٧٨	<p>- العبرة في قضاء المحكمة بما لم يطلبه الخصوم من عدمه. هو بالطلبات الختامية في الدعوى. لا بما تضمنته صحيفة افتتاح الدعوى. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٧٢١	٢٧٩	<p>- متى يجوز استئناف الحكم الصادر بتعيين محكم ومتى لا يجوز ذلك ؟</p> <p>- استئناف هذا الحكم. أثره: انتقال كل أوجه الدفاع والدفع إلى محكمة الاستئناف . مؤدى ذلك: وجوب تصدي محكمة الاستئناف لها والرد عليها. مثال.</p> <p>- عدم استئناف الحكم الصادر في دعوى طلب تعيين محكم. الذي لم يقتصر على تعيين المحكم. وتطرق إلى الرد على الدفع بعدم سماع الدعوى. مؤداه: حيازته لقوة الأمر المقضي به في هذا الشأن أثر ذلك: عدم جواز إثارة هذا الدفع من جديد.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٧٢١	٢٧٩	<p>- سلطة المحكمين في دعوى التحكيم في تقدير أتعابها ومصاريف التحكيم.</p> <p>- حقهم في إلزام الطرف الخاسر بها كلها أو بعضها.</p> <p>- للمحكمة بناء على طلب أحد الخصوم تعديل هذا التقدير بما يتناسب مع الجهد المبذول وطبيعة النزاع. متى رأت مغالاة المحكمين في تقديرها.</p> <p>- سلطة المحكمة في تقدير الأتعاب. موضوعية. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٧٢١	٢٧٩	<p>- دعوى بطلان حكم التحكيم. ماهيتها في معنى المادة ٢١٦ إجراءات مدنية؟</p> <p>- ورود العيوب التي يجوز لمدعي البطلان التمسك بها على سبيل الحصر في تلك المادة. مؤداه: عدم جواز القياس عليها.</p> <p>- ماهية تلك العيوب في معنى تلك المادة المار ذكرها؟ مثال لمنازعة لا تختص بها المحكمة.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>

حكم		حكم
القاعدة	الصلحة	
٢٧٩	١٧٢١	<p>٣٥٢ - سلطة المحكمين في دعوى التحكيم في تقدير أتعابها ومصاريف التحكيم.</p> <p>- حقهم في إلزام الطرف الخاسر بها كلها أو بعضها.</p> <p>- للمحكمة بناء على طلب أحد الخصوم تعديل هذا التقدير بما يتناسب مع الجهد المبذول وطبيعة النزاع. متى رأت مغالاة المحكمين في تقديرها.</p> <p>- سلطة المحكمة في تقدير الأتعاب. موضوعية. متى كان سائغاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
٢٨٢	١٧٣٨	<p>٣٥٣ - إعلان المؤسسة الفردية. يكون للمالكها أو من ينوب عنه. في موطنه الأصلي أو المختار أو في محل عمله.</p> <p>- خضوع الإعلان في هذه الحالة. إلى حكم المادة الثامنة من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- وجوب عرض المعلن الأمر على القاضي المختص ليأمر بإتمام الإعلان بطريق النشر أو اللصق حسبما هو مبين بالمادة الثامنة المار ذكرها. متى لم يجد المراد إعلانه. أو وجد المكان مغلقاً أو لم يتمكن من الاستدلال عليه.</p> <p>- حق المعلن إليه أن يثبت أن المكان الذي وجده مندوب الإعلان مغلقاً. ليس موطناً له. وأن موطنه يقع في مكان آخر.</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
٢٨٢	١٧٣٨	<p>٣٥٤ - وجوب إنذار الدائن للمدين للوفاء بالدين قبل استصدار أمر الأداء بخمسة أيام على الأقل. بطلان هذا الإنذار أو مخالفته. مؤداه: بطلان أمر الأداء. أساس ذلك ؟</p> <p>- صحيفة أمر الأداء . قيامها مقام ورقة التكليف بالحضور. أثر ذلك: اتصال الدعوى بالقضاء.</p> <p>- شرط التكليف بالوفاء عدم ارتباطه بالصحيفة ذاتها. إنما هو شرط لصدور أمر الأداء. مثال.</p> <p>- إعلان الطاعن بصحيفة الدعوى. بعد رفض القاضي إصدار أمر الأداء وتحديد جلسته لنظر الموضوع. أثره : صحة إجراءات الخصومة.</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
٢٨٣	١٧٤٤	<p>٣٥٥ - علاقة الخصوم بوكلائهم أمام محكمة الموضوع. شأنهم وحدهم. لا يجوز لغيرهم ولا للمحكمة أن تتصدى من تلقاء نفسها لهذه العلاقة. ما دام صاحب الشأن لم ينكر تلك الوكالة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١٧٤٤	٢٨٣	<p>٣٥٦ - وجوب رد من قبض شيء بغير حق إلى صاحبه. مع ما جناه من كسب أو منافع.</p> <p>- للقاضي أن يعرض صاحب الحق لقاء ما قصر فيه القابض مما جناه.</p> <p>- حق الورثة في استرداد الزائد من الفوائد التي أداها مورثهم عن الحد القانوني ولو لم يرفع به طلب عارض أو دعوى متقابلة.</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٧٤٩	٢٨٤	<p>٣٥٧ - تأخر المدين في الوفاء بالدين. يوجب إلزامه بدفع فائدة عن هذا التأخير حسبما هو منصوص عليه في المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨) من قانون المعاملات التجارية ما لم يتفق على غير ذلك. متى كان الدين تجارياً وكان مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام. وذلك على سبيل التعويض.</p> <p>- حق الدائن في اقتضاء فائدة على القرض التجاري حسب السعر المنصوص عليه في العقد. فإن لم يحدد في العقد احتسبت وفق سعر الفائدة السائد في السوق وقت التعامل على ألا يزيد على ١٢٪ حتى السداد.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تحديد سعر الفائدة ما دام لم يتم الاتفاق عليها ولم يقدم الطاعن للمحكمة ما يدل على السعر السائد في السوق.</p> <p>- استحقاق الفوائد التأخيرية عن الدين التجاري من تاريخ استحقاق الدين. ما لم ينص القانون أو الاتفاق على غير ذلك.</p> <p>- استحقاق الفائدة التأخيرية للدين المستحق للمقاول. عند قيامه بتسليم صاحب العمل أو المقاول الأصلي الأعمال المكلف بها. إلا إذا تم الاتفاق أو جرى العرف على غير ذلك. أساس ذلك؟ مثال .</p> <p>(الطعن أرقام ٨٧٢، ٨٢١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٧٤٩	٢٨٤	<p>٣٥٨ - استخلاص عناصر الضرر. وتقدير التعويض الجابر له بمراعاة الظروف والملابسات المحيطة به. موضوعي. ما دام لا يوجد في القانون نص يوجب اتباع معايير معينة. مثال.</p> <p>(الطعن أرقام ٨٧٢، ٨٢١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٧٤٩	٢٨٤	<p>٣٥٩ - البطلان المترتب على مخالفة المادة (١٣٠) من قانون الإجراءات المدنية. بشأن بيانات الخصوم الواجب اشتغال الحكم عليها. ماهيتها في معنى تلك المادة؟</p> <p>- النقص في البيانات التي لا يترتب عليه التجهيل أو اللبس في التعريف بشخصية الخصم. لا يؤثر في صحة الحكم. مثال.</p> <p>(الطعن أرقام ٨٧٢، ٨٢١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١٧٦٢	٢٨٥	٣٦٠ - استخلاص فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. ومنها تقدير كفاية أسباب فسخ العقد أو عدم كتابتها وتحديد الجانب المقصر في العقد أو نفي التقصير عنه. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ. (الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)
١٧٦٢	٢٨٥	٣٦١ - عدم وجوب إعداز المدين. متى كان تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجبر بفعل المدين. المادة (٣٨٨) من قانون المعاملات المدنية. مثال. (الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)
١٧٧٠	٢٨٦	٣٦٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء . موضوعي. ما دام سائفاً. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لا سند له من الواقع أو القانون. متى كان ما انتهى إليه يوافق صحيح القانون. مثال. (الطعن رقم ٣٦٩،٤٠٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)
١٧٧٠	٢٨٦	٣٦٣ - تحديد مركز العامل بالنسبة إلى الوظيفة التي يشغلها. منوط بالقرار الصادر بإسنادها له. - إنزال حكم القانون في هذه الحالة. العبرة فيه بهذا القرار وحده بحسب الوصف الذي أسبغه عليه. لا عبرة بمباشرة الطاعن أعباء الوظيفة التي يطلب تثبيته عليها. - النذب إلى هذه الوظيفة لا يعد تعييناً فيها أو ترقية إليها. ولا يرتب له حقاً في الاستمرار في شغلها. (الطعن رقم ٣٦٩،٤٠٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)
١٧٧٠	٢٨٦	٣٦٤ - مكافأة نهاية الخدمة والعلاوة التشجيعية. تقدرها جهة العمل وتختار من تمنحها له. - صدور القرار بذلك ممن يملكه حسب نظام العمل هو المصدر القانوني لاستحقاقها . - الترشيحات أو التوصيات أو الموافقات السابقة على القرار. أعمال تحضيرية. لا تكسب الحق فيها إلا بصدر الموافقة النهائية بقرار ممن يملك تلك الصلاحية. مثال. (الطعن رقم ٣٦٩،٤٠٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
١٧٧٠	٢٨٦	٣٦٥ - بدل الأثاث منحة للعامل مرة واحدة وفقاً للدرجة التي تحددها اللوائح والقوانين. وذلك عند استحقاقه لها. التغيرات التي تحدث بعد ذلك على حالته الاجتماعية. لا أثر لها في تقدير هذا البديل. (الطعن رقم ٣٦٩،٤٠٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)
١٧٧٠	٢٨٦	٣٦٦ - إلزام العامل بجزء من المصروفات. متى حكم عليه في جزء من الطلبات دون الآخر. صحيح. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٦٩،٤٠٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)
١٧٨٩	٢٨٨	٣٦٧ - حق صاحب ترخيص المدرسة الخاصة في تحديد الرسوم المدرسية لها. حده : اعتماد وزارة التربية والتعليم لتلك الرسوم. - حق الوزارة في إنقاص الرسوم المقدمة من صاحب الترخيص للحد المناسب. - خضوع المؤسسات التعليمية الخاصة لرقابة وزارة التربية والتعليم للتحقق من تطبيق أحكام القانون. (الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)
١٧٨٩	٢٨٨	٣٦٨ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على كل طلب أو دفاع يثيره الخصوم. (الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)
١٨٠٨	٢٩٢	٣٦٩ - وجوب تقديم طلب تفسير الحكم إلى المحكمة التي أصدرته. - وجوب أن يكون طلب التفسير منصّباً على أخطاء مادية بحتة حسابية أو كتابية. لا يؤثر تصحيحها على كيان الحكم فتفقده ذاتيته وتقطعه عن صلته بالحكم المصحح ويمس حجيته. أساس ذلك وعلة ؟ - متى يكون الحكم مشوباً بالغموض والإبهام مناط طلب التفسير ؟ - محكمة التفسير تجريه دون النظر لمدى مطابقة قضاء الحكم المُفسر للقانون. علة ذلك ؟ - خلو منطوق الحكم من الغموض أو الإبهام. مؤداه : عدم قبول طلب التفسير. مثال. (طلب تفسير رقم ٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٢)
١٨١٧	٢٩٤	٣٧٠ - حالات التماس إعادة النظر في معنى المادة (١٦٩) إجراءات مدنية. ماهيتها ؟ - رفع الالتماس لإعادة النظر في غير تلك الحالات. مؤداه : الرفض. مثال. (الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٥)

حكم		حكم
الصفحة	اللائحة	
١٨٢٢	٢٩٥	<p>٣٧١ - حقوق العمال المترتبة لهم بمقتضى قانون العمل. لا تسمع الدعوى بها بعد مضي سنة من تاريخ استحقاقها. متى أنكرها المدين بها. أساس ذلك ؟</p> <p>- احتساب تاريخ السنة. من اليوم الذي يصبح الحق المطالب به مستحق الأداء.</p> <p>- تحديد الواقعة التي يبدأ منها حساب المدة. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- ورود حالات الوقف والانقطاع على تلك المدة. أساس ذلك ؟</p> <p>- انقطاعها بالمطالبة القضائية المرفوعة بإجراءات صحيحة. والقضاء فيها بحكم نهائي بإجابة المدعي إلى طلباته كلها أو بعضها. أساس ذلك ؟</p> <p>- انتهاءها إلى الرفض أو عدم القبول أو الانقضاء أو السقوط أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو بإثبات تركها. يزيل أثر المطالبة القضائية في قطع التقادم. أساس ذلك ؟</p> <p>- إقرار المدين بالحق المطالب به صراحة أو ضمناً. يقطع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى.</p> <p>- قطع الزمان. أثره : احتساب مدة جديدة مساوية للمدة الأولى. أساس ذلك ؟</p> <p>- الإقرار الصريح أو الضمني بالحق من المدين به القاطع للتقادم. تقديره : موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- جواز الاستدلال عليه من أي دليل غير مجعود مقدم في الدعوى. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٥)</p>
١٨٢٧	٢٩٩	<p>٣٧٢ - التدليس والتفجير والغش الذي ينخدع به أحد المتعاقدين. هو ما يكون حاصلاً بوسائل احتيالية قولية كانت أو فعلية صدرت من المتعاقد الآخر. بحيث لولاها ما كان ليبرم العقد. أساس ذلك ؟</p> <p>- الظن الخاطي لا أثر له على صحة العقد. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في استخلاص عناصر التدليس أو التفجير أو الغلط. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٢٧	٢٩٩	<p>٣٧٣ - تطرق الحكم إلى قرارات قانونية غير لازمة. لا يعيبه. ما دام قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون. مثال بشأن اشتراط رفع الدعوى بالفسخ بسبب الغش أو الضرر خلال سنة من تاريخ العقد.</p> <p>(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١٨٤٧	٣٠١	<p>٣٧٤ - عدم تمسك الطاعن في صحيفة الاستئناف ولا في المذكرة الشارحة. بالدفع ببطلان إعلان صحيفة الدعوى. وبطلان إعلان الحكم الصادر فيها. مؤداه: سقوط حقه في إبدائها أمام الاستئناف وأمام النقض. أساس ذلك وعلمته؟</p> <p>- الدفع بالبطلان المتصل بالشكل والإجراءات. عدم تعلقها بالنظام العام.</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٥١	٣٠٢	<p>٣٧٥ - عقد الإيجار ينشئ حقاً للمستأجر في ذمة المؤجر الذي يلتزم بتمليك منفعة العين المؤجرة.</p> <p>- التنازل عن الحق في الإيجار يكون بين المستأجر وآخر ويكون عن كل الحق في المنفعة أو بعضه. نظير مقابل أو بدون ذلك.</p> <p>- عدم جواز التنازل عن كل الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار بمقابل واعتباره بيعاً.</p> <p>- عدم جواز بيع المواطنين الأراضي الصناعية. إلا وفقاً لما نصت عليه المادة ٩ من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الملكية العقارية بإمارة أبوظبي. وفقاً للضوابط التي يضعها المجلس التنفيذي للإمارة.</p> <p>- عدم جواز التنازل عن حق الإيجار في الأراضي الحكومية المؤجرة من الجهة المختصة إلا بإذن المؤجر. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٦٥	٣٠٥	<p>٣٧٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- ندب خبير في الدعوى ليس حقاً محتملاً للخصوم في كل حال.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في الالتفات عن هذا الطلب. متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها. مثال.</p> <p>- إقامة بئر للمياه في الأرض الموات دون ترخيص من الجهة المختصة. لا أثر له في تملكها.</p> <p>- الأرض الموات ملك للدولة. لا يجوز تملكها أو وضع اليد عليها إلا بإذن الجهة المختصة. المادة ١٢٠٩ وما بعدها من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
		<p>٣٧٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- اليمين المتممة في معنى المادة ٦٢٥ إثبات. ماهيتها؟</p>

حكم		حكم
القاعدة	الصفحة	
٣٠٧	١٨٧٢	<ul style="list-style-type: none"> - تلك للقاضي ليبنى حكمه على دليل كامل. شرطه: أن لا يكون في الدعوى دليل كامل. وألا تكون خاليه من الدليل. - لا محل لليمين المتممة في الدعوى الخالية من الدليل أو الدعوى المكتملة الدليل. - تقدير ذلك. موضوعي. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
٣٠٨	١٨٧٨	<ul style="list-style-type: none"> ٣٧٨ - دعوى إثبات الحالة. دعوى مستعجلة اقتصار دور القاضي فيها على تعيين خبير لتقديم خبير في الدعوى الموضوعية التي قد ترفع أمام محكمة الموضوع. - المحكمة في هذه الحالة لا تفصل في خصومه وليس لها أن تحقق المطاعن الموضوعية التي يوجهها الخصوم إلى تقرير الخبير. محل ذلك محكمة الموضوع. - عدم اختصاص المحكمة في دعوى إثبات الحالة اعتماد تقرير الخبير الذي عينته. بل تقضي بانتهاء الخصومة أمامها. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
٣١٠	١٨٨٤	<ul style="list-style-type: none"> ٣٧٩ - عدم جواز إعادة محكمة ثان درجة للدعوى بعد إلغائها الحكم المستأنف. إلى محكمة أول درجة. ما دامت تلك المحكمة كانت قد فصلت في موضوع الطلبات المطروحة عليها. أصلية كانت أم فرعية. علة ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٨)</p>
٣١٠	١٨٨٤	<ul style="list-style-type: none"> ٣٨٠ - إحالة القضايا التي ترفعها البنوك والمؤسسات المالية على المواطنين بسبب التسهيلات الائتمانية. قروضا كانت أو سحب على المكشوف أو بطاقات ائتمان وغير ذلك من المعاملات المالية. إلى المحاكم. دون التقييد بالأوامر الصادرة من رئيس الدولة السابقة على تاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٤. صحيح. <p>(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٨)</p>
		<p>راجع أيضاً : بطلان القاعدتان رقما ١٨ ، من ٢٢٧ ، من ١٤٧٤ .</p> <p>ونظام مام القواعد أرقام ٦ ، ٧ ، ٢٩٠ من ٢٤ ، من ٣٨ ، من ١٧٩٩ .</p> <p>ونقض " أسباب الطعن بالنقض. ما لا يقبل منها " القاعدتان رقما ٦ ، ١٢ من ٢٤ ، من ٦٧ .</p>

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
١٦	٤	<p>ثانياً : تسبب عيب :</p> <p>١ - التفات الحكم عن تحقيق دفاع الطاعن بخصوص دلالة مستند على عدم صحة ما توصل إليه الخبير في تقديره لقيمة التعويض وأخذ الحكم بذلك التقدير دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً ورداً. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٥)</p>
١٩	٥	<p>٢ - مسئولية البنك قبل العميل عن تنفيذه لعقود الخدمات المصرفية. تحكمها نصوص العقد المبرم بينهما.</p> <p>- قيام هذه المسئولية قبل البنك. متى ثبت إخلاله بالتزاماته. سواء ما تعلق منها بالشروط الواردة بالعقد صراحة أو ضمناً أو ما يجري به العرف المصرفي. وسواء كان ذلك من جانب الممثل القانوني للبنك أو أحد تابعيه. أو أي شخص استعان به البنك في تنفيذ التزامه.</p> <p>- استحقاق التعويض متى ترتب على خطأ البنك حصول ضرر للعميل وتوافرت علاقة السببية بين الخطأ والضرر.</p> <p>- عدم استطاعة درئ البنك مسئوليته . إلا إذا أثبت انتفاء الخطأ من جانبه. أو عدم توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر.</p> <p>- القضاء بانتفاء مسئولية البنك برغم عدم ثبوت انتفاء الخطأ في جانبه أو عدم ثبوت انتفاء رابطة السببية على نحو ما جاء بتقرير الخبير. عيب.</p> <p>(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٢٨	٧	<p>٣ - الحكم ببطلان العقد أو فسخه وإعادة الحال بين المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد. يوجب القضاء بالتعويض . متى استحال ذلك.</p> <p>- عدم مراعاة ما أدخل من تحسينات على العقار المقضي بفسخ عقده يستحيل نزاعها عنه دون ضرر. وتعويض المشتري بما يساوي قيمة تلك التحسينات. مخالفة للقانون.</p> <p>- تقدير قيمة التعويضات. موضوعي.</p> <p>(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٩)</p>
٦٠	١٠	<p>٤ - اختصاص قاض الأمور المستعجلة بمحكمة العين بنظر الإجراء الوقتي المطلوب حصوله في دائرتها. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
٦٧	١٢	<p>٥ - الحكم بفسخ العقد. يوجب على المحكمة إعادة الحالة بين المتعاقدين إلى ما كانت عليه قبل التعاقد. فإن استحال ذلك تحكم بالتعويض.</p> <p>- جواز تقديم الطلب العارض أثناء نظر الدعوى بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة بحضور الخصم يثبت في محضرها.</p> <p>- عدم أداء الرسوم القضائية عن ذلك الطلب. لا يمنع المحكمة من نظره. ويعتبر ديناً لصالح الخزينة العامة يلتزم به المدعي تقابلاً. علة ذلك ؟</p> <p>- مخالفة ذلك. مخالفة للقانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
٧٣	١٣	<p>٦ - التأمين الإجباري المقرر عند الترخيص للسيارات. لا يغطي سوى الأضرار الناجمة عن موت شخص أو تعرضه لأذى جسماني بسبب استعمال المركبة للطريق. أساس ذلك ؟</p> <p>- الطريق في معنى المادة الأولى من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٥ في شأن السير والمرور. ماهيته ؟</p> <p>- جواز رجوع شركة التأمين على المؤمن له بقيمة ما أدته من تعويض. في الحالات المبينة في الفقرة (ز) من البند رقم (١١) من الشروط العامة بنموذج وثيقة التأمين من القرار الوزاري رقم (٢٨٣) لسنة ٢٠٠٧ المعدل للقرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>
٧٨	١٤	<p>٧ - تقدير التعويض الناشئ عن مسئولية الناقل الجوي عن الأمتعة والبضائع المنقولة جواً مناطه: إعلان المرسل عن القيمة الحقيقية للبضاعة المشحونة عند تسليمه الطرد للناقل وأن يسدد الأجر الإضافي المطلوب عنها. أساس ذلك وعلة ؟</p> <p>- تخلف ذلك. مؤداه: معاملة تلك البضائع معاملة سائر البضائع الأخرى بالنسبة لمسئولية الناقل. فلا يلتزم إلا بمبلغ ١٧ وحدة حقوق سحب خاصة عن كل كيلو جرام عملاً بالمادة (٣/٢٢) من اتفاقية مونتريال للنقل الجوي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>

محكم		محكم
الصفحة	القاعدة	
٩١	١٦	<p>٨ - سريان القوانين المتعلقة بالإجراءات بأثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى . عدا ما استثنى من ذلك حصراً في نص المادة الأولى من قانون الإجراءات المدنية. ومنها القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى.</p> <p>- القوانين المعدلة للاختصاص . ماهيتها؟</p> <p>- الدعاوى التي تم الفصل فيها ولو لم يكن نهائياً. قبل العمل بالقانون الجديد لا تخضع لحكمه. خضوعها لأحكام القانون القديم. علة ذلك ؟</p> <p>- عدم خضوعها للقانون الجديد ولو كان قد عدل القديم تعديلاً جوهرياً في خصوص إجراءات رفع الدعوى أو نظرها أو إثباتها. علة ذلك ؟</p> <p>- الحكم بعدم الاختصاص والإحالة عملاً بنص المادة (٨٥) من قانون الإجراءات المدنية. ينهي الخصومة كلها فيما فصل فيه بصدد الاختصاص. مؤدى ذلك : قابليته للاستئناف.</p> <p>- عدم استئنافه. أثره: صيرورته نهائياً. وتلزم به المحكمة التي قضي باختصاصها ولو خالف حجية حكم سابق . أو بني على قاعدة غير صحيحة في القانون. علة ذلك ؟</p> <p>- وجوب تطبيق هذه القواعد. كلما تعلق عدم الاختصاص بالولاية. مثال بشأن نظام التحكم في المنازعات الناشئة عن تداول الأوراق المالية والسلع.</p> <p>(الطعون أرقام ٨٠٩، ٨٤١، ٨٤٨، ٨٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
١١١	١٩	<p>٩ - التزام شركة التأمين بتغطية المسؤولية المدنية للمؤمن له أو لقائد السيارة عن خطأ أيهما في استعمالها. متى ترتب على ذلك ضرر للغير وكان نتيجة طبيعية للفعل الضار.</p> <p>- الغير هو من ليس طرفاً في وثيقة التأمين.</p> <p>- مسؤولية المؤمن له أو قائد السيارة قبله أو ورثته عن ضمان الضرر.</p> <p>- عدم جواز احتجاج شركة التأمين قبل الضرر بالشروط الاستثنائية التي تستبعد مسئوليتها عن ذلك الواردة في وثيقة التأمين. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
		<p>١٠ - سقوط حق الماويل في المطالبة باسترداد الفرق بين مقدار المقايضة المتفق عليها وما يتوقعه من زيادة محسوسة في الثمن عند التنفيذ. متى لم يقر بإخطار صاحب العمل بذلك. أساس ذلك ؟</p>

مكم		مكم
الصفحة	القائمة	
١٣٥	٢٢	<p>- عدم جواز مطالبة المقاول لصاحب العمل بأية زيادة في الأجر. ما دام عقد المقاولة قد نص فيه على مبلغ إجمالي لتنفيذ تصميم متفق عليه. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٧،٩١٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٧)</p>
١٥٦	٢٤	<p>١١ - المودع لديه لا يلزم بالرد. إلا إذا تم الإيداع لديه حقيقة أو حكماً . مثال لتخلف الإيداع.</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ مدني- جلسة ٢٠١١/١/٣٠)</p>
١٥٦	٢٤	<p>١٢ - الأحكام التي حازت حجية الأمر المقضي به. حجة فيما فصلت فيه فصلاً لازماً في الخصومة. عدم جواز قبول دليل ينقض هذه القرينة.</p> <p>- عدم التزام القاضي المدني بالحكم الجزائي إلا فيما فصل فيه فصلاً لازماً في الخصومة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ مدني- جلسة ٢٠١١/١/٣٠)</p>
		<p>١٣ - جواز تنازل الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن حصته لأحد الشركاء أو للغير. مؤدى ذلك : ترتب أثر هذا التنازل من طرفيه من وقت تحرير العقد.</p> <p>- عدم ترتب هذا الأثر بالنسبة للشركاء أو الغير إلا من وقت قيد التصرف في سجل الشركة والسجل التجاري المادة (٢٣٠) من قانون الشركات التجارية.</p> <p>- جواز الاتفاق على بقاء الشركة قائمة بين باقي الشركاء إذا انسحب أحدهم منها.</p> <p>- الشريك المنسحب ليس له إلا نصيب في أموال الشركة يوم انسحابه يدفع له نقداً. وليس له نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق إلا ما كان منها ناتجاً عن عمليات سابقة على الانسحاب. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم مسؤولية الشريك المنسحب عن الأعمال التي تقوم بها الشركة بعد انسحابه ولا يسأل عن الديون التي تنشأ بعد ذلك. علة ذلك ؟</p> <p>- حل الشركة ذات المسؤولية المحدودة. لا يكون إلا بقرار من جمعيتها العمومية بالأغلبية اللازمة لتعديل عقدها. متى منيت بخسائر بلغت نصف رأسمالها.</p> <p>- بلوغ الخسائر الثلاثة أرباع رأس المال. يجيز للشركاء المالكين لربع رأس المال طلب الحل المادة (٢٨٩) من قانون الشركات التجارية.</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١٧٨	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - جواز حل الشركة متى أجمع الشركاء على إنهاء مدتها ما لم ينص عقد الشركة على الاكتفاء بأغلبية معينة. المادة (٥/٢٨١) من ذات القانون. - تقسم أموال الشركة الناتجة عن التصفية بين الشركاء بعد جرد المصفي لتلك الأموال وبيان ما عليها من التزامات وسداد ما عليها من ديون المادتان (٦٨٠، ٦٨٢) من قانون المعاملات المدنية والمادة (٣٠٨) من قانون الشركات التجارية. مثال. <p>(العلمان رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
٢١٠	٢٩	<ul style="list-style-type: none"> ١٤ - كل ضرر بالغير يرتب الضمان. - تقدير الضمان يكون بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاتته من كسب متى كان نتيجة طبيعية للفعل الضار. - وجوب تعيين محكمة الموضوع عناصر الضرر الذي حكمت بموجبها بالتعويض. - تقديم المضرور دليلاً على توافر أحد هذه العناصر ورأت المحكمة إطرأحه. وتقدير التعويض على خلافه. يوجب عليها أن ترد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. قصور. مثال. - وجوب إيراد المحكمة أوجه الدفاع الجوهرية والرد عليها بما يقسطها. مخالفة ذلك. قصور. مثال. <p>(العلمان رقم ٧٤٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>
٢٤٩	٣٥	<ul style="list-style-type: none"> ١٥ - تقدير التعويض الجابر للضرر الأدبي. موضوعي. شرطه: أن يكون تقديرها سائفاً. مخالفة ذلك؟ قصور وفساد في الاستدلال. مثال لتقدير تعويض أدبي معيب. <p>(العلمان رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٥٣	٣٦	<ul style="list-style-type: none"> ١٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها. موضوعي. شرطه: أن يكون استخلاصها سائفاً وكافياً لحمل قضائها. مخالفة ذلك. قصور وفساد في الاستدلال. مثال. <p>(العلمان رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ١٧ - وجوب بيان الحكم الذي يرتب المسؤولية التضامنية في بيان واضح وصريح الأساس الذي استند إليه في ذلك من قانون أو اتفاق. مخالفة ذلك. قصور.

مكم		مكم
الصفحة	القائمة	
٢٠٠	٤٣	<p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. شرطه: أن يكون تقدير المحكمة سائفاً. وأن لا تلتفت عن مستندات تمسك بها الخصم أو تعول على تقرير خبير كان بحثه غير كاف أو لم يعرض لما أثاره الخصوم من أوجه دفاع جوهرية. مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٣٠٦	٤٤	<p>١٨ - تمسك الطاعن ببطالان حكم التحكيم لقيام صلة بين المحكم وخصمه في الدعوى المحتكم في شأنها وطلبه إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات ذلك. رد الحكم المطعون فيه عليه بأن ذلك من أسباب رد المحكم وأن الطاعن لم يسلك طريق الرد المقرر في القانون والتفت عن طلبه. قصور وخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٣١٠	٤٥	<p>١٩ - عقد الشركة وجوب أن يكون ثابتاً بالكتابة. عدا شركة المحاصة. القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ المعدل بشأن الشركات التجارية.</p> <p>- الشركاء في الشركة. لا يجوز لأيهما في العلاقة فيما بينهم إثبات ما يخالف ما ورد بعقد الشركة أو يجاوزه إلا بالكتابة. مؤدى ذلك: عدم جواز إثبات صورية ما ورد بعقد الشركة من شروط إلا بالكتابة.</p> <p>- استخلاص الصورية أو نفيها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- مخالفة تلك القواعد. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٣٩٠	٥٩	<p>٢٠ - قبول الطعن بالاستئناف في غير حالات الطعن بإلغاء القرار الإداري. بغير سداد الرسوم القضائية المقررة على تلك الحالات. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه . المادتان (٢٠٥٣) من قانون الرسوم القضائية رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٨.</p> <p>- وجوب استيفاء الرسوم القضائية على الطلبات المستحق عليها الرسم . متى كانت الدعوى تشتمل على طلبات معفاة من الرسوم وأخرى غير معفاة منها. مخالفة ذلك ؟ مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٠٧، ١٢١٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ إداري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٨)</p>
		<p>٢١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. شرطه : أن يكون استخلاصها سائفاً له سنده من الأوراق. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لتسبيب معيب .</p>

حكم		محكم
الصفحة	القائمة	
٤١١	٦٣	<p>- وجوب تفهم محكمة الموضوع للدعوى عن بصر وبصيرة ومواجهة دفاع الخصوم الجوهرية والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>- العبرة بطلبات الخصوم الختامية في الدعوى.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٣)</p>
٤١٧	٦٤	<p>٢٢ - المنازعة في الحجز التنفيذي. توجب على المدعي فيها رفع الدعوى ببطالان الحجز.</p> <p>- الحجز التحفظي. إجراء وقتي من مقدمات التنفيذ. يوجب على من يجريه المبادرة بعد توقيع الحجز إلى رفع دعوى صحة الحجز. بطلب الحكم بثبوت الحق وبصحة إجراءات الحجز. بغية الحصول على سند تنفيذي.</p> <p>- دعوى صحة الحجز. رفعها طبقاً للقواعد العامة للإجراءات المدنية. من ناحية الاختصاص بأنواعه النوعية والولائية والقيمية والمحلية . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>- وجود دعوى بالحق سابقة على دعوى صحة الحجز. يوجب رفع الثانية مع الأولى.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٣)</p>
٤٥٦	٧٠	<p>٢٣ - إغفال الحكم الرد على دفاع جوهري للخصوم وارداً على تقرير الخبير الذي أخذت به المحكمة. مؤداه: قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لتسبب معيب.</p> <p>(الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٧)</p>
٤٦٠	٧١	<p>٢٤ - الدفاع الجوهري. وجوب إيراد الرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٧، ٥٧٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٤٧٥	٧٣	<p>٢٥ - حكم محكمة الاستئناف باختصاصها بنظر المنازعات غير المستثناة بنص المادتين (٧٦، ٨١) من قانون الخدمة المدنية. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٢/٢١)</p>
٤٧٨	٧٤	<p>٢٦ - قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف لعدم توقيع الحجز الفعلي على الأموال. دون التفتن إلى كتاب قاضي التنفيذ إلى الجهات الرسمية لتوقيع الحجز على تلك الأموال ورد تلك الجهات بتمام الحجز. عيب . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
٤٩١	٧٦	<p>٢٧ - الخبير في أدائه للمأمورية المكلف بها من المحكمة. هو شخص مكلف بخدمة عامة. مؤدى ذلك: محاضر أعماله أوراق رسمية لها حجية الأوراق الرسمية. عدم جواز دحض هذه الحجية إلا بالطعن عليها بالتزوير.</p> <p>- دفاع الطاعن بأن الخبير زور في محاضر الأعمال التي بنى عليها تقريره وطلبه تمكينه من إثبات ذلك. دفاع جوهري. وجوب إجابته إليه. الالتفات عنه والاستناد إلى التقرير في الحكم. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
٥٠٧	٧٩	<p>٢٨ - إيراد الحكم المطعون فيه أسبابه على وجه لا يواجه فيها الأسباب التي قامت عليها الدعوى ولا يصلح رداً عليها على نحو لا يدل على أن المحكمة قد أحاطت بوقائع الدعوى وأدلتها عن بصر وبصيرة. وأوردت أوجه الدفاع والدفع الجوهرية للخصوم. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
٥٢٥	٨٢	<p>٢٩ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. أساس ذلك؟</p> <p>- الطلب الذي لا مصلحة لصاحبه فيه. عدم قبوله. مثال.</p> <p>- عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب ليس له تأثير في الدعوى. مثال.</p> <p>- القضاء لوالدة المتوفي بالتعويض. دون أن تثبت أن ولدها كان يعملها قبل وفاته. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٥٢	٨٦	<p>٣٠ - عدم تحديد الحكم للفاتورة التي اعتمد عليها في تقدير قيمة الشيء المتنازع عليه ومقدار الثمن المثبت بها مع وجود أكثر من فاتورة في أوراق الدعوى واختلاف القيمة في كل منها. عيب.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)</p>
		<p>٣١ - شركة أبوظبي للإعلام. مؤسسة خاصة. مؤدى ذلك: ثبوت صفة التاجر لها في ما تنشئه من شركات أو تملكه أو تساهم فيه الدولة أو المؤسسات العامة.</p> <p>- سريان أحكام القانون التجاري على ما يثور من منازعات بشأنها. إلا ما استثنى بنص خاص.</p> <p>- أعمال الإذاعة والتلفزيون وإصدار الصحف والمجلات التي تدخل في أنشطتها.</p> <p>أعمال تجارية. ما دام الغرض منها تحقيق الربح. أساس ذلك ؟</p> <p>- انتفاء طابع المؤسسة العامة عنها.</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
٥٨٧	٨٩	<ul style="list-style-type: none"> - النصوص الواردة في القانون والتي تشكل بعض المعايير المميزة للمؤسسة العمومية. غير كافية لإضفاء الطابع العام عليها. ما دام قانون إنشائها جعلها شركة مساهمة عامة. وأن إدارتها تتم وفق أسس تجارية واستثمارية وفق أحكام القانون الخاص. - خضوعها لأحكام القانون الخاص . واعتبار أموالها أموالاً خاصة. - القرارات التي تصدرها ليست قرارات إدارية. وموظفوها ليسوا موظفين عموميين. - سريان أحكام قانون العمل عليهم. ما لم يكن للمؤسسة نظام خاص يحكم مواردها البشرية. فأحكامه هي التي تسري متى تضمنت أحكاماً أكثر فائدة ومزايا أفضل من قانون العمل للعاملين بها ولم تنزل عن الحد الأدنى لحقوق العمال المنصوص عليها في قانون العمل. أساس ذلك ؟ - حق العاملين بشركة أبوظبي للإعلام في المطالبة وفقاً لقواعد المنازعات العادية للتقاضي في المطالبة بإبطال التصرفات والقرارات التي يعتبرونها مخالفة لأحكام لائحة الموارد البشرية. أساس ذلك ؟ - وجوب تقديم الموظف تظلم كتابي إلى رئيسه المباشر موقفاً عليه منه متضمناً بيانات الموظف والقرار المتظلم منه وتاريخ صدوره وموضوع التظلم وأسبابه مشفوعاً بالمستندات. قبل اللجوء إلى القضاء. - انتفاء الطابع الإداري عن القرار المطعون فيه . لا يحول دون نظر الدعوى أمام الدائرة الإدارية بمحكمة النقض. علة ذلك ؟ - عدم إيراد الحكم المطعون فيه لدفع الطاعة بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم التظلم . أو الرد عليه. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٤/٦)</p>
٥٩٥	٩٠	<ul style="list-style-type: none"> - الأحكام الصادرة في الأمور الوقتية . ومنها قرارات قاضي التنفيذ الوقتية. عدم جواز إثارة النزاع بشأنها من جديد. متى كانت مراكز الخصوم والظروف التي صدر فيها الحكم لم يطرأ عليها تغيير مادي أو قانوني بين الطرفين. ولو اختلفت الطلبات بين الدعويين. أو كان الحكم السابق الذي حاز الحجية. قد خالف القانون. أو أخطأ في تطبيقه. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك وعلة ؟ <p>(الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>

مكم		مكم
الصفحة	القائمة	
٦٠٧	٩٢	<p>٣٣ - التزام المقاول بفرامة التأخير المتفق عليها في عقد المقاولة. شرطه : قيامه بإنجاز الأعمال كلها. ولكنه تأخر عن تسليمها إلى صاحب العمل عن الميعاد المحدد بالعقد.</p> <p>- لا محل للإلزامه بذلك. متى كان لم ينفذ أعمال المقاولة محل العقد. أو نفذ بعضها دون البعض الآخر.</p> <p>- حق صاحب العمل في المطالبة بالتعويض. متى لحقه ضرر من عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي.</p> <p>- عدم التزام المقاول بالتعويض متى أثبت أن إخلاله بالالتزام مرجعه إلى سبب لا يد له فيه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٩ ، ١٢٠٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٦٣٤	٩٦	<p>٣٤ - التفات المحكمة عن طلب الطاعن توجيه اليمين الحاسمة للمطعون ضده برغم إيرادها لهذا الطلب في أسبابها وردّها عليه بما لا يقسطه حقه. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٢)</p>
٦٣٨	٩٧	<p>٣٥ - وجوب تقيد محكمة الموضوع بنطاق الخصومة حسبما ورد فيها من طلبات ختامية أمام محكمة أول درجة. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال للقضاء بما لم يطلبه الخصوم .</p> <p>- جواز إبداء الطاعن لأول مرة أمام النقض. سبباً قانونياً محضاً ولو لم يكن متعلقاً بالنظام العام. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
		<p>٣٦ - وجوب التزام الوسيط بالوفاء بجميع التزاماته الناشئة عن الصفقات التي يتوسط في إبرامها في مواعيدها. أساس ذلك ؟</p> <p>- وجوب تسوية التزاماته مع السوق وفقاً لنظامه. سواء حصل على تسوية مع عملائه أم لم يحصل . أساس ذلك ؟</p> <p>- التزامه بسداد المبلغ المستحق عليه. وفقاً للتقرير الصادر عن المقاصة في الموعد الذي يحدده السوق في حالة شراء أوراق مالية باسم أحد المستثمرين ولحسابه. على ألا يتعدى ذلك الموعد انتهاء يوم العمل التالي ليوم التداول . ثم تتم تسوية المبالغ بعد ذلك بين الوسيط والعميل مباشرة حسب الاتفاق بينهما.</p>

مكس		مكس
الصفحة	القاعدة	
٦٤٦	٩٨	<p>- الاتفاق بين الوسيط والعميل بشأن التسهيل الائتماني . قد يكون صراحة أو ضمناً. مؤدى ذلك : سماح العميل للوسيط بشراء الأسهم والمتاجرة فيها وبالسحب على المكشوف يرتب التزام العميل سداد ما قد يسفر عنه الحساب من مديونية للوسيط. يستوي أن يكون الإيجاب من أحد الطرفين ولاقى قبولاً من الطرف الآخر. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٨، ٩٨٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٦٥٥	٩٩	<p>٢٧ - مسئولية كل سائق مرخص له بالقيادة. أثناء قيادته للسيارة المؤمن عليها. عما يحدث من أضرار للغير . كما لو كان هو المؤمن ذاته.</p> <p>- عدم مسئولية شركة التأمين. عن تغطية الأضرار التي تصيب المؤمن له شخصياً وعائلته أو السائق . بموجب عقد التأمين الموحد.</p> <p>- جواز إضافة ملاحق إلى عقد التأمين للاتفاق على تغطية تلك الأضرار التي لم ينص عليها بالعقد. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٦٦٠	١٠٠	<p>٢٨ - جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام النهائية. متى توافرت إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ١٦٩ من قانون الإجراءات المدنية في الموعد المحدد في المادة ١٧٠ منه .</p> <p>- سبق تقديم طلب الالتماس طعناً بالنقض على الحكم الملتمس فيه . وقضاء محكمة النقض برفض الطعن دون أن تفصل في أصل النزاع موضوعياً. لا يحول دون حقه في سلوك طريق الالتماس. أساس ذلك ؟</p> <p>- وجوب فصل المحكمة المقدم إليها الالتماس في جوازه من عدمه. دون أن تنقيد بما قضت به محكمة النقض في رفضها للطعن على الحكم محل الالتماس . علة ذلك ؟ مخالفة ذلك . عيب .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٧)</p>
٦٦٥	١٠١	<p>٢٩ - وجوب بيان المحكمة في حكمها الأسباب التي حملتها على عدم الأخذ بتقدير الخبير الذي انتدبته في الدعوى كله أو بعضه. متى حكمت على خلاف رأيه. مخالفة ذلك. قصور.</p> <p>- التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تتعارض فيه الأسباب بحيث لا يفهم على أي منها أقامت المحكمة حكمها. أو لا يبقى منها ما يحمل الحكم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٤، ٦٧١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٩)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
٦٧١	١٠٢	<p>٤٠ - العقد في معنى المواد ١٢٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٥ من قانون المعاملات المدنية. ماهيته. وانعقاده وأثره؟</p> <p>- الخلاف بين المتعاقدين في المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها في العقد. يحكم القاضي فيها. طبقاً لطبيعة المعاملة وأحكام القانون.</p> <p>- موجب التعويض في العلاقة التعاقدية. مناطه: إخلال أحد المتعاقدين بالتزامه العقدي. مخالفة الحكم المطعون فيه لذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال. للإخلال بالالتزام.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٠)</p>
٧٢٠	١٠٨	<p>٤١ - التفات المحكمة عن طلب توجيه اليمين الحاسمة التي انصبت صيغتها على إثبات أن موجه اليمين سدد المبلغ المطالب به الثابت بالكتابة. بدعوى أنه لا يجوز إثبات ما هو ثابت بالكتابة إلا بالكتابة. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
٧٢٨	١١٠	<p>٤٢ - وجوب التزام محكمة الموضوع بإسباغ التكييف القانوني الصحيح لواقعه الدعوى. دون التقيد بما يكيفها به الخصوم. وذلك تحت رقابة محكمة النقض.</p> <p>- الصورية المطلقة والصورية النسبية. ماهية كلا منهما.</p> <p>- الورثة. اعتبارهم من الغير بالنسبة للتصرفات الضارة الصادرة من المورث والتي يتلقونها مباشرة من القانون.</p> <p>- الوارث خلف عام لمورثه. مؤدي ذلك: انتقال حقوق مورثه إليه. حقه في إثبات الصورية في عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثه.</p> <p>- حق الوارث في العقود التي تصدر من مورثه لإخراج عقار من تركته من ملكه إلى ملكه شخص آخر. أن يثبت الاحتيال على قانون الموارث. بكافة طرق الإثبات. ولو كان العقد ثابتاً بسند عرقي أو رسمي.</p> <p>- مثال لتكيف خاطئ للصورية.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
٧٣٨	١١٢	<p>٤٣ - وجوب إيراد المحكمة لأوجه الدفاع والدفع الجوهرية. والمستندات والوقائع ذات الدلالة في الدعوى. والرد عليها بما يقسطها. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
٧٣٨	١١٢	<p>٤٤ - وجوب اشتمال الحكم على العرض لمجمل الوقائع وطلبات الخصوم وإيجاز لدفعهم وأوجه دفاعهم الجوهرية ثم أسباب الحكم ومنطوقة. المادة ١٣٠ إجراءات مدنية. القصور في ذلك. أثره: البطلان.</p> <p>- مثال في أخذ المحكمة بتقرير الخبير الذي لا تؤدي أسبابه إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ولا تصلح ردا على دفاع الطاعن.</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
٧٤٨	١١٤	<p>٤٥ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه وبما ترتاح إليه من أدله الدعوى الأخرى. شرطه: أن تحيط بأدلة الدعوى عن بصر وبصيرة وأن يكون استخلاصها سائفا.</p> <p>- اقتصار قضاءها على مجرد الإحالة على تقرير الخبير. دون بيان وجه استدلالها به ودون أن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية المطروحة عليها. أثره: قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لاستخلاص قاصر.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٩، ١٠٥١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)</p>
٧٤٨	١١٤	<p>٤٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. شرطه: أن تفند مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها من مأخذها الصحيح ثم تنزل عليها تقديرها الذي يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها بأسباب سائفة. مخالفة ذلك. قصور وفساد في الاستدلال. علة ذلك. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٩، ١٠٥١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)</p>
٨٢٥	١٣٠	<p>٤٧ - قضاء محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها والخصم المدخل بالتضامن فيما بينهما استنادا إلى المادة ١٢٦ من قانون العمل. استئناف المطعون ضدها وحدها هذا القضاء. دون المحكوم عليه الآخر. قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. دون اختصاص المحكوم عليه الآخر الذي لم يستأنف الحكم. مؤداه: البطلان المتعلق بالنظام العام. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
		<p>٤٨ - الاختصاص المحلي في معنى المادة ٣١ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته؟</p> <p>- الدفاع الجوهرية وجوب إيرادها والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. قصور.</p> <p>- إلغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة الذي قضى بعدم اختصاصها محليا بنظر الدعوى دون أن تمكن الخصم من الرد على هذا الدفاع وإعادة القضية إليها لسماع دفاع الطاعن وإصدار الحكم المناسب.</p> <p>ليس فصلا باتا في اختصاصها محليا بنظر النزاع.</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
٨٨٦	١٣٨	- مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع. (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)
٩٠٥	١٤١	٤٩ - الدفاع الجوهري وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. - مثال بشأن دفاع جوهري في الاعتراض على تقرير الخبير ورد الحكم عليه بما لا يواجه دفاع الطاعن. (الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٠١١ ، ٥٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)
٩٠٥	١٤١	٥٠ - أخذ الحكم بتقرير الخبير في احتساب رصيد الدين على أساس خصم إجمالي التسديدات مرة واحدة. بدلاً من توجيه الإيداعات لسداد الفوائد أولاً بأول. وعدم رده على دفاع الطاعن في هذا الشأن بما يقسطه . قصور وإخلال بحق الدفاع ومخالفة للقانون. (الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٠١١ ، ٥٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)
٩١٤	١٤٣	٥١ - قيام عدم صلاحية القاضي في الفصل في الدعوى. متى كانت الدعوى المعروضة عليه يلزم للفصل فيها الإدلاء بالرأي في ذات الحجج والأسانيد التي سبق إثارتها في خصومة سابقة عرضت عليه وفصل في موضوعها. بحيث تعتبر الخصومة الحالية استمراراً لها وعوداً إليها. أساس ذلك وعلة ٩ مثال لتوافر الصلاحية. - اتصال أسباب عدم صلاحية القاضي. بالنظام العام. جواز التمسك بها ولو لأول مرة أمام النقض. شرطه : إثبات أن جميع عناصر الصلاحية كانت تحت بصر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى. (الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)
٩١٤	١٤٣	٥٢ - نقض الحكم. أثره: إلغاء جميع الأحكام التي اتخذ الحكم المطعون فيه أساساً لها. أيأ كانت المحكمة التي أصدرته وأياً كان وجه الرأي فيه. سواء كان الحكم الناقض سابقاً عليه أو لاحقاً له. متى كانت أوراق الطعن في الحكم الأخير قد تضمنت الدليل على نقض الحكم الأول. علة ذلك ٩ مثال. - جواز إحالة الحكم المنقوض إلى ذات الدائرة السابق الإحالة عليها للحكم المتصل بهذا الحكم. لحسن سير العدالة. (الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
٩٢٩	١٤٥	<p>٥٣ - وجوب إقامة المحكمة قضاؤها على أساس من صحيح المستندات المطروحة عليها في الدعوى وأن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية للخصوم. إغفالها التحدث عن مستندات مؤثرة في النزاع تمسك الخصم بدلائلها ولم تحط بها عن بصر وبصيرة. قصور وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>- عدم التزام المحكمة بإجابة طلب إعادة المأمورية للخبير. شرطه : أن لا يكون التقدير مشوباً بالغموض أو به خطأ أو نقص. مخالفة ذلك . قصور . وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٢، ٦٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٤٧	١٤٧	<p>٥٤ - الشرط في عقد المعاولة بإلزام الما قول . بدفع مبلغ من المال إلى صاحب العمل أو الما قول الأصلي عن كل مدة من الزمن يتأخر فيها الما قول عن تنفيذ العمل المتفق عليه. شرط جزائي يتضمن تعويضاً اتفاقياً.</p> <p>- جواز تحديد المتعاقدين مقدماً قيمة التعويض في العقد أو في اتفاق لاحق.</p> <p>- جواز تعديل القاضي لهذا الاتفاق بما يتناسب مع الضرر. بناءً على طلب أحد المتعاقدين.</p> <p>- الاتفاق على ما يخالف ذلك. مؤداه: البطلان.</p> <p>- الدفاع الجوهرية وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٥١	١٤٨	<p>٥٥ - وجوب اشتغال الحكم بذاته على ما يطمئن المطلاع عليه. على أن المحكمة قد محصت أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة وأوردت أوجه دفاع الخصوم الجوهرية وردت عليها بما يقسطها. مخالفة ذلك . قصور . وإخلال بحق الدفاع. وفساد في الاستدلال ومخالفة للقانون . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
		<p>٥٦ - عقد إيجار العقار التي تزيد مدته عن أربع سنوات. من عقود التراضي.</p> <p>- انعقاده بتلاقي الإيجاب والقبول بين طرفيه. تترتب عليه جميع آثاره بمجرد تمامه. دون توقف على تسجيله. علة ذلك؟</p> <p>- التسجيل . إجراء استلزمه القانون للتنفيذ.</p>

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
٩٦٣	١٥٠	<p>- الشرط الوارد في المادة (٦٥) من القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بتسجيل التصرفات وعقود الإيجار التي تزيد مدتها على أربع سنوات. لا يغير من الطبيعة الرضائية لعقد الإيجار . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢١)</p>
٩٧٧	١٥٣	<p>٥٧ - التفات محكمة الاستئناف عن ما تمسك به الطاعن من خلو عقد العمل الرسمي اللاحق على العقد العرفي من شرط التحكيم وأخذه بما ورد في العقد العرفي من الاتفاق على شرط التحكيم. قصور . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٢)</p>
١٠٠٧	١٥٨	<p>٥٨ - وجوب التزام دولة الإمارات العربية بالقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها ومنها قرارات التحكيم الدولية. وتنفيذها في إقليمها ولو تعارضت مع قوانين أخرى سابقة .</p> <p>- وجوب تنفيذها كقرارات ملزمة وفقاً للقواعد الإجرائية المقررة في الدولة. وأن لا تفرض على الاعتراف بقرارات التحكيم تلك ولا على تنفيذها شروط أو رسوم أو أعباء أكثر تشدداً من تلك المفروضة على قرارات التحكيم المحلية . أساس ذلك ؟</p> <p>- الحالات التي تبرر رفض إصدار الأمر بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي الأصلي في معنى المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ في شأن تنفيذها أحكام المحكمين الأجانب.</p> <p>- مخالفة ذلك. ولو كانت محاكم الدولة مختصة بنظر المنازعة. خطأ في تطبيق القانون . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
		<p>٥٩ - حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين متى كانت الالتزامات متقابلة مستحقة الأداء. أن يتمتع عن تنفيذ التزامه . إذا لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به. دون حاجة إلى تنبيه بذلك أو حكم بفسخ العقد. أساس ذلك ؟</p> <p>- اقتصار الأمر في ذلك على وقف تنفيذ الالتزام . دون أن يعد ذلك فسخاً للعقد. أساس ذلك ؟ مثال .</p> <p>- اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه عند عدم تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه. إلا إذا اتفق المتعاقدين صراحة على ذلك. المادتان (٢٧٤، ٢٧٢) مدني .</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١٠١٣	١٥٩	<p>- عدم نفاذ الحق المعلق على شرط واقف . إلا إذا تحقق الشرط. مؤداه : عدم جواز تقاضي الدائن حقه هذا قبل تحقق الشرط.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨، ١٠٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
١٠٢١	١٦٠	<p>٦٠ - أحكام المحكمين غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن. المادة (٢١٧) إجراءات مدنية.</p> <p>- الأحكام الصادرة من المحاكم بالمصادقة على حكم المحكمين أو ببطالانه. جواز الطعن فيها بطرق الطعن المناسبة. عدا تلك الأحكام المفوض فيها المحكمون من الخصوم بالصلح. أو كانوا قد نزلوا صراحةً عن حق الاستئناف. أو كانت قيمة النزاع لا تزيد على عشرة آلاف درهم.</p> <p>- عدم جواز اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح. إلا إذا وضحت إرادة الخصوم في التعبير عن ذلك وضوحاً تاماً أو صريحاً.</p> <p>- عدم كفاية اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح. بمجرد الاتفاق في شرط التحكيم أو بمشارطته على جعل حكم المحكم باتاً ونهائياً وعلى إعفائه من التقيد بأحكام قانون الإجراءات المدنية. علة ذلك ؟</p> <p>- المقصود بالتنازل عن الحق في الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٢/٢١٧ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته وعلة ؟</p> <p>- تفسير العقود والمشارطات. موضوعي. شرطه : أن يكون سائفاً ولا يخالف الثابت في الأوراق . ولا يخرج عن المعنى الظاهر للمحرر.</p> <p>- التحكيم والتوفيق والصلح . ماهية كلاً منهم وما يترتب عليه وأثره . أساس ذلك ؟</p> <p>- مثال لتفسير معيب لعبارات وثيقة التحكيم بشأن تفويض المحكم بالصلح.</p> <p>(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق.١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
١٠٢٧	١٦١	<p>٦١ - الدفاع الجوهري وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك: قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال بشأن المطالبة بالتعويض عن الجرح الجائف المستحق عنه أرش مقدر بمقدار الثلث من الدية لم يورده الحكم ولم يورد في أسبابه ما يصلح للرد عليه.</p> <p>(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٩)</p>
		<p>٦٢ - الفرصة الفائتة أمر محتمل . تفويتها ضرر محقق. لا مانع من احتسابها في الكسب الفائت. ما دام لذلك لأسباب معقولة تؤدي إليه. مخالفة ذلك . عيب.</p>

حكم		القاعدة	الصفحة
حكم			
٦٣	١٦١	١٠٢٧	<p>- الإصابات التي تحد من قدرة الإنسان على العمل والكسب من شأنها أن تقلل من فرص العمل مستقبلاً وتقلل من قدرة الابن على رعاية والده عند كبره. رفض الحكم القضاء بالتعويض عنها ورده عليها بما لا يوجهها. قصور وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٩)</p>
٦٣	١٦٣	١٠٢٧	<p>- عدم أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير كله أو بعضه. يوجب عليها بيان سبب ذلك. مخالفة ذلك: عيب. مثال بشأن تقدير تعويض.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
٦٤	١٦٥	١٠٥٥	<p>- إيراد المدعي طلباته في صحيفة الدعوى مبهلة وغير محدد فيها بدقة القرار الإداري المطلوب إلغاؤه. وقضاء المحكمة بإلغاء هذا القرار دون تحديد ماهيته. مؤداه: قصور. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
٦٥	١٦٦	١٠٥٨	<p>- الدفع بصدور القرار الإداري من غير ذي صفة. دفاع جوهري. وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
٦٦	١٧٣	١١٠١	<p>- قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعن بالوفاء بقيمة الشيك الذي حصلت عليه المطعون ضدها بطريق غير مشروع بالرغم من القضاء بحكم جنائي بات بانتفاء الركن المادي لجريمة الشيك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك. وعلته ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
٦٧	١٧٤	١١٠٤	<p>- سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى. موضوعي. شرطه: أن تكون قد محصت الدعوى عن بصر وبصيرة. وأن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية التي يتمسك بها الخصم على وجه الجزم بما يقسطها. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>- عبء إثبات الوفاء للعامل بالأجر المستحق له. وقوعه على عاتق رب العمل. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٦)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١١١٨	١٧٨	٦٨ - جواز الطلب إلى المحكمة تصحيح الخطأ المادي في العقد الذي يخرج من قصد المتعاقدين بكافة طرق الإثبات ومنها الإحالة إلى التحقيق. ولو كان العقد ثابتاً بالكتابة. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)
١١٢٢	١٧٩	٦٩ - وجوب اشتراك أعضاء لجنة الخبرة التي انتدبتها المحكمة لأداء المأمورية. في الأعمال التي تستوجبها المأمورية المكلفون بها وأن يشتركوا في المداولة وتكوين الرأي وتقديم تقرير واحد موقع عليه منهم جميعاً بنتيجة أعمالهم ورأيهم والأوجه التي استندوا عليها. ولو قدم كل منهم تقريراً منفرداً. أساس ذلك ؟ - الشهادة التي يصدرها المهندس الاستشاري باستحقاق المقاول لمبلغ معين أو بإنجازه الأعمال المكلف بها. يلتزم بها صاحب العمل ما دامت داخله في حدود نيابته عنه. ما لم يقع من المهندس غش أو تواطؤ مع المقاول. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. شرطه : أن يكون استخلاصها سائفاً وأن يكون في التقرير ما يكفي لتكوين عقيدتها في الوصول لحقيقة الواقع في الدعوى وألا يلتفت الخبير أو الحكم عن مستندات تمسك الخصم بدلائلها برغم جوهريتها أو تعول على تقرير كان البحث فيه غير كافٍ ولم يواجه ما أثاره الخصوم من أوجه دفاع جهرية. مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. (الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)
١١٣٦	١٨١	٧٠ - الطلب الجوهري الذي يتمسك به طالبه على وجه الجزم. وجوب إيراده والرد عليه. مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. - مثال بشأن دفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه على غير ذي صفة لم يورده الحكم ولم يرد عليه وقضى بإلزام الدافعة به بأن تؤدي للمطعون ضده المبلغ المطالب به. (الطعون أرقام ٨،٢٥،٣٥٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)
		٧١ - وجوب ابتناء الأحكام على أسباب واضحة جلية تحمل بذاتها للمطلع عليها الاعتقاد بأن المحكمة أحاطت بوقائع الدعوى عن بصر وبصيرة. - إغفال المحكمة دفاعاً جوهرياً للخصوم. قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال.

محكم		محكم
الصفحة	القاعدة	
١١٩٨	١٩٢	<p>- عدم إجابة المحكمة طلب الطاعن الطعن بالتزوير على بيانات شهادة الإنجاز وهو الوسيلة الوحيدة لإثبات دفاعه. عيب.</p> <p>(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>
١٢٠٧	١٩٤	<p>٧٢ - قبول الحكم المطعون فيه مذكرة من المطعون ضدها لم يطلع عليها الطاعن. واستنادها على ما جاء فيها. مخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٢٦	١٩٧	<p>٧٣ - سريان أحكام قانون الخدمة المدنية في الحكومة الاتحادية في كل ما ورد به. على المنازعات المتعلقة بالشرطة والأمن في إمارة أبوظبي وبما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ في شأن قوة شرطة وأمن إمارة أبوظبي. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم سماع الدعوى المتعلقة بالقرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الموارد البشرية للحكومة الاتحادية. بعد انقضاء مدة ستين يوماً من يوم العلم اليقيني بالقرار.</p> <p>- الدفع بعدم سماع الدعوى لرفعها بعد الميعاد. دفاع جوهري. وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٧ ، ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٣٠	١٩٨	<p>٧٤ - التعويض الناشئ عن الضرر الذي يرتكبه الغير. اختلافه عن الفوائد التأخيرية المترتبة على التأخير في تنفيذ الالتزامات المالية. لاختلاف سبب كل منهما.</p> <p>- جواز القضاء بكل منهما متى توافر سببه. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٥ ، ٧٩٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٥٠	٢٠٠	<p>٧٥ - وجوب تصدي محكمة الموضوع من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام. مخالفة ذلك . عيب .</p> <p>- وجوب تظلم الموظف كتابةً من القرار الإداري الصادر بحقه على النحو الذي بينته المادة (١٧٥) من لائحة الموارد البشرية الخاصة بالشركة المطعون ضدها. إلى الجهة المحددة بالمادة (١٧٦) من ذات اللائحة. وذلك قبل رفع الدعوى أمام القضاء . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١٣٦٦	٢٠٤	<p>٧٦ - تحديد أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين . قصر في تنفيذ التزامه ونفى هذا التقصير . موضوعي . متى كان سائغاً .</p> <p>- تقدير تقرير الخبير المنتدب في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . لها أن تأخذ به أو تطرحه حسبما يطمئن إليه وجدانها .</p> <p>- أخذ المحكمة بتقرير الخبير الذي قصر في بيان جوانب جوهرية في أسباب النزاع دون أن تبحثها هي وتستوفيها حقها . قصور . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٣)</p>
١٣٧١	٢٠٥	<p>٧٧ - تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لبطان عقد الاستثمار المقرر لمصلحة البلدية وغير المتعلق بالنظام العام أو الآداب . دون أن تتمسك به الجهة المقرر البطلان لمصلحتها . خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٣)</p>
١٣٨٥	٢٠٩	<p>٧٨ - التزام شركة التأمين بتعويض الأضرار الناشئة عن المركبات المخصصة للتأجير والنقل العام وتعليم القيادة بمن فيهم سائقها . ومسئوليتهم المدنية الكاملة الناشئة عن الأضرار الجسمانية أو الخسائر المادية . أساس ذلك وعلة ؟</p> <p>- رفض دعوى التعويض عن الضرر الناشئ عن وفاة مورث الطاعنين نتيجة حادث من سيارة استأجرها من مكتب تأجير سيارات . بعله وجود شرط بالوثيقة ينص على تحمل المسؤولية المدنية تجاه الغير فقط في حالة تأجير السيارة لمن لا يحمل رخصة قيادة تزيد مدتها على السنة . خطأ في تطبيق القانون . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>
١٣٣٥	٢١٦	<p>٧٩ - مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاءً مبرراً لذمة صاحبه . ولا ينقضي به التزامه بالدين إلا بقيام البنك المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للمستفيد .</p> <p>- عبء إثبات عدم سداد الدين . وقوعه على عاتق الدائن . متى كان قد تسلم شيكين بقيمة ماله من دين في ذمة المدين .</p> <p>- مخالفة الحكم ذلك والزام المدين بإثبات صرف الدائن للشيكين . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١٣٦٣	٢٢١	<p>٨٠ - الإعلان بصحيفة الدعوى. لا يكون إلا لشخص المعلن إليه أو في موطنه مع من يسكن معه من أزواج أو أقارب أو أصهار.</p> <p>- امتناع أحدهم عن الاستلام. أو كان المكان مغلقاً. يوجب على المعلن عرض الأمر على القاضي المختص للأمر بتعليق صورة الإعلان في لوحة إعلانات المحكمة أو على باب المسكن أو باب آخر مكان كان يقيم فيه أو إعلانه بالنشر في إحدى الصحف اليومية. مؤدى ذلك. ترتيب أثر الإعلان من تاريخ إجرائه.</p> <p>- الإعلان بطريق اللصق. اقتصاره على إعلان الشخص الطبيعي في موطنه وهو المكان الذي يقيم فيه عادة أو آخر مكان يقيم فيه.</p> <p>- الإعلان بطريق النشر في الصحف. طريق استثنائي. لا يلجأ إليه إلا بعد استفاد كل الوسائل التي تقتضيها ظروف الدعوى من محاولة إعلان الشخصي في موطنه أو محل عمله.</p> <p>- تقدير كفاية التحريات عن محل إقامة المطلوب إعلانه. موضوعي.</p> <p>- عدم إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً. أثره : البطلان وزوال أثر المطالبة القضائية. لا يصحح ذلك أي إجراء لاحق لعدم انعقاد الخصومة. مثال.</p> <p>- لا سبيل لاستدراك ذلك إلا برفع دعوى مبتدأة.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
١٣٦٧	٢٢٢	<p>٨١ - إقامة مبان على أرض مملوكة للغير بسبب شرعي. تزيد قيمتها على قيمة الأرض المقامة عليها. أثره : وجوب تملك هذا الجزء من الأرض لمن أقام البناء. بضمن المثل. المادة (١٢٧) مدني. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>- عدم جواز الفصل في نزاع على خلاف حكم آخر صدر في ذات الموضوع بين ذات الخصوم وحاز قوة الأمر المقضي به. المادة (١٧٣) إجراءات مدنية. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
		<p>٨٢ - الشيك اعتباره أداة وفاء. يقوم قرينة على مديونية الساحب للمستفيد. قبول تلك القرينة لإثبات العكس تجيز لمن يدعي خلاف الظاهر نفي هذه القرينة وإقامة الدليل على ما يدعيه بإثبات السبب الحقيقي لإصدار الشيك.</p> <p>- واقعة إصدار الشيك بمجرد ما. لا تثبت قيام عقد القرض بين الساحب والمستفيد.</p>

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١٣٧٣	٢٢٤	<p>- التفات الحكم عن دفاع الطاعن بأن الشيكات لم تكن على سبيل القرض وإنما كانت وفاء لمديونية. إيرادا وردا بما يقسطه. قصور وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨، ٣١٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٣٧٣	٢٢٤	<p>٨٣ - أخذ المحكمة في أسباب حكمها بتقرير الخبير الذي لم يرد على الاعتراضات الجوهرية للطاعن. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨، ٣١٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٤٠٦	٢٢٧	<p>٨٤ - جواز تعديل المدعي طلباته أمام الاستئناف. شرطه : أن يكون ذلك في نطاق ما رفع عنه الاستئناف فقط.</p> <p>- الطلبات الجديدة منه أمامها. عدم قبولها. المادة (١٦٥) إجراءات مدنية.</p> <p>- جواز التنازل صراحة أو ضمناً أمام الاستئناف عن بعض طلباته أمام محكمة أول درجة . مكتفياً بالمقدار الذي يحدده في صحيفة الاستئناف.</p> <p>- وجوب تقيد محكمة الاستئناف عند الفصل في الخصومة بهذه الطلبات المعدلة.</p> <p>- مخالفتها ذلك والحكم بما يزيد على مقدار ما عدل أمامها. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)</p>
١٤٢٦	٢٣٠	<p>٨٥ - إلغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة القاضي برفض الدفع بوجود شرط التحكيم. لإبدائه في الجلسة الثانية بعد حضور وكيل المدعى عليه بالجلسة الأولى وطلبه أجلاً للجواب دون أن يبدي هذا الدفع فيها. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك وعلته ؟</p> <p>- المقصود بالجلسة الأولى في معنى المادة (٢٠٢) من قانون الإجراءات المدنية ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١١)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<p>٨٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. شرطه: أن يكون أسبابها سائفة. مخالفتها ذلك والأخذ بتقرير الخبير والإحالة عليه وكانت أسبابه لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولم يحقق دفاع الخصوم. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ و ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
		<p>٨٧ - الفائدة التأخيرية . تعويض للدائن عن الضرر الذي أصابه من مطل المدين .</p> <p>- الضرر في هذه الحالة مفترض. لا يقبل إثبات العكس.</p>

م		م
القاعدة	النقطة	
٢٣٥	١٤٤٨	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تعويض المضرور بنسبة معينة مقابل خطأ التأخير. - احتساب تلك النسبة من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. إذا كان تقدير الدين من سلطة محكمة الموضوع. - احتسابها من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد. إذا كان الدين محدداً سلفاً. ولو نازع المدين في استحقاق الدين أو أصله. - مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٩٢ أو ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ وه لسنة ٢٠١١ من ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
٢٣٩	١٤٩٠	<p>٨٨</p> <ul style="list-style-type: none"> - لموكل المحامي الحق في سحب الوكالة منه وعزله عنها. شرطه : أن لا يتعسف في استعمال هذا الحق. بعزله دون سبب مشروع. مخالفة ذلك . أثره : وجوب دفعه لكامل الأتعاب عن تمام مباشرة المهمة الموكلة إليه . أساس ذلك ؟ - عزله بسبب مشروع . أثره : للمحكمة أن تنقص مقدار الأتعاب متى رأت أنها مبالغ فيها بمراعاة ما تتطلبه القضية من جهد وما عاد على الموكل من نفع. - مخالفة المحكمة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠١١ من ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٢)</p>
٢٤٤	١٥١٩	<p>٨٩</p> <ul style="list-style-type: none"> - تصحيح الأحكام في معنى المادة ١٢٧ إجراءات مدنية. ماهيتها ؟ - تصوير محكمة الاستئناف ما ورد في منطوق الحكم على أنه خطأ مادي وإنزال القاعدة القانونية عليه على هذا الأساس دون أن تكون مدونات الحكم المستأنف أو منطوقه تتضمن هذا الخطأ المادي. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك . مثال. <p>(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١١ من ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)</p>
		<p>٩٠</p> <ul style="list-style-type: none"> - شروط انعقاد العقد و ماهية الإيجاب والقبول و ماهية عقد البيع و ماهية الثمن. في معنى المواد ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ٤٨٩، ٤٩٠، ٥٠٣، ٥١١ من قانون المعاملات المدنية ؟ - متى تنتقل ملكية المبيع من البائع إلى المشتري ؟ - وجوب مبادرة كل من المتعاقدين إلى تنفيذ التزامه الناشئ عن عقد البيع. إلا ما كان مؤجلاً منه. - عقد بيع المحل التجاري. رضائي. أثره : تمامه وإنتاج آثاره وما يترتب عليها من التزامات شخصية. متى تم التراضي عليها من الطرفين وكانت صحيحة مستكملة أركانها القانونية. علة ذلك ؟

حكم		حكم
الصفحة	القاعدة	
١٦١١	٢٥٩	<ul style="list-style-type: none"> - الكتابة ليست شرطاً من شروط انعقاده أو إثباته. مهما كانت قيمته. - جواز إثباته بكافة طرق الإثبات. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال. <p>(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/١٧)</p>
١٦١٥	٢٦٠	<ul style="list-style-type: none"> ٩١ - حجية الحكم الجنائي الذي قضى بثبوت مساهمة المجني عليه في الخطأ المسند للمتهم أمام المحكمة المدنية التي تنظر في دعوى التعويض. متى كان قد أفصح في أسبابه المرتبطة بمنطوقه عن ذلك سواء كان ذلك صراحةً أو ضمناً وكان قد أصبح باتاً. - وجوب تقيد المحكمة المدنية به في مدى مساهمة المجني عليه في وقوع الضرر أو نفيه. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ٦٠٣، ٦٥٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/١٧)</p>
١٦٣٠	٢٦٣	<ul style="list-style-type: none"> ٩٢ - إعمال الحكم المطعون فيه أحكام القانون رقم ٢٠ بشأن إيجار الأماكن بإمارة أبوظبي من حيث مدة الإنذار برغم قضاء لجنة فض المنازعات الإيجارية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وصيرورته حكماً حائزاً لقوة الأمر المقضي به. دون أحكام قانون المعاملات المدنية. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)</p>
١٦٣٤	٢٦٤	<ul style="list-style-type: none"> ٩٣ - استناد الحكم المطعون فيه على تقرير الخبير الذي بُني على صور للمستندات جردها الطاعن وتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع. دون أن يقدم المطعون ضده أصول تلك الصور. ودون أن يرد الحكم على هذا الدفاع. قصور وإخلال بحق الدفاع ومخالفة للقانون. <p>(الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٩٤ - التحكيم جواز رفعه عن طريق المحكمة. أو بالتحكيم الخاص أو المؤسسي الحاصل خارج المحكمة. المادة ٢١٢ إجراءات مدنية. - إجراءات رفع التحكيم في كل من هذه الطرق. في معنى المادة السالف ذكرها؟ - إجراءات إيداع حكم التحكيم الذي تم عن طريق المحكمة قلم كتابها ومواعيد ذلك. والمستندات المطلوب إيداعها في معنى المادة ٢١٢ المار ذكرها؟ - الإجراءات المطلوب اتخاذها في التحكيم الذي يتم خارج المحكمة. ماهيتها في معنى تلك المادة ؟

حكم		حكم
الصفحة	اللائحة	
١٦٤٨	٢٦٧	<ul style="list-style-type: none"> - إيداع حكم التحكيم الحاصل خارج المحكمة قلم كتاب المحكمة. غير لازم. - وجوب تسليم صورة الحكم إلى أطراف النزاع وهم وشأنهم في اتخاذ الإجراءات للتصديق على الحكم أو إبطاله. - القرار الصادر في حكم التحكيم. لا يعتبر حكماً صادراً في مجلس قضاء. وإن كان المشرع قد وصفه بأنه حكم. أساس ذلك ؟ - إصدار حكم التحكيم باللغة الإنجليزية. صحيح. ما دام الخصوم قد اتفقوا على ذلك في العقد المبرم بينهم. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ - إيداع مسودة في حكم التحكيم. غير لازم. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ <p>(الطعون أرقام ٩٦، ٩١، ٨٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
١٦٧٣	٢٧٠	<ul style="list-style-type: none"> - ٩٥ تكييف الدعوى العبرة فيه. بما تصفه به محكمة الموضوع من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها تحت رقابة محكمة النقض. لا بما يصفه به الخصوم. - التعرف على نوع العين المؤجرة. وتحديد حقوق طرفي العقد على موجب هذا التعريف. بحقيقة الواقع والنية المشتركة لأطراف العقد مما جاء بالعقد ذاته. - مثال لتكييف غير صحيح في عقد إيجار عقار. <p>(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)</p>
١٦٩٨	٢٧٥	<ul style="list-style-type: none"> - ٩٦ استناد الحكم المطعون فيه في قضائه على تقرير خبرة. قضى بوقف الخبير الذي أعده عن عمله تأديبياً. خلال فترة وقفه عن العمل. مؤداه: بطلان الحكم. أساس ذلك وعلته ؟ <p>(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - ٩٧ مسئولية صاحب المنشأة التجارية الفردية عن الالتزامات والتصرفات التي تجري باسمها. سواء صدرت عنه شخصياً أو ممن عينه مدير لها. أو ممن تركه يتعامل مع الغير باسم المنشأة. أساس ذلك وعلته ؟ - حق المتعامل مع المؤسسة أن يتمسك بانصراف أثر التصرف إلى الأصيل. على أساس الوكالة الظاهرة. - استخلاص الوكالة الظاهرة. موضوعي. ما دام سائغاً.

محكم		محكم
الصفحة	القائمة	
١٧٠٤	٢٧٧	<ul style="list-style-type: none"> - المدير المعين للمؤسسة. اعتباره وكيلاً عن صاحبها في جميع الأعمال اللازمة لإدارتها وبالتصرفات التي تدخل في نشاطها. - الترخيص الصادر من الجهة الإدارية باسم شخص لمزاولة نشاط تجاري من خلال مؤسسة فردية أو خاصة. قرينة على ملكيته لتلك المؤسسة أو المنشأة. مؤدى ذلك : تحمله كافة الالتزامات والديون المترتبة على نشاطها. - عدم براءة ذمته من ذلك . ولو انتقلت رخصة المنشأة إلى مالك جديد. ما دام الدين أو الالتزام نشأ خلال فترة ملكيته لها . ما لم يوافق المالك الجديد أو الدائن اللاحق على خلاف ذلك . - عدم حجية الحكم الجزائي الصادر في الدعوى الجزائية أمام المحاكم المدنية. إلا إذا كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله. أساس ذلك ؟ - الحكم الصادر بالبراءة . المبني على أن الفعل غير معاقب عليه. أو عدم توافر أركان الجريمة لانتفاء القصد الجنائي أو لأي سبب آخر. لا حجية له أمام المحاكم المدنية. مؤدى ذلك: المحكمة المدنية حرة في بحث توافر الحق في المطالبة بالحقوق المدنية من عدمه. - مخالفة ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
١٧١٣	٢٧٨	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً . ما دام القانون أو الاتفاق لم ينص على إتباع معايير معينة. - عدم سرية القانون . إلا على الوقائع أو المراكز القانونية التي تنشأ في ظله. - عدم مراعاة الحكم المطعون فيه لسريان المرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٣ في شأن تنظيم قطاع الاتصالات وتعديلاته على واقعة النزاع من عدمه. قصور وخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - التزام المؤمن في التأمين على الأشياء. بأداء الضمان أو المبلغ المستحق إلى المؤمن له أو المستفيد بمجرد تحقق الخطر. - حق المستفيد في الرجوع على المؤمن في التأمين من المسؤولية المدنية. مناطه: قيام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه المسؤولية. دون اشتراط استيفاء المتضرر للمبالغ المطالب بها.

حكم		حكم
الصفحة	القائمة	
١٧١٣	٢٧٨	<ul style="list-style-type: none"> - مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٧٢٢	٢٨١	<ul style="list-style-type: none"> ١٠٠ - أحكام الدية. مقررة بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية. لا يجوز تجاوزها بالرأي والتقدير أو الاستعاضة عنها. - الجراح والإصابات الخطأ. قسمان أحدهما قدر له الشارع دية أو أرش. وآخر له حكومة عدل. - عدم جواز العدول عن أيهما إلى الآخر. - تعدد الديات بتعدد الإصابات وفوات المنافع. - وجوب القضاء بالدية أو الأرش عند فقد العضو أو تقويت منفعته. مهما تعددت الديات وإن اتحد الفعل الضار. - استحقاق المضرور حكومة عدل عن الإصابات والأضرار الأخرى التي ليست فيها دية أو أرش مقدر. - تحديد مقدار حكومة العدل. موضوعي. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٩٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٧٤٩	٢٨٤	<ul style="list-style-type: none"> ١٠١ - حوالة الدين. ماهيتها في معنى المواد (١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٩) من قانون المعاملات المدنية ؟ - متى تتم حوالة الدين في معنى المواد السالف بيانها ؟ - إتمام حوالة الدين بالاتفاق بين المدين والمحال عليه. نفاذها في حق الدائن. بقبوله لها. أساس ذلك ؟ - انعقاد الحوالة بالتراضي. أثره: تحول الدين إلى ذمة المحال عليه والتزامه بالوفاء بها للدائن. وبراءة ذمة المدين الأصلي منها قبل الدائن. مثال لانعقاد الحوالة. - مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. <p>(الطعن أرقام ٨٧٢، ٨٢١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٧٧٠	٢٨٦	<ul style="list-style-type: none"> ١٠٢ - استحقاق العامل بدل تذكرة سفر عن كل سنة من سنوات الخدمة. غير مقيد في ذلك بتحديد العقد بعد مدة معينة من عدمه. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٣٦٩، ٤٠٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>

مقسم		مقسم
الصفحة	القائمة	
١٧٨٤	٢٨٧	<p>١٠٣ - متى تكون خدمة الموظف مستمرة ومتى لا تكون كذلك؟</p> <p>- وجوب منح الموظف مكافأة نهاية الخدمة عن كامل المدة التي عمل بها لدى أكثر من جهة باعتبارها مدة واحدة متصلة متى كانت خدمته لديها مستمرة دون انقطاع. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>- وجوب احتساب تلك المكافأة على أساس الراتب الأساسي للموظف في آخر جهة كان يعمل بها عن كامل مدة عمله في كل تلك الجهات.</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
١٨٣٢	٢٩٧	<p>١٠٤ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. شرطه: أن تقيمه المحكمة على أسباب سائفة وأن يكون التعويض المقضي به متناسباً مع الضرر. مخالفة ذلك. عيب. مثال.</p> <p>- القضاء للطاعنين بالتعويض الموروث. خطأ في تطبيق القانون ومخالفة له. ما دام قد سبق القضاء للورثة بالدية. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٤٢	٣٠٠	<p>١٠٥ - عدم جواز تصرف المحكوم عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت في أمواله خلال مدة سجنه. إلا بإذن من المحكمة. المادة ٧٦ عقوبات.</p> <p>- بطلان كل تصرف يخالف ذلك.</p> <p>- انتهاء الوكالة بوفاء الموكل أو بخروجه عن الأهلية للتصرف. وإن تعلق بالوكالة حق للغير. إلا في الوكالة ببيع الرهن. أو كان الرهن قد وكل العدل أو المرتهن بيع المرهون عند حلول الأجل.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير مستنداتها. موضوعي. شرطه: أن يكون استخلاصها سائفاً. مثال لاستخلاص غير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٦١	٣٠٤	<p>١٠٦ - الاشتراط لمصلحة الغير. ماهيته في معنى المادتين ٢٥٤، ٢٥٦ من قانون المعاملات المدنية؟</p> <p>- حق المشترط لصالحه في عقد التأمين مباشرة مقاضاة شركة التأمين. مثال.</p> <p>- مخالفة الحكم المطعون لنصوص عقد التأمين وما اتفق عليه الطرفان. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>

حكم		حكم
القائمة	الصفحة	
١٨٦٩	٣٠٦	١٠٧ - عدم جواز الطعن في الأحكام بالاستئناف. إذا كان المحكمون مفوضون بالصلح أو كان الخصوم قد نزلوا صراحة عن الحق في الاستئناف. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)
		<ul style="list-style-type: none"> - راجع أيضاً : إثبات (إقرار) القاعدتان رقما ٦٩،٢٤٥ من ٤٥٠ و من ١٥٢٤. - وإنابة القاصدة رقم ٢٨٩ من ١٧٩٤. - وتأمين القاصدة رقم ٣٤ من ٢٣٧. - وتقديم القاصدة رقم ٢١٤ من ١٣١٥. - وتنفيذ القاصدة رقم ٣٠٣ من ١٨٥٥. - وفوائد القاصدة رقم ٩٢ من ٦٠٧. - ومقاوله القاصدة رقم ٢٨٠ من ١٧٢٧. - ومؤسسات (مؤسسات خاصة) القاصدة رقم ٢٣١ من ١٤٣٠.
٨٠٢	١٢٤	١ م (حجبة الحكم : <ul style="list-style-type: none"> - وجوب التزام محكمة الإحالة في نظرها الدعوى بعد الحكم بنقضها وإحالتها إليها. بالمسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض عن بصر وبصيرة. وقصر نظرها في موضوع الدعوى على المسائل التي أشار إليها الحكم الناقض. - حيابة الحكم المنقوض للحجية في تلك المسائل. في حدود ما يكون قد بت فيه فيمتنع على محكمة الإحالة المساس بتلك الحجية. مثال. (الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)
٨٦٣	١٣٥	٢ - اختصاص الطاعن أحد المحكوم عليهم والذي قضي له عليه بكل ما طلبه. وتوجيه طعنه له مع غيره من المحكوم عليهم. عدم جوازه. أساس ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)
		راجع أيضاً : إثبات (قوة الأمر المقضي به) .
		هـ (مسودة الحكم : <ul style="list-style-type: none"> - وجوب أن يكون وجه الطعن واضحاً ومحددأ. مخالفة ذلك . أثره: عدم القبول. مثال. - وجوب اشتمال نسخة الحكم الأصلية. على بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ونطقوا به.

مكس		مكس	
الصفحة	القائمة		
١٧٦٢	٢٨٥	<p>- وجوب أن تكون الهيئة التي أصدرت الحكم هي تلك التي سمعت المرافعة وتداولت فيه ووقعت على مسودته. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>	
		راجع أيضاً : مكس (إصداره والتوقيع عليه).	
٢٤٨	٥١	<p>(و) نسخة الحكم الأصلية :</p> <p>- وجوب أن تكون الهيئة التي أصدرت الحكم. هي بذاتها الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة ووقعت على مسودة الحكم.</p> <p>- حصول مانع غير منه للولاية لدى بعضهم أو أحدهم. مما يحول دون حضوره جلسة النطق بالحكم . يجيز حلول آخرين محلهم. متى كان من تخلف قد وقع على مسودة الحكم.</p> <p>- وجوب بيان ذلك في محضر الجلسة أو في نسخة الحكم الأصلية. إغفال ذلك مؤداه: بطلان الحكم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>	
		راجع أيضاً : مكس (إصداره والتوقيع عليه) و (بيانات الدباجة).	
٥٠١	٧٨	<p>(ي) وصف الحكم :</p> <p>- اعتبار الحكم حضورياً في حق المدعى عليه. إذا حضر في أية جلسة. أو أودع مذكرة بدفاعه. ولو تخلف بعد ذلك. مثال.</p> <p>- ميعاد الاستئناف ثلاثون يوماً. تبدأ من اليوم التالي لصدور الحكم. إن كان حضورياً. ومن تاريخ إعلانه للمحكوم عليه في الأحوال التي يكون قد تخلف فيها عن حضور جميع الجلسات ولم يقدم مذكرة بدفاعه.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>	١
١٧٤٩	٢٨٤	<p>- البطلان المترتب على مخالفة المادة (١٢٠) من قانون الإجراءات المدنية. بشأن بيانات الخصوم الواجب اشتغال الحكم عليها. ماهيتها في معنى تلك المادة؟</p> <p>- النقص في البيانات التي لا يترتب عليه التجهيل أو اللبس في التعريف بشخصية الخصم. لا يؤثر في صحة الحكم. مثال.</p> <p>(الطعون أرقام ٨٧٢، ٨٢١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>	٢

حكم		حكم
القاعدة	الصفحة	
٢٨٥	١٧٦٢	<p>٣ - وجوب أن يكون وجه الطعن واضحاً ومحددأ. مخالفة ذلك . أثره: عدم القبول. مثال.</p> <p>- وجوب اشتمال نسخة الحكم الأصلية. على بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ونطقوا به.</p> <p>- وجوب أن تكون الهيئة التي أصدرت الحكم هي تلك التي سمعت المرافعة وتداولت فيه ووقعت على مسودته. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
حكم		حكم
١٢٧	٨١٨	<p>١ - وجوب أن يكون التعويض المقضي به. بقدر الضرر شاملاً ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. متى كان ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار.</p> <p>- الجروح وإصابات البدن. خلاف الدية والأرث المقدر. تقدر عنها حكومة العدل. تقدير ذلك. من سلطة محكمة الموضوع. ما دام القانون لم يوجب إتباع معايير معينة في تقديرها. وكانت قد بينت عناصر الضرر وأحقية طالب التعويض. مثال. لتقدير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٤، ١١١٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٥)</p>
١٨٣	١١٤٤	<p>٢ - جواز المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية الأخرى التي لا تشملها الدية. وكذلك عن الأضرار الأدبية الناشئة عن تلك الأضرار.</p> <p>- لا تعارض في ذلك مع نص المادة (٢٩٩) من قانون المعاملات المدنية. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٦)</p>
		<p>٣ - أحكام الدية. مقررة بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية. لا يجوز تجاوزها بالرأي والتقدير أو الاستعاضة عنها.</p> <p>- الجراح والإصابات الخطأ. قسمان أحدهما قدر له الشارع دية أو أرش. وآخر له حكومة عدل.</p> <p>- عدم جواز العدول عن أيهما إلى الآخر.</p> <p>- تعدد الديات بتعدد الإصابات وفوات المنافع.</p> <p>- وجوب القضاء بالدية أو الأرث عند فقد العضو أو تفويت منفعته. مهما تعددت الديات وإن اتحد الفعل الضار.</p>

حكومة مدلل		حكومة مدلل	
الصفحة	القائمة		
١٧٣٢	٢٨١	<ul style="list-style-type: none"> - استحقاق المضرور حكومة عدل عن الإصابات والأضرار الأخرى التي ليست فيها دية أو أرش مقدر. - تحديد مقدار حكومة العدل. موضوعي. مثال. <p>(الطعن رقم ٩٤٢، ٧٥٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>	
هيئة		هيئة	
٢١٤	٣٠	<p>١</p> <ul style="list-style-type: none"> - التزام البائع بنقل ملكية المبيع إلى المشتري. إما بالفعل أو بأن يخلي بين المبيع والمشتري مع الإذن له بقبضه مع عدم وجود مانع يحول بينه وبين حيازته للشيء. - التسليم يكون حسب طبيعة الشيء ووفقاً لما جرى عليه الاتفاق أو العرف. - استحقاق الثمن دون التوقف على وقت التسليم . ما لم يوجد اتفاق أو نص بغير ذلك. - وجوب سداد المشتري للثمن عند التعاقد وقبل المطالبة بالتسليم. إلا إذا كان الثمن مؤجلاً. فيجوز المطالبة بالتسليم مع سداد الثمن في الآجال المحددة له. - سقوط حق البائع في المطالبة بالثمن إذا قبل تأجيل الثمن. مع التزامه بتسليم المبيع للمشتري. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>	
		<p>٢</p> <ul style="list-style-type: none"> - حق الملتزم في الالتزامات التبادلية الامتناع عن تسليم الشيء الملتزم به. حتى يستوفي كامل حقوقه المرتبطة بهذا الشيء. المواد ٤١٦، ٤١٥، ٤١٤ من قانون المعاملات المدنية. - اتساع قاعدة الاحتباس لجميع الحالات التي يكون للمدين فيها الامتناع عن الوفاء استناداً إلى الحق في الاحتباس. متى امتنع الدائن عن الوفاء مما عليه من التزام مقابل نشأ بسبب التزام هذا المدين. وكان مرتبطاً به. سواء كان الارتباط قانونياً أو مادياً أو موضوعياً . - تحقق ذلك إذا كانت العلاقة بين الحابس ومن استحق الشيء المحبوس كان منشأها واقعة حيازة أو إحراز للشيء المحبوس دون رابطة أخرى تربط بينهما. شرطه : أن يكون حق الحابس الحائز قد نجم من الشيء ذاته. - تحقق هذه الصورة في حالتين أولهما: أن يكون قد أنفق على الشيء مصروفات ضرورية أو نافعة لحفظه فيحق له استرداده. وثانيهما : أن يكون قد أصابه من الشيء ضرر يستحق عنه تعويضاً. 	

هـبـاـزـة		هـبـاـزـة	
الصفحة	القاعدة		
٥٥٢	٨٦	- مثال لتوافر حق الحبس نشأ من مذكرة تفاهم لم تكتمل بالإرادة المنفردة من جانب الطاعن. (الظمن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)	
١٢٩٨	٢١١	٢ - اختصاص القضاء المستعجل بنظر كافة المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت. مع عدم المساس بأصل الحق فيها . ومنها دعوى استرداد الحياة للفصـب. أساس ذلك ؟ مثال. (الظمن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)	
هـوـاـلـة		هـوـاـلـة	
١٧٤٩	٢٨٤	- حوالة الدين. ماهيتها في معنى المواد (١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٩) من قانون المعاملات المدنية ؟ - متى تتم حوالة الدين في معنى المواد السالف بيانها ؟ - إتمام حوالة الدين بالاتفاق بين المدين والمحال عليه. نفاذها في حق الدائن. بقبوله لها. أساس ذلك ؟ - انعقاد الحوالة بالتراضي. أثره: تحول الدين إلى ذمة المحال عليه والتزامه بالوفاء بها للدائن. وبراءة ذمة المدين الأصلي منها قبل الدائن. مثال لانعقاد الحوالة. - مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. (الظمن أرقام ٨٧٢، ٨٢١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)	
		راجع أيضاً : حق ودين .	
(خ)			
خدمات فندقية - خدمة مدنية - خطأ - خلف خاص - خلف عام			
خدمات فندقية		خدمات فندقية	
		راجع : قانون (القانون الواجب التطبيق) القاعدة رقم ٥٦ م ٣٧٧ .	
خدمة مدنية		خدمة مدنية	
١٥٩٦	٢٥٦	١ - تطبيق المحكمة أحكام قانون الخدمة المدنية في إمارة أبوظبي في شأن فصل الموظف العامل في جهة يخضع الموظفون فيها لأحكام النظم الخاصة بها. لا عيب. ما دامت تلك النظم قد خلت من تنظيم الضمانات والإجراءات التأديبية التي تكفل صيانة حقوق الموظف في الدفاع بما يضمن حيادية وموضوعية المحاكمة التأديبية. أساس ذلك ؟. مثال. (الظمن رقم ١٠١٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)	

خدمة مدنية		خدمة مدنية
القاعدة	الصفحة	
		<p>٢ - تطبيق لائحة الموارد البشرية لشركة أبوظبي للخدمات الصحية (صحة) على واقعات النزاع بين الطاعنان والمطعون ضدها. صحيح.</p> <p>- الخدمة المستمرة. ماهيتها ؟</p> <p>- الموظف المنقول يصطحب معه حالته الوظيفية من الجهة المنقول منها إلى الجهة المنقول إليها. وتحل الجهة المنقول إليها محل الجهة المنقول منها في جميع الحقوق والالتزامات.</p> <p>- استحقاق الموظف غير المواطن لدى شركة أبوظبي للخدمات الصحية لمكافأة نهاية الخدمة راتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته للثلاث سنوات المتصلة وراتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة المتصلة التالية محسوباً على آخر راتب أساسي تقاضاه عن خدمته الفعلية بالمنشأة التي يعمل بها.</p> <p>- الموظف المنقول من وزارة الصحة إلى الهيئة العامة للخدمات الصحية. اعتبار مدة خدمته متصلة ومستمرة. تحمل الهيئة قيمة الفروق المالية عن مكافأة نهاية خدمته على أساس آخر مرتب له لدى الهيئة وليس لدى وزارة الصحة عند نقله منها.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)</p>
خطأ		خطأ
		راجع: بنوك. وتأمين. وتعويض. ودية. وضرر. ومقاوله.
خلف خاص		خلف خاص
		راجع: مواريث.
خلف عام		خلف عام
		<p>١ - اعتبار الورثة من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثهم تتعلق بحقوق لهم. مصدرها القانون.</p> <p>- الوارث خلف عام للمورث تنتقل إليه حقوق مورثه.</p> <p>- حقه في إثبات صورية عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثهم.</p> <p>- انصراف نية المورث إلى الاحتيال على قواعد المواريث بنقل ملكية العقار من ملكيته إلى ملكية الموهوب له أو الموصى له بالبيع . مؤداه : حق الوارث في إثبات هذا الاحتيال بكافة طرق الإثبات. ومنها شهادة الشهود. لا يغير من ذلك كون عقد البيع ثابتاً بسند عريفي أو بسند رسمي . أساس ذلك ؟</p>

خلف عام		خلف عام	
الصفحة	القامدة		
٥٣٠	٨٤	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة الموضوع في إسباغ الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى. دون التقيد في ذلك بما يصفها به الخصوم. تحت رقابة محكمة النقض. مثال لتكييف صحيح. <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٩)</p>	
٧٢٨	١١٠	<ul style="list-style-type: none"> ٢ - وجوب التزام محكمة الموضوع بإسباغ التكييف القانوني الصحيح لواقعه الدعوى. دون التقيد بما يكيّفها به الخصوم. وذلك تحت رقابة محكمة النقض. - الصورية المطلقة والصورية النسبية. ماهية كلا منهما؟ - الورثة. اعتبارهم من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من المورث والتي يتلقونها مباشرة من القانون. - الوارث خلف عام لمورثه. مؤدي ذلك: انتقال حقوق مورثه إليه. حقه في إثبات الصورية في عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثه. - حق الوارث في العقود التي تصدر من مورثه لإخراج عقار من تركته من ملكه إلى ملكه شخص آخر. أن يثبت الاحتيال على قانون الموارث. بكافة طرق الإثبات. ولو كان العقد ثابتاً بسند عريق أو رسمي. - مثال لتكييف خاطئ للصورية. <p>(الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>	
(د)			
دائرة قضاء أبوظبي - دعوى - دعوى مدنية - دفاع - دفع - دين - دية			
دائرة قضاء أبوظبي		دائرة قضاء أبوظبي	
		<ul style="list-style-type: none"> ١ - حق كل إمارة في إنشاء قضاء خاص بها مستقل عن القضاء في الإمارات الأخرى. عدا المسائل التي نص الدستور على اختصاص القضاء الاتحادي بها. - القضاء في إمارة أبوظبي جهة قضائية مستقلة عن جهة القضاء في إمارة دبي بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٦. - وجوب التزام كل من جهة قضاء حدود ولايتها ولا تنازع غيرها في اختصاصها إيجاباً أو سلباً. - عدم جواز اتفاق الأفراد على مخالفة قواعد هذا الاختصاص. مخالفة ذلك مؤداه: البطلان. المتعلق بالنظام العام. - وجوب تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها. 	

دائرة قضاء أبوظبي		دائرة قضاء أبوظبي	
الصفحة	القائمة		
٢٨٤	٤١	<p>- رفض الدفع المبدي من الطاعن بعدم الاختصاص المحلي لمحاكم إمارة أبوظبي بنظر الدعوى. واختصاص محاكم إمارة دبي بها. باعتباره موطن المدعى عليه بكون المنازعة تتعلق بعمله كمهندس وخبير ومحكم وهو أمر مدني وليس تجاري. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٢، ٦٢٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>	
٨١٨	١٢٧	<p>- صدور التوكيل خاليا من تفويض الوكيل في تمثيل الطاعن أمام محاكم إمارة أبوظبي. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع بموجب هذا التوكيل. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٤، ١١١٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٥)</p>	
		راجع أيضاً : محكمة اتحادية مليا.	
دعوى		دعوى	
العناوين الفرعية :-			
<p>أ - إجراءات رفع الدعوى ص - تقدير الدعوى</p> <p>ب - التدخل والإدخال في الدعوى ع - سقوط الخصومة في الدعوى</p> <p>ت - الطلبات في الدعوى غ - سماع الدعوى</p> <p>ث - المصلحة والمصلحة في الدعوى ق - نطاق الدعوى</p> <p>ج - المصاريف في الدعوى ك - تفسير الدعوى والحكم فيها</p> <p>د - بيانات صحيفة الدعوى ن - نوع الدعوى (الدعوى المستعجلة)</p> <p>س - تكليف الدعوى هـ - وقف الدعوى</p>			
		<p>أ (إجراءات رفع الدعوى :</p> <p>١ - البطلان المترتب على عدم إعلان الخصوم. بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تعيب إعلانه دون غيره.</p> <p>- عدم جواز تمسك غيره به. ولو كان الموضوع مما لا تقبل تجزئته أو في الالتزام بالتضامن. أو كانت الدعوى مما يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها. لا يمتد إليهم أثر ذلك إلا إذا تمسك صاحب الشأن بالبطلان وتحكم به المحكمة.</p> <p>- حكم المحكمة بالبطلان المتمسك به ممن له المصلحة . أثره : امتداده لباقي الخصوم. مثال.</p>	
١٠٥	١٨	(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)	

الدعوى		الدعوى
الصفحة	القائمة	
١٣٥	٢٢	٢ - انعقاد الخصومة في الاستئناف بين الطاعن والمطعون ضده. متى كان الإعلان بصحيفة الدعوى قد تم طبقاً لما نصت عليه المادة (٨) من قانون الإجراءات المدنية. وفاء المعلن بما يتوجب عليه من إجراءات لضمان وصول الإعلان إليه. لا يغير من ذلك القول بعلم المطعون ضده بتركه للمسكن الذي كان يقيم به أثناء نظر الدعوى أمام أول درجة. ما دام ذلك لم يثبت على نحو رسمي. (الطعن رقم ٩١٣، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٧)
١٥٦	٢٤	٣ - ثبوت أن المدعين قد اختصما المطعون ضدها في كل مراحل الدعوى بصفتها. إغفالها ذكر هذه الصفة عند رفع الطعن بالنقض. لا يؤثر على صحة الخصومة. (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٣٠)
٥٥٢	٨٦	٤ - عدم جواز رفع الدعوى في النزاع المتفق فيه على اللجوء إلى التحكيم. - لجوء أحد طرفي النزاع إلى المحكمة لرفع دعوى في هذا النزاع. يوجب على خصمه إذا أراد التمسك بشرط التحكيم أن يعترض على ذلك في الجلسة الأولى لنظر الدعوى. - عدم اعتراضه في الجلسة الأولى. أثره: اعتبار شرط التحكيم لاغياً والاستمرار في نظر الدعوى. - الاعتراض في الجلسة الأولى. أثره: وجوب القضاء بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم. - المقصود بالجلسة الأولى. أنها الجلسة التي يحضر فيها المدعى عليه أو وكيله لأول مرة أمام المحكمة. مثال لحضور الطاعن لأول مرة دون الاعتراض على الدعوى لوجود شرط التحكيم. - رفض الدفع بوجود شرط التحكيم لإبدائه بعد الجلسة الأولى. صحيح. (الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)
		٥ - أمر الأداء. ماهيته وشروط الالتجاء إليه في معنى المواد ١٤٥، ١٤٣، ١٤٢ من قانون الإجراءات المدنية ؟ - عدم جواز اللجوء إلى طريق استصدار أمر الأداء. ولو توافرت شروطه بالنسبة لجزء من الدين المطالب به. دون باقي أجزائه. علة ذلك ؟ - أمر الأداء غير قابل للتجزئة. - عدم جواز إصدار القاضي أمراً بجزء من الدين وإحالة الجزء الآخر للمحكمة المختصة.

القائمة		الدعوى
الصفحة	القائمة	الدعوى
٦١٤	٩٣	<ul style="list-style-type: none"> - على القاضي إما إصدار أمر بأداء كامل الدين. أو يمتنع من إصدار الأمر. ولو وجد ارتباط بين الدين الثابت بالكتابة والمطالبة بحق آخر ملحق به أو مترتب عليه. ما لم يكن هذا الحق ثابتاً بالكتابة أيضاً وحال الأداء ومعين المقدار. - وجوب سلوك المستفيد من الشيك وحامله طريق أمر الأداء لاقتضاء حقه. - توقيع المستفيد من الشيك. أو حامله حجزاً على ما للساحب لدى المسحوب عليه. يوجب عليه سلوك طريق الدعوى لطلب صحة الحجز. ما دام يطالب بصحة الحجز والرجوع على الساحب بقيمة الشيك معاً. علة ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٦٢٨	٩٧	<ul style="list-style-type: none"> - صحيفة رفع الدعوى. كافية لتحقيق الغرض من الإعذار لوضع المدين موضع المتخلف عن تنفيذ التزامه. - حق المتعاقد في العقد الملزم للجانبين أن يطلب فسخ العقد. متى أخل الطرف الآخر في تنفيذ التزامه. - ثبوت هذا الحق لكل من الطرفين بحكم القانون. وبعد العقد متضمناً له ولو لم ينص على ذلك فيه ولا يجوز حرمان أحدهما منه أو الحد منه إلا باتفاق صريح. - الشرط الفاسخ مفترض دائماً في العقود التبادلية. الإفصاح عن ذلك في العقد. مجرد تأكيد له. مثال. <p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - إعلان صحيفة الدعوى. كفيته في معنى المادة ٤/٨ من قانون الإجراءات المدنية. - الإعلان بطريق اللصق. اقتصاره على الشخص الطبيعي في موطنه. - الإعلان بطريق النشر. طريق استثنائي. لا يجوز اللجوء إليه الا بعد استفاد كافة التحريات والوسائل لإعلان الشخص في موطنه أو محل عمله. - تقدير كفاية التحريات لإجراء الإعلان بالطريق الذي رسمه القانون. موضوعي. - عدم إعلان صحيفة الدعوى. أثره: بطلانها وزوال أثر المطالبة القضائية. - البطلان الحاصل نتيجة ذلك. لا يصححه أي إجراء لاحق. لعدم انعقاد الخصومة. مؤدي ذلك: أنه لا سبيل لاستدراك ذلك إلى برفع دعوى مبتدأ.

المستوى		المستوى
الصفحة	القائمة	
٧٤٤	١١٣	<p>- مثال لاستخلاص سائق لبطلان الإعلان لعدم كفاية التحريات قبل اللجوء إلى الطريق الاستثنائي للإعلان.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
٧٦٤	١١٧	<p>٨ - استقلال إجراءات إعلان الحكم عن إجراءات إعلان صحيفة الدعوى التي صدر فيها الحكم.</p> <p>- التمسك ببطلان أحدهما. لا يفيد التمسك ببطلان الآخر.</p> <p>- الدفع بالبطلان الغير متصل بالنظام العام وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات الغير متصلة بالنظام العام. وجوب إبدائها معا قبل إبداء أي دفع إجرائي آخر أو طلب أو دفاع في الدعوى. وإلا سقط الحق مما لم يبد منها.</p> <p>- سقوط الحق في هذه الدفع إذا لم تبد في صحيفة الطعن.</p> <p>- بطلان إجراءات إعلان الأوراق القضائية مقرر لمصلحة الخصم المعلن إليه. عدم تعلقها بالنظام العام.</p> <p>- عدم جواز تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لأوجه البطلان الغير متعلقة بالنظام العام. ما لم يتمسك بها صاحب الشأن في صيغة صريحة جازمة.</p> <p>- حقه في التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف. متى تخلف عن الحضور أمام محكمة أول درجة. شرطه: أن تتضمنها صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة التي يقدمها في الجلسة الأولى وإلا سقط الحق فيها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)</p>
٨٢٥	١٣٠	<p>٩ - قضاء محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها والخصم المدخل بالتضامن فيما بينهما استنادا إلى المادة ١٢٦ من قانون العمل. استئناف المطعون ضدها وحدها هذا القضاء. دون المحكوم عليه الآخر. قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. دون اختصاص المحكوم عليه الآخر الذي لم يستأنف الحكم. مؤداه: البطلان المتعلق بالنظام العام. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
١٢٥٠	٢٠٠	<p>١٠ - وجوب تصدي محكمة الموضوع من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام. مخالفة ذلك. عيب.</p> <p>- وجوب تظلم الموظف كتابة من القرار الإداري الصادر بحقه على النحو الذي بينته المادة (١٧٥) من لائحة الموارد البشرية الخاصة بالشركة المطعون ضدها. إلى الجهة المحددة بالمادة (١٧٦) من ذات اللائحة. وذلك قبل رفع الدعوى أمام القضاء. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>

الدعوى		الدعوى
الصفحة	القاعدة	
١٣٦٣	٢٢١	<p>١١ - الإعلان بصحيفة الدعوى. لا يكون إلا لشخص المعلن إليه أو في موطنه مع من يسكن معه من أزواج أو أقارب أو أصهار.</p> <p>- امتناع أحدهم عن الاستلام. أو كان المكان مغلوقاً. يوجب على المعلن عرض الأمر على القاضي المختص للأمر بتعليق صورة الإعلان في لوحة إعلانات المحكمة أو على باب المسكن أو باب آخر مكان كان يقيم فيه أو إعلانه بالنشر في إحدى الصحف اليومية. مؤدى ذلك. ترتيب أثر الإعلان من تاريخ إجرائه.</p> <p>- الإعلان بطريق اللصق. اقتصره على إعلان الشخص الطبيعي في موطنه وهو المكان الذي يقيم فيه عادة أو آخر مكان يقيم فيه.</p> <p>- الإعلان بطريق النشر في الصحف. طريق استثنائي. لا يلجأ إليه إلا بعد استفاد كل الوسائل التي تقتضيها ظروف الدعوى من محاولة إعلان الشخصي في موطنه أو محل عمله</p> <p>- تقدير كفاية التحريات عن محل إقامة المطلوب إعلانه. موضوعي.</p> <p>- عدم إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً. أثره: البطلان وزوال أثر المطالبة القضائية. لا يصح ذلك أي إجراء لاحق لعدم انعقاد الخصومة. مثال.</p> <p>- لا سبيل لاستدراك ذلك إلا برفع دعوى مبتدأة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
١٧٢١	٢٧٩	<p>١٢ - دعوى بطلان حكم التحكيم. ماهيتها في معنى المادة ٢١٦ إجراءات مدنية؟</p> <p>- ورود العيوب التي يجوز لمدعي البطلان التمسك بها على سبيل الحصر في تلك المادة. مؤداه: عدم جواز القياس عليها.</p> <p>- ماهية تلك العيوب في معنى تلك المادة المار ذكرها؟ مثال لمنازعة لا تختص بها المحكمة.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
		راجع أيضاً : دعوى مدنية .
٨٢٥	١٣٠	<p>ب (التدفيل والإدخال في الدعوى :</p> <p>- قضاء محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها والخصم المدخل بالتضامن فيما بينهما استناداً إلى المادة ١٢٦ من قانون العمل . استئناف المطعون ضدها وحدها هذا القضاء. دون المحكوم عليه الآخر. قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. دون اختصاص المحكوم عليه الآخر الذي لم يستأنف الحكم. مؤداه: البطلان المتعلق بالنظام العام. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>

الدعوى		الدعوى
الصفحة	القاعدة	
١٢٨٨	٢١٠	٢ - رفض المحكمة الطلب المقدم لها بإدخال خصم جديد في الدعوى. لعدم اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٩٤) من قانون الإجراءات المدنية. اكتفاء بطلب قدم للمحكمة للتصريح بإدخال خصم جديد فيها. لا عيب. أساس ذلك وعلته ؟ (الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)
٦٧	١٢	١ - ت (الطلبات في الدعوى : - الحكم بفسخ العقد. يوجب على المحكمة إعادة الحالة بين المتعاقدين إلى ما كانت عليه قبل التعاقد. فإن استحال ذلك تحكم بالتعويض. - جواز تقديم الطلب العارض أثناء نظر الدعوى بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة بحضور الخصم يثبت في محضرها. - عدم أداء الرسوم القضائية عن ذلك الطلب. لا يمنع المحكمة من نظره. ويعتبر ديناً لصالح الخزينة العامة يلتزم به المدعي تقابلاً. علة ذلك ؟ - مخالفة ذلك. مخالفة للقانون. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/١٨)
٥٥٢	٨٦	٢ - وجوب تقييد محكمة الموضوع بطلبات الخصوم في الدعوى. دون تجاوزها أو القضاء بغيرها. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون. مثال لالتزام المحكمة بالطلبات. (الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)
٦٣٨	٩٧	٣ - وجوب تقييد محكمة الموضوع بنطاق الخصومة حسبما ورد فيها من طلبات ختامية أمام محكمة أول درجة. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال للقضاء بما لم يطلبه الخصوم. - جواز إبداء الطاعن لأول مرة أمام النقض. سبباً قانونياً محضاً ولو لم يكن متعلقاً بالنظام العام. علة ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)
١٠٠٠	١٥٧	٤ - الطلب الجديد في الدعوى ماهيته في معنى المادة ٢/١٦٥ من قانون الإجراءات المدنية ؟ مثال لطلب غير جديد. (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)
١٠٣٧	١٦٣	٥ - التزام المحكمة بالطلبات المطروحة عليها. عدم تطرقها إلى ما عداها. لا عيب. مثال. (الطعن رقم ٢٩٩,٥٠٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)

المستوى		المستوى
الصفحة	القاعدة	
١٠٥٥	١٦٥	٦ - إيراد المدعي طلباته في صحيفة الدعوى مجهلة وغير محدد فيها بدقة القرار الإداري المطلوب إلغاؤه. وقضاء المحكمة بإلغاء هذا القرار دون تحديد ماهيته . مؤداه : قصور. مثال. (الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٠٦٨	١٦٨	٧ - تكييف المحكمة لطلبات المطعون ضدها بأنها مطالبة بإلغاء القرار السلبي الصادر من جهة الإدارة بالامتناع عن الترخيص لها بالبناء. وما يترتب على ذلك من آثار. دون إعمال القرار رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٩ في شأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم أعمال البناء في إمارة أبوظبي في حقها. وأصدرت حكمها المطعون فيه. لا عيب. (الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٠٧٧	١٦٩	٨ - قضاء محكمة الموضوع بإلغاء القرار الإداري وما تترتب عليه من آثار. بناءً على طلب المطعون ضدها في صحيفة الدعوى. صحيح. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٤٠٦	٢٢٧	٩ - جواز تعديل المدعي طلباته أمام الاستئناف. شرطه : أن يكون ذلك في نطاق ما رفع عنه الاستئناف فقط. - الطلبات الجديدة منه أمامها. عدم قبولها. المادة (١٦٥) إجراءات مدنية. - جواز التنازل صراحة أو ضمناً أمام الاستئناف عن بعض طلباته أمام محكمة أول درجة . مكثفياً بالمقدار الذي يحدده في صحيفة الاستئناف. - وجوب تقيد محكمة الاستئناف عند الفصل في الخصومة بهذه الطلبات المعدلة. - مخالفتها ذلك والحكم بما يزيد على مقدار ما عدل أمامها. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)
١٤٩٠	٢٢٩	١٠ - محكمة الموضوع في نظرها للدعوى والفصل فيها. مقيدة بالطلبات الختامية التي تقرر سمعها من الخصوم. - عدم إجابتها لطلب لم يتمسك به الخصم في طلباته الختامية رغم الإشارة إليه في صحيفة افتتاح الدعوى. لا عيب . (الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٢)

دعوى		رقم	الصفحة
القائمة	الصفحة		
١١		<ul style="list-style-type: none"> - تقدير نصاب الطعن بالنقض. العبرة فيه بقيمة المطلوب في الدعوى. وليس بقيمة ما يُقضى به. أساس ذلك ؟ - تجاوز المطلوب في الدعوى مائتي ألف درهم. أثره : جواز الطعن في الحكم الصادر فيها بالنقض. أساس ذلك ؟ 	٢٧٣
١٦٨٥		(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)	
		راجع أيضاً : دعوى مدنية .	
١		<p>ث (المصلحة والصفة في الدعوى :</p> <ul style="list-style-type: none"> - المصلحة مناط الدعوى والطلب. سواء عند رفعها أو عند الطعن على الحكم الصادر فيها . - معيار المصلحة سواء كانت حالة أو محتملة. أن يكون الحكم أو الإجراء قد أضر بالطاعن. - المصلحة النظرية البحت. التي لا يجنى من ورائها نفعاً. لا تكفي لقيام ركن المصلحة. مثال. - إغفال المحكمة لطلب موضوعي مطروح عليها على نحو واضح وجازم . إغفالاً كلياً عن غلط أو سهو. دون أن يرد في شأنه في أسباب الحكم أو منطوقه قضاءً صريحاً أو ضمنياً . مؤداه : بقاؤه معلقاً أمامها. على صاحب المصلحة العودة إليها للفصل فيها على النحو المقرر في المادة (١٣٩) إجراءات مدنية . مثال . - عدم جواز الطعن على الحكم لهذا السبب. 	٦
٢٤		(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٦)	
٢		<ul style="list-style-type: none"> - ثبوت أن المدعين قد اختصما المطعون ضدهما في كل مراحل الدعوى بصفتها. إغفالها ذكر هذه الصفة عند رفع الطعن بالنقض . لا يؤثر في صحة الخصومة. 	٢٤
١٥٦		(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)	
٣		<ul style="list-style-type: none"> - متى تتحقق الصفة للمدعي في الدعوى ؟ - استخلاص الصفة في الدعوى. موضوعي. - البيع بالمزاينة . ماهيته. وشروط صحته ؟ - مثال لعدم توافر الصفة. في بيع بالمزاينة . 	٢٧
٣١٠		(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)	
٤		<ul style="list-style-type: none"> - حق الغير المضرور من حوادث السيارات في مطالبة شركة التأمين مباشرة بتعويضه عما أصابه من أضرار بدنية أو مادية من الحادث . أساس ذلك ؟ 	

المستوى		المستوى
القاعدة	السلطة	
٦٠	٢٩٥	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز احتجاج الشركة المؤمنة قبله بأي شروط استثنائية تستبعد مسئوليتها عن الحادث أو تنقص منها تكون قد وردت في عقد التأمين. أساس ذلك ؟ - حق شركة التأمين في الرجوع على قائد السيارة بما تكون قد دفعته فعلاً من تعويض للمضرور. حال ثبوت قيادته للسيارة تحت تأثير المواد الكحولية. أساس ذلك ؟ - مطالبتها له قبل السداد الفعلي . عدم قبوله. <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣)</p>
٦٧	٤٢٥	<ul style="list-style-type: none"> - متى لا يكون الرد قاصراً. مثال لرد غير قاصر في دفع قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة. <p>(الطعن رقم ٧١٧، ٧٤٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
١٠٧	٧٠٩	<ul style="list-style-type: none"> - استخلاص توافر الصفة في الدعوى من عدمه. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. لاستخلاص سائق لعدم توافر الصفة. <p>(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>
١٦٣	١٠٣٧	<ul style="list-style-type: none"> - رفع الدعوى على الغير ممن يملك أغلبية المال المملوك على الشيوع. دون اعتراض الملاك الآخرين صحيح. أساس ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٢٩٩، ٥٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٨٧	١١٧٢	<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسة التجارية الخاصة أو المنشأة التجارية الفردية. ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالكيها أ وصاحب الترخيص التجاري الخاص بها. - صاحب الصفة في المخاصمة عنها أو عليها أمام القضاء هو شخص مالكيها أو صاحب الترخيص بها. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١٩٣	١٢٠٢	<ul style="list-style-type: none"> - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها على غير ذي صفة المنصوص عليها في المادة (٢/٩١) من قانون الإجراءات المدنية. وجوب إبداءه أمام محكمة أول درجة . - عدم جواز تصحيح شكل الدعوى باختصاص ذي الصفة لأول مرة أمام الاستئناف. علة ذلك ؟ - جواز إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى في أية حالة تكون عليها الدعوى المادة (١/٩١) من ذات القانون. <p>(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>

دعوى		دعوى
القاعدة	الصفحة	
٢٠٥	١٣٧١	١٠ - تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لبطلان عقد الاستثمار المقرر لمصلحة البلدية وغير المتعلق بالنظام العام أو الآداب. دون أن تتمسك به الجهة المقرر البطلان لمصلحتها. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٣)
٢٣٤	١٤٤١	١١ - قيام صفة المدعية في الدعوى بإثباتها أن التعاقد مع المدعى عليه كان نائباً عنها في التعاقد. (الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١٦)
٢٥٥	١٥٨٩	١٢ - حلول المطعون ضده محل البائع. في عقد البيع المحرر بينه وبين البائع الذي اشترى من الطاعن المرهون لمصلحته العقار رهناً تأمينياً عقارياً. مؤداه : قيام المصلحة والصفة له في الطعن على القرار الإداري. بسحب القسمة السكنية من البائع الأصلي. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)
٢٦٩	١٦٦٦	١٣ - الطلب أو الدفع الذي لا يكون لصاحبه مصلحة فيه. عدم قبوله. أساس ذلك ؟ مثال. - عدم بطلان إجراء لا ينص القانون صراحة على بطلانه. أساس ذلك ؟ مثال. - مثال بشأن رفض المحكمة الحكم ببطلان عمل الخبير لقيامه على مستندا من جهة البلدية يمنع البناء على الأرض محل التداعي. دون حضور أطراف النزاع. (الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)
٢٨٣	١٧٤٤	١٤ - علاقة الخصوم بوكلائهم أمام محكمة الموضوع. شأنهم وحدهم. لا يجوز لغيرهم ولا للمحكمة أن تتصدي من تلقاء نفسها لهذه العلاقة. ما دام صاحب الشأن لم ينكر تلك الوكالة. مثال. (الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)
		راجع أيضاً : بطلان القاسدة رقم ١٣٦ س ٨٧٢ ودعوى مدنية . وقرار إداري القاسدة رقم ٨٩ س ٥٨٧ .
		ج (المصاريف في الدعوى . - سلطة المحكمين في دعوى التحكيم في تقدير أتعابها ومصاريف التحكيم. - حقهم في إلزام الطرف الخاسر بها كلها أو بعضها. - للمحكمة بناء على طلب أحد الخصوم تعديل هذا التقدير بما يتناسب مع الجهد المبذول وطبيعة النزاع. متى رأت مغالاة المحكمين في تقديرها.

الدعوى		الصفحة
القاعدة		
١٧٢١	٢٧٩	<p>- سلطة المحكمة في تقدير الأتعاب. موضوعية. متى كان سائغاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٥٦	٢٤	<p>د) بيانات صحيفة الدعوى.</p> <p>- ثبوت المدعين قد اختصما المطعون ضدها في كل مراحل الدعوى بصفتها إغفالها ذكر هذه الصفة عند رفع الدعوى بالنقض. لا يؤثر في صحة الخصومة.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
		<p>راجع أيضاً : دعوى مدنية .</p>
٥٥٢	٨٦	<p>س) تكييف الدعوى.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تكييف الدعوى ووصفها الوصف الصحيح في القانون. مما تستخلصه من وقائع الدعوى ومستنداتها وطلبات الخصوم فيها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
١٧٩٩	٢٩٠	<p>٢ - تكييف العلاقة بين المتعاقدين . مسألة قانونية . تسبغها محكمة الموضوع على الواقعة تحت رقابة محكمة النقض.</p> <p>- تفسير العقود والمحرمات من سلطة محكمة الموضوع. شرطه : ألا تخرج عن المعنى الظاهر بعباراتها في جملة وأن تكون سائغة لها أصلها في الأوراق.</p> <p>- مخالفة العقد لنص القانون المانع من التعامل في شيء أو للنظام العام والآداب. مؤداه: البطلان. أساس ذلك ؟</p> <p>- قصر التملك للعقارات على مواطني الدولة ومن في حكمهم دون الأجانب. أساس ذلك ؟</p> <p>- حق الانتفاع ماهيته في معنى المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ المعدل ؟</p> <p>- حق المساطحة في معنى المادة المار ذكرها ؟</p> <p>- أوجه الاختلاف بين حق الانتفاع وحق الملكية . وما يترتب على ذلك من آثار ؟</p> <p>- مثال لتكييف معيب للدعوى.</p> <p>(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٠)</p>
		<p>راجع أيضاً : دعوى مدنية .</p>

دعوى		دعوى	
الصفحة	القائمة		
٩٥١	١٤٨	<p>هـ (تقدير قيمة الدعوى .</p> <p>- الدعوى بطلب ندب خبير لتصفية حساب. غير مقدرة القيمة. جواز الطعن في الحكم الصادر فيها بالنقض . ولو طلب المدعي في طلباته الختامية الحكم له بما أسفر عنه التقرير . ولو قل عن مائتي ألف درهم. أساس ذلك وعليته ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>	
		<p>راجع أيضاً : الطلبات في الدعوى القائمة رقم ٢٧٣ من ١٦٨٥ ودعوى مدنية.</p>	
٤٣٥	٦٧	<p>ع (سقوط الخصومة في الدعوى .</p> <p>١ - سقوط الخصومة في الدعوى المنصوص عليه في المادة (١٠٦) من قانون الإجراءات المدنية. شرطه : أن يكون عدم السير في الدعوى راجعاً إلى فعل المدعي أو امتناعه.</p> <p>- القضاء برفض الدفع بسقوط الخصومة لعدم توافر الشرط بأسباب سائغة. صحيح. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧١٧، ٧٤٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>	
١٥٨٩	٢٥٥	<p>٢ - ميعاد تقادم دعوى إلغاء القرار الإداري. خمسة عشرة عاماً. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم جواز تطبيق القانون المقارن. في تحديد مواعيد وآجال تقادم الدعوى وسقوطها أو عدم سماعها سواء كان التقادم بسقوط أو مكسب وكذلك طرق الطعن في الأحكام.</p> <p>- وقوف ذلك عند حد إكمال نقص أو سد فراغ في التشريع الوطني. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>	
		<p>راجع أيضاً : تقادم وسماع الدعوى .</p>	
		<p>غ (سماع الدعوى .</p> <p>١ - عدم انطباق أحكام المادة (٤٧٦) من قانون المعاملات المدنية المتعلقة بسماع الدعوى. على المنازعات المتعلقة بحقوق التجار والصناع عن معاملات مارسوها قبل بعضهم البعض. التي يحكمها قانون المعاملات التجارية. مثال.</p> <p>- الفوائد التأخيرية في المعاملات التجارية استحقاقها. مناطه: تأخر المدين في الوفاء بالتزام محله مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت طلبه. أو من الممكن تحديد مقداره وفق أسس ثابتة لا يكون للقضاء سلطة في تقديرها.</p>	

المستوى		المستوى
الصفحة	القائمة	
٢٣٥	٤٩	<p>- المنازعة في استحقاق المبلغ كله أو بعضه. لا أثر لها في تعيين المقدار. كفاية التأخر في الوفاء بالدين لقيام الضرر في حق الدائن من تاريخ المطالبة القضائية.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٢٥٨	٥٣	<p>٢ - التنازل عن الحق. مؤداه : انقضاء الحق وعدم جواز معاودة المطالبة به.</p> <p>- الصلح عقد يحسم به النزاع بين أطرافه سواء كان النزاع قائماً أو محتملاً. مؤدى ذلك: عدم جواز معاودة نظر تلك المنازعات.</p> <p>(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٢٧٧	٥٦	<p>٣ - القانون الواجب التطبيق على المطالبة بحق الفندق في المطالبة بقيمة الخدمات التي قدمها لعملائه هو النص الوارد في المادة (٤٧٦) من قانون المعاملات المدنية. بشأن التقادم. وليس النص الوارد في المادة (٩٥) من قانون المعاملات التجارية. أساس ذلك ٥</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٤٢٨	٦٦	<p>٤ - عدم سماع الدعوى بالحقوق العمالية سواء ما كان منها ناشئاً عن قانون المعاملات المدنية أو قانون العمل أو عقد العمل. متى مضى عليها سنة من تاريخ الاستحقاق.</p> <p>- احتساب مدة السنة من تاريخ استحقاق الحق. دون ارتباط بميعاد صرفه. المادتين (٣/٦) من قانون العمل و (٤٧٨) من قانون المعاملات المدنية .</p> <p>- تقدير قيام العذر الشرعي الواقف لمرور الزمان المانع من سماع الدعوى طبقاً للمادة (١/٤٨١) مدني . موضوعي . ما دام سائغاً .</p> <p>- المانع الناشئ عن تقصير الدائن في المطالبة بحقه. لا يوقف سريان التقادم.</p> <p>- الطلب الجازم في المطالبة القضائية بالحق. هو الذي يقطع التقادم المسقط للمطالبة بهذا الحق وما لحقه من توابع تجب بوجوبه أو تسقط بسقوطه.</p> <p>- تغاير الحقوق أو تغاير مصدرها. لا يقطع الطلب الحاصل لأحدها مدة التقادم بالنسبة للحق الآخر. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٣/١٥)</p>
٥١٩	٨٢	<p>٥ - الدفع بالتقادم أو بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان. عدم تعلقه بالنظام العام.</p> <p>- عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>

دعوى		دعوى
القاعدة	الصفحة	
١٠٣	٦٧٩	<p>٦ - عدم سماع الدعوى الناشئة عن عقد التأمين. بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الواقعة المنشئة للحق المطالب به. المادة ١٠٣٦ معاملات مدنية.</p> <p>- الإقرار بالحق القاطع للمدة المقررة لسماع الدعوى في معنى المادة ٤٨٣. وجوب أن يقع أثناء سريان تلك المدة.</p> <p>- انقطاع المدة بالإقرار بالحق. أثره: بدأ سريان مدة جديدة معاكلة للمدة الأولى. المادة ٤٨٥ من القانون سالف الذكر.</p> <p>- اكتمال المدة المقررة لعدم سماع الدعوى. دون انقطاع لها. أثره: وجوب القضاء بعدم سماع الدعوى. ما لم يتنازل المدين عن الدفع بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان صراحة أو ضمنا بعد ثبوت الحق فيه. المادة ٤٨٧ من القانون السالف ذكره.</p> <p>- عدم جواز الرجوع عن التنازل عن الحق بعد صدوره.</p> <p>- استخلاص التنازل عن الحق. موضوعي. متى كان سائغا. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
١٣٧	٨٧٧	<p>٧ - مرور الزمان المانع من سماع الدعوى. وقفه كلما وجد عذر شرعي يتعذر معه المطالبة بالحق.</p> <p>- عدم احتساب مدة قيام العذر في المدة المقررة للتقادم.</p> <p>- سريان أحكام الوقف والانقطاع المنصوص عليها في المواد ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٥ من قانون الإجراءات المدنية على المدة المقررة للتقادم المنصوص عليه في المادة (٦) من قانون العمل.</p> <p>- إجراءات المحاكمة الجزائية المتخذة ضد العامل. من حالات وقف سريان التقادم للمدة المقررة للمطالبة بمستحقات العامل. طوال الفترة التي تستغرقها تلك الإجراءات.</p> <p>- استئناف مدة التقادم سيرها من تاريخ صدور حكم بات أو من تاريخ انقضاء الدعوى بغير حكم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٨ ، ٢١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
		<p>٨ - عدم رد المحكمة على دفاع غير جوهري. لا يعيب حكمها. مثال.</p>

دعوى		دعوى
الصفحة	القائمة	
٩٢٩	١٤٥	<p>- الدعاوى التي تُرفع من البنك على العميل أو من العميل على البنك. تتعلق برصيد الدين وفوائده. لا تُرفع إلا عند غلق الحساب برمته. عدم تعلقها بكشف حساب بعينه طوال مدة تشغيل الحساب ولا بقيد بذاته. سريان القواعد العامة المقررة لعدم سماع الدعوى بمرور الزمان عليها. دون القواعد المنصوص عليها في المادة ٤٠٨ من قانون المعاملات المدنية التي تتعلق بقيود الحساب الجاري التي مضى عليها أكثر من سنة من تاريخ استلام كشف حساب عنها. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٢، لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٧٢	١٥٢	<p>٩ - دعوى عدم نفاذ التصرف. عدم سماعها بعد مرور ثلاث سنوات من يوم علم الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٢)</p>
٩٩٤	١٥٦	<p>١٠ - عدم سماع دعوى الضمان الناشئة عن الفعل الضار. بعد انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالمسئول عنه.</p> <p>- تحديد وقت الواقعة التي يبدأ منها التقادم. موضوعي.</p> <p>- منع سماع الدعوى وفقاً للشرعية الإسلامية. ماهيتها وعلته ؟ مثال.</p> <p>- كفاية دفع المدعى عليه دعوى الضمان المقامة ضده. بمرور الزمان المسقط للدعوى بغير عذر شرعي. علة ذلك في المذهب المالكي والمذهب الحنفي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
٩٩٤	١٥٦	<p>١١ - التناقض الذي يعيب الحكم. ماهيته ؟ مثال لعدم وجود تناقض.</p> <p>- عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها. وعدم سماع الدعوى بمضي الزمان. متساويان في النتيجة. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
		<p>١٢ - القرارات الإدارية لم يحدد المشرع لها أجلاً عاماً للطعن عليها. إلا ما استثني منها بنص خاص.</p> <p>- قانون تنظيم أعمال البناء رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ لم يرد فيه نص على ميعاد يتعين على طالب الترخيص اللجوء فيه إلى القضاء للطعن على القرارات المتعلقة به.</p> <p>- المواعيد التي يعتد بها قضاءً هي تلك التي يحددها المشرع. لا يجوز القياس عليها بقانون أجنبي أو باجتهاد فقهي.</p>

نفسوى		نفسوى	
الصفحة	القاعدة		
١٠٦٨	١٦٨	<ul style="list-style-type: none"> - الاحتجاج بنظرية العلم اليقيني. شرطه: وجوب تحديد المشرع ميعاد لاتخاذ الإجراء فيه. <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>	
١٠٧٧	١٦٩	<ul style="list-style-type: none"> - رفع الدعوى إلى جهة قضائية غير مختصة ولائياً يقطع التقادم. مثال في دعوى إلغاء قرار إداري. مثال. <p>(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>	١٣
١١٤٩	١٨٤	<ul style="list-style-type: none"> - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وتفسير صيغ العقود والمحركات. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال. - انقطاع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى بإقرار المدين صراحةً أو ضمناً في صك مستقل بالدين المادتين (٦٤٠، ٦٣٨) مدني. - المطالبة بقيمة شيكات حررت كتعويض للمطعون ضده عن عمل غير مشروع من الطاعن. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>	١٤
١٣١٥	٢١٤	<ul style="list-style-type: none"> - إقرار المدين بالحق صراحةً أو دلالة يقطع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى. المادة (٤٨٣) مدني. مثال. - سريان أحكام القانون الجديد الذي حدد مدة للتقادم أقصر من المدة المحددة في القانون القديم من وقت العمل به ولو كانت المدة القديمة قد بدأت قبل ذلك. إلا إذا كانت المدة الباقية التي حددها القانون القديم أقصر من المدة التي قررها النص الجديد. فهي الواجب العمل بها. المادة (١، ٢/٧) مدني. مثال. - انقطاع المدة المقررة لعدم سماع الدعوى. أثره: بدأ مدة جديدة كالمدة الأولى. المادة (١/٤٨٥) مدني. <p>(الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>	١٥
١٣٨٥	٢٢٥	<ul style="list-style-type: none"> - اتفاق الخصوم على التحكيم. أثره: عدم جواز رفع الدعوى به أمام القضاء. - رفعها أمام القضاء يوجب على الخصم الاعتراض على ذلك في الجلسة الأولى المحددة لنظر النزاع. - المقصود بالجلسة الأولى. هي تلك التي يحضر فيها المدعى عليه أو من يمثله لأول مرة أمام المحكمة. - حضوره دون إبداء اعتراضه. مؤداه: جواز نظر الدعوى ولو تمسك من بعد بشرط التحكيم تحت أي مبرر. أساس ذلك وعلته ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>	١٦

المستوى		المستوى
الصفحة	القائمة	
١٥٨٩	٢٥٥	<p>١٧ - ميعاد تقادم دعوى إلغاء القرار الإداري. خمسة عشرة عاماً. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم جواز تطبيق القانون المقارن. في تحديد مواعيد وآجال تقادم الدعوى وسقوطها أو عدم سماعها سواء كان التقادم بسقوط أو مكسب وكذلك طرق الطعن في الأحكام.</p> <p>- وقوف ذلك عند حد إكمال نقص أو سد فراغ في التشريع الوطني. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)</p>
١٧٢١	٢٧٩	<p>١٨ - متى يجوز استئناف الحكم الصادر بتعيين محكم ومتى لا يجوز ذلك ؟</p> <p>- استئناف هذا الحكم. أثره: انتقال كل أوجه الدفاع والدفع إلى محكمة الاستئناف. مؤدى ذلك: وجوب تصدي محكمة الاستئناف لها والرد عليها. مثال.</p> <p>- عدم استئناف الحكم الصادر في دعوى طلب تعيين محكم. الذي لم يقتصر على تعيين المحكم. وتطرق إلى الرد على الدفع بعدم سماع الدعوى. مؤداه: حيازته لقوة الأمر المقضي به في هذا الشأن أثر ذلك: عدم جواز إثارة هذا الدفع من جديد.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
		<p>١٩ - حقوق العمال المترتبة لهم بمقتضى قانون العمل. لا تسمع الدعوى بها بعد مضي سنة من تاريخ استحقاقها. متى أنكرها المدين بها. أساس ذلك؟</p> <p>- احتساب تاريخ السنة. من اليوم الذي يصبح الحق المطالب به مستحق الأداء.</p> <p>- تحديد الواقعة التي يبدأ منها حساب المدة. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- ورود حالات الوقف والانقطاع على تلك المدة. أساس ذلك ؟</p> <p>- انقطاعها بالمطالبة القضائية المرفوعة بإجراءات صحيحة. والقضاء فيها بحكم نهائي بإجابة المدعي إلى طلباته كلها أو بعضها. أساس ذلك ؟</p> <p>- انتهاءها إلى الرفض أو عدم القبول أو الانقضاء أو السقوط أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو بإثبات تركها. يزيل أثر المطالبة القضائية في قطع التقادم. أساس ذلك؟</p> <p>- إقرار المدين بالحق المطالب به صراحة أو ضمناً. يقطع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى.</p> <p>- قطع الزمان. أثره : احتساب مدة جديدة مساوية للمدة الأولى. أساس ذلك ؟</p>

دعوى		رقم
القاعدة	الصفحة	
٢٩٥	١٨٢٢	<ul style="list-style-type: none"> - الإقرار الصريح أو الضمني بالحق من المدين به القاطع للتقدم. تقديره : موضوعي. متى كان سائغاً. - جواز الاستدلال عليه من أي دليل غير مجعود مقدم في الدعوى. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٥)</p>
٢٩٩	١٨٣٧	<ul style="list-style-type: none"> - تطرق الحكم إلى قرارات قانونية غير لازمة. لا يعيبه. ما دام قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون. مثال بشأن اشتراط رفع الدعوى بالفسخ بسبب الغش أو الضرر خلال سنة من تاريخ العقد. <p>(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
		<p>راجع أيضاً : اختصاص (اختصاص دولي) القاعدة رقم ٢٩١ م ١٨٠٤ ودعوى مدنية.</p>
٩٧	٦٢٨	<p>ق (نطاق الدعوى.</p> <ul style="list-style-type: none"> - وجوب تقيد محكمة الموضوع بنطاق الخصومة حسبما ورد فيها من طلبات ختامية أمام محكمة أول درجة. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال للقضاء بما لم يطلبه الخصوم . - جواز إبداء الطاعن لأول مرة أمام النقض. سبباً قانونياً محضاً ولو لم يكن متعلقاً بالنظام العام. علة ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
١٥٧	١٠٠٠	<ul style="list-style-type: none"> - الطلب الجديد في الدعوى ماهيته في معنى المادة ١٦٥/٣ من قانون الإجراءات المدنية ؟ مثال لطلب غير جديد. <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٦٣	١٠٣٧	<ul style="list-style-type: none"> - التزام المحكمة بالطلبات المطروحة عليها. عدم تطرقها إلى ما عداها. لا عيب. مثال. <p>(الطعن رقم ٢٩٩,٥٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٦٥	١٠٥٥	<ul style="list-style-type: none"> - إيراد المدعي طلباته في صحيفة الدعوى مجهولة وغير محدد فيها بدقة القرار الإداري المطلوب إلغاؤه. وقضاء المحكمة بإلغاء هذا القرار دون تحديد ماهيته . مؤداه : قصور. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>

الدعوى		الدعوى
الصفحة	الرقم	
١٠٦٨	١٦٨	٥ - تكييف المحكمة لطلبات المطعون ضدها بأنها مطالبة بإلغاء القرار السلبي الصادر من جهة الإدارة بالامتناع عن الترخيص لها بالبناء. وما يترتب على ذلك من آثار. دون أعمال القرار رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٩ في شأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم أعمال البناء في إمارة أبوظبي في حقها. وأصدرت حكمها المطعون فيه. لا عيب. (الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٠٧٧	١٦٩	٦ - قضاء محكمة الموضوع بإلغاء القرار الإداري وما تترتب عليه من آثار. بناءً على طلب المطعون ضدها في صحيفة الدعوى. صحيح. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٢٨٨	٢١٠	٧ - رفض المحكمة الطلب المقدم لها بإدخال خصم جديد في الدعوى. لعدم اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٩٤) من قانون الإجراءات المدنية. اكتفاء بطلب قدم للمحكمة للتصريح بإدخال خصم جديد فيها. لا عيب . أساس ذلك وعلة ؟ (الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)
١٤٠٦	٢٢٧	٨ - جواز تعديل المدعي طلباته أمام الاستئناف. شرطه : أن يكون ذلك في نطاق ما رفع عنه الاستئناف فقط. - الطلبات الجديدة منه أمامها. عدم قبولها. المادة (١٦٥) إجراءات مدنية. - جواز التنازل صراحة أو ضمناً أمام الاستئناف عن بعض طلباته أمام محكمة أول درجة . مكثفياً بالمقدار الذي يحدده في صحيفة الاستئناف. - وجوب تقيد محكمة الاستئناف عند الفصل في الخصومة بهذه الطلبات المعدلة. - مخالفتها ذلك والحكم بما يزيد على مقدار ما عدل أمامها. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)
١٤٩٠	٢٣٩	٩ - محكمة الموضوع في نظرها للدعوى والفصل فيها. مقيدة بالطلبات الختامية التي تقرر سمعها من الخصوم. - عدم إجابتها لطلب لم يتمسك به الخصم في طلباته الختامية رغم الإشارة إليه في صحيفة افتتاح الدعوى. لا عيب . (الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٢)

الدعوى		الدعوى
الصفحة	الطبعة	
١٥١٥	٢٤٢	١٠ - قضاء محكمة أول درجة بكامل مبلغ التعويض المطلوب في الدعوى عن الأضرار الأدبية والمادية والمورثة. قضاء الحكم المطعون فيه بذات المبلغ عن الأضرار المادية فقط ورفضه الحكم بالتعويض عن الأضرار الأدبية والمورثة. صحيح ليس فيه قضاء بما لم يطلبه الخصوم. علة ذلك؟ (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ ملني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)
٢٤	٦	١ (ك) نظر الدعوى والحكم فيها. - عدم جواز إبداء طلبات جديدة أمام الاستئناف . فإن أبديت يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم قبولها المادة (٣/١٦٥) إجراءات مدنية. - جواز إضافة الأجور والمرتبات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام المحكمة الابتدائية وما يزيد من التعويضات بعدم تقديمها إلى الطلب الأصلي. مثال. - عدم جواز تغيير سبب الطلب الأصلي أو الإضافة إليه. - الدفع بعدم قبول الطلبات الجديدة أمام الاستئناف. تعلقه بالنظام العام. (الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٦/١/٢٠١١)
٦٧	١٢	٢ - الحكم بفسخ العقد. يوجب على المحكمة إعادة الحالة بين المتعاقدين إلى ما كانت عليه قبل التعاقد. فإن استحال ذلك تحكم بالتعويض. - جواز تقديم الطلب العارض أثناء نظر الدعوى بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة بحضور الخصم يثبت في محضرها. - عدم أداء الرسوم القضائية عن ذلك الطلب. لا يمنع المحكمة من نظره. ويعتبر ديناً لصالح الخزينة العامة يلتزم به المدعي تقابلاً . علة ذلك ؟ - مخالفة ذلك. مخالفة للقانون . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ ملني - جلسة ١٨/١/٢٠١١)
١٤٩	٢٢	٣ - عدم إعلان الشركة الطاعنة بصحيفة الاستئناف في مركز إدارتها أو مقرها. وإعلانها في مكتب المحامي الذي حضر عنها أمام محكمة أول درجة. نظر محكمة الاستئناف للدعوى والحكم فيها. مؤداه: البطلان. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ١١٦٦، ١٢٧٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٧/١/٢٠١١)

المستوى		المستوى
الصفحة	القائمة	
٥٥٢	٨٦	<p>٤ - عدم جواز رفع الدعوى في النزاع المتفق فيه على اللجوء إلى التحكيم.</p> <p>- لجوء أحد طرفي النزاع إلى المحكمة لرفع دعوى في هذا النزاع. يوجب على خصمه إذا أراد التمسك بشرط التحكيم أن يعترض على ذلك في الجلسة الأولى لنظر الدعوى.</p> <p>- عدم اعتراضه في الجلسة الأولى. أثره: اعتبار شرط التحكيم لاغياً والاستمرار في نظر الدعوى.</p> <p>- الاعتراض في الجلسة الأولى. أثره: وجوب القضاء بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم.</p> <p>- المقصود بالجلسة الأولى. أنها الجلسة التي يحضر فيها المدعى عليه أو وكيله لأول مرة أمام المحكمة. مثال لحضور الطاعن لأول مرة دون الاعتراض على الدعوى لوجود شرط التحكيم.</p> <p>- رفض الدفع بوجود شرط التحكيم لإبدائه بعد الجلسة الأولى. صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)</p>
٥٥٢	٨٦	<p>٥ - جواز رفع المستأنف عليه حتى تاريخ الجلسة الأولى للمرافعة بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على الأسباب استئنافاً مقابل إذا كان ذلك خلال ميعاد الاستئناف ويكون فرعياً إذا كان بعد فوات الميعاد أو إذا كان ذلك خلال ميعاد الاستئناف ويكون فرعياً إذا كان بعد فوات الميعاد أو إذا كان قد قبل الحكم في وقت سابق على رفع الاستئناف الأصلي. المادة ١٦٤/٢، إجراءات مدنية.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)</p>
٥٥٢	٨٦	<p>٦ - وجوب تقييد محكمة الموضوع بطلبات الخصوم في الدعوى. دون تجاوزها أو القضاء بغيرها. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون. مثال لالتزام المحكمة بالطلبات.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)</p>
٦١٤	٩٣	<p>٧ - جواز نطق المحكمة بالحكم في الدعوى في جلسة المرافعة بعد إقفال بابها. متى كانت قد مكنت أطرافها من إبداء أوجه دفاعهم والرد على ما يثيره خصومهم. المادة ١/١٢٧ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
		<p>٨ - استقلال إجراءات إعلان الحكم عن إجراءات إعلان صحيفة الدعوى التي صدر فيها الحكم.</p> <p>- التمسك ببطلان أحدهما. لا يفيد التمسك ببطلان الآخر.</p>

المستوى		المستوى
الصفحة	القائمة	
٧٦٤	١١٧	<ul style="list-style-type: none"> - الدفع بالبطلان الغير متصل بالنظام العام وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات الغير متصلة بالنظام العام. وجوب إبدائها معاً قبل إبداء أي دفع إجرائي آخر أو طلب أو دفاع في الدعوى. وإلا سقط الحق مما لم يبد منها. - سقوط الحق في هذه الدفع إذا لم تبد في صحيفة الطعن. - بطلان إجراءات إعلان الأوراق القضائية مقررراً لمصلحة الخصم المعلن إليه. عدم تعلقها بالنظام العام. - عدم جواز تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لأوجه البطلان الغير متعلقة بالنظام العام. ما لم يتمسك بها صاحب الشأن في صيغة صريحة جازمة. - حقه في التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف. متى تخلف عن الحضور أمام محكمة أول درجة. شرطه: أن تتضمنها صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة التي يقدمها في الجلسة الأولى وإلا سقط الحق فيها. مثال. (الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)
١٠٠٠	١٥٧	<ul style="list-style-type: none"> - ٩ - الطلب الجديد في الدعوى ماهيته في معنى المادة ٣/١٦٥ من قانون الإجراءات المدنية؟ مثال لطلب غير جديد. (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)
١٢٨٥	٢٢٥	<ul style="list-style-type: none"> - ١٠ - اتفاق الخصوم على التحكيم. أثره: عدم جواز رفع الدعوى به أمام القضاء. رفعها أمام القضاء يوجب على الخصم الاعتراض على ذلك في الجلسة الأولى المحددة لنظر النزاع. - المقصود بالجلسة الأولى. هي تلك التي يحضر فيها المدعى عليه أو من يمثله لأول مرة أمام المحكمة. - حضوره دون إبداء اعتراضه. مؤداه: جواز نظر الدعوى ولو تمسك من بعد بشرط التحكيم تحت أي مبرر. أساس ذلك وعلة؟ مثال. (الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)
		<ul style="list-style-type: none"> - ١١ - جواز تعديل المدعي طلباته أمام الاستئناف. شرطه: أن يكون ذلك في نطاق ما رفع عنه الاستئناف فقط. - الطلبات الجديدة منه أمامها. عدم قبولها. المادة (١٦٥) إجراءات مدنية. - جواز التنازل صراحة أو ضمناً أمام الاستئناف عن بعض طلباته أمام محكمة أول درجة. مكثفياً بالمقدار الذي يحدده في صحيفة الاستئناف. - وجوب تقيد محكمة الاستئناف عند الفصل في الخصومة بهذه الطلبات المعدلة.

الدعوى		القائمة	الصفحة
الدعوى			
		- مخالفتها ذلك والحكم بما يزيد على مقدار ما عدل أمامها. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)	٢٢٧ ١٤٠٦
١٢		- قضاء محكمة أول درجة بكامل مبلغ التعويض المطلوب في الدعوى عن الأضرار الأدبية والمادية والمورثة. قضاء الحكم المطعون فيه بذات المبلغ عن الأضرار المادية فقط ورفضه الحكم بالتعويض عن الأضرار الأدبية والمورثة. صحيح ليس فيه قضاء بما لم يطلبه الخصوم. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)	٢٤٢ ١٥١٥
١٣		- امتناع القاضي عن إصدار أمر الأداء لتخلف شروط إصداره. يوجب عليه تحديد جلسة لنظر الطلب. لا أن يرفضه. - وجوب إعلان المدين بالجلسة المحددة وفقاً للإجراءات المعتادة للدعوى. دون النظر لإجراءات أمر الأداء. - ليس للخصوم الحق في التظلم من قرار القاضي بالامتناع عن إصدار الأمر وتحديد جلسة لنظر الموضوع. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)	٢٨٢ ١٧٣٨
		رابعاً أيضاً : دعوى مدنية. (ن) نوع الدعوى (دعوى إثبات الحالة). - اختصاص القضاء المستعجل بدعوى إثبات الحالة. متى توافر فيها شرط الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق. وكانت الغاية منها إثبات دليل يخشى زواله. مثال. بشأن طلب نذب خبير لفحص حالة التربة. (الطعن رقم ٤٩٧،٥٧٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)	٧١ ٤٦٠
٢		- دعوى إثبات الحالة. دعوى مستعجلة اقتصر دور القاضي فيها على تعيين خبير لتقديم خبير في الدعوى الموضوعية التي قد ترفع أمام محكمة الموضوع. - المحكمة في هذه الحالة لا تفصل في خصومه وليس لها أن تحقق المطاعن الموضوعية التي يوجهها الخصوم إلى تقرير الخبير. محل ذلك محكمة الموضوع. - عدم اختصاص المحكمة في دعوى إثبات الحالة اعتماد تقرير الخبير الذي عينته. بل تقضي بانتهاء الخصومة أمامها. مثال. (الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)	٣٠٨ ١٨٧٨

دعوى		رقم الصفحة	القائمة	الصفحة
دعوى				
هـ) وقف الدعوى .				
- التفات محكمة الاستئناف عن طلب الطاعن وقف نظر الاستئناف عن الحكم الصادر في دعوى بطلان العقد موضوع دعوى صحة ونفاذ ذات العقد المنظور في الدعوى المرفوعة عنه . لا عيب . علة ذلك ؟				
(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٥/٢١)		١٥٠	٩٦٢	
دعوى مدنية				
العناوين الفرعية :-				
١ - إجراءات رفع الدعوى د - تكييف الدعوى				
ب - التدخل والإدخال في الدعوى س - تقدير الدعوى				
ت - الطلبات في الدعوى ق - نظر الدعوى والحكم فيها				
ج - بيانات صحيفة الدعوى ك - سماع الدعوى				
أ) إجراءات رفع الدعوى المدنية :				
١ - رفع الدعوى بالطريق العادي. بطلب إلزام الطاعنة بأداء مبلغ معين المقدار وحال الأداء وثابتا بسندات إذنيه والحكم بصحة وثبوت الحجز التحفظي. دون طريق أمر الأداء. صحيح. عله ذلك ؟				
(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٩)		١٣٢	٨٤٨	
٢ - بطلان إعلان صحيفة الدعوى. تعلقه بمصلحة الخصوم . عدم جواز تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها.				
- وجوب التمسك به في صحيفة الاستئناف أو في المذكرة الشارحة لأسباب الاستئناف. متى كان له المصلحة فيه ولم يحضر أمام محكمة أول درجة . وإلا سقط الحق فيه. المادة (٥٤) إجراءات مدنية . مثال .				
(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)		١٩٩	١٢٤٤	
٣ - لا ضرورة للإعذار قبل رفع الدعوى. متى كان تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجر بفعل المدين. المادة ١/٢٨٨ مدني . مثال.				
(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)		٢١٢	١٣٠٨	
٤ - أمر الأداء متى يجب سلوك طريقه في معنى المادة (١٤٣) إجراءات مدنية ؟				
- الدائن بورقة تجارية. وجوب سلوكه طريق أمر الأداء المنصوص عليه في المادة (١٤٣) من قانون الإجراءات المدنية وما بعدها. إذا كان المطالب به الرجوع على الساحب أو المحرر أو القابل أو الضامن الاحتياطي لأحدهم.				

دعوى مدنية		رقم الصفحة	الصفحة
دعوى مدنية			
		١٣٧٣	٢٢٤
	٥	١٥٥٠	٢٤٨
		١٢١٥	١٩٦
	١	١٤٣٣	٢٣٢
	٢	١٧١٣	٢٧٨

دعوى مدنية		دعوى مدنية	
القائمة	الصفحة		
		ج (بيانات صحيفة الدعوى المدنية. - الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في صحيفة الطعن أو الدعوى. الذي لا يشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة. لا يترتب عليه البطلان. أساس ذلك ؟ مثال.	
١٤٣٦	٢٣٣	(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٢)	
		راجع أيضا : دعوى.	
		د (تكييف الدعوى المدنية. - تكييف الدعوى العبرة فيه. بما تصفه به محكمة الموضوع من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها تحت رقابة محكمة النقض. لا بما يصفه به الخصوم. - التعرف على نوع العين المؤجرة. وتحديد حقوق طرفي العقد على موجب هذا التعريف. بحقيقة الواقع والنية المشتركة لأطراف العقد مما جاء بالعقد ذاته. - مثال لتكييف غير صحيح في عقد إيجار عقار.	
١٦٧٣	٢٧٠	(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)	
		راجع أيضا : دعوى.	
		هـ (تقدير قيمة الدعوى المدنية. - تقدير قيمة الدعوى المرفوعة بطلب إخلاء مأجور . بقيمة بدل الإيجار السنوي وقت رفعها. المادتان ٤٨، ٤٩ إجراءات مدنية. - اشتغال الطلبات على طلب أصلي مقدر القيمة بما يقل عن النصاب المحدد للطعن بالنقض وآخر ملحق به غير مقدر القيمة. يوجب تقدير نصاب الطعن بالنقض بقيمة الطلب الأصلي الذي يقل عن نصاب الطعن بالنقض. مؤدى ذلك : وعدم جواز الطعن.	١
١٥٠٣	٢٤١	(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)	
		- تقدير قيمة الدعوى عند رفعها. بطلبات الخصوم فيها. وتسدد عنها الرسوم. - تقديرها النهائي يكون وفق الطلبات النهائية ويسدد عنها فرق الرسوم. إذا قضى بمبلغ يزيد على المبلغ المسدد عنه الرسم عند رفعها. وذلك بعملة الدولة. - عدم تسليم الصورة التنفيذية للمحكوم له إلا بعد سداد فرق الرسم.	٢

دعوى مدنية		رقم الدعوى المدنية
الصفحة	القائمة	
١٥٥٧	٢٤٩	<p>- وجوب سير المحكمة في نظر الدعوى. ولو عدلت الطلبات بعد رفعها وترتب على ذلك زيادة قيمة الدعوى. ما دامت الرسوم القضائية عند رفعها قد سددت على مقدار القيمة المرفوعة بها. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٠)</p>
		راجع أيضاً : دعوى.
١٢١٥	١٩٦	<p>ق (نظر الدعوى المدنية والمكسب فيها.</p> <p>١ - متى يحق للخصم طلب إدخال خصم جديد في الدعوى في معنى المادة (٩٤) إجراءات مدنية.</p> <p>- تقدير توافر شروط الإدخال. موضوعي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٤٢٦	٢٣٠	<p>٢ - إلغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة القاضي برفض الدفع بوجود شرط التحكيم. لإبدائه في الجلسة الثانية بعد حضور وكيل المدعى عليه بالجلسة الأولى وطلبه أجلاً للجواب دون أن يبدي هذا الدفع فيها. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك وعلة؟</p> <p>- المقصود بالجلسة الأولى في معنى المادة (٢٠٢) من قانون الإجراءات المدنية ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١١)</p>
١٥٥٧	٢٤٩	<p>٣ - تقدير قيمة الدعوى عند رفعها. بطلبات الخصوم فيها. وتسدد عنها الرسوم.</p> <p>- تقديرها النهائي يكون وفق الطلبات النهائية ويسدد عنها فرق الرسوم. إذا قضى بمبلغ يزيد على المبلغ المسدد عنه الرسم عند رفعها. وذلك بعملة الدولة.</p> <p>- عدم تسليم الصورة التنفيذية للمحكوم له إلا بعد سداد فرق الرسم.</p> <p>- وجوب سير المحكمة في نظر الدعوى. ولو عدلت الطلبات بعد رفعها وترتب على ذلك زيادة قيمة الدعوى. ما دامت الرسوم القضائية عند رفعها قد سددت على مقدار القيمة المرفوعة بها. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٠)</p>
١٥٧٠	٢٥١	<p>٤ - سلطة محكمة الموضوع في وقف الدعوى المدنية المنظورة أمامها تعليقاً أو عدم وقفها متى رأت أن الفصل فيها يتوقف على الفصل في دعوى أخرى. ولأي من الخصوم تعجيل الدعوى متى زال السبب.</p> <p>- تقدير توافر سبب الوقف أو عدمه موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)</p>

دعوى مدنية		دعوى مدنية
الصفحة	القاعدة	
١٢٢٦	١٩٧	<p>راجع أيضا : دعوى.</p> <p>ق (سماع الدعوى المدنية.</p> <p>- سريان أحكام قانون الخدمة المدنية في الحكومة الاتحادية في كل ما ورد به. على المنازعات المتعلقة بالشرطة والأمن في إمارة أبوظبي وبما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ في شأن قوة شرطة وأمن إمارة أبوظبي. أساس ذلك؛</p> <p>- عدم سماع الدعوى المتعلقة بالقرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الموارد البشرية للحكومة الاتحادية. بعد انقضاء مدة ستين يوماً من يوم العلم اليقيني بالقرار.</p> <p>- الدفع بعدم سماع الدعوى لرفعها بعد الميعاد. دفاع جوهري. وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٧ ، ٦٣٠ لسنة ٢٠١١ م. هـ ق. أ. إداري - جلسة ٢٤/٨/٢٠١١)</p>
دفع		دفع
العناوين الفرعية :-		
١ - ما لا يؤثره . ب - ما لا يؤثره .		
١٠٥	١٨	<p>أ (ما لا يؤثره :</p> <p>١ - البطلان المترتب على عدم إعلان الخصوم. بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تعيب إعلانه دون غيره.</p> <p>- عدم جواز تمسك غيره به. ولو كان الموضوع مما لا تقبل تجزئته أو في الالتزام بالتضامن. أو كانت الدعوى مما يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها. لا يمتد إليهم أثر ذلك إلا إذا تمسك صاحب الشأن بالبطلان وتحكم به المحكمة.</p> <p>- حكم المحكمة بالبطلان المتمسك به ممن له المصلحة . أثره : امتداده لباقي الخصوم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ م. هـ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠/١/٢٠١١)</p>
		<p>٢ - الدفاع المختلط بواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p>

فصل		فصل
الصفحة	القائمة	
١١١	١٩	١ - محكمة الموضوع غير ملزمة بوضع معياراً حسابياً لتقدير التعويض. مثال. (الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)
١١٨	٢٠	٢ - عدم جواز التمسك لأول مرة أمام النقض بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع سواء ما اتصل منه بأصل الحق أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الإثبات أو الخصومة التي سبقت إصدار الحكم المطعون فيه. مخالفة ذلك. أثره : عدم القبول . (الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)
٢٥٣	٣٦	٤ - الدفع بالبطلان لعدم إعلان أحد الخصوم. عدم تعلقه بالنظام العام. مؤدى ذلك: لا يجوز التمسك به إلا لمن شرع لمصلحته. مثال. (الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)
٤٣٥	٦٧	٥ - سقوط الخصومة في الدعوى المنصوص عليه في المادة (١٠٦) من قانون الإجراءات المدنية. شرطه: أن يكون عدم السير في الدعوى راجعاً إلى فعل المدعي أو امتناعه. - القضاء برفض الدفع بسقوط الخصومة لعدم توافر الشرط بأسباب سائفة. صحيح. مثال. (الطعن رقم ٧١٧، ٧٤٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٧)
٤٣٥	٦٧	٦ - استبعاد محكمة الموضوع لمذكرة أو مستندات. قدمت لها أثناء فترة حجز الدعوى للحكم. لم يعلن للخصم ولم يطلع عليها. صحيح. أساس ذلك ؟ - عدم بيان الطاعن الدفاع الجوهري الذي أغفله الحكم المطعون فيه. مؤداه : عدم القبول . مثال. (الطعن رقم ٧١٧، ٧٤٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٧)
٥١٩	٨٢	٧ - إشارة الطاعن في مذكرته إلى وجود استئناف آخر دون أن يبين صلته بالاستئناف المطعون فيه ولم ينبه المحكمة إلى أنه عن ذات الحكم ولم يطلب منها ضمه. التفاتها عن ضم هذا الاستئناف. لا عيب. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٩)
٥١٩	٨٢	٨ - الدفع بالتقادم أو بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان. عدم تعلقه بالنظام العام. - عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام النقض. مثال. (الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٩)

نفسه		نفسه
القائمة	الصفحة	
٥٣٠	٨٤	<p>٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها استخلاص الصورية. موضوعي.</p> <p>- عدم جواز إنكار الخصم صور ضوئية لمحرر عريفي. لا يحمل توقيعاً منسوباً له.</p> <p>- حقه في نفي ما تضمنته بكافة طرق الإثبات.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في الاستناد إلى هذه الصور باعتبارها قرينة قضائية بجانب أدلة وقرائن أخرى.</p> <p>- تعيب الحكم في قرينة أو دليل . لا يؤثر في قضائه . ما دامت الأدلة والقرائن الأخرى التي عول عليها كافية لحمله.</p> <p>- المستندات المبينة بالمادة (١٣) من قانون الإثبات الصادرة من الجهات الرسمية بدولة خارج دولة الإمارات اعتبارها مستندات عرفية في دولة الإمارات.</p> <p>- وجوب التصديق عليها من الجهات الرسمية لقبولها في الإثبات في الدولة.</p> <p>- طلب ندب الخبرة في الدعوى. ليس حقاً للخصوم يتعين على المحكمة إجابتهم إليه.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مضي - جلسة ٢٠١١/٢/٢٩)</p>
٦٨٢	١٠٤	<p>١٠ - استناد الحكم إلى تقديرات قانونية خاطئة. لا أثر له على ما إنتهي إليه من نتيجة صحيحة.</p> <p>- سلطة محكمة النقض في تصويب ذلك. دون نقض الحكم. مثال.</p> <p>- عدم جواز رفع الدعوى بالحق أمام المحاكم العادية. متى كان أطراف النزاع قد اتفقوا على التحكم فيه.</p> <p>- رفع الدعوى أمام المحاكم العادية برغم وجود شرط التحكيم. دون اعتراض الطرف الآخر في الجلسة الأولى لنظرها. مؤاده: وجوب نظرها واعتبار شرط التحكيم لاغياً.</p> <p>- الجلسة الأولى. هي تلك التي يحضر فيها المدعى عليه أو من يمثله لأول مرة أمام المحكمة.</p> <p>- عدم تمسك الطاعنة في الجلسة الأولى بشرط التحكيم. أثره: إعتبار ذلك تنازلاً منها عن الشرط ولو تمسكت به بعد ذلك. ولا يغير من ذلك طلبها التأجيل لتوكيل محام. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>

الموضوع		الموضوع
الصفحة	القائمة	
٦٩٢	١٠٥	١١ - الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكم. دفع شكلي لا يتصل بالنظام العام. - وجوب إبداءه قبل التعرض للموضوع وإلا سقط الحق في إبدائه. المادة ٨٤ إجراءات مدنية. - حضور الطاعنة وطلبها أجلا للتسوية. يسقط حقها في التمسك بشرط التحكيم. علة ذلك؟ (الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)
٧٢٤	١٠٩	١٢ - رفض دعوى التعويض عن الضرر الناشئ من استعمال حق مقرر وفقا للقانون استعمل بحسن نية. صحيح. ولو كانت المحكمة التي رفعت إليها الدعوى قد قضت برفض الدعوى لعدم كفاية الأدلة. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)
٧٦٤	١١٧	١٣ - استقلال إجراءات إعلان الحكم عن إجراءات إعلان صحيفة الدعوى التي صدر فيها الحكم. - التمسك ببطلان أحدهما. لا يفيد التمسك ببطلان الآخر. - الدفع بالبطلان الغير متصل بالنظام العام وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات الغير متصلة بالنظام العام. وجوب إبدائها معا قبل إبداء أي دفع إجرائي آخر أو طلب أو دفاع في الدعوى. وإلا سقط الحق مما لم يبد منها. - سقوط الحق في هذه الدفع إذا لم تبد في صحيفة الطعن. - بطلان إجراءات إعلان الأوراق القضائية مقرر لمصلحة الخصم المعلن إليه. عدم تعلقها بالنظام العام. - عدم جواز تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لأوجه البطلان الغير متعلقة بالنظام العام. ما لم يتمسك بها صاحب الشأن في صيغة صريحة جازمة. - حقه في التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف. متى تخلف عن الحضور أمام محكمة أول درجة. شرطه: أن تتضمنها صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة التي يقدمها في الجلسة الأولى وإلا سقط الحق فيها. مثال. (الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)
٨١٢	١٣٦	١٤ - عدم جواز التمسك أمام محكمة النقض بدفاع لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع. سواء كان ذلك بما يتصل بأصل الحق. أو بوسيلة من وسائل الدفاع. أو بأجراء من إجراءات الخصومة أو إجراءات الإثبات. مثال. (الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)

نفسه		نفسه
القاعدة	الصفحة	
١٢٦	٨١٢	<p>١٥ - وجوب التزام محكمة الإحالة بالحكم المنقوض. في المسألة القانونية التي تفصل فيها عن قصد وبصر وبصيرة. وعدم المساس بما لهذا القضاء من حجته.</p> <p>- عودة الخصوم والخصومة إلى ما كانوا وكانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض في الجزء أو الأجزاء التي لم يفصل فيها ما لم تكن مترتبة على الجزء المنقوض.</p> <p>- ترتيب هذا الجزء أو تلك الأجزاء على الجزء المنقوض: يجعل منها مسألة كلية شاملة. أثره: حيازته كله لحجية الأمر المقضي فيه.</p> <p>- التفات محكمة الإحالة عن دفاع يترتب عليه التعرض لتلك الحجية. لا عيب. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
١٣٧	٨٧٧	<p>١٦ - جواز وقف العامل عن العمل مؤقتا عند اتهامه بإحدى الجرائم العمدية المتعلقة بالاعتداء على النفس أو المال أو الماسة بالشرف أو الأمانة. أو بالإضرار عن العمل.</p> <p>- بدأ مدة الوقف من تاريخ إبلاغ السلطات حتى تاريخ صدور قرار منها.</p> <p>- عدم استحقاق العامل أجره عن مدة الوقف. ما لم يقدم للمحاكمة أو يقضي ببراءته. أثره: وجوب إعادته إلى عمله وأداء أجره كاملا عن مدة الوقف. إذا كان الوقف كيديا من جانب صاحب العمل.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفا. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مناحي أوجه دفاعهم والرد عليها استقلالا. ما دام ما أوردته فيه الرد الضمني المسقط لما أثاروه. مثال.</p> <p>- استخلاص كيدية الاتهام. موضوعي. ما دام سائفا.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٨، ٢١٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
١٣٩	٨٩٠	<p>١٧ - الدفع الذي يخالطه واقع. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. أساس ذلك. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
		<p>١٨ - عدم رد المحكمة على دفاع غير جوهري. لا يعيب حكمها. مثال.</p>

فصل		الصفحة	القائمة	الصفحة
فصل				
١٩	-	الدعاوى التي تُرفع من البنك على العميل أو من العميل على البنك. تتعلق برصيد الدين وفوائده. لا تُرفع إلا عند غلق الحساب برمته. عدم تعلقها بكشف حساب بعينه طوال مدة تشغيل الحساب ولا بقيد بذاته. سريان القواعد العامة المقررة لعدم سماع الدعوى بمرور الزمان عليها. دون القواعد المنصوص عليها في المادة ٤٠٨ من قانون المعاملات المدنية التي تتعلق بقيود الحساب الجاري التي مضى عليها أكثر من سنة من تاريخ استلام كشف حساب عنها. أساس ذلك ؟ مثال.	١٤٥	٩٢٩
	(الطعن رقم ٦٣، ٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)			
٢٠	-	تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائغاً.	١٤٦	٩٣٧
	-	محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في جميع مناحي دفاعهم والرد عليها استقلالاً. ما دام في قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لكل ذلك. مثال.		
(الطعن رقم ٩٧، ٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)				
٢١	-	التفات محكمة الاستئناف عن طلب الطاعن وقف نظر الاستئناف عن الحكم الصادر في دعوى بطلان العقد موضوع دعوى صحة ونفاذ ذات العقد المنظور في الدعوى المرفوعة عنه. لا عيب. علة ذلك ؟	١٥٠	٩٦٣
	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢١)			
٢٢	-	ثبوت أن الطاعنة هي من فوتت على نفسها حقها في تقديم دفاعها. نعيها على الحكم الإخلال بحق الدفاع. غير صحيح. مثال.	١٦٤	١٠٥٠
	-	التفات المحكمة عن طلب فتح باب المرافعة المقدم من محام ليس موكلاً عن الطاعنة. لا عيب. علة ذلك ؟		
(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)				
٢٣	-	سماع المحكمة للمرافعة وقبولها للمستندات منذ الجلسة الأولى بعد انعقاد الخصومة بين أطرافها وتمكينها لهم من الاطلاع والرد. لا عيب. مثال.	١٦٧	١٠٦٢
	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)			
٢٤	-	جواز مباشرة الخبير للمأمورية التكميلية التي أعادتها المحكمة إليه. دون دعوة الخصوم. متى رأى الأمر لا يستلزم الاطلاع على مستندات جديدة أو سماع شهود آخرين أو إعادة للمعينة. مثال.	١٧٢	١٠٩١
	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)			

الدفاع		الصفحة
القاعدة		
٢٤	- الدفاع الموضوعي الجديد عدم جواز إبدائه أمام محكمة النقض لأول مرة. مثال.	١٧٢
١٠٩١	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)	
٢٥	- أوامر رئيس الدولة الصادرة بشأن المعاملات المالية بين البنوك والأفراد والمتعلقة بالقروض برقم ٦٣٢/٧/١/٥ في ١٩٩٥/٢/٢٧ وما لحقها من أوامر آخرها الأمر رقم ٧٣٢/١٤ في ٢٠٠٤/١٢/٢٨ مؤداها: العودة إلى الأصل العام في التعامل بين المؤسسات المالية والأفراد وأنها هي التي تقدر ضمانات وشروط الإقراض وتسري عليها الأحكام والقوانين السارية في الدولة. أساس ذلك وعلة ؟	١٧٢
١٠٩١	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)	
٢٦	- فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وتفسير صيغ العقود والمحركات . موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. - انقطاع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى بإقرار المدين صراحةً أو ضمناً في صك مستقل بالدين المادتين (٦٣٨، ٦٤٠) مدني. - المطالبة بقيمة شيكات حررت كتعويض للمطعون ضده عن عمل غير مشروع من الطاعن. صحيح. أساس ذلك ؟	١٨٤
١١٤٩	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)	
٢٧	- عدم جواز التمسك أمام النقض لأول مرة بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع. يستوي في ذلك ما كان منه متصلاً بأصل الحق أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الخصومة أو الإثبات التي سبقت الحكم المطعون فيه. مثال.	١٨٤
١١٤٩	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)	
٢٨	- عدم جواز التمسك أمام النقض لأول مرة بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع. سواء ما كان منه متصل بأصل الحق. أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الخصومة أو الإثبات التي سبقت صدور الحكم المطعون فيه.	١٨٧
١١٧٢	(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)	

فصل		ملاحظات
الصفحة	القاعدة	
١١٨٧	١٩٠	<p>٢٩ - التفتت المحكم المطعون فيه عن طلب نذب خبير لبيان المبالغ التي تم إنفاقها على ابتعاث الطاعن للدراسة في الخارج لا إخلال فيه بحق الدفاع . متى كان عقد البعثة قد نص فيه على إتفاق الطرفان على أن ما تقدمه الشركة المطعون ضدها من بيانات لمقدار ما أنفقته من أموال على الطاعن يعتبر بينة قاطعة وملزمة للطاعن صحيح . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>
١٢٠٢	١٩٣	<p>٣٠ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها على غير ذي صفة المنصوص عليها في المادة (٢/٩١) من قانون الإجراءات المدنية. وجوب إبداءه أمام محكمة أول درجة .</p> <p>- عدم جواز تصحيح شكل الدعوى باختصاص ذي الصفة لأول مرة أمام الاستئناف. علة ذلك ؟</p> <p>- جواز إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى في أية حالة تكون عليها الدعوى المادة (١/٩١) من ذات القانون.</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>
١٢٨٨	٢١٠	<p>٣١ - رفض المحكم المطعون فيه طلب إجراء المقاصة القضائية. لإغفال المحكم المستأنف الفصل فيها. صحيح. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>
١٣٣٨	٢١٧	<p>٣٢ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة. عدم تعلقها بالنظام العام. مؤدى ذلك: وجوب تمسك المقررة لمصلحته بها قبل البدء في سماع شهادة الشهود.</p> <p>- سكوته عن ذلك. أثره: اعتباره متنازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون. مثال.</p> <p>- عدم جواز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام النقض.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>
		<p>٣٣ - طلب صاحب العمل خصم غرامة التأخير من المبالغ المستحقة للمقاول الأصلي. وطلب المقاول الأصلي خصمها من المستحق للمقاول من الباطن. من قبيل الطلبات العارضة. وليست من قبيل الدفاع الموضوعي. علة ذلك ؟</p> <p>- وجوب طلبها مع طلب إجراء المقاصة القضائية وبالإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٧ من قانون الإجراءات المدنية.</p>

دفاع		الصفحة
القاعدة		
١٤٣٣	٢٣٢	<ul style="list-style-type: none">- وجوب أن يكون ذلك أمام محكمة أول درجة وأن يكون صريحاً وجازماً.- محكمة الموضوع لا تملك إجراء تلك المقاصة دون ذلك. وبعد سداد الرسم المقرر قانوناً.- التفات المحكمة عن إجراء تلك المقاصة رغم طلبها دون سداد الرسم المقرر. لا عيب. <p>(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٢)</p>
١٥٣٩	٢٤٧	<p>٣٤</p> <ul style="list-style-type: none">- الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة . هو الذي لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . متى استقام على سند من القانون.- بطلان كل تعامل في الأوراق المالية المدرجة في السوق لم تسجل وفق أحكام القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠ في شأن هيئة سوق الإمارات للأوراق المالية والسلع. والقرارات والأنظمة الصادرة تنفيذاً له.- سلطة محكمة الموضوع في ندب خبير أو أكثر في المسائل الفنية التي يستلزمها الفصل في الدعوى.- أخذها بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى لاقتناعها بصحة أسبابه. دون ندب خبير آخر. لا يعيب حكمها.- هي غير ملزمة بالرد استقلالاً على المطاعن الموجهة للتقرير. أخذها به محمولاً على أسبابه. مفاده : أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستأهل رداً بأكثر مما تضمنه الخبير. مثال.- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. <p>(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٧)</p>
١٥٥٧	٢٤٩	<p>٣٥</p> <ul style="list-style-type: none">- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.- حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه. ما دامت لم تجد في المطاعن الموجهة إليه ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير.- هي غير ملزمة بتتبع الخصوم للرد على أوجه دفاعهم وحججهم. متى بينت الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها بأسباب سائفة. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>

موضوع		الصفحة	الرقم
موضوع			
٣٦	<ul style="list-style-type: none">- التفات المحكمة عن الرد على دفاع لم يقدم الطاعن دليله. لا عيب. علة ذلك؟- النعي الذي لم يقدم الطاعن الدليل عليه أمام محكمة النقض. عدم قبوله. <p>(الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)</p>	١٦٣٤	٢٦٤
٣٧	<ul style="list-style-type: none">- عدم رد المحكمة على دفع أو دفاع. لا أثر له على ما انتهت إليه في الحكم. لا عيب. مثال.- تسكين المطعون ضده للعمل بوظيفة رئيس وحدة البحوث والدراسات بالمنطقة الشرقية. يتضمن النقل للموظف مكانياً ونوعياً. عدم جوازه : إلا إذا صدر من لجنة المتابعة والتنفيذ بناءً على عرض لجنة الموارد البشرية في حالة نقله من وظيفة إلى أخرى داخل الأمانة العامة للمجلس. ومن رئيس المجلس بموافقة رئيس الدائرة الأخرى إذا كان النقل من الأمانة العامة إلى دائرة أخرى. مخالفة ذلك . يعيب القرار بعدم المشروعية . أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.١ إداري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>	١٦٥٨	٢٦٨
٣٨	<ul style="list-style-type: none">- الأخذ بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها. شرطه : اتحاد الخصوم والسبب والموضوع في الدعويين. وأن يصدر في أحدهما حكماً قطعياً حائزاً لقوة الأمر المقضي به. في مسألة أساسية لا تتغير في الدعويين وأن تكون هي الأساس في الدعوى الثانية بين الطرفين. مثال لاختلاف الدعويين . <p>(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>	١٦٨٥	٢٧٢
٣٩	<ul style="list-style-type: none">- متى يجوز استئناف الحكم الصادر بتعيين محكم ومتى لا يجوز ذلك ؟- استئناف هذا الحكم. أثره: انتقال كل أوجه الدفاع والدفع إلى محكمة الاستئناف . مؤدى ذلك: وجوب تصدي محكمة الاستئناف لها والرد عليها. مثال.- عدم استئناف الحكم الصادر في دعوى طلب تعيين محكم. الذي لم يقتصر على تعيين المحكم. وتطرق إلى الرد على الدفع بعدم سماع الدعوى. مؤداه: حيازته لقوة الأمر المقضي به في هذا الشأن أثر ذلك: عدم جواز إثارة هذا الدفع من جديد. <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>	١٧٢١	٢٧٩

دفعات		القائمة	الصفحة
دفعات			
٤٠		- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء . موضوعي. ما دام سائغاً. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لا سند له من الواقع أو القانون. متى كان ما انتهى إليه يوافق صحيح القانون. مثال. (الطعن رقم ٤٠٩، ٣٦٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)	٢٨٦ ١٧٧٠
٤١		- محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على كل طلب أو دفاع يثيره الخصوم. (الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)	٢٨٨ ١٧٨٩
		راجع أيضاً : إعلان القاضية رقم ٢٣٧ من ١٤٧٤.	
١		ب) ما يـؤـفـرـه. - عدم تمكين المحكمة الطاعن من الاطلاع على المستندات المقدمة من خصمه بجلسة المرافعة التي لم يحضر فيها والتي حجزت الدعوى للحكم فيها. دون مناقشته تلك المستندات والرد عليها. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٤)	٢ ٩
٢		- التفات الحكم عن تحقيق دفاع الطاعن بخصوص دلالة مستند على عدم صحة ما توصل إليه الخبير في تقديره لقيمة التعويض وأخذ الحكم بذلك التقدير دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً ورداً . قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال. (الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٥)	٤ ١٦
٣		- كل ضرر بالغير يرتب الضمان. - تقدير الضمان يكون بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاته من كسب متى كان نتيجة طبيعية للفعل الضار. - وجوب تعيين محكمة الموضوع عناصر الضرر الذي حكمت بموجبها بالتعويض. - تقديم المضرور دليلاً على توافر أحد هذه العناصر ورأت المحكمة إطرأحه. وتقدير التعويض على خلافه. يوجب عليها أن ترد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. قصور. مثال. - وجوب إيراد المحكمة أوجه الدفاع الجوهرية والرد عليها بما يقسطها. مخالفة ذلك قصور . مثال. (الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٥)	٢٩ ٢١٠

فصل		فصل
الصفحة	القائمة	
٢٨٤	٤١	<p>٤ - حق كل إمارة في إنشاء قضاء خاص بها مستقل عن القضاء في الإمارات الأخرى. عدا المسائل التي نص الدستور على اختصاص القضاء الاتحادي بها.</p> <p>- القضاء في إمارة أبوظبي جهة قضائية مستقلة عن جهة القضاء في إمارة دبي بموجب القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٦.</p> <p>- وجوب التزام كل من جهة قضاء حدود ولايتها ولا تنازع غيرها في اختصاصها إيجاباً أو سلباً.</p> <p>- عدم جواز اتفاق الأفراد على مخالفة قواعد هذا الاختصاص. مخالفة ذلك مؤداه: البطلان. المتعلق بالنظام العام.</p> <p>- وجوب تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها.</p> <p>- رفض الدفع المبدئي من الطاعن بعدم الاختصاص المحلي لمحاكم إمارة أبوظبي بنظر الدعوى. واختصاص محاكم إمارة دبي بها. باعتباره موطن المدعى عليه بكون المنازعة تتعلق بعمله كمهندس وخبير ومحكم وهو أمر مدني وليس تجاري. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٢، ٦٢٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٣٠٠	٤٣	<p>٥ - وجوب بيان الحكم الذي يترتب المسؤولية التضامنية في بيان واضح وصريح الأساس الذي استند إليه في ذلك من قانون أو اتفاق. مخالفة ذلك. قصور.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. شرطه: أن يكون تقدير المحكمة سائفاً. وأن لا تلتفت عن مستندات تمسك بها الخصم أو تعمل على تقرير خبير كان بحثه غير كاف أو لم يعرض لما أثاره الخصوم من أوجه دفاع جوهرية. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٤١١	٦٣	<p>٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. شرطه: أن يكون استخلاصها سائفاً له سنده من الأوراق. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لتسبيب معيب.</p> <p>- وجوب تفهم محكمة الموضوع للدعوى عن بصر وبصيرة ومواجهة دفاع الخصوم الجوهرية والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك: قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>- العبرة بطلبات الخصوم الختامية في الدعوى.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٣/١٣)</p>

دفعات		القائمة	الصفحة
دفعات			
٧	-	إغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى للخصوم وارداً على تقرير الخبير الذي أخذت به المحكمة. مؤداه: قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لتسبيب معيب. (الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)	٧٠
٨	-	الدفاع الجوهري. وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. (الطعن رقم ٤٩٧،٥٧٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)	٧١
٩	-	الخبير في أدائه للمأمورية المكلف بها من المحكمة. هو شخص مكلف بخدمة عامة. مؤدى ذلك: محاضر أعماله أوراق رسمية لها حجية الأوراق الرسمية. عدم جواز دحض هذه الحجية إلا بالطعن عليها بالتزوير. - دفاع الطاعن بأن الخبير زور في محاضر الأعمال التي بنى عليها تقريره وطلبه تمكينه من إثبات ذلك. دفاع جوهرى. وجوب إجابته إليه. الالتفات عنه والاستناد إلى التقرير في الحكم. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. (الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)	٧٦
١٠	-	شركة أبوظبى للإعلام . مؤسسة خاصة . مؤدى ذلك : ثبوت صفة التاجر لها في ما تنشئه من شركات أو تملكه أو تساهم فيه الدولة أو المؤسسات العامة. - سريان أحكام القانون التجاري على ما يثور من منازعات بشأنها. إلا ما استثنى بنص خاص. - أعمال الإذاعة والتلفزيون وإصدار الصحف والمجلات التي تدخل في أنشطتها. أعمال تجارية. ما دام الغرض منها تحقيق الربح. أساس ذلك ؟ - انتفاء طابع المؤسسة العامة عنها. - النصوص الواردة في القانون والتي تشكل بعض المعايير المميزة للمؤسسة العمومية. غير كافية لإضفاء الطابع العام عليها. ما دام قانون إنشائها جعلها شركة مساهمة عامة. وأن إدارتها تتم وفق أسس تجارية واستثمارية وفق أحكام القانون الخاص. - خضوعها لأحكام القانون الخاص . واعتبار أموالها أموالاً خاصة. - القرارات التي تصدرها ليست قرارات إدارية. وموظفوها ليسوا موظفين عموميين.	

فصل		ملاحظات
الصفحة	القائمة	
٥٨٧	٨٩	<p>- سريان أحكام قانون العمل عليهم. ما لم يكن للمؤسسة نظام خاص يحكم مواردها البشرية. فأحكامه هي التي تسري متى تضمنت أحكاماً أكثر فائدة ومزايا أفضل من قانون العمل للعاملين بها ولم تنزل عن الحد الأدنى لحقوق العمال المنصوص عليها في قانون العمل. أساس ذلك ؟</p> <p>- حق العاملين بشركة أبوظبي للإعلام في المطالبة وفقاً لقواعد المنازعات العادية للتقاضي في المطالبة بإبطال التصرفات والقرارات التي يعتبرونها مخالفة لأحكام لائحة الموارد البشرية. أساس ذلك ؟</p> <p>- وجوب تقديم الموظف تظلم كتابي إلى رئيسه المباشر موقعاً عليه منه متضمناً بيانات الموظف والقرار المتظلم منه وتاريخ صدوره وموضوع التظلم وأسبابه مشفوعاً بالمستندات. قبل اللجوء إلى القضاء.</p> <p>- انتفاء الطابع الإداري عن القرار المطعون فيه . لا يحول دون نظر الدعوى أمام الدائرة الإدارية بمحكمة النقض. علة ذلك ؟</p> <p>- عدم إيراد الحكم المطعون فيه لدفع الطاعة بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم التظلم . أو الرد عليه. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/٤/٦)</p>
٧٢٠	١٠٨	<p>١١ - التفات المحكمة عن طلب توجيه اليمين الحاسمة التي انصبت صيغتها على إثبات أن موجه اليمين سدد المبلغ المطالب به الثابت بالكتابة. بدعوى أنه لا يجوز إثبات ما هو ثابت بالكتابة إلا بالكتابة. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
٧٢٨	١١٢	<p>١٢ - وجوب إيراد المحكمة لأوجه الدفاع والدفع الجوهرية. والمستندات والوقائع ذات الدلالة في الدعوى. والرد عليها بما يقسطها. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
٧٢٨	١١٢	<p>١٣ - وجوب اشتمال الحكم على العرض لمجمل الوقائع وطلبات الخصوم وإيجاز لدفعهم وأوجه دفاعهم الجوهرية ثم أسباب الحكم ومنطوقة. المادة ١٣٠ إجراءات مدنية. القصور في ذلك. أثره: البطلان.</p> <p>- مثال في أخذ المحكمة بتقرير الخبير الذي لا تؤدي أسبابه إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ولا تصلح رداً على دفاع الطاعن.</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>

دفع		دفع
الصفحة	القاعدة	
٧٤٨	١١٤	<p>١٤ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه وبما ترتاح إليه من أدله الدعوى الأخرى. شرطه: أن تحيط بأدلة الدعوى عن بصر وبصيرة وأن يكون استخلاصها سائفا.</p> <p>- اقتصار قضاءها على مجرد الإحالة على تقرير الخبير. دون بيان وجه استدلالها به ودون أن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية المطروحة عليها. أثره: قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لاستخلاص قاصر.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٥١، ١٠٨٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)</p>
٧٤٨	١١٤	<p>١٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. شرطه: أن تفند مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها من مأخذها الصحيح ثم تنزل عليها تقديرها الذي يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها بأسباب سائفة. مخالفة ذلك. قصور وفساد في الاستدلال. علة ذلك. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٥١، ١٠٨٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)</p>
٨٨٦	١٢٨	<p>١٦ - الاختصاص المحلي في معنى المادة ٣١ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته؟</p> <p>- الدفاع الجوهرى وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. قصور.</p> <p>- إلغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة الذي قضى بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى دون أن تمكن الخصم من الرد على هذا الدفاع وإعادة القضية إليها لسماع دفاع الطاعن وإصدار الحكم المناسب.</p> <p>ليس فصلا باتا في اختصاصها محليا بنظر النزاع.</p> <p>- مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٩٠٥	١٤١	<p>١٧ - الدفاع الجوهرى وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>- مثال بشأن دفاع جوهرى في الاعتراض على تقرير الخبير ورد الحكم عليه بما لا يواجه دفاع الطاعن.</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٠١١ ، ٥٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>
		<p>١٨ - وجوب إقامة المحكمة قضاؤها على أساس من صحيح المستندات المطروحة عليها في الدعوى وأن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية للخصوم. إغفالها التحدث عن مستندات مؤثرة في النزاع تمسك الخصم بدلائلها ولم تحط بها عن بصر وبصيرة. قصور وإخلال بحق الدفاع .</p>

مادة		مادة
الصفحة	القائمة	
٩٢٩	١٤٥	<p>- عدم التزام المحكمة بإجابة طلب إعادة المأمورية للخبير. شرطه : أن لا يكون التقدير مشوباً بالغموض أو به خطأ أو نقص. مخالفة ذلك . قصور . وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٢، لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٤٧	١٤٧	<p>١٩ - الشرط في عقد المعاولة بإلزام الما قول . بدفع مبلغ من المال إلى صاحب العمل أو الما قول الأصلي عن كل مدة من الزمن يتأخر فيها الما قول عن تنفيذ العمل المتفق عليه. شرط جزائي يتضمن تعويضاً اتفاقياً.</p> <p>- جواز تحديد المتعاقدين مقدماً قيمة التعويض في العقد أو في اتفاق لاحق.</p> <p>- جواز تعديل القاضي لهذا الاتفاق بما يتناسب مع الضرر. بناءً على طلب أحد المتعاقدين.</p> <p>- الاتفاق على ما يخالف ذلك. مؤداه: البطلان.</p> <p>- الدفاع الجوهرى وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٥١	١٤٨	<p>٢٠ - وجوب اشتمال الحكم بذاته على ما يطمئن المطلع عليه. على أن المحكمة قد محصت أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة وأوردت أوجه دفاع الخصوم الجوهرية وردت عليها بما يقسطها. مخالفة ذلك . قصور . وإخلال بحق الدفاع. وفساد في الاستدلال ومخالفة للقانون . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٧٧	١٥٣	<p>٢١ - التفتات محكمة الاستئناف عن ما تمسك به الطاعن من خلو عقد العمل الرسمي اللاحق على العقد العرفي من شرط التحكيم وأخذه بما ورد في العقد العرفي من الاتفاق على شرط التحكيم. قصور . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٢)</p>
١٠٢٧	١٦١	<p>٢٢ - الدفاع الجوهرى وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك: قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال بشأن المطالبة بالتعويض عن الجرح الجائف المستحق عنه أرش مقدر بمقدار الثلث من الدية لم يورده الحكم ولم يورد في أسبابه ما يصلح للرد عليه.</p> <p>(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٩)</p>

دفع		دفع
الصفحة	القائمة	
١٠٥٨	١٦٦	٢٣ - الدفع بصدور القرار الإداري من غير ذي صفة. دفاع جوهري. وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. (الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١١٢٢	١٧٩	٢٤ - وجوب اشتراك أعضاء لجنة الخبرة التي انتدبتها المحكمة لأداء المأمورية. في الأعمال التي تستوجبها المأمورية المكلفون بها وأن يشتركوا في المداولة وتكوين الرأي وتقديم تقرير واحد موقع عليه منهم جميعاً بنتيجة أعمالهم ورأيهم والأوجه التي استندوا عليها. ولو قدم كل منهم تقريراً منفرداً. أساس ذلك ؟ - الشهادة التي يصدرها المهندس الاستشاري باستحقاق المقاول لمبلغ معين أو بإنجازه الأعمال المكلف بها. يلتزم بها صاحب العمل ما دامت داخله في حدود نيابته عنه. ما لم يقع من المهندس غش أو تواطؤ مع المقاول. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. شرطه : أن يكون استخلاصها سائفاً وأن يكون في التقرير ما يكفي لتكوين عقيدتها في الوصول لحقيقة الواقع في الدعوى وألا يلتفت الخبير أو الحكم عن مستندات تمسك الخصم بدلائلها برغم جوهريتها أو تعول على تقرير كان البحث فيه غير كافٍ ولم يواجه ما أثاره الخصوم من أوجه دفاع جوهري. مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. (الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)
١١٣٦	١٨١	٢٥ - الطلب الجوهري الذي يتمسك به طالبه على وجه الجزم. وجوب إيراده والرد عليه. مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. - مثال بشأن دفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه على غير ذي صفة لم يورده الحكم ولم يرد عليه وقضى بإلزام الدافعة به بأن تؤدي للمطعون ضده المبلغ المطالب به. (الطعون أرقام ٨٠٣٥، ٣٥٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)
١١٩٨	١٩٢	٢٦ - وجوب ابتناء الأحكام على أسباب واضحة جلية تحمل بذاتها للمطلع عليها الاعتقاد بأن المحكمة أحاطت بوقائع الدعوى عن بصر وبصيرة. - إغفال المحكمة دفاعاً جوهرياً للخصوم. قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال. - عدم إجابة المحكمة طلب الطاعن الطعن بالتزوير على بيانات شهادة الإنجاز وهو الوسيلة الوحيدة لإثبات دفاعه. عيب. (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)

دفع		مفسر
الصفحة	القاعدة	
١٢٢٦	١٩٧	<p>٢٧ - سريان أحكام قانون الخدمة المدنية في الحكومة الاتحادية في كل ما ورد به. على المنازعات المتعلقة بالشرطة والأمن في إمارة أبوظبي وبما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ في شأن قوة شرطة وأمن إمارة أبوظبي. أساس ذلك؛</p> <p>- عدم سماع الدعوى المتعلقة بالقرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الموارد البشرية للحكومة الاتحادية. بعد انقضاء مدة ستين يوماً من يوم العلم اليقيني بالقرار.</p> <p>- الدفع بعدم سماع الدعوى لرفعها بعد الميعاد. دفاع جوهري. وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٧ ، ٦٣٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٧٣	٢٢٤	<p>٢٨ - الشيك اعتباره أداة وفاء . يقوم قرينة على مديونية الساحب للمستفيد. قبول تلك القرينة لإثبات العكس تجيز لمن يدعي خلاف الظاهر نفي هذه القرينة وإقامة الدليل على ما يدعيه بإثبات السبب الحقيقي لإصدار الشيك.</p> <p>- واقعة إصدار الشيك بمجردهما. لا تثبت قيام عقد القرض بين الساحب والمستفيد.</p> <p>- التفات الحكم عن دفاع الطاعن بأن الشيكات لم تكن على سبيل القرض وإنما كانت وفاء لمديونية. إيرادا وردا بما يقسطه. قصور وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨، ٢١٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٦٣٤	٢٦٤	<p>٢٩ - استناد الحكم المطعون فيه على تقرير الخبير الذي بُني على صور للمستندات جردها الطاعن وتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع . دون أن يقدم المطعون ضده أصول تلك الصور. ودون أن يرد الحكم على هذا الدفاع. قصور وإخلال بحق الدفاع ومخالفة للقانون.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)</p>
١٨٥٥	٢٠٣	<p>٣٠ - حجية الأحكام. مناطها: إتحاد الدعويان موضعاً وخصوماً وسبباً وأن تكون المسألة الأساسية بينهما واحدة قضى فيها بحكم بات في الدعوى السابقة وقد تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقراراً جامعاً. بحيث تكون هي الأساس فيما يدعيه الطرفان. مثال.</p> <p>- تقدير ذلك موضوعي. ما دام سائغاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>

نفسوع		نفسوع	
الصفحة	القائمة		
العناوين الفرعية :-			
١	- الدفع بعدم الاختصاص	ح	- الدفع بسقوط الخصومة
ب	- الدفع بالبطلان	د	- الدفع بعدم قبول الدعوى
ت	- الدفع بالتقادم	س	- الدفع بعدم قبول طلب جديد
ث	- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى أو الطعن	ص	- الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم
ج	- الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة	ق	- الدفع بعدم القبول لعدم الاستفهام من القارئ
أ) الدفع بعدم الاختصاص :			
١	<p>- حق كل إمارة في إنشاء قضاء خاص بها مستقل عن القضاء في الإمارات الأخرى. عدا المسائل التي نص الدستور على اختصاص القضاء الاتحادي بها.</p> <p>- القضاء في إمارة أبوظبي جهة قضائية مستقلة عن جهة القضاء في إمارة دبي بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٦.</p> <p>- وجوب التزام كل من جهة قضاء حدود ولايتها ولا تنازع غيرها في اختصاصها إيجاباً أو سلباً.</p> <p>- عدم جواز اتفاق الأفراد على مخالفة قواعد هذا الاختصاص. مخالفة ذلك مؤداه: البطلان. المتعلق بالنظام العام.</p> <p>- وجوب تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها.</p> <p>- رفض الدفع المبدي من الطاعن بعدم الاختصاص المحلي لمحاكم إمارة أبوظبي بنظر الدعوى. واختصاص محاكم إمارة دبي بها. باعتباره موطن المدعى عليه بكون المنازعة تتعلق بعمله كمهندس وخبير ومحكم وهو أمر مدني وليس تجاري. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٣، ٦٢٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>		
٢٨٤	٤١		
٢	<p>- الاختصاص المحلي في معنى المادة ٣١ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته؟</p> <p>- الدفاع الجوهرى وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. قصور.</p> <p>- إلغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة الذي قضي بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى دون أن تمكن الخصم من الرد على هذا الدفاع وإعادة القضية إليها لسماع دفاع الطاعن وإصدار الحكم المناسب. ليس فصلاً باتاً في اختصاصها محلياً بنظر النزاع.</p>		

الفروع		ملاحظات
الصفحة	القاعدة	
٨٨٦	١٢٨	<p>- مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ ملني - جلسة ٢٤/٥/٢٠١١)</p>
١٠٥	١٨	<p>ب (الدفع بالبطلان :</p> <p>١ - البطلان المترتب على عدم إعلان الخصوم. بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تعيب إعلانه دون غيره.</p> <p>- عدم جواز تمسك غيره به. ولو كان الموضوع مما لا تقبل تجزئته أو في الالتزام بالتضامن. أو كانت الدعوى مما يوجب القانون اختصام أشخاص معينين فيها. لا يمتد إليهم أثر ذلك إلا إذا تمسك صاحب الشأن بالبطلان وتحكم به المحكمة.</p> <p>- حكم المحكمة بالبطلان المتمسك به ممن له المصلحة. أثره : امتداده لباقي الخصوم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠/١/٢٠١١)</p>
٢٥٢	٣٦	<p>٢ - الدفع بالبطلان لعدم إعلان أحد الخصوم. عدم تعلقه بالنظام العام. مؤدى ذلك : لا يجوز التمسك به إلا لمن شرع لمصلحته. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ ملني - جلسة ٢٠/٢/٢٠١١)</p>
٧٦٤	١١٧	<p>٣ - استقلال إجراءات إعلان الحكم عن إجراءات إعلان صحيفة الدعوى التي صدر فيها الحكم.</p> <p>- التمسك ببطلان أحدهما. لا يفيد التمسك ببطلان الآخر.</p> <p>- الدفع بالبطلان الغير متصل بالنظام العام وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات الغير متصلة بالنظام العام. وجوب إبدائها معا قبل إبداء أي دفع إجرائي آخر أو طلب أو دفاع في الدعوى. وإلا سقط الحق مما لم يبد منها.</p> <p>- سقوط الحق في هذه الدفع إذا لم تبد في صحيفة الطعن.</p> <p>- بطلان إجراءات إعلان الأوراق القضائية مقرر لمصلحة الخصم المعلن إليه. عدم تعلقها بالنظام العام.</p> <p>- عدم جواز تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لأوجه البطلان الغير متعلقة بالنظام العام. ما لم يتمسك بها صاحب الشأن في صيغة صريحة جازمة.</p> <p>- حقه في التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف. متى تخلف عن الحضور أمام محكمة أول درجة. شرطه: أن تتضمنها صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة التي يقدمها في الجلسة الأولى وإلا سقط الحق فيها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٨/٤/٢٠١١)</p>

نفسه		نفسه	
الصفحة	القائمة		
١٢٧١	٢٠٥	٤	<p>- تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لبطلان عقد الاستثمار المقرر لمصلحة البلدية وغير المتعلق بالنظام العام أو الآداب. دون أن تتمسك به الجهة المقرر البطلان لمصلحتها. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٢)</p>
		٥	<p>- المؤسسة الفردية والمؤسسة التجارية الخاصة . ليس لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالكيها أو صاحب الترخيص التجاري بها. هي عنصر من عناصر ذمته المالية. مؤدى ذلك: أنه صاحب الصفة في المخاصمة أمام القضاء ومطالبته في شخصه بما عليها من التزامات وينفذ عليه الحكم الصادر ضدها.</p> <p>- هي تعد محل عمل صاحبها. مؤدى ذلك : خضوع إعلانه فيها لأحكام المادة ٨ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- إعلان المؤسسة الفردية لا يخضع لحكم المادة ٢/٩ إجراءات مدنية. علة ذلك ؟</p> <p>- تخلف المدعى عليه عن الحضور في الجلسة الأولى ولم تكن الصحيفة قد أعلنت لشخصه. أثره: وجوب تأجيل الدعوى في غير الدعاوى المستعجلة إلى جلسة تالية لإعادة إعلانه .</p> <p>- عدم إعادة الإعلان. أو بطلان إعادة الإعلان. أثره: بطلان الحكم الذي صدر بناء على هذا الإجراء الباطل.</p> <p>- وجوب تمسك الخصم الذي له مصلحة بهذا الدفاع . عند استئناف هذا الحكم. في صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة . مخالفة ذلك . أثره : سقوط حقه في التمسك بهذا البطلان.</p> <p>- عدم انعقاد الخصومة بين طرفيها متى ثبت بطلان إعلان صحيفة افتتاح الدعوى.</p> <p>- عدم تمام الإعلان صحيحاً حتى صدور الحكم الابتدائي . مؤداه : زوال الخصومة كأثر للمطالبة القضائية. لا يصححه أي إجراء لاحق في الدعوى.</p> <p>- تحقق هذا البطلان. يوجب على محكمة الاستئناف. أن تقف عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف دون أن تتصدي للموضوع. علة ذلك ؟</p> <p>- النص الوارد في المادة ١١٦٦ إجراءات مدنية. عدم انطباقه على هذه الحالة.</p> <p>- مناط تطبيقه هو ألا يمتد البطلان إلى إعلان صحيفة افتتاح الدعوى. علة ذلك ؟</p>

الموضوع		الصفحة	القائمة
الموضوع			
	<ul style="list-style-type: none">- مخالفة محكمة الاستئناف ذلك والتصدي للفصل في الموضوع. مؤداه: ورود قضاءها على غير خصومة. <p>(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>	١٤٧٤	٢٣٧
٦	<ul style="list-style-type: none">- عدم تمسك الطاعن في صحيفة الاستئناف ولا في المذكرة الشارحة. بالدفع ببطلان إعلان صحيفة الدعوى. وبطلان إعلان الحكم الصادر فيها. مؤداه: سقوط حقه في إبدائها أمام الاستئناف وأمام النقض. أساس ذلك وعلته: الدفع بالبطلان المتصل بالشكل والإجراءات. عدم تعلقها بالنظام العام. <p>(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>	١٨٤٧	٢٠١
١	<p>ت (الدفع بالتقادم :</p> <ul style="list-style-type: none">- الدفع بالتقادم أو بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان. عدم تعلقه بالنظام العام.- عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام النقض. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٩)</p>	٥١٩	٨٢
٢	<ul style="list-style-type: none">- فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وتفسير صيغ العقود والمحركات. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال.- انقطاع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى بإقرار المدين صراحةً أو ضمناً في صك مستقل بالدين المادتين (٦٤٠، ٦٣٨) مدني.- المطالبة بقيمة شيكات حررت كتعويض للمطعون ضده عن عمل غير مشروع من الطاعن. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>	١١٤٩	١٨٤
٣	<ul style="list-style-type: none">- سريان أحكام قانون الخدمة المدنية في الحكومة الاتحادية في كل ما ورد به. على المنازعات المتعلقة بالشرطة والأمن في إمارة أبوظبي وبما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ في شأن قوة شرطة وأمن إمارة أبوظبي. أساس ذلك ؟- عدم سماع الدعوى المتعلقة بالقرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الموارد البشرية للحكومة الاتحادية. بعد انقضاء مدة ستين يوماً من يوم العلم اليقيني بالقرار.- الدفع بعدم سماع الدعوى لرفعها بعد الميعاد. دفاع جوهري. وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ٦٣٠، ٦٣٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>	١٢٣٦	١٩٧

الفصل		الصفحة	الفاصلة
الفصل			
١	١٠٠	٦٦٠	١٠٠
٢	٢١٢	١٣٠٢	٢١٢
٣	٢٧٣	١٦٨٥	٢٧٣
٤	٣٠٣	١٨٥٥	٣٠٣
	٢١٧	١٣٣٨	٢١٧

الفصل		الفصل	
الصفحة	القائمة	الصفحة	القائمة
٤٣٥	٦٧	ج (الدفع بسقوط الخصومة : - سقوط الخصومة في الدعوى المنصوص عليه في المادة (١٠٦) من قانون الإجراءات المدنية. شرطه : أن يكون عدم السير في الدعوى راجعاً إلى فعل المدعي أو امتناعه. - القضاء برفض الدفع بسقوط الخصومة لعدم توافر الشرط بأسباب سائفة. صحيح. مثال. (الطعن رقم ٧١٧، ٧٤٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٧)	
٢٥٣	٣٦	د (الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة والصفة : - الدفع بالبطلان لعدم إعلان أحد الخصوم. عدم تعلقه بالنظام العام. مؤدى ذلك : لا يجوز التمسك به إلا لمن شرع لمصلحته. مثال. (الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)	١
٦٢٨	٩٧	٢ - توقيع المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض على صحيفة الطعن. بتوقيع غير مقروء لا يؤثر في صحة إجراءات الطعن. ما دام طلب إيداع صحيفة الطعن مزيل بذات التوقيع الذي يستدل منه على شخصه وأنه مقبول للمرافعة أمام النقض. (الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)	٢
٨٩٠	١٣٩	٣ - الدفع الذي يخالطه واقع. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. أساس ذلك. مثال. (الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)	٣
١٠٥٨	١٦٦	٤ - الدفع بصدور القرار الإداري من غير ذي صفة. دفاع جوهري. وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. (الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)	٤
١١٣٦	١٨١	٥ - الطلب الجوهري الذي يتمسك به طالبه على وجه الجزم. وجوب إيراده والرد عليه. مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. - مثال بشأن دفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه على غير ذي صفة لم يورده الحكم ولم يرد عليه وقضى بإلزام الدافعة به بأن تؤدي للمطعون ضده المبلغ المطالب به. (الطعن رقم ٨٠٢، ٢٥٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)	٥

المادة		المادة
٦	١٩٢	١٢٠٢
٧	٢٠٦	١٢٧٤
٨	٢٠٦	١٢٧٤
٩	٢١٩	١٦٦٦
١٠	٢٠٩	١٨٨١

الموضوع		الموضوع
الصفحة	القائمة	
٢٤	٦	<p>من (الدفع بعدم قبول طلب جديد :</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز إبداء طلبات جديدة أمام الاستئناف . فإن أبديت يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم قبولها المادة (٣/١٦٥) إجراءات مدنية. - جواز إضافة الأجور والمرتبات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام المحكمة الابتدائية وما يزيد من التعويضات بعدم تقديمها إلى الطلب الأصلي. مثال. - عدم جواز تغيير سبب الطلب الأصلي أو الإضافة إليه. - الدفع بعدم قبول الطلبات الجديدة أمام الاستئناف. تعلقه بالنظام العام. <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ.تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٦٨٣	١٠٤	<p>من (الدفع بعدم قبول لدعوى لوجود شرط التحكيم :</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - استناد الحكم إلى تقديرات قانونية خاطئة. لا أثر له على ما إنتهى إليه من نتيجة صحيحة. - سلطة محكمة النقض في تصويب ذلك. دون نقض الحكم. مثال. - عدم جواز رفع الدعوى بالحق أمام المحاكم العادية. متى كان أطراف النزاع قد اتفقوا على التحكيم فيه. - رفع الدعوى أمام المحاكم العادية برغم وجود شرط التحكيم. دون اعتراض الطرف الآخر في الجلسة الأولى لنظرها. مؤاده: وجوب نظرهما واعتبار شرط التحكيم لاغياً. - الجلسة الأولى. هي تلك التي يحضر فيها المدعى عليه أو من يمثله لأول مرة أمام المحكمة. - عدم تمسك الطاعنة في الجلسة الأولى بشرط التحكيم. أثره: إعتبار ذلك تنازلاً منها عن الشرط ولو تمسكت به بعد ذلك. ولا يغير من ذلك طلبها التأجيل لتوكيل محام. علة ذلك؟ <p>(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ.تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
		<p>٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم. دفع شكلي لا يتصل بالنظام العام.</p> <ul style="list-style-type: none"> - وجوب إبدائه قبل التعرض للموضوع وإلا سقط الحق في إبدائه. المادة ٨٤ إجراءات مدنية.

الموضوع		الصفحة
القائمة	الصفحة	
٦٩٢	١٠٥	<p>- حضور الطاعنة وطلبها أجلاً للتسوية. يسقط حقها في التمسك بشرط التحكيم. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
١٤٣٦	٢٣٠	<p>٣ - إلغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة القاضي برفض الدفع بوجود شرط التحكيم. لإبدائه في الجلسة الثانية بعد حضور وكيل المدعى عليه بالجلسة الأولى وطلبه أجلاً للجواب دون أن يبدي هذا الدفع فيها. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك وعلة؟</p> <p>- المقصود بالجلسة الأولى في معنى المادة (٢٠٢) من قانون الإجراءات المدنية؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١١)</p>
		<p>ق (الدفع بعدم قبول لدعوى لعدم التظلم من القرار :</p> <p>- شركة أبوظبي للإعلام . مؤسسة خاصة . مؤدى ذلك : ثبوت صفة التاجر لها في ما تنشئه من شركات أو تملكه أو تساهم فيه الدولة أو المؤسسات العامة.</p> <p>- سريان أحكام القانون التجاري على ما يثور من منازعات بشأنها. إلا ما استثنى بنص خاص.</p> <p>- أعمال الإذاعة والتلفزيون وإصدار الصحف والمجلات التي تدخل في أنشطتها. أعمال تجارية. ما دام الغرض منها تحقيق الربح. أساس ذلك ؟</p> <p>- انتفاء طابع المؤسسة العامة عنها.</p> <p>- النصوص الواردة في القانون والتي تشكل بعض المعايير المميزة للمؤسسة العمومية. غير كافية لإضفاء الطابع العام عليها. ما دام قانون إنشائها جعلها شركة مساهمة عامة. وأن إدارتها تتم وفق أسس تجارية واستثمارية وفق أحكام القانون الخاص.</p> <p>- خضوعها لأحكام القانون الخاص . واعتبار أموالها أموالاً خاصة.</p> <p>- القرارات التي تصدرها ليست قرارات إدارية. وموظفوها ليسوا موظفين عموميين.</p> <p>- سريان أحكام قانون العمل عليهم. ما لم يكن للمؤسسة نظام خاص يحكم مواردها البشرية. فأحكامه هي التي تسري متى تضمنت أحكاماً أكثر فائدة ومزايا أفضل من قانون العمل للعاملين بها ولم تنزل عن الحد الأدنى لحقوق العمال المنصوص عليها في قانون العمل. أساس ذلك ؟</p>

فهرس		فهرس	
الصفحة	الفاصدة	الصفحة	الفاصدة
٥٨٧	٨٩	<ul style="list-style-type: none"> - حق العاملن بشركة أبوظبى للإعلام فى المطالبة وفقاً لقواعد المنازعات العادية للتقاضى فى المطالبة بإبطال التصرفات والقرارات التى يعتبرونها مخالفة لأحكام لائحة الموارد البشرية. أساس ذلك ؟ - وجوب تقديم الموظف تظلم كتابى إلى رئسبه المباشر موقعاً عليه منه متضمناً بيانات الموظف والقرار المتظلم منه وتارىخ صدوره وموضوع التظلم وأسبابه مشفوعاً بالمستندات. قبل اللجوء إلى القضاء. - انتفاء الطابع الإدارى عن القرار المطعون فيه . لا يحول دون نظر الدعوى أمام الدائرة الإدارية بمحكمة النقض. علة ذلك ؟ - عدم إيراد الحكم المطعون فيه لدفع الطاعة بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم التظلم . أو الرد عليه. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ <p>(الظمن رقم ٧٦٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ إدارى- جلسة ٢٠١١/٤/٦)</p>	
فهرس		فهرس	
٦١٤	٩٣	<p>١</p> <ul style="list-style-type: none"> - جواز طلب الدائن من المحكمة التى تنظر الدعوى. أو من قاضى الأمور المستعجلة. توقيع الحجز التحفظى على عقارات أو منقولات مدينة. أو توقيع حجز ما للمدين لدى الغير. إذا لم يكن بيده سند تنفيذى. أو كان الحق غير معين المقدار. - حق كل من طالب الحجز والصادر ضده أمر الحجز. التظلم من الأمر. بالإجراءات والقواعد المقررة للتظلم من الأوامر على العرائض. - الحكم الصادر فى التظلم. وقتى لا يلزم المحكمة التى تنظر دعوى صحة الحجز. مثال. <p>(الظمن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجارى- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>	
٦٢٨	٩٧	<p>٢</p> <ul style="list-style-type: none"> - جواز طلب الدائن من المحكمة التى تنظر الدعوى أو من قاضى الأمور المستعجلة. توقيع الحجز التحفظى على مال المدين فى كل حالة يخشى فيها من فقدان حقه. - الحالات الواردة فى الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من قانون الإجراءات المدنية . وردت على سبيل المثال لا الحصر. - تقدير توافر الخشية لتوقيع الحجز من عدمه. موضوعى. متى كان سائفاً. مثال. <p>(الظمن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجارى- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>	

فهرسة		فهرسة	
الصفحة	القائمة	الصفحة	القائمة
٢٩٠	٤٢	٢	<ul style="list-style-type: none"> - اقتصار إلزام المحكمة المدنية بالحكم الصادر في الدعوى الجزائية على ما فصل فيه فصلاً ضرورياً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجزائية وفي الوصف القانوني ونسبته إلى فاعله. - صيرورة الحكم الصادر في الدعوى الجزائية باتاً . أثره: وجوب التزام المحكمة المدنية به ويمتنع عليها إعادة البحث فيما فصل فيه. علة ذلك ؟ - الدية الشرعية عقوبة أصلية وتعويض معاً. - الدية الكاملة مقدرة قانوناً بمائتي ألف درهم. عدم القضاء بها كاملة إلا في حالة ثبوت الخطأ في جانب المتهم وحده. - إلزام المطعون ضده بالدية كاملة بثبوت توافر الخطأ كاملاً في جانبه. مؤدى ذلك: عدم مساهمة المجني عليه أو الغير في هذا الخطأ. <p>(الطعن رقم ٦٤١، ٧٥٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٢٩٠	٤٢	٣	<ul style="list-style-type: none"> - استحقاق الدية لا يمنع صاحب الحق فيها من استكمال التعويض عن الأضرار الأخرى التي لحقت به. والتي لا تفي بها الدية شاملاً ذلك ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب المواد (٢٩٩، ٢٩٣، ٢٩٢، ٢٨٢) من قانون المعاملات المدنية. - خروج التعويض الذي يستحقه الورثة مادياً أو أدبياً نتيجة ما أصاب أشخاصهم من أضرار بسبب فقد مورثهم. عن نطاق التعويض الذي عناه المشرع بحظر الجمع بينه وبين الدية والأرش. - تقدير الحكم المطعون فيه تعويضاً للورثة بخلاف استحقاقهم للدية. صحيح. <p>(الطعن رقم ٦٤١، ٧٥٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٥٢٥	٨٣	٤	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. أساس ذلك ؟ - الطلب الذي لا مصلحة لصاحبه فيه. عدم قبوله. مثال. - عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب ليس له تأثير في الدعوى. مثال. - القضاء لوالدة المتوفي بالتعويض. دون أن تثبت أن ولدها كان يعولها قبل وفاته. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
		٥	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب أن يكون التعويض المقضي به. بقدر الضرر شاملاً ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. متى كان ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار.

فهرسة		فهرسة	
الصفحة	القائمة	الصفحة	القائمة
٨١٨	١٢٧	- الجروح وإصابات البدن. خلاف الدية والأرش المقدر. تقدر عنها حكومة العدل. تقدير ذلك. من سلطة محكمة الموضوع. ما دام القانون لم يوجب إتباع معايير معينه في تقديرها. وكانت قد بينت عناصر الضرر وأحقية طالب التعويض. مثال. لتقدير سائغ. (الطعن رقم ١٠٠٤، ١١٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٥)	
٨٢٣	١٢٨	٦ - استحقاق المصاب ديات متعددة. عن فقدانه أعضاء الجسم المختلفة. أو ذهاب منافعها. أساس ذلك؟ مثال. - ما يملك الإنسان منه عضوا واحدا ومنفعة واحدة لا نظير لها في بدنه. استحقاقه عن فقد دية كاملة. أساس ذلك؟ مثال. - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض الجابر للضرر. متى كان القانون أو الشريعة أو الاتفاق لا يوجد بأي منها نص يوجب إتباع معايير معينه في تحديده. - مثال لتقدير تعويض عن فقد نسبة من منفعة عضو دون الاستعانة بالخبرة الفنية. (الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)	
١١٤٤	١٨٣	٧ - جواز المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية الأخرى التي لا تشملها الدية. وكذلك عن الأضرار الأدبية الناشئة عن تلك الأضرار. - لا تعارض في ذلك مع نص المادة (٢٩٩) من قانون المعاملات المدنية. أساس ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٦)	
١٤٨١	٢٣٨	٨ - استحقاق الدية. عند فقد القدرة على المشي. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)	
١٤٨١	٢٣٨	٩ - استحقاق الدية أو الأرش. شرطه: استقرار الضرر نهائياً ومعرفة نطاقه. علة ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)	
		١٠ - الضمان يقدر بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاتته من كسب. شرطه: أن يكون ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار. وأن يكون محقق الوقوع بالفعل في الحال أو في المآل. - الضرر المحتمل. التعويض عنه غير واجب إلا إذا وقع بالفعل.	

فهرسة		فهرسة
الصفحة	القائمة	فهرسة
١٤٨١	٢٣٨	<ul style="list-style-type: none"> - لا مانع من احتساب الفرصة المحتملة في الكسب الفائت ما دام الضرر كان يأمل الحصول عليها بأسباب مقبولة. وكان قد فقد العمل أو الرزق الذي يعيش عليه. مثال. - الدية ماهيتها في الشريعة الإسلامية. - عدم جواز الجمع بين الدية وبين التعويض عن الأضرار الأدبية أو النفسية. إلا أن يكون قد تخلف عن فقد العضو أو منفعة شين أو تشويه فيجوز الحكم بالتعويض عنه. علة ذلك ؟ مثال. <p>(العلم رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٧٣٢	٢٨١	<p>١١</p> <ul style="list-style-type: none"> - أحكام الدية. مقررة بمتقضى أحكام الشريعة الإسلامية. لا يجوز تجاوزها بالرأي والتقدير أو الاستعاضة عنها. - الجراح والإصابات الخطأ. قسمان أحدهما قدر له الشارع دية أو أرش. وآخر له حكومة عدل. - عدم جواز العدول عن أيهما إلى الآخر. - تعدد الديات بتعدد الإصابات وفوات المنافع. - وجوب القضاء بالدية أو الأرش عند فقد العضو أو تفويت منفعة. مهما تعددت الديات وإن اتحد الفعل الضار. - استحقاق الضرر حكومة عدل عن الإصابات والأضرار الأخرى التي ليست فيها دية أو أرش مقدر. - تحديد مقدار حكومة العدل. موضوعي. مثال. <p>(العلمان رقما ٩٤٢، ٧٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٨٣٢	٢٩٧	<p>١٢</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. شرطه: أن تقيمه المحكمة على أسباب سائغة وأن يكون التعويض المقضي به متناسبا مع الضرر. مخالفة ذلك . عيب. مثال. - القضاء للطاعنين بالتعويض الموروث . خطأ في تطبيق القانون ومخالفة له. ما دام قد سبق القضاء للورثة بالدية. علة ذلك ؟ <p>(العلم رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
		<p>راجع أيضا : تعويض وخطأ وشريعة إسلامية وضرر .</p>
<p>(٥)</p> <p>ذمة مالية</p>		
		<p>راجع : شركات ومؤسسات .</p>

(د)			
رخصة تجارية - رخصة صناعية - رسوم قضائية - رسوم مدرسية - رهن			
رخصة تجارية		رخصة صناعية	
الصفحة	القاعدة		
٢٢٠	٣١	<p>١ - عدم جواز تصرف المواطن صاحب الرخصة بأي نوع من أنواع التصرفات فيها. مخالفة ذلك. مؤداه: بطلان التصرف . أساس ذلك. وعلته ؟</p> <p>- سلطة محكمة النقض في تصحيح القرارات القانونية التي أخطأ فيها الحكم المطعون فيه دون نقضه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٦)</p>	
٤٠٢	٦١	<p>٢ - التصرفات التي يجريها مستثمر المؤسسة التجارية الخاصة أو المنشأة الفردية أو مستأجرها باسمها. انصراف آثارها إليه. دون صاحبها. ما دام المتعامل معه يعلم أنه مستثمر أو مستأجر لها وأن صاحبها مجرد كفيل رخصة.</p> <p>- استخلاص ذلك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٩)</p>	
٤٤٣	٦٨	<p>٣ - كفالة الرخصة التجارية التي يقدمها المواطن للأجنبي. دون أن تصاحبها مشاركة مالية صراحة أو ضمناً أو بالعمل. قصرها على تقديم المواطن إلى جهة الإدارة ما يحملها على الاطمئنان والثقة في قدرة الأجنبي على ممارسة التجارة داخل الدولة. عدم تجاوز أثر ذلك نطاق مساءلته أمام جهة الإدارة عن الترخيص.</p> <p>- عدم انصراف مدلولها إلى الكفالة بمعناها القانوني بضم ذمة الكفيل إلى ذمة المدين المكفول في تنفيذ التزامه.</p> <p>- الرخصة التجارية. عدم كفايتها بمجرد إثبات مسئولية صاحبها عن الالتزامات التي على المنشأة أو التصرفات التي تجري باسمها. إلا إذا أثبت أن من أجرى التصرف هو صاحب المؤسسة أو من ينوب عنه. أو أن نيابته تتسع لما أجراه من تصرف.</p> <p>- التصرفات التي يجريها مستأجر المؤسسة أو مستثمرها. انصرافها إلى ذمته هو وليس إلى ذمة صاحب الترخيص.</p> <p>- تقدير علم الغير بالاتفاق المبرم بين صاحب الرخصة ومستأجرها أو المستثمر لها. موضوعي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>	

رخصة تجارية		رخصة تجارية
الصفحة	القاعدة	
١٥٢٤	٢٤٥	<p>٤ - الاسم التجاري للمحل . ماهيته ؟</p> <p>- بيع المحل التجاري . اشتماله على العناصر المادية والمعنوية المخصصة لمزاولة النشاط التجاري . ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك. أو يوجد في القانون ما يمنع انتقال الترخيص للمشتري.</p> <p>- ورود اسم شخص في الرخصة التجارية ليس دليلاً بمجرد على ملكيته للمنشأة التجارية.</p> <p>- اشتراط أن يكون مقدم طلب الترخيص للمؤسسة من مواطني الدولة. هو أن يتم حجز الاسم التجاري للمؤسسة لدى دائرة التنمية الاقتصادية وصورة من شهادة عضوية المؤسسة في غرفة تجارة وصناعة أبوظبي. أساس ذلك ؟</p> <p>- شروط ترخيص المؤسسات لغير المواطنين . ماهيتها في معنى المادة ٢٨ من القرار الإداري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تنظيم الأنشطة الاقتصادية وإصدار التراخيص الصادر استناداً للمادة رقم ١٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٨ بإنشاء دائرة التنمية الاقتصادية.</p> <p>- المقومات المعنوية للمحل التجاري هي عماد فكرته . ولكنها لا تلغي قيمة العناصر المادية التي لا غنى عنها له. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها . موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم للرد على كل منها على استقلال . ما دام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٦)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<p>رخصة صناعية</p> <p>- إيراد الحكم في أسبابه لتقريرات قانونية خاطئة. لا يعيبه. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة.</p> <p>- سلطة محكمة النقض في تصحيح تلك التقريرات دون أن تنقض الحكم.</p> <p>- مثال بشأن رخصة صناعية وإنشاء المناطق الاقتصادية، وأهدافها، واختصاصاتها، وكيفية ممارستها لنشاطها.</p> <p>(الطعن أرقم ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ و ٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>

رسوم قضائية		رسوم قضائية
الصفحة	القائمة	
٦٧	١٢	<p>١ - الحكم بفسخ العقد. يوجب على المحكمة إعادة الحالة بين المتعاقدين إلى ما كانت عليه قبل التعاقد. فإن استحال ذلك تحكم بالتعويض.</p> <p>- جواز تقديم الطلب العارض أثناء نظر الدعوى بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة بحضور الخصم يثبت في محضرها.</p> <p>- عدم أداء الرسوم القضائية عن ذلك الطلب. لا يمنع المحكمة من نظره. ويعتبر ديناً لصالح الخزينة العامة يلتزم به المدعي تقابلاً. علة ذلك ؟</p> <p>- مخالفة ذلك. مخالفة للقانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
٣٩٠	٥٩	<p>٢ - قبول الطعن بالاستئناف في غير حالات الطعن بإلغاء القرار الإداري. بغير سداد الرسوم القضائية المقررة على تلك الحالات. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. المادتان (٢، ٥٣) من قانون الرسوم القضائية رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٨.</p> <p>- وجوب استيفاء الرسوم القضائية على الطلبات المستحق عليها الرسم. متى كانت الدعوى تشتمل على طلبات معفاة من الرسوم وأخرى غير معفاة منها. مخالفة ذلك ؟ مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٣٠٧، ١٢١٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٨)</p>
١١١٥	١٧٧	<p>٣ - تقديم المحامي الذي قرر بالطعن أمام الاستئناف. مفاده : خروج الطعن بالنقض عن هذه الوكالة. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي صفة.</p> <p>- عدم سداد صاحب العمل الرسوم القضائية المقررة للطعن بالنقض في دعاوى العمالية وعدم تقديمه ما يفيد إعفائه منها. مؤداه : عدم قبول الطعن شكلاً لعدم سداد الرسم. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>
١٣٨٥	٢٢٥	<p>٤ - التقارير القانونية الخاطئة. لا تؤثر في صحة الحكم. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. محكمة النقض تتولى تصويب ذلك. دون أن تنقض الحكم. مثال بشأن الرد على دفع بعدم قبول الدعوى لعدم سداد الرسم.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
		<p>٥ - طلب صاحب العمل خصم غرامة التأخير من المبالغ المستحقة للمقاول الأصلي. وطلب المقاول الأصلي خصمها من المستحق للمقاول من الباطن. من قبيل الطلبات العارضة. وليست من قبيل الدفاع الموضوعي. علة ذلك ؟</p>

رسوم قضائية		رسوم قضائية	
الصفحة	القائمة		
١٤٣٣	٢٣٢	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب طلبها مع طلب إجراء المقاصة القضائية وبالإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٧ من قانون الإجراءات المدنية. - وجوب أن يكون ذلك أمام محكمة أول درجة وأن يكون صريحاً وجازماً. - محكمة الموضوع لا تملك إجراء تلك المقاصة دون ذلك. وبعد سداد الرسم المقرر قانوناً. - التفات المحكمة عن إجراء تلك المقاصة رغم طلبها دون سداد الرسم المقرر. لا عيب. 	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٢)
١٥٥٧	٢٤٩	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير قيمة الدعوى عند رفعها. بطلبات الخصوم فيها. وتسدد عنها الرسوم. - تقديرها النهائي يكون وفق الطلبات النهائية ويسدد عنها فرق الرسوم. إذا قضي بمبلغ يزيد على المبلغ المسدد عنه الرسم عند رفعها. وذلك بعملة الدولة. - عدم تسليم الصورة التنفيذية للمحكوم له إلا بعد سداد فرق الرسم. - وجوب سير المحكمة في نظر الدعوى. ولو عدلت الطلبات بعد رفعها وترتب على ذلك زيادة قيمة الدعوى. ما دامت الرسوم القضائية عند رفعها قد سددت على مقدار القيمة المرفوعة بها. علة ذلك؟ مثال. 	(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)
١٧٧٠	٢٨٦	<ul style="list-style-type: none"> - إلزام العامل بجزء من المصروفات. متى حكم عليه في جزء من الطلبات دون الآخر. صحيح. أساس ذلك ؟ 	(الطعن رقم ٣٦٩، ٤٠٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)
١٨٣٥	٢٩٨	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز الطعن بالنقض. في الأحكام التي لا تتجاوز قيمتها مائتي ألف درهم. ولا يدخل في احتساب ذلك طلب الحكم بالمصروفات والرسوم وأتعاب المحاماة. علة ذلك؟ 	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)
رسوم مدرسية			
١٧٨٩	٢٨٨	<ul style="list-style-type: none"> - حق صاحب ترخيص المدرسة الخاصة في تحديد الرسوم المدرسية لها. حده : اعتماد وزارة التربية والتعليم لتلك الرسوم. - حق الوزارة في إنقاص الرسوم المقدمة من صاحب الترخيص للحد المناسب. - خضوع المؤسسات التعليمية الخاصة لرقابة وزارة التربية والتعليم للتحقق من تطبيق أحكام القانون. 	(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)

رهن		رهن
الصفحة	اللائحة	
٢١٦	٤٦	<p>١ - عقد القرض المصرفي. ماهيته ؟</p> <p>- التزام المقرض بسداد مبلغ القرض وفوائده في المواعيد وبالشروط المتفق عليها.</p> <p>- عبء إثبات الوفاء بالالتزام وقوعه على عاتق من التزم به.</p> <p>- جواز ضمان القرض تأمينات عينية أو شخصية.</p> <p>- الرهن العقاري يضمن رصيد الدين.</p> <p>- الرهن التأميني في معنى المادة (١٣٩٩) من قانون المعاملات المدنية. ماهيته ؟</p> <p>- متى ينتفي الرهن التأميني في معنى المادة (١٤٤٠) من ذات القانون ؟</p> <p>- الرهن التأميني عدم زواله إلا بزوال الدين سبب الرهن.</p> <p>- وجوب الالتزام بما اتفق عليه في العقد على سداد الدين في المواعيد المحددة للأقساط. أو سداد دفعة واحدة إذا تخلف المدين عن سداد قسط منها في موعده. الإخلال بهذا الالتزام. يوجب تنفيذ الشرط الوارد فيه بسداد كامل الدين دفعة واحدة.</p> <p>- نصوص عقد القرض. هي الحاكمة للعلاقة بين الطرفين.</p> <p>- الحكم بصحة عقد الاستثمار الوارد على العقار المرهون ضماناً للقرض الذي لم يخصم فيه البنك بصفته دائن مرتهن. لا يظهر العقار من الرهن. مؤدى ذلك: حق البنك في تتبع العقار والتنفيذ عليه في أي يد لاستيفاء ماله من دين. مثال .</p> <p>- الجدل الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>(العلم رقم ١١٠٦ لسنة ٢٠١٠ م. ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
		<p>٢ - حق الدائن المرتهن. إذا تخلف المدين عن سداد الدين المضمون بالرهن في الموعد المحدد. أن يطلب من المحكمة بعد انقضاء سبعة أيام من تاريخ الإنذار بالوفاء. الإذن له ببيع الشيء المرهون .</p> <p>- وجوب نظر المحكمة في هذا الطلب على سبيل الاستعجال وتعيين كيفية البيع.</p> <p>- جواز تحديد الدائن للمدين موعداً مناسباً لتكملة الضمان إذا نقص سعر الشيء المرهون عن الوفاء بالدين موضوع الرهن. فإن رفض الراهن ذلك أو انقضى الميعاد دون تكملة الضمان جاز للدائن طلب بيع الشيء المرهون ولو لم يحل أجل الاستحقاق. وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من القانون سالف الذكر.</p>

رهن		رهن
الصفحة	القاعدة	
		<ul style="list-style-type: none"> - جواز طلب الدائن المرتهن والمدين الراهن طلب بيع الشيء المرهون فوراً إذا كان الشيء المرهون معرضاً للهلاك أو التلف أو النقص في القيمة أو أصبحت حيازته تستلزم نفقات باهظة متى لم يشأ الراهن تقديم بدالاه. - انتقال الرهن في هذه الحالة إلى ثمن البيع. - الاتفاق على ما يخالف ذلك. مؤداه : البطلان. - جواز طلب البنك من المحكمة بيع الصكوك المرهونة لديه بالمزاد العلني أو بسعرها في سوق الأوراق المالية. لاستيفاء حقه من ثمن البيع قبل غيره من الدائنين. متى لم يستوفي حقه عند حلول الأجل المحدد لسداد القرض . المادة ٤٥٢ معاملات تجارية. - الاتفاق على ما يخالف ذلك. أثره: بطلان الشرط مع صحة الرهن. المادة ١٤٢٠ مدني . - جواز حبس الأوراق المالية المرهونة إلى حين الوفاء بالدين المضمون بها. - عدم جواز تصرف البنك في الأسهم المرهونة بيعاً أو تملكاً إلا بعد حصوله على حكم بذلك من المحكمة المختصة بعد انقضاء سبعة أيام على تاريخ الإنذار بالوفاء. - عدم مسئولية الشخص عن عدم استعماله رخصة خولها له القانون. - تكييف الفعل بأنه خطأ أو نفي ذلك عنه . خضوعه لرقابة النقض. مثال. - تقدير قيام الخطأ من عدمه . موضوعي. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها من تقارير الخبراء. موضوعي. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد استقلال على المطاعن الموجهة إلى تقرير الخبرة . مثال.
١٤١٢	٢٢٨	(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)
١٥٨٩	٢٥٥	<ul style="list-style-type: none"> - حلول المطعون ضده محل البائع. في عقد البيع المحرر بينه وبين البائع الذي اشترى من الطاعن المرهون لمصلحته العقار رهناً تأمينياً عقارياً. مؤداه : قيام المصلحة والصفة له في الطعن على القرار الإداري. بسحب القسمة السكنية من البائع الأصلي. أساس ذلك ؟
		(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)
		<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز تصرف المحكوم عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت في أمواله خلال مدة سجنه. إلا بإذن من المحكمة. المادة ٧٦ عقوبات. - بطلان كل تصرف يخالف ذلك.

رهن		رقم
الصفحة	القائمة	
١٨٤٢	٣٠٠	<p>- انتهاء الوكالة بوفاء الموكل أو بخروجه عن الأهلية للتصرف. وإن تعلق بالوكالة حق للغير. إلا في الوكالة ببيع الرهن. أو كان الراهن قد وكل العدل أو المرتهن بيع المرهون عند حلول الأجل.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير مستنداتها. موضوعي. شرطه : أن يكون استخلاصها سائفاً. مثال لاستخلاص غير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
(م)		
سجل تجاري - سلطة عامة - سمسرة - سند تنفيذي - سند شحن - سوق المال		
سجل تجاري		
١٨٠٤	٢٩١	<p>- اختصاص محاكم الدولة بنظر كافة المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ عقد الوكالة التجاري بين الموكل والوكيل. وبطلان كل اتفاق يخالف ذلك بما في ذلك شرط التحكيم. متى كانت الوكالة مقيدة في سجل الوكلاء التجاريين. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون ومخالفة له. أساس ذلك وعلة ؟</p> <p>- لا يغير من ذلك شطب الوكالة بالإرادة المنفردة. ما دامت كانت مقيدة بسجل الوكلاء التجاريين قبل ذلك. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢١)</p>
سلطة عامة		
		راجع : تعويض القاصدة رقم ١٢٢ م ٧٨٧ .
سمسرة		
١٣٢١	٢١٥	<p>١ - استخلاص انعقاد عقد السمسرة وانعقاد عقد الصفقة محل عقد السمسرة بواسطة السمسار. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
		<p>٢ - السمسار والسمسرة في معنى المواد (٢٥٤) وما بعدها من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها ؟</p>

السنة		السنة
الصفحة	القائمة	
١٣٢١	٢١٥	<ul style="list-style-type: none"> - المناط في استحقاق أجر السمسرة هو إبرام الصفقة بين طرفيها سواء كان ذلك باتفاق صريح أو ضمني. - استخلاص انعقاد عقد السمسرة وانعقاد عقد الصفقة بواسطة السمسار. - موضوعي. متى كان سائغاً. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
سند تنفيذي		
٤١٧	٦٤	<ul style="list-style-type: none"> ١ - المنازعة في الحجز التنفيذي. توجب على المدعي فيها رفع الدعوى ببطالان الحجز. - الحجز التحفظي. إجراء وقتي من مقدمات التنفيذ. يوجب على من يجريه المبادرة بعد توقيع الحجز إلى رفع دعوى صحة الحجز. بطلب الحكم بثبوت الحق وبصحة إجراءات الحجز. بغية الحصول على سند تنفيذي. - دعوى صحة الحجز. رفعها طبقاً للقواعد العامة للإجراءات المدنية. من ناحية الاختصاص بأنواعه النوعية والولائية والقيمية والمحلية. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال. - وجود دعوى بالحق سابقة على دعوى صحة الحجز. يوجب رفع الثانية مع الأولى. <p>(الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٣)</p>
١٥٥٧	٢٤٩	<ul style="list-style-type: none"> ٢ - تقدير قيمة الدعوى عند رفعها. بطلبات الخصوم فيها. وتسدد عنها الرسوم. - تقديرها النهائي يكون وفق الطلبات النهائية ويسدد عنها فرق الرسوم. إذا قضى بمبلغ يزيد على المبلغ المسدد عنه الرسم عند رفعها. وذلك بعملة الدولة. - عدم تسليم الصورة التنفيذية للمحكوم له إلا بعد سداد فرق الرسم. - وجوب سير المحكمة في نظر الدعوى. ولو عدلت الطلبات بعد رفعها وترتب على ذلك زيادة قيمة الدعوى. ما دامت الرسوم القضائية عند رفعها قد سددت على مقدار القيمة المرفوعة بها. علة ذلك؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>
سند شحن		
		راجع : لائحة مونتريال للنقل الجوي .
سوق المسال		
		راجع : أوراق مالية القاعدتان رقم ٩٨، ٢٤٧ من ٦٤٦ ، من ١٢٣٩ ..

(ش)

شخصية اعتبارية - شخصية معنوية - شركات - شريعة إسلامية - شيك - شيوع

شخصية اعتبارية		شخصية اعتبارية
الصفحة	القائمة	
١٧٨	٢٨	<p>١ - الشركات. عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها وعن بعضها البعض. مؤدى ذلك : التصرفات التي تجريها لا تتعداها إلى غيرها.</p> <p>- انصراف أثر العقد إلى المتعاقدين . المادتان (٢٥٢، ٢٥٠) مدني .</p> <p>- العقد لا يرتب التزامات قبل الغير. جواز إكسابه حقاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ م. ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
٢٢٠	٣٣	<p>٢ - المؤسسة التجارية الخاصة والمنشأة الفردية. ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالكاها أو صاحب الترخيص التجاري لها وليست لها ذمة مالية مستقلة عنه. مؤدى ذلك : أنها عنصراً من عناصر ذمته المالية فيكون هو صاحب الصفة باسمه في المخاصمة عنها مدعي أو مدعى عليه . ويجوز له المخاصمة باسم الشركة دون حاجة إلى تحديد اسم مالكاها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١٠ م. ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
		<p>٣ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بالنظام العام. متى توفرت عناصر الفصل فيها ووردت على الحكم المطعون فيه.</p> <p>- إغفال الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة. أو في التزام بالتضامن. أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص بصفتهم فيها. خلال الميعاد. أو وقع اختصاصه له باطلاً. أثره: بطلان الطعن برمته بالنسبة لجميع المطعون ضدهم . المادة ٤/١٧٧ إجراءات مدنية.</p> <p>- جواز تنازل الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن حصته إلى أحد الشركاء أو للغير. بعقد رسمي. وفقاً لشروط عقد الشركة.</p> <p>- عدم الاحتجاج بهذا التنازل في مواجهة الشركة أو الغير. إلا من تاريخ قيده في سجلات الشركة والسجل التجاري.</p> <p>- عدم جواز امتناع الشركة عن قيد هذا التنازل في سجلاتها. إلا إذا خالف ما نص عليه في عقد الشركة.</p> <p>- الشركات جميعاً عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. وهي صاحبة الصفة في التقاضي مستقلة عن الشركاء فيها.</p>

شخصية اعتبارية		شخصية اعتبارية	
الصفحة	القائمة		
٨٣٩	١٣١	<ul style="list-style-type: none"> - عدم اختصام الشركة المحكوم عليها في دعوى عدم نفاذ التصرف في الطعن بالنقض. مع الشركاء فيها. في موضوع غير قابل للتجزئة. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنسبة لجميع المطعون ضدهم. <p>(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>	
١١٧٢	١٨٧	<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسة التجارية الخاصة أو المنشأة التجارية الفردية. ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالكاها أو صاحب الترخيص التجاري الخاص بها. - صاحب الصفة في المخاصمة عنها أو عليها أمام القضاء هو شخص مالكاها أو صاحب الترخيص بها. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>	٤
		<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسة الفردية والمؤسسة التجارية الخاصة . ليس لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالكاها أو صاحب الترخيص التجاري بها. هي عنصر من عناصر ذمته المالية. مؤدى ذلك: أنه صاحب الصفة في المخاصمة أمام القضاء ومطالبته في شخصه بما عليها من التزامات وينفذ عليه الحكم الصادر ضدها. - هي تعد محل عمل صاحبها. مؤدى ذلك : خضوع إعلانه فيها لأحكام المادة ٨ من قانون الإجراءات المدنية. - إعلان المؤسسة الفردية لا يخضع لحكم المادة ٢/٩ إجراءات مدنية. علة ذلك؟ - تخلف المدعى عليه عن الحضور في الجلسة الأولى ولم تكن الصحيفة قد أعلنت لشخصه. أثره: وجوب تأجيل الدعوى في غير الدعاوى المستعجلة إلى جلسة تالية لإعادة إعلانه . - عدم إعادة الإعلان. أو بطلان إعادة الإعلان. أثره: بطلان الحكم الذي صدر بناء على هذا الإجراء الباطل. - وجوب تمسك الخصم الذي له مصلحة بهذا الدفاع . عند استئناف هذا الحكم. في صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة . مخالفة ذلك . أثره : سقوط حقه في التمسك بهذا البطلان. 	٥

شخصية اعتبارية		شخصية اعتبارية	
الصفحة	القاعدة		
١٤٧٤	٢٣٧	<ul style="list-style-type: none"> - عدم انعقاد الخصومة بين طرفيها متى ثبت بطلان إعلان صحيفة افتتاح الدعوى. - عدم تمام الإعلان صحيحاً حتى صدور الحكم الابتدائي . مؤداه : زوال الخصومة كأثر للمطالبة القضائية. لا يصححه أي إجراء لاحق في الدعوى. - تحقق هذا البطلان. يوجب على محكمة الاستئناف. أن تقف عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف دون أن تتصدى للموضوع. علة ذلك ؟ - النص الوارد في المادة ١١٦٦ إجراءات مدنية. عدم انطباقه على هذه الحالة. - مناط تطبيقه هو ألا يمتد البطلان إلى إعلان صحيفة افتتاح الدعوى. علة ذلك ؟ - مخالفة محكمة الاستئناف ذلك والتصدي للفصل في الموضوع. مؤداه: ورود قضائها على غير خصومة. 	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)
شخصية معنوية			
٩٥٧	١٤٩	<ul style="list-style-type: none"> ١ - الشركة ذات المسؤولية المحدودة. لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. - مسئوليتها وحدها دون الشركاء عن كافة الديون الناشئة عن تعاملها مع الغير في نشاطها التجاري. شرطه: أن يسدد الشريك حصته فيها وأن لا يخلون بقواعد تأسيس الشركة وإشهارها وتوثيقها. مخالفة ذلك؟ مؤداه: مسئوليتهم بالتضامن في أموالهم الخاصة عن التزامات الشركة. أساس ذلك؟ - إهمال مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة في بيان عبارة ذات مسئولية محدودة بجوار بيان مقدار رأسمالها في معاملات الشركة. مؤداه : مسئوليته شخصياً في ماله بالتضامن مع الشركة والتعويض عما ينشأ للغير من أضرار. المادة ٢/٩ من قانون الشركات التجارية. أساس ذلك ؟ 	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٣١)
		<ul style="list-style-type: none"> ٢ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بقبول الطعن من عدمه . 	

شخصية معنوية		شخصية معنوية	
القاعدة	السلطة		
١٧٥	١١٠٨	<p>- وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن مصحوباً بالسند الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً. مخالفة ذلك. مؤداه: عدم قبول الطعن شكلاً. المادة ١٧٧/٥ إجراءات مدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٦)</p>	
١٨٦	١١٦٩	<p>- وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض. سند وكالته عن الطاعن. مصحوباً بالسند. الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصياً معنوياً. مخالفة ذلك. مؤداه: عدم قبول الطعن شكلاً. المادة (٣،٥/١٧٧) إجراءات مدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>	٣
٢٩٣	١٨١٣	<p>- سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام ومنها إجراءات التقاضي ولو لم يثيرها الخصوم. مثال.</p> <p>- وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض. سند وكالته عن الطاعن. مصحوباً بالسند الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً. مخالفة ذلك. مؤاده: عدم قبول الطعن شكلاً المادة ٣،٥/١٧٧ إجراءات مدنية. مثال.</p> <p>- لا يغير من ذلك حضور الموكل أمام الكاتب العدل وإثبات تعرفه عليه. ما دام ذلك لا يؤدي إلى بيان مدى نيابته وسعتها في توكيل المحامين للطعن بالنقض. أو تقديم صورة ضوئية عن ملخص لمحضر اجتماع الجمعية العمومية أو صورة ضوئية من عقد تأسيس الشركة ما دام ذلك لا يتضمن تعويضاً للموكل بذلك.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٢)</p>	٤
شركات			
		<p>- شروط صحة العقد. ماهيتها في الشريعة والقانون؟</p> <p>- الشركة التجارية ماهيتها في معنى المادة الرابعة من قانون الشركات التجارية؟</p>	١

شركات		شركات
الصفحة	القاعدة	
٢٤	٦	<p>- انقضاء الشركة بفسخ عقدها أو بحلها وبطلانها. أثره : تسوية حقوق الشركاء قبل بعضهم البعض وفقاً لشروط عقد الشركة . المادة التاسعة من ذات القانون. مثال.</p> <p>(الطمن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ.تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٧٣	١٣	<p>٢ - التأمين الإجباري المقرر عند الترخيص للسيارات. لا يغطي سوى الأضرار الناجمة عن موت شخص أو تعرضه لأذى جسماني بسبب استعمال المركبة للطريق. أساس ذلك؟</p> <p>- الطريق في معنى المادة الأولى من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٥ في شأن السير والمرور . ماهيته؟</p> <p>- جواز رجوع شركة التأمين على المؤمن له بقيمة ما أدته من تعويض. في الحالات المبينة في الفقرة (ز) من البند رقم (١١) من الشروط العامة بنموذج وثيقة التأمين من القرار الوزاري رقم (٢٨٣) لسنة ٢٠٠٧ المعدل للقرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. مثال.</p> <p>(الطمن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ.تجاري- جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>
١١١	١٩	<p>٣ - تنازل المضرور عن حقه قبل قائد السيارة المؤمن عليها. عدم انصرافه إلى شركة التأمين المؤمن لديها. أثره: جواز الرجوع على الشركة المؤمنة مباشرة بالحق في التعويض عما لحقه من ضرر. أساس ذلك؟</p> <p>- تنازل المضرور عن حقه في الدعوى الجزائية قبل المتسبب في الضرر. لا يؤثر في مسئولية الشركة المؤمن لديها.</p> <p>(الطمن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ.مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
١١١	١٩	<p>٤ - التزام شركة التأمين بتغطية المسئولية المدنية للمؤمن له أو لقائد السيارة عن خطأ أيهما في استعمالها. متى ترتب على ذلك ضرر للغير وكان نتيجة طبيعية للفعل الضار.</p> <p>- الغير هو من ليس طرفاً في وثيقة التأمين.</p> <p>- مسئولية المؤمن له أو قائد السيارة قبله أو ورثته عن ضمان الضرر.</p> <p>- عدم جواز احتجاج شركة التأمين قبل المضرور بالشروط الاستثنائية التي تستبعد مسئوليتها عن ذلك الواردة في وثيقة التأمين. علة ذلك ؟</p> <p>(الطمن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ.مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>

شركات		شركات
الصفحة	الرقم	
١٤٩	٢٣	<p>٥ - عدم إعلان الشركة الطاعنة بصحيفة الاستئناف في مركز إدارتها أو مقرها. وإعلانها في مكتب المحامي الذي حضر عنها أمام محكمة أول درجة. نظر محكمة الاستئناف للدعوى والحكم فيها. مؤداه: البطلان. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٦، ١٢٧٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٧)</p>
١٦٣	٢٥	<p>٦ - حق الغير الذي لحقه ضرراً من السيارة المؤمن عليها أن يرجع مباشرة على شركة التأمين المؤمن لديها بالتعويض.</p> <p>- عدم جواز احتجاج شركة التأمين قبله بأية شروط في عقد التأمين تقلل أو تحول دون تغطية مسؤوليتها المدنية الكاملة.</p> <p>- مسئولية حارس الشيء عن التعويض عن الأضرار التي تنشأ عنه.</p> <p>- إثبات التعدي أو التقصير في جانب الحارس لقيام المسؤولية عن التعويض في حقه. غير لازم. كفاية تدخل الشيء تدخلاً إيجابياً في إحداث الضرر. علة ذلك؟</p> <p>- متى يفترض تدخل الشيء إيجابياً في إحداث الضرر؟</p> <p>- حاجة الشيء إلى عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى طبيعته أو بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها.</p> <p>- تقدير ذلك مسألة قانونية. خضوعها لرقابة محكمة النقض لتعلق ذلك بركن من أركان المسؤولية عن الأشياء.</p> <p>- تخلص حارس الشيء من الضمان. شرطه : إثبات أن الشيء لا يتطلب للوقاية من ضرره عناية خاصة. أو أنه لم يكن حارساً له وقت وقوع الضرر. أو أن الضرر الذي حدث لا يمكن التحرز منه بإثبات اتخاذه كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الضرر أو أن الضرر لم يكن في الاستطاعة منع وقوعه. أو أن الضرر لم يكن متولداً عن الشيء بل راجعاً لسبب أجنبي.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٣٠)</p>
١٧٨	٢٨	<p>٧ - الشركات. عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها وعن بعضها البعض. مؤدى ذلك : التصرفات التي تجريها لا تتعدها إلى غيرها.</p> <p>- انصراف أثر العقد إلى المتعاقدين . المادتان (٢٥٢، ٢٥٠) مدني .</p> <p>- العقد لا يرتب التزامات قبل الغير. جواز إكسابه حقاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>

شركات		شركات
الصفحة	القائمة	
١٧٨	٢٨	<p>٨ - حق الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة. إذا تنازل أو باع أحدهم حصته لأجنبي أن يستردوا تلك الحصة. مقابل دفع القيمة الحقيقية له.</p> <p>- وجوب إخطار الشريك في الشركة عن طريق مديرها عزمه على التنازل عن حصته لأجنبي وشروط التنازل.</p> <p>- وجوب إخطار المدير باقي الشركاء بذلك.</p> <p>- انقضاء ثلاثون يوماً من تاريخ الإخطار دون استعمال أحدهم حق الاسترداد جاز للشريك التصرف في حصته على الوجه الذي يراه.</p> <p>- إذا اختلف على الثمن جاز للشريك طالب الاسترداد أن يطلب من مراجع حسابات الشركة تحديد سعر عادل للحصة المطلوب استردادها.</p> <p>- وجوب اتباع شروط العقد في تسوية حقوق الشركاء قبل بعضهم متى كان التنازل إلى أحد الشركاء أو كان متخارجاً من الشركة. المادة ٩٥ من قانون الشركات التجارية . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
١٧٨	٢٨	<p>٩ - حق الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن يرفع دعوى باسمه على مدير الشركة للمطالبة له أو للشركة بالتعويض عما يكون قد أصابه من ضرر من تصرفات خاطئة له. متى تقاعست الشركة عن تلك المطالبة.</p> <p>- استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية والضرر الناجم عنه ورابطة السببية بينهما. موضوعي . متى كان سائفاً.</p> <p>- وجوب توافر الخطأ والضرر ورابطة السببية للقضاء وبالتعويض تخلف أحدهم. مؤداه : تخلف المسؤولية عن التعويض. مثال.</p> <p>- وجوب أن يكون الضرر المادي قد تحقق. أو أن وقوعه في المستقبل حتمياً.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
		<p>١٠ - جواز تنازل الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن حصته لأحد الشركاء أو للغير. مؤدى ذلك : ترتب أثر هذا التنازل من طرفيه من وقت تحرير العقد.</p> <p>- عدم ترتب هذا الأثر بالنسبة للشركاء أو الغير إلا من وقت قيد التصرف في سجل الشركة والسجل التجاري المادة (٢٣٠) من قانون الشركات التجارية.</p> <p>- جواز الاتفاق على بقاء الشركة قائمة بين باقي الشركاء إذا انسحب أحدهم منها.</p>

شركات		شركات
القائمة	الصفحة	
٢٨	١٧٨	<ul style="list-style-type: none"> - الشريك المنسحب ليس له إلا نصيب في أموال الشركة يوم انسحابه يدفع له نقداً. وليس له نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق إلا ما كان منها ناتجاً عن عمليات سابقة على الانسحاب. أساس ذلك ؟ - عدم مسئولية الشريك المنسحب عن الأعمال التي تقوم بها الشركة بعد انسحابه ولا يسأل عن الديون التي تنشأ بعد ذلك. علة ذلك ؟ - حل الشركة ذات المسئولية المحدودة. لا يكون إلا بقرار من جمعيتها العمومية بالأغلبية اللازمة لتعديل عقدها. متى منيت بخسائر بلغت نصف رأسمالها. - بلوغ الخسائر الثلاثة أرباع رأس المال. يجيز للشركاء المالكين لربع رأس المال طلب الحل المادة (٢٨٩) من قانون الشركات التجارية. - جواز حل الشركة متى أجمع الشركاء على إنهاء مدتها ما لم ينص عقد الشركة على الاكتفاء بأغلبية معينة. المادة (٥/٢٨١) من ذات القانون. - تقسم أموال الشركة الناتجة عن التصفية بين الشركاء بعد جرد المصفي لتلك الأموال وبيان ما عليها من التزامات وسداد ما عليها من ديون المادتان (٦٨٠، ٦٨٢) من قانون المعاملات المدنية والمادة (٣٠٨) من قانون الشركات التجارية. مثال.
٤٥	٢١٠	<ul style="list-style-type: none"> - عقد الشركة وجوب أن يكون ثابتاً بالكتابة. عدا شركة المحاصة. القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ المعدل بشأن الشركات التجارية. - الشركاء في الشركة. لا يجوز لأيهما في العلاقة فيما بينهم إثبات ما يخالف ما ورد بعقد الشركة أو يجاوزه إلا بالكتابة. مؤدى ذلك: عدم جواز إثبات صورية ما ورد بعقد الشركة من شروط إلا بالكتابة. - استخلاص الصورية أو نفيها. موضوعي. ما دام سائفاً. - مخالفة تلك القواعد. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال.
٤٧	٢٢٤	<ul style="list-style-type: none"> - الشريك في الشركة المساهمة العامة لا يسأل إلا بمقدار حصته في رأس المال المادة (٦٤) من قانون الشركات التجارية. مثال. - تقدير مبررات فسخ العقد. من سلطة محكمة الموضوع لها أن تحكم بالفسخ أو ترفضه إن قدرت أن الإخلال الحاصل قليل الأهمية. متى كان سائفاً. مثال لتقدير سائغ.

شركات		شركات
القاعدة	الصفحة	
٥٧	٢٨٠	<p>١٣ - انحلال الشركة المحددة المدة بحلول أجلها المنصوص عليه في العقد بقوة القانون ولو لم تكن قد حققت الغرض من إنشائها.</p> <p>- جواز اتفاق الشركاء جميعاً كتابةً على إطالة مدتها. إلا إذا نص في العقد على أغلبية محددة لإجراء التعديل. المادة (٢٨١) من قانون الشركات التجارية.</p> <p>- جواز أن يكون الاتفاق على مد مدة الشركة ضمناً. ويمتد في هذه الحالة سنة فأخرى بذات الشروط وتكون امتداداً للشركة الأصلية .</p> <p>- استخلاص الامتداد الضمني من ظروف الحال . موضوعي. ما دام سائغاً.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائغاً.</p> <p>- مناط حجية الأمر المقضي به في معنى المادة (٤٩) من قانون الإثبات. ماهيته ؟</p> <p>- استخلاص وحدة الموضوع في الدعويين من عدمه . موضوعي. ما دام سائغاً.</p> <p>مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٦٠	٢٩٥	<p>١٤ - حق الغير المضرور من حوادث السيارات في مطالبة شركة التأمين مباشرة بتعويضه عما أصابه من أضرار بدينية أو مادية من الحادث . أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم جواز احتجاج الشركة المؤمنة قبله بأي شروط استثنائية تستبعد مسئوليتها عن الحادث أو تنقص منها تكون قد وردت في عقد التأمين. أساس ذلك ؟</p> <p>- حق شركة التأمين في الرجوع على قائد السيارة بما تكون قد دفعته فعلاً من تعويض للمضرور. حال ثبوت قيادته للسيارة تحت تأثير المواد الكحولية. أساس ذلك ؟</p> <p>- مطالبتها له قبل السداد الفعلي . عدم قبوله.</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢)</p>
		<p>١٥ - كفالة الرخصة التجارية التي يقدمها المواطن للأجنبي. دون أن تصاحبها مشاركة مالية صراحةً أو ضمناً أو بالعمل. قصرها على تقديم المواطن إلى جهة الإدارة ما يحملها على الاطمئنان والثقة في قدرة الأجنبي على ممارسة التجارة داخل الدولة. عدم تجاوز أثر ذلك نطاق مساءلته أمام جهة الإدارة عن الترخيص.</p> <p>- عدم انصراف مدلولها إلى الكفالة بمعناها القانوني بضم ذمة الكفيل إلى ذمة المدين المكفول في تنفيذ التزامه.</p>

شركات		شركات
الصفحة	القاعدة	
٤٤٣	٦٨	<ul style="list-style-type: none"> - الرخصة التجارية. عدم كفايتها بمجردھا لإثبات مسئولية صاحبھا عن الالتزامات التي على المنشأة أو التصرفات التي تجري باسمھا. إلا إذا أثبت أن من أجرى التصرف هو صاحب المؤسسة أو من ينوب عنه. أو أن نيابته تتسع لما أجراه من تصرف. - التصرفات التي يجريھا مستأجر المؤسسة أو مستثمرھا. انصرافھا إلى ذمته هو وليس إلى ذمة صاحب الترخيص. - تقدير علم الغير بالاتفاق المبرم بين صاحب الرخصة ومستأجرھا أو المستثمر لها. موضوعي. مثال. <p>(العلم رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
		<p>١٦</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز اشتراط الفائدة في الشيك. - اشتراطھا. مؤداه : بطلان الشرط ويبقى الشيك صالحاً لإثبات العلاقة بين طرفيه دون قيمة المبلغ الوارد فيه. - مراعاة المبادئ الأساسية والأحكام القطعية للشريعة الإسلامية. سموھا على اعتبارات النظام العام. - المضاربة والقراض في الشريعة الإسلامية وفي معنى المادة ٦٩٣ من قانون المعاملات المدنية وما بعدها؟ - شركة المضاربة في معنى المادتين ٦٩٣، ٦٩٤ من قانون المعاملات المدنية. ماهيتها. وشروط صحتها؟ - عدم جواز اشتراط ضمان المضارب لرأس المال في حال ضياعه أو تلفه بغير تفريط منه. اشتراطه ؟ مؤداه: فساد عقد المضاربة ولا يعمل به . المادة ٦٩٦ من ذات القانون. علة ذلك ؟ - اشتراك المضارب ورب المال في الربح بالنسبة المتفق عليها. فإن لم يتفقا قسم الربح وفقاً لما جرى عليه العرف . وإلا قسم مناصفةً. المادة ٧٠٣ من ذات القانون. - تحمل رب المال وحده الخسارة . وبطلان أي شرط يخالف ذلك المادة ١/٧٠٤ من ذات القانون. - إجماع علماء المسلمين على بطلان اشتراط مبالغ معينة لأحد المضاربين أو لرب المال.

شركات		شركات	
الصفحة	القائمة		
٥٦٨	٨٧	<ul style="list-style-type: none"> - فساد المضاربة بوجود أحد تلك الشروط. مؤداه : انقطاع الشركة ويلزم المضارب برد رأس المال إلى صاحبه ومعه الربح كله. وله أجر المثل إذا كان قد باشر العمل . - الإقرار القضائي. في معنى المادة ٥١ من قانون الإثبات وما بعدها. ماهيته ؟ <p>(الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣١)</p>	
٥٨٢	٨٨	<ul style="list-style-type: none"> - عدم تحول الشركة من مجرد فكرة تم الاتفاق عليها بين الشركاء. إلى مباشرة عملها ومزاولة نشاطها وما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات. قيام نزاع بين الشركاء قبل هذا التحول. مؤداه : عودة الحالة بينهم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل الاتفاق على التعاقد. واسترداد كل منهم حصته التي قدمها نقداً أو عيناً. ولو كان قد استهلك جزء من رأس مالها في تأسيس المقر وسداد أجرته. - التحقيق الذي يجريه الخبير المنتدب في الدعوى. لا يعتبر تحقيقاً بالمعنى المقصود به في قانون الإثبات. جواز اعتبار الأقوال الواردة فيه قرينة تضاف إلى قرائن وأدلة أخرى. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال . لتقدير سائغ. <p>(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣١)</p>	١٧
		<ul style="list-style-type: none"> - شركة أبوظبي للإعلام . مؤسسة خاصة . مؤدى ذلك : ثبوت صفة التاجر لها في ما تنشئه من شركات أو تملكه أو تساهم فيه الدولة أو المؤسسات العامة. - سريان أحكام القانون التجاري على ما يثور من منازعات بشأنها. إلا ما استثنى بنص خاص. - أعمال الإذاعة والتلفزيون وإصدار الصحف والمجلات التي تدخل في أنشطتها. أعمال تجارية. ما دام الغرض منها تحقيق الربح. أساس ذلك ؟ - انتفاء طابع المؤسسة العامة عنها. - النصوص الواردة في القانون والتي تشكل بعض المعايير المميزة للمؤسسة العمومية. غير كافية لإضفاء الطابع العام عليها. ما دام قانون إنشائها جعلها شركة مساهمة عامة. وأن إدارتها تتم وفق أسس تجارية واستثمارية وفق أحكام القانون الخاص. 	١٨

شركات		شركات
القائمة	الصفحة	
٥٨٧	٨٩	<ul style="list-style-type: none"> - خضوعها لأحكام القانون الخاص . واعتبار أموالها أموالاً خاصة. - القرارات التي تصدرها ليست قرارات إدارية. وموظفوها ليسوا موظفين عموميين. - سريان أحكام قانون العمل عليهم. ما لم يكن للمؤسسة نظام خاص يحكم مواردها البشرية. فأحكامه هي التي تسري متى تضمنت أحكاماً أكثر فائدة ومزايا أفضل من قانون العمل للعاملين بها ولم تنزل عن الحد الأدنى لحقوق العمال المنصوص عليها في قانون العمل. أساس ذلك ؟ - حق العاملين بشركة أبوظبي للإعلام في المطالبة وفقاً لقواعد المنازعات العادية للتقاضي في المطالبة بإبطال التصرفات والقرارات التي يعتبرونها مخالفة لأحكام لائحة الموارد البشرية. أساس ذلك ؟ - وجوب تقديم الموظف تظلم كتابي إلى رئيسه المباشر موقفاً عليه منه متضمناً بيانات الموظف والقرار المتظلم منه وتاريخ صدوره وموضوع التظلم وأسبابه مشفوعاً بالمستندات. قبل اللجوء إلى القضاء. - انتفاء الطابع الإداري عن القرار المطعون فيه . لا يحول دون نظر الدعوى أمام الدائرة الإدارية بمحكمة النقض. علة ذلك ؟ - عدم إيراد الحكم المطعون فيه لدفع الطاعة بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم التظلم . أو الرد عليه. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. إداري- جلسة ٢٠١١/٤/٦)</p>
٧٩٢	١٢٣	<ul style="list-style-type: none"> - الشركة ذات المسؤولية المحدودة. متى تقوم ومتى تتحل. وأسباب ذلك ؟ ووسائل الحل في معنى المواد ١/٢١٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٩ من قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ ؟ - عدم جواز إخراج الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة منها. متى بقيت قائمة وظل محتفظاً بحصصه فيها. علة ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٨٢٩	١٢٩	<ul style="list-style-type: none"> - التزام الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة في أموالهم الخاصة بالتضامن فيما بينهم عن الوفاء بدين الشركة والتزاماتها. ما داموا لم يعينوا مدير الشركة ولم يضيفوا عبارة ذات مسؤولية محدودة ولم يبينوا مقدار رأس مال الشركة بجوار اسمها. المادة ٢١٩ من قانون الشركات. <p>(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>

شركات		شركات
الصفحة	القاعدة	
٨٤٤	١٣٢	<p>٢١ - سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم المطعون فيه. دون نقضه. متى كانت النتيجة التي توصل إليها صحيحة. بقرارات قانونية خاطئة. عدم جواز إخراج الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة منها متى بقيت قائمة. وظل محتفظا. بحصصه فيها. علة ذلك؟</p> <p>- عدم مضارة الشركة من وجود الشريك بها. لمجرد كونه صاحب حصص. فيها. ما دام ليس له صلة بإدارتها.</p> <p>- قصر سلطة المحكمة في جواز القضاء بإخراج الشريك من الشركة في حالة ما إذا كانت الأسباب التي تسوغ حل الشركة. ناتجة عن تصرفاته. على شركات التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة. دون الشركات ذات المسؤولية المحدودة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٣٩	١٣١	<p>٢٢ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بالنظام العام. متى توفرت عناصر الفصل فيها ووردت على الحكم المطعون فيه.</p> <p>- إغفال الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة. أو في التزام بالتضامن. أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص بصفتهم فيها. خلال الميعاد. أو وقع اختصاصه له باطلاً. أثره: بطلان الطعن برمته بالنسبة لجميع المطعون ضدهم . المادة ٤/١٧٧ إجراءات مدنية.</p> <p>- جواز تنازل الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن حصته إلى أحد الشركاء أو للغير. بعقد رسمي. وفقا لشروط عقد الشركة.</p> <p>- عدم الاحتجاج بهذا التنازل في مواجهة الشركة أو الغير. إلا من تاريخ قيده في سجلات الشركة والسجل التجاري.</p> <p>- عدم جواز امتناع الشركة عن قيد هذا التنازل في سجلاتها. إلا إذا خالف ما نص عليه في عقد الشركة.</p> <p>- الشركات جميعا عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمه ماليه مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. وهي صاحبة الصفة في التقاضي مستقلة عن الشركاء فيها.</p> <p>- عدم اختصاص الشركة المحكوم عليها في دعوى عدم نفاذ التصرف في الطعن بالنقض. مع الشركاء فيها. في موضوع غير قابل للتجزئة. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنسبة لجميع المطعون ضدهم.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>

شركات		شركات
الصفحة	القاعدة	
٩٣٧	١٤٦	<p>٢٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها أقوال الشهود. موضوعي. ما دام سائغاً.</p> <p>- عدم إثبات الشركة في عقد مكتوب . مؤداه : البطلان.</p> <p>- جواز إثبات وجودها بأية وسيلة أخرى من وسائل الإثبات.</p> <p>- ثبوت قيامها. أثره : يرتب جميع الآثار المترتبة على ذلك من حقوق والتزامات شخصية فيما بين الشركاء بعضهم البعض.</p> <p>- الشهادة في معنى المادة ٢٨٥ من قانون الإثبات . أنواعها ودلالاتها وحالاتها وماهية كل منها وما يأخذ به القاضي منها وما لا يأخذ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٧، ٩٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٥٧	١٤٩	<p>٢٤ - الشركة ذات المسؤولية المحدودة. لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها.</p> <p>- مسئوليتها وحدها دون الشركاء عن كافة الديون الناشئة عن تعاملها مع الغير في نشاطها التجاري. شرطه: أن يسدد الشريك حصته فيها وأن لا يخلون بقواعد تأسيس الشركة وإشهارها وتوثيقها. مخالفة ذلك؟ مؤداه: مسئوليتهم بالتضامن في أموالهم الخاصة عن التزامات الشركة. أساس ذلك؟</p> <p>- إهمال مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة في بيان عبارة ذات مسئولية محدودة بجوار بيان مقدار رأسمالها في معاملات الشركة. مؤداه : مسئوليته شخصياً في ماله بالتضامن مع الشركة والتعويض عما ينشأ للغير من أضرار. المادة ٢/٩ من قانون الشركات التجارية. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٥/٢١)</p>
١١٠٨	١٧٥	<p>٢٥ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بقبول الطعن من عدمه .</p> <p>- وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن مصحوباً بالسند الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً. مخالفة ذلك. مؤداه: عدم قبول الطعن شكلاً. المادة ١٧٧/٣ و٥ إجراءات مدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٦/٢٦)</p>

شركات		شركات
الصفحة	القاعدة	
١٣٦١	٢٠٣	<p>٢٦ - أسباب حل الشركة التجارية في معنى المادة (٢٨١) من قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ . ماهيتها ؟</p> <p>- وجوب أن يكون عقد الشركة وكل تعديل يطرأ عليه مكتوباً باللغة العربية وموثقاً أمام الجهات المختصة. مخالفة ذلك. أثره: بطلان العقد أو التعديل.</p> <p>- جواز تمسك الشركاء في الشركة بهذا البطلان في مواجهة بعضهم البعض.</p> <p>- وجوب شهر العقد وكل تعديل يطرأ عليه في السجل التجاري.</p> <p>- عدم مراعاة الإجراءات السابقة . أثره : البطلان. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٨)</p>
١٣٧٩	٢٠٧	<p>٢٧ - الطعن بالنقض من الشركة ذات المسؤولية المحدودة. يكون من مديريها الذي يحدده عقد تأسيسها أو في عقد مستقل أو من الجمعية العمومية. وأن يكون قد حكم عليه.</p> <p>- إقامة الطعن من أحد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة وليس مديراً لها. ولا خصماً للمحكوم له . عدم قبوله . أساس ذلك . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٤)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<p>٢٨ - عدم مسئولية الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن ديونها والتزاماتها. إلا في حدود حصته في رأس مالها.</p> <p>- ليس للدائن ضمان إلا في ذمة الشركة دون ذمم الشركاء الشخصية.</p> <p>- انطباق ذلك في علاقة الشركاء بعضهم البعض وعلاقتهم بالغير. شرطه : أن تكون الشركة ذات المسؤولية المحدودة. خصماً في الدعوى ابتداءً وأن يكون المبلغ المحكوم به من ديون الشركة والتزاماتها الناشئة عن ممارستها لنشاطها.</p> <p>(الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ و ٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
		<p>٢٩ - مسئولية صاحب المنشأة التجارية الفردية عن الالتزامات والتصرفات التي تجري باسمها. سواء صدرت عنه شخصياً أو ممن عينه مدير لها. أو ممن تركه يتعامل مع الغير باسم المنشأة. أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>- حق التعامل مع المؤسسة أن يتمسك بانصراف أثر التصرف إلى الأصيل. على أساس الوكالة الظاهرة.</p> <p>- استخلاص الوكالة الظاهرة. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- المدير المعين للمؤسسة. اعتباره وكيلاً عن صاحبها في جميع الأعمال اللازمة لإدارتها وبالتصرفات التي تدخل في نشاطها.</p>

شركات		شركات
القائمة	الصفحة	
		<ul style="list-style-type: none"> - الترخيص الصادر من الجهة الإدارية باسم شخص لمزاولة نشاط تجاري من خلال مؤسسة فردية أو خاصة. قرينة على ملكيته لتلك المؤسسة أو المنشأة. مؤدى ذلك : تحمله كافة الالتزامات والديون المترتبة على نشاطها. - عدم براءة ذمته من ذلك . ولو انتقلت رخصة المنشأة إلى مالك جديد. ما دام الدين أو الالتزام نشأ خلال فترة ملكيته لها . ما لم يوافق المالك الجديد أو الدائن اللاحق على خلاف ذلك . - عدم حجية الحكم الجزائي الصادر في الدعوى الجزائية أمام المحاكم المدنية. إلا إذا كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله. أساس ذلك ؟ - الحكم الصادر بالبراءة . المبني على أن الفعل غير معاقب عليه. أو عدم توافر أركان الجريمة لانتفاء القصد الجنائي أو لأي سبب آخر. لا حجية له أمام المحاكم المدنية. مؤدى ذلك: المحكمة المدنية حرة في بحث توافر الحق في المطالبة بالحقوق المدنية من عدمه. - مخالفة ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال.
١٧٠٤	٢٧٧	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)
شريعة إسلامية		
		<ul style="list-style-type: none"> ١ - جواز إدراج الأشخاص المستثنين من وثيقة التأمين الموحد المنصوص عليهم في المادة (١/١) من تلك الوثيقة الصادر بها قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل في ملحق وثيقة التأمين وشمولهم بالتأمين عليهم. مقابل مبالغ متفق عليها تلتزم بها شركة التأمين عند حدوث الضرر المؤمن ضده. - سائقي السيارات المستأجرة ومركبات النقل العام وسيارات تعليم القيادة. يستمدون حقهم في التعويض من القانون مباشرة. طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية. - تقدير التعويض الجابر للضرر المستحق لهم. دون سلطة محكمة الموضوع. مثال.
٢٦٥	٢٨	(الطعن رقم ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)
		<ul style="list-style-type: none"> ٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكم. دفع شكلي لا يتصل بالنظام العام.

شريعة إسلامية		شريعة إسلامية	
الصفحة	القاعدة		
٦٩٢	١٠٥	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب إبدائه قبل التعرض للموضوع وإلا سقط الحق في إبدائه. المادة ٨٤ إجراءات مدنية. - حضور الطاعنة وطلبها أجلا للتسوية. يسقط حقها في التمسك بشرط التحكيم. علة ذلك؟ <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>	
٨٠٨	١٢٥	<ul style="list-style-type: none"> - الإعسار. ماهيته في الشريعة والقانون؟ - من له الحق في إشهار الإفلاس والحجر على المفلس في الشريعة والقانون؟ - أثر إشهار الإفلاس؟ - عبء إثبات الإعسار. وقوعه على عاتق من يدعيه. - مثال لحكم صحيح في عدم الحجر على الطاعن لعجزه عن إثبات إعساره. <p>(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>	٣
٨٢٣	١٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - استحقاق المصاب ديات متعددة. عن فقدانه أعضاء الجسم المختلفة. أو ذهاب منافعها. أساس ذلك؟ مثال. - ما يملك الإنسان منه عضوا واحدا ومنفعة واحدة لا نظير لها في بدنه. استحقاقه عن فقدانه دية كاملة. أساس ذلك؟ مثال. - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض الجابر للضرر. متى كان القانون أو الشريعة أو الاتفاق لا يوجد بأي منها نص يوجب إتباع معايير معينه في تحديده. - مثال لتقدير تعويض عن فقد نسبه من منفعة عضو دون الاستعانة بالخبرة الفنية. <p>(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>	٤
٩٩٤	١٥٦	<ul style="list-style-type: none"> - عدم سماع دعوى الضمان الناشئة عن الفعل الضار. بعد انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالمسئول عنه. - تحديد وقت الواقعة التي يبدأ منها التقادم. موضوعي. - منع سماع الدعوى وفقاً للشريعة الإسلامية. ماهيتها وعلة؟ مثال. - كفاية دفع المدعى عليه دعوى الضمان المقامة ضده. بمرور الزمان المسقط للدعوى بغير عذر شرعي. علة ذلك في المذهب المالكي والمذهب الحنفي. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>	٥
		<p>رابعاً: أضرار وإصابات خطأ والتزام وتعويض وخطأ ودية وضرر وفوائد ومذاهب فقهية.</p>	

شيك		شيك
الصفحة	القائمة	
١٠٥	١٨	<p>١ - مسئولية البنك المسحوب عليه عما يصيب عميله من ضرر نتيجة صرفه لشيك مزور على صاحبه. شرطه: ثبوت أن صاحب الشيك بذل العناية الواجبة للمحافظة على دفتر الشيكات الذي سلمه البنك له.</p> <p>- تقدير قيام الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتقدير سائغ لتوافر الخطأ في جانب البنك.</p> <p>(العلمن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
٥٦٨	٨٧	<p>٢ - انصراف كافة تصرفات الوكيل أو النائب الاتفاقي أو القانوني إلى الأصل. ما دامت في حدود وكالته أو إنابته. المادة ١٥٣ من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- إصدار الوكيل شيكاً والتوقيع عليه. مؤداه: مسئوليته شخصياً في ماله الخاص قبل المظهرين وحامل الشيك عن أداء مقابل الوفاء إليهم. بالإضافة إلى مسئولية الأصل.</p> <p>- عدم إعفاء الوكيل من هذه المسئولية. إلا إذا أثبت عند الإنكار أن الموكل صاحب الحساب المسحوب منه كان لديه وقت إصدار الشيك مقابل وفاء له.</p> <p>- إخفاقه في إثبات ذلك. أثره: ضمانه للوفاء بقيمة الشيك إلى المظهرين وحامل الشيك. ولو عمل الاحتجاج بعدم الوفاء بعد المواعيد المقررة. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٠، ١٠٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣١)</p>
		<p>٣ - عدم جواز اشتراط الفائدة في الشيك.</p> <p>- اشتراطها. مؤداه : بطلان الشرط ويبقى الشيك صالحاً لإثبات العلاقة بين طرفيه دون قيمة المبلغ الوارد فيه.</p> <p>- مراعاة المبادئ الأساسية والأحكام القطعية للشريعة الإسلامية. سموها على اعتبارات النظام العام.</p> <p>- المضاربة والقراض في الشريعة الإسلامية وفي معنى المادة ٦٩٣ من قانون المعاملات المدنية وما بعدها؟</p> <p>- شركة المضاربة في معنى المادتين ٦٩٣، ٦٩٤ من قانون المعاملات المدنية. ماهيتها. وشروط صحتها؟</p> <p>- عدم جواز اشتراط ضمان المضارب لرأس المال في حال ضياعه أو تلفه بغير تفريط منه. اشتراطه ؟ مؤداه: فساد عقد المضاربة ولا يعمل به . المادة ٦٩٦ من ذات القانون. علة ذلك ؟</p>

شيك		شيك
القاعدة	الصفحة	
٨٧	٥٦٨	<ul style="list-style-type: none"> - اشتراك المضارب ورب المال في الربح بالنسبة المتفق عليها. فإن لم يتفقا قسم الربح وفقاً لما جرى عليه العرف . وإلا قسم مناصفةً. المادة ٧٠٢ من ذات القانون. - تحمل رب المال وحده الخسارة . وبطلان أي شرط يخالف ذلك المادة ١/٧٠٤ من ذات القانون. - إجماع علماء المسلمين على بطلان اشتراط مبالغ معينة لأحد المضاربين أو لرب المال. - فساد المضاربة بوجود أحد تلك الشروط. مؤداه : انقطاع الشركة ويلزم المضارب برد رأس المال إلى صاحبه ومعه الربح كله. وله أجر المثل إذا كان قد باشر العمل . - الإقرار القضائي. في معنى المادة ٥١ من قانون الإثبات وما بعدها. ماهيته ؟ <p>(الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢١)</p>
٩٣	٦١٤	<p>٤</p> <ul style="list-style-type: none"> - أمر الأداء . ماهيته وشروط الالتجاء إليه في معنى المواد ١٤٥، ١٤٣، ١٤٢ من قانون الإجراءات المدنية ؟ - عدم جواز اللجوء إلى طريق استصدار أمر الأداء. ولو توافرت شروطه بالنسبة لجزء من الدين المطالب به. دون باقي أجزائه. علة ذلك ؟ - أمر الأداء غير قابل للتجزئة. - عدم جواز إصدار القاضي أمراً بجزء من الدين وإحالة الجزء الآخر للمحكمة المختصة . - على القاضي إما إصدار أمر بأداء كامل الدين. أو يمتنع من إصدار الأمر. ولو وجد ارتباط بين الدين الثابت بالكتابة والمطالبة بحق آخر ملحق به أو مترتب عليه. ما لم يكن هذا الحق ثابتاً بالكتابة أيضاً وحال الأداء ومعين المقدار. - وجوب سلوك المستفيد من الشيك وحامله طريق أمر الأداء لاقتضاء حقه. - توقيع المستفيد من الشيك. أو حامله حجزاً على ما للساحب لدى المسحوب عليه. يوجب عليه سلوك طريق الدعوى لطلب صحة الحجز . ما دام يطالب بصحة الحجز والرجوع على الساحب بقيمة الشيك معاً. علة ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>

شيك		شيك
القاعدة	الصفة	
١٧٠	١٠٨٣	<p>٥ - قابلية الشيك المشروط دفعه لشخص مسمى للتداول بالتظهير. سواء للساحب أو لأي ملتزم آخر ولهؤلاء تظهيره من جديد. سواء نص على شرط فيه صراحة أو لم ينص. المادة (١/٦٠٨) معاملات تجارية.</p> <p>- حائز الشيك القابل للتداول بالتظهير. هو حامله الشرعي. متى أثبت أنه صاحب الحق فيه بتظهيرات غير منقطعة ولو كان آخر تظهير على بياض المادة (١/٦١٢) من ذات القانون.</p> <p>- قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام البنك الطاعن مع عميله بالتضامن بأداء قيمة الشيك إلى البنك المطعون ضده. صحيح. ما دام البنك الطاعن قد قبل تسليم الشيك من عميله مباشرة بالرغم من أنه في اسم شركة أخرى لم تقم بتظهير الشيك للعميل حتى يصبح في ملكه. دون التحقق من أن العميل هو الحامل الشرعي له وقيامه بتحصيله ودفعه نقداً بدلاً من إيداع قيمته في حساب الشركة.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١٧٣	١١٠١	<p>٦ - قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعن بالوفاء بقيمة الشيك الذي حصلت عليه المطعون ضدها بطريق غير مشروع بالرغم من القضاء بحكم جنائي بات بانتفاء الركن المادي لجريمة الشيك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك. وعلته ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
٢١٦	١٣٣٥	<p>٧ - مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاءً مبرراً لذمة صاحبه. ولا ينقضي به التزامه بالدين إلا بقيام البنك المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للمستفيد.</p> <p>- عبء إثبات عدم سداد الدين. وقوعه على عاتق الدائن. متى كان قد تسلم شيكين بقيمة ماله من دين في ذمة المدين.</p> <p>- مخالفة الحكم ذلك وإلزام المدين بإثبات صرف الدائن للشيكين. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>
		<p>٨ - الشيك اعتباره أداة وفاء. يقوم قرينة على مديونية الساحب للمستفيد. قبول تلك القرينة لإثبات العكس تجيز لمن يدعي خلاف الظاهر نفي هذه القرينة وإقامة الدليل على ما يدعيه بإثبات السبب الحقيقي لإصدار الشيك.</p> <p>- واقعة إصدار الشيك بمجرد إصدارها. لا تثبت قيام عقد القرض بين الساحب والمستفيد.</p>

شيك		شيك	
الصفحة	القاعدة		
١٣٧٣	٢٢٤	<ul style="list-style-type: none"> - التفات الحكم عن دفاع الطاعن بأن الشيكات لم تكن على سبيل القرض وإنما كانت وفاء لمديونية. إيرادا وردا بما يقسطه. قصور وإخلال بحق الدفاع. <p>(الطعن رقم ٢٤٨، ٣١٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>	
١٦٤٢	٢٦٦	<ul style="list-style-type: none"> ٩ - الشيك اعتباره أداة وفاء. انطواءه بذاته على سبب تحريره. - الأصل فيه الوفاء بدين مستحق على الساحب. على من يخالف ذلك إثبات ما يدعيه. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها استخلاص السبب الحقيقي لإصدار الشيك. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. - مثال لتحصيل سائغ في نفي إصدار الشيك وتسليمه للطاعن. <p>(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>	
شيوخ		شيوخ	
الصفحة	القاعدة		
٢٢٤	٢٢	<ul style="list-style-type: none"> ١ - عدم جواز تصرف الشريك على الشيوخ في حصته دون إذن من الشريك الآخر. في صورتى الخلط والاختلاط. المادة (١١٥٤) مدني. - وجوب تضمين الاتفاق بالوعد على التعاقد. على الشكل الذي يتطلبه القانون لتمام التعاقد. المادة (٢/١٤٦) من ذات القانون. - عدم انتقال الملكية في العقار ولا الحقوق العينية العقارية بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وفقاً لأحكام القانون. المادة (١٢٧٧) من ذات القانون. - فسخ العقد أو انفساخه. يعيد المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد. - استحالة ذلك. مؤداه: الحكم بالتعويض. المادة (٢٧٤) من ذات القانون. - حق كلا من المتعاقدين في حالة بطلان العقد أو فسخه أو لأي سبب آخر أن يحبس ما أخذه ما دام المتعاقد الآخر لم يرد إليه ما تسلمه منه. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائغاً. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم. متى بينت الحقيقة التي انتهت إليها وأقامت عليها دليلها. - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية عن التعويض وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>	

شروع		شروع	
الصفحة	القاعدة		
١٠٣٧	١٦٣	٢ - رفع الدعوى على الغير ممن يملك أغلبية المال المملوك على الشيوع. دون اعتراض الملاك الآخرين صحيح. أساس ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)	
(هـ)			
صلح - مسورية			
صلح		صلح	
٢٥٨	٥٣	١ - التنازل عن الحق. مؤداه : انقضاء الحق وعدم جواز معاودة المطالبة به. - الصلح عقد يحسم به النزاع بين أطرافه سواء كان النزاع قائماً أو محتملاً. مؤدى ذلك: عدم جواز معاودة نظر تلك المنازعات. (الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)	
١٠٢١	١٦٠	٢ - أحكام المحكمين غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن. المادة (٢١٧) إجراءات مدنية. - الأحكام الصادرة من المحاكم بالمصادقة على حكم المحكمين أو ببطلانه. جواز الطعن فيها بطرق الطعن المناسبة. عدا تلك الأحكام المفوض فيها المحكمون من الخصوم بالصلح. أو كانوا قد نزلوا صراحةً عن حق الاستئناف. أو كانت قيمة النزاع لا تزيد على عشرة آلاف درهم. - عدم جواز اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح. إلا إذا وضحت إرادة الخصوم في التعبير عن ذلك وضوحاً تاماً أو صريحاً. - عدم كفاية اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح. بمجرد الاتفاق في شرط التحكيم أو بمشارطته على جعل حكم المحكم باتاً ونهائياً وعلى إعفائه من التقيد بأحكام قانون الإجراءات المدنية. علة ذلك ؟ - المقصود بالتنازل عن الحق في الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٢/٢١٧ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته وعلته ؟ - تفسير العقود والمشارطات. موضوعي. شرطه : أن يكون سائفاً ولا يخالف الثابت في الأوراق . ولا يخرج عن المعنى الظاهر للمحرر. - التحكيم والتوفيق والصلح . ماهية كلاً منهم وما يترتب عليه وأثره . أساس ذلك ؟ - مثال لتفسير معيب لعبارات وثيقة التحكيم بشأن تفويض المحكم بالصلح. (الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)	

مادة		مادة
الصفحة	القاعدة	مادة
١٨٦٩	٣٠٦	٣ - عدم جواز الطعن في الأحكام بالإستئناف. إذا كان المحكمون مفوضون بالصلح أو كان الخصوم قد نزلوا صراحة عن الحق في الاستئناف. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)
		- راجع أيضاً : تنفيذ القاعدة رقم ٤٨ من ٣٣٢.
مادة		مادة
٣١٠	٤٥	١ - عقد الشركة وجوب أن يكون ثابتاً بالكتابة. عدا شركة المحاصة. القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ المعدل بشأن الشركات التجارية. - الشركاء في الشركة. لا يجوز لأيهما في العلاقة فيما بينهم إثبات ما يخالف ما ورد بعقد الشركة أو يجاوزه إلا بالكتابة. مؤدى ذلك: عدم جواز إثبات صورة ما ورد بعقد الشركة من شروط إلا بالكتابة. - استخلاص الصورة أو نفيها. موضوعي. ما دام سائفاً. - مخالفة تلك القواعد. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال. (الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)
٣٤١	٥٠	٢ - الطعن بالصورية وجوب أن يكون صريحاً واضحاً. عدم كفاية مجرد الطعن بالتواطؤ أو الاحتيال . علة ذلك ؟ - تقدير القرائن على قيام الصورة وكفايتها في إثباتها . موضوعي. متى كان سائفاً. - تصرفات الوكيل الخارجة عن حدود وكالته. عدم نفاذها في حق الأصل إلا بإجازته لها. - وجوب تحري الغير المتعاقد مع الوكيل عن صفته وحدود وكالته. والتثبت من انصراف أثر التصرف إلى الأصل. - تحمله نتيجة تقصيره في ذلك. إلا إذا أسهم الأصل بخطئه سلباً أو إيجاباً في خلق مظهر خارجي من شأنه إيهام الغير بحسن النية وجعله معذوراً في الاعتقاد وقيام الوكالة واتساعها بهذا التصرف. - حق الغير في هذه الحالة في التمسك بانصراف أثر التصرف إلى الأصل على أساس الوكالة الظاهرة. متى كان قد سلك في تعامله سلوكاً مألوفاً لا يشوبه خطأ غير مفتقر. مثال. (الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)

مصدرية		مصدرية
الصفحة	القاعدة	
٥٣٠	٨٤	<p>٣ - اعتبار الورثة من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثهم تتعلق بحقوق لهم. مصدرها القانون.</p> <p>- الوارث خلف عام للمورث تنتقل إليه حقوق مورثه.</p> <p>- حقه في إثبات صورية عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثهم.</p> <p>- انصراف نية المورث إلى الاحتيال على قواعد الموارث بنقل ملكية العقار من ملكيته إلى ملكية الموهوب له أو الموصى له بالبيع . مؤداه : حق الوارث في إثبات هذا الاحتيال بكافة طرق الإثبات. ومنها شهادة الشهود. لا يغير من ذلك كون عقد البيع ثابتاً بسند عريفي أو بسند رسمي . أساس ذلك ؟</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في إسباغ الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى. دون التقيد في ذلك بما يصفها به الخصوم. تحت رقابة محكمة النقض. مثال لتكييف صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ ملغي - جلسة ٢٩/٢/٢٠١١)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها استخلاص الصورية. موضوعي.</p> <p>- عدم جواز إنكار الخصم صور ضوئية لمحرر عريفي. لا يحمل توقيعاً منسوباً له.</p> <p>- حقه في نفي ما تضمنته بكافة طرق الإثبات.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في الاستناد إلى هذه الصور باعتبارها قرينة قضائية بجانب أدلة وقرائن أخرى.</p> <p>- تعيب الحكم في قرينة أو دليل . لا يؤثر في قضائه . ما دامت الأدلة والقرائن الأخرى التي عول عليها كافية لحمله.</p> <p>- المستندات المبينة بالمادة (١٢) من قانون الإثبات الصادرة من الجهات الرسمية بدولة خارج دولة الإمارات اعتبارها مستندات عرفية في دولة الإمارات.</p> <p>- وجوب التصديق عليها من الجهات الرسمية لقبولها في الإثبات في الدولة.</p> <p>- طلب ندب الخبرة في الدعوى. ليس حقاً للخصوم يتعين على المحكمة إجابتهن إليه.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ ملغي - جلسة ٢٩/٢/٢٠١١)</p>
		<p>٥ - وجوب التزام محكمة الموضوع بإسباغ التكييف القانوني الصحيح لواقعه الدعوى. دون التقيد بما يكييفها به الخصوم. وذلك تحت رقابة محكمة النقض.</p>

مفسر		مفسر	
الصفحة	القائمة		
١٩	٥	<p>- قيام هذه المسؤولية قبل البنك. متى ثبت إخلاله بالتزاماته. سواء ما تعلق منها بالشروط الواردة بالعقد صراحة أو ضمناً أو ما يجري به العرف المصرى.</p> <p>وسواء كان ذلك من جانب الممثل القانوني للبنك أو أحد تابعيه. أو أي شخص استعان به البنك في تنفيذ التزامه.</p> <p>- استحقاق التعويض متى ترتب على خطأ البنك حصول ضرر للعميل وتوافرت علاقة السببية بين الخطأ والضرر.</p> <p>- عدم استطاعة درئ البنك مسؤوليته . إلا إذا أثبت انتفاء الخطأ من جانبه. أو عدم توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر.</p> <p>- القضاء بانتفاء مسؤولية البنك برغم عدم ثبوت انتفاء الخطأ في جانبه أو عدم ثبوت انتفاء رابطة السببية على نحو ما جاء بتقرير الخبير. عيب.</p> <p>(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>	
		<p>٤</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف أوجه دفاعهم والرد عليها استقلالاً. إيرادها للحقيقة التي اقتضت بها. فيه الرد الضمني المسقط لما آثاروه .</p> <p>- عبء إثبات الدعوى وقوعه على عاتق المدعي. المحكمة غير مكلفة بتهئية وسائل الإثبات له.</p> <p>- لا ضمان على من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً المادة (١٠٤) من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- وجوب الضمان على من استعمل حقه استعمالاً غير مشروع.</p> <p>- حالات استعمال الحق على وجه غير مشروع . في معنى المادة (١٠٦) من ذات القانون. ماهيتها ؟</p> <p>- اللجوء إلى القضاء للدفاع عن الحق . أمر مشروع. شرطه: أن لا يسيء الشخص استعمال هذا الحق.</p> <p>- إثبات تصور صاحب الحق احتمال وقوع الضرر من جراء استعماله لحقه. عدم كفايته. لإثبات سوء النية . علة ذلك ؟</p> <p>- تقدير قيام سوء النية والكيد وقصد الإضرار. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p>	

فهرس		فهرس
الصفحة	القائمة	
٥٠	٩	<p>- ثبوت النسب شرعاً. مانعاً لنفيه قانوناً. المادة (٤/٩٠٥) من قانون الأحوال الشخصية.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٠ ، ٨٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/١١)</p>
٦٣	١١	<p>٥ - الحالات التي يسأل فيها الشخص عن الضرر الذي يصيب الغير من استعماله لحقه. ماهيتها ٥ المادتان (١٠٤، ١٠٦) من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- عدم مسؤوليته عن الالتجاء للسلطات العامة للشكوى أو الإبلاغ عن الجرائم واللجوء إلى القضاء للزود عن حق يحميه القانون. شرطه: ألا تتوافر في ذلك حالة من حالات التعسف في استعمال الحق المنصوص عليها في المادتين المار ذكرهما.</p> <p>- عبء إثبات هذا التعسف وقوعه على عاتق من يدعيه.</p> <p>- تقدير قيام التعسف. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
٧٣	١٣	<p>٦ - التأمين الإجباري المقرر عند الترخيص للسيارات. لا يغطي سوى الأضرار الناجمة عن موت شخص أو تعرضه لأذى جسماني بسبب استعمال المركبة للطريق. أساس ذلك؟</p> <p>- الطريق في معنى المادة الأولى من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٥ في شأن السير والمرور. ماهيته؟</p> <p>- جواز رجوع شركة التأمين على المؤمن له بقيمة ما أدته من تعويض. في الحالات المبينة في الفقرة (ز) من البند رقم (١١) من الشروط العامة بنموذج وثيقة التأمين من القرار الوزاري رقم (٢٨٢) لسنة ٢٠٠٧ المعدل للقرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>
١٠٥	١٨	<p>٧ - مسؤولية البنك المسحوب عليه عما يصيب عميله من ضرر نتيجة صرفه لشيك مزور على صاحبه. شرطه : ثبوت أن صاحب الشيك بذل العناية الواجبة للمحافظة على دفتر الشيكات الذي سلمه البنك له.</p> <p>- تقدير قيام الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتقدير سائغ لتوافر الخطأ في جانب البنك.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>

فهرس		فهرس
الصفحة	القائمة	
١١١	١٩	<p>٨ - تنازل المضرور عن حقه قبل قائد السيارة المؤمن عليها. عدم انصرافه إلى شركة التأمين المؤمن لديها. أثره: جواز الرجوع على الشركة المؤمنة مباشرة بالحق في التعويض عما لحقه من ضرر. أساس ذلك؟</p> <p>- تنازل المضرور عن حقه في الدعوى الجزائية قبل المتسبب في الضرر. لا يؤثر في مسئولية الشركة المؤمن لديها.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
١٢٢	٢١	<p>٩ - حق صاحب العمل في أن يطلب من القاضي الترخيص له بأن يعهد إلى مقاول آخر تنفيذ الأعمال التي أخل بتنفيذها المقاول المتعاقد معه على نفقة المقاول الأول.</p> <p>- قيامه بتنفيذ تلك الأعمال من تلقاء نفسه دون اللجوء إلى القضاء بعد أن أقام دعوى إثبات حالة. أثره: عدم جواز المطالبة بفروق الأسعار.</p> <p>- حقه في المطالبة بالتعويض إن كان قد لحقه ضرر من جراء ذلك.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٢٢	٢١	<p>١٠ - عقد المفاوضة من العقود الوارد عليها الفسخ . علة ذلك ؟</p> <p>- ورود النص في العقد أو بعده على غرامة تأخير. مؤداه : عدم إلزام الدائن بإثبات وقوع الضرر للتعويض عنه . على المدين إثبات عدم وقوع الضرر.</p> <p>- سقوط الشرط الجزائي المتعلق بغرامة التأخير إذا فسخ العقد أو انفسخ تبعاً لسقوط الالتزام الأصلي. أثره: عدم الاعتداد بالتعويض المتفق عليه في الشرط الجزائي. مؤدى ذلك: لقاضي الموضوع سلطة تقدير التعويض للدائن طبقاً للقواعد العامة . ووقوع عبء إثبات وقوع الضرر ومقداره على عاتق المدين.</p> <p>- مناط إلزام المقاول بغرامة التأخير المنصوص عليها في عقد المفاوضة . إنجازها كل الأعمال المتفق عليها ولكنه تأخر في تسليمها إلى صاحب العمل في الموعد المحدد.</p> <p>- عدم جواز إلزامه بتلك الغرامة . متى كان لم ينفذ أصلاً تلك الأعمال أو نفذ بعضها دون البعض الآخر وترتب على ذلك فسخ العقد.</p> <p>- تقدير مبلغ التعويض عن الضرر المادي والأدبي . موضوعي.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة ببيان مقدار التعويض عن كل عنصر من عناصر الضرر على استقلال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>

فهرس		فهرس
الصفحة	القائمة	
١٢٢	٢١	١١ - اختلاف الأساس القانوني لدعوى التعويض المبتدأة . عن دعوى المطالبة بالفوائد التأخيرية عن تأخر المدين عن الوفاء بالتزاماته المالية. أساس ذلك ؟ - جواز الحكم بفائدة تأخيرية عن المبلغ المقضي به كتعويض. اعتباراً من تاريخ صدور الحكم . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٦)
١٢٢	٢١	١٢ - استخلاص التاريخ الحقيقي لإنجاز أعمال المقاوله. ومدة التأخير. وتحديد الأضرار والتعويض الجابر لها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. (الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٦)
١٢٢	٢١	١٣ - اختلاف الأساس القانوني لدعوى التعويض المبتدأة. عن دعوى المطالبة بالفوائد التأخيرية عن تأخر المدين عن الوفاء بالتزاماته المالية. أساس ذلك ؟ - جواز الحكم بفائدة تأخيرية عن المبلغ المقضي به كتعويض. اعتباراً من تاريخ صدور الحكم . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٦)
١٢٥	٢٢	١٤ - المسؤولية العقدية تحققها بتوافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما. - استخلاص توافر ذلك أو عدمه . موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. (الطعن رقم ٩١٣، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٧)
		١٥ - حق الغير الذي لحقه ضرراً من السيارة المؤمن عليها أن يرجع مباشرة على شركة التأمين المؤمن لديها بالتعويض. - عدم جواز احتجاج شركة التأمين قبله بأية شروط في عقد التأمين تقلل أو تحول دون تغطية مسؤوليتها المدنية الكاملة. - مسؤولية حارس الشيء عن التعويض عن الأضرار التي تتشأ عنه. - إثبات التعدي أو التقصير في جانب الحارس لقيام المسؤولية عن التعويض في حقه. غير لازم. كفاية تدخل الشيء تدخلاً إيجابياً في إحداث الضرر. علة ذلك ؟ - متى يفترض تدخل الشيء إيجابياً في إحداث الضرر ؟ - حاجة الشيء إلى عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى طبيعته أو بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها. - تقدير ذلك مسألة قانونية. خضوعها لرقابة محكمة النقض لتعلق ذلك بركن من أركان المسؤولية عن الأشياء.

فهرس		فهرس	
الصفحة	القائمة		
١٦٣	٢٥	<ul style="list-style-type: none"> - تخلص حارس الشيء من الضمان. شرطه : إثبات أن الشيء لا يتطلب للوقاية من ضرره عناية خاصة. أو أنه لم يكن حارساً له وقت وقوع الضرر. أو أن الضرر الذي حدث لا يمكن التحرز منه بإثبات اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الضرر أو أن الضرر لم يكن في الاستطاعة منع وقوعه. أو أن الضرر لم يكن متولداً عن الشيء بل راجعاً لسبب أجنبي. <p>(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ ملغي - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>	
١٧٤	٢٧	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير المحكمة لمقدار التعويض استناداً إلى ما فات المضرور من كسب وما لحقه من ضرر. كافٍ لبيان عناصر التعويض في معنى المادة (٢٩٢) من قانون المعاملات المدنية. <p>(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ ملغي - جلسة ٢٠١١/٢/٨)</p>	١٦
١٧٨	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - حق الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن يرفع دعوى باسمه على مدير الشركة للمطالبة له أو للشركة بالتعويض عما يكون قد أصابه من ضرر من تصرفات خاطئة له. متى تقاعست الشركة عن تلك المطالبة. - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية والضرر الناجم عنه ورابطة السببية بينهما. موضوعي. متى كان سائفاً. - وجوب توافر الخطأ والضرر ورابطة السببية للقضاء وبالتعويض تخلف أحدهم. مؤداه : تخلف المسؤولية عن التعويض. مثال. - وجوب أن يكون الضرر المادي قد تحقق. أو أن وقوعه في المستقبل حتمياً. <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>	١٧
		<ul style="list-style-type: none"> - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وتقدير الضرر الناتج عنه ورابطة السببية بينهما. موضوعي ما دام سائفاً. - وجوب توافر تلك الأركان مجتمعة للقضاء بالتعويض. تخلف أحدها لا يكفي للقضاء به. - لا ضمان على من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً. - حالات الاستعمال غير المشروع للحق التي توجب التعويض في معنى المادة (١٠٦٥) من قانون المعاملات المدنية. - عبء إثبات التعسف في استعمال الحق للكيد وسوء النية والضرر وقوعه على عاتق من يدعيه. - عدم كفاية إثبات إمكان تصور صاحب الحق احتمال وقوع الضرر من إجراء استعماله لحقه. علة ذلك ؟ 	١٨

فـرر		فـرر
الصفحة	القاعدة	
١٧٨	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - حق الدائن في اقتضاء فائدة عن الدين على سبيل التعويض عن الدين التجاري المستحق له . متى كان مبلغاً محدداً على أسس ثابتة غير خاضع لمطلق تقدير القاضي. ولو نازع المدين في استحقاقه أو مقداره. وذلك من تاريخ استحقاق الدين المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨) من قانون المعاملات التجارية . - احتساب تلك الفائدة على أساس السعر المتفق عليه في العقد. فإن لم يكن احتسبت على أساس السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا تجاوز ١٢٪ سنوياً حتى تمام السداد. - سلطة القاضي في تحديد سعر الفائدة على ضوء الحالة الاقتصادية السائدة وقت استحقاق الدين . متى أخفق الدائن في إثبات السعر السائد في السوق . مثال. <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
٢١٠	٢٩	<ul style="list-style-type: none"> ١٩ - كل ضرر بالغير يرتب الضمان. - تقدير الضمان يكون بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاته من كسب متى كان نتيجة طبيعية للفعل الضار. - وجوب تعيين محكمة الموضوع عناصر الضرر الذي حكمت بموجبها بالتعويض. - تقديم المضرور دليلاً على توافر أحد هذه العناصر ورأت المحكمة إطراحه. وتقدير التعويض على خلافه. يوجب عليها أن ترد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. قصور. مثال. - وجوب إيراد المحكمة أوجه الدفاع الجوهرية والرد عليها بما يقسطها. مخالفة ذلك قصور . مثال. <p>(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٢٠ - عدم جواز تصرف الشريك على الشيوع في حصته دون إذن من الشريك الآخر. في صورتَي الخلط والاختلاط. المادة (١١٥٤) مدني. - وجوب تضمين الاتفاق بالوعد على التعاقد. على الشكل الذي يتطلبه القانون لتمام التعاقد. المادة (٢/١٤٦) من ذات القانون. - عدم انتقال الملكية في العقار ولا الحقوق العينية العقارية بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وفقاً لأحكام القانون . المادة (١٢٧٧) من ذات القانون. - فسخ العقد أو انفساخه. يعيد المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد.

مفسر		مفسر	
القاعدة	الصفحة	القاعدة	الصفحة
٢٢	٢٢٤	<ul style="list-style-type: none"> - استحالة ذلك . مؤداه : الحكم بالتعويض . المادة (٢٧٤) من ذات القانون. - حق كلا من المتعاقدين في حالة بطلان العقد أو فسخه أو لأي سبب آخر أن يحبس ما أخذه ما دام المتعاقد الآخر لم يرد إليه ما تسلمه منه. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم. متى بينت الحقيقة التي انتهت إليها وأقامت عليها دليلها. - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية عن التعويض وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. 	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. ملني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)
٢١	٢٢٧	<ul style="list-style-type: none"> - التقارير الطبية. خضوعها لتقدير محكمة الموضوع. لها أن تأخذ بها أو تطرحها. - هي غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب ندب خبير آخر. أو مناقشة الأطباء فيما ورد بتقاريرهم . متى وجدت في التقرير المقدم ما يفني عن ذلك. متى كان ذلك سائفاً. - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام القانون أو الاتفاق لم يلزمها باتباع معايير معينة في ذلك. متى كان سائفاً. مثال لتقدير سائغ. - إحالة الحكم المطعون فيه في بيان عناصر الضرر إلى أسباب الحكم المستأنف الذي حددها استناداً إلى التقارير الطبية المقدمة له. لا عيب. مثال. 	(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. ملني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)
٢٢		<ul style="list-style-type: none"> - عقد التأمين في معنى المادة (١٢٦٥) من القانون المدني . ماهيته ؟ - جواز الاتفاق في عقد التأمين على التأمين على الأشخاص ضد الحوادث والأمراض وغير ذلك. وكذا عن الأضرار التي تلحق بالأموال . وبالفير. - قواعد التأمين ضد المسؤولية عن حوادث السيارات في معنى القرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. ماهيتها ؟ - عدم حاجة الفير المضرور بما قد يرد في وثيقة التأمين من شروط تحد من التزامات شركة التأمين . علة ذلك ؟ 	

مفسر		مفسر	
الصفحة	القاعدة		
٢٣٧	٢٤	<ul style="list-style-type: none"> - جواز اتفاق الشركة المؤمن لديها والمؤمن له بموجب ملاحق إضافية على التأمين من أضرار أخرى غير المنصوص عليها في وثيقة التأمين الموحد . ومن بينها تأمين المؤمن له وأفراد عائلته وقائد السيارة وقت الحادث والأشخاص الذين يعملون لديه. بما في ذلك نفقات وتكاليف العلاج الطبي من الإصابات البدنية. وكذلك عن الأضرار التي تلحق بممتلكات المؤمن له وقائد السيارة وما كان موجودا لديهما على سبيل الأمانة أو في حراستهما أو تحت حيازتهما. - حق الغير المشترط لمصلحته في أن يطالب شركة التأمين مباشرة بماله من حقوق ناشئة عن عقد التأمين. ما لم يتفق على غير ذلك. - حق المتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بكافة الدفعات الناشئة عن العقد. علة ذلك؟ - محل الالتزام في التأمين في الإصابات هو مبلغ التأمين المنصوص عليه في عقد التأمين. - عدم جواز المطالبة بما يزيد على المبلغ المحدد بالعقد. على خلاف التأمين ضد المسؤولية وضد الأضرار التي تلحق بالأشياء. فيلتزم المؤمن بأداء التعويض المناسب عن الضرر. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال. 	(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)
٢٤٩	٢٥	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز الجمع بين الدية أو الأرش وبين التعويض عن الضرر المادي الذي يلحق بشخص المضرور نتيجة الإيذاء الواقع على نفسه وينتقل لورثته بوفاته. علة ذلك؟ 	(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)
٢٤٩	٢٥	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير التعويض الجابر للضرر الأدبي. موضوعي. شرطه: أن يكون تقديرها سائفاً. مخالفة ذلك؟ قصور وفساد في الاستدلال. مثال لتقدير تعويض أدبي معيب. 	(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)

فهرس		فهرس
الصفحة	القائمة	
٢٤٩	٣٥	<p>٢٥ - تحقق الضرر الموجب للتعويض عن وفاة الشخص. مناطه: ثبوت أن المتوفي كان يعول طالب التعويض فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم. وإذا كانت فرصة الإعالة أمر محتمل يجب أن يستند طلب التعويض إلى أسباب مقبولة في الأمل في الحصول منه على كسب.</p> <p>- احتمال ذلك على وجه غير محقق وعلى أسباب غير مقبولة. عدم إجابة الحكم هذا الطلب. لا عيب.</p> <p>- مثال في المطالبة والد بالتعويض عن فقده لبناته وما كان يأمله من كسب من ورائهن.</p> <p>(الطمن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٦٥	٣٨	<p>٢٦ - حق المضرور من استعمال المركبات المنصوص عليها في قانون السير والمرور ولائحته التنفيذية في الرجوع مباشرة على شركة التأمين للمطالبة بتعويضه عما أصابه من أضرار. أساس ذلك؟</p> <p>- وجوب اشتغال وثيقة التأمين على السيارات المعدة للتأجير التأمين على المسؤولية المدنية لمستأجري السيارات قبل الغير بمن فيهم سائقها وتغطية المسؤولية المدنية الكاملة الناشئة عن الأضرار الجسدية والخسائر المادية.</p> <p>- عدم جواز إدراج المؤمن في وثيقة التأمين أي شرط يقلل أو يحول دون تغطية تلك الأضرار. مؤدى ذلك : عدم جواز الاحتجاج قبل الغير بأي شرط من هذا القبيل.</p> <p>- ملحق وثيقة التأمين مكمل لها. حدوث تعارض بينهما. تكون العبرة بما في الملحق.</p> <p>- عدم الاعتداد بأي شرط من الشروط الواردة في الملحق قبل المؤمن والمستفيد في حالة تنازعهما في تلك الشروط. إلا بالنسبة للشروط الموقع عليها من كل منهما. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطمنان رقما ١٠٦٨، ١١٥٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٢٦٥	٣٨	<p>٢٧ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. ولا يوجد نص أو اتفاق يلزم المحكمة باتباع معايير معينة في التقدير. مثال.</p> <p>(الطمنان رقما ١٠٦٨، ١١٥٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
		<p>٢٨ - جواز إدراج الأشخاص المستثنين من وثيقة التأمين الموحد المنصوص عليهم في المادة (١/١) من تلك الوثيقة الصادر بها قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل في ملحق وثيقة التأمين وشمولهم بالتأمين عليهم. مقابل مبالغ متفق عليها تلتزم بها شركة التأمين عند حدوث الضرر المؤمن ضده.</p>

فهرس		فهرس
الصفحة	القائمة	
٢٦٥	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - سائقي السيارات المستأجرة ومركبات النقل العام وسيارات تعليم القيادة. يستمدون حقهم في التعويض من القانون مباشرة. طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية. - تقدير التعويض الجابر للضرر المستحق لهم. دون سلطة محكمة الموضوع. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٢٩٠	٤٢	<p>٢٩</p> <ul style="list-style-type: none"> - حق ورثة المضرور في مطالبة المتبوع بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم شخصياً نتيجة فقد مورثهم عما ارتكبه تابعه من أخطاء حال تأديته وظيفته. المادة (٣١٢) مدني. - تضامنه مع البائع له في الالتزام بأداء التعويض عن الفصل الضار إلى الورثة ولو كانت السيارة مؤمن عليها لدى شركة تأمين وكانوا يستحقون الدية عن القتل الخطأ الذي لحق بمورثهم . - سداد أحدهما للتعويض ببراءة ذمة الآخر. - العفو الخاص من رئيس الدولة. أثره: إسقاط العقوبة المقضي بها كلها أو بعضها. دون العقوبات الفرعية ولا الآثار الجنائية أو التدابير الجنائية الأخرى ما لم ينص المرسوم الصادر بالعفو عن ذلك. - عدم ثبوت أن المرسوم الصادر بالعفو قد تضمن الوفاء بالدية المحكوم بها. مؤداه: وجوب إلزام المحكوم عليه بها. <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٢٩٠	٤٢	<p>٣٠</p> <ul style="list-style-type: none"> - اقتصار إلزام المحكمة المدنية بالحكم الصادر في الدعوى الجزائية على ما فصل فيه فصلاً ضرورياً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجزائية وفي الوصف القانوني ونسبته إلى فاعله. - صيرورة الحكم الصادر في الدعوى الجزائية باتاً . أثره: وجوب التزام المحكمة المدنية به ويمتنع عليها إعادة البحث فيما فصل فيه. علة ذلك ؟ - الدية الشرعية عقوبة أصلية وتعويض معاً. - الدية الكاملة مقدرة قانوناً بمائتي ألف درهم. عدم القضاء بها كاملة إلا في حالة ثبوت الخطأ في جانب المتهم وحده. - إلزام المطعون ضده بالدية كاملة بثبوت توافر الخطأ كاملاً في جانبه. مؤدى ذلك: عدم مساهمة المجني عليه أو الغير في هذا الخطأ. <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>

فهرس		فهرس	
الصفحة	القائمة		
٢٩٠	٤٢	<ul style="list-style-type: none"> - استحقاق الدية لا يمنع صاحب الحق فيها من استكمال التعويض عن الأضرار الأخرى التي لحقت به. والتي لا تفي بها الدية شاملاً ذلك ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب المواد (٢٨٢، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٩) من قانون المعاملات المدنية. - خروج التعويض الذي يستحقه الورثة مادياً أو أدبياً نتيجة ما أصاب أشخاصهم من أضرار بسبب فقد مورثهم. عن نطاق التعويض الذي عناه المشرع بحظر الجمع بينه وبين الدية والأرض. - تقدير الحكم المطعون فيه تعويضاً للورثة بخلاف استحقاقهم للدية. صحيح. <p>(الطعن رقم ٦٤١، ٧٥٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>	
٣١٦	٤٦	<ul style="list-style-type: none"> - عقد القرض المصرفي. ماهيته ؟ - التزام المقرض بسداد مبلغ القرض وفوائده في المواعيد وبالشروط المتفق عليها. - عبء إثبات الوفاء بالالتزام وقوعه على عاتق من التزم به. - جواز ضمان القرض تأمينات عينية أو شخصية. - الرهن العقاري يضمن رصيد الدين. - الرهن التأميني في معنى المادة (١٣٩٩) من قانون المعاملات المدنية. ماهيته ؟ - متى ينتفي الرهن التأميني في معنى المادة (١٤٤٠) من ذات القانون ؟ - الرهن التأميني عدم زواله إلا بزوال الدين سبب الرهن. - وجوب الالتزام بما اتفق عليه في العقد على سداد الدين في المواعيد المحددة للأقساط. أو سداد دفعة واحدة إذا تخلف المدين عن سداد قسط منها في موعده. الإخلال بهذا الالتزام. يوجب تنفيذ الشرط الوارد فيه بسداد كامل الدين دفعة واحدة. - نصوص عقد القرض. هي الحاكمة للعلاقة بين الطرفين. - الحكم بصحة عقد الاستثمار الوارد على العقار المرهون ضماناً للقرض الذي لم يخصص فيه البنك بصفته دائن مرتهن. لا يظهر العقار من الرهن. مؤدى ذلك : حق البنك في تتبع العقار والتنفيذ عليه في أي يد لاستيفاء ماله من دين. مثال . - الجدل الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>	

مفسر		مفسر
الصفحة	القائمة	
٢٤١	٥٠	<p>٣٣ - تقدير قيام الضرر ومقدار التعويض الجابر له. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- جواز إنقاص القاضي للتعويض بقدر مساهمة المضرور فيه. أو لا ينقصه إذا كان خطأ المضرور لا يتناسب مع جسامة خطأ مرتكب الفعل الضار.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٦١	٥٤	<p>٣٤ - عدم جواز قصر نطاق النص الوارد في المادة (٢٦) من قانون السير والمرور بشأن حق كل من أصابه ضرر جسماني بسبب استعمال السيارة في الرجوع على شركة التأمين بالتعويض. على حالات معينة دون أخرى أو في الطريق العام أو أي مكان آخر. أو في حالة سيرها أو وقوفها في الطريق أو خارجه.</p> <p>- حق المضرور في الرجوع على شركة التأمين مباشرة للمطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر.</p> <p>- عدم جواز إدراج المؤمن في وثيقة التأمين. أي شرط يقلل أو يحول دون تغطية مسؤوليته كاملة عن الوفاة أو الإصابة أو الأضرار المادية. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم جواز الاحتجاج في مواجهة الغير المضرور بأي شرط يرد في وثيقة التأمين يقلل أو يحول دون مسؤولية الشركة المؤمن لديها عن التعويض. علة ذلك ؟</p> <p>- للشركة الرجوع على المؤمن له بموجب تلك الشروط.</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٣٩٥	٦٠	<p>٣٥ - حق الغير المضرور من حوادث السيارات في مطالبة شركة التأمين مباشرة بتعويضه عما أصابه من أضرار بدنية أو مادية من الحادث. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم جواز احتجاج الشركة المؤمنة قبله بأي شروط استثنائية تستبعد مسؤوليتها عن الحادث أو تنقص منها تكون قد وردت في عقد التأمين. أساس ذلك ؟</p> <p>- حق شركة التأمين في الرجوع على قائد السيارة بما تكون قد دفعته فعلاً من تعويض للمضرور. حال ثبوت قيادته للسيارة تحت تأثير المواد الكحولية. أساس ذلك ؟</p> <p>- مطالبتها له قبل السداد الفعلي. عدم قبوله.</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٨)</p>
		<p>٣٦ - حق ورثة المتوفى في المطالبة بالتعويض عما لحق بأشخاصهم من أضرار مادية أو أدبية نتيجة وفاة مورثهم.</p>

فسر		فسر	
الصفحة	القاعدة		
٢٩٥	٦٠	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير قيمة التعويض عن الأضرار بمبلغ إجمالي من سلطة محكمة الموضوع. متى كشفت عن عناصر تلك الأضرار وكانت نتيجة طبيعية للفعل الضار. مثال. - إعالة المتوفي لزوجته وأولاده القصر حال حياته. هي الأصل الظاهر. مثال . - عبء إثبات ما يخالف ذلك. وقوعه على عاتق من يدعيه. - نفقة الأم على ذمة ابنها بعد وفاة زوجها وكبر سنها . <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢)</p>	
٤٠٦	٦٢	<ul style="list-style-type: none"> - اتفاق الطرفان في العقد على مقدار التعويض. أثره : وجوب إعمال ما اتفقا عليه وإعفاء الدائن من إثبات وقوع الضرر. وانتقال عبء إثبات عدم وقوع الضرر على المدين. أساس ذلك ؟ مثال. - جواز تعديل القاضي مقدار التعويض المتفق عليه بناءً على طلب أحد طرفي الاتفاق بحيث يجعل التقدير مساوياً للضرر. - بطلان أي اتفاق يخالف ذلك. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/١٢)</p>	٢٧
٤٢٢	٦٥	<ul style="list-style-type: none"> - الخطأ والضرر والضمان. في معنى المواد (٢٩٢، ٢٨٤، ٨٣) من قانون المعاملات المدنية. ماهيتها ؟ - اتفاق هذا المعنى مع مذهب الفقه المالكي. - استخلاص الخطأ الموجب للتعويض ومقدار التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ. <p>(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/١٥)</p>	٢٨
٤٢٢	٦٥	<ul style="list-style-type: none"> - للقاضي إذا رأى مبرراً أن يلزم بالضمان من قصر في رقابة شخص وجب عليه قانوناً أو اتفاقاً مراقبته بسبب قصوره أو حالته العقلية أو الجسمانية. إلا إذا ثبت أنه قام بواجب الرقابة. أو أن الضرر كان لا بد واقعاً برغم القيام بما يجب القيام به. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/١٥)</p>	٢٩
		<ul style="list-style-type: none"> - مناهات المسؤولية المدنية في معنى المادتين (٢٨٣، ٢٨٢) من قانون المعاملات المدنية ؟ - تحقق المسؤولية المدنية عن الضرر إما بطريق المباشرة أو بطريق التسبب. - المقصود بالمباشرة . ماهيتها ؟ - المقصود بالتسبب . ماهيته ؟ 	٤٠

فهرس		فهرس	
الصفحة	القائمة		
٤٨٤	٧٥	-	عدم مسئولية الشخص عند الأضرار الناشئة عن الشيء متى ثبت انقطاع رابطة السببية. بين الشيء والضرر الناجم عنه. مثال بشأن حريق في مخلفات. (الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)
٥٢٥	٨٣	٤١	- تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. أساس ذلك ؟ - الطلب الذي لا مصلحة لصاحبه فيه. عدم قبوله. مثال. - عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب ليس له تأثير في الدعوى. مثال. - القضاء لوالدة المتوفي بالتعويض. دون أن تثبت أن ولدها كان يعولها قبل وفاته. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٩)
٦٠٧	٩٢	٤٢	- التزام المقاول بغرامة التأخير المتفق عليها في عقد المقاولة. شرطه : قيامه بإنجاز الأعمال كلها. ولكنه تأخر عن تسليمها إلى صاحب العمل عن الميعاد المحدد بالعقد. - لا محل لإلزامه بذلك. متى كان لم ينفذ أعمال المقاولة محل العقد. أو نفذ بعضها دون البعض الآخر. - حق صاحب العمل في المطالبة بالتعويض. متى لحقه ضرر من عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي. - عدم التزام المقاول بالتعويض متى أثبت أن إخلاله بالالتزام مرجعه إلى سبب لا يد له فيه. مثال. (الطعن رقم ١٢٦٩ ، ١٢٠٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)
٦٥٥	٩٩	٤٣	- مسئولية كل سائق مرخص له بالقيادة. أثناء قيادته للسيارة المؤمن عليها. عما يحدث من أضرار للغير. كما لو كان هو المؤمن ذاته. - عدم مسئولية شركة التأمين. عن تغطية الأضرار التي تصيب المؤمن له شخصياً وعائلته أو السائق. بموجب عقد التأمين الموحد. - جواز إضافة ملاحق إلى عقد التأمين للاتفاق على تغطية تلك الأضرار التي لم ينص عليها بالعقد. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)
		٤٤	- استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية العقدية. ونسبته إلى فاعله. موضوعي. ما دام سائفاً. - تقدير عمل الخبير. والأخذ به محمولاً على أسبابه من عدمه. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.

فـسـر		فـسـر	
الصفحة	القاعدة		
٦٩٢	١٠٥	<ul style="list-style-type: none"> - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على ما يثيره الخصوم من مطاعن على تقرير الخبير. متى أخذت به وكانت النتيجة التي انتهت إليها مستمدة مما له أصل ثابت في الأوراق. - أخذها بتقرير الخبير محمولا على أسبابه. مفاده: أنها لم تر فيما أثاره الخصوم. ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه. - حق الدائن أن يطالب بتعويض تكميلي يضاف إلى الفوائد التأخرية. دون حاجة إلى إثبات أن الضرر الذي يجاوز هذه الفائدة. قد تسبب فيه المدين بفش منه أو بخطأ جسيم. المادة ٩١ معاملات تجارية. <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>	
٧٢٤	١٠٩	<ul style="list-style-type: none"> - رفض دعوى التعويض عن الضرر الناشئ من استعمال حق مقرر وفقا للقانون استعمل بحسن نية. صحيح. ولو كانت المحكمة التي رفعت إليها الدعوى قد قضت برفض الدعوى لعدم كفاية الأدلة. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>	٤٥
٧٧٤	١٢٠	<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء ومدي مساهمة المضرور أو الغير في إحداث الضرر. موضوعي. ما دام سائفا. - حق محكمة الموضوع إنقاص مقدار الضمان أو لا تحكم بضمان. متى كان المضرور أو الغير قد اشترك في إحداث الضرر أو زاد فيه. المادتان ٢٩٠، ٢٩١ مدني. - إدانة مرتكب الفعل جنائيا. لا يمنع محكمة الموضوع. من بحث مدي مساهمة المضرور أو الغير في إحداث الضرر. أساس ذلك؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>	٤٦
		<ul style="list-style-type: none"> - القرار الإداري. ماهيته؟ - وجوب استناد القرار الإداري إلى سبب مشروع يبرر صدوره. - سلطة محكمة الموضوع في مراقبة صدور القرار الإداري مبرا من عيب التعسف أو الانحراف. مستندا إلى سبب مشروع يبرره. متى كان استخلاصها سائفا. مثال. - استخلاص الخطأ الموجب للتعويض وتقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. متى كان سائفا. وكان القانون لم يلزمها بإتباع معايير معينة في تقديره. مثال. - اشتغال التعويض على ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. 	٤٧

فهرس		فهرس	
الصفحة	القاعدة		
٧٨٧	١٢٢	- سلطة محكمة الموضوع في القضاء وبالتعويض جملة متى بينت عناصر الضرر. مثال. (الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٠١١ ص ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)	
٨١٨	١٢٧	- وجوب أن يكون التعويض المقضي به. بقدر الضرر شاملا ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. متى كان ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار. - الجروح وإصابات البدن. خلاف الدية والأرش المقدر. تقدر عنها حكومة العدل. تقدير ذلك. من سلطة محكمة الموضوع. ما دام القانون لم يوجب إتباع معايير معينة في تقديرها. وكانت قد بينت عناصر الضرر وأحقيه طالب التعويض. مثال. لتقدير سائح. (الطعن رقم ١٠٠٤، ١١١٤ لسنة ٢٠١٠ ص ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٥)	٤٨
٨٢٣	١٢٨	- استحقاق المصاب ديات متعددة. عن فقدانه أعضاء الجسم المختلفة. أو ذهاب منافعها. أساس ذلك؟ مثال؟ - ما يملك الإنسان منه عضوا واحدا ومنفعة واحدة لا نظير لها في بدنه. استحقاقه عن فقدانه دية كاملة. أساس ذلك؟ مثال. - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض الجابر للضرر. متى كان القانون أو الشريعة أو الاتفاق لا يوجد بأي منها نص يوجب إتباع معايير معينة في تحديده. - مثال لتقدير تعويض عن فقد نسبه من منفعة عضو دون الاستعانة بالخبرة الفنية. (الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ ص ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)	٤٩
٨٢٣	١٢٨	- تقدير مقدار التعويض الجابر للضرر. شاملا ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. موضوعي. متى بينت المحكمة عناصر الضرر بأسباب سائفة. ولم يكن في القانون أو الاتفاق ما يوجب إتباع معايير معينة في تحديده. - تخفيض محكمة الاستئناف مقدار التعويض المقضي به من محكمة أول درجه. بعد ما تبين لها عدم وجود دليل على تكبد المضرور نفقات للعلاج. صحيح. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ ص ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)	٥٠
		- مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه لعمله غير المشروع. في معنى المادة ٢١٢ كم قانون المعاملات المدنية. ماهيتها. وشروط توافرها؟	٥١

فهرس		فهرس	
الصفحة	القائمة		
٨٩٠	١٣٩	<ul style="list-style-type: none"> - قيام مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه. متى ثبت مسؤولية التابع عن الفعل الضار. ولو تعذر تعيينه بشخصه ما دام من بين التابعين له. - اختصاص التابع في الدعوى. التي يضمها. المضرور على المتبوع للمطالبة بالتعويض. غير لازم. عله ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> - ٥٢ عدم سماع دعوى الضمان الناشئة عن الفعل الضار. بعد انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالمسئول عنه. - تحديد وقت الواقعة التي يبدأ منها التقادم. موضوعي - منع سماع الدعوى وفقاً للشرعية الإسلامية. ماهيتها وعلة؟ مثال. - كفاية دفع المدعى عليه دعوى الضمان المقامة ضده. بمرور الزمان المسقط للدعوى بغير عذر شرعي. علة ذلك في المذهب المالكي والمذهب الحنفي. مثال. 	
٩٩٤	١٥٦	<p>(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> - ٥٣ إخلال أحد أطراف العقد بالالتزامات الواجبة عليه فيه. مؤداه: وجوب الحكم عليه بالتفويض والتعويض. الجابر للضرر. - النعي غير المنتج. عدم قبوله. مثال. 	
١٠٣٧	١٦٣	<p>(الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> - ٥٤ استخلاص مساهمة المضرور في الخطأ ومدا. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ. 	
١١٤٤	١٨٣	<p>(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٦)</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> - ٥٥ جواز المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية الأخرى التي لا تشملها الدية. وكذلك عن الأضرار الأدبية الناشئة عن تلك الأضرار. - لا تعارض في ذلك مع نص المادة (٢٩٩) من قانون المعاملات المدنية. أساس ذلك؟ مثال. 	
١١٤٤	١٨٣	<p>(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٦)</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> - ٥٦ تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام القانون لم يوجب اتباع معايير معينة في تقديره. وكانت المحكمة قد بينت عناصر الضرر ووجه أحقية المضرور فيه. 	
١١٤٤	١٨٣	<p>(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٦)</p>	

فهرس		فهرس
الصفحة	القائمة	
١١٩٢	١٩١	<p>٥٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير نسبة مساهمة المضرور في الخطأ. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- ورود تقارير قانونية خاطئة في الحكم. يعيبه ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ دون أن تنقض الحكم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>
١٢٣٠	١٩٨	<p>٥٨ - تقدير مقدار التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما لم ينص القانون أو الاتفاق على وجوب اتباع معايير معينة في تقديره. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٥، ٧٩٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٣٠	١٩٨	<p>٥٩ - التعويض الناشئ عن الضرر الذي يرتكبه الغير. اختلافه عن الفوائد التأخيرية المترتبة على التأخير في تنفيذ الإجراءات المالية لاختلاف سبب كل منهما.</p> <p>- جواز القضاء بكل منهما متى توافر سببه. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٥، ٧٩٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٨٥	٢٠٩	<p>٦٠ - التزام شركة التأمين بتعويض الأضرار الناشئة عن المركبات المخصصة للتأجير والنقل العام وتعليم القيادة بمن فيهم سائقها. ومستوليتهم المدنية الكاملة الناشئة عن الأضرار الجسمانية أو الخسائر المادية . أساس ذلك وعلة ؟</p> <p>- رفض دعوى التعويض عن الضرر الناشئ عن وفاة مورث الطاعنين نتيجة حادث من سيارة استأجرها من مكتب تأجير سيارات. بعلة وجود شرط بالوثيقة ينص على تحمل المسؤولية المدنية تجاه الغير فقط في حالة تأجير السيارة لمن لا يحمل رخصة قيادة تزيد مدتها على السنة. خطأ في تطبيق القانون. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>
١٢٠٢	٢١٢	<p>٦١ - استخلاص عناصر المسؤولية الموجبة للتعويض. من خطأ وضرر. وعلاقة سببية. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>
		<p>٦٢ - تأخر المدين في سداد ما عليه من دين يتحقق به الضرر الموجب للتعويض في صورة فوائد تأخيرية.</p>

فهرس		فهرس
الصفحة	القائمة	
١٣٢١	٢١٥	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير مقدار التعويض. موضوعي. - سريان الفائدة المستحقة للتعويض اعتباراً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. - القضاء بسريان ذلك من تاريخ إقامة الدعوى. عيب. <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
١٣٩٩	٢٢٦	<p>٦٣</p> <ul style="list-style-type: none"> - التقريرات القانونية الخاطئة لا تؤثر في صحة الحكم. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. محكمة النقض تصوب الخطأ. دون أن تنقضه. مثال. - الإقرار ماهيته في معنى المادة (٥١) من قانون الإثبات ؟ - اختلاف الإقرار المكتوب عن المحرر المعد سلفاً لإثبات تصرف إنشائي مستقبلي. علة ذلك ؟ مثال. - عدم جواز تعليق الإقرار على شرط أو إضافته إلى أجل. علة ذلك ؟ مثال. - الجزاء المالي الذي يتفق عليه المتعاقدان . هو من قبيل الشرط الجزائي المنصوص عليه في المادة (٢٩٠) مدني . للتعويض عن الضرر الناشئ عن الإخلال بالالتزام. - عدم دخول ذلك في مقدار التعويض عن الضرر بعد وقوعه. - جواز التصرف بالإرادة المنفردة للمتصرف. دون توقف على قبول المتصرف إليه. ما لم يكن في ذلك إلزام للغير. المادة (٢٧٦) مدني. - التعويض يقدر بمقدار الضرر. - الضرر ماهيته ؟ وأنواعه ؟ <p>(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<p>٦٤</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام القانون لم يلزم المحكمة باتباع معايير معينة. وكان استخلاصها سائفاً. مثال لتقدير سائغ. <p>(الطعن أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ و ٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<p>٦٥</p> <ul style="list-style-type: none"> - الفائدة التأخيرية . تعويض للدائن عن الضرر الذي أصابه من مظل المدين . - الضرر في هذه الحالة مفترض. لا يقبل إثبات العكس. - وجوب تعويض المضرور بنسبة معينة مقابل خطأ التأخير. - احتساب تلك النسبة من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. إذا كان تقدير الدين من سلطة محكمة الموضوع. - احتسابها من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد. إذا كان الدين محدداً سلفاً. ولو نازع المدين في استحقاق الدين أو أصله. - مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ و ٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>

مفسر		مفسر
القاعدة	الصفحة	
٢٣٨	١٤٨١	<p>٦٦ - الضمان يقدر بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاتته من كسب . شرطه : أن يكون ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار. وأن يكون محقق الوقوع بالفعل في الحال أو في المآل.</p> <p>- الضرر المحتمل . التعويض عنه غير واجب إلا إذا وقع بالفعل.</p> <p>- لا مانع من احتساب الفرصة المحتملة في الكسب الفائت ما دام المضرور كان يأمل الحصول عليها بأسباب مقبولة. وكان قد فقد العمل أو الرزق الذي يعيش عليه. مثال.</p> <p>- الدية ماهيتها في الشريعة الإسلامية؟</p> <p>- عدم جواز الجمع بين الدية وبين التعويض عن الأضرار الأدبية أو النفسية. إلا أن يكون قد تخلف عن فقد العضو أو منفعة شين أو تشويه فيجوز الحكم بالتعويض عنه. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
		<p>٦٧ - تحقق مسئولية حارس الأشياء عن التعويض عن الضرر الناشئ عن الشيء المحروس متى ثبت قيام علاقة السببية بين الضرر الذي لحق بالمضرور وبين الشيء المحروس .</p> <p>- قيام هذه المسئولية على أساس قاعدة الغرم بالغنم وليس على أساس قاعدة الخطأ المفترض الذي يلزم لإثباته قيام التعدي أو التقصير في جانب الحارس.</p> <p>- متى يكون الشيء المحروس متدخلًا تدخلًا إيجابيًا في إحداث الضرر الموجب للتعويض؟</p> <p>- الشيء الذي يتطلب عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها.</p> <p>- تقدير ذلك مسألة قانونية خضوع محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض. علة ذلك ؟</p> <p>- الأصل قيام المسئولية عن الشيء إلى مالكه . إلا إذا باشر شخص آخر السيطرة الفعلية عليه في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه فتنتقل إليه تلك المسئولية.</p> <p>- مسئولية شركة التأمين مع الشركة المستأجرة للمكان بالتضام في الوفاء بالتعويض للطاعنة.</p> <p>- الضرر الاحتمالي ليس محلًا للتعويض.</p>

فهرس		فهرس	
الصفحة	القائمة		
١٥٠٥	٢٤٢	- سريان الفوائد التأخيرية على مبلغ التعويض الغير معلوم المقدار وقت الطلب ولا ينبغي على أسس ثابتة للتقدير. وإنما يخضع لتقدير القاضي . اعتباراً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. (الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)	
١٥٥٠	٢٤٨	٦٨ - جواز رفع دعوى التعويض عن الضرر أمام المحكمة التي وقع في دائرتها الضرر الذي حاق بالنفس أو المال. مثال. (الطعن رقم ١٢٠٠، ١١٨٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٣٠/١٠/٢٠١١)	
١٥٥٠	٢٤٨	٦٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى واستخلاص الموجب للتعويض وتقدير الضرر وعلاقة السببية بينهما. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال لتحصيل سائغ لنفي الضرر. (الطعن رقم ١٢٠٠، ١١٨٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٣٠/١٠/٢٠١١)	
١٦١٥	٢٦٠	٧٠ - حجية الحكم الجنائي الذي قضى بثبوت مساهمة المجني عليه في الخطأ المسند للمتهم أمام المحكمة المدنية التي تنظر في دعوى التعويض. متى كان قد أفصح في أسبابه المرتبطة بمنطوقه عن ذلك سواء كان ذلك صراحةً أو ضمناً وكان قد أصبح باتاً. - وجوب تقيد المحكمة المدنية به في مدى مساهمة المجني عليه في وقوع الضرر أو نفيه. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. مثال. (الطعن رقم ٦٥٣، ٦٠٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ١٧/١١/٢٠١١)	
١٦٨٥	٢٧٣	٧١ - التزام شركة التأمين بتعويض المضرور من الغير عما لحقه من أضرار نتيجة وقوع حادث من السيارة المؤمن عليها في أي مكان تستخدم فيه. استناداً إلى أحكام القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. وليس قانون السير والمرور فيما نص عليه من سريان أحكامه على المركبات في الطرق العامة. أساس ذلك ؟ - لا وجه لتطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعديل أحكام القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بإضافة فقرة جديدة (ز) إلى البند (١١) من الشروط العامة من وثيقة التأمين المتعلقة بالحوادث التي تقع خارج الطريق كما هو معرف به من أنه كل سبيل مفتوح للسير العام. على هذه الحالة . أساس ذلك وعلة ؟ (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٩/١١/٢٠١١)	

ضرر		ضرر	
الصفحة	القائمة		
١٧١٣	٢٧٨	٧٢	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً . ما دام القانون أو الاتفاق لم ينص على إتباع معايير معينة. - عدم سريان القانون . إلا على الوقائع أو المراكز القانونية التي تنشأ في ظله. - عدم مراعاة الحكم المطعون فيه لسريان المرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٣ في شأن تنظيم قطاع الاتصالات وتعديلاته على واقعة النزاع من عدمه. قصور وخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
١٧٢٧	٢٨٠	٧٣	<ul style="list-style-type: none"> - ضمان المقاول كل ما يتولد عن فعله من ضرر أو خسارة. سواء كان بتعديه أو تقصيره. ولا يستثنى من ذلك وقوع الضرر بسبب حادث لا يمكن التحرز منه. - حق كلاً من المقاول والمهندس المتضامن معه نفي مسئوليتهم عن الضمان. بإثبات السبب الأجنبي. بنفي علاقة السببية بينه وبين الضرر. - المقاول من الباطن. عدم التزامه بالضمان بحق المقاول الأصلي أو رب العمل إذا كان تعاقد مع المقاول الأصلي ينص على أن المقاول الأصلي يتسلم منه الأعمال. إلا بقدر ما تقضي به القواعد العامة. - انتهاء التزام المقاول من الباطن بمجرد استلام المقاول الأصلي للأعمال. متى كان قد تمكن من فحصها للتأكد من خلوها من العيوب. مثال. - مسئولية المقاول والمهندس. مسئولية عقدية قبل صاحب العمل. لا يحتج بها في مواجهة غيره ممن لا تربطه علاقة عقدية بأي منهما. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٧٤٩	٢٨٤	٧٤	<ul style="list-style-type: none"> - استخلاص عناصر الضرر. وتقدير التعويض الجابر له بمراعاة الظروف والملابسات المحيطة به. موضوعي. ما دام لا يوجد في القانون نص يوجب اتباع معايير معينة. مثال. <p>(الطعون أرقام ٨٧٢، ٨٢١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٨٣٢	٢٩٧	٧٥	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. شرطه: أن تقيمه المحكمة على أسباب سائفة وأن يكون التعويض المقضي به متناسباً مع الضرر. مخالفة ذلك . عيب. مثال. - القضاء للطاعنين بالتعويض الموروث . خطأ في تطبيق القانون ومخالفة له. ما دام قد سبق القضاء للورثة بالدية. علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>

فهرس		فهرس	
الصفحة	القائمة		
		<p>راجس أيضاً : أرش القائمة رقم ١٦١ من ١٠٢٧ .</p> <p>والترام القائمة رقم ١٠٢ من ٦٧١ .</p> <p>وتأمين القواعد أرقام ٩٩،٢٠١،٢٠٨،٢٢٧،٢٠٤ من ٦٥٥ و ١٢٥٤ و ١٢٨٢ و ١٤٠٦ و ١٨١٦ .</p> <p>وتعويض القواعد أرقام ٩٥،١٢٠،١٦١ من ٦٢٨ و ٧٧٤ و ١٠٢٧ .</p> <p>وفوائد القائمة رقم ٨ من ٤٢ .</p> <p>ومعكمة الموضوع (سلطتها) القائمة رقم ٦٣ من ٤١١ .</p> <p>ومسئولية (مسئولية هارس الأشهاد) القائمة رقم ٧٥ من ٤٨٤ .</p> <p>ومسئولية (مسئولية نصيرية) القائمة رقم ٢٢٨ من ١٤٨١ .</p>	
طريق عام	طريق عام		
٧٣	١٣	<p>١ - التأمين الإجباري المقرر عند الترخيص للسيارات. لا يغطي سوى الأضرار الناجمة عن موت شخص أو تعرضه لأذى جسماني بسبب استعمال المركبة للطريق. أساس ذلك؟</p> <p>- الطريق في معنى المادة الأولى من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٥ في شأن السير والمرور . ماهيته؟</p> <p>- جواز رجوع شركة التأمين على المؤمن له بقيمة ما أدته من تعويض. في الحالات المبينة في الفقرة (ز) من البند رقم (١١) من الشروط العامة بنموذج وثيقة التأمين من القرار الوزاري رقم (٢٨٢) لسنة ٢٠٠٧ المعدل للقرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. مثال.</p> <p>(الطن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>	
		<p>٢ - عدم جواز قصر نطاق النص الوارد في المادة (٢٦) من قانون السير والمرور بشأن حق كل من أصابه ضرر جسماني بسبب استعمال السيارة في الرجوع على شركة التأمين بالتعويض. على حالات معينة دون أخرى أو في الطريق العام أو أي مكان آخر. أو في حالة سيرها أو وقوفها في الطريق أو خارجه.</p> <p>- حق المضرور في الرجوع على شركة التأمين مباشرة للمطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر.</p> <p>- عدم جواز إدراج المؤمن في وثيقة التأمين . أي شرط يقلل أو يحول دون تغطية مسئوليته كاملة عن الوفاة أو الإصابة أو الأضرار المادية. أساس ذلك ؟</p>	

طريق عام		طريق عام	
الصفحة	القاعدة		
٣٦١	٥٤	<p>- عدم جواز الاحتجاج في مواجهة الغير المضرور بأي شرط يرد في وثيقة التأمين يقلل أو يحول دون مسئولية الشركة المؤمن لديها عن التعويض . علة ذلك ؟</p> <p>- للشركة الرجوع على المؤمن له بموجب تلك الشروط .</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>	
طعن		طعن	
		<p>أولاً : الطعن بطريق الاستئناف .</p> <p>ثانياً : الطعن بطريق التماس إعادة النظر.</p> <p>ثالثاً : الطعن بطريق النقض</p>	
٣٩٠	٥٩	<p>أولاً : الطعن بطريق الاستئناف .</p> <p>أ) ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف.</p> <p>- قبول الطعن بالاستئناف في غير حالات الطعن بإلغاء القرار الإداري. بغير سداد الرسوم القضائية المقررة على تلك الحالات. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه . المادتان (٢٠٥٣) من قانون الرسوم القضائية رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٨ .</p> <p>- وجوب استيفاء الرسوم القضائية على الطلبات المستحق عليها الرسم . متى كانت الدعوى تشتمل على طلبات معفاة من الرسوم وأخرى غير معفاة منها. مخالفة ذلك ؟ مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٠٧، ١٢١٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. إداري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٨)</p>	١
٤٧٨	٧٤	<p>- قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف لعدم توقيع الحجز الفعلي على الأموال. دون التفتن إلى كتاب قاضي التنفيذ إلى الجهات الرسمية لتوقيع الحجز على تلك الأموال ورد تلك الجهات بتمام الحجز. عيب . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٢)</p>	٢
٤٧٨	٧٤	<p>- جواز الطعن بالاستئناف على القرارات الصادرة من قاضي التنفيذ للمنازعة في صحتها بالحجز على أموال لا يجوز الحجز عليها أو بيعها. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٢)</p>	٣

طعن		طعن	
الصفحة	القائمة		
١٧٢١	٢٧٩	<p>٤ - متى يجوز استئناف الحكم الصادر بتعيين محكم ومتى لا يجوز ذلك ؟</p> <p>- استئناف هذا الحكم. أثره: انتقال كل أوجه الدفاع والدفع إلى محكمة الاستئناف. مؤدى ذلك: وجوب تصدي محكمة الاستئناف لها والرد عليها. مثال.</p> <p>- عدم استئناف الحكم الصادر في دعوى طلب تعيين محكم. الذي لم يقتصر على تعيين المحكم. وتطرق إلى الرد على الدفع بعدم سماع الدعوى. مؤداه: حيازته لقوة الأمر المقضي به في هذا الشأن أثر ذلك: عدم جواز إثارة هذا الدفع من جديد.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>	
١٨٦٩	٣٠٦	<p>٥ - عدم جواز الطعن في الأحكام بالاستئناف. إذا كان المحكمون مفوضون بالصلح أو كان الخصوم قد نزلوا صراحة عن الحق في الاستئناف. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>	
١٥٣٩	٢٤٧	<p>ب (ميعاد الطعن بالاستئناف.</p> <p>- جواز الطعن بالاستئناف على الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة والتي تتعلق بولاية المحكمة من حيث اختصاصها أو اختصاص هيئة التحكيم. فور صدور الحكم. دون انتظار صدور حكم منه للخصومة فيها. المادة (١٥١) إجراءات مدنية. علة ذلك ؟</p> <p>- ميعاد الطعن في هذه الحالة. بدؤه من اليوم التالي لصدور الحكم وفي خلال الميعاد المحدد للطعن بالاستئناف. المادة ١/١٥٢ من ذات القانون.</p> <p>- ليس للطاعن الحق في اختيار بداية تاريخ الطعن.</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٧)</p>	
٢٨٢	٤٠	<p>ثانياً : الطعن بطريق التماس إعادة النظر.</p> <p>ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه بالتماس إعادة النظر :</p> <p>- عدم جواز الطعن بالنقض بطريق التماس إعادة النظر. إلا في الأحكام الصادرة في أصل النزاع في الحالات المحددة حصراً في المادة (١٦٩/١، ٢، ٣) من قانون الإجراءات المدنية. المادة (١٨٧) من ذات القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. التماس إعادة نظر مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>	
١٥٦٦	٢٥٠	<p>٢ - حكم النقض الصادر برفض الطعن. عدم جواز الطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إعادة نظر إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>	

طعن		طعن
الصفحة	القاعدة	
		<p>ثالثاً : الطعن بطريق النقض</p> <p>أ - إجراءات الطعن. د - ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه.</p> <p>ب - أسباب الطعن. ن - ميعاد الطعن.</p> <p>- أولاً : ما يقبل منها. هـ - صيغة الطعن (بياناتها).</p> <p>- ثانياً : ما لا يقبل منها. و - نصيب الطعن.</p> <p>ج - المصلحة والصفة في الطعن. ي - نطاق الطعن.</p>
		<p>أ) إجراءات الطعن.</p> <p>١ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بالنظام العام. متى توفرت عناصر الفصل فيها ووردت على الحكم المطعون فيه.</p> <p>- إغفال الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة. أو في التزام بالتضامن. أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص بصفتهم فيها. خلال الميعاد. أو وقع اختصاصه له باطلاً. أثره: بطلان الطعن برمته بالنسبة لجميع المطعون ضدهم . المادة ٤/١٧٧ إجراءات مدنية.</p> <p>- جواز تنازل الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن حصته إلى أحد الشركاء أو للغير. بعقد رسمي. وفقاً لشروط عقد الشركة.</p> <p>- عدم الاحتجاج بهذا التنازل في مواجهة الشركة أو الغير. إلا من تاريخ قيده في سجلات الشركة والسجل التجاري.</p> <p>- عدم جواز امتناع الشركة عن قيد هذا التنازل في سجلاتها. إلا إذا خالف ما نص عليه في عقد الشركة.</p> <p>- الشركات جميعاً عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمه ماليه مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. وهي صاحبة الصفة في التقاضي مستقلة عن الشركاء فيها.</p> <p>- عدم اختصاص الشركة المحكوم عليها في دعوى عدم نفاذ التصرف في الطعن بالنقض. مع الشركاء فيها. في موضوع غير قابل للتجزئة. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنسبة لجميع المطعون ضدهم.</p>
٨٣٩	١٣١	(الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)
		<p>٢ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للعيب المتصل بالنظام العام ومنها إجراءات الطعن بالنقض.</p>

طعن		طعن
الصفحة	القائمة	
٩٠١	١٤٠	<p>- عدم اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على بيانات أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على وجه يحدد أشخاصهم بما ينتقي به التجهيل واللبس. مؤداه: عدم قبول الطعن. ولو وردت أسمائهم في التوكيل الصادر للمحامي المقرر بالطعن. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٥/٥/٢٠١١)</p>
١	١	<p>ب) أسباب الطعن :</p> <p>أولاً : ما لا تقبل منها :</p> <p>١ - النعي الموجه إلى قضاء محكمة أول درجة. أو على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه عدم قبوله . مثال .</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٢، ٥٨٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني. عمال - جلسة ٤/١/٢٠١١)</p>
١	١	<p>٢ - النعي الموجه إلى حكم محكمة أول درجة . عدم قبوله. مثال.</p> <p>- النعي الوارد على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه. عدم قبوله. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي حججهم . إيرادها الحقيقة التي اقتضت بها. كاف للرد على ما أثاروه . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٢، ٥٨٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني. عمال - جلسة ١/١/٢٠١١)</p>
٦٧	١٢	<p>٣ - وجوب ورود وجه النعي على محل من قضاء الحكم المطعون فيه. وروده على غير محل منه. أثره: عدم القبول. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ١٨/١/٢٠١١)</p>
١٩	١٦	<p>٤ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتعلقة بالنظام العام ومنها جواز الطعن بالنقض من عدمه.</p> <p>- متى يجوز الطعن في الأحكام ومتى لا يجوز في معنى المادتين (٨٥ ، ١٥١) من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- الحكم بعدم جواز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم باختصاصها وندب خبير بها. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن أرقام ٨٠٩، ٨٤١، ٨٤٨، ٨٦٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠/١/٢٠١١)</p>

المادة		المادة
٥	<ul style="list-style-type: none"> - البطلان المترتب على عدم إعلان الخصوم. بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تعيب إعلانه دون غيره. - عدم جواز تمسك غيره به. ولو كان الموضوع مما لا تقبل تجزئته أو في الالتزام بالتضامن. أو كانت الدعوى مما يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها. لا يمتد إليهم أثر ذلك إلا إذا تمسك صاحب الشأن بالبطلان وتحكم به المحكمة. - حكم المحكمة بالبطلان المتمسك به ممن له المصلحة. أثره : امتداده لباقي الخصوم. مثال. 	١٨
١٠٥	(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)	
٦	<ul style="list-style-type: none"> - الدفاع المختلط بواقع. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بوضع معياراً حسابياً لتقدير التعويض. مثال. 	١٩
١١١	(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)	
٧	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز التمسك لأول مرة أمام النقض بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع سواء ما اتصل منه بأصل الحق أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الإثبات أو الخصومة التي سبقت إصدار الحكم المطعون فيه. مخالفة ذلك. أثره : عدم القبول. 	٢٠
١١٨	(الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)	
٨	<ul style="list-style-type: none"> - وجه النعي الغير منتج. عدم قبوله. مثال. 	٢٥
١٦٣	(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)	
٩	<ul style="list-style-type: none"> - الشركات. عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها وعن بعضها البعض. مؤدى ذلك : التصرفات التي تجريها لا تتعداها إلى غيرها. - انصراف أثر العقد إلى المتعاقدين. المادتان (٢٥٢، ٢٥٠) مدني. - العقد لا يرتب التزامات قبل الغير. جواز إكسابه حقاً. مثال. 	٢٨
١٧٨	(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)	
١٠	<ul style="list-style-type: none"> - استخلاص صفة الخصوم. موضوعي. ما دام سائفاً. 	

طعن		طعن
الصفحة	القائمة	
٢٣٠	٢٣	<ul style="list-style-type: none">- بلوغ القاصر سن الرشد. لا يؤدي بذاته إلى انقطاع الخصومة. ما دام من مباشر الخصومة عنه قد استمر في تمثيله دون اعتراض منه بعد بلوغه سن الرشد.- اعتبار مباشرته للخصومة صحيحاً وتصبح نيابته اتفاقية بدلاً من النيابة القانونية التي كان عليها . مثال. <p>(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٥٢	٢٦	<ul style="list-style-type: none">- وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بالمنازعات في أصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه. سواء كانت دعوى أصلية أو مدنية أثبتت فيها إحدى هذه المنازعات.- الدعوى بطلب إلزام الوقف بمبلغ من المال. لا يلزم فيها تدخل النيابة العامة. <p>(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٧٦	٢٩	<ul style="list-style-type: none">- قاضي التنفيذ. ينظر الإشكال في التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة. مؤدى ذلك: إصداره حكماً وقتياً من ظاهر الأوراق. ودون المساس بأصل الحق. بوقف التنفيذ أو الاستمرار فيه.- عدم جواز تعمق قاضي التنفيذ في بحث المستندات. لمساس ذلك بحجية الحكم المنفذ به.- قيام منازعة بين طرفي التنفيذ متصل بأصل الحق. توجب على قاضي التنفيذ الحكم برفض الإشكال. والاستمرار في التنفيذ. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
		<ul style="list-style-type: none">- الطعن بالصورية وجوب أن يكون صريحاً واضحاً. عدم كفاية مجرد الطعن بالتواطؤ أو الاحتيال . علة ذلك ؟- تقدير القرائن على قيام الصورية وكفايتها في إثباتها . موضوعي. متى كان سائفاً.- تصرفات الوكيل الخارجة عن حدود وكالته. عدم نفاذها في حق الأصيل إلا بإجازته لها.- وجوب تحري الغير المتعاقد مع الوكيل عن صفته وحدود وكالته. والتثبت من انصراف أثر التصرف إلى الأصيل.- تحمله نتيجة تقصيره في ذلك. إلا إذا أسهم الأصيل بخطئه سلباً أو إيجاباً في خلق مظهر خارجي من شأنه إيهام الغير بحسن النية وجعله معذوراً في الاعتقاد وقيام الوكالة واتساعها بهذا التصرف.

الطعن		الصفحة	القائمة	الطعن
		٢٤١	٥٠	<p>- حق الغير في هذه الحالة في التمسك بانصراف أثر التصرف إلى الأصيل على أساس الوكالة الظاهرة. متى كان قد سلك في تعامله سلوكاً مألوفاً لا يشوبه خطأ غير مفتقر. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
١٤		٤٦٨	٧٢	<p>- غرفة التجارة والصناعة. من أشخاص القانون الخاص. مؤدى ذلك: قراراتها ليست قرارات إدارية وموظفوها يخضعون لأحكام قانون العمل الاتحادي. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٢٣، ٩٨١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
١٥		٤٦٨	٧٢	<p>- وجه النعي وجوب تحديده ووضوحه. مخالفة ذلك . مؤداه : عدم القبول.</p> <p>(الطعن رقم ٩٢٣، ٩٨١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
١٦		٦٠١	٩١	<p>- مناط عدم قبول الاستئناف. هو خلو صحيفته من الأسباب التي يستند المستأنف في طعنه أو عدم تقديمه تلك الأسباب حتى الجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف.</p> <p>- إيراد الأسباب بصفة مجملة . دون بيان العيب الذي يعزوه إلى الحكم وأثره في قضائه . كفايته لصحة الاستئناف . ما دام ذلك لا يؤدي إلى الشك في جدية تلك الأسباب . علة ذلك ؟</p> <p>- جواز رفع المستأنف استئنافاً آخر عن ذات الحكم . لاستدراك ما فاتته من أوجه الاستئناف. ما دام الاستئناف ما زال ممتداً ولم يفصل في الاستئناف الأول. علة ذلك ؟</p> <p>- الفصل في أحد تلك الاستئنافات . يوقف نظر الباقي منها. علة ذلك ؟</p> <p>- الحكم بعدم جواز أحد الاستئنافين المرفوعين من الطاعن لسبق رفعه استئنافاً آخر. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
١٧				<p>- جواز طلب الدائن من المحكمة التي تنظر الدعوى. أو من قاضي الأمور المستعجلة. توقيع الحجز التحفظي على عقارات أو منقولات مدينة. أو توقيع حجز ما للمدين لدى الغير. إذا لم يكن بيده سند تنفيذي. أو كان الحق غير معين المقدار.</p> <p>- حق كل من طالب الحجز والصادر ضده أمر الحجز. التظلم من الأمر. بالإجراءات والقواعد المقررة للتظلم من الأوامر على العرائض.</p>

المحكمة		الصفحة	القائمة	المحكمة
المحكمة				
				<ul style="list-style-type: none">- الحكم الصادر في التظلم. وقتي لا يلزم المحكمة التي تنظر دعوى صحة الحجز. مثال.
٦١٤	٩٣			(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)
				<ul style="list-style-type: none">- ١٨ المنع من معاودة نظر النزاع في المسألة المقضي فيها. شرطه: اتحاد الموضوع والخصوم والسبب بين الدعويان. مثال لعدم توافر الشرط.
٦٦٠	١٠٠			(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٧)
				<ul style="list-style-type: none">- ١٩ استناد الحكم إلى تقديرات قانونية خاطئة. لا أثر له على ما إنتهي إليه من نتيجة صحيحة.- سلطة محكمة النقض في تصويب ذلك. دون نقض الحكم. مثال.- عدم جواز رفع الدعوى بالحق أمام المحاكم العادية. متى كان أطراف النزاع قد اتفقوا على التحكيم فيه.- رفع الدعوى أمام المحاكم العادية ورغم وجود شرط التحكيم. دون اعتراض الطرف الآخر في الجلسة الأولى لنظرها. مزايدة: وجوب نظرها واعتبار شرط التحكيم لاغياً.- الجلسة الأولى. هي تلك التي يحضر فيها المدعى عليه أو من يمثله لأول مرة أمام المحكمة.- عدم تمسك الطاعنة في الجلسة الأولى بشرط التحكيم. أثره: إعتبار ذلك تنازلاً منها عن الشرط ولو تمسكت به بعد ذلك. ولا يغير من ذلك طلبها التأجيل لتوكيل محام. علة ذلك؟
٦٨٣	١٠٤			(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)
				<ul style="list-style-type: none">- ٢٠ استخلاص توافر الصفة في الدعوى من عدمه. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. لاستخلاص سائغ لعدم توافر الصفة.
٧٠٩	١٠٧			(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)
				<ul style="list-style-type: none">- ٢١ تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائفاً.- مثال في استخلاص سائغ لعدم توافر الغش والتدليس. والفرر.
٧٠٩	١٠٧			(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)
				<ul style="list-style-type: none">- ٢٢ تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها واستخلاص توافر الصفة فيها. موضوعي. ما دام سائفاً.- مثال لاستخلاص سائغ.
٧٠٩	١٠٧			(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)

طعن		طعن
الصفحة	القائمة	
٧٣٤	١١١	<p>٢٣ - الفش في معني المادة ١٦٩ من قانون الإجراءات المدنية؟</p> <p>- الخصم في الدعوى ماهيته؟</p> <p>- تقدير توافر الفش أو نفيه في مفهوم التماس إعادة النظر. موضوعي. ما دام سائفا.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائغ لعدم توافر الفش لقيام سبب التماس إعادة النظر.</p> <p>(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
٧٦٨	١١٨	<p>٢٤ - عدم المصادقة على حكم التحكيم. أو الحكم ببطلانه. مؤداه: عدم جواز الطعن عليه بالاستئناف ولا مناقشته مضمونه. ولو جري تقديمه للتصديق عليه. ما دام لم يطعن في الحكم الصادر في طلب التصديق.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)</p>
٧٨٧	١٢٢	<p>٢٥ - عدم قبول وجه النعي. الذي لا يحقق لصاحبه سوى مصلحة نظرية بحتة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>
٨٤٨	١٣٣	<p>٢٦ - رفع الدعوى بالطريق العادي. بطلب إلزام الطاعنة بأداء مبلغ معين المقدار وحال الأداء وثابتا بسندات إذنيه والحكم بصحة وثبوت الحجز التحفظي. دون طريق أمر الأداء. صحيح. عله ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
٨٥٧	١٣٤	<p>٢٧ - الأحكام الصادرة في إجراءات التنفيذ البحت. عدم جواز الطعن فيها بالنقض.</p> <p>- الأحكام الأخرى التي لا يصدق عليها هذا الوصف. جواز الطعن فيها بالنقض. مثال. بشأن حكم فصل في موضوع إجراء مقاصة بين دينين.</p> <p>(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
٩٢٢	١٤٤	<p>٢٨ - وجه النعي وجوب أن يكون واضحاً ومحدداً. مخالفة ذلك. مؤداه : عدم القبول. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٢٢	١٤٤	<p>٢٩ - السبب الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
		<p>٣٠ - النعي الموضوعي عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p>

طعن		الصفحة	القائمة	طعن
				- المستندات التي لم يسبق تقديمها أمام محكمة الموضوع . عدم جواز قبولها أمام النقض. مثال. (الطعن رقم ١٠٠،٩٨ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)
١٠١٣	١٥٩			
				٣١ - النعي على الحكم بسبب غير مطروح على المحكمة ولم تبني حكمها عليها. عدم قبوله. مثال. (الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٠٦٢	١٦٧			
				٣٢ - الدفاع الموضوعي الجديد عدم جواز إبدائه أمام محكمة النقض لأول مرة. مثال. (الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)
١٠٩١	١٧٢			
				٣٣ - عدم جواز التمسك أمام النقض لأول مرة بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع. يستوي في ذلك ما كان منه متصلاً بأصل الحق أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الخصومة أو الإثبات التي سبقت الحكم المطعون فيه. مثال. (الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)
١١٤٩	١٨٤			
				٣٤ - عدم جواز التمسك أمام النقض لأول مرة بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع. سواء ما كان منه متصل بأصل الحق. أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الخصومة أو الإثبات التي سبقت صدور الحكم المطعون فيه. (الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)
١١٧٢	١٨٧			
				٣٥ - التناقض في منطوق الحكم الذي يجيز طلب التماس إعادة النظر على مقتضى نص المادة (٥/١٦٩) إجراءات مدنية. ماهيته ؟ - إقامة طعن بطريق النقض في حالة من حالات الطعن بطريق التماس إعادة النظر . عدم قبوله. مثال (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)
١١٩٢	١٩١			
				٣٦ - السبب الجديد الذي يخالطه واقع ولم يسبق طرحه على محكمة الموضوع. عدم قبوله. مثال. (الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)
١٢١٥	١٩٦			

طعن		طعن
الصفحة	القاعدة	
١٢٧٤	٢٠٦	٣٧ - الدفع بعدم قبول الطعن لسابقة الفصل في الدعوى. عدم قبوله. متى كانت المتمسكة به قد قبلت الحكم الابتدائي ولم تستأنفه. واستأنفته الطاعنة وقد تأيد الحكم المستأنف ولم يُقض على المتمسكة بالدفع بشيء يزيد على ما قبلت به ابتدائياً. (الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٤)
١٢٨٨	٢١٠	٣٨ - رفض الحكم المطعون فيه طلب إجراء المقاصة القضائية. لإغفال الحكم المستأنف الفصل فيها. صحيح. علة ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)
١٢٧١	٢٢٣	٣٩ - وجوب أن يكون وجه الطعن أمام النقض في صحيفة الطعن واضحاً ومحددأً ومبيناً العيب المعزو إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه. عدم كفاية الإحالة في ذلك إلى أوجه دفاع ودفع في مذكرات قدمت لمحكمة الموضوع . مخالفة ذلك . مؤداه : عدم قبول الطعن. - عدم جواز تقديم مستندات جديدة أمام النقض لم يسبق تقديمها أمام محكمة الموضوع . مخالفة ذلك . مؤداه : عدم قبول تلك المستندات. (الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)
١٢٧٣	٢٢٤	٤٠ - عدم جواز تقديم طلبات جديدة أمام الاستئناف. إلا ما يضاف إلى الطلب الأصلي من أجور ومرتببات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام المحكمة الابتدائية. وما يزيد من تعويضات بعد تقديم هذه الطلبات. - جواز تغيير سبب الطلب الأصلي والإضافة إليه. مع بقاءه على حاله . المادة (١٦٥) إجراءات مدنية. - وجوب تصدي محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها للطلبات الجديدة إلا ما استثنى منها. والقضاء بعدم قبولها. ولو لم يطلب الخصوم ذلك . مثال. (الطعن رقم ٢٤٨، ٣١٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)
		٤١ - اتفاق الخصوم على التحكيم. أثره: عدم جواز رفع الدعوى به أمام القضاء. - رفعها أمام القضاء يوجب على الخصم الاعتراض على ذلك في الجلسة الأولى المحددة لنظر النزاع. - المقصود بالجلسة الأولى. هي تلك التي يحضر فيها المدعى عليه أو من يمثله لأول مرة أمام المحكمة.

الطعن		الطعن
الصفحة	القاعدة	
١٣٨٥	٢٢٥	<p>- حضوره دون إبداء اعتراضه. مؤداه: جواز نظر الدعوى ولو تمسك من بعد بشرط التحكيم تحت أي مبرر. أساس ذلك وعلمته ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٣٩٩	٢٢٦	<p>٤٢ - وجه النعي الوارد على غير محل من الحكم المطعون فيه. عدم قبوله. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<p>٤٣ - إيراد الحكم في أسبابه لتقريرات قانونية خاطئة. لا يعيبه. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة.</p> <p>- سلطة محكمة النقض في تصحيح تلك التقريرات دون أن تنقض الحكم.</p> <p>- مثال بشأن رخصة صناعية وإنشاء المناطق الاقتصادية، وأهدافها، واختصاصاتها، وكيفية ممارستها لنشاطها.</p> <p>(الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٥٣٣	٢٤٦	<p>٤٤ - وجوب ورود أسباب الطعن بالنقض على عيب قام عليه الحكم المطعون فيه. وروده على أسباب لم يستند إليها في قضائه مؤداه: عدم القبول. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٦)</p>
١٥٣٩	٢٤٧	<p>٤٥ - عدم جواز إثارة دفاع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع. لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٧)</p>
١٦٢٥	٢٦٢	<p>٤٦ - إقامة الدعوى بطلب الحكم بالتعويض بمبلغ ٢٠٠ ألف درهم ومبلغ ٦٠٠ ألف درهم بدل أجرة سيارة عن كل يوم من تاريخ فقد السيارة. يبلغ نصاب الطعن بالنقض عملاً بالمادة (١٧٣) إجراءات مدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٦٣٤	٢٦٤	<p>٤٧ - التفات المحكمة عن الرد على دفاع لم يقدم الطاعن دليله. لا عيب. علة ذلك ؟</p> <p>- النعي الذي لم يقدم الطاعن الدليل عليه أمام محكمة النقض. عدم قبوله.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)</p>
١٦٤٨	٢٦٧	<p>٤٨ - الطلب الجديد أمام الاستئناف. عدم قبوله.</p> <p>- تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها. ولو لم يطلبه الخصوم.</p> <p>- السبب الجديد ماهيته في معنى المادة ٣/١٦٥ إجراءات مدنية. مثال.</p> <p>(الطعون أرقام ٩٦، ٩١، ٨٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>

الطعن		الطعن
الصفحة	القائمة	
١٧٠١	٢٧٦	<p>٤٩ - اعتبار المحرر صادراً ممن وقع ما لم ينكر صراحةً. ما هو منسوب إليه. من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة.</p> <p>- الوارث أو الخلف. لا يُطلب منه الإنكار. كفاية نفيه علمه بأن الخط أو الختم أو الإمضاء أو البصمة ليست لمن تلقى عنه الحق.</p> <p>- سقوط الحق في جحد الصورة الضوئية للمحرر. متى ناقش من له الحق في ذلك موضوع المحرر. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١.أ منفي - جلسة ٢٩/١١/٢٠١١)</p>
١٧٦٢	٢٨٥	<p>٥٠ - وجوب أن يكون وجه الطعن واضحاً ومحددًا. مخالفة ذلك . أثره: عدم القبول. مثال.</p> <p>- وجوب اشتغال نسخة الحكم الأصلية. على بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ونطقوا به.</p> <p>- وجوب أن تكون الهيئة التي أصدرت الحكم هي تلك التي سمعت المرافعة وتداولت فيه ووقعت على مسودته. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١.أ تجاري - جلسة ١٥/١٢/٢٠١١)</p>
٢٣٢	٤٨	<p>ثانياً : ما يقبل منها :</p> <p>١ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتصلة بالنظام العام. ومنها قبول الطعن بالنقض أو عدم قبوله.</p> <p>- المنازعات المتعلقة بإجراءات التنفيذ سواء ما كان منها بطلب منعه أو وقفه أو الاستمرار فيه أو بطلانه. ومنها إشكالات التنفيذ. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١.أ تجاري - جلسة ٢٤/٢/٢٠١١)</p>
٤٧٨	٧٤	<p>٢ - قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف لعدم توقيع الحجز الفعلي على الأموال. دون التفتن إلى كتاب قاضي التنفيذ إلى الجهات الرسمية لتوقيع الحجز على تلك الأموال ورد تلك الجهات بتمام الحجز. عيب . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١.أ منفي - جلسة ٢٢/٢/٢٠١١)</p>
٨١٢	١٢٦	<p>٣ - الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال الشخصية التي تبينها المادة (١٧٣) من قانون الإجراءات المدنية مرات متعددة. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١.أ تجاري - جلسة ١٢/٥/٢٠١١)</p>

طعن		طعن
الصفحة	القاعدة	
٩١٤	١٤٣	<p>٤ - نقض الحكم. أثره: إلغاء جميع الأحكام التي اتخذ الحكم المطعون فيه أساساً لها. أيأ كانت المحكمة التي أصدرته وأياً كان وجه الرأي فيه. سواء كان الحكم الناقض سابقاً عليه أو لاحقاً له. متى كانت أوراق الطعن في الحكم الأخير قد تضمنت الدليل على نقض الحكم الأول. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>- جواز إحالة الحكم المنقوض إلى ذات الدائرة السابق الإحالة عليها للحكم المتصل بهذا الحكم. لحسن سير العدالة.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٥/٥/٢٠١١)</p>
١٦٣	٢٥	<p>١ - ثالثاً : وضوحها وتحديدها :</p> <p>- أسباب الطعن بالنقض وجوب وضوحها وتحديدها. مثال لسبب غير واضح.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٣٠/١/٢٠١١)</p>
٤٨٤	٧٥	<p>(والطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٢/٣/٢٠١١)</p>
٥٥٢	٨٦	<p>(والطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٣٠/٣/٢٠١١)</p>
٩٢٢	١٤٤	<p>(والطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٦/٥/٢٠١١)</p>
٨٠٢	١٢٤	<p>٢ - اقتصار اختصاص قاضي التنفيذ على إصدار الأحكام والأوامر والقرارات المتعلقة بوضع السند التنفيذي موضع التنفيذ.</p> <p>- القرار الصادر من قاضي التنفيذ بالقبض على المنفذ ضده وإحضاره وحبسه. إجراء من إجراءات التنفيذ.</p> <p>- منازعة الطاعن في يساره. عدم اختصاص قاضي التنفيذ بها.</p> <p>- وجوب رفع تلك المنازعة إلى القاضي الذي يتبعه موطن المدين بناء على طلبه أو طلب أحد الدائنين بدعوى مبتدأ.</p> <p>- وجه النعي وجوب أن يكون واضحاً ومحدداً. مخالفة ذلك. أثره: عدم قبوله. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ١٢/٥/٢٠١١)</p>
		<p>٣ - وجه النعي وجوب وضوحه وتحديده. مخالفة ذلك. أثرها : عدم قبوله . مثال.</p> <p>- عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب إعادة المأمورية إلى الخبير أو ندب آخر. متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها.</p> <p>- عدم التزام الخبير بأداء المأمورية على وجه معين. ما دام ما يقوم به يحقق الغاية من الندب.</p>

الطعن		الطعن	
الصفحة	القائمة		
١٢٤٤	١٩٩	- اجتماع الخبير بالخصوم مرة واحدة. لا يعيب التقرير. ولا يرتب البطلان. (الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)	
١٢٧١	٢٢٣	- وجوب أن يكون وجه الطعن أمام النقض في صحيفة الطعن واضحاً ومحددأً ومبيناً العيب المعزو إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه. عدم كفاية الإحالة في ذلك إلى أوجه دفاع ودفع في مذكرات قدمت لمحكمة الموضوع. مخالفة ذلك . مؤداه : عدم قبول الطعن. - عدم جواز تقديم مستندات جديدة أمام النقض لم يسبق تقديمها أمام محكمة الموضوع . مخالفة ذلك . مؤداه : عدم قبول تلك المستندات. (الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)	٤
١٧٦٢	٢٨٥	- وجوب أن يكون وجه الطعن واضحاً ومحددأً. مخالفة ذلك . أثره: عدم القبول. مثال. - وجوب اشتمال نسخة الحكم الأصلية. على بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ونطقوا به. - وجوب أن تكون الهيئة التي أصدرت الحكم هي تلك التي سمعت المرافعة وتداولت فيه ووقعت على مسودته. مثال. (الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)	٥
٢٣٠	٢٣	ج (المصلحة والصفة في الطعن : - استخلاص صفة الخصوم. موضوعي. ما دام سائغاً. - بلوغ القاصر سن الرشد. لا يؤدي بذاته إلى انقطاع الخصومة. ما دام من يباشر الخصومة عنه قد استمر في تمثيله دون اعتراض منه بعد بلوغه سن الرشد. - اعتبار مباشرته للخصومة صحيحاً وتصبح نيابته اتفاقية بدلاً من النيابة القانونية التي كان عليها . مثال. (الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)	١
٢٥٢	٣٦	- وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بالمنازعات في أصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه. سواء كانت دعوى أصلية أو مدنية أثرت فيها إحدى هذه المنازعات. - الدعوى بطلب إلزام الوقف بمبلغ من المال. لا يلزم فيها تدخل النيابة العامة. (الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)	٢

طعن		طعن
الصفحة	القائمة	
٣٦٥	٢٨	٣ - بيان اسم الموكل وصفته وما هو مفوض فيه وصفة من فوضه في ذلك. في التوكيل الصادر منه للمحامي الذي قرر بالطعن بالنقض. كافر لقيام صفة المحامي في التقرير بالطعن بالنقض. (الطعن رقم ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)
٢٧٦	٢٩	٤ - عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إلا لمن كان خصماً أمام محكمة الموضوع. المادة (١٠٥) من قانون الإجراءات المدنية. - قابلية الحكم للطعن فيه. تعلقه بالنظام العام. تتصدى له محكمة النقض من تلقاء نفسها. مثال. (الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)
٤٤٣	٦٨	٥ - توافر المصلحة والصفة لكل من لم يقضى له بكل طلباته. مثال بشأن رفض الحكم على المطعون ضدهما بالتضامن. (الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٧)
٦٦٥	١٠١	٦ - الطعن بالنقض مما يلم يكن خصماً في الدعوى. عدم قبوله. مثال بشأن طاعن لم يفصل في تدخله في الدعوة صراحة أو ضمناً. (الطعن رقم ٦٦٤، ٦٧١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٩)
٧٦٨	١١٨	٧ - صدور التوكيل من الشركة مباشرة إلى المحامي موقع عليه من مديرها ورئيس مجلس إدارتها ومختومة بخاتمتها. دون أن تطعن عليه المطعون ضدها أمام محكمة الموضوع. ولم يكن التوكيل صادر من مديرها بصفته الشخصية. كفايته لقيام صفة من قرر بالطعن بالنقض. (الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)
٧٨٧	١٢٢	٨ - عدم قبول وجه النعي. الذي لا يحقق لصاحبه سوى مصلحة نظرية بحتة. مثال. (الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)
٨١٨	١٢٧	٩ - صدور التوكيل خالياً من تفويض الوكيل في تمثيل الطاعن أمام محاكم إمارة أبوظبي. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع بموجب هذا التوكيل. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ١٠٠٤، ١١١٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٥)
		١٠ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بالنظام العام. متى توفرت عناصر الفصل فيها ووردت على الحكم المطعون فيه.

طعن		القاعدة	الصفحة
طعن			
		- إغفال الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة. أو في التزام بالتضامن. أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص بصفاتهم فيها. خلال الميعاد. أو وقع اختصاصه له باطلاً. أثره: بطلان الطعن برمته بالنسبة لجميع المطعون ضدهم . المادة ٤/١٧٧ إجراءات مدنية.	
		- جواز تنازل الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن حصته إلى أحد الشركاء أو للغير. بعقد رسمي. وفقاً لشروط عقد الشركة.	
		- عدم الاحتجاج بهذا التنازل في مواجهة الشركة أو الغير. إلا من تاريخ قيده في سجلات الشركة والسجل التجاري.	
		- عدم جواز امتناع الشركة عن قيد هذا التنازل في سجلاتها. إلا إذا خالف ما نص عليه في عقد الشركة.	
		- الشركات جميعاً عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمه ماليه مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. وهي صاحبة الصفة في التقاضي مستقلة عن الشركاء فيها.	
		- عدم اختصاص الشركة المحكوم عليها في دعوى عدم نفاذ التصرف في الطعن بالنقض. مع الشركاء فيها. في موضوع غير قابل للتجزئة. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنسبة لجميع المطعون ضدهم.	
		(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)	
		١١	
		- اختصاص الطاعن أحد المحكوم عليهم والذي قضي له عليه بكل ما طلبه. وتوجيه طعنه له مع غيره من المحكوم عليهم. عدم جوازه. أساس ذلك؟ مثال.	
		(الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)	
		- توقيع النائب عن قضايا الدولة على صحيفة الطعن بالنقض والحضور أمامها. دون اشتراط توافر درجة معينة فيه. صحيح. ولو كان لم يذكر اسمه أو درجته عليها. ما دام قد أفصح عن اسمه ودرجته في طلب بعد ذلك. أساس ذلك ؟	
		(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)	
		- صدور التوكيل إلى المحامي الذي قرر الطعن بالنقض. من وكيل الطاعن. يستوجب تقديم التوكيل الصادر من الأخير للأول. لا يغني عن ذلك. مجرد ذكر رقم التوكيل. مخالفة ذلك. مؤداه: عدم قبول الطعن شكلاً. علة ذلك؟	
		(الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٦/٨)	

طعن		طعن
الصفحة	القائمة	
١١٠٨	١٧٥	<p>١٤ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بقبول الطعن من عدمه .</p> <p>- وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن مصحوباً بالسند الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً. مخالفة ذلك. مؤداه: عدم قبول الطعن شكلاً. المادة ١٧٧/٥ إجراءات مدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٦)</p>
١١١٥	١٧٧	<p>١٥ - تقديم المحامي الذي قرر بالطعن أمام الاستئناف. مفاده : خروج الطعن بالنقض عن هذه الوكالة. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي صفة .</p> <p>- عدم سداد صاحب العمل الرسوم القضائية المقررة للطعن بالنقض في الدعاوى العمالية وعدم تقديمه ما يفيد إعفائه منها. مؤداه : عدم قبول الطعن شكلاً لعدم سداد الرسم. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>
١١٦٩	١٨٦	<p>١٦ - وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض. سند وكالته عن الطاعن. مصحوباً بالسند. الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً. مخالفة ذلك. مؤداه: عدم قبول الطعن شكلاً. المادة (٣،٥/١٧٧) إجراءات مدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٧٢	١٨٧	<p>١٧ - المؤسسة التجارية الخاصة أو المنشأة التجارية الفردية. ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالكيها أ وصاحب الترخيص التجاري الخاص بها.</p> <p>- صاحب الصفة في المخاصمة عنها أو عليها أمام القضاء هو شخص مالكيها أو صاحب الترخيص بها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٨٤	١٨٩	<p>١٨ - عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع من محام بتوكيل لم ينص فيه على تخويله بالطعن نيابة عن المحكوم عليه في محاكم إمارة أبوظبي . ولو نص فيه على محاكم الإمارات الأخرى في الدولة.</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>

الطعن		الطعن
الصفحة	القاعدة	
١٢٧٤	٢٠٦	١٩ - إقامة الطعن بالنقض. على خصم لم يقض عليه بشيء. عدم قبوله. مثال. (الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٤)
١٢٧٤	٢٠٦	٢٠ - الدفع بعدم قبول الطعن لسابقة الفصل في الدعوى. عدم قبوله. متى كانت المتمسكة به قد قبلت الحكم الابتدائي ولم تستأنفه. واستأنفته الطاعنة وقد تأيد الحكم المستأنف ولم يقض على المتمسكة بالدفع بشيء يزيد على ما قبلت به ابتدائياً. (الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٤)
١٢٧٩	٢٠٧	٢١ - الطعن بالنقض من الشركة ذات المسؤولية المحدودة. يكون من مديرها الذي يحدده عقد تأسيسها أو في عقد مستقل أو من الجمعية العمومية. وأن يكون قد حكم عليه. - إقامة الطعن من أحد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة وليس مديراً لها. ولا خصماً للمحكوم له. عدم قبوله. أساس ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٤)
١٢٨٨	٢١٠	٢٢ - عدم اختصاص المطعون ضدها الثانية أمام محكمة أول درجة واختصاصها أمام الاستئناف دون أن يوجه لها طلبات ولم تقض المحكمة عليها أو لها بشيء. أثره : عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لها. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)
١٧٣٢	٢٨١	٢٣ - وجوب إيداع المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن. - إذا كان الطاعن شخصاً. معنوياً. وجوب إيداع ما يفيد صفة من وكله عن الشخص المعنوي والسند الذي يستمد منه هذه الصفة مع سند الوكالة. مخالفة ذلك. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً. أساس ذلك وعلمته ؟ (الطعن رقم ٧٥٣، ٩٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)
١٧٤٤	٢٨٣	٢٤ - علاقة الخصوم بوكالاتهم أمام محكمة الموضوع. شأنهم وحدهم. لا يجوز لغيرهم ولا للمحكمة أن تتصدي من تلقاء نفسها لهذه العلاقة. ما دام صاحب الشأن لم ينكر تلك الوكالة. مثال. (الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)
١٧٩٤	٢٨٩	٢٥ - عدم قبول الطعن الذي لا يكون لصاحبه مصلحة فيه. مثال. (الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٠)
		٢٦ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام ومنها إجراءات التقاضي ولو لم يثيرها الخصوم. مثال.

طعن		طعن
القائمة	الصفحة	
٢٩٣	١٨١٣	<p>- وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض. سند وكالته عن الطاعن. مصحوباً بالسند الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً. مخالفة ذلك. مؤاده: عدم قبول الطعن شكلاً المادة ٢٠٥/١٧٧ إجراءات مدنية. مثال.</p> <p>- لا يغير من ذلك حضور الموكل أمام الكاتب العدل وإثبات تعرفه عليه. ما دام ذلك لا يؤدي إلى بيان مدى نيابته وسعته في توكيل المحامين للطعن بالنقض. أو تقديم صورة ضوئية عن ملخص لمحضر اجتماع الجمعية العمومية أو صورة ضوئية من عقد تأسيس الشركة ما دام ذلك لا يتضمن تعويضاً للموكل بذلك.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٢)</p>
١٦	١٩	<p>١ (د) ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه :</p> <p>- سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتعلقة بالنظام العام ومنها جواز الطعن بالنقض من عدمه.</p> <p>- متى يجوز الطعن في الأحكام ومتى لا يجوز في معنى المادتين (٨٥ ، ١٥١) من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- الحكم بعدم جواز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم باختصاصها وندب خبير بها. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعون أرقام ٨٠٩، ٨٤١، ٨٤٨، ٨٦٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
		<p>٢ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتصلة بالنظام العام ومنها جواز الطعن من عدمه . ولو لم يتمسك بها الخصوم.</p> <p>- عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بناء على حلف اليمين الحاسمة أو النكول عنها أو ردها بأي طريق من طرق الطعن. إلا إذا كان الطعن مبنياً على عدم جواز توجيهها أو عدم تعلقها بالدعوى أو بطلان إجراءات توجيهها.</p> <p>- جواز الطعن بالنقض للتعسف في توجيه اليمين.</p> <p>- اليمين الحاسمة. ماهيتها. وشروط توجيهها في معنى المادتين (٥٩، ٥٧) من قانون الإثبات ؟</p>

الطعن		الطعن	
الصفحة	القائمة		
١٠١	١٧	- تقدير قيام شروط توجيه اليمين الحاسمة. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال لتقدير سائغ لتوافر شروط توجيه اليمين دون تعسف. (الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)	
٢٧٦	٢٩	- عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إلا لمن كان خصماً أمام محكمة الموضوع. المادة (١٠٥) من قانون الإجراءات المدنية. - قابلية الحكم للطعن فيه. تعلقه بالنظام العام. تتصدى له محكمة النقض من تلقاء نفسها. مثال. (الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)	٣
٢٢٢	٤٨	- سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتصلة بالنظام العام. ومنها قبول الطعن بالنقض أو عدم قبوله. - المنازعات المتعلقة بإجراءات التنفيذ سواء ما كان منها بطلب منعه أو وقفه أو الاستمرار فيه أو بطلانه. ومنها إشكالات التنفيذ. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. مثال. (الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)	٤
٣٦٧	٥٥	- القبول بالحكم وتنفيذه المانع من الطعن عليه. ماهيته؟ مثال لقبول غير مانع من الطعن بالنقض. (الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)	٥
٤١٧	٦٤	- عدم جواز الطعن في الحكم ممن قبله صراحةً أو ضمناً. - القبول الضمني. استخلاصه من كل فعل قانوني يفيد الرضا بالحكم والتخلي عن الحق في الطعن. مثال. لعدم الرضا الضمني بالحكم. (الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/١٢)	٦
٤٧٨	٧٤	- جواز الطعن بالاستئناف على القرارات الصادرة من قاضي التنفيذ للمنازعة في صحتها بالحجز على أموال لا يجوز الحجز عليها أو بيعها. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)	٧
٥١١	٨٠	- اشتغال الدعوى على طلبات غير مقدرة. مؤداه: جواز الطعن عليها بالنقض. ولو كان الطلب الأصلي تقل قيمته عن القيمة المقدرة للطعن بالنقض. مثال. (الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)	٨

طعن		طعن
القائمة	الصفحة	
٩	٨١	٥١٦
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		
٩		

طعن		طعن
الصفحة	القائمة	
٨١٢	١٢٦	١٤ - الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال الشخصية التي تبينها المادة ١٧٣ من قانون الإجراءات المدنية مرات متعددة. صحيح. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١١ م. ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)
٨٥٧	١٣٤	١٥ - الأحكام الصادرة في إجراءات التنفيذ البحت. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. - الأحكام الأخرى التي لا يصدق عليها هذا الوصف. جواز الطعن فيها بالنقض. مثال. بشأن حكم فصل في موضوع إجراء مقاصة بين دينين. (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٠١٠ م. ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)
٨٦٣	١٣٥	١٦ - الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف لصالح الطاعن بالمبلغ المطالب به كثر من العقار وبمبلغ كتعويض مقطوع. على أساس أن طلبه هو الحكم له بتعويض مقدر على أساس نسبة مئوية من ثمن العقار. جائز. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ م. ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)
٩٥١	١٤٨	١٧ - الدعوى بطلب نذب خبير لتصفية حساب. غير مقدرة القيمة. جواز الطعن في الحكم الصادر فيها بالنقض. ولو طلب المدعي في طلباته الختامية الحكم له بما أسفر عنه التقرير. ولو قل عن مائتي ألف درهم. أساس ذلك وعليته ؟ (الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٠١١ م. ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)
٩٧٧	١٥٣	١٨ - الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى التي تتضمن طلبات مقدرة القيمة وأخرى غير مقدرة القيمة. جواز الطعن فيها بالنقض. ولو كانت الطلبات المقدرة القيمة تقل عن النصاب المقرر للطعن بالنقض. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٢٠١٠ م. ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٢)
		١٩ - أحكام المحكمين غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن. المادة (٢١٧) إجراءات مدنية. - الأحكام الصادرة من المحاكم بالمصادقة على حكم المحكمين أو ببطلانه. جواز الطعن فيها بطرق الطعن المناسبة. عدا تلك الأحكام المفوض فيها المحكمون من الخصوم بالصلح. أو كانوا قد نزلوا صراحة عن حق الاستئناف. أو كانت قيمة النزاع لا تزيد على عشرة آلاف درهم.

الطعن		الطعن
الصفحة	القاعدة	
١٠٢١	١٦٠	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح. إلا إذا وضعت إرادة الخصوم في التعبير عن ذلك وضوحاً تاماً أو صريحاً. - عدم كفاية اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح. بمجرد الاتفاق في شرط التحكيم أو بمشارطته على جعل حكم المحكم باتاً ونهائياً وعلى إعفائه من التقيد بأحكام قانون الإجراءات المدنية. علة ذلك ؟ - المقصود بالتنازل عن الحق في الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٢/٢١٧ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته وعلة ؟ - تفسير العقود والمشارطات. موضوعي. شرطه : أن يكون سائغاً ولا يخالف الثابت في الأوراق . ولا يخرج عن المعنى الظاهر للمحرر. - التحكيم والتوفيق والصلح . ماهية كلاً منهم وما يترتب عليه وأثره . أساس ذلك ؟ - مثال لتفسير معيب لعبارات وثيقة التحكيم بشأن تفويض المحكم بالصلح. <p>(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
١٠٨٨	١٧١	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر في حكم محكمة النقض الذي لم يفصل في موضوع الحق محل النزاع وإحالته إلى محكمة الاستئناف للنظر فيه. مثال. <p>(الطعن رقم ٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. التماس إعادة نظر تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١١٨١	١٨٨	<ul style="list-style-type: none"> - إشكالات التنفيذ الوقتية. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١٣١٥	٢١٤	<ul style="list-style-type: none"> - متى يجوز الطعن بالنقض في الأحكام ومتى لا يجوز ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
١٥٠٢	٢٤١	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير قيمة الدعوى المرفوعة بطلب إخلاء مأجور . بقيمة بدل الإيجار السنوي وقت رفعها. المادتان ٤٨، ٤٩ إجراءات مدنية. - اشتمال الطلبات على طلب أصلي مقدر القيمة بما يقل عن النصاب المحدد للطعن بالنقض وآخر ملحق به غير مقدر القيمة. يوجب تقدير نصاب الطعن بالنقض بقيمة الطلب الأصلي الذي يقل عن نصاب الطعن بالنقض. مؤدى ذلك : وعدم جواز الطعن. <p>(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)</p>

الطعن		الطعن
الصفحة	القائمة	
١٦٨٥	٢٧٣	<p>٢٤ - تقدير نصاب الطعن بالنقض. العبرة فيه بقيمة المطلوب في الدعوى. وليس بقيمة ما يُقضى به. أساس ذلك ؟</p> <p>- تجاوز المطلوب في الدعوى مائتي ألف درهم. أثره : جواز الطعن في الحكم الصادر فيها بالنقض. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>
١٦٩٥	٢٧٤	<p>٢٥ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام ومنها ما يتعلق بنظام التقاضي . ولو لم يثرها الخصوم.</p> <p>- قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها. بعد أن رفضت الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى. لا يعد حكماً منهيّاً للخصومة كلها. مما يجوز الطعن فيه بالنقض. ولا يندرج ضمن الحالات المستثناة في المادة (١٥١) من قانون الإجراءات المدنية. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>
١٨٣٥	٢٩٨	<p>٢٦ - عدم جواز الطعن بالنقض. في الأحكام التي لا تجاوز قيمتها مائتي ألف درهم. ولا يدخل في احتساب ذلك طلب الحكم بالمصروفات والرسوم وأتعاب المحاماة. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٥٥	٣٠٣	<p>٢٧ - جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في منازعه تتعلق بواقع قانوني سابق على الإجراءات التي يتخذها قاضي التنفيذ. يجب تصفيتها قبل اتخاذ إجراءات التنفيذ. مثال.</p> <p>- إجراءات التنفيذ التي لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة فيها. هي إجراءات التنفيذ البحت. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٢٥	٢٢	<p>١ (ن) ميعاد الطعن بالنقض :</p> <p>- ثبوت أن الطاعن لم يحضر أية جلسة أمام محكمة الاستئناف ولم يقدم مذكرة بدفاعه. ولم يعلن بالحكم الاستئنافي في المطعون فيه . أثره. بدأ ميعاد الطعن بالنقض بالنسبة له من تاريخ إعلانه بصحيفة الطعن بالنقض على مكتب محاميه. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩١٢، ٩١٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٧)</p>

الطعن		المرجع
المرجع	المرجع	
٧٥٥	١١٥	٢ - الطعن بالنقض مرتين على حكم النقض الواحد. شرطه: أن يكون ذلك في الميعاد المقرر للطعن بالنقض. وأن لا تكون المحكمة قد فصلت في الطعن الأول قبل إقامة الطعن الثاني. تخلف أي من هذين الشرطين. مؤداه: عدم قبول الطعن الثاني. أساس ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٧/٤/٢٠١١)
١٤٣٦	٢٣٠	٣ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوماً. تبدأ من اليوم التالي للنطق بالحكم. - مصادفة اليوم الأخير لميعاد الطعن يوم عطلة رسمية. أثره: امتداد الميعاد إلى اليوم التالي له مباشرة. (الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ١١/١٠/٢٠١١)
١٥٠٥	٢٤٢	٤ - وجوب إضافة ميعاد مسافة مدته تسعون يوماً إلى ميعاد الطعن الأصلي متى كان موطن الطاعن خارج الدولة. (الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)
١٦٣٠	٢٦٣	٥ - إقامة الطاعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة القضاء العادي البالغ نصابه ما يزيد على مائتي ألف درهم وفي ميعاد ٦٠ يوماً. عملاً بالمادتين (١٧٦، ١٧٣) من قانون الإجراءات المدنية. صحيح. (الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٢/١١/٢٠١١)
١٥٦	٢٤	١ - هـ) صحيفة الطعن "بياناتها". - ثبوت أن المدعين قد اختصما المطعون ضدها في كل مراحل الدعوى بصفتها. إغفالها ذكر هذه الصفة عند رفع الطعن بالنقض. لا يؤثر في صحة الخصومة. (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٣٠/١/٢٠١١)
٦٢٨	٩٧	٢ - توقيع المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض على صحيفة الطعن. بتوقيع غير مقروء لا يؤثر في صحة إجراءات الطعن. ما دام طلب إيداع صحيفة الطعن مزيل بذات التوقيع الذي يستدل منه على شخصه وأنه مقبول للمرافعة أمام النقض. (الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ١٤/٤/٢٠١١)
		٣ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للعيب المتصل بالنظام العام ومنها إجراءات الطعن بالنقض.

الطعن		الطعن	
الصفحة	الرقم		
٩٠١	١٤٠	- عدم اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على بيانات أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على وجه يحدد أشخاصهم بما ينتقي به التجهيل واللبس. مؤداه: عدم قبول الطعن. ولو وردت أسمائهم في التوكيل الصادر للمحامي المقرر بالطعن. علة ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)	
١٤٣٦	٢٣٣	- الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في صحيفة الطعن أو الدعوى. الذي لا يشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة. لا يترتب عليه البطلان. أساس ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٢)	٤
١٦٣٠	٢٦٣	(و) نصاب الطعن بالنقض : - إقامة الطاعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة القضاء العادي البالغ نصابه ما يزيد على مائتي ألف درهم وفي ميعاد ٦٠ يوماً. عملاً بالمادتين (١٧٢، ١٧٦) من قانون الإجراءات المدنية. صحيح. (الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)	١
١٦٨٥	٢٧٣	- تقدير نصاب الطعن بالنقض. العبرة فيه بقيمة المطلوب في الدعوى. وليس بقيمة ما يُقضى به. أساس ذلك ؟ - تجاوز المطلوب في الدعوى مائتي ألف درهم. أثره : جواز الطعن في الحكم الصادر فيها بالنقض. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)	٢
٢٧٦	٢٩	(ي) نطاق العن بالنقض : - عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إلا لمن كان خصماً أمام محكمة الموضوع. المادة (١٠٥) من قانون الإجراءات المدنية. - قابلية الحكم للطعن فيه. تعلقه بالنظام العام . تتصدى له محكمة النقض من تلقاء نفسها. مثال. (الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)	١
٧٣٤	١١١	- وجه النعي الموجه إلى ما لم يقض به الحكم المطعون فيه. عدم قبوله. مثال. (الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)	٢
		- سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بالنظام العام. متى توفرت عناصر الفصل فيها ووردت على الحكم المطعون فيه.	٣

المادة		المادة
المادة		المادة
٨٣٩	١٣١	<p>- إغفال الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة. أو في التزام بالتضامن. أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص بصفاتهم فيها. خلال الميعاد. أو وقع اختصاصه له باطلاً. أثره: بطلان الطعن برمته بالنسبة لجميع المطعون ضدهم . المادة ٤/١٧٧ إجراءات مدنية.</p> <p>- جواز تنازل الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن حصته إلى أحد الشركاء أو للغير. بعقد رسمي. وفقاً لشروط عقد الشركة.</p> <p>- عدم الاحتجاج بهذا التنازل في مواجهة الشركة أو الغير. إلا من تاريخ قيده في سجلات الشركة والسجل التجاري.</p> <p>- عدم جواز امتناع الشركة عن قيد هذا التنازل في سجلاتها. إلا إذا خالف ما نص عليه في عقد الشركة.</p> <p>- الشركات جميعاً عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمه ماليه مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. وهي صاحبة الصفة في التقاضي مستقلة عن الشركاء فيها.</p> <p>- عدم اختصاص الشركة المحكوم عليها في دعوى عدم نفاذ التصرف في الطعن بالنقض. مع الشركاء فيها. في موضوع غير قابل للتجزئة. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنسبة لجميع المطعون ضدهم.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
طلب تفسير		طلب تفسير
١١٣١	١٨٠	<p>١ - طلب تفسير الحكم في معنى المادة ١٢٨ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته؟</p> <p>- عدم جواز الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بطلب تفسيره. ما دام منطوقه قد خلا من الغموض أو الإبهام أو الشك في تفسيره أو كان لا يحتمل أكثر من معنى.</p> <p>- مثال لطلب تفسير غير مقبول.</p> <p>(طلب تفسير رقم ٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)</p>
		<p>٢ - الحالات التي يجوز فيها طلب تفسير الحكم في معنى المادة (١٢٨) إجراءات مدنية؟</p>

طلب تفسير		طلب التفسير
الصفحة	الترجمة	
١٦٢٨	٣٦٥	<ul style="list-style-type: none"> - تفسير الحكم . عدم وروده على ما وقع فيه من خطأ في تطبيق القانون أو الواقع الثابت في الأوراق. اختصار الطلب على ما وقع في المنطوق من غموض أو إبهام. علة ذلك؟ - خلو منطوق الحكم من غموض أو إبهام. مؤداه : عدم قبول طلب التفسير. مثال. <p>(الطعن رقم ١ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ طلب تفسير - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
١٨٠٨	٢٩٢	<ul style="list-style-type: none"> ٣ - وجوب تقديم طلب تفسير الحكم إلى المحكمة التي أصدرته. - وجوب أن يكون طلب التفسير منصّباً على أخطاء مادية بحتة حسابية أو كتابية. لا يؤثر تصحيحها على كيان الحكم فتفقده ذاتيته وتقطعه عن صلته بالحكم المصحح ويمس حجيته. أساس ذلك وعلة ؟ - متى يكون الحكم مشوباً بالغموض والإبهام مناط طلب التفسير ؟ - محكمة التفسير تجريه دون النظر لمدى مطابقة قضاء الحكم المُفسر للقانون. علة ذلك ؟ - خلو منطوق الحكم من الغموض أو الإبهام. مؤداه : عدم قبول طلب التفسير. مثال. <p>(طلب تفسير رقم ٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٢)</p>
(٤)		
مفو رئيس الدولة - مفد - ملاقة سببية - مقوبة جنائية - ممثلة - ممال		
مفو رئيس الدولة		
		<ul style="list-style-type: none"> - حق ورثة المضرور في مطالبة المتبوع بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم شخصياً نتيجة فقد مورثهم عما ارتكبه تابعه من أخطاء حال تأديته وظيفته. المادة (٣١٣) مدني. - تضامنه مع البائع له في الالتزام بأداء التعويض عن الفصل الضار إلى الورثة ولو كانت السيارة مؤمن عليها لدى شركة تأمين وكانوا يستحقون الدية عن القتل الخطأ الذي لحق بمورثهم . - سداد أحدهما للتعويض يبرأ ذمة الآخر. - العفو الخاص من رئيس الدولة. أثره: إسقاط العقوبة المقضي بها كلها أو بعضها. دون العقوبات الفرعية ولا الآثار الجنائية أو التدابير الجنائية الأخرى ما لم ينص المرسوم الصادر بالعفو عن ذلك.

مفوضية الدولة		مفوضية الدولة
الصفحة	الترتيب	
٢٩٠	٤٢	<p>- عدم ثبوت أن المرسوم الصادر بالعفو قد تضمن الوفاء بالدية المحكوم بها. مؤداه: وجوب إلزام المحكوم عليه بها.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
مقدمة		
العناوين الفرعية :		
١	-	أ- أنسار العقود. رابعاً : عقود الإيجار.
ب	-	إثبات العقود. خامساً : عقود البيع.
ت	-	أركان العقد. سادساً : عقود التأمين.
ث	-	بطولان العقود. سابعاً : عقود القرض المصرفي.
ج	-	نفسير العقود. ثامناً : عقود السهرن التجاري.
د	-	تنفيذ العقود. تاسعاً : عقود السمسة.
س	-	فسخ العقد. عاشراً : عقود الشراكة.
ص	-	بعض أنواع العقود : حادي عشر : عقود العمول.
أولاً :	-	عقود الابتعاث للدراسة. ثاني عشر : عقود المقاولات.
ثانياً :	-	عقود الإقالات. ثالث عشر : عقود المضاربة.
ثالثاً :	-	عقود الاسمات.
أ) أنسار العقود.		
١	-	الشركات. عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها وعن بعضها البعض. مؤدى ذلك : التصرفات التي تجريها لا تتعداها إلى غيرها.
	-	انصراف أثر العقد إلى المتعاقدين. المادتان (٢٥٢، ٢٥٠) مدني.
	-	العقد لا يرتب التزامات قبل الغير. جواز إكسابه حقاً. مثال.
١٧٨	٢٨	(الطعن رقم ١٠٦٥، ١١١٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)
٢	-	العقد في معنى المواد ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٥ من قانون المعاملات المدنية. ماهيته. وانعقاده وأثره.
	-	الخلاف بين المتعاقدين في المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها في العقد. يحكم القاضي فيها. طبقاً لطبيعة المعاملة وأحكام القانون.

مصدر		مصدر
الصفحة	القائمة	
٦٧١	١٠٢	<ul style="list-style-type: none"> - موجب التعويض في العلاقة التعاقدية. مناطه: إخلال أحد المتعاقدين بالتزامه العقدي. مخالفة الحكم المطعون فيه لذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال. للإخلال بالالتزام. <p>(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٠)</p>
١٧٩٤	٢٨٩	<ul style="list-style-type: none"> ٣ - انصراف آثار العقد الذي يعقده النائب في حدود إنابته إلى الأصيل. أساس ذلك ؟ - الكتابة دليل من أدلة الإثبات. أساس ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٠)</p>
٥٦٨	٨٧	<p>ب) إثبات العقد :</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - انصراف كافة تصرفات الوكيل أو النائب الاتفاقي أو القانوني إلى الأصيل. ما دامت في حدود وكالته أو إنابته. المادة ١٥٢ من قانون المعاملات المدنية. - إصدار الوكيل شيكاً والتوقيع عليه. مؤداه: مسئوليته شخصياً في ماله الخاص قبل المظهرين وحامل الشيك عن أداء مقابل الوفاء إليهم. بالإضافة إلى مسئولية الأصيل. - عدم إعفاء الوكيل من هذه المسئولية. إلا إذا أثبت عند الإنكار أن الموكل صاحب الحساب المسحوب منه كان لديه وقت إصدار الشيك مقابل وفاء له. - إخفاقه في إثبات ذلك. أثره: ضمانه للوفاء بقيمة الشيك إلى المظهرين وحامل الشيك. ولو عمل الاحتجاج بعدم الوفاء بعد المواعيد المقررة. أساس ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢١)</p>
١١١٨	١٧٨	<ul style="list-style-type: none"> ٢ - جواز الطلب إلى المحكمة تصحيح. الخطأ المادي في العقد الذي يخرج من قصد المتعاقدين بكافة طرق الإثبات ومنها الإحالة إلى التحقيق. ولو كان العقد ثابتاً بالكتابة. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>
١٣٤٧	٢١٩	<ul style="list-style-type: none"> ٣ - عدم جواز إثبات صورية العقد الثابت بالكتابة. إلا بالكتابة ما لم يكن هناك غش أو تحايل على القانون. فيجوز الإثبات بكافة طرق الإثبات. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلة الصورية. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. - السبب الجديد عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٩٩، ١١٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>

مادة		مادة
الرقم	النص	
١٣٧٣	٢٢٤	<p>٤ - الشيك اعتباره أداة وفاء . يقوم قرينة على مديونية الساحب للمستفيد. قبول تلك القرينة لإثبات العكس تجيز لمن يدعي خلاف الظاهر نفي هذه القرينة وإقامة الدليل على ما يدعيه بإثبات السبب الحقيقي لإصدار الشيك.</p> <p>- واقعة إصدار الشيك بمجرد ما. لا تثبت قيام عقد القرض بين الساحب والمستفيد.</p> <p>- التفتات الحكم عن دفاع الطاعن بأن الشيكات لم تكن على سبيل القرض وإنما كانت وفاء لمديونية. إيرادا وردا بما يقسطه. قصور وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨٠٢١٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
٢٤	٦	<p>١ (أركان العقد :</p> <p>- شروط صحة العقد. ماهيتها في الشريعة والقانون؟</p> <p>- الشركة التجارية ماهيتها في معنى المادة الرابعة من قانون الشركات التجارية؟</p> <p>- انقضاء الشركة بفسخ عقدها أو بحلها وبطلانها. أثره : تسوية حقوق الشركاء قبل بعضهم البعض وفقاً لشروط عقد الشركة . المادة التاسعة من ذات القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
		<p>٢ - عدم جواز تصرف الشريك على الشيوع في حصته دون إذن من الشريك الآخر. في صورتي الخلط والاختلاط. المادة (١١٥٤) مدني.</p> <p>- وجوب تضمين الاتفاق بالوعد على التعاقد. على الشكل الذي يتطلبه القانون لتمام التعاقد. المادة (٢/١٤٦) من ذات القانون.</p> <p>- عدم انتقال الملكية في العقار ولا الحقوق العينية العقارية بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وفقاً لأحكام القانون . المادة (١٢٧٧) من ذات القانون.</p> <p>- فسخ العقد أو انفساخه. يعيد المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد.</p> <p>- استحالة ذلك . مؤداه : الحكم بالتعويض . المادة (٢٧٤) من ذات القانون.</p> <p>- حق كلا من المتعاقدين في حالة بطلان العقد أو فسخه أو لأي سبب آخر أن يحبس ما أخذه ما دام المتعاقد الآخر لم يرد إليه ما تسلمه منه.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p>

رقم المادة	رقم الفقرة	المادة
٢٢٤	٢٢	<p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم. متى بينت الحقيقة التي انتهت إليها وأقامت عليها دليلها.</p> <p>- استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية عن التعويض وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٧١	١٠٢	<p>٣ - العقد في معنى المواد ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٥ من قانون المعاملات المدنية. ماهيته. وانعقاده وأثره؟</p> <p>- الخلاف بين المتعاقدين في المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها في العقد. يحكم القاضي فيها. طبقاً لطبيعة المعاملة وأحكام القانون.</p> <p>- موجب التعويض في العلاقة التعاقدية. مناطه: إخلال أحد المتعاقدين بالتزامه العقدي. مخالفة الحكم المطعون فيه لذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال. للإخلال بالالتزام.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٠)</p>
١٠٣٢	١٦٢	<p>٤ - ثبوت أن التوكيل الذي أبرم به عقد البيع مزور على البائع. مؤداه : بطلان عقد البيع. أساس ذلك؟</p> <p>- استناد الحكم المطعون فيه في عدم الاعتداد بعقد البيع لتزوير التوكيل الذي أبرم به عقد البيع. كافٍ لصحة الحكم. أيأ كان الرأي فيما ذهب إليه بشأن الوكالة الظاهرة.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٣٥٤	٢٢٠	<p>٥ - انعقاد العقد باتفاق طرفيه على العناصر الأساسية للالتزام. والشروط المشروعة الأخرى التي يراها الطرفان أساسية في التعاقد.</p> <p>- احتفاظهما بالمسائل التفصيلية للاتفاق عليها فيما بعد. لا يؤثر في انعقاد العقد. ما دام لم يشترطاً عدم انعقاد العقد إذا لم يتفقاً عليها.</p> <p>- قيام الخلاف بينهما على تلك المسائل. يحكم فيه القاضي تبعاً لطبيعة المعاملة ولأحكام القانون. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٧/٢٧)</p>
		<p>٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p>

مقدمة		مقدمة	
الصفحة	القائمة		
١٢٥٦	٢٢٠	<ul style="list-style-type: none"> - مثال لاستخلاص سائع في انعقاد العقد من مذكرة التفاهم بين الطرفين التي اشتملت على المسائل الأساسية للالتزام الطرفين. <p>(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>	
١٦١١	٢٥٩	<ul style="list-style-type: none"> ٧ - شروط انعقاد العقد وماهية الإيجاب والقبول وماهية عقد البيع وماهية الثمن. في معنى المواد ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ٤٨٩، ٤٩٠، ٥٠٣، ٥١١ من قانون المعاملات المدنية ؟ - متى تنتقل ملكية المبيع من البائع إلى المشتري ؟ - وجوب مبادرة كل من المتعاقدين إلى تنفيذ التزامه الناشئ عن عقد البيع. إلا ما كان مؤجلاً منه. - عقد بيع المحل التجاري. رضائي. أثره : تمامه وإنتاج آثاره وما يترتب عليها من التزامات شخصية. متى تم التراضي عليها من الطرفين وكانت صحيحة مستكملة أركانها القانونية. علة ذلك ؟ - الكتابة ليست شرطاً من شروط انعقاده أو إثباته. مهما كانت قيمته. - جواز إثباته بكافة طرق الإثبات. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال. <p>(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/١٧)</p>	
١٨٨١	٣٠٩	<ul style="list-style-type: none"> ٨ - بطلان الاتفاق على التوكيل الذي يبرمه الوكيل متجاوزاً فيه الأمور المحددة بعقد الوكالة. بطلاناً نسبياً لمصلحه الموكل. دون خصمه. - الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة. دفع موضوعي. متصل بمسألة أوليه يقصد به الرد على الدعوى برمتها. - تعيين المحكمة للمحكم. أثره: عدم جواز الرجوع إليها في ذلك عند التصديق على الحكم. علة ذلك ؟ - مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. <p>(الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>	
		<p>ث (بطلان العقد :</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - صحة العقد. شرطه: أن يكون محله قابلاً لحكمه غير ممنوع التعامل عليه قانوناً وغير مخالفاً للنظام العام أو الآداب . مخالفة ذلك . أثره البطلان. 	

مصدر		مصدر
القاعدة	الصفحة	
١٢	٦٧	<p>- العقد الباطل. ما ليس مشروعاً بأصله ووصفه . باختلال ركنه أو محله أو الغرض منه أو الشكل الذي فرضه القانون لانعقاده. أثر ذلك: عدم ترتيب آثاره ولا ترد عليه الإجازة. ولكل ذي مصلحة التمسك ببطلانه وللقاضي أن يحكم بالبطلان من تلقاء نفسه. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
١٦٢	١٠٣٣	<p>٢ - الحكم البات بصحة ونفاذ التصرف في المسكن الشعبي. تلتزم به محكمة الإحالة ويقتصر نظرها للدعوى على المسألة التي أشار إليها الحكم الناقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٥٧	١٠٠٠	<p>٣ - ثبوت أن التوكيل الذي أبرم به عقد البيع مزور على البائع. مؤداه : بطلان عقد البيع. أساس ذلك ؟</p> <p>- استناد الحكم المطعون فيه في عدم الاعتداد بعقد البيع لتزوير التوكيل الذي أبرم به عقد البيع. كافٍ لصحة الحكم. أياً كان الرأي فيما ذهب إليه بشأن الوكالة الظاهرة.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٦٣	١٠٣٧	<p>١ (ج) تفسير العقد :</p> <p>- استخلاص الحكم المطعون فيه سائغاً من عبارات العقد. أنه عقد استثمار مما تختص به ولائياً المحاكم العادية وليس لجنة فض المنازعات الإيجارية. لا عيب. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
٢٣٩	١٤٩٠	<p>٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها وتفسير العقود والمشارطات. بما لا يخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ في تفسير اتفاقية أتعاب محام.</p> <p>(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٣)</p>
		<p>٣ - تكييف العلاقة بين المتعاقدين. مسألة قانونية . تسبفها محكمة الموضوع على الواقعة تحت رقابة محكمة النقض.</p> <p>- تفسير العقود والمحرمات من سلطة محكمة الموضوع. شرطه : ألا تخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها في جملة وأن تكون سائغة لها أصلها في الأوراق.</p>

ملاحظات		ملاحظات
الصفحة	القائمة	
١٧٩٩	٢٩٠	<ul style="list-style-type: none"> - مخالفة العقد لنص القانون المانع من التعامل في شيء أو للنظام العام والآداب. مؤداه: البطلان. أساس ذلك ؟ - قصر التملك للعقارات على مواطني الدولة ومن في حكمهم دون الأجانب. أساس ذلك ؟ - حق الانتفاع ماهيته في معنى المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ المعدل ؟ - حق المساطحة في معنى المادة المار ذكرها ؟ - أوجه الاختلاف بين حق الانتفاع وحق الملكية . وما يترتب على ذلك من آثار ؟ - مثال لتكييف معيب للدعوى. <p>(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٠)</p>
		<p>راجع أيضاً : رسوم مدرسية القاصدة رقم ٢٨٨ من ١٧٨٩ .</p> <p>ومعاملة (تقدير ألعاب للعامي) القاصدة رقم ٢٣٩ من ١٤٩٠ .</p>
٤٢	٨	<p>د) تنفيذ العقد :</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين عن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقود الملزمة للجانبين بغير مبرر. - تحديد أي منهما قصر في تنفيذ التزامه واستخلاص توافر المبرر. موضوعي. متى كان سائفاً. - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه ووفقاً لما يوجبه حسن النية. - عدم اقتصار ذلك على ما ورد فيه. اشتماله على ما هو من مستلزماته وفقاً لنص القانون والعرف وطبيعة التصرف. المادة ٢٤٦ من قانون المعاملات المدنية. - جواز امتناع أي من المتعاقدين عن تنفيذ التزامه المتقابل المستحق الوفاء به . متى امتنع المتعاقد الآخر عن تنفيذ ما التزم به . المادة (٢٤٧) من ذات القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٩)</p>
٢١٤	٢٠	<ul style="list-style-type: none"> - حق أحد المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين طلب تنفيذ العقد أو فسخه بعد إعدار المدين. - لا ضرورة للإعذار إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجر بفعل المدين المادتان (٢٧٢، ٢٨٨) من قانون المعاملات المدنية. - مثال للمطالبة بالفسخ بدون إعذار. <p>(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>

مقصد		مستند
الصفحة	القاعدة	
٦٢١	٩٤	<p>٣ - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه ووفقاً لما يوجبه حسن النية. شمول ذلك ما هو من مستلزمات العقد وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف.</p> <p>- خلو عقد حجز الوحدات. من ميعاد لبدأ التنفيذ أو التسليم . لا يعني ترك أمر التنفيذ أو تحديد ميعاد القائم رهنأً بمشيئة البائع. وجوب قيامه بتنفيذ الأعمال لتنفيذ عقد الحجز في وقت ملائم من تاريخ توقيعه.</p> <p>- مسئولية الملتزم بتحقيق غاية في العقود المسماة أو غيرها. إذا لم تتحقق هذه الغاية مهما بذل من جهد.</p> <p>- ما لم يتفق في العقد على مدة لتنفيذ هذا الالتزام . تعين تحديدها وفق نوع التعاقد وعرف الطائفة التي ينتمي إليها العقد إذا كان من العقود المسماة. أو طبيعة التعامل .</p> <p>- مجرد إبداء الطاعنة استعدادها لتنفيذ العقد أثناء نظر الدعوى. عدم كفايته بذاته لنفي إخلالها بالتزامها. ما دامت مستمرة في التوقف عن العمل أو لم تبدأ في تنفيذ المشروع.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٠)</p>
		<p>٤ - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبما يتفق وحسن النية. المادة (٢٤٦) مدني .</p> <p>- عدم اقتصار الالتزام على ما ورد في العقد بل يشتمل على ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف.</p> <p>- حق المتعاقد في الامتناع على سداد الأقساط متى كان المتعاقد معه قد امتنع عن تنفيذ التزامه. المادة (٢٤٧) مدني.</p> <p>- حق المتعاقد في طلب فسخ العقد إذا ما تبين له إخلال المتعاقد معه بالتزاماته بخطأ منه أو لعدم جديته.</p> <p>- عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين . عن تنفيذ التزامه بغير مبرر.</p> <p>- تحديد أي من المتعاقدين قصر في تنفيذ التزامه أو نفي هذا التقصير. موضوعي. متى كان سائغاً.</p> <p>- حق كل من المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ التزامه. إذا امتنع الآخر عن تنفيذ ما التزم به.</p> <p>- حق المشتري حبس الثمن. متى أخل البائع بأحد التزاماته.</p>

مقدمة		مقدمة	
الصفحة	القائمة		
٣٦٧	٥٥	- تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. (الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ ص ٥ ق ٥ أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)	
٧٧١	١١٩	- عدم توجيه الإعذار المنصوص عليه في العقد في الموعد والشروط المتفق عليها. إلى الطرف الآخر قبل رفع دعوى فسخ العقد. أثره: القضاء برفض الدعوى. صحيح. - عدم قبول الاحتجاج بقيام صحيفة الدعوى بطلب الفسخ مقام الإعذار. علة ذلك؟ (الطعن رقم ١١١١ لسنة ٢٠١٠ ص ٥ ق ٥ أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٤)	٥
٨٢٩	١٢٩	- سلطة محكمة الموضوع في تحديد أي من المتعاقدين قصر في تنفيذ التزامه. متى كان ذلك بأسباب سائفة. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة فيها. موضوعي. متى كان سائفاً. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحجيتهم. متى كان في قيام الحقيقة التي اقتضت بها. الرد الضمني المسقط لما عداها. مثالي لاستخلاص سائغ. - حق المتعاقدين في العقود الملزمة للطرفين الامتناع عن سداد ما عليه. ما دام الطرف الآخر قد امتنع عن تنفيذ التزامه المتقابل. - عدم تحديد مدة للتسليم في اتفاقية الحجز. لا يعني بقاءها مفتوحة ومتركة لمشيئة الملتزم به. - حق الطرف المقابل طلب فسخ عقد الحجز ورد المبلغ المدفوع. مع الفائدة التأخيرية. أساس ذلك. وعلته؟ مثال. (الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٢٠١٠ ص ٥ ق ٥ أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)	٦
٨٦٣	١٣٥	- ثبوت حكم العقد في العقود عليه وبدله. بمجرد انعقاده. دون توقف على القبض أو أي شيء آخر. ما لم ينص القانون على غير ذلك. المادة ٢٤٣ من القانون المدني. - وجوب وفاء كل متعاقد بما أوجبه عليه العقد من التزامات. - تفسير صيغ العقود. بما هو أو في بمقصود العاقدين. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. لتفسير سائغ. (الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ ص ٥ ق ٥ أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)	٧

مقدم		مقدم
الصفحة	القائمة	
١٠١٣	١٥٩	<p>٨ - حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين متى كانت الالتزامات متقابلة مستحقة الأداء. أن يتمتع عن تنفيذ التزامه . إذا لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به. دون حاجة إلى تنبيه بذلك أو حكم بفسخ العقد. أساس ذلك ؟</p> <p>- اقتصار الأمر في ذلك على وقف تنفيذ الالتزام . دون أن يعد ذلك فسخاً للعقد. أساس ذلك ؟ مثال .</p> <p>- اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه عند عدم تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه. إلا إذا اتفق المتعاقدين صراحة على ذلك. المادتان (٢٧٤، ٢٧٢) مدني .</p> <p>- عدم نفاذ الحق المعلق على شرط واقف . إلا إذا تحقق الشرط. مؤداه : عدم جواز تقاضي الدائن حقه هذا قبل تحقق الشرط.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨، ١٠٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
١٠٣٧	١٦٣	<p>٩ - إخلال أحد أطراف العقد بالالتزامات الواجبة عليه فيه. مؤداه: وجوب الحكم عليه بالتنفيذ والتعويض. الجابر للضرر.</p> <p>- النعي غير المنتج . عدم قبوله. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٥، ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
		<p>١٠ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها . موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- في العقود الملزمة للجانبين لا يجوز لأي من طرفيها الامتناع عن تنفيذ التزامه بغير مبرر.</p> <p>- جواز امتناع أي منهما عن تنفيذ التزامه. متى لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به. أساس ذلك ؟</p> <p>- حق المشتري في حبس الثمن . متى أخل البائع بأحد التزاماته.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك : متى كان سائفاً.</p> <p>- وجوب أن يكون تنفيذ العقد بما يوجبه حسن النية في التعامل.</p> <p>- عدم اقتصار ذلك على ما ورد في العقد امتداد ذلك إلى ما يكون من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف.</p> <p>- خلو الاتفاق من ميعاد التسليم . لا يعني ترك الأمر لمشئته البائع.</p> <p>- تحقق مسؤولية الملتزم بتحقيق غاية. إذا لم تتحقق هذه الغاية. مهما بذل من جهد .</p>

مقدمة		مقدمة	
الصفحة	القاعدة		
١٤٩٧	٢٤٠	<ul style="list-style-type: none"> - عدم تحديد مدة لتنفيذ الالتزام في العقد. يوجب تحديدها وفق نوع التعاقد وعرف الطائفة التي ينتمي إليها العقد إن كان من العقود المسماة. أو طبيعة التعامل والظروف التي أحاطت به ونصوص العقد إذا كان من العقود غير المسماة. - عبء إثبات تخلف أي من المتعاقدين عن تنفيذ التزاماته الموجبة لفسخ العقد. وقوعه على عاتق من يدعيه. - عجزه أو تقاعسه . يوجب رفض طلب الفسخ . مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ.م.ن - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)</p>	
١٨٠٤	٢٩١	<ul style="list-style-type: none"> - اختصاص محاكم الدولة بنظر كافة المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ عقد الوكالة التجاري بين الموكل والوكيل. وبطلان كل اتفاق يخالف ذلك بما في ذلك شرط التحكيم. متى كانت الوكالة مقيدة في سجل الوكلاء التجاريين. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون ومخالفة له. أساس ذلك وعلته ؟ - لا يغير من ذلك شطب الوكالة بالإرادة المنفردة. ما دامت كانت مقيدة بسجل الوكلاء التجاريين قبل ذلك. علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ.تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢١)</p>	١١
١٨٦١	٣٠٤	<ul style="list-style-type: none"> - الاشتراط لمصلحة الغير. ماهيته في معنى المادتين ٢٥٤، ٢٥٦ من قانون المعاملات المدنية ؟ - حق المشترط لصالحه في عقد التأمين مباشرة مقاضاة شركة التأمين. مثال. - مخالفة الحكم المطعون لنصوص عقد التأمين وما اتفق عليه الطرفان. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ.م.ن - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>	١٢
٣٨	٧	<p>من (فسخ العقد :</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحكم ببطلان العقد أو فسخه وإعادة الحال بين المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد. يوجب القضاء بالتعويض . متى استحال ذلك. - عدم مراعاة ما أدخل من تحسينات على العقار المقضي بفسخ عقده يستحيل نزاعها عنه دون ضرر. وتعويض المشتري بما يساوي قيمة تلك التحسينات. مخالفة للقانون. - تقدير قيمة التعويضات. موضوعي. <p>(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ.م.ن - جلسة ٢٠١١/١/٩)</p>	١

مستند		مستند
القاعدة	الصفحة	
٨	٤٢	<p>٢ - حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين. مطالبة الآخر بعد إعداره.</p> <p>بتنفيذ العقد أو فسخه . المادتان (٢٧٢/١ ، ٢٧٤) من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- فسخ العقد. أثره: عودة المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد.</p> <p>- قيام التلازم بين فسخ العقد والأثر القانوني المترتب عليه. مؤدى ذلك. عدم استقامة ترتيب الأثر . إلا إذا قام موجبه وهو الفسخ.</p> <p>- مطالبة المشتري إلزام البائع برد ثمن المبيع لإخلاله بالتزاماته. انطوائه حتماً على طلب فسخ العقد.</p> <p>- اعتبار صحيفة الدعوى بمثابة إعدار للمدين.</p> <p>- اعتبار العقد متضمناً للشرط الصريح الفاسخ. ولو خلا من اشتراط ذلك صراحةً. مؤدى ذلك: عدم حرمان أحد المتعاقدين من استعمال حق طلب الفسخ إذا أخل الآخر بإلزامه. وافترض قيام هذا الشرط دائماً في كل عقد تبادلي.</p> <p>- الإفصاح عن الشرط الصريح الفاسخ في العقد. هو مجرد توكيد له. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٩)</p>
١٢	٦٧	<p>٣ - الحكم بفسخ العقد. يوجب على المحكمة إعادة الحالة بين المتعاقدين إلى ما كانت عليه قبل التعاقد. فإن استحال ذلك تحكم بالتعويض.</p> <p>- جواز تقديم الطلب العارض أثناء نظر الدعوى بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة بحضور الخصم يثبت في محضرها.</p> <p>- عدم أداء الرسوم القضائية عن ذلك الطلب. لا يمنع المحكمة من نظره.</p> <p>ويعتبر ديناً لصالح الخزينة العامة يلتزم به المدعي تقابلاً . علة ذلك ؟</p> <p>- مخالفة ذلك. مخالفة للقانون . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
٢٠	٢١٤	<p>٤ - حق أحد المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين طلب تنفيذ العقد أو فسخه بعد إعدار المدين.</p> <p>- لا ضرورة للإعذار إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجزئ بفعل المدين المادتان (٢٨٨ ، ٢٧٢) من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- مثال للمطالبة بالفسخ بدون إعدار.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>

مقصد		مقصد
الصفحة	القائمة	
٣٢٤	٤٧	<p>٥ - الشريك في الشركة المساهمة العامة لا يسأل إلا بمقدار حصته في رأس المال المادة (٦٤) من قانون الشركات التجارية. مثال.</p> <p>- تقدير مبررات فسخ العقد. من سلطة محكمة الموضوع لها أن تحكم بالفسخ أو ترفضه إن قدرت أن الإخلال الحاصل قليل الأهمية. متى كان سائفاً. مثال لتقدير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٢٤	٤٧	<p>٦ - التقايل من العقد أو التفاسخ. عدم تحققه إلا بالإيجاب والقبول الذي يدل على تلاقي الآراء فيه على حل العقد.</p> <p>- جواز أن يكون ذلك صريحاً أو ضمناً. مثال.</p> <p>- استخلاص توافر ذلك. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٦٢١	٩٤	<p>٧ - اتفاق المتعاقدين على منح المالك حق فسخ العقد في أي وقت. لا يسلب المتعاقد الآخر الحق في طلب فسخه. متى أخل الطرف الأول بالتزاماته. إعمالاً للشرط الفاسخ الضمني عملاً بالمادة ٢٧٢ من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٠)</p>
٣٦٧	٥٥	<p>٨ - ثبوت أن الطاعنة هي من أخلت بالتزاماتها. مما أدى إلى فسخ العقد. القضاء للمطعون ضدها بالتعويض عما أصابها من ضرر. لا عيب.</p> <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٦٣٨	٩٧	<p>٩ - صحيفة رفع الدعوى. كافية لتحقيق الغرض من الإعذار لوضع المدين موضع المتخلف عن تنفيذ التزامه.</p> <p>- حق المتعاقد في العقد الملزم للجانبين أن يطلب فسخ العقد. متى أخل الطرف الآخر في تنفيذ التزامه.</p> <p>- ثبوت هذا الحق لكل من الطرفين بحكم القانون. ويعد العقد متضمناً له ولو لم ينص على ذلك فيه ولا يجوز حرمان أحدهما منه أو الحد منه إلا باتفاق صريح.</p> <p>- الشرط الفاسخ مفترض دائماً في العقود التبادلية. الإفصاح عن ذلك في العقد. مجرد توكيد له. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>

مفتد		مفتد	
الصفحة	القاعدة		
٧٧١	١١٩	١٠	<ul style="list-style-type: none"> - عدم توجيه الإعذار المنصوص عليه في العقد في الموعد والشروط المتفق عليها. إلى الطرف الآخر قبل رفع دعوى فسخ العقد. أثره: القضاء برفض الدعوى. صحيح. - عدم قبول الاحتجاج بقيام صحيفة الدعوى بطلب الفسخ مقام الإعذار. علة ذلك؟ <p>(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٤)</p>
٨٧٢	١٣٦	١١	<ul style="list-style-type: none"> - الحكم بإعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد. بعد الحكم بفسخ العقد أو إبطاله. بما في ذلك رد شيك الضمان. صحيح. علة ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٧٢	١٣٦	١٢	<ul style="list-style-type: none"> - رفض محكمة الاستئناف رد ثمن المبيع الذي قضي بفسخ عقده لبطلانه. خطأ في تطبيق القانون. تصححه محكمة النقض. أساس ذلك وعلمته؟ <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٩٥٧	١٤٩	١٣	<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وتفسير الاتفاقات والمحركات بما لا يخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها. دون الوقوف عند حد ما تقيده عبارة معينة بل بما تقيده عبارات المحرر كاملة. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. - حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين طلب فسخ العقد. إذا لم يوف المتعاقد الآخر بالتزامه. - تحديد أيأ منهما هو المقصر في التنفيذ التزامه. موضوعي. متى كان سائفاً. - تنفيذ العقد. اشتماله على ما يكون من مستلزماته ولو لم يكن منصوص عليه في العقد وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف. بما يوجبه حسن النية. <p>(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٣١)</p>
		١٤	<ul style="list-style-type: none"> - حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين متى كانت الالتزامات متقابلة مستحقة الأداء. أن يتمتع عن تنفيذ التزامه. إذا لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به. دون حاجة إلى تنبيه بذلك أو حكم بفسخ العقد. أساس ذلك ؟ - اقتصار الأمر في ذلك على وقف تنفيذ الالتزام. دون أن يعد ذلك فسخاً للعقد. أساس ذلك ؟ مثال. - اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه عند عدم تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه. إلا إذا اتفق المتعاقدين صراحة على ذلك. المادتان (٢٧٢، ٢٧٤) مدني.

مقدمة		مقدمة	
الصفحة	القائمة		
١٠١٢	١٥٩	- عدم نفاذ الحق المعلق على شرط واقف . إلا إذا تحقق الشرط. مؤداه : عدم جواز تقاضي الدائن حقه هذا قبل تحقق الشرط. (الطعن رقم ٩٨، ١٠٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)	
١٢٦٦	٢٠٤	- تحديد أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين . قصر في تنفيذ التزامه ونفى هذا التقصير . موضوعي . متى كان سائفاً . - تقدير تقرير الخبير المنتدب في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . لها أن تأخذ به أو تطرحه حسبما يطمئن إليه وجدانها . - أخذ المحكمة بتقرير الخبير الذي قصر في بيان جوانب جوهرية في أسباب النزاع دون أن تبحثها هي وتستوفيها حقها . قصور . مثال . (الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٢)	١٥
١٢٧١	٢٠٥	- تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لبطلان عقد الاستثمار المقرر لمصلحة البلدية وغير المتعلق بالنظام العام أو الآداب . دون أن تتمسك به الجهة المقرر البطلان لمصلحتها . خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٢)	١٦
		- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها . موضوعي . ما دام سائفاً . مثال . - في العقود الملزمة للجانبين لا يجوز لأي من طرفيها الامتناع عن تنفيذ التزامه بغير مبرر . - جواز امتناع أي منهما عن تنفيذ التزامه . متى لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به . أساس ذلك ؟ - حق المشتري في حبس الثمن . متى أخل البائع بأحد التزاماته . - سلطة محكمة الموضوع في تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك : متى كان سائفاً . - وجوب أن يكون تنفيذ العقد بما يوجبه حسن النية في التعامل . - عدم اقتصار ذلك على ما ورد في العقد امتداد ذلك إلى ما يكون من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف . - خلو الاتفاق من ميعاد التسليم . لا يعني ترك الأمر لمشية البائع . - تحقق مسئولية الملتزم بتحقيق غاية . إذا لم تتحقق هذه الغاية . مهما بذل من جهد .	١٧

مستند		مستند
الصفحة	القائمة	
١٤٩٧	٢٤٠	<ul style="list-style-type: none"> - عدم تحديد مدة لتنفيذ الالتزام في العقد. يوجب تحديدها وفق نوع التعاقد وعرف الطائفة التي ينتمي إليها العقد إن كان من العقود المسماة. أو طبيعة التعامل والظروف التي أحاطت به ونصوص العقد إذا كان من العقود غير المسماة. - عبء إثبات تخلف أي من المتعاقدين عن تنفيذ التزاماته الموجبة لفسخ العقد. وقوعه على عاتق من يدعيه. - عجزه أو تقاعسه . يوجب رفض طلب الفسخ . مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)</p>
١٦٦٦	٢٦٩	<ul style="list-style-type: none"> - صدور قرار يمنع الانتفاع الكلي بالشيء المؤجر. دون سبب من المستأجر. مؤداه: فسخ العقد وسقوط الأجرة من تاريخ المنع. أساس ذلك؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)</p>
١٧٦٢	٢٨٥	<ul style="list-style-type: none"> - استخلاص فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. ومنها تقدير كفاية أسباب فسخ العقد أو عدم كتابتها وتحديد الجانب المقصر في العقد أو نفي التقصير عنه. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ. <p>(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٨٢٧	٢٩٩	<ul style="list-style-type: none"> - تطرق الحكم إلى قرارات قانونية غير لازمة. لا يعيبه. ما دام قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون. مثال بشأن اشتراط رفع الدعوى بالفسخ بسبب الغش أو الضرر خلال سنة من تاريخ العقد. <p>(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
		<p>راجع أيضاً : بطلان القامصة رقم ١٣٦ من ٨٧٢.</p>
١١٨٧	١٩٠	<p>من (بعض أنواع العقود :</p> <p>أولاً : عقد الابتعاث للدراسة :</p> <ul style="list-style-type: none"> - استخلاص محكمة الموضوع من التحاق الطاعن بعمل لدى جهة غير الجهة التي ابتعثته للدراسة في الخارج عقب عودته من الخارج وحصوله على الدرجة العلمية وامتناعه عن العمل بالجهة التي حددتها له الجهة المتعاقد معها . أنه أخل بشروط العقد. صحيح. ولو كان لم يصدر قرار من تلك الجهة بتحديد مكان العمل لديها. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>

مقدمة		مقدمة
الصفحة	القائمة	
٤٠٦	٦٢	<p>ثانياً : عقد الإقالة :</p> <p>١ - عقد الإقالة من عقد البيع. يعتبر عقداً جديداً لا ينطبق عليه أية شروط وردت في عقد البيع التي تمت الإقالة منه .</p> <p>- انعقاد الاختصاص بنظر النزاع بشأنه للمحكمة التي يقع بدائرتها موطن المدعى عليه. أو المحكمة التجارية التي تم الاتفاق في دائرتها.</p> <p>- المدعي بالخيار بينهما ولو اتفق الطرفان على اختصاص محكمة أخرى</p> <p>المادة ٥/٣١ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/١٢)</p>
		<p>ثالثاً : عقد الاستئجار :</p> <p>رابعاً : عقد الإيجار .</p>
٦٢٨	٩٥	<p>رابعاً : عقد الإيجار :</p> <p>١ - القضاء بانتهاء عقد إيجار المحل المؤجر بالفندق لوجود نص فيه على انتهائه بانتهاء مدته ولا يجدد إلا باتفاق الطرفين. استناداً إلى حكم المادة ٧٩١ من قانون المعاملات المدنية. بعد ثبوت عدم تجديده من طرفيه. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٢)</p>
٩٦٣	١٥٠	<p>٢ - عقد إيجار العقار التي تزيد مدته عن أربع سنوات. من عقود التراضي.</p> <p>- انعقاده بتلاقي الإيجاب والقبول بين طرفيه. تترتب عليه جميع آثاره بمجرد تمامه. دون توقف على تسجيله. علة ذلك ؟</p> <p>- التسجيل . إجراء استلزمه القانون للتنفيذ.</p> <p>- الشرط الوارد في المادة (٦٥) من القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بتسجيل التصرفات وعقود الإيجار التي تزيد مدتها على أربع سنوات. لا يغير من الطبيعة الرضائية لعقد الإيجار . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق.أ مدني- جلسة ٢٠١١/٥/٣١)</p>
		<p>٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير عناصرها. وتفسير العقود والاتفاقات. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتحصيل سائغ.</p> <p>- عناصر المحل التجاري في معنى المادتين (٣٩،٤٠) من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها؟</p>

مقصد		مقصد
الصفحة	القائمة	
٩٨٧	١٥٥	<ul style="list-style-type: none"> - البائع للمحل التجاري ضمانه عدم تعرضه أو تعرض الغير للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه. مثال. - حق الإجارة. هو العنصر المعنوي من عناصر المحل التجاري. التزام البائع للمحل التجاري بتسليمه للمشتري. المادة (٥١٤) من القانون سالف الذكر. - ضمانه عدم تعرض الغير له في حيازته والانتفاع به حيازة هادئة. متى استند هذا الغير إلى سبب قانوني يولد له حقاً على المبيع يحتج بمقتضاه على المشتري للمحل. وهو التزام أبدي يتولد عن عقد البيع بمجرد انعقاده. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٤٤١	٢٣٤	<ul style="list-style-type: none"> - القضاء بالتعويض عن غصب العين المؤجرة بوضع اليد عليها بعد انتهاء مدة العقد. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١٦)</p>
١٦٣٠	٢٦٣	<ul style="list-style-type: none"> - إعمال الحكم المطعون فيه أحكام القانون رقم ٢٠ بشأن إيجار الأماكن بإمارة أبوظبي من حيث مدة الإنذار ورغم قضاء لجنة فض المنازعات الإيجارية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وصيرورته حكماً حائزاً لقوة الأمر المقضي به. دون أحكام قانون المعاملات المدنية. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)</p>
١٦٧٣	٢٧٠	<ul style="list-style-type: none"> - تكييف الدعوى العبرة فيه. بما تصفه به محكمة الموضوع من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها تحت رقابة محكمة النقض. لا بما يصفه به الخصوم. - التعرف على نوع العين المؤجرة. وتحديد حقوق طرفي العقد على موجب هذا التعريف. بحقيقة الواقع والنية المشتركة لأطراف العقد مما جاء بالعقد ذاته. - مثال لتكييف غير صحيح في عقد إيجار عقار. <p>(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - عقد الإيجار ينشئ حقاً للمستأجر في ذمة المؤجر الذي يلتزم بتمليك منفعة العين المؤجرة. - التنازل عن الحق في الإيجار يكون بين المستأجر وآخر ويكون عن كل الحق في المنفعة أو بعضه. نظير مقابل أو بدون ذلك.

مستند		مستند
الصفحة	القائمة	
١٨٥١	٣٠٢	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز التنازل عن كل الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار بمقابل واعتباره بيعاً. - عدم جواز بيع المواطنين الأراضي الصناعية. إلا وفقاً لما نصت عليه المادة ٩ من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الملكية العقارية بإمارة أبوظبي. وفقاً للضوابط التي يضعها المجلس التنفيذي للإمارة. - عدم جواز التنازل عن حق الإيجار في الأراضي الحكومية المؤجرة من الجهة المختصة إلا بإذن المجر. أساس ذلك؟ <p>(الظمن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
٢١٤	٣٠	<p>خامساً : عقد البيع :</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - التزام البائع بنقل ملكية المبيع إلى المشتري. إما بالفعل أو بأن يخلي بين المبيع والمشتري مع الإذن له بقبضه مع عدم وجود مانع يحول بينه وبين حيازته للشيء. - التسليم يكون حسب طبيعة الشيء ووفقاً لما جرى عليه الاتفاق أو العرف. - استحقاق الثمن دون التوقف على وقت التسليم . ما لم يوجد اتفاق أو نص بغير ذلك. - وجوب سداد المشتري للثمن عند التعاقد وقبل المطالبة بالتسليم. إلا إذا كان الثمن مؤجلاً. فيجوز المطالبة بالتسليم مع سداد الثمن في الآجال المحددة له. - سقوط حق البائع في المطالبة بالثمن إذا قبل تأجيل الثمن. مع التزامه بتسليم المبيع للمشتري. مثال. <p>(الظمن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>
٤٠٦	٦٢	<ul style="list-style-type: none"> ٢ - عقد الإقالة من عقد البيع. يعتبر عقداً جديداً لا ينطبق عليه أية شروط وردت في عقد البيع التي تمت الإقالة منه . - انعقاد الاختصاص بنظر النزاع بشأنه للمحكمة التي يقع بدائرتها موطن المدعى عليه. أو المحكمة التجارية التي تم الاتفاق في دائرتها. - المدعي بالخيار بينهما ولو اتفق الطرفان على اختصاص محكمة أخرى. المادة ٥/٣١ من قانون الإجراءات المدنية. <p>(الظمن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٣)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٣ - اتفاق الطرفان في العقد على مقدار التعويض. أثره : وجوب إعمال ما اتفقا عليه وإعفاء الدائن من إثبات وقوع الضرر. وانتقال عبء إثبات عدم وقوع الضرر على المدين. أساس ذلك ؟ مثال.

مستند		مستند
الصفحة	القائمة	
٤٠٦	٦٢	<ul style="list-style-type: none"> - جواز تعديل القاضي مقدار التعويض المتفق عليه بناءً على طلب أحد طرفي الاتفاق بحيث يجعل التقدير مساوياً للضرر. - بطلان أي اتفاق يخالف ذلك. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ ملني - جلسة ٢٠١١/٢/١٣)</p>
٨٧٢	١٣٦	<ul style="list-style-type: none"> - الحكم ببطلان عقد بيع المسكن الشعبي دون موافقة المجلس التنفيذي. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ ملني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٧٢	١٣٦	<ul style="list-style-type: none"> - الحكم بإعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد. بعد الحكم بفسخ العقد أو إبطاله. بما في ذلك رد شيك الضمان. صحيح. عله ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ ملني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٧٢	١٣٦	<ul style="list-style-type: none"> - رفض محكمة الاستئناف رد ثمن المبيع الذي قضي بفسخ عقده لبطلانه. خطأ في تطبيق القانون. تصححه محكمة النقض. أساس ذلك وعلته ؟ <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ ملني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٩٨٧	١٥٥	<ul style="list-style-type: none"> - ٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير عناصرها. وتفسير العقود والاتفاقات. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتحصيل سائغ. - عناصر المحل التجاري في معنى المادتين (٣٩،٤٠) من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها ؟ - البائع للمحل التجاري ضمانه عدم تعرضه أو تعرض الغير للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه. مثال. - حق الإجارة. هو العنصر المعنوي من عناصر المحل التجاري. التزام البائع للمحل التجاري بتسليمه للمشتري. المادة (٥١٤) من القانون سالف الذكر. - ضمانه عدم تعرض الغير له في حيازته والانتفاع به حيازة هادئة. متى استند هذا الغير إلى سبب قانوني يولد له حقاً على المبيع يحتج بمقتضاه على المشتري للمحل. وهو التزام أبدي يتولد عن عقد البيع بمجرد انعقاده. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - ٨ - الاسم التجاري للمحل . ماهيته ؟ - بيع المحل التجاري . اشتماله على العناصر المادية والمعنوية المخصصة لمزاولة النشاط التجاري . ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك. أو يوجد في القانون ما يمنع انتقال الترخيص للمشتري.

مقدمة		مقدمة	
الصفحة	القائمة		
١٥٢٤	٢٤٥	<ul style="list-style-type: none"> - ورود اسم شخص في الرخصة التجارية ليس دليلاً بمجرد على ملكيته للمنشأة التجارية. - اشتراط أن يكون مقدم طلب الترخيص للمؤسسة من مواطني الدولة. هو أن يتم حجز الاسم التجاري للمؤسسة لدى دائرة التنمية الاقتصادية وصورة من شهادة عضوية المؤسسة في غرفة تجارة وصناعة أبوظبي. أساس ذلك ؟ - شروط ترخيص المؤسسات لغير المواطنين . ماهيتها في معنى المادة ٢٨ من القرار الإداري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تنظيم الأنشطة الاقتصادية وإصدار التراخيص الصادر استناداً للمادة رقم ١٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٨ بإنشاء دائرة التنمية الاقتصادية. - المقومات المعنوية للمحل التجاري هي عماد فكرته ولكنها لا تلغي قيمة العناصر المادية التي لا غنى عنها له. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها . موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم للرد على كل منها على استقلال . ما دام قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال . مثال. 	(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٦)
١١١	١٩	<p>سلباً : عقد التأمين :</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - التزام شركة التأمين بتغطية المسؤولية المدنية للمؤمن له أو لقائد السيارة عن خطأ أيهما في استعمالها. متى ترتب على ذلك ضرر للغير وكان نتيجة طبيعية للفعل الضار. - الغير هو من ليس طرفاً في وثيقة التأمين. - مسؤولية المؤمن له أو قائد السيارة قبله أو ورثته عن ضمان الضرر. - عدم جواز احتجاج شركة التأمين قبل المضرور بالشروط الاستثنائية التي تستبعد مسؤوليتها عن ذلك الواردة في وثيقة التأمين. علة ذلك ؟ 	(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)
		<ul style="list-style-type: none"> ٢ - عقد التأمين في معنى المادة (١٢٦٥) من القانون المدني . ماهيته ؟ - جواز الاتفاق في عقد التأمين على التأمين على الأشخاص ضد الحوادث والأمراض وغير ذلك. وكذا عن الأضرار التي تلحق بالأموال . وبالغير. 	

مقدمة		مقدمة
الصفحة	القاعدة	
٢٣٧	٢٤	<ul style="list-style-type: none"> - قواعد التأمين ضد المسؤولية عن حوادث السيارات في معنى القرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. ماهيتها؟ - عدم حاجة الغير المضرور بما قد يرد في وثيقة التأمين من شروط تحد من التزامات شركة التأمين . علة ذلك ؟ - جواز اتفاق الشركة المؤمن لديها والمؤمن له بموجب ملاحق إضافية على التأمين من أضرار أخرى غير المنصوص عليها في وثيقة التأمين الموحد . ومن بينها تأمين المؤمن له وأفراد عائلته وقائد السيارة وقت الحادث والأشخاص الذين يعملون لديه. بما في ذلك نفقات وتكاليف العلاج الطبي من الإصابات البدنية. وكذلك عن الأضرار التي تلحق بممتلكات المؤمن له وقائد السيارة وما كان موجودا لديهما على سبيل الأمانة أو في حراستهما أو تحت حيازتهما. - حق الغير المشتراط لمصلحته في أن يطالب شركة التأمين مباشرة بماله من حقوق ناشئة عن عقد التأمين. ما لم يتفق على غير ذلك. - حق المتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بكافة الدفعات الناشئة عن العقد. علة ذلك؟ - محل الالتزام في التأمين في الإصابات هو مبلغ التأمين المنصوص عليه في عقد التأمين. - عدم جواز المطالبة بما يزيد على المبلغ المحدد بالعقد. على خلاف التأمين ضد المسؤولية وضد الأضرار التي تلحق بالأشياء. فيلتزم المؤمن بأداء التعويض المناسب عن الضرر. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
		<p>٣</p> <ul style="list-style-type: none"> - حق المضرور من استعمال المركبات المنصوص عليها في قانون السير والمرور ولائحته التنفيذية في الرجوع مباشرة على شركة التأمين للمطالبة بتعويضه عما أصابه من أضرار. أساس ذلك؟ - وجوب اشتغال وثيقة التأمين على السيارات المعدة للتأجير التأمين على المسؤولية المدنية لمستأجري السيارات قبل الغير بمن فيهم سائقها وتغطية المسؤولية المدنية الكاملة الناشئة عن الأضرار الجسمانية والخسائر المادية. - عدم جواز إدراج المؤمن في وثيقة التأمين أي شرط يقلل أو يحول دون تغطية تلك الأضرار. مؤدى ذلك : عدم جواز الاحتجاج قبل الغير بأي شرط من هذا القبيل.

ملاحظات		ملاحظات
الصفحة	الترتيب	
٢٦٥	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - ملحق وثيقة التأمين مكمل لها. حدوث تعارض بينهما. تكون العبرة بما في الملحق. - عدم الاعتداد بأي شرط من الشروط الواردة في الملحق قبل المؤمن والمستفيد في حالة تنازعهما في تلك الشروط. إلا بالنسبة للشروط الموقع عليها من كل منهما. علة ذلك؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٢٦٥	٢٨	<p>٤</p> <ul style="list-style-type: none"> - جواز إدراج الأشخاص المستثنين من وثيقة التأمين الموحد المنصوص عليهم في المادة (١/١) من تلك الوثيقة الصادر بها قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل في ملحق وثيقة التأمين وشمولهم بالتأمين عليهم. مقابل مبالغ متفق عليها تلتزم بها شركة التأمين عند حدوث الضرر المؤمن ضده. - سائقي السيارات المستأجرة ومركبات النقل العام وسيارات تعليم القيادة. يستمدون حقهم في التعويض من القانون مباشرة. طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية. - تقدير التعويض الجابر للضرر المستحق لهم. دون سلطة محكمة الموضوع. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٢٩٠	٤٢	<p>٥</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز احتجاج شركة التأمين بالشروط الاستثنائية التي تستبعد مسؤوليتها عن تغطية الأضرار. في مواجهة المضرور من الغير. أساس ذلك ؟ - سريان النص الوارد في البند الأول من الأخطار المغطاة بموجب وثيقة التأمين ضد المسؤولية المدنية والمتضمن استثناء المؤمن له شخصياً وقائد السيارة وقت الحادث وأفراد عائلتيهما والأشخاص الذين يعملون لدى المؤمن له إذا ما أصيبوا في أثناء العمل وبسببه من التغطية التأمينية . بين الشركة المؤمنة وبين المؤمن له أو قائد السيارة المؤمن عليها وقت الحادث. - حق شركة التأمين في الرجوع على المؤمن له وقائدها بما تكون قد أدته فعلاً من تعويض لثبوت أن سائق السيارة كان بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تجيز له قيادة السيارة. - إقامة المضرور الدعوى للمطالبة بالتعويض. لا يكفي بمجرد الرجوع الشركة على المؤمن له لمطالبته بما عسى أن يقضى به عليها. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>

مستند		مستند
الصفحة	القائمة	
٢٩٥	٦٠	<p>٦ - حق الغير المضرور من حوادث السيارات في مطالبة شركة التأمين مباشرة بتعويضه عما أصابه من أضرار بدينة أو مادية من الحادث . أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم جواز احتجاج الشركة المؤمنة قبله بأي شروط استثنائية تستبعد مسئوليتها عن الحادث أو تنقص منها تكون قد وردت في عقد التأمين . أساس ذلك ؟</p> <p>- حق شركة التأمين في الرجوع على قائد السيارة بما تكون قد دفعته فعلاً من تعويض للمضرور . حال ثبوت قيادته للسيارة تحت تأثير المواد الكحولية . أساس ذلك ؟</p> <p>- مطالبتها له قبل السداد الفعلي . عدم قبوله .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق . أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢)</p>
٦٥٥	٩٩	<p>٧ - مسئولية كل سائق مرخص له بالقيادة . أثناء قيادته للسيارة المؤمن عليها . عما يحدث من أضرار للغير . كما لو كان هو المؤمن ذاته .</p> <p>- عدم مسئولية شركة التأمين . عن تغطية الأضرار التي تصيب المؤمن له شخصياً وعائلته أو السائق . بموجب عقد التأمين الموحد .</p> <p>- جواز إضافة ملاحق إلى عقد التأمين للاتفاق على تغطية تلك الأضرار التي لم ينص عليها بالعقد . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق . أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٦٧٩	١٠٢	<p>٨ - عدم سماع الدعوى الناشئة عن عقد التأمين . بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الواقعة المنشئة للحق المطالب به . المادة ١٠٣٦ معاملات مدنية .</p> <p>- الإقرار بالحق القاطع للمدة المقررة لسماع الدعوى في معنى المادة ٤٨٣ . وجوب أن يقع أثناء سريان تلك المدة .</p> <p>- انقطاع المدة بالإقرار بالحق . أثره : بدأ سريان مدة جديدة مماثلة للمدة الأولى . المادة ٤٨٥ من القانون سالف الذكر .</p> <p>- اكتمال المدة المقررة لعدم سماع الدعوى . دون انقطاع لها . أثره : وجوب القضاء بعدم سماع الدعوى . ما لم يتنازل المدين عن الدفع بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان صراحة أو ضمناً بعد ثبوت الحق فيه . المادة ٤٨٧ من القانون السالف ذكره .</p> <p>- عدم جواز الرجوع عن التنازل عن الحق بعد صدوره .</p> <p>- استخلاص التنازل عن الحق . موضوعي . متى كان سائفاً . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق . أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>

مقصد		مقصد	
الصفحة	القائمة		
٦٩٢	١٠٥	<ul style="list-style-type: none"> - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية العقدية. ونسبته إلى فاعله. موضوعي. ما دام سائفاً. - تقدير عمل الخبير. والأخذ به محمولاً على أسبابه من عدمه. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على ما يثيره الخصوم من مطاعن على تقرير الخبير. متى أخذت به وكانت النتيجة التي انتهت إليها مستمدة مما له أصل ثابت في الأوراق. - أخذها بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه. مفاده: أنها لم تر فيما أثاره الخصوم. ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه. - حق الدائن أن يطالب بتعويض تكميلي يضاف إلى الفوائد التأخرية. دون حاجه إلى إثبات أن الضرر الذي يجاوز هذه الفائدة. قد تسبب فيه المدين بفش منه أو بخطأ جسيم. المادة ٩١ معاملات تجارية. <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>	
١٢٥٤	٢٠١	<ul style="list-style-type: none"> - الفش الذي يجيز للمؤمن طلب فسخ عقد التأمين في معنى المادتين (١٠٣٢، ١٠٣٣) من قانون المعاملات المدنية. ماهيته ؟ مثال. - الحالات التي يجوز فيها لشركة التأمين الرجوع على المؤمن له بقيمة ما تكون قد أدته من تعويض. في معنى المادة (١١) من الشروط العامة الواردة في القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين. ماهيتها ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٨)</p>	
١٤٠٦	٢٣٧	<ul style="list-style-type: none"> - جواز الاتفاق في وثيقة التأمين أو في ملحق لها على أن يغطي التأمين الأشخاص المستثنين منه بحسب الأصل المنصوص عليه في البند ١/أ من وثيقة التأمين الموحدة الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل بالقرار رقم ٨١ لسنة ١٩٨٧ بشأن وثائق التأمين على السيارات. - وجوب تطبيق ما اتفق عليه الطرفان باعتباره مصدر الحق في المطالبة بالتعويض وليس نصوص القانون. - اعتبار وثيقة التأمين المنصوص فيها أو في ملحقها على استحقاق المستثنين للتعويض اشتراطاً لمصلحة الغير وسريان أحكام هذا الاشتراط عليها. المادتين (٢٥٤، ٢٥٦) مدني. مثال. <p>(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)</p>	

مقعد		مقعد
الصفحة	القاعدة	
١٤٧١	٢٣٦	<p>١٢ - مخالفات السير والمرور. لا أثر لها في الشروط الواردة في عقد التأمين. علة ذلك ؟</p> <p>- الشروط الواردة في عقد التأمين والمتعلقة بالأخطار عن الحادث . شروط تعسفية لا يعتد بها ما دام لم يترتب على عدم الأخطار ضرر لشركة التأمين. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٦٨٥	٢٧٣	<p>١٣ - التزام شركة التأمين بتعويض المضرور من الغير عما لحقه من أضرار نتيجة وقوع حادث من السيارة المؤمن عليها في أي مكان تستخدم فيه. استناداً إلى أحكام القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. وليس قانون السير والمرور فيما نص عليه من سريان أحكامه على المركبات في الطرق العامة. أساس ذلك ؟</p> <p>- لا وجه لتطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعديل أحكام القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بإضافة فقرة جديدة (ز) إلى البند (١١) من الشروط العامة من وثيقة التأمين المتعلقة بالحوادث التي تقع خارج الطريق كما هو معرف به من أنه كل سبيل مفتوح للسير العام. على هذه الحالة . أساس ذلك وعلة ؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>
١٧١٣	٢٧٨	<p>١٤ - التزام المؤمن في التأمين على الأشياء. بأداء الضمان أو المبلغ المستحق إلى المؤمن له أو المستفيد بمجرد تحقق الخطر.</p> <p>- حق المستفيد في الرجوع على المؤمن في التأمين من المسؤولية المدنية. مناطه: قيام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه المسؤولية. دون اشتراط استيفاء المتضرر للمبالغ المطالب بها.</p> <p>- مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
		سابعاً : مقعد القرض المصرفي :
		<p>١ - مسؤولية البنك قبل العميل عن تنفيذ عقود الخدمات المصرفية. تحكمها نصوص العقد المبرم بينهما.</p> <p>- قيام هذه المسؤولية قبل البنك. متى ثبت إخلاله بالتزاماته. سواء ما تعلق منها بالشروط الواردة بالعقد صراحة أو ضمناً أو ما يجري به العرف المصرفي. وسواء كان ذلك من جانب الممثل القانوني للبنك أو أحد تابعيه. أو أي شخص استعان به البنك في تنفيذ التزامه.</p>

مجلس		مجلس	
الصفحة	القائمة	الصفحة	القائمة
١٩	٥	<ul style="list-style-type: none"> - استحقاق التعويض متى ترتب على خطأ البنك حصول ضرر للعميل وتوافرت علاقة السببية بين الخطأ والضرر. - عدم استطاعة درئ البنك مسؤوليته . إلا إذا أثبت انتفاء الخطأ من جانبه. أو عدم توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر. - القضاء بانتفاء مسؤولية البنك برغم عدم ثبوت انتفاء الخطأ في جانبه أو عدم ثبوت انتفاء رابطة السببية على نحو ما جاء بتقرير الخبير. عيب. <p>(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>	
٢١٦	٤٦	<p>١</p> <ul style="list-style-type: none"> - عقد القرض المصر في ماهيته ؟ - التزام المقرض بسداد مبلغ القرض وفوائده في المواعيد وبالشروط المتفق عليها. - عبء إثبات الوفاء بالالتزام وقوعه على عاتق من التزم به. - جواز ضمان القرض تأمينات عينية أو شخصية. - الرهن العقاري يضمن رصيد الدين. - الرهن التأميني في معنى المادة (١٣٩٩) من قانون المعاملات المدنية. ماهيته ؟ - متى ينتفي الرهن التأميني في معنى المادة (١٤٤٠) من ذات القانون ؟ - الرهن التأميني عدم زواله إلا بزوال الدين سبب الرهن. - وجوب الالتزام بما اتفق عليه في العقد على سداد الدين في المواعيد المحددة للأقساط. أو سداد دفعة واحدة إذا تخلف المدين عن سداد قسط منها في موعده. الإخلال بهذا الالتزام. يوجب تنفيذ الشرط الوارد فيه بسداد كامل الدين دفعة واحدة. - نصوص عقد القرض. هي الحاكمة للعلاقة بين الطرفين. - الحكم بصحة عقد الاستثمار الوارد على العقار المرهون ضماناً للقرض الذي لم يخصص فيه البنك بصفته دائن مرتهن. لا يظهر العقار من الرهن. مؤدى ذلك: حق البنك في تتبع العقار والتنفيذ عليه في أي يد لاستيفاء ماله من دين. مثال . - الجدل الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>	

مقدمة		مقدمة
الصفحة	القائمة	
		<p>ثامناً : عقد الرهن :</p> <ul style="list-style-type: none"> - حق الدائن المرتهن. إذا تخلف المدين عن سداد الدين المضمون بالرهن في الموعد المحدد. أن يطلب من المحكمة بعد انقضاء سبعة أيام من تاريخ الإنذار بالوفاء. الإذن له ببيع الشيء المرهون . - وجوب نظر المحكمة في هذا الطلب على سبيل الاستعجال وتعيين كيفية البيع. - جواز تحديد الدائن للمدين موعداً مناسباً لتكملة الضمان إذا نقص سعر الشيء المرهون عن الوفاء بالدين موضوع الرهن. فإن رفض الراهن ذلك أو انقضى الميعاد دون تكملة الضمان جاز للدائن طلب بيع الشيء المرهون ولو لم يحل أجل الاستحقاق. وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من القانون سالف الذكر. - جواز طلب الدائن المرتهن والمدين الراهن طلب بيع الشيء المرهون فوراً إذا كان الشيء المرهون معرضاً للهلاك أو التلف أو النقص في القيمة أو أصبحت حيازته تستلزم نفقات باهظة متى لم يشأ الراهن تقديم بدلاله. - انتقال الرهن في هذه الحالة إلى ثمن البيع. - الاتفاق على ما يخالف ذلك. مؤداه : البطلان. - جواز طلب البنك من المحكمة بيع الصكوك المرهونة لديه بالمزاد العلني أو بسعرها في سوق الأوراق المالية. لاستيفاء حقه من ثمن البيع قبل غيره من الدائنين. متى لم يستوفي حقه عند حلول أجل المحدد لسداد القرض . المادة ٤٥٣ معاملات تجارية. - الاتفاق على ما يخالف ذلك . أثره : بطلان الشرط مع صحة الرهن. المادة ١٤٢٠ مدني . - جواز حبس الأوراق المالية المرهونة إلى حين الوفاء بالدين المضمون بها. - عدم جواز تصرف البنك في الأسهم المرهونة بيعاً أو تملكاً إلا بعد حصوله على حكم بذلك من المحكمة المختصة بعد انقضاء سبعة أيام على تاريخ الإنذار بالوفاء. - عدم مسئولية الشخص عن عدم استعماله رخصة خولها له القانون. - تكييف الفعل بأنه خطأ أو نفي ذلك عنه . خضوعه لرقابة النقض. مثال. - تقدير قيام الخطأ من عدمه . موضوعي. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها من تقارير الخبراء. موضوعي.

مقدمة		مقدمة
الصفحة	القائمة	
١٤١٢	٢٢٨	<p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد استقلال على المطاعن الموجهة إلى تقرير الخبرة . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)</p>
١٣٢١	٢١٥	<p>ثامناً : عقد السمسرة :</p> <p>١ - استخلاص انعقاد عقد السمسرة وانعقاد عقد الصفقة محل عقد السمسرة بواسطة السمسار. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٢،٥٧٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
١٣٢١	٢١٥	<p>٢ - السمسار والسمسرة في معنى المواد (٢٥٤) وما بعدها من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها ؟</p> <p>- المناط في استحقاق أجر السمسرة هو إبرام الصفقة بين طرفيها سواء كان ذلك باتفاق صريح أو ضمني.</p> <p>- استخلاص انعقاد عقد السمسرة وانعقاد عقد الصفقة بواسطة السمسار. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٢،٥٧٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
		<p>ثامناً : عقد الشركة :</p> <p>١ - حق الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة. إذا تنازل أو باع أحدهم حصته لأجنبي أن يستردوا تلك الحصة. مقابل دفع القيمة الحقيقية له.</p> <p>- وجوب إخطار الشريك في الشركة عن طريق مديرها عزمه على التنازل عن حصته لأجنبي وشروط التنازل.</p> <p>- وجوب إخطار المدير باقي الشركاء بذلك.</p> <p>- انقضاء ثلاثون يوماً من تاريخ الإخطار دون استعمال أحدهم حق الاسترداد جاز للشريك التصرف في حصته على الوجه الذي يراه.</p> <p>- إذا اختلف على الثمن جاز للشريك طالب الاسترداد أن يطلب من مراجع حسابات الشركة تحديد سعر عادل للحصة المطلوب استردادها.</p>

مستند		مستند
الصفحة	القائمة	
١٧٨	٢٨	<p>- وجوب اتباع شروط العقد في تسوية حقوق الشركاء قبل بعضهم متى كان التنازل إلى أحد الشركاء أو كان متخارجاً من الشركة. المادة ٩٥ من قانون الشركات التجارية . مثال.</p> <p>(الطمان رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
١٧٨	٢٨	<p>٢</p> <p>- جواز تنازل الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن حصته لأحد الشركاء أو للغير. مؤدى ذلك : ترتب أثر هذا التنازل من طرفيه من وقت تحرير العقد.</p> <p>- عدم ترتب هذا الأثر بالنسبة للشركاء أو الغير إلا من وقت قيد التصرف في سجل الشركة والسجل التجاري المادة (٢٣٠) من قانون الشركات التجارية.</p> <p>- جواز الاتفاق على بقاء الشركة قائمة بين باقي الشركاء إذا انسحب أحدهم منها.</p> <p>- الشريك المنسحب ليس له إلا نصيب في أموال الشركة يوم انسحابه يدفع له نقداً. وليس له نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق إلا ما كان منها ناتجاً عن عمليات سابقة على الانسحاب. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم مسؤولية الشريك المنسحب عن الأعمال التي تقوم بها الشركة بعد انسحابه ولا يسأل عن الديون التي تنشأ بعد ذلك. علة ذلك ؟</p> <p>- حل الشركة ذات المسؤولية المحدودة. لا يكون إلا بقرار من جمعيتها العمومية بالأغلبية اللازمة لتعديل عقدها. متى منيت بخسائر بلغت نصف رأسمالها.</p> <p>- بلوغ الخسائر الثلاثة أرباع رأس المال. يجيز للشركاء المالكين لربع رأس المال طلب الحل المادة (٢٨٩) من قانون الشركات التجارية.</p> <p>- جواز حل الشركة متى أجمع الشركاء على إنهاء مدتها ما لم ينص عقد الشركة على الاكتفاء بأغلبية معينة. المادة (٥/٢٨١) من ذات القانون.</p> <p>- تقسم أموال الشركة الناتجة عن التصفية بين الشركاء بعد جرد المصفي لتلك الأموال وبيان ما عليها من التزامات وسداد ما عليها من ديون المادتان (٦٨٠، ٦٨٢) من قانون المعاملات المدنية والمادة (٣٠٨) من قانون الشركات التجارية. مثال.</p> <p>(الطمان رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>

مقصد		مقصد	
الصفحة	القائمة		
٢٨٠	٥٧	<p>٣ - انحلال الشركة المحددة المدة بحلول أجلها المنصوص عليه في العقد بقوة القانون ولو لم تكن قد حققت الغرض من إنشائها.</p> <p>- جواز اتفاق الشركاء جميعاً كتابةً على إطالة مدتها. إلا إذا نص في العقد على أغلبية محددة لإجراء التعديل. المادة (٢٨١) من قانون الشركات التجارية.</p> <p>- جواز أن يكون الاتفاق على مد مدة الشركة ضمناً. ويمتد في هذه الحالة سنة فأخرى بذات الشروط وتكون امتداداً للشركة الأصلية .</p> <p>- استخلاص الامتداد الضمني من ظروف الحال . موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- مناط حجية الأمر المقضي به في معنى المادة (٤٩) من قانون الإثبات. ماهيته ؟</p> <p>- استخلاص وحدة الموضوع في الدعويين من عدمه . موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>	
٥٨٢	٨٨	<p>٤ - عدم تحول الشركة من مجرد فكرة تم الاتفاق عليها بين الشركاء. إلى مباشرة عملها ومزاولة نشاطها وما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات قيام نزاع بين الشركاء قبل هذا التحول. مؤداه : عودة الحالة بينهم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل الاتفاق على التعاقد واسترداد كل منهم حصته التي قدمها نقداً أو عيناً. ولو كان قد استهلك جزء من رأس مالها في تأسيس المقر وسداد أجرته.</p> <p>- التحقيق الذي يجريه الخبير المنتدب في الدعوى. لا يعتبر تحقيقاً بالمعنى المقصود به في قانون الإثبات. جواز اعتبار الأقوال الواردة فيه قرينة تضاف إلى قرائن وأدلة أخرى.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال . لتقدير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٣١)</p>	
٢٨٦	٥٨	<p>هادي مشر : مقصد العمل :</p> <p>١ - جواز إنهاء عقد العمل غير محدد المدة. شرطه: التقيد بأحكام قانون العمل المتعلقة بالإنذار ولأسباب مقبولة ودون تعسف.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تقدير توافر مبررات فصل العامل من عدمه. ما دام سائفاً. مثال لتقدير سائغ لعدم توافر مبررات الفصل.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>	

مقدمة		مقدمة
الصفحة	القائمة	
٤٢٨	٦٦	<p>٢ - عدم سماع الدعوى بالحقوق العمالية سواء ما كان منها ناشئاً عن قانون المعاملات المدنية أو قانون العمل أو عقد العمل. متى مضى عليها سنة من تاريخ الاستحقاق.</p> <p>- احتساب مدة السنة من تاريخ استحقاق الحق. دون ارتباط بميعاد صرفه. المادتين (٣/٦) من قانون العمل و (٤٧٨) من قانون المعاملات المدنية .</p> <p>- تقدير قيام العذر الشرعي الواقف لمرور الزمان المانع من سماع الدعوى طبقاً للمادة (١/٤٨١) مدني . موضوعي . ما دام سائغاً .</p> <p>- المانع الناشئ عن تقصير الدائن في المطالبة بحقه. لا يوقف سريان التقادم.</p> <p>- الطلب الجازم في المطالبة القضائية بالحق. هو الذي يقطع التقادم المسقط للمطالبة بهذا الحق وما لحقه من توابع تجب بوجوبه أو تسقط بسقوطه.</p> <p>- تغاير الحقوق أو تغاير مصدرها. لا يقطع الطلب الحاصل لأحدها مدة التقادم بالنسبة للحق الآخر. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٥)</p>
١٣٤٧	٢١٩	<p>٣ - عدم جواز إثبات صورية العقد الثابت بالكتابة . إلا بالكتابة ما لم يكن هناك غش أو تحايل على القانون. فيجوز الإثبات بكافة طرق الإثبات.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلة الصورية. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال.</p> <p>- السبب الجديد عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٩، ١١٦٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
١٦١٩	٢٦١	<p>٤ - عدم التزام صاحب العمل بدفع أجرة العامل. إلا إذا أنجز العامل العمل المطلوب منه بموجب العقد.</p> <p>- رفض الحكم المطعون فيه الحكم للطاعن بالأجرة المطالب بها استناداً إلى إقراره الضمني بانتهاء عمله لدى المطعون ضدها في التاريخ الوارد بصورة الإنذار والسابق على المدة المطالب بأجرتها. لا عيب. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
		<p>ثاني عشر : مقاد المقاولات :</p> <p>١ - حق صاحب العمل في أن يطلب من القاضي الترخيص له بأن يعهد إلى مقاول آخر تنفيذ الأعمال التي أخل بتنفيذها المقاول المتعاقد معه على نفقة المقاول الأول.</p>

مستند		مستند
الصفحة	القائمة	
١٢٢	٢١	<ul style="list-style-type: none"> - قيامه بتنفيذ تلك الأعمال من تلقاء نفسه دون اللجوء إلى القضاء بعد أن أقام دعوى إثبات حالة. أثره: عدم جواز المطالبة بفروق الأسعار. - حقه في المطالبة بالتعويض إن كان قد لحقه ضرر من جراء ذلك. <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٢٢	٢١	<ul style="list-style-type: none"> ٢ - تقدير ما أنجز من أعمال المقاولة وما لم ينجز منها وقيمتها وفقاً لنصوص عقد المقاولة. موضوعي. ما دام سائفاً. - فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومنها تقارير الخبراء موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٢٢	٢١	<ul style="list-style-type: none"> ٣ - عقد المقاولة من العقود الوارد عليها الفسخ . علة ذلك ؟ - ورود النص في العقد أو بعده على غرامة تأخير. مؤداه : عدم إلزام الدائن بإثبات وقوع الضرر للتعويض عنه . على المدين إثبات عدم وقوع الضرر. - سقوط الشرط الجزائي المتعلق بغرامة التأخير إذا فسخ العقد أو انفسخ تبعاً لسقوط الالتزام الأصلي. أثره: عدم الاعتداد بالتعويض المتفق عليه في الشرط الجزائي. مؤدى ذلك: لقاضي الموضوع سلطة تقدير التعويض للدائن طبقاً للقواعد العامة . ووقوع عبء إثبات وقوع الضرر ومقداره على عاتق المدين. - مناط إلزام الما قول بغرامة التأخير المنصوص عليها في عقد المقاولة . إنجاز كل الأعمال المتفق عليها ولكنه تأخر في تسليمها إلى صاحب العمل في الموعد المحدد. - عدم جواز إلزامه بتلك الغرامة . متى كان لم ينفذ أصلاً تلك الأعمال أو نفذ بعضها دون البعض الآخر وترتب على ذلك فسخ العقد. - تقدير مبلغ التعويض عن الضرر المادي والأدبي . موضوعي. - محكمة الموضوع غير ملزمة ببيان مقدار التعويض عن كل عنصر من عناصر الضرر على استقلال. <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٢٢	٢١	<ul style="list-style-type: none"> ٤ - استخلاص التاريخ الحقيقي لإنجاز أعمال المقاولة. ومدة التأخير. وتحديد الأضرار والتعويض الجابر لها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>

مقصد		مستند
الصفحة	القاعدة	
١٣٥	٢٢	<p>٥ - سقوط حق المقاول في المطالبة باسترداد الفرق بين مقدار المقايضة المتفق عليها وما يتوقعه من زيادة محسوسة في الثمن عند التنفيذ. متى لم يتم بإخطار صاحب العمل بذلك. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم جواز مطالبة المقاول لصاحب العمل بأية زيادة في الأجر. ما دام عقد المقاولة قد نص فيه على مبلغ إجمالي لتنفيذ تصميم متفق عليه. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩١٣، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٧)</p>
١٧٤	٢٧	<p>٦ - الحكم برفض طلب القضاء بفرامة تأخير استناداً إلى عقد المقاولة الذي لم يتضمن نصاً على فرض تلك الفرامة. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٨)</p>
٦٠٧	٩٢	<p>٧ - التزام المقاول بفرامة التأخير المتفق عليها في عقد المقاولة. شرطه : قيامه بإنجاز الأعمال كلها. ولكنه تأخر عن تسليمها إلى صاحب العمل عن الميعاد المحدد بالعقد.</p> <p>- لا محل لإلزامه بذلك. متى كان لم ينفذ أعمال المقاولة محل العقد. أو نفذ بعضها دون البعض الآخر.</p> <p>- حق صاحب العمل في المطالبة بالتعويض. متى لحقه ضرر من عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي.</p> <p>- عدم التزام المقاول بالتعويض متى أثبت أن إخلاله بالالتزام مرجعه إلى سبب لا يد له فيه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٩ ، ١٢٠٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٩٤٧	١٤٧	<p>٨ - الشرط في عقد المقاولة بإلزام المقاول . بدفع مبلغ من المال إلى صاحب العمل أو المقاول الأصلي عن كل مدة من الزمن يتأخر فيها المقاول عن تنفيذ العمل المتفق عليه. شرط جزائي يتضمن تعويضاً اتفاقياً.</p> <p>- جواز تحديد المتعاقدين مقدماً قيمة التعويض في العقد أو في اتفاق لاحق.</p> <p>- جواز تعديل القاضي لهذا الاتفاق بما يتناسب مع الضرر. بناءً على طلب أحد المتعاقدين.</p> <p>- الاتفاق على ما يخالف ذلك. مؤداه: البطلان.</p> <p>- الدفاع الجوهري وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>

مقصد		مقصد	
الصفحة	القائمة		
١٦١٩	٣٦١	٩ - التزام صاحب العمل بالتأمين الصحي على العمال. شرطه: سريان عقد العمل بينه وبين كل منهم. انقضاء العقد. أثره: انقضاء هذا الالتزام. المادة ٩٦٥ من قانون العمل. (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)	
٥٦٨	٨٧	ثالث عشر: مقصد المضاربة : - عدم جواز اشتراط الفائدة في الشيك. - اشتراطها. مؤداه : بطلان الشرط ويبقى الشيك صالحاً لإثبات العلاقة بين طرفيه دون قيمة المبلغ الوارد فيه. - مراعاة المبادئ الأساسية والأحكام القطعية للشريعة الإسلامية. سموها على اعتبارات النظام العام. - المضاربة والقراض في الشريعة الإسلامية وفي معنى المادة ٦٩٣ من قانون المعاملات المدنية وما بعدها؟ - شركة المضاربة في معنى المادتين ٦٩٣، ٦٩٤ من قانون المعاملات المدنية. ماهيتها. وشروط صحتها؟ - عدم جواز اشتراط ضمان المضارب لرأس المال في حال ضياعه أو تلفه بغير تفريط منه. اشتراطه ؟ مؤداه: فساد عقد المضاربة ولا يعمل به . المادة ٦٩٦ من ذات القانون. علة ذلك ؟ - اشتراك المضارب ورب المال في الربح بالنسبة المتفق عليها. فإن لم يتفقا قسم الربح وفقاً لما جرى عليه العرف . وإلا قسم مناصفة. المادة ٧٠٣ من ذات القانون. - تحمل رب المال وحده الخسارة . وبطلان أي شرط يخالف ذلك المادة ١/٧٠٤ من ذات القانون. - إجماع علماء المسلمين على بطلان اشتراط مبالغ معينة لأحد المضاربين أو لرب المال. - فساد المضاربة بوجود أحد تلك الشروط. مؤداه : انقطاع الشركة ويلزم المضارب برد رأس المال إلى صاحبه ومعه الربح كله. وله أجر المثل إذا كان قد باشر العمل . - الإقرار القضائي. في معنى المادة ٥١ من قانون الإثبات وما بعدها. ماهيته ؟ (الطعن رقم ١٠٨٠، ١٠٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣١)	

ملائمة سببية		ملائمة سببية	
القائمة	للصحة		
		راجع : تعويض وخطأ وضرر .	
مقوبة جنائية		مقوبة جنائية	
		راجع : أهلية .	
ممولة		ممولة	
		راجع : ممال القائمة رقم ١ ص ١ .	
ممال		ممال	
١	١	١ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض المناسب عن الفصل التعسفي للعامل. على أساس آخر أجر كان يستحقه بما لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر. مستهدية في ذلك بنوع العمل ومقدار الضرر ومدة خدمة العامل وظروف العمل. (الطعن رقم ٧٣٣،٥٨٢ لسنة ٢٠١٠ ص ٥ ق. أ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/١)	
١	١	٢ - وجوب إثبات العامل ما يدل على استحقاقه للعمولات. عدم كفاية تقديم الاتفاق على حقه في العمولة. (الطعن رقم ٧٣٣،٥٨٢ لسنة ٢٠١٠ ص ٥ ق. أ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)	
١	١	٣ - النعي الموجه إلى قضاء محكمة أول درجة. أو على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه عدم قبوله . مثال . - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. (الطعن رقم ٧٣٣،٥٨٢ لسنة ٢٠١٠ ص ٥ ق. أ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)	
١	١	٤ - تقدير قيام التعسف في فصل العامل ومقدار التعويض المستحق عنه. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال. (الطعن رقم ٧٣٣،٥٨٢ لسنة ٢٠١٠ ص ٥ ق. أ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)	
١٢	٣	٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائغاً. - تغيب الموظف عن عمله مدة ثلاثين يوماً متصلة. أو ثلاثين يوماً متقطعة خلال عام ميلادي واحد. دون عذر تقبله المنشأة . مؤداه : اعتبار العقد منتهياً . وتطبق بشأنه أحكام الانقطاع عن العمل الواردة في عقد العمل. الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الفصل السادس عشر من لائحة الموارد البشرية لشرطة أبوظبي للخدمات الصحية. (الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٠١٠ ص ٥ ق. أ إداري - جلسة ٢٠١١/١/٤)	

مقال		مقال
الصفحة	القائمة	
١٢٢	٢١	<p>٦ - حق صاحب العمل في أن يطلب من القاضي الترخيص له بأن يعهد إلى مقاول آخر تنفيذ الأعمال التي أخل بتنفيذها المقاول المتعاقد معه على نفقة المقاول الأول.</p> <p>- قيامه بتنفيذ تلك الأعمال من تلقاء نفسه دون اللجوء إلى القضاء بعد أن أقام دعوى إثبات حالة. أثره: عدم جواز المطالبة بفروق الأسعار.</p> <p>- حقه في المطالبة بالتعويض إن كان قد لحقه ضرر من جراء ذلك.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
٢٨٦	٥٨	<p>٧ - عدم جواز إثبات الوفاء بأجرة العامل إلا بالكتابة أو الإقرار أو اليمين. المادة (٥٨) من قانون العمل.</p> <p>- عدم إقامة الطاعة الدليل طبقاً للنص المار بيانه على سدادها لمستحقات المطعون ضده. القضاء بإلزامها به. صحيح. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٤٢٨	٦٦	<p>٨ - عدم سماع الدعوى بالحقوق العمالية سواء ما كان منها ناشئاً عن قانون المعاملات المدنية أو قانون العمل أو عقد العمل. متى مضى عليها سنة من تاريخ الاستحقاق.</p> <p>- احتساب مدة السنة من تاريخ استحقاق الحق. دون ارتباط بميعاد صرفه. المادتين (٢/٦) من قانون العمل و (٤٧٨) من قانون المعاملات المدنية .</p> <p>- تقدير قيام العذر الشرعي الواقف لمرور الزمان المانع من سماع الدعوى طبقاً للمادة (١/٤٨١) مدني . موضوعي . ما دام سائفاً .</p> <p>- المانع الناشئ عن تقصير الدائن في المطالبة بحقه. لا يوقف سريان التقادم.</p> <p>- الطلب الجازم في المطالبة القضائية بالحق. هو الذي يقطع التقادم المسقط للمطالبة بهذا الحق وما لحقه من توابع تجب بوجوبه أو تسقط بسقوطه.</p> <p>- تغاير الحقوق أو تغاير مصدرها. لا يقطع الطلب الحاصل لأحدها مدة التقادم بالنسبة للحق الآخر. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٥)</p>
٤٦٨	٧٢	<p>٩ - غرفة التجارة والصناعة. من أشخاص القانون الخاص. مؤدى ذلك: قراراتها ليست قرارات إدارية وموظفوها يخضعون لأحكام قانون العمل الاتحادي. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٢٣، ٩٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>

مقال		مقال
الصفحة	القائمة	
٤٦٨	٧٢	١٠ - الحكم بتعويض العامل عن فصله من العمل فضلاً تعسفياً لعدم تحرير محضر بالإجراءات التي اتخذت معه عملاً بأحكام قانون العمل قبل فصله. صحيح. ولو كانت الجهة صاحبة العمل قد أذنته وحقت معه فعلاً. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٩٢٣، ٩٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)
٥١١	٨٠	١١ - عدم جواز الإبراء عن دين مستقبل . جوازه عن الدين الحال. المادة (٤٧٠) من قانون المعاملات المدنية. مثال بشأن أجور وبدلات عمالية. (الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٧)
٥١٦	٨١	١٢ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة باختصاص المحكمة بنظر الدعاوى الخاصة بالعاملين في المؤسسات الخاصة ذات النفع العام. لخضوعها لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم علاقة العمل. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)
٥١٩	٨٢	١٣ - إشارة الطاعن في مذكرته إلى وجود استئناف آخر دون أن يبين صلته بالاستئناف المطعون فيه ولم ينبه المحكمة إلى أنه عن ذات الحكم ولم يطلب منها ضمه. التفاتها عن ضم هذا الاستئناف. لا يعيب. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)
٥١٩	٨٢	١٤ - حق العامل في الحصول على أجره عن أيام الأجازة السنوية التي لم يحصل عليها إذا فصل من العمل أو تركه بعد فترة الإنذار المقررة قانوناً. - احتساب هذا البديل على أساس الأجر الذي كان يتقاضاه العامل وقت استحقاق الأجازة. - الأجر. هو كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله بموجب عقد العمل. - اشتماله كل منحة تعطى للعامل جزاء أمانته أو كفاءته . إذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقد العمل أو نظام العمل الداخلي للمنشأة أو جرى العرف أو التعامل بمنحها حتى أصبح عمال المنشأة يعتبرونها جزءاً من الأجر. (الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)
		١٥ - شركة أبوظبي للإعلام . مؤسسة خاصة . مؤدى ذلك : ثبوت صفة التاجر لها في ما تنشئه من شركات أو تملكه أو تساهم فيه الدولة أو المؤسسات العامة. - سريان أحكام القانون التجاري على ما يثور من منازعات بشأنها. إلا ما استثنى بنص خاص.

مقال		مقال	
الصفحة	القائمة		
٥٨٧	٨٩	<ul style="list-style-type: none"> - أعمال الإذاعة والتلفزيون وإصدار الصحف والمجلات التي تدخل في أنشطتها. - أعمال تجارية. ما دام الغرض منها تحقيق الربح. أساس ذلك ؟ - انتقاء طابع المؤسسة العامة عنها. - النصوص الواردة في القانون والتي تشكل بعض المعايير المميزة للمؤسسة العمومية. غير كافية لإضفاء الطابع العام عليها. ما دام قانون إنشائها جعلها شركة مساهمة عامة. وأن إدارتها تتم وفق أسس تجارية واستثمارية وفق أحكام القانون الخاص. - خضوعها لأحكام القانون الخاص. واعتبار أموالها أموالاً خاصة. - القرارات التي تصدرها ليست قرارات إدارية. وموظفوها ليسوا موظفين عموميون. - سريان أحكام قانون العمل عليهم. ما لم يكن للمؤسسة نظام خاص يحكم مواردها البشرية. فأحكامه هي التي تسري متى تضمنت أحكاماً أكثر فائدة ومزايا أفضل من قانون العمل للعاملين بها ولم تنزل عن الحد الأدنى لحقوق العمال المنصوص عليها في قانون العمل. أساس ذلك ؟ - حق العاملين بشركة أوظيفي للإعلام في المطالبة وفقاً لقواعد المنازعات العادية للتقاضي في المطالبة بإبطال التصرفات والقرارات التي يعتبرونها مخالفة لأحكام لائحة الموارد البشرية. أساس ذلك ؟ - وجوب تقديم الموظف تظلم كتابي إلى رئيسه المباشر موقفاً عليه منه متضمناً بيانات الموظف والقرار المتظلم منه وتاريخ صدوره وموضوع التظلم وأسبابه مشفوعاً بالمستندات قبل اللجوء إلى القضاء. - انتقاء الطابع الإداري عن القرار المطعون فيه . لا يحول دون نظر الدعوى أمام الدائرة الإدارية بمحكمة النقض. علة ذلك ؟ - عدم إيراد الحكم المطعون فيه لدفع الطاعة بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم التظلم . أو الرد عليه. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ 	(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. إداري- جلسة ٢٠١١/٤/٦)
٦٥٥	٩٩	<ul style="list-style-type: none"> - قصر التزام رب العمل بالالتجاء إلى دائرة العمل قبل اللجوء إلى التقاضي أمام القضاء. على الحالات التي يكون النزاع فيها متعلقاً بالحقوق الناشئة عن أحكام قانون العمل. - مطالبة العامل شركة التأمين بالتعويض الناشئ عن عقد التأمين. دون اللجوء إلى دائرة العمل. صحيح. أساس ذلك ؟ 	(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)

مسائل		مسائل
الصفحة	القائمة	
١٧	<ul style="list-style-type: none">- رفض دعوى التعويض عن الضرر الناشئ من استعمال حق مقرر وفقا للقانون استعمل بحسن نية. صحيح. ولو كانت المحكمة التي رفعت إليها الدعوى قد قضت برفض الدعوى لعدم كفاية الأدلة. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>	٧٢٤
١٨	<ul style="list-style-type: none">- الفوائد التأخيرية. تعويض عن مطل المدين في السداد رغم يساره. عدم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية.- جواز الحكم بها من تاريخ رفع الدعوى بالحق مع التعويض عن الفصل التعسفي. <p>(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>	٧٠٣
١٩	<ul style="list-style-type: none">- الغش في معني المادة ١٦٩ من قانون الإجراءات المدنية؟- الخصم في الدعوى ماهيته؟- تقدير توافر الغش أو نفيه في مفهوم التماس إعادة النظر. موضوعي. ما دام سائفا.- مثال لاستخلاص سائق لعدم توافر الغش لقيام سبب التماس إعادة النظر. <p>(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>	٧٢٤
٢٠	<ul style="list-style-type: none">- قضاء محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها والخصم المدخل بالتضامن فيما بينهما استنادا إلى المادة ١٢٦ من قانون العمل . استئناف المطعون ضدها وحدها هذا القضاء. دون المحكوم عليه الآخر. قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. دون اختصاص المحكوم عليه الآخر الذي لم يستأنف الحكم. مؤداه: البطلان المتعلق بالنظام العام. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>	٨٣٥
٢١	<ul style="list-style-type: none">- جواز وقف العامل عن العمل مؤقتا عند اتهامه بإحدى الجرائم العمدية المتعلقة بالاعتداء على النفس أو المال أو الماسة بالشرف أو الأمانة. أو بالإضراب عن العمل.- بدأ مدة الوقف من تاريخ إبلاغ السلطات حتى تاريخ صدور قرار منها.- عدم استحقاق العامل أجره عن مدة الوقف. ما لم يقدم للمحاكمة أو يقضي ببراءته. أثره: وجوب إعادته إلى عمله وأداء أجره كاملا عن مدة الوقف. إذا كان الوقف كيديا من جانب صاحب العمل.- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفا. مثال.- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مناحي أوجه دفاعهم والرد عليها استقلالا. ما دام ما أوردته فيه الرد الضمني المسقط لما أثاروه. مثال.	

الصفحة	القاعدة	
٨٧٧	١٣٧	<p>- استخلاص كيدية الاتهام. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٨ ، ٢١٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٧٧	١٣٧	<p>٢٢ - مرور الزمان المانع من سماع الدعوى. وقفه كلما وجد عذر شرعي يتعذر معه المطالبة بالحق.</p> <p>- عدم احتساب مدة قيام العذر في المدة المقررة للتقادم.</p> <p>- سريان أحكام الوقف والانقطاع المنصوص عليها في المواد ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٥ من قانون الإجراءات المدنية على المدة المقررة للتقادم المنصوص عليه في المادة ٦ من قانون العمل.</p> <p>- إجراءات المحاكمة الجزائية المتخذة ضد العامل. من حالات وقف سريان التقادم للمدة المقررة للمطالبة بمستحقات العامل. طوال الفترة التي تستغرقها تلك الإجراءات.</p> <p>- استئناف مدة التقادم سيرها من تاريخ صدور حكم بات أو من تاريخ انقضاء الدعوى بغير حكم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٨ ، ٢١٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٧٧	١٣٧	<p>٢٣ - عدم إعادة العامل إلى عمله بعد ثبوت براءته. دون إنذاره. مؤداه: فصل تعسفي يوجب القضاء له ببديل إنذار وبديل فصل تعسفي ومكافأة نهاية خدمة.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٨ ، ٢١٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
١١٠٤	١٧٤	<p>٢٤ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى. موضوعي. شرطه: أن تكون قد محضت الدعوى عن بصر وبصيرة. وأن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية التي يتمسك بها الخصم على وجه الجزم بما يقسطها . مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>- عبء إثبات الوفاء للعامل بالأجر المستحق له. وقوعه على عاتق رب العمل. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٦)</p>
١١١١	١٧٦	<p>٢٥ - فصل العامل أثناء فترة التجربة دون إنذار. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>- رفض الحكم تعويض العامل عن الفصل التعسفي والحكم له ببديل إنذار. لا عيب.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تقدير مدى تعسفية الفصل والتعويض الجابر له. متى كان سائفاً.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - صال - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>

مقال		مقال
الصفحة	القائمة	
١١١١	١٧٦	<p>٢٦ - عدم سريان أحكام القرار الوزاري رقم ١٧٦ لسنة ٢٠٠٩ في شأن ضوابط إنهاء خدمة المواطنين العاملين في القطاع الخاص الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧ على الوقائع السابقة عليه. المادة (٥) من القرار.</p> <p>- الحالات التي يعد فيها فصل العامل المواطن في القطاع الخاص بغير سبب مشروع وتلك التي تعد بسبب مشروع في معنى المادة الأولى من القرار الوزاري السالف بيانه.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>
١٣٠٢	٢١٢	<p>٢٧ - التزام صاحب العمل بمنح العامل بناء على طلبه فور نهاية خدمته. شهادة بنهاية خدمته بغير مقابل مبين بها ما نصت عليه المادة ١٢٥ من قانون العمل. وأن يرد له ما يكون له من شهادات وأوراق. دون اشتراط أن يكون قرار إنهاء الخدمة محل نظر أمام القضاء.</p> <p>(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>
١٣٠٢	٢١٢	<p>٢٨ - استخلاص عناصر المسؤولية الموجبة للتعويض. من خطأ وضرر. وعلاقة سببية. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>
١٣٤٧	٢١٩	<p>٢٩ - عدم جواز إثبات صورية العقد الثابت بالكتابة . إلا بالكتابة ما لم يكن هناك غش أو تحايل على القانون. فيجوز الإثبات بكافة طرق الإثبات.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلة الصورية. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- السبب الجديد عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٩، ١١٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
١٥٩٦	٢٥٦	<p>٣٠ - تطبيق المحكمة أحكام قانون الخدمة المدنية في إمارة أبوظبي في شأن فصل الموظف العامل في جهة يخضع الموظفون فيها لأحكام النظم الخاصة بها. لا عيب. ما دامت تلك النظم قد خلت من تنظيم الضمانات والإجراءات التأديبية التي تكفل صيانة حقوق الموظف في الدفاع بما يضمن حيادية وموضوعية المحاكمة التأديبية. أساس ذلك ٥. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
		<p>٣١ - تطبيق لائحة الموارد البشرية لشركة أبوظبي للخدمات الصحية (صحة) على واقعات النزاع بين الطاعنان والمطعون ضدها. صحيح.</p> <p>- الخدمة المستمرة. ماهيتها ٥</p>

مقال		مقال
الصفحة	القائمة	
١٦٠١	٢٥٧	<ul style="list-style-type: none"> - الموظف المنقول يصطحب معه حالته الوظيفية من الجهة المنقول منها إلى الجهة المنقول إليها. وتحل الجهة المنقول إليها محل الجهة المنقول منها في جميع الحقوق والالتزامات. - استحقاق الموظف غير المواطن لدى شركة أبوظبي للخدمات الصحية لمكافأة نهاية الخدمة راتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته للثلاث سنوات المتصلة وراتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة المتصلة التالية محسوباً على آخر راتب أساسي تقاضاه عن خدمته الفعلية بالمنشأة التي يعمل بها. - الموظف المنقول من وزارة الصحة إلى الهيئة العامة للخدمات الصحية. اعتبار مدة خدمته متصلة ومستمرة. تحمل الهيئة قيمة الفروق المالية عن مكافأة نهاية خدمته على أساس آخر مرتب له لدى الهيئة وليس لدى وزارة الصحة عند نقله منها. <p>(الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٦٠٧	٢٥٨	<ul style="list-style-type: none"> ٣٢ - السبب الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. - مثال لإلغاء قرار فصل عامل لقيام الفصل على سبيل غير مبرر قانوناً. <p>(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/١١/١)</p>
١٦١٩	٣٦١	<ul style="list-style-type: none"> ٣٣ - استلام الطاعن صورة من مذكرة المطعون ضدها المرفق بها صورة من إنذار إنهاء خدمته لديها موقع عليها منه. دون طلب أجلاً للرد على المذكرة ودون منازعة منه في صورة الإنذار. أثره : اعتبار ذلك إقرار منه بأن تاريخ إنهاء خدمته هو ما جاء بصورة الإنذار وأنه تسلم كافة حقوقه حسبما ورد به. ولا يجوز له الرجوع عن هذا الإقرار. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٦١٩	٣٦١	<ul style="list-style-type: none"> ٣٤ - عدم التزام صاحب العمل بدفع أجره العامل. إلا إذا أنجز العامل العمل المطلوب منه بموجب العقد. - رفض الحكم المطعون فيه الحكم للطاعن بالأجرة المطالب بها استناداً إلى إقراره الضمني بانتهاء عمله لدى المطعون ضدها في التاريخ الوارد بصورة الإنذار والسابق على المدة المطالب بأجرتها. لا عيب. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>

مقال		مقال
الصفحة	القائمة	
١٦١٩	٢٦١	٣٥ - التزام صاحب العمل بالتأمين الصحي على العمال. شرطه: سريان عقد العمل بينه وبين كل منهم. انقضاء العقد. أثره: انقضاء هذا الالتزام. المادة ٩٦٥ من قانون العمل. (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)
١٦٧٨	٢٧١	٣٦ - العبرة في قيام أسباب فصل العامل هي بتوافرها وقت الفصل وليس بعده. - تقدير قيام مبرر فصل العامل من عدمه. موضوعي. - تكليف العامل بإثبات تعسف صاحب العمل في الفصل. غير لازم. ما دامت المحكمة قد رأت عدم جدية مبرر الفصل. مثال. (الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)
١٧٧٠	٢٨٦	٣٧ - إلزام العامل بجزء من المصروفات. متى حكم عليه في جزء من الطلبات دون الآخر. صحيح. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٦٩، ٤٠٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)
١٧٧٠	٢٨٦	٣٨ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء . موضوعي. ما دام سائفاً. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لا سند له من الواقع أو القانون. متى كان ما انتهى إليه يوافق صحيح القانون. مثال. (الطعن رقم ٣٦٩، ٤٠٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)
١٧٧٠	٢٨٦	٣٩ - استحقاق العامل بدل تذكرة سفر عن كل سنة من سنوات الخدمة. غير مقيد في ذلك بتحديد العقد بعد مدة معينة من عدمه. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٦٩، ٤٠٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)
١٧٧٠	٢٨٦	٤٠ - تحديد مركز العامل بالنسبة إلى الوظيفة التي يشغلها. منوط بالقرار الصادر بإسنادها له. - إنزال حكم القانون في هذه الحالة. العبرة فيه بهذا القرار وحده بحسب الوصف الذي أسبغه عليه. لا عبرة بمباشرة الطاعن أعباء الوظيفة التي يطلب تثبيته عليها. - النذب إلى هذه الوظيفة لا يعد تعييناً فيها أو ترقية إليها. ولا يرتب له حقاً في الاستمرار في شغلها. (الطعن رقم ٣٦٩، ٤٠٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)

مقال		مقال
الصفحة	القاعدة	
١٧٧٠	٢٨٦	<p>٤١ - مكافأة نهاية الخدمة والعلاوة التشجيعية. تقدرها جهة العمل وتختار من تمنحها له.</p> <p>- صدور القرار بذلك ممن يملكه حسب نظام العمل هو المصدر القانوني لاستحقاقها .</p> <p>- الترشيحات أو التوصيات أو الموافقات السابقة على القرار. أعمال تحضيرية. لا تكسب الحق فيها إلا بصدور الموافقة النهائية بقرار ممن يملك تلك الصلاحية. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٩،٤٠٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
١٧٨٤	٢٨٧	<p>٤٢ - متى تكون خدمة الموظف مستمرة ومتى لا تكون كذلك؟</p> <p>- وجوب منح الموظف مكافأة نهاية الخدمة عن كامل المدة التي عمل بها لدى أكثر من جهة باعتبارها مدة واحدة متصلة متى كانت خدمته لديها مستمرة دون انقطاع. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>- وجوب احتساب تلك المكافأة على أساس الراتب الأساسي للموظف في آخر جهة كان يعمل بها عن كامل مدة عمله في كل تلك الجهات.</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
		<p>٤٣ - حقوق العمال المترتبة لهم بمقتضى قانون العمل. لا تسمع الدعوى بها بعد مضي سنة من تاريخ استحقاقها. متى أنكرها المدين بها. أساس ذلك؟</p> <p>- احتساب تاريخ السنة. من اليوم الذي يصبح الحق المطالب به مستحق الأداء.</p> <p>- تحديد الواقعة التي يبدأ منها حساب المدة. موضوعي. متى كان سائغاً.</p> <p>- ورود حالات الوقف والانقطاع على تلك المدة. أساس ذلك ؟</p> <p>- انقطاعها بالمطالبة القضائية المرفوعة بإجراءات صحيحة. والقضاء فيها بحكم نهائي بإجابة المدعي إلى طلباته كلها أو بعضها. أساس ذلك ؟</p> <p>- انتهاءها إلى الرفض أو عدم القبول أو الانقضاء أو السقوط أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو بإثبات تركها. يزيل أثر المطالبة القضائية في قطع التقادم. أساس ذلك؟</p> <p>- إقرار المدين بالحق المطالب به صراحة أو ضمناً. يقطع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى.</p> <p>- قطع الزمان. أثره : احتساب مدة جديدة مساوية للمدة الأولى. أساس ذلك ؟</p>

مقال		مقال
الصفحة	القائمة	
١٨٢٢	٢٩٥	<ul style="list-style-type: none"> - الإقرار الصريح أو الضمني بالحق من المدين به القاطع للتقدم. تقديره : موضوعي. متى كان سائفاً. - جواز الاستدلال عليه من أي دليل غير مجعود مقدم في الدعوى. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٠١١ ق ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٥)</p>
(غ)		
فرامة - فرر - فرفة التجارة والصناعة - فش - فصب - فيبة		
فرامة		
		راجع: مقولة القاعدتان رقم ٩٢، ٢٣٢ ص ٦٠٧ و ص ١٤٢٣.
فرر		
		راجع: تدليس القاعدة رقم ١٠٧ ص ٧٠٩ .
فرفة التجارة والصناعة		
		راجع: مؤسسات (مؤسسات خاصة) القاعدة رقم ٧٢ ص ٤٦٨ .
فش		
٦٩٢	١٠٥	<ul style="list-style-type: none"> ١ - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية العقدية. ونسبته إلى فاعله. موضوعي. ما دام سائفاً. - تقدير عمل الخبير. والأخذ به محمولاً على أسبابه من عدمه. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على ما يثيره الخصوم من مطاعن على تقرير الخبير. متى أخذت به وكانت النتيجة التي انتهت إليها مستمدة مما له أصل ثابت في الأوراق. - أخذها بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه. مفاده: أنها لم تر فيما أثاره الخصوم. ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه. - حق الدائن أن يطالب بتعويض تكميلي يضاف إلى الفوائد التأخيرية. دون حاجه إلى إثبات أن الضرر الذي يجاوز هذه الفائدة. قد تسبب فيه المدين بفش منه أو بخطأ جسيم. المادة ٩١ معاملات تجارية. <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ ق ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>

فـشـ		فـشـ
الصفحة	القائمة	
٧٠٩	١٠٧	<p>٢ - التفرير في معني المادتين ١٨٥ ، ١٨٦ من قانون المعاملات التجارية. ماهيته . ومتى يعد السكوت عمدا عن ملابسة أو واقعة. تفريرا؟</p> <p>- الغش المفسد للرضا. مناطه: أن يكون وليد إجراءات احتيالية أو وسائل من شأنها التفرير بالمتعاقد معه بحيث تجعله غير قادر على الحكم على الأمور حكما سليما.</p> <p>- الكذب بمجرد لا يكفي لقيام حالة التدليس. ما لم يثبت بوضوح أن المدلس عليه لم يكن يستطيع استجلاء الحقيقة بالرغم من هذا الكذب. فإن كان يستطيع ذلك. فلا يتوافر التدليس.</p> <p>- تقدير توافر الغش أو التدليس من عدمه. موضوعي. متى كان سائفا.</p> <p>- وجوب إثبات أن العقد تم بغبن فاحش. حتى يمكن لمن غرر به طلب فسخ العقد. المادة ١٨٧ من ذات القانون.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائغ لانتفاء استعمال طرق احتيالية.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٤/٤/٢٠١١)</p>
٧٠٩	١٠٧	<p>٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- مثال في استخلاص سائغ لعدم توافر الغش والتدليس. والفرر.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٤/٤/٢٠١١)</p>
٧٣٤	١١١	<p>٤ - الغش في معني المادة ١٦٩ من قانون الإجراءات المدنية؟</p> <p>- الخصم في الدعوى ماهيته؟</p> <p>- تقدير توافر الغش أو نفيه في مفهوم التماس إعادة النظر. موضوعي. ما دام سائفا.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائغ لعدم توافر الغش لقيام سبب التماس إعادة النظر.</p> <p>(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٦/٤/٢٠١١)</p>
١٢٥٤	٢٠١	<p>٥ - الغش الذي يجيز للمؤمن طلب فسخ عقد التأمين في معني المادتين (١٠٣٢، ١٠٣٣) من قانون المعاملات المدنية . ماهيته ؟ مثال.</p> <p>- الحالات التي يجوز فيها لشركة التأمين الرجوع على المؤمن له بقيمة ما تكون قد أدته من تعويض. في معني المادة (١١) من الشروط العامة الواردة في القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين. ماهيتها ؟ مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٨/٩/٢٠١١)</p>

فـشـ		فـشـ
الصفحة	القائمة	
١٣٤٧	٢١٩	٦ - الفش الذي يصلح سبباً لالتماس إعادة النظر. ماهيته ؟ - الشروط الواجب توافرها لطلب الالتماس استناداً إلى قيام الفش ؟ - تقدير قيام الأعمال المؤدية إلى الفش من عدمه. موضوعي. ما دام سائغاً. - مثال لاستخلاص سائغ لعدم قيام الفش. (الطعن رقم ١١٦٥، ٨٩٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)
١٨١٧	٢٩٤	٧ - حالات التماس إعادة النظر في معنى المادة (١٦٩) إجراءات مدنية. ماهيتها ؟ - رفع الالتماس لإعادة النظر في غير تلك الحالات. مؤداه : الرفض. مثال. (الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٥)
١٨٣٧	٢٩٩	٨ - التدليس والتفجير والفش الذي ينخدع به أحد المتعاقدين. هو ما يكون حاصلاً بوسائل احتيالية قولية كانت أو فعلية صدرت من المتعاقد الآخر. بحيث لولاها ما كان ليبرم العقد. أساس ذلك ؟ - الظن الخاطئ لا أثر له على صحة العقد. علة ذلك ؟ مثال. - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص عناصر التدليس أو التفجير أو الغلط. ما دام سائغاً. مثال. (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)
فـصـبـ		
		راجع: تعويض القامدة رقم ٢٣٤ ص ١٤٤١ . وقضاء مستعجل القامدة رقم ٢١١ ص ١٢٩٨ .
فـيـبـة		
		راجع: أهلية القامدة رقم ٦٠ ص ٣٩٥ .
(ف)		
فصل تعسفي - فقد - فوائد		
فصل تعسفي		
		راجع: عمال القواعد أرقام ١، ٧٢، ٢٧١ ص ١ و ص ٤٦٨ و ص ١٦٧٨ .
فـقـدـ		
		راجع: أهلية القامدة رقم ٦٠ ص ٣٩٥ .

فوائد		فوائد
الصفحة	القائمة	
٤٢	٨	١ - القضاء بالفوائد التأخيرية والتعويض معاً. لا عيب. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٩)
١٢٢	٢١	٢ - اختلاف الأساس القانوني لدعوى التعويض المبتدأة. عن دعوى المطالبة بالفوائد التأخيرية عن تأخر المدين عن الوفاء بالتزاماته المالية. أساس ذلك ؟ - جواز الحكم بفائدة تأخيرية عن المبلغ المقضي به كتعويض. اعتباراً من تاريخ صدور الحكم . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)
١٧٨	٢٨	٣ - حق الدائن في اقتضاء فائدة على سبيل التعويض عن الدين التجاري المستحق له. متى كان مبلغاً محدداً على أسس ثابتة غير خاضع لمطلق تقدير القاضي. ولو نازع المدين في استحقاقه أو مقداره. وذلك من تاريخ استحقاق الدين المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨، ٩٠) من قانون المعاملات التجارية . - احتساب تلك الفائدة على أساس ما هو متفق عليه في العقد. وإلا يحسب على أساس السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز نسبة ١٢ / سنوياً من مبلغ الدين وحتى تمام السداد. - استحقاق تلك الفائدة من تاريخ صيرورة الحكم بها نهائياً. إذا كان للقضاء سلطة في تقدير الدين. مثال. - اعتبار الدين تجارياً. ما دام المطالب به حصة الشريك في الشركة. مؤدى ذلك: وجوب تطبيق أحكام المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨، ٩٠) السالف بيانها . مثال. (الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)
		٤ - عقد القرض المصرفي. ماهيته ؟ - التزام المقرض بسداد مبلغ القرض وفوائده في المواعيد وبالشروط المتفق عليها. - عبء إثبات الوفاء بالالتزام وقوعه على عاتق من التزم به. - جواز ضمان القرض تأمينات عينية أو شخصية. - الرهن العقاري يضمن رصيد الدين. - الرهن التأميني في معنى المادة (١٣٩٩) من قانون المعاملات المدنية. ماهيته ؟ - متى ينتفي الرهن التأميني في معنى المادة (١٤٤٠) من ذات القانون ؟ - الرهن التأميني عدم زواله إلا بزوال الدين سبب الرهن.

فوائد		المادة	الصفحة
فوائد			
٣١٦	٤٦	<ul style="list-style-type: none">- وجوب الالتزام بما اتفق عليه في العقد على سداد الدين في المواعيد المحددة للأقساط. أو سداد دفعة واحدة إذا تخلف المدين عن سداد قسط منها في موعده. الإخلال بهذا الالتزام. يوجب تنفيذ الشرط الوارد فيه بسداد كامل الدين دفعة واحدة.- نصوص عقد القرض. هي الحاكمة للعلاقة بين الطرفين.- الحكم بصحة عقد الاستثمار الوارد على العقار المرهون ضماناً للقرض الذي لم يخصم فيه البنك بصفته دائن مرتهن. لا يطهر العقار من الرهن. مؤدى ذلك: حق البنك في تتبع العقار والتنفيذ عليه في أي يد لاستيفاء ماله من دين . مثال .- الجدل الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.	(العلمن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)
		<ul style="list-style-type: none">- عدم انطباق أحكام المادة (٤٧٦) من قانون المعاملات المدنية المتعلقة بسماع الدعوى. على المنازعات المتعلقة بحقوق التجار والصناع عن معاملات مارسوها قبل بعضهم البعض. التي يحكمها قانون المعاملات التجارية. مثال.- الفوائد التأخيرية في المعاملات التجارية استحقاقها. مناطه: تأخر المدين في الوفاء بالتزام محله مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت طلبه. أو من الممكن تحديد مقداره وفق أسس ثابتة لا يكون للقضاء سلطة في تقديرها.- المنازعة في استحقاق المبلغ كله أو بعضه. لا أثر لها في تعيين المقدار. كفاية التأخر في الوفاء بالدين لقيام الضرر في حق الدائن من تاريخ المطالبة القضائية.	(العلمن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)
		<ul style="list-style-type: none">- عدم جواز اشتراط الفائدة في الشيك.- اشتراطها. مؤداه : بطلان الشرط ويبقى الشيك صالحاً لإثبات العلاقة بين طرفيه دون قيمة المبلغ الوارد فيه.- مراعاة المبادئ الأساسية والأحكام القطعية للشريعة الإسلامية. سموها على اعتبارات النظام العام.- المضاربة والقراض في الشريعة الإسلامية وفي معنى المادة ٦٩٣ من قانون المعاملات المدنية وما بعدها؟- شركة المضاربة في معنى المادتين ٦٩٣، ٦٩٤ من قانون المعاملات المدنية. ماهيتها. وشروط صحتها؟	

فوائد		فوائد
القاعدة	الصفحة	
٨٧	٥٦٨	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز اشتراط ضمان المضارب لرأس المال في حال ضياعه أو تلفه بغير تفريط منه. اشتراطه ؟ مؤداه: فساد عقد المضاربة ولا يُعمل به . المادة ٦٩٦ من ذات القانون. علة ذلك ؟ - اشتراك المضارب ورب المال في الربح بالنسبة المتفق عليها. فإن لم يتفقا قسم الربح وفقاً لما جرى عليه العرف . وإلا قسم مناصفةً. المادة ٧٠٣ من ذات القانون. - تحمل رب المال وحده الخسارة . وبطلان أي شرط يخالف ذلك المادة ١/٧٠٤ من ذات القانون. - إجماع علماء المسلمين على بطلان اشتراط مبالغ معينة لأحد المضاربين أو لرب المال. - فساد المضاربة بوجود أحد تلك الشروط. مؤداه : انقطاع الشركة ويلزم المضارب برد رأس المال إلى صاحبه ومعه الربح كله. وله أجر المثل إذا كان قد باشر العمل . - الإقرار القضائي. في معنى المادة ٥١ من قانون الإثبات وما بعدها. ماهيته ؟ <p>(الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢١)</p>
٩٢	٦٠٧	<ul style="list-style-type: none"> - استحقاق الدائن فائدة تأخيرية عن ماله من دين لدى المدين. متى كان الدين محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في السداد. وذلك على سبيل التعويض عن المثل من تاريخ استحقاق الدين. المواد ٧٦، ٧٧، ٨٨ من قانون المعاملات التجارية. - احتساب تلك الفائدة حسب السعر المتفق عليه . فإن لم يوجد اتفاق فتحسب حسب السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز ١٢٪ سنوياً وحتى تمام السداد. - إخفاق الدائن في إثبات سعر السوق وقت التعامل. أثره : يوجب على القاضي تقديرها وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة وقت استحقاق الدين. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٦٩ ، ١٢٠٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية العقدية. ونسبته إلى فاعله. موضوعي. ما دام سائفاً. - تقدير عمل الخبير. والأخذ به محمولاً على أسبابه من عدمه. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.

فوائد		فوائد
الصفحة	القاعدة	
٦٩٢	١٠٥	<ul style="list-style-type: none"> - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على ما يثيره الخصوم من مطاعن على تقرير الخبير. متى أخذت به وكانت النتيجة التي انتهت إليها مستمدة مما له أصل ثابت في الأوراق. - أخذها بتقرير الخبير محمولا على أسبابه. مفاده: أنها لم تر فيما أثاره الخصوم. ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه. - حق الدائن أن يطالب بتعويض تكميلي يضاف إلى الفوائد التأخيرية. دون حاجة إلى إثبات أن الضرر الذي يجاوز هذه الفائدة. قد تسبب فيه المدين بغش منه أو بخطأ جسيم. المادة ٩١ معاملات تجارية. <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
٧٠٢	١٠٦	<ul style="list-style-type: none"> - الفوائد التأخيرية. تعويض عن مطل المدين في السداد رغم يساره. عدم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية. - جواز الحكم بها من تاريخ رفع الدعوى بالحق مع التعويض عن الفصل التعسفي. <p>(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>
٨٢٩	١٢٩	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة الموضوع في تحديد أي من المتعاقدين قصر في تنفيذ التزامه. متى كان ذلك بأسباب سائغة. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة فيها. موضوعي. متى كان سائغا. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحجيتهم. متى كان في قيام الحقيقة التي اقتصت بها. الرد الضمني المسقط لما عداها. مثالي لاستخلاص سائغ. - حق المتعاقدين في العقود الملزمة للطرفين الامتناع عن سداد ما عليه. ما دام الطرف الآخر قد امتنع عن تنفيذ التزامه المتقابل. - عدم تحديد مدة للتسليم في اتفاقية الحجز. لا يعني بقاءها مفتوحة ومتركة لمشئته الملتزم به. - حق الطرف المقابل طلب فسخ عقد الحجز ورد المبلغ المدفوع. مع الفائدة التأخيرية. أساس ذلك. وعلته؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٩٣٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>

فوائد		فوائد
الصفحة	القائمة	
٨٦٣	١٣٥	<p>١١ - جواز الحكم بفوائد تأخيرية. سواء كان ذلك في الديون التجارية أو المدنية. عله ذلك؟</p> <p>- جواز تحديد هذه الفوائد بنسبه مئوية من مقدار الدين. أو بمبلغ مقطوع يضاف إلى رصيد الدين.</p> <p>- تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. متى كان غير مقيد بنص شرعي أو قانوني أو اتفاقي يلزم المحكمة إتباعه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٨ ، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)</p>
٩٠٥	١٤١	<p>١٢ - الدفاع الجوهري وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>- مثال بشأن دفاع جوهري في الاعتراض على تقرير الخبير ورد الحكم عليه بما لا يواجه دفاع الطاعن.</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٠١١ ، ٥٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>
٩٠٥	١٤١	<p>١٣ - أخذ الحكم بتقرير الخبير في احتساب رصيد الدين على أساس خصم إجمالي التسديدات مرة واحدة. بدلاً من توجيه الإيداعات لسداد الفوائد أولاً بأول. وعدم رده على دفاع الطاعن في هذا الشأن بما يقسطه . قصور وإخلال بحق الدفاع ومخالفة للقانون.</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٠١١ ، ٥٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>
٩١١	١٤٢	<p>١٤ - استحقاق الدائن فوائد على الدين على سبيل التعويض. متى كان مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في دفعه.</p> <p>- احتساب تلك الفوائد حسب السعر المتفق عليه في العقد. وإلا تحتسب حسب السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز نسبة ١٢٪ سنوياً وحتى تمام السداد.</p> <p>- سلطة القاضي في تقديرها وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة وقت الاستحقاق إذا أخفق الدائن في إثبات السعر السائد في السوق.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>
		<p>١٥ - عدم رد المحكمة على دفاع غير جوهري. لا يعيب حكمها. مثال.</p>

فوائد		المسؤولية
الرقم	القائمة	
٩٢٩	١٤٥	<p>- الدعاوى التي تُرفع من البنك على العميل أو من العميل على البنك. تتعلق برصيد الدين وفوائده. لا تُرفع إلا عند غلق الحساب برمته. عدم تعلقها بكشف حساب بعينه طوال مدة تشغيل الحساب ولا بقيد بذاته. سريان القواعد العامة المقررة لعدم سماع الدعوى بمرور الزمان عليها. دون القواعد المنصوص عليها في المادة ٤٠٨ من قانون المعاملات المدنية التي تتعلق بقيود الحساب الجاري التي مضى عليها أكثر من سنة من تاريخ استلام كشف حساب عنها. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٢، ٦٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
١٠٨٣	١٧٠	<p>١٦ - حق الدائن في اقتضاء فائدة على سبيل التعويض عن مطل المدين في السداد. متى كان محل الالتزام مبلغاً من النقود ومعلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في السداد.</p> <p>- سريان تلك الفائدة من تاريخ استحقاق الدين.</p> <p>- احتساب هذه الفائدة حسب السعر المتفق عليه في العقد. فإن لم يوجد فتحسب على أساس سعر السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز ١٢٪ سنوياً وحتى تمام السداد. فإن أخفق الدائن في إثبات سعر السوق. قدرها القاضي وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة وقت الاستحقاق.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١١٧٢	١٨٧	<p>١٧ - تأخر المدين عن الوفاء بالالتزام بسداد مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت طلبه. مؤداه: وجوب إلزامه بدفع فائدة للدائن عن هذا التأخير تحدد المحكمة نسبتها. تسري من تاريخ المطالبة القضائية ما لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً آخر لسريانها وما لم ينص القانون على خلاف ذلك.</p> <p>- المقصود بكون المبلغ معلوم المقدار ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١٢٣٠	١٩٨	<p>١٨ - التعويض الناشئ عن الضرر الذي يرتكبه الغير. اختلافه عن الفوائد التأخيرية المترتبة على التأخير في تنفيذ الالتزامات المالية. لاختلاف سبب كل منهما.</p> <p>- جواز القضاء بكل منهما متى توافر سببه. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٥، ٧٩٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>

فوائد		فوائد	
الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة
١٣٣٠	١٩٨	١٩	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب الحكم بإلزام المدين بأن يؤدي للدائن تعويضاً. متى تأخر عن الوفاء بسداد دينه. وكان محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به. - محكمة الموضوع هي التي تحدد نسبة الفائدة التأخيرية من تاريخ المطالبة القضائية. ما لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً لسريانه. أو كان القانون ينص على خلاف ذلك. - ماهية كون المبلغ المطلوب معلوم المقدار وقت الطلب؟ <p>(الطعن رقم ٦٤٥، ٧٩٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٣٠٨	٢١٣	٢٠	<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء وسائر المستندات فيها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي دفاعهم وأقوالهم والرد عليها استقلالاً. متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها. - حقها في الأخذ بتقرير الخبير وأن تلتفت عن الاعتراضات عليه. متى اقتنعت بسلامة الأسس التي بني عليها. - عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين عن تنفيذ التزامه بغير مبرر. - تحديد أي منهما هو المقصر في تنفيذ التزامه أو نفي ذلك. موضوعي. - حق أي من المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ التزامه. متى لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به. - حق المشتري في حبس الثمن متى أخل البائع بأحد التزاماته. - تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك. موضوعي. متى كان سائفاً. - جواز إلزام القاضي للمدين بالتنفيذ في الحال أو في أجل مسمى وله الحكم بالفسخ والتعويض إن كان له مقتضى. - جواز الحكم بالفوائد التأخيرية في حال المطل متى كان المدين موسراً سواء كان الدين تجارياً أو مدنياً. علة ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>
١٣٢١	٢١٥	٢١	<ul style="list-style-type: none"> - تأخر المدين في سداد ما عليه من دين يتحقق به الضرر الموجب للتعويض في صورة فوائد تأخيرية. - تقدير مقدار التعويض. موضوعي. - سريان الفائدة المستحقة للتعويض اعتباراً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. القضاء بسريان ذلك من تاريخ إقامة الدعوى. عيب. <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>

فوائد		فوائد
الصفحة	القاعدة	
١٤٤٨	٢٣٥	<p>٢٢ - الفائدة التأخيرية . تعويض للدائن عن الضرر الذي أصابه من مطل المدين .</p> <p>- الضرر في هذه الحالة مفترض. لا يقبل إثبات العكس.</p> <p>- وجوب تعويض المضرور بنسبة معينة مقابل خطأ التأخير.</p> <p>- احتساب تلك النسبة من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. إذا كان تقدير الدين من سلطة محكمة الموضوع.</p> <p>- احتسابها من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد. إذا كان الدين محدداً سلفاً. ولو نازع المدين في استحقاق الدين أو أصله.</p> <p>- مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ و ٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٥٠٥	٢٤٢	<p>٢٣ - تحقق مسئولية حارس الأشياء عن التعويض عن الضرر الناشئ عن الشيء المحروس متى ثبت قيام علاقة السببية بين الضرر الذي لحق بالمضرور وبين الشيء المحروس .</p> <p>- قيام هذه المسئولية على أساس قاعدة الغرم بالغنم وليس على أساس قاعدة الخطأ المفترض الذي يلزم لإثباته قيام التعدي أو التقصير في جانب الحارس.</p> <p>- متى يكون الشيء المحروس متدخلأ تدخلاً إيجابياً في إحداث الضرر الموجب للتعويض؟</p> <p>- الشيء الذي يتطلب عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها.</p> <p>- تقدير ذلك مسألة قانونية خضوع محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض. علة ذلك ؟</p> <p>- الأصل قيام المسئولية عن الشيء إلى مالكه. إلا إذا باشر شخص آخر السيطرة الفعلية عليه في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه فتنتقل إليه تلك المسئولية.</p> <p>- مسئولية شركة التأمين مع الشركة المستأجرة للمكان بالتضام في الوفاء بالتعويض للطاعة.</p> <p>- الضرر الاحتمالي ليس محلاً للتعويض.</p> <p>- سريان الفوائد التأخيرية على مبلغ التعويض الغير معلوم المقدار وقت الطلب ولا يبنني على أسس ثابتة للتقدير. وإنما يخضع لتقدير القاضي . اعتباراً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)</p>
١٥٥٠	٢٤٨	<p>٢٤ - عدم استئناف الطاعة قضاء أول درجة برفض طلبها الحكم بالفوائد. مؤداه: صيرورته باتاً حائزاً لقوة الأمر المقضي به وعدم جواز معاودة المطالبة بها.</p> <p>(الطعن رقم ١١٨٦، ١٢٠٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٠)</p>

فوائد		فوائد
الصفحة	القاعدة	
١٧٤٤	٢٨٣	<p>٢٥ - سريان أحكام قانون المعاملات التجارية فيما نص عليه بالنسبة للفوائد والمعمول به اعتباراً من ١٩٩٣/١٢/٢٠ دون أحكام المعاملات المدنية رقم ٣ لسنة ١٩٧٠. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم العمل بأحكام النص الوارد في المادة ٦٣ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ الخاص بعدم قبول الدعوى بطلب الفوائد عن مبلغ محكوم به أهمل قرار المحكمة أي أمر بشأنه اعتباراً من تاريخ العمل بقانون المعاملات التجارية المار ذكره. علة ذلك ؟</p> <p>- حق الدائن بالمطالبة بالفوائد أو باستردادها على استقلال . سواء كانت تأخيرية أو غير ذلك إذا كانت استقطعت بغير وجه حق مع المطالبة بأصل الدين. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٧٤٤	٢٨٣	<p>٢٦ - وجوب رد من قبض شيء بغير حق إلى صاحبه. مع ما جناه من كسب أو منافع.</p> <p>- للقاضي أن يعرض صاحب الحق لقاء ما قصر فيه القابض مما جناه.</p> <p>- حق الورثة في استرداد الزائد من الفوائد التي أداها مورثهم عن الحد القانوني ولو لم يرفع به طلب عارض أو دعوى متقابلة.</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٧٤٩	٢٨٤	<p>٢٧ - تأخر المدين في الوفاء بالدين. يوجب إلزامه بدفع فائدة عن هذا التأخير حسبما هو منصوص عليه في المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨) من قانون المعاملات التجارية ما لم يتفق على غير ذلك. متى كان الدين تجارياً وكان مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام. وذلك على سبيل التعويض.</p> <p>- حق الدائن في اقتضاء فائدة على القرض التجاري حسب السعر المنصوص عليه في العقد. فإن لم يحدد في العقد احتسبت وفق سعر الفائدة السائد في السوق وقت التعامل على ألا يزيد على ١٢٪ حتى السداد.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تحديد سعر الفائدة ما دام لم يتم الاتفاق عليها ولم يقدم الطاعن للمحكمة ما يدل على السعر السائد في السوق.</p> <p>- استحقاق الفوائد التأخيرية عن الدين التجاري من تاريخ استحقاق الدين. ما لم ينص القانون أو الاتفاق على غير ذلك.</p> <p>- استحقاق الفائدة التأخيرية للدين المستحق للمقاول. عند قيامه بتسليم صاحب العمل أو المقاول الأصلي الأعمال المكلف بها. إلا إذا تم الاتفاق أو جرى العرف على غير ذلك. أساس ذلك ؟ مثال .</p> <p>(الطعون أرقام ٨٧٢، ٨٧١، ٨٨٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>

(ق)		
قانون - قرار إداري - قرض - قضاء القاعدي - قضاء مستعمل - قضاة - قوة الأمر المقضي به		
قانون		قانون
القائمة	الصفحة	
العناوين الفرعية :-		
أ - الخطأ في تطبيق القانون - هـ - سريان القانون ب - إلغاء القانون أولاً :- من حيث الزمان ج - القانون الواجب التطبيق ثانياً :- من حيث المكان د - تطبيق القانون		
أ (الخطأ في تطبيق القانون : ١ - مسئولية البنك قبل العمل عن تنفيذه لعقود الخدمات المصرفية. تحكمها نصوص العقد المبرم بينهما. - قيام هذه المسئولية قبل البنك. متى ثبت إخلاله بالتزاماته. سواء ما تعلق منها بالشروط الواردة بالعقد صراحة أو ضمناً أو ما يجري به العرف المصرفي. وسواء كان ذلك من جانب الممثل القانوني للبنك أو أحد تابعيه. أو أي شخص استعان به البنك في تنفيذ التزامه. - استحقاق التعويض متى ترتب على خطأ البنك حصول ضرر للعميل وتوافرت علاقة السببية بين الخطأ والضرر. - عدم استطاعة درئ البنك مسئوليته . إلا إذا أثبت انتفاء الخطأ من جانبه. أو عدم توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر. - القضاء بانتفاء مسئولية البنك برغم عدم ثبوت انتفاء الخطأ في جانبه أو عدم ثبوت انتفاء رابطة السببية على نحو ما جاء بتقرير الخبير. عيب. (الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦) ١٩ ٥		
٢ - اختصاص قاض الأمور المستعجلة بمحكمة العين بنظر الإجراء الوقتي المطلوب حصوله في دائرتها . مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/١/١٨) ٦٠ ١٠		
٣ - سقوط حق الماويل في المطالبة باسترداد الفرق بين مقدار المقايضة المتفق عليها وما يتوقعه من زيادة محسوسة في الثمن عند التنفيذ. متى لم يتم بإخطار صاحب العمل بذلك. أساس ذلك ؟		

قانون		قانون
القاعدة	الصفحة	
٢٢	١٢٥	<p>- عدم جواز مطالبة المقاول لصاحب العمل بأية زيادة في الأجر . ما دام عقد المقاولة قد نص فيه على مبلغ إجمالي لتنفيذ تصميم متفق عليه. مخالفة ذلك . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩١٢، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٧)</p>
٢٤	٢٢٧	<p>٤</p> <p>- عقد التأمين في معنى المادة (١٢٦٥) من القانون المدني . ماهيته ؟</p> <p>- جواز الاتفاق في عقد التأمين على التأمين على الأشخاص ضد الحوادث والأمراض وغير ذلك. وكذا عن الأضرار التي تلحق بالأموال . وبالفير.</p> <p>- قواعد التأمين ضد المسؤولية عن حوادث السيارات في معنى القرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات . ماهيتها ؟</p> <p>- عدم حاجة الغير المضرور بما قد يرد في وثيقة التأمين من شروط تحد من التزامات شركة التأمين . علة ذلك ؟</p> <p>- جواز اتفاق الشركة المؤمن لديها والمؤمن له بموجب ملاحق إضافية على التأمين من أضرار أخرى غير المنصوص عليها في وثيقة التأمين الموحد . ومن بينها تأمين المؤمن له وأفراد عائلته وقائد السيارة وقت الحادث والأشخاص الذين يعملون لديه. بما في ذلك نفقات وتكاليف العلاج الطبي من الإصابات البدنية. وكذلك عن الأضرار التي تلحق بممتلكات المؤمن له وقائد السيارة وما كان موجودا لديهما على سبيل الأمانة أو في حراستهما أو تحت حيازتهما.</p> <p>- حق الغير المشتراط لمصلحته في أن يطالب شركة التأمين مباشرة بماله من حقوق ناشئة عن عقد التأمين. ما لم يتفق على غير ذلك.</p> <p>- حق المتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بكافة الدفع الناشئة عن العقد. علة ذلك ؟</p> <p>- محل الالتزام في التأمين في الإصابات هو مبلغ التأمين المنصوص عليه في عقد التأمين.</p> <p>- عدم جواز المطالبة بما يزيد على المبلغ المحدد بالعقد. على خلاف التأمين ضد المسؤولية وضد الأضرار التي تلحق بالأشياء. فيلتزم المؤمن بأداء التعويض المناسب عن الضرر. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>

قانون		قانون
القائمة	الصفحة	
٢٨٤	٤١	<p>٥ - حق كل إمارة في إنشاء قضاء خاص بها مستقل عن القضاء في الإمارات الأخرى. عدا المسائل التي نص الدستور على اختصاص القضاء الاتحادي بها.</p> <p>- القضاء في إمارة أبوظبي جهة قضائية مستقلة عن جهة القضاء في إمارة دبي بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٦.</p> <p>- وجوب التزام كل من جهة قضاء حدود ولايتها ولا تنازع غيرها في اختصاصها إيجاباً أو سلباً.</p> <p>- عدم جواز اتفاق الأفراد على مخالفة قواعد هذا الاختصاص. مخالفة ذلك مؤداه: البطلان. المتعلق بالنظام العام.</p> <p>- وجوب تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها.</p> <p>- رفض الدفع المبدي من الطاعن بعدم الاختصاص المحلي لمحاكم إمارة أبوظبي بنظر الدعوى. واختصاص محاكم إمارة دبي بها. باعتباره موطن المدعى عليه بكون المنازعة تتعلق بعمله كمهندس وخبير ومحكم وهو أمر مدني وليس تجاري. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٣، ٦٣٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٣١٠	٤٥	<p>٦ - عقد الشركة وجوب أن يكون ثابتاً بالكتابة. عدا شركة المحاصة. القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ المعدل بشأن الشركات التجارية.</p> <p>- الشركاء في الشركة. لا يجوز لأيهما في العلاقة فيما بينهم إثبات ما يخالف ما ورد بعقد الشركة أو يجاوزه إلا بالكتابة. مؤدى ذلك: عدم جواز إثبات صورية ما ورد بعقد الشركة من شروط إلا بالكتابة.</p> <p>- استخلاص الصورية أو نفيها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- مخالفة تلك القواعد. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٣٩٠	٥٩	<p>٧ - قبول الطعن بالاستئناف في غير حالات الطعن بإلغاء القرار الإداري. بغير سداد الرسوم القضائية المقررة على تلك الحالات. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. المادتان (٢، ٥٣) من قانون الرسوم القضائية رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٨.</p> <p>- وجوب استيفاء الرسوم القضائية على الطلبات المستحق عليها الرسم. متى كانت الدعوى تشتمل على طلبات معفاة من الرسوم وأخرى غير معفاة منها. مخالفة ذلك؟ مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٧، ١٢١٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٨)</p>

قانون		قانون
القاعدة	الصفحة	
٧٣	٤٧٥	٨ - حكم محكمة الاستئناف باختصاصها بنظر المنازعات غير المستثاء بنص المادتين (٧٦، ٨١) من قانون الخدمة المدنية. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٣/٢١)
٨٣	٥٢٥	٩ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائغاً. أساس ذلك؟ - الطلب الذي لا مصلحة لصاحبه فيه. عدم قبوله. مثال. - عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب ليس له تأثير في الدعوى. مثال. - القضاء لوالدة المتوفي بالتعويض. دون أن تثبت أن ولدها كان يعولها قبل وفاته. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)
		١٠ - شركة أبوظبي للإعلام . مؤسسة خاصة . مؤدى ذلك : ثبوت صفة التاجر لها في ما تنشئه من شركات أو تملكه أو تساهم فيه الدولة أو المؤسسات العامة. - سريان أحكام القانون التجاري على ما يثور من منازعات بشأنها. إلا ما استثنى بنص خاص. - أعمال الإذاعة والتلفزيون وإصدار الصحف والمجلات التي تدخل في أنشطتها. أعمال تجارية. ما دام الغرض منها تحقيق الربح. أساس ذلك ؟ - انتفاء طابع المؤسسة العامة عنها. - النصوص الواردة في القانون والتي تشكل بعض المعايير المميزة للمؤسسة العمومية. غير كافية لإضفاء الطابع العام عليها. ما دام قانون إنشائها جعلها شركة مساهمة عامة. وأن إدارتها تتم وفق أسس تجارية واستثمارية وفق أحكام القانون الخاص. - خضوعها لأحكام القانون الخاص . واعتبار أموالها أموالاً خاصة. - القرارات التي تصدرها ليست قرارات إدارية. وموظفوها ليسوا موظفين عموميون. - سريان أحكام قانون العمل عليهم. ما لم يكن للمؤسسة نظام خاص يحكم مواردها البشرية. فأحكامه هي التي تسري متى تضمنت أحكاماً أكثر فائدة ومزايا أفضل من قانون العمل للعاملين بها ولم تنزل عن الحد الأدنى لحقوق العمال المنصوص عليها في قانون العمل. أساس ذلك ؟

قانون		قانون
القاعدة	الصفحة	
٨٩	٥٨٧	<ul style="list-style-type: none"> - حق العاملين بشركة أبوظبي للإعلام في المطالبة وفقاً لقواعد المنازعات العادية للتقاضي في المطالبة بإبطال التصرفات والقرارات التي يعتبرونها مخالفة لأحكام لائحة الموارد البشرية . أساس ذلك ؟ - وجوب تقديم الموظف تظلم كتابي إلى رئيسه المباشر موقعاً عليه منه متضمناً بيانات الموظف والقرار المتظلم منه وتاريخ صدوره وموضوع التظلم وأسبابه مشفوعاً بالمستندات. قبل اللجوء إلى القضاء. - انتفاء الطابع الإداري عن القرار المطعون فيه . لا يحول دون نظر الدعوى أمام الدائرة الإدارية بمحكمة النقض. علة ذلك ؟ - عدم إيراد الحكم المطعون فيه لدفع الطاعنة بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم التظلم . أو الرد عليه. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ إداري- جلسة ٢٠١١/٤/٦)</p>
٩٠	٥٩٥	<ul style="list-style-type: none"> - الأحكام الصادرة في الأمور الوقتية . ومنها قرارات قاضي التنفيذ الوقتية. عدم جواز إثارة النزاع بشأنها من جديد. متى كانت مراكز الخصوم والظروف التي صدر فيها الحكم لم يطرأ عليها تغيير مادي أو قانوني بين الطرفين. ولو اختلفت الطلبات بين الدعويين. أو كان الحكم السابق الذي حاز الحجية. قد خالف القانون. أو أخطأ في تطبيقه. مخالفة ذلك ؟ خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك وعلمته ؟ <p>(الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - مناط عدم قبول الاستئناف. هو خلو صحيفته من الأسباب التي يستند المستأنف في طعنه أو عدم تقديمه تلك الأسباب حتى الجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف. - إيراده للأسباب بصفة مجملة . دون بيان العيب الذي يعزوه إلى الحكم وأثره في قضائه . كفايته لصحة الاستئناف. ما دام ذلك لا يؤدي إلى الشك في جدية تلك الأسباب . علة ذلك ؟ - جواز رفع المستأنف استئنافاً آخر عن ذات الحكم . لاستدراك ما فاتته من أوجه الاستئناف. ما دام الاستئناف ما زال ممتداً ولم يفصل في الاستئناف الأول. علة ذلك ؟ - الفصل في أحد تلك الاستئنافات . يوقف نظر الباقي منها. علة ذلك ؟

قانون		قانون	
الصفحة	القائمة		
٦٠١	٩١	<ul style="list-style-type: none"> - الحكم بعدم جواز أحد الاستئنافين المرفوعين من الطاعن لسبق رفعه استئنافاً آخر. خطأ في تطبيق القانون. <p>(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>	
٦٠٧	٩٢	<ul style="list-style-type: none"> ١٣ - التزام المقاول بفرامة التأخير المتفق عليها في عقد المقاولة. شرطه : قيامه بإنجاز الأعمال كلها. ولكنه تأخر عن تسليمها إلى صاحب العمل عن الميعاد المحدد بالعقد. - لا محل لإلزامه بذلك. متى كان لم ينفذ أعمال المقاولة محل العقد. أو نفذ بعضها دون البعض الآخر. - حق صاحب العمل في المطالبة بالتعويض. متى لحقه ضرر من عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي. - عدم التزام المقاول بالتعويض متى أثبت أن إخلاله بالالتزام مرجعه إلى سبب لا يد له فيه. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٦٩ ، ١٢٠٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>	
٦٤٦	٩٨	<ul style="list-style-type: none"> ١٤ - وجوب التزام الوسيط بالوفاء بجميع التزاماته الناشئة عن الصفقات التي يتوسط في إبرامها في مواعيدها. أساس ذلك ؟ - وجوب تسوية التزاماته مع السوق وفقاً لنظامه. سواء حصل على تسوية مع عملائه أم لم يحصل . أساس ذلك ؟ - التزامه بسداد المبلغ المستحق عليه. وفقاً للتقرير الصادر عن المقاصة في الموعد الذي يحدده السوق في حالة شراء أوراق مالية باسم أحد المستثمرين ولحسابه. على ألا يتعدى ذلك الموعد انتهاء يوم العمل التالي ليوم التداول . ثم تتم تسوية المبالغ بعد ذلك بين الوسيط والعميل مباشرة حسب الاتفاق بينهما. - الاتفاق بين الوسيط والعميل بشأن التسهيل الائتماني . قد يكون صراحة أو ضمناً. مؤدى ذلك : سماح العميل للوسيط بشراء الأسهم والمتاجرة فيها وبالسحب على المكشوف يرتب التزام العميل سداد ما قد يسفر عنه الحساب من مديونية للوسيط . يستوي أن يكون الإيجاب من أحد الطرفين ولاقى قبولا من الطرف الآخر. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ٩٨٢، ١٠٠٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> ١٥ - جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام النهائية. متى توافرت إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ١٦٩ من قانون الإجراءات المدنية في الموعد المحدد في المادة ١٧٠ منه . 	

قانون		قانون
الصفحة	اللائحة	
٦٦٠	١٠٠	<ul style="list-style-type: none"> - سبق تقديم طلب الالتماس طعنًا بالنقض على الحكم الملتبس فيه . وقضاء محكمة النقض برفض الطعن دون أن تفصل في أصل النزاع موضوعياً . لا يحول دون حقه في سلوك طريق الالتماس . أساس ذلك ؟ - وجوب فصل المحكمة المقدم إليها الالتماس في جوازه من عدمه . دون أن تتقيد بما قضت به محكمة النقض في رفضها للطعن على الحكم محل الالتماس . علة ذلك ؟ مخالفة ذلك . عيب . <p>(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٧)</p>
٦٧١	١٠٢	<ul style="list-style-type: none"> ١٦ - العقد في معنى المواد ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢ من قانون المعاملات المدنية. ماهيته. وانعقاده وأثره؟ - الخلاف بين المتعاقدين في المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها في العقد. يحكم القاضي فيها. طبقاً لطبيعة المعاملة وأحكام القانون. - موجب التعويض في العلاقة التعاقدية. مناطه: إخلال أحد المتعاقدين بالتزامه العقدي. مخالفة الحكم المطعون فيه لذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال. للإخلال بالالتزام. <p>(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٠)</p>
٧٢٠	١٠٨	<ul style="list-style-type: none"> ١٧ - إلتفات المحكمة عن طلب توجيه اليمين الحاسمة التي انصبت صيغتها على إثبات أن موجه اليمين سدد المبلغ المطالب به الثابت بالكتابة. بدعوى أنه لا يجوز إثبات ما هو ثابت بالكتابة إلا بالكتابة. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ١٨ - وجوب إلتزام محكمة الموضوع بأسباغ التكييف القانوني الصحيح لواقعه الدعوى. دون التقيد بما يكيفها به الخصوم. وذلك تحت رقابة محكمة النقض. - الصورية المطلقة والصورية النسبية. ماهية كلا منهما؟ - الورثة. إعتبارهم من الغير بالنسبة للتصرفات الضارة الصادرة من المورث والتي يتلقونها مباشرة من القانون. - الوارث خلف عام لمورثه. مؤدي ذلك: إنتقال حقوق مورثه إليه. حقه في إثبات الصورية في عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثه.

قانون		قانون
الصفحة	القاعدة	
٧٢٨	١١٠	<p>- حق الوارث في العقود التي تصدر من مورثه لإخراج عقار من تركته من ملكه إلى ملكه شخص آخر. أن يثبت الإحتيال على قانون الموارث.</p> <p>بكافة طرق الإثبات. ولو كان العقد ثابتا بسند عريق أو رسمي.</p> <p>- مثال لتكيف خاطئ للصوريه.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
٧٤٨	١١٤	<p>١٩ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه وبما ترتاح إليه من أدله الدعوى الأخرى. شرطه: أن تحيط بأدله الدعوى عن بصر وبصيره وأن يكون إستخلاصها سائفا.</p> <p>- اقتصار قضاها على مجرد الإحالة على تقرير الخبير. دون بيان وجه إستدلالها به ودون أن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية المطروحة عليها. أثره: قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لإستخلاص قاصر.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٩، ١٠٥١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)</p>
٧٤٨	١١٤	<p>٢٠ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. شرطه: أن تفند مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها من مأخذها الصحيح ثم تنزل عليها تقديرها الذي يؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها بأسباب سائفة. مخالفة ذلك. قصور وفساد في الإستدلال. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٩، ١٠٥١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)</p>
٨٢٣	١٢٨	<p>٢١ - استحقاق المصاب ديات متعددة. عن فقدانه أعضاء الجسم المختلفة. أو ذهاب منافعها. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>- ما يملك الإنسان منه عضوا واحدا ومنفعة واحده لا نظير لها في بدنه. استحقاقه عن فقد دية كاملة. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض الجابر للضرر. متى كان القانون أو الشريعة أو الاتفاق لا يوجد بأي منها نص يوجب إتباع معايير معينه في تحديده.</p> <p>- مثال لتقدير تعويض عن فقد نسبة من منفعة عضو دون الاستعانة بالخبرة الفنية.</p> <p>(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>

قانون		قانون
القاعدة	الصفحة	
١٤١	٩٠٥	٢٢ - أخذ الحكم بتقرير الخبير في احتساب رصيد الدين على أساس خصم إجمالي التسديدات مرة واحدة. بدلاً من توجيه الإيداعات لسداد الفوائد أولاً بأول . وعدم رده على دفاع الطاعن في هذا الشأن بما يقسطه . قصور وإخلال بحق الدفاع ومخالفة للقانون. (العلمان رقم ١٢١٤ لسنة ٢٠١١ ، ٥٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٥/٥/٢٠١١)
١٤٣	٩١٤	٢٣ - نقض الحكم. أثره : إلغاء جميع الأحكام التي اتخذ الحكم المطعون فيه أساساً لها. أياً كانت المحكمة التي أصدرته وأياً كان وجه الرأي فيه . سواء كان الحكم الناقض سابقاً عليه أو لاحقاً له. متى كانت أوراق الطعن في الحكم الأخير قد تضمنت الدليل على نقض الحكم الأول. علة ذلك ؟ مثال. - جواز إحالة الحكم المنقوض إلى ذات الدائرة السابق الإحالة عليها للحكم المتصل بهذا الحكم. لحسن سير العدالة. (العلمان رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٥/٥/٢٠١١)
١٥٠	٩٦٣	٢٤ - عقد إيجار العقار التي تزيد مدته عن أربع سنوات. من عقود التراضي. - انعقاده بتلاقي الإيجاب والقبول بين طرفيه. تترتب عليه جميع آثاره بمجرد تمامه. دون توقف على تسجيله. علة ذلك ؟ - التسجيل . إجراء استلزمه القانون للتنفيذ. - الشرط الوارد في المادة (٦٥) من القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بتسجيل التصرفات وعقود الإيجار التي تزيد مدتها على أربع سنوات. لا يغير من الطبيعة الرضائية لعقد الإيجار . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ مثال . (العلمان رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢١/٥/٢٠١١)
		٢٥ - وجوب التزام دولة الإمارات العربية بالقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها ومنها قرارات التحكيم الدولية . وتنفيذها في إقليمها ولو تعارضت مع قوانين أخرى سابقة . - وجوب تنفيذها كقرارات ملزمة وفقاً للقواعد الإجرائية المقررة في الدولة. وأن لا تفرض على الاعتراف بقرارات التحكيم تلك ولا على تنفيذها شروط أو رسوم أو أعباء أكثر تشدداً من تلك المفروضة على قرارات التحكيم المحلية . أساس ذلك ؟

قانون		قانون
القائمة	الصفحة	
١٥٨	١٠٠٧	<ul style="list-style-type: none"> - الحالات التي تبرر رفض إصدار الأمر بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي الأصلي في معنى المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ في شأن تنفيذها أحكام المحكمين الأجنبية. - مخالفة ذلك. ولو كانت محاكم الدولة المختصة بنظر المنازعة. خطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
١٥٩	١٠١٣	<p>٢٦</p> <ul style="list-style-type: none"> - حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين متى كانت الالتزامات متقابلة مستحقة الأداء. أن يمتنع عن تنفيذ التزامه. إذا لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به. دون حاجة إلى تنبيه بذلك أو حكم بفسخ العقد. أساس ذلك ؟ - اقتصار الأمر في ذلك على وقف تنفيذ الالتزام. دون أن يعد ذلك فسخاً للعقد. أساس ذلك ؟ مثال. - اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه عند عدم تنفيذ الالتزام الناشئة عنه. إلا إذا اتفق المتعاقدين صراحة على ذلك. المادتان (٢٧٢، ٢٧٤) مدني. - عدم نفاذ الحق المعلق على شرط واقف. إلا إذا تحقق الشرط. مؤداه : عدم جواز تقاضي الدائن حقه هذا قبل تحقق الشرط. <p>(الطعن رقم ٩٨، ١٠٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
		<p>٢٧</p> <ul style="list-style-type: none"> - أحكام المحكمين غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن. المادة (٢١٧) إجراءات مدنية. - الأحكام الصادرة من المحاكم بالمصادقة على حكم المحكمين أو ببطلانه. جواز الطعن فيها بطرق الطعن المناسبة. عدا تلك الأحكام المفوض فيها المحكمون من الخصوم بالصلح. أو كانوا قد نزلوا صراحة عن حق الاستئناف. أو كانت قيمة النزاع لا تزيد على عشرة آلاف درهم. - عدم جواز اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح. إلا إذا وضحت إرادة الخصوم في التعبير عن ذلك وضوحاً تاماً أو صريحاً. - عدم كفاية اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح. بمجرد الاتفاق في شرط التحكيم أو بمشارطته على جعل حكم المحكم باتاً ونهائياً وعلى إعفائه من التقيد بأحكام قانون الإجراءات المدنية. علة ذلك ؟ - المقصود بالتنازل عن الحق في الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٢/٢١٧ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته. وعلته ؟

قانون		قانون
الصفحة	القاعدة	
١٠٢١	١٦٠	<ul style="list-style-type: none"> - تفسير العقود والمشارطات . موضوعي. شرطه : أن يكون سائفاً ولا يخالف الثابت في الأوراق . ولا يخرج عن المعنى الظاهر للمحرر. - التحكيم والتوفيق والصلح . ماهية كلاً منهم وما يترتب عليه وأثره . أساس ذلك ؟ - مثال لتفسير معيب لعبارات وثيقة التحكيم بشأن تفويض المحكم بالصلح. <p>(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
١١٠١	١٧٣	<ul style="list-style-type: none"> - قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعن بالوفاء بقيمة الشيك الذي حصلت عليه المطعون ضدها بطريق غير مشروع بالرغم من القضاء بحكم جنائي بات بانتفاء الركن المادي لجريمة الشيك . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك . وعلته ؟ <p>(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١١٠٤	١٧٤	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى. موضوعي. شرطه : أن تكون قد محصت الدعوى عن بصر وبصيرة. وأن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية التي يتمسك بها الخصم على وجه الجزم بما يقسطها . مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. - عبء إثبات الوفاء للعامل بالأجر المستحق له. وقوعه على عاتق رب العمل. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٦)</p>
١١١٨	١٧٨	<ul style="list-style-type: none"> - جواز الطلب إلى المحكمة تصحيح. الخطأ المادي في العقد الذي يخرج من قصد المتعاقدين بكافة طرق الإثبات ومنها الإحالة إلى التحقيق. ولو كان العقد ثابتاً بالكتابة . مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ مثال . <p>(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>
١٢٠٧	١٩٤	<ul style="list-style-type: none"> - قبول الحكم المطعون فيه مذكرة من المطعون ضدها لم يطلع عليها الطاعن. واستنادها على ما جاء فيها. مخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>

قانون		قانون
الصفحة	القاعدة	
١٢٢٦	١٩٧	<p>٣٢ - سريان أحكام قانون الخدمة المدنية في الحكومة الاتحادية في كل ما ورد به. على المنازعات المتعلقة بالشرطة والأمن في إمارة أبوظبي وبما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ في شأن قوة شرطة وأمن إمارة أبوظبي . أساس ذلك؟</p> <p>- عدم سماع الدعوى المتعلقة بالقرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الموارد البشرية للحكومة الاتحادية. بعد إنقضاء مدة ستين يوماً من يوم العلم اليقيني بالقرار.</p> <p>- الدفع بعدم سماع الدعوى لرفعها بعد الميعاد. دفاع جوهري. وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٧ ، ٦٣٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٣٠	١٩٨	<p>٣٣ - التعويض الناشئ عن الضرر الذي يرتكبه الغير. اختلافه عن الفوائد التأخيرية المترتبة على التأخير في تنفيذ الالتزامات المالية. لاختلاف سبب كل منهما.</p> <p>- جواز القضاء بكل منهما متى توافر سببه. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٥ ، ٧٩٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٥٠	٢٠٠	<p>٣٤ - وجوب تصدي محكمة الموضوع من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام. مخالفة ذلك . عيب .</p> <p>- وجوب تظلم الموظف كتابةً من القرار الإداري الصادر بحقه على النحو الذي بينته المادة (١٧٥) من لائحة الموارد البشرية الخاصة بالشركة المطعون ضدها. إلى الجهة المحددة بالمادة (١٧٦) من ذات اللائحة. وذلك قبل رفع الدعوى أمام القضاء . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
		<p>٣٥ - إقامة مبان على أرض مملوكة للغير بسبب شرعي. تزيد قيمتها على قيمة الأرض المقامة عليها. أثره : وجوب تملك هذا الجزء من الأرض لمن أقام البناء. بضمن المثل. المادة (١٢٧) مدني. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p>

قانون		قانون	
القاعدة	الصفحة		
٢٢٢	١٣٦٧	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز الفصل في نزاع على خلاف حكم آخر صدر في ذات الموضوع بين ذات الخصوم وحاز قوة الأمر المقضي به. المادة (١٧٢) إجراءات مدنية. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون . مثال . <p>(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>	
٢٢٧	١٤٠٦	<ul style="list-style-type: none"> - جواز تعديل المدعي طلباته أمام الاستئناف. شرطه : أن يكون ذلك في نطاق ما رفع عنه الاستئناف فقط. - الطلبات الجديدة منه أمامها. عدم قبولها. المادة (١٦٥) إجراءات مدنية. - جواز التنازل صراحة أو ضمناً أمام الاستئناف عن بعض طلباته أمام محكمة أول درجة . مكثفياً بالمقدار الذي يحدده في صحيفة الاستئناف. - وجوب تقيد محكمة الاستئناف عند الفصل في الخصومة بهذه الطلبات المعدلة. - مخالفتها ذلك والحكم بما يزيد على مقدار ما عدل أمامها. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)</p>	٣٦
٢٣٥	١٤٤٨	<ul style="list-style-type: none"> - الفائدة التأخيرية . تعويض للدائن عن الضرر الذي أصابه من مطل المدين . - الضرر في هذه الحالة مفترض. لا يقبل إثبات العكس. - وجوب تعويض المضرور بنسبة معينة مقابل خطأ التأخير. - احتساب تلك النسبة من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. إذا كان تقدير الدين من سلطة محكمة الموضوع. - احتسابها من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد. إذا كان الدين محدداً سلفاً. ولو نازع المدين في استحقاق الدين أو أصله. - مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ و ٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>	٣٧
		<ul style="list-style-type: none"> - لموكل المحامي الحق في سحب الوكالة منه وعزله عنها. شرطه : أن لا يتعسف في استعمال هذا الحق. بعزله دون سبب مشروع. مخالفة ذلك . أثره : وجوب دفعه لكامل الأتعاب عن تمام مباشرة المهمة الموكلة إليه . أساس ذلك ؟ - عزله بسبب مشروع . أثره : للمحكمة أن تنقص مقدار الأتعاب متى رأت أنها مبالغ فيها بمراعاة ما تتطلبه القضية من جهد وما عاد على الموكل من نفع. 	٣٨

قانون		قانون	
القائمة	الصفحة		
١٤٩٠	٢٣٩	<ul style="list-style-type: none"> - مخالفة المحكمة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠١١ س٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٣)</p>	
١٥٠٥	٢٤٢	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب التزام محكمة الإحالة عند نظرها للدعوى المحالة عليها بعد النقض. - بالمسائل القانونية التي فصلت فيها محكمة النقض. - المقصود بالمسألة القانونية في هذا الشأن. ماهيتها ؟ مثال. - مخالفة محكمة الإحالة ذلك بعدم الالتزام بما فصل فيه الحكم الناقض. - خطأ في تطبيق القانون. <p>(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ س٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)</p>	٣٩
١٥١٩	٢٤٤	<ul style="list-style-type: none"> - تصحيح الأحكام في معنى المادة ١٣٧ إجراءات مدنية. ماهيتها ؟ - تصوير محكمة الاستئناف ما ورد في منطوق الحكم على أنه خطأ مادي وإنزال القاعدة القانونية عليه على هذا الأساس دون أن تكون مدونات الحكم المستأنف أو منطوقه تتضمن هذا الخطأ المادي. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١١ س٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)</p>	٤٠
١٥٨٩	٢٥٥	<ul style="list-style-type: none"> - ميعاد تقادم دعوى إلغاء القرار الإداري. خمسة عشرة عاماً. أساس ذلك ؟ - عدم جواز تطبيق القانون المقارن. في تحديد مواعيد وآجال تقادم الدعوى وسقوطها أو عدم سماعها سواء كان التقادم بسقوط أو مكسب وكذلك طرق الطعن في الأحكام. - وقوف ذلك عند حد إكمال نقص أو سد فراغ في التشريع الوطني. علة ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٠١١ س٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)</p>	٤١
		<ul style="list-style-type: none"> - شروط انعقاد العقد وماهية الإيجاب والقبول وماهية عقد البيع وماهية الثمن. في معنى المواد ٥١١، ٥٠٣، ٤٩٠، ٤٨٩، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٥ من قانون المعاملات المدنية ؟ - متى تنتقل ملكية المبيع من البائع إلى المشتري ؟ - وجوب مبادرة كل من المتعاقدين إلى تنفيذ التزامه الناشئ عن عقد البيع. إلا ما كان موجلاً منه. - عقد بيع المحل التجاري. رضائي. أثره : تمامه وإنتاج آثاره وما يترتب عليها من التزامات شخصية. متى تم التراضي عليها من الطرفين وكانت صحيحة مستكملة أركانها القانونية. علة ذلك ؟ 	٤٢

قانون		قانون
القاعدة	الصفحة	
٢٥٩	١٦١١	<ul style="list-style-type: none"> - الكتابة ليست شرطاً من شروط انعقاده أو إثباته. مهما كانت قيمته. - جواز إثباته بكافة طرق الإثبات. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال. <p>(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/١٧)</p>
٢٦٠	١٦١٥	<ul style="list-style-type: none"> ٤٣ - حجية الحكم الجنائي الذي قضى بثبوت مساهمة المجني عليه في الخطأ المسند للمتهم أمام المحكمة المدنية التي تنظر في دعوى التعويض. متى كان قد أفصح في أسبابه المرتبطة بمنطوقه عن ذلك سواء كان ذلك صراحةً أو ضمناً وكان قد أصبح باتاً. - وجوب تقيد المحكمة المدنية به في مدى مساهمة المجني عليه في وقوع الضرر أو نفيه. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ٦٠٣، ٦٥٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/١٧)</p>
٢٦٣	١٦٣٠	<ul style="list-style-type: none"> ٤٤ - إعمال الحكم المطعون فيه أحكام القانون رقم ٢٠ بشأن إيجار الأماكن بإمارة أبوظبي من حيث مدة الإنذار ورغم قضاء لجنة فض المنازعات الإيجارية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وصيرورته حكماً حائزاً لقوة الأمر المقضي به. دون أحكام قانون المعاملات المدنية. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٤٥ - التحكيم جواز رفعه عن طريق المحكمة. أو بالتحكيم الخاص أو المؤسسي الحاصل خارج المحكمة. المادة ٢١٢ إجراءات مدنية. - إجراءات رفع التحكيم في كل من هذه الطرق. في معنى المادة السالف ذكرها ؟ - إجراءات إيداع حكم التحكيم الذي تم عن طريق المحكمة قلم كتابها ومواعيد ذلك. والمستندات المطلوب إيداعها في معنى المادة ٢١٢ المار ذكرها ؟ - الإجراءات المطلوب اتخاذها في التحكيم الذي يتم خارج المحكمة. ماهيتها في معنى تلك المادة ؟ - إيداع حكم التحكيم الحاصل خارج المحكمة قلم كتاب المحكمة. غير لازم. - وجوب تسليم صورة الحكم إلى أطراف النزاع وهم وشأنهم في اتخاذ الإجراءات للتصديق على الحكم أو إبطاله.

قانون		قانون	
القائمة	الصفحة		
١٦٤٨	٢٦٧	<ul style="list-style-type: none"> - القرار الصادر في حكم التحكيم. لا يعتبر حكماً صادراً في مجلس قضاء. وإن كان المشرع قد وصفه بأنه حكم. أساس ذلك ؟ - إصدار حكم التحكيم باللغة الإنجليزية. صحيح. ما دام الخصوم قد اتفقوا على ذلك في العقد المبرم بينهم. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ - إيداع مسودة في حكم التحكيم. غير لازم . مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ 	
١٦٥٨	٢٦٨	<ul style="list-style-type: none"> - نكول جهة الإدارة عن وعدها للمطعون ضده برفضها منحة إجازة دراسية. وعدم معاملتها له بالمساواة. مع زملائه في الوظيفة . مخالفة لمبدأ الثقة في أعمال الإدارة ولمبدأ المساواة بين الموظفين. - وجوب بيان جهة الإدارة المبررات التي استندت إليها في تقديرها لرفض منح المطعون ضده إجازة دراسية. وكذلك مبررات منحها تلك الإجازة لزملائه الآخرين. ولو كان المنع والمنح من سلطتها الجوازية . مخالفة ذلك. يعيب القرار بعدم المشروعية. 	٤٦
١٧١٣	٢٧٨	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً . ما دام القانون أو الاتفاق لم ينص على إتباع معايير معينة. - عدم سرية القانون . إلا على الوقائع أو المراكز القانونية التي تنشأ في ظله. - عدم مراعاة الحكم المطعون فيه لسرية المرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٣ في شأن تنظيم قطاع الاتصالات وتعديلاته على واقعة النزاع من عدمه. قصور وخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ مثال. 	٤٧
١٧١٣	٢٧٨	<ul style="list-style-type: none"> - التزام المؤمن في التأمين على الأشياء. بأداء الضمان أو المبلغ المستحق إلى المؤمن له أو المستفيد بمجرد تحقق الخطر. - حق المستفيد في الرجوع على المؤمن في التأمين من المسؤولية المدنية. مناطه: قيام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه المسؤولية. دون اشتراط استيفاء المتضرر للمبالغ المطالب بها. - مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ 	٤٨

قانون		قانون
الصفحة	القائمة	
١٧٤٩	٢٨٤	<p>٤٩ - حوالة الدين. ماهيتها في معنى المواد (١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٩) من قانون المعاملات المدنية ؟</p> <p>- متى تتم حوالة الدين في معنى المواد السالف بيانها ؟</p> <p>- إتمام حوالة الدين بالاتفاق بين المدين والمحال عليه. نفاذها في حق الدائن. بقبوله لها. أساس ذلك ؟</p> <p>- انعقاد الحوالة بالتراضي. أثره : تحول الدين إلى ذمة المحال عليه والتزامه بالوفاء بها للدائن. وبراءة ذمة المدين الأصلي منها قبل الدائن. مثال لانعقاد الحوالة.</p> <p>- مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعون أرقام ٨٧٢، ٨٢١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٧٧٠	٢٨٦	<p>٥٠ - استحقاق العامل بدل تذكرة سفر عن كل سنة من سنوات الخدمة. غير مقيد في ذلك بتجديد العقد بعد مدة معينة من عدمه. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٩، ٣٦٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
١٧٨٤	٢٨٧	<p>٥١ - متى تكون خدمة الموظف مستمرة ومتى لا تكون كذلك ؟</p> <p>- وجوب منح الموظف مكافأة نهاية الخدمة عن كامل المدة التي عمل بها لدى أكثر من جهة باعتبارها مدة واحدة متصلة متى كانت خدمته لديها مستمرة دون انقطاع. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>- وجوب احتساب تلك المكافأة على أساس الراتب الأساسي للموظف في آخر جهة كان يعمل بها عن كامل مدة عمله في كل تلك الجهات.</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
١٨٥٥	٣٠٣	<p>٥٢ - حجية الأحكام. مناطها: إتحاد الدعويان موضعاً وخصوماً وسبباً وأن تكون المسألة الأساسية بينهما واحدة قضى فيها بحكم بات في الدعوى السابقة وقد تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقراراً جامعاً. بحيث تكون هي الأساس فيما يدعيه الطرفان. مثال.</p> <p>- تقدير ذلك موضوعي. ما دام سائغاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>

قانون		قانون
الصفحة	القاعدة	
١٨٦٩	٣٠٦	<p>٥٣ - عدم جواز الطعن في الأحكام بالإستئناف. إذا كان المحكمون مفوضون بالصلح أو كان الخصوم قد نزلوا صراحة عن الحق في الاستئناف. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٨١	٣٠٩	<p>٥٤ - بطلان الاتفاق على التوكيل الذي يبرمه الوكيل متجاوزا فيه الأمور المحددة بعقد الوكالة. بطلانا نسبيا لمصلحه الموكل. دون خصمه.</p> <p>- الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة. دفع موضوعي. متصل بمسألة أوليه يقصد به الرد على الدعوى برمتها.</p> <p>- تعيين المحكمة للمحكم. أثره: عدم جواز الرجوع إليها في ذلك عند التصديق على الحكم. علة ذلك؟</p> <p>- مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
٣٦٥	٣٨	<p>راجع أيضا: طلب تفسير القاعدة رقم ٢٦٥ من ١٦٣٨</p> <p>ب (إلغاء القانون:</p> <p>راجع أيضا: سريان القانون من حيث الزمان</p> <p>ج (القانون الواجب التطبيق:</p> <p>١ - جواز إدراج الأشخاص المستثنين من وثيقة التأمين الموحد المنصوص عليهم في المادة (١/١) من تلك الوثيقة الصادر بها قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل في ملحق وثيقة التأمين وشمولهم بالتأمين عليهم. مقابل مبالغ متفق عليها تلتزم بها شركة التأمين عند حدوث الضرر المؤمن ضده.</p> <p>- سائقي السيارات المستأجرة ومركبات النقل العام وسيارات تعليم القيادة. يستمدون حقهم في التعويض من القانون مباشرة. طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية.</p> <p>- تقدير التعويض الجابر للضرر المستحق لهم. دون سلطة محكمة الموضوع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٨، ١١٥٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
		<p>٢ - عدم انطباق أحكام المادة (٤٧٦) من قانون المعاملات المدنية المتعلقة بسماع الدعوى. على المنازعات المتعلقة بحقوق التجار والصناع عن معاملات مارسوها قبل بعضهم البعض. التي يحكمها قانون المعاملات التجارية. مثال.</p>

قانون		قانون
الصفحة	القاعدة	
٢٣٥	٤٩	<p>- الفوائد التأخيرية في المعاملات التجارية استحقاقها. مناطه: تأخر المدين في الوفاء بالتزام محله مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت طلبه. أو من الممكن تحديد مقداره وفق أسس ثابتة لا يكون للقضاء سلطة في تقديرها.</p> <p>- المنازعة في استحقاق المبلغ كله أو بعضه. لا أثر لها في تعيين المقدار. كفاية التأخر في الوفاء بالدين لقيام الضرر في حق الدائن من تاريخ المطالبة القضائية.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٢٧٧	٥٦	<p>٣ - القانون الواجب التطبيق على المطالبة بحق الفندق في المطالبة بقيمة الخدمات التي قدمها لعملائه هو النص الوارد في المادة (٤٧٦) من قانون المعاملات المدنية. بشأن التقادم. وليس النص الوارد في المادة (٩٥) من قانون المعاملات التجارية. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٤٦٨	٧٢	<p>٤ - غرفة التجارة والصناعة. من أشخاص القانون الخاص. مؤدى ذلك : قراراتها ليست قرارات إدارية وموظفوها يخضعون لأحكام قانون العمل الاتحادي. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٣٣، ٩٨١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>٥ - إنزال الحكم أحكام المواد (١٢٥٨، ١٢٦٠) من قانون المعاملات المدنية على واقعة الدعوى باعتبار أن التصرف في حقيقته هبة وقعت في مرض الموت تعتبر بمثابة وصية لوارث . لا تجوز إلا بإجازة الورثة لها. دون أحكام المادتين (٥٩٨، ٥٩٩) من ذات القانون. صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٥٢	٨٦	<p>٦ - استطراد الحكم إلى قرارات قانونية لا تؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها. لا عيب . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)</p>
		<p>٧ - شركة أبوظبي للإعلام . مؤسسة خاصة . مؤدى ذلك : ثبوت صفة التاجر لها في ما تنشئه من شركات أو تملكه أو تساهم فيه الدولة أو المؤسسات العامة.</p> <p>- سريان أحكام القانون التجاري على ما يثور من منازعات بشأنها. إلا ما استثنى بنص خاص.</p>

قانون		قانون	
القائمة	الصفحة		
		<ul style="list-style-type: none"> - أعمال الإذاعة والتلفزيون وإصدار الصحف والمجلات التي تدخل في أنشطتها. أعمال تجارية. ما دام الغرض منها تحقيق الربح. أساس ذلك ؟ - انتفاء طابع المؤسسة العامة عنها. - النصوص الواردة في القانون والتي تشكل بعض المعايير المميزة للمؤسسة العمومية. غير كافية لإضفاء الطابع العام عليها. ما دام قانون إنشائها جعلها شركة مساهمة عامة. وأن إدارتها تتم وفق أسس تجارية واستثمارية وفق أحكام القانون الخاص. - خضوعها لأحكام القانون الخاص . واعتبار أموالها أموالاً خاصة. - القرارات التي تصدرها ليست قرارات إدارية. وموظفوها ليسوا موظفين عموميون. - سريان أحكام قانون العمل عليهم. ما لم يكن للمؤسسة نظام خاص يحكم مواردها البشرية. فأحكامه هي التي تسري متى تضمنت أحكاماً أكثر فائدة ومزايا أفضل من قانون العمل للعاملين بها ولم تنزل عن الحد الأدنى لحقوق العمال المنصوص عليها في قانون العمل. أساس ذلك ؟ - حق العاملين بشركة أوظيفي للإعلام في المطالبة وفقاً لقواعد المنازعات العادية للتقاضي في المطالبة بإبطال التصرفات والقرارات التي يعتبرونها مخالفة لأحكام لائحة الموارد البشرية . أساس ذلك ؟ - وجوب تقديم الموظف تظلم كتابي إلى رئيسه المباشر موقفاً عليه منه متضمناً بيانات الموظف والقرار المتظلم منه وتاريخ صدوره وموضوع التظلم وأسبابه مشفوعاً بالمستندات. قبل اللجوء إلى القضاء. - انتفاء الطابع الإداري عن القرار المطعون فيه . لا يحول دون نظر الدعوى أمام الدائرة الإدارية بمحكمة النقض. علة ذلك ؟ - عدم إيراد الحكم المطعون فيه لدفع الطاعة بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم التظلم . أو الرد عليه. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ 	
٥٨٧	٨٩	(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ إداري- جلسة ٢٠١١/٤/٦)	
		<ul style="list-style-type: none"> - القضاء باختصاص جهة القضاء العادي بالنظر في المنازعات الإيجارية المتعلقة بالأماكن التي تمارس الأنشطة السياحية والفندقية . استناداً إلى نص المادة ٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٦ بشأن إيجار الأماكن لإمارة أبوظبي. صحيح. أساس ذلك ؟ 	٨

قانون		قانون
القائمة	الصفحة	
٦٢٨	٩٥	<p>- تطبيق أحكام الإيجار المنصوص عليها في قانون المعاملات المدنية على هذه الحالة. صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٢)</p>
٦٢٨	٩٥	<p>٩ - القضاء بانتهاء عقد إيجار المحل المؤجر بالفندق لوجود نص فيه على انتهائه بانتهاء مدته ولا يحدد إلا باتفاق الطرفين. استناداً إلى حكم المادة ٧٩١ من قانون المعاملات المدنية. بعد ثبوت عدم تجديده من طرفيه. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٢)</p>
٦٥٥	٩٩	<p>١٠ - قصر التزام رب العمل بالالتجاء إلى دائرة العمل قبل اللجوء إلى التقاضي أمام القضاء. على الحالات التي يكون النزاع فيها متعلقاً بالحقوق الناشئة عن أحكام قانون العمل.</p> <p>- مطالبة العامل شركة التأمين بالتعويض الناشئ عن عقد التأمين. دون اللجوء إلى دائرة العمل. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٨٢٣	١٢٨	<p>١١ - استحقاق المصاب ديات متعددة. عن فقدانه أعضاء الجسم المختلفة. أو ذهاب منافعها. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>- ما يملك الإنسان منه عضواً واحداً ومنفعة واحدة لا نظير لها في بدنه. استحقاقه عن فقدانه دية كاملة. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض الجابر للضرر. متى كان القانون أو الشريعة أو الاتفاق لا يوجد بأي منها نص يوجب إتباع معايير معينة في تحديده.</p> <p>- مثال لتقدير تعويض عن فقد نسبة من منفعة عضو دون الاستعانة بالخبرة الفنية.</p> <p>(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
		<p>١٢ - وجوب التزام دولة الإمارات العربية بالقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها ومنها قرارات التحكيم الدولية . وتنفيذها في إقليمها ولو تعارضت مع قوانين أخرى سابقة .</p> <p>- وجوب تنفيذها كقرارات ملزمة وفقاً للقواعد الإجرائية المقررة في الدولة. وأن لا تفرض على الاعتراف بقرارات التحكيم تلك ولا على تنفيذها شروط أو رسوم أو أعباء أكثر تشدداً من تلك المفروضة على قرارات التحكيم المحلية . أساس ذلك ؟</p>

قانون		قانون
الصفحة	القاعدة	
١٠٠٧	١٥٨	<p>- الحالات التي تبرر رفض إصدار الأمر بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي الأصلي في معنى المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ في شأن تنفيذها أحكام المحكمين الأجنبية.</p> <p>- مخالفة ذلك. ولو كانت محاكم الدولة مختصة بنظر المنازعة. خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
١٠٥٨	١٦٨	<p>١٣ - عدم تطبيق محكمة الموضوع القرار رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٩ في شأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم أعمال البناء في إمارة أبوظبي. لعدم نشره في الجريدة الرسمية. صحيح. أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١١١١	١٧٦	<p>١٤ - عدم سريان أحكام القرار الوزاري رقم ١٧٦ لسنة ٢٠٠٩ في شأن ضوابط إنهاء خدمة المواطنين العاملين في القطاع الخاص الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧ على الوقائع السابقة عليه. المادة (٥) من القرار.</p> <p>- الحالات التي يعد فيها فصل العامل المواطن في القطاع الخاص بغير سبب مشروع وتلك التي تعد بسبب مشروع في معنى المادة الأولى من القرار الوزاري السالف بيانه.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>
١٢٢٦	١٩٧	<p>١٥ - سريان أحكام قانون الخدمة المدنية في الحكومة الاتحادية في كل ما ورد به. على المنازعات المتعلقة بالشرطة والأمن في إمارة أبوظبي وبما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ في شأن قوة شرطة وأمن إمارة أبوظبي. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم سماع الدعوى المتعلقة بالقرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الموارد البشرية للحكومة الاتحادية. بعد انقضاء مدة ستين يوماً من يوم العلم اليقيني بالقرار.</p> <p>- الدفع بعدم سماع الدعوى لرفعها بعد الميعاد. دفاع جوهري. وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٧، ٦٣٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>

قانون		قانون
القائمة	الصفحة	
١٦	٢١٤	١٣١٥
<ul style="list-style-type: none"> - إقرار المدين بالحق صراحةً أو دلالةً يقطع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى. المادة (٤٨٢) مدني . مثال. - سريان أحكام القانون الجديد الذي حدد مدة للتقدم أقصر من المدة المحددة في القانون القديم من وقت العمل به ولو كانت المدة القديمة قد بدأت قبل ذلك. إلا إذا كانت المدة الباقية التي حددها القانون القديم أقصر من المدة التي قررها النص الجديد. فهي الواجب العمل بها . المادة (١، ٢/٧) مدني . مثال. - انقطاع المدة المقررة لعدم سماع الدعوى. أثره : بدأ مدة جديدة كالمدة الأولى. المادة (١/٤٨٥) مدني. 		(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)
١٧	٢١٥	١٣٢١
<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تقديم الخصم الذي يتمسك بأحكام قانون أجنبي نصوص هذا القانون كاملة ومترجمة إلى العربية . مخالفة ذلك . أثره : وجوب تطبيق قانون الدولة. لا يغير من ذلك تقديمه صورة ضوئية للسجل التجاري للبنك الطاعن في البلد الأجنبي. أساس ذلك؟ 		(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٢٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)
١٨	٢٢٧	١٤٠٦
<ul style="list-style-type: none"> - جواز الاتفاق في وثيقة التأمين أو في ملحق لها على أن يغطي التأمين الأشخاص المستثنين منه بحسب الأصل المنصوص عليه في البند ١/١ من وثيقة التأمين الموحدة الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل بالقرار رقم ٨١ لسنة ١٩٨٧ بشأن وثائق التأمين على السيارات. - وجوب تطبيق ما اتفق عليه الطرفان باعتباره مصدر الحق في المطالبة بالتعويض وليس نصوص القانون. - اعتبار وثيقة التأمين المنصوص فيها أو في ملحقها على استحقاق المستثنين للتعويض اشتراطاً لمصلحة الغير وسريان أحكام هذا الاشتراط عليها. 		المادتين (٢٥٤، ٢٥٦) مدني . مثال.
(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)		
١٩	٢٣١	١٤٢٠
<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسات الخاصة خضوعها في علاقاتها مع العاملين لديها لأحكام قانون العمل ولو كانت تقوم على إدارة مرفق عام وتؤدي خدمة عامة. - مثال لمؤسسة تملك الدولة ٦٠٪ من أسهمها والباقي تملكه شركة خاصة. وتهدف إلى تطوير رياضة السيارات في الدولة. 		(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١١)

قانون		قانون
الصفحة	القائمة	
١٥٨٩	٢٥٥	<p>٢٠ - ميعاد تقادم دعوى إلغاء القرار الإداري. خمسة عشرة عاماً. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم جواز تطبيق القانون المقارن. في تحديد مواعيد وآجال تقادم الدعوى وسقوطها أو عدم سماعها سواء كان التقادم بسقوط أو مكسب وكذلك طرق الطعن في الأحكام.</p> <p>- وقوف ذلك عند حد إكمال نقص أو سد فراغ في التشريع الوطني. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٥٩٦	٢٥٦	<p>٢١ - تطبيق المحكمة أحكام قانون الخدمة المدنية في إمارة أبوظبي في شأن فصل الموظف العامل في جهة يخضع الموظفون فيها لأحكام النظم الخاصة بها. لا عيب . ما دامت تلك النظم قد خلت من تنظيم الضمانات والإجراءات التأديبية التي تكفل صيانة حقوق الموظف في الدفاع بما يضمن حيادية وموضوعية المحاكمة التأديبية. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٦٠١	٢٥٧	<p>٢٢ - تطبيق لائحة الموارد البشرية لشركة أبوظبي للخدمات الصحية (صحة) على واقعات النزاع بين الطاعنان والمطعون ضدها. صحيح.</p> <p>- الخدمة المستمرة. ماهيتها ؟</p> <p>- الموظف المنقول يصطحب معه حالته الوظيفية من الجهة المنقول منها إلى الجهة المنقول إليها. وتحل الجهة المنقول إليها محل الجهة المنقول منها في جميع الحقوق والالتزامات.</p> <p>- استحقاق الموظف غير المواطن لدى شركة أبوظبي للخدمات الصحية لمكافأة نهاية الخدمة راتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته للثلاث سنوات المتصلة وراتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة المتصلة التالية محسوباً على آخر راتب أساسي تقاضاه عن خدمته الفعلية بالمنشأة التي يعمل بها.</p> <p>- الموظف المنقول من وزارة الصحة إلى الهيئة العامة للخدمات الصحية. اعتبار مدة خدمته متصلة ومستمرة. تحمل الهيئة قيمة الفروق المالية عن مكافأة نهاية خدمته على أساس آخر مرتب له لدى الهيئة وليس لدى وزارة الصحة عند نقله منها.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>

قانون		قانون
الصفحة	الرقم	
١٦٣٠	٢٦٣	٢٣ - إعمال الحكم المطعون فيه أحكام القانون رقم ٢٠ بشأن إيجار الأماكن بإمارة أبوظبي من حيث مدة الإنذار برغم قضاء لجنة فض المنازعات الإيجارية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وصيرورته حكماً حائزاً لقوة الأمر المقضي به. دون أحكام قانون المعاملات المدنية. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)
١٦٨٥	٢٧٣	٢٤ - التزام شركة التأمين بتعويض المضرور من الغير عما لحقه من أضرار نتيجة وقوع حادث من السيارة المؤمن عليها في أي مكان تستخدم فيه. استناداً إلى أحكام القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. وليس قانون السير والمرور فيما نص عليه من سريان أحكامه على المركبات في الطرق العامة. أساس ذلك ؟ - لا وجه لتطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعديل أحكام القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بإضافة فقرة جديدة (ز) إلى البند (١١) من الشروط العامة من وثيقة التأمين المتعلقة بالحوادث التي تقع خارج الطريق كما هو معرف به من أنه كل سبيل مفتوح للسير العام. على هذه الحالة . أساس ذلك وعلمته ؟ (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)
١٧٤٤	٢٨٣	٢٥ - سريان أحكام قانون المعاملات التجارية فيما نص عليه بالنسبة للفوائد والمعمول به اعتباراً من ١٩٩٣/١٢/٢٠ دون أحكام المعاملات المدنية رقم ٣ لسنة ١٩٧٠. أساس ذلك ؟ - عدم العمل بأحكام النص الوارد في المادة ٦٣ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ الخاص بعدم قبول الدعوى بطلب الفوائد عن مبلغ محكوم به أهمل قرار المحكمة أي أمر بشأنه اعتباراً من تاريخ العمل بقانون المعاملات التجارية المار ذكره. علة ذلك ؟ - حق الدائن بالمطالبة بالفوائد أو باستردادها على استقلال . سواء كانت تأخيرية أو غير ذلك إذا كانت استقطعت بغير وجه حق مع المطالبة بأصل الدين. مثال. (الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)
		٢٦ - حق صاحب ترخيص المدرسة الخاصة في تحديد الرسوم المدرسية لها. حده : اعتماد وزارة التربية والتعليم لتلك الرسوم.

قانون		قانون
القائمة	الصفحة	
٢٨٨	١٧٨٩	<ul style="list-style-type: none"> - حق الوزارة في إنقاص الرسوم المقدمة من صاحب الترخيص للحد المناسب. - خضوع المؤسسات التعليمية الخاصة لرقابة وزارة التربية والتعليم للتحقق من تطبيق أحكام القانون. <p>(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
٨	٤٢	<p>د) تطبيق القانون:</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - القضاء بالفوائد التأخيرية والتعويض معاً . لا عيب . أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٩)</p>
٩	٥٠	<ul style="list-style-type: none"> ٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف أوجه دفاعهم والرد عليها استقلالاً. إيرادها للحقيقة التي اقتضت بها. فيه الرد الضمني المسقط لما أثاروه . - عبء إثبات الدعوى وقوعه على عاتق المدعي. المحكمة غير مكلفة بتهيئة وسائل الإثبات له - لا ضمان على من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً المادة (١٠٤) من قانون المعاملات المدنية. - وجوب الضمان على من استعمل حقه استعمالاً غير مشروع. - حالات استعمال الحق على وجه غير مشروع . في معنى المادة (١٠٦) من ذات القانون. ماهيتها ؟ - الالتجاء إلى القضاء للدفاع عن الحق . أمر مشروع. شرطه : أن لا يسيء الشخص استعمال هذا الحق. - إثبات تصور صاحب الحق احتمال وقوع الضرر من جراء استعماله لحقه. عدم كفايته. لإثبات سوء النية . علة ذلك ؟ - تقدير قيام سوء النية والكيد وقصد الإضرار . موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ. - ثبوت النسب شرعاً. مانعاً لنفيه قانوناً. المادة (٤/٩٠٥) من قانون الأحوال الشخصية. <p>(الطعن رقم ٨١٠ ، ٨٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١/١١)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٣ - عدم جواز تصرف المواطن صاحب الرخصة بأي نوع من أنواع التصرفات فيها. مخالفة ذلك ؟ مؤداه : بطلان التصرف . أساس ذلك. وعلمته ؟

قانون		قانون	
الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة
٢٢٠	٣١	- سلطة محكمة النقض في تصحيح القرارات القانونية التي أخطأ فيها الحكم المطعون فيه دون نقضه. مثال. (الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/١٦)	
٢٧٦	٣٩	- قاضي التنفيذ. ينظر الإشكال في التنفيذ بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة. مؤدى ذلك: إصداره حكماً وقتياً من ظاهر الأوراق. ودون المساس بأصل الحق. بوقف التنفيذ أو الاستمرار فيه. - عدم جواز تعمق قاضي التنفيذ في بحث المستندات. لمساس ذلك بحجية الحكم المنفذ به. - قيام منازعة بين طرفي التنفيذ متصل بأصل الحق. توجب على قاضي التنفيذ الحكم برفض الإشكال. والاستمرار في التنفيذ. مثال. (الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)	٤
٣٦١	٥٤	- عدم جواز قصر نطاق النص الوارد في المادة (٢٦) من قانون السير والمرور بشأن حق كل من أصابه ضرر جسماني بسبب استعمال السيارة في الرجوع على شركة التأمين بالتعويض. على حالات معينة دون أخرى أو في الطريق العام أو أي مكان آخر. أو في حالة سيرها أو وقوفها في الطريق أو خارجه. - حق المضرور في الرجوع على شركة التأمين مباشرة للمطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر. - عدم جواز إدراج المؤمن في وثيقة التأمين. أي شرط يقلل أو يحول دون تغطية مسؤوليته كاملة عن الوفاة أو الإصابة أو الأضرار المادية. أساس ذلك ؟ - عدم جواز الاحتجاج في مواجهة الغير المضرور بأي شرط يرد في وثيقة التأمين يقلل أو يحول دون مسؤولية الشركة المؤمن لديها عن التعويض. علة ذلك ؟ - للشركة الرجوع على المؤمن له بموجب تلك الشروط . (الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)	٥
٣٧٧	٥٦	- القانون الواجب التطبيق على المطالبة بحق الفندق في المطالبة بقيمة الخدمات التي قدمها لعملائه هو النص الوارد في المادة (٤٧٦) من قانون المعاملات المدنية. بشأن التقادم. وليس النص الوارد في المادة (٩٥) من قانون المعاملات التجارية. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)	٦

قانون		قانون
القاعدة	المادة	
٤٠٦	٦٢	<p>٧ - عقد الإقالة من عقد البيع. يعتبر عقداً جديداً لا ينطبق عليه أية شروط وردت في عقد البيع التي تمت الإقالة منه .</p> <p>- انعقاد الاختصاص بنظر النزاع بشأنه للمحكمة التي يقع بدائرتها موطن المدعى عليه. أو المحكمة التجارية التي تم الاتفاق في دائرتها.</p> <p>- المدعي بالخيار بينهما ولو اتفق الطرفان على اختصاص محكمة أخرى.</p> <p>المادة ٥/٢١ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٢)</p>
٤٢٨	٦٦	<p>٨ - عدم سماع الدعوى بالحقوق العمالية سواء ما كان منها ناشئاً عن قانون المعاملات المدنية أو قانون العمل أو عقد العمل. متى مضى عليها سنة من تاريخ الاستحقاق.</p> <p>- احتساب مدة السنة من تاريخ استحقاق الحق. دون ارتباط بميعاد صرفه.</p> <p>المادتين (٢/٦) من قانون العمل و (٤٧٨) من قانون المعاملات المدنية .</p> <p>- تقدير قيام العذر الشرعي الواقف لمرور الزمان المانع من سماع الدعوى طبقاً للمادة (١/٤٨١) مدني . موضوعي . ما دام سائغاً .</p> <p>- المانع الناشئ عن تقصير الدائن في المطالبة بحقه. لا يوقف سريان التقادم.</p> <p>- الطلب الجازم في المطالبة القضائية بالحق. هو الذي يقطع التقادم المسقط للمطالبة بهذا الحق وما لحقه من توابع تجب بوجوبه أو تسقط بسقوطه.</p> <p>- تغاير الحقوق أو تغاير مصدرها. لا يقطع الطلب الحاصل لأحدها مدة التقادم بالنسبة للآخر. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>
٤٦٨	٧٢	<p>٩ - الحكم بتعويض العامل عن فصله من العمل فصلاً تعسفياً لعدم تحرير محضر بالإجراءات التي اتخذت معه عملاً بأحكام قانون العمل قبل فصله. صحيح. ولو كانت الجهة صاحبة العمل قد أنذرتة وحقت معه فعلاً. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٨١، ٩٨٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٥١١	٨٠	<p>١٠ - عدم جواز الإبراء عن دين مستقبل . جوازه عن الدين الحال. المادة (٤٧٠) من قانون المعاملات المدنية. مثال بشأن أجور وبدلات عمالية.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>

قانون		قانون
القاعدة	الصفحة	
٨١	٥١٦	١١ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة باختصاص المحكمة بنظر الدعاوى الخاصة بالعاملين في المؤسسات الخاصة ذات النفع العام. لخضوعها لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم علاقة العمل. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٩)
١٠٣	٦٧٩	١٢ - عدم سماع الدعوى الناشئة عن عقد التأمين. بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الواقعة المنشئة للحق المطالب به. المادة ١٠٣٦ معاملات مدنية. - الإقرار بالحق القاطع للمدة المقررة لسماع الدعوى في معنى المادة ٤٨٢. وجوب أن يقع أثناء سريان تلك المدة. - انقطاع المدة بالإقرار بالحق. أثره: بدأ سريان مدة جديدة مماثلة للمدة الأولى. المادة ٤٨٥ من القانون سالف الذكر. - اكتمال المدة المقررة لعدم سماع الدعوى. دون انقطاع لها. أثره: وجوب القضاء بعدم سماع الدعوى. ما لم يتنازل المدين عن الدفع بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان صراحة أو ضمناً بعد ثبوت الحق فيه. المادة ٤٨٧ من القانون السالف ذكره. - عدم جواز الرجوع عن التنازل عن الحق بعد صدوره. - استخلاص التنازل عن الحق. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. (الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)
١٠٦	٧٠٢	١٣ - الفوائد التأخيرية. تعويض عن عطل المدين في السداد رغم يساره. عدم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية. - جواز الحكم بها من تاريخ رفع الدعوى بالحق مع التعويض عن الفصل التعسفي. (الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)
١١٩	٧٧١	١٤ - عدم توجيه الإعذار المنصوص عليه في العقد في الموعد والشروط المتفق عليها. إلى الطرف الآخر قبل رفع دعوى فسخ العقد. أثره: القضاء برفض الدعوى. صحيح. - عدم قبول الاحتجاج بقيام صحيفة الدعوى بطلب الفسخ مقام الإعذار. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ١١١١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٤)

قانون		قانون
القائمة	الصفحة	
١٢٣	٧٩٣	١٥ - متى يكون القاضي غير صالحاً للفصل في الدعوى ومتى يكون صالحاً. في معنى المادة ١١٤ من قانون الإجراءات المدنية؟ مثال. لصلاحيه القضاء. (الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٢)
١٣٢	٨٤٤	١٦ - سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم المطعون فيه. دون نقضه. متى كانت النتيجة التي توصل إليها صحيحة. بقرارات قانونية خاطئة. عدم جواز إخراج الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة منها متى بقيت قائمة. وظل محتفظاً. بحصصه فيها. علة ذلك؟ - عدم مضارة الشركة من وجود الشريك بها. لمجرد كونه صاحب حصص. فيها. ما دام ليس له صلة بإدارتها. - قصر سلطة المحكمة في جواز القضاء بإخراج الشريك من الشركة في حالة ما إذا كانت الأسباب التي تسوغ حل الشركة. ناتجة عن تصرفاته. على شركات التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة. دون الشركات ذات المسؤولية المحدودة. مثال. (الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)
١٤٣	٩١٤	١٧ - قيام عدم صلاحية القاضي في الفصل في الدعوى. متى كانت الدعوى المعروضة عليه يلزم للفصل فيها الإدلاء بالرأي في ذات الحجج والأسانيد التي سبق إثارتها في خصومة سابقة عرضت عليه وفصل في موضوعها. بحيث تعتبر الخصومة الحالية استمراراً لها وعوداً إليها. أساس ذلك وعلة؟ مثال لتوافر الصلاحية. - اتصال أسباب عدم صلاحية القاضي. بالنظام العام. جواز التمسك بها ولو لأول مرة أمام النقض. شرطه : إثبات أن جميع عناصر الصلاحية كانت تحت بصر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى. (الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)
١٤٦	٩٣٧	١٨ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في جميع مناحي دفاعهم والرد عليها استقلالاً. ما دام في قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لكل ذلك. مثال. (الطعن رقم ٩٧، ٩٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٣٦)

قانون		قانون
القائمة	الصفحة	
١٥٠	٩٦٣	١٩ - تسليم صور الأوراق القضائية في مقر عمل المعلن إليه إلى من يقرر أنه من القائمين على إدارة هذا المحل أو من الموظفين فيه. دون التحقق مما أقر به من تسلمها. لا عيب. مثال . المادة (٨) من قانون الإجراءات المدنية. (الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٣١)
١٥٥	٩٨٧	٢٠ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير عناصرها. وتفسير العقود والاتفاقات. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتحصيل سائغ. - عناصر المحل التجاري في معنى المادتين (٣٩،٤٠) من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها؟ - البائع للمحل التجاري ضمانه عدم تعرضه أو تعرض الغير للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه. مثال. - حق الإجارة. هو العنصر المعنوي من عناصر المحل التجاري. التزام البائع للمحل التجاري بتسليمه للمشتري. المادة (٥١٤) من القانون سالف الذكر. - ضمانه عدم تعرض الغير له في حيازته والانتفاع به حيازة هادئة. متى استند هذا الغير إلى سبب قانوني يولد له حقاً على المبيع يحتج بمقتضاه على المشتري للمحل. وهو التزام أبدي يتولد عن عقد البيع بمجرد انعقاده. مثال. (الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)
١٨٢	١١٤١	٢١ - شمول المركبة المؤجرة بالتأمين عليها وعلى سائقها والغير وزوجة السائق. بقوة القانون ولو لم ينص على ذلك في وثيقة التأمين. ويغطي التأمين مسئولية السائق المدنية والأضرار الجسمانية والخسائر المادية الناشئة عن ما يقع من حوادث . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)
١٩٣	١٢٠٢	٢٢ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها على غير ذي صفة المنصوص عليها في المادة (٢/٩١) من قانون الإجراءات المدنية . وجوب إبدائه أمام محكمة أول درجة . - عدم جواز تصحيح شكل الدعوى باختصاص ذي الصفة لأول مرة أمام الاستئناف. علة ذلك ؟ - جواز إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى في أية حالة تكون عليها الدعوى المادة (١/٩١) من ذات القانون. (الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)

قانون		قانون
القائمة	الصفحة	
١٢١٥	١٩٦	<p>٢٣ - متى يحق للخصم طلب إدخال خصم جديد في الدعوى في معنى المادة (٩٤) إجراءات مدنية.</p> <p>- تقدير توافر شروط الإدخال. موضوعي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٢٦	١٩٧	<p>٢٤ - سريان أحكام قانون الخدمة المدنية في الحكومة الاتحادية في كل ما ورد به. على المنازعات المتعلقة بالشرطة والأمن في إمارة أبوظبي وبما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ في شأن قوة شرطة وأمن إمارة أبوظبي. أساس ذلك؟</p> <p>- عدم سماع الدعوى المتعلقة بالقرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الموارد البشرية للحكومة الاتحادية. بعد انقضاء مدة ستين يوماً من يوم العلم اليقيني بالقرار.</p> <p>- الدفع بعدم سماع الدعوى لرفعها بعد الميعاد. دفاع جوهري. وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٧، ٦٣٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٥٨	٢٠٢	<p>٢٥ - المحل التجاري في معنى المواد (٤٤، ٤٢، ٤٠، ٣٩) من قانون المعاملات التجارية. ماهيته؟</p> <p>- العناصر المادية في المحل التجاري لا تعد أساسية فيه. العناصر المعنوية. هي التي لا يوجد المحل التجاري إلا إذا توافر عنصر منها أو أكثر فيه.</p> <p>- وجوب شهر التصرفات الواردة على ملكية المحل التجاري بقيدها في السجل التجاري علاوة على تسجيلها في الكاتب العدل. واتخاذ إجراءات النشر في الصحف بالطرق المنصوص عليها في المادة (٤٥) من قانون المعاملات التجارية.</p> <p>- عدم انتقال الملكية بين المتعاقدين إلا من هذا التاريخ.</p> <p>(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٨)</p>
١٢٨٢	٢٠٨	<p>٢٦ - التزام شركة التأمين بتعويض الوفاة أو الإصابات البدنية عن جميع ركاب السيارة بما فيهم المستثنون من ذلك بنص المادة (١/١٥) من الفصل الثاني من قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ والمادة (٧) من القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٨٧ متى كانت المركبة أداة الحادث من فئة نقل عام ومؤمن عليها تأميناً شاملاً. ولو كان المطعون ضده من العاملين لدى المؤمن له وأصيب أثناء العمل وبسببه. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>

قانون		قانون
القاعدة	الصفحة	
٢٣٥	١٤٤٨	<p>٢٧ - إيراد الحكم في أسبابه لتقريرات قانونية خاطئة. لا يعيبه . ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة.</p> <p>- سلطة محكمة النقض في تصحيح تلك التقريرات دون أن تنقض الحكم.</p> <p>- مثال بشأن رخصة صناعية وإنشاء المناطق الاقتصادية، وأهدافها، واختصاصاتها، وكيفية ممارستها لنشاطها.</p> <p>(الطعن أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ وه لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٦	٩١	<p>هـ - سريان القانون:</p> <p>أولاً - سريان القانون من حيث الزمان:</p> <p>١ - سريان القوانين المتعلقة بالإجراءات بأثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى . عدا ما استثنى من ذلك حصراً في نص المادة الأولى من قانون الإجراءات المدنية. ومنها القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى.</p> <p>- القوانين المعدلة للاختصاص . ماهيتها؟</p> <p>- الدعاوى التي تم الفصل فيها ولو لم يكن نهائياً. قبل العمل بالقانون الجديد لا تخضع لحكمه. خضوعها لأحكام القانون القديم. علة ذلك ؟</p> <p>- عدم خضوعها للقانون الجديد ولو كان قد عدل القديم تعديلاً جوهرياً في خصوص إجراءات رفع الدعوى أو نظرها أو إثباتها. علة ذلك ؟</p> <p>- الحكم بعدم الاختصاص والإحالة عملاً بنص المادة (٨٥) من قانون الإجراءات المدنية. ينهي الخصومة كلها فيما فصل فيه بصدد الاختصاص. مؤدى ذلك : قابليته للاستئناف.</p> <p>- عدم استئنافه . أثره : صيرورته نهائياً. وتلزم به المحكمة التي قضى باختصاصها ولو خالف حجية حكم سابق . أو بني على قاعدة غير صحيحة في القانون. علة ذلك ؟</p> <p>- وجوب تطبيق هذه القواعد. كلما تعلق عدم الاختصاص بالولاية. مثال بشأن نظام التحكم في المنازعات الناشئة عن تداول الأوراق المالية والسلع.</p> <p>(الطعن أرقام ٨٠٩، ٨٤١، ٨٤٨، ٨٦٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
١٦٨	١٠٦٨	<p>٢ - عدم تطبيق محكمة الموضوع القرار رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٩ في شأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم أعمال البناء في إمارة أبوظبي. لعدم نشره في الجريدة الرسمية. صحيح. أساس ذلك وعلة ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>

قانون		قانون	
القاعدة	الصفحة		
١١١١	١٧٦	٣	<ul style="list-style-type: none"> - عدم سريان أحكام القرار الوزاري رقم ١٧٦ لسنة ٢٠٠٩ في شأن ضوابط إنهاء خدمة المواطنين العاملين في القطاع الخاص الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧ على الوقائع السابقة عليه. المادة (٥) من القرار . - الحالات التي يعد فيها فصل العامل المواطن في القطاع الخاص بغير سبب مشروع وتلك التي تعد بسبب مشروع في معنى المادة الأولى من القرار الوزاري السالف بيانه. <p>(العلمن رقم ٥١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>
١٢٢٦	١٩٧	٤	<ul style="list-style-type: none"> - سريان أحكام قانون الخدمة المدنية في الحكومة الاتحادية في كل ما ورد به. على المنازعات المتعلقة بالشرطة والأمن في إمارة أبوظبي وبما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ في شأن قوة شرطة وأمن إمارة أبوظبي . أساس ذلك؛ - عدم سماع الدعوى المتعلقة بالقرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الموارد البشرية للحكومة الاتحادية. بعد انقضاء مدة ستين يوماً من يوم العلم اليقيني بالقرار. - الدفع بعدم سماع الدعوى لرفعها بعد الميعاد. دفاع جوهري. وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(العلمنان رقما ٦٢٧ ، ٦٣٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٣١٥	٢١٤	٥	<ul style="list-style-type: none"> - إقرار المدين بالحق صراحةً أو دلالةً يقطع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى. المادة (٤٨٣) مدني . مثال. - سريان أحكام القانون الجديد الذي حدد مدة للتقادم أقصر من المدة المحددة في القانون القديم من وقت العمل به ولو كانت المدة القديمة قد بدأت قبل ذلك. إلا إذا كانت المدة الباقية التي حددها القانون القديم أقصر من المدة التي قررها النص الجديد. فهي الواجب العمل بها . المادة (١، ٢/٧) مدني . مثال. - انقطاع المدة المقررة لعدم سماع الدعوى. أثره : بدأ مدة جديدة كالمدة الأولى. المادة (١/٤٨٥) مدني. <p>(العلمن رقم ٧٣٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
١٧١٣	٢٧٨	٦	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً . ما دام القانون أو الاتفاق لم ينص على إتباع معايير معينة. - عدم سريان القانون . إلا على الوقائع أو المراكز القانونية التي تنشأ في ظله. - عدم مراعاة الحكم المطعون فيه لسريان المرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٣ في شأن تنظيم قطاع الاتصالات وتعديلاته على واقعة النزاع من عدمه. قصور وخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؛ مثال. <p>(العلمن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>

قانون		قانون
الصفحة	القائمة	
١٧٤٤	٢٨٣	<p>٧ - سريان أحكام قانون المعاملات التجارية فيما نص عليه بالنسبة للفوائد والمعمول به اعتباراً من ١٩٩٣/١٢/٢٠ دون أحكام المعاملات المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم العمل بأحكام النص الوارد في المادة ٦٣ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ الخاص بعدم قبول الدعوى بطلب الفوائد عن مبلغ محكوم به أهمل قرار المحكمة أي أمر بشأنه اعتباراً من تاريخ العمل بقانون المعاملات التجارية المار ذكره. علة ذلك ؟</p> <p>- حق الدائن بالمطالبة بالفوائد أو باستردادها على استقلال . سواء كانت تأخيرية أو غير ذلك إذا كانت استقطعت بغير وجه حق مع المطالبة بأصل الدين. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٠٠٧	١٥٨	<p>ثانياً - سريان القانون من حيث المكان:</p> <p>١ - وجوب التزام دولة الإمارات العربية بالقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها ومنها قرارات التحكيم الدولية . وتنفيذها في إقليمها ولو تعارضت مع قوانين أخرى سابقة .</p> <p>- وجوب تنفيذها كقرارات ملزمة وفقاً للقواعد الإجرائية المقررة في الدولة. وأن لا تفرض على الاعتراف بقرارات التحكيم تلك ولا على تنفيذها شروط أو رسوم أو أعباء أكثر تشدداً من تلك المفروضة على قرارات التحكيم المحلية . أساس ذلك ؟</p> <p>- الحالات التي تبرر رفض إصدار الأمر بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي الأصلي في معنى المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ في شأن تنفيذها أحكام المحكمين الأجنبية.</p> <p>- مخالفة ذلك. ولو كانت محاكم الدولة مختصة بنظر المنازعة. خطأ في تطبيق القانون . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
١٠٦٨	١٦٨	<p>٢ - عدم تطبيق محكمة الموضوع القرار رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٩ في شأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم أعمال البناء في إمارة أبوظبي. لعدم نشره في الجريدة الرسمية. صحيح. أساس ذلك وعلة ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٣٢١	٢١٥	<p>٣ - وجوب تقديم الخصم الذي يتمسك بأحكام قانون أجنبي نصوص هذا القانون كاملة ومترجمة إلى العربية . مخالفة ذلك . أثره : وجوب تطبيق قانون الدولة. لا يغير من ذلك تقديمه صورة ضوئية للسجل التجاري للبنك الطاعن في البلد الأجنبي. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٣، ٥٧٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>

قـــرار إداري		قـــرار إداري
الصفحة	القائمة	
١٢	٣	<p>١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- تغيب الموظف عن عمله مدة ثلاثين يوماً متصلة. أو ثلاثين يوماً متقطعة خلال عام ميلادي واحد. دون عذر تقبله المنشأة. مؤداه : اعتبار العقد منتهياً . وتطبق بشأنه أحكام الانقطاع عن العمل الواردة في عقد العمل. الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الفصل السادس عشر من لائحة الموارد البشرية لشرطة أبوظبي للخدمات الصحية.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.١ إداري- جلسة ٢٠١١/١/٤)</p>
٣٩٠	٥٩	<p>٢ - قبول الطعن بالاستئناف في غير حالات الطعن بإلغاء القرار الإداري. بغير سداد الرسوم القضائية المقررة على تلك الحالات. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .</p> <p>المادتان (٢، ٥٣) من قانون الرسوم القضائية رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٨.</p> <p>- وجوب استيفاء الرسوم القضائية على الطلبات المستحق عليها الرسم . متى كانت الدعوى تشتمل على طلبات معفاة من الرسوم وأخرى غير معفاة منها. مخالفة ذلك ؟ مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٠٧، ١٢١٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.١ إداري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٨)</p>
٤٧٥	٧٣	<p>٣ - حكم محكمة الاستئناف باختصاصها بنظر المنازعات غير المستشاه بنص المادتين (٧٦، ٨١) من قانون الخدمة المدنية. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.١ إداري- جلسة ٢٠١١/٢/٢١)</p>
		<p>٤ - شركة أبوظبي للإعلام . مؤسسة خاصة . مؤدى ذلك : ثبوت صفة التاجر لها في ما تنشئه من شركات أو تملكه أو تساهم فيه الدولة أو المؤسسات العامة.</p> <p>- سريان أحكام القانون التجاري على ما يثور من منازعات بشأنها. إلا ما استثنى بنص خاص.</p> <p>- أعمال الإذاعة والتلفزيون وإصدار الصحف والمجلات التي تدخل في أنشطتها. أعمال تجارية. ما دام الغرض منها تحقيق الربح. أساس ذلك ؟</p> <p>- انتفاء طابع المؤسسة العامة عنها.</p> <p>- النصوص الواردة في القانون والتي تشكل بعض المعايير المميزة للمؤسسة العمومية. غير كافية لإضفاء الطابع العام عليها. ما دام قانون إنشائها جعلها شركة مساهمة عامة. وأن إدارتها تتم وفق أسس تجارية واستثمارية وفق أحكام القانون الخاص.</p>

قرار إداري		قرار إداري
الصفحة	القاعدة	
٥٨٧	٨٩	<ul style="list-style-type: none"> - خضوعها لأحكام القانون الخاص . واعتبار أموالها أموالاً خاصة. - القرارات التي تصدرها ليست قرارات إدارية. وموظفوها ليسوا موظفين عموميين. - سريان أحكام قانون العمل عليهم. ما لم يكن للمؤسسة نظام خاص يحكم مواردها البشرية. فأحكامه هي التي تسري متى تضمنت أحكاماً أكثر فائدة ومزايا أفضل من قانون العمل للعاملين بها ولم تنزل عن الحد الأدنى لحقوق العمال المنصوص عليها في قانون العمل. أساس ذلك ؟ - حق العاملين بشركة أبوظبي للإعلام في المطالبة وفقاً لقواعد المنازعات العادية للتقاضي في المطالبة بإبطال التصرفات والقرارات التي يعتبرونها مخالفة لأحكام لائحة الموارد البشرية . أساس ذلك ؟ - وجوب تقديم الموظف تظلم كتابي إلى رئيسه المباشر موقفاً عليه منه متضمناً بيانات الموظف والقرار المتظلم منه وتاريخ صدوره وموضوع التظلم وأسبابه مشفوعاً بالمستندات. قبل اللجوء إلى القضاء. - انتفاء الطابع الإداري عن القرار المطعون فيه . لا يحول دون نظر الدعوى أمام الدائرة الإدارية بمحكمة النقض. علة ذلك ؟ - عدم إيراد الحكم المطعون فيه لدفع الطاعة بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم التظلم . أو الرد عليه. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٤/٦)</p>
٧٨٧	١٢٢	<p>٥</p> <ul style="list-style-type: none"> - القرار الإداري. ماهيته؟ - وجوب استناد القرار الإداري إلى سبب مشروع يبرر صدوره. - سلطة محكمة الموضوع في مراقبة صدور القرار الإداري مبراً من عيب التعسف أو الانحراف. مستنداً إلى سبب مشروع يبرره. متى كان استخلاصها سائفاً. مثال. - استخلاص الخطأ الموجب للتعويض وتقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. متى كان سائفاً. وكان القانون لم يلزمها بإتباع معايير معينة في تقديره. مثال. - اشتغال التعويض على ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. - سلطة محكمة الموضوع في القضاء وبالتعويض جملة متى بينت عناصر الضرر. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>

قـسـرر إـدـارـي		قـسـرر إـدـارـي
الصفحة	القائمة	
١٠٥٥	١٦٥	٦ - إيراد المدعي طلباته في صحيفة الدعوى مبهلة وغير محدد فيها بدقة القرار الإداري المطلوب إلغاؤه. وقضاء المحكمة بإلغاء هذا القرار دون تحديد ماهيته . مؤداه : قصور. مثال. (الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٠٥٨	١٦٦	٧ - الدفع بصدر القرار الإداري من غير ذي صفة. دفاع جوهري. وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع (الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٠٦٢	١٦٧	٨ - القرار الإداري. ماهيته وأركانه والغرض منه ؟ - عدم تعمق محكمة القضاء المستعجل في القرار الإداري موضوع الدعوى المستعجلة وإصدار حكمها من ظاهر الأوراق . لا عيب . مثال . (الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٠٦٨	١٦٨	٩ - القرارات الإدارية لم يحدد المشرع لها أجلاً عاماً للطعن عليها. إلا ما استثني منها بنص خاص. - قانون تنظيم أعمال البناء رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ لم يرد فيه نص على ميعاد يتعين على طالب الترخيص اللجوء فيه إلى القضاء للطعن على القرارات المتعلقة به. - المواعيد التي يعتد بها قضاءً هي تلك التي يحددها المشرع. لا يجوز القياس عليها بقانون أجنبي أو باجتهاد فقهي. - الاحتجاج بنظرية العلم اليقيني . شرطه : وجوب تحديد المشرع ميعاد لاتخاذ الإجراء فيه. (الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٠٦٨	١٦٨	١٠ - تكييف المحكمة لطلبات المطعون ضدها بأنها مطالبة بإلغاء القرار السلبي الصادر من جهة الإدارة بالامتناع عن الترخيص لها بالبناء. وما يترتب على ذلك من آثار . دون إعمال القرار رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٩ في شأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم أعمال البناء في إمارة أبوظبي في حقها. وأصدرت حكمها المطعون فيه. لا عيب . (الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٠٦٨	١٦٨	١١ - عدم تطبيق محكمة الموضوع القرار رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٩ في شأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم أعمال البناء في إمارة أبوظبي. لعدم نشره في الجريدة الرسمية. صحيح. أساس ذلك وعلة ؟ (الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)

قـــرار إداري		الصفحة	القائمة	الرقم
قـــرار إداري				
١٢	- قضاء المحكمة الابتدائية بعدم اختصاصها بنظر التظلم من قرار إنهاء خدمة المطعون ضدها وإحالاته إلى محكمة الاستئناف المختصة لنظره. صحيح. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)	١٦٩	١٠٧٧	
١٣	- القرار الإداري وجوب استناده إلى سبب صحيح في الواقع يبرر صدوره. مخالفة ذلك. مؤداه : البطلان. مثال لقرار معيب . (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)	١٦٩	١٠٧٧	
١٤	- سريان أحكام قانون الخدمة المدنية في الحكومة الاتحادية في كل ما ورد به. على المنازعات المتعلقة بالشرطة والأمن في إمارة أبوظبي وبما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ في شأن قوة شرطة وأمن إمارة أبوظبي أساس ذلك ؟ - عدم سماع الدعوى المتعلقة بالقرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الموارد البشرية للحكومة الاتحادية. بعد انقضاء مدة ستين يوماً من يوم العلم اليقيني بالقرار - الدفع بعدم سماع الدعوى لرفعها بعد الميعاد. دفاع جوهري. وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال. (الطعن رقم ٦٢٧ ، ٦٣٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)	١٩٧	١٢٢٦	
١٥	- وجوب تصدي محكمة الموضوع من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام. مخالفة ذلك . عيب . - وجوب تظلم الموظف كتابةً من القرار الإداري الصادر بحقه على النحو الذي بينته المادة (١٧٥) من لائحة الموارد البشرية الخاصة بالشركة المطعون ضدها. إلى الجهة المحددة بالمادة (١٧٦) من ذات اللائحة. وذلك قبل رفع الدعوى أمام القضاء . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. (الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)	٢٠٠	١٢٥٠	
١٦	- التفات المحكمة عن طلب نذب خبير موارد بشرية لبحث أحقية الطاعن في الترقية من عدمه. لا عيب . أساس ذلك ؟ - رفض طلب الطاعن الذي تجاوز سن المعاش وبقي في الخدمة. بفرق مكافأة نهاية الخدمة بين الدرجة التي كان عليها والدرجة التي يستحقها. لا عيب . أساس ذلك ؟ - تسكين الطاعن على درجة برغم تجاوزه سن المعاش وبقاؤه في الخدمة. مكافأة وتقدير له. لا يستحق عنها تعويضاً. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)	٢٥٢	١٥٧٥	

قرارات إداري		قرارات إداري
الصفحة	القائمة	
١٥٧٩	٢٥٣	<p>١٧ - نزع الملكية لأي سبب. يستوجب تعويضاً عادلاً. ولو كان للمنفعة العامة.</p> <p>- مطالبة بلدية أبوظبي بالتعويض العادل عن نزع ملكية المطعون ضده. صحيح. ما دامت البلدية هي التي تولت عملية تخصيص الأراضي والنظر في التظلمات المثارة بشأنها.</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٥٨٩	٢٥٥	<p>١٨ - حلول المطعون ضده محل البائع. في عقد البيع المحرر بينه وبين البائع الذي اشترى من الطاعن المرهون لمصلحته العقار رهناً تأمينياً عقارياً. مؤداه : قيام المصلحة والصفة له في الطعن على القرار الإداري. بسحب القسمة السكنية من البائع الأصلي. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٥٨٩	٢٥٥	<p>١٩ - ميعاد تقادم دعوى إلغاء القرار الإداري. خمسة عشرة عاماً. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم جواز تطبيق القانون المقارن. في تحديد مواعيد وآجال تقادم الدعوى وسقوطها أو عدم سماعها سواء كان التقادم بسقوط أو مكسب وكذلك طرق الطعن في الأحكام.</p> <p>- وقوف ذلك عند حد إكمال نقص أو سد فراغ في التشريع الوطني. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٥٩٦	٢٥٦	<p>٢٠ - تطبيق المحكمة أحكام قانون الخدمة المدنية في إمارة أبوظبي في شأن فصل الموظف العامل في جهة يخضع الموظفون فيها لأحكام النظم الخاصة بها. لا عيب. ما دامت تلك النظم قد خلت من تنظيم الضمانات والإجراءات التأديبية التي تكفل صيانة حقوق الموظف في الدفاع بما يضمن حيادية وموضوعية المحاكمة التأديبية. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
		<p>٢١ - تطبيق لائحة الموارد البشرية لشركة أبوظبي للخدمات الصحية (صحة) على واقعات النزاع بين الطاعنان والمطعون ضدها. صحيح.</p> <p>- الخدمة المستمرة. ماهيتها ؟</p> <p>- الموظف المنقول يصطحب معه حالته الوظيفية من الجهة المنقول منها إلى الجهة المنقول إليها. وتحل الجهة المنقول إليها محل الجهة المنقول منها في جميع الحقوق والالتزامات.</p>

قرارات إدارية		الرقم	الصفحة
قرارات إدارية			
٢١	٢٥٧	١٦٠١	<ul style="list-style-type: none">- استحقاق الموظف غير المواطن لدى شركة أبوظبي للخدمات الصحية لمكافأة نهاية الخدمة راتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته للثلاث سنوات المتصلة وراتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة المتصلة التالية محسوباً على آخر راتب أساسي تقاضاه عن خدمته الفعلية بالمنشأة التي يعمل بها.- الموظف المنقول من وزارة الصحة إلى الهيئة العامة للخدمات الصحية. اعتبار مدة خدمته متصلة ومستمرة. تحمل الهيئة قيمة الفروق المالية عن مكافأة نهاية خدمته على أساس آخر مرتب له لدى الهيئة وليس لدى وزارة الصحة عند نقله منها. <p>(الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
٢٢	٢٥٨	١٦٠٢	<ul style="list-style-type: none">- السبب الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض.- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً.- مثال لإلغاء قرار فصل عامل لقيام الفصل على سبيل غير مبرر قانوناً. <p>(الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/١١/١)</p>
٢٣	٣٦٨	١٦٥٨	<ul style="list-style-type: none">- نكول جهة الإدارة عن وعدا للمطعون ضده برفضها منحة إجازة دراسية. وعدم معاملتها له بالمساواة. مع زملائه في الوظيفة . مخالفة لمبدأ الثقة في أعمال الإدارة ولمبدأ المساواة بين الموظفين.- وجوب بيان جهة الإدارة المبررات التي استندت إليها في تقديرها لرفض منح المطعون ضده أجازة دراسية. وكذلك مبررات منحها تلك الإجازة لزملائه الآخرين. ولو كان المنع والمنح من سلطاتها الجوازية . مخالفة ذلك. يعيب القرار بعدم المشروعية. <p>(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
٢٤	٣٦٨	١٦٥٨	<ul style="list-style-type: none">- عدم رد المحكمة على دفع أو دفاع. لا أثر له على ما انتهت إليه في الحكم. لا عيب. مثال.- تسكين المطعون ضده للعمل بوظيفة رئيس وحدة البحوث والدراسات بالمنطقة الشرقية. يتضمن النقل للموظف مكانياً ونوعياً. عدم جوازه : إلا إذا صدر من لجنة المتابعة والتنفيذ بناءً على عرض لجنة الموارد البشرية في حالة نقله من وظيفة إلى أخرى داخل الأمانة العامة للمجلس. ومن رئيس المجلس بموافقة رئيس الدائرة الأخرى إذا كان النقل من الأمانة العامة إلى دائرة أخرى. مخالفة ذلك . يعيب القرار بعدم المشروعية . أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
٢٥			<ul style="list-style-type: none">- سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء ولها أن تأخذ بها كلها أو بعضها أو أن تطرحها ما دامت لم تطعن إليها. متى كان سائفاً.

تفسير إداري		تفسير إداري	
الصفحة	القائمة		
١٦٨١	٢٧٢	<ul style="list-style-type: none"> - تحديد ما يستحقه الموظف من درجة وتسكينه عليها. وفقاً للضوابط القانونية. وتطبيقه على واقعة النزاع من مهام القاضي الأساسية. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٨)</p>	
١٧٧٠	٢٨٦	<ul style="list-style-type: none"> - تحديد مركز العامل بالنسبة إلى الوظيفة التي يشغلها. منوط بالقرار الصادر بإسنادها له. - إنزال حكم القانون في هذه الحالة. العبرة فيه بهذا القرار وحده بحسب الوصف الذي أسبغه عليه. لا عبرة بمباشرة الطاعن أعباء الوظيفة التي يطلب تثبيتته عليها. - النذب إلى هذه الوظيفة لا يعد تعييناً فيها أو ترقية إليها. ولا يرتب له حقاً في الاستمرار في شغلها. <p>(الطعن رقم ٢٦٩،٤٠٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>	٢٦
١٧٨٩	٢٨٨	<ul style="list-style-type: none"> - حق صاحب ترخيص المدرسة الخاصة في تحديد الرسوم المدرسية لها. حده : اعتماد وزارة التربية والتعليم لتلك الرسوم. - حق الوزارة في إنقاص الرسوم المقدمة من صاحب الترخيص للحد المناسب. - خضوع المؤسسات التعليمية الخاصة لرقابة وزارة التربية والتعليم للتحقق من تطبيق أحكام القانون. <p>(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>	٢٧
تفسير			
		<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز اشتراط الفائدة في الشيك. - اشتراطها. مؤداه : بطلان الشرط ويبقى الشيك صالحاً لإثبات العلاقة بين طرفيه دون قيمة المبلغ الوارد فيه. - مراعاة المبادئ الأساسية والأحكام القطعية للشريعة الإسلامية. سموها على اعتبارات النظام العام. - المضاربة والقراض في الشريعة الإسلامية وفي معنى المادة ٦٩٣ من قانون المعاملات المدنية. ما هيتهما؟ - شركة المضاربة في معنى المادتين ٦٩٤، ٦٩٣ من قانون المعاملات المدنية. ماهيتهما. وشروط صحتها. - عدم جواز اشتراط ضمان المضارب لرأس المال في حال ضياعه أو تلفه بغير تقريط منه. اشتراطه . مؤداه : فساد عقد المضاربة ولا يعمل به . المادة ٦٩٦ من ذات القانون. علة ذلك ؟ - اشتراك المضارب ورب المال في الربح بالنسبة المتفق عليها. فإن لم يتفقا قسم الربح وفقاً لما جرى عليه العرف . وإلا قسم مناصفةً. المادة ٧٠٣ من ذات القانون. 	١

تفسير		تفسير
القاعدة	الصفحة	
٨٧	٥٦٨	<ul style="list-style-type: none"> - تحمل رب المال وحده الخسارة . وبطلان أي شرط يخالف ذلك المادة ١/٧٠٤ من ذات القانون. - إجماع علماء المسلمين على بطلان اشتراط مبالغ معينة لأحد المضاربين أو لرب المال. - فساد المضاربة بوجود أحد تلك الشروط. مؤداه : انقطاع الشركة ويلزم المضارب برد رأس المال إلى صاحبه ومعه الربح كله. وله أجر المثل إذا كان قد باشر العمل. - الإقرار القضائي. في معنى المادة ٥١ من قانون الإثبات وما بعدها. ماهيته ؟ <p>(العلمان رقما ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢١)</p>
		<p>٢</p> <ul style="list-style-type: none"> - حق الدائن المرتهن. إذا تخلف المدين عن سداد الدين المضمون بالرهن في الموعد المحدد. أن يطلب من المحكمة بعد انقضاء سبعة أيام من تاريخ الإنذار بالوفاء. الإذن له ببيع الشيء المرهون . - وجوب نظر المحكمة في هذا الطلب على سبيل الاستعجال وتعيين كيفية البيع. - جواز تحديد الدائن للمدين موعداً مناسباً لتكملة الضمان إذا نقص سعر الشيء المرهون عن الوفاء بالدين موضوع الرهن. فإن رفض الراهن ذلك أو انقضى الميعاد دون تكملة الضمان جاز للدائن طلب بيع الشيء المرهون ولو لم يحل أجل الاستحقاق. وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من القانون سالف الذكر. - جواز طلب الدائن المرتهن والمدين الراهن طلب بيع الشيء المرهون فوراً إذا كان الشيء المرهون معرضاً للهلاك أو التلف أو النقص في القيمة أو أصبحت حيازته تستلزم نفقات باهظة متى لم يشأ الراهن تقديم بدالة. - انتقال الرهن في هذه الحالة إلى ثمن البيع. - الاتفاق على ما يخالف ذلك. مؤداه : البطلان. - جواز طلب البنك من المحكمة بيع الصكوك المرهونة لديه بالمزاد العلني أو بسعرها في سوق الأوراق المالية. لاستيفاء حقه من ثمن البيع قبل غيره من الدائنين. متى لم يستوفي حقه عند حلول أجل المحدد لسداد القرض . المادة ٤٥٣ معاملات تجارية. - الاتفاق على ما يخالف ذلك . أثره : بطلان الشرط مع صحة الرهن. المادة ١٤٢٠ مدني . - جواز حبس الأوراق المالية المرهونة إلى حين الوفاء بالدين المضمون بها. - عدم جواز تصرف البنك في الأسهم المرهونة بيعاً أو تملكاً إلا بعد حصوله على حكم بذلك من المحكمة المختصة بعد انقضاء سبعة أيام على تاريخ الإنذار بالوفاء.

تفسير		تفسير
القاعدة	الصفة	
٢٨٨	١٤١٢	<ul style="list-style-type: none"> - عدم مسئولية الشخص عن عدم استعماله رخصة خولها له القانون. - تكييف الفعل بأنه خطأ أو نفي ذلك عنه . خضوعه لرقابة النقض. مثال. - تقدير قيام الخطأ من عدمه . موضوعي. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد استقلال على المطاعن الموجهة إلى تقرير الخبرة . مثال. <p>(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)</p>
٣١٠	١٨٨٤	<ul style="list-style-type: none"> - إحالة القضايا التي ترفعها البنوك والمؤسسات المالية على المواطنين بسبب التسهيلات الائتمانية. قروضا كانت أو سحب على المكشوف أو بطاقات ائتمان وغير ذلك من المعاملات المالية. إلى المحاكم. دون التقيد بالأوامر الصادرة من رئيس الدولة السابقة على تاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٤. صحيح. <p>(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٨)</p>
		راجع أيضاً : بنوك وفوائد.
قضاء إسماعي		
٤١	٢٨٤	<ul style="list-style-type: none"> - حق كل إمارة في إنشاء قضاء خاص بها مستقل عن القضاء في الإمارات الأخرى. عدا المسائل التي نص الدستور على اختصاص القضاء الاتحادي بها . - القضاء في إمارة أبوظبي جهة قضائية مستقلة عن جهة القضاء في إمارة دبي بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٦. - وجوب التزام كل من جهة قضاء حدود ولايتها ولا تنازع غيرها في اختصاصها إيجاباً أو سلباً. - عدم جواز اتفاق الأفراد على مخالفة قواعد هذا الاختصاص. مخالفة ذلك مؤداه: البطلان. المتعلق بالنظام العام. - وجوب تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها. - رفض الدفع المبدي من الطاعن بعدم الاختصاص المحلي لمحاكم إمارة أبوظبي بنظر الدعوى. واختصاص محاكم إمارة دبي بها. باعتباره موطن المدعى عليه بكون المنازعة تتعلق بعمله كمهندس وخبير ومحكم وهو أمر مدني وليس تجاري. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٦٦٢، ٦٣٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>

قضاء مستعجل		قضاء مستعجل	
اللائحة	اللائحة	اللائحة	اللائحة
٦٠	١٠	١	<p>- اختصاص قاض الأمور المستعجلة بمحكمة العین بنظر الإجراء الوقتي المطلوب حصوله في دائرتها . مخالفة ذلك . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
١٧١	٢٦	٢	<p>- عدم جواز الاتفاق على ما يخالف أحكام المواد (٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣) من قانون الإجراءات المدنية المتعلقة بالاختصاص .</p> <p>- اختصاص لجنة فض المنازعات الإيجارية بإمارة أوظيفي بالفصل في المنازعات الإيجارية . سواء بصفة موضوعية . أو مستعجلة . أساس ذلك ؟ مثال .</p> <p>- عدم جواز مخالفة أحكام هذه القاعدة لتعلقها بالنظام العام .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٣٠)</p>
٢٧٦	٣٩	٣	<p>- قاضي التنفيذ . ينظر الإشكال في التنفيذ بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة . مؤدى ذلك : إصداره حكماً وقتياً من ظاهر الأوراق . ودون المساس بأصل الحق . بوقف التنفيذ أو الاستمرار فيه .</p> <p>- عدم جواز تعمق قاضي التنفيذ في بحث المستندات . لمساس ذلك بحجية الحكم المنفذ به .</p> <p>- قيام منازعة بين طرفي التنفيذ متصل بأصل الحق . توجب على قاضي التنفيذ الحكم برفض الإشكال . والاستمرار في التنفيذ . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٤٦٠	٧١	٤	<p>- اختصاص القضاء المستعجل بدعوى إثبات الحالة . متى توافر فيها شرط الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق . وكانت الغاية منها إثبات دليل يخشى زواله . مثال . بشأن طلب نذب خبير لفحص حالة التربة .</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٧، ٥٧٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٦٣٨	٩٧	٥	<p>- جواز طلب الدائن من المحكمة التي تنظر الدعوى أو من قاضي الأمور المستعجلة . توقيع الحجز التحفظي على مال المدين في كل حالة يخشى فيها من فقدان حقه .</p> <p>- الحالات الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من قانون الإجراءات المدنية . وردت على سبيل المثال لا الحصر .</p> <p>- تقدير توافر الخشية لتوقيع الحجز من عدمه . موضوعي . متى كان سائغاً . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
		٦	<p>- اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الحراسة القضائية . مناطه : قيام نزاع جدي على الحق . وتوافر الخطر العاجل الذي يهدد هذا الحق . وعدم المساس بأصل الحق .</p> <p>- الحراسة القضائية إجراء تحفظي مؤقت لحفظ المال من الخطر الذي يتهدد به . لحين الفصل في أصل الحق . المادة ٢٩ إجراءات مدنية .</p>

قضاء مستعجل		قضاء مستعجل	
الصفحة	القاعدة		
٧٥٩	١١٦	<ul style="list-style-type: none"> - حق كل من المتنازعين على مال. دفعا لخطر عاجل أو لسبب عادل. أن يطلب إلى القاضي المستعجل فرض الحراسة القضائية على المال لحفظته وإدارته. مؤدي ذلك: وجوب إستظهار القاضي المستعجل قيام النزاع الجدي. وتوافر الخطر الحال الذي يتعذر تداركه. وذلك من ظاهر الأوراق وظروف الحال دون المساس بأصل الحق. - تقدير توافر ذلك. موضوعي. ما دام سائغا. - تخلف أحد هذه الشروط. أثره: القضاء بعدم اختصاص القضاء والمستعجل نوعيا لنظر دعوى الحراسة. مثال <p>(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)</p>	
١٠٦٢	١٦٧	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب توافر ركن الاستعجال وشرط عدم المساس بأصل الحق. لاختصاص القضاء المستعجل بالفصل في المنازعة المعروضة عليه. تخلف أحدهما. مؤداه: عدم اختصاصه بها. مثال لتوافر شرط الاستعجال. <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>	٧
١٠٦٢	١٦٧	<ul style="list-style-type: none"> - القرار الإداري. ماهيته وأركانه والقرض منه ؟ - عدم تعمق محكمة القضاء المستعجل في القرار الإداري موضوع الدعوى المستعجلة وإصدار حكمها من ظاهر الأوراق. لا عيب. مثال. <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>	٨
١٢٩٨	٢١١	<ul style="list-style-type: none"> - اختصاص القضاء المستعجل بنظر كافة المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت. مع عدم المساس بأصل الحق فيها. ومنها دعوى استرداد الحيازة للفصّب. أساس ذلك؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>	٩
١٨٧٨	٣٠٨	<ul style="list-style-type: none"> - دعوى إثبات الحالة. دعوى مستعجلة اقتضت دور القاضي فيها على تعيين خبير لتقديم خبير في الدعوى الموضوعية التي قد ترفع أمام محكمة الموضوع. - المحكمة في هذه الحالة لا تفصل في خصومه وليس لها أن تحقق المطاعن الموضوعية التي يوجهها الخصوم إلى تقرير الخبير. محل ذلك محكمة الموضوع. - عدم اختصاص المحكمة في دعوى إثبات الحالة اعتماد تقرير الخبير الذي عينته. بل تقضي بانتهاء الخصومة أمامها. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>	١٠
قضاء			
		<ul style="list-style-type: none"> - إبداء الرأي الموجب لعدم صلاحية القضاء في معنى المادة ١١٤ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته ؟ 	١

قضاء		قضاء	
الصفحة	القائمة		
٤١١	٦٣	<p>- اشتراك القاضي في حكم اقتصر القضاء فيه على الحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى دون إبداء الرأي في موضوعها. لا يفقد القاضي صلاحيته للنظر في الدعوى. أساس ذلك وعلة § مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. أ. منفي- جلسة ٢٠١١/٣/١٣)</p>	
٥٩٥	٩٠	<p>٢ - الأحكام الصادرة في الأمور الوقتية . ومنها قرارات قاضي التنفيذ الوقتية. عدم جواز إثارة النزاع بشأنها من جديد. متى كانت مراكز الخصوم والظروف التي صدر فيها الحكم لم يطرأ عليها تغيير مادي أو قانوني بين الطرفين. ولو اختلفت الطلبات بين الدعويين. أو كان الحكم السابق الذي حاز الحجية. قد خالف القانون. أو أخطأ في تطبيقه. مخالفة ذلك § خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك وعلة §</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>	
٧٩٣	١٢٣	<p>٣ - متى يكون القاضي غير صالحاً للفصل في الدعوى ومتى يكون صالحاً. في معنى المادة ١١٤ من قانون الإجراءات المدنية § مثال. لصلاحية القضاء.</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>	
٩١٤	١٤٣	<p>٤ - قيام عدم صلاحية القاضي في الفصل في الدعوى. متى كانت الدعوى المعروضة عليه يلزم للفصل فيها الإدلاء بالرأي في ذات الحجج والأسانيد التي سبق إثارتها في خصومة سابقة عرضت عليه وفصل في موضوعها. بحيث تعتبر الخصومة الحالية استمراراً لها وعوداً إليها. أساس ذلك وعلة § مثال لتوافر الصلاحية.</p> <p>- اتصال أسباب عدم صلاحية القاضي. بالنظام العام. جواز التمسك بها ولو لأول مرة أمام النقض. شرطه : إثبات أن جميع عناصر الصلاحية كانت تحت بصير محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>	
٩٢٢	١٤٤	<p>٥ - اشتراك القاضي الذي أصدر الحكم من محكمة أول درجة. في النطق بالحكم فقط في ذات الدعوى عند صدور الحكم فيها من محكمة الاستئناف دون الاشتراك في نظرها وإصدار الحكم فيها. لا يبطله. أساس ذلك وعلة §</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>	
قوة الأمر المقضي به			
		راجع إنبات "قوة الأمر المقضي به".	

كفالة		(ك)
الصفحة	القاعدة	كفالة
٨٤	١٥	<p>١ - حجية الأحكام . ماهيتها ؟</p> <p>- قيام الحجية للحكم . مؤداها ؟</p> <p>- عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة لنقض قرينة قانونية تتصل بالنظام العام . مثال بشأن حجية الشيء المقضي به .</p> <p>- عدم جواز رفع دعوى لإثبات شيء سبق حسمه بحكم سابق حاز قوة الأمر المقضي به ولو كان بتوجيه اليمين الحاسمة . مثال .</p> <p>- الكفالة المصرفية . ماهيتها ؟</p> <p>- جواز أن تكون الكفالة معينة المدة أو غير معينة .</p> <p>(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>
٢٢٠	٣١	<p>٢ - عدم جواز تصرف المواطن صاحب الرخصة بأي نوع من أنواع التصرفات فيها . مخالفة ذلك ؟ مؤداها : بطلان التصرف . أساس ذلك . وعلة ؟</p> <p>- سلطة محكمة النقض في تصحيح القرارات القانونية التي أخطأ فيها الحكم المطعون فيه دون نقضه . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٦)</p>
		<p>٣ - عقد القرض المصرفي . ماهيته ؟</p> <p>- التزام المقرض بسداد مبلغ القرض وفوائده في المواعيد وبالشروط المتفق عليها .</p> <p>- عبء إثبات الوفاء بالالتزام وقوعه على عاتق من التزم به .</p> <p>- جواز ضمان القرض تأمينات عينية أو شخصية .</p> <p>- الرهن العقاري يضمن رصيد الدين .</p> <p>- الرهن التأميني في معنى المادة (١٣٩٩) من قانون المعاملات المدنية . ماهيته ؟</p> <p>- متى ينتفي الرهن التأميني في معنى المادة (١٤٤٠) من ذات القانون ؟</p> <p>- الرهن التأميني عدم زواله إلا بزوال الدين سبب الرهن .</p> <p>- وجوب الالتزام بما اتفق عليه في العقد على سداد الدين في المواعيد المحددة للأقساط . أو سداد دفعة واحدة إذا تخلف المدين عن سداد قسط منها في موعده . الإخلال بهذا الالتزام . يوجب تنفيذ الشرط الوارد فيه بسداد كامل الدين دفعة واحدة .</p> <p>- نصوص عقد القرض . هي الحاكمة للعلاقة بين الطرفين .</p> <p>- الحكم بصحة عقد الاستثمار الوارد على العقار المرهون ضماناً للقرض الذي لم يخصص فيه البنك بصفته دائن مرتتهن . لا يظهر العقار من الرهن . مؤدى ذلك : حق البنك في تتبع العقار والتنفيذ عليه في أي يد لاستيفاء ماله من دين . مثال .</p>

كفالة		كفالة	
الصفحة	القاعدة		
٢١٦	٤٦	- الجدل الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال. (الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)	
٤٠٢	٦١	- التصرفات التي يجريها مستثمر المؤسسة التجارية الخاصة أو المنشأة الفردية أو مستأجرها باسمها. انصراف آثارها إليه. دون صاحبها. ما دام المتعامل معه يعلم أنه مستثمر أو مستأجر لها وأن صاحبها مجرد كفيل رخصة. - استخلاص ذلك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ. (الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٩)	٤
٤٣٥	٦٧	- متى لا يكون الرد قاصراً. مثال لرد غير قاصر في دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة. (الطعن رقم ٧١٧، ٧٤٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)	٥
٤٤٣	٦٨	- كفالة الرخصة التجارية التي يقدمها المواطن للأجنبي. دون أن تصاحبها مشاركة مالية صراحة أو ضمناً أو بالعمل. قصرها على تقديم المواطن إلى جهة الإدارة ما يحملها على الإطمئنان والثقة في قدرة الأجنبي على ممارسة التجارة داخل الدولة. عدم تجاوز أثر ذلك نطاق مساءلته أمام جهة الإدارة عن الترخيص. - عدم انصراف مدلولها إلى الكفالة بمعناها القانوني بضم ذمة الكفيل إلى ذمة المدين المكفول في تنفيذ التزامه. - الرخصة التجارية. عدم كفايتها بمجرد إثبات مسئولية صاحبها عن الالتزامات التي على المنشأة أو التصرفات التي تجري باسمها. إلا إذا أثبت أن من أجرى التصرف هو صاحب المؤسسة أو من ينوب عنه. أو أن نيابته تتسع لما أجراه من تصرف. - التصرفات التي يجريها مستأجر المؤسسة أو مستثمرها. انصرافها إلى ذمته هو وليس إلى ذمة صاحب الترخيص. - تقدير علم الغير بالاتفاق المبرم بين صاحب الرخصة ومستأجرها أو المستثمر لها. موضوعي. مثال. (الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)	٦
(ل)			
لجنة فض المنازعات التجارية - لجنة صربية			
لجنة فض المنازعات			
		- عدم جواز الاتفاق على ما يخالف أحكام المواد (٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩) من قانون الإجراءات المدنية المتعلقة بالاختصاص.	١

لجنة فض المنازعات		لجنة فض المنازعات
الصفحة	القائمة	
١٧١	٢٦	<p>- اختصاص لجنة فض المنازعات الإيجارية بإمارة أبوظبي بالفصل في المنازعات الإيجارية. سواء بصفة موضوعية. أو مستعجلة . أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>- عدم جواز مخالفة أحكام هذه القاعدة لتعلقها بالنظام العام.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
٢٢٨	٩٥	<p>- القضاء باختصاص جهة القضاء العادي بالنظر في المنازعات الإيجارية المتعلقة بالأماكن التي تمارس الأنشطة السياحية والفندقية . استناداً إلى نص المادة ٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٦ بشأن إيجار الأماكن لإمارة أبوظبي. صحيح. أساس ذلك؟</p> <p>- تطبيق أحكام الإيجار المنصوص عليها في قانون المعاملات المدنية على هذه الحالة. صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٢)</p>
١٠٣٧	١٦٣	<p>- استخلاص الحكم المطعون فيه سائفاً من عبارات العقد. أنه عقد استثمار مما تختص به ولائياً المحاكم العادية وليس لجنة فض المنازعات الإيجارية. لا عيب. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩,٥٠٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٥٧٠	٢٥١	<p>- سلطة محكمة الموضوع في وقف الدعوى المدنية المنظورة أمامها تعليقاً أو عدم وقفها متى رأت أن الفصل فيها يتوقف على الفصل في دعوى أخرى. ولأي من الخصوم تعجيل الدعوى متى زال السبب.</p> <p>- تقدير توافر سبب الوقف أو عدمه موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٥٧٠	٢٥١	<p>- عدم اختصاص المحكمة المدنية بوقف تنفيذ حكم الإخلاء الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الإيجارية.</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٦٣٠	٣٦٣	<p>- إعمال الحكم المطعون فيه أحكام القانون رقم ٢٠ بشأن إيجار الأماكن بإمارة أبوظبي من حيث مدة الإنذار برغم قضاء لجنة فض المنازعات الإيجارية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وصيرورته حكماً حائزاً لقوة الأمر المقضي به.</p> <p>دون أحكام قانون المعاملات المدنية. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)</p>
لجنة فض المنازعات		
		<p>- أسباب حل الشركة التجارية في معنى المادة (٢٨١) من قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ . ماهيتها ؟</p>

لغة عربية		لغة عربية
الصفحة	القائمة	
١٢٦١	٢٠٣	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب أن يكون عقد الشركة وكل تعديل يطرأ عليه مكتوباً باللغة العربية وموثقاً أمام الجهات المختصة. مخالفة ذلك. أثره : بطلان العقد أو التعديل. - جواز تمسك الشركاء في الشركة بهذا البطلان في مواجهة بعضهم البعض. - وجوب شهر العقد وكل تعديل يطرأ عليه في السجل التجاري. - عدم مراعاة الإجراءات السابقة . أثره : البطلان. مثال. <p>(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٨)</p>
١٦٤٨	٢٦٧	<p>٢</p> <ul style="list-style-type: none"> - التحكيم جواز رفعه عن طريق المحكمة. أو بالتحكيم الخاص أو المؤسسي الحاصل خارج المحكمة. المادة ٢١٢ إجراءات مدنية. - إجراءات رفع التحكيم في كل من هذه الطرق. في معنى المادة السالف ذكرها؟ - إجراءات إيداع حكم التحكيم الذي تم عن طريق المحكمة قلم كتابها ومواعيد ذلك. والمستندات المطلوب إيداعها في معنى المادة ٢١٢ المار ذكرها؟ - الإجراءات المطلوب اتخاذها في التحكيم الذي يتم خارج المحكمة . ماهيتها في معنى تلك المادة ؟ - إيداع حكم التحكيم الحاصل خارج المحكمة قلم كتاب المحكمة. غير لازم. - وجوب تسليم صورة الحكم إلى أطراف النزاع وهم وشأنهم في اتخاذ الإجراءات للتصديق على الحكم أو إبطاله. - القرار الصادر في حكم التحكيم. لا يعتبر حكماً صادراً في مجلس قضاء. وإن كان المشرع قد وصفه بأنه حكم. أساس ذلك ؟ - إصدار حكم التحكيم باللغة الإنجليزية. صحيح. ما دام الخصوم قد اتفقوا على ذلك في العقد المبرم بينهم. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ - إيداع مسودة في حكم التحكيم. غير لازم . مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ <p>(الطعون أرقام ٨٢، ٩١، ٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>

(م)

مجلس تنفيذي - محضر الجلسة - معاماة - محكمة إعتابية وعليا - محكمة الإحالة - محكمة الإستئناف - محكمة الموضوع - محكمة النقض - محكمة أول درجة - محكمة ثاني درجة - محكمة مدنية - محل تجاري - مذاهب فقهية - مرور - مساكن شعبية - مسؤولية - مضاربة - مقاصة - مقابلة - مكفأة نهاية الخدمة - ملكية - منشأة فرعية - مؤسسات - موارد - موطن - موظفون مومميون .

مجلس تنفيذي		مجلس تنفيذي	
الصفحة	القائمة		
٨٧٢	١٣٦	<ul style="list-style-type: none"> - الحكم ببطلان عقد بيع المسكن الشعبي دون موافقه المجلس التنفيذي. صحيح. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>	
		راجع : مساكن شعبية	
محضر الجلسة			
٦٧	١٢	<ul style="list-style-type: none"> ١ - الحكم بفسخ العقد. يوجب على المحكمة إعادة الحالة بين المتعاقدين إلى ما كانت عليه قبل التعاقد. فإن استحال ذلك تحكم بالتعويض. - جواز تقديم الطلب العارض أثناء نظر الدعوى بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة بحضور الخصم يثبت في محضرها. - عدم أداء الرسوم القضائية عن ذلك الطلب . لا يمنع المحكمة من نظره. ويعتبر ديناً لصالح الخزينة العامة يلتزم به المدعي تقابلاً . علة ذلك ؟ - مخالفة ذلك. مخالفة للقانون . أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>	
٢٤٨	٥١	<ul style="list-style-type: none"> ٢ - وجوب أن تكون الهيئة التي أصدرت الحكم. هي بذاتها الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة ووقعت على مسودة الحكم. - حصول مانع غير منه للولاية لدى بعضهم أو أحدهم. مما يحول دون حضوره جلسة النطق بالحكم . يجيز حلول آخرين محلهم. متى كان من تخلف قد وقع على مسودة الحكم. - وجوب بيان ذلك في محضر الجلسة أو في نسخة الحكم الأصلية. إغفال ذلك. مؤاده: بطلان الحكم مثال. <p>(الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>	
١٠٠٠	١٥٧	<ul style="list-style-type: none"> ٣ - المناط في تحديد الهيئة التي اشتركت في المداولة وإصدار الحكم . هو بالبيانات المثبتة في الحكم وبما يرد في محضر جلسة النطق به. - اعتبار الحكم صادراً من الهيئة المثبتة في نسخة الحكم الأصلية. علة ذلك ؟ - مناط الاشتراك في المداولة بين القضاة . هو بتوقيعهم على مسودته. مثال. <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>	
		راجع أيضاً : حكم إصدار الحكم	

معاملة		معاملة
القاعدة	الصفحة	
٢٨	٣٦٥	١ - بيان اسم الموكل وصفته وما هو مفوض فيه وصفة من فوضه في ذلك. في التوكيل الصادر منه للمحامي الذي قرر بالطعن بالنقض. كافٍ لقيام صفة المحامي في التقرير بالطعن بالنقض. (الطعن رقم ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)
٩٧	٦٢٨	٢ - توقيع المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض على صحيفة الطعن. بتوقيع غير مقروء لا يؤثر في صحة إجراءات الطعن. ما دام طلب إيداع صحيفة الطعن مزيل بذات التوقيع الذي يستدل منه على شخصه وأنه مقبول للمرافعة أمام النقض. (الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)
١١٨	٧٦٨	٣ - صدور التوكيل من الشركة مباشرة إلى المحامي موقع عليه من مديرها ورئيس مجلس إدارتها ومختومة بخاتمها. دون أن تطعن عليه المطعون ضدها أمام محكمة الموضوع. ولم يكن التوكيل صادر من مديرها بصفته الشخصية. كفايته لقيام صفة من قرر بالطعن بالنقض. (الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)
١٢٧	٨١٨	٤ - صدور التوكيل خالياً من تفويض الوكيل في تمثيل الطاعن أمام محاكم إمارة أبوظبي. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع بموجب هذا التوكيل. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ١٠٠٤، ١١١٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٥)
١٣٩	٨٩٠	٥ - توقيع النائب عن قضايا الدولة على صحيفة الطعن بالنقض والحضور أمامها. دون اشتراط توافر درجة معينة فيه. صحيح. ولو كان لم يذكر إسمه أو درجته عليها. ما دام قد أفصح عن أسمه ودرجته في طلب بعد ذلك. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)
١٤٠	٩٠١	٦ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للعيب المتصل بالنظام العام ومنها إجراءات الطعن بالنقض. - عدم اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيانات أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على وجه يحدد أشخاصهم بما ينتقي به التجهيل واللبس. مؤاده: عدم قبول الطعن. ولو وردت أسمائهم في التوكيل الصادر للمحامي المقرر بالطعن. علة ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)

مهام		مهام
الصفحة	القائمة	
٩٦٩	١٥١	٧ - صدور التوكيل إلى المحامي الذي قرر الطعن بالنقض. من وكيل الطاعن. يستوجب تقديم التوكيل الصادر من الأخير للأول . لا يغني عن ذلك. مجرد ذكر رقم التوكيل . مخالفة ذلك . مؤداه : عدم قبول الطعن شكلاً. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٨)
١٠٥٠	١٦٤	٨ - ثبوت أن الطاعنة هي من فوتت على نفسها حقها في تقديم دفاعها . نعيها على الحكم الإخلال بحق الدفاع. غير صحيح . مثال . - التفات المحكمة عن طلب فتح باب المرافعة المقدم من محام ليس موكلاً عن الطاعنة. لا عيب . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)
١١٠٨	١٧٥	٩ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بقبول الطعن من عدمه . - وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن مصحوباً بالسند الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً . مخالفة ذلك . مؤداه : عدم قبول الطعن شكلاً . المادة ١٧٧/٥ إجراءات مدنية. (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٦)
١١١٥	١٧٧	١٠ - تقديم المحامي الذي قرر بالطعن أمام الاستئناف. مفاده : خروج الطعن بالنقض عن هذه الوكالة. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي صفة . - عدم سداد صاحب العمل الرسوم القضائية المقررة للطعن بالنقض في الدعاوى العمالية وعدم تقديمه ما يفيد إعفائه منها. مؤداه : عدم قبول الطعن شكلاً لعدم سداد الرسم. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)
١١٦٩	١٨٦	١١ - وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض. سند وكالته عن الطاعن. مصحوباً بالسند. الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً. مخالفة ذلك . مؤداه: عدم قبول الطعن شكلاً. المادة (٣٠٥/١٧٧) إجراءات مدنية. (الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)

مساهمة		مساهمة
الصفحة	القائمة	
١١٨٤	١٨٩	١٢ - عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع من محام بتوكيل لم ينص فيه على تخويله بالطعن نيابة عن المحكوم عليه في محاكم إمارة أبوظبي . ولو نص فيه على محاكم الإمارات الأخرى في الدولة. (الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)
١٤٩٠	٢٣٩	١٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها وتفسير العقود والمشارطات. بما لا يخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ في تفسير اتفاقية أتعاب محام. (الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٣)
١٤٩٠	٢٣٩	١٤ - لموكل المحامي الحق في سحب الوكالة منه وعزله عنها. شرطه : أن لا يتعسف في استعمال هذا الحق. بعزله دون سبب مشروع. مخالفة ذلك . أثره : وجوب دفعه لكامل الأتعاب عن تمام مباشرة المهمة الموكلة إليه . أساس ذلك ؟ - عزله بسبب مشروع . أثره : للمحكمة أن تنقص مقدار الأتعاب متى رأت أنها مبالغ فيها بمراعاة ما تتطلبه القضية من جهد وما عاد على الموكل من نفع. - مخالفة المحكمة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال. (الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٣)
١٧٣٢	٢٨١	١٥ - وجوب إيداع المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن. - إذا كان الطاعن شخصاً. معنوياً. وجوب إيداع ما يفيد صفة من وكله عن الشخص المعنوي والسند الذي يستمد منه هذه الصفة مع سند الوكالة. مخالفة ذلك. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً. أساس ذلك وعلمته ؟ (الطعن رقم ٧٥٢، ٩٤٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)
١٧٤٤	٢٨٣	١٦ - علاقة الخصوم بوكالاتهم أمام محكمة الموضوع. شأنهم وحدهم. لا يجوز لغيرهم ولا للمحكمة أن تتصدي من تلقاء نفسها لهذه العلاقة. ما دام صاحب الشأن لم ينكر تلك الوكالة. مثال. (الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)
		١٧ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام ومنها إجراءات التقاضي ولو لم يثيرها الخصوم. مثال.

مسابقات		مسابقات	
الصفحة	القائمة		
١٨١٣	٢٩٣	<p>- وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض. سند وكالته عن الطاعن. مصحوباً بالسند الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً. مخالفة ذلك. مؤاده: عدم قبول الطعن شكلاً المادة ٣٠٥/١٧٧ إجراءات مدنية. مثال.</p> <p>- لا يغير من ذلك حضور الموكل أمام الكاتب العدل وإثبات تعرفه عليه. ما دام ذلك لا يؤدي إلى بيان مدى نيابته وسعتها في توكيل المحامين للطعن بالنقض. أو تقديم صورة ضوئية عن ملخص لمحضر اجتماع الجمعية العمومية أو صورة ضوئية من عقد تأسيس الشركة ما دام ذلك لا يتضمن تعويضاً للموكل بذلك.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٢)</p>	
١٨٢٥	٢٩٨	<p>١٨ - عدم جواز الطعن بالنقض. في الأحكام التي لا تتجاوز قيمتها مائتي ألف درهم. ولا يدخل في احتساب ذلك طلب الحكم بالمصروفات والرسوم وأتعاب المحاماة. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>	
محكمة اتحادية عليا			
١٥٨٤	٢٥٤	<p>- اختصاص المحكمة الاتحادية العليا دون غيرها بالنظر في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية في الإمارات.</p> <p>- فصل المحكمة الاتحادية العليا في تنازع الاختصاص. أثره: غل يد محاكم الإمارات الأخرى في النظر في ذات الموضوع. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>	
محكمة الإحصائية			
العناوين الفرعية :-			
أ - سلطة محكمة الإحصائية			
ب - نظر محكمة الإحصائية الدعوى والحكم فيها			
أ) سلطة محكمة الإحصائية			
١		<p>- بقاء أجزاء الحكم التي لم تنقض. نافذه منتجة لآثارها. ما لم تكن مترتبة على الجزء المنقوض منه. المادة ١٨٥ من قانون الإجراءات المدنية.</p>	

معكمة الإحالة		معكمة الإحالة	
الصفحة	القاعدة		
٧٨٢	١٢١	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب التزام محكمة الإحالة بما قضي به الحكم الناقض. المادة ١٨٤ من ذات القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>	
١١٩٢	١٩١	<ul style="list-style-type: none"> ٢ - وجوب التزام محكمة الإحالة بما قضت به محكمة النقض في المسائل القانونية التي فصلت فيها فصلاً لازماً عن بصر وبصيرة. علة ذلك ؟ - بنائها حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى. دون مخالفة الحكم الناقض. لا عيب. ما دامت قد حصّلت فهمها من سائر عناصر الدعوى تحصيلاً سائفاً. - قضاء محكمة النقض باشتراك قائدي السيارتين في نوع الخطأ. فصل في مسألة قانونية. حيازته لقوة الأمر المقضي. عدم جواز مخالفة محكمة الإحالة له. - تصدي محكمة الإحالة لتحديد نسبة مساهمة كلاً من السائقين في الخطأ دون الاستعانة بخبير لا عيب. علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>	
١٥٨٤	٢٥٤	<ul style="list-style-type: none"> ٣ - سلطة محكمة الإحالة في الفصل في اختصاصها بالنزاع المحال عليها ولائياً أو نوعياً. سواء كانت محكمة طعن أو محكمة إحالة. المادة ٢/٨٩ من قانون الإجراءات المدنية. <p>(الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)</p>	
٨٠٢	١٢٤	<p>ب) نظر محكمة الإحالة الدعوى والحكم فيها :</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - وجوب التزام محكمة الإحالة في نظرها الدعوى بعد الحكم بنقضها وإحالتها إليها. بالمسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض عن بصر وبصيرة. وقصر نظرها في موضوع الدعوى على المسائل التي أشار إليها الحكم الناقض. - حيازة الحكم المنقوض للحجية في تلك المسائل. في حدود ما يكون قد بت فيه فيمتنع على محكمة الإحالة المساس بتلك الحجية. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> ٢ - وجوب التزام محكمة الإحالة بالحكم المنقوض. في المسألة القانونية التي تفصل فيها عن قصد وبصر وبصيرة. وعدم المساس بما لهذا القضاء من حجية. 	

محكمة الإحالة		محكمة الإحالة	
القاعدة	الصفحة		
١٢٦	٨١٢	<ul style="list-style-type: none"> - عودة الخصوم والخصومة إلى ما كانوا وكانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض في الجزء أو الأجزاء التي لم يفصل فيها ما لم تكن مترتبة على الجزء المنقوض. - ترتيب هذا الجزء أو تلك الأجزاء على الجزء المنقوض: يجعل منها مسألة كلية شاملة. أثره: حيازته كله لحجية الأمر المقضي فيه. - إلتفات محكمة الإحالة عن دفاع يترتب عليه التعرض لتلك الحجية. لا عيب. مثال. 	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)
١٥٧	١٠٠٠	<ul style="list-style-type: none"> - الحكم البات بصحة ونفاذ التصرف في المسكن الشعبي. تلتزم به محكمة الإحالة ويقتصر نظرها للدعوى على المسألة التي أشار إليها الحكم الناقض. مثال. 	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)
١٨١	١١٣٦	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الآخرين . متى قضت المحكمة بنقض الحكم بالنسبة للطاعن الأول. ما دام الفصل في أحقية هؤلاء الطاعنين الآخرين يتوقف على نتيجة فصل محكمة الإحالة في الدفع الذي أحيلت الدعوى بسببه إليها. أساس ذلك ؟ 	(الطعون أرقام ٢٥٦، ٢٥٠، ٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)
٢٤٢	١٥٠٥	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب التزام محكمة الإحالة عند نظرها للدعوى المحالة عليها بعد النقض. بالمسائل القانونية التي فصلت فيها محكمة النقض. - المقصود بالمسألة القانونية في هذا الشأن. ماهيتها ؟ مثال. - مخالفة محكمة الإحالة ذلك بعدم الالتزام بما فصل فيه الحكم الناقض. خطأ في تطبيق القانون. 	(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)
٢٦٧	١٦٤٨	<ul style="list-style-type: none"> - نقض الحكم نقضاً كلياً. أثره : اعتباره كأن لم يكن وزوال جميع آثاره. مؤدى ذلك: نظر محكمة الإحالة للموضوع دون التقيد بحكم النقض. إلا في المسائل القانونية التي فصلت فيها محكمة النقض. مثال. 	(الطعون أرقام ٩٦، ٩١، ٨٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)

محكمة الاستئناف		محكمة الاستئناف
الصفحة	القائمة	
العناوين الفرعية :-		
أ - اختصاص محكمة الاستئناف ج - سلطة محكمة الاستئناف بنظر التظلم من القرار الإداري		
ب - الطلبات أمام محكمة د - نظر محكمة الاستئناف الدعوى الاستئنافية والمحكمة فيها		
		أ) اختصاص محكمة الاستئناف بنظر التظلم من القرار الإداري :
٤٧٥	٧٣	١ - حكم محكمة الاستئناف باختصاصها بنظر المنازعات غير المستثناة بنص المادتين (٧٦، ٨١) من قانون الخدمة المدنية. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٣/٢١)
١٠٧٧	١٦٩	٢ - قضاء المحكمة الابتدائية بعدم اختصاصها بنظر التظلم من قرار إنهاء خدمة المطعون ضدها وإحالته إلى محكمة الاستئناف المختصة لنظره. صحيح. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
		ب) الطلبات أمام محكمة الاستئناف :
		- جواز تعديل المدعي طلباته أمام الاستئناف. شرطه : أن يكون ذلك في نطاق ما رفع عنه الاستئناف فقط. - الطلبات الجديدة منه أمامها. عدم قبولها. المادة (١٦٥) إجراءات مدنية. - جواز التنازل صراحة أو ضمناً أمام الاستئناف عن بعض طلباته أمام محكمة أول درجة . مكثفياً بالمقدار الذي يحدده في صحيفة الاستئناف. - وجوب تقيد محكمة الاستئناف عند الفصل في الخصومة بهذه الطلبات المعدلة. مخالفتها ذلك والحكم بما يزيد على مقدار ما عدل أمامها. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ مثال.
١٤٠٦	٢٢٧	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)

محكمة الاستئناف		محكمة الاستئناف	
الصفحة	القاعدة		
٨٢٢	١٢٨	<p>ج (سلطة محكمة الاستئناف :</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقدير مقدار التعويض الجابر للضرر. شاملا ما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب. موضوعي. متى بينت المحكمة عناصر الضرر بأسباب سائفة. ولم يكن في القانون أو الاتفاق ما يوجب إتباع معايير معينة في تحديده. - تخفيض محكمة الاستئناف مقدار التعويض المقضي به من محكمة أول درجة. بعد ما تبين لها عدم وجود دليل على تكبد المضرور نفقات للعلاج. صحيح. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>	
٢٤	٦	<p>د (نظر محكمة الاستئناف الدعوى والحكم فيها :</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز إبداء طلبات جديدة أمام الاستئناف . فإن أبدت يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم قبولها المادة (٣/١٦٥) إجراءات مدنية. - جواز إضافة الأجور والمرتبات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام المحكمة الابتدائية وما يزيد من التعويضات بعدم تقديمها إلى الطلب الأصلي. مثال. - عدم جواز تغيير سبب الطلب الأصلي أو الإضافة إليه. - الدفع بعدم قبول الطلبات الجديدة أمام الاستئناف. تعلقه بالنظام العام. <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>	١
٩١	١٦	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتعلقة بالنظام العام ومنها جواز الطعن بالنقض من عدمه. - متى يجوز الطعن في الأحكام ومتى لا يجوز في معنى المادتين (٨٥ ، ١٥١) من قانون الإجراءات المدنية؟ - الحكم بعدم جواز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم باختصاصها وندب خبير بها. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن أرقام ٨٠٩، ٨٤١، ٨٤٨، ٨٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>	٢

محكمة الاستئناف		محكمة الاستئناف
الصفحة	القائمة	
١٤٩	٢٣	٢ - عدم إعلان الشركة الطاعنة بصحيفة الاستئناف في مركز إدارتها أو مقرها. وإعلانها في مكتب المحامي الذي حضر عنها أمام محكمة أول درجة. نظر محكمة الاستئناف للدعوى والحكم فيها. مؤداه: البطلان. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ١١٦٦، ١٢٧٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٧)
٤٩٦	٧٧	٤ - إغفال محكمة الموضوع ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى. لا يعيب الحكم متى كان نص القانون الواجب التطبيق مفهوماً مما أوردته من وقائع وأسباب وأفصحت عن القاعدة القانونية التي طبقها حتى يستبين مدى صحة تطبيقها للقانون. مثال. - محكمة الاستئناف غير ملزمة ببيان سبب إلغائها الحكم المستأنف أو تعديله حسبها إيرادها أسباباً تكفي لحمل قضائها. مثال لتسبب غير معيب. (الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)
٤٦٤	١١٧	٥ - استقلال إجراءات إعلان الحكم عن إجراءات إعلان صحيفة الدعوى التي صدر فيها الحكم. - التمسك ببطلان أحدهما. لا يفيد التمسك ببطلان الآخر. - الدفع بالبطلان الغير متصل بالنظام العام وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات الغير متصلة بالنظام العام. وجوب إبدائها معاً قبل إبداء أي دفع إجرائي آخر أو طلب أو دفاع في الدعوى. وإلا سقط الحق مما لم يبد منها. - سقوط الحق في هذه الدفع إذا لم تبد في صحيفة الطعن. - بطلان إجراءات إعلان الأوراق القضائية مقرراً لمصلحة الخصم المعلن إليه. عدم تعلقها بالنظام العام. - عدم جواز تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لأوجه البطلان الغير متعلقة بالنظام العام. ما لم يتمسك بها صاحب الشأن في صيغة صريحة جازمة. - حقه في التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف. متى تخلف عن الحضور أمام محكمة أول درجة. شرطه: أن تتضمنها صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة التي يقدمها في الجلسة الأولى وإلا سقط الحق فيها. مثال. (الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)

محكمة الاستئناف		محكمة الاستئناف
الصفحة	القاعدة	
٨٢٣	١٢٨	<p>٦ - تقدير مقدار التعويض الجابر للضرر. شاملا ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. موضوعي. متى بينت المحكمة عناصر الضرر بأسباب سائفة. ولم يكن في القانون أو الاتفاق ما يوجب إتباع معايير معينة في تحديده.</p> <p>- تخفيض محكمة الاستئناف مقدار التعويض المقضي به من محكمة أول درجة. بعد ما تبين لها عدم وجود دليل على تكبد المضرور نفقات للعلاج. صحيح. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق.١ مدني- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٣٥	١٣٠	<p>٧ - قضاء محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها والخصم المدخل بالتضامن فيما بينهما استنادا إلى المادة ١٢٦ من قانون العمل . استئناف المطعون ضدها وحدها هذا القضاء. دون المحكوم عليه الآخر. قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. دون اختصاص المحكوم عليه الآخر الذي لم يستأنف الحكم. مؤداه: البطلان المتعلق بالنظام العام. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.١ مدني- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٨٦	١٣٨	<p>٨ - الاختصاص المحلي في معنى المادة ٣١ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته؟</p> <p>- الدفاع الجوهري وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. قصور.</p> <p>- إلغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة الذي قضي بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى دون أن تمكن الخصم من الرد على هذا الدفاع وإعادة القضية إليها لسماع دفاع الطاعن وإصدار الحكم المناسب. ليس فصلا باتا في اختصاصها محليا بنظر النزاع.</p> <p>- مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١١ س٥ ق.١ مدني- جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٩٢٢	١٤٤	<p>٩ - اشتراك القاضي الذي أصدر الحكم من محكمة أول درجة. في النطق بالحكم فقط في ذات الدعوى عند صدور الحكم فيها من محكمة الاستئناف دون الاشتراك في نظرها وإصدار الحكم فيها. لا يبطله. أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق.١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
		<p>١٠ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها على غير ذي صفة المنصوص عليها في المادة (٢/٩١) من قانون الإجراءات المدنية . وجوب إبدائه أمام محكمة أول درجة .</p>

محكمة الاستئناف		محكمة الاستئناف
القاعدة	الصفحة	
١٩٣	١٢٠٢	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز تصحيح شكل الدعوى باختصاص ذي الصفة لأول مرة أمام الاستئناف. علة ذلك ؟ - جواز إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى في أية حالة تكون عليها الدعوى المادة (١/٩١) من ذات القانون. <p>(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>
٢١٨	١٣٤٣	<p>١١</p> <ul style="list-style-type: none"> - لطالب الأمر على عريضة ولن صدر الأمر عليه ولذوي الشأن التظلم من الأمر إلى المحكمة المختصة أو إلى القاضي المصدر للأمر. إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك. - لا يمنع من نظر التظلم قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة. - الفصل في التظلم يكون بتأييد الأمر أو تعديله أو إلغائه. - قابلية هذا الحكم للطعن عليه بطرق الطعن العادية. المادة (١٤١) إجراءات مدنية. - الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بما فيها من دفع وأوجه دفاع بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف. - محكمة الاستئناف نظرها الدعوى. على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة فضلاً عما يكون قد قدم أمام المحكمة الابتدائية. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. - إلغاء الاستئناف للأمر على عريضة القاضي بصحة الحجز. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>
		<p>١٢</p> <ul style="list-style-type: none"> - جواز تعديل المدعي طلباته أمام الاستئناف. شرطه : أن يكون ذلك في نطاق ما رفع عنه الاستئناف فقط. - الطلبات الجديدة منه أمامها. عدم قبولها. المادة (١٦٥) إجراءات مدنية. - جواز التنازل صراحة أو ضمناً أمام الاستئناف عن بعض طلباته أمام محكمة أول درجة . مكثفياً بالمقدار الذي يحدده في صحيفة الاستئناف. - وجوب تقيد محكمة الاستئناف عند الفصل في الخصومة بهذه الطلبات المعدلة.

محكمة الاستئناف		الرقم	الصفحة
محكمة الاستئناف			
١٤٠٦	٢٢٧	- مخالفتها ذلك والحكم بما يزيد على مقدار ما عدل أمامها. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ.تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)	
١٤٢١	٢٢٩	- تصدي محكمة الاستئناف للفصل في الموضوع بعد أن قضت ببطلان الحكم المطعون فيه لعدم إخطار النيابة لوجود قصر في الدعوى. بعد أن صححت هذا البطلان. لا عيب. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ.مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٩)	١٣
١٤٢٦	٢٣٠	- إلغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة القاضي برفض الدفع بوجود شرط التحكيم. لإبدائه في الجلسة الثانية بعد حضور وكيل المدعى عليه بالجلسة الأولى وطلبه أجلاً للجواب دون أن يبدي هذا الدفع فيها. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك وعلة ؟ - المقصود بالجلسة الأولى في معنى المادة (٢٠٢) من قانون الإجراءات المدنية ؟ (الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ.مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١١)	١٤
١٤٧١	٢٣٦	- قبول محكمة الاستئناف ما قدمه المطعون ضده من إثبات أدائه للدية المحكوم بها جزائياً. لا عيب . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ.تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)	١٥
		- المؤسسة الفردية والمؤسسة التجارية الخاصة. ليس لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالكاها أو صاحب الترخيص التجاري بها. هي عنصر من عناصر ذمته المالية. مؤدى ذلك : أنه صاحب الصفة في المخاصمة أمام القضاء ومطالبته في شخصه بما عليها من التزامات وينفذ عليه الحكم الصادر ضدها. - هي تعد محل عمل صاحبها. مؤدى ذلك : خضوع إعلانه فيها لأحكام المادة ٨ من قانون الإجراءات المدنية. - إعلان المؤسسة الفردية لا يخضع لحكم المادة ٢/٩ إجراءات مدنية. علة ذلك ؟ - تخلف المدعى عليه عن الحضور في الجلسة الأولى ولم تكن الصحيفة قد أعلنت لشخصه. أثره: وجوب تأجيل الدعوى في غير الدعاوى المستعجلة إلى جلسة تالية لإعادة إعلانه . - عدم إعادة الإعلان. أو بطلان إعادة الإعلان . أثره : بطلان الحكم الذي صدر بناء على هذا الإجراء الباطل.	١٦

محكمة الاستئناف		محكمة الاستئناف
الصفحة	القائمة	
١٤٧٤	٢٣٧	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تمسك الخصم الذي له مصلحة بهذا الدفاع . عند استئناف هذا الحكم. في صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة . مخالفة ذلك . أثره : سقوط حقه في التمسك بهذا البطلان. - عدم انعقاد الخصومة بين طرفيها متى ثبت بطلان إعلان صحيفة افتتاح الدعوى. - عدم تمام الإعلان صحيحاً حتى صدور الحكم الابتدائي . مؤداه : زوال الخصومة كأثر للمطالبة القضائية. لا يصححه أي إجراء لاحق في الدعوى. - تحقق هذا البطلان . يوجب على محكمة الاستئناف . أن تقف عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف دون أن تتصدى للموضوع. علة ذلك ؟ - النص الوارد في المادة ١١٦٦ إجراءات مدنية. عدم انطباقه على هذه الحالة. - مناط تطبيقه هو ألا يمتد البطلان إلى إعلان صحيفة افتتاح الدعوى. علة ذلك ؟ - مخالفة محكمة الاستئناف ذلك والتصدي للفصل في الموضوع. مؤداه : ورود قضائها على غير خصومة. <p>(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٥١٥	٢٤٣	<ul style="list-style-type: none"> - قضاء محكمة أول درجة بكامل مبلغ التعويض المطلوب في الدعوى عن الأضرار الأدبية والمادية والمورثة. قضاء الحكم المطعون فيه بذات المبلغ عن الأضرار المادية فقط ورفضه الحكم بالتعويض عن الأضرار الأدبية والمورثة . صحيح ليس فيه قضاء بما لم يطلبه الخصوم. علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)</p>
١٥١٥	٢٤٣	<ul style="list-style-type: none"> - حق محكمة الاستئناف في تأييد الحكم المستأنف واعتناق أسبابه أسباباً لها وأن تضيف إليها . متى اقتضت بما ورد فيها. مثال في تقدير تعويض. <p>(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)</p>
١٦٤٢	٢٦٦	<ul style="list-style-type: none"> - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الجزائية بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة. والقضاء بانقضاء الدعوى الجزائية بمضي المدة. لا حجية له أمام المحكمة المدنية التي تنظر الدعوى المدنية. هي لا تلتزم في تكوين عقيدتها بما قام عليه الحكم الجنائي. مثال. <p>(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق.أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام ومنها ما يتعلق بنظام التقاضي . ولو لم يثرها الخصوم.

محكمة الاستئناف		محكمة الاستئناف
الصلحة	القاعدة	
١٦٩٥	٢٧٤	<p>- قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها. بعد أن رفضت الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى. لا يعد حكماً منهيّاً للخصومة كلها. مما يجوز الطعن فيه بالنقض. ولا يندرج ضمن الحالات المستثناة في المادة (١٥١) من قانون الإجراءات المدنية. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>
١٧٢١	٢٧٩	<p>٢١ - متى يجوز استئناف الحكم الصادر بتعيين محكم ومتى لا يجوز ذلك ؟</p> <p>- استئناف هذا الحكم. أثره: انتقال كل أوجه الدفاع والدفع إلى محكمة الاستئناف. مؤدى ذلك: وجوب تصدي محكمة الاستئناف لها والرد عليها. مثال.</p> <p>- عدم استئناف الحكم الصادر في دعوى طلب تعيين محكم. الذي لم يقتصر على تعيين المحكم. وتطرق إلى الرد على الدفع بعدم سماع الدعوى. مؤداه: حيازته لقوة الأمر المقضي به في هذا الشأن أثر ذلك: عدم جواز إثارة هذا الدفع من جديد.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
١٨٨٤	٣١٠	<p>٢٢ - عدم جواز إعادة محكمة ثان درجة للدعوى بعد إلغائها الحكم المستأنف. إلى محكمة أول درجة. ما دامت تلك المحكمة كانت قد فصلت في موضوع الطلبات المطروحة عليها. أصليه كانت أم فرعية. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٨)</p>
محكمة الموضوع		
العناوين الفرعية :-		
<p>١ - سلطة محكمة الموضوع ب - نظر محكمة الموضوع الدعوى والعكم فيها</p> <p>أ) سلطة محكمة الموضوع :</p> <p>١ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض المناسب عن الفصل التعسفي للعامل. على أساس آخر أجر كان يستحقه بما لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر. مستهدية في ذلك بنوع العمل ومقدار الضرر ومدة خدمة العامل وظروف العمل.</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٣، ٧٣٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)</p>		
١	١	

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع
الصفحة	القاعدة	
١	١	٢ - النعي الموجه إلى قضاء محكمة أول درجة. أو على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه عدم قبوله . مثال . - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي . ما دام سائفاً . مثال. (الطعن رقم ٥٨٢، ٧٣٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)
١	١	٣ - تقدير قيام التعسف في فصل العامل ومقدار التعويض المستحق عنه . موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. (الطعن رقم ٥٨٢، ٧٣٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)
١	١	٤ - النعي الموجه إلى حكم محكمة أول درجة . عدم قبوله. مثال. - النعي الوارد على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه. عدم قبوله. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي حججهم . إيرادها الحقيقة التي اقتضت بها. كاف للرد على ما أثاروه . مثال. (الطعن رقم ٥٨٢، ٧٣٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)
١٢	٣	٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. - تغيب الموظف عن عمله مدة ثلاثين يوماً متصلة. أو ثلاثين يوماً متقطعة خلال عام ميلادي واحد. دون عذر تقبله المنشأة . مؤداه : اعتبار العقد منتهياً . وتطبق بشأنه أحكام الانقطاع عن العمل الواردة في عقد العمل. الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الفصل السادس عشر من لائحة الموارد البشرية لشرطة أبوظبي للخدمات الصحية. (الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١/٤)
٢٤	٦	٦ - سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بأي من تقارير الخبراء المنتدبين في الدعوى دون الأخرى. متى اطمأنت إلى أنه يكفي لتكوين عقيدتها. - التناقض بين تلك التقارير. لا يوجب على المحكمة اللجوء إلى خبرة جديدة. ما دام في استطاعتها استخلاص الحقيقة من تلك التقارير وترجيح إحداها على الآخرين. علة ذلك ؟ - أخذ المحكمة بأحد تلك التقارير . لا يلزمها بالرد بأسباب خاصة على ما ورد في التقرير الذي لم تأخذ به. أخذاً بالتقرير الأول. مفاده : أنها لم ترى في التقرير الآخر ما ينال من صحة التقرير الذي اطمأنت إليه. مثال. (الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٦)

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع
القاعدة	السلطة	
		<p>٧ - وجوب إحاطة المحكمة بوقائع الدعوى وظروفها عن بصر وبصيرة. وتكييفها التكييف الصحيح ووصفها وإنزال الحكم الصحيح للقانون عليها.</p> <p>- تحقيق عناصر الدعوى وبيان وجه الحق فيها ووصف الرابطة القانونية بين الخصوم وبيان العلاقة العقدية بينهم وتفسير العقود والمستندات وتمحيص الأدلة والموازنة بها. هي من الأعمال القانونية التي تدخل في صميم عمل القاضي التي لا يجوز له أن يتخلل عنها أو يفوص فيها سواء.</p> <p>- حق القاضي في الاستعانة بأهل الخبرة في المنازعات التي تحتاج الأمور الفنية فيها إلى مشورة أهل الخبرة. مثال.</p> <p>- وقوف مهمة الخبير عند هذا الحد. دون التطرق إلى المسائل القانونية. ولو صرح له القاضي بذلك . علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>- تطرق الخبير لمسألة قانونية. مؤداه : عدم جواز استناد القاضي إلى ما تطرق إليه الخبير منها. وعليه بحث تلك المسألة وإنزال حكم القانون عليه.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٢٤	٦	
		<p>٨ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٢٤	٦	
		<p>٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائغاً.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف أوجه دفاعهم والرد عليها استقلالاً. إيرادها للحقيقة التي اقتضت بها. فيه الرد الضمني المسقط لما أثاروه .</p> <p>- عبء إثبات الدعوى وقوعه على عاتق المدعي. المحكمة غير مكلفة بتهئية وسائل الإثبات له.</p>

مكة الموضوع		مكة الموضوع
الصفحة	القائمة	
٥٠	٩	<ul style="list-style-type: none"> - لا ضمان على من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً المادة (١٠٤) من قانون المعاملات المدنية. - وجوب الضمان على من استعمل حقه استعمالاً غير مشروع. - حالات استعمال الحق على وجه غير مشروع . في معنى المادة (١٠٦) من ذات القانون. ماهيتها ؟ - الالتجاء إلى القضاء للدفاع عن الحق . أمر مشروع. شرطه : أن لا يسيء الشخص استعمال هذا الحق. - إثبات تصور صاحب الحق احتمال وقوع الضرر من جراء استعماله لحقه. عدم كفايته. لإثبات سوء النية . علة ذلك ؟ - تقدير قيام سوء النية والكيد وقصد الإضرار . موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ. - ثبوت النسب شرعاً. مانعاً لنفيه قانوناً. المادة (٤/٩٠٥) من قانون الأحوال الشخصية. <p>(الطعن رقم ٨١٠ ، ٨٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/١١)</p>
٦٣	١١	<ul style="list-style-type: none"> ١٠ - الحالات التي يسأل فيها الشخص عن الضرر الذي يصيب الغير من استعماله لحقه. ماهيتها ؟ المادتان (١٠٤، ١٠٦) من قانون المعاملات المدنية. - عدم مسئوليته عن الالتجاء للسلطات العامة للشكوى أو الإبلاغ عن الجرائم واللجوء إلى القضاء للزود عن حق يحميه القانون. شرطه : ألا تتوافر في ذلك حالة من حالات التعسف في استعمال الحق المنصوص عليها في المادتين المار ذكرهما. - عبء إثبات هذا التعسف وقوعه على عاتق من يدعيه. - تقدير قيام التعسف. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
١٠٥	١٨	<ul style="list-style-type: none"> ١١ - مسئولية البنك المسحوب عليه عما يصيب عميله من ضرر نتيجة صرفه لشيك مزور على صاحبه. شرطه : ثبوت أن صاحب الشيك بذل العناية الواجبة للمحافظة على دفتر الشيكات الذي سلمه البنك له. - تقدير قيام الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتقدير سائغ لتوافر الخطأ في جانب البنك. <p>(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع
الصفحة	القاعدة	
١١١	١٩	<p>١٢ - الدفاع المختلط بواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء . موضوعي. ما دام سائفاً. مثال .</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بوضع معياراً حسابياً لتقدير التعويض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
١١٨	٢٠	<p>١٣ - رفض طلب توجيه اليمين الحاسمة لاستخلاص المحكمة تعسف موجهها. صحيح. ما دام سائفاً. مثال. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
١٢٢	٢١	<p>١٤ - تقدير ما أنجز من أعمال المفاوضة وما لم ينجز منها وقيمتها وفقاً لنصوص عقد المفاوضة. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومنها تقارير الخبراء موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٢٢	٢١	<p>١٥ - عقد المفاوضة من العقود الوارد عليها الفسخ . علة ذلك ؟</p> <p>- ورود النص في العقد أو بعده على غرامة تأخير. مؤداه : عدم إلزام الدائن بإثبات وقوع الضرر للتعويض عنه . على المدين إثبات عدم وقوع الضرر.</p> <p>- سقوط الشرط الجزائي المتعلق بغرامة التأخير إذا فسخ العقد أو انفسخ تبعاً لسقوط الالتزام الأصلي . أثره : عدم الاعتداد بالتعويض المتفق عليه في الشرط الجزائي . مؤدى ذلك : لقاضي الموضوع سلطة تقدير التعويض للدائن طبقاً للقواعد العامة . ووقوع عبء إثبات وقوع الضرر ومقداره على عاتق المدين.</p> <p>- مناهل إلزام المفاوض بغرامة التأخير المنصوص عليها في عقد المفاوضة . إنجازها كل الأعمال المتفق عليها ولكنه تأخر في تسليمها إلى صاحب العمل في الموعد المحدد.</p> <p>- عدم جواز إلزامه بتلك الغرامة . متى كان لم ينفذ أصلاً تلك الأعمال أو نفذ بعضها دون البعض الآخر وترتب على ذلك فسخ العقد.</p> <p>- تقدير مبلغ التعويض عن الضرر المادي والأدبي . موضوعي.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة ببيان مقدار التعويض عن كل عنصر من عناصر الضرر على استقلال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>

مكة الموضوع		مكة الموضوع
الصفحة	القائمة	
١٢٢	٢١	١٦ - استخلاص التاريخ الحقيقي لإنجاز أعمال المقاول . ومدة التأخير . وتحديد الأضرار والتعويض الجابر لها . موضوعي . ما دام سائفاً . مثال . (الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)
١٢٥	٢٢	١٧ - المسؤولية العقدية تحققها بتوافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما . - استخلاص توافر ذلك أو عدمه . موضوعي . ما دام سائفاً . مثال . (الطعن رقم ٩١٢، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٧)
١٧٨	٢٨	١٨ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى محمولاً على أسبابه . مفاده : أنها لم تجد في المطاعن الموجهة إليه . ما يستأهل الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير . - هي غير ملزمة بالرد استقلالاً على ما يوجه إلى التقرير من مطاعن . - هي غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير آخر . متى رأت في التقرير المقدم ما يكفي لتكوين عقيدتها . - حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه بأي من تقارير الخبراء المنتدبين في الدعوى . في حالة تعددهم . متى رأت في أحدهم ومن القرائن الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها . - وجود تناقض بين تلك التقارير . لا يوجب على المحكمة اللجوء إلى خبرة جديدة لإزالة هذا التناقض . ما دام في وسعها استخلاص الحقيقة منها وترجيح أحدها على الأخرى . - عدم ردها على التقرير الثاني الذي قدم بعد التقرير الأول أو التقرير الاستشاري . لا عيب . علة ذلك ؟ مثال . (الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)
١٧٨	٢٨	١٩ - حق الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن يرفع دعوى باسمه على مدير الشركة للمطالبة له أو للشركة بالتعويض عما يكون قد أصابه من ضرر من تصرفات خاطئة له . متى تقاعست الشركة عن تلك المطالبة . - استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية والضرر الناجم عنه ورابطة السببية بينهما . موضوعي . متى كان سائفاً . - وجوب توافر الخطأ والضرر ورابطة السببية للقضاء وبالتعويض تخلف أحدهم . مؤداه : تخلف المسؤولية عن التعويض . مثال . - وجوب أن يكون الضرر المادي قد تحقق . أو أن وقوعه في المستقبل حتمياً . (الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع
الصفحة	القاعدة	
١٧٨	٢٨	<p>٢٠ - سلطة القاضي في تحديد سعر الفائدة على ضوء الحالة الاقتصادية السائدة وقت استحقاق الدين . متى أخفق الدائن في إثبات السعر السائد في السوق . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
١٧٨	٢٨	<p>٢١ -</p> <ul style="list-style-type: none"> تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها بما في ذلك تقارير الخبراء والأخذ بما تطمئن إليها منها. موضوعي. ما دام سائفاً. محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على ما يوجه إلى تقارير الخبراء من اعتراضات على استقلال . أخذها بها. مفاده : أنها لم تجد في تلك الاعتراضات ما يستأهل رداً بأكثر مما تضمنه التقرير. مثال. <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
٢٢٤	٢٢	<p>٢٢ -</p> <ul style="list-style-type: none"> عدم جواز تصرف الشريك على الشيوع في حصته دون إذن من الشريك الآخر. في صورتى الخلط والاختلاط. المادة (١١٥٤) مدني. وجوب تضمين الاتفاق بالوعد على التعاقد. على الشكل الذي يتطلبه القانون لتتمام التعاقد. المادة (٢/١٤٦) من ذات القانون. عدم انتقال الملكية في العقار ولا الحقوق العينية العقارية بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وفقاً لأحكام القانون . المادة (١٢٧٧) من ذات القانون. فسخ العقد أو انفساخه. يعيد المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد. استحالة ذلك . مؤداه : الحكم بالتعويض . المادة (٢٧٤) من ذات القانون. حق كلا من المتعاقدين في حالة بطلان العقد أو فسخه أو لأي سبب آخر أن يحبس ما أخذه ما دام المتعاقد الآخر لم يرد إليه ما تسلمه منه. تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم. متى بينت الحقيقة التي انتهت إليها وأقامت عليها دليلاً. استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية عن التعويض وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
		<p>٢٣ - التقارير الطبية. خضوعها لتقدير محكمة الموضوع. لها أن تأخذ بها أو تطرحها.</p>

مكة الموضوع		مكة الموضوع
الصفحة	القائمة	
٢٣٧	٣٤	<ul style="list-style-type: none"> - هي غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب ندب خبير آخر. أو مناقشة الأطباء فيما ورد بتقاريرهم . متى وجدت في التقرير المقدم ما يفني عن ذلك. متى كان ذلك سائفاً. - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام القانون أو الاتفاق لم يلزمها باتباع معايير معينة في ذلك. متى كان سائفاً. مثال لتقدير سائغ. - إحالة الحكم المطعون فيه في بيان عناصر الضرر إلى أسباب الحكم المستأنف الذي حددها استناداً إلى التقارير الطبية المقدمة له. لا عيب. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٤٩	٣٥	<ul style="list-style-type: none"> - تحقق الضرر الموجب للتعويض عن وفاة الشخص . مناطه : ثبوت أن المتوفي كان يعول طالب التعويض فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم. وإذا كانت فرصة الإعالة أمر محتمل يجب أن يستند طلب التعويض إلى أسباب مقبولة في الأمل في الحصول منه على كسب. - احتمال ذلك على وجه غير محقق وعلى أسباب غير مقبولة. عدم إجابة الحكم هذا الطلب. لا عيب. - مثال في المطالبة والد بالتعويض عن فقده لبناته وما كان يأمله من كسب من ورائهن. <p>(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٦٠	٣٧	<ul style="list-style-type: none"> - متى تتحقق الصفة للمدعي في الدعوى ؟ - استخلاص الصفة في الدعوى. موضوعي. - البيع بالمزاينة . ماهيته. وشروط صحته ؟ - مثال لعدم توافر الصفة. في بيع بالمزاينة . <p>(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٣٠٠	٤٢	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب بيان الحكم الذي يرتب المسؤولية التضامنية في بيان واضح وصريح الأساس الذي استند إليه في ذلك من قانون أو اتفاق. مخالفة ذلك. قصور. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. شرطه: أن يكون تقدير المحكمة سائفاً. وأن لا تلتفت عن مستندات تمسك بها الخصم أو تعول على تقرير خبير كان بحثه غير كاف أو لم يعرض لما أثاره الخصوم من أوجه دفاع جوهرية. مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. <p>(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع
الصفحة	القاعدة	
٣١٠	٤٥	<p>٢٧ - عقد الشركة وجوب أن يكون ثابتاً بالكتابة. عدا شركة المحاصة. القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ المعدل بشأن الشركات التجارية.</p> <p>- الشركاء في الشركة. لا يجوز لأيهم في العلاقة فيما بينهم إثبات ما يخالف ما ورد بعقد الشركة أو يجاوزه إلا بالكتابة. مؤدى ذلك: عدم جواز إثبات صورية ما ورد بعقد الشركة من شروط إلا بالكتابة.</p> <p>- استخلاص الصورية أو نفيها. موضوعي. ما دام سائغاً.</p> <p>- مخالفة تلك القواعد. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٣٢٤	٤٧	<p>٢٨ - الشريك في الشركة المساهمة العامة لا يسأل إلا بمقدار حصته في رأس المال المادة (٦٤) من قانون الشركات التجارية. مثال.</p> <p>- تقدير مبررات فسخ العقد. من سلطة محكمة الموضوع لها أن تحكم بالفسخ أو ترفضه إن قدرت أن الإخلال الحاصل قليل الأهمية. متى كان سائغاً. مثال لتقدير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٢٤	٤٧	<p>٢٩ - سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بتقرير الخبير . من رأت أنه كاف لتكوين عقيدتها.</p> <p>- هي غير ملزمة بإعادة المأمورية إلى الخبير لإعادة فحص اعتراضات الخصوم. متى رأت أن تلك الاعتراضات ليس فيها ما يستأهل الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٢٤	٤٧	<p>٣٠ - التقايل من العقد أو التفاسخ. عدم تحقيقه إلا بالإيجاب والقبول الذي يدل على تلاقي الآراء فيه على حل العقد.</p> <p>- جواز أن يكون ذلك صريحاً أو ضمناً. مثال.</p> <p>- استخلاص توافر ذلك. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
		<p>٣١ - الطعن بالصورية وجوب أن يكون صريحاً واضحاً. عدم كفاية مجرد الطعن بالتواطؤ أو الاحتيال . علة ذلك ؟</p>

مكة الموضوع		مكة الموضوع
الصفحة	القاعدة	
٣٤١	٥٠	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير القرائن على قيام الصورة وكفايتها في إثباتها . موضوعي. متى كان سائفاً. - تصرفات الوكيل الخارجة عن حدود وكالته. عدم نفاذها في حق الأصل إلا بإجازته لها. - وجوب تحري الغير المتعاقد مع الوكيل عن صفته وحدود وكالته. والتثبت من انصراف أثر التصرف إلى الأصل. - تحمله نتيجة تقصيره في ذلك. إلا إذا أسهم الأصل بخطئه سلباً أو إيجاباً في خلق مظهر خارجي من شأنه إيهام الغير حسن النية وجعله معذوراً في الاعتقاد وبقيام الوكالة واتساعها بهذا التصرف. - حق الغير في هذه الحالة في التمسك بانصراف أثر التصرف إلى الأصل على أساس الوكالة الظاهرة. متى كان قد سلك في تعامله سلوكاً مألوفاً لا يشوبه خطأ غير مفتقر. مثال. <p>(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٤١	٥٠	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير قيام الضرر ومقدار التعويض الجابر له. موضوعي. متى كان سائفاً. - جواز إنقاص القاضي للتعويض بقدر مساهمة المضرور فيه. أو لا ينقصه إذا كان خطأ المضرور لا يتناسب مع جسامة خطأ مرتكب الفعل الضار. <p>(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
		(والقواعد أرقام ١٩٨ ، ٣٣٥ ، ٢٤٨ ، ٢٨٤ ، م ١٢٣٠ ، م ١٤٤٨ ، م ١٥٥٠ ، م ١٧٤٩)
٣٥١	٥٢	<ul style="list-style-type: none"> - ٣٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. - تقدير توافر الخطأ أو التقصير الموجب للمسئولية. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بتقرير الخبير أو تطرحه. حسبما تظمن إليه. مثال. - حق الدائن المرتهن في استعمال الحقوق المنصوص عليها في المادتين (١٧٤، ١٧٥) من قانون المعاملات التجارية أولاً يستعملها حسب مشيئته. - استعمال الحق الجائز شرعاً. سلباً أو إيجاباً. لا يرتب ضماناً. المادة (١٠٤) من قانون المعاملات التجارية. <p>(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع
القائمة	الصفحة	
		<p>٣٤ - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبما يتفق وحسن النية. المادة (٢٤٦) مدني .</p> <p>- عدم اقتصار الالتزام على ما ورد في العقد بل يشتمل على ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف.</p> <p>- حق المتعاقد في الامتناع على سداد الأقساط متى كان المتعاقد معه قد امتنع عن تنفيذ التزامه. المادة (٢٤٧) مدني.</p> <p>- حق المتعاقد في طلب فسخ العقد إذا ما تبين له إخلال المتعاقد معه بالتزاماته بخطأ منه أو لعدم جديته.</p> <p>- عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين . عن تنفيذ التزامه بغير مبرر.</p> <p>- تحديد أي من المتعاقدين قصر في تنفيذ التزامه أو نفي هذا التقصير. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- حق كل من المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ التزامه. إذا امتنع الآخر عن تنفيذ ما التزم به.</p> <p>- حق المشتري حبس الثمن. متى أخل البائع بأحد التزاماته.</p> <p>- تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٣٦٧	٥٥	
		<p>٣٥ - ثبوت أن الطاعنة هي من أخلت بالتزاماتها. مما أدى إلى فسخ العقد. القضاء للمطعون ضدها بالتعويض عما أصابها من ضرر. لا عيب.</p> <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٣٦٧	٥٥	
		<p>٣٦ - انحلال الشركة المحددة المدة بحلول أجلها المنصوص عليه في العقد بقوة القانون ولو لم تكن قد حققت الغرض من إنشائها.</p> <p>- جواز اتفاق الشركاء جميعاً كتابةً على إطالة مدتها. إلا إذا نص في العقد على أغلبية محددة لإجراء التعديل. المادة (٢٨١) من قانون الشركات التجارية.</p> <p>- جواز أن يكون الاتفاق على مد مدة الشركة ضمناً . ويمتد في هذه الحالة سنة فأخرى بذات الشروط وتكون امتداداً للشركة الأصلية .</p> <p>- استخلاص الامتداد الضمني من ظروف الحال . موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p>

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع
الصفحة	القائمة	
٢٨٠	٥٧	<ul style="list-style-type: none"> - مناط حجية الأمر المقضي به في معنى المادة (٤٩) من قانون الإثبات. ماهيته ؟ - استخلاص وحدة الموضوع في الدعويين من عدمه . موضوعي. ما دام سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ. <p>(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٢٨٦	٥٨	<ul style="list-style-type: none"> - جواز إنهاء عقد العمل غير محدد المدة. شرطه: التقيد بأحكام قانون العمل المتعلقة بالإنذار ولأسباب مقبولة ودون تعسف. - سلطة محكمة الموضوع في تقدير توافر مبررات فصل العامل من عدمه. ما دام سائغاً. مثال لتقدير سائغ لعدم توافر مبررات الفصل. <p>(الطعن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٢٩٥	٦٠	<ul style="list-style-type: none"> - حق ورثة المتوفى في المطالبة بالتعويض عما لحق بأشخاصهم من أضرار مادية أو أدبية نتيجة وفاة مورثهم. - تقدير قيمة التعويض عن الأضرار بمبلغ إجمالي من سلطة محكمة الموضوع. متى كشفت عن عناصر تلك الأضرار وكانت نتيجة طبيعية للفعل الضار. مثال. - إعالة المتوفى لزوجته وأولاده القصر حال حياته. هي الأصل الظاهر. مثال . - عبء إثبات ما يخالف ذلك. وقوعه على عاتق من يدعيه. - نفقة الأم على ذمة ابنها بعد وفاة زوجها وكبر سنهما . <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٤٠٦	٦٢	<ul style="list-style-type: none"> - اتفاق الطرفان في العقد على مقدار التعويض. أثره : وجوب أعمال ما اتفقا عليه وإعفاء الدائن من إثبات وقوع الضرر. وانتقال عبء إثبات عدم وقوع الضرر على المدين. أساس ذلك . مثال. - جواز تعديل القاضي مقدار التعويض المتفق عليه بناءً على طلب أحد طرفي الاتفاق بحيث يجعل التقدير مساوياً للضرر. - بطلان أي اتفاق يخالف ذلك. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/١٢)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. شرطه : أن يكون استخلاصها سائغاً له سنده من الأوراق. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لتسبيب معيب .

مكة الموضوع		مكة الموضوع	رقم
القائمة	الصفحة		
٤١١	٦٣	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تفهم محكمة الموضوع للدعوى عن بصر وبصيرة ومواجهة دفاع الخصوم الجوهري والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. - العبرة بطلبات الخصوم الختامية في الدعوى. <p>(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٢)</p>	
٤٤٣	٦٨	<ul style="list-style-type: none"> - ٤١ كفالة الرخصة التجارية التي يقدمها المواطن للأجنبي. دون أن تصاحبها مشاركة مالية صراحة أو ضمناً أو بالعمل. قصرها على تقديم المواطن إلى جهة الإدارة ما يحملها على الاطمئنان والثقة في قدرة الأجنبي على ممارسة التجارة داخل الدولة. عدم تجاوز أثر ذلك نطاق مساءلته أمام جهة الإدارة عن الترخيص. - عدم انصراف مدلولها إلى الكفالة بمعناها القانوني بضم ذمة الكفيل إلى ذمة المدين المكفول في تنفيذ التزامه. - الرخصة التجارية. عدم كفايتها بمجرد إثبات مسئولية صاحبها عن الالتزامات التي على المنشأة أو التصرفات التي تجري باسمها. إلا إذا أثبت أن من أجرى التصرف هو صاحب المؤسسة أو من ينوب عنه. أو أن نيابته تتسع لما أجراه من تصرف. - التصرفات التي يجريها مستأجر المؤسسة أو مستثمرها. انصرافها إلى ذمته هو وليس إلى ذمة صاحب الترخيص. - تقدير علم الغير بالاتفاق المبرم بين صاحب الرخصة ومستأجرها أو المستثمر لها. موضوعي. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>	
٥٢٥	٨٣	<ul style="list-style-type: none"> - ٤٢ تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائغاً. أساس ذلك؟ - الطلب الذي لا مصلحة لصاحبه فيه. عدم قبوله. مثال. - عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب ليس له تأثير في الدعوى. مثال. - القضاء لوالدة المتوفي بالتعويض. دون أن تثبت أن ولدها كان يعولها قبل وفاته. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> - ٤٣ اعتبار الورثة من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثهم تتعلق بحقوق لهم مصدرها القانون. - الوارث خلف عام للمورث تنتقل إليه حقوق مورثه. 	

مكة الموضوع		مكة الموضوع
الصفحة	القائمة	
٥٣٠	٨٤	<ul style="list-style-type: none"> - حقه في إثبات صورية عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثهم. - انصراف نية المورث إلى الاحتيال على قواعد الموارث بنقل ملكية العقار من ملكيته إلى ملكية الموهوب له أو الموصى له بالبيع . مؤداه : حق الوارث في إثبات هذا الاحتيال بكافة طرق الإثبات. ومنها شهادة الشهود. لا يغير من ذلك كون عقد البيع ثابتاً بسند عريفي أو بسند رسمي . أساس ذلك ؟ - سلطة محكمة الموضوع في إسباغ الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى. دون التقيد في ذلك بما يصفها به الخصوم. تحت رقابة محكمة النقض. مثال لتكييف صحيح. <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>٤٤</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقدير أقوال الشهود . موضوعي. ما دام سائفاً. - حقها في الأخذ بشهادة الشاهد ولو كان أصلاً أو فرعاً للشهود له. ما لم يثبت أن شهادته تجر له مغنماً أو تدفع عنه مغرمًا. - وقوع عبء إثبات المغنم أو المغرم على عاتق من يدعيه. <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>٤٥</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها استخلاص الصورية. موضوعي. - عدم جواز إنكار الخصم صور ضوئية لمحرر عريفي. لا يحمل توقيعاً منسوباً له. - حقه في نفي ما تضمنته بكافة طرق الإثبات. - سلطة محكمة الموضوع في الاستناد إلى هذه الصور باعتبارها قرينة قضائية بجانب أدلة وقرائن أخرى. - تعيب الحكم في قرينة أو دليل . لا يؤثر في قضائه . ما دامت الأدلة والقرائن الأخرى التي عول عليها كافية لحمله. - المستندات المبينة بالمادة (١٣) من قانون الإثبات الصادرة من الجهات الرسمية بدولة خارج دولة الإمارات اعتبارها مستندات عرفية في دولة الإمارات. - وجوب التصديق عليها من الجهات الرسمية لقبولها في الإثبات في الدولة. - طلب ندب الخبرة في الدعوى. ليس حقاً للخصوم يتعين على المحكمة إجابتهن إليه. <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع
الصفحة	الأمدة	
٥٣٠	٨٤	<p>٤٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها واستخلاص الحقيقة منها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال في استخلاص سائغ لتكييف العقد على أنه تصرف في مرض الموت تسري عليه أحكام الوصية.</p> <p>- تقييد التصرف الحاصل في مرض الموت. مرجعه إلى تعلق حق الورثة بأموال المورث من وقت مرضه.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٥٢	٨٦	<p>٤٧ - سلطة محكمة الموضوع في تكييف الدعوى ووصفها الوصف الصحيح في القانون. مما تستخلصه من وقائع الدعوى ومستنداتها وطلبات الخصوم فيها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)</p>
٥٦٨	٨٧	<p>٤٨ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. ومن بينها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحججهم والرد عليها استقلالاً ما دام في قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لتلك الحجج.</p> <p>- أخذها بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه . مفاده : أنها لم تجد في المطاعن الموجهة إليه ما يستوجب الرد على استقلال. مثال .</p> <p>- الجدل الموضوعي عدم جواز إثارته أمام النقض.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣١)</p>
٦١٤	٩٣	<p>٤٩ - جواز نطق المحكمة بالحكم في الدعوى في جلسة المرافعة بعد إقفال بابها. متى كانت قد مكنت أطرافها من إبداء أوجه دفاعهم والرد على ما يثيره خصومهم. المادة ١/١٢٧ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٦٢١	٩٤	<p>٥٠ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها. موضوعي. متى لم تخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها أو تخالف الثابت في الأوراق. وكان استخلاصها سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٠)</p>
		<p>٥١ - جواز طلب الدائن من المحكمة التي تنظر الدعوى أو من قاضي الأمور المستعجلة. توقيع الحجز التحفظي على مال المدين في كل حالة يخشى فيها من فقدان حقه.</p>

محكمة الموضوع		الصفحة	القائمة
محكمة الموضوع			
		٦٣٨	٩٧
<ul style="list-style-type: none">- الحالات الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من قانون الإجراءات المدنية . وردت على سبيل المثال لا الحصر.- تقدير توافر الخشية لتوقيع الحجز من عدمه. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.		(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)	
٥٢	<ul style="list-style-type: none">- وجوب بيان المحكمة في حكمها الأسباب التي حملتها على عدم الأخذ بتقدير الخبير الذي انتدبته في الدعوى كله أو بعضه. متى حكمت على خلاف رأيه. مخالفة ذلك. قصور.- التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تتعارض فيه الأسباب بحيث لا يفهم على أي منها أقامت المحكمة حكمها. أولاً يبقى منها ما يحمل الحكم. مثال.	٦٦٥	١٠١
٥٣	<ul style="list-style-type: none">- عدم سماع الدعوى الناشئة عن عقد التأمين. بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الواقعة المنشئة للحق المطالب به. المادة ١٠٣٦ معاملات مدنية.- الإقرار بالحق القاطع للمدة المقررة لسماع الدعوى في معنى المادة ٤٨٣. وجوب أن يقع أثناء سريان تلك المدة.- انقطاع المدة بالإقرار بالحق. أثره: بدأ سريان مدة جديدة مماثلة للمدة الأولى. المادة ٤٨٥ من القانون سالف الذكر.- اكتمال المدة المقررة لعدم سماع الدعوى. دون انقطاع لها. أثره: وجوب القضاء بعدم سماع الدعوى. ما لم يتنازل المدين عن الدفع بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان صراحة أو ضمناً بعد ثبوت الحق فيه. المادة ٤٨٧ من القانون السالف ذكره.- عدم جواز الرجوع عن التنازل عن الحق بعد صدوره.- استخلاص التنازل عن الحق. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.	٦٧٩	١٠٢
٥٤	<ul style="list-style-type: none">- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء موضوعي. متى كان سائفاً.- أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا علي أسبابه. مفاده: أنها لم تجد في الطاعن الموجهة إليه. ما يستأهل الرد عليه على استقلال.- هي غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير آخر أو الإحالة إلى التحقيق. متى وجدت في تقرير الخبير السابق ما يكفي لتكوين عقيدتها.		

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع	
القاعدة	الصفحة		
٦٨٣	١٠٤	<ul style="list-style-type: none"> - هي غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي دفاعهم والرد عليها استقلالا. ما دام في قيام الحقيقة التي امتعت بها وأوردت دليلها الرد المسقط لتلك الأوجه. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>	
٦٩٢	١٠٥	<ul style="list-style-type: none"> - ٥٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها. والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفا. مثال. - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه. مفاده: أنها لم تجد في الاعتراضات الموجهة إليه. ما يستأهل الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير. مثال. - الجدل الموضوعي. أمام النقض. عدم قبوله. <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>	
٦٩٢	١٠٥	<ul style="list-style-type: none"> - ٥٦ - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية العقدية. ونسبته إلى فاعله. موضوعي. ما دام سائفا. - تقدير عمل الخبير. والأخذ به محمولا على أسبابه من عدمه. موضوعي. ما دام سائفا. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على ما يثيره الخصوم من مطاعن على تقرير الخبير. متى أخذت به وكانت النتيجة التي انتهت إليها مستمدة مما له أصل ثابت في الأوراق. - أخذها بتقرير الخبير محمولا على أسبابه. مفاده: أنها لم تر فيما أثاره الخصوم. ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه. - حق الدائن أن يطالب بتعويض تكميلي يضاف إلى الفوائد التأخيرية. دون حاجه إلى إثبات أن الضرر الذي يجاوز هذه الفائدة. قد تسبب فيه المدين بغش منه أو بخطأ جسيم. المادة ٩١ معاملات تجارية. <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> - ٥٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء وشهادة الشهود. موضوعي. ما دام سائفا. - محكمة الموضوع. غير ملزمة بنسب خبير في الدعوى. متى وجدت في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدتها. 	

محكمة الموضوع		محنة الموضوع
الصفحة	القاعدة	
٧٠٣	١٠٦	<p>- تحديد مقدار الراتب. وما إذا كان الفصل تعسفيا من عدمه. موضوعي. ما دام سائفا. مثال لتقدير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>
٧٠٩	١٠٧	<p>٥٨ - استخلاص توافر الصفة في الدعوى من عدمه. موضوعي. ما دام سائفا. مثال. لاستخلاص سائغ لعدم توافر الصفة.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>
٧٠٩	١٠٧	<p>٥٩ - التفرير في معني المادتين ١٨٥ ، ١٨٦ من قانون المعاملات التجارية. ماهيته؟</p> <p>- متى يعد السكوت عمدا عن ملابسة أو واقعة. تفريرا؟</p> <p>- الغش المفسد للرضا. مناطه: أن يكون وليد إجراءات احتيالية أو وسائل من شأنها التفرير بالمتعاقد معه بحيث تجعله غير قادر على الحكم على الأمور حكما سليما.</p> <p>- الكذب بمجرد لا يكفي لقيام حالة التلبس . ما لم يثبت بوضوح أن المدلس عليه لم يكن يستطيع استجلاء الحقيقة بالرغم من هذا الكذب. فإن كان يستطيع ذلك. فلا يتوافر التدليس.</p> <p>- تقدير توافر الغش أو التدليس من عدمه. موضوعي. متى كان سائفا.</p> <p>- وجوب إثبات أن العقد تم بغبن فاحش. حتى يمكن لمن غرر به طلب فسخ العقد. المادة ١٨٧ من ذات القانون.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائغ لانتفاء استعمال طرق احتيالية.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>
٧٣٤	١١١	<p>٦٠ - الغش في معني المادة ١٦٩ من قانون الإجراءات المدنية؟</p> <p>- الخصم في الدعوى ماهيته؟</p> <p>- تقدير توافر الغش أو نفيه في مفهوم التماس إعادة النظر. موضوعي. ما دام سائفا.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائغ لعدم توافر الغش لقيام سبب التماس إعادة النظر.</p> <p>(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
		<p>٦١ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه وبما ترتاح إليه من أدله الدعوى الأخرى. شرطه: أن تحيط بأدلة الدعوى عن بصر وبصيرة وأن يكون استخلاصها سائفا.</p>

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع
الصفحة	القائمة	
٧٤٨	١١٤	<p>- اقتصار قضاءها على مجرد الإحالة على تقرير الخبير. دون بيان وجه استدلالها به ودون أن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية المطروحة عليها. أثره: قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لاستخلاص قاصر.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٥١، ١٠٨٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٧/٤/٢٠١١)</p>
٧٤٨	١١٤	<p>٦٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. شرطه: أن تفند مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها من مأخذها الصحيح ثم تنزل عليها تقديرها الذي يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها بأسباب سائغة. مخالفة ذلك. قصور وفساد في الاستدلال. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٥١، ١٠٨٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٧/٤/٢٠١١)</p>
٧٥٩	١١٦	<p>٦٣ - اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الحراسة القضائية. مناطه: قيام نزاع جدي على الحق. وتوافر الخطر العاجل الذي يهدد هذا الحق. وعدم المساس بأصل الحق.</p> <p>- الحراسة القضائية إجراء تحفظي مؤقت لحفظ المال من الخطر الذي يهدده. لحين الفصل في أصل الحق. المادة ٢٩ إجراءات مدنية.</p> <p>- حق كل من المتنازعين على مال. دفعا لخطر عاجل أو لسبب عادل. أن يطلب إلى القاضي المستعجل فرض الحراسة القضائية على المال لحفظه وإدارته. مؤدي ذلك: وجوب استظهار القاضي المستعجل قيام النزاع الجدي. وتوافر الخطر الحال الذي يتعذر تداركه. وذلك من ظاهر الأوراق وظروف الحال دون المساس بأصل الحق.</p> <p>- تقدير توافر ذلك. موضوعي. ما دام سائغا.</p> <p>- تخلف أحد هذه الشروط. أثره: القضاء بعدم اختصاص القضاء والمستعجل نوعيا لنظر دعوى الحراسة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٧/٤/٢٠١١)</p>
		<p>٦٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء ومدي مساهمة المتضرر أو الغير في إحداث الضرر. موضوعي. ما دام سائغا.</p> <p>- حق محكمة الموضوع إنقاص مقدار الضمان أو لا تحكم بضمان. متى كان المضرور أو الغير قد اشترك في إحداث الضرر أو زاد فيه. المادتان ٢٩٠، ٢٩١ مدني.</p>

معكمة الموضوع		معكمة الموضوع
الصفحة	القائمة	
٧٧٤	١٢٠	<ul style="list-style-type: none"> - إدانة مرتكب الفعل جنائيا. لا يمنع محكمة الموضوع. من بحث مدي مساهمة المضرور أو الغير في إحداث الضرر. أساس ذلك؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>
٧٨٧	١٢٢	<ul style="list-style-type: none"> ٦٥ - القرار الإداري. ماهيته؟ - وجوب استناد القرار الإداري إلى سبب مشروع يبرر صدوره. - سلطة محكمة الموضوع في مراقبة صدور القرار الإداري مبرا من عيب التعسف أو الانحراف. مستندا إلى سبب مشروع يبرره. متى كان استخلاصها سائفا. مثال. - استخلاص الخطأ الموجب للتعويض وتقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. متى كان سائفا. وكان القانون لم يلزمها بإتباع معايير معينه في تقديره. مثال. - اشتغال التعويض على ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. - سلطة محكمة الموضوع في القضاء وبالتعويض جملة متى بينت عناصر الضرر. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>
٨١٨	١٢٧	<ul style="list-style-type: none"> ٦٦ - وجوب أن يكون التعويض المقضي به. بقدر الضرر شاملا ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. متى كان ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار. - الجروح وإصابات البدن. خلاف الدية والأرش المقدر. تقدر عنها حكومة العدل. تقدير ذلك. من سلطة محكمة الموضوع. ما دام القانون لم يوجب إتباع معايير معينه في تقديرها. وكانت قد بينت عناصر الضرر وأحقه طالب التعويض. مثال. لتقدير سائغ. <p>(الطعن رقم ١٠٠٤، ١١١٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٥)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٦٧ - استحقاق المصاب ديات متعددة. عن فقدانه أعضاء الجسم المختلفة. أو ذهاب منافعها. أساس ذلك؟ مثال. - ما يملك الإنسان منه عضوا واحدا ومنفعة واحدة لا نظير لها في بدنه. استحقاقه عن فقدانه دية كاملة. أساس ذلك؟ مثال. - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض الجابر للضرر. متى كان القانون أو الشريعة أو الاتفاق لا يوجد بأي منها نص يوجب إتباع معايير معينه في تحديده.

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع	
القاعدة	الصفحة		
		- مثال لتقدير تعويض عن فقد نسبة من منفعة عضو دون الاستعانة بالخبرة الفنية. (الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)	
١٢٨	٨٢٣		
		- تقدير مقدار التعويض الجابر للضرر. شاملا ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. موضوعي. متى بينت المحكمة عناصر الضرر بأسباب سائفة. ولم يكن في القانون أو الاتفاق ما يوجب إتباع معايير معينة في تحديده. - تخفيض محكمة الاستئناف مقدار التعويض المقضي به من محكمة أول درجة. بعد ما تبين لها عدم وجود دليل على تكبد المضرور نفقات للعلاج. صحيح. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)	٦٨
١٢٨	٨٢٣		
		- محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى. متى وجدت في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدتها. مثال. (الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)	٦٩
١٣٣	٨٤٨		
		- فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفا. مثال. - المقاصة. ماهيتها وشروط إجرائها؟ - مثال لعدم توافر شروط طلب إجرائها. (الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)	٧٠
١٣٤	٨٥٧		
		- جواز الحكم بفوائد تأخيرية. سواء كان ذلك في الديون التجارية أو المدنية. علة ذلك؟ - جواز تحديد هذه الفوائد بنسبه مئوية من مقدار الدين. أو بمبلغ مقطوع يضاف إلى رصيد الدين. - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. متى كان غير مقيد بنص شرعي أو قانوني أو اتفاقي يلزم المحكمة إتباعه. مثال. (الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)	٧١
١٣٥	٨٦٣		
		- تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائفا. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالاستجابة إلى طلب إجراء تحقيق لا تري لزوما لإجرائه.	٧٢

مكة الموضوع		مكة الموضوع
الصفحة	القائمة	
٨٦٢	١٣٥	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير وقوع إكراه على الطاعن عند التعاقد من عدمه. موضوعي. ما دام سائفا. مثال لتقدير سائغ لعدم وقوع إكراه. (الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)
٨٦٣	١٣٥	<ul style="list-style-type: none"> ٧٣ - ثبوت حكم العقد في المعقود عليه وبدله. بمجرد انعقاده. دون توقف على القبض أو أي شيء آخر. ما لم ينص القانون على غير ذلك. المادة ٢٤٣ من القانون المدني. - وجوب وفاء كل متعاقد بما أوجبه عليه العقد من التزامات. - تفسير صيغ العقود. بما هو أوفى بمقصود العاقدين. موضوعي. متى كان سائفا. مثال. لتفسير سائغ. (الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)
٨٧٧	١٣٧	<ul style="list-style-type: none"> ٧٤ - جواز وقف العامل عن العمل مؤقتا عند اتهامه بإحدى الجرائم العمدية المتعلقة بالاعتداء على النفس أو المال أو الماسة بالشرف أو الأمانة. أو بالإضرار عن العمل. - بدأ مدة الوقف من تاريخ إبلاغ السلطات حتى تاريخ صدور قرار منها. - عدم استحقاق العامل أجره عن مدة الوقف. ما لم يقدم للمحاكمة أو يقضي ببراءته. أثره: وجوب إعادته إلى عمله وأداء أجره كاملا عن مدة الوقف. إذا كان الوقف كيديا من جانب صاحب العمل. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفا. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مناحي أوجه دفاعهم والرد عليها استقلالا. ما دام ما أوردته فيه الرد الضمني المسقط لما أثاروه. مثال. - استخلاص كيدية الاتهام. موضوعي. ما دام سائفا. (الطعن رقم ١٧٨، ٢١٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)
		<ul style="list-style-type: none"> ٧٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفا. - ثبوت انحراف الطبيب عن بذل العناية الواجبة في شفاء المريض. بمعيار الطبيب اليقظ من أوسط زملاءه علما وداريه مع مراعاة الظروف المحيطة به وتقاليده المهنية. مؤداه. خطأ تقصيري يرتب مسؤوليته عن التعويض. - المسؤولية الطبية وكيفية تشكيل اللجنة العليا للمسؤولية الطبية واختصاصها في معنى المواد ١٤، ١٥، ١٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨. ماهيتها وأحوالها؟

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع	
الصفحة	القاعدة		
٨٩٠	١٣٩	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة الموضوع في الاستعانة بتلك اللجنة من عدمه. أو الاستعانة بالطب الشرعي. متى كان تقديرها سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>	
٩١١	١٤٢	<ul style="list-style-type: none"> - استحقاق الدائن فوائد على الدين على سبيل التعويض. متى كان مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في دفعه. - احتساب تلك الفوائد حسب السعر المتفق عليه في العقد. وإلا تحتسب حسب السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز نسبة ١٢٪ سنوياً وحتى تمام السداد. - سلطة القاضي في تقديرها وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة وقت الاستحقاق إذا أخفق الدائن في إثبات السعر السائد في السوق. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>	٧٦
٩٥٧	١٤٩	<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وتفسير الاتفاقات والمحركات بما لا يخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها. دون الوقوف عند حد ما تفيده عبارة معينة بل بما تفيده عبارات المحرر كاملة. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. - حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين طلب فسخ العقد. إذا لم يوف المتعاقد الآخر بالتزامه. - تحديد أي منهما هو المقصر في التنفيذ التزامه. موضوعي. متى كان سائفاً. - تنفيذ العقد. اشتماله على ما يكون من مستلزماته ولو لم يكن منصوص عليه في العقد وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف. بما يوجبه حسن النية. <p>(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٣١)</p>	٧٧
		<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير عناصرها. وتفسير العقود والاتفاقات. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتحصيل سائغ. - عناصر المحل التجاري في معنى المادتين (٣٩، ٤٠) من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها؟ - البائع للمحل التجاري ضمانه عدم تعرضه أو تعرض الغير للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه. مثال. - حق الإجارة. هو العنصر المعنوي من عناصر المحل التجاري. التزام البائع للمحل التجاري بتسليمه للمشتري. المادة (٥١٤) من القانون سالف الذكر. 	٧٨

مكة الموضوع		مكة الموضوع
الصفحة	القائمة	
٩٨٧	١٥٥	<p>- ضمانه عدم تعرض الغير له في حيازته والانتفاع به حيازة هادئة. متى استند هذا الغير إلى سبب قانوني يولد له حقاً على المبيع يحتج بمقتضاه على المشتري للمحل. وهو التزام أبدي يتولد عن عقد البيع بمجرد انعقاده. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٠٣٧	١٦٣	<p>٧٩ - استخلاص الحكم المطعون فيه سائفاً من عبارات العقد. أنه عقد استثمار مما تختص به ولائياً المحاكم العادية وليس لجنة فض المنازعات الإيجارية. لا عيب. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩,٥٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١١٠٤	١٧٤	<p>٨٠ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى. موضوعي. شرطه : أن تكون قد محصت الدعوى عن بصر وبصيرة. وأن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية التي يتمسك بها الخصم على وجه الجزم بما يقسطها . مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>- عبء إثبات الوفاء للعامل بالأجر المستحق له. وقوعه على عاتق رب العمل. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٦)</p>
١١٣٢	١٧٩	<p>٨١ - وجوب اشتراك أعضاء لجنة الخبرة التي انتدبتها المحكمة لأداء المأمورية. في الأعمال التي تستوجبها المأمورية المكلفون بها وأن يشتركوا في المداولة وتكوين الرأي وتقديم تقرير واحد موقع عليه منهم جميعاً بنتيجة أعمالهم ورأيهم والأوجه التي استندوا عليها. ولو قدم كل منهم تقريراً منفرداً. أساس ذلك ؟</p> <p>- الشهادة التي يصدرها المهندس الاستشاري باستحقاق المقاول لمبلغ معين أو بإنجازه الأعمال المكلف بها. يلتزم بها صاحب العمل ما دامت داخله في حدود نيابته عنه. ما لم يقع من المهندس غش أو تواطؤ مع المقاول.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. شرطه: أن يكون استخلاصها سائفاً وأن يكون في التقرير ما يكفي لتكوين عقيدتها في الوصول لحقيقة الواقع في الدعوى وألا يلتفت الخبير أو الحكم عن مستندات تمسك الخصم بدلائلها برغم جوهريتها أو تعول على تقرير كان البحث فيه غير كافٍ ولم يواجه ما أثاره الخصوم من أوجه دفاع جهرية. مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)</p>

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع
القاعدة	الصفحة	
١٨٣	١١٤٤	٨٢ - استخلاص مساهمة المضرور في الخطأ ومداه. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ. (الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٦)
١٨٣	١١٤٤	٨٣ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام القانون لم يوجب اتباع معايير معينة في تقديره. وكانت المحكمة قد بينت عناصر الضرر ووجه أحقية المضرور فيه. (الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٦)
١٨٤	١١٤٩	٨٤ - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وتفسير صيغ العقود والمحركات . موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. - انقطاع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى بإقرار المدين صراحةً أو ضمناً في صك مستقل بالدين المادتين (٦٤٠، ٦٣٨) مدني. - المطالبة بقيمة شيكات حررت كتعويض للمطعون ضده عن عمل غير مشروع من الطاعن. صحيح. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)
١٨٤	١١٤٩	٨٥ - اليمين الحاسمة ملك للخصم لا للقاضي. - جواز توجيهها في أية حالة كانت عليها الدعوى. - وجوب إجابة القاضي طلب توجيهها. متى وجد أنها متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها وغير مخالفة للنظام العام أو الآداب. - حق القاضي في الامتناع عن توجيهها متى كانت مخالفة لتلك الشروط . مثال . (الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)
١٨٥	١١٥٨	٨٦ - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. وتفسير العقود والمحركات. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. - الإجازة اللاحقة للتصرف في حكم الوكالة السابقة. المادة (٩٣٠) مدني. (الطعن رقم ٤٦١، ٤٧٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)
١٨٥	١١٥٨	٨٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء موضوعي. - حق محكمة الموضوع . الأخذ بتقرير الخبير كله أو بعضه. - حقها في الوصول إلى نتيجة مخالفة لرأي الخبير. ما لم تكن المسألة محل الخبرة من المسائل الفنية البحتة. مثال. (الطعن رقم ٤٦١، ٤٧٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)

مكة الموضوع		مكة الموضوع
الصفحة	القائمة	
١١٧٢	١٨٧	<p>٨٨ - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والترجيح بينها وتفسير العقود وسائر المحررات . موضوعي . متى كان سائفاً .</p> <p>- متى يستحق الثمن في معنى المادتين (٥٠٨، ٥٠٩) مدني؟</p> <p>- متى يلزم المشتري سداد الثمن عند التعاقد في معنى المادة (٥٥٦) مدني؟</p> <p>- انعقاد الخبرة لجلسة واحدة . لا يعيب التقرير .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٨٧	١٩٠	<p>٨٩ - استخلاص محكمة الموضوع من التحاق الطاعن بعمل لدى جهة غير الجهة التي ابتعثته للدراسة في الخارج عقب عودته من الخارج وحصوله على الدرجة العلمية وامتناعه عن العمل بالجهة التي حددتها له الجهة المتعاقد معها . أنه أخل بشروط العقد . صحيح . ولو كان لم يصدر قرار من تلك الجهة بتحديد مكان العمل لديها . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>
١١٨٧	١٩٠	<p>٩٠ - التفات الحكم المطعون فيه عن طلب ندب خبير لبيان المبالغ التي تم إنفاقها على ابتعاث الطاعن للدراسة في الخارج لا إخلال فيه بحق الدفاع . متى كان عقد البعثة قد نص فيه على اتفاق الطرفان على أن ما تقدمه الشركة المطعون ضدها من بيانات لمقدار ما أنفقته من أموال على الطاعن يعتبر بينة قاطعة وملزمة للطاعن صحيح . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>
١١٩٢	١٩١	<p>٩١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير نسبة مساهمة المضرور في الخطأ . موضوعي . متى كان سائفاً . مثال .</p> <p>- ورود تقارير قانونية خاطئة في الحكم . يعيبه ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة . على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ دون أن تنقض الحكم . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>
		(والقائمة رقم ١٩٣ ص ١٢٠٢)
١٢١٥	١٩٦	<p>٩٢ - متى يحق للخصم طلب إدخال خصم جديد في الدعوى في معنى المادة (٩٤) إجراءات مدنية؟</p> <p>- تقدير توافر شروط الإدخال . موضوعي . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>

محكمة الموضوع		الرقم	الصفحة
الصفحة	الرقم		
١٢١٥	١٩٦	٩٣	<p>- تقرير ما إذا كان الطعن بالتزوير منتجاً في الدعوى من عدمه . موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢١٥	١٩٦	٩٤	<p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى . وتقدير أدلتها. موضوعي ما دام سائفاً.</p> <p>- جواز ندب المحكمة خبير أو أكثر في المسائل الفنية. تقدير ذلك. موضوعي. إلا إذا كان القانون يوجب الاستعانة بخبير.</p> <p>- تقدير الأدلة والموازنة بينها وترجيح بعضها على بعض ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٣٠	١٩٨	٩٥	<p>- وجوب الحكم بإلزام المدين بأن يؤدي للدائن تعويضاً. متى تأخر عن الوفاء بسداد دينه. وكان محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به.</p> <p>- محكمة الموضوع هي التي تحدد نسبة الفائدة التأخيرية من تاريخ المطالبة القضائية. ما لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً لسريانه. أو كان القانون ينص على خلاف ذلك.</p> <p>- ماهية كون المبلغ المطلوب معلوم المقدار وقت الطلب؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٥، ٧٩٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٦٦	٢٠٤	٩٦	<p>- تحديد أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين . قصر في تنفيذ التزامه ونفى هذا التقصير . موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- تقدير تقرير الخبير المنتدب في الدعوى. من سلطة محكمة الموضوع. لها أن تأخذ به أو تطرحه حسبما يطمئن إليه وجدانها.</p> <p>- أخذ المحكمة بتقرير الخبير الذي قصر في بيان جوانب جوهرية في أسباب النزاع دون أن تبحثها هي وتستوفيها حقها. قصور. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٣)</p>
١٢٨٨	٢١٠	٩٧	<p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والمفاضلة بينها وتفسير العقود وسائر المحررات موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- البطلان الناشئ عن إغفال دعوة الخصوم للحضور. انتفاؤه: بحضورهم عمل الخبير فيما بعد وتمكنهم من الدفاع عن مصالحهم وإبداء ملاحظاتهم وطلباتهم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع
الصفحة	القائمة	
١٣٠٢	٢١٢	<p>٩٨ - استخلاص عناصر المسؤولية الموجبة للتعويض. من خطأ وضرر. وعلاقة سببية. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>
١٣٠٨	٢١٣	<p>٩٩ -</p> <ul style="list-style-type: none"> تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء وسائر المستندات فيها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي دفاعهم وأقوالهم والرد عليها استقلالاً. متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها. حقها في الأخذ بتقرير الخبير وأن تلتفت عن الاعتراضات عليه. متى اقتضت سلامة الأسس التي بني عليها. عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين عن تنفيذ التزامه بغير مبرر. تحديد أي منهما هو المقصر في تنفيذ التزامه أو نفي ذلك. موضوعي. حق أي من المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ التزامه. متى لم يقم الآخر بتنفيذ ما التزم به. حق المشتري في حبس الثمن متى أخل البائع بأحد التزاماته. تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك. موضوعي. متى كان سائفاً. جواز إلزام القاضي للمدين بالتنفيذ في الحال أو في أجل مسمى وله الحكم بالفسخ والتعويض إن كان له مقتضى. جواز الحكم بالفوائد التأخيرية في حال المثل متى كان المدين موسراً سواء كان الدين تجارياً أو مدنياً. علة ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>
١٣٢١	٢١٥	<p>١٠٠ - استخلاص انعقاد عقد السمسرة وانعقاد عقد الصفقة محل عقد السمسرة بواسطة السمسار. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
		<p>١٠١ - تأخر المدين في سداد ما عليه من دين يتحقق به الضرر الموجب للتعويض في صورة فوائد تأخيرية.</p> <p>تقدير مقدار التعويض. موضوعي.</p>

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع	
الصفحة	القاعدة		
١٣٢١	٢١٥	<ul style="list-style-type: none"> - سريان الفائدة المستحقة للتعويض اعتباراً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. القضاء بسريان ذلك من تاريخ إقامة الدعوى. عيب. <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>	
١٣٢١	٢١٥	<ul style="list-style-type: none"> - السمسار والسمسرة في معنى المواد (٢٥٤) وما بعدها من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها ؟ - المناط في استحقاق أجر السمسرة هو إبرام الصفقة بين طرفيها سواء كان ذلك باتفاق صريح أو ضمني. - استخلاص انعقاد عقد السمسرة وانعقاد عقد الصفقة بواسطة السمسار. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>	١٠٢
١٣٤٣	٢١٨	<ul style="list-style-type: none"> - لطالب الأمر على عريضة ولن صدر الأمر عليه ولذوي الشأن التظلم من الأمر إلى المحكمة المختصة أو إلى القاضي المصدر للأمر. إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك. - لا يمنع من نظر التظلم قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة. - الفصل في التظلم يكون بتأييد الأمر أو تعديله أو إلغائه. - قابلية هذا الحكم للطعن عليه بطرق الطعن العادية. المادة (١٤١) إجراءات مدنية. - الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بما فيها من دفع وأوجه دفاع بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف. - محكمة الاستئناف نظرها الدعوى. على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة فضلاً عما يكون قد قدم أمام المحكمة الابتدائية. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. - إلغاء الاستئناف للأمر على عريضة القاضي بصحة الحجز. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>	١٠٣
		<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز إثبات صورية العقد الثابت بالكتابة . إلا بالكتابة ما لم يكن هناك غش أو تحايل على القانون. فيجوز الإثبات بكافة طرق الإثبات. 	١٠٤

مكة الموضوع		مكة الموضوع
الصفحة	القائمة	
١٣٤٧	٢١٩	<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلة الصورية. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. - السبب الجديد عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٩٩،١١٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
١٣٤٧	٢١٩	<ul style="list-style-type: none"> ١٠٥ - الغش الذي يصلح سبباً لالتماس إعادة النظر. ماهيته ؟ - الشروط الواجب توافرها لطلب الالتماس استناداً إلى قيام الغش ؟ - تقدير قيام الأعمال المؤدية إلى الغش من عدمه. موضوعي. ما دام سائفاً. - مثال لاستخلاص سائغ لعدم قيام الغش. <p>(الطعن رقم ٨٩٩،١١٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
١٣٥٦	٢٢٠	<ul style="list-style-type: none"> ١٠٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم وحججهم. لان في قيام الحقيقة التي اقتضت بها الرد المسقط لما عداها. - الخبير مهمته كشف الحقيقة في المسائل الفنية البحتة التي تستعصي على المحكمة. دون المسائل القانونية فهي من صميم عمل المحكمة لا يجوز لها التخلي عنها. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<ul style="list-style-type: none"> ١٠٧ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام القانون لم يلزم المحكمة بإتباع معايير معينة. وكان استخلاصها سائفاً. مثال لتقدير سائغ. <p>(الطعن أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ و ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٩٠	٢٣٩	<ul style="list-style-type: none"> ١٠٨ - لموكل المحامي الحق في سحب الوكالة منه وعزله عنها. شرطه : أن لا يتعسف في استعمال هذا الحق. بعزله دون سبب مشروع. مخالفة ذلك . أثره : وجوب دفعه لكامل الأتعاب عن تمام مباشرة المهمة الموكلة إليه . أساس ذلك ؟ - عزله بسبب مشروع . أثره : للمحكمة أن تنقص مقدار الأتعاب متى رأت أنها مبالغ فيها بمراعاة ما تتطلبه القضية من جهد وما عاد على الموكل من نفع. - مخالفة المحكمة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٣)</p>

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع
القائمة	الصفحة	
		<p>١٠٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها . موضوعي . ما دام سائفاً . مثال .</p> <p>- في العقود الملزمة للجانبين لا يجوز لأي من طرفيها الامتناع عن تنفيذ التزامه بغير مبرر .</p> <p>- جواز امتناع أي منهما عن تنفيذ التزامه . متى لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به . أساس ذلك ؟</p> <p>- حق المشتري في حبس الثمن . متى أخل البائع بأحد التزاماته .</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك : متى كان سائفاً .</p> <p>- وجوب أن يكون تنفيذ العقد بما يوجبه حسن النية في التعامل .</p> <p>- عدم اقتصار ذلك على ما ورد في العقد امتداد ذلك إلى ما يكون من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف .</p> <p>- خلو الاتفاق من ميعاد التسليم . لا يعني ترك الأمر لمشيئة البائع .</p> <p>- تحقق مسئولية الملتزم بتحقيق غاية . إذا لم تتحقق هذه الغاية . مهما بذل من جهد .</p> <p>- عدم تحديد مدة لتنفيذ الالتزام في العقد . يوجب تحديدها وفق نوع التعاقد وعرف الطائفة التي ينتمي إليها العقد إن كان من العقود المسماة . أو طبيعة التعامل والظروف التي أحاطت به ونصوص العقد إذا كان من العقود غير المسماة .</p> <p>- عبء إثبات تخلف أي من المتعاقدين عن تنفيذ التزاماته الموجبة لفسخ العقد . وقوعه على عاتق من يدعيه .</p> <p>- عجزه أو تقاعسه . يوجب رفض طلب الفسخ . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق . أ منفي - جلسة ٢٥ / ١٠ / ٢٠١١)</p>
١٤٩٧	٢٤٠	
		<p>١١٠ - رسالة الفاكس . قيامها مقام الأصل المودع لدى الجهة المرسله . لها قيمة المحرر العرفي في الإثبات .</p> <p>- هي ليست صورة ضوئية . ما لم تتكرر الجهة المرسله صدورها منها . أو تتكرر ما نسب إليها من توقيع عليها .</p> <p>- تقدير ما إذا كانت رسالة الفاكس صورة ضوئية أو أصلاً منقول عن جهاز الفاكس من عدمه . موضوعي . متى كان سائفاً .</p>

مكة الموضوع		مكة الموضوع
الصفحة	القائمة	
١٥٣٢	٢٤٦	<ul style="list-style-type: none"> - النسخة الكربونية للمحرر العريفي تعتبر في حقيقتها محرراً قائماً بذاته كالأصل لها حجية في الإثبات في مواجهة من نسبت إليه ما لم ينكر صراحة عدم صدورها منه. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها . موضوعي. متى كان سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ. <p>(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٦)</p>
١٥٣٩	٢٤٧	<ul style="list-style-type: none"> ١١١ - الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة . هو الذي لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . متى استقام على سند من القانون. - بطلان كل تعامل في الأوراق المالية المدرجة في السوق لم تسجل وفق أحكام القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠ في شأن هيئة سوق الإمارات للأوراق المالية والسلع. والقرارات والأنظمة الصادرة تنفيذاً له. - سلطة محكمة الموضوع في ندب خبير أو أكثر في المسائل الفنية التي يستلزمها الفصل في الدعوى. - أخذها بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى لاقتناعها بصحة أسبابه. دون ندب خبير آخر. لا يعيب حكمها. - هي غير ملزمة بالرد استقلالاً على المطاعن الموجهة للتقرير. أخذها به محمولاً على أسبابه. مفاده : أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستأهل رداً بأكثر مما تضمنه الخبير. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. <p>(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٧)</p>
١٥٥٧	٢٤٩	<ul style="list-style-type: none"> ١١٢ - وجوب أداء الموكل للوكيل الأجر المتفق عليه. متى قام بالعمل. فإن لم يتفق على أجر وكان الوكيل ممن يعملون بالأجر فله أجر المثل. وإذا لم يكن ممن يعملون بأجر. اعتبر متبرعاً. المادة ٩٤٩ مدني. - وجوب أن يكون الوقت مناسباً لإلغاء الوكالة أو عزل الوكيل. - استخلاص ما إذا كانت الوكالة قد تعلق بها حق للغير أو صدرت لصالح الوكيل. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ١١٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها . والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفاً . مثال .

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع	
القائمة	الصفحة		
١٥٥٧	٢٤٩	<ul style="list-style-type: none"> - حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه. ما دامت لم تجد في المطاعن الموجهة إليه ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير. - هي غير ملزمة بتتبع الخصوم للرد استقلالاً على أوجه دفاعهم وحججهم. متى بينت الحقيقة التي اهتمت بها وأوردت دليلها بأسباب سائفة. مثال. (الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٠) 	
١٥٧٠	٢٥١	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة الموضوع في وقف الدعوى المدنية المنظورة أمامها تعليقاً أو عدم وقفها متى رأت أن الفصل فيها يتوقف على الفصل في دعوى أخرى. ولأي من الخصوم تعجيل الدعوى متى زال السبب. - تقدير توافر سبب الوقف أو عدمه موضوعي. متى كان سائفاً. (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١) 	١١٤
١٥٧٠	٢٥٢	<ul style="list-style-type: none"> - التفات المحكمة عن طلب ندب خبير موارد بشرية لبحث أحقية الطاعن في الترقية من عدمه. لا عيب. أساس ذلك ؟ - رفض طلب الطاعن الذي تجاوز سن المعاش وبقي في الخدمة. بفرق مكافأة نهاية الخدمة بين الدرجة التي كان عليها والدرجة التي يستحقها. لا عيب. أساس ذلك ؟ - تسكين الطاعن على درجة برغم تجاوزه سن المعاش وبقاؤه في الخدمة. مكافأة وتقدير له. لا يستحق عنها تعويضاً. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١) 	١١٥
١٦٤٢	٢٦٦	<ul style="list-style-type: none"> - الشيك اعتباره أداة وفاء. انطواءه بذاته على سبب تحريره. - الأصل فيه الوفاء بدين مستحق على الساحب. على من يخالف ذلك إثبات ما يدعيه. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها استخلاص السبب الحقيقي لإصدار الشيك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - مثال لتحصيل سائغ في نفي إصدار الشيك وتسليمه للطاعن. (الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣) 	١١٦
١٦٤٨	٢٦٧	<ul style="list-style-type: none"> - الطلب الجديد أمام الاستئناف. عدم قبوله. - تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها. ولو لم يطلبه الخصوم. - السبب الجديد ماهيته في معنى المادة ١٦٥/٣ إجراءات مدنية. مثال. (الطعون أرقام ٨٢، ٩١، ٩٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣) 	١١٧

محاكمة الموضوع		محاكمة الموضوع
القاعدة	الصفحة	
٢٦٨	١٦٥٨	<p>١١٨ - عدم رد المحكمة على دفع أو دفاع. لا أثر له على ما انتهت إليه في الحكم. لا عيب. مثال.</p> <p>- تسكين المطعون ضده للعمل بوظيفة رئيس وحدة البحوث والدراسات بالمنطقة الشرقية. يتضمن النقل للموظف مكانياً ونوعياً. عدم جوازه : إلا إذا صدر من لجنة المتابعة والتنفيذ بناءً على عرض لجنة الموارد البشرية في حالة نقله من وظيفة إلى أخرى داخل الأمانة العامة للمجلس. ومن رئيس المجلس بموافقة رئيس الدائرة الأخرى إذا كان النقل من الأمانة العامة إلى دائرة أخرى. مخالفة ذلك . يعيب القرار بعدم المشروعية . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
٢٧٠	١٦٧٣	<p>١١٩ - تكييف الدعوى العبرة فيه. بما تصفه به محكمة الموضوع من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها تحت رقابة محكمة النقض. لا بما يصفه به الخصوم.</p> <p>- التعرف على نوع العين المؤجرة. وتحديد حقوق طرفي العقد على موجب هذا التعريف. بحقيقة الواقع والنية المشتركة لأطراف العقد مما جاء بالعقد ذاته.</p> <p>- مثال لتكييف غير صحيح في عقد إيجار عقار.</p> <p>(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)</p>
٢٧١	١٦٧٨	<p>١٢٠ - العبرة في قيام أسباب فصل العامل هي بتوافرها وقت الفصل وليس بعده.</p> <p>- تقدير قيام مبرر فصل العامل من عدمه. موضوعي.</p> <p>- تكليف العامل بإثبات تعسف صاحب العمل في الفصل. غير لازم. ما دامت المحكمة قد رأت عدم جدية مبرر الفصل. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)</p>
٢٧٢	١٦٨١	<p>١٢١ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء ولها أن تأخذ بها كلها أو بعضها أو أن تطرحها ما دامت لم تطمئن إليها. متى كان سائغاً.</p> <p>- تحديد ما يستحقه الموظف من درجة وتسكينه عليها. وفقاً للضوابط القانونية. وتطبيقه على واقعة النزاع من مهام القاضي الأساسية. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٨)</p>
		<p>١٢٢ - مسئولية صاحب المنشأة التجارية الفردية عن الالتزامات والتصرفات التي تجري باسمها. سواء صدرت عنه شخصياً أو ممن عينه مدير لها. أو ممن تركه يتعامل مع الغير باسم المنشأة. أساس ذلك وعلة ؟</p>

مكة الموضوع		مكة الموضوع	
الصفحة	القاعدة		
١٧٠٤	٢٧٧	<ul style="list-style-type: none"> - حق التعامل مع المؤسسة أن يتمسك بانصراف أثر التصرف إلى الأصيل. على أساس الوكالة الظاهرة. - استخلاص الوكالة الظاهرة. موضوعي. ما دام سائفاً. - المدير المعين للمؤسسة. اعتباره وكيلاً عن صاحبها في جميع الأعمال اللازمة لإدارتها وبالتصرفات التي تدخل في نشاطها. - الترخيص الصادر من الجهة الإدارية باسم شخص لمزاولة نشاط تجاري من خلال مؤسسة فردية أو خاصة. قرينة على ملكيته لتلك المؤسسة أو المنشأة. مؤدى ذلك : تحمله كافة الالتزامات والديون المترتبة على نشاطها. - عدم براءة ذمته من ذلك . ولو انتقلت رخصة المنشأة إلى مالك جديد. ما دام الدين أو الالتزام نشأ خلال فترة ملكيته لها . ما لم يوافق المالك الجديد أو الدائن اللاحق على خلاف ذلك . - عدم حجية الحكم الجزائي الصادر في الدعوى الجزائية أمام المحاكم المدنية. إلا إذا كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله. أساس ذلك ؟ - الحكم الصادر بالبراءة . المبني على أن الفعل غير معاقب عليه. أو عدم توافر أركان الجريمة لانتفاء القصد الجنائي أو لأي سبب آخر. لا حجية له أمام المحاكم المدنية. مؤدى ذلك: المحكمة المدنية حرة في بحث توافر الحق في المطالبة بالحقوق المدنية من عدمه. - مخالفة ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال. 	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)
١٧١٣	٢٧٨	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً . ما دام القانون أو الاتفاق لم ينص على اتباع معايير معينة. - عدم سرية القانون . إلا على الوقائع أو المراكز القانونية التي تنشأ في ظله. - عدم مراعاة الحكم المطعون فيه لسريان المرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٣ في شأن تنظيم قطاع الاتصالات وتعديلاته على واقعة النزاع من عدمه. قصور وخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ مثال. 	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)
		<ul style="list-style-type: none"> - سلطة المحكمين في دعوى التحكيم في تقدير أتعابها ومصاريف التحكيم. - حقهم في إلزام الطرف الخاسر بها كلها أو بعضها. 	١٢٤

مكة الموضوع		مكة الموضوع
الصفحة	القائمة	
١٧٢١	٢٧٩	<ul style="list-style-type: none"> - للمحكمة بناء على طلب أحد الخصوم تعديل هذا التقدير بما يتناسب مع الجهد المبذول وطبيعة النزاع. متى رأت مغالاة المحكمين في تقديرها. - سلطة المحكمة في تقدير الأتعاب. موضوعية. متى كان سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
١٧٤٤	٢٨٣	<ul style="list-style-type: none"> ١٢٥ - وجوب رد من قبض شيء بغير حق إلى صاحبه. مع ما جناه من كسب أو منافع. - للقاضي أن يعرض صاحب الحق لقاء ما قصر فيه القابض مما جناه. - حق الورثة في استرداد الزائد من الفوائد التي أداها مورثهم عن الحد القانوني ولو لم يرفع به طلب عارض أو دعوى متقابلة. <p>(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٧٤٩	٢٨٤	<ul style="list-style-type: none"> ١٢٦ - سلطة محكمة الموضوع في تحديد سعر الفائدة ما دام لم يتم الاتفاق عليها ولم يقدم الطاعن للمحكمة ما يدل على السعر السائد في السوق. - استحقاق الفوائد التأخيرية عن الدين التجاري من تاريخ استحقاق الدين. ما لم ينص القانون أو الاتفاق على غير ذلك. - استحقاق الفائدة التأخيرية للدين المستحق للمقاول. عند قيامه بتسليم صاحب العمل أو المقاول الأصلي الأعمال المكلف بها. إلا إذا تم الاتفاق أو جرى العرف على غير ذلك. أساس ذلك؟ مثال . <p>(الطعون أرقام ٨٧٢، ٨٢١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٧٦٢	٢٨٥	<ul style="list-style-type: none"> ١٢٧ - استخلاص فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها . ومنها تقدير كفاية أسباب فسخ العقد أو عدم كتابتها وتحديد الجانب المقصر في العقد أو نفي التقصير عنه. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ. <p>(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٧٨٩	٢٨٨	<ul style="list-style-type: none"> ١٢٨ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على كل طلب أو دفاع يثيره الخصوم. <p>(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ١٢٩ - تكييف العلاقة بين المتعاقدين . مسألة قانونية . تسبغها محكمة الموضوع على الواقعة تحت رقابة محكمة النقض. - تفسير العقود والمحرمات من سلطة محكمة الموضوع. شرطه : ألا تخرج عن المعنى الظاهر بعباراتها في جملة وأن تكون سائفة لها أصلها في الأوراق. - مخالفة العقد لنص القانون المانع من التعامل في شيء أو للنظام العام والآداب. <p>مؤداه: البطلان. أساس ذلك ؟</p>

مكة الموضوع		مكة الموضوع	
الصفحة	القائمة		
١٧٩٩	٢٩٠	<ul style="list-style-type: none"> - قصر التملك للعقارات على مواطني الدولة ومن في حكمهم دون الأجانب. أساس ذلك ؟ - حق الانتفاع ماهيته في معنى المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ المعدل ؟ - حق المساطحة في معنى المادة المار ذكرها ؟ - أوجه الاختلاف بين حق الانتفاع وحق الملكية . وما يترتب على ذلك من آثار ؟ - مثال لتكييف معيب للدعوى. <p>(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٠)</p>	
١٨٢٢	٢٩٧	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. شرطه: أن تقيمه المحكمة على أسباب سائغة وأن يكون التعويض المقضي به متناسباً مع الضرر. مخالفة ذلك . عيب. مثال. - القضاء للطاعنين بالتعويض الموروث . خطأ في تطبيق القانون ومخالفة له. ما دام قد سبق القضاء للورثة بالدية. علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>	١٣٠
١٨٣٧	٢٩٩	<ul style="list-style-type: none"> - التدليس والتفريز والغش الذي ينخدع به أحد المتعاقدين. هو ما يكون حاصلًا بوسائل احتيالية قولية كانت أو فعلية صدرت من المتعاقد الآخر. بحيث لولاها ما كان ليبرم العقد. أساس ذلك ؟ - الظن الخاطي لا أثر له على صحة العقد. علة ذلك. مثال. - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص عناصر التدليس أو التفريز أو الغلط. ما دام سائغاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>	١٣١
١٨٥٥	٣٠٣	<ul style="list-style-type: none"> - حجية الأحكام. مناهها: إتحاد الدعويان موضعاً وخصوماً وسبباً وأن تكون المسألة الأساسية بينهما واحدة قضي فيها بحكم بات في الدعوى السابقة وقد تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقراراً جامعاً. بحيث تكون هي الأساس فيما يدعيه الطرفان. مثال. - تقدير ذلك موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>	١٣٢
		<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. - ندب خبير في الدعوى ليس حقاً محتملاً للخصوم في كل حال. 	١٣٣

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع
القاعدة	الصفحة	
٣٠٥	١٨٦٥	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة الموضوع في الالتفات عن هذا الطلب. متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها. مثال. - إقامة بئر للمياه في الأرض الموات دون ترخيص من الجهة المختصة. لا أثر له في تملكها. - الأرض الموات ملك للدولة. لا يجوز تملكها أو وضع اليد عليها إلا بإذن الجهة المختصة. المادة ١٢٠٩ وما بعدها من قانون المعاملات المدنية. <p>(الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
٣٠٧	١٨٧٢	<ul style="list-style-type: none"> ١٣٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفا. مثال. - اليمين المتممة في معنى المادة ٦٢٥ إثبات. ماهيتها؟ - تلك للقاضي ليبنى حكمه على دليل كامل. شرطه: أن لا يكون في الدعوى دليل كامل. وألا تكون خاليه من الدليل. - لا محل لليمين المتممة في الدعوى الخالية من الدليل أو الدعوى المكتملة الدليل. - تقدير ذلك. موضوعي. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
		<p>راجع أيضاً: إثبات " تزوير " القاعدة رقم ١٣٣ من ٨٤٨</p> <p>وإثبات خسارة القوائد أرقام ١٤٥ ، ١٦٣ ، ١٩٨ ، ٢٢٤ ، ٢٧٥ ، من ٩٢٩ ، من ١٠٣٧ ، من ١٢٣٠ ، من ١٣٧٣ ، من ١٦٩٨</p> <p>وإثبات " شهادة " القاعدة رقم ١٤٦ من ٩٣٧</p> <p>وإثبات " يمين " القاعدة رقم ١٠٨ من ٧٢٠</p> <p>وتعويض القامدان رقما ٩٥ ، ١٠٢ ، من ٦٢٨ ، من ٦٧١</p> <p>وحكم " تسببه . تسبب فير معيب " . القاعدة رقم ١٦٩ من ١٠٧٧</p> <p>وحكم " تسببه . تسبب معيب " . القاعدة رقم ٥ من ١٩</p> <p>وخطأ القاعدة رقم ٢٩ من ٢١٠</p> <p>ودين القاعدة رقم ٢٢٨ من ١٤١٢</p> <p>ورسوم قضائية القاعدة رقم ٢٨٦ من ١٧٧٠</p> <p>ورسوم مدرسية القاعدة رقم ٢٨٨ من ١٧٨٩</p> <p>وشركات القاعدة رقم ٦ من ٢٤</p> <p>وشيك القاعدة رقم ١٧٠ من ١٨٣</p> <p>وصدرية الحكم القاعدة رقم ١١٠ من ٧٢٨</p> <p>وطلب تفسير القامدان رقما ٢٩٢ ، ٢٩٦ ، من ١٨٠٨ ، من ١٨٢٧</p>

مكة الموضوع		مكة الموضوع
الصفحة	القائمة	
		<p>ومقد - تنفيذ - القائمة رقم ٨ من ٤٢</p> <p>ومقد - انعقاد العقد - القائمة رقم ٢٢٠ من ١٢٥٦</p> <p>وممال القواعد ١ ، ٥٨ ، ١٣٧ ن من ١ ، من ٢٨٦ ، من ٨٧٧</p> <p>وفوائد القواعد أرقام ٢١ ، ٩٢ ، ١٢١ من ١٢٢ ، من ٦٠٧ ، من ١١٧٢</p> <p>وقانون القانون الواجب التطبيق - القاعدتان رقما ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، من ١٥٩٦ ، من ١٦٣٠</p> <p>وتضاء مستعمل القاعدتان رقما ١٦٧ ، ٢٠٨ ، من ١٠٦٧ ، من ١٨٧٨</p> <p>وقرار إداري القائمة رقم ١٦٨ من ١٠٦٨</p> <p>وكفالة القائمة رقم ١٥ من ٨٤</p> <p>ومسؤولية - مسؤولية المتبوع - القائمة رقم ١٣٩ من ٨٩٠</p> <p>ومقولة القائمة رقم ١٤٧ من ٩٣٧</p> <p>ووكالة القائمة رقم ٢٠٠ من ١٨٤٢</p> <p>ب) نظر مكة الموضوع الدعوى والحكم فيها :</p> <p>١ - عدم تمكين المحكمة الطاعن من الاطلاع على المستندات المقدمة من خصمه بجلسة المرافعة التي لم يحضر فيها والتي حجزت الدعوى للحكم فيها. دون مناقشته تلك المستندات والرد عليها. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٤)</p>
		<p>٢ - وجوب إحاطة المحكمة بوقائع الدعوى وظروفها عن بصر وبصيرة. وتكييفها التكييف الصحيح ووصفها وإنزال الحكم الصحيح للقانون عليها.</p> <p>- تحقيق عناصر الدعوى وبيان وجه الحق فيها ووصف الرابطة القانونية بين الخصوم وبيان العلاقة العقدية بينهم وتفسير العقود والمستندات وتمحيص الأدلة والموازنة بها. هي من الأعمال القانونية التي تدخل في صميم عمل القاضي التي لا يجوز له أن يتخلى عنها أو يفوص فيها سواء.</p> <p>- حق القاضي في الاستعانة بأهل الخبرة في المنازعات التي تحتاج الأمور الفنية فيها إلى مشورة أهل الخبرة. مثال.</p> <p>- وقوف مهمة الخبير عند هذا الحد. دون التطرق إلى المسائل القانونية. ولو صرح له القاضي بذلك . علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>- تطرق الخبير لمسألة قانونية. مؤداه : عدم جواز استناد القاضي إلى ما تطرق إليه الخبير منها. وعليه بحث تلك المسألة وإنزال حكم القانون عليه.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٢٤	٦	

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع
القاعدة	الصفحة	
٦	٢٤	٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. (الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٦)
٦	٢٤	٤ - عدم جواز إبداء طلبات جديدة أمام الاستئناف. فإن أبدت يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم قبولها المادة (٢/١٦٥) إجراءات مدنية. - جواز إضافة الأجور والمرتبات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام المحكمة الابتدائية وما يزيد من التعويضات بعدم تقديمها إلى الطلب الأصلي. مثال. - عدم جواز تغيير سبب الطلب الأصلي أو الإضافة إليه. - الدفع بعدم قبول الطلبات الجديدة أمام الاستئناف. تعلقه بالنظام العام. (الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٦)
		٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف أوجه دفاعهم والرد عليها استقلالاً. إيرادها للحقيقة التي اقتضت بها. فيه الرد الضمني المسقط لما أثاروه. - عبء إثبات الدعوى وقوعه على عاتق المدعي. المحكمة غير مكلفة بتهيئة وسائل الإثبات له. - لا ضمان على من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً المادة (١٠٤) من قانون المعاملات المدنية. - وجوب الضمان على من استعمل حقه استعمالاً غير مشروع. - حالات استعمال الحق على وجه غير مشروع. في معنى المادة (١٠٦) من ذات القانون. ماهيتها ؟ - الالتجاء إلى القضاء للدفاع عن الحق. أمر مشروع. شرطه : أن لا يسيء الشخص استعمال هذا الحق. - إثبات تصور صاحب الحق احتمال وقوع الضرر من جراء استعماله لحقه. عدم كفايته. لإثبات سوء النية. علة ذلك ؟ - تقدير قيام سوء النية والكيد وقصد الإضرار. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ.

محكمة الموضوع		الصفحة
القائمة		
محكمة الموضوع		
٥٠	٩	<p>- ثبوت النسب شرعاً. مانعاً لنفيه قانوناً. المادة (٤/٩٠٥) من قانون الأحوال الشخصية.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٠ ، ٨٢٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.١ مدني- جلسة ٢٠١١/١/١١)</p>
٤٣٥	٦٧	<p>٦ - استبعاد محكمة الموضوع لمذكرة أو مستندات. قدمت لها أثناء فترة حجز الدعوى للحكم. لم يعلن للخصم ولم يطلع عليها. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم بيان الطاعن الدفاع الجوهرية الذي أغضله الحكم المطعون فيه. مؤداه : عدم القبول . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧١٧، ٧٤٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
٤٩٦	٧٧	<p>٧ - إغفال محكمة الموضوع ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى. لا يعيب الحكم متى كان نص القانون الواجب التطبيق مفهوماً مما أوردته من وقائع وأسباب وأفصحت عن القاعدة القانونية التي طبقها حتى يستبين مدى صحة تطبيقها للقانون. مثال.</p> <p>- محكمة الاستئناف غير ملزمة ببيان سبب إلغائها الحكم المستأنف أو تعديله حسبها إيرادها أسباباً تكفي لحمل قضائها. مثال لتسبيب غير معيب.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
٥٠٧	٧٩	<p>٨ - إيراد الحكم المطعون فيه أسبابه على وجه لا يواجه فيها الأسباب التي قامت عليها الدعوى ولا يصلح رداً عليها على نحو لا يدل على أن المحكمة قد أحاطت بوقائع الدعوى وأدلتها عن بصر وبصيرة. وأوردت أوجه الدفاع والدفع الجوهرية للخصوم. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
٥١٩	٨٢	<p>٩ - إشارة الطاعن في مذكرته إلى وجود استئناف آخر دون أن يبين صلته بالاستئناف المطعون فيه ولم ينبه المحكمة إلى أنه عن ذات الحكم ولم يطلب منها ضمه. التفاتها عن ضم هذا الاستئناف . لا عيب . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.١ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٥٢	٨٦	<p>١٠ - وجوب تقيد محكمة الموضوع بطلبات الخصوم في الدعوى. دون تجاوزها أو القضاء بغيرها. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون. مثال لالتزام المحكمة بالطلبات.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع
القاعدة	السلطة	
٩٣	٦١٤	<p>١١ - جواز نطق المحكمة بالحكم في الدعوى في جلسة المرافعة بعد إقفال بابها. متى كانت قد مكنت أطرافها من إبداء أوجه دفاعهم والرد على ما يثيره خصومهم. المادة ١/١٢٧ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٩٧	٦٣٨	<p>١٢ - وجوب تقيد محكمة الموضوع بنطاق الخصومة حسبما ورد فيها من طلبات ختامية أمام محكمة أول درجة. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال للقضاء بما لم يطلبه الخصوم .</p> <p>- جواز إبداء الطاعن لأول مرة أمام النقض. سبباً قانونياً محضاً ولو لم يكن متعلقاً بالنظام العام. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
١٢٤	٨٠٢	<p>١٣ - وجوب التزام محكمة الإحالة في نظرها الدعوى بعد الحكم بنقضها وإحالتها إليها. بالمسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض عن بصر وبصيرة. وقصر نظرها في موضوع الدعوى على المسائل التي أشار إليها الحكم الناقض.</p> <p>- حيابة الحكم المنقوض للحجية في تلك المسائل. في حدود ما يكون قد بت فيه فيمتنع على محكمة الإحالة المساس بتلك الحجية. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
١٢٨	٨٢٣	<p>١٤ - استحقاق المصاب ديات متعددة. عن فقدانه أعضاء الجسم المختلفة. أو ذهاب منافعها. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>- ما يملك الإنسان منه عضوا واحدا ومنفعة واحده لا نظير لها في بدنه. استحقاقه عن فقدانه دية كاملة. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض الجابر للضرر. متى كان القانون أو الشريعة أو الاتفاق لا يوجد بأي منها نص يوجب إتباع معايير معينة في تحديده.</p> <p>- مثال لتقدير تعويض عن فقد نسبة من منفعة عضو دون الاستعانة بالخبرة الفنية.</p> <p>(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>

مكة الموضوع		مكة الموضوع
الصفحة	القائمة	
٩٦٣	١٥٠	١٥ - التفات محكمة الاستئناف عن طلب الطاعن وقف نظر الاستئناف عن الحكم الصادر في دعوى بطلان العقد موضوع دعوى صحة ونفاذ ذات العقد المنظور في الدعوى المرفوعة عنه . لا عيب . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢١)
١٠٠٠	١٥٧	١٦ - المناط في تحديد الهيئة التي اشتركت في المداولة وإصدار الحكم . هو بالبيانات المثبتة في الحكم وبما يرد في محضر جلسة النطق به. - اعتبار الحكم صادراً من الهيئة المثبتة في نسخة الحكم الأصلية. علة ذلك ؟ - مناط الاشتراك في المداولة بين القضاة . هو بتوقيعهم على مسودته. مثال. (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)
١٠١٣	١٥٩	١٧ - النعي الموضوعي عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال. - المستندات التي لم يسبق تقديمها أمام محكمة الموضوع . عدم جواز قبولها أمام النقض. مثال. (الطعن رقم ٩٨، ١٠٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)
		١٨ - أحكام المحكمين غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن. المادة (٢١٧) إجراءات مدنية. - الأحكام الصادرة من المحاكم بالمصادقة على حكم المحكمين أو ببطلانه. جواز الطعن فيها بطرق الطعن المناسبة. عدا تلك الأحكام المفوض فيها المحكمون من الخصوم بالصلح. أو كانوا قد نزلوا صراحة عن حق الاستئناف. أو كانت قيمة النزاع لا تزيد على عشرة آلاف درهم. - عدم جواز اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح. إلا إذا وضعت إرادة الخصوم في التعبير عن ذلك وضوحاً تاماً أو صريحاً. - عدم كفاية اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح. بمجرد الاتفاق في شرط التحكيم أو بمشارطته على جعل حكم المحكم باتاً ونهائياً وعلى إعفائه من التقيد بأحكام قانون الإجراءات المدنية. علة ذلك ؟ - المقصود بالتنازل عن الحق في الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٢/٢١٧ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته . وعلة ؟ - تفسير العقود والمشارطات . موضوعي. شرطه : أن يكون سائغاً ولا يخالف الثابت في الأوراق . ولا يخرج عن المعنى الظاهر للمحرر. - التحكيم والتوفيق والصلح . ماهية كلاً منهم وما يترتب عليه وأثره . أساس ذلك ؟

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع	
القاعدة	الصفحة		
١٦٠	١٠٢١	- مثال لتفسير معيب لعبارات وثيقة التحكيم بشأن تفويض المحكم بالصلح. (الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)	
١٦٧	١٠٦٢	- سماع المحكمة للمرافعة وقبولها للمستندات منذ الجلسة الأولى بعد انعقاد الخصومة بين أطرافها وتمكينها لهم من الاطلاع والرد. لا عيب. مثال. (الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)	١٩
١٩٤	١٢٠٧	- قبول الحكم المطعون فيه مذكرة من المطعون ضدها لم يطلع عليها الطاعن. واستنادها على ما جاء فيها. مخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)	٢٠
٢٠٠	١٢٥٠	- وجوب تصدي محكمة الموضوع من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام. مخالفة ذلك. عيب. - وجوب تظلم الموظف كتابةً من القرار الإداري الصادر بحقه على النحو الذي بينته المادة (١٧٥) من لائحة الموارد البشرية الخاصة بالشركة المطعون ضدها. إلى الجهة المحددة بالمادة (١٧٦) من ذات اللائحة. وذلك قبل رفع الدعوى أمام القضاء. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. (الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)	٢١
٢١٠	١٢٨٨	- رفض المحكمة الطلب المقدم لها بإدخال خصم جديد في الدعوى. لعدم اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٩٤) من قانون الإجراءات المدنية. اكتفاء بطلب قدم للمحكمة للتصريح بإدخال خصم جديد فيها. لا عيب. أساس ذلك وعلته ؟ (الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)	٢٢
٢٣٠	١٤٢٦	- إلغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة القاضي برفض الدفع بوجود شرط التحكيم. لإبدائه في الجلسة الثانية بعد حضور وكيل المدعى عليه بالجلسة الأولى وطلبه أجلاً للجواب دون أن يبدي هذا الدفع فيها. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك وعلته ؟ - المقصود بالجلسة الأولى في معنى المادة (٢٠٣) من قانون الإجراءات المدنية ؟ (الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١١)	٢٣

محكمة الموضوع		محكمة الموضوع
القاعدة	الصفحة	
٢٤	٢٣٢	١٤٣٣
<ul style="list-style-type: none"> - طلب صاحب العمل خصم غرامة التأخير من المبالغ المستحقة للمقاول الأصلي. وطلب المقاول الأصلي خصمها من المستحق للمقاول من الباطن. من قبيل الطلبات العارضة. وليست من قبيل الدفاع الموضوعي. علة ذلك ؟ - وجوب طلبها مع طلب إجراء المقاصة القضائية وبالإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٧ من قانون الإجراءات المدنية. - وجوب أن يكون ذلك أمام محكمة أول درجة وأن يكون صريحاً وجازماً. - محكمة الموضوع لا تملك إجراء تلك المقاصة دون ذلك. وبعد سداد الرسم المقرر قانوناً. - التفات المحكمة عن إجراء تلك المقاصة رغم طلبها دون سداد الرسم المقرر. لا عيب. 		(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٢)
٢٥	٢٣٩	١٤٩٠
<ul style="list-style-type: none"> - محكمة الموضوع في نظرها للدعوى والفصل فيها. مقيدة بالطلبات الختامية التي تقرر سمعها من الخصوم. - عدم إجابتها لطلب لم يتمسك به الخصم في طلباته الختامية رغم الإشارة إليه في صحيفة افتتاح الدعوى. لا عيب. 		(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٣)
٢٦	٢٤٩	١٥٥٧
<ul style="list-style-type: none"> - تقدير قيمة الدعوى عند رفعها. بطلبات الخصوم فيها. وتسدد عنها الرسوم. - تقديرها النهائي يكون وفق الطلبات النهائية ويسدد عنها فرق الرسوم. إذا قضي بمبلغ يزيد على المبلغ المسدد عنه الرسم عند رفعها. وذلك بعملة الدولة. - عدم تسليم الصورة التنفيذية للمحكوم له إلا بعد سداد فرق الرسم. - وجوب سير المحكمة في نظر الدعوى. ولو عدلت الطلبات بعد رفعها وترتب على ذلك زيادة قيمة الدعوى. ما دامت الرسوم القضائية عند رفعها قد سددت على مقدار القيمة المرفوعة بها. علة ذلك ؟ مثال. 		(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)
٢٧	٢٥٤	١٥٨٤
<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة الإحالة في الفصل في اختصاصها بالنزاع المحال عليها ولائياً أو نوعياً. سواء كانت محكمة طعن أو محكمة إحالة. المادة ٣/٨٩ من قانون الإجراءات المدنية. 		(الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)

مكة الموضوع		مكة الموضوع	
الصفحة	القاعدة		
١٧٤٤	٢٨٣	٢٨ - علاقة الخصوم بوكلائهم أمام محكمة الموضوع. شأنهم وحدهم. لا يجوز لغيرهم ولا للمحكمة أن تتصدى من تلقاء نفسها لهذه العلاقة. ما دام صاحب الشأن لم ينكر تلك الوكالة. مثال. (الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)	
١٧٩٩	٢٩٠	٢٩ - تكييف العلاقة بين المتعاقدين . مسألة قانونية . تسبفها محكمة الموضوع على الواقعة تحت رقابة محكمة النقض. - تفسير العقود والمحركات من سلطة محكمة الموضوع. شرطه : ألا تخرج عن المعنى الظاهر بعباراتها في جملة وأن تكون سائفة لها أصلها في الأوراق. - مخالفة العقد لنص القانون المانع من التعامل في شيء أو للنظام العام والآداب. مؤداه: البطلان. أساس ذلك ؟ - قصر التملك للعقارات على مواطني الدولة ومن في حكمهم دون الأجانب. أساس ذلك ؟ - حق الانتفاع ماهيته في معنى المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ المعدل ؟ - حق المساطحة في معنى المادة المار ذكرها ؟ - أوجه الاختلاف بين حق الانتفاع وحق الملكية . وما يترتب على ذلك من آثار ؟ - مثال لتكييف معيب للدعوى. (الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٠)	
		راجع أيضاً: سلطة محكمة الموضوع	
محكمة النقض			
العناوين الفرعية :-			
أ - سلطة محكمة النقض			
ب - نظر محكمة النقض الطعن والعكم فيه			
أ) سلطة محكمة النقض			
		١ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتعلقة بالنظام العام ومنها جواز الطعن بالنقض من عدمه.	
		- متى يجوز الطعن في الأحكام ومتى لا يجوز في معنى المادتين (٨٥ ، ١٥١) من قانون الإجراءات المدنية؟	

محكمة النقض		محكمة النقض	
الصفحة	القاعدة		
٩١	١٦	<ul style="list-style-type: none"> - الحكم بعدم جواز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم باختصاصها وندب خبير بها. صحيح. أساس ذلك ؟ 	(الطعن رقم ٨٠٩، ٨٤١، ٨٤٨، ٨٦٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)
١٠١	١٧	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتصلة بالنظام العام ومنها جواز الطعن من عدمه . ولو لم يتمسك بها الخصوم. - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بناء على حلف اليمين الحاسمة أو النكول عنها أو ردها بأي طريق من طرق الطعن. إلا إذا كان الطعن مبنياً على عدم جواز توجيهها أو عدم تعلقها بالدعوى أو بطلان إجراءات توجيهها. - جواز الطعن بالنقض للتعسف في توجيه اليمين. - اليمين الحاسمة. ماهيتها. وشروط توجيهها في معنى المادتين (٥٧، ٥٩) من قانون الإثبات ؟ - تقدير قيام شروط توجيه اليمين الحاسمة. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال لتقدير سائغ لتوافر شروط توجيه اليمين دون تعسف. 	(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)
٢٢٠	٣١	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز تصرف المواطن صاحب الرخصة بأي نوع من أنواع التصرفات فيها. مخالفة ذلك؟ مؤداه : بطلان التصرف . أساس ذلك. وعلته ؟ - سلطة محكمة النقض في تصحيح القرارات القانونية التي أخطأ فيها الحكم المطعون فيه دون نقضه. مثال. 	(الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/١٦)
٢٧٦	٣٩	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إلا لمن كان خصماً أمام محكمة الموضوع. - المادة (١٠٥) من قانون الإجراءات المدنية. - قابلية الحكم للطعن فيه. تعلقه بالنظام العام . تتصدى له محكمة النقض من تلقاء نفسها. مثال. 	(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)
		<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتصلة بالنظام العام. ومنها قبول الطعن بالنقض أو عدم قبوله. 	٥

محكمة النقض		محكمة النقض	
الصفحة	القاعدة		
٣٣٢	٤٨	<ul style="list-style-type: none"> - المنازعات المتعلقة بإجراءات التنفيذ سواء ما كان منها بطلب منعه أو وقفه أو الاستمرار فيه أو بطلانه. ومنها إشكالات التنفيذ. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. مثال. <p>(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>	
٥٤٥	٨٥	<ul style="list-style-type: none"> ٦ - استناد الحكم المطعون فيه إلى أسباب لا تنطبق على واقعة الدعوى. لا يعيبه. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. - سلطة محكمة النقض في أن تردده إلى سنده من صحيح القانون. - محكمة الموضوع غير ملزمة بطلب إجراء تحقيق لإثبات تزوير محرر. متى رأت أن هذا الطلب غير منتج في النزاع. وأن وقائع الدعوى ومستنداتها بها ما يكفي لإقناعها بصحة المحرر أو تزويره. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٣٠)</p>	
٥٥٢	٨٦	<ul style="list-style-type: none"> ٧ - استطراد الحكم إلى قرارات قانونية لا تؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها. لا عيب. مثال. <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٣٠)</p>	
٦٨٢	١٠٤	<ul style="list-style-type: none"> ٨ - استناد الحكم إلا بتقديرات قانونية خاطئة. لا أثر له على ما انتهى إليه من نتيجة صحيحة. - سلطة محكمة النقض في تصويب ذلك. دون نقض الحكم. مثال. - عدم جواز رفع الدعوى بالحق أمام المحاكم العادية. متى كان أطراف النزاع قد اتفقوا على التحكم فيه. - رفع الدعوى أمام المحاكم العادية برغم وجود شرط التحكيم. دون اعتراض الطرف الآخر في الجلسة الأولى لنظرها. مؤداه: وجوب نظرهما واعتبار شرط التحكيم لاغياً. - الجلسة الأولى. هي تلك التي يحضر فيها المدعى عليه أو من يمثله لأول مرة أمام المحكمة. - عدم تمسك الطاعنة في الجلسة الأولى بشرط التحكيم. أثره: اعتبار ذلك تنازلاً منها عن الشرط ولو تمسكت به بعد ذلك. ولا يغير من ذلك طلبها التأجيل لتوكيل محام. علة ذلك؟ <p>(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>	

محكمة النقض		محكمة النقض
الصفحة	القائمة	
٧٥٥	١١٥	<p>٩ - الطعن بالنقض مرتين على حكم النقض الواحد. شرطه: أن يكون ذلك في الميعاد المقرر للطعن بالنقض. وأن لا تكون المحكمة قد فصلت في الطعن الأول قبل إقامة الطعن الثاني. تخلف أي من هذين الشرطين. مؤداه: عدم قبول الطعن الثاني. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)</p>
٨٣٩	١٣١	<p>١٠ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بالنظام العام. متى توفرت عناصر الفصل فيها ووردت على الحكم المطعون فيه.</p> <p>- إغفال الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة . أو في التزام بالتضامن. أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص بصفتهم فيها . خلال الميعاد. أو وقع اختصاصه له باطلاً. أثره : بطلان الطعن برمته بالنسبة لجميع المطعون ضدهم . المادة ٤/١٧٧ إجراءات مدنية .</p> <p>- جواز تنازل الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن حصته إلى أحد الشركاء أو للغير. بعقد رسمي. وفقا لشروط عقد الشركة.</p> <p>- عدم الاحتجاج بهذا التنازل في مواجهة الشركة أو الغير. إلا من تاريخ قيده في سجلات الشركة والسجل التجاري.</p> <p>- عدم جواز امتناع الشركة عن قيد هذا التنازل في سجلاتها. إلا إذا خالف ما نص عليه في عقد الشركة.</p> <p>- الشركات جميعا عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمه ماليه مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. وهي صاحبة الصفة في التقاضي مستقلة عن الشركاء فيها.</p> <p>- عدم اختصاص الشركة المحكوم عليها في دعوى عدم نفاذ التصرف في الطعن بالنقض. مع الشركاء فيها. في موضوع غير قابل للتجزئة. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنسبة لجميع المطعون ضدهم.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
		<p>١١ - سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم المطعون فيه. دون نقضه. متى كانت النتيجة التي توصل إليها صحيحة. بقرارات قانونية خاطئة. عدم جواز إخراج الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة منها متى بقيت قائمة. وظل محتفظا. بحصصه فيها. علة ذلك؟</p> <p>- عدم مضارة الشركة من وجود الشريك بها. لمجرد كونه صاحب حصص. فيها. ما دام ليس له صلة بإدارتها.</p>

محكمة النقض		محكمة النقض
القائمة	الصفحة	
٨٤٤	١٣٢	<p>- قصر سلطة المحكمة في جواز القضاء بإخراج الشريك من الشركة في حالة ما إذا كانت الأسباب التي تسوغ حل الشركة. ناتجة عن تصرفاته. على شركات التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة. دون الشركات ذات المسؤولية المحدودة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٧٢	١٣٦	<p>١٢ - رفض محكمة الاستئناف رد ثمن المبيع الذي قضي بفسخ عقده لبطالانه. خطأ في تطبيق القانون. تصححه محكمة النقض. أساس ذلك وعلته؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
١١٠٨	١٧٥	<p>١٣ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بقبول الطعن من عدمه .</p> <p>- وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن مصحوباً بالسند الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً . مخالفة ذلك . مؤداه : عدم قبول الطعن شكلاً . المادة ١٧٧/٥ إجراءات مدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٦)</p>
١١٣١	١٨٠	<p>١٤ - طلب تفسير الحكم في معنى المادة ١٢٨ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته؟</p> <p>- عدم جواز الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بطلب تفسيره. ما دام منطوقه قد خلا من الغموض أو الإبهام أو الشك في تفسيره أو كان لا يحتمل أكثر من معنى.</p> <p>- مثال لطلب تفسير غير مقبول.</p> <p>(طلب تفسير رقم ٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)</p>
١١٣٦	١٨١	<p>١٥ - وجوب نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الآخرين . متى قضت المحكمة بنقض الحكم بالنسبة للطاعن الأول. ما دام الفصل في أحقية هؤلاء الطاعنين الآخرين يتوقف على نتيجة فصل محكمة الإحالة في الدفع الذي أحيلت الدعوى بسببه إليها. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعون أرقام ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)</p>

محكمة النقض		محكمة النقض
الصفحة	القاعدة	
١١٤٩	١٨٤	<p>١٦ - عدم جواز التمسك أمام النقض لأول مرة بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع. يستوي في ذلك ما كان منه متصلاً بأصل الحق أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الخصومة أو الإثبات التي سبقت الحكم المطعون فيه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١٢٣٠	١٩٨	<p>١٧ - وجوب الحكم بإلزام المدين بأن يؤدي للدائن تعويضاً. متى تأخر عن الوفاء بسداد دينه. وكان محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به.</p> <p>- محكمة الموضوع هي التي تحدد نسبة الفائدة التأخيرية من تاريخ المطالبة القضائية. ما لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً لسريانه. أو كان القانون ينص على خلاف ذلك.</p> <p>- ماهية كون المبلغ المطلوب معلوم المقدار وقت الطلب؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٥، ٧٩٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٨٥	٢٢٥	<p>١٨ - التقريرات القانونية الخاطئة. لا تؤثر في صحة الحكم. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. محكمة النقض تتولى تصويب ذلك. دون أن تنقض الحكم. مثال بشأن الرد على دفع بعدم قبول الدعوى لعدم سداد الرسم.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
		<p>١٩ - التقريرات القانونية الخاطئة لا تؤثر في صحة الحكم. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. محكمة النقض تصوب الخطأ. دون أن تنقضه. مثال.</p> <p>- الإقرار ماهيته في معنى المادة (٥١) من قانون الإثبات؟</p> <p>- اختلاف الإقرار المكتوب عن المحرر المعد سلفاً لإثبات تصرف إنشائي مستقبلي علة ذلك؟ مثال.</p> <p>- عدم جواز تعليق الإقرار على شرط أو إضافته إلى أجل. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>- الجزاء المالي الذي يتفق عليه المتعاقدان. هو من قبيل الشرط الجزائي المنصوص عليه في المادة (٣٩٠) مدني. للتعويض عن الضرر الناشئ عن الإخلال بالالتزام.</p> <p>- عدم دخول ذلك في مقدار التعويض عن الضرر بعد وقوعه.</p> <p>- جواز التصرف بالإرادة المنفردة للمتصرف. دون توقف على قبول المتصرف إليه. ما لم يكن في ذلك إلزام للغير. المادة (٢٧٦) مدني.</p> <p>- التعويض يقدر بمقدار الضرر.</p>

محكمة النقض		محكمة النقض	
الصفحة	القاعدة		
١٣٩٩	٢٢٦	<p>- الضرر ماهيته ٩ وأنواعه ٩</p> <p>(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>	
		<p>٢٠ - حق الدائن المرتهن. إذا تخلف المدين عن سداد الدين المضمون بالرهن في الموعد المحدد. أن يطلب من المحكمة بعد انقضاء سبعة أيام من تاريخ الإنذار بالوفاء. الإذن له ببيع الشيء المرهون .</p> <p>- وجوب نظر المحكمة في هذا الطلب على سبيل الاستعجال وتعيين كيفية البيع.</p> <p>- جواز تحديد الدائن للمدين موعداً مناسباً لتكملة الضمان إذا نقص سعر الشيء المرهون عن الوفاء بالدين موضوع الرهن. فإن رفض الراهن ذلك أو انقضى الميعاد دون تكملة الضمان جاز للدائن طلب بيع الشيء المرهون ولو لم يحل أجل الاستحقاق. وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من القانون سالف الذكر.</p> <p>- جواز طلب الدائن المرتهن والمدين الراهن طلب بيع الشيء المرهون فوراً إذا كان الشيء المرهون معرضاً للهلاك أو التلف أو النقص في القيمة أو أصبحت حيازته تستلزم نفقات باهظة متى لم يشأ الراهن تقديم بدالاه.</p> <p>- انتقال الرهن في هذه الحالة إلى ثمن البيع.</p> <p>- الاتفاق على ما يخالف ذلك. مؤداه : البطلان.</p> <p>- جواز طلب البنك من المحكمة بيع الصكوك المرهونة لديه بالمزاد العلني أو بسعرها في سوق الأوراق المالية. لاستيفاء حقه من ثمن البيع قبل غيره من الدائنين. متى لم يستوفي حقه عند حلول أجل المحدد لسداد القرض . المادة ٤٥٣ معاملات تجارية.</p> <p>- الاتفاق على ما يخالف ذلك . أثره : بطلان الشرط مع صحة الرهن. المادة ١٤٢٠ مدني .</p> <p>- جواز حبس الأوراق المالية المرهونة إلى حين الوفاء بالدين المضمون بها.</p> <p>- عدم جواز تصرف البنك في الأسهم المرهونة بيعاً أو تملكاً إلا بعد حصوله على حكم بذلك من المحكمة المختصة بعد انقضاء سبعة أيام على تاريخ الإنذار بالوفاء.</p> <p>- عدم مسئولية الشخص عن عدم استعماله رخصة خولها له القانون.</p> <p>- تكييف الفعل بأنه خطأ أو نفي ذلك عنه . خضوعه لرقابة النقض. مثال.</p> <p>- تقدير قيام الخطأ من عدمه . موضوعي. مثال.</p>	

محكمة النقض		محكمة النقض	
الصفحة	القاعدة		
١٤١٢	٢٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد استقلال على المطاعن الموجهة إلى تقرير الخبرة . مثال. <p>(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)</p>	
١٤٣٦	٢٣٣	<ul style="list-style-type: none"> - اشتغال الحكم في أسبابه على قرارات قانونية خاطئة. لا يبطله . ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. - محكمة النقض تتولى تصحيحه في ذلك دون أن تنقضه. مثال. <p>(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٢)</p>	٢١
١٤٤٨	٢٣٥	<ul style="list-style-type: none"> - إيراد الحكم في أسبابه لقرارات قانونية خاطئة. لا يعيبه . ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. - سلطة محكمة النقض في تصحيح تلك القرارات دون أن تنقض الحكم. - مثال بشأن رخصة صناعية وإنشاء المناطق الاقتصادية، وأهدافها، واختصاصاتها، وكيفية ممارستها لنشاطها. <p>(الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>	٢٢
١٦٩٥	٢٧٤	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام ومنها ما يتعلق بنظام التقاضي . ولو لم يثرها الخصوم. - قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها. بعد أن رفضت الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى. لا يعد حكماً منهيّاً للخصومة كلها. - مما يجوز الطعن فيه بالنقض. ولا يندرج ضمن الحالات المستثناة في المادة (١٥١) من قانون الإجراءات المدنية. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>	٢٣
١٧٣٢	٢٨١	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب إيداع المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن. - إذا كان الطاعن شخصاً. مغنوياً. وجوب إيداع ما يفيد صفة من وكله عن الشخص المغنوي والسند الذي يستمد منه هذه الصفة مع سند الوكالة. مخالفة ذلك. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً. أساس ذلك وعلته ؟ <p>(الطعن رقم ٩٤٢، ٧٥٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>	٢٤
		<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام ومنها إجراءات التقاضي ولو لم يثرها الخصوم. مثال. 	٢٥

محكمة النقض		محكمة النقض	
الصفحة	القاعدة		
١٨١٣	٢٩٣	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض. سند وكالته عن الطاعن. مصحوباً بالسند الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً. مخالفة ذلك. مؤاده: عدم قبول الطعن شكلاً المادة ٣٠٥/١٧٧ إجراءات مدنية. مثال. - لا يغير من ذلك حضور الموكل أمام الكاتب العدل وإثبات تعرفه عليه. ما دام ذلك لا يؤدي إلى بيان مدى نيابته وسعتها في توكيل المحامين للطعن بالنقض. أو تقديم صورة ضوئية عن ملخص لمحضر اجتماع الجمعية العمومية أو صورة ضوئية من عقد تأسيس الشركة ما دام ذلك لا يتضمن تعويضاً للموكل بذلك. <p>(الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٢)</p>	
١٠١٣	١٥٩	<p>ب) نظر محكمة النقض الطعن والحكم فيه</p> <ul style="list-style-type: none"> - النعي الموضوعي عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال. - المستندات التي لم يسبق تقديمها أمام محكمة الموضوع. عدم جواز قبولها أمام النقض. مثال. <p>(الطعن رقم ٩٨، ١٠٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>	١
١٧٩٩	٢٩٠	<ul style="list-style-type: none"> - ٢ - تكييف العلاقة بين المتعاقدين . مسألة قانونية . تسبغها محكمة الموضوع على الواقعة تحت رقابة محكمة النقض. - تفسير العقود والمحركات من سلطة محكمة الموضوع. شرطه : ألا تخرج عن المعنى الظاهر بعباراتها في جملته وأن تكون سائغة لها أصلها في الأوراق. - مخالفة العقد لنص القانون المانع من التعامل في شيء أو للنظام العام والآداب. مؤاده: البطلان. أساس ذلك ؟ - قصر التملك للعقارات على مواطني الدولة ومن في حكمهم دون الأجانب. أساس ذلك ؟ - حق الانتفاع ماهيته في معنى المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ المعدل ؟ - حق المساطحة في معنى المادة المار ذكرها ؟ - أوجه الاختلاف بين حق الانتفاع وحق الملكية . وما يترتب على ذلك من آثار ؟ - مثال لتكييف معيب للدعوى. <p>(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٠)</p>	
		<p>راجع أيضاً: إجراءات " إجراءات نظر الدعوى"</p> <p>ونظام عام</p>	

محكمة أول درجة		محكمة النقض
الصفحة	القاعدة	
٩١	١٦	<p>١ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتعلقة بالنظام العام ومنها جواز الطعن بالنقض من عدمه.</p> <p>- متى يجوز الطعن في الأحكام ومتى لا يجوز في معنى المادتين (٨٥، ١٥١) من قانون الإجراءات المدنية؟</p> <p>- الحكم بعدم جواز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم باختصاصها وندب خبير بها. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن أرقام ٨٠٩، ٨٤١، ٨٤٨، ٨٦٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
٧٦٤	١١٧	<p>٢ - إستقلال إجراءات إعلان الحكم عن إجراءات إعلان صحيفة الدعوى التي صدر فيها الحكم.</p> <p>- التمسك ببطلان أحدهما. لا يفيد التمسك ببطلان الآخر.</p> <p>- الدفع بالبطلان الغير متصل بالنظام العام وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات الغير متصلة بالنظام العام. وجوب إبدائها معاً قبل إبداء أي دفع إجرائي آخر أو طلب أو دفاع في الدعوى. وإلا سقط الحق مما لم يبد منها.</p> <p>- سقوط الحق في هذه الدفع إذا لم تبد في صحيفة الطعن.</p> <p>- بطلان إجراءات إعلان الأوراق القضائية مقررراً لمصلحة الخصم المعلن إليه. عدم تعلقها بالنظام العام.</p> <p>- عدم جواز تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لأوجه البطلان الغير متعلقة بالنظام العام. ما لم يتمسك بها صاحب الشأن في صيغة صريحة جازمة.</p> <p>- حقه في التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف. متى تخلف عن الحضور أمام محكمة أول درجة. شرطه: أن تتضمنها صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة التي يقدمها في الجلسة الأولى وإلا سقط الحق فيها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)</p>
٨٢٥	١٣٠	<p>٣ - قضاء محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها والخصم المدخل بالتضامن فيما بينهما استناداً إلى المادة ١٢٦ من قانون العمل. استئناف المطعون ضدها وحدها هذا القضاء. دون المحكوم عليه الآخر. قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. دون اختصاص المحكوم عليه الآخر الذي لم يستأنف الحكم. مؤداه: البطلان المتعلق بالنظام العام. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>

محكمة أول درجة		محكمة النقض
الصفحة	القائمة	
٨٨٦	١٣٨	<p>٤ - الاختصاص المحلي في معنى المادة ٢١ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته؟</p> <p>- الدفاع الجوهري وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. قصور.</p> <p>- إلغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة الذي قضي بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى دون أن تمكن الخصم من الرد على هذا الدفاع وإعادة القضية إليها لسماع دفاع الطاعن وإصدار الحكم المناسب.</p> <p>ليس فصلاً باتاً في اختصاصها محلياً بنظر النزاع.</p> <p>- مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٤/٥/٢٠١١)</p>
٩٢٢	١٤٤	<p>٥ - اشتراك القاضي الذي أصدر الحكم من محكمة أول درجة. في النطق بالحكم فقط في ذات الدعوى عند صدور الحكم فيها من محكمة الاستئناف دون الاشتراك في نظرها وإصدار الحكم فيها. لا يبطله. أساس ذلك وعلة؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٦/٥/٢٠١١)</p>
١٠٧٧	١٦٩	<p>٦ - قضاء المحكمة الابتدائية بعدم اختصاصها بنظر التظلم من قرار إنهاء خدمة المطعون ضدها وإحالته إلى محكمة الاستئناف المختصة لنظره. صحيح. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٢/٦/٢٠١١)</p>
١٢٠٢	١٩٣	<p>٧ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها على غير ذي صفة المنصوص عليها في المادة (٢/٩١) من قانون الإجراءات المدنية. وجوب إيداعه أمام محكمة أول درجة.</p> <p>- عدم جواز تصحيح شكل الدعوى باختصاص ذي الصلة لأول مرة أمام الاستئناف. علة ذلك؟</p> <p>- جواز إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى في أية حالة تكون عليها الدعوى المادة (١/٩١) من ذات القانون.</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٣/٨/٢٠١١)</p>
١٤٢١	٢٢٩	<p>٨ - تصدي محكمة الاستئناف للفصل في الموضوع بعد أن قضت ببطلان الحكم المطعون فيه لعدم إخطار النيابة لوجود قصر في الدعوى. بعد أن صححت هذا البطلان. لا عيب. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٩/١٠/٢٠١١)</p>

محكمة النقض		محكمة أول درجة
الصفحة	القاعدة	
١٥١٥	٢٤٣	٩ - قضاء محكمة أول درجة بكامل مبلغ التعويض المطلوب في الدعوى عن الأضرار الأدبية والمادية والمورثة. قضاء الحكم المطعون فيه بذات المبلغ عن الأضرار المادية فقط ورفضه الحكم بالتعويض عن الأضرار الأدبية والمورثة. صحيح ليس فيه قضاء بما لم يطلبه الخصوم. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)
١٥٥٠	٢٤٨	١٠ - عدم استئناف الطاعنة قضاء أول درجة برفض طلبها بالحكم بالفوائد. مؤداه : صيرورته باتاً حائزاً لقوة الأمر المقضي به وعدم جواز معاودة المطالبة بها. (الطعن رقم ١٢٠٠، ١١٨٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)
١٨٨٤	٢١٠	١١ - عدم جواز إعادة محكمة ثان درجة للدعوى بعد إلغائها بالحكم المستأنف. إلى محكمة أول درجة. ما دامت تلك المحكمة كانت قد فصلت في موضوع الطلبات المطروحة عليها. أصلية كانت أم فرعية. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٨)
محكمة ثاني درجة		
		- راجع محكمة الاستئناف
محكمة مدنية		
٢٩٠	٤٢	١ - اقتصار إلزام المحكمة المدنية بالحكم الصادر في الدعوى الجزائية على ما فصل فيه فصلاً ضرورياً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجزائية وفي الوصف القانوني ونسبته إلى فاعله. - صيرورة الحكم الصادر في الدعوى الجزائية باتاً . أثره: وجوب التزام المحكمة المدنية به ويمتنع عليها إعادة البحث فيما فصل فيه. علة ذلك ؟ - الدية الشرعية عقوبة أصلية وتعويض معاً. - الدية الكاملة مقدرة قانوناً بمئتي ألف درهم. عدم القضاء بها كاملة إلا في حالة ثبوت الخطأ في جانب المتهم وحده. - إلزام المطعون ضده بالدية كاملة بثبوت توافر الخطأ كاملاً في جانبه. مؤدى ذلك: عدم مساهمة المجني عليه أو الغير في هذا الخطأ. (الطعن رقم ٦٤١، ٧٥٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)

محكمة مدنية		محكمة مدنية
الصفحة	القاعدة	
١١٠١	١٧٣	٢ - قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعن بالوفاء بقيمة الشيك الذي حصلت عليه المطعون ضدها بطريق غير مشروع بالرغم من القضاء بحكم جنائي بات بانتفاء الركن المادي لجريمة الشيك . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك . وعلته ؟ (الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)
١٥٧٠	٢٥١	٣ - سلطة محكمة الموضوع في وقف الدعوى المدنية المنظورة أمامها تعليقاً أو عدم وقفها متى رأت أن الفصل فيها يتوقف على الفصل في دعوى أخرى. ولأي من الخصوم تعجيل الدعوى متى زال السبب. - تقدير توافر سبب الوقف أو عدمه موضوعي. متى كان سائفاً. (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)
١٥٧٠	٢٥١	٤ - عدم اختصاص المحكمة المدنية بوقف تنفيذ حكم الإخلاء الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الإيجارية. (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)
١٦١٥	٣٦٠	٥ - حجية الحكم الجنائي الذي قضى بثبوت مساهمة المجني عليه في الخطأ المسند للمتهم أمام المحكمة المدنية التي تنظر في دعوى التعويض. متى كان قد أفصح في أسبابه المرتبطة بمنطوقه عن ذلك سواء كان ذلك صراحةً أو ضمناً وكان قد أصبح باتاً. - وجوب تقيد المحكمة المدنية به في مدى مساهمة المجني عليه في وقوع الضرر أو نفيه. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون . مثال . (الطعن رقم ٦٥٣، ٦٠٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/١٧)
١٦٣٠	٣٦٣	٦ - إعمال الحكم المطعون فيه أحكام القانون رقم ٢٠ بشأن إيجار الأماكن بإمارة أبوظبي من حيث مدة الإنذار برغم قضاء لجنة فض المنازعات الإيجارية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وصيرورته حكماً حائزاً لقوة الأمر المقضي به. دون أحكام قانون المعاملات المدنية. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)
١٦٤٢	٣٦٦	٧ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الجزائية بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة. والقضاء بانقضاء الدعوى الجزائية بمضي المدة. لا حجية له أمام المحكمة المدنية التي تنظر الدعوى المدنية. هي لا تلتزم في تكوين عقيدتها بما قام عليه الحكم الجنائي. مثال. (الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)

مكة مدنية		مكة مدنية
الصفحة	القاعدة	
١٧١٢	٢٧٨	٨ - العبرة في قضاء المحكمة بما لم يطلبه الخصوم من عدمه. هو بالطلبات الختامية في الدعوى. لا بما تضمنته صحيفة افتتاح الدعوى. مثال. (الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)
محل تجاري		
٩٨٧	١٥٥	١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير عناصرها. وتفسير العقود والاتفاقات. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتحصيل سائغ. - عناصر المحل التجاري في معنى المادتين (٣٩، ٤٠) من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها؟ - البائع للمحل التجاري ضمانه عدم تعرضه أو تعرض الغير للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه. مثال. - حق الإجارة. هو العنصر المعنوي من عناصر المحل التجاري. التزام البائع للمحل التجاري بتسليمه للمشتري. المادة (٥١٤) من القانون سالف الذكر. - ضمانه عدم تعرض الغير له في حيازته والانتفاع به حيازة هادئة. متى استند هذا الغير إلى سبب قانوني يولد له حقاً على المبيع يحتج بمقتضاه على المشتري للمحل. وهو التزام أبدي يتولد عن عقد البيع بمجرد انعقاده. مثال. (الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)
١٢٥٨	٢٠٢	٢ - المحل التجاري في معنى المواد (٤٢، ٤٤، ٤٠، ٣٩) من قانون المعاملات التجارية. ماهيته؟ - العناصر المادية في المحل التجاري لا تعد أساسية فيه. العناصر المعنوية. هي التي لا يوجد المحل التجاري إلا إذا توافر عنصر منها أو أكثر فيه. - وجوب شهر التصرفات الواردة على ملكية المحل التجاري بقيدها في السجل التجاري علاوة على تسجيلها في الكاتب العدل. واتخاذ إجراءات النشر في الصحف بالطرق المنصوص عليها في المادة (٤٥) من قانون المعاملات التجارية. - عدم انتقال الملكية بين المتعاقدين إلا من هذا التاريخ. (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٨)
		٣ - الاسم التجاري للمحل. ماهيته؟ - بيع المحل التجاري. اشتماله على العناصر المادية والمعنوية المخصصة لمزاولة النشاط التجاري. ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك. أو يوجد في القانون ما يمنع انتقال الترخيص للمشتري.

محل تجاري		محل تجاري
الصفحة	القاعدة	
١٥٢٤	٢٤٥	<ul style="list-style-type: none"> - ورود اسم شخص في الرخصة التجارية ليس دليلاً بمجرد على ملكيته للمنشأة التجارية. - اشتراط أن يكون مقدم طلب الترخيص للمؤسسة من مواطني الدولة. هو أن يتم حجز الاسم التجاري للمؤسسة لدى دائرة التنمية الاقتصادية وصورة من شهادة عضوية المؤسسة في غرفة تجارة وصناعة أبوظبي. أساس ذلك ؟ - شروط ترخيص المؤسسات لغير المواطنين . ماهيتها في معنى المادة ٢٨ من القرار الإداري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تنظيم الأنشطة الاقتصادية وإصدار التراخيص الصادر استناداً للمادة رقم ١٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٨ بإنشاء دائرة التنمية الاقتصادية. - المقومات المعنوية للمحل التجاري هي عماد فكرته . ولكنها لا تلغي قيمة العناصر المادية التي لا غنى عنها له. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها . موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم للرد على كل منها على استقلال . ما دام قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال . مثال. <p>(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٦)</p>
مذاهب فقهية		
٤٢٢	٦٥	<ul style="list-style-type: none"> ١ - الخطأ والضرر والضمان. في معنى المواد (٨٣، ٢٨٤، ٢٩٢) من قانون المعاملات المدنية. ماهيتها ؟ - اتفاق هذا المعنى مع مذهب الفقه المالكي. - استخلاص الخطأ الموجب للتعويض ومقدار التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ. <p>(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٥)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٢ - عدم جواز اشتراط الفائدة في الشيك. - اشتراطها. مؤداه : بطلان الشرط ويبقى الشيك صالحاً لإثبات العلاقة بين طرفيه دون قيمة المبلغ الوارد فيه. - مراعاة المبادئ الأساسية والأحكام القطعية للشريعة الإسلامية. سموها على اعتبارات النظام العام.

مذاهب فقهية		مذاهب فقهية	
القاعدة	الصفحة		
٨٧	٥٦٨	<ul style="list-style-type: none"> - المضاربة والقراض في الشريعة الإسلامية وفي معنى المادة ٦٩٣ من قانون المعاملات المدنية وما بعدها. - شركة المضاربة في معنى المادتين ٦٩٣، ٦٩٤ من قانون المعاملات المدنية. ماهيتها. وشروط صحتها. - عدم جواز اشتراط ضمان المضارب لرأس المال في حال ضياعه أو تلفه بغير تفريط منه. اشتراطه . مؤداه : فساد عقد المضاربة ولا يُعمل به . المادة ٦٩٦ من ذات القانون. علة ذلك ؟ - اشتراك المضارب ورب المال في الربح بالنسبة المتفق عليها. فإن لم يتفقا قسم الربح وفقاً لما جرى عليه العرف . وإلا قسم مناصفةً. المادة ٧٠٣ من ذات القانون. - تحمل رب المال وحده الخسارة . وبطلان أي شرط يخالف ذلك المادة ١/٧٠٤ من ذات القانون. - إجماع علماء المسلمين على بطلان اشتراط مبالغ معينة لأحد المضاربين أو لرب المال. - فساد المضاربة بوجود أحد تلك الشروط. مؤداه : انقطاع الشركة ويلزم المضارب برد رأس المال إلى صاحبه ومعه الربح كله. وله أجر المثل إذا كان قد باشر العمل . - الإقرار القضائي. في معنى المادة ٥١ من قانون الإثبات وما بعدها. ماهيته ؟ 	(الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ م. ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٣١)
١٢٥	٨٠٨	<ul style="list-style-type: none"> - الإعسار. ماهيته في الشريعة والقانون؟ - من له الحق في إشهار الإفلاس والحجر على المفلس في الشريعة والقانون؟ - أثر إشهار الإفلاس؟ - عبء إثبات الإعسار. وقوعه على عاتق من يدعيه. - مثال لحكم صحيح في عدم الحجر على الطاعن لعجزه عن إثبات إعساره؟ 	(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٢٠١١ م. ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)
		<ul style="list-style-type: none"> - ٤ - التقريرات القانونية الخاطئة لا تؤثر في صحة الحكم. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. محكمة النقض تصوب الخطأ. دون أن تنقضه. مثال. - الإقرار ماهيته في معنى المادة (٥١) من قانون الإثبات ؟ - اختلاف الإقرار المكتوب عن المحرر المعد سلفاً لإثبات تصرف إنشائي مستقبلي. علة ذلك ؟ مثال. 	

مذاهب فقهية		مذاهب فقهية
الصفحة	القاعدة	
١٣٩٩	٢٢٦	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز تعليق الإقرار على شرط أو إضافته إلى أجل. علة ذلك ؟ مثال. - الجزاء المالي الذي يتفق عليه المتعاقدان . هو من قبيل الشرط الجزائي المنصوص عليه في المادة (٣٩٠) مدني . للتعويض عن الضرر الناشئ عن الإخلال بالالتزام. - عدم دخول ذلك في مقدار التعويض عن الضرر بعد وقوعه. - جواز التصرف بالإرادة المنفردة للمتصرف. دون توقف على قبول المتصرف إليه. ما لم يكن في ذلك إلزام للغير. المادة (٢٧٦) مدني. - التعويض يقدر بمقدار الضرر. - الضرر ماهيته ؟ وأنواعه ؟ <p>(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
المرور		
٧٣	١٣	<p>١</p> <ul style="list-style-type: none"> - التأمين الإجباري المقرر عند الترخيص للسيارات. لا يغطي سوى الأضرار الناجمة عن موت شخص أو تعرضه لأذى جسماني بسبب استعمال المركبة للطريق. أساس ذلك ؟ - الطريق في معنى المادة الأولى من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٥ في شأن السير والمرور . ماهيته ؟ - جواز رجوع شركة التأمين على المؤمن له بقيمة ما أدته من تعويض. في الحالات المبينة في الفقرة (ز) من البند رقم (١١) من الشروط العامة بنموذج وثيقة التأمين من القرار الوزاري رقم (٢٨٢) لسنة ٢٠٠٧ المعدل للقرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>
		<p>٢</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز قصر نطاق النص الوارد في المادة (٢٦) من قانون السير والمرور بشأن حق كل من أصابه ضرر جسماني بسبب استعمال السيارة في الرجوع على شركة التأمين بالتعويض. على حالات معينة دون أخرى أو في الطريق العام أو أي مكان آخر. أو في حالة سيرها أو وقوفها في الطريق أو خارجه. - حق المضرور في الرجوع على شركة التأمين مباشرة للمطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر. - عدم جواز إدراج المؤمن في وثيقة التأمين . أي شرط يقلل أو يحول دون تغطية مسؤوليته كاملة عن الوفاة أو الإصابة أو الأضرار المادية. أساس ذلك ؟

مستزاد		مستزاد	
الصفحة	القائمة		
٣٦١	٥٤	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز الاحتجاج في مواجهة الغير المضرور بأي شرط يرد في وثيقة التأمين يقلل أو يحول دون مسئولية الشركة المؤمن لديها عن التعويض . علة ذلك ؟ - للشركة الرجوع على المؤمن له بموجب تلك الشروط . <p>(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>	
١١٤١	١٨٢	<ul style="list-style-type: none"> - شمول المركبة المؤجرة بالتأمين عليها وعلى سائقها والغير وزوجة السائق. بقوة القانون ولو لم ينص على ذلك في وثيقة التأمين. ويغطي التأمين مسئولية السائق المدنية والأضرار الجسمانية والخسائر المادية الناشئة عن ما يقع من حوادث . أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)</p>	٣
١٤٧١	٢٣٦	<ul style="list-style-type: none"> - مخالفات السير والمرور. لا أثر لها في الشروط الواردة في عقد التأمين. علة ذلك ؟ - الشروط الواردة في عقد التأمين والمتعلقة بالأخطار عن الحادث . شروط تعسفية لا يعتد بها ما دام لم يترتب على عدم الأخطار ضرر لشركة التأمين. علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>	٤
مساكن شعبية			
٢٨	٧	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز التصرف في المساكن الشعبية المخصصة للمواطنين من قبل الدولة. إلا بموافقة المجلس التنفيذي. مخالفة ذلك : مؤداه بطلان التصرف بطلاناً متعلقاً بالنظام العام. - حق كل صاحب مصلحة في التمسك بهذا البطلان في أية حالة كانت عليها الدعوى. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٩)</p>	١
٨٧٢	١٣٦	<ul style="list-style-type: none"> - الحكم ببطلان عقد بيع المسكن الشعبي دون موافقة المجلس التنفيذي. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>	٢
٨٧٢	١٣٦	<ul style="list-style-type: none"> - الحكم بإعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد. بعد الحكم بفسخ العقد أو إبطاله. بما في ذلك رد شيك الضمان. صحيح. علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>	٣

مساكن شعبية		مساكن شعبية
الصفحة	القائمة	
٨٧٢	١٣٦	٤ - رفض محكمة الإستئناف رد ثمن المبيع الذي قضي بفسخ عقده لبطالانه. خطأ في تطبيق القانون. تصححه محكمة النقض. أساس ذلك وعلمته؟ (الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)
مسؤولية		
العناوين الفرعية :-		
أ - مسؤولية المتبوع ج - مسؤولية حارس الأشياء ب - مسؤولية الناقل الجوي د - مسؤولية مقدي ت - مسؤولية تضامنية هـ - مسؤولية قانونية ث - مسؤولية قصيرية و - مسؤولية مدنية		
- (أ) مسؤولية المتبوع ١ - حق ورثة المضرور في مطالبة المتبوع بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم شخصياً نتيجة فقد مورثهم عما ارتكبه تابعه من أخطاء حال تأديته وظيفته. المادة (٣١٣) مدني. - تضامنه مع البائع له في الالتزام بأداء التعويض عن الفصل الضار إلى الورثة ولو كانت السيارة مؤمن عليها لدى شركة تأمين وكانوا يستحقون الدية عن القتل الخطأ الذي لحق بمورثهم . - سداد أحدهما للتعويض يبرأ ذمة الآخر. - العفو الخاص من رئيس الدولة . أثره : إسقاط العقوبة المقضي بها كلها أو بعضها. دون العقوبات الفرعية ولا الآثار الجنائية أو التدابير الجنائية الأخرى ما لم ينص المرسوم الصادر بالعفو عن ذلك. - عدم ثبوت أن المرسوم الصادر بالعفو قد تضمن الوفاء بالدية المحكوم بها. مؤداه: وجوب إلزام المحكوم عليه بها. (الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)		
٢٩٠	٤٢	
٢ - للقاضي إذا رأى مبرراً أن يلزم بالضمان من قصر في رقابة شخص وجب عليه قانوناً أو اتفاقاً مراقبته بسبب قصوره أو حالته العقلية أو الجسمانية. إلا إذا ثبت أنه قام بواجب الرقابة. أو أن الضرر كان لابد واقعاً برغم القيام بما يجب القيام به. مثال. (الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٥)		
٤٢٢	٦٥	

مسؤولية		مسؤولية
الصفحة	القائمة	
٨٩٠	١٣٩	<p>٢ - مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه لعمله غير المشروع. في معنى المادة ٣١٢ كم قانون المعاملات المدنية. ماهيتها. وشروط توافرها؟</p> <p>- قيام مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه. متى ثبت مسؤولية التابع عن الفعل الضار. ولو تعذر تعيينه بشخصه ما دام من بين التابعين له.</p> <p>- اختصاص التابع في الدعوى. التي يضمها. المضرور على المتبوع للمطالبة بالتعويض. غير لازم. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
١٤٨١	٢٣٨	<p>٤ - علاقة التبعية بين التابع والمتبوع التي توجب مسؤوليته عن أعمال تابعه. ماهيتها في معنى المادة ٣١٢ / ب مدني ؟</p> <p>- مسؤوليته عن تلك الأعمال ولو كان التابع تابعاً لأكثر من متبوع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٦٢٥	٢٦٢	<p>٥ - الما قول يضمن ما يتولد عن فعله من ضرر سواء كان ذلك بتعديه أو تقصيره.</p> <p>- ضمانه أيضاً فعل تابعه. متى كان له سلطة فعلية عليه في الرقابة والتوجيه وكان الفعل قد حدث منه أثناء أو بسبب تأدية وظيفته. مثال</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
٧٨	١٤	<p>ب (مسؤولية الناقل الجوي :</p> <p>- تقدير التعويض الناشئ عن مسؤولية الناقل الجوي عن الأمتعة والبضائع المنقولة جواً مناطه: إعلان المرسل عن القيمة الحقيقية للبضاعة المشحونة عند تسليمه الطرد للناقل وأن يسدد الأجر الإضافي المطلوب عنها. أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>- تخلف ذلك. مؤداه: معاملة تلك البضائع معاملة سائر البضائع الأخرى بالنسبة لمسؤولية الناقل . فلا يلتزم إلا بمبلغ ١٧ وحدة حقوق سحب خاصة عن كل كيلو جرام عملاً بالمادة (٣/٢٢) من اتفاقية مونتريال للنقل الجوي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>
		<p>ت (مسؤولية تضامنية :</p> <p>١ - وجوب بيان الحكم الذي يرتب المسؤولية التضامنية في بيان واضح وصريح الأساس الذي استند إليه في ذلك من قانون أو اتفاق. مخالفة ذلك. قصور.</p>

مسؤولية		مسؤولية
الصفحة	القائمة	
٣٠٠	٤٣	<p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. شرطه: أن يكون تقدير المحكمة سائفاً. وأن لا تلتفت عن مستندات تمسك بها الخصم أو تعول على تقرير خبير كان بحثه غير كاف أو لم يعرض لما أثاره الخصوم من أوجه دفاع جوهرية. مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٨٢٩	١٢٩	<p>٢ - التزام الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة في أموالهم الخاصة بالتضامن فيما بينهم عن الوفاء بدين الشركة والتزاماتها. ما داموا لم يعينوا مدير الشركة ولم يضيفوا عبارة ذات مسؤولية محدودة ولم يبينوا مقدار رأس مال الشركة بجوار اسمها. المادة ٢١٩ من قانون الشركات.</p> <p>(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٣٥	١٣٠	<p>٣ - قضاء محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها والخصم المدخل بالتضامن فيما بينهما استناداً إلى المادة ١٢٦ من قانون العمل . استئناف المطعون ضدها وحدها هذا القضاء. دون المحكوم عليه الآخر. قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. دون اختصاص المحكوم عليه الآخر الذي لم يستأنف الحكم. مؤداه: البطلان المتعلق بالنظام العام. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<p>٤ - عدم مسئولية الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن ديونها والتزاماتها. إلا في حدود حصته في رأس مالها.</p> <p>- ليس للدائن ضمان إلا في ذمة الشركة دون ذمم الشركاء الشخصية.</p> <p>- انطباق ذلك في علاقة الشركاء بعضهم البعض وعلاقتهم بالغير. شرطه : أن تكون الشركة ذات المسؤولية المحدودة. خصماً في الدعوى ابتداءً وأن يكون المبلغ المحكوم به من ديون الشركة والتزاماتها الناشئة عن ممارستها لنشاطها.</p> <p>(الطعن أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
		<p>ث (مسؤولية تفصيلية :</p> <p>١ - مسئولية البنك المسحوب عليه عما يصيب عميله من ضرر نتيجة صرفه لشيك مزور على صاحبه. شرطه : ثبوت أن صاحب الشيك بذل العناية الواجبة للمحافظة على دفتر الشيكات الذي سلمه البنك له.</p>

مسؤولية		مسؤولية	
الصفحة	القائمة		
١٠٥	١٨	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير قيام الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتقدير سائغ لتوافر الخطأ في جانب البنك. <p>(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>	
١٧٨	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> ٢ - حق الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن يرفع دعوى باسمه على مدير الشركة للمطالبة له أو للشركة بالتعويض عما يكون قد أصابه من ضرر من تصرفات خاطئة له. متى تقاعست الشركة عن تلك المطالبة. - استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية والضرر الناجم عنه ورابطة السببية بينهما. موضوعي. متى كان سائفاً. - وجوب توافر الخطأ والضرر ورابطة السببية للقضاء وبالتعويض تخلف أحدهم. مؤداه: تخلف المسؤولية عن التعويض. مثال. - وجوب أن يكون الضرر المادي قد تحقق. أو أن وقوعه في المستقبل حتمياً. <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> ٣ - استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية وتقدير الضرر الناتج عنه ورابطة السببية بينهما. موضوعي ما دام سائفاً. - وجوب توافر تلك الأركان مجتمعة للقضاء بالتعويض. تخلف أحدها لا يكفي للقضاء به. - لا ضمان على من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً. - حالات الاستعمال غير المشروع للحق التي توجب التعويض في معنى المادة (١٠٦٥) من قانون المعاملات المدنية؟ - عبء إثبات التعسف في استعمال الحق للكيد وسوء النية والضرر وقوعه على عاتق من يدعيه. - عدم كفاية إثبات إمكان تصور صاحب الحق احتمال وقوع الضرر من إجراء استعماله لحقه. علة ذلك ؟ - حق الدائن في اقتضاء فائدة عن الدين على سبيل التعويض عن الدين التجاري المستحق له. متى كان مبلغاً محدداً على أسس ثابتة غير خاضع لمطلق تقدير القاضي. ولو نازع المدين في استحقاقه أو مقداره. وذلك من تاريخ استحقاق الدين المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨) من قانون المعاملات التجارية. - احتساب تلك الفائدة على أساس السعر المتفق عليه في العقد. فإن لم يكن احتسبت على أساس السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا تجاوز ١٢٪ سنوياً حتى تمام السداد. 	

مسؤولية		مسؤولية	
الصفحة	القائمة	الصفحة	القائمة
١٧٨	٢٨		<ul style="list-style-type: none"> - سلطة القاضي في تحديد سعر الفائدة على ضوء الحالة الاقتصادية السائدة وقت استحقاق الدين . متى أخفق الدائن في إثبات السعر السائد في السوق . مثال. <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
٢٢٤	٣٢	٤	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز تصرف الشريك على الشيوع في حصته دون إذن من الشريك الآخر. في صورتى الخلط والاختلاط. المادة (١١٥٤) مدني. - وجوب تضمين الاتفاق بالوعد على التعاقد. على الشكل الذي يتطلبه القانون لتمام التعاقد. المادة (٢/١٤٦) من ذات القانون. - عدم انتقال الملكية في العقار ولا الحقوق العينية العقارية بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وفقاً لأحكام القانون . المادة (١٢٧٧) من ذات القانون. - فسخ العقد أو انفساخه. يعيد المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد. - استحالة ذلك . مؤداه : الحكم بالتعويض . المادة (٢٧٤) من ذات القانون. - حق كلا من المتعاقدين في حالة بطلان العقد أو فسخه أو لأي سبب آخر أن يحبس ما أخذه ما دام المتعاقد الآخر لم يرد إليه ما تسلمه منه. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم. متى بينت الحقيقة التي انتهت إليها وأقامت عليها دليلها. - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية عن التعويض وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٣١٥	٣٨	٥	<ul style="list-style-type: none"> - جواز إدراج الأشخاص المستثنين من وثيقة التأمين الموحد المنصوص عليهم في المادة (١/١) من تلك الوثيقة الصادر بها قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل في ملحق وثيقة التأمين وشمولهم بالتأمين عليهم. مقابل مبالغ متفق عليها تلتزم بها شركة التأمين عند حدوث الضرر المؤمن ضده. - سائقي السيارات المستأجرة ومركبات النقل العام وسيارات تعليم القيادة. يستمدون حقهم في التعويض من القانون مباشرة. طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية. - تقدير التعويض الجابر للضرر المستحق لهم. دون سلطة محكمة الموضوع. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>

مسؤولية		مسؤولية
الصفحة	القاعدة	
٢٥١	٥٢	<p>٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال.</p> <p>- تقدير توافر الخطأ أو التقصير الموجب للمسئولية. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بتقرير الخبير أو طرحه. حسبما تطمئن إليه. مثال.</p> <p>- حق الدائن المرتهن في استعمال الحقوق المنصوص عليها في المادتين (١٧٤، ١٧٥) من قانون المعاملات التجارية أولاً يستعملها حسب مشيئته.</p> <p>- استعمال الحق الجائر شرعاً. سلباً أو إيجاباً. لا يرتب ضماناً. المادة (١٠٤) من قانون المعاملات التجارية.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٤٢٢	٦٥	<p>٧ - الخطأ والضرر والضمان. في معنى المواد (٨٣، ٢٨٤، ٢٩٢) من قانون المعاملات المدنية. ماهيتها ؟</p> <p>- اتفاق هذا المعنى مع مذهب الفقه المالكي.</p> <p>- استخلاص الخطأ الموجب للتعويض ومقدار التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٥)</p>
٤٢٢	٦٥	<p>٨ - للقاضي إذا رأى مبرراً أن يلزم بالضمان من قصر في رقابة شخص وجب عليه قانوناً أو اتفاقاً مراقبته بسبب قصوره أو حالته العقلية أو الجسمانية. إلا إذا ثبت أنه قام بواجب الرقابة. أو أن الضرر كان لا بد واقعاً برغم القيام بما يجب القيام به. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٥)</p>
٧٧٤	١٢٠	<p>٩ - مسؤولية الطبيب. ماهيتها ؟</p> <p>- متى ترتب مسؤولية الطبيب عن عمله ؟</p> <p>- جواز استخلاص محكمة الموضوع مسؤولية الطبيب عما نتج عن خطئه من ضرر للمريض من تقرير اللجنة الطبية. متى اطمأنت إليه ووجدت فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>

مسئولية		مسئولية
الصفحة	القاعدة	
٩٥٧	١٤٩	<p>١٠ - الشركة ذات المسؤولية المحدودة. لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها.</p> <p>- مسئوليتها وحدها دون الشركاء عن كافة الديون الناشئة عن تعاملها مع الغير في نشاطها التجاري . شرطه : أن يسدد الشريك حصته فيها وأن لا يخلون بقواعد تأسيس الشركة وإشهارها وتوثيقها. مخالفة ذلك؟ مؤداه : مسئوليتهم بالتضامن في أموالهم الخاصة عن التزامات الشركة. أساس ذلك؟</p> <p>- إهمال مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة في بيان عبارة ذات مسئولية محدودة بجوار بيان مقدار رأسمالها في معاملات الشركة. مؤداه : مسئوليته شخصياً في ماله بالتضامن مع الشركة والتعويض عما ينشأ للغير من أضرار. المادة ٢/٩ من قانون الشركات التجارية. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٣١)</p>
١٤٨١	٢٣٨	<p>١١ - علاقة التبعية بين التابع والمتبوع التي توجب مسئوليته عن أعمال تابعه. ماهيتها في معنى المادة ٣١٢ / ب مدني ؟</p> <p>- مسئوليته عن تلك الأعمال ولو كان التابع تابعاً لأكثر من متبوع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
		<p>١٢ - تحقق مسئولية حارس الأشياء عن التعويض عن الضرر الناشئ عن الشيء المحروس متى ثبت قيام علاقة السببية بين الضرر الذي لحق بالمضرور وبين الشيء المحروس .</p> <p>- قيام هذه المسئولية على أساس قاعدة الغرم بالغنم وليس على أساس قاعدة الخطأ المفترض الذي يلزم لإثباته قيام التعدي أو التقصير في جانب الحارس.</p> <p>- متى يكون الشيء المحروس متدخلًا تدخلًا إيجابياً في إحداث الضرر الموجب للتعويض؟</p> <p>- الشيء الذي يتطلب عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها.</p> <p>- تقدير ذلك مسألة قانونية خضوع محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض. علة ذلك ؟</p> <p>- الأصل قيام المسئولية عن الشيء إلى مالكه . إلا إذا باشر شخص آخر السيطرة الفعلية عليه في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه فتنتقل إليه تلك المسئولية.</p>

مسؤولية		مسؤولية
القاعدة	الصفحة	
٢٤٢	١٥٠٥	<ul style="list-style-type: none"> - مسؤولية شركة التأمين مع الشركة المستأجرة للمكان بالتضامن في الوفاء بالتعويض للطاعنة. - الضرر الاحتمالي ليس محلاً للتعويض. - سريان الفوائد التأخيرية على مبلغ التعويض الغير معلوم المقدار وقت الطلب ولا ينبني على أسس ثابتة للتقدير. وإنما يخضع لتقدير القاضي . اعتباراً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. <p>(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
٢٦٢	١٦٢٥	<ul style="list-style-type: none"> ١٣ - المقاول يضمن ما يتولد عن فعله من ضرر سواء كان ذلك بتعديه أو تقصيره. - ضمانه أيضاً فعل تابعه. متى كان له سلطة فعلية عليه في الرقابة والتوجيه وكان الفعل قد حدث منه أثناء أو بسبب تأدية وظيفته. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠/١١/٢٠١١)</p>
٢٨٠	١٧٢٧	<ul style="list-style-type: none"> ١٤ - ضمان المقاول كل ما يتولد عن فعله من ضرر أو خسارة. سواء كان بتعديه أو تقصيره. ولا يستثنى من ذلك وقوع الضرر بسبب حادث لا يمكن التحرز منه. - حق كلاً من المقاول والمهندس المتضامن معه نفي مسؤوليتهما عن الضمان. بإثبات السبب الأجنبي. بنفي علاقة السببية بينه وبين الضرر. - المقاول من الباطن . عدم التزامه بالضمان بحق المقاول الأصلي أو رب العمل إذا كان تعاقد مع المقاول الأصلي ينص على أن المقاول الأصلي يتسلم منه الأعمال. إلا بقدر ما تقضي به القواعد العامة. - انتهاء التزام المقاول من الباطن بمجرد استلام المقاول الأصلي للأعمال. متى كان قد تمكن من فحصها للتأكد من خلوها من العيوب. مثال. - مسؤولية المقاول والمهندس. مسؤولية عقدية قبل صاحب العمل. لا يحتج بها في مواجهة غيره ممن لا تربطه علاقة عقدية بأي منهما. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٨/١٢/٢٠١١)</p>
٦٥	٤٢٢	<p>ج) مسؤولية هارس الأشياء :</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - للقاضي إذا رأى مبرراً أن يلزم بالضمان من قصر في رقابة شخص وجب عليه قانوناً أو اتفاقاً مراقبته بسبب قصوره أو حالته العقلية أو الجسمانية. إلا إذا ثبت أنه قام بواجب الرقابة. أو أن الضرر كان لا بد واقعاً برغم القيام بما يجب القيام به. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ١٥/٣/٢٠١١)</p>

مسئولية		مسئولية
الصفحة	القاعدة	
٤٨٤	٧٥	<p>٢ - متى تتحقق مسؤولية الشخص عن الأشياء التي تتطلب عناية خاصة في معنى المادة (٣١٠) من قانون المعاملات المدنية؟ مثال.</p> <p>- درئ المسؤولية لا يكون إلا بنفي رابطة السببية بين الشيء والضرر بإثبات قيام السبب الأجنبي الذي لا يمكن التحرز منه أو خطأ الغير. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٢)</p>
١٥٠٥	٢٤٢	<p>٣ - وجوب التزام محكمة الإحالة عند نظرها للدعوى المحالة عليها بعد النقض. بالمسائل القانونية التي فصلت فيها محكمة النقض.</p> <p>- المقصود بالمسألة القانونية في هذا الشأن. ماهيتها؟ مثال.</p> <p>- مخالفة محكمة الإحالة ذلك بعدم الالتزام بما فصل فيه الحكم الناقض. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)</p>
		<p>٤ - تحقق مسؤولية حارس الأشياء عن التعويض عن الضرر الناشئ عن الشيء المحروس متى ثبت قيام علاقة السببية بين الضرر الذي لحق بالمضرور وبين الشيء المحروس .</p> <p>- قيام هذه المسؤولية على أساس قاعدة الغرم بالغنم وليس على أساس قاعدة الخطأ المفترض الذي يلزم لإثباته قيام التعدي أو التقصير في جانب الحارس.</p> <p>- متى يكون الشيء المحروس متدخلًا تدخلًا إيجابيًا في إحداث الضرر الموجب للتعويض؟</p> <p>- الشيء الذي يتطلب عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها.</p> <p>- تقدير ذلك مسألة قانونية خضوع محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض. علة ذلك؟</p> <p>- الأصل قيام المسؤولية عن الشيء إلى مالكه . إلا إذا باشر شخص آخر السيطرة الفعلية عليه في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه فتنتقل إليه تلك المسؤولية.</p> <p>- مسؤولية شركة التأمين مع الشركة المستأجرة للمكان بالتضام في الوفاء بالتعويض للطاعنة.</p> <p>- الضرر الاحتمالي ليس محلًا للتعويض.</p>

مسؤولية		مسؤولية
الصفحة	القاعدة	
١٥٠٥	٢٤٢	<p>- سريان الفوائد التأخيرية على مبلغ التعويض الغير معلوم المقدار وقت الطلب ولا ينبني على أسس ثابتة للتقدير. وإنما يخضع لتقدير القاضي . اعتباراً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً.</p> <p>(الظمن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
١٩	٥	<p>د) مسؤولية مقدية:</p> <p>١ - مسؤولية البنك قبل العميل عن تنفيذ عقود الخدمات المصرفية. تحكمها نصوص العقد المبرم بينهما.</p> <p>- قيام هذه المسؤولية قبل البنك. متى ثبت إخلاله بالتزاماته. سواء ما تعلق منها بالشروط الواردة بالعقد صراحة أو ضمناً أو ما يجري به العرف المصرفي. وسواء كان ذلك من جانب الممثل القانوني للبنك أو أحد تابعيه. أو أي شخص استعان به البنك في تنفيذ التزامه.</p> <p>- استحقاق التعويض متى ترتب على خطأ البنك حصول ضرر للعميل وتوافرت علاقة السببية بين الخطأ والضرر.</p> <p>- عدم استطاعة درئ البنك مسؤوليته . إلا إذا أثبت انتفاء الخطأ من جانبه. أو عدم توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر.</p> <p>- القضاء بانتفاء مسؤولية البنك برغم عدم ثبوت انتفاء الخطأ في جانبه أو عدم ثبوت انتفاء رابطة السببية على نحو ما جاء بتقرير الخبير. عيب.</p> <p>(الظمن رقم ٨٧١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٦/١/٢٠١١)</p>
١١١	١٩	<p>٢ - تنازل المضرور عن حقه قبل قائد السيارة المؤمن عليها. عدم انصرافه إلى شركة التأمين المؤمن لديها. أثره : جواز الرجوع على الشركة المؤمنة مباشرة بالحق في التعويض عما لحقه من ضرر. أساس ذلك؟</p> <p>- تنازل المضرور عن حقه في الدعوى الجزائية قبل المتسبب في الضرر. لا يؤثر في مسؤولية الشركة المؤمن لديها.</p> <p>(الظمن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٣/١/٢٠١١)</p>
		<p>٣ - التزام شركة التأمين بتغطية المسؤولية المدنية للمؤمن له أو لقائد السيارة عن خطأ أيهما في استعمالها. متى ترتب على ذلك ضرر للغير وكان نتيجة طبيعية للفعل الضار.</p> <p>- الغير هو من ليس طرفاً في وثيقة التأمين.</p> <p>- مسؤولية المؤمن له أو قائد السيارة قبله أو ورثته عن ضمان الضرر.</p>

مسئولية		مسئولية
الصفحة	القائمة	
١١١	١٩	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز احتجاج شركة التأمين قبل المضرور بالشروط الاستثنائية التي تستبعد مسئوليتها عن ذلك الواردة في وثيقة التأمين. علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
١٣٥	٢٢	<ul style="list-style-type: none"> - المسئولية العقدية تحققها بتوافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما. - استخلاص توافر ذلك أو عدمه . موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٩١٣، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٧)</p>
١٦٣	٢٥	<ul style="list-style-type: none"> - حق الغير الذي لحقه ضرراً من السيارة المؤمن عليها أن يرجع مباشرة على شركة التأمين المؤمن لديها بالتعويض. - عدم جواز احتجاج شركة التأمين قبله بأية شروط في عقد التأمين تقلل أو تحول دون تغطية مسئوليتها المدنية الكاملة. - مسئولية حارس الشيء عن التعويض عن الأضرار التي تنشأ عنه. - إثبات التعدي أو التقصير في جانب الحارس لقيام المسئولية عن التعويض في حقه. غير لازم. كفاية تدخل الشيء تدخلاً إيجابياً في إحداث الضرر. علة ذلك؟ - متى يفترض تدخل الشيء إيجابياً في إحداث الضرر؟ - حاجة الشيء إلى عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى طبيعته أو بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها. - تقدير ذلك مسألة قانونية. خضوعها لرقابة محكمة النقض لتعلق ذلك بركن من أركان المسئولية عن الأشياء. - تخلص حارس الشيء من الضمان. شرطه : إثبات أن الشيء لا يتطلب للوقاية من ضرره عناية خاصة. أو أنه لم يكن حارساً له وقت وقوع الضرر. أو أن الضرر الذي حدث لا يمكن التحرز منه بإثبات اتخاذه كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الضرر أو أن الضرر لم يكن في الاستطاعة منع وقوعه. أو أن الضرر لم يكن متولداً عن الشيء بل راجعاً لسبب أجنبي. <p>(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٣٠)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - جواز إدراج الأشخاص المستثنين من وثيقة التأمين الموحد المنصوص عليهم في المادة (١/١) من تلك الوثيقة الصادر بها قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل في ملحق وثيقة التأمين وشمولهم بالتأمين عليهم. مقابل مبالغ متفق عليها تلتزم بها شركة التأمين عند حدوث الضرر المؤمن ضده.

مسئولية		مسئولية
الصفحة	القاعدة	
٢٦٥	٣٨	<ul style="list-style-type: none"> - سائقي السيارات المستأجرة ومركبات النقل العام وسيارات تعليم القيادة. يستمدون حقهم في التعويض من القانون مباشرة. طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية. - تقدير التعويض الجابر للضرر المستحق لهم. دون سلطة محكمة الموضوع. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٢٩٠	٤٢	<p>٧</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز احتجاج شركة التأمين بالشروط الاستثنائية التي تستبعد مسؤوليتها عن تغطية الأضرار. في مواجهة المضرور من الغير. أساس ذلك ؟ - سريان النص الوارد في البند الأول من الأخطار المغطاه بموجب وثيقة التأمين ضد المسؤولية المدنية والمتضمن استثناء المؤمن له شخصياً وقائد السيارة وقت الحادث وأفراد عائلتهما والأشخاص الذين يعملون لدى المؤمن له إذا ما أصيبوا في أثناء العمل وبسببه من التغطية التأمينية . بين الشركة المؤمنة وبين المؤمن له أو قائد السيارة المؤمن عليها وقت الحادث. - حق شركة التأمين في الرجوع على المؤمن له وقائدها بما تكون قد أدته فعلاً من تعويض لثبوت أن سائق السيارة كان بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تجيز له قيادة السيارة. - إقامة المضرور الدعوى للمطالبة بالتعويض. لا يكفي بمجرد الرجوع الشركة على المؤمن له لمطالبته بما عسى أن يقضى به عليها. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
		<p>٨</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز قصر نطاق النص الوارد في المادة (٢٦) من قانون السير والمرور بشأن حق كل من أصابه ضرر جسماني بسبب استعمال السيارة في الرجوع على شركة التأمين بالتعويض. على حالات معينة دون أخرى أو في الطريق العام أو أي مكان آخر. أو في حالة سيرها أو وقوفها في الطريق أو خارجه. - حق المضرور في الرجوع على شركة التأمين مباشرة للمطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر. - عدم جواز إدراج المؤمن في وثيقة التأمين . أي شرط يقلل أو يحول دون تغطية مسؤوليته كاملة عن الوفاة أو الإصابة أو الأضرار المادية. أساس ذلك ؟ - عدم جواز الاحتجاج في مواجهة الغير المضرور بأي شرط يرد في وثيقة التأمين يقلل أو يحول دون مسؤولية الشركة المؤمن لديها عن التعويض . علة ذلك ؟

مسؤولية		مسؤولية
الصفحة	القاعدة	
٣٦١	٥٤	<p>- للشركة الرجوع على المؤمن له بموجب تلك الشروط .</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٦٥٥	٩٩	<p>٩ - مسئولية كل سائق مرخص له بالقيادة. أثناء قيادته للسيارة المؤمن عليها. عما يحدث من أضرار للغير. كما لو كان هو المؤمن ذاته.</p> <p>- عدم مسئولية شركة التأمين. عن تغطية الأضرار التي تصيب المؤمن له شخصياً وعائلته أو السائق. بموجب عقد التأمين الموحد.</p> <p>- جواز إضافة ملاحق إلى عقد التأمين للاتفاق على تغطية تلك الأضرار التي لم ينص عليها بالعقد. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٦٩٢	١٠٥	<p>١٠ - استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية العقدية. ونسبته إلى فاعله. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- تقدير عمل الخبير. والأخذ به محمولاً على أسبابه من عدمه. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على ما يثيره الخصوم من مطاعن على تقرير الخبير. متى أخذت به وكانت النتيجة التي انتهت إليها مستمدة مما له أصل ثابت في الأوراق.</p> <p>- أخذها بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه. مفاده: أنها لم تر فيما أثاره الخصوم. ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه.</p> <p>- حق الدائن أن يطالب بتعويض تكميلي يضاف إلى الفوائد التأخيرية. دون حاجة إلى إثبات أن الضرر الذي يجاوز هذه الفائدة. قد تسبب فيه المدين بغش منه أو بخطأ جسيم. المادة ٩١ معاملات تجارية.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
		<p>١١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- في العقود الملزمة للجانبين لا يجوز لأي من طرفيها الامتناع عن تنفيذ التزامه بغير مبرر.</p> <p>- جواز امتناع أي منهما عن تنفيذ التزامه. متى لم يقم الآخر بتنفيذ ما التزم به. أساس ذلك ؟</p> <p>- حق المشتري في حبس الثمن. متى أخل البائع بأحد التزاماته.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك. متى كان سائفاً.</p>

مسؤولية		مسؤولية
الصفحة	القائمة	
١٤٩٧	٢٤٠	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب أن يكون تنفيذ العقد بما يوجبه حسن النية في التعامل. - عدم اقتصار ذلك على ما ورد في العقد امتداد ذلك إلى ما يكون من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف. - خلو الاتفاق من ميعاد التسليم . لا يعني ترك الأمر لمشيئة البائع. - تحقق مسؤولية الملتزم بتحقيق غاية. إذا لم تتحقق هذه الغاية . مهما بذل من جهد . - عدم تحديد مدة لتنفيذ الالتزام في العقد. يوجب تحديدها وفق نوع التعاقد وعرف الطائفة التي ينتمي إليها العقد إن كان من العقود المسماة. أو طبيعة التعامل والظروف التي أحاطت به ونصوص العقد إذا كان من العقود غير المسماة. - عبء إثبات تخلف أي من المتعاقدين عن تنفيذ التزاماته الموجبة لفسخ العقد. وقوعه على عاتق من يدعيه. - عجزه أو تقاعسه . يوجب رفض طلب الفسخ . مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)</p>
١٧١٣	٢٧٨	<ul style="list-style-type: none"> ١٢ - التزام المؤمن في التأمين على الأشياء. بأداء الضمان أو المبلغ المستحق إلى المؤمن له أو المستفيد بمجرد تحقق الخطر. - حق المستفيد في الرجوع على المؤمن في التأمين من المسؤولية المدنية. مناطه: قيام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه المسؤولية. دون اشتراط استيفاء المتضرر للمبالغ المطالب بها. - مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
٦٣	١١	<p>هـ) مسؤولية قانونية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - الحالات التي يسأل فيها الشخص عن الضرر الذي يصيب الغير من استعماله لحقه. ماهيتها ؟ المادتان (١٠٤، ١٠٦) من قانون المعاملات المدنية. - عدم مسؤوليته عن الالتجاء للسلطات العامة للشكوى أو الإبلاغ عن الجرائم واللجوء إلى القضاء للزود عن حق يحميه القانون. شرطه : ألا تتوافر في ذلك حالة من حالات التعسف في استعمال الحق المنصوص عليها في المادتين المار ذكرهما. - عبء إثبات هذا التعسف وقوعه على عاتق من يدعيه. - تقدير قيام التعسف. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>

مسئولية		مسئولية
الصفحة	القائمة	
٢٦٥	٢٨	<p>٢ - جواز إدراج الأشخاص المستثنين من وثيقة التأمين الموحد المنصوص عليهم في المادة (١/١) من تلك الوثيقة الصادر بها قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل في ملحق وثيقة التأمين وشمولهم بالتأمين عليهم. مقابل مبالغ متفق عليها تلتزم بها شركة التأمين عند حدوث الضرر المؤمن ضده.</p> <p>- سائقي السيارات المستأجرة ومركبات النقل العام وسيارات تعليم القيادة. يستمدون حقهم في التعويض من القانون مباشرة. طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية.</p> <p>- تقدير التعويض الجابر للضرر المستحق لهم. دون سلطة محكمة الموضوع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٣٦١	٥٤	<p>٣ - عدم جواز قصر نطاق النص الوارد في المادة (٢٦) من قانون السير والمرور بشأن حق كل من أصابه ضرر جسماني بسبب استعمال السيارة في الرجوع على شركة التأمين بالتعويض. على حالات معينة دون أخرى أو في الطريق العام أو أي مكان آخر. أو في حالة سيرها أو وقوفها في الطريق أو خارجه.</p> <p>- حق المضرور في الرجوع على شركة التأمين مباشرة للمطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر.</p> <p>- عدم جواز إدراج المؤمن في وثيقة التأمين. أي شرط يقلل أو يحول دون تغطية مسؤوليته كاملة عن الوفاة أو الإصابة أو الأضرار المادية. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم جواز الاحتجاج في مواجهة الغير المضرور بأي شرط يرد في وثيقة التأمين يقلل أو يحول دون مسؤولية الشركة المؤمن لديها عن التعويض. علة ذلك ؟</p> <p>- للشركة الرجوع على المؤمن له بموجب تلك الشروط.</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
		<p>٤ - انصراف كافة تصرفات الوكيل أو النائب الاتفاقي أو القانوني إلى أصيل. ما دامت في حدود وكالته أو إنابته. المادة ١٥٣ من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- إصدار الوكيل شيكاً والتوقيع عليه. مؤداه : مسؤوليته شخصياً في ماله الخاص قبل المظهرين وحامل الشيك عن أداء مقابل الوفاء إليهم بالإضافة إلى مسؤولية الأصيل.</p> <p>- عدم إعفاء الوكيل من هذه المسؤولية. إلا إذا أثبت عند الإنكار أن الموكل صاحب الحساب المسحوب منه كان لديه وقت إصدار الشيك مقابل وفاء له.</p>

مسؤولية		مسؤولية	
الصفحة	القائمة		
٥٦٨	٨٧	<ul style="list-style-type: none"> - إخفاقه في إثبات ذلك. أثره : ضمانه للوفاء بقيمة الشيك إلى المظهرين وحامل الشيك. ولو عمل الاحتجاج بعدم الوفاء بعد المواعيد المقررة. أساس ذلك ؟ مثال. 	
٤٨٤	٧٥	<p>(و) مسؤولية مدنية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مناهل المسؤولية المدنية في معنى المادتين (٢٨٢، ٢٨٣) من قانون المعاملات المدنية ؟ - تحقق المسؤولية المدنية عن الضرر إما بطريق المباشرة أو بطريق التسبب. - المقصود بالمباشرة . ماهيتها ؟ - المقصود بالتسبب . ماهيته ؟ - عدم مسؤولية الشخص عند الأضرار الناشئة عن الشيء متى ثبت انقطاع رابطة السببية. بين الشيء والضرر الناجم عنه. مثال بشأن حريق في مخلفات. 	
٦٢١	٩٤	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه ووفقاً لما يوجبه حسن النية. شمول ذلك ما هو من مستلزمات العقد وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف. - خلو عقد حجز الوحدات. من ميعاد لبدأ التنفيذ أو التسليم . لا يعني ترك أمر التنفيذ أو تحديد ميعاد القائم رهناً بمشيئة البائع. وجوب قيامه بتنفيذ الأعمال لتنفيذ عقد الحجز في وقت ملائم من تاريخ توقيعه. - مسؤولية الملتزم بتحقيق غاية في العقود المسماة أو غيرها. إذا لم تتحقق هذه الغاية مهما بذل من جهد. - ما لم يتفق في العقد على مدة لتنفيذ هذا الالتزام . تعين تحديدها وفق نوع التعاقد وعرف الطائفة التي ينتمي إليها العقد إذا كان من العقود المسماة. أو طبيعة التعامل . - مجرد إبداء الطاعنة استعدادها لتنفيذ العقد أثناء نظر الدعوى. عدم كفايته بذاته لنفي إخلالها بالتزامها. ما دامت مستمرة في التوقف عن العمل أو لم تبدأ في تنفيذ المشروع. 	

مسؤولية		مسؤولية
الصفحة	القاعدة	
١٢٨٢	٢٠٨	٣ - التزام شركة التأمين بتعويض الوفاة أو الإصابات البدنية عن جميع ركاب السيارة بما فيهم المستثنون من ذلك بنص المادة (١/١٥) من الفصل الثاني من قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ والمادة (٧) من القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٨٧ متى كانت المركبة أداة الحادث من فئة نقل عام ومؤمن عليها تأميناً شاملاً. ولو كان المطعون ضده من العاملين لدى المؤمن له وأصيب أثناء العمل وبسببه. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)
١٢٨٥	٢٠٩	٤ - التزام شركة التأمين بتعويض الأضرار الناشئة عن المركبات المخصصة للتأجير والنقل العام وتعليم القيادة بمن فيهم سائقها. ومسئوليتهم المدنية الكاملة الناشئة عن الأضرار الجسمانية أو الخسائر المادية . أساس ذلك وعلة ؟ - رفض دعوى التعويض عن الضرر الناشئ عن وفاة مورث الطاعنين نتيجة حادث من سيارة استأجرها من مكتب تأجير سيارات. بعلة وجود شرط بالوثيقة ينص على تحمل المسؤولية المدنية تجاه الغير فقط في حالة تأجير السيارة لمن لا يحمل رخصة قيادة تزيد مدتها على السنة. خطأ في تطبيق القانون. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)
١٣٠٢	٢١٢	٥ - استخلاص عناصر المسؤولية الموجبة للتعويض. من خطأ وضرر. وعلاقة سببية. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)
مضاربة		
		<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز اشتراط الفائدة في الشيك. - اشتراطها. مؤداه : بطلان الشرط ويبقى الشيك صالحاً لإثبات العلاقة بين طرفيه دون قيمة المبلغ الوارد فيه. - مراعاة المبادئ الأساسية والأحكام القطعية للشريعة الإسلامية. سموها على اعتبارات النظام العام. - المضاربة والقراض في الشريعة الإسلامية وفي معنى المادة ٦٩٣ من قانون المعاملات المدنية وما بعدها.

مضاربة		مضاربة
القائمة	الصفحة	
		<ul style="list-style-type: none"> - شركة المضاربة في معنى المادتين ٦٩٢، ٦٩٤ من قانون المعاملات المدنية. ماهيتها. وشروط صحتها. - عدم جواز اشتراط ضمان المضارب لرأس المال في حال ضياعه أو تلفه بغير تفريط منه. اشتراطه . مؤداه : فساد عقد المضاربة ولا يُعمل به . المادة ٦٩٦ من ذات القانون. علة ذلك ؟ - اشتراك المضارب ورب المال في الربح بالنسبة المتفق عليها. فإن لم يتفقا قسم الربح وفقاً لما جرى عليه العرف . وإلا قسم مناصفة. المادة ٧٠٣ من ذات القانون. - تحمل رب المال وحده الخسارة . وبطلان أي شرط يخالف ذلك المادة ١/٧٠٤ من ذات القانون. - إجماع علماء المسلمين على بطلان اشتراط مبالغ معينة لأحد المضاربين أو لرب المال. - فساد المضاربة بوجود أحد تلك الشروط. مؤداه : انقطاع الشركة ويلزم المضارب برد رأس المال إلى صاحبه ومعه الربح كله. وله أجر المثل إذا كان قد باشر العمل . - الإقرار القضائي. في معنى المادة ٥١ من قانون الإثبات وما بعدها. ماهيته ؟
٥٦٨	٨٧	(الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢١)
مقاصة		
		<ul style="list-style-type: none"> ١ - وجوب التزام الوسيط بالوفاء بجميع التزاماته الناشئة عن الصفقات التي يتوسط في إبرامها في مواعيدها. أساس ذلك ؟ - وجوب تسوية التزاماته مع السوق وفقاً لنظامه. سواء حصل على تسوية مع عملائه أم لم يحصل . أساس ذلك ؟ - التزامه بسداد المبلغ المستحق عليه. وفقاً للتقرير الصادر عن المقاصة في الموعد الذي يحدده السوق في حالة شراء أوراق مالية باسم أحد المستثمرين ولحسابه. على ألا يتعدى ذلك الموعد انتهاء يوم العمل التالي ليوم التداول . ثم تتم تسوية المبالغ بعد ذلك بين الوسيط والعميل مباشرة حسب الاتفاق بينهما.

مقاصصة		مقاصصة
الصفحة	القائمة	
٦٤٦	٩٨	<ul style="list-style-type: none"> - الاتفاق بين الوسيط والعميل بشأن التسهيل الائتماني . قد يكون صراحة أو ضمناً. مؤدى ذلك : سماح العميل للوسيط بشراء الأسهم والمتاجرة فيها وبالسحب على المكشوف يرتب التزام العميل سداد ما قد يسفر عنه الحساب من مديونية للوسيط . يستوي أن يكون الإيجاب من أحد الطرفين ولاقى قبولاً من الطرف الآخر. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٠٨، ٩٨٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٨٥٧	١٣٤	<ul style="list-style-type: none"> ٢ - الأحكام الصادرة في إجراءات التنفيذ البحت. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. - الأحكام الأخرى التي لا يصدق عليها هذا الوصف. جواز الطعن فيها بالنقض. مثال. بشأن حكم فصل في موضوع إجراء مقاصصة بين دينين. <p>(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
٨٥٧	١٣٤	<ul style="list-style-type: none"> ٣ - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - المقاصصة. ماهيتها وشروط إجرائها؟ - مثال لعدم توافر شروط طلب إجرائها. <p>(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
١٢٨٨	٢١٠	<ul style="list-style-type: none"> ٤ - رفض الحكم المطعون فيه طلب إجراء المقاصصة القضائية. لإغفال الحكم المستأنف الفصل فيها. صحيح. علة ذلك ؟ مثال . <p>(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>
١٤٣٣	٢٣٢	<ul style="list-style-type: none"> ٥ - طلب صاحب العمل خصم غرامة التأخير من المبالغ المستحقة للمقاول الأصلي. وطلب المقاول الأصلي خصمها من المستحق للمقاول من الباطن. من قبيل الطلبات العارضة. وليست من قبيل الدفاع الموضوعي. علة ذلك ؟ - وجوب طلبها مع طلب إجراء المقاصصة القضائية وبالإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٧ من قانون الإجراءات المدنية. - وجوب أن يكون ذلك أمام محكمة أول درجة وأن يكون صريحاً وجازماً. - محكمة الموضوع لا تملك إجراء تلك المقاصصة دون ذلك. وبعد سداد الرسم المقرر قانوناً. - التفات المحكمة عن إجراء تلك المقاصصة رغم طلبها دون سداد الرسم المقرر. لا عيب. <p>(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٢)</p>
		راجع أيضاً : شيك المقاصدة رقم ١٧٠ من ١٨٣

مقاولات		مقاولات
الصفحة	القائمة	
١٢٢	٢١	<p>١ - تقدير ما أنجز من أعمال المقاولات وما لم ينجز منها وقيمتها وفقاً لنصوص عقد المقاولات. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومنها تقارير الخبراء موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٢٢	٢١	<p>٢ - حق صاحب العمل في أن يطلب من القاضي الترخيص له بأن يعهد إلى مقاول آخر تنفيذ الأعمال التي أخل بتنفيذها المقاول المتعاقد معه على نفقة المقاول الأول.</p> <p>- قيامه بتنفيذ تلك الأعمال من تلقاء نفسه دون اللجوء إلى القضاء بعد أن أقام دعوى إثبات حالة. أثره: عدم جواز المطالبة بفروق الأسعار.</p> <p>- حقه في المطالبة بالتعويض إن كان قد لحقه ضرر من جراء ذلك.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٢٢	٢١	<p>٣ - عقد المقاولات من العقود الوارد عليها الفسخ. علة ذلك ؟</p> <p>- ورود النص في العقد أو بعده على غرامة تأخير. مؤداه : عدم إلزام الدائن بإثبات وقوع الضرر للتعويض عنه. على المدين إثبات عدم وقوع الضرر.</p> <p>- سقوط الشرط الجزائي المتعلق بغرامة التأخير إذا فسخ العقد أو انفسخ تبعاً لسقوط الالتزام الأصلي. أثره : عدم الاعتداد بالتعويض المتفق عليه في الشرط الجزائي. مؤدى ذلك : لقاضي الموضوع سلطة تقدير التعويض للدائن طبقاً للقواعد العامة. ووقوع عبء إثبات وقوع الضرر ومقداره على عاتق المدين.</p> <p>- مناط إلزام المقاول بغرامة التأخير المنصوص عليها في عقد المقاولات. إنجازها كل الأعمال المتفق عليها ولكنه تأخر في تسليمها إلى صاحب العمل في الموعد المحدد.</p> <p>- عدم جواز إلزامه بتلك الغرامة. متى كان لم ينفذ أصلاً تلك الأعمال أو نفذ بعضها دون البعض الآخر وترتب على ذلك فسخ العقد.</p> <p>- تقدير مبلغ التعويض عن الضرر المادي والأدبي. موضوعي.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة ببيان مقدار التعويض عن كل عنصر من عناصر الضرر على استقلال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>

مقاولات		مقاولات
الصفحة	القائمة	
١٢٢	٢١	٤ - استخلاص التاريخ الحقيقي لإنجاز أعمال المقاولات . ومدة التأخير . وتحديد الأضرار والتعويض الجابر لها . موضوعي . ما دام سائفاً . مثال . (الطعن رقم ٨٩١ ، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)
١٣٥	٢٢	٥ - سقوط حق المقاول في المطالبة باسترداد الفرق بين مقدار المقايضة المتفق عليها وما يتوقعه من زيادة محسوسة في الثمن عند التنفيذ . متى لم يتم بإخطار صاحب العمل بذلك . أساس ذلك ؟ - عدم جواز مطالبة المقاول لصاحب العمل بأية زيادة في الأجر . ما دام عقد المقاول قد نص فيه على مبلغ إجمالي لتنفيذ تصميم متفق عليه . مخالفة ذلك . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٩١٣ ، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٧)
١٧٤	٢٧	٦ - الحكم برفض طلب القضاء بغرامة تأخير استناداً إلى عقد المقاول الذي لم يتضمن نصاً على فرض تلك الغرامة . صحيح . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٨)
٦٠٧	٩٢	٧ - التزام المقاول بغرامة التأخير المتفق عليها في عقد المقاولات . شرطه : قيامه بإنجاز الأعمال كلها . ولكنه تأخر عن تسليمها إلى صاحب العمل عن الميعاد المحدد بالعقد . - لا محل لإلزامه بذلك . متى كان لم ينفذ أعمال المقاولات محل العقد . أو نفذ بعضها دون البعض الآخر . - حق صاحب العمل في المطالبة بالتعويض . متى لحقه ضرر من عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي . - عدم التزام المقاول بالتعويض متى أثبت أن إخلاله بالالتزام مرجعه إلى سبب لا يد له فيه . مثال . (الطعن رقم ١٢٦٩ ، ١٢٠٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)
		٨ - الشرط في عقد المقاولات بإلزام المقاول . بدفع مبلغ من المال إلى صاحب العمل أو المقاول الأصلي عن كل مدة من الزمن يتأخر فيها المقاول عن تنفيذ العمل المتفق عليه . شرط جزائي يتضمن تعويضاً اتفاقياً . - جواز تحديد المتعاقدين مقدماً قيمة التعويض في العقد أو في اتفاق لاحق . - جواز تعديل القاضي لهذا الاتفاق بما يتناسب مع الضرر . بناءً على طلب أحد المتعاقدين . - الاتفاق على ما يخالف ذلك . مؤداه : البطلان .

مقابلة		مقابلة	
الصفحة	القائمة		
٩٤٧	١٤٧	<p>- الدفاع الجوهري وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>	
١١٢٢	١٧٩	<p>٩ - وجوب اشتراك أعضاء لجنة الخبرة التي انتدبتها المحكمة لأداء المأمورية. في الأعمال التي تستوجبها المأمورية المكلفون بها وأن يشتركوا في المداولة وتكوين الرأي وتقديم تقرير واحد موقع عليه منهم جميعاً بنتيجة أعمالهم ورأيهم والأوجه التي استندوا عليها. ولو قدم كل منهم تقريراً منفرداً. أساس ذلك ؟</p> <p>- الشهادة التي يصدرها المهندس الاستشاري باستحقاق المقاول لمبلغ معين أو بإنجازه الأعمال المكلف بها. يلتزم بها صاحب العمل ما دامت داخله في حدود نيابته عنه. ما لم يقع من المهندس غش أو تواطؤ مع المقاول.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. شرطه: أن يكون استخلاصها سائفاً وأن يكون في التقرير ما يكفي لتكوين عقيدتها في الوصول لحقيقة الواقع في الدعوى وألا يلتفت الخبير أو الحكم عن مستندات تمسك الخصم بدلائلها برغم جوهريتها أو تعول على تقرير كان البحث فيه غير كافٍ ولم يواجه ما أثاره الخصوم من أوجه دفاع جوهري. مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)</p>	
١٤٣٣	٢٣٢	<p>١٠ - طلب صاحب العمل خصم غرامة التأخير من المبالغ المستحقة للمقاول الأصلي. وطلب المقاول الأصلي خصمها من المستحق للمقاول من الباطن. من قبيل الطلبات العارضة. وليست من قبيل الدفاع الموضوعي. علة ذلك ؟</p> <p>- وجوب طلبها مع طلب إجراء المقاصة القضائية وبالإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٧ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- وجوب أن يكون ذلك أمام محكمة أول درجة وأن يكون صريحاً وجازماً.</p> <p>- محكمة الموضوع لا تملك إجراء تلك المقاصة دون ذلك. وبعد سداد الرسم المقرر قانوناً.</p> <p>- التفات المحكمة عن إجراء تلك المقاصة رغم طلبها دون سداد الرسم المقرر. لا عيب.</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٢)</p>	

مقاولات		مقاولات
الصفحة	القائمة	
١٦٢٥	٢٦٢	<ul style="list-style-type: none"> - المقاول يضمن ما يتولد عن فعله من ضرر سواء كان ذلك بتعديه أو تقصيره. - ضمانه أيضاً فعل تابعه. متى كان له سلطة فعلية عليه في الرقابة والتوجيه وكان الفعل قد حدث منه أثناء أو بسبب تأدية وظيفته. مثال. <p>(الطمن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)</p>
١٧٢٧	٢٨٠	<ul style="list-style-type: none"> - ضمان المقاول كل ما يتولد عن فعله من ضرر أو خسارة. سواء كان بتعديه أو تقصيره. ولا يستثنى من ذلك وقوع الضرر بسبب حادث لا يمكن التحرز منه. - حق كلاً من المقاول والمهندس المتضامن معه نفي مسئوليتهم عن الضمان بإثبات السبب الأجنبي. بنفي علاقة السببية بينه وبين الضرر. - المقاول من الباطن . عدم التزامه بالضمان بحق المقاول الأصلي أو رب العمل إذا كان تعاقد مع المقاول الأصلي ينص على أن المقاول الأصلي يتسلم منه الأعمال. إلا بقدر ما تقضي به القواعد العامة. - انتهاء التزام المقاول من الباطن بمجرد استلام المقاول الأصلي للأعمال. متى كان قد تمكن من فحصها للتأكد من خلوها من العيوب. مثال. - مسئولية المقاول والمهندس. مسئولية عقدية قبل صاحب العمل. لا يحتج بها في مواجهة غيره ممن لا تربطه علاقة عقدية بأي منهما. مثال. <p>(الطمن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
		<p>راجع أيضاً : تقدم القائمة رقم ٤٩ من ٢٢٥</p> <p>وهواله القائمة رقم ٢٤٨ من ١٧٤٩</p>
مكافأة نهاية الخدمة		
٨٧٧	١٣٧	<ul style="list-style-type: none"> - عدم إعادة العامل إلى عمله بعد ثبوت برائته. دون إنذاره. مؤداه: فصل تعسفي يوجب القضاء له ببطل إنذار وبطل فصل تعسفي ومكافأة نهاية خدمة. <p>(الطمنان رقما ١٧٨ ، ٢١٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
١٥٧٥	٢٥٢	<ul style="list-style-type: none"> - التفات المحكمة عن طلب نذب خبير موارد بشرية لبحث أحقية الطاعن في الترقية من عدمه. لا عيب . أساس ذلك ؟ - رفض طلب الطاعن الذي تجاوز سن المعاش وبقي في الخدمة. بفرق مكافأة نهاية الخدمة بين الدرجة التي كان عليها والدرجة التي يستحقها. لا عيب . أساس ذلك ؟ - تسكين الطاعن على درجة برغم تجاوزه سن المعاش وبقاؤه في الخدمة. مكافأة وتقدير له. لا يستحق عنها تعويضاً. علة ذلك ؟ <p>(الطمن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>

مكافأة نهاية الخدمة		مكافأة نهاية الخدمة	
الصفحة	القائمة	الصفحة	القائمة
١٦٠١	٢٥٧	٣	<ul style="list-style-type: none"> - تطبيق لائحة الموارد البشرية لشركة أبوظبي للخدمات الصحية (صحة) على واقعات النزاع بين الطاعنان والمطعون ضدها. صحيح. - الخدمة المستمرة. ماهيتها ؟ - الموظف المنقول يصطحب معه حالته الوظيفية من الجهة المنقول منها إلى الجهة المنقول إليها. وتحل الجهة المنقول إليها محل الجهة المنقول منها في جميع الحقوق والالتزامات. - استحقاق الموظف غير المواطن لدى شركة أبوظبي للخدمات الصحية لمكافأة نهاية الخدمة راتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته للثلاث سنوات المتصلة وراتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة المتصلة التالية محسوباً على آخر راتب أساسي تقاضاه عن خدمته الفعلية بالمنشأة التي يعمل بها. - الموظف المنقول من وزارة الصحة إلى الهيئة العامة للخدمات الصحية. اعتبار مدة خدمته متصلة ومستمرة. تحمل الهيئة قيمة الفروق المالية عن مكافأة نهاية خدمته على أساس آخر مرتب له لدى الهيئة وليس لدى وزارة الصحة عند نقله منها. <p>(الظمن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق.١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)</p>
١٧٧٠	٢٨٦	٤	<ul style="list-style-type: none"> - مكافأة نهاية الخدمة والعلاوة التشجيعية. تقدرها جهة العمل وتختار من تمنحها له. - صدور القرار بذلك ممن يملكه حسب نظام العمل هو المصدر القانوني لاستحقاقها . - الترشيحات أو التوصيات أو الموافقات السابقة على القرار. أعمال تحضيرية. لا تكسب الحق فيها إلا بصدر الموافقة النهائية بقرار ممن يملك تلك الصلاحية. مثال. <p>(الظمنان رقما ٢٦٩،٤٠٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق.١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
١٧٨٤	٢٨٧	٥	<ul style="list-style-type: none"> - متى تكون خدمة الموظف مستمرة ومتى لا تكون كذلك؟ - وجوب منح الموظف مكافأة نهاية الخدمة عن كامل المدة التي عمل بها لدى أكثر من جهة باعتبارها مدة واحدة متصلة متى كانت خدمته لديها مستمرة دون انقطاع. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟ مثال. - وجوب احتساب تلك المكافأة على أساس الراتب الأساسي للموظف في آخر جهة كان يعمل بها عن كامل مدة عمله في كل تلك الجهات. <p>(الظمن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق.١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>

ملكية		ملكية
الصفحة	القائمة	
٢١٤	٣٠	<p>١ - التزام البائع بنقل ملكية المبيع إلى المشتري. إما بالفعل أو بأن يخلي بين المبيع والمشتري مع الإذن له بقبضه مع عدم وجود مانع يحول بينه وبين حيازته للشيء.</p> <p>- التسليم يكون حسب طبيعة الشيء ووفقاً لما جرى عليه الاتفاق أو العرف.</p> <p>- استحقاق الثمن دون التوقف على وقت التسليم . ما لم يوجد اتفاق أو نص بغير ذلك.</p> <p>- وجوب سداد المشتري للثمن عند التعاقد وقبل المطالبة بالتسليم. إلا إذا كان الثمن مؤجلاً فيجوز المطالبة بالتسليم مع سداد الثمن في الآجال المحددة له.</p> <p>- سقوط حق البائع في المطالبة بالثمن إذا قبل تأجيل الثمن. مع التزامه بتسليم المبيع للمشتري. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>٢ - اعتبار الورثة من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثهم تتعلق بحقوق لهم مصدرها القانون.</p> <p>- الوارث خلف عام للمورث تنتقل إليه حقوق مورثه.</p> <p>- حقه في إثبات صورية عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثهم.</p> <p>- انصراف نية المورث إلى الاحتيال على قواعد الموارث بنقل ملكية العقار من ملكيته إلى ملكية الموهوب له أو الموصى له بالبيع . مؤداه : حق الوارث في إثبات هذا الاحتيال بكافة طرق الإثبات. ومنها شهادة الشهود. لا يغير من ذلك كون عقد البيع ثابتاً بسند عريفي أو بسند رسمي . أساس ذلك ؟</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في إسباغ الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى. دون التقيد في ذلك بما يصفها به الخصوم. تحت رقابة محكمة النقض. مثال لتكييف صحيح</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٩)</p>
١٠٠٠	١٥٧	<p>٣ - الحكم البات بصحة ونفاذ التصرف في المسكن الشعبي. تلتزم به محكمة الإحالة ويقتصر نظرها للدعوى على المسألة التي أشار إليها الحكم الناقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٥٧٩	٢٥٣	<p>٤ - نزاع الملكية لأي سبب. يستوجب تعويضاً عادلاً. ولو كان للمنفعة العامة.</p> <p>- مطالبة بلدية أبوظبي بالتعويض العادل عن نزاع ملكية المطعون ضده. صحيح. ما دامت البلدية هي التي تولت عملية تخصيص الأراضي والنظر في التظلمات المثارة بشأنها.</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>

ملكية		ملكية
القائمة	الصفة	
١٨٦٥	٣٠٥	<p>٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- ندب خبير في الدعوى ليس حقاً محتملاً للخصوم في كل حال.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في الإلتفات عن هذا الطلب. متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها. مثال.</p> <p>- إقامة بئر للمياه في الأرض الموات دون ترخيص من الجهة المختصة. لا أثر له في تملكها.</p> <p>- الأرض الموات ملك للدولة. لا يجوز تملكها أو وضع اليد عليها إلا بإذن الجهة المختصة. المادة ١٢٠٩ وما بعدها من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>(الظمن رقم ٨٦١ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
		<p>راجع أيضاً : حق القواعد أرقام ١٥٥ ، ٢٥٩ ، ٣٠٢ ، ٩٨٧ ، ١٦١١ ، ١٨٥١</p>
منشأة فردية		
٢٣٠	٢٣	<p>١ - المؤسسة التجارية الخاصة والمنشأة الفردية. ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالِكها أو صاحب الترخيص التجاري لها وليست لها ذمة مالية مستقلة عنه. مؤدى ذلك : أنها عنصراً من عناصر ذمته المالية فيكون هو صاحب الصفة باسمه في المخاصمة عنها مدعي أو مدعى عليه . ويجوز له المخاصمة باسم الشركة دون حاجة إلى تحديد اسم مالِكها. مثال</p> <p>(الظمن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
١١٧٢	١٨٧	<p>٢ - المؤسسة التجارية الخاصة أو المنشأة التجارية الفردية. ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالِكها أو صاحب الترخيص التجاري الخاص بها.</p> <p>- صاحب الصفة في المخاصمة عنها أو عليها أمام القضاء هو شخص مالِكها أو صاحب الترخيص بها. مثال.</p> <p>(الظمن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
		<p>٣ - الاسم التجاري للمحل . ماهيته ؟</p> <p>- بيع المحل التجاري . اشتماله على العناصر المادية والمعنوية المخصصة لمزاولة النشاط التجاري . ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك. أو يوجد في القانون ما يمنع انتقال الترخيص للمشتري.</p> <p>- ورود اسم شخص في الرخصة التجارية ليس دليلاً بمجردده على ملكيته للمنشأة التجارية.</p> <p>- اشتراط أن يكون مقدم طلب الترخيص للمؤسسة من مواطني الدولة. هو أن يتم حجز الاسم التجاري للمؤسسة لدى دائرة التنمية الاقتصادية وصورة من شهادة عضوية المؤسسة في غرفة تجارة وصناعة أبوظبي. أساس ذلك ؟</p>

منشأة فرعية		منشأة فرعية
الصفحة	القائمة	
١٥٢٤	٢٤٥	<p>- شروط ترخيص المؤسسات لغير المواطنين . ماهيتها في معنى المادة ٢٨ من القرار الإداري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تنظيم الأنشطة الاقتصادية وإصدار التراخيص الصادر استناداً للمادة رقم ١٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٨ بإنشاء دائرة التنمية الاقتصادية.</p> <p>- المقومات المعنوية للمحل التجاري هي عماد فكرته . ولكنها لا تلغي قيمة العناصر المادية التي لا غنى عنها له . مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها . موضوعي . ما دام سائفاً . مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم للرد على كل منها على استقلال . ما دام قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٦)</p>
مؤسسات		
العناوين الفرعية :-		
<p>أ - مؤسسة تجارية خاصة ج - مؤسسة عامة</p> <p>ب - مؤسسة خاصة مؤسسة فردية</p>		
٢٣٠	٢٣	<p>- (أ) مؤسسة تجارية خاصة :</p> <p>١ - المؤسسة التجارية الخاصة والمنشأة الفردية. ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالكيها أو صاحب الترخيص التجاري لها وليست لها ذمة مالية مستقلة عنه. مودى ذلك : أنها عنصراً من عناصر ذمته المالية فيكون هو صاحب الصفة باسمه في المخاصمة عنها مدعي أو مدعى عليه . ويجوز له المخاصمة باسم الشركة دون حاجة إلى تحديد اسم مالكيها . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٤٠٢	٦١	<p>٢ - التصرفات التي يجريها مستثمر المؤسسة التجارية الخاصة أو المنشأة الفردية أو مستأجرها باسمها. انصراف آثارها إليه. دون صاحبها. ما دام المتعامل معه يعلم أنه مستثمر أو مستأجر لها وأن صاحبها مجرد كفيل رخصة.</p> <p>- استخلاص ذلك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٩)</p>

مؤسسات		مؤسسات
الصفحة	القائمة	
١٤٧٤	٢٣٧	<p>٢ - المؤسسة الفردية والمؤسسة التجارية الخاصة . ليس لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالكيها أو صاحب الترخيص التجاري بها. هي عنصر من عناصر ذمته المالية. مؤدى ذلك : أنه صاحب الصفة في المخاصمة أمام القضاء ومطالبته في شخصه بما عليها من التزامات وينفذ عليه الحكم الصادر ضدها.</p> <p>- هي تعد محل عمل صاحبها. مؤدى ذلك : خضوع إعلانه فيها لأحكام المادة ٨ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- إعلان المؤسسة الفردية لا يخضع لحكم المادة ٢/٩ إجراءات مدنية. علة ذلك ؟</p> <p>- تخلف المدعى عليه عن الحضور في الجلسة الأولى ولم تكن الصحيفة قد أعلنت لشخصه. أثره: وجوب تأجيل الدعوى في غير الدعاوى المستعجلة إلى جلسة تالية لإعادة إعلانه .</p> <p>- عدم إعادة الإعلان. أو بطلان إعادة الإعلان . أثره : بطلان الحكم الذي صدر بناء على هذا الإجراء الباطل.</p> <p>- وجوب تمسك الخصم الذي له مصلحة بهذا الدفاع . عند استئناف هذا الحكم. في صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة . مخالفة ذلك . أثره : سقوط حقه في التمسك بهذا البطلان.</p> <p>- عدم انعقاد الخصومة بين طرفيها متى ثبت بطلان إعلان صحيفة افتتاح الدعوى.</p> <p>- عدم تمام الإعلان صحيحاً حتى صدور الحكم الابتدائي . مؤداه : زوال الخصومة كأثر للمطالبة القضائية. لا يصححه أي إجراء لاحق في الدعوى.</p> <p>- تحقق هذا البطلان . يوجب على محكمة الاستئناف . أن تقف عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف دون أن تتصدى للموضوع. علة ذلك ؟</p> <p>- النص الوارد في المادة ١١٦٦ إجراءات مدنية. عدم انطباقه على هذه الحالة.</p> <p>- مناط تطبيقه هو ألا يمتد البطلان إلى إعلان صحيفة افتتاح الدعوى. علة ذلك ؟</p> <p>- مخالفة محكمة الاستئناف ذلك والتصدي للفصل في الموضوع. مؤداه : ورود قضاءها على غير خصومة.</p>
		(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ.تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)

مؤسسات		مؤسسات
الصفحة	القائمة	
٤٦٨	٧٢	<p>ب) مؤسسة خاصة :</p> <p>١ - غرفة التجارة والصناعة. من أشخاص القانون الخاص. مؤدى ذلك : قراراتها ليست قرارات إدارية وموظفوها يخضعون لأحكام قانون العمل الاتحادي. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطمان رقم ٩٣٣، ٩٨١ لسنة ٢٠١٠ م. هـ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
		<p>٢ - شركة أوظيفي للإعلام . مؤسسة خاصة . مؤدى ذلك : ثبوت صفة التاجر لها في ما تنشئه من شركات أو تملكه أو تساهم فيه الدولة أو المؤسسات العامة.</p> <p>- سريان أحكام القانون التجاري على ما يثور من منازعات بشأنها. إلا ما استثنى بنص خاص.</p> <p>- أعمال الإذاعة والتلفزيون وإصدار الصحف والمجلات التي تدخل في أنشطتها. أعمال تجارية. ما دام الغرض منها تحقيق الربح. أساس ذلك ؟</p> <p>- انتفاء طابع المؤسسة العامة عنها.</p> <p>- النصوص الواردة في القانون والتي تشكل بعض المعايير المميزة للمؤسسة العمومية. غير كافية لإضفاء الطابع العام عليها. ما دام قانون إنشائها جعلها شركة مساهمة عامة. وأن إدارتها تتم وفق أسس تجارية واستثمارية وفق أحكام القانون الخاص.</p> <p>- خضوعها لأحكام القانون الخاص . واعتبار أموالها أموالاً خاصة.</p> <p>- القرارات التي تصدرها ليست قرارات إدارية. وموظفوها ليسوا موظفين عموميين.</p> <p>- سريان أحكام قانون العمل عليهم. ما لم يكن للمؤسسة نظام خاص يحكم مواردها البشرية. فأحكامه هي التي تسري متى تضمنت أحكاماً أكثر فائدة ومزايا أفضل من قانون العمل للعاملين بها ولم تنزل عن الحد الأدنى لحقوق العمال المنصوص عليها في قانون العمل. أساس ذلك ؟</p> <p>- حق العاملين بشركة أوظيفي للإعلام في المطالبة وفقاً لقواعد المنازعات العادية للتقاضي في المطالبة بإبطال التصرفات والقرارات التي يعتبرونها مخالفة لأحكام لائحة الموارد البشرية . أساس ذلك ؟</p> <p>- وجوب تقديم الموظف تظلم كتابي إلى رئيسه المباشر موقفاً عليه منه متضمناً بيانات الموظف والقرار المتظلم منه وتاريخ صدوره وموضوع التظلم وأسبابه مشفوعاً بالمستندات. قبل اللجوء إلى القضاء.</p>

مؤسسات		مؤسسات
الصفحة	القائمة	
٥٨٧	٨٩	<ul style="list-style-type: none"> - انتفاء الطابع الإداري عن القرار المطعون فيه . لا يحول دون نظر الدعوى أمام الدائرة الإدارية بمحكمة النقض. علة ذلك ؟ - عدم إيراد الحكم المطعون فيه لدفع الطاعنة بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم التظلم . أو الرد عليه. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٤/٦)</p>
١٤٣٠	٢٣١	<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسات الخاصة خضوعها في علاقاتها مع العاملين لديها لأحكام قانون العمل ولو كانت تقوم على إدارة مرفق عام وتؤدي خدمة عامة. - مثال لمؤسسة تملك الدولة ٦٠٪ من أسهمها والباقي تملكه شركة خاصة. وتهدف إلى تطوير رياضة السيارات في الدولة <p>(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١١)</p>
١٧٣٨	٢٨٢	<p>ج) مؤسسة عامة :</p> <p>راجع مؤسسة خاصة :</p> <p>د) مؤسسة فردية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعلان المؤسسة الفردية. يكون للمالكها أو من ينوب عنه. في موطنه الأصلي أو المختار أو في محل عمله. - خضوع الإعلان في هذه الحالة. إلى حكم المادة الثامنة من قانون الإجراءات المدنية - وجوب عرض المعلن الأمر على القاضي المختص ليأمر بإتمام الإعلان بطريق النشر أو اللصق حسبما هو مبين بالمادة الثامنة المار ذكرها. متى لم يجد المراد إعلانه. أو وجد المكان مغلوقاً أو لم يتمكن من الاستدلال عليه. - حق المعلن إليه أن يثبت أن المكان الذي وجده مندوب الإعلان مغلوقاً. ليس موطناً له. وأن موطنه يقع في مكان آخر. <p>(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
مواهب		
		<ul style="list-style-type: none"> ١ - اعتبار الورثة من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثهم تتعلق بحقوق لهم مصدرها القانون. - الوارث خلف عام للمورث تنتقل إليه حقوق مورثه. - حقه في إثبات صورية عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثهم. - انصراف نية المورث إلى الاحتيال على قواعد الموارث بنقل ملكية العقار من ملكيته إلى ملكية الموهوب له أو الموصى له بالبيع . مؤداه : حق الوارث في إثبات هذا الاحتيال بكافة طرق الإثبات. ومنها شهادة الشهود. لا يغير من ذلك كون عقد البيع ثابتاً بسند عريق أو بسند رسمي . أساس ذلك ؟

مؤاارسات		مؤاارسات	
الصفحة	القائمة		
٥٣٠	٨٤	- سلطة محكمة الموضوع في إسباغ الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى. دون التقيد في ذلك بما يصفها به الخصوم. تحت رقابة محكمة النقض. مثال لتكييف صحيح. (الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٩/٣/٢٠١١)	
٥٣٠	٨٤	- إنزال الحكم أحكام المواد (١٢٥٨، ١٢٦٠) من قانون المعاملات المدنية على واقعة الدعوى باعتبار أن التصرف في حقيقته هبة وقعت في مرض الموت تعتبر بمثابة وصية لوارث. لا تجوز إلا بإجازة الورثة لها. دون أحكام المادتين (٥٩٨، ٥٩٩) من ذات القانون. صحيح (الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٩/٣/٢٠١١)	٢
٥٣٠	٨٤	- تكييف الحكم تصرف المورثة على أنه هبة في مرض الموت تأخذ حكم الوصية التي لا تنفذ في حق المطعون ضدها لعدم إجازتها له. التفات الحكم عن تحديد حصص الطاعنين اللذين أجازا التصرف. لا عيب. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٩/٣/٢٠١١)	٣
٥٣٠	٨٤	- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها واستخلاص الحقيقة منها. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال في استخلاص سائغ لتكييف العقد على أنه تصرف في مرض الموت تسري عليه أحكام الوصية. - تقييد التصرف الحاصل في مرض الموت. مرجعه إلى تعلق حق الورثة بأموال المورث من وقت مرضه. (الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٩/٣/٢٠١١)	٤
٧٢٨	١١٠	- وجوب التزام محكمة الموضوع بإسباغ التكييف القانوني الصحيح لواقعه الدعوى. دون التقيد بما يكيّفها به الخصوم. وذلك تحت رقابة محكمة النقض. - الصورية المطلقة والصورية النسبية. ماهية كلا منهما. - الورثة. اعتبارهم من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من المورث والتي يتلقونها مباشرة من القانون. - الوارث خلف عام لمورثه. مؤدي ذلك: انتقال حقوق مورثه إليه. حقه في إثبات الصورية في عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثه. - حق الوارث في العقود التي تصدر من مورثه لإخراج عقار من تركته من ملكه إلى ملكه شخص آخر. أن يثبت الاحتيال على قانون الموارث. - بكافة طرق الإثبات. ولو كان العقد ثابتاً بسند عرقي أو رسمي. - مثال لتكييف خاطئ للصورية. (الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٦/٤/٢٠١١)	٥

نظام مام		نظام مام	
الصفحة	القاعدة		
٢٤	٦	١	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز إبداء طلبات جديدة أمام الاستئناف . فإن أبديت يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم قبولها المادة (٢/١٦٥) إجراءات مدنية. - جواز إضافة الأجور والمرتبات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام المحكمة الابتدائية وما يزيد من التعويضات بعدم تقديمها إلى الطلب الأصلي. مثال. - عدم جواز تغيير سبب الطلب الأصلي أو الإضافة إليه. - الدفع بعدم قبول الطلبات الجديدة أمام الاستئناف. تعلقه بالنظام العام. <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٢٨	٧	٢	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز التصرف في المساكن الشعبية المخصصة للمواطنين من قبل الدولة. إلا بموافقة المجلس التنفيذي. مخالفة ذلك : مؤداه بطلان التصرف بطلاناً متعلقاً بالنظام العام. - حق كل صاحب مصلحة في التمسك بهذا البطلان في أية حالة كانت عليها الدعوى. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٩)</p>
٦٧	١٢	٣	<ul style="list-style-type: none"> - صحة العقد. شرطه: أن يكون محله قابلاً لحكمه غير ممنوع التعامل عليه قانوناً وغير مخالفاً للنظام العام أو الآداب . مخالفة ذلك : أثره البطلان. - العقد الباطل . ما ليس مشروعاً بأصله ووصفه . باختلال ركنه أو محله أو الغرض منه أو الشكل الذي فرضه القانون لانعقاده. أثر ذلك : عدم ترتيب آثاره ولا ترد عليه الإجازة . ولكل ذي مصلحة التمسك ببطلانه وللقاضي أن يحكم بالبطلان من تلقاء نفسه. أساس ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
		٤	<ul style="list-style-type: none"> - حجية الأحكام . ماهيتها ؟ - قيام الحجية للحكم. مؤداها ؟ - عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة لنقض قرينة قانونية تتصل بالنظام العام. مثال بشأن حجية الشيء المقضي به. - عدم جواز رفع دعوى لإثبات شيء سبق حسمه بحكم سابق حاز قوة الأمر المقضي به ولو كان بتوجيه اليمين الحاسمة. مثال.

نظام سام		نظام سام
القاعدة	الصفحة	
٨٤	١٥	<ul style="list-style-type: none"> - الكفالة المصرفية. ماهيتها؟ - جواز أن تكون الكفالة معينة المدة أو غير معينة. <p>(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>
٩١	١٦	<ul style="list-style-type: none"> ٥ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتعلقة بالنظام العام ومنها جواز الطعن بالنقض من عدمه. - متى يجوز الطعن في الأحكام ومتى لا يجوز في معنى المادتين (٨٥، ١٥١) من قانون الإجراءات المدنية؟ - الحكم بعدم جواز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم باختصاصها وندب خبير بها. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعون أرقام ٨٠٩، ٨٤١، ٨٤٨، ٨٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
١٠١	١٧	<ul style="list-style-type: none"> ٦ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتصلة بالنظام العام ومنها جواز الطعن من عدمه . ولو لم يتمسك بها الخصوم. - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بناء على حلف اليمين الحاسمة أو النكول عنها أو ردها بأي طريق من طرق الطعن. إلا إذا كان الطعن مبنياً على عدم جواز توجيهها أو عدم تعلقها بالدعوى أو بطلان إجراءات توجيهها. - جواز الطعن بالنقض للتعسف في توجيه اليمين. - اليمين الحاسمة. ماهيتها. وشروط توجيهها في معنى المادتين (٥٩، ٥٧) من قانون الإثبات ؟ - تقدير قيام شروط توجيه اليمين الحاسمة. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال لتقدير سائغ لتوافر شروط توجيه اليمين دون تعسف. <p>(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٧ - البطلان المترتب على عدم إعلان الخصوم. بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تعيب إعلانه دون غيره. - عدم جواز تمسك غيره به. ولو كان الموضوع مما لا تقبل تجزئته أو في الالتزام بالتضامن. أو كانت الدعوى مما يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها. لا يمتد إليهم أثر ذلك إلا إذا تمسك صاحب الشأن بالبطلان وتحكم به المحكمة.

نظام مسام		نظام مسام
الصفحة	القائمة	
١٠٥	١٨	<p>- حكم المحكمة بالبطلان المتمسك به ممن له المصلحة . أثره : امتداده لباقي الخصوم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
١٧١	٢٦	<p>٨ - عدم جواز الاتفاق على ما يخالف أحكام المواد (٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩) من قانون الإجراءات المدنية المتعلقة بالاختصاص .</p> <p>- اختصاص لجنة فض المنازعات الإيجارية بإمارة أبوظبي بالفصل في المنازعات الإيجارية. سواء بصفة موضوعية. أو مستعجلة . أساس ذلك. مثال.</p> <p>- عدم جواز مخالفة أحكام هذه القاعدة لتعلقها بالنظام العام.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
٢٥٢	٣٦	<p>٩ - الدفع بالبطلان لعدم إعلان أحد الخصوم. عدم تعلقه بالنظام العام. مؤدى ذلك : لا يجوز التمسك به إلا لمن شرع لمصلحته. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٧٦	٣٩	<p>١٠ - عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إلا لمن كان خصماً أمام محكمة الموضوع. المادة (١٠٥) من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- قابلية الحكم للطعن فيه. تعلقه بالنظام العام . تتصدى له محكمة النقض من تلقاء نفسها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
		<p>١١ - حق كل إمارة في إنشاء قضاء خاص بها مستقل عن القضاء في الإمارات الأخرى. عدا المسائل التي نص الدستور على اختصاص القضاء الاتحادي بها.</p> <p>- القضاء في إمارة أبوظبي جهة قضائية مستقلة عن جهة القضاء في إمارة دبي بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٦.</p> <p>- وجوب التزام كل من جهة قضاء حدود ولايتها ولا تنازع غيرها في اختصاصها إيجاباً أو سلباً.</p> <p>- عدم جواز اتفاق الأفراد على مخالفة قواعد هذا الاختصاص. مخالفة ذلك مؤداه: البطلان. المتعلق بالنظام العام.</p> <p>- وجوب تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها.</p>

نظام سام		نظام سام
الصفحة	القائمة	
٢٨٤	٤١	<p>- رفض الدفع المبدئي من الطاعن بعدم الاختصاص المحلي لمحاكم إمارة أبوظبي بنظر الدعوى. واختصاص محاكم إمارة دبي بها. باعتباره موطن المدعى عليه بكون المنازعة تتعلق بعمله كمهندس وخبير ومحكم وهو أمر مدني وليس تجاري. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٣، ٦٢٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٣٣٢	٤٨	<p>١٢ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتصلة بالنظام العام. ومنها قبول الطعن بالنقض أو عدم قبوله.</p> <p>- المنازعات المتعلقة بإجراءات التنفيذ سواء ما كان منها بطلب منعه أو وقفه أو الاستمرار فيه أو بطلانه. ومنها إشكالات التنفيذ. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٥١٩	٨٢	<p>١٣ - الدفع بالتقادم أو بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان. عدم تعلقه بالنظام العام.</p> <p>- عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٩)</p>
		<p>١٤ - عدم جواز اشتراط الفائدة في الشيك.</p> <p>- اشتراطها. مؤداه : بطلان الشرط ويبقى الشيك صالحاً لإثبات العلاقة بين طرفيه دون قيمة المبلغ الوارد فيه.</p> <p>- مراعاة المبادئ الأساسية والأحكام القطعية للشريعة الإسلامية. سموها على اعتبارات النظام العام.</p> <p>- المضاربة والقراض في الشريعة الإسلامية وفي معنى المادة ٦٩٣ من قانون المعاملات المدنية وما بعدها.</p> <p>- شركة المضاربة في معنى المادتين ٦٩٤، ٦٩٣ من قانون المعاملات المدنية. ماهيتها. وشروط صحتها.</p> <p>- عدم جواز اشتراط ضمان المضارب لرأس المال في حال ضياعه أو تلفه بغير تفريط منه. اشتراطه . مؤداه : فساد عقد المضاربة ولا يُعمل به . المادة ٦٩٦ من ذات القانون. علة ذلك ؟</p> <p>- اشتراك المضارب ورب المال في الربح بالنسبة المتفق عليها. فإن لم يتفقا قسم الربح وفقاً لما جرى عليه العرف . وإلا قسم مناصفةً. المادة ٧٠٣ من ذات القانون.</p>

نظام مسام		نظام مسام	
الصفحة	القائمة		
٥٦٨	٧٨	<ul style="list-style-type: none"> - تحمل رب المال وحده الخسارة . وبطلان أي شرط يخالف ذلك المادة ١/٧٠٤ من ذات القانون. - إجماع علماء المسلمين على بطلان اشتراط مبالغ معينة لأحد المضاربين أو لرب المال. - فساد المضاربة بوجود أحد تلك الشروط. مؤداه : انقطاع الشركة ويلزم المضارب برد رأس المال إلى صاحبه ومعه الربح كله. وله أجر المثل إذا كان قد باشر العمل . - الإقرار القضائي. في معنى المادة ٥١ من قانون الإثبات وما بعدها. ماهيته ؟ <p>(الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ م. ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣١)</p>	
٦٢٨	٩٧	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تقيد محكمة الموضوع بنطاق الخصومة حسبما ورد فيها من طلبات ختامية أمام محكمة أول درجة. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال للقضاء بما لم يطلبه الخصوم . - جواز إبداء الطاعن لأول مرة أمام النقض. سبباً قانونياً محضاً ولو لم يكن متعلقاً بالنظام العام. علة ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ م. ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>	١٥
٦٩٢	١٠٥	<ul style="list-style-type: none"> - الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكم. دفع شكلي لا يتصل بالنظام العام. - وجوب إبدائه قبل التعرض للموضوع وإلا سقط الحق في إبدائه. المادة ٨٤ إجراءات مدنية. - حضور الطاعنة وطلبها أجلا للتسوية. يسقط حقها في التمسك بشرط التحكيم. علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م. ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>	١٦
٧٥٥	١١٥	<ul style="list-style-type: none"> - الطعن بالنقض مرتين على حكم النقض الواحد. شرطه: أن يكون ذلك في الميعاد المقرر للطعن بالنقض. وأن لا تكون المحكمة قد فصلت في الطعن الأول قبل إقامة الطعن الثاني. تخلف أي من هذين الشرطين. مؤداه " عدم قبول الطعن الثاني. أساس ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٢٠١٠ م. ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)</p>	١٧
		<ul style="list-style-type: none"> - إستقلال إجراءات إعلان الحكم عن إجراءات إعلان صحيفة الدعوى التي صدر فيها الحكم. 	١٨

نظام مسام		نظام مسام
الصفحة	القائمة	
٧٦٤	١١٧	<ul style="list-style-type: none"> - التمسك ببطلان أحدهما. لا يفيد التمسك ببطلان الآخر. - الدفع بالبطلان الغير متصل بالنظام العام وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات الغير متصلة بالنظام العام. وجوب إبدائها معا قبل إبداء أي دفع إجرائي آخر أو طلب أو دفاع في الدعوى. وإلا سقط الحق مما لم يبد منها. - سقوط الحق في هذه الدفع إذا لم تبد في صحيفة الطعن. - بطلان إجراءات إعلان الأوراق القضائية مقرررا لمصلحة الخصم المعلن إليه. عدم تعلقها بالنظام العام. - عدم جواز تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لأوجه البطلان الغير متعلقة بالنظام العام. ما لم يتمسك بها صاحب الشأن في صيغة صريحة جازمة. - حقه في التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف. متى تخلف عن الحضور أمام محكمة أول درجة. شرطه: أن تتضمنها صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة التي يقدمها في الجلسة الأولى والا سقط الحق فيها. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)</p>
٨٢٥	١٣٠	<ul style="list-style-type: none"> - قضاء محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها والخصم المدخل بالتضامن فيما بينهما استنادا إلى المادة ١٢٦ من قانون العمل . استئناف المطعون ضدها وحدها هذا القضاء. دون المحكوم عليه الآخر. قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. دون اختصاص المحكوم عليه الآخر الذي لم يستأنف الحكم. مؤداه: البطلان المتعلق بالنظام العام. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠١١ س٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بالنظام العام. متى توفرت عناصر الفصل فيها ووردت على الحكم المطعون فيه. - إغفال الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة . أو في التزام بالتضامن. أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص بصفاتهم فيها . خلال الميعاد. أو وقع اختصاصه له باطلاً. أثره : بطلان الطعن برمته بالنسبة لجميع المطعون ضدهم . المادة ٤/١٧٧ إجراءات مدنية . - جواز تنازل الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن حصته إلى أحد الشركاء أو للغير. بعقد رسمي. وفقا لشروط عقد الشركة.

نظام مسام		نظام مسام
الصفحة	القاعدة	
٨٣٩	١٣١	<ul style="list-style-type: none"> - عدم الاحتجاج بهذا التنازل في مواجهة الشركة أو الغير. إلا من تاريخ قيده في سجلات الشركة والسجل التجاري. - عدم جواز إمتناع الشركة عن قيد هذا التنازل في سجلاتها. إلا إذا خالف ما نص عليه في عقد الشركة. - الشركات جميعا عدا شركة المحاصة. لها شخصية إعتباريه وذمه ماليه مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. وهي صاحبة الصفة في التقاضي مستقلة عن الشركاء فيها. - عدم إختصام. الشركة المحكوم عليها في دعوى عدم نفاذ التصرف في الطعن بالنقض. مع الشركاء فيها. في موضوع غير قابل للتجزئه. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنسبة لجميع المطعون ضدهم. <p>(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٧٢	١٣٦	<ul style="list-style-type: none"> - الحكم بإعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد. بعد الحكم بفسخ العقد أو إبطاله. بما في ذلك رد شيك الضمان. صحيح. عله ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٧٢	١٣٦	<ul style="list-style-type: none"> - الحكم ببطالان عقد بيع المسكن الشعبي دون موافقه المجلس التنفيذي. صحيح. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٧٢	١٣٦	<ul style="list-style-type: none"> - رفض محكمة الإستئناف رد ثمن المبيع الذي قضي بفسخ عقده لبطلانه. خطأ في تطبيق القانون. تصححه محكمة النقض. أساس ذلك وعلمته؟ <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٩٠١	١٤٠	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للعيب المتصل بالنظام العام ومنها إجراءات الطعن بالنقض. - عدم اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيانات أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على وجه يحدد أشخاصهم بما ينتقي به التجهيل واللبس. مؤاده: عدم قبول الطعن. ولو وردت أسمائهم في التوكيل الصادر للمحامي المقرر بالطعن. علة ذلك؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>

نظام صام		نظام صام
القائمة	الصفحة	
١٤٣	٩١٤	<p>٢٥ - قيام عدم صلاحية القاضي في الفصل في الدعوى متى كانت الدعوى المعروضة عليه يلزم للفصل فيها الإدلاء بالرأي في ذات الحجج والأسانيد التي سبق إثارتها في خصومة سابقة عرضت عليه وفصل في موضوعها. بحيث تعتبر الخصومة الحالية استمراراً لها وعوداً إليها. أساس ذلك وعلة ؟ مثال لتوافر الصلاحية.</p> <p>- اتصال أسباب عدم صلاحية القاضي. بالنظام العام. جواز التمسك بها ولو لأول مرة أمام النقض. شرطه : إثبات أن جميع عناصر الصلاحية كانت تحت بصر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٥/٥/٢٠١١)</p>
١٥٧	١٠٠٠	<p>٢٦ - المناط في تحديد الهيئة التي اشتركت في المداولة وإصدار الحكم . هو بالبيانات المثبتة في الحكم وبما يرد في محضر جلسة النطق به.</p> <p>- اعتبار الحكم صادراً من الهيئة المثبتة في نسخة الحكم الأصلية. علة ذلك ؟</p> <p>- مناط الاشتراك في المداولة بين القضاة . هو بتوقيعهم على مسودته. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ١٥/٦/٢٠١١)</p>
١٥٧	١٠٠٠	<p>٢٧ - الحكم البات بصحة ونفاذ التصرف في المسكن الشعبي. تلتزم به محكمة الإحالة ويقتصر نظرها للدعوى على المسألة التي أشار إليها الحكم الناقض. مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ١٥/٦/٢٠١١)</p>
١٧٥	١١٠٨	<p>٢٨ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بقبول الطعن من عدمه .</p> <p>- وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن مصحوباً بالسند الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً. مخالفة ذلك. مؤداه. عدم قبول الطعن شكلاً . المادة ١٧٧/٥ إجراءات مدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٦/٦/٢٠١١)</p>
		<p>٢٩ - بطلان إعلان صحيفة الدعوى. تعلقه بمصلحة الخصوم . عدم جواز تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها.</p>

نظام مسام		نظام مسام	
الصفحة	القائمة		
١٢٤٤	١٩٩	- وجوب التمسك به في صحيفة الاستئناف أو في المذكرة الشارحة لأسباب الاستئناف. متى كان له المصلحة فيه ولم يحضر أمام محكمة أول درجة . والا سقط الحق فيه. المادة (٥٤) إجراءات مدنية . مثال . (الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)	
١٢٥٠	٢٠٠	- وجوب تصدي محكمة الموضوع من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام. مخالفة ذلك . عيب . - وجوب تظلم الموظف كتابةً من القرار الإداري الصادر بحقه على النحو الذي بينته المادة (١٧٥) من لائحة الموارد البشرية الخاصة بالشركة المطعون ضدها. إلى الجهة المحددة بالمادة (١٧٦) من ذات اللائحة. وذلك قبل رفع الدعوى أمام القضاء . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. (الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)	٣٠
١٢٧١	٢٠٥	- تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لبطلان عقد الاستثمار المقرر لمصلحة البلدية وغير المتعلق بالنظام العام أو الآداب. دون أن تتمسك به الجهة المقرر البطلان لمصلحتها. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٢)	٣١
١٣٢١	٢١٥	- المسائل الإجرائية المتصلة بتحديد الاختصاص الدولي المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية وفي المادة (٢/٩٣) من القانون المدني. تعلقها بقواعد النظام العام. عدم جواز الاتفاق على ما يخالفها . أساس ذلك ؟ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وسائر مستنداتها وتفسير الإثبات واستخلاص توافر شروط الاختصاص الدولي والمكاني في المواد المدنية والتجارية. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - النص في الاتفاق على اختصاص محاكم أجنبية بالمنازعات الناشئة عن الاتفاقية برغم وجود فرع للبنك الاجنبي في الدولة وإبرام الاتفاقية والتوقيع عليها وتنفيذها في إمارة أبوظبي. باطل بطلاناً متعلق بالنظام العام. (الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)	٣٢
		- قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة. عدم تعلقها بالنظام العام. مؤدى ذلك : وجوب تمسك المقررة لمصلحته بها قبل البدء في سماع شهادة الشهود. - سكوته عن ذلك. أثره : اعتباره متنازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون. مثال.	٣٣

نظام سام		نظام سام
الصفحة	القائمة	
١٣٢٨	٢١٧	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام النقض. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>
١٣٧٣	٢٢٤	<ul style="list-style-type: none"> ٣٤ - أمر الأداء متى يجب سلوك طريقه في معنى المادة (١٤٣) إجراءات مدنية ؟ - الدائن بورقة تجارية . وجوب سلوكه طريق أمر الأداء المنصوص عليه في المادة (١٤٣) من قانون الإجراءات المدنية وما بعدها . إذا كان المطالب به الرجوع على الساحب أو المحرر أو القابل أو الضامن الاحتياطي لأحدهم. - مطالبته بحقه من غير هؤلاء أو منهم مع غيرهم يوجب عليه سلوك الطريق العادي للدعوى. مثال. <p>(الطعن رقم ٢٤٨، ٢١٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٣٧٣	٢٢٤	<ul style="list-style-type: none"> ٣٥ - عدم جواز تقديم طلبات جديدة أمام الاستئناف. إلا ما يضاف إلى الطلب الأصلي من أجور ومرتببات وسائر الملحققات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام المحكمة الابتدائية . وما يزيد من تعويضات بعد تقديم هذه الطلبات. - جواز تغيير سبب الطلب الأصلي والإضافة إليه. مع بقاءه على حاله . المادة (١٦٥) إجراءات مدنية . - وجوب تصدي محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها للطلبات الجديدة إلا ما استثنى منها. والقضاء بعدم قبولها. ولو لم يطلب الخصوم ذلك . مثال. <p>(الطعن رقم ٢٤٨، ٢١٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٦٤٨	٢٦٧	<ul style="list-style-type: none"> ٣٦ - الطلب الجديد أمام الاستئناف. عدم قبوله. - تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها. ولو لم يطلبه الخصوم. - السبب الجديد ماهيته في معنى المادة ٢/١٦٥ إجراءات مدنية. مثال. <p>(الطعون أرقام ٨٢، ٩١، ٩٦ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٣٧ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام ومنها ما يتعلق بنظام التقاضي . ولو لم يثرها الخصوم.

نظام مسام		نظام مسام
القائمة	الصفحة	
٢٧٤	١٦٩٥	<p>- قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها. بعد أن رفضت الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى. لا يعد حكماً منهيّاً للخصومة كلها. مما يجوز الطعن فيه بالنقض. ولا يندرج ضمن الحالات المستثناة في المادة (١٥١) من قانون الإجراءات المدنية. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>
٢٩٠	١٧٩٩	<p>٣٨ - تكييف العلاقة بين المتعاقدين . مسألة قانونية . تسبغها محكمة الموضوع على الواقعة تحت رقابة محكمة النقض.</p> <p>- تفسير العقود والمحركات من سلطة محكمة الموضوع. شرطه : ألا تخرج عن المعنى الظاهر بعباراتها في جملة وأن تكون سائغة لها أصلها في الأوراق.</p> <p>- مخالفة العقد لنص القانون المانع من التعامل في شيء أو للنظام العام والآداب. مؤداه: البطلان. أساس ذلك ؟</p> <p>- قصر التملك للعقارات على مواطني الدولة ومن في حكمهم دون الأجانب. أساس ذلك ؟</p> <p>- حق الانتفاع ماهيته في معنى المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ المعدل ؟</p> <p>- حق المساطحة في معنى المادة المار ذكرها ؟</p> <p>- أوجه الاختلاف بين حق الانتفاع وحق الملكية . وما يترتب على ذلك من آثار ؟</p> <p>- مثال لتكييف معيب للدعوى.</p> <p>(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٠)</p>
		<p>٣٩ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام ومنها إجراءات التقاضي ولو لم يثيرها الخصوم. مثال.</p> <p>- وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض. سند وكالته عن الطاعن. مصحوباً بالسند الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً.</p> <p>مخالفة ذلك. مؤداه: عدم قبول الطعن شكلاً المادة ٣،٥/١٧٧ إجراءات مدنية. مثال.</p>

نظام سام		نظام سام	
الصفحة	القاعدة		
١٨١٣	٢٩٣	<p>- لا يغير من ذلك حضور الموكل أمام الكاتب العدل وإثبات تعرفه عليه. ما دام ذلك لا يؤدي إلى بيان مدى نيابته وسعتها في توكيل المحامين للطعن بالنقض. أو تقديم صورة ضوئية عن ملخص لمحضر اجتماع الجمعية العمومية أو صورة ضوئية من عقد تأسيس الشركة ما دام ذلك لا يتضمن تعويضاً للموكل بذلك.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٢)</p>	
١٨٤٧	٣٠١	<p>راجع أيضاً: أرى القاعدة رقم ١٦١ من ١٠٢٧</p> <p>وبطلان القواعد أرقام ٤٤ ، ٥١ ، ٢٢٧ ، ٢٧٥ ، ٢٨٥ ، من ٣٠٦ ، من ٢٤٨ ، من ١٤٧٤ ، من ١٦٩٨ ، من ١٧٦٣</p> <p>وتعديم القاعدة رقم ١٩٥ من ١٢١٠</p> <p>وتقادم القاعدة رقم ٢٥٥ من ١٥٨٩</p> <p>وتنفيذ القاعدة رقم ٩٠ من ٥٩٥</p> <p>ورسوم قضائية القاعدة رقم ٥٩ من ٣٩٠</p> <p>ورهن القاعدة رقم ٢٢٨ من ١٤١٢</p> <p>وقضاء "صلاحياتهم" القاعدة رقم ١٤٤ من ٩٢٢</p> <p>ومعكمة الموضوع "سلطتها" القاعدة رقم ٦ من ٢٤</p> <p>ونقض "أسباب الطعن بالنقض ما يقبل منها" القاعدة رقم ٤٥ من ٣١٠</p> <p>ونقض "المصلحة والصفة في الطعن بالنقض" القاعدة رقم ١٠١ من ٦٦٥</p> <p>ونيلبه عامة القاعدة رقم ٦٠ من ٣٩٥</p> <p>ووكالة القاعدة رقم ٢٨١ من ١٧٣٢</p> <p>- عدم تمسك الطاعن في صحيفة الاستئناف ولا في المذكرة الشارحة. بالدفع ببطلان إعلان صحيفة الدعوى. وبطلان إعلان الحكم الصادر فيها. مؤداه: سقوط حقه في إبدائها أمام الاستئناف وأمام النقض. أساس ذلك وعلته:</p> <p>- الدفع بالبطلان المتصل بالشكل والإجراءات. عدم تعلقها بالنظام العام.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>	٤٠

نقض		نقض
القاعدة	الصفحة	
العناوين الفرعية :-		
أ - أنسـر نقض الحكم	د - صحيفة الطعن بالنقض "بياناتها"	
ب - أسباب الطعن بالنقض	س - ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه بالنقض	
أولاً : ما لا يقبل منها	ص - ميعاد الطعن بالنقض	
ثانياً : ما يقبل منها	هـ - نصـاب الطعن بالنقض	
ج - المصلحة والصفة في الطعن	و - نطاق الطعن بالنقض	
بـــــــــــــــــــــــــــــــــالنقض		
١	أ) أنسـر نقض الحكم	
	- نقض الحكم . أثره : إلغاء جميع الأحكام التي كان الحكم المنقوض أساساً لها أيأ كانت المحكمة التي أصدرته.	
	- وقوع ذلك بقوة القانون دون حاجة لصدور حكم آخر يقضي بذلك. مثال.	
١٤٩	٢٣	(الطعن رقم ١١٦٦، ١٣٧٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ٢٧/١/٢٠١١)
٢	- بقاء أجزاء الحكم التي لم تنقض. نافذه منتجة لآثارها. ما لم تكن مترتبة على الجزء المنقوض منه. المادة ١٨٥ من قانون الإجراءات المدنية.	
	- وجوب إلزام محكمة الإحالة بما قضى به الحكم الناقض. المادة ١٨٤ من ذات القانون. مثال.	
٧٨٢	١٢١	(الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني- جلسة ١٠/٥/٢٠١١)
٣	- وجوب إلزام محكمة الإحالة في نظرها الدعوى بعد الحكم بنقضها وإحالتها إليها. بالمسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض عن بصر وبصيره. وقصر نظرها في موضوع الدعوى على المسائل التي أشار إليها الحكم الناقض.	
	- حيازه الحكم المنقوض للحجية في تلك المسائل. في حدود ما يكون قد بت فيه فيمتنع على محكمة الإحالة المساس بتلك الحجية. مثال.	
٨٠٢	١٢٤	(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري- جلسة ١٢/٥/٢٠١١)
٤	- وجوب إلزام محكمة الإحالة بالحكم المنقوض. في المسألة القانونية التي تفصل فيها عن قصد وبصر وبصيره. وعدم المساس بما لهذا القضاء من حجية.	
	- عودة الخصوم والخصومة إلى ما كانوا وكانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض في الجزء أو الأجزاء التي لم يفصل فيها ما لم تكن مترتبة على الجزء المنقوض.	

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
٨١٢	١٢٦	<ul style="list-style-type: none"> - ترتيب هذا الجزء أو تلك الأجزاء على الجزء المنقوض: يجعل منها مسألة كلية شاملة. أثره: حيازته كله لحجية الأمر المقضي فيه. - التفات محكمة الإحالة عن دفاع يترتب عليه التعرض لتلك الحجية. لا عيب. مثال. <p>(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٩١٤	١٤٣	<ul style="list-style-type: none"> ٥ - نقض الحكم. أثره : إلغاء جميع الأحكام التي اتخذ الحكم المطعون فيه أساساً لها. أيأ كانت المحكمة التي أصدرته وأياً كان وجه الرأي فيه . سواء كان الحكم الناقض سابقاً عليه أو لاحقاً له. متى كانت أوراق الطعن في الحكم الأخير قد تضمنت الدليل على نقض الحكم الأول. علة ذلك ؟ مثال. - جواز إحالة الحكم المنقوض إلى ذات الدائرة السابق الإحالة عليها للحكم المتصل بهذا الحكم. لحسن سير العدالة. <p>(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>
١٠٠٠	١٧٥	<ul style="list-style-type: none"> ٦ - الحكم البات بصحة ونفاذ التصرف في المسكن الشعبي. تلتزم به محكمة الإحالة ويقتصر نظرها للدعوى على المسألة التي أشار إليها الحكم الناقض. مثال . <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١١٣٦	١٨١	<ul style="list-style-type: none"> ٧ - وجوب نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الآخرين . متى قضت المحكمة بنقض الحكم بالنسبة للطاعن الأول. ما دام الفصل في أحقية هؤلاء الطاعنين الآخرين يتوقف على نتيجة فصل محكمة الإحالة في الدفع الذي أحيلت الدعوى بسببه إليها. أساس ذلك ؟ <p>(الطعون أرقام ٨،٣٥،٣٥٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)</p>
١٥٠٥	٢٤٢	<ul style="list-style-type: none"> ٨ - وجوب التزام محكمة الإحالة عند نظرها للدعوى المحالة عليها بعد النقض. بالمسائل القانونية التي فصلت فيها محكمة النقض. - المقصود بالمسألة القانونية في هذا الشأن. ماهيتها ؟ مثال. - مخالفة محكمة الإحالة ذلك بعدم الالتزام بما فصل فيه الحكم الناقض. خطأ في تطبيق القانون. <p>(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفة	
١٦٤٨	٢٦٧	٩ - نقض الحكم نقضاً كلياً. أثره : اعتباره كأن لم يكن وزوال جميع آثاره. مؤدى ذلك: نظر محكمة الإحالة للموضوع دون التقيد بحكم النقض. إلا في المسائل القانونية التي فصلت فيها محكمة النقض. مثال. (الطعون أرقام ٩٦، ٩١، ٨٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)
١	١	١ - ب) أسباب الطعن بالنقض أولاً: ما لا يقبل منها: - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض المناسب عن الفصل التعسفي للعامل. على أساس آخر أجر كان يستحقه بما لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر. مستهدية في ذلك بنوع العمل ومقدار الضرر ومدة خدمة العامل وظروف العمل. (الطعن رقم ٥٨٢، ٧٣٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)
١	١	٢ - وجوب إثبات العامل ما يدل على استحقاقه للعمولات. عدم كفاية تقديم الاتفاق على حقه في العمولة. (الطعن رقم ٥٨٢، ٧٣٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)
١	١	٣ - النعي الموجه إلى قضاء محكمة أول درجة. أو على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه عدم قبوله. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. (الطعن رقم ٥٨٢، ٧٣٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)
١	١	٤ - تقدير قيام التعسف في فصل العامل ومقدار التعويض المستحق عنه. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال. (الطعن رقم ٥٨٢، ٧٣٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)
١	١	٥ - النعي الموجه إلى حكم محكمة أول درجة. عدم قبوله. مثال. - النعي الوارد على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه. عدم قبوله. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي حججهم. إيرادها الحقيقة التي اقتنعت بها. كاف للرد على ما أثاروه. مثال. (الطعن رقم ٥٨٢، ٧٣٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/١/٤)

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
١٢	٣	<p>٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- تغيب الموظف عن عمله مدة ثلاثين يوماً متصلة. أو ثلاثين يوماً متقطعة خلال عام ميلادي واحد. دون عذر تقبله المنشأة . مؤداه : اعتبار العقد منتهياً . وتطبق بشأنه أحكام الانقطاع عن العمل الواردة في عقد العمل. الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الفصل السادس عشر من لائحة الموارد البشرية لشرطة أبوظبي للخدمات الصحية.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.١ إداري- جلسة ٢٠١١/١/٤)</p>
٢٤	٦	<p>٧ - سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بأي من تقارير الخبراء المنتدبين في الدعوى دون الأخرى. متى اطمأنت إلى أنه يكفي لتكوين عقيدتها.</p> <p>- التناقض بين تلك التقارير. لا يوجب على المحكمة اللجوء إلى خبرة جديدة. ما دام في استطاعتها استخلاص الحقيقة من تلك التقارير وترجيح إحداها على الآخرين. علة ذلك ؟</p> <p>- أخذ المحكمة بأحد تلك التقارير . لا يلزمها بالرد بأسباب خاصة على ما ورد في التقرير الذي لم تأخذ به. أخذاً بالتقرير الأول. مفاده : أنها لم ترى في التقرير الآخر ما ينال من صحة التقرير الذي اطمأنت إليه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
		<p>٨ - وجوب إحاطة المحكمة بوقائع الدعوى وظروفها عن بصر وبصيرة. وتكييفها التكييف الصحيح ووصفها وإنزال الحكم الصحيح للقانون عليها.</p> <p>- تحقيق عناصر الدعوى وبيان وجه الحق فيها ووصف الرابطة القانونية بين الخصوم وبيان العلاقة العقدية بينهم وتفسير العقود والمستندات وتمحيص الأدلة والموازنة بها. هي من الأعمال القانونية التي تدخل في صميم عمل القاضي التي لا يجوز له أن يتخلى عنها أو يفوض فيها سواه.</p> <p>- حق القاضي في الاستعانة بأهل الخبرة في المنازعات التي تحتاج الأمور الفنية فيها إلى مشورة أهل الخبرة. مثال.</p> <p>- وقوف مهمة الخبير عند هذا الحد. دون التطرق إلى المسائل القانونية. ولو صرح له القاضي بذلك . علة ذلك ؟ مثال.</p>

نقطة		نقطة
الصفحة	القائمة	
٢٤	٦	<p>- تطرق الخبير لمسألة قانونية. مؤداه : عدم جواز استناد القاضي إلى ما تطرق إليه الخبير منها. وعليه بحث تلك المسألة وإنزال حكم القانون عليه.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٢٤	٦	<p>٩ - شروط صحة العقد. ماهيتها في الشريعة والقانون؟</p> <p>- الشركة التجارية ماهيتها في معنى المادة الرابعة من قانون الشركات التجارية؟</p> <p>- انقضاء الشركة بفسخ عقدها أو بحلها وبطلانها. أثره : تسوية حقوق الشركاء قبل بعضهم البعض وفقاً لشروط عقد الشركة . المادة التاسعة من ذات القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٢٤	٦	<p>١٠ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٢٤	٦	<p>١١ - المصلحة مناط الدعوى والطلب. سواء عند رفعها أو عند الطعن على الحكم الصادر فيها .</p> <p>- معيار المصلحة سواء كانت حالة أو محتملة. أن يكون الحكم أو الإجراء قد أضر بالطاعن.</p> <p>- المصلحة النظرية البحث. التي لا يجنى من ورائها نفعاً. لا تكفي لقيام ركن المصلحة. مثال.</p> <p>- إغفال المحكمة لطلب موضوعي مطروح عليها على نحو واضح وجازم . إغفالاً كلياً عن غلط أو سهو. دون أن يرد في شأنه في أسباب الحكم أو منطوقه قضاءً صريحاً أو ضمني . مؤداه : بقاؤه معلقاً أمامها. على صاحب المصلحة العودة إليها للفصل فيها على النحو المقرر في المادة (١٣٩) إجراءات مدنية . مثال .</p> <p>- عدم جواز الطعن على الحكم لهذا السبب.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
		<p>١٢ - عدم جواز إبداء طلبات جديدة أمام الاستئناف . فإن أبدت يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم قبولها المادة (٣/١٦٥) إجراءات مدنية.</p>

نقضي		نقضي
القاعدة	الصفة	
٢٤	٦	<ul style="list-style-type: none"> - جواز إضافة الأجور والمرتبات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام المحكمة الابتدائية وما يزيد من التعويضات بعدم تقديمها إلى الطلب الأصلي. مثال. - عدم جواز تغيير سبب الطلب الأصلي أو الإضافة إليه. - الدفع بعدم قبول الطلبات الجديدة أمام الاستئناف. تعلقه بالنظام العام. <p>(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٢٨	٧	<ul style="list-style-type: none"> ١٣ - عدم جواز التصرف في المساكن الشعبية المخصصة للمواطنين من قبل الدولة. إلا بموافقة المجلس التنفيذي. مخالفة ذلك : مؤداه بطلان التصرف بطلاناً متعلقاً بالنظام العام. - حق كل صاحب مصلحة في التمسك بهذا البطلان في أية حالة كانت عليها الدعوى. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٩)</p>
٤٢	٨	<ul style="list-style-type: none"> ١٤ - حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين . مطالبة الآخر بعد إعداره. بتنفيذ العقد أو فسخه . المادتان (٢٧٢، ١ / ٢٧٤) من قانون المعاملات المدنية. - فسخ العقد . أثره : عودة المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد. - قيام التلازم بين فسخ العقد والأثر القانوني المترتب عليه. مؤدى ذلك. عدم استقامة ترتيب الأثر . إلا إذا قام موجبه وهو الفسخ. - مطالبة المشتري إلزام البائع برد ثمن المبيع لإخلاله بالتزاماته. انطوائه حتماً على طلب فسخ العقد. - اعتبار صحيفة الدعوى بمثابة إعدار للمدين. - اعتبار العقد متضمناً للشرط الصريح الفاسخ . ولو خلا من اشتراط ذلك صراحة. مؤدى ذلك : عدم حرمان أحد المتعاقدين من استعمال حق طلب الفسخ إذا أخل الآخر بإلزامه. وافترض قيام هذا الشرط دائماً في كل عقد تبادلي. - الإفصاح عن الشرط الصريح الفاسخ في العقد. هو مجرد توكيد له. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٩)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
٤٢	٨	<p>١٥ - عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين عن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقود الملزمة للجانبين بغير مبرر.</p> <p>- تحديد أي منهما قصر في تنفيذ التزامه واستخلاص توافر المبرر. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه ووفقاً لما يوجبه حسن النية.</p> <p>- عدم اقتصار ذلك على ما ورد فيه. اشتماله على ما هو من مستلزماته وفقاً لنص القانون والعرف وطبيعة التصرف. المادة ٢٤٦ من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- جواز امتناع أي من المتعاقدين عن تنفيذ التزامه المتقابل المستحق الوفاء به . متى امتنع المتعاقد الآخر عن تنفيذ ما التزم به . المادة (٢٤٧) من ذات القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق.١ مدني- جلسة ٢٠١١/١/٩)</p>
٤٢	٨	<p>١٦ - القضاء بالفوائد التأخيرية والتعويض معاً . لا عيب . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٠١٠ س٥ ق.١ مدني- جلسة ٢٠١١/١/٩)</p>
		<p>١٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف أوجه دفاعهم والرد عليها استقلالاً. إيرادها للحقيقة التي اقتنعت بها. فيه الرد الضمني المسقط لما أثاروه .</p> <p>- عبء إثبات الدعوى وقوعه على عاتق المدعي. المحكمة غير مكلفة بتهيئة وسائل الإثبات له.</p> <p>- لا ضمان على من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً المادة (١٠٤) من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- وجوب الضمان على من استعمل حقه استعمالاً غير مشروع.</p> <p>- حالات استعمال الحق على وجه غير مشروع . في معنى المادة (١٠٦) من ذات القانون. ماهيتها ؟</p> <p>- الالتجاء إلى القضاء للدفاع عن الحق . أمر مشروع. شرطه : أن لا يسيء الشخص استعمال هذا الحق.</p> <p>- إثبات تصور صاحب الحق احتمال وقوع الضرر من جراء استعماله لحقه. عدم كفايته. لإثبات سوء النية . علة ذلك ؟</p>

نقضي		نقضي
القاعدة	الصفحة	
٩	٥٠	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير قيام سوء النية والكيد وقصد الإضرار . موضوعي. ما دام سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ. - ثبوت النسب شرعاً. مانعاً لنفيه قانوناً. المادة (٤/٩٠٥) من قانون الأحوال الشخصية. <p>(الطعن رقم ٨١٠ ، ٨٢٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني- جلسة ٢٠١١/١/١١)</p>
١١	٦٣	<ul style="list-style-type: none"> ١٨ - الحالات التي يسأل فيها الشخص عن الضرر الذي يصيب الغير من استعماله لحقه. ماهيتها ٥ المادتان (١٠٦، ١٠٤) من قانون المعاملات المدنية. - عدم مسئوليته عن الالتجاء للسلطات العامة للشكوى أو الإبلاغ عن الجرائم واللجوء إلى القضاء للزود عن حق يحميه القانون. شرطه : ألا تتوافر في ذلك حالة من حالات التعسف في استعمال الحق المنصوص عليها في المادتين المار ذكرهما. - عبء إثبات هذا التعسف وقوعه على عاتق من يدعيه. - تقدير قيام التعسف. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني- جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
١٢	٦٧	<ul style="list-style-type: none"> ١٩ - صحة العقد. شرطه: أن يكون محله قابلاً لحكمه غير ممنوع التعامل عليه قانوناً وغير مخالفاً للنظام العام أو الآداب . مخالفة ذلك . أثره البطلان. - العقد الباطل . ما ليس مشروعاً بأصله ووصفه . باختلال ركنه أو محله أو الغرض منه أو الشكل الذي فرضه القانون لانعقاده. أثر ذلك : عدم ترتيب آثاره ولا ترد عليه الإجازة . ولكل ذي مصلحة التمسك ببطلانه وللقاضي أن يحكم بالبطلان من تلقاء نفسه. أساس ذلك ٥ مثال. <p>(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني- جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
١٢	٦٧	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠ - وجوب ورود وجه النعي على محل من قضاء الحكم المطعون فيه . وروده على غير محل منه . أثره : عدم القبول. مثال. <p>(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني- جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٢١ - حجية الأحكام . ماهيتها ٥ - قيام الحجية للحكم. مؤداها ٥ - عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة لنقض قرينة قانونية تتصل بالنظام العام. مثال بشأن حجية الشيء المقضي به. - عدم جواز رفع دعوى لإثبات شيء سبق حسمه بحكم سابق حاز قوة الأمر المقضي به ولو كان بتوجيه اليمين الحاسمة. مثال.

نقضي		نقضي
القاعدة	المادة	
٨٤	١٥	<ul style="list-style-type: none"> - الكفالة المصرفية. ماهيتها؟ - جواز أن تكون الكفالة معينة المدة أو غير معينة. <p>(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>
٩١	١٦	<ul style="list-style-type: none"> ٢٢ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتعلقة بالنظام العام ومنها جواز الطعن بالنقض من عدمه. - متى يجوز الطعن في الأحكام ومتى لا يجوز في معنى المادتين (٨٥ ، ١٥١) من قانون الإجراءات المدنية. - الحكم بعدم جواز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم باختصاصها وندب خبير بها. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعون أرقام ٨٠٩، ٨٤١، ٨٤٨، ٨٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
١٠٥	١٨	<ul style="list-style-type: none"> ٢٣ - البطلان المترتب على عدم إعلان الخصوم. بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تعيب إعلانه دون غيره. - عدم جواز تمسك غيره به. ولو كان الموضوع مما لا تقبل تجزئته أو في الالتزام بالتضامن. أو كانت الدعوى مما يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها. لا يمتد إليهم أثر ذلك إلا إذا تمسك صاحب الشأن بالبطلان وتحكم به المحكمة. - حكم المحكمة بالبطلان المتمسك به ممن له المصلحة . أثره : امتداده لباقي الخصوم. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
١٠٥	١٨	<ul style="list-style-type: none"> ٢٤ - مسئولية البنك المسحوب عليه عما يصيب عميله من ضرر نتيجة صرفه لشيك مزور على صاحبه. شرطه : ثبوت أن صاحب الشيك بذل العناية الواجبة للمحافظة على دفتر الشيكات الذي سلمه البنك له. - تقدير قيام الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لتقدير سائغ لتوافر الخطأ في جانب البنك. <p>(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
١١١	١٩	<p>٢٥ - تنازل المضرور عن حقه قبل قائد السيارة المؤمن عليها. عدم انصرافه إلى شركة التأمين المؤمن لديها. أثره : جواز الرجوع على الشركة المؤمنة مباشرة بالحق في التعويض عما لحقه من ضرر. أساس ذلك ؟</p> <p>- تنازل المضرور عن حقه في الدعوى الجزائية قبل المتسبب في الضرر. لا يؤثر في مسئولية الشركة المؤمن لديها.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
١١١	١٩	<p>٢٦ - التزام شركة التأمين بتغطية المسئولية المدنية للمؤمن له أو لقائد السيارة عن خطأ أيهما في استعمالها. متى ترتب على ذلك ضرر للغير وكان نتيجة طبيعية للفعل الضار.</p> <p>- الغير هو من ليس طرفاً في وثيقة التأمين.</p> <p>- مسئولية المؤمن له أو قائد السيارة قبله أو ورثته عن ضمان الضرر.</p> <p>- عدم جواز احتجاج شركة التأمين قبل المضرور بالشروط الاستثنائية التي تستبعد مسئوليتها عن ذلك الواردة في وثيقة التأمين. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
١١١	١٩	<p>٢٧ - الدفاع المختلط بواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء . موضوعي. ما دام سائفاً. مثال .</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بوضع معياراً حسابياً لتقدير التعويض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
١١٨	٢٠	<p>٢٨ - عدم جواز التمسك لأول مرة أمام النقض بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع سواء ما اتصل منه بأصل الحق أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الإثبات أو الخصومة التي سبقت إصدار الحكم المطعون فيه. مخالفة ذلك. أثره : عدم القبول .</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>
١١٨	٢٠	<p>٢٩ - عدم جواز التمسك لأول مرة أمام النقض بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع سواء ما اتصل منه بأصل الحق أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الإثبات أو الخصومة التي سبقت إصدار الحكم المطعون فيه. مخالفة ذلك. أثره : عدم القبول .</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٣)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
١٢٢	٢١	<p>٣٠ - تقدير ما أنجز من أعمال المقاولة وما لم ينجز منها وقيمتها وفقاً لنصوص عقد المقاولة. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومنها تقارير الخبراء موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٢٢	٢١	<p>٣١ - حق صاحب العمل في أن يطلب من القاضي الترخيص له بأن يعهد إلى مقاول آخر تنفيذ الأعمال التي أخل بتنفيذها المقاول المتعاقد معه على نفقة المقاول الأول.</p> <p>- قيامه بتنفيذ تلك الأعمال من تلقاء نفسه دون اللجوء إلى القضاء بعد أن أقام دعوى إثبات حالة. أثره: عدم جواز المطالبة بفروق الأسعار.</p> <p>- حقه في المطالبة بالتعويض إن كان قد لحقه ضرر من جراء ذلك.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٢٢	٢١	<p>٣٢ - عقد المقاولة من العقود الوارد عليها الفسخ. علة ذلك ؟</p> <p>- ورود النص في العقد أو بعده على غرامة تأخير. مؤداه : عدم إلزام الدائن بإثبات وقوع الضرر للتعويض عنه . على المدين إثبات عدم وقوع الضرر.</p> <p>- سقوط الشرط الجزائي المتعلق بغرامة التأخير إذا فسخ العقد أو انفسخ تبعاً لسقوط الالتزام الأصلي . أثره : عدم الاعتداد بالتعويض المتفق عليه في الشرط الجزائي . مؤدى ذلك : لقاضي الموضوع سلطة تقدير التعويض للدائن طبقاً للقواعد العامة . ووقوع عبء إثبات وقوع الضرر ومقداره على عاتق المدين.</p> <p>- مناط إلزام المقاول بغرامة التأخير المنصوص عليها في عقد المقاولة . إنجازها كل الأعمال المتفق عليها ولكنه تأخر في تسليمها إلى صاحب العمل في الموعد المحدد.</p> <p>- عدم جواز إلزامه بتلك الغرامة . متى كان لم ينفذ أصلاً تلك الأعمال أو نفذ بعضها دون البعض الآخر وترتب على ذلك فسخ العقد.</p> <p>- تقدير مبلغ التعويض عن الضرر المادي والأدبي . موضوعي.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة ببيان مقدار التعويض عن كل عنصر من عناصر الضرر على استقلال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>

نقضي		نقضي
القائمة	الصفحة	
١٢٢	٢١	<p>٣٣ - اختلاف الأساس القانوني لدعوى التعويض المبتدأة . عن دعوى المطالبة بالفوائد التأخيرية عن تأخر المدين عن الوفاء بالتزاماته المالية. أساس ذلك ؟</p> <p>- جواز الحكم بفائدة تأخيرية عن المبلغ المقضي به كتعويض. اعتباراً من تاريخ صدور الحكم . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٢٢	٢١	<p>٣٤ - استخلاص التاريخ الحقيقي لإنجاز أعمال المقاول . ومدة التأخير. وتحديد الأضرار والتعويض الجابر لها . موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١، ٧٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٦)</p>
١٣٥	٢٢	<p>٣٥ - انعقاد الخصومة في الاستئناف بين الطاعن والمطعون ضده . متى كان الإعلان بصحيفة الدعوى قد تم طبقاً لما نصت عليه المادة (٨) من قانون الإجراءات المدنية . وفاء المعلن بما يتوجب عليه من إجراءات لضمان وصول الإعلان إليه. لا يغير من ذلك القول بعلم المطعون ضده بتركه للمسكن الذي كان يقيم به أثناء نظر الدعوى أمام أول درجة . ما دام ذلك لم يثبت على نحو رسمي.</p> <p>(الطعن رقم ٩١٣، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٧)</p>
١٣٥	٢٢	<p>٣٦ - المسؤولية العقدية تحققها بتوافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما.</p> <p>- استخلاص توافر ذلك أو عدمه . موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩١٣، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٧)</p>
١٥٦	٢٤	<p>٣٧ - المال الذي يقبضه الوكيل لحساب موكله. في حكم الوديعة. المادة (٩٣٧) معاملات مدنية.</p> <p>- ضمان المودع لديه الوديعة. عدم قبول إقامته البينة بالرد أو التلف. متى طلبها المودع منه وأقام البينة على إيداعها. المادة (٩٧٩) من ذات القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
		<p>٣٨ - حق الغير الذي لحقه ضرراً من السيارة المؤمن عليها أن يرجع مباشرة على شركة التأمين المؤمن لديها بالتعويض.</p> <p>- عدم جواز احتجاج شركة التأمين قبله بأية شروط في عقد التأمين تقلل أو تحول دون تغطية مسؤوليتها المدنية الكاملة.</p> <p>- مسئولية حارس الشيء عن التعويض عن الأضرار التي تتشأ عنه.</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفحة	
٢٥	١٦٣	<ul style="list-style-type: none"> - إثبات التعدي أو التقصير في جانب الحارس لقيام المسؤولية عن التعويض في حقه. غير لازم. كفاية تدخل الشيء تدخلاً إيجابياً في إحداث الضرر. علة ذلك؟ - متى يفترض تدخل الشيء إيجابياً في إحداث الضرر؟ - حاجة الشيء إلى عناية خاصة للوقاية من ضرره. يكون بالنظر إلى طبيعته أو بالنظر إلى الظروف التي يوجد فيها. - تقدير ذلك مسألة قانونية. خضوعها لرقابة محكمة النقض لتعلق ذلك بركن من أركان المسؤولية عن الأشياء. - تخلص حارس الشيء من الضمان. شرطه : إثبات أن الشيء لا يتطلب للوقاية من ضرره عناية خاصة. أو أنه لم يكن حارساً له وقت وقوع الضرر. أو أن الضرر الذي حدث لا يمكن التحرز منه بإثبات اتخاذه كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الضرر أو أن الضرر لم يكن في الاستطاعة منع وقوعه. أو أن الضرر لم يكن متولداً عن الشيء بل راجعاً لسبب أجنبي. <p>(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٣٠)</p>
٢٥	١٦٣	<ul style="list-style-type: none"> - وجه النعي الغير منتج. عدم قبوله . مثال. <p>(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٣٠)</p>
		(والقاعدة رقم ٢٨ ص ٣٦٥)
٢٥	١٦٣	<ul style="list-style-type: none"> - أسباب الطعن بالنقض. وجوب وضوحها وتحديد لها. مثال لسبب غير واضح. <p>(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٣٠)</p>
		(والقواعد أرقام ٧٢ ، ٧٥ ، ٨٦ ، ١٤٤ ص ٤٦٨ ، ص ٤٨٤ ، ص ٥٥٢ ، ص ٩٢٢)
٢٦	١٧١	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز الاتفاق على ما يخالف أحكام المواد (٢٢، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩) من قانون الإجراءات المدنية المتعلقة بالاختصاص . - اختصاص لجنة فض المنازعات الإيجارية بإمارة أبوظبي بالفصل في المنازعات الإيجارية. سواء بصفة موضوعية. أو مستعجلة . أساس ذلك؟ مثال. - عدم جواز مخالفة أحكام هذه القاعدة لتعلقها بالنظام العام. <p>(الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٣٠)</p>
٢٧	١٧٤	<ul style="list-style-type: none"> - الحكم برفض طلب القضاء بغرامة تأخير استناداً إلى عقد المقاولة الذي لم يتضمن نصاً على فرض تلك الغرامة. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٨)</p>

نقضي		نقضي
القاعدة	الصفحة	
٢٧	١٧٤	<p>٤٣ - تقدير المحكمة لمقدار التعويض استناداً إلى ما فات المضرور من كسب وما لحقه من ضرر. كافٍ لبيان عناصر التعويض في معنى المادة (٢٩٢) من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٨)</p>
٢٨	١٧٨	<p>٤٤ - الشركات. عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها وعن بعضها البعض. مؤدى ذلك : التصرفات التي تجريها لا تتعداها إلى غيرها.</p> <p>- انصراف أثر العقد إلى المتعاقدين . المادتان (٢٥٢، ٢٥٠) مدني .</p> <p>- العقد لا يرتب التزامات قبل الغير. جواز إكسابه حقاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
٢٨	١٧٨	<p>٤٥ - حق الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة. إذا تنازل أو باع أحدهم حصته لأجنبي أن يستردوا تلك الحصة. مقابل دفع القيمة الحقيقية له.</p> <p>- وجوب إخطار الشريك في الشركة عن طريق مديرها عزمه على التنازل عن حصته لأجنبي وشروط التنازل.</p> <p>- وجوب إخطار المدير باقي الشركاء بذلك.</p> <p>- انقضاء ثلاثون يوماً من تاريخ الإخطار دون استعمال أحدهم حق الاسترداد جاز للشريك التصرف في حصته على الوجه الذي يراه.</p> <p>- إذا اختلف على الثمن جاز للشريك طالب الاسترداد أن يطلب من مراجع حسابات الشركة تحديد سعر عادل للحصة المطلوب استردادها.</p> <p>- وجوب اتباع شروط العقد في تسوية حقوق الشركاء قبل بعضهم متى كان التنازل إلى أحد الشركاء أو كان متخارجاً من الشركة. المادة ٩٥ من قانون الشركات التجارية . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
		<p>٤٦ - حق الدائن في اقتضاء فائدة على سبيل التعويض عن الدين التجاري المستحق له. متى كان مبلغاً محدداً على أسس ثابتة غير خاضع لمطلق تقدير القاضي. ولو نازع المدين في استحقاقه أو مقداره. وذلك من تاريخ استحقاق الدين المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨، ٩٠) من قانون المعاملات التجارية .</p> <p>- احتساب تلك الفائدة على أساس ما هو متفق عليه في العقد. وإلا يحسب على أساس السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز نسبة ١٢٪ سنوياً من مبلغ الدين وحتى تمام السداد.</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
١٧٨	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - استحقاق تلك الفائدة من تاريخ صيرورة الحكم بها نهائياً. إذا كان للقضاء سلطة في تقدير الدين. مثال. - اعتبار الدين تجارياً. ما دام المطالب به حصة الشريك في الشركة. مؤدى ذلك: وجوب تطبيق أحكام المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨، ٩٠) السالف بيانها. مثال. <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
١٧٨	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - ٤٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والأخذ بما تطمئن إليه منها. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
		<p>(القواعد أرقام ٣٣ ، ٣٧ ، ٥٥ ، ١٠٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٣٣٩ ، ٢٤٦ ، ٢٥٣ ، ٣١٠ ، ٢٣٠ ، ٣٦٠ ، ٣٦٧ ، ٧٠٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٤٤ ، ١٤٩٠ ، ١٥٣٣ ، ١٥٧٩ ، ١٨٨٤)</p>
١٧٨	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - ٤٨ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى محمولاً على أسبابه. مفاده: أنها لم تجد في المطاعن الموجهة إليه. ما يستأهل الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير . - هي غير ملزمة بالرد استقلالاً على ما يوجه إلى التقرير من مطاعن. - هي غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير آخر. متى رأت في التقرير المقدم ما يكفي لتكوين عقيدتها. - حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه بأي من تقارير الخبراء المنتدبين في الدعوى. في حالة تعددهم . متى رأت في أحدهم ومن القرائن الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها. - وجود تناقض بين تلك التقارير . لا يوجب على المحكمة اللجوء إلى خبرة جديدة لإزالة هذا التناقض. ما دام في وسعها استخلاص الحقيقة منها وترجيح أحدها على الأخرى. - عدم ردها على التقرير الثاني الذي قدم بعد التقرير الأول أو التقرير الاستشاري. لا عيب . علة ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - ٤٩ - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وتقدير الضرر الناتج عنه ورابطة السببية بينهما. موضوعي ما دام سائفاً. - وجوب توافر تلك الأركان مجتمعة للقضاء بالتعويض. تخلف أحدها لا يكفي للقضاء به.

نقش		نقش
الصفحة	القاعدة	
١٧٨	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - لا ضمان على من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً. - حالات الاستعمال غير المشروع للحق التي توجب التعويض في معنى المادة (١٠٦٥) من قانون المعاملات المدنية؟ - عبء إثبات التعسف في استعمال الحق للكيد وسوء النية والضرر وقوعه على عاتق من يدعيه. - عدم كفاية إثبات إمكان تصور صاحب الحق احتمال وقوع الضرر من إجراء استعماله لحقه. علة ذلك ؟ - حق الدائن في اقتضاء فائدة عن الدين على سبيل التعويض عن الدين التجاري المستحق له . متى كان مبلغاً محدداً على أسس ثابتة غير خاضع لمطلق تقدير القاضي. ولو نازع المدين في استحقاقه أو مقداره. وذلك من تاريخ استحقاق الدين المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨) من قانون المعاملات التجارية . - احتساب تلك الفائدة على أساس السعر المتفق عليه في العقد. فإن لم يكن احتسبت على أساس السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا تجاوز ١٢٪ سنوياً حتى تمام السداد. - سلطة القاضي في تحديد سعر الفائدة على ضوء الحالة الاقتصادية السائدة وقت استحقاق الدين . متى أخفق الدائن في إثبات السعر السائد في السوق . مثال. <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
١٧٨	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> ٥٠ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها بما في ذلك تقارير الخبراء والأخذ بما تطمئن إليها منها. موضوعي. ما دام سائفاً. - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على ما يوجه إلى تقارير الخبراء من اعتراضات على استقلال . أخذها بها. مفاده : أنها لم تجد في تلك الاعتراضات ما يستأهل رداً بأكثر مما تضمنه التقرير. مثال. <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٥١ - كل ضرر بالغير يرتب الضمان. - تقدير الضمان يكون بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاته من كسب متى كان نتيجة طبيعية للفعل الضار. - وجوب تعيين محكمة الموضوع عناصر الضرر الذي حكمت بموجبها بالتعويض.

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
٢١٠	٢٩	<ul style="list-style-type: none"> - تقديم المضرور دليلاً على توافر أحد هذه العناصر ورأت المحكمة إطراحه. وتقدير التعويض على خلافه. يوجب عليها أن ترد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. قصور. مثال. - وجوب إيراد المحكمة أوجه الدفاع الجوهرية والرد عليها بما يقسطها. مخالفة ذلك قصور. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ منفي - جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>
٢١٤	٣٠	<ul style="list-style-type: none"> ٥٢ - حق أحد المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين طلب تنفيذ العقد أو فسخه بعد إعدار المدين. - لا ضرورة للإعذار إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجدر بفعل المدين المادتان (٢٧٢، ٢٨٨) من قانون المعاملات المدنية. - مثال للمطالبة بالفسخ بدون إعدار. <p>(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ منفي - جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>
٢١٤	٣٠	<ul style="list-style-type: none"> ٥٣ - التزام البائع بنقل ملكية المبيع إلى المشتري. إما بالفعل أو بأن يخلي بين المبيع والمشتري مع الإذن له بقبضه مع عدم وجود مانع يحول بينه وبين حيازته للشيء. - التسليم يكون حسب طبيعة الشيء ووفقاً لما جرى عليه الاتفاق أو العرف. - استحقاق الثمن دون التوقف على وقت التسليم. ما لم يوجد اتفاق أو نص بغير ذلك. - وجوب سداد المشتري للثمن عند التعاقد وقبل المطالبة بالتسليم. إلا إذا كان الثمن مؤجلاً. فيجوز المطالبة بالتسليم مع سداد الثمن في الآجال المحددة له. - سقوط حق البائع في المطالبة بالثمن إذا قبل تأجيل الثمن. مع التزامه بتسليم المبيع للمشتري. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ منفي - جلسة ٢٠١١/٢/١٥)</p>
٢٢٠	٣١	<ul style="list-style-type: none"> ٥٤ - عدم جواز تصرف المواطن صاحب الرخصة بأي نوع من أنواع التصرفات فيها. مخالفة ذلك؟ مؤداه: بطلان التصرف. أساس ذلك. وعلته ؟ - سلطة محكمة النقض في تصحيح القرارات القانونية التي أخطأ فيها الحكم المظنون فيه دون نقضه. مثال. <p>(الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٦)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
٢٢٤	٢٢	<p>٥٥ - عدم جواز تصرف الشريك على الشيوع في حصته دون إذن من الشريك الآخر. في صورتى الخلط والاختلاط. المادة (١١٥٤) مدني.</p> <p>- وجوب تضمين الاتفاق بالوعد على التعاقد. على الشكل الذي يتطلبه القانون لتمام التعاقد. المادة (٢/١٤٦) من ذات القانون.</p> <p>- عدم انتقال الملكية في العقار ولا الحقوق العينية العقارية بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وفقاً لأحكام القانون. المادة (١٢٧٧) من ذات القانون.</p> <p>- فسخ العقد أو انفساخه. يعيد المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد.</p> <p>- استحالة ذلك. مؤداه: الحكم بالتعويض. المادة (٢٧٤) من ذات القانون.</p> <p>- حق كلا من المتعاقدين في حالة بطلان العقد أو فسخه أو لأي سبب آخر أن يحبس ما أخذه ما دام المتعاقد الآخر لم يرد إليه ما تسلمه منه.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم. متى بينت الحقيقة التي انتهت إليها وأقامت عليها دليلها.</p> <p>- استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية عن التعويض وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٣٠	٣٣	<p>٥٦ - استخلاص صفة الخصوم. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- بلوغ القاصر سن الرشد. لا يؤدي بذاته إلى انقطاع الخصومة. ما دام من يباشر الخصومة عنه قد استمر في تمثيله دون اعتراض منه بعد بلوغه سن الرشد.</p> <p>- اعتبار مباشرته للخصومة صحيحاً وتصبح نيابته اتفاقية بدلاً من النيابة القانونية التي كان عليها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٣٠	٣٣	<p>٥٧ - المؤسسة التجارية الخاصة والمنشأة الفردية. ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالكيها أو صاحب الترخيص التجاري لها وليست لها ذمة مالية مستقلة عنه. مؤدى ذلك: أنها عنصراً من عناصر ذمته المالية فيكون هو صاحب الصفة باسمه في المخاصمة عنها مدعي أو مدعى عليه. ويجوز له المخاصمة باسم الشركة دون حاجة إلى تحديد اسم مالكيها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
٢٣٧	٣٤	<p>٥٨ - التقارير الطبية. خضوعها لتقدير محكمة الموضوع. لها أن تأخذ بها أو تطرحها.</p> <p>- هي غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب ندب خبير آخر. أو مناقشة الأطباء فيما ورد بتقاريرهم . متى وجدت في التقرير المقدم ما يغني عن ذلك. متى كان ذلك سائفاً.</p> <p>- تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام القانون أو الاتفاق لم يلزمها باتباع معايير معينة في ذلك. متى كان سائفاً. مثال لتقدير سائغ.</p> <p>- إحالة الحكم المطعون فيه في بيان عناصر الضرر إلى أسباب الحكم المستأنف الذي حددها استناداً إلى التقارير الطبية المقدمة له. لا عيب. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٤٩	٣٥	<p>٥٩ - عدم جواز الجمع بين الدية أو الأرش وبين التعويض عن الضرر المادي الذي يلحق بشخص المضرور نتيجة الإيذاء الواقع على نفسه وينتقل لورثته بوفاته. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٤٩	٣٥	<p>٦٠ - تحقق الضرر الموجب للتعويض عن وفاة الشخص . مناطه : ثبوت أن المتوفي كان يعمل طالب التعويض فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم. وإذا كانت فرصة الإعالة أمر محتمل يجب أن يستند طلب التعويض إلى أسباب مقبولة في الأمل في الحصول منه على كسب.</p> <p>- احتمال ذلك على وجه غير محقق وعلى أسباب غير مقبولة. عدم إجابة الحكم هذا الطلب. لا عيب.</p> <p>- مثال في المطالبة والد بالتعويض عن فقده لبناته وما كان يأمله من كسب من ورائهن.</p> <p>(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٥٢	٣٦	<p>٦١ - وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بالمنازعات في أصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه. سواء كانت دعوى أصلية أو مدنية أثرت فيها إحدى هذه المنازعات.</p> <p>- الدعوى بطلب إلزام الوقف بمبلغ من المال. لا يلزم فيها تدخل النيابة العامة.</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٥٢	٣٦	<p>٦٢ - الدفع بالبطلان لعدم إعلان أحد الخصوم. عدم تعلقه بالنظام العام. مؤدى ذلك : لا يجوز التمسك به إلا لمن شرع لمصلحته. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
٢٦٠	٣٧	<p>٦٣ - متى تتحقق الصفة للمدعي في الدعوى ؟</p> <p>- استخلاص الصفة في الدعوى. موضوعي.</p> <p>- البيع بالمزاينة . ماهيته. وشروط صحته ؟</p> <p>- مثال لعدم توافر الصفة. في بيع بالمزاينة .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٢٦٥	٣٨	<p>٦٤ - حق الضرر من استعمال المركبات المنصوص عليها في قانون السير والمرور ولائحته التنفيذية في الرجوع مباشرة على شركة التأمين للمطالبة بتعويضه عما أصابه من أضرار. أساس ذلك ؟</p> <p>- وجوب اشتغال وثيقة التأمين على السيارات المعدة للتأجير التأمين على المسؤولية المدنية لمستأجري السيارات قبل الغير بمن فيهم سائقها وتغطية المسؤولية المدنية الكاملة الناشئة عن الأضرار الجسدية والخسائر المادية.</p> <p>- عدم جواز إدراج المؤمن في وثيقة التأمين أي شرط يقلل أو يحول دون تغطية تلك الأضرار. مؤدى ذلك : عدم جواز الاحتجاج قبل الغير بأي شرط من هذا القبيل.</p> <p>- ملحق وثيقة التأمين مكمل لها. حدوث تعارض بينهما. تكون العبرة بما في الملحق.</p> <p>- عدم الاعتداد بأي شرط من الشروط الواردة في الملحق قبل المؤمن والمستفيد في حالة تنازعهما في تلك الشروط. إلا بالنسبة للشروط الموقع عليها من كل منهما. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٢٦٥	٣٨	<p>٦٥ - جواز إدراج الأشخاص المستثنين من وثيقة التأمين الموحد المنصوص عليهم في المادة (١/١) من تلك الوثيقة الصادر بها قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل في ملحق وثيقة التأمين وشمولهم بالتأمين عليهم. مقابل مبالغ متفق عليها تلتزم بها شركة التأمين عند حدوث الضرر المؤمن ضده.</p> <p>- سائقي السيارات المستأجرة ومركبات النقل العام وسيارات تعليم القيادة. يستمدون حقهم في التعويض من القانون مباشرة. طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية.</p> <p>- تقدير التعويض الجابر للضرر المستحق لهم. دون سلطة محكمة الموضوع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
٢٧٦	٢٩	<p>٦٦ - قاضي التنفيذ. ينظر الإشكال في التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة. مؤدى ذلك: إصداره حكماً وقتياً من ظاهر الأوراق. ودون المساس بأصل الحق. بوقف التنفيذ أو الاستمرار فيه.</p> <p>- عدم جواز تعمق قاضي التنفيذ في بحث المستندات. لمساس ذلك بحجية الحكم المنفذ به.</p> <p>- قيام منازعة بين طرفي التنفيذ متصل بأصل الحق. توجب على قاضي التنفيذ الحكم برفض الإشكال. والاستمرار في التنفيذ. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٢٩٠	٤٢	<p>٦٧ - حق ورثة المضرور في مطالبة المتبوع بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم شخصياً نتيجة فقد مورثهم عما ارتكبه تابعه من أخطاء حال تأديته وظيفته. المادة (٣١٢) مدني.</p> <p>- تضامنه مع البائع له في الالتزام بأداء التعويض عن الفصل الضار إلى الورثة ولو كانت السيارة مؤمن عليها لدى شركة تأمين وكانوا يستحقون الدية عن القتل الخطأ الذي لحق بمورثهم .</p> <p>- سداد أحدهما للتعويض بيرا ذمة الآخر.</p> <p>- العفو الخاص من رئيس الدولة . أثره : إسقاط العقوبة المقضي بها كلها أو بعضها. دون العقوبات الفرعية ولا الآثار الجنائية أو التدابير الجنائية الأخرى ما لم ينص المرسوم الصادر بالعفو عن ذلك.</p> <p>- عدم ثبوت أن المرسوم الصادر بالعفو قد تضمن الوفاء بالدية المحكوم بها. مؤداه: وجوب إلزام المحكوم عليه بها.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
		<p>٦٨ - اقتصار إلزام المحكمة المدنية بالحكم الصادر في الدعوى الجزائية على ما فصل فيه فصلاً ضرورياً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجزائية وفي الوصف القانوني ونسبته إلى فاعله.</p> <p>- صيرورة الحكم الصادر في الدعوى الجزائية باتاً . أثره: وجوب التزام المحكمة المدنية به ويمتنع عليها إعادة البحث فيما فصل فيه. علة ذلك ؟</p> <p>- الدية الشرعية عقوبة أصلية وتعويض معاً.</p> <p>- الدية الكاملة مقدرة قانوناً بمئتي ألف درهم. عدم القضاء بها كاملة إلا في حالة ثبوت الخطأ في جانب المتهم وحده.</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
٢٩٠	٤٢	<p>- إلزام المطعون ضده بالدية كاملة بثبوت توافر الخطأ كاملاً في جانبه. مؤدى ذلك: عدم مساهمة المجني عليه أو الغير في هذا الخطأ.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٢٩٠	٤٢	<p>٦٩ - استحقاق الدية لا يمنع صاحب الحق فيها من استكمال التعويض عن الأضرار الأخرى التي لحقت به. والتي لا تقي بها الدية شاملاً ذلك ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب المواد (٢٨٢، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٩) من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- خروج التعويض الذي يستحقه الورثة مادياً أو أدبياً نتيجة ما أصاب أشخاصهم من أضرار بسبب فقد مورثهم. عن نطاق التعويض الذي عناه المشرع بحظر الجمع بينه وبين الدية والأرش.</p> <p>- تقدير الحكم المطعون فيه تعويضاً للورثة بخلاف استحقاقهم للدية. صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٢٩٠	٤٢	<p>٧٠ - عدم جواز احتجاج شركة التأمين بالشروط الاستثنائية التي تستبعد مسئوليتها عن تغطية الأضرار. في مواجهة المضرور من الغير. أساس ذلك ؟</p> <p>- سريان النص الوارد في البند الأول من الأخطار المفطاه بموجب وثيقة التأمين ضد المسئولية المدنية والمتضمن استثناء المؤمن له شخصياً وقائد السيارة وقت الحادث وأفراد عائلتيهما والأشخاص الذين يعملون لدى المؤمن له إذا ما أصيبوا في أثناء العمل وبسببه من التغطية التأمينية . بين الشركة المؤمنة وبين المؤمن له أو قائد السيارة المؤمن عليها وقت الحادث.</p> <p>- حق شركة التأمين في الرجوع على المؤمن له وقائدها بما تكون قد أدته فعلاً من تعويض لثبوت أن سائق السيارة كان بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تجيز له قيادة السيارة.</p> <p>- إقامة المضرور الدعوى للمطالبة بالتعويض. لا يكفي بمجرد الرجوع الشركة على المؤمن له لمطالبته بما عسى أن يقضى به عليها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٢، ٦٤١ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
		<p>٧١ - عقد القرض المصرفي. ماهيته ؟</p> <p>- التزام المقرض بسداد مبلغ القرض وفوائده في المواعيد والشروط المتفق عليها.</p> <p>- عبء إثبات الوفاء بالالتزام وقوعه على عاتق من التزم به.</p> <p>- جواز ضمان القرض تأمينات عينية أو شخصية.</p>

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
٢١٦	٤٦	<ul style="list-style-type: none"> - الرهن العقاري يضمن رصيد الدين. - الرهن التأميني في معنى المادة (١٣٩٩) من قانون المعاملات المدنية. ماهيته ؟ - متى ينتفي الرهن التأميني في معنى المادة (١٤٤٠) من ذات القانون ؟ - الرهن التأميني عدم زواله إلا بزوال الدين سبب الرهن. - وجوب الالتزام بما اتفق عليه في العقد على سداد الدين في المواعيد المحددة للأقساط. أو سداد دفعة واحدة إذا تخلف المدين عن سداد قسط منها في موعده. الإخلال بهذا الالتزام. يوجب تنفيذ الشرط الوارد فيه بسداد كامل الدين دفعة واحدة. - نصوص عقد القرض. هي الحاكمة للعلاقة بين الطرفين. - الحكم بصحة عقد الاستثمار الوارد على العقار المرهون ضماناً للقرض الذي لم يخصص فيه البنك بصفته دائن مرتهن. لا يظهر العقار من الرهن. مؤدى ذلك : حق البنك في تتبع العقار والتنفيذ عليه في أي يد لاستيفاء ماله من دين . مثال . - الجدل الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال. <p>(الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٢٢٤	٤٧	<ul style="list-style-type: none"> - الشريك في الشركة المساهمة العامة لا يسأل إلا بمقدار حصته في رأس المال المادة (٦٤) من قانون الشركات التجارية. مثال. - تقدير مبررات فسخ العقد. من سلطة محكمة الموضوع لها أن تحكم بالفسخ أو ترفضه إن قدرت أن الإخلال الحاصل قليل الأهمية. متى كان سائغاً. مثال لتقدير سائغ. <p>(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٢٢٤	٤٧	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بتقرير الخبير . من رأت أنه كاف لتكوين عقيدتها. - هي غير ملزمة بإعادة المأمورية إلى الخبير لإعادة فحص اعتراضات الخصوم. متى رأت أن تلك الاعتراضات ليس فيها ما يستأهل الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير. مثال. <p>(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - التقايل من العقد أو التماسخ. عدم تحققه إلا بالإيجاب والقبول الذي يدل على تلاقي الآراء فيه على حل العقد. - جواز أن يكون ذلك صريحاً أو ضمناً. مثال.

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
٣٢٤	٤٧	<p>- استخلاص توافر ذلك. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٣٥	٤٩	<p>٧٥ - عدم انطباق أحكام المادة (٤٧٦) من قانون المعاملات المدنية المتعلقة بسماع الدعوى. على المنازعات المتعلقة بحقوق التجار والصناع عن معاملات مارسوها قبل بعضهم البعض. التي يحكمها قانون المعاملات التجارية. مثال.</p> <p>- الفوائد التأخيرية في المعاملات التجارية استحقاقها. مناطه: تأخر المدين في الوفاء بالتزام محله مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت طلبه. أو من الممكن تحديد مقداره وفق أسس ثابتة لا يكون للقضاء سلطة في تقديرها.</p> <p>- المنازعة في استحقاق المبلغ كله أو بعضه. لا أثر لها في تعيين المقدار. كفاية التأخر في الوفاء بالدين لقيام الضرر في حق الدائن من تاريخ المطالبة القضائية.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٤١	٥٠	<p>٧٦ - الطعن بالصورية وجوب أن يكون صريحاً واضحاً. عدم كفاية مجرد الطعن بالتواطؤ أو الاحتيال . علة ذلك ؟</p> <p>- تقدير القرائن على قيام الصورية وكفايتها في إثباتها . موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- تصرفات الوكيل الخارجة عن حدود وكالته. عدم نفاذها في حق الأصل إلا بإجازته لها.</p> <p>- وجوب تحري الغير المتعاقد مع الوكيل عن صفته وحدود وكالته. والتثبت من انصراف أثر التصرف إلى الأصل.</p> <p>- تحمله نتيجة تقصيره في ذلك. إلا إذا أسهم الأصل بخطئه سلباً أو إيجاباً في خلق مظهر خارجي من شأنه إيهام الغير حسن النية وجعله معذوراً في الاعتقاد وقيام الوكالة واتساعها بهذا التصرف.</p> <p>- حق الغير في هذه الحالة في التمسك بانصراف أثر التصرف إلى الأصل على أساس الوكالة الظاهرة. متى كان قد سلك في تعامله سلوكاً مألوفاً لا يشوبه خطأ غير مفتقر. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٢٤١	٥٠	<p>٧٧ - تقدير قيام الضرر ومقدار التعويض الجابر له. موضوعي. متى كان سائغاً.</p> <p>- جواز إنقاص القاضي للتعويض بقدر مساهمة المضرور فيه. أو لا ينقصه إذا كان خطأ المضرور لا يتناسب مع جسامة خطأ مرتكب الفعل الضار.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
		(والقواعد أرقام ٢٨ ، ١٨٣ ، ١٩٨ ، ٢٣٥ ، ٢٦٥ ، ١١٤٤ ، ١٢٣٠ ، ١٤٤٩)
٢٥١	٥٢	<p>٧٨ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال.</p> <p>- تقدير توافر الخطأ أو التقصير الموجب للمسئولية. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بتقرير الخبير أو طرحه. حسبما تطمئن إليه. مثال.</p> <p>- حق الدائن المرتهن في استعمال الحقوق المنصوص عليها في المادتين (١٧٤، ١٧٥) من قانون المعاملات التجارية أولاً يستعملها حسب مشيئته.</p> <p>- استعمال الحق الجائز شرعاً. سلباً أو إيجاباً. لا يرتب ضماناً. المادة (١٠٤) من قانون المعاملات التجارية.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٢٥٨	٥٣	<p>٧٩ - التنازل عن الحق. مؤداه : انقضاء الحق وعدم جواز معاودة المطالبة به.</p> <p>- الصلح عقد يحسم به النزاع بين أطرافه سواء كان النزاع قائماً أو محتملاً. مؤدى ذلك : عدم جواز معاودة نظر تلك المنازعات.</p> <p>(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
		<p>٨٠ - عدم جواز قصر نطاق النص الوارد في المادة (٢٦) من قانون السير والمرور بشأن حق كل من أصابه ضرر جسماني بسبب استعمال السيارة في الرجوع على شركة التأمين بالتعويض. على حالات معينة دون أخرى أو في الطريق العام أو أي مكان آخر. أو في حالة سيرها أو وقوفها في الطريق أو خارجه.</p> <p>- حق المضرور في الرجوع على شركة التأمين مباشرة للمطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر.</p> <p>- عدم جواز إدراج المؤمن في وثيقة التأمين . أي شرط يقلل أو يحول دون تغطية مسؤوليته كاملة عن الوفاة أو الإصابة أو الأضرار المادية. أساس ذلك ؟</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٣٦١	٥٤	<ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز الاحتجاج في مواجهة الغير المضرور بأي شرط يرد في وثيقة التأمين يقلل أو يحول دون مسئولية الشركة المؤمن لديها عن التعويض . علة ذلك ؟ - للشركة الرجوع على المؤمن له بموجب تلك الشروط . <p>(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٣٦٧	٥٥	<p>٨١</p> <ul style="list-style-type: none"> - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبما يتفق وحسن النية. المادة (٢٤٦) مدني . - عدم اقتصار الالتزام على ما ورد في العقد بل يشتمل على ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف. - حق المتعاقد في الامتناع على سداد الأقساط متى كان المتعاقد معه قد امتنع عن تنفيذ التزامه. المادة (٢٤٧) مدني. - حق المتعاقد في طلب فسخ العقد إذا ما تبين له إخلال المتعاقد معه بالتزاماته بخطأ منه أو لعدم جديته. - عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين . عن تنفيذ التزامه بغير مبرر. - تحديد أي من المتعاقدين قصر في تنفيذ التزامه أو نفى هذا التقصير. موضوعي. متى كان سائفاً. - حق كل من المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ التزامه. إذا امتنع الآخر عن تنفيذ ما التزم به. - حق المشتري حبس الثمن. متى أخل البائع بأحد التزاماته. - تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٣٦٧	٥٥	<p>٨٢</p> <ul style="list-style-type: none"> - ثبوت أن الطاعنة هي من أخلت بالتزاماتها. مما أدى إلى فسخ العقد. القضاء للمطعون ضدها بالتعويض عما أصابها من ضرر. لا عيب. <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٣٦٧	٥٥	<p>٨٣</p> <ul style="list-style-type: none"> - التناقض الذي يعيب الحكم. ماهيته ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٢٧٧	٥٦	<p>٨٤ - القانون الواجب التطبيق على المطالبة بحق الفندق في المطالبة بقيمة الخدمات التي قدمها لعملائه هو النص الوارد في المادة (٤٧٦) من قانون المعاملات المدنية. بشأن التقادم. وليس النص الوارد في المادة (٩٥) من قانون المعاملات التجارية. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٢٨٠	٥٧	<p>٨٥ - انحلال الشركة المحددة المدة بحلول أجلها المنصوص عليه في العقد بقوة القانون ولو لم تكن قد حققت الغرض من إنشائها.</p> <p>- جواز اتفاق الشركاء جميعاً كتابةً على إطالة مدتها. إلا إذا نص في العقد على أغلبية محددة لإجراء التعديل. المادة (٢٨١) من قانون الشركات التجارية.</p> <p>- جواز أن يكون الاتفاق على مد مدة الشركة ضمناً. ويمتد في هذه الحالة سنة فأخرى بذات الشروط وتكون امتداداً للشركة الأصلية .</p> <p>- استخلاص الامتداد الضمني من ظروف الحال . موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- مناط حجية الأمر المقضي به في معنى المادة (٤٩) من قانون الإثبات. ماهيته ؟</p> <p>- استخلاص وحدة الموضوع في الدعويين من عدمه . موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٢٨٦	٥٨	<p>٨٦ - عدم جواز إثبات الوفاء بأجرة العامل إلا بالكتابة أو الإقرار أو اليمين. المادة (٥٨) من قانون العمل.</p> <p>- عدم إقامة الطاعنة الدليل طبقاً للنص المار بيانه على سدادها لمستحقات المطعون ضده. القضاء بإلزامها به. صحيح. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٢٨٦	٥٨	<p>٨٧ - جواز إنهاء عقد العمل غير محدد المدة. شرطه: التقيد بأحكام قانون العمل المتعلقة بالإنذار ولأسباب مقبولة ودون تعسف.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تقدير توافر مبررات فصل العامل من عدمه. ما دام سائفاً. مثال لتقدير سائغ لعدم توافر مبررات الفصل.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
٢٩٥	٦٠	<p>٨٨ - تقديم النيابة العامة مذكرة بالرأي في الدعاوى والمنازعات الخاصة بعديمي الأهلية وناقصيتها والغائبين والمفقودين . كافٍ لتحقيق موجبات نص المادة ٦١ من قانون الإجراءات المدنية. ولو كان بتقويضها الرأي للمحكمة.</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢)</p>
٢٩٥	٦٠	<p>٨٩ - حق الغير المضرور من حوادث السيارات في مطالبة شركة التأمين مباشرة بتعويضه عما أصابه من أضرار بدنية أو مادية من الحادث . أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم جواز احتجاج الشركة المؤمنة قبله بأي شروط استثنائية تستبعد مسئوليتها عن الحادث أو تنقص منها تكون قد وردت في عقد التأمين. أساس ذلك ؟</p> <p>- حق شركة التأمين في الرجوع على قائد السيارة بما تكون قد دفعته فعلاً من تعويض للمضرور. حال ثبوت قيادته للسيارة تحت تأثير المواد الكحولية. أساس ذلك ؟</p> <p>- مطالبتها له قبل السداد الفعلي . عدم قبوله.</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢)</p>
٢٩٥	٦٠	<p>٩٠ - حق ورثة المتوفى في المطالبة بالتعويض عما لحق بأشخاصهم من أضرار مادية أو أدبية نتيجة وفاة مورثهم.</p> <p>- تقدير قيمة التعويض عن الأضرار بمبلغ إجمالي من سلطة محكمة الموضوع. متى كشفت عن عناصر تلك الأضرار وكانت نتيجة طبيعية للفعل الضار. مثال.</p> <p>- إعالة المتوفى لزوجته وأولاده القصر حال حياته. هي الأصل الظاهر. مثال .</p> <p>- عبء إثبات ما يخالف ذلك. وقوعه على عاتق من يدعيه.</p> <p>- نفقة الأم على ذمة ابنها بعد وفاة زوجها وكبر سنها .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢)</p>
٤٠٢	٦١	<p>٩١ - التصرفات التي يجريها مستثمر المؤسسة التجارية الخاصة أو المنشأة الفردية أو مستأجرها باسمها. انصراف آثارها إليه. دون صاحبها. ما دام المتعامل معه يعلم أنه مستثمر أو مستأجر لها وأن صاحبها مجرد كفيل رخصة.</p> <p>- استخلاص ذلك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٩)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٤٠٦	٦٢	<p>٩٢ - عقد الإقالة من عقد البيع. يعتبر عقداً جديداً لا ينطبق عليه أية شروط وردت في عقد البيع التي تمت الإقالة منه .</p> <p>- انعقاد الاختصاص بنظر النزاع بشأنه للمحكمة التي يقع بدائرتها موطن المدعى عليه. أو المحكمة التجارية التي تم الاتفاق في دائرتها.</p> <p>- المدعي بالخيار بينهما ولو اتفق الطرفان على اختصاص محكمة أخرى. المادة ٥/٢١ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٣)</p>
٤٠٦	٦٢	<p>٩٣ - اتفاق الطرفان في العقد على مقدار التعويض. أثره : وجوب إعمال ما اتفقا عليه وإعفاء الدائن من إثبات وقوع الضرر. وانتقال عبء إثبات عدم وقوع الضرر على المدين. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>- جواز تعديل القاضي مقدار التعويض المتفق عليه بناءً على طلب أحد طرفي الاتفاق بحيث يجعل التقدير مساوياً للضرر.</p> <p>- بطلان أي اتفاق يخالف ذلك. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٣)</p>
٤١١	٦٣	<p>٩٤ - إبداء الرأي الموجب لعدم صلاحية القضاة في معنى المادة ١١٤ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته ؟</p> <p>- اشتراك القاضي في حكم اقتصر القضاء فيه على الحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى دون إبداء الرأي في موضوعها. لا يفقد القاضي صلاحيته للنظر في الدعوى. أساس ذلك وعلته ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٣)</p>
٤٢٢	٦٥	<p>٩٥ - الخطأ والضرر والضمان. في معنى المواد (٢٩٢، ٢٨٤، ٨٣) من قانون المعاملات المدنية. ماهيتها ؟</p> <p>- اتفاق هذا المعنى مع مذهب الفقه المالكي.</p> <p>- استخلاص الخطأ الموجب للتعويض ومقدار التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٥)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
٤٢٨	٦٦	<p>٩٦ - عدم سماع الدعوى بالحقوق العمالية سواء ما كان منها ناشئاً عن قانون المعاملات المدنية أو قانون العمل أو عقد العمل. متى مضى عليها سنة من تاريخ الاستحقاق.</p> <p>- احتساب مدة السنة من تاريخ استحقاق الحق. دون ارتباط بميعاد صرفه. المادتين (٢/٦) من قانون العمل و (٤٧٨) من قانون المعاملات المدنية .</p> <p>- تقدير قيام العذر الشرعي الواقف لمرور الزمان المانع من سماع الدعوى طبقاً للمادة (١/٤٨١) مدني . موضوعي . ما دام سائفاً .</p> <p>- المانع الناشئ عن تقصير الدائن في المطالبة بحقه. لا يوقف سريان التقادم.</p> <p>- الطلب الجازم في المطالبة القضائية بالحق. هو الذي يقطع التقادم المسقط للمطالبة بهذا الحق وما لحقه من توابع تجب بوجوبه أو تسقط بسقوطه.</p> <p>- تغاير الحقوق أو تغاير مصدرها. لا يقطع الطلب الحاصل لأحدها مدة التقادم بالنسبة للحق الآخر. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٥)</p>
٤٣٥	٦٧	<p>٩٧ - سقوط الخصومة في الدعوى المنصوص عليه في المادة (١٠٦) من قانون الإجراءات المدنية. شرطه: أن يكون عدم السير في الدعوى راجعاً إلى فعل المدعي أو امتناعه.</p> <p>- القضاء برفض الدفع بسقوط الخصومة لعدم توافر الشرط بأسباب سائفة. صحيح. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧١٧، ٧٤٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
٤٣٥	٦٧	<p>٩٨ - متى لا يكون الرد قاصراً؟ مثال لرد غير قاصر في دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة .</p> <p>(الطعن رقم ٧١٧، ٧٤٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
٤٣٥	٦٧	<p>٩٩ - استبعاد محكمة الموضوع لمذكرة أو مستندات. قدمت لها أثناء فترة حجز الدعوى للحكم. لم يعلن للخصم ولم يطلع عليها. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم بيان الطاعن الدفاع الجوهري الذي أغفله الحكم المطعون فيه. مؤداه : عدم القبول . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧١٧، ٧٤٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
٤٤٣	٦٨	<p>١٠٠ - كفالة الرخصة التجارية التي يقدمها المواطن للأجنبي. دون أن تصاحبها مشاركة مالية صراحة أو ضمناً أو بالعمل. قصرها على تقديم المواطن إلى جهة الإدارة ما يحملها على الإطمئنان والثقة في قدرة الأجنبي على ممارسة التجارة داخل الدولة. عدم تجاوز أثر ذلك نطاق مساءلته أمام جهة الإدارة عن الترخيص.</p> <p>- عدم انصراف مدلولها إلى الكفالة بمعناها القانوني بضم ذمة الكفيل إلى ذمة المدين المكفول في تنفيذ التزامه.</p> <p>- الرخصة التجارية. عدم كفايتها بمجرد إثبات مسئولية صاحبها عن الالتزامات التي على المنشأة أو التصرفات التي تجري باسمها. إلا إذا أثبت أن من أجرى التصرف هو صاحب المؤسسة أو من ينوب عنه. أو أن نيابته تتسع لما أجراه من تصرف.</p> <p>- التصرفات التي يجريها مستأجر المؤسسة أو مستثمرها. انصرافها إلى ذمته هو وليس إلى ذمة صاحب الترخيص.</p> <p>- تقدير علم الغير بالاتفاق المبرم بين صاحب الرخصة ومستأجرها أو المستثمر لها. موضوعي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
٤٦٠	٧١	<p>١٠١ - اختصاص القضاء المستعجل بدعوى إثبات الحالة. متى توافر فيها شرط الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق. وكانت الغاية منها إثبات دليل يخشى زواله. مثال. بشأن طلب نذب خبير لفحص حالة التربة.</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٧،٥٧٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٤٦٠	٧١	<p>١٠٢ - وجوب تحرير الخبير محضراً بأعماله يشتمل على بيان بحضور الخصوم وأقوالهم وملاحظاتهم موقع عليه منهم. ما لم يكن لديهم مانع من ذلك يذكر في المحضر. وبيان الأعمال التي قام بها تفصيلاً وأقوال الأشخاص الذين سمعهم. أساس ذلك؟</p> <p>- وقوع عيب في الإجراءات التالية لدعوة الخصوم أو نقص جوهري لم يتحقق بسببه الغاية من الإجراء. أثره: بطلان الإجراء. أساس ذلك؟</p> <p>- عدم وقوع البطلان إلا في المسائل التي يتعلق فيها بالنظام العام. إلا إذا تحققت الغاية منه فلا يقع البطلان رغم النص عليه. أساس ذلك؟</p> <p>- زوال البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته صراحة أو ضمناً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٧،٥٧٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
٤٦٨	٧٢	<p>١٠٣ - الحكم بتعويض العامل عن فصله من العمل فضلاً تعسفياً لعدم تحرير محضر بالإجراءات التي اتخذت معه عملاً بأحكام قانون العمل قبل فصله. صحيح. ولو كانت الجهة صاحبة العمل قد أذنته وحققت معه فعلاً. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٣٣، ٩٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٤٦٨	٧٢	<p>١٠٤ - غرفة التجارة والصناعة. من أشخاص القانون الخاص. مؤدى ذلك : قراراتها ليست قرارات إدارية وموظفوها يخضعون لأحكام قانون العمل الاتحادي. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٣٣، ٩٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٤٧٨	٧٤	<p>١٠٥ جواز الطعن بالاستئناف على القرارات الصادرة من قاضي التنفيذ للمنازعة في صحتها بالحجز على أموال لا يجوز الحجز عليها أو بيعها. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٢)</p>
٤٨٤	٧٥	<p>١٠٦ - متى تتحقق مسئولية الشخص عن الأشياء التي تتطلب عناية خاصة في معنى المادة (٣١٠) من قانون المعاملات المدنية؟ مثال.</p> <p>- درئ المسئولية لا يكون إلا بنفي رابطة السببية بين الشيء والضرر بإثبات قيام السبب الأجنبي الذي لا يمكن التحرز منه أو خطأ الغير. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٢)</p>
٤٨٤	٧٥	<p>١٠٧ - مناهات المسئولية المدنية في معنى المادتين (٢٨٢، ٢٨٣) من قانون المعاملات المدنية؟</p> <p>- تحقق المسئولية المدنية عن الضرر إما بطريق المباشرة أو بطريق التسبب.</p> <p>- المقصود بالمباشرة . ماهيتها ؟</p> <p>- المقصود بالتسبب . ماهيته ؟</p> <p>- عدم مسئولية الشخص عند الأضرار الناشئة عن الشيء متى ثبت انقطاع رابطة السببية. بين الشيء والضرر الناجم عنه. مثال بشأن حريق في مخلفات.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٢)</p>
		<p>١٠٨ - إغفال محكمة الموضوع ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى. لا يعيب الحكم متى كان نص القانون الواجب التطبيق مفهوماً مما أوردته من وقائع وأسباب وأفصحت عن القاعدة القانونية التي طبقها حتى يستبين مدى صحة تطبيقها للقانون. مثال.</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفحة	
٧٧	٤٩٦	<p>- محكمة الاستئناف غير ملزمة ببيان سبب إلغائها للحكم المستأنف أو تعديله حسبها إيرادها أسباباً تكفي لحمل قضائها. مثال لتسبيب غير معيب.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
٧٧	٤٩٦	<p>١٠٩ - صورة الورقة العرفية. لا قيمة لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل.</p> <p>- جحد الخصم للصورة. يفقدها حجيتها في الإثبات.</p> <p>- القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى لخلوها من ثمة دليل سوى صور ضوئية للمستندات جردها المحتج بها عليه. ولم تقدم أصولها. صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
٧٨	٥٠١	<p>١١٠ - ميعاد المسافة مقداره عشرة أيام. إضافته إلى ميعاد الاستئناف بحيث يكوناً معاً ميعاداً واحداً متواصلاً. المادتان (١٥٩، ١٢) من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- ميعاد المسافة مقرر لمن كان موطنه داخل الدولة يقع خارج دائرة محكمة الاستئناف. علة ذلك ؟</p> <p>- المقصود بالموطن الذي يحسب ميعاد المسافة على أساسه. هو المكان الذي اتخذته الخصم موطناً له أثناء التقاضي أمام محكمة أول درجة. ولو كان له موطن آخر في الدولة خارج دائرة المحكمة.</p> <p>- تقديم الطاعنة صورة عقد إيجار لمسكن في إمارة دبي لإضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الاستئناف. عدم جواز الالتفات إليه لعدم تقديمه أمام محكمة الموضوع. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
٧٨	٥٠١	<p>١١١ - اعتبار الحكم حضورياً في حق المدعى عليه. إذا حضر في أية جلسة. أو أودع مذكرة بدفاعه. ولو تخلف بعد ذلك. مثال.</p> <p>- ميعاد الاستئناف ثلاثون يوماً. تبدأ من اليوم التالي لصدور الحكم. إن كان حضورياً. ومن تاريخ إعلانه للمحكوم عليه في الأحوال التي يكون قد تخلف فيها عن حضور جميع الجلسات ولم يقدم مذكرة بدفاعه.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢٤)</p>
٨٠	٥١١	<p>١١٢ - اشتغال الدعوى على طلبات غير مقدرة القيمة. مؤداه : جواز الطعن عليها بالنقض. ولو كان الطلب الأصلي تقل قيمته عن القيمة المقدرة للطعن بالنقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٧)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٥١١	٨٠	١١٣ - عدم جواز الإبراء عن دين مستقبل . جوازه عن الدين الحال. المادة (٤٧٠) من قانون المعاملات المدنية. مثال بشأن أجور وبدلات عمالية. (الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٧)
٥١٩	٨٢	١١٤ - إشارة الطاعن في مذكرته إلى وجود استئناف آخر دون أن يبين صلته بالاستئناف المطعون فيه ولم ينبه المحكمة إلى أنه عن ذات الحكم ولم يطلب منها ضمه. التفاتها عن ضم هذا الاستئناف . لا عيب . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)
٥١٩	٨٢	١١٥ - الدفع بالتقادم أو بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان. عدم تعلقه بالنظام العام. - عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام النقض. مثال. (الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)
٥١٩	٨٢	١١٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما إذا كان الفصل تعسفياً من عدمه. موضوعي ما دام سائفاً. مثال لاستخلاص سائغ لفصل تعسفي. (الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)
٥١٩	٨٢	١١٧ - حق العامل في الحصول على أجره عن أيام الأجازة السنوية التي لم يحصل عليها إذا فصل من العمل أو تركه بعد فترة الإنذار المقررة قانوناً. - احتساب هذا البديل على أساس الأجر الذي كان يتقاضاه العامل وقت استحقاق الأجازة. - الأجر. هو كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله بموجب عقد العمل. - اشتماله كل منحة تعطى للعامل جزاء أمانته أو كفاءته . إذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقد العمل أو نظام العمل الداخلي للمنشأة أو جرى العرف أو التعامل بمنحها حتى أصبح عمال المنشأة يعتبرونها جزءاً من الأجر. (الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)
٥٢٥	٨٣	١١٨ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. أساس ذلك ؟ - الطلب الذي لا مصلحة لصاحبه فيه. عدم قبوله. مثال. - عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب ليس له تأثير في الدعوى. مثال. - القضاء لوالدة المتوفي بالتعويض. دون أن تثبت أن ولدها كان يعولها قبل وفاته. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
٥٣٠	٨٤	<p>١١٩ - اعتبار الورثة من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثهم تتعلق بحقوق لهم مصدرها القانون.</p> <p>- الوارث خلف عام للمورث تنتقل إليه حقوق مورثه.</p> <p>- حقه في إثبات صورية عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثهم.</p> <p>- انصراف نية المورث إلى الاحتيال على قواعد الموارث بنقل ملكية العقار من ملكيته إلى ملكية الموهوب له أو الموصى له بالبيع . مؤداه : حق الوارث في إثبات هذا الاحتيال بكافة طرق الإثبات. ومنها شهادة الشهود. لا يغير من ذلك كون عقد البيع ثابتاً بسند عريفي أو بسند رسمي . أساس ذلك ؟</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في إسباغ الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى. دون التقيد في ذلك بما يصفها به الخصوم. تحت رقابة محكمة النقض. مثال لتكييف صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>١٢٠ - تقدير أقوال الشهود . موضوعي. ما دام سائغاً.</p> <p>- حقها في الأخذ بشهادة الشاهد ولو كان أصلاً أو فرعاً للمشهود له. ما لم يثبت أن شهادته تجر له مغنماً أو تدفع عنه مغراً.</p> <p>- وقوع عبء إثبات المغنم أو المغرم على عاتق من يدعيه.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
		<p>١٢١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها استخلاص الصورية. موضوعي.</p> <p>- عدم جواز إنكار الخصم صور ضوئية لمحرر عريفي. لا يحمل توقيعاً منسوباً له.</p> <p>- حقه في نفي ما تضمنته بكافة طرق الإثبات.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في الاستناد إلى هذه الصور باعتبارها قرينة قضائية بجانب أدلة وقرائن أخرى.</p> <p>- تعيب الحكم في قرينة أو دليل . لا يؤثر في قضائه . ما دامت الأدلة والقرائن الأخرى التي عول عليها كافية لحمله.</p> <p>- المستندات المبينة بالمادة (١٣) من قانون الإثبات الصادرة من الجهات الرسمية بدولة خارج دولة الإمارات اعتبارها مستندات عرفية في دولة الإمارات.</p>

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
٥٣٠	٨٤	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب التصديق عليها من الجهات الرسمية لقبولها في الإثبات في الدولة. - طلب ندب الخبرة في الدعوى. ليس حقاً للخصوم يتعين على المحكمة إجابتهم إليه. <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<ul style="list-style-type: none"> - إنزال الحكم أحكام المواد (١٢٥٨، ١٢٦٠) من قانون المعاملات المدنية على واقعة الدعوى باعتبار أن التصرف في حقيقته هبة وقعت في مرض الموت تعتبر بمثابة وصية لوارث . لا تجوز إلا بإجازة الورثة لها. دون أحكام المادتين (٥٩٨، ٥٩٩) من ذات القانون. صحيح. <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<ul style="list-style-type: none"> - تكييف الحكم تصرف المورثة على أنه هبة في مرض الموت تأخذ حكم الوصية التي لا تنفذ في حق المطعون ضدها لعدم إجازتها له. التقات الحكم عن تحديد حصص الطاعنين اللذين أجازا التصرف . لا عيب . علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها واستخلاص الحقيقة منها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال في استخلاص سائغ لتكييف العقد على أنه تصرف في مرض الموت تسري عليه أحكام الوصية. - تقييد التصرف الحاصل في مرض الموت. مرجعه إلى تعلق حق الورثة بأموال المورث من وقت مرضه. <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٤٥	٨٥	<ul style="list-style-type: none"> - استناد الحكم المطعون فيه إلى أسباب لا تنطبق على واقعة الدعوى. لا يعيبه. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. - سلطة محكمة النقض في أن ترده إلى سنده من صحيح القانون. - محكمة الموضوع غير ملزمة بطلب إجراء تحقيق لإثبات تزوير محرر. متى رأت أن هذا الطلب غير منتج في النزاع. وأن وقائع الدعوى ومستنداتها بها ما يكفي لإقناعها بصحة المحرر أو تزويره. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٥٤٥	٨٥	<ul style="list-style-type: none"> - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق أو الانتقال للمعاينة متى رأت في أوراق الدعوى ومستنداتها. ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>

نقضي		نقضي
القائمة	الصفحة	
٥٥٢	٨٦	<p>١٢٧ - عدم جواز رفع الدعوى في النزاع المتفق فيه على اللجوء إلى التحكيم.</p> <p>- لجوء أحد طرفي النزاع إلى المحكمة لرفع دعوى في هذا النزاع. يوجب على خصمه إذا أراد التمسك بشرط التحكيم أن يعترض على ذلك في الجلسة الأولى لنظر الدعوى.</p> <p>- عدم اعتراضه في الجلسة الأولى. أثره : اعتبار شرط التحكيم لاغياً والاستمرار في نظر الدعوى.</p> <p>- الاعتراض في الجلسة الأولى. أثره : وجوب القضاء بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم.</p> <p>- المقصود بالجلسة الأولى. أنها الجلسة التي يحضر فيها المدعى عليه أو وكيله لأول مرة أمام المحكمة. مثال لحضور الطاعن لأول مرة دون الاعتراض على الدعوى لوجود شرط التحكيم.</p> <p>- رفض الدفع بوجود شرط التحكيم لإبدائه بعد الجلسة الأولى . صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)</p>
٥٥٢	٨٦	<p>١٢٨ - استطراد الحكم إلى تقارير قانونية لا تؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها. لا عيب . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)</p>
		<p>١٢٩ - حق الملتزم في الالتزامات التبادلية الامتناع عن تسليم الشيء الملتزم به. حتى يستوفي كامل حقوقه المرتبطة بهذا الشيء. المواد ٤١٦، ٤١٥، ٤١٤ من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- اتساع قاعدة الاحتباس لجميع الحالات التي يكون للمدين فيها الامتناع عن الوفاء استناداً إلى الحق في الاحتباس. متى امتنع الدائن عن الوفاء مما عليه من التزام مقابل نشأ بسبب التزام هذا المدين. وكان مرتبطاً به. سواء كان الارتباط قانونياً أو مادياً أو موضوعياً .</p> <p>- تحقق ذلك إذا كانت العلاقة بين الحابس ومن استحق الشيء المحبوس كان منشأها واقعة حيازة أو إحراز للشيء المحبوس دون رابطة أخرى تربط بينهما. شرطه : أن يكون حق الحابس الحائز قد نجم من الشيء ذاته.</p> <p>- تحقق هذه الصورة في حالتين أولهما : أن يكون قد أنفق على الشيء مصروفات ضرورية أو نافعة لحفظه فيحق له استرداده. وثانيهما : أن يكون قد أصابه من الشيء ضرر يستحق عنه تعويضاً.</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
٥٥٢	٨٦	<p>- مثال لتوافر حق الحبس نشأ من مذكرة تفاهم لم تكتمل بالإرادة المنفردة من جانب الطاعن.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)</p>
٥٥٢	٨٦	<p>١٣٠ - سلطة محكمة الموضوع في تكييف الدعوى ووصفها الوصف الصحيح في القانون. مما تستخلصه من وقائع الدعوى ومستنداتها وطلبات الخصوم فيها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)</p>
٥٥٢	٨٦	<p>١٣١ - وجوب تقيد محكمة الموضوع بطلبات الخصوم في الدعوى. دون تجاوزها أو القضاء بغيرها. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون. مثال لالتزام المحكمة بالطلبات.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣٠)</p>
٥٦٨	٨٧	<p>١٣٢ - انصراف كافة تصرفات الوكيل أو النائب الاتفاقي أو القانوني إلى أصيل. ما دامت في حدود وكالته أو إنابته. المادة ١٥٣ من قانون المعاملات المدنية.</p> <p>- إصدار الوكيل شيكاً والتوقيع عليه. مؤداه : مسئوليته شخصياً في ماله الخاص قبل المظهرين وحامل الشيك عن أداء مقابل الوفاء إليهم بالإضافة إلى مسئولية الأصيل.</p> <p>- عدم إعفاء الوكيل من هذه المسئولية. إلا إذا أثبت عند الإنكار أن الموكل صاحب الحساب المسحوب منه كان لديه وقت إصدار الشيك مقابل وفاء له.</p> <p>- إخفاقه في إثبات ذلك. أثره : ضمانه للوفاء بقيمة الشيك إلى المظهرين وحامل الشيك. ولو عمل الاحتجاج بعدم الوفاء بعد المواعيد المقررة. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٠، ١٠٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٣١)</p>
		<p>١٣٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. ومن بينها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحججهم والرد عليها استقلالاً ما دام في قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لتلك الحجج.</p>

نقض		نقض
القائمة	الصفة	
٥٦٨	٨٧	<p>- أخذها بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه . مفاده : أنها لم تجد في المطاعن الموجهة إليه ما يستوجب الرد على استقلال. مثال .</p> <p>الجدل الموضوعي عدم جواز إثارته أمام النقض.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣١)</p>
٥٦٨	٨٧	<p>١٣٤ - المحررات الصادرة في خارج الدولة والمصدق عليها ممن يمثلها ومن الجهات الرسمية في الدولة التي صدرت منها. قبولها في الإثبات في دولة الإمارات المادة ١٢٠ إثبات . مثال لتوكيل صدر خارج الدولة ومصدق عليه من الجهات المختصة.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣١)</p>
		<p>١٣٥ - عدم جواز اشتراط الفائدة في الشيك.</p> <p>- اشتراطها. مؤداه : بطلان الشرط ويبقى الشيك صالحاً لإثبات العلاقة بين طرفيه دون قيمة المبلغ الوارد فيه.</p> <p>- مراعاة المبادئ الأساسية والأحكام القطعية للشرعية الإسلامية. سموها على اعتبارات النظام العام.</p> <p>- المضاربة والقراض في الشريعة الإسلامية وفي معنى المادة ٦٩٣ من قانون المعاملات المدنية وما بعدها؟</p> <p>- شركة المضاربة في معنى المادتين ٦٩٤، ٦٩٣ من قانون المعاملات المدنية. ماهيتها. وشروط صحتها؟</p> <p>- عدم جواز اشتراط ضمان المضارب لرأس المال في حال ضياعه أو تلفه بغير تفريط منه. اشتراطه . مؤداه : فساد عقد المضاربة ولا يُعمل به . المادة ٦٩٦ من ذات القانون. علة ذلك ؟</p> <p>- اشتراك المضارب ورب المال في الربح بالنسبة المتفق عليها. فإن لم يتفقا قسم الربح وفقاً لما جرى عليه العرف . وإلا قسم مناصفة. المادة ٧٠٣ من ذات القانون.</p> <p>- تحمل رب المال وحده الخسارة . وبطلان أي شرط يخالف ذلك المادة ١/٧٠٤ من ذات القانون.</p> <p>- إجماع علماء المسلمين على بطلان اشتراط مبالغ معينة لأحد المضاربين أو لرب المال.</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
٥٦٨	٨٧	<ul style="list-style-type: none"> - فساد المضاربة بوجود أحد تلك الشروط. مؤداه : انقطاع الشركة ويلزم المضارب برد رأس المال إلى صاحبه ومعه الربح كله. وله أجر المثل إذا كان قد باشر العمل . - الإقرار القضائي. في معنى المادة ٥١ من قانون الإثبات وما بعدها. ماهيته ؟ <p>(الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢١)</p>
٥٨٢	٨٨	<ul style="list-style-type: none"> ١٣٦ - عدم تحول الشركة من مجرد فكرة تم الاتفاق عليها بين الشركاء. إلى مباشرة عملها ومزاولة نشاطها وما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات. قيام نزاع بين الشركاء قبل هذا التحول. مؤداه : عودة الحالة بينهم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل الاتفاق على التعاقد. واسترداد كل منهم حصته التي قدمها نقداً أو عيناً. ولو كان قد استهلك جزء من رأس مالها في تأسيس المقر وسداد أجرته. - التحقيق الذي يجريه الخبير المنتدب في الدعوى. لا يعتبر تحقيقاً بالمعنى المقصود به في قانون الإثبات. جواز اعتبار الأقوال الواردة فيه قرينة تضاف إلى قرائن وأدلة أخرى. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال . لتقدير سائغ. <p>(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٣/٢١)</p>
٦٠٧	٩٢	<ul style="list-style-type: none"> ١٣٧ - استحقاق الدائن فائدة تأخيرية عن ماله من دين لدى المدين. متى كان الدين محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في السداد. وذلك على سبيل التعويض عن المثل من تاريخ استحقاق الدين. المواد ٨٨، ٧٧، ٧٦ من قانون المعاملات التجارية. - احتساب تلك الفائدة حسب السعر المتفق عليه . فإن لم يوجد اتفاق فتحسب حسب السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز ١٢٪ سنوياً وحتى تمام السداد. - إخفاق الدائن في إثبات سعر السوق وقت التعامل. أثره : يوجب على القاضي تقديرها وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة وقت استحقاق الدين. مثال. <p>(الطعن رقم ١٣٦٩ ، ١٢٠٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>

نقض		نقض
الصفة	القائمة	
٦١٤	٩٣	<p>١٣٨ - جواز نطق المحكمة بالحكم في الدعوى في جلسة المرافعة بعد إقفال بابها. متى كانت قد مكنت أطرافها من إبداء أوجه دفاعهم والرد على ما يثيره خصومهم. المادة ١/١٢٧ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٦١٤	٩٣	<p>١٣٩ - أمر الأداء . ماهيته وشروط الالتجاء إليه في معنى المواد ١٤٥، ١٤٣، ١٤٢ من قانون الإجراءات المدنية ؟</p> <p>- عدم جواز اللجوء إلى طريق استصدار أمر الأداء. ولو توافرت شروطه بالنسبة لجزء من الدين المطالب به. دون باقي أجزائه. علة ذلك ؟</p> <p>- أمر الأداء غير قابل للتجزئة.</p> <p>- عدم جواز إصدار القاضي أمراً بجزء من الدين وإحالة الجزء الآخر للمحكمة المختصة .</p> <p>- على القاضي إما إصدار أمر بأداء كامل الدين. أو يمتنع من إصدار الأمر. ولو وجد ارتباط بين الدين الثابت بالكتابة والمطالبة بحق آخر ملحق به أو مترتب عليه. ما لم يكن هذا الحق ثابتاً بالكتابة أيضاً وحال الأداء ومعين المقدار.</p> <p>- وجوب سلوك المستفيد من الشيك وحامله طريق أمر الأداء لاقتضاء حقه.</p> <p>- توقيع المستفيد من الشيك. أو حامله حجزاً على ما للساحب لدى المسحوب عليه. يوجب عليه سلوك طريق الدعوى لطلب صحة الحجز . ما دام يطالب بصحة الحجز والرجوع على الساحب بقيمة الشيك معاً. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٦١٤	٩٣	<p>١٤٠ - جواز طلب الدائن من المحكمة التي تنظر الدعوى . أو من قاضي الأمور المستعجلة. توقيع الحجز التحفظي على عقارات أو منقولات مدينة. أو توقيع حجز ما للمدين لدى الغير. إذا لم يكن بيده سند تنفيذي. أو كان الحق غير معين المقدار.</p> <p>- حق كل من طالب الحجز والصادر ضده أمر الحجز . التظلم من الأمر. بالإجراءات والقواعد المقررة للتظلم من الأوامر على المرائض.</p> <p>- الحكم الصادر في التظلم. وقتي لا يلزم المحكمة التي تنظر دعوى صحة الحجز. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفحة	
٩٤	٦٢١	١٤١ - اتفاق المتعاقدين على منح المالك حق فسخ العقد في أي وقت . لا يسلب المتعاقد الآخر الحق في طلب فسخه. متى أخل الطرف الأول بالتزاماته. إعمالاً للشرط الفاسخ الضمني عملاً بالمادة ٢٧٢ من قانون المعاملات المدنية. مثال. (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٠)
٩٤	٦٢١	١٤٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها. موضوعي. متى لم تخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها أو تخالف الثابت في الأوراق. وكان استخلاصها سائفاً. مثال. (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٠)
٩٤	٦٢١	١٤٣ - وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه ووفقاً لما يوجبه حسن النية. شمول ذلك ما هو من مستلزمات العقد وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف. - خلو عقد حجز الوحدات. من ميعاد لبدأ التنفيذ أو التسليم . لا يعني ترك أمر التنفيذ أو تحديد ميعاد القائم رهناً بمشيئة البائع. وجوب قيامه بتنفيذ الأعمال لتنفيذ عقد الحجز في وقت ملائم من تاريخ توقيعه. - مسئولية الملتزم بتحقيق غاية في العقود المسماة أو غيرها. إذا لم تتحقق هذه الغاية مهما بذل من جهد. - ما لم يتفق في العقد على مدة لتنفيذ هذا الالتزام . تعين تحديدها وفق نوع التعاقد وعرف الطائفة التي ينتمي إليها العقد إذا كان من العقود المسماة. أو طبيعة التعامل . - مجرد إبداء الطاعنة استعدادها لتنفيذ العقد أثناء نظر الدعوى. عدم كفايته بذاته لنفي إخلالها بالتزامها. ما دامت مستمرة في التوقف عن العمل أو لم تبدأ في تنفيذ المشروع. (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٠)
٩٥	٦٢٨	١٤٤ - القضاء باختصاص جهة القضاء العادي بالنظر في المنازعات الإيجارية المتعلقة بالأماكن التي تمارس الأنشطة السياحية والفندقية . استناداً إلى نص المادة ٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٦ بشأن إيجار الأماكن لإمارة أبوظبي. صحيح. أساس ذلك؟ - تطبيق أحكام الإيجار المنصوص عليها في قانون المعاملات المدنية على هذه الحالة. صحيح. (الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٢)

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٦٢٨	٩٥	١٤٥ - القضاء بانتهاء عقد إيجار المحل المؤجر بالفندق لوجود نص فيه على انتهائه بانتهاء مدته ولا يجدد إلا باتفاق الطرفين. استناداً إلى حكم المادة ٧٩١ من قانون المعاملات المدنية. بعد ثبوت عدم تجديده من طرفيه. صحيح. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٢)
٦٢٨	٩٥	١٤٦ - القضاء بتعويض المؤجر عن المدة التي استعمل فيها المستأجر العين المؤجرة بدون وجه حق باعتباره غاصباً لها وذلك عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب واستناداً إلى قواعد القانون المدني . صحيح. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٢)
٦٢٨	٩٧	١٤٧ - صحيفة رفع الدعوى. كافية لتحقيق الفرض من الإعذار لوضع المدين موضع المتخلف عن تنفيذ التزامه. - حق التعاقد في العقد الملزم للجانبين أن يطلب فسخ العقد. متى أخل الطرف الآخر في تنفيذ التزامه. - ثبوت هذا الحق لكل من الطرفين بحكم القانون. وبعد العقد متضمناً له ولو لم ينص على ذلك فيه ولا يجوز حرمان أحدهما منه أو الحد منه إلا باتفاق صريح. - الشرط الفاسخ مفترض دائماً في العقود التبادلية. الإفصاح عن ذلك في العقد. مجرد توكيد له. مثال. (الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)
٦٢٨	٩٧	١٤٨ - جواز طلب الدائن من المحكمة التي تنظر الدعوى أو من قاضي الأمور المستعجلة. توقيع الحجز التحفظي على مال المدين في كل حالة يخشى فيها من فقدان حقه. - الحالات الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من قانون الإجراءات المدنية . وردت على سبيل المثال لا الحصر. - تقدير توافر الخشية لتوقيع الحجز من عدمه. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال. (الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٦٤٦	٩٨	<p>١٤٩ - الوكالة . ماهيتها ؟</p> <p>- ما يبرمه الوكيل في حدود وكالته باسم الأصيل. انصراف ما يسفر عنه من حقوق والتزامات إلى ذمة الأصيل. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٣، ١٠٠٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٦٥٥	٩٩	<p>١٥٠ - قصر التزام رب العمل بالالتجاء إلى دائرة العمل قبل اللجوء إلى التقاضي أمام القضاء. على الحالات التي يكون النزاع فيها متعلقاً بالحقوق الناشئة عن أحكام قانون العمل.</p> <p>- مطالبة العامل شركة التأمين بالتعويض الناشئ عن عقد التأمين. دون اللجوء إلى دائرة العمل. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٦٦٠	١٠٠	<p>١٥١ - المنع من معاودة نظر النزاع في المسألة المقضي فيها. شرطه : اتحاد الموضوع والخصوم والسبب بين الدعويين. مثال لعدم توافر الشرط.</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٧)</p>
٦٧٩	١٠٣	<p>١٥٢ - عدم سماع الدعوى الناشئة عن عقد التأمين. بعد إنقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الواقعة المنشئة للحق المطالب به. المادة ١٠٣٦ معاملات مدنية.</p> <p>- الإقرار بالحق القاطع للمدة المقررة لسماع الدعوى في معنى المادة ٤٨٣. وجوب أن يقع أثناء سريان تلك المدة.</p> <p>- إنقطاع المدة بالإقرار بالحق. أثره: بدأ سريان مدة جديدة مماثلة للمدة الأولى. المادة ٤٨٥ من القانون سالف الذكر.</p> <p>- إكمال المدة المقررة لعدم سماع الدعوى. دون إنقطاع لها. أثره: وجوب القضاء بعدم سماع الدعوى. ما لم يتنازل المدين عن الدفع بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان صراحة أو ضمناً بعد ثبوت الحق فيه. المادة ٤٨٧ من القانون السالف ذكره.</p> <p>- عدم جواز الرجوع عن التنازل عن الحق بعد صدوره.</p> <p>- إستخلاص التنازل عن الحق. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفحة	
١٠٤	٦٨٣	<p>١٥٢ - إستناد الحكم إلا بتقديرات قانونية خاطئة. لا أثر له على ما إنتهى إليه من نتيجة صحيحة.</p> <p>- سلطة محكمة النقض في تصويب ذلك. دون نقض الحكم. مثال.</p> <p>- عدم جواز رفع الدعوى بالحق أمام المحاكم العادية. متى كان أطراف النزاع قد إتفقوا على التحكم فيه.</p> <p>- رفع الدعوى أمام المحاكم العادية برغم وجود شرط التحكيم. دون إعتراض الطرف الآخر في الجلسة الأولى لنظرها. مؤاده: وجوب نظرها وإعتبار شرط التحكيم لاغياً.</p> <p>- الجلسة الأولى. هي تلك التي يحضر فيها المدعى عليه أو من يمثله لأول مرة أمام المحكمة.</p> <p>- عدم تمسك الطاعنة في الجلسة الأولى بشرط التحكيم. أثره: إعتبار ذلك تنازلاً منها عن الشرط ولو تمسكت به بعد ذلك. ولا يغير من ذلك طلبها التأجيل لتوكيل محام. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
١٠٤	٦٨٣	<p>١٥٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء موضوعي. متى كان سائغاً.</p> <p>- أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولاً علي أسبابه. مفاده: أنها لم تجد في الطاعن الموجهة إليه. ما يستأهل الرد عليه على إستقلال.</p> <p>- هي غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير آخر أو الإحالة إلى التحقيق. متى وجدت في تقرير الخبير السابق ما يكفي لتكوين عقيدتها.</p> <p>- هي غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي دفاعهم والرد عليها إستقلالاً. ما دام في قيام الحقيقة التي إمتعت بها وأوردت دليلها الرد المسقط لتلك الأوجه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
		<p>١٥٥ - الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكم. دفع شكلي لا يتصل بالنظام العام.</p> <p>- وجوب إبدائه قبل التعرض للموضوع وإلا سقط الحق في إبدائه. المادة ٨٤ إجراءات مدنية.</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٦٩٢	١٠٥	<p>- حضور الطاعنة وطلبها أجلا للتسوية. يسقط حقها في التمسك بشرط التحكيم. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
٦٩٢	١٠٥	<p>١٥٦ - الاحتجاج بالكتابة. شرطه: أن تكون صادرة ممن وقعها أو من نائبه. المادة ١١ من قانون الإثبات.</p> <p>- الإجازة اللاحقة للتصرف. تعتبر في حكم الوكالة السابقة. المادة ٩٣٠ مدني. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
٦٩٢	١٠٥	<p>١٥٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها. والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. ما دام سائفا. مثال.</p> <p>- أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه. مفاده: أنها لم تجد في الاعتراضات الموجة إليه. ما يستأهل الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير. مثال.</p> <p>- الجدل الموضوعي. أمام النقض. عدم قبوله.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>
٦٩٢	١٠٥	<p>١٥٨ - إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية العقدية. ونسبته إلى فاعله. موضوعي. ما دام سائفا.</p> <p>- تقدير عمل الخبير. والأخذ به محمولا على أسبابه من عدمه. موضوعي. ما دام سائفا. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على ما يثيره الخصوم من مطاعن على تقرير الخبير. متى أخذت به وكانت النتيجة التي انتهت إليها مستمدة مما له أصل ثابت في الأوراق.</p> <p>- أخذها بتقرير الخبير محمولا على أسبابه. مفاده: أنها لم تر فيما أثاره الخصوم. ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه.</p> <p>- حق الدائن أن يطالب بتعويض تكميلي يضاف إلى الفوائد التأخيرية. دون حاجه إلى إثبات أن الضرر الذي يجاوز هذه الفائدة. قد تسبب فيه المدين بغش منه أو بخطأ جسيم. المادة ٩١ معاملات تجارية.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٧٠٣	١٠٦	<p>١٥٩ - الفوائد التأخيرية. تعويض عن عطل المدين في السداد رغم يساره. عدم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية.</p> <p>- جواز الحكم بها من تاريخ رفع الدعوى بالحق مع التعويض عن الفصل التعسفي.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>
٧٠٣	١٠٦	<p>١٦٠ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء وشهادة الشهود. موضوعي. ما دام سائفا.</p> <p>- محكمة الموضوع. غير ملزمة بنسب خبير في الدعوى. متى وجدت في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدتها.</p> <p>- تحديد مقدار الراتب. وما إذا كان الفصل تعسفيا من عدمه. موضوعي. ما دام سائفا. مثال لتقدير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>
٧٠٩	١٠٧	<p>١٦١ - إستخلاص توافر الصفة في الدعوى من عدمه. موضوعي. ما دام سائفا. مثال. لإستخلاص سائغ لعدم توافر الصفة.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>
٧٠٩	١٠٧	<p>١٦٢ - التقرير في معني المادتين ١٨٥ ، ١٨٦ من قانون المعاملات التجارية. ماهيته؟</p> <p>- متى يعد السكوت عمدا عن ملابسة أو واقعة. تقريراً؟</p> <p>- الغش المفسد للرضا. مناطه: أن يكون وليد إجراءات احتيالية أو وسائل من شأنها التقرير بالمتعاقد معه بحيث تجعله غير قادر على الحكم على الأمور حكما سليما.</p> <p>- الكذب بمجرد لا يكفي لقيام حالة التلبس . ما لم يثبت بوضوح أن المدلس عليه لم يكن يستطيع إستجلاء الحقيقة بالرغم من هذا الكذب. فإن كان يستطيع ذلك. فلا يتوافر التدليس.</p> <p>- تقدير توافر الغش أو التدليس من عدمه. موضوعي. متى كان سائفا.</p> <p>- وجوب إثبات أن العقد تم بغبن فاحش. حتي يمكن لمن غرر به طلب فسخ العقد. المادة ١٨٧ من ذات القانون.</p> <p>- مثال لإستخلاص سائغ لإنتفاء إستعمال طرق احتيالية.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفحة	
١٠٧	٧٠٩	<p>١٦٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. متي كان سائغا.</p> <p>- مثال في استخلاص سائغ لعدم توافر العش والتدليس. والفرر.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٤)</p>
١٠٩	٧٢٤	<p>١٦٤ - رفض دعوى التعويض عن الضرر الناشئ من استعمال حق مقرر وفقا للقانون يستعمل بحسن نية. صحيح. ولو كانت المحكمة التي رفعت إليها الدعوى قد قضت برفض الدعوى لعدم كفاية الأدلة. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
١١١	٤٢٤	<p>١٦٥ - الفش في معني المادة ١٦٩ من قانون الإجراءات المدنية؟</p> <p>- الخصم في الدعوى ماهيته؟</p> <p>- تقدير توافر الفش أو نفيه في مفهوم التماس إعادة النظر. موضوعي. ما دام سائغا.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائغ لعدم توافر الفش لقيام سبب التماس إعادة النظر.</p> <p>(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
١١١	٤٢٤	<p>١٦٦ - وجه النعي الموجه إلى ما لم يقض به الحكم المطعون فيه. عدم قبوله. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
١١٣	٧٤٤	<p>١٦٧ - إعلان صحيفة الدعوى. كفيته في معني المادة ٤/٨ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- الإعلان بطريق اللصق. إقتصاره على الشخص الطبيعي في موطنه.</p> <p>- الإعلان بطريق النشر. طريق إستثنائي. لا يجوز اللجوء إليه الا بعد استفاد كافة التحريات والوسائل لإعلان الشخص في موطنه أو محل عمله.</p> <p>- تقدير كفاية التحريات لإجراء الإعلان بالطريق الذي رسمه القانون. موضوعي.</p> <p>- عدم إعلان صحيفة الدعوى. أثره: بطلانها وزوال أثر المطالبة القضائية.</p> <p>- البطلان الحاصل نتيجة ذلك. لا يصححه أي إجراء لاحق. لعدم إنعقاد الخصومة. مؤدي ذلك: أنه لا سبيل لإستدراك ذلك إلى برفع دعوى مبتدأه.</p> <p>- مثال لاستخلاص سائغ لبطلان الإعلان لعدم كفاية التحريات قبل اللجوء إلى الطريق الإستثنائي للإعلان.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٧٥٩	١١٦	<p>١٦٨ - إختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الحراسة القضائية. مناطه: قيام نزاع جدي على الحق. وتوافر الخطر العاجل الذي يهدد هذا الحق. وعدم المساس بأصل الحق.</p> <p>- الحراسة القضائية إجراء تحفظي مؤقت لحفظ المال من الخطر الذي يهدده. لحين الفصل في أصل الحق. المادة ٢٩ إجراءات مدنية.</p> <p>- حق كل من المتنازعين على مال. دفعا لخطر عاجل أو لسبب عادل. أن يطلب إلى القاضي المستعجل فرض الحراسة القضائية على المال لحفظه وإدارته. مؤدي ذلك: وجوب إستظهار القاضي المستعجل قيام النزاع الجدي. وتوافر الخطر الحال الذي يتعذر تداركه. وذلك من ظاهر الأوراق وظروف الحال دون المساس بأصل الحق.</p> <p>- تقدير توافر ذلك. موضوعي. ما دام سائفا.</p> <p>- تخلف أحد هذه الشروط. أثره: القضاء بعدم إختصاص القضاء والمستعجل نوعيا لنظر دعوى الحراسة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٧/٤/٢٠١١)</p>
٧٦٤	١١٧	<p>١٦٩ - إستقلال إجراءات إعلان الحكم عن إجراءات إعلان صحيفة الدعوى التي صدر فيها الحكم.</p> <p>- التمسك ببطلان أحدهما. لا يفيد التمسك ببطلان الآخر.</p> <p>- الدفع بالبطلان الغير متصل بالنظام العام وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات الغير متصلة بالنظام العام. وجوب إبدائها معا قبل إبداء أي دفع إجرائي آخر أو طلب أو دفاع في الدعوى. وإلا سقط الحق مما لم يبد منها.</p> <p>- سقوط الحق في هذه الدفع إذا لم تبد في صحيفة الطعن.</p> <p>- بطلان إجراءات إعلان الأوراق القضائية مقرر لمصلحة الخصم المعلن إليه. عدم تعلقها بالنظام العام.</p> <p>- عدم جواز تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لأوجه البطلان الغير متعلقة بالنظام العام. ما لم يتمسك بها صاحب الشأن في صيغة صريحة جازمة.</p> <p>- حقه في التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الإستئناف. متى تخلف عن الحضور أمام محكمة أول درجة. شرطه: أن تتضمنها صحيفة الإستئناف أو المذكرة الشارحة التي يقدمها في الجلسة الأولى والا سقط الحق فيها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٨/٤/٢٠١١)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٧٦٨	١١٨	١٧٠ - عدم المصادقة على حكم التحكيم. أو الحكم ببطلانه. مؤداه: عدم جواز الطعن عليه بالاستئناف ولا مناقشته مضمونه. ولو جري تقديمه للتصديق عليه. ما دام لم يطعن في الحكم الصادر في طلب التصديق. (الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)
٧٧١	١١٩	١٧١ - عدم توجيه الاعذار المنصوص عليه في العقد في الموعد والشروط المتفق عليها. إلى الطرف الآخر قبل رفع دعوى فسخ العقد. أثره: القضاء برفض الدعوى. صحيح. - عدم قبول الإحتجاج بقيام صحيفة الدعوى بطلب الفسخ مقام الاعذار. علة ذلك؟ (الطعن رقم ١١١١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٤)
٧٧٤	١٢٠	١٧٢ - مسؤولية الطبيب. ماهيتها؟ - متى ترتب مسؤولية الطبيب عن عمله؟ - جواز إستخلاص محكمة الموضوع مسؤولية الطبيب عما نتج عن خطئه من ضرر للمريض من تقرير اللجنة الطبية. متى اطمأنت إليه ووجدت فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها. - مثال لإستخلاص سائق. (الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)
٧٧٤	١٢٠	١٧٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء ومدي مساهمة المتضرر أو الغير في إحداث الضرر. موضوعي. ما دام سائغا. - حق محكمة الموضوع إنقاص مقدار الضمان أو لا تحكم بضمان. متى كان المضرور أو الغير قد اشترك في أحداث الضرر أو زاد فيه. المادتان ٢٩٠، ٢٩١ مدني. - إدانة مرتكب الفعل جنائيا. لا يمنع محكمة الموضوع. من بحث مدي مساهمة المضرور أو الغير في إحداث الضرر. أساس ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)
٧٨٢	١٢١	١٧٤ - بقاء أجزاء الحكم التي لم تنقض. نافذة منتجة لآثارها. ما لم تكن مترتبة على الجزء المنقوض منه. المادة ١٨٥ من قانون الإجراءات المدنية. - وجوب إلزام محكمة الإحالة بما قضى به الحكم الناقض. المادة ١٨٤ من ذات القانون. مثال. (الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
٧٨٧	١٢٢	<p>١٧٥ - القرار الإداري. ماهيته؟</p> <p>- وجوب استناد القرار الإداري إلى سبب مشروع يبرر صدوره.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في مراقبة صدور القرار الإداري مبرأ من عيب التعسف أو الانحراف. مستندا إلى سبب مشروع يبرره. متى كان استخلاصها سائفا. مثال.</p> <p>- استخلاص الخطأ الموجب للتعويض وتقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. متى كان سائفا. وكان القانون لم يلزمها بإتباع معايير معينه في تقديره. مثال.</p> <p>- اشتغال التعويض على ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في القضاء وبالتعويض جملة متى بينت عناصر الضرر. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>
٧٨٧	١٢٢	<p>١٧٦ - عدم قبول وجه النعي. الذي لا يحقق لصاحبه سوى مصلحة نظرية بحت. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)</p>
٧٩٣	١٢٣	<p>١٧٧ - متى يكون القاضي غير صالحا للفصل في الدعوى ومتى يكون صالحا. في معنى المادة ١١٤ من قانون الإجراءات المدنية؟ مثال. لصلاحيه القضاء.</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٧٩٣	١٢٣	<p>١٧٨ - الشركة ذات المسؤولية المحدودة. متى تقوم ومتى تتحل. وأسباب ذلك؟ ووسائل الحل في معنى المواد ١/٢١٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٩ من قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤؟</p> <p>- عدم جواز إخراج الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة منها. متى بقيت قائمة وظل محتفظا بحصصه فيها. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
		<p>١٧٩ - وجوب التزام محكمة الإحالة في نظرها الدعوى بعد الحكم بنقضها وإحالتها إليها. بالمسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض عن بصر وبصيرة. وقصر نظرها في موضوع الدعوى على المسائل التي أشار إليها الحكم الناقض.</p>

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
٨٠٢	١٢٤	<ul style="list-style-type: none"> - حيازة الحكم المنقوض للحجية في تلك المسائل. في حدود ما يكون قد بت فيه فيمتنع على محكمة الإحالة المساس بتلك الحجية. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٨٠٢	١٢٤	<ul style="list-style-type: none"> ١٨٠ - اقتصار اختصاص قاضي التنفيذ على إصدار الأحكام والأوامر والقرارات المتعلقة بوضع السند التنفيذي موضع التنفيذ. - القرار الصادر من قاضي التنفيذ بالقبض على المنفذ ضده وإحضاره وحبسه. إجراء من إجراءات التنفيذ. - منازعة الطاعن في يساره. عدم اختصاص قاضي التنفيذ بها. - وجوب رفع تلك المنازعة إلى القاضي الذي يتبعه موطن المدين بناء على طلبه أو طلب أحد الدائنين بدعوى مبتدأه. - وجه النعي وجوب أن يكون واضحا ومحددا. مخالفة ذلك. أثره: عدم قبوله. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٨٠٨	١٢٥	<ul style="list-style-type: none"> ١٨١ - الإعسار. ماهيته في الشريعة والقانون؟ - من له الحق في إشهار الإفلاس والحجر على المفلس في الشريعة والقانون؟ - أثر إشهار الإفلاس؟ - عبء إثبات الإعسار. وقوعه على عاتق من يدعيه. - مثال لحكم صحيح في عدم الحجر على الطاعن لعجزه عن إثبات إعساره. <p>(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٨١٢	١٢٦	<ul style="list-style-type: none"> ١٨٢ - عدم جواز التمسك أمام محكمة النقض بدفاع لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع. سواء كان ذلك بما يتصل بأصل الحق. أو بوسيلة من وسائل الدفاع. أو بأجراء من إجراءات الخصومة أو إجراءات الإثبات. مثال. <p>(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ١٨٣ - وجوب التزام محكمة الإحالة بالحكم المنقوض. في المسألة القانونية التي تفصل فيها عن قصد وبصر وبصيرة. وعدم المساس بما لهذا القضاء من حجية. - عودة الخصوم والخصومة إلى ما كانوا وكانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض في الجزء أو الأجزاء التي لم يفصل فيها ما لم تكن مترتبة على الجزء المنقوض.

نقضي		نقضي -
الصفحة	القائمة	
٨١٢	١٢٦	<ul style="list-style-type: none"> - ترتيب هذا الجزء أو تلك الأجزاء على الجزء المنقوض: يجعل منها مسألة كلية شاملة. أثره: حيازته كله لحجية الأمر المقضي فيه. - التفات محكمة الإحالة عن دفاع يترتب عليه التعرض لتلك الحجية. لا عيب. مثال. <p>(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٨١٨	١٢٧	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب أن يكون التعويض المقضي به. بقدر الضرر شاملا ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. متى كان ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار. - الجروح وإصابات البدن. خلاف الدية والأرش المقدر. تقدر عنها حكومة العدل. تقدير ذلك. من سلطة محكمة الموضوع. ما دام القانون لم يوجب إتباع معايير معينه في تقديرها. وكانت قد بينت عناصر الضرر وأحقية طالب التعويض. مثال. لتقدير سائغ. <p>(الطعن رقم ١٠٠٤، ١١١٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٥)</p>
٨٢٢	١٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - استحقاق المصاب ديات متعددة. عن فقدانه أعضاء الجسم المختلفة. أو ذهاب منافعها. أساس ذلك؟ مثال. - ما يملك الإنسان منه عضوا واحدا ومنفعة واحدة لا نظير لها في بدنه. استحقاقه عن فقدانه دية كاملة. أساس ذلك؟ مثال. - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض الجابر للضرر. متى كان القانون أو الشريعة أو الاتفاق لا يوجد بأي منها نص يوجب إتباع معايير معينه في تحديده. - مثال لتقدير تعويض عن فقد نسبه من منفعة عضو دون الاستعانة بالخبرة الفنية. <p>(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٢٢	١٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير مقدار التعويض الجابر للضرر. شاملا ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. موضوعي. متى بينت المحكمة عناصر الضرر بأسباب سائغة. ولم يكن في القانون أو الاتفاق ما يوجب إتباع معايير معينه في تحديده. - تخفيض محكمة الاستئناف مقدار التعويض المقضي به من محكمة أول درجه. بعد ما تبين لها عدم وجود دليل على تكبد المضرور نفقات للعلاج. صحيح. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٨٢٩	١٢٩	<p>١٨٧ - سلطة محكمة الموضوع في تحديد أي من المتعاقدين قصر في تنفيذ التزامه. متى كان ذلك بأسباب سائفة.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة فيها. موضوعي. متى كان سائفا.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحجيتهم. متى كان في قيام الحقيقة التي اقتضت بها. الرد الضمني المسقط لما عداها. مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>- حق المتعاقدين في العقود الملزمة للطرفين الامتناع عن سداد ما عليه. ما دام الطرف الآخر قد امتنع عن تنفيذ التزامه المتقابل.</p> <p>- عدم تحديد مدة للتسليم في اتفاقية الحجز. لا يعني بقاءها مفتوحة ومتروكة لمشئته الملتزم به.</p> <p>- حق الطرف المقابل طلب فسخ عقد الحجز ورد المبلغ المدفوع. مع الفائدة التأخيرية. أساس ذلك. وعلته؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٣٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٢٩	١٢٩	<p>١٨٨ - التزام الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة في أموالهم الخاصة بالتضامن فيما بينهم عن الوفاء بدين الشركة والتزاماتها. ما داموا لم يعينوا مدير الشركة ولم يضيفوا عبارة ذات مسؤولية محدودة ولم يبينوا مقدار رأس مال الشركة بجوار اسمها. المادة ٢١٩ من قانون الشركات.</p> <p>(الطعن رقم ٩٣٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٤٤	١٣٢	<p>١٨٩ - سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم المطعون فيه. دون نقضه. متى كانت النتيجة التي توصل إليها صحيحة. بقرارات قانونية خاطئة. عدم جواز إخراج الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة منها متى بقيت قائمة. وظل محتفظا. بحصصه فيها. علة ذلك؟</p> <p>- عدم مضارة الشركة من وجود الشريك بها. لمجرد كونه صاحب حصص. فيها. ما دام ليس له صلة بإدارتها.</p> <p>- قصر سلطة المحكمة في جواز القضاء بإخراج الشريك من الشركة في حالة ما إذا كانت الأسباب التي تسوغ حل الشركة. ناتجة عن تصرفاته. على شركات التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة. دون الشركات ذات المسؤولية المحدودة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
٨٤٨	١٣٣	<p>١٩٠ - رفع الدعوى بالطريق العادي. بطلب إلزام الطاعنة بأداء مبلغ معين المقدار وحال الأداء وثابتا بسندات إذنيه والحكم بصحة وثبوت الحجز التحفظي. دون طريق أمر الأداء. صحيح. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
٨٤٨	١٣٣	<p>١٩١ - اختصاص قضاء دولة الإمارات العربية في الفصل في المنازعات التي ترفع على الأجنبي الذي له موطن أو محل إقامة في الدولة. وكذلك إذا لم يكن له موطن أو محل إقامة فيها إذا كانت المنازعة متعلقة بالتزام أبرم أو نفذ أو كان مشروطا بتنفيذه في الدولة. علة ذلك؟</p> <p>- بطلان أي شرط يخالف هذا الاختصاص الدولي. المادة ٢٤٥ من قانون الإجراءات المدنية. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
٨٤٨	١٣٣	<p>١٩٢ - عدم إجابة الطاعنة إلى إحالة الدعوى للتحقيق للطعن بالتزوير لعدم تحديدها مواضع التزوير ولم تقدم الدليل عليه وأن وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها. لا عيب. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
٨٤٨	١٣٣	<p>١٩٣ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى. متى وجدت في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدتها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
٨٥٧	١٣٤	<p>١٩٤ - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائغا. مثال.</p> <p>- المقاصة. ماهيتها وشروط إجرائها؟</p> <p>- مثال لعدم توافر شروط طلب إجرائها.</p> <p>(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)</p>
٨٦٣	١٣٥	<p>١٩٥ - جواز الحكم بفوائد تأخيرية. سواء كان ذلك في الديون التجارية أو المدنية. علة ذلك؟</p> <p>- جواز تحديد هذه الفوائد بنسبه مئوية من مقدار الدين. أو بمبلغ مقطوع يضاف إلى رصيد الدين.</p> <p>- تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. متى كان غير مقيد بنص شرعي أو قانوني أو اتفاقي يلزم المحكمة إتباعه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفحة	
١٣٥	٨٦٣	<p>١٩٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائفا.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بالاستجابة إلى طلب إجراء تحقيق لا تري لزوما لإجرائه.</p> <p>- تقدير وقوع إكراه على الطاعن عند التعاقد من عدمه. موضوعي. ما دام سائفا. مثال لتقدير سائغ لعدم وقوع إكراه.</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)</p>
١٣٥	٨٦٣	<p>١٩٧ - ثبوت حكم العقد في العقود عليه وبدله. بمجرد انعقاده. دون توقف على القبض أو أي شيء آخر. ما لم ينص القانون على غير ذلك. المادة ٢٤٢ من القانون المدني.</p> <p>- وجوب وفاء كل متعاقد بما أوجبه عليه العقد من التزامات.</p> <p>- تفسير صيغ العقود. بما هو أوفي بمقصود العاقدين. موضوعي. متى كان سائفا. مثال. لتفسير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)</p>
١٣٦	٨٧٢	<p>١٩٨ - الحكم ببطالان عقد بيع المسكن الشعبي دون موافقة المجلس التنفيذي. صحيح. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
١٣٦	٨٧٢	<p>١٩٩ - الحكم بإعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد. بعد الحكم بفسخ العقد أو إبطاله. بما في ذلك رد شيك الضمان. صحيح. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
		<p>٢٠٠ - جواز وقف العامل عن العمل مؤقتا عند اتهامه بإحدى الجرائم العمدية المتعلقة بالاعتداء على النفس أو المال أو الماسة بالشرف أو الأمانة. أو بالإضرار عن العمل.</p> <p>- بدأ مدة الوقف من تاريخ إبلاغ السلطات حتى تاريخ صدور قرار منها.</p> <p>- عدم استحقاق العامل أجره عن مدة الوقف. ما لم يقدم للمحاكمة أو يقضي ببراءته. أثره: وجوب إعادته إلى عمله وأداء أجره كاملا عن مدة الوقف. إذا كان الوقف كيديا من جانب صاحب العمل.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفا. مثال.</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٨٧٧	١٣٧	<ul style="list-style-type: none"> - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مناحي أوجه دفاعهم والرد عليها استقلالا. ما دام ما أوردته فيه الرد الضمني المسقط لما أثاروه. مثال. - استخلاص كيدية الاتهام. موضوعي. ما دام سائفا. <p>(الطعن رقم ١٧٨ ، ٢١٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٧٧	١٣٧	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠١ - مرور الزمان المانع من سماع الدعوى. وقفه كلما وجد عذر شرعي يتعذر معه المطالبة بالحق. - عدم احتساب مدة قيام العذر في المدة المقررة للتقادم. - سريان أحكام الوقف والانقطاع المنصوص عليها في المواد ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٥ من قانون الإجراءات المدنية على المدة المقررة للتقادم المنصوص عليه في المادة ٦ من قانون العمل. - إجراءات المحاكمة الجزائية المتخذة ضد العامل. من حالات وقف سريان التقادم للمدة المقررة للمطالبة بمستحقات العامل. طوال الفترة التي تستغرقها تلك الإجراءات. - استئناف مدة التقادم سيرها من تاريخ صدور حكم بات أو من تاريخ انقضاء الدعوى بغير حكم. مثال. <p>(الطعن رقم ١٧٨ ، ٢١٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٧٧	١٣٧	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠٢ - عدم إعادة العامل إلى عمله بعد ثبوت براءته. دون إنذاره. مؤداه: فصل تعسفي يوجب القضاء له ببطل إنذار وبطل فصل تعسفي ومكافأة نهاية خدمة. <p>(الطعن رقم ١٧٨ ، ٢١٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٩٠	١٣٩	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠٣ - الدفع الذي يخالطه واقع. عدم جواز إثارته لأول مره أمام النقض. أساس ذلك؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٩٠	١٣٩	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠٤ - مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه لعمله غير المشروع. في معنى المادة ٢١٣ كم قانون المعاملات المدنية. ماهيتها. وشروط توافرها؟ - قيام مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه. متى ثبت مسؤولية التابع عن الفعل الضار. ولو تعذر تعيينه بشخصه ما دام من بين التابعين له. - اختصاص التابع في الدعوى. التي يضمها. المضرور على المتبوع للمطالبة بالتعويض. غير لازم. علة ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
٨٩٠	١٣٩	<p>٢٠٥ - مباشرة الخبير للمأمورية المنتدب لها. دون دعوة الخصوم للحضور. لا يترتب عليها البطلان. متى كانت تلك المأمورية لا تستلزم حضورهم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٨٩٠	١٣٩	<p>٢٠٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- ثبوت انحراف الطبيب عن بذل العناية الواجبة في شفاء المريض. بمعيار الطبيب اليقظ من أوسط زملاءه علماً وداريه مع مراعاة الظروف المحيطة به وتقاليده المهنة. مؤداه. خطأ تقصيري يترتب مسؤوليته عن التعويض.</p> <p>- المسؤولية الطبية وكيفية تشكيل اللجنة العليا للمسؤولية الطبية واختصاصها في معنى المواد ١٤، ١٥، ١٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨. ماهيتها وأحوالها؟</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في الاستعانة بتلك اللجنة من عدمه. أو الاستعانة بالطب الشرعي. متى كان تقديرها سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٩١١	١٤٢	<p>٢٠٧ - استحقاق الدائن فوائد على الدين على سبيل التعويض. متى كان مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في دفعه.</p> <p>- احتساب تلك الفوائد حسب السعر المتفق عليه في العقد. وإلا تحتسب حسب السعر السائد في السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز نسبة ١٢٪ سنوياً وحتى تمام السداد.</p> <p>- سلطة القاضي في تقديرها وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة وقت الاستحقاق إذا أخفق الدائن في إثبات السعر السائد في السوق.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>
		<p>٢٠٨ - قيام عدم صلاحية القاضي في الفصل في الدعوى. متى كانت الدعوى المعروضة عليه يلزم للفصل فيها الإدلاء بالرأي في ذات الحجج والأسانيد التي سبق إثارتها في خصومة سابقة عرضت عليه وفصل في موضوعها. بحيث تعتبر الخصومة الحالية استمراراً لها وعوداً إليها. أساس ذلك وعلمته ؟ مثال لتوافر الصلاحية.</p>

نقض		نقض
القائمة	الصفحة	
٩١٤	١٤٣	<p>- اتصال أسباب عدم صلاحية القاضي. بالنظام العام. جواز التمسك بها ولو لأول مرة أمام النقض. شرطه : إثبات أن جميع عناصر الصلاحية كانت تحت بصر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>
٩٢٢	١٤٤	<p>٢٠٩ - اشتراك القاضي الذي أصدر الحكم من محكمة أول درجة. في النطق بالحكم فقط في ذات الدعوى عند صدور الحكم فيها من محكمة الاستئناف دون الاشتراك في نظرها وإصدار الحكم فيها. لا يبطله. أساس ذلك وعلته ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٢٢	١٤٤	<p>٢١٠ - السبب الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٢٩	١٤٥	<p>٢١١ - عدم رد المحكمة على دفاع غير جوهري. لا يعيب حكمها. مثال.</p> <p>- الدعاوى التي تُرفع من البنك على العميل أو من العميل على البنك. تتعلق برصيد الدين وفوائده. لا تُرفع إلا عند غلق الحساب برمته. عدم تعلقها بكشف حساب بعينه طوال مدة تشغيل الحساب ولا بقيد بذاته. سريان القواعد العامة المقررة لعدم سماع الدعوى بمرور الزمان عليها . دون القواعد المنصوص عليها في المادة ٤٠٨ من قانون المعاملات المدنية التي تتعلق بقيود الحساب الجاري التي مضى عليها أكثر من سنة من تاريخ استلام كشف حساب عنها. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٣، ٢٦٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٣٧	١٤٦	<p>٢١٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها أقوال الشهود. موضوعي. ما دام سائغاً.</p> <p>- عدم إثبات الشركة في عقد مكتوب . مؤداه : البطلان.</p> <p>- جواز إثبات وجودها بأية وسيلة أخرى من وسائل الإثبات.</p> <p>- ثبوت قيامها. أثره : يرتب جميع الآثار المترتبة على ذلك من حقوق والتزامات شخصية فيما بين الشركاء بعضهم البعض.</p> <p>- الشهادة في معنى المادة ٢٨٥ من قانون الإثبات . أنواعها ودلالاتها وحالاتها وماهية كل منها وما يأخذ به القاضي منها وما لا يأخذه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٧، ٩٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٩٣٧	١٤٦	<p>٢١٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء . موضوعي. ما دام سائفاً .</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في جميع مناحي دفاعهم والرد عليها استقلالاً . ما دام في قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لكل ذلك. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٧، ٩٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٥٧	١٤٩	<p>٢١٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وتفسير الاتفاقات والمحركات بما لا يخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها. دون الوقوف عند حد ما تفيد عبارة معينة بل بما تفيد عبارات المحرر كاملة. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين طلب فسخ العقد. إذا لم يوف المتعاقد الآخر بالتزامه.</p> <p>- تحديد أي منهما هو المقصر في التنفيذ التزامه. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- تنفيذ العقد. اشتماله على ما يكون من مستلزماته ولو لم يكن منصوص عليه في العقد وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف . بما يوجب حسن النية.</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٥/٣١)</p>
٩٦٣	١٥٠	<p>٢١٥ - تسليم صور الأوراق القضائية في مقر عمل المعلن إليه إلى من يقرر أنه من القائمين على إدارة هذا المحل أو من الموظفين فيه. دون التحقق مما أقرب به من تسلمها. لا عيب. مثال . المادة (٨) من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٥/٣١)</p>
٩٦٣	١٥٠	<p>٢١٦ - التفات محكمة الاستئناف عن طلب الطاعن وقف نظر الاستئناف عن الحكم الصادر في دعوى بطلان العقد موضوع دعوى صحة ونفاذ ذات العقد المنظور في الدعوى المرفوعة عنه . لا عيب . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٥/٣١)</p>
٩٧٢	١٥٢	<p>٢١٧ - حق الدائن في أن يطلب عدم نفاذ تصرف المدين في حقه. متى أحاط الدين حالاً أو مؤجلاً بمال المدين بأن زاد عليه أو ساواه. وتبرع تبرعاً لا يلزمه أو لم تجر العادة به. المادة ٣٦٩ مدني.</p> <p>- على الدائن أن يثبت مقدار ما في ذمته من ديون على المدين. وعلى المدين أن يثبت أن له ما لا يزيد على قيمة ما للدائن من دين. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٦/١٢)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
٩٧٢	١٥٢	<p>٢١٨ - دعوى عدم نفاذ التصرف . عدم سماعها بعد مرور ثلاث سنوات من يوم علم الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٢)</p>
٩٧٧	١٥٣	<p>٢١٩ - التفات محكمة الاستئناف عن ما تمسك به الطاعن من خلو عقد العمل الرسمي اللاحق على العقد العرفي من شرط التحكيم وأخذه بما ورد في العقد العرفي من الاتفاق على شرط التحكيم. قصور . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٢)</p>
٩٨٢	١٥٤	<p>٢٢٠ - المحرر العرفي. اعتباره صادراً ممن وقع. ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خطأ أو إمضاء أو ختم أو بصمة.</p> <p>- ليس لمن ناقش موضوع المحرر أن ينكر ما نسب إليه منه . أو أن يتمسك بعدم علمه بأن شيئاً من ذلك صدر ممن تلقى عنه الحق.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>- ابتناء الحكم على أكثر من دعامة تكفي كل منها منفردة لحمله. تعييبه في إحداها. عدم قبوله. مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٤)</p>
٩٨٧	١٥٥	<p>٢٢١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير عناصرها. وتفسير العقود والاتفاقات. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال لتحصيل سائغ.</p> <p>- عناصر المحل التجاري في معنى المادتين (٣٩،٤٠) من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها؟</p> <p>- البائع للمحل التجاري ضمانه عدم تعرضه أو تعرض الغير للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه. مثال.</p> <p>- حق الإجارة. هو العنصر المعنوي من عناصر المحل التجاري. التزام البائع للمحل التجاري بتسليمه للمشتري. المادة (٥١٤) من القانون سالف الذكر.</p> <p>- ضمانه عدم تعرض الغير له في حيازته والانتفاع به حيازة هادئة. متى استند هذا الغير إلى سبب قانوني يولد له حقاً على المبيع يحتج بمقتضاه على المشتري للمحل. وهو التزام أبدي يتولد عن عقد البيع بمجرد انعقاده. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>

نقض		نقض
القائمة	الصفحة	
٩٩٤	١٥٦	<p>٢٢٢ - عدم سماع دعوى الضمان الناشئة عن الفعل الضار. بعد انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالمسئول عنه.</p> <p>- تحديد وقت الواقعة التي يبدأ منها التقادم . موضوعي.</p> <p>- منع سماع الدعوى وفقاً للشرعية الإسلامية . ماهيتها وعلته ؟ مثال.</p> <p>- كفاية دفع المدعى عليه دعوى الضمان المقامة ضده. بمرور الزمان المسقط للدعوى بغير عذر شرعي. علة ذلك في المذهب المالكي والمذهب الحنفي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
٩٩٤	١٥٦	<p>٢٢٣ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته؟ مثال لعدم وجود تناقض.</p> <p>- عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . وعدم سماع الدعوى بمضي الزمان. متساويان في النتيجة . علة ذلك ؟ مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٠٠٠	١٥٧	<p>٢٢٤ - المناط في تحديد الهيئة التي اشتركت في المداولة وإصدار الحكم . هو بالبيانات المثبتة في الحكم وبما يرد في محضر جلسة النطق به.</p> <p>- اعتبار الحكم صادراً من الهيئة المثبتة في نسخة الحكم الأصلية. علة ذلك ؟</p> <p>- مناط الاشتراك في المداولة بين القضاة . هو بتوقيعهم على مسودته. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٠٠٠	١٥٧	<p>٢٢٥ - الحكم البات بصحة ونفاذ التصرف في المسكن الشعبي. تلتزم به محكمة الإحالة ويقتصر نظرها للدعوى على المسألة التي أشار إليها الحكم الناقض. مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٠٠٠	١٥٧	<p>٢٢٦ - الطلب الجديد في الدعوى ماهيته في معنى المادة ١٦٥/٣ من قانون الإجراءات المدنية؟ مثال لطلب غير جديد.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٥)</p>
١٠١٣	١٥٩	<p>٢٢٧ - النعي الموضوعي عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>- المستندات التي لم يسبق تقديمها أمام محكمة الموضوع . عدم جواز قبولها أمام النقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨، ١٠٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفة	
١٦٢	١٠٣٣	<p>٢٢٨ - ثبوت أن التوكيل الذي أبرم به عقد البيع مزور على البائع. مؤداه : بطلان عقد البيع. أساس ذلك ؟</p> <p>- استناد الحكم المطعون فيه في عدم الاعتداد بعقد البيع لتزوير التوكيل الذي أبرم به عقد البيع. كاف لصحة الحكم. أياً كان الرأي فيما ذهب إليه بشأن الوكالة الظاهرة.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٦٣	١٠٣٧	<p>٢٢٩ - استخلاص الحكم المطعون فيه سائفاً من عبارات العقد. أنه عقد استثمار مما تختص به ولائياً المحاكم العادية وليس لجنة فض المنازعات الإيجارية. لا عيب. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٦٣	١٠٣٧	<p>٢٣٠ - الاختصاص المحلي في معنى المادتين (٢٢، ٣١) من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته ؟</p> <p>- مثال بشأن تحديد المحكمة المختصة بنظر منازعة ناشئة عن عقد استثمار عقار.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٦٣	١٠٣٧	<p>٢٣١ - رفع الدعوى على الغير ممن يملك أغلبية المال المملوك على الشيوع. دون اعتراض الملاك الآخرين صحيح. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٦٣	١٠٣٧	<p>٢٣٢ - إخلال أحد أطراف العقد بالالتزامات الواجبة عليه فيه. مؤداه : وجوب الحكم عليه بالتفويض والتعويض. الجابر للضرر.</p> <p>- النعي غير المنتج . عدم قبوله. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٦٣	١٠٣٧	<p>٢٣٣ - التزام المحكمة بالطلبات المطروحة عليها. عدم تطرقها إلى ما عداها. لا عيب. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
		<p>٢٣٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف طلباتهم أو أوجه دفاعهم.</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
١٠٣٧	١٦٣	<p>- هي غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير آخر أو الإحالة للتحقيق. ما دامت قد وجدت في أوراق الدعوى. ما يكفي لتكوين عقيدتها. مثال</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٠٥٠	١٦٤	<p>٢٣٥ - ثبوت أن الطاعنة هي من فوتت على نفسها حقها في تقديم دفاعها . نعيها على الحكم الإخلال بحق الدفاع. غير صحيح . مثال .</p> <p>- التفات المحكمة عن طلب فتح باب المرافعة المقدم من محام ليس موكلأً عن الطاعنة. لا عيب . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٠٥٠	١٦٤	<p>٢٣٦ - متى يصح استرداد غير المستحق . في معنى المادة (٢٢١) مدني؟</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)</p>
١٠٦٢	١٦٧	<p>٢٣٧ - وجوب توافر ركن الاستعجال وشرط عدم المساس بأصل الحق. لاختصاص القضاء المستعجل بالفصل في المنازعة المعروضة عليه. تخلف أحدهما. مؤداه: عدم اختصاصه بها. مثال لتوافر شرط الاستعجال.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٠٦٢	١٦٧	<p>٢٣٨ - سماع المحكمة للمرافعة وقبولها للمستندات منذ الجلسة الأولى بعد انعقاد الخصومة بين أطرافها وتمكينها لهم من الاطلاع والرد. لا عيب . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٠٦٢	١٦٧	<p>٢٣٩ - القرار الإداري. ماهيته وأركانه والغرض منه ؟</p> <p>- عدم تعمق محكمة القضاء المستعجل في القرار الإداري موضوع الدعوى المستعجلة وإصدار حكمها من ظاهر الأوراق . لا عيب . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٠٦٢	١٦٧	<p>٢٤٠ - النعي على الحكم بسبب غير مطروح على المحكمة ولم تبني حكمها عليه. عدم قبوله. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
		<p>٢٤١ - القرارات الإدارية لم يحدد المشرع لها أجلاً عاماً للطعن عليها. إلا ما استثنى منها بنص خاص.</p> <p>- قانون تنظيم أعمال البناء رقم ٤ لسنة ١٩٨٣ لم يرد فيه نص على ميعاد يتعين على طالب الترخيص اللجوء فيه إلى القضاء للطعن على القرارات المتعلقة به.</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
١٠٦٨	١٦٨	<p>- المواعيد التي يعتد بها قضاءً هي تلك التي يحددها المشرع. لا يجوز القياس عليها بقانون أجنبي أو باجتهاد فقهي.</p> <p>- الاحتجاج بنظرية العلم اليقيني . شرطه : وجوب تحديد المشرع ميعاد لاتخاذ الإجراء فيه.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٠٦٨	١٦٨	<p>٢٤٢ - تكييف المحكمة لطلبات المطعون ضدها بأنها مطالبة بإلغاء القرار السلبي الصادر من جهة الإدارة بالامتناع عن الترخيص لها بالبناء. وما يترتب على ذلك من آثار . دون إعمال القرار رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٩ في شأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم أعمال البناء في إمارة أبوظبي في حقها. وأصدرت حكمها المطعون فيه. لا عيب .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٠٦٨	١٦٨	<p>٢٤٣ - عدم تطبيق محكمة الموضوع القرار رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٩ في شأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم أعمال البناء في إمارة أبوظبي. لعدم نشره في الجريدة الرسمية. صحيح. أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٠٧٧	١٦٩	<p>٢٤٤ - رفع الدعوى إلى جهة قضائية غير مختصة ولائياً يقطع التقادم. مثال في دعوى إلغاء قرار إداري . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٠٧٧	١٦٩	<p>٢٤٥ - القرار الإداري وجوب استناده إلى سبب صحيح في الواقع يبرر صدوره. مخالفة ذلك. مؤداه : البطلان. مثال لقرار معيب .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
١٠٧٧	١٦٩	<p>٢٤٦ - قضاء محكمة الموضوع بإلغاء القرار الإداري وما تترتب عليه من آثار. بناءً على طلب المطعون ضدها في صحيفة الدعوى. صحيح . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)</p>
		<p>٢٤٧ - قابلية الشيك المشروط دفعه لشخص مسمى للتداول بالتظهير. سواء للساحب أو لأي ملتزم آخر ولهؤلاء تظهيره من جديد. سواء نص على شرط فيه صراحة أو لم ينص . المادة (١/٦٠٨) معاملات تجارية.</p> <p>- حائز الشيك القابل للتداول بالتظهير. هو حامله الشرعي. متى أثبت أنه صاحب الحق فيه بتظهير غير منقطعة ولو كان آخر تظهير على بياض المادة (١/٦١٢) من ذات القانون.</p>

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
١٠٨٢	١٧٠	<p>- قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام البنك الطاعن مع عميله بالتضامن بأداء قيمة الشيك إلى البنك المطعون ضده . صحيح. ما دام البنك الطاعن قد قبل تسليم الشيك من عميله مباشرة بالرغم من أنه في اسم شركة أخرى لم تقم بتظهير الشيك للعميل حتى يصبح في ملكه . دون التحقق من أن العميل هو الحامل الشرعي له وقيامه بتحصيله ودفعه نقداً بدلاً من إيداع قيمته في حساب الشركة.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١٠٨٢	١٧٠	<p>٢٤٨ - حق الدائن في اقتضاء فائدة على سبيل التعويض عن مطل المدين في السداد. متى كان محل الالتزام مبلغاً من النقود ومعلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في السداد.</p> <p>- سريان تلك الفائدة من تاريخ استحقاق الدين.</p> <p>- احتساب هذه الفائدة حسب السعر المتفق عليه في العقد. فإن لم يوجد فتحسب على أساس سعر السوق وقت التعامل على ألا يتجاوز ١٢٪ سنوياً وحتى تمام السداد . فإن أخفق الدائن في إثبات سعر السوق . قدرها القاضي وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة وقت الاستحقاق.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١٠٩١	١٧٢	<p>٢٤٩ - جواز مباشرة الخبير للمأمورية التكميلية التي أعادتها المحكمة إليه. دون دعوة الخصوم. متى رأى الأمر لا يستلزم الإطلاع على مستندات جديدة أو سماع شهود آخرين أو إعادة للمعانية. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١٠٩١	١٧٢	<p>٢٥٠ - الدفاع الموضوعي الجديد عدم جواز إيداعه أمام محكمة النقض لأول مرة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١٠٩١	١٧٢	<p>٢٥١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير مستنداتها وأدلتها ومنها تقرير الخبرة. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- أخذها بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه. مفاده : أنها رأت أنه يتضمن الرد الضمني المسقط لما تخالفه من أقوال الخصوم وحججهم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
١٠٩١	١٧٢	<p>٢٥٢ - أوامر رئيس الدولة الصادرة بشأن المعاملات المالية بين البنوك والأفراد والمتعلقة بالقروض برقم ٦٣٢/٧/١/٥ في ١٩٩٥/٢/٢٧ وما لحقها من أوامر آخرها الأمر رقم ٧٣٢/١٤ في ٢٠٠٤/١٢/٢٨ مؤداها : العودة إلى الأصل العام في التعامل بين المؤسسات المالية والأفراد وأنها هي التي تقدر ضمانات وشروط الإقراض وتسري عليها الأحكام والقوانين السارية في الدولة. أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٣)</p>
١١١١	١٧٦	<p>٢٥٣ - فصل العامل أثناء فترة التجربة دون إنذار. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>- رفض الحكم تعويض العامل عن الفصل التعسفي والحكم له ببطل إنذار. لا عيب.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تقدير مدى تعسفية الفصل والتعويض الجابر له. متى كان سائفاً.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>
١١١١	١٧٦	<p>٢٥٤ - عدم سريان أحكام القرار الوزاري رقم ١٧٦ لسنة ٢٠٠٩ في شأن ضوابط إنهاء خدمة المواطنين العاملين في القطاع الخاص الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧ على الوقائع السابقة عليه. المادة (٥) من القرار .</p> <p>- الحالات التي يعد فيها فصل العامل المواطن في القطاع الخاص بغير سبب مشروع وتلك التي تعد بسبب مشروع في معنى المادة الأولى من القرار الوزاري السالف بيانه.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>
١١٣١	١٨٠	<p>٢٥٥ - طلب تفسير الحكم في معنى المادة ١٣٨ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته ؟</p> <p>- عدم جواز الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بطلب تفسيره. ما دام منطوقه قد خلا من الغموض أو الإبهام أو الشك في تفسيره أو كان لا يحتمل أكثر من معنى.</p> <p>- مثال لطلب تفسير غير مقبول.</p> <p>(طلب تفسير رقم ٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
١١٤١	١٨٢	٢٥٦ - شمول المركبة المؤجرة بالتأمين عليها وعلى سائقها والغير وزوجة السائق. بقوة القانون ولو لم ينص على ذلك في وثيقة التأمين. ويغطي التأمين مسئولية السائق المدنية والأضرار الجسمانية والخسائر المادية الناشئة عن ما يقع من حوادث . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)
١١٤٤	١٨٣	٢٥٧ - استخلاص مساهمة المضرور في الخطأ ومدا. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ. (الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٦)
١١٤٤	١٨٣	٢٥٨ - جواز المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية الأخرى التي لا تشملها الدية . وكذلك عن الأضرار الأدبية الناشئة عن تلك الأضرار. - لا تعارض في ذلك مع نص المادة (٢٩٩) من قانون المعاملات المدنية. أساس ذلك ؟ مثال . (الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٦)
١١٤٩	١٨٤	٢٥٩ - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وتفسير صيغ العقود والمحركات . موضوعي. متى كان سائغاً. مثال. - انقطاع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى بإقرار المدين صراحةً أو ضمناً في صك مستقل بالدين المادتين (٦٤٠، ٦٣٨) مدني. - المطالبة بقيمة شيكات حررت كتعويض للمطعون ضده عن عمل غير مشروع من الطاعن. صحيح. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)
١١٤٩	١٨٤	٢٦٠ - عدم جواز التمسك أمام النقض لأول مرة بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع. يستوي في ذلك ما كان منه متصلاً بأصل الحق أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الخصومة أو الإثبات التي سبقت الحكم المطعون فيه. مثال. (الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)
		٢٦١ - اليمين الحاسمة ملك للخصم لا للقاضي. - جواز توجيهها في أية حالة كانت عليها الدعوى. - وجوب إجابة القاضي طلب توجيهها. متى وجد أنها متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها وغير مخالفة للنظام العام أو الآداب.

نقضي		نقضي	
الصفة	القائمة		
١١٤٩	١٨٤	- حق القاضي في الامتناع عن توجيهها متى كانت مخالفة لتلك الشروط . مثال . (الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)	
١١٥٨	١٨٥	- فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. وتفسير العقود والمحرمات. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. - الإجازة اللاحقة للتصرف في حكم الوكالة السابقة. المادة (٩٢٠) مدني. (الطعن رقم ٤٦١، ٤٧٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)	٢٦٢
١١٥٨	١٨٥	- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء موضوعي. - حق محكمة الموضوع . الأخذ بتقرير الخبير كله أو بعضه. - حقها في الوصول إلى نتيجة مخالفة لرأي الخبير. ما لم تكن المسألة محل الخبرة من المسائل الفنية البحتة. مثال. (الطعن رقم ٤٦١، ٤٧٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)	٢٦٣
١١٧٢	١٨٧	- فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والترجيح بينها وتفسير العقود وسائر المحرمات . موضوعي. متى كان سائفاً. - متى يستحق الثمن في معنى المادتين (٥٠٨، ٥٠٩) مدني؟ - متى يلزم المشتري سداد الثمن عند التعاقد في معنى المادة (٥٥٦) مدني؟ - انعقاد الخبرة لجلسة واحدة. لا يعيب التقرير. (الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)	٢٦٤
١١٧٢	١٨٧	- تأخر المدين عن الوفاء بالالتزام بسداد مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت طلبه. مؤداه: وجوب إلزامه بدفع فائدة للدائن عن هذا التأخير تحدد المحكمة نسبتها. تسري من تاريخ المطالبة القضائية ما لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً آخر لسريانها وما لم ينص القانون على خلاف ذلك. - المقصود بكون المبلغ معلوم المقدار ؟ مثال. (الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)	٢٦٥
١١٧٢	١٨٧	- عدم جواز التمسك أمام النقض لأول مرة بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . سواء ما كان منه متصل بأصل الحق . أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الخصومة أو الإثبات التي سبقت صدور الحكم المطعون فيه. (الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)	٢٦٦

نقض		نقض
القاعدة	الصفحة	
١١٨٧	١٩٠	٢٦٧ - استخلاص محكمة الموضوع من التحاق الطاعن بعمل لدى جهة غير الجهة التي ابتعثته للدراسة في الخارج عقب عودته من الخارج وحصوله على الدرجة العلمية وامتناعه عن العمل بالجهة التي حددتها له الجهة المتعاقد معها . أنه أخل بشروط العقد. صحيح. ولو كان لم يصدر قرار من تلك الجهة بتحديد مكان العمل لديها. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)
١١٨٧	١٩٠	٢٦٨ - التفات الحكم المطعون فيه عن طلب ندب خبير لبيان المبالغ التي تم إنفاقها على ابتعاث الطاعن للدراسة في الخارج لا إخلال فيه بحق الدفاع . متى كان عقد البعثة قد نص فيه على إتفاق الطرفين على أن ما تقدمه الشركة المطعون ضدها من بيانات لمقدار ما أنفقته من أموال على الطاعن يعتبر بينة قاطعة وملزمة للطاعن صحيح . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)
١١٩٢	١٩١	٢٦٩ - التناقض في منطوق الحكم الذي يجيز طلب التماس إعادة النظر على مقتضى نص المادة (٥/١٦٩) إجراءات مدنية. ماهيته ؟ - إقامة طعن بطريق النقض في حالة من حالات الطعن بطريق التماس إعادة النظر . عدم قبوله. مثال (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)
١١٩٢	١٩١	٢٧٠ - وجوب التزام محكمة الإحالة بما قضت به محكمة النقض في المسائل القانونية التي فصلت فيها فضلاً لازماً عن بصر وبصيرة. علة ذلك ؟ - بنائها حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى. دون مخالفة الحكم الناقض. لا عيب. ما دامت قد حصّلت فهمها من سائر عناصر الدعوى تحصيلاً سائفاً. - قضاء محكمة النقض باشتراك قائدي السيارتين في نوع الخطأ. فصل في مسألة قانونية. حيازته لقوة الأمر المقضي. عدم جواز مخالفة محكمة الإحالة له. - تصدي محكمة الإحالة لتحديد نسبة مساهمة كلاً من السائقين في الخطأ دون الاستعانة بخبير لا عيب . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)
		٢٧١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير نسبة مساهمة المضرور في الخطأ. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.

نقض		نقض
القاعدة	الصفحة	
١٩١	١١٩٢	<p>- ورود تقارير قانونية خاطئة في الحكم. يعيبه ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ دون أن تنقض الحكم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>
١٩٣	١٢٠٢	<p>٢٧٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- التقارير القانونية الخاطئة . لا تعيب الحكم متى انتهى إلى النتيجة الصحيحة. محكمة النقض تصححه. دون أن تنقضه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>
١٩٥	١٢١٠	<p>٢٧٣ - التحكيم ماهيته وإجراءاته في معنى المادتين (٢١٦، ٢١٢) إجراءات مدنية؟</p> <p>- الحالات التي يبطل فيها حكم التحكيم في معنى المادة (٢١٦) إجراءات مدنية؟</p> <p>- إقامة الطعن بالنقض على حكم التحكيم استناداً إلى تقدير المحكم لموضوع التحكيم توصل إلى الحكم ببطلان الحكم. عدم قبوله.</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٩٦	١٢١٥	<p>٢٧٤ - تقرير ما إذا كان الطعن بالتزوير منتجاً في الدعوى من عدمه . موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٩٦	١٢١٥	<p>٢٧٥ - السبب الجديد الذي يخالطه واقع ولم يسبق طرحه على محكمة الموضوع. عدم قبوله. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٩٦	١٢١٥	<p>٢٧٦ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى . وتقدير أدلتها. موضوعي ما دام سائفاً.</p> <p>- جواز ندب المحكمة خبير أو أكثر في المسائل الفنية. تقدير ذلك. موضوعي. إلا إذا كان القانون يوجب الاستعانة بخبير.</p> <p>- تقدير الأدلة والموازنة بينها وترجيح بعضها على بعض ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
		<p>٢٧٧ - دعوة الخبير للخصوم للحضور لمباشرة المأمورية لأول مرة. كاف طوال مدة المأمورية. متى كان العمل فيها مستمراً لم ينقطع. على الخصوم أن يتبعوه. أساس ذلك؟</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
١٢٣٠	١٩٨	<ul style="list-style-type: none"> - مناط بطلان عمل الخبير. ماهيته؟ علة ذلك؟ - ندب خبير أو أكثر لبحث المسائل الفنية في الدعوى. من سلطة محكمة الموضوع. المادة ٦٩ إثبات. <p>(الطعن رقم ٦٤٥، ٧٩٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٤٤	١٩٩	<ul style="list-style-type: none"> ٢٧٨ - وجه النعي وجوب وضوحه وتحديده. مخالفة ذلك. أثرها : عدم قبوله . مثال. - عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب إعادة المأمورية إلى الخبير أو ندب آخر. متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها. - عدم التزام الخبير بأداء المأمورية على وجه معين. ما دام ما يقوم به يحقق الغاية من الندب. - اجتماع الخبير بالخصوم مرة واحدة. لا يعيب التقرير. ولا يرتب البطلان. <p>(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٥٤	٢٠١	<ul style="list-style-type: none"> ٢٧٩ - الفش الذي يجيز للمؤمن طلب فسخ عقد التأمين في معنى المادتين (١٠٣٢، ١٠٣٣) من قانون المعاملات المدنية . ماهيته؟ مثال. - الحالات التي يجوز فيها لشركة التأمين الرجوع على المؤمن له بقيمة ما تكون قد أدته من تعويض. في معنى المادة (١١) من الشروط العامة الواردة في القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين. ماهيتها؟ مثال . <p>(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٨)</p>
١٢٥٨	٢٠٢	<ul style="list-style-type: none"> ٢٨٠ - المحل التجاري في معنى المواد (٤٢، ٤٤، ٤٠، ٣٩) من قانون المعاملات التجارية . ماهيته؟ - العناصر المادية في المحل التجاري لا تعد أساسية فيه. العناصر المعنوية. هي التي لا يوجد المحل التجاري إلا إذا توافر عنصر منها أو أكثر فيه. - وجوب شهر التصرفات الواردة على ملكية المحل التجاري بقيدها في السجل التجاري علاوة على تسجيلها في الكاتب العدل . واتخاذ إجراءات النشر في الصحف بالطرق المنصوص عليها في المادة (٤٥) من قانون المعاملات التجارية. - عدم انتقال الملكية بين المتعاقدين إلا من هذا التاريخ. <p>(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٨)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٢٨١ - أسباب حل الشركة التجارية في معنى المادة (٢٨١) من قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ . ماهيتها؟

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
١٣٦١	٢٠٣	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب أن يكون عقد الشركة وكل تعديل يطرأ عليه مكتوباً باللغة العربية وموثقاً أمام الجهات المختصة. مخالفة ذلك. أثره : بطلان العقد أو التعديل. - جواز تمسك الشركاء في الشركة بهذا البطلان في مواجهة بعضهم البعض. - وجوب شهر العقد وكل تعديل يطرأ عليه في السجل التجاري. - عدم مراعاة الإجراءات السابقة . أثره : البطلان. مثال. <p>(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٨)</p>
١٣٧٤	٢٠٦	<ul style="list-style-type: none"> - الدفع بعدم قبول الطعن لسابقة الفصل في الدعوى. عدم قبوله. متى كانت المتمسكة به قد قبلت الحكم الابتدائي ولم تستأنفه. واستأنفته الطاعنة وقد تأيد الحكم المستأنف ولم يقض على المتمسكة بالدفع بشيء يزيد على ما قبلت به ابتدائياً. <p>(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٤)</p>
١٣٧٤	٢٠٦	<ul style="list-style-type: none"> - مناط الحجية في الأحكام والشروط الواجب توافرها للأخذ بها. في معنى المادة (١/٤٩) إثبات ٥ مثال . لتطبيق صحيح لقيام الحجية. <p>(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٤)</p>
١٣٨٢	٢٠٨	<ul style="list-style-type: none"> - التزام شركة التأمين بتعويض الوفاة أو الإصابات البدنية عن جميع ركاب السيارة بما فيهم المستثنون من ذلك بنص المادة (١٥/أ) من الفصل الثاني من قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ والمادة (٧) من القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٨٧ متى كانت المركبة أداة الحادث من فئة نقل عام ومؤمن عليها تأميناً شاملاً. ولو كان المطعون ضده من العاملين لدى المؤمن له وأصيب أثناء العمل وبسببه. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>
١٣٨٨	٢١٠	<ul style="list-style-type: none"> - رفض المحكمة الطلب المقدم لها بإدخال خصم جديد في الدعوى. لعدم اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٩٤) من قانون الإجراءات المدنية. اكتفاء بطلب قدم للمحكمة للتصريح بإدخال خصم جديد فيها. لا عيب . أساس ذلك وعلمته ؟ <p>(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>
١٣٨٨	٢١٠	<ul style="list-style-type: none"> - رفض الحكم المطعون فيه طلب إجراء المقاصة القضائية. لإغفال الحكم المستأنف الفصل فيها. صحيح. علة ذلك ؟ مثال . <p>(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>

نقضي		نقضي
القاعدة	الصفحة	
٢٨٧	-	تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والمفاضلة بينها وتفسير العقود وسائر المحررات موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.
٢٨٨	-	البطلان الناشئ عن إغفال دعوة الخصوم للحضور. انتفاؤه: بحضورهم عمل الخبير فيما بعد وتمكنهم من الدفاع عن مصلحتهم وإبداء ملاحظاتهم وطلباتهم. مثال.
٢٨٨	٢١٠	(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)
٢٨٨	-	اختصاص القضاء المستعجل بنظر كافة المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت. مع عدم المساس بأصل الحق فيها . ومنها دعوى استرداد الحياة للفصيص. أساس ذلك؟ مثال.
٢٨٨	٢١١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)
٢٨٩	-	استخلاص عناصر المسؤولية الموجبة للتعويض من خطأ وضرر. وعلاقة سببية. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.
٢٨٩	٢١٢	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)
٢٩٠	-	التزام صاحب العمل بمنح العامل بناء على طلبه فور نهاية خدمته. شهادة بنهاية خدمته بغير مقابل مبين بها ما نصت عليه المادة ١٢٥ من قانون العمل. وأن يرد له ما يكون له من شهادات وأوراق. دون اشتراط أن يكون قرار إنهاء الخدمة محل نظر أمام القضاء.
٢٩٠	٢١٢	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)
٢٩١	-	لا ضرورة للإعذار قبل رفع الدعوى. متى كان تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجر بفعل المدين. المادة ١/٢٨٨ مدني . مثال.
٢٩١	٢١٣	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)
٢٩٢	-	تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء وسائر المستندات فيها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.
٢٩٢	-	محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي دفاعهم وأقوالهم والرد عليها استقلالاً متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها.
٢٩٢	-	حقها في الأخذ بتقرير الخبير وأن تلتفت عن الاعتراضات عليه. متى اقتضت بسلامة الأسس التي بني عليها.
٢٩٢	-	عدم جواز امتناع أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين عن تنفيذ التزامه بغير مبرر.

نقضي		نقضي
القائمة	الصفحة	
٢١٣	١٣٠٨	<ul style="list-style-type: none"> - تحديد أي منهما هو المقصر في تنفيذ التزامه أو نفي ذلك. موضوعي. - حق أي من المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ التزامه. متى لم يقم الآخر بتنفيذ ما التزم به. - حق المشتري في حبس الثمن متى أخل البائع بأحد التزاماته. - تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك. موضوعي. متى كان سائغاً. - جواز إلزام القاضي للمدين بالتنفيذ في الحال أو في أجل مسمى وله الحكم بالفسخ والتعويض إن كان له مقتضى. - جواز الحكم بالفوائد التأخيرية في حال المثل متى كان المدين موسراً سواء كان الدين تجارياً أو مدنياً. علة ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٨)</p>
٢١٥	١٣٢١	<ul style="list-style-type: none"> - المسائل الإجرائية المتصلة بتحديد الاختصاص الدولي المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية وفي المادة (٢/٩٣) من القانون المدني. تعلقها بقواعد النظام العام. عدم جواز الاتفاق على ما يخالفها . أساس ذلك ؟ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وسائر مستنداتها وتفسير الإثبات واستخلاص توافر شروط الاختصاص الدولي والمكاني في المواد المدنية والتجارية. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال. - النص في الاتفاق على اختصاص محاكم أجنبية بالمنازعات الناشئة عن الاتفاقية برغم وجود فرع للبنك الأجنبي في الدولة وإبرام الاتفاقية والتوقيع عليها وتنفيذها في إمارة أبوظبي. باطل بطلاناً متعلق بالنظام العام. <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
٢١٥	١٣٢١	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب تقديم الخصم الذي يتمسك بأحكام قانون أجنبي نصوص هذا القانون كاملة ومترجمة إلى العربية . مخالفة ذلك . أثره : وجوب تطبيق قانون الدولة. لا يغير من ذلك تقديمه صورة ضوئية للسجل التجاري للبنك الطاعن في البلد الأجنبي. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - تأخر المدين في سداد ما عليه من دين يتحقق به الضرر الموجب للتعويض في صورة فوائد تأخيرية. - تقدير مقدار التعويض. موضوعي.

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
١٣٢١	٢١٥	<ul style="list-style-type: none"> - سريان الفائدة المستحقة للتعويض اعتباراً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. القضاء بسريان ذلك من تاريخ إقامة الدعوى. عيب. <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
١٣٢١	٢١٥	<ul style="list-style-type: none"> ٢٩٦ - السمسار والسمسرة في معنى المواد (٢٥٤) وما بعدها من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها ؟ - المناط في استحقاق أجر السمسرة هو إبرام الصفقة بين طرفيها سواء كان ذلك باتفاق صريح أو ضمني. - استخلاص انعقاد عقد السمسرة وانعقاد عقد الصفقة بواسطة السمسار. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٧٢، ٥٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
١٣٢٨	٢١٧	<ul style="list-style-type: none"> ٢٩٧ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة. عدم تعلقها بالنظام العام. مؤدى ذلك : وجوب تمسك المقررة لمصلحته بها قبل البدء في سماع شهادة الشهود. - سكوته عن ذلك. أثره : اعتباره متنازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون. مثال. - عدم جواز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام النقض. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٢٩٨ - لطالب الأمر على عريضة ولمن صدر الأمر عليه ولذوي الشأن التظلم من الأمر إلى المحكمة المختصة أو إلى القاضي المصدر للأمر. إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك. - لا يمنع من نظر التظلم قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة. - الفصل في التظلم يكون بتأييد الأمر أو تعديله أو إلغائه. - قابلية هذا الحكم للطعن عليه بطرق الطعن العادية. المادة (١٤١) إجراءات مدنية. - الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بما فيها من دفع وأوجه دفاع بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف.

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
١٣٤٣	٢١٨	<ul style="list-style-type: none"> - محكمة الاستئناف نظرها الدعوى. على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة فضلاً عما يكون قد قدم أمام المحكمة الابتدائية. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائغاً. - إلغاء الاستئناف للأمر على عريضة القاضي بصحة الحجز. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>
١٣٤٧	٢١٩	<ul style="list-style-type: none"> - ٢٩٩ - عدم جواز إثبات صورية العقد الثابت بالكتابة . إلا بالكتابة ما لم يكن هناك غش أو تحايل على القانون. فيجوز الإثبات بكافة طرق الإثبات. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلة الصورية. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال. - السبب الجديد عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٩٩، ١١٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
١٣٤٧	٢١٩	<ul style="list-style-type: none"> - ٣٠٠ - الغش الذي يصلح سبباً للتماس إعادة النظر. ماهيته ؟ - الشروط الواجب توافرها لطلب الالتماس استناداً إلى قيام الغش ؟ - تقدير قيام الأعمال المؤدية إلى الغش من عدمه. موضوعي. ما دام سائغاً. - مثال لاستخلاص سائغ لعدم قيام الغش. <p>(الطعن رقم ٨٩٩، ١١٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
١٣٤٧	٢١٩	<ul style="list-style-type: none"> - ٣٠١ - إثبات التزوير كسبب للتماس إعادة النظر. بإقرار مرتكب التزوير أو المتمسك بالورقة بوقوعه. أو بصدور حكم جنائي أو مدني بتزوير الورقة . وأن يثبت هذا التزوير بعد صدور الحكم الملتبس فيه. وتأثر المحكمة في حكمها بهذا التزوير. - التحقيق الذي تجريه النيابة العامة في واقعة التزوير وإصدارها قراراً بآلا وجه لإقامة الدعوى. لا حجية له أمام القضاء المدني. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٩٩، ١١٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - ٣٠٢ - انعقاد العقد باتفاق طرفيه على العناصر الأساسية للالتزام. والشروط المشروعة الأخرى التي يراها الطرفان أساسية في التعاقد. - احتفاظهما بالمسائل التفصيلية للاتفاق عليها فيما بعد. لا يؤثر في انعقاد العقد. ما دام لم يشترطاً عدم انعقاد العقد إذا لم يتفقا عليها.

نقض		نقض	
الصفحة	القاعدة		
١٣٥٦	٢٢٠	<ul style="list-style-type: none"> - قيام الخلاف بينهما على تلك المسائل. يحكم فيه القاضي تبعاً لطبيعة المعاملة ولأحكام القانون. أساس ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>	
١٣٥٦	٢٢٠	<ul style="list-style-type: none"> - ٣٠٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم وحججهم. لان في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها الرد المسقط لما عداها. - الخبير مهمته كشف الحقيقة في المسائل الفنية البحتة التي تستعصى على المحكمة. دون المسائل القانونية فهي من صميم عمل المحكمة لا يجوز لها التخلي عنها. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>	
١٣٥٦	٢٢٠	<ul style="list-style-type: none"> - ٣٠٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. - مثال لاستخلاص سائغ في انعقاد العقد من مذكرة التفاهم بين الطرفين التي اشتملت على المسائل الأساسية للالتزام الطرفين. <p>(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>	
١٣٧١	٢٢٣	<ul style="list-style-type: none"> - ٣٠٥ - وجوب أن يكون وجه الطعن أمام النقض في صحيفة الطعن واضحاً ومحدداً ومبيناً العيب المعزو إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه. عدم كفاية الإحالة في ذلك إلى أوجه دفاع ودفع في مذكرات قدمت لمحكمة الموضوع. مخالفة ذلك . مؤداه : عدم قبول الطعن. - عدم جواز تقديم مستندات جديدة أمام النقض لم يسبق تقديمها أمام محكمة الموضوع . مخالفة ذلك . مؤداه : عدم قبول تلك المستندات. <p>(الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>	
١٣٧٣	٢٢٤	<ul style="list-style-type: none"> - ٣٠٦ - أمر الأداء متى يجب سلوك طريقه في معنى المادة (١٤٣) إجراءات مدنية ؟ - الدائن بورقة تجارية . وجوب سلوكه طريق أمر الأداء المنصوص عليه في المادة (١٤٣) من قانون الإجراءات المدنية وما بعدها . إذا كان المطالب به الرجوع على الساحب أو المحرر أو القابل أو الضامن الاحتياطي لأحدهم. - مطالبته بحقه من غير هؤلاء أو منهم مع غيرهم يوجب عليه سلوك الطريق العادي للدعوى. مثال. <p>(الطعن رقم ٢٤٨، ٢١٦ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>	

نقض		نقض
الصفحة	الترجمة	
١٣٧٣	٢٢٤	<p>٣٠٧ - عدم جواز تقديم طلبات جديدة أمام الاستئناف. إلا ما يضاف إلى الطلب الأصلي من أجور ومرتببات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام المحكمة الابتدائية . وما يزيد من تعويضات بعد تقديم هذه الطلبات.</p> <p>- جواز تغيير سبب الطلب الأصلي والإضافة إليه. مع بقاءه على حاله . المادة (١٦٥) إجراءات مدنية .</p> <p>- وجوب تصدي محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها للطلبات الجديدة إلا ما استثنى منها. والقضاء بعدم قبولها. ولو لم يطلب الخصوم ذلك . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨، ٣١٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٣٨٥	٢٢٥	<p>٣٠٨ - اتفاق الخصوم على التحكيم. أثره : عدم جواز رفع الدعوى به أمام القضاء.</p> <p>- رفعها أمام القضاء يوجب على الخصم الاعتراض على ذلك في الجلسة الأولى المحددة لنظر النزاع.</p> <p>- المقصود بالجلسة الأولى. هي تلك التي يحضر فيها المدعى عليه أو من يمثله لأول مرة أمام المحكمة.</p> <p>- حضوره دون إبداء اعتراضه . مؤداه : جواز نظر الدعوى ولو تمسك من بعد بشرط التحكيم تحت أي مبرر. أساس ذلك وعلة ٩ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٣٨٥	٢٢٥	<p>٣٠٩ - التقريرات القانونية الخاطئة. لا تؤثر في صحة الحكم. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. محكمة النقض تتولى تصويب ذلك. دون أن تنقض الحكم. مثال بشأن الرد على دفع بعدم قبول الدعوى لعدم سداد الرسم.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٣٨٥	٢٢٥	<p>٣١٠ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي دفاعهم وطلباتهم للرد عليها استقلالاً . ما دام قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها فيها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والطلبات. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
١٣٨٥	٢٢٥	<p>٣١١ - التفات الحكم عن دفاع مرسل لا يستند إلى نص في القانون. لا عيب . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
		<p>٣١٢ - التقريرات القانونية الخاطئة لا تؤثر في صحة الحكم. ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. محكمة النقض تصوب الخطأ. دون أن تنقضه. مثال.</p> <p>- الإقرار ماهيته في معنى المادة (٥١) من قانون الإثبات ؟</p> <p>- اختلاف الإقرار المكتوب عن المحرر المعد سلفاً لإثبات تصرف إنشائي مستقبلي. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>- عدم جواز تعليق الإقرار على شرط أو إضافته إلى أجل. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>- الجزاء المالي الذي يتفق عليه المتعاقدان . هو من قبيل الشرط الجزائي المنصوص عليه في المادة (٢٩٠) مدني . للتعويض عن الضرر الناشئ عن الإخلال بالالتزام.</p> <p>- عدم دخول ذلك في مقدار التعويض عن الضرر بعد وقوعه.</p> <p>- جواز التصرف بالإرادة المنفردة للمتصرف. دون توقف على قبول المتصرف إليه. ما لم يكن في ذلك إلزام للغير. المادة (٢٧٦) مدني.</p> <p>- التعويض يقدر بمقدار الضرر.</p> <p>- الضرر ماهيته ؟ وأنواعه ؟</p>
١٣٩٩	٢٢٦	(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)
		<p>٣١٣ - وجه النعي الوارد على غير محل من الحكم المطعون فيه. عدم قبوله. أساس ذلك ؟ مثال.</p>
١٣٩٩	٢٢٦	(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)
		<p>٣١٤ - جواز الاتفاق في وثيقة التأمين أو في ملحق لها على أن يغطي التأمين الأشخاص المستثنين منه بحسب الأصل المنصوص عليه في البند ١/١ من وثيقة التأمين الموحدة الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل بالقرار رقم ٨١ لسنة ١٩٨٧ بشأن وثائق التأمين على السيارات.</p> <p>- وجوب تطبيق ما اتفق عليه الطرفان باعتباره مصدر الحق في المطالبة بالتعويض وليس نصوص القانون.</p> <p>- اعتبار وثيقة التأمين المنصوص فيها أو في ملحقها على استحقاق المستثنين للتعويض اشتراطاً لمصلحة الغير وسريان أحكام هذا الاشتراط عليها. المادتين (٢٥٤، ٢٥٦) مدني. مثال.</p>
١٤٠٦	٢٢٧	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
١٤٢١	٢٢٩	٣١٥ - رفض الحكم المطعون فيه القضاء بتعويض والدي المتوفي في حادث قتل خطأ لعدم إثباتهما أنه كان يعولهما قبل وفاته وأنهما لا مال لهما أو أن ما لديهما من مال لا يفي بالنفقة. صحيح أساس ذلك ؟ - تقدير التعويض الجابر للضرر. من سلطة محكمة الموضوع. (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٩)
١٤٣٦	٢٣٣	٣١٦ - اشتغال الحكم في أسبابه على تقارير قانونية خاطئة. لا يبطله . ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. - محكمة النقض تتولى تصحيحه في ذلك دون أن تنقضه. مثال. (الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٢)
١٤٤١	٢٣٤	٣١٧ - عدم جواز التحكيم في الحق المدعي به إلا بتوكيل خاص من الموكل صاحب الحق إلى الوكيل . المادة (٢/٥٨) إجراءات مدنية. - الاتفاق على التحكيم من غير الموكل به توكيلاً صحيحاً من صاحب الحق. مؤداه: البطلان. مثال . (الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١٦)
١٤٤١	٢٣٤	٣١٨ - قيام صفة المدعية في الدعوى بإثباتها أن التعاقد مع المدعى عليه كان نائباً عنها في التعاقد. (الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١٦)
١٤٤١	٢٣٤	٣١٩ - القضاء بالتعويض عن غصب العين المؤجرة بوضع اليد عليها بعد انتهاء مدة العقد. صحيح . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١٦)
١٤٤٨	٢٣٥	٣٢٠ - إيراد الحكم في أسبابه لتقريرات قانونية خاطئة. لا يعيبه . ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة. - سلطة محكمة النقض في تصحيح تلك التقريرات دون أن تنقض الحكم. - مثال بشأن رخصة صناعية وإنشاء المناطق الاقتصادية، وأهدافها، واختصاصاتها، وكيفية ممارستها لنشاطها. (الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ و ٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)
		٣٢١ - جزاء البطلان المنصوص عليه في المادة ٨١٥ من قانون الإثبات. المتعلق بأعمال الخبير. عدم ترتبه إلا إذا لم يدعو الخصوم للحضور في الاجتماع الأول لبدء أعماله.

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
١٤٤٨	٢٣٥	<ul style="list-style-type: none"> - الدعوة للحضور في أول أعماله. كفايتها لصحة العمل طوال مدة المأمورية. ما دام العمل كان مستمراً لم ينقطع. - وجوب تتبع الخصوم لسير العمل. - بطلان عمل الخبير . مناطه . أن تشوب إجراءاته عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم. - جواز مباشرة الخبير لعمله في غيبة الخصوم ما دام قد دعاهم على الوجه الصحيح. مثال. <p>(الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ وه لسنة ٢٠١١ من ه.ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<ul style="list-style-type: none"> - عدم مسئولية الشريك في الشركة ذات المسئولية المحدودة عن ديونها والتزاماتها. إلا في حدود حصته في رأس مالها. - ليس للدائن ضمان إلا في ذمة الشركة دون ذمم الشركاء الشخصية. - انطباق ذلك في علاقة الشركاء بعضهم البعض وعلاقتهم بالغير. شرطه : أن تكون الشركة ذات المسئولية المحدودة. خصماً في الدعوى ابتداءً وأن يكون المبلغ المحكوم به من ديون الشركة والتزاماتها الناشئة عن ممارستها لنشاطها. <p>(الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ وه لسنة ٢٠١١ من ه.ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير التعويض الجابر للضرر استناداً إلى نص المادة ٢٩٠ مدني لاشتراك المضرور بفعله في إحداث الضرر أو زاد فيه. بما يتناسب مع فعله وما نتج عنه من ضرر. صحيح. مثال. <p>(الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ وه لسنة ٢٠١١ من ه.ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٧١	٢٣٦	<ul style="list-style-type: none"> - قبول محكمة الاستئناف ما قدمه المطعون ضده من إثبات أدائه للدية المحكوم بها جزائياً. لا عيب . علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٠١١ من ه.ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٧١	٢٣٦	<ul style="list-style-type: none"> - مخالفات السير والمرور. لا أثر لها في الشروط الواردة في عقد التأمين. علة ذلك ؟ - الشروط الواردة في عقد التأمين والمتعلقة بالأخطار عن الحادث . شروط تعسفية لا يعتد بها ما دام لم يترتب على عدم الأخطار ضرر لشركة التأمين. علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٠١١ من ه.ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>

نقش		نقش
الصفة	القائمة	
		<p>٣٢٦ - المؤسسة الفردية والمؤسسة التجارية الخاصة . ليس لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالكيها أو صاحب الترخيص التجاري بها. هي عنصر من عناصر ذمته المالية. مؤدى ذلك : أنه صاحب الصفة في المخاصمة أمام القضاء ومطالبته في شخصه بما عليها من التزامات وينفذ عليه الحكم الصادر ضدها.</p> <p>- هي تعد محل عمل صاحبها. مؤدى ذلك : خضوع إعلانه فيها لأحكام المادة ٨ من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- إعلان المؤسسة الفردية لا يخضع لحكم المادة ٢/٩ إجراءات مدنية. علة ذلك؟</p> <p>- تخلف المدعى عليه عن الحضور في الجلسة الأولى ولم تكن الصحيفة قد أعلنت لشخصه. أثره: وجوب تأجيل الدعوى في غير الدعاوى المستعجلة إلى جلسة تالية لإعادة إعلانه .</p> <p>- عدم إعادة الإعلان. أو بطلان إعادة الإعلان . أثره : بطلان الحكم الذي صدر بناء على هذا الإجراء الباطل.</p> <p>- وجوب تمسك الخصم الذي له مصلحة بهذا الدفاع . عند استئناف هذا الحكم. في صحيفة الاستئناف أو المذكرة الشارحة . مخالفة ذلك . أثره : سقوط حقه في التمسك بهذا البطلان.</p> <p>- عدم انعقاد الخصومة بين طرفيها متى ثبت بطلان إعلان صحيفة افتتاح الدعوى.</p> <p>- عدم تمام الإعلان صحيحاً حتى صدور الحكم الابتدائي . مؤداه : زوال الخصومة كأثر للمطالبة القضائية. لا يصححه أي إجراء لاحق في الدعوى.</p> <p>- تحقق هذا البطلان . يوجب على محكمة الاستئناف . أن تقف عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف دون أن تتصدى للموضوع. علة ذلك ؟</p> <p>- النص الوارد في المادة ١١٦٦ إجراءات مدنية. عدم انطباقه على هذه الحالة.</p> <p>- مناط تطبيقه هو ألا يمتد البطلان إلى إعلان صحيفة افتتاح الدعوى. علة ذلك ؟</p> <p>- مخالفة محكمة الاستئناف ذلك والتصدي للفصل في الموضوع. مؤداه : ورود قضاها على غير خصومة.</p>
١٤٧٤	٢٣٧	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
١٤٨١	٢٣٨	<p>٣٢٧ - علاقة التبعية بين التابع والمتبوع التي توجب مسئوليته عن أعمال تابعه. ماهيتها في معنى المادة ٢١٢ / ب مدني ؟</p> <p>- مسئوليته عن تلك الأعمال ولو كان التابع تابعاً لأكثر من متبوع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٨١	٢٣٨	<p>٣٢٨ - استحقاق الدية أو الأرش. شرطه : استقرار الضرر نهائياً ومعرفة نطاقه. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٨١	٢٣٨	<p>٣٢٩ - الضمان يقدر بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاتته من كسب . شرطه : أن يكون ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار. وأن يكون محقق الوقوع بالفعل في الحال أو في المآل.</p> <p>- الضرر المحتمل . التعويض عنه غير واجب إلا إذا وقع بالفعل.</p> <p>- لا مانع من احتساب الفرصة المحتملة في الكسب الفائت ما دام المضرور كان يأمل الحصول عليها بأسباب مقبولة. وكان قد فقد العمل أو الرزق الذي يعيش عليه. مثال.</p> <p>- الدية ماهيتها في الشريعة الإسلامية.</p> <p>- عدم جواز الجمع بين الدية وبين التعويض عن الأضرار الأدبية أو النفسية. إلا أن يكون قد تخلف عن فقد العضو أو منفعته شين أو تشويه فيجوز الحكم بالتعويض عنه. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٩٠	٢٣٩	<p>٣٣٠ - محكمة الموضوع في نظرها للدعوى والفصل فيها. مقيدة بالطلبات الختامية التي تقرر سمعها من الخصوم.</p> <p>- عدم إجابتها لطلب لم يتمسك به الخصم في طلباته الختامية رغم الإشارة إليه في صحيفة افتتاح الدعوى. لا عيب .</p> <p>(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٣)</p>
		<p>٣٣١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها . موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- في العقود الملزمة للجانبين لا يجوز لأي من طرفيها الامتناع عن تنفيذ التزامه بغير مبرر.</p> <p>- جواز امتناع أي منهما عن تنفيذ التزامه. متى لم يقم الآخر بتنفيذ ما التزم به. أساس ذلك ؟</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
		<ul style="list-style-type: none"> - حق المشتري في حبس الثمن . متى أخل البائع بأحد التزاماته. - سلطة محكمة الموضوع في تقدير جدية السبب الذي يبرر ذلك : متى كان سائغاً. - وجوب أن يكون تنفيذ العقد بما يوجبه حسن النية في التعامل. - عدم اقتصار ذلك على ما ورد في العقد امتداد ذلك إلى ما يكون من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف. - خلو الاتفاق من ميعاد التسليم . لا يعني ترك الأمر لمشئته البائع. - تحقق مسئولية الملتزم بتحقيق غاية. إذا لم تتحقق هذه الغاية . مهما بذل من جهد . - عدم تحديد مدة لتنفيذ الالتزام في العقد. يوجب تحديدها وفق نوع التعاقد وعرف الطائفة التي ينتمي إليها العقد إن كان من العقود المسماة. أو طبيعة التعامل والظروف التي أحاطت به ونصوص العقد إذا كان من العقود غير المسماة. - عبء إثبات تخلف أي من المتعاقدين عن تنفيذ التزاماته الموجبة لفسخ العقد. وقوعه على عاتق من يدعيه. - عجزه أو تقاعسه . يوجب رفض طلب الفسخ . مثال.
١٤٩٧	٢٤٠	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)
١٥١٥	٢٤٣	<ul style="list-style-type: none"> - قضاء محكمة أول درجة بكامل مبلغ التعويض المطلوب في الدعوى عن الأضرار الأدبية والمادية والمورثة. قضاء الحكم المطعون فيه بذات المبلغ عن الأضرار المادية فقط ورفضه الحكم بالتعويض عن الأضرار الأدبية والمورثة . صحيح ليس فيه قضاء بما لم يطلبه الخصوم. علة ذلك ؟
١٥١٥	٢٤٣	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)
١٥١٥	٢٤٣	<ul style="list-style-type: none"> - حق محكمة الاستئناف في تأييد الحكم المستأنف واعتناق أسبابه أسباباً لها وأن تضيف إليها . متى اقتضت بما ورد فيها. مثال في تقدير تعويض.
١٥١٥	٢٤٣	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)
		<ul style="list-style-type: none"> - متى تكون الشهادة متضمنة جر مغم أو دفع مغم للشاهد في معنى المادة ١/٥ من قانون الإثبات. - علاقة التبعية بين الشاهد وصاحب العمل. لا تمنع بمجرد من قبول شهادة التابع. متى لم تجر منفعة أو تدفع مفرمة.

نقضي		نقضي
القاعدة	الصفحة	
٢٤٤	١٥١٩	<ul style="list-style-type: none"> - وقوع عبء إثبات الغرم أو الغنم على من يدعيه. - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الحقيقة منها موضوعي. متى لم تخرج المحكمة عن مدلول تلك الأقوال . مثال . <p>(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
٢٤٤	١٥١٩	<ul style="list-style-type: none"> ٣٣٥ - تصحيح الأحكام في معنى المادة ١٣٧ إجراءات مدنية. ماهيتها ؟ - تصوير محكمة الاستئناف ما ورد في منطوق الحكم على أنه خطأ مادي وإنزال القاعدة القانونية عليه على هذا الأساس دون أن تكون مدونات الحكم المستأنف أو منطوقه تتضمن هذا الخطأ المادي. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك . مثال. <p>(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> ٣٣٦ - الاسم التجاري للمحل . ماهيته ؟ - بيع المحل التجاري . اشتماله على العناصر المادية والمعنوية المخصصة لمزاولة النشاط التجاري . ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك. أو يوجد في القانون ما يمنع انتقال الترخيص للمشتري. - ورود اسم شخص في الرخصة التجارية ليس دليلاً بمجرد على ملكيته للمنشأة التجارية. - اشتراط أن يكون مقدم طلب الترخيص للمؤسسة من مواطني الدولة. هو أن يتم حجز الاسم التجاري للمؤسسة لدى دائرة التنمية الاقتصادية وصورة من شهادة عضوية المؤسسة في غرفة تجارة وصناعة أبوظبي. أساس ذلك ؟ - شروط ترخيص المؤسسات لغير المواطنين . ماهيتها في معنى المادة ٢٨ من القرار الإداري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تنظيم الأنشطة الاقتصادية وإصدار التراخيص الصادر استناداً للمادة رقم ١٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٨ بإنشاء دائرة التنمية الاقتصادية. - المقومات المعنوية للمحل التجاري هي عماد فكرته . ولكنها لا تلغي قيمة العناصر المادية التي لا غنى عنها له. مثال. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها . موضوعي. ما دام سائغاً. مثال.

نقض		نقض
الصفحة	الفاصلة	
١٥٢٤	٢٤٥	<p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كل مناحي دفاعهم للرد على كل منها على استقلال . ما دام قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٦)</p>
١٥٢٢	٢٤٦	<p>٣٣٧ - وجوب ورود أسباب الطعن بالنقض على عيب قام عليه الحكم المطعون فيه. وروده على أسباب لم يستند إليها في قضائه مؤداه : عدم القبول . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٦)</p>
١٥٢٢	٢٤٦	<p>٣٣٨ - رسالة الفاكس. قيامها مقام الأصل المودع لدى الجهة المرسله. لها قيمة المحرر العرفي في الإثبات.</p> <p>- هي ليست صورة ضوئية. ما لم تتكرر الجهة المرسله صدورها منها . أو تتكرر ما نسب إليها من توقيع عليها.</p> <p>- تقدير ما إذا كانت رسالة الفاكس صورة ضوئية أو أصلاً منقول عن جهاز الفاكس من عدمه. موضوعي. متى كان سائغاً.</p> <p>- النسخة الكربونية للمحرر العرفي تعتبر في حقيقتها محرراً قائماً بذاته كالأصل لها حجية في الإثبات في مواجهة من نسبت إليه ما لم ينكر صراحة عدم صدورها منه.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها . موضوعي. متى كان سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٦)</p>
١٥٢٩	٢٤٧	<p>٣٣٩ - جواز الطعن بالاستئناف على الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة والتي تتعلق بولاية المحكمة من حيث اختصاصها أو اختصاص هيئة التحكيم . فور صدور الحكم. دون انتظار صدور حكم منه للخصومة فيها. المادة (١٥١) إجراءات مدنية. علة ذلك ؟</p> <p>- ميعاد الطعن في هذه الحالة. بدؤه من اليوم التالي لصدور الحكم وفي خلال الميعاد المحدد للطعن بالاستئناف . المادة ١/١٥٢ من ذات القانون.</p> <p>- ليس للطاعن الحق في اختيار بداية تاريخ الطعن.</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٧)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
١٥٣٩	٢٤٧	<p>٣٤٠ - الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة . هو الذي لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . متى استقام على سند من القانون.</p> <p>- بطلان كل تعامل في الأوراق المالية المدرجة في السوق لم تسجل وفق أحكام القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠ في شأن هيئة سوق الإمارات للأوراق المالية والسلع. والقرارات والأنظمة الصادرة تنفيذاً له.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في ندب خبير أو أكثر في المسائل الفنية التي يستلزمها الفصل في الدعوى.</p> <p>- أخذها بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى لاقتناعها بصحة أسبابه. دون ندب خبير آخر. لا يعيب حكمها.</p> <p>- هي غير ملزمة بالرد استقلالاً على المطاعن الموجهة للتقرير. أخذها به محمولاً على أسبابه. مفاده : أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستأهل رداً بأكثر مما تضمنه الخبير. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائغاً.</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٧)</p>
١٥٣٩	٢٤٧	<p>٣٤١ - عدم جواز إثارة دفاع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . لأول مرة أمام النقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٧)</p>
١٥٥٠	٢٤٨	<p>٣٤٢ - جواز رفع دعوى التعويض عن الضرر أمام المحكمة التي وقع في دائرتها الضرر الذي حاق بالنفس أو المال. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ١١٨٦ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>
١٥٥٠	٢٤٨	<p>٣٤٣ - رفع الدعوى بالطريق العادي للمطالبة بمبلغ نقدي والتعويض عن المثل في السداد. دون اتباع طريق أمر الأداء . صحيح. أساس ذلك ٥</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ١١٨٦ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>
١٥٥٠	٢٤٨	<p>٣٤٤ - عبء إثبات ما يخالف الظاهر وقوعه على عاتق من يدعيه. مثال بشأن عدم إفسار المدين.</p> <p>- إحالة المحكمة الدعوى للتحقيق ليثبت الطاعن عسره. ثبوت يساره والحكم بإلزامه بسداد الدين المطالب به دون إمهاله عملاً بالمادة ٤٣٠ من قانون المعاملات المدنية. لا عيب .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ١١٨٦ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
١٥٥٧	٢٤٩	<p>٣٤٥ - تقدير قيمة الدعوى عند رفعها. بطلبات الخصوم فيها. وتسدد عنها الرسوم.</p> <p>- تقديرها النهائي يكون وفق الطلبات النهائية ويسدد عنها فرق الرسوم. إذا قضي بمبلغ يزيد على المبلغ المسدد عنه الرسم عند رفعها. وذلك بعملة الدولة.</p> <p>- عدم تسليم الصورة التنفيذية للمحكوم له إلا بعد سداد فرق الرسم.</p> <p>- وجوب سير المحكمة في نظر الدعوى. ولو عدلت الطلبات بعد رفعها وترتب على ذلك زيادة قيمة الدعوى. ما دامت الرسوم القضائية عند رفعها قد سددت على مقدار القيمة المرفوعة بها. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>
١٥٥٧	٢٤٩	<p>٣٤٦ - وجوب أداء الموكل للوكيل الأجر المتفق عليه. متى قام بالعمل. فإن لم يتفق على أجر وكان الوكيل ممن يعملون بالأجر فله أجر المثل. وإذا لم يكن ممن يعملون بأجر. اعتبر متبرعاً. المادة ٩٤٩ مدني.</p> <p>- وجوب أن يكون الوقت مناسباً لإلغاء الوكالة أو عزل الوكيل.</p> <p>- استخلاص ما إذا كانت الوكالة قد تعلق بها حق للغير أو صدرت لصالح الوكيل. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>
١٥٥٧	٢٤٩	<p>٣٤٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. والموازنة بينها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه. ما دامت لم تجد في المطاعن الموجهة إليه ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير.</p> <p>- هي غير ملزمة بتتبع الخصوم للرد استقلالاً على أوجه دفاعهم وحججهم. متى بينت الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها بأسباب سائفة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>
١٥٧٠	٢٥١	<p>٢٤٨ - سلطة محكمة الموضوع في وقف الدعوى المدنية المنظورة أمامها تعليقاً أو عدم وقفها متى رأت أن الفصل فيها يتوقف على الفصل في دعوى أخرى. ولأي من الخصوم تعجيل الدعوى متى زال السبب.</p> <p>- تقدير توافر سبب الوقف أو عدمه موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
١٥٧٠	٢٥١	٢٤٩ - عدم اختصاص المحكمة المدنية بوقف تنفيذ حكم الإخلاء الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الإيجارية. (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)
١٥٧٥	٢٥٢	٢٥٠ - التفات المحكمة عن طلب ندب خبير موارد بشرية لبحث أحقية الطاعن في الترقية من عدمه. لا عيب. أساس ذلك ؟ - رفض طلب الطاعن الذي تجاوز سن المعاش وبقي في الخدمة. بفرق مكافأة نهاية الخدمة بين الدرجة التي كان عليها والدرجة التي يستحقها. لا عيب. أساس ذلك ؟ - تسكين الطاعن على درجة برغم تجاوزه سن المعاش وبقاؤه في الخدمة. مكافأة وتقدير له. لا يستحق عنها تعويضاً. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)
١٥٧٩	٢٥٣	٢٥١ - نزاع الملكية لأي سبب. يستوجب تعويضاً عادلاً. ولو كان للمنفعة العامة. - مطالبة بلدية أبوظبي بالتعويض العادل عن نزاع ملكية المطعون ضده. صحيح. ما دامت البلدية هي التي تولت عملية تخصيص الأراضي والنظر في التظلمات المثارة بشأنها. (الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)
١٥٨٤	٢٥٤	٢٥٢ - سلطة محكمة الإحالة في الفصل في اختصاصها بالنزاع المحال عليها ولائياً أو نوعياً. سواء كانت محكمة طعن أو محكمة إحالة. المادة ٢/٨٩ من قانون الإجراءات المدنية. (الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)
١٥٨٩	٢٥٥	٢٥٣ - ميعاد تقادم دعوى إلغاء القرار الإداري. خمسة عشرة عاماً. أساس ذلك ؟ - عدم جواز تطبيق القانون المقارن. في تحديد مواعيد وأجال تقادم الدعوى وسقوطها أو عدم سماعها سواء كان التقادم بسقوط أو مكسب وكذلك طرق الطعن في الأحكام. - وقوف ذلك عند حد إكمال نقص أو سد فراغ في التشريع الوطني. علة ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢١)

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
١٥٩٦	٢٥٦	<p>٣٥٤ - تطبيق المحكمة أحكام قانون الخدمة المدنية في إمارة أبوظبي في شأن فصل الموظف العامل في جهة يخضع الموظفون فيها لأحكام النظم الخاصة بها. لا عيب . ما دامت تلك النظم قد خلت من تنظيم الضمانات والإجراءات التأديبية التي تكفل صيانة حقوق الموظف في الدفاع بما يضمن حيادية وموضوعية المحاكمة التأديبية. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٦٠١	٢٥٧	<p>٣٥٥ - تطبيق لائحة الموارد البشرية لشركة أبوظبي للخدمات الصحية (صحة) على واقعات النزاع بين الطاعنان والمطعون ضدها. صحيح.</p> <p>- الخدمة المستمرة. ماهيتها ؟</p> <p>- الموظف المنقول يصطحب معه حالته الوظيفية من الجهة المنقول منها إلى الجهة المنقول إليها. وتحل الجهة المنقول إليها محل الجهة المنقول منها في جميع الحقوق والالتزامات.</p> <p>- استحقاق الموظف غير المواطن لدى شركة أبوظبي للخدمات الصحية لمكافأة نهاية الخدمة راتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته للثلاث سنوات المتصلة وراتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة المتصلة التالية محسوباً على آخر راتب أساسي تقاضاه عن خدمته الفعلية بالمنشأة التي يعمل بها.</p> <p>- الموظف المنقول من وزارة الصحة إلى الهيئة العامة للخدمات الصحية. اعتبار مدة خدمته متصلة ومستمرة. تحمل الهيئة قيمة الفروق المالية عن مكافأة نهاية خدمته على أساس آخر مرتب له لدى الهيئة وليس لدى وزارة الصحة عند نقله منها.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)</p>
١٦٠٧	٢٥٨	<p>٣٥٦ - السبب الموضوعي. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- مثال لإلغاء قرار فصل عامل لقيام الفصل على سبيل غير مبرر قانوناً.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١١/١)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
١٦١٩	٢٦١	٣٥٧ - استلام الطاعن صورة من مذكرة المطعون ضدها المرفق بها صورة من إنذار إنهاء خدمته لديها موقع عليها منه. دون طلب أجلاً للرد على المذكرة ودون منازعة منه في صورة الإنذار. أثره : اعتبار ذلك إقرار منه بأن تاريخ إنهاء خدمته هو ما جاء بصورة الإنذار وأنه تسلم كافة حقوقه حسبما ورد به. ولا يجوز له الرجوع عن هذا الإقرار. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)
١٦١٩	٢٦١	٣٥٨ - عدم التزام صاحب العمل بدفع أجرة العامل. إلا إذا أنجز العامل العمل المطلوب منه بموجب العقد. - رفض الحكم المطعون فيه الحكم للطاعن بالأجرة المطالب بها استناداً إلى إقراره الضمني بانتهاء عمله لدى المطعون ضدها في التاريخ الوارد بصورة الإنذار والسابق على المدة المطالب بأجرتها. لا عيب. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)
١٦١٩	٢٦١	٣٥٩ - التزام صاحب العمل بالتأمين الصحي على العمال. شرطه: سريان عقد العمل بينه وبين كل منهم . انقضاء العقد . أثره : انقضاء هذا الالتزام. المادة ٩٦٥ من قانون العمل. (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)
١٦٢٥	٢٦٢	٣٦٠ - المقاول يضمن ما يتولد عن فعله من ضرر سواء كان ذلك بتعديه أو تقصيره. - ضمانه أيضاً فعل تابعه. متى كان له سلطة فعلية عليه في الرقابة والتوجيه وكان الفعل قد حدث منه أثناء أو بسبب تأدية وظيفته. مثال. (الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠)
١٦٢٤	٢٦٤	٣٦١ - التفات المحكمة عن الرد على دفاع لم يقدم الطاعن دليله. لا عيب. علة ذلك ؟ - النعي الذي لم يقدم الطاعن الدليل عليه أمام محكمة النقض. عدم قبوله. (الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)
١٦٤٢	٢٦٦	٣٦٢ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الجزائية بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة. والقضاء بانقضاء الدعوى الجزائية بمضي المدة. لا حجية له أمام المحكمة المدنية التي تنظر الدعوى المدنية. هي لا تلتزم في تكوين عقيدتها بما قام عليه الحكم الجنائي. مثال. (الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
١٦٤٢	٣٦٦	<p>٣٦٣ - الشيك اعتباره أداة وفاء. انطواءه بذاته على سبب تحريره.</p> <p>- الأصل فيه الوفاء بدين مستحق على الساحب. على من يخالف ذلك إثبات ما يدعيه.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها استخلاص السبب الحقيقي لإصدار الشيك. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>- مثال لتحصيل سائغ في نفي إصدار الشيك وتسليمه للطاعن.</p> <p>(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
١٦٤٨	٣٦٧	<p>٣٦٤ - الطلب الجديد أمام الاستئناف. عدم قبوله.</p> <p>- تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها. ولو لم يطلبه الخصوم.</p> <p>- السبب الجديد ماهيته في معنى المادة ٢/١٦٥ إجراءات مدنية. مثال.</p> <p>(الطعون أرقام ٩٦، ٩١، ٨٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
١٦٥٨	٣٦٨	<p>٣٦٥ - نكول جهة الإدارة عن وعدها للمطعون ضده برفضها منحة إجازة دراسية. وعدم معاملتها له بالمساواة. مع زملائه في الوظيفة . مخالفة لمبدأ الثقة في أعمال الإدارة ولمبدأ المساواة بين الموظفين.</p> <p>- وجوب بيان جهة الإدارة المبررات التي استندت إليها في تقديرها لرفض منح المطعون ضده إجازة دراسية. وكذلك مبررات منحها تلك الإجازة لزملائه الآخرين. ولو كان المنع والمنح من سلطتها الجوازية . مخالفة ذلك. يعيب القرار بعدم المشروعية.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
١٦٥٨	٣٦٨	<p>٣٦٦ - عدم رد المحكمة على دفع أو دفاع. لا أثر له على ما انتهت إليه في الحكم. لا عيب. مثال.</p> <p>- تسكين المطعون ضده للعمل بوظيفة رئيس وحدة البحوث والدراسات بالمنطقة الشرقية. يتضمن النقل للموظف مكانياً ونوعياً. عدم جوازه : إلا إذا صدر من لجنة المتابعة والتنفيذ بناءً على عرض لجنة الموارد البشرية في حالة نقله من وظيفة إلى أخرى داخل الأمانة العامة للمجلس. ومن رئيس المجلس بموافقة رئيس الدائرة الأخرى إذا كان النقل من الأمانة العامة إلى دائرة أخرى. مخالفة ذلك . يعيب القرار بعدم المشروعية . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
١٦٦٦	٢٦٩	<p>٣٦٧ - الطلب أو الدفع الذي لا يكون لصاحبه مصلحة فيه. عدم قبوله. أساس ذلك. مثال.</p> <p>- عدم بطلان إجراء لا ينص القانون صراحةً على بطلانه. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>- مثال بشأن رفض المحكمة الحكم ببطلان عمل الخبير لقيامه على مستندا من جهة البلدية يمنع البناء على الأرض محل التداعي. دون حضور أطراف النزاع.</p> <p>(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)</p>
١٦٦٦	٢٦٩	<p>٣٦٨ - صدور قرار يمنع الانتفاع الكلي بالشيء المؤجر. دون سبب من المستأجر. مؤداه : فسخ العقد وسقوط الأجرة من تاريخ المنع. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)</p>
١٦٧٨	٢٧١	<p>٣٦٩ - العبرة في قيام أسباب فصل العامل هي بتوافرها وقت الفصل وليس بعده.</p> <p>- تقدير قيام مبرر فصل العامل من عدمه. موضوعي.</p> <p>- تكليف العامل بإثبات تعسف صاحب العمل في الفصل. غير لازم. ما دامت المحكمة قد رأت عدم جدية مبرر الفصل. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)</p>
١٦٨١	٢٧٢	<p>٣٧٠ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء ولها أن تأخذ بها كلها أو بعضها أو أن تطرحها ما دامت لم تطمئن إليها. متى كان سائفاً.</p> <p>- تحديد ما يستحقه الموظف من درجة وتسكينه عليها. وفقاً للضوابط القانونية. وتطبيقه على واقعة النزاع من مهام القاضي الأساسية. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٨)</p>
١٦٨٥	٢٧٢	<p>٣٧١ - تقدير نصاب الطعن بالنقض. العبرة فيه بقيمة المطلوب في الدعوى. وليس بقيمة ما يُقضى به. أساس ذلك ؟</p> <p>- تجاوز المطلوب في الدعوى مائتي ألف درهم. أثره : جواز الطعن في الحكم الصادر فيها بالنقض. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القامة	
١٦٨٥	٢٧٣	<p>٣٧٢ - التزام شركة التأمين بتعويض المضرور من الغير عما لحقه من أضرار نتيجة وقوع حادث من السيارة المؤمن عليها في أي مكان تستخدم فيه. استناداً إلى أحكام القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. وليس قانون السير والمرور فيما نص عليه من سريان أحكامه على المركبات في الطرق العامة. أساس ذلك ؟</p> <p>- لا وجه لتطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعديل أحكام القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بإضافة فقرة جديدة (ز) إلى البند (١١) من الشروط العامة من وثيقة التأمين المتعلقة بالحوادث التي تقع خارج الطريق كما هو معرف به من أنه كل سبيل مفتوح للسير العام. على هذه الحالة . أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ م. ق. ٥ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>
١٧٠١	٢٧٦	<p>٣٧٣ - اعتبار المحرر صادراً ممن وقع ما لم ينكر صراحةً. ما هو منسوب إليه. من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة.</p> <p>- الوارث أو الخلف . لا يُطلب منه الإنكار. كفاية نفيه علمه بأن الخط أو الختم أو الإمضاء أو البصمة ليست لمن تلقى عنه الحق.</p> <p>- سقوط الحق في جحد الصورة الضوئية للمحرر. متى ناقش من له الحق في ذلك موضوع المحرر. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٠١١ م. ق. ٥ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>
١٧١٣	٢٧٨	<p>٣٧٤ - العبرة في قضاء المحكمة بما لم يطلبه الخصوم من عدمه. هو بالطلبات الختامية في الدعوى. لا بما تضمنته صحيفة افتتاح الدعوى. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ م. ق. ٥ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
١٧٢١	٢٧٩	<p>٣٧٥ - متى يجوز استئناف الحكم الصادر بتعيين محكم ومتى لا يجوز ذلك ؟</p> <p>- استئناف هذا الحكم. أثره: انتقال كل أوجه الدفاع والدفع إلى محكمة الاستئناف . مؤدى ذلك: وجوب تصدي محكمة الاستئناف لها والرد عليها. مثال.</p> <p>- عدم استئناف الحكم الصادر في دعوى طلب تعيين محكم. الذي لم يقتصر على تعيين المحكم. وتطرق إلى الرد على الدفع بعدم سماع الدعوى. مؤداه: حيازته لقوة الأمر المقضي به في هذا الشأن أثر ذلك: عدم جواز إثارة هذا الدفع من جديد.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ م. ق. ٥ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
١٧٢١	٢٧٩	<p>٣٧٦ - سلطة المحكمين في دعوى التحكيم في تقدير أتعابها ومصاريف التحكيم.</p> <p>- حقهم في إلزام الطرف الخاسر بها كلها أو بعضها.</p> <p>- للمحكمة بناء على طلب أحد الخصوم تعديل هذا التقدير بما يتناسب مع الجهد المبذول وطبيعة النزاع. متى رأت مغالاة المحكمين في تقديرها.</p> <p>- سلطة المحكمة في تقدير الأتعاب. موضوعية. متى كان سائغاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
١٧٢٨	٢٨٢	<p>٣٧٧ - إعلان المؤسسة الفردية. يكون لمالكها أو من ينوب عنه. في موطنه الأصلي أو المختار أو في محل عمله.</p> <p>- خضوع الإعلان في هذه الحالة. إلى حكم المادة الثامنة من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- وجوب عرض المعلن الأمر على القاضي المختص ليأمر بإتمام الإعلان بطريق النشر أو اللصق حسبما هو مبين بالمادة الثامنة المار ذكرها. متى لم يجد المراد إعلانه. أو وجد المكان مغلماً أو لم يتمكن من الاستدلال عليه.</p> <p>- حق المعلن إليه أن يثبت أن المكان الذي وجده مندوب الإعلان مغلماً. ليس موطناً له. وأن موطنه يقع في مكان آخر.</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٧٢٨	٢٨٢	<p>٣٧٨ - وجوب إنذار الدائن للمدين للوفاء بالدين قبل استصدار أمر الأداء بخمسة أيام على الأقل. بطلان هذا الإنذار أو مخالفته. مؤداه: بطلان أمر الأداء. أساس ذلك ؟</p> <p>- صحيفة أمر الأداء . قيامها مقام ورقة التكليف بالحضور. أثر ذلك: اتصال الدعوى بالقضاء.</p> <p>- شرط التكليف بالوفاء عدم ارتباطه بالصحيفة ذاتها. إنما هو شرط لصدور أمر الأداء. مثال.</p> <p>- إعلان الطاعن بصحيفة الدعوى. بعد رفض القاضي إصدار أمر الأداء وتحديد جلسته لنظر الموضوع. أثره : صحة إجراءات الخصومة.</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٧٤٤	٢٨٢	<p>٣٧٩ - علاقة الخصوم بوكلائهم أمام محكمة الموضوع. شأنهم وحدهم. لا يجوز لغيرهم ولا للمحكمة أن تتصدى من تلقاء نفسها لهذه العلاقة. ما دام صاحب الشأن لم ينكر تلك الوكالة. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
١٧٤٤	٢٨٣	<p>٣٨٠ - وجوب رد من قبض شيء بغير حق إلى صاحبه. مع ما جناه من كسب أو منافع.</p> <p>- للقاضي أن يعرض صاحب الحق لقاء ما قصر فيه القابض مما جناه.</p> <p>- حق الورثة في استرداد الزائد من الفوائد التي أداها مورثهم عن الحد القانوني ولو لم يرفع به طلب عارض أو دعوى متقابلة.</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٧٤٩	٢٨٤	<p>٣٨١ - تأخر المدين في الوفاء بالدين. يوجب إلزامه بدفع فائدة عن هذا التأخير حسبما هو منصوص عليه في المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨) من قانون المعاملات التجارية ما لم يتفق على غير ذلك. متى كان الدين تجارياً وكان مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام. وذلك على سبيل التعويض.</p> <p>- حق الدائن في اقتضاء فائدة على القرض التجاري حسب السعر المنصوص عليه في العقد. فإن لم يحدد في العقد احتسبت وفق سعر الفائدة السائد في السوق وقت التعامل على ألا يزيد على ١٢٪ حتى السداد.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في تحديد سعر الفائدة ما دام لم يتم الاتفاق عليها ولم يقدم الطاعن للمحكمة ما يدل على السعر السائد في السوق.</p> <p>- استحقاق الفوائد التأخيرية عن الدين التجاري من تاريخ استحقاق الدين. ما لم ينص القانون أو الاتفاق على غير ذلك.</p> <p>- استحقاق الفائدة التأخيرية للدين المستحق للمقاوّل. عند قيامه بتسليم صاحب العمل أو المقاوّل الأصلي الأعمال المكلف بها. إلا إذا تم الاتفاق أو جرى العرف على غير ذلك. أساس ذلك؟ مثال .</p> <p>(الطعون أرقام ٨٧٢، ٨٢١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٧٤٩	٢٨٤	<p>٣٨٢ - استخلاص عناصر الضرر. وتقدير التعويض الجابر له بمراعاة الظروف والملابسات المحيطة به. موضوعي. ما دام لا يوجد في القانون نص يوجب اتباع معايير معينة. مثال.</p> <p>(الطعون أرقام ٨٧٢، ٨٢١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٧٤٩	٢٨٤	<p>٣٨٣ - البطلان المترتب على مخالفة المادة (١٣٠) من قانون الإجراءات المدنية. بشأن بيانات الخصوم الواجب اشتغال الحكم عليها. ماهيتها في معنى تلك المادة؟</p> <p>- النقص في البيانات التي لا يترتب عليه التجهيل أو اللبس في التعريف بشخصية الخصم. لا يؤثر في صحة الحكم. مثال.</p> <p>(الطعون أرقام ٨٧٢، ٨٢١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
١٧٦٢	٢٨٥	<p>٣٨٤ - وجوب أن يكون وجه الطعن واضحاً ومحددأ. مخالفة ذلك . أثره: عدم القبول. مثال.</p> <p>- وجوب اشتمال نسخة الحكم الأصلية. على بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ونطقوا به.</p> <p>- وجوب أن تكون الهيئة التي أصدرت الحكم هي تلك التي سمعت المرافعة وتداولت فيه ووقعت على مسودته. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٧٦٢	٢٨٥	<p>٣٨٥ - استخلاص فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها . ومنها تقدير كفاية أسباب فسخ العقد أو عدم كتابتها وتحديد الجانب المقصر في العقد أو نفي التقصير عنه. موضوعي. متى كان سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٧٦٢	٢٨٥	<p>٣٨٦ - عدم وجوب إعدار المدين. متى كان تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مُجبر بفعل المدين. المادة (٣٨٨) من قانون المعاملات المدنية. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٧٧٠	٢٨٦	<p>٣٨٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء . موضوعي. ما دام سائغاً.</p> <p>- محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لا سند له من الواقع أو القانون. متى كان ما انتهى إليه يوافق صحيح القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٩،٤٠٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
١٧٧٠	٢٨٦	<p>٣٨٨ - تحديد مركز العامل بالنسبة إلى الوظيفة التي يشغلها. منوط بالقرار الصادر بإسنادها له.</p> <p>- إنزال حكم القانون في هذه الحالة. العبرة فيه بهذا القرار وحده بحسب الوصف الذي أسبغه عليه. لا عبرة بمباشرة الطاعن أعباء الوظيفة التي يطلب تشييته عليها.</p> <p>- النذب إلى هذه الوظيفة لا يعد تعييناً فيها أو ترقية إليها. ولا يرتب له حقاً في الاستمرار في شغلها.</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٩،٤٠٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>

نقضي		نقضي
القائمة	الصفحة	
١٧٧٠	٢٨٦	<p>٣٨٩ - مكافأة نهاية الخدمة والعلاوة التشجيعية. تقدرها جهة العمل وتختار من تمنحها له.</p> <p>- صدور القرار بذلك ممن يملكه حسب نظام العمل هو المصدر القانوني لاستحقاقها .</p> <p>- الترشيحات أو التوصيات أو الموافقات السابقة على القرار. أعمال تحضيرية. لا تكسب الحق فيها إلا بصدر الموافقة النهائية بقرار ممن يملك تلك الصلاحية. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٩،٤٠٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
١٧٧٠	٢٨٦	<p>٣٩٠ - بدل الأثاث منحة للعامل مرة واحدة وفقاً للدرجة التي تحددها اللوائح والقوانين. وذلك عند استحقاقه لها. التغيرات التي تحدث بعد ذلك على حالته الاجتماعية. لا أثر لها في تقدير هذا البدل.</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٩،٤٠٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
١٧٧٠	٢٨٦	<p>٣٩١ - إلزام العامل بجزء من المصروفات. متى حكم عليه في جزء من الطلبات دون الآخر. صحيح. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٩،٤٠٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
١٧٨٩	٢٨٨	<p>٣٩٢ - حق صاحب ترخيص المدرسة الخاصة في تحديد الرسوم المدرسية لها. حده : اعتماد وزارة التربية والتعليم لتلك الرسوم.</p> <p>- حق الوزارة في إنقاص الرسوم المقدمة من صاحب الترخيص للحد المناسب.</p> <p>- خضوع المؤسسات التعليمية الخاصة لرقابة وزارة التربية والتعليم للتحقق من تطبيق أحكام القانون.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
١٧٨٩	٢٨٨	<p>٣٩٣ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على كل طلب أو دفاع يثيره الخصوم.</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
		<p>٣٩٤ - وجوب تقديم طلب تفسير الحكم إلى المحكمة التي أصدرته.</p> <p>- وجوب أن يكون طلب التفسير منصفاً على أخطاء مادية بحتة حسابية أو كتابية. لا يؤثر تصحيحها على كيان الحكم فتفقده ذاتيته وتقطع عن صلته بالحكم المصحح ويمس حجيته. أساس ذلك وعلة ؟</p> <p>- متى يكون الحكم مشوباً بالفموض والإبهام مناط ط ب التفسير ؟</p> <p>- محكمة التفسير تجريه دون النظر لمدي مطابقة قضاء الحكم المُفسر للقانون. علة ذلك ؟</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفحة	
٢٩٢	١٨٠٨	<p>- خلو منطوق الحكم من الغموض أو الإبهام. مؤداه : عدم قبول طلب التفسير. مثال.</p> <p>(طلب تفسير رقم ٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١٠ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٢)</p>
٢٩٤	١٧١٧	<p>٣٩٥ - حالات التماس إعادة النظر في معنى المادة (١٦٩) إجراءات مدنية. ماهيتها؟</p> <p>- رفع الالتماس لإعادة النظر في غير تلك الحالات. مؤداه : الرفض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٥)</p>
٢٩٥	١٨٢٢	<p>٣٩٦ - حقوق العمال المترتبة لهم بمقتضى قانون العمل. لا تسمع الدعوى بها بعد مضي سنة من تاريخ استحقاقها. متى أنكرها المدين بها. أساس ذلك؟</p> <p>- احتساب تاريخ السنة. من اليوم الذي يصبح الحق المطالب به مستحق الأداء.</p> <p>- تحديد الواقعة التي يبدأ منها حساب المدة. موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- ورود حالات الوقف والانقطاع على تلك المدة. أساس ذلك ؟</p> <p>- انقطاعها بالمطالبة القضائية المرفوعة بإجراءات صحيحة. والقضاء فيها بحكم نهائي بإجابة المدعي إلى طلباته كلها أو بعضها. أساس ذلك ؟</p> <p>- انتهاءها إلى الرفض أو عدم القبول أو الانقضاء أو السقوط أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو بإثبات تركها. يزيل أثر المطالبة القضائية في قطع التقادم. أساس ذلك؟</p> <p>- إقرار المدين بالحق المطالب به صراحة أو ضمناً. يقطع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى.</p> <p>- قطع الزمان. أثره : احتساب مدة جديدة مساوية للمدة الأولى. أساس ذلك ؟</p> <p>- الإقرار الصريح أو الضمني بالحق من المدين به القاطع للتقادم. تقديره : موضوعي. متى كان سائفاً.</p> <p>- جواز الاستدلال عليه من أي دليل غير مجعود مقدم في الدعوى. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٥)</p>
٢٩٩	١٨٢٧	<p>٣٩٧ - التدليس والتفجير والغش الذي ينخدع به أحد المتعاقدين. هو ما يكون حاصلًا بوسائل احتيالية قولية كانت أو فعلية صدرت من المتعاقد الآخر. بحيث لولاها ما كان ليبرم العقد. أساس ذلك ؟</p> <p>- الظن الخاطئ لا أثر له على صحة العقد. علة ذلك. مثال.</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في استخلاص عناصر التدليس أو التفجير أو الغلط. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
١٨٣٧	٢٩٩	٣٩٨ - تطرق الحكم إلى تقارير قانونية غير لازمة. لا يعيبه. ما دام قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون. مثال بشأن اشتراط رفع الدعوى بالفسخ بسبب الفش أو الضرر خلال سنة من تاريخ العقد. (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)
١٨٤٧	٣٠١	٣٩٩ - عدم تمسك الطاعن في صحيفة الاستئناف ولا في المذكرة الشارحة. بالدفع ببطلان إعلان صحيفة الدعوى. وبطلان إعلان الحكم الصادر فيها. مؤداه: سقوط حقه في إبدائها أمام الاستئناف وأمام النقض. أساس ذلك وعلة: الدفع بالبطلان المتصل بالشكل والإجراءات. عدم تعلقها بالنظام العام. (الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)
١٨٥١	٣٠٢	٤٠٠ - عقد الإيجار ينشئ حقاً للمستأجر في ذمة المؤجر الذي يلتزم بتعليقه منفعة العين المؤجرة. - التنازل عن الحق في الإيجار يكون بين المستأجر وآخر ويكون عن كل الحق في المنفعة أو بعضه. نظير مقابل أو بدون ذلك. - عدم جواز التنازل عن كل الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد الإيجار بمقابل واعتباره بيعاً. - عدم جواز بيع المواطنين الأراضي الصناعية. إلا وفقاً لما نصت عليه المادة ٩ من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الملكية العقارية بإمارة أبوظبي. وفقاً للضوابط التي يضعها المجلس التنفيذي للإمارة. - عدم جواز التنازل عن حق الإيجار في الأراضي الحكومية المؤجرة من الجهة المختصة إلا بإذن المؤجر. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)
١٨٦٥	٣٠٥	٤٠١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال. - ندب خبير في الدعوى ليس حقاً محتملاً للخصوم في كل حال. - سلطة محكمة الموضوع في الإلتفات عن هذا الطلب. متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها. مثال. - إقامة بئر للمياه في الأرض الموات دون ترخيص من الجهة المختصة. لا أثر له في تملكها. - الأرض الموات ملك للدولة. لا يجوز تملكها أو وضع اليد عليها إلا بإذن الجهة المختصة. المادة ١٢٠٩ وما بعدها من قانون المعاملات المدنية. (الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
١٨٧٢	٣٠٧	<p>٤٠٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفا. مثال.</p> <p>- اليمين المتممة في معنى المادة ٦٢٥ إثبات. ماهيتها؟</p> <p>- تلك للقاضي ليبني حكمه على دليل كامل. شرطه: أن لا يكون في الدعوى دليل كامل. وألا تكون خاليه من الدليل.</p> <p>- لا محل لليمين المتممة في الدعوى الخالية من الدليل أو الدعوى المكتملة الدليل.</p> <p>- تقدير ذلك. موضوعي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٧٨	٣٠٨	<p>٤٠٣ - دعوى إثبات الحالة. دعوى مستعجلة اقتصار دور القاضي فيها على تعيين خبير لتقديم خبير في الدعوى الموضوعية التي قد ترفع أمام محكمة الموضوع.</p> <p>- المحكمة في هذه الحالة لا تفصل في خصومه وليس لها أن تحقق المطاعن الموضوعية التي يوجهها الخصوم إلى تقرير الخبير. محل ذلك محكمة الموضوع.</p> <p>- عدم اختصاص المحكمة في دعوى إثبات الحالة اعتماد تقرير الخبير الذي عينته. بل تقضي بانتهاء الخصومة أمامها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٨٤	٣١٠	<p>٤٠٤ - عدم جواز إعادة محكمة ثان درجة للدعوى بعد إلغائها الحكم المستأنف. إلى محكمة أول درجة. ما دامت تلك المحكمة كانت قد فصلت في موضوع الطلبات المطروحة عليها. أصلية كانت أم فرعية. علة ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٨)</p>
١٨٨٤	٣١٠	<p>٤٠٥ - إحالة القضايا التي ترفعها البنوك والمؤسسات المالية على المواطنين بسبب التسهيلات الائتمانية. قروضا كانت أو سحب على المكشوف أو بطاقات ائتمان وغير ذلك من المعاملات المالية. إلى المحاكم. دون التقيد بالأوامر الصادرة من رئيس الدولة السابقة على تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٨. صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٨)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
١٦	٤	<p>ثانياً: ما يقبل منها:</p> <p>١ - التفات الحكم عن تحقيق دفاع الطاعن بخصوص دلالة مستند على عدم صحة ما توصل إليه الخبير في تقديره لقيمة التعويض وأخذ الحكم بذلك التقدير دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً ورداً . قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٥)</p>
١٩	٥	<p>٢ - مسئولية البنك قبل العمل عن تنفيذه لعقود الخدمات المصرفية. تحكمها نصوص العقد المبرم بينهما.</p> <p>- قيام هذه المسئولية قبل البنك. متى ثبت إخلاله بالتزاماته. سواء ما تعلق منها بالشروط الواردة بالعقد صراحة أو ضمناً أو ما يجري به العرف المصرفي. وسواء كان ذلك من جانب الممثل القانوني للبنك أو أحد تابعيه. أو أي شخص استعان به البنك في تنفيذ التزامه.</p> <p>- استحقاق التعويض متى ترتب على خطأ البنك حصول ضرر للعميل وتوافرت علاقة السببية بين الخطأ والضرر.</p> <p>- عدم استطاعة درئ البنك مسئوليته . إلا إذا أثبت انتفاء الخطأ من جانبه. أو عدم توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر.</p> <p>- القضاء بانتفاء مسئولية البنك برغم عدم ثبوت انتفاء الخطأ في جانبه أو عدم ثبوت انتفاء رابطة السببية على نحو ما جاء بتقرير الخبير. عيب.</p> <p>(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٦)</p>
٢٨	٧	<p>٣ - الحكم ببطلان العقد أو فسخه وإعادة الحال بين المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد. يوجب القضاء بالتعويض . متى استحال ذلك.</p> <p>- عدم مراعاة ما أدخل من تحسينات على العقار المقضي بفسخ عقده يستحيل نزاعها عنه دون ضرر. وتعويض المشتري بما يساوي قيمة تلك التحسينات. مخالفة للقانون.</p> <p>- تقدير قيمة التعويضات. موضوعي.</p> <p>(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ. مدني- جلسة ٢٠١١/١/٩)</p>
٦٠	١٠	<p>٤ - اختصاص قاض الأمور المستعجلة بمحكمة العين بنظر الإجراء الوقتي المطلوب حصوله في دائرتها . مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق.أ. مدني- جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٦٧	١٢	<p>٥ - الحكم بفسخ العقد. يوجب على المحكمة إعادة الحالة بين المتعاقدين إلى ما كانت عليه قبل التعاقد. فإن استحال ذلك تحكم بالتعويض.</p> <p>- جواز تقديم الطلب العارض أثناء نظر الدعوى بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة بحضور الخصم يثبت في محضرها.</p> <p>- عدم أداء الرسوم القضائية عن ذلك الطلب . لا يمنع المحكمة من نظره. ويعتبر ديناً لصالح الخزينة العامة يلتزم به المدعي تقابلاً . علة ذلك ؟</p> <p>- مخالفة ذلك. مخالفة للقانون . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/١/١٨)</p>
٧٣	١٣	<p>٦ - التأمين الإجباري المقرر عند الترخيص للسيارات. لا يغطي سوى الأضرار الناجمة عن موت شخص أو تعرضه لأذى جسماني بسبب استعمال المركبة للطريق. أساس ذلك ؟</p> <p>- الطريق في معنى المادة الأولى من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٥ في شأن السير والمرور . ماهيته ؟</p> <p>- جواز رجوع شركة التأمين على المؤمن له بقيمة ما أدته من تعويض. في الحالات المبينة في الفقرة (ز) من البند رقم (١١) من الشروط العامة بنموذج وثيقة التأمين من القرار الوزاري رقم (٢٨٣) لسنة ٢٠٠٧ المعدل للقرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>
٧٨	١٤	<p>٧ - تقدير التعويض الناشئ عن مسئولية الناقل الجوي عن الأمتعة والبضائع المنقولة جواً مناطه: إعلان المرسل عن القيمة الحقيقية للبضاعة المشحونة عند تسليمه الطرد للناقل وأن يسدد الأجر الإضافي المطلوب عنها. أساس ذلك وعلته ؟</p> <p>- تخلف ذلك. مؤداه: معاملة تلك البضائع معاملة سائر البضائع الأخرى بالنسبة لمسئولية الناقل . فلا يلتزم إلا بمبلغ ١٧ وحدة حقوق سحب خاصة عن كل كيلو جرام عملاً بالمادة (٣/٢٢) من اتفاقية مونتريال للنقل الجوي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفحة	
١٦	٩١	<p>٨ - سريان القوانين المتعلقة بالإجراءات بأثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى . عدا ما استثنى من ذلك حصراً في نص المادة الأولى من قانون الإجراءات المدنية. ومنها القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى.</p> <p>- القوانين المعدلة للاختصاص . ماهيتها؟</p> <p>- الدعاوى التي تم الفصل فيها ولو لم يكن نهائياً. قبل العمل بالقانون الجديد لا تخضع لحكمه. خضوعها لأحكام القانون القديم. علة ذلك ؟</p> <p>- عدم خضوعها للقانون الجديد ولو كان قد عدل القديم تعديلاً جوهرياً في خصوص إجراءات رفع الدعوى أو نظرها أو إثباتها. علة ذلك ؟</p> <p>- الحكم بعدم الاختصاص والإحالة عملاً بنص المادة (٨٥) من قانون الإجراءات المدنية. ينهي الخصومة كلها فيما فصل فيه بصدد الاختصاص. مؤدى ذلك : قابليته للاستئناف.</p> <p>- عدم استئنافه . أثره : صيرورته نهائياً. وتلزم به المحكمة التي قضى باختصاصها ولو خالف حجية حكم سابق . أو بني على قاعدة غير صحيحة في القانون. علة ذلك ؟</p> <p>- وجوب تطبيق هذه القواعد. كلما تعلق عدم الاختصاص بالولاية. مثال بشأن نظام التحكيم في المنازعات الناشئة عن تداول الأوراق المالية والسلع.</p> <p>(العلمون أرقام ٨٠٩، ٨٤١، ٨٤٨، ٨٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
٢٢	١٣٥	<p>٩ - سقوط حق المقاول في المطالبة باسترداد الفرق بين مقدار المقايضة المتفق عليها وما يتوقعه من زيادة محسوسة في الثمن عند التنفيذ. متى لم يقر بإخطار صاحب العمل بذلك. أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم جواز مطالبة المقاول لصاحب العمل بأية زيادة في الأجر . ما دام عقد المقاولة قد نص فيه على مبلغ إجمالي لتنفيذ تصميم متفق عليه. مخالفة ذلك . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟</p> <p>(العلمان رقما ٩١٣، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٧)</p>
٢٤	١٥٦	<p>١٠ - الأحكام التي حازت حجية الأمر المقضي به. حجة فيما فصلت فيه فصلاً لازماً في الخصومة . عدم جواز قبول دليل ينقض هذه القرينة.</p> <p>- عدم التزام القاضي المدني بالحكم الجزائي إلا فيما فصل فيه فصلاً لازماً في الخصومة. مثال.</p> <p>(العلم رقم ٥٣٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
١٥٦	٢٤	<p>١١ - المودع لديه لا يلزم بالرد. إلا إذا تم الإيداع لديه حقيقة أو حكماً . مثال لتخلف الإيداع.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٣٠)</p>
١٧٨	٢٨	<p>١٢ - جواز تنازل الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن حصته لأحد الشركاء أو للغير. مؤدى ذلك : ترتب أثر هذا التنازل من طرفيه من وقت تحرير العقد.</p> <p>- عدم ترتب هذا الأثر بالنسبة للشركاء أو الغير إلا من وقت قيد التصرف في سجل الشركة والسجل التجاري المادة (٢٣٠) من قانون الشركات التجارية.</p> <p>- جواز الاتفاق على بقاء الشركة قائمة بين باقي الشركاء إذا انسحب أحدهم منها.</p> <p>- الشريك المنسحب ليس له إلا نصيب في أموال الشركة يوم انسحابه يدفع له نقداً. وليس له نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق إلا ما كان منها ناتجاً عن عمليات سابقة على الانسحاب . أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم مسؤولية الشريك المنسحب عن الأعمال التي تقوم بها الشركة بعد انسحابه ولا يسأل عن الديون التي تنشأ بعد ذلك. علة ذلك؟</p> <p>- حل الشركة ذات المسؤولية المحدودة. لا يكون إلا بقرار من جمعيتها العمومية بالأغلبية اللازمة لتعديل عقدها. متى منيت بخسائر بلغت نصف رأسمالها.</p> <p>- بلوغ الخسائر الثلاثة أرباع رأس المال. يجيز للشركاء المالكين لربع رأس المال طلب الحل المادة (٢٨٩) من قانون الشركات التجارية.</p> <p>- جواز حل الشركة متى أجمع الشركاء على إنهاء مدتها ما لم ينص عقد الشركة على الاكتفاء بأغلبية معينة. المادة (٥/٢٨١) من ذات القانون.</p> <p>- تقسم أموال الشركة الناتجة عن التصفية بين الشركاء بعد جرد المصفي لتلك الأموال وبيان ما عليها من التزامات وسداد ما عليها من ديون المادتان (٦٨٠، ٦٨٢) من قانون المعاملات المدنية والمادة (٣٠٨) من قانون الشركات التجارية. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١١٢، ١٠٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٠)</p>
		<p>١٣ - عقد التأمين في معنى المادة (١٢٦٥) من القانون المدني . ماهيته ؟</p> <p>- جواز الاتفاق في عقد التأمين على التأمين على الأشخاص ضد الحوادث والأمراض وغير ذلك. وكذا عن الأضرار التي تلحق بالأموال . وبالغير.</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
٢٢٧	٣٤	<ul style="list-style-type: none"> - قواعد التأمين ضد المسؤولية عن حوادث السيارات في معنى القرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات . ماهيتها؟ - عدم حاجة الغير المضرور بما قد يرد في وثيقة التأمين من شروط تحد من التزامات شركة التأمين . علة ذلك ؟ - جواز اتفاق الشركة المؤمن لديها والمؤمن له بموجب ملاحق إضافية على التأمين من أضرار أخرى غير المنصوص عليها في وثيقة التأمين الموحد . ومن بينها تأمين المؤمن له وأفراد عائلته وقائد السيارة وقت الحادث والأشخاص الذين يعملون لديه. بما في ذلك نفقات وتكاليف العلاج الطبي من الإصابات البدنية. وكذلك عن الأضرار التي تلحق بممتلكات المؤمن له وقائد السيارة وما كان موجودا لديهما على سبيل الأمانة أو في حراستهما أو تحت حيازتهما. - حق الغير المشترط لمصلحته في أن يطالب شركة التأمين مباشرة بماله من حقوق ناشئة عن عقد التأمين. ما لم يتفق على غير ذلك. - حق المتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بكافة الدفعات الناشئة عن العقد. علة ذلك؟ - محل الالتزام في التأمين في الإصابات هو مبلغ التأمين المنصوص عليه في عقد التأمين. - عدم جواز المطالبة بما يزيد على المبلغ المحدد بالعقد. على خلاف التأمين ضد المسؤولية وضد الأضرار التي تلحق بالأشياء. فيلتزم المؤمن بأداء التعويض المناسب عن الضرر. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٩٤	٣٥	<ul style="list-style-type: none"> - تقدير التعويض الجابر للضرر الأدبي. موضوعي. شرطه : أن يكون تقديرها سائغاً. مخالفة ذلك . قصور وفساد في الاستدلال. مثال لتقدير تعويض أدبي معيب. <p>(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٥٣	٣٦	<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. وتقدير أدلتها. موضوعي. شرطه : أن يكون استخلاصها سائغاً وكافياً لحمل قضائها. مخالفة ذلك . قصور وفساد في الاستدلال. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
٣٠٠	٤٣	<p>١٦ - وجوب بيان الحكم الذي يرتب المسؤولية التضامنية في بيان واضح وصريح الأساس الذي استند إليه في ذلك من قانون أو اتفاق. مخالفة ذلك. قصور.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. شرطه: أن يكون تقدير المحكمة سائفاً. وأن لا تلتفت عن مستندات تمسك بها الخصم أو تعول على تقرير خبير كان بحثه غير كاف أو لم يعرض لما أثاره الخصوم من أوجه دفاع جوهرية. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٣٠٦	٤٤	<p>١٧ - تمسك الطاعن ببطلان حكم التحكيم لقيام صلة بين المحكم وخصمه في الدعوى المحتكم في شأنها وطلبه إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات ذلك. رد الحكم المطعون فيه عليه بأن ذلك من أسباب رد المحكم وأن الطاعن لم يسلك طريق الرد المقرر في القانون والتفت عن طلبه. قصور وخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٣١٠	٤٥	<p>١٨ - عقد الشركة وجوب أن يكون ثابتاً بالكتابة. عدا شركة المحاصة. القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ المعدل بشأن الشركات التجارية.</p> <p>- الشركاء في الشركة. لا يجوز لأيهما في العلاقة فيما بينهم إثبات ما يخالف ما ورد بعقد الشركة أو يجاوزه إلا بالكتابة. مؤدى ذلك: عدم جواز إثبات صورية ما ورد بعقد الشركة من شروط إلا بالكتابة.</p> <p>- استخلاص الصورية أو نفيها. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- مخالفة تلك القواعد. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٣)</p>
٣٩٠	٥٩	<p>١٩ - قبول الطعن بالاستئناف في غير حالات الطعن بإلغاء القرار الإداري. بغير سداد الرسوم القضائية المقررة على تلك الحالات. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. المادتان (٢، ٥٣) من قانون الرسوم القضائية رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٨.</p> <p>- وجوب استيفاء الرسوم القضائية على الطلبات المستحق عليها الرسم. متى كانت الدعوى تشتمل على طلبات معفاة من الرسوم وأخرى غير معفاة منها. مخالفة ذلك ؟ مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٣٠٧، ١٢١٠ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ إداري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٨)</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفحة	
٦٣	٤١١	<p>٢٠ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. شرطه : أن يكون استخلاصها سائفاً له سنده من الأوراق. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لتسبيب معيب .</p> <p>- وجوب تفهم محكمة الموضوع للدعوى عن بصر وبصيرة ومواجهة دفاع الخصوم الجوهرية والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك ؟ قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>- العبرة بطلبات الخصوم الختامية في الدعوى.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٣)</p>
٦٤	٤١٧	<p>٢١ - المنازعة في الحجز التنفيذي. توجب على المدعي فيها رفع الدعوى ببطلان الحجز.</p> <p>- الحجز التحفظي. إجراء وقتي من مقدمات التنفيذ. يوجب على من يجريه المبادرة بعد توقيع الحجز إلى رفع دعوى صحة الحجز. بطلب الحكم بثبوت الحق وبصحة إجراءات الحجز. بغية الحصول على سند تنفيذي.</p> <p>- دعوى صحة الحجز. رفعها طبقاً للقواعد العامة للإجراءات المدنية. من ناحية الاختصاص بأنواعه النوعية والولائية والقيمية والمحلية . مخالفة ذلك ؟ خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>- وجود دعوى بالحق سابقة على دعوى صحة الحجز. يوجب رفع الثانية مع الأولى.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/١٣)</p>
		<p>٢٢ - إنكار الخصم المحتج عليه بمحرر عريفي. أثره : نقل عبء إثبات صدوره منه أو من سلفه على من يتمسك بالمحرر.</p> <p>- إنكاره خطه أو إمضائه أو بصمته أو ختمه. وكان المحرر منتجاً في الدعوى. يوجب على المحكمة متى لم تكفر وقائع الدعوى لتكوين عقيدتها. أن تأمر بإجراء التحقيق المناسب لإظهار الحقيقة سواء بالمضاهاة أو بسماع الشهود.</p> <p>- تقدير ما إذا كان الطعن بالتزوير منتجاً في الدعوى أو غير منتج. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- الإقرار. ماهيته. وأثره ؟</p> <p>- الإقرار القضائي . قد يكون شفوياً أمام القضاء وقد يكون كتابةً في مذكرة منه أثناء سير الدعوى. وهو بذلك حجية قاطعة على المقر. مثال.</p>

نقضي		نقضي
القاعدة	الصفحة	
٦٩	٤٥٠	<ul style="list-style-type: none"> - الإقرار الصادر في قضية أخرى. لا يعد إقراراً قضائياً ملزماً. - اعتباره إقرار غير قضائي. خضوعه لتقدير محكمة الموضوع لها أن تعتبره دليلاً كتابياً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة. كما لها أن تأخذ به. ما دام تقديرها سائفاً. مثال. - نيابة الوصي عن القاصر. نيابة قانونية. أثره : انصراف أثر تصرفه في مال القاصر إلى ذمة القاصر. مثال. - حق القاصر عند بلوغه سن الرشد أن يتمسك ببطلان تصرف الوصي الذي أجراه وقت نقص أهليته. مثال. <p>(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
٧٠	٤٥٦	<ul style="list-style-type: none"> - إغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى للخصوم وارداً على تقرير الخبير الذي أخذت به المحكمة. مؤداه: قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لتسبب معيب. <p>(الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)</p>
٧١	٤٦٠	<ul style="list-style-type: none"> - الدفاع الجوهرى. وجوب إيراد الرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. <p>(الطعن رقم ٤٩٧، ٥٧٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٠)</p>
٧٢	٤٧٥	<ul style="list-style-type: none"> - حكم محكمة الاستئناف باختصاصها بنظر المنازعات غير المستثناة بنص المادتين (٧٦، ٨١) من قانون الخدمة المدنية. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٣/٢١)</p>
٧٤	٤٧٨	<ul style="list-style-type: none"> - قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف لعدم توقيع الحجز الفعلي على الأموال. دون التفطن إلى كتاب قاضي التنفيذ إلى الجهات الرسمية لتوقيع الحجز على تلك الأموال ورد تلك الجهات بتمام الحجز. عيب . أساس ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٣/٢٢)</p>
		<ul style="list-style-type: none"> - الخبير في أدائه للمأمورية المكلف بها من المحكمة. هو شخص مكلف بخدمة عامة. مؤدى ذلك: محاضر أعماله أوراق رسمية لها حجية الأوراق الرسمية. عدم جواز دحض هذه الحجية إلا بالطعن عليها بالتزوير.

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
٤٩١	٧٦	<p>- دفاع الطاعن بأن الخبير زور في محاضر الأعمال التي بنى عليها تقريره وطلبه تمكينه من إثبات ذلك. دفاع جوهري. وجوب إجابته إليه. الالتفات عنه والاستناد إلى التقرير في الحكم. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٥٠٧	٧٩	<p>٢٨ - إيراد الحكم المطعون فيه أسبابه على وجه لا يواجه فيها الأسباب التي قامت عليها الدعوى ولا يصلح رداً عليها على نحو لا يدل على أن المحكمة قد أحاطت بوقائع الدعوى وأدلتها عن بصر وبصيرة. وأوردت أوجه الدفاع والدفع الجوهري للخصوم. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٥٢٥	٨٣	<p>٢٩ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائفاً. أساس ذلك؟</p> <p>- الطلب الذي لا مصلحة لصاحبه فيه. عدم قبوله. مثال.</p> <p>- عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب ليس له تأثير في الدعوى. مثال.</p> <p>- القضاء لوالدة المتوفي بالتعويض. دون أن تثبت أن ولدها كان يعولها قبل وفاته. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٩)</p>
٥٥٢	٨٦	<p>٣٠ - عدم تحديد الحكم للفاتورة التي اعتمد عليها في تقدير قيمة الشيء المتنازع عليه ومقدار الثمن المثبت بها مع وجود أكثر من فاتورة في أوراق الدعوى واختلاف القيمة في كل منها. عيب.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٣٠)</p>
		<p>٣١ - شركة أبوظبي للإعلام. مؤسسة خاصة. مؤدى ذلك: ثبوت صفة التاجر لها في ما تنشئه من شركات أو تملكه أو تساهم فيه الدولة أو المؤسسات العامة.</p> <p>- سريان أحكام القانون التجاري على ما يثور من منازعات بشأنها. إلا ما استثنى بنص خاص.</p> <p>- أعمال الإذاعة والتلفزيون وإصدار الصحف والمجلات التي تدخل في أنشطتها. أعمال تجارية. ما دام الغرض منها تحقيق الربح. أساس ذلك؟</p> <p>- انتفاء طابع المؤسسة العامة عنها.</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفة	
٨٩	٥٨٧	<ul style="list-style-type: none"> - النصوص الواردة في القانون والتي تشكل بعض المعايير المميزة للمؤسسة العمومية. غير كافية لإضفاء الطابع العام عليها. ما دام قانون إنشائها جعلها شركة مساهمة عامة. وأن إدارتها تتم وفق أسس تجارية واستثمارية وفق أحكام القانون الخاص. - خضوعها لأحكام القانون الخاص . واعتبار أموالها أموالاً خاصة. - القرارات التي تصدرها ليست قرارات إدارية. وموظفوها ليسوا موظفين عموميون. - سريان أحكام قانون العمل عليهم. ما لم يكن للمؤسسة نظام خاص يحكم مواردها البشرية. فأحكامه هي التي تسري متى تضمنت أحكاماً أكثر فائدة ومزايا أفضل من قانون العمل للعاملين بها ولم تنزل عن الحد الأدنى لحقوق العمال المنصوص عليها في قانون العمل. أساس ذلك ؟ - حق العاملين بشركة أبوظبي للإعلام في المطالبة وفقاً لقواعد المنازعات العادية للتقاضي في المطالبة بإبطال التصرفات والقرارات التي يعتبرونها مخالفة لأحكام لائحة الموارد البشرية . أساس ذلك ؟ - وجوب تقديم الموظف تظلم كتابي إلى رئيسه المباشر موقفاً عليه منه متضمناً بيانات الموظف والقرار المتظلم منه وتاريخ صدوره وموضوع التظلم وأسبابه مشفوعاً بالمستندات. قبل اللجوء إلى القضاء. - انتفاء الطابع الإداري عن القرار المطعون فيه . لا يحول دون نظر الدعوى أمام الدائرة الإدارية بمحكمة النقض. علة ذلك ؟ - عدم إيراد الحكم المطعون فيه لدفع الطاعة بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم التظلم . أو الرد عليه. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟
٩٠	٥٩٥	<ul style="list-style-type: none"> - الأحكام الصادرة في الأمور الوقتية . ومنها قرارات قاضي التنفيذ الوقتية. عدم جواز إثارة النزاع بشأنها من جديد. متى كانت مراكز الخصوم والظروف التي صدر فيها الحكم لم يطرأ عليها تغيير مادي أو قانوني بين الطرفين. ولو اختلفت الطلبات بين الدعويين. أو كان الحكم السابق الذي حاز الحجية. قد خالف القانون. أو أخطأ في تطبيقه. مخالفة ذلك ؟ خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك وعلة ؟

(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٤/٦)

(الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٦٠٧	٩٢	<p>٣٣ - التزام المقاول بفرامة التأخير المتفق عليها في عقد المقاولة. شرطه : قيامه بإنجاز الأعمال كلها. ولكنه تأخر عن تسليمها إلى صاحب العمل عن الميعاد المحدد بالعقد.</p> <p>- لا محل لإلزامه بذلك. متى كان لم ينفذ أعمال المقاولة محل العقد. أو نفذ بعضها دون البعض الآخر.</p> <p>- حق صاحب العمل في المطالبة بالتعويض. متى لحقه ضرر من عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي.</p> <p>- عدم التزام المقاول بالتعويض متى أثبت أن إخلاله بالالتزام مرجعه إلى سبب لا يد له فيه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٩ ، ١٢٠٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٧)</p>
٦٣٤	٩٦	<p>٣٤ - التفتت المحكمة عن طلب الطاعن توجيه اليمين الحاسمة للمطعون ضده برغم إيرادها لهذا الطلب في أسبابها وردّها عليه بما لا يقسطه حقه. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٢)</p>
٦٣٨	٩٧	<p>٣٥ - وجوب تقيد محكمة الموضوع بنطاق الخصومة حسبما ورد فيها من طلبات ختامية أمام محكمة أول درجة. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال للقضاء بما لم يطلبه الخصوم .</p> <p>- جواز إبداء الطاعن لأول مرة أمام النقض. سبباً قانونياً محضاً ولو لم يكن متعلقاً بالنظام العام. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
		<p>٣٦ - وجوب التزام الوسيط بالوفاء بجميع التزاماته الناشئة عن الصفقات التي يتوسط في إبرامها في مواعيدها. أساس ذلك ؟</p> <p>- وجوب تسوية التزاماته مع السوق وفقاً لنظامه. سواء حصل على تسوية مع عملائه أم لم يحصل . أساس ذلك ؟</p> <p>- التزامه بسداد المبلغ المستحق عليه. وفقاً للتقرير الصادر عن المقاصة في الموعد الذي يحدده السوق في حالة شراء أوراق مالية باسم أحد المستثمرين ولحسابه. على ألا يتعدى ذلك الموعد انتهاء يوم العمل التالي ليوم التداول . ثم تتم تسوية المبالغ بعد ذلك بين الوسيط والعميل مباشرة حسب الاتفاق بينهما.</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
٦٤٦	٩٨	<p>- الاتفاق بين الوسيط والعميل بشأن التسهيل الائتماني . قد يكون صراحة أو ضمناً. مؤدى ذلك : سماح العميل للوسيط بشراء الأسهم والمتاجرة فيها وبالسحب على المكشوف يرتب التزام العميل سداد ما قد يسفر عنه الحساب من مديونية للوسيط . يستوي أن يكون الإيجاب من أحد الطرفين ولاقى قبولاً من الطرف الآخر. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٨، ٩٨٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٦٥٥	٩٩	<p>٢٧ - مسئولية كل سائق مرخص له بالقيادة. أثناء قيادته للسيارة المؤمن عليها. عما يحدث من أضرار للغير . كما لو كان هو المؤمن ذاته.</p> <p>- عدم مسئولية شركة التأمين. عن تغطية الأضرار التي تصيب المؤمن له شخصياً وعائلته أو السائق . بموجب عقد التأمين الموحد.</p> <p>- جواز إضافة ملاحق إلى عقد التأمين للاتفاق على تغطية تلك الأضرار التي لم ينص عليها بالعقد. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. تجاري- جلسة ٢٠١١/٤/١٤)</p>
٦٦٠	١٠٠	<p>٢٨ - جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام النهائية. متى توافرت إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ١٦٩ من قانون الإجراءات المدنية في الموعد المحدد في المادة ١٧٠ منه .</p> <p>- سبق تقديم طلب الالتماس طعناً بالنقض على الحكم الملتمس فيه . وقضاء محكمة النقض برفض الطعن دون أن تفصل في أصل النزاع موضوعياً. لا يحول دون حقه في سلوك طريق الالتماس . أساس ذلك ؟</p> <p>- وجوب فصل المحكمة المقدم إليها الالتماس في جوازه من عدمه. دون أن تتقيد بما قضت به محكمة النقض في رفضها للطعن على الحكم محل الالتماس . علة ذلك ؟ مخالفة ذلك . عيب .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني- جلسة ٢٠١١/٤/١٧)</p>
٦٦٥	١٠١	<p>٢٩ - وجوب بيان المحكمة في حكمها الأسباب التي حملتها على عدم الأخذ بتقدير الخبير الذي انتدبته في الدعوى كله أو بعضه. متى حكمت على خلاف رأيه. مخالفة ذلك. قصور.</p> <p>- التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تتعارض فيه الأسباب بحيث لا يفهم على أي منها أقامت المحكمة حكمها. أولاً يبقى منها ما يحمل الحكم. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٧١، ٦٦٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٩)</p>

نقض		نقض
القائمة	الصفحة	
٦٧١	١٠٢	<p>٤٠ - العقد في معنى المواد ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢ من قانون المعاملات المدنية. ماهيته. وانعقاده وأثره؟</p> <p>- الخلاف بين المتعاقدين في المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها في العقد. يحكم القاضي فيها. طبقا لطبيعة المعاملة وأحكام القانون.</p> <p>- موجب التعويض في العلاقة التعاقدية. مناطه: إخلال أحد المتعاقدين بالتزامه العقدي. مخالفة الحكم المطعون فيه لذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال. للإخلال بالالتزام.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٠)</p>
٧٢٠	١٠٨	<p>٤١ - إلتفات المحكمة عن طلب توجيه اليمين الحاسمة التي انصبت صيغتها على إثبات أن موجه اليمين سدد المبلغ المطالب به الثابت بالكتابة. بدعوى أنه لا يجوز إثبات ما هو ثابت بالكتابة إلا بالكتابة. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
٧٢٨	١١٠	<p>٤٢ - وجوب التزام محكمة الموضوع بإسباغ التكييف القانوني الصحيح لواقعه الدعوى. دون التقيد بما يكييفها به الخصوم. وذلك تحت رقابة محكمة النقض.</p> <p>- الصورية المطلقة والصورية النسبية. ماهية كلا منهما.</p> <p>- الورثة. اعتبارهم من الغير بالنسبة للتصرفات الضارة الصادرة من المورث والتي يتلقونها مباشرة من القانون.</p> <p>- الوارث خلف عام لمورثه. مؤدي ذلك: انتقال حقوق مورثه إليه. حقه في إثبات الصورية في عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثه.</p> <p>- حق الوارث في العقود التي تصدر من مورثه لإخراج عقار من تركته من ملكه إلى ملكه شخص آخر. أن يثبت الاحتيال على قانون الموارث. بكافة طرق الإثبات. ولو كان العقد ثابتا بسند عريفي أو رسمي.</p> <p>- مثال لتكيف خاطئ للصورية.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
٧٢٨	١١٢	<p>٤٣ - وجوب إيراد المحكمة لأوجه الدفاع والدفع الجوهرية. والمستندات والوقائع ذات الدلالة في الدعوى. والرد عليها بما يقسطها. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
٧٤٨	١١٤	<p>٤٤ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه وبما ترتاح إليه من أدله الدعوى الأخرى. شرطه: أن تحيط بأدلة الدعوى عن بصر وبصيرة وأن يكون استخلاصها سائفا.</p> <p>- اقتصار قضاها على مجرد الإحالة على تقرير الخبير. دون بيان وجه استدلالها به ودون أن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية المطروحة عليها. أثره: قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لاستخلاص قاصر.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٩، ١٠٥١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)</p>
٧٤٨	١١٤	<p>٤٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. شرطه: أن تفند مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها من مأخذها الصحيح ثم تنزل عليها تقديرها الذي يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها بأسباب سائفة. مخالفة ذلك. قصور وفساد في الاستدلال. علة ذلك. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٩، ١٠٥١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)</p>
٨١٢	١٢٦	<p>٤٦ - الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال الشخصية التي تبينها المادة ١٧٣ من قانون الإجراءات المدنية مرات متعددة. صحيح. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>
٨٣٥	١٣٠	<p>٤٧ - قضاء محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها والخصم المدخل بالتضامن فيما بينهما استنادا إلى المادة ١٢٦ من قانون العمل. استئناف المطعون ضدها وحدها هذا القضاء. دون المحكوم عليه الآخر. قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. دون اختصاص المحكوم عليه الآخر الذي لم يستأنف الحكم. مؤداه: البطلان المتعلق بالنظام العام. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
٨٦٣	١٣٥	<p>٤٨ - اختصاص الطاعن أحد المحكوم عليهم والذي قض له عليه بكل ما طلبه. وتوجيه طعنه له مع غيره من المحكوم عليهم. عدم جوازه. أساس ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)</p>
٨٧٢	١٣٦	<p>٤٩ - رفض محكمة الاستئناف رد ثمن المبيع الذي قضى بفسخ عقده لبطلانه. خطأ في تطبيق القانون. تصححه محكمة النقض. أساس ذلك وعلة؟</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
٨٨٦	١٣٨	<p>٥٠ - الاختصاص المحلي في معنى المادة ٣١ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته؟</p> <p>- الدفاع الجوهري وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. قصور.</p> <p>- إلغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة الذي قضي بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى دون أن تمكن الخصم من الرد على هذا الدفاع وإعادة القضية إليها لسماع دفاع الطاعن وإصدار الحكم المناسب.</p> <p>ليس فصلاً باتاً في اختصاصها محلياً بنظر النزاع.</p> <p>- مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
٩٠٥	١٤١	<p>٥١ - الدفاع الجوهري وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>- مثال بشأن دفاع جوهري في الاعتراض على تقرير الخبير ورد الحكم عليه بما لا يواجه دفاع الطاعن.</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٠١١ ، ٥٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>
٩٠٥	١٤١	<p>٥٢ - أخذ الحكم بتقرير الخبير في احتساب رصيد الدين على أساس خصم إجمالي التسديدات مرة واحدة. بدلاً من توجيه الإيداعات لسداد القوائد أولاً بأول . وعدم رده على دفاع الطاعن في هذا الشأن بما يقسطه . قصور وإخلال بحق الدفاع ومخالفة للقانون.</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٠١١ ، ٥٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>
٩١٤	١٤٣	<p>٥٣ - نقض الحكم. أثره : إلغاء جميع الأحكام التي اتخذ الحكم المطعون فيه أساساً لها. أي كانت المحكمة التي أصدرته وأياً كان وجه الرأي فيه . سواء كان الحكم الناقض سابقاً عليه أو لاحقاً له. متى كانت أوراق الطعن في الحكم الأخير قد تضمنت الدليل على نقض الحكم الأول. علة ذلك ؟ مثال.</p> <p>- جواز إحالة الحكم المنقوض إلى ذات الدائرة السابقة الإحالة عليها للحكم المتصل بهذا الحكم. لحسن سير العدالة.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
٩٢٩	١٤٥	<p>٥٤ - وجوب إقامة المحكمة قضاؤها على أساس من صحيح المستندات المطروحة عليها في الدعوى وأن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية للخصوم. إغفالها التحدث عن مستندات مؤثرة في النزاع تمسك الخصم بدلائلها ولم تحط بها عن بصر وبصيرة. قصور وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>- عدم التزام المحكمة بإجابة طلب إعادة المأمورية للخبير. شرطه : أن لا يكون التقدير مشوباً بالغموض أو به خطأ أو نقص. مخالفة ذلك : قصور . وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٢، ٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٤٧	١٤٧	<p>٥٥ - الشرط في عقد المقاولة بإلزام المقاول . بدفع مبلغ من المال إلى صاحب العمل أو المقاول الأصلي عن كل مدة من الزمن يتأخر فيها المقاول عن تنفيذ العمل المتفق عليه. شرط جزائي يتضمن تعويضاً اتفاقياً.</p> <p>- جواز تحديد المتعاقدين مقدماً قيمة التعويض في العقد أو في اتفاق لاحق.</p> <p>- جواز تعديل القاضي لهذا الاتفاق بما يتناسب مع الضرر. بناءً على طلب أحد المتعاقدين.</p> <p>- الاتفاق على ما يخالف ذلك. مؤداه: البطلان.</p> <p>- الدفاع الجوهرية وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
٩٥١	١٤٨	<p>٥٦ - وجوب اشتغال الحكم بذاته على ما يطمئن المطلع عليه. على أن المحكمة قد محصت أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة وأوردت أوجه دفاع الخصوم الجوهرية وردت عليها بما يقسطها. مخالفة ذلك . قصور . وإخلال بحق الدفاع. وفساد في الاستدلال ومخالفة للقانون . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)</p>
		<p>٥٧ - عقد إيجار العقار التي تزيد مدته عن أربع سنوات. من عقود التراضي.</p> <p>- انعقاده بتلاقي الإيجاب والقبول بين طرفيه. تترتب عليه جميع آثاره بمجرد تمامه. دون توقف على تسجيله. علة ذلك؟</p> <p>- التسجيل . إجراء استلزمه القانون للتنفيذ.</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
٩٦٣	١٥٠	<p>- الشرط الوارد في المادة (٦٥) من القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بتسجيل التصرفات وعقود الإيجار التي تزيد مدتها على أربع سنوات. لا يغير من الطبيعة الرضائية لعقد الإيجار . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١١ ص ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٣١)</p>
١٠٠٧	١٥٨	<p>٥٨ - وجوب التزام دولة الإمارات العربية بالقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها ومنها قرارات التحكيم الدولية . وتنفيذها في إقليمها ولو تعارضت مع قوانين أخرى سابقة .</p> <p>- وجوب تنفيذها كقرارات ملزمة وفقاً للقواعد الإجرائية المقررة في الدولة. وأن لا تفرض على الاعتراف بقرارات التحكيم تلك ولا على تنفيذها شروط أو رسوم أو أعباء أكثر تشدداً من تلك المفروضة على قرارات التحكيم المحلية . أساس ذلك ؟</p> <p>- الحالات التي تبرر رفض إصدار الأمر بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي الأصلي في معنى المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ في شأن تنفيذها أحكام المحكمين الأجنبية.</p> <p>- مخالفة ذلك. ولو كانت محاكم الدولة مختصة بنظر المنازعة. خطأ في تطبيق القانون . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠١٠ ص ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
١٠١٣	١٥٩	<p>٥٩ - حق كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين متى كانت الالتزامات متقابلة مستحقة الأداء. أن يتمتع عن تنفيذ التزامه . إذا لم يتم الآخر بتنفيذ ما التزم به. دون حاجة إلى تنبيه بذلك أو حكم بفسخ العقد. أساس ذلك ؟</p> <p>- اقتصار الأمر في ذلك على وقف تنفيذ الالتزام . دون أن يعد ذلك فسخاً للعقد. أساس ذلك ؟ مثال .</p> <p>- اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه عند عدم تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه. إلا إذا اتفق المتعاقدين صراحة على ذلك. المادتان (٢٧٤، ٢٧٢) مدني .</p> <p>- عدم نفاذ الحق المعلق على شرط واقف . إلا إذا تحقق الشرط. مؤداه : عدم جواز تقاضي الدائن حقه هذا قبل تحقق الشرط.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨، ١٠٠ لسنة ٢٠١٠ ص ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
١٠٢١	١٦٠	<p>٦٠ - أحكام المحكمين غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن. المادة (٢١٧) إجراءات مدنية.</p> <p>- الأحكام الصادرة من المحاكم بالمصادقة على حكم المحكمين أو ببطلانه. جواز الطعن فيها بطرق الطعن المناسبة. عدا تلك الأحكام المفوض فيها المحكمون من الخصوم بالصلح. أو كانوا قد نزلوا صراحةً عن حق الاستئناف. أو كانت قيمة النزاع لا تزيد على عشرة آلاف درهم.</p> <p>- عدم جواز اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح. إلا إذا وضحت إرادة الخصوم في التعبير عن ذلك وضوحاً تاماً أو صريحاً.</p> <p>- عدم كفاية اعتبار المحكم مفوضاً بالصلح. بمجرد الاتفاق في شرط التحكيم أو بمشارطته على جعل حكم المحكم باتاً ونهائياً وعلى إعفائه من التقيد بأحكام قانون الإجراءات المدنية. علة ذلك ؟</p> <p>- المقصود بالتنازل عن الحق في الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٢/٢١٧ من قانون الإجراءات المدنية. ماهيته . وعلة ؟</p> <p>- تفسير العقود والمشارطات . موضوعي. شرطه : أن يكون سائفاً ولا يخالف الثابت في الأوراق . ولا يخرج عن المعنى الظاهر للمحرر.</p> <p>- التحكيم والتوفيق والصلح . ماهية كلاً منهم وما يترتب عليه وأثره . أساس ذلك ؟</p> <p>- مثال لتفسير معيب لعبارات وثيقة التحكيم بشأن تفويض المحكم بالصلح.</p> <p>(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/١٦)</p>
١٠٢٧	١٦١	<p>٦١ - الدفاع الجوهري وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك: قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال بشأن المطالبة بالتعويض عن الجرح الجائف المستحق عنه أرش مقدر بمقدار الثلث من الدية لم يورده الحكم ولم يورد في أسبابه ما يصلح للرد عليه.</p> <p>(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٩)</p>
١٠٢٧	١٦١	<p>٦٢ - الفرصة الفائتة أمر محتمل . تفويتها ضرر محقق. لا مانع من احتسابها في الكسب الفائت. ما دام لذلك لأسباب معقولة تؤدي إليه. مخالفة ذلك . عيب.</p> <p>- الإصابات التي تحد من قدرة الإنسان على العمل والكسب من شأنها أن تقلل من فرص العمل مستقبلاً وتقلل من قدرة الابن على رعاية والده عند كبره . رفض الحكم القضاء بالتعويض عنها ورده عليها بما لا يوجهها. قصور وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٩)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
١٠٣٧	١٦٣	٦٣ - عدم أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير كله أو بعضه. يوجب عليها بيان سبب ذلك . مخالفة ذلك : عيب . مثال بشأن تقدير تعويض. (الطعن رقم ٢٩٩،٥٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)
١٠٥٥	١٦٥	٦٤ - إيراد المدعي طلباته في صحيفة الدعوى مجهلة وغير محدد فيها بدقة القرار الإداري المطلوب إلغاؤه. وقضاء المحكمة بإلغاء هذا القرار دون تحديد ماهيته . مؤداه : قصور. مثال. (الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٠٥٨	١٦٦	٦٥ - الدفع بصدور القرار الإداري من غير ذي صفة. دفاع جوهري. وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. (الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١١٠٤	١٧٤	٦٦ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى. موضوعي. شرطه : أن تكون قد محصت الدعوى عن بصر وبصيرة. وأن ترد على أوجه الدفاع الجوهرية التي يتمسك بها الخصم على وجه الجزم بما يقسطها . مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال. - عبء إثبات الوفاء للعامل بالأجر المستحق له. وقوعه على عاتق رب العمل. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٦)
١١١٨	١٧٨	٦٧ - جواز الطلب إلى المحكمة تصحيح. الخطأ المادي في العقد الذي يخرج من قصد المتعاقدين بكافة طرق الإثبات ومنها الإحالة إلى التحقيق. ولو كان العقد ثابتاً بالكتابة . مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك . مثال . (الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)
		٦٨ - وجوب اشتراك أعضاء لجنة الخبرة التي انتدبتها المحكمة لأداء المأمورية. في الأعمال التي تستوجبها المأمورية المكلفون بها وأن يشتركوا في المداولة وتكوين الرأي وتقديم تقرير واحد موقع عليه منهم جميعاً بنتيجة أعمالهم ورأيهم والأوجه التي استندوا عليها. ولو قدم كل منهم تقريراً منفرداً. أساس ذلك ؟ - الشهادة التي يصدرها المهندس الاستشاري باستحقاق المقاول لمبلغ معين أو بإنجازه الأعمال المكلف بها. يلتزم بها صاحب العمل ما دامت داخله في حدود نيابته عنه. ما لم يقع من المهندس غش أو تواطؤ مع المقاول.

نقطة		نقطة
الصفحة	القائمة	
١١٢٢	١٧٩	<p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. ومنها تقارير الخبراء. موضوعي. شرطه: أن يكون استخلاصها سائفاً وأن يكون في التقرير ما يكفي لتكوين عقيدتها في الوصول لحقيقة الواقع في الدعوى والا يلتفت الخبير أو الحكم عن مستندات تمسك الخصم بدلائلها برغم جوهريتها أو تعول على تقرير كان البحث فيه غير كافٍ ولم يواجه ما أثاره الخصوم من أوجه دفاع جوهرية. مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)</p>
١١٣٦	١٨١	<p>٦٩ - الطلب الجوهري الذي يتمسك به طالبه على وجه الجزم. وجوب إيراده والرد عليه. مخالفة ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>- مثال بشأن دفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه على غير ذي صفة لم يورده الحكم ولم يرد عليه وقضى بإلزام الدافعة به بأن تؤدي للمطعون ضده المبلغ المطالب به.</p> <p>(الطعون أرقام ٣٥٦، ٣٥٨، لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٩)</p>
١١٩٨	١٩٢	<p>٧٠ - وجوب ابتناء الأحكام على أسباب واضحة جلية تحمل بذاتها للمطلع عليها الاعتقاد بأن المحكمة أحاطت بوقائع الدعوى عن بصر وبصيرة.</p> <p>- إغفال المحكمة دفاعاً جوهرياً للخصوم. قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال</p> <p>- عدم إجابة المحكمة طلب الطاعن الطعن بالتزوير على بيانات شهادة الإنجاز وهو الوسيلة الوحيدة لإثبات دفاعه. عيب.</p> <p>(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٣)</p>
١٢٠٧	١٩٤	<p>٧١ - قبول الحكم المطعون فيه مذكرة من المطعون ضدها لم يطلع عليها الطاعن. واستنادها على ما جاء فيها. مخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٢٦	١٩٧	<p>٧٢ - سريان أحكام قانون الخدمة المدنية في الحكومة الاتحادية في كل ما ورد به. على المنازعات المتعلقة بالشرطة والأمن في إمارة أبوظبي وبما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ في شأن قوة شرطة وأمن إمارة أبوظبي . أساس ذلك ؟</p> <p>- عدم سماع الدعوى المتعلقة بالقرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الموارد البشرية للحكومة الاتحادية. بعد انقضاء مدة ستين يوماً من يوم العلم اليقيني بالقرار.</p> <p>- الدفع بعدم سماع الدعوى لرفعها بعد الميعاد. دفاع جوهري. وجوب إيراده والرد عليه بما يقسطه. مخالفة ذلك. إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٧، ٦٣٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
١٢٣٠	١٩٨	<p>٧٣ - التعويض الناشئ عن الضرر الذي يرتكبه الغير. اختلافه عن الفوائد التأخيرية المترتبة على التأخير في تنفيذ الالتزامات المالية. لاختلاف سبب كل منهما.</p> <p>- جواز القضاء بكل منهما متى توافر سببه. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٥، ٧٩٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٥٠	٢٠٠	<p>٧٤ - وجوب تصدي محكمة الموضوع من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام. مخالفة ذلك. عيب</p> <p>- وجوب تظلم الموظف كتابةً من القرار الإداري الصادر بحقه على النحو الذي بينته المادة (١٧٥) من لائحة الموارد البشرية الخاصة بالشركة المطعون ضدها. إلى الجهة المحددة بالمادة (١٧٦) من ذات اللائحة. وذلك قبل رفع الدعوى أمام القضاء. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/٨/٢٤)</p>
١٢٦٦	٢٠٤	<p>٧٥ - تحديد أي من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين. قصر في تنفيذ التزامه ونفى هذا التقصير. موضوعي. متى كان سائغاً.</p> <p>- تقدير تقرير الخبير المنتدب في الدعوى. من سلطة محكمة الموضوع. لها أن تأخذ به أو تطرحه حسبما يطمئن إليه وجدانها.</p> <p>- أخذ المحكمة بتقرير الخبير الذي قصر في بيان جوانب جوهرية في أسباب النزاع دون أن تبحثها هي وتستوفيها حقها. قصور. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٣)</p>
١٢٧١	٢٠٥	<p>٧٦ - تصدي المحكمة من تلقاء نفسها لبطلان عقد الاستثمار المقرر لمصلحة البلدية وغير المتعلق بالنظام العام أو الآداب. دون أن تتمسك به الجهة المقرر البطلان لمصلحتها. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/١٣)</p>
١٢٨٥	٢٠٩	<p>٧٧ - التزام شركة التأمين بتعويض الأضرار الناشئة عن المركبات المخصصة للتأجير والنقل العام وتعليم القيادة بمن فيهم سائقها. ومسئوليتهم المدنية الكاملة الناشئة عن الأضرار الجسمانية أو الخسائر المادية. أساس ذلك وعلته ؟</p> <p>- رفض دعوى التعويض عن الضرر الناشئ عن وفاة مورث الطاعنين نتيجة حادث من سيارة استأجرها من مكتب تأجير سيارات. بعله وجود شرط بالوثيقة ينص على تحمل المسؤولية المدنية تجاه الغير فقط في حالة تأجير السيارة لمن لا يحمل رخصة قيادة تزيد مدتها على السنة. خطأ في تطبيق القانون. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القاعدة	
١٣١٥	٢١٤	<p>٧٨ - إقرار المدين بالحق صراحةً أو دلالةً يقطع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى. المادة (٤٨٣) مدني . مثال.</p> <p>- سريان أحكام القانون الجديد الذي حدد مدة للتقادم أقصر من المدة المحددة في القانون القديم من وقت العمل به ولو كانت المدة القديمة قد بدأت قبل ذلك. إلا إذا كانت المدة الباقية التي حددها القانون القديم أقصر من المدة التي قررها النص الجديد. فهي الواجب العمل بها . المادة (١، ٢/٧) مدني . مثال.</p> <p>- انقطاع المدة المقررة لعدم سماع الدعوى. أثره : بدأ مدة جديدة كالمدة الأولى. المادة (١/٤٨٥) مدني.</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
١٣٢٥	٢١٦	<p>٧٩ - مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاءً مبرئاً لذمة صاحبه. ولا ينقضي به التزامه بالدين إلا بقيام البنك المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للمستفيد.</p> <p>- عبء إثبات عدم سداد الدين. وقوعه على عاتق الدائن. متى كان قد تسلم شيكين بقيمة ماله من دين في ذمة المدين.</p> <p>- مخالفة الحكم ذلك والزام المدين بإثبات صرف الدائن للشيكين. خطأً في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٢)</p>
١٣٦٣	٢٢١	<p>٨٠ - الإعلان بصحيفة الدعوى. لا يكون إلا لشخص المعلن إليه أو في موطنه مع من يسكن معه من أزواج أو أقارب أو أصهار</p> <p>- امتناع أحدهم عن الاستلام. أو كان المكان مغلقاً. يوجب على المعلن عرض الأمر على القاضي المختص للأمر بتعليق صورة الإعلان في لوحة إعلانات المحكمة أو على باب المسكن أو باب آخر مكان كان يقيم فيه أو إعلانه بالنشر في إحدى الصحف اليومية. مؤدى ذلك. ترتيب أثر الإعلان من تاريخ إجرائه.</p> <p>- الإعلان بطريق اللصق. اقتصراره على إعلان الشخص الطبيعي في موطنه وهو المكان الذي يقيم فيه عادة أو آخر مكان يقيم فيه.</p> <p>- الإعلان بطريق النشر في الصحف . طريق استثنائي . لا يلجأ إليه إلا بعد استفاد كل الوسائل التي تقتضيها ظروف الدعوى من محاولة إعلان الشخصي في موطنه أو محل عمله .</p> <p>- تقدير كفاية التحريات عن محل إقامة المطلوب إعلانه. موضوعي.</p> <p>- عدم إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً. أثره : البطلان وزوال أثر المطالبة القضائية . لا يصحح ذلك أي إجراء لاحق لعدم انعقاد الخصومة. مثال.</p> <p>- لا سبيل لاستدراك ذلك إلا برفع دعوى مبتدأة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>

نقض		نقض
القائمة	الصفحة	
٢٢٢	١٣٦٧	<p>٨١ - إقامة مبان على أرض مملوكة للغير بسبب شرعي. تزيد قيمتها على قيمة الأرض المقامة عليها. أثره : وجوب تملك هذا الجزء من الأرض لمن أقام البناء. بثمن المثل. المادة (١٢٧) مدني. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون مثال.</p> <p>- عدم جواز الفصل في نزاع على خلاف حكم آخر صدر في ذات الموضوع بين ذات الخصوم وحاز قوة الأمر المقضي به. المادة (١٧٣) إجراءات مدنية. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>
٢٢٤	١٣٧٣	<p>٨٢ - الشيك اعتباره أداة وفاء . يقوم قرينة على مديونية الساحب للمستفيد. قبول تلك القرينة لإثبات العكس تجيز لمن يدعي خلاف الظاهر نفي هذه القرينة وإقامة الدليل على ما يدعيه بإثبات السبب الحقيقي لإصدار الشيك.</p> <p>- واقعة إصدار الشيك بمجردهما . لا تثبت قيام عقد القرض بين الساحب والمستفيد.</p> <p>- التفات الحكم عن دفاع الطاعن بأن الشيكات لم تكن على سبيل القرض وإنما كانت وفاء لمديونية إيرادا وردا بما يقسطه . قصور وإخلال بحق الدفاع.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨، ٣١٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
٢٢٤	١٣٧٣	<p>٨٣ - أخذ المحكمة في أسباب حكمها بتقرير الخبير الذي لم يرد على الاعتراضات الجوهرية للطاعن. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨، ٣١٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢٨)</p>
٢٢٧	١٤٠٦	<p>٨٤ - جواز تعديل المدعي طلباته أمام الاستئناف. شرطه : أن يكون ذلك في نطاق ما رفع عنه الاستئناف فقط.</p> <p>- الطلبات الجديدة منه أمامها. عدم قبولها. المادة (١٦٥) إجراءات مدنية.</p> <p>- جواز التنازل صراحة أو ضمناً أمام الاستئناف عن بعض طلباته أمام محكمة أول درجة . مكثفياً بالمقدار الذي يحدده في صحيفة الاستئناف.</p> <p>- وجوب تقيد محكمة الاستئناف عند الفصل في الخصومة بهذه الطلبات المعدلة.</p> <p>- مخالفتها ذلك والحكم بما يزيد على مقدار ما عدل أمامها. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٥)</p>
		<p>٨٥ - إلغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة القاضي برفض الدفع بوجود شرط التحكيم. لإبدائه في الجلسة الثانية بعد حضور وكيل المدعى عليه بالجلسة الأولى وطلبه أجلاً للجواب دون أن يبدي هذا الدفع فيها. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك وعلة ؟</p> <p>- المقصود بالجلسة الأولى في معنى المادة (٢٠٣) من قانون الإجراءات المدنية ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١١)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
١٤٣٠	٢٣١	<p>٨٦ - المؤسسات الخاصة خضوعها في علاقاتها مع العاملين لديها لأحكام قانون العمل ولو كانت تقوم على إدارة مرفق عام وتؤدي خدمة عامة.</p> <p>- مثال لمؤسسة تملك الدولة ٦٠ / من أسهمها والباقي تملكه شركة خاصة. وتهدف إلى تطوير رياضة السيارات في الدولة.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١١)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<p>٨٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. شرطه: أن يكون أسبابها سائفة. مخالفتها ذلك والأخذ بتقرير الخبير والإحالة عليه وكانت أسبابه لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولم يحقق دفاع الخصوم. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>(الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٤٨	٢٣٥	<p>٨٨ - الفائدة التأخيرية . تعويض للدائن عن الضرر الذي أصابه من مطل المدين .</p> <p>- الضرر في هذه الحالة مفترض. لا يقبل إثبات العكس.</p> <p>- وجوب تعويض المضرور بنسبة معينة مقابل خطأ التأخير.</p> <p>- احتساب تلك النسبة من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً. إذا كان تقدير الدين من سلطة محكمة الموضوع.</p> <p>- احتسابها من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد. إذا كان الدين محدداً سلفاً. ولو نازع المدين في استحقاق الدين أو أصله.</p> <p>- مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعون أرقام ١٠٩٢ و ١١٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٨١	٢٣٨	<p>٨٩ - استحقاق الدية أو الأرش. شرطه : استقرار الضرر نهائياً ومعرفة نطاقه. علة ذلك؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/١٩)</p>
١٤٩٠	٢٣٩	<p>٩٠ - لموكل المحامي الحق في سحب الوكالة منه وعزله عنها. شرطه : أن لا يتعسف في استعمال هذا الحق. بعزله دون سبب مشروع. مخالفة ذلك . أثره : وجوب دفعه لكامل الأتعاب عن تمام مباشرة المهمة الموكلة إليه . أساس ذلك ؟</p> <p>- عزله بسبب مشروع . أثره : للمحكمة أن تنقص مقدار الأتعاب متى رأت أنها مبالغ فيها بمراعاة ما تتطلبه القضية من جهد وما عاد على الموكل من نفع.</p> <p>- مخالفة المحكمة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٣)</p>

نقضي		نقضي
القاعدة	الصفة	
٢٤٥	١٥٢٤	<p>٩١ - الإقرار في معنى المادة ٥١ من قانون الإثبات . ماهيته ؟</p> <p>- متى يكون الإقرار قضائياً ومتى لا يكون كذلك ؟</p> <p>- شروط صحة الإقرار. ماهيتها ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٦)</p>
٢٥٩	١٦١١	<p>٩٢ - شروط انعقاد العقد وماهية الإيجاب والقبول وماهية عقد البيع وماهية الثمن. في معنى المواد ٥١١، ٥٠٣، ٤٩٠، ٤٨٩، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٥ من قانون المعاملات المدنية ؟</p> <p>- متى تنتقل ملكية المبيع من البائع إلى المشتري ؟</p> <p>- وجوب مبادرة كل من المتعاقدين إلى تنفيذ التزامه الناشئ عن عقد البيع. إلا ما كان موجلاً منه.</p> <p>- عقد بيع المحل التجاري. رضائي. أثره : تمامه وإنتاج آثاره وما يترتب عليها من التزامات شخصية. متى تم التراضي عليها من الطرفين وكانت صحيحة مستكملة أركانها القانونية. علة ذلك ؟</p> <p>- الكتابة ليست شرطاً من شروط انعقاده أو إثباته. مهما كانت قيمته.</p> <p>- جواز إثباته بكافة طرق الإثبات. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/١٧)</p>
٢٦٠	١٦١٥	<p>٩٣ - حجية الحكم الجنائي الذي قضى بثبوت مساهمة المجني عليه في الخطأ المسند للمتهم أمام المحكمة المدنية التي تنظر في دعوى التعويض. متى كان قد أفصح في أسبابه المرتبطة بمنطوقه عن ذلك سواء كان ذلك صراحةً أو ضمناً وكان قد أصبح باتاً.</p> <p>- وجوب تقيد المحكمة المدنية به في مدى مساهمة المجني عليه في وقوع الضرر أو نفيه. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٣، ٦٠٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/١٧)</p>
٢٦٣	١٦٣٠	<p>٩٤ - أعمال الحكم المطعون فيه أحكام القانون رقم ٢٠ بشأن إيجار الأماكن بإمارة أبوظبي من حيث مدة الإنذار برغم قضاء لجنة فض المنازعات الإيجارية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وصيرورته حكماً حائزاً لقوة الأمر المقضي به.</p> <p>دون أحكام قانون المعاملات المدنية. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق.١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفحة	
٢٦٤	١٦٣٤	<p>٩٥ - استناد الحكم المطعون فيه على تقرير الخبير الذي بُني على صور للمستندات جردها الطاعن وتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع . دون أن يقدم المطعون ضده أصول تلك الصور. ودون أن يرد الحكم على هذا الدفاع. قصور وإخلال بحق الدفاع ومخالفة للقانون.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٢)</p>
٢٦٧	١٦٤٨	<p>٩٦ - التحكيم جواز رفعه عن طريق المحكمة. أو بالتحكيم الخاص أو المؤسسي الحاصل خارج المحكمة. المادة ٢١٢ إجراءات مدنية.</p> <p>- إجراءات رفع التحكيم في كل من هذه الطرق. في معنى المادة السالف ذكرها؟</p> <p>- إجراءات إيداع حكم التحكيم الذي تم عن طريق المحكمة قلم كتابها ومواعيد ذلك. والمستندات المطلوب إيداعها في معنى المادة ٢١٢ المار ذكرها؟</p> <p>- الإجراءات المطلوب اتخاذها في التحكيم الذي يتم خارج المحكمة . ماهيتها في معنى تلك المادة ؟</p> <p>- إيداع حكم التحكيم الحاصل خارج المحكمة قلم كتاب المحكمة. غير لازم.</p> <p>- وجوب تسليم صورة الحكم إلى أطراف النزاع وهم وشأنهم في اتخاذ الإجراءات للتصديق على الحكم أو إبطاله.</p> <p>- القرار الصادر في حكم التحكيم. لا يعتبر حكماً صادراً في مجلس قضاء. وإن كان المشرع قد وصفه بأنه حكم. أساس ذلك ؟</p> <p>- إصدار حكم التحكيم باللغة الإنجليزية. صحيح. ما دام الخصوم قد اتفقوا على ذلك في العقد المبرم بينهم. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>- إيداع مسودة في حكم التحكيم. غير لازم . مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعون أرقام ٩٦، ٩١، ٨٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)</p>
٢٧٠	١٦٧٣	<p>٩٧ - تكييف الدعوى العبرة فيه. بما تصفه به محكمة الموضوع من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها تحت رقابة محكمة النقض. لا بما يصفه به الخصوم.</p> <p>- التعرف على نوع العين المؤجرة. وتحديد حقوق طرفي العقد على موجب هذا التعريف. بحقيقة الواقع والنية المشتركة لأطراف العقد مما جاء بالعقد ذاته.</p> <p>- مثال لتكييف غير صحيح في عقد إيجار عقار.</p> <p>(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٧)</p>
٢٧٥	١٦٩٨	<p>٩٨ - استناد الحكم المطعون فيه في قضائه على تقرير خبرة. قضى بوقف الخبير الذي أعده عن عمله تأديبياً. خلال فترة وقفه عن العمل. مؤداه : بطلان الحكم . أساس ذلك وعلته ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
١٧٠٤	٢٧٧	<p>٩٩ - مسئولية صاحب المنشأة التجارية الفردية عن الالتزامات والتصرفات التي تجري باسمها. سواء صدرت عنه شخصياً أو ممن عينه مدير لها. أو ممن تركه يتعامل مع الغير باسم المنشأة. أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>- حق المتعامل مع المؤسسة أن يتمسك بانصراف أثر التصرف إلى الأصل على أساس الوكالة الظاهرة.</p> <p>- استخلاص الوكالة الظاهرة. موضوعي. ما دام سائغاً.</p> <p>- المدير المعين للمؤسسة. اعتباره وكيلاً عن صاحبها في جميع الأعمال اللازمة لإدارتها وبالتصرفات التي تدخل في نشاطها.</p> <p>- الترخيص الصادر من الجهة الإدارية باسم شخص لمزاولة نشاط تجاري من خلال مؤسسة فردية أو خاصة. قرينة على ملكيته لتلك المؤسسة أو المنشأة. مؤدى ذلك : تحمله كافة الالتزامات والديون المترتبة على نشاطها.</p> <p>- عدم براءة ذمته من ذلك . ولو انتقلت رخصة المنشأة إلى مالك جديد. ما دام الدين أو الالتزام نشأ خلال فترة ملكيته لها . ما لم يوافق المالك الجديد أو الدائن اللاحق على خلاف ذلك .</p> <p>- عدم حجية الحكم الجزائي الصادر في الدعوى الجزائية أمام المحاكم المدنية. إلا إذا كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله. أساس ذلك ؟</p> <p>- الحكم الصادر بالبراءة . المبني على أن الفعل غير معاقب عليه. أو عدم توافر أركان الجريمة لانتفاء القصد الجنائي أو لأي سبب آخر. لا حجية له أمام المحاكم المدنية. مؤدى ذلك : المحكمة المدنية حرة في بحث توافر الحق في المطالبة بالحقوق المدنية من عدمه.</p> <p>- مخالفة ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(العلمن رقم ٢١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
١٧١٣	٢٧٨	<p>١٠٠ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. ما دام سائغاً . ما دام القانون أو الاتفاق لم ينص على إتباع معايير معينة.</p> <p>- عدم سرية القانون . إلا على الوقائع أو المراكز القانونية التي تنشأ في ظله.</p> <p>- عدم مراعاة الحكم المطعون فيه لسريان المرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٣ في شأن تنظيم قطاع الاتصالات وتعديلاته على واقعة النزاع من عدمه. قصور وخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(العلمن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>

نقضي		نقضي
الصفحة	القائمة	
١٧١٣	٢٧٨	<p>١٠١ - التزام المؤمن في التأمين على الأشياء. بأداء الضمان أو المبلغ المستحق إلى المؤمن له أو المستفيد بمجرد تحقق الخطر.</p> <p>- حق المستفيد في الرجوع على المؤمن في التأمين من المسؤولية المدنية. مناطه: قيام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه المسؤولية. دون اشتراط استيفاء المتضرر للمبالغ المطالب بها.</p> <p>- مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠)</p>
١٧٢٧	٢٨٠	<p>١٠٢ - ضمان المقاول كل ما يتولد عن فعله من ضرر أو خسارة. سواء كان بتعديه أو تقصيره. ولا يستثنى من ذلك وقوع الضرر بسبب حادث لا يمكن التحرز منه.</p> <p>- حق كلاً من المقاول والمهندس المتضامن معه نفي مسؤوليتهما عن الضمان. بإثبات السبب الأجنبي. بنفي علاقة السببية بينه وبين الضرر.</p> <p>- المقاول من الباطن . عدم التزامه بالضمان بحق المقاول الأصلي أو رب العمل إذا كان تعاقد مع المقاول الأصلي ينص على أن المقاول الأصلي يتسلم منه الأعمال. إلا بقدر ما تقضي به القواعد العامة.</p> <p>- انتهاء التزام المقاول من الباطن بمجرد استلام المقاول الأصلي للأعمال. متى كان قد تمكن من فحصها للتأكد من خلوها من العيوب. مثال.</p> <p>- مسؤولية المقاول والمهندس. مسؤولية عقدية قبل صاحب العمل. لا يحتج بها في مواجهة غيره ممن لا تربطه علاقة عقدية بأي منهما. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٧٣٢	٢٨١	<p>١٠٣ - أحكام الدية. مقررة بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية. لا يجوز تجاوزها بالرأي والتقدير أو الاستعاضة عنها.</p> <p>- الجراح والإصابات الخطأ. قسمان أحدهما قدر له الشارع دية أو أرش. وآخر له حكومة عدل.</p> <p>- عدم جواز العدول عن أيهما إلى الآخر.</p> <p>- تعدد الديات بتعدد الإصابات وفوات المنافع.</p> <p>- وجوب القضاء بالدية أو الأرش عند فقد العضو أو تفويت منفعته. مهما تعددت الديات وإن اتحد الفعل الضار.</p> <p>- استحقاق المضرور حكومة عدل عن الإصابات والأضرار الأخرى التي ليست فيها دية أو أرش مقدر.</p> <p>- تحديد مقدار حكومة العدل. موضوعي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٣، ٩٤٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
١٧٤٩	٢٨٤	<p>١٠٤ - حوالة الدين. ماهيتها في معنى المواد (١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٩) من قانون المعاملات المدنية ؟</p> <p>- متى تتم حوالة الدين في معنى المواد السالف بيانها ؟</p> <p>- إتمام حوالة الدين بالاتفاق بين المدين والمحال عليه. نفاذها في حق الدائن. بقبوله لها. أساس ذلك ؟</p> <p>- انعقاد الحوالة بالتراضي. أثره : تحول الدين إلى ذمة المحال عليه والتزامه بالوفاء بها للدائن. وبراءة ذمة المدين الأصلي منها قبل الدائن مثال لانعقاد الحوالة.</p> <p>- مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعون أرقام ٨٧٢، ٨٢١، ٦٨٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٥)</p>
١٧٧٠	٢٨٦	<p>١٠٥ - استحقاق العامل بدل تذكرة سفر عن كل سنة من سنوات الخدمة. غير مقيد في ذلك بتجديد العقد بعد مدة معينة من عدمه. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٩، ٣٦٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
١٧٨٤	٢٨٧	<p>١٠٦ - متى تكون خدمة الموظف مستمرة ومتى لا تكون كذلك ؟</p> <p>- وجوب منح الموظف مكافأة نهاية الخدمة عن كامل المدة التي عمل بها لدى أكثر من جهة باعتبارها مدة واحدة متصلة متى كانت خدمته لديها مستمرة دون انقطاع. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>- وجوب احتساب تلك المكافأة على أساس الراتب الأساسي للموظف في آخر جهة كان يعمل بها عن كامل مدة عمله في كل تلك الجهات.</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/١٩)</p>
١٧٩٤	٢٨٩	<p>١٠٧ - انصراف آثار العقد الذي يعقده النائب في حدود إنابته إلى الأصيل. أساس ذلك ؟</p> <p>- الكتابة دليل من أدلة الإثبات. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٠)</p>
		<p>١٠٨ - تكييف العلاقة بين المتعاقدين . مسألة قانونية . تسبغها محكمة الموضوع على الواقعة تحت رقابة محكمة النقض.</p> <p>- تفسير العقود والمحركات من سلطة محكمة الموضوع. شرطه : ألا تخرج عن المعنى الظاهر بعباراتها في جملته وأن تكون سائغة لها أصلها في الأوراق.</p> <p>- مخالفة العقد لنص القانون المانع من التعامل في شيء أو للنظام العام والآداب. مؤداه: البطلان. أساس ذلك ؟</p> <p>- قصر التملك للعقارات على مواطني الدولة ومن في حكمهم دون الأجانب. أساس ذلك ؟</p> <p>- حق الانتفاع ماهيته في معنى المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ المعدل ؟</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
١٧٩٩	٢٩٠	<ul style="list-style-type: none"> - حق المساطحة في معنى المادة المار ذكرها ؟ - أوجه الاختلاف بين حق الانتفاع وحق الملكية . وما يترتب على ذلك من آثار ؟ - مثال لتكييف معيب للدعوى. <p>(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق ١٠ إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٠)</p>
١٨٣٧	٢٩٦	<ul style="list-style-type: none"> ١٠٩ - جواز طلب الخصوم إلى المحكمة المصدرة للحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو إبهام. - تقديم طلب التفسير بالإجراءات والأوضاع المقررة لرفع الدعوى. - الحكم الصادر بالتفسير. اعتباره متمماً من كل الوجوه للحكم المفسر ويسري عليه ما يسري على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن. - وجوب وقوف المحكمة عند نظرها طلب التفسير عند حد التحقق من وجود غموض أو إبهام في المنطوق والتعرف على مرماء للوصول إلى حقيقة النزاع دون تعديل المنطوق أو تغيير مضمونه. مثال <p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٣٢	٢٩٧	<ul style="list-style-type: none"> ١١٠ - تقدير التعويض الجابر للضرر. موضوعي. شرطه: أن تقيمه المحكمة على أسباب سائغة وأن يكون التعويض المقضي به متناسباً مع الضرر. مخالفة ذلك . عيب. مثال. - القضاء للطاعنين بالتعويض الموروث . خطأ في تطبيق القانون ومخالفة له. ما دام قد سبق القضاء للورثة بالدية. علة ذلك ؟ <p>(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٤٢	٣٠٠	<ul style="list-style-type: none"> ١١١ - عدم جواز تصرف المحكوم عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت في أمواله خلال مدة سجنه. إلا بإذن من المحكمة. المادة ٧٦ عقوبات. - بطلان كل تصرف يخالف ذلك. - انتهاء الوكالة ب وفاة الموكل أو بخروجه عن الأهلية للتصرف. وإن تعلق بالوكالة حق للغير. إلا في الوكالة ببيع الرهن. أو كان الراهن قد وكل العدل أو المرتهن ببيع المرهون عند حلول الأجل. - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير مستنداتها. موضوعي. شرطه : أن يكون استخلاصها سائغاً. مثال لاستخلاص غير سائغ. <p>(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق ١٠ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>

نقض		نقض
الصفحة	الفاصلة	
١٨٥٥	٣٠٣	<p>١١٢ - حجية الأحكام. مناطها: إتحاد الدعويان موضعاً وخصوماً وسبباً وأن تكون المسألة الأساسية بينهما واحدة قضي فيها بحكم بات في الدعوى السابقة وقد تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقراراً جامعاً بحيث تكون هي الأساس فيما يدعيه الطرفان. مثال</p> <p>- تقدير ذلك موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٦١	٣٠٤	<p>١١٣ - الاشتراط لمصلحة الغير. ماهيته في معنى المادتين ٢٥٤، ٢٥٦ من قانون المعاملات المدنية؟</p> <p>- حق المشترط لصالحه في عقد التأمين مباشرة مقاضاة شركة التأمين. مثال.</p> <p>- مخالفة الحكم المطعون لنصوص عقد التأمين وما اتفق عليه الطرفان. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
٢٣٠	٣٣	<p>١ (ج) المصلحة والصفة في الطعن بالنقض.</p> <p>- استخلاص صفة الخصوم. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- بلوغ القاصر سن الرشد. لا يؤدي بذاته إلى انقطاع الخصومة. ما دام من يباشر الخصومة عنه قد استمر في تمثيله دون اعتراض منه بعد بلوغه سن الرشد.</p> <p>- اعتبار مباشرته للخصومة صحيحاً وتصبح نيابته اتفاقية بدلاً من النيابة القانونية التي كان عليها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٥٣	٣٦	<p>٢ - وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بالنازعات في أصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه. سواء كانت دعوى أصلية أو مدنية أثرت فيها إحدى هذه المنازعات.</p> <p>- الدعوى بطلب إلزام الوقف بمبلغ من المال. لا يلزم فيها تدخل النيابة العامة.</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>
٢٦٥	٣٨	<p>٣ - بيان اسم الموكل وصفته وما هو مفوض فيه وصفة من فوضه في ذلك. في التوكيل الصادر منه للمحامي الذي قرر بالطعن بالنقض. كافٍ لقيام صفة المحامي في التقرير بالطعن بالنقض.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٨، ١١٥٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفحة	
٣٩	٢٧٦	٤ - عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إلا لمن كان خصماً أمام محكمة الموضوع. المادة (١٠٥) من قانون الإجراءات المدنية. - قابلية الحكم للطعن فيه. تعلقه بالنظام العام . تتصدى له محكمة النقض من تلقاء نفسها. مثال. (الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)
٦٨	٤٤٣	٥ - توافر المصلحة والصفة لكل من لم يقضى له بكل طلباته. مثال بشأن رفض الحكم على المطعون ضدهما بالتضامن. (الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/١٧)
١٠١	٦٦٥	٦ - الطعن بالنقض ممن لم يكن خصماً في الدعوى عدم قبوله. مثال بشأن طاعن لم يفصل في تدخله في الدعوى صراحة أو ضمناً. (الطعن رقم ٦٦٤، ٦٧١ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٩)
١١٨	٧٦٨	٧ - صدور التوكيل من الشركة مباشرة إلى المحامي موقع عليه من مديرها ورئيس مجلس إدارتها ومختومة بخاتمتها. دون أن تطعن عليه المطعون ضدها أمام محكمة الموضوع. ولم يكن التوكيل صادر من مديرها بصفته الشخصية. كفايته لقيام صفة من قرر بالطعن بالنقض. (الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)
١٢٢	٧٨٧	٨ - عدم قبول وجه النعي. الذي لا يحقق لصاحبه سوى مصلحة نظرية بحث. مثال. (الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٠)
١٢٧	٨١٨	٩ - صدور التوكيل خالياً من تفويض الوكيل في تمثيل الطاعن أمام محاكم إمارة أبوظبي. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع بموجب هذا التوكيل. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ١٠٠٤، ١١١٤ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٥)
		١٠ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بالنظام العام. متى توفرت عناصر الفصل فيها ووردت على الحكم المطعون فيه. - إغفال الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة . أو في التزام بالتضامن. أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص بصفتهم فيها . خلال الميعاد. أو وقع اختصاصه له باطلاً. أثره : بطلان الطعن برمته بالنسبة لجميع المطعون ضدهم . المادة ٤/١٧٧ إجراءات مدنية. - جواز تنازل الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن حصته إلى أحد الشركاء أو للغير. بعقد رسمي. وفقاً لشروط عقد الشركة.

نقض		نقض
القائمة	الصفة	
١٣١	٨٣٩	<ul style="list-style-type: none"> - عدم الاحتجاج بهذا التنازل في مواجهة الشركة أو الغير. إلا من تاريخ قيده في سجلات الشركة والسجل التجاري. - عدم جواز إمتناع الشركة عن قيد هذا التنازل في سجلاتها. إلا إذا خالف ما نص عليه في عقد الشركة - الشركات جميعا عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. وهي صاحبة الصفة في التقاضي مستقلة عن الشركاء فيها. - عدم اختصام الشركة المحكوم عليها في دعوى عدم نفاذ التصرف في الطعن بالنقض. مع الشركاء فيها. في موضوع غير قابل للتجزئة. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنسبة لجميع المطعون ضدهم. <p>(الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>
١٢٥	٨٦٣	<ul style="list-style-type: none"> - اختصاص الطاعن أحد المحكوم عليهم والذي قض له عليه بكل ما طلبه. وتوجيه طعنه له مع غيره من المحكوم عليهم. عدم جوازه. أساس ذلك؟ مثال. <p>(الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)</p>
١٣٩	٨٩٠	<ul style="list-style-type: none"> - توقيع النائب عن قضايا الدولة على صحيفة الطعن بالنقض والحضور أمامها. دون اشتراط توافر درجة معينة فيه. صحيح. ولو كان لم يذكر اسمه أو درجته عليها. ما دام قد أفصح عن اسمه ودرجته في طلب بعد ذلك. أساس ذلك؟ <p>(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٤)</p>
١٥١	٩٦٩	<ul style="list-style-type: none"> - صدور التوكيل إلى المحامي الذي قرر الطعن بالنقض. من وكيل الطاعن. يستوجب تقديم التوكيل الصادر من الأخير للأول. لا يفني عن ذلك. مجرد ذكر رقم التوكيل. مخالفة ذلك. مؤداه: عدم قبول الطعن شكلاً. علة ذلك؟ <p>(الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٨)</p>
١٧٥	١١٠٨	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بقبول الطعن من عدمه. - وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن مصحوباً بالسند الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً. - مخالفة ذلك. مؤداه: عدم قبول الطعن شكلاً. المادة ١٧٧/٥ إجراءات مدنية. <p>(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٦)</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفة	
١١١٥	١٧٧	<p>١٥ - تقديم المحامي الذي قرر بالطعن أمام الاستئناف، مفاده : خروج الطعن بالنقض عن هذه الوكالة. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي صفة .</p> <p>- عدم سداد صاحب العمل الرسوم القضائية المقررة للطعن بالنقض في الدعاوى العمالية وعدم تقديمه ما يفيد إعفائه منها. مؤداه : عدم قبول الطعن شكلاً لعدم سداد الرسم. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>
١١٦٩	١٨٦	<p>١٦ - وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض. سند وكالته عن الطاعن. مصحوباً بالسند. الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصياً معنوياً. مخالفة ذلك . مؤداه: عدم قبول الطعن شكلاً. المادة (٢، ٥/١٧٧) إجراءات مدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٧٢	١٨٧	<p>١٧ - المؤسسة التجارية الخاصة أو المنشأة التجارية الفردية ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالكيها أو صاحب الترخيص التجاري الخاص بها.</p> <p>- صاحب الصفة في المخاصمة عنها أو عليها أمام القضاء هو شخص مالكيها أو صاحب الترخيص بها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٨٤	١٨٩	<p>١٨ - عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع من محام بتوكيل لم ينص فيه على تخويله بالطعن نيابة عن المحكوم عليه في محاكم إمارة أبوظبي . ولو نص فيه على محاكم الإمارات الأخرى في الدولة.</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١٢٧٤	٢٠٦	<p>١٩ - إقامة الطعن بالنقض. على خصم لم يقض عليه بشيء. عدم قبوله . مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٤)</p>
١٢٧٤	٢٠٦	<p>٢٠ - الدفع بعدم قبول الطعن لسابقة الفصل في الدعوى. عدم قبوله. متى كانت المتمسكة به قد قبلت الحكم الابتدائي ولم تستأنفه. واستأنفته الطاعنة وقد تأيد الحكم المستأنف ولم يقض على المتمسكة بالدفع بشيء يزيد على ما قبلت به ابتدائياً.</p> <p>(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٤)</p>
		<p>٢١ - الطعن بالنقض من الشركة ذات المسؤولية المحدودة. يكون من مديريها الذي يحدده عقد تأسيسها أو في عقد مستقل أو من الجمعية العمومية. وأن يكون قد حكم عليه.</p>

نقض		نقض
الصفحة	القائمة	
١٢٧٩	٢٠٧	<p>- إقامة الطعن من أحد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة وليس مديراً لها. ولا خصماً للمحكوم له . عدم قبوله . أساس ذلك؟ مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٤)</p>
١٢٨٨	٢١٠	<p>٢٢ - عدم اختصاص المطعون ضدها الثانية أمام محكمة أول درجة واختصاصها أمام الاستئناف دون أن يوجه لها طلبات ولم تقض المحكمة عليها أو لها بشيء. أثره : عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لها. علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/١٥)</p>
١٧٣٢	٢٨١	<p>٢٣ - وجوب إيداع المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن.</p> <p>- إذا كان الطاعن شخصاً. معنوياً. وجوب إيداع ما يفيد صفة من وكله عن الشخص المعنوي والسند الذي يستمد منه هذه الصفة مع سند الوكالة. مخالفة ذلك أثره : عدم قبول الطعن شكلاً. أساس ذلك وعلة؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٣، ٩٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)</p>
١٧٩٤	٢٨٩	<p>٢٤ - عدم قبول الطعن الذي لا يكون لصاحبه مصلحة فيه. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٠)</p>
١٨١٣	٢٩٣	<p>٢٥ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام ومنها إجراءات التقاضي ولو لم يثيرها الخصوم. مثال.</p> <p>- وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض. سند وكالته عن الطاعن. مصحوباً بالسند الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً. مخالفة ذلك. مؤداه: عدم قبول الطعن شكلاً المادة ٣٠٥/١٧٧ إجراءات مدنية. مثال.</p> <p>- لا يغير من ذلك حضور الموكل أمام الكاتب العدل وإثبات تعرفه عليه. ما دام ذلك لا يؤدي إلى بيان مدى نيابته وسعتها في توكيل المحامين للطعن بالنقض. أو تقديم صورة ضوئية عن ملخص لمحضر اجتماع الجمعية العمومية أو صورة ضوئية من عقد تأسيس الشركة ما دام ذلك لا يتضمن تعويضاً للموكل بذلك.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٢)</p>
١٥٦	٢٤	<p>(د) صيغة الطعن بالنقض هي:</p> <p>- ثبوت أن المدعين قد اختصوا المطعون ضدها في كل مراحل الدعوى بصفتها. إغفالها ذكر هذه الصفة عند رفع الطعن بالنقض . لا يؤثر في صحة الخصومة.</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٣٠)</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفحة	
١٦	٩١	<p>١ (س) ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه بالنقض.</p> <ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتعلقة بالنظام العام ومنها جواز الطعن بالنقض من عدمه. - متى يجوز الطعن في الأحكام ومتى لا يجوز في معنى المادتين (٨٥، ١٥١) من قانون الإجراءات المدنية؟ - الحكم بعدم جواز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم باختصاصها وندب خبير بها. صحيح. أساس ذلك ؟ <p>(الطعن أرقام ٨٠٩، ٨٤١، ٨٤٨، ٨٦٧ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
١٧	١٠١	<p>٢</p> <ul style="list-style-type: none"> - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتصلة بالنظام العام ومنها جواز الطعن من عدمه ولو لم يتمسك بها الخصوم. - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بناء على حلف اليمين الحاسمة أو النكول عنها أو ردها بأي طريق من طرق الطعن. إلا إذا كان الطعن مبنياً على عدم جواز توجيهها أو عدم تعلقها بالدعوى أو بطلان إجراءات توجيهها. - جواز الطعن بالنقض للتعسف في توجيه اليمين. - اليمين الحاسمة ماهيتها. وشروط توجيهها في معنى المادتين (٥٩، ٥٧) من قانون الإثبات ؟ - تقدير قيام شروط توجيه اليمين الحاسمة. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال لتقدير سائغ لتوافر شروط توجيه اليمين دون تعسف. <p>(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. تجاري- جلسة ٢٠١١/١/٢٠)</p>
٣٩	٢٧٦	<p>٣</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إلا لمن كان خصماً أمام محكمة الموضوع. المادة (١٠٥) من قانون الإجراءات المدنية. - قابلية الحكم للطعن فيه. تعلقه بالنظام العام . تتصدى له محكمة النقض من تلقاء نفسها. مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق. أ. مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٤٠	٢٨٢	<p>٤</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم جواز الطعن بالنقض بطريق التماس إعادة النظر. إلا في الأحكام الصادرة في أصل النزاع في الحالات المحددة حصراً في المادة (١٦٩/١، ٢، ٣) من قانون الإجراءات المدنية. المادة (١٨٧) من ذات القانون . مثال . <p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. التماس إعادة نظر مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>

نقض		نقض
الصفة	القائمة	
٣٣٢	٤٨	<p>٥ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للمسائل المتصلة بالنظام العام. ومنها قبول الطعن بالنقض أو عدم قبوله.</p> <p>- المنازعات المتعلقة بإجراءات التنفيذ سواء ما كان منها بطلب منعه أو وقفه أو الاستمرار فيه أو بطلانه. ومنها إشكالات التنفيذ. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٣٦٧	٥٥	<p>٦ - القبول بالحكم وتنفيذه المانع من الطعن عليه. ماهيته ؟ مثال لقبول غير مانع من الطعن بالنقض.</p> <p>(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٤١٧	٦٤	<p>٧ - عدم جواز الطعن في الحكم ممن قبله صراحةً أو ضمناً.</p> <p>- القبول الضمني . استخلاصه من كل فعل قانوني يفيد الرضا بالحكم والتخلي عن الحق في الطعن مثال. لعدم الرضا الضمني بالحكم.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/١٢)</p>
٥١١	٨٠	<p>٨ - اشتغال الدعوى على طلبات غير مقدرة القيمة. مؤداه : جواز الطعن عليها بالنقض. ولو كان الطلب الأصلي تقل قيمته عن القيمة المقدرة للطعن بالنقض. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)</p>
٥١٦	٨١	<p>٩ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة باختصاص المحكمة بنظر الدعاوى الخاصة بالعاملين في المؤسسات الخاصة ذات النفع العام. لخضوعها لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم علاقة العمل. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٩)</p>
٦٦٠	١٠٠	<p>١٠ - المنع من معاودة نظر النزاع في المسألة المقضي فيها. شرطه : اتحاد الموضوع والخصوم والسبب بين الدعويان. مثال لعدم توافر الشرط.</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٤/١٧)</p>
٧٧٥	١١٥	<p>١١ - الطعن بالنقض مرتين على حكم النقض الواحد. شرطه: أن يكون ذلك في الميعاد المقرر للطعن بالنقض. وأن لا تكون المحكمة قد فصلت في الطعن الأول قبل إقامة الطعن الثاني. تخلف أي من هذين الشرطين. مؤداه "عدم قبول الطعن الثاني. أساس ذلك ؟ مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٧)</p>
٨٠٢	١٢٤	<p>١٢ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة بإجراء من إجراءات التنفيذ</p> <p>- مثال بشأن طعن في حكم قضي باستمرار وحبس الطاعن في قضيه تنفيذه.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٢)</p>

نقض		نقض
القاعدة	الصفة	
١٣٤	٨٥٧	١٣ - الأحكام الصادرة في إجراءات التنفيذ البحث. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. - الأحكام الأخرى التي لا يصدق عليها هذا الوصف. جواز الطعن فيها بالنقض. مثال. بشأن حكم فصل في موضوع إجراء مقاصة بين دينين. (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/١٩)
١٣٥	٨٦٣	١٤ - الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف لصالح الطاعن بالمبلغ المطالب به كئمن للعقار وبمبلغ كتعويض مقطوع. على أساس أن طلبه هو الحكم له بتعويض مقدر على أساس نسبه مئوية من ثمن العقار. جائز. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٩٧٨، ١٠٠٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/٢٢)
١٤٨	٩٥١	١٥ - الدعوى بطلب نذب خبير لتصفية حساب. غير مقدرة القيمة. جواز الطعن في الحكم الصادر فيها بالنقض. ولو طلب المدعي في طلباته الختامية الحكم له بما أسفر عنه التقرير. ولو قل عن مائتي ألف درهم. أساس ذلك وعليته ؟ (الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٦)
١٥٣	٩٧٧	١٦ - الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الدعاوى التي تتضمن طلبات مقدرة القيمة وأخرى غير مقدرة القيمة. جواز الطعن فيها بالنقض. ولو كانت الطلبات المقدرة القيمة تقل عن النصاب المقرر للطعن بالنقض. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/٦/١٢)
١٧١	١٠٨٨	١٧ - عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر في حكم محكمة النقض الذي لم يفصل في موضوع الحق محل النزاع وإحالته إلى محكمة الاستئناف للنظر فيه. مثال. (الطعن رقم ٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. التماس إعادة نظر تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٢٢)
١٨٨	١١٨١	١٨ - إشكالات التنفيذ الوقتية. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)
٢١٤	١٣١٥	١٩ - متى يجوز الطعن بالنقض في الأحكام ومتى لا يجوز ؟ مثال. (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١. تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)
٢٤١	١٥٠٣	٢٠ - تقدير قيمة الدعوى المرفوعة بطلب إخلاء مأجور. بقيمة بدل الإيجار السنوي وقت رفعها. المادتان ٤٨، ٤٩ إجراءات مدنية. - اشتمال الطلبات على طلب أصلي مقدر القيمة بما يقل عن النصاب المحدد للطعن بالنقض وآخر ملحق به غير مقدر القيمة. يوجب تقدير نصاب الطعن بالنقض بقيمة الطلب الأصلي الذي يقل عن نصاب الطعن بالنقض. مودى ذلك : وعدم جواز الطعن. (الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٥)

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
١٥٦٦	٢٥٠	٢١ - حكم النقض الصادر برفض الطعن. عدم جواز الطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١. إعادة نظر إداري - جلسة ٢٠١١/١٠/٣١)
١٦٨٥	٢٧٣	٢٢ - تقدير نصاب الطعن بالنقض. العبرة فيه بقيمة المطلوب في الدعوى. وليس بقيمة ما يُقضى به. أساس ذلك ؟ - تجاوز المطلوب في الدعوى مائتي ألف درهم. أثره : جواز الطعن في الحكم الصادر فيها بالنقض. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)
١٦٩٥	٢٧٤	٢٣ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام ومنها ما يتعلق بنظام التقاضي . ولو لم يثرها الخصوم. - قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها. بعد أن رفضت الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لا يعد حكماً منهيّاً للخصومة كلها. مما يجوز الطعن فيه بالنقض. ولا يندرج ضمن الحالات المستثناة في المادة (١٥١) من قانون الإجراءات المدنية. أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١١/٢٩)
١٨٣٥	٢٩٨	٢٤ - عدم جواز الطعن بالنقض. في الأحكام التي لا تجاوز قيمتها مائتي ألف درهم. ولا يدخل في احتساب ذلك طلب الحكم بالمصروفات والرسوم وأتعاب المحاماة. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)
١٨٥٥	٣٠٣	٢٥ - جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في منازعه تتعلق بواقع قانوني سابق على الإجراءات التي يتخذها قاضي التنفيذ. يجب تصفيتها قبل اتخاذ إجراءات التنفيذ. مثال. - إجراءات التنفيذ التي لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة فيها. هي إجراءات التنفيذ البحت. مثال. (الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)
١٨٦٩	٣٠٦	٢٦ - عدم جواز الطعن في الأحكام بالإستئناف. إذا كان المحكمون مفوضون بالصلح أو كان الخصوم قد نزلوا صراحة عن الحق في الاستئناف. مخالفة ذلك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه. أساس ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)

نقض		نقض
الصفحة	القاعدة	
		<p>من) ميعاد الطعن بالنقض.</p> <p>١ - ثبوت أن الطاعن لم يحضر أية جلسة أمام محكمة الاستئناف ولم يقدم مذكرة بدفاعه. ولم يعلن بالحكم الاستئنافي في المطعون فيه . أثره. بدأ ميعاد الطعن بالنقض بالنسبة له من تاريخ إعلانه بصحيفة الطعن بالنقض على مكتب محاميه. أساس ذلك؟</p> <p>(الطعن رقم ٩١٣، ٩٦٧ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٧/١/٢٠١١)</p>
١٣٥	٢٢	
		<p>٢ - الطعن بالنقض مرتين على حكم النقض الواحد. شرطه: أن يكون ذلك في الميعاد المقرر للطعن بالنقض. وأن لا تكون المحكمة قد فصلت في الطعن الأول قبل إقامة الطعن الثاني. تخلف أي من هذين الشرطين. مؤداه عدم قبول الطعن الثاني. أساس ذلك؟ مثال</p> <p>(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٧/٤/٢٠١١)</p>
٧٥٥	١١٥	
		<p>٣ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوماً . تبدأ من اليوم التالي للنطق بالحكم.</p> <p>- مصادفة اليوم الأخير لميعاد الطعن يوم عطلة رسمية . أثره : امتداد الميعاد إلى اليوم التالي له مباشرة.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ١١/١٠/٢٠١١)</p>
١٤٣٦	٢٣٠	
		<p>٤ - وجوب إضافة ميعاد مسافة مدته تسعون يوماً إلى ميعاد الطعن الأصلي متى كان موطن الطاعن خارج الدولة.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٥/١٠/٢٠١١)</p>
١٥٠٥	٢٤٢	
		<p>٥ - إقامة الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة القضاء العادي البالغ نصابه ما يزيد على مائتي ألف درهم وفي ميعاد ٦٠ يوماً. عملاً بالمادتين (١٧٣، ١٧٦) من قانون الإجراءات المدنية. صحيح</p> <p>(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٢/١١/٢٠١١)</p>
١٦٣٠	٢٦٣	
		<p>من) نصاب الطعن بالنقض.</p> <p>- إقامة الدعوى بطلب الحكم بالتعويض بمبلغ ٢٠٠ ألف درهم ومبلغ ٦٠٠ درهم بدل أجرة سيارة عن كل يوم من تاريخ فقد السيارة. يبلغ نصاب الطعن بالنقض. عملاً بالمادة ١٧٣ إجراءات مدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠/١١/٢٠١١)</p>
١٦٢٥	٢٦٢	
		<p>- إقامة الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة القضاء العادي البالغ نصابه ما يزيد على مائتي ألف درهم وفي ميعاد ٦٠ يوماً. عملاً بالمادتين (١٧٦ ، ١٧٣) من قانون الإجراءات المدنية. صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٢/١١/٢٠١١)</p>
١٦٣٠	٢٦٣	

نقض		نقض
القاعدة	الصفحة	
٢٩	٢٧٦	<p>(و) نطاق الطعن بالنقض.</p> <p>١ - عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إلا لمن كان خصماً أمام محكمة الموضوع. المادة (١٠٥) من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>- قابلية الحكم للطعن فيه. تعلقه بالنظام العام . تتصدى له محكمة النقض من تلقاء نفسها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
١٣١	٨٣٩	<p>٢ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بالنظام العام. متى توفرت عناصر الفصل فيها ووردت على الحكم المطعون فيه.</p> <p>- إغفال الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة . أو في التزام بالتضامن. أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص بصفاتهم فيها . خلال الميعاد. أو وقع اختصاصه له باطلاً. أثره : بطلان الطعن برمته بالنسبة لجميع المطعون ضدهم . المادة ٤/١٧٧ إجراءات مدنية .</p> <p>- جواز تنازل الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن حصته إلى أحد الشركاء أو للغير. بعقد رسمي. وفقاً لشروط عقد الشركة.</p> <p>- عدم الاحتجاج بهذا التنازل في مواجهة الشركة أو الغير. إلا من تاريخ قيده في سجلات الشركة والسجل التجاري.</p> <p>- عدم جواز امتناع الشركة عن قيد هذا التنازل في سجلاتها. إلا إذا خالف ما نص عليه في عقد الشركة.</p> <p>- الشركات جميعاً عدا شركة المحاصة. لها شخصية اعتبارية وذمه ماليه مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. وهي صاحبة الصفة في التقاضي مستقلة عن الشركاء فيها.</p> <p>- عدم اختصاص الشركة المحكوم عليها في دعوى عدم نفاذ التصرف في الطعن بالنقض. مع الشركاء فيها. في موضوع غير قابل للتجزئة. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنسبة لجميع المطعون ضدهم.</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق. أ تجاري- جلسة ٢٠١١/٥/١٧)</p>

نقل جوي		نقل جوي	
القضية	الرقم	القضية	الرقم
		<p>- تقدير التعويض الناشئ عن مسئولية الناقل الجوي عن الأمتعة والبضائع المنقولة جواً مناطه: إعلان المرسل عن القيمة الحقيقية للبضاعة المشحونة عند تسليمه الطرد للناقل وأن يسدد الأجر الإضافي المطلوب عنها. أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>- تخلف ذلك. مؤداه: معاملة تلك البضائع معاملة سائر البضائع الأخرى بالنسبة لمسئولية الناقل . فلا يلتزم إلا بمبلغ ١٧ وحدة حقوق سحب خاصة عن كل كيلو جرام عملاً بالمادة (٢٢/٢) من اتفاقية مونتريال للنقل الجوي. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١/١٩)</p>	٧٨
نيابة عامة			
		<p>١ - وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بالمنازعات في أصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه. سواء كانت دعوى أصلية أو مدنية أثرت فيها إحدى هذه المنازعات.</p> <p>- الدعوى بطلب إلزام الوقف بمبلغ من المال. لا يلزم فيها تدخل النيابة العامة.</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)</p>	٢٥٣
		<p>٢ - تقديم النيابة العامة مذكرة بالرأي في الدعاوى والمنازعات الخاصة بعديمي الأهلية وناقصيها والغائبين والمفقودين . كافٍ لتحقيق موجبات نص المادة ٦١ من قانون الإجراءات المدنية. ولو كان بتفويضها الرأي للمحكمة.</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٣/٣)</p>	٢٩٥
		<p>٣ - إثبات التزوير كسبب لالتماس إعادة النظر. بإقرار مرتكب التزوير أو المتمسك بالورقة بوقوعه. أو بصور حكم جنائي أو مدني بتزوير الورقة . وأن يثبت هذا التزوير بعد صدور الحكم الملتزم فيه. وتأثر المحكمة في حكمها بهذا التزوير.</p> <p>- التحقيق الذي تجريه النيابة العامة في واقعة التزوير وإصدارها قراراً بآلا وجه لإقامة الدعوى. لا حجية له أمام القضاء المدني. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٩، ١١٦٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٩/٢٧)</p>	١٣٤٧
		<p>٤ - تصدي محكمة الاستئناف للفصل في الموضوع بعد أن قضت ببطلان الحكم المطعون فيه لعدم إخطار النيابة لوجود قصر في الدعوى. بعد أن صححت هذا البطلان. لا عيب. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٩)</p>	١٤٢١

موضوع		(هـ)
الصفحة	القائمة	
٤١١	٦٣	<p>١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها. موضوعي. شرطه : أن يكون استخلاصها سائغاً له سنده من الأوراق. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لتسبيب معيب .</p> <p>- وجوب تفهم محكمة الموضوع للدعوى عن بصر وبصيرة ومواجهة دفاع الخصوم الجوهرى والرد عليه بما يقسطه . مخالفة ذلك ؟ قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال.</p> <p>- العبرة بطلبات الخصوم الختامية في الدعوى.</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/١٢)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>٢ - اعتبار الورثة من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثهم تتعلق بحقوق لهم مصدرها القانون.</p> <p>- الوارث خلف عام للمورث تنتقل إليه حقوق مورثه.</p> <p>- حقه في إثبات صورية عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثهم.</p> <p>- انصراف نية المورث إلى الاحتيال على قواعد الموارث بنقل ملكية العقار من ملكيته إلى ملكية الموهوب له أو الموصى له بالبيع . مؤداه : حق الوارث في إثبات هذا الاحتيال بكافة طرق الإثبات. ومنها شهادة الشهود. لا يغير من ذلك كون عقد البيع ثابتاً بسند عري أو بسند رسمي . أساس ذلك ؟</p> <p>- سلطة محكمة الموضوع في إسباغ الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى. دون التقيد في ذلك بما يصفها به الخصوم. تحت رقابة محكمة النقض. مثال لتكييف صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>٣ - إنزال الحكم أحكام المواد (١٢٥٨، ١٢٦٠) من قانون المعاملات المدنية على واقعة الدعوى باعتبار أن التصرف في حقيقته هبة وقعت في مرض الموت تعتبر بمثابة وصية لوارث . لا تجوز إلا بإجازة الورثة لها. دون أحكام المادتين (٥٩٨، ٥٩٩) من ذات القانون. صحيح.</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>
٥٣٠	٨٤	<p>٤ - تكييف الحكم تصرف المورثة على أنه هبة في مرض الموت تأخذ حكم الوصية التي لا تنفذ في حق المطعون ضدها لعدم إجازتها له. التقات الحكم عن تحديد حصص الطاعنين اللذين أجازا التصرف . لا عيب . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ من ٥ ق.أ مدني- جلسة ٢٠١١/٣/٢٩)</p>

موضوع		موضوع	
الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة
٥٣٠	٨٤	٥	<ul style="list-style-type: none"> - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها واستخلاص الحقيقة منها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال في استخلاص سائغ لتكييف العقد على أنه تصرف في مرض الموت تسري عليه أحكام الوصية. - تقييد التصرف الحاصل في مرض الموت. مرجعه إلى تعلق حق الورثة بأموال المورث من وقت مرضه. <p>(الطعن رقم ١١٦٠، ١١٤٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٩)</p>
٧٢٨	١١٠	٦	<ul style="list-style-type: none"> - وجوب التزام محكمة الموضوع بإسباغ التكييف القانوني الصحيح لواقعه الدعوى. دون التقيد بما يكييفها به الخصوم. وذلك تحت رقابة محكمة النقض. - الصورية المطلقة والصورية النسبية. ماهية كلا منهما. - الورثة. اعتبارهم من الغير بالنسبة للتصرفات الضارة الصادرة من المورث والتي يتلقونها مباشرة من القانون. - الوارث خلف عام لمورثه. مؤدي ذلك: انتقال حقوق مورثه إليه. حقه في إثبات الصورية في عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثه. - حق الوارث في العقود التي تصدر من مورثه لإخراج عقار من تركته من ملكه إلى ملكه شخص آخر. أن يثبت الاحتيال على قانون الموارث. بكافة طرق الإثبات. ولو كان العقد ثابتاً بسند عري أو رسمي. - مثال لتكييف خاطئ للصورية. <p>(الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٤/٢٦)</p>
			<p>راجع أيضاً: بطلان القاعدة رقم ٢٠٢ من ١٨٥١</p> <p>ومحكمة الاستئناف نظرها الدسوي والمكتم</p> <p>فيها القاعدة رقم ٢٤٤ من ١٥١٦</p>
(٩)			
وديعه - وساطه ماليه - وصيه - وفه - وكاله - ولايه			
وديعه			
١٥٦	٢٤	١	<ul style="list-style-type: none"> - المال الذي يقبضه الوكيل لحساب موكله. في حكم الوديعة. المادة (٩٣٧) معاملات مدنية. - ضمان المودع لديه الوديعة. عدم قبول إقامته البينة بالرد أو التلف. متى طلبها المودع منه وأقام البينة على إيداعها. المادة (٩٧٩) من ذات القانون. مثال. <p>(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٣٠)</p>

وتابعه		وتابعه
الصفحة	القائمة	
١٥٦	٢٤	٢ - المودع لديه لا يلزم بالرد. إلا إذا تم الإيداع لديه حقيقة أو حكماً . مثال لتخلف الإيداع. (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١/٢٠)
		راجع أيضاً : مضاربه
وساطته ماليه		
٦٤٦	٩٨	١ - وجوب التزام الوسيط بالوفاء بجميع التزاماته الناشئة عن الصفقات التي يتوسط في إبرامها في مواعييدها. أساس ذلك ؟ - وجوب تسوية التزاماته مع السوق وفقاً لنظامه. سواء حصل على تسوية مع عملائه أم لم يحصل . أساس ذلك ؟ - التزامه بسداد المبلغ المستحق عليه. وفقاً للتقرير الصادر عن المقاصة في الموعد الذي يحدده السوق في حالة شراء أوراق مالية باسم أحد المستثمرين ولحسابه. على ألا يتعدى ذلك الموعد انتهاء يوم العمل التالي ليوم التداول . ثم تتم تسوية المبالغ بعد ذلك بين الوسيط والعميل مباشرة حسب الاتفاق بينهما. - الاتفاق بين الوسيط والعميل بشأن التسهيل الائتماني . قد يكون صراحة أو ضمناً. مؤدى ذلك : سماح العميل للوسيط بشراء الأسهم والمتاجرة فيها وبالسحب على المكشوف يرتب التزام العميل سداد ما قد يسفر عنه الحساب من مديونية للوسيط . يستوي أن يكون الإيجاب من أحد الطرفين ولاقى قبولاً من الطرف الآخر. مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال. (الطعن رقم ٩٨٣، ١٠٠٨ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)
		راجع أيضاً : وكالة القامدة رقم ١٨٥ من ١١٥٨
وصيه		
		١ - اعتبار الورثة من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثهم تتعلق بحقوق لهم مصدرها القانون. - الوارث خلف عام للمورث تنتقل إليه حقوق مورثه. - حقه في إثبات صورية عقد البيع بذات الوسائل التي كانت لمورثهم. - انصراف نية المورث إلى الاحتيال على قواعد الموارث بنقل ملكية العقار من ملكيته إلى ملكية الموهوب له أو الموصى له بالبيع . مؤداه : حق الوارث في إثبات هذا الاحتيال بكافة طرق الإثبات. ومنها شهادة الشهود. لا يغير من ذلك كون عقد البيع ثابتاً بسند عري في أو بسند رسمي . أساس ذلك ؟

القائمة		المقدمة
٢	٨٤	٥٣٠
	٨٤	٥٣٠
	٨٤	٥٣٠
	٨٤	٥٣٠
٣	٨٤	٥٣٠
	٨٤	٥٣٠
	٨٤	٥٣٠
	٨٤	٥٣٠
٤	٨٤	٥٣٠
	٨٤	٥٣٠
	٨٤	٥٣٠
	٨٤	٥٣٠
راجع أيضاً : صوريه		
وقف		
٢٥٢	٣٦	٢٥٢
	٣٦	٢٥٢
	٣٦	٢٥٢
	٣٦	٢٥٢

وكال		وكال
الصفحة	القائمة	
١٤٩	٢٣	١ - عدم إعلان الشركة الطاعنة بصحيفة الاستئناف في مركز إدارتها أو مقرها. وإعلانها في مكتب المحامي الذي حضر عنها أمام محكمة أول درجة. نظر محكمة الاستئناف للدعوى والحكم فيها. مؤداه: البطلان. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ١١٦٦، ١٢٧٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١/٢٧)
١٥٦	٢٤	٢ - المال الذي يقبضه الوكيل لحساب موكله. في حكم الوديعة. المادة (٩٣٧) معاملات مدنية. - ضمان المودع لديه الوديعة. عدم قبول إقامته البينة بالرد أو التلف. متى طلبها المودع منه وأقام البينة على إيداعها. المادة (٩٧٩) من ذات القانون. مثال. (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٣٠)
١٥٦	٢٤	٣ - المودع لديه لا يلزم بالرد. إلا إذا تم الإيداع لديه حقيقة أو حكماً. مثال لتخلف الإيداع. (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/١/٣٠)
	٢٣	٤ - استخلاص صفة الخصوم. موضوعي. ما دام سائفاً. - بلوغ القاصر سن الرشد. لا يؤدي بذاته إلى انقطاع الخصومة. ما دام من يباشر الخصومة عنه قد استمر في تمثيله دون اعتراض منه بعد بلوغه سن الرشد. - اعتبار مباشرته للخصومة صحيحاً وتصبح نيابته اتفاقية بدلاً من النيابة القانونية التي كان عليها. مثال. (الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)
		٥ - الطعن بالصورية وجوب أن يكون صريحاً واضحاً. عدم كفاية مجرد الطعن بالتواطؤ أو الاحتيال. علة ذلك؟ - تقدير القرائن على قيام الصورية وكفايتها في إثباتها. موضوعي. متى كان سائفاً. - تصرفات الوكيل الخارجة عن حدود وكالته. عدم نفاذها في حق الأصيل إلا بإجازته لها. - وجوب تحري الغير المتعاقد مع الوكيل عن صفته وحدود وكالته. والتثبت من انصراف أثر التصرف إلى الأصيل.

وكالة		وكالة
الصفحة	القائمة	
٢٤١	٥٠	<ul style="list-style-type: none"> - تحمله نتيجة تقصيره في ذلك. إلا إذا أسهم الأصل بخطئه سلباً أو إيجاباً في خلق مظهر خارجي من شأنه إيهام الغير حسن النية وجعله معذوراً في الاعتقاد وبقيام الوكالة واتساعها بهذا التصرف. - حق الغير في هذه الحالة في التمسك بانصراف أثر التصرف إلى الأصل على أساس الوكالة الظاهرة. متى كان قد سلك في تعامله سلوكاً مألوفاً لا يشوبه خطأ غير مغتفر. مثال. <p>(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٢٤)</p>
٢٦٥	٢٨	<ul style="list-style-type: none"> - بيان اسم الموكل وصفته وما هو مفوض فيه وصفة من فوضه في ذلك. في التوكيل الصادر منه للمحامي الذي قرر بالطعن بالنقض. كافٍ لقيام صفة المحامي في التقرير بالطعن بالنقض. <p>(الطعن رقم ١١٥٨، ١٠٦٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني- جلسة ٢٠١١/٢/٢٢)</p>
٤٠٢	٦١	<ul style="list-style-type: none"> - التصرفات التي يجريها مستثمر المؤسسة التجارية الخاصة أو المنشأة الفردية أو مستأجرها باسمها. انصراف آثارها إليه. دون صاحبها. ما دام المتعامل معه يعلم أنه مستثمر أو مستأجر لها وأن صاحبها مجرد كفيل رخصة. - استخلاص ذلك. موضوعي. ما دام سائغاً. مثال لاستخلاص سائغ. <p>(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٩)</p>
٥٦٨	٨٧	<ul style="list-style-type: none"> - انصراف كافة تصرفات الوكيل أو النائب الاتفاقي أو القانوني إلى أصل. ما دامت في حدود وكالته أو إنابته. المادة ١٥٢ من قانون المعاملات المدنية. - إصدار الوكيل شيكاً والتوقيع عليه. مؤداه : مسئوليته شخصياً في ماله الخاص قبل المظهرين وحامل الشيك عن أداء مقابل الوفاء إليهم بالإضافة إلى مسئولية الأصل. - عدم إعفاء الوكيل من هذه المسئولية. إلا إذا أثبت عند الإنكار أن الموكل صاحب الحساب المسحوب منه كان لديه وقت إصدار الشيك مقابل وفاء له. - إخفاقه في إثبات ذلك. أثره : ضمانه للوفاء بقيمة الشيك إلى المظهرين وحامل الشيك. ولو عمل الاحتجاج بعدم الوفاء بعد المواعيد المقررة. أساس ذلك ؟ مثال. <p>(الطعن رقم ١٠٨٠، ١٠٩١ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري- جلسة ٢٠١١/٢/٣١)</p>

وكالة		وكالة
الصفحة	القائمة	
٥٦٨	٨٧	٩ - المحررات الصادرة في خارج الدولة والمصدق عليها ممن يمثلها ومن الجهات الرسمية في الدولة التي صدرت منها. قبولها في الإثبات في دولة الإمارات المادة ١٣٠ إثبات . مثال لتوكيل صدر خارج الدولة ومصدق عليه من الجهات المختصة. (الطعن رقم ١٠٩١، ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٣١)
٦٤٦	٩٨	١٠ - الوكالة . ماهيتها ؟ - ما يبرمه الوكيل في حدود وكالته باسم الأصيل. انصراف ما يسفر عنه من حقوق والتزامات إلى ذمة الأصيل. مثال. (الطعن رقم ١٠٠٨، ٩٨٣ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/١٤)
٦٩٢	١٠٥	١١ - الاحتجاج بالكتابة. شرطه: أن تكون صادرة ممن وقعها أو من نائبه. المادة ١١ من قانون الإثبات. - الإجازة اللاحقة للتصرف. تعتبر في حكم الوكالة السابقة. المادة ٩٣٠ مدني. أساس ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢١)
٧٦٨	١١٨	١٢ - صدور التوكيل من الشركة مباشرة إلى المحامي موقع عليه من مديرها ورئيس مجلس إدارتها ومختومة بخاتمها. دون أن تطعن عليه المطعون ضدها أمام محكمة الموضوع. ولم يكن التوكيل صادر من مديرها بصفته الشخصية. كفايته لقيام صفة من قرر بالطعن بالنقض. (الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٤/٢٨)
٨١٨	١٢٧	١٣ - صدور التوكيل خاليا من تفويض الوكيل في تمثيل الطاعن أمام محاكم إمارة أبوظبي. مؤداه: عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع بموجب هذا التوكيل. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ١٠٠٤، ١١١٤ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. مدني - جلسة ٢٠١١/٥/١٥)
٩٠١	١٤٠	١٤ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للغيب المتصل بالنظام العام ومنها إجراءات الطعن بالنقض. - عدم اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على بيانات أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على وجه يحدد أشخاصهم بما ينتقي به التجهيل واللبس. مؤداه: عدم قبول الطعن. ولو وردت أسمائهم في التوكيل الصادر للمحامي المقرر بالطعن. علة ذلك؟ مثال. (الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/٥/٢٥)

وكالة		وكالة
القائمة	الصفحة	
١٥	١٥١	٩٦٩
- صدور التوكيل إلى المحامي الذي قرر الطعن بالنقض. من وكيل الطاعن. يستوجب تقديم التوكيل الصادر من الأخير للأول . لا يفني عن ذلك. مجرد ذكر رقم التوكيل . مخالفة ذلك . مؤداه : عدم قبول الطعن شكلاً. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٦/٨)		
١٦	١٦٢	١٠٣٣
- ثبوت أن التوكيل الذي أبرم به عقد البيع مزور على البائع. مؤداه : بطلان عقد البيع. أساس ذلك ؟ - استناد الحكم المطعون فيه في عدم الاعتداد بعقد البيع لتزوير التوكيل الذي أبرم به عقد البيع. كافي لصحة الحكم. أياً كان الرأي فيما ذهب إليه بشأن الوكالة الظاهرة.		
(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)		
١٧	١٦٣	١٠٣٧
- رفع الدعوى على الغير ممن يملك أغلبية المال المملوك على الشيوع. دون اعتراض الملاك الآخرين صحيح. أساس ذلك ؟ مثال.		
(الطعن رقم ٢٩٩,٥٥٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)		
١٨	١٦٤	١٠٥٠
- ثبوت أن الطاعنة هي من فوتت على نفسها حقها في تقديم دفاعها . نعيها على الحكم الإخلال بحق الدفاع. غير صحيح . مثال . - التفات المحكمة عن طلب فتح باب المرافعة المقدم من محام ليس موكلاً عن الطاعنة. لا عيب . علة ذلك ؟		
(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢١)		
١٩	١٧٥	١١٠٨
- سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتعلقة بقبول الطعن من عدمه . - وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن مصحوباً بالسند الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً . مخالفة ذلك . مؤداه : عدم قبول الطعن شكلاً . المادة ١٧٧/٥٣ إجراءات مدنية.		
(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٦/٢٦)		

وكالة		وكالة
الصفحة	القائمة	
١١١٥	١٧٧	<p>٢٠ - تقديم المحامي الذي قرر بالطعن أمام الاستئناف. مفاده : خروج الطعن بالنقض عن هذه الوكالة. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي صفة .</p> <p>- عدم سداد صاحب العمل الرسوم القضائية المقررة للطعن بالنقض في الدعاوى العمالية وعدم تقديمه ما يفيد إعفائه منها. مؤداه : عدم قبول الطعن شكلاً لعدم سداد الرسم. أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - عمال - جلسة ٢٠١١/٦/٢٨)</p>
١١٥٨	١٨٥	<p>٢١ - فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. وتفسير العقود والمحرمات. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- الإجازة اللاحقة للتصرف في حكم الوكالة السابقة. المادة (٩٣٠) مدني.</p> <p>(الطعن رقم ٤٦١، ٤٧٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٦٩	١٨٦	<p>٢٢ - وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض. سند وكالته عن الطاعن. مصحوباً بالسند. الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصياً معنوياً. مخالفة ذلك . مؤداه: عدم قبول الطعن شكلاً. المادة (٣٠٥/١٧٧) إجراءات مدنية.</p> <p>(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٧٢	١٨٧	<p>٢٣ - المؤسسة التجارية الخاصة أو المنشأة التجارية الفردية. ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخص مالكيها أو صاحب الترخيص التجاري الخاص بها.</p> <p>- صاحب الصفة في المخاصمة عنها أو عليها أمام القضاء هو شخص مالكيها أو صاحب الترخيص بها. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>
١١٨٤	١٨٩	<p>٢٤ - عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع من محام بتوكيل لم ينص فيه على تخويله بالطعن نيابة عن المحكوم عليه في محاكم إمارة أبوظبي . ولو نص فيه على محاكم الإمارات الأخرى في الدولة.</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٨/١٨)</p>

وكالة		وكالة
الصفحة	القائمة	
١٣٢١	٢١٥	<p>٢٥ - السمسار والسمسرة في معنى المواد (٢٥٤) وما بعدها من قانون المعاملات التجارية. ماهيتها ؟</p> <p>- المناط في استحقاق أجر السمسرة هو إبرام الصفقة بين طرفيها سواء كان ذلك باتفاق صريح أو ضمني.</p> <p>- استخلاص انعقاد عقد السمسرة وانعقاد عقد الصفقة بواسطة السمسار. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها. موضوعي. ما دام سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٣،٥٧٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٩/٢١)</p>
١٤٤١	٢٣٤	<p>٢٦ - عدم جواز التحكيم في الحق المدعي به إلا بتوكيل خاص من الموكل صاحب الحق إلى الوكيل . المادة (٢/٥٨) إجراءات مدنية.</p> <p>- الاتفاق على التحكيم من غير الموكل به توكيلاً صحيحاً من صاحب الحق. مؤداه: البطلان. مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/١٦)</p>
١٤٩٠	٢٣٩	<p>٢٧ - لموكل المحامي الحق في سحب الوكالة منه وعزله عنها. شرطه : أن لا يتعسف في استعمال هذا الحق. بعزله دون سبب مشروع. مخالفة ذلك . أثره : وجوب دفعه لكامل الأتعاب عن تمام مباشرة المهمة الموكلة إليه . أساس ذلك ؟</p> <p>- عزله بسبب مشروع . أثره : للمحكمة أن تنقص مقدار الأتعاب متى رأت أنها مبالغ فيها بمراعاة ما تتطلبه القضية من جهد وما عاد على الموكل من نفع.</p> <p>- مخالفة المحكمة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٢٣)</p>
١٥٥٧	٢٤٩	<p>٢٨ - وجوب أداء الموكل للوكيل الأجر المتفق عليه. متى قام بالعمل. فإن لم يتفق على أجر وكان الوكيل ممن يعملون بالأجر فله أجر المثل. وإذا لم يكن ممن يعملون بأجر. اعتبر متبرعاً. المادة ٩٤٩ مدني.</p> <p>- وجوب أن يكون الوقت مناسباً لإلغاء الوكالة أو عزل الوكيل.</p> <p>- استخلاص ما إذا كانت الوكالة قد تعلق بها حق للغير أو صدرت لصالح الوكيل. موضوعي. متى كان سائفاً. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٠/٣٠)</p>

وكالة		وكالة
الصفحة	القائمة	
		<p>٢٩ - مسئولية صاحب المنشأة التجارية الفردية عن الالتزامات والتصرفات التي تجري باسمها. سواء صدرت عنه شخصياً أو ممن عينه مدير لها. أو ممن تركه يتعامل مع الغير باسم المنشأة. أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>- حق التعامل مع المؤسسة أن يتمسك بانصراف أثر التصرف إلى الأصل. على أساس الوكالة الظاهرة.</p> <p>- استخلاص الوكالة الظاهرة. موضوعي. ما دام سائفاً.</p> <p>- المدير المعين للمؤسسة. اعتباره وكيلاً عن صاحبها في جميع الأعمال اللازمة لإدارتها وبالتصرفات التي تدخل في نشاطها.</p> <p>- الترخيص الصادر من الجهة الإدارية باسم شخص لمزاولة نشاط تجاري من خلال مؤسسة فردية أو خاصة. قرينة على ملكيته لتلك المؤسسة أو المنشأة. مؤدى ذلك : تحمله كافة الالتزامات والديون المترتبة على نشاطها.</p> <p>- عدم براءة ذمته من ذلك . ولو انتقلت رخصة المنشأة إلى مالك جديد. ما دام الدين أو الالتزام نشأ خلال فترة ملكيته لها . ما لم يوافق المالك الجديد أو الدائن اللاحق على خلاف ذلك.</p> <p>- عدم حجية الحكم الجزائي الصادر في الدعوى الجزائية أمام المحاكم المدنية. إلا إذا كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله. أساس ذلك ؟</p> <p>- الحكم الصادر بالبراءة . المبني على أن الفعل غير معاقب عليه. أو عدم توافر أركان الجريمة لانتفاء القصد الجنائي أو لأي سبب آخر. لا حجية له أمام المحاكم المدنية. مؤدى ذلك : المحكمة المدنية حرة في بحث توافر الحق في المطالبة بالحقوق المدنية من عدمه.</p> <p>- مخالفة ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. مثال.</p>
١٧٠٤	٢٧٧	الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠
		<p>٣٠ - وجوب إيداع المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن.</p> <p>- إذا كان الطاعن شخصاً. معنوياً. وجوب إيداع ما يفيد صفة من وكله عن الشخص المعنوي والسند الذي يستمد منه هذه الصفة مع سند الوكالة. مخالفة ذلك. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً. أساس ذلك وعلمته ؟</p>
١٧٣٢	٢٨١	(الطعن رقم ٧٥٢، ٩٤٢ لسنة ٢٠١١ م ٥ ق. ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)

وكالة		وكالة
الصفحة	القاعدة	
١٧٤٤	٢٨٣	٣١ - علاقة الخصوم بوكالاتهم أمام محكمة الموضوع. شأنهم وحدهم. لا يجوز لغيرهم ولا للمحكمة أن تتصدى من تلقاء نفسها لهذه العلاقة. ما دام صاحب الشأن لم ينكر تلك الوكالة. مثال. (الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٨)
١٧٩٤	٢٨٩	٣٢ - انصراف آثار العقد الذي يعقده النائب في حدود إنابته إلى الأصيل. أساس ذلك ؟ - الكتابة دليل من أدلة الإثبات. أساس ذلك ؟ مثال. (الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. إداري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٠)
		٣٣ - اختصاص محاكم الدولة بنظر كافة المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ عقد الوكالة التجاري بين الموكل والوكيل. وبطلان كل اتفاق يخالف ذلك بما في ذلك شرط التحكيم. متى كانت الوكالة مقيدة في سجل الوكلاء التجاريين. مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون ومخالفة له. أساس ذلك وعلمته ؟ - لا يغير من ذلك شطب الوكالة بالإرادة المنفردة. ما دامت كانت مقيدة بسجل الوكلاء التجاريين قبل ذلك. علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢١)
١٨٠٤	٢٩١	٣٤ - سلطة محكمة النقض في التصدي من تلقاء نفسها للأسباب المتصلة بالنظام العام ومنها إجراءات التقاضي ولو لم يثيرها الخصوم. مثال. - وجوب تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض. سند وكالته عن الطاعن. مصحوباً بالسند الذي يستمد منه الممثل القانوني للشخص المعنوي صفته وصلاحيته في توكيل محام للطعن بالنقض إن كان الطاعن شخصاً معنوياً. مخالفة ذلك. مؤاده: عدم قبول الطعن شكلاً المادة ١٧٧/٥، إجراءات مدنية. مثال. - لا يغير من ذلك حضور الموكل أمام الكاتب العدل وإثبات تعرفه عليه. ما دام ذلك لا يؤدي إلى بيان مدى نيابته وسعتها في توكيل المحامين للطعن بالنقض. أو تقديم صورة ضوئية عن ملخص لمحضر اجتماع الجمعية العمومية أو صورة ضوئية من عقد تأسيس الشركة ما دام ذلك لا يتضمن تعويضاً للموكل بذلك. (الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٠١١ من ٥ ق. أ. تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٢)
١٨١٣	٢٩٣	

وكالة		وكالة
الرقم	القائمة	
١٨٤٢	٣٠٠	<p>٣٥ - عدم جواز تصرف المحكوم عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت في أمواله خلال مدة سجنه. إلا بإذن من المحكمة. المادة ٧٦ عقوبات.</p> <p>- بطلان كل تصرف يخالف ذلك.</p> <p>- انتهاء الوكالة ب وفاة الموكل أو بخروجه عن الأهلية للتصرف. وإن تعلق بالوكالة حق للغير. إلا في الوكالة ببيع الرهن. أو كان الرهن قد وكل العدل أو المرتهن ببيع المرهون عند حلول الأجل.</p> <p>- تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير مستنداتها. موضوعي. شرطه : أن يكون استخلاصها سائفاً. مثال لاستخلاص غير سائغ.</p> <p>(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
١٨٨١	٣٠٩	<p>٣٦ - بطلان الإتفاق علي التوكيل الذي يبرمه الوكيل متجاوزا فيه الأمور المحددة بعقد الوكالة. بطلانا نسبيا لمصلحه الموكل. دون خصمه.</p> <p>- الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة. دفع موضوعي. متصل بمسألة أولية يقصد به الرد على الدعوى برمتها.</p> <p>- تعيين المحكمة للمحكم. أثره: عدم جواز الرجوع إليها في ذلك عند التصديق على الحكم. علة ذلك؟</p> <p>مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>(الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٢٠١١ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/١٢/٢٧)</p>
ولاية		
العناوين الفرعية :-		
<p>أ - ولاية على المال</p> <p>ب - ولاية على النفس</p>		
٣٩٥	٦٠	<p>أ) ولاية على المال.</p> <p>١ - تقديم النيابة العامة مذكرة بالرأي في الدعاوى والمنازعات الخاصة بعديمي الأهلية وناقصيها والغائبين والمفقودين . كافٍ لتحقيق موجبات نص المادة ٦١ من قانون الإجراءات المدنية. ولو كان بتفويضها الرأي للمحكمة.</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٠ س ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/٣)</p>

المادة		المادة
الصفحة	الصفحة	
٢		<ul style="list-style-type: none">- إنكار الخصم المحتج عليه بمحرر عرقي. أثره : نقل عبء إثبات صدوره منه أو من سلفه على من يتمسك بالمحرر.- إنكاره خطه أو إمضائه أو بصمته أو ختمه. وكان المحرر منتجاً في الدعوى. يوجب على المحكمة متى لم تكفر وقائع الدعوى لتكوين عقيدتها. أن تأمر بإجراء التحقيق المناسب لإظهار الحقيقة سواء بالمضاهاة أو بسماع الشهود.- تقدير ما إذا كان الطعن بالتزوير منتجاً في الدعوى أو غير منتج. موضوعي. ما دام سائفاً.- الإقرار. ماهيته. وأثره ؟- الإقرار القضائي . قد يكون شفوياً أمام القضاء وقد يكون كتابةً في مذكرة منه أثناء سير الدعوى. وهو بذلك حجية قاطعة على المقر. مثال.- الإقرار الصادر في قضية أخرى. لا يعد إقراراً قضائياً ملزماً.- اعتباره إقرار غير قضائي. خضوعه لتقدير محكمة الموضوع لها أن تعتبره دليلاً كتابياً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة. كما لها أن تأخذ به. ما دام تقديرها سائفاً. مثال.- نيابة الوصي عن القاصر. نيابة قانونية. أثره : انصراف أثر تصرفه في مال القاصر إلى ذمة القاصر. مثال.- حق القاصر عند بلوغه سن الرشد أن يتمسك ببطلان تصرف الوصي الذي أجراه وقت نقص أهليته. مثال.
٤٥٠	٦٩	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ تجاري - جلسة ٢٠١١/٢/١٧)
١		<p>أ) ولاية ملي النفس.</p> <ul style="list-style-type: none">- استخلاص صفة الخصوم. موضوعي. ما دام سائفاً.- بلوغ القاصر سن الرشد. لا يؤدي بذاته إلى انقطاع الخصومة. ما دام من مباشر الخصومة عنه قد استمر في تمثيله دون اعتراض منه بعد بلوغه سن الرشد.- اعتبار مباشرته للخصومة صحيحاً وتصبح نيابته اتفاقية بدلاً من النيابة القانونية التي كان عليها. مثال.
٢٣٠	٣٣	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠١٠ م ٥ ق ١ مدني - جلسة ٢٠١١/٢/٢٠)

القائمة		الصفحة
٢	٦٠	٢٩٥
٣	٦٥	٤٢٢
٤	٦٩	٤٥٠
٥	٢٢٩	١٤٢١

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام الصادرة

من الدوائر المدنية والتجارية والإدارية السنة القضائية الخامسة ٢٠١١ م


الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
(أ)		التزام	١٣٢
اتفاقيات دولية	١	التماس إعادة نظر	١٥٦
اتفاقية مونتريال للنقل الجوي	١	أمر أداء	١٥٧
إثبات	٢	أمر بألا وجه لإقامة الدعوى	١٥٩
أجازة	٨٢	أمر رئيس الدولة	١٥٩
إجراءات	٨٣	أمر على عريضة	١٦٠
أجرة	١٠٢	إنابة	١٦٠
احتيايل	١٠٥	أهلية	١٦٢
أحوال شخصية	١٠٥	أوراق مالية	١٦٣
اختصاص	١٠٥	إيجار أماكن	١٦٦
أرض	١١٥	(ب)	
أرض موات	١١٧	باعث	١٦٨
استئناف	١١٧	بدلات	١٦٨
استثمار	١٢١	بطلان	١٦٩
أسهم	١٢٢	بنوك	١٨٥
إشكالات التنفيذ	١٢٢	بيع	١٩٠
إصابة خطأ	١٢٢	(ت)	
إعذار	١٢٣	تأمين	١٩١
إعسار	١٢٦	تأمينات	٢٠٠
إعلان	١٢٦	تدليس	٢٠١
إفلاس	١٣٢	ترقية	٢٠٢
إكراه	١٣٢	تركات	٢٠٢

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
(ت)		حوالة	٤٠٠
تزوير	٢٠٣	(خ)	
تسجيل	٢٠٣	خدمات فندقية	٤٠٠
تنازع اختصاص	٢٠٤	خدمة مدنية	٤٠٠
تكميم	٢٠٦	خطأ	٤٠١
تضام	٢١٢	خلف خاص	٤٠١
تضامن	٢١٢	خلف عام	٤٠١
تظلم	٢١٦	(د)	
تعويض	٢١٨	دائرة قضاء أبوظبي	٤٠٢
تقادم	٢٥٢	دعوى	٤٠٣
تنظيم أعمال البناء	٢٥٨	دعوى مدنية	٤٢٦
تنفيذ	٢٥٨	دفاع	٤٣٠
توفيق	٢٦١	دفع	٤٤٨
(ج)		دين	٤٥٧
حبس	٢٦١	دية	٤٥٨
حجر	٢٦٧	(ذ)	
حجز	٢٦٧	ذمة مالية	٤٦١
حراسة قضائية	٢٦٩	(ر)	
حساب جاري	٢٦٩	رخصة تجارية	٤٦٢
حق	٢٧٠	رخصة صناعية	٤٦٣
حكم	٢٧٠	رسوم قضائية	٤٦٤
حكومة عدل	٢٩٨	رسوم مدرسية	٤٦٥
حيازة	٢٩٩	رهن	٤٦٦

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
(س)		طالب تفسير	٥٤٥
سجل تجاري	٤٦٨	(ع)	
سلطة عامة	٤٦٨	عفو رئيس الدولة	٥٤٦
سمرة	٤٦٩	عقد	٥٤٧
سند تنفيذي	٤٦٩	ملاقة سببية	٥٨٢
سند شحن	٤٦٩	عقوبة جنائية	٥٨٢
سوق المال	٤٦٩	عمولة	٥٨٢
(ش)		عمال	٥٨٢
شخصية اعتبارية	٤٧٠	(غ)	
شخصية معنوية	٤٧٢	فراصة	٥٩٢
شركات	٤٧٤	غمر	٥٩٢
شريعة إسلامية	٤٨٥	غرفة التجارة والصناعة	٥٩٢
شيك	٤٨٧	فش	٥٩٢
شيوخ	٤٩٠	غصب	٥٩٤
(ص)		غيبة	٥٩٤
صلح	٤٩١	(ف)	
صورية	٤٩٢	فصل تعسفي	٥٩٤
(ض)		فقد	٥٩٤
ضرر	٤٩٤	فوائد	٥٩٥
(ط)		(ق)	
طريق عام	٥١٧	قانون	٦٠٤
طعن	٥١٨	قرار إداري	٦٢٩

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
قرض	٦٤٥	محل تجاري	٧٢٧
قضاء اتعادي	٦٤٧	مذاهب فقهية	٧٢٨
قضاء مستعجل	٦٤٨	مرور	٧٣٠
قضاة	٦٤٩	مساكن شعبية	٧٣١
قوة الأمر المقضي به	٦٥٠	مسئولية	٧٣٢
(ك)		مضاربة	٧٤٨
كفالة	٦٥١	مقاصة	٧٤٩
(ل)		مقاولاة	٧٥١
لجنة فض المنازعات الإيجارية	٦٥٢	مكافأة نهاية الخدمة	٧٥٤
لغة عربية	٦٥٣	ملكية	٧٥٦
(م)		منشأة فردية	٧٥٧
مجلس تنفيذي	٦٥٥	مؤسسات	٧٥٨
محضر الجلسة	٦٥٥	مواريث	٧٦١
محاماة	٦٥٦	موطن	٧٦٣
محكمة اتعادية عليا	٦٥٩	موظفون عموميون	٧٦٣
محكمة الإهالة	٦٥٩	(ن)	
محكمة الاستئناف	٦٦٢	نصب	٧٦٣
محكمة الموضوع	٦٦٩	نصب	٧٦٣
محكمة النقض	٧١٤	نظام عام	٧٦٤
محكمة أول درجة	٧٢٢	نقض	٧٧٦
محكمة ثاني درجة	٧٢٥	نقل جوي	٩١٩
محكمة مدنية	٧٢٥	نيابة عامة	٩١٩

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
(٥)		وصية	٩٢٢
هبة	٩٢٠	وقف	٩٢٣
(٩)		وكالة	٩٢٤
وديعة	٩٢١	ولاية	٩٢٢
وساطة مالية	٩٢٢		

 Bibliotheca Alexandrina



1118206